

﴿ الجزء الاول ﴾

من التفسير المسمى التحرير المختار لرد المحتار
تأليف الامام العلامة واللوذعي الفهامة الفقيه
الاكبر الشيخ عبدالقادر الراقى الفاروق
الحنفى مفتى الديار المصرية سابقا
تعمده الله برحمته ورضوانه
وأسكنه فسيح جناته
آمين

فة حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ محمد رشيد الراقى نجل المؤلف حفظه الله.

﴿ لا يجوز طبعه بدون اذن منه ﴾

٢٠

﴿ الطبعة الاولى ﴾

بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٢٣

صفحة	مطلب في الكلام على	صفحة
٣	مطلب في الكلام على جل المطلق على	٨٠
	المقيدو بالعكس	٨٧
٠٤	مطلب في الكلام على تقسيم صفات الله	٩٤
	تعالى الى حقيقية وامناقية وسلبية	٩٧
٥	مطلب في الكلام على لفظ الجلالة وانه	١٠٠
	مشتق أو غير مشتق	١٠٣
٨	مطلب في تحقيق الفرق بين السهو والنسيان	١٠٥
٩	مطلب في جواز الافتاء بالرجوع للضرورة	١٠٧
	وجواز العمل به	١١٠
١٠	مطلب في حكم الرجوع عن التقليد	١١٣
١٢	﴿كتاب الطهارة﴾	١١٦
٢٢	باب المياه	١١٧
٢٦	فصل في البر	١٢٣
٢٨	باب التيمم	١٢٤
٣٥	باب المسح على الخفين	١٢٥
٣٧	باب الحيض	١٢٩
٤٠	باب الانحسار	١٣٠
٤١	فصل في الاستنجاء	١٣١
٤٢	مطلب ادامة مدارج وجه القبلة ترديها	١٣٢
	الشهادة	١٣٤
٤٣	﴿كتاب الصلاة﴾	١٣٦
٤٤	باب الأذان	١٣٧
٤٧	باب شروط الصلاة	١٣٩
٥٤	مطلب حكمه تضعيف الحسات	١٤١
٥٤	باب صفة الصلاة	١٤٤
٥٧	مطلب في أن تارك السنة المؤكدة يستوجب	١٤٧
	التضليل واللوم	١٥٠
	فصل	١٥٣
	فصل في القراءة	١٥٥
	باب الإمامة	١٥٨
٧٨	باب الاستخلاف	
	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها	
	باب الوتر والنوافل	
	باب ادراك الفريضة	
	باب قضاء الفوائت	
	باب سجود السهو	
	باب صلاة المريض	
	باب سجود التلاوة	
	باب صلاة المسافر	
	باب الجمعة	
	باب العيدين	
	باب الكسوف » باب الاستسقاء	
	باب صلاة الخوف » باب صلاة الجنائز	
	مطلب في بناء القباب على قبور العلماء	
	والاولياء الخ	
	باب الشهيد	
	باب الصلاة في الكعبة » كتاب الزكاة	
	باب الساعة	
	باب نصاب الابل	
	باب زكاة البقر » باب زكاة الغنم	
	باب زكاة المال	
	باب العاشر	
	باب الركز	
	باب العشر	
	باب المصرف	
	باب صدقة الفطر	
	﴿كتاب الصوم﴾	
	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده	
	فصل في العوارض	
	باب الاعتكاف	
	﴿كتاب الحج﴾	
	فصل في الاحرام	

صفحة	باب	صفحة	باب
٢١٩	باب تفويض الطلاق	١٦٢	باب القرآن
٢٢٠	باب الامر باليد	١٦٣	باب اتمتع » باب الجنائيات
٢٢١	فصل في المشيئة	١٦٩	باب الاحصار
٢٢٢	باب التعليق	١٧٠	باب الحج عن العير
٢٢٨	باب طلاق المريض	١٧٣	باب الهدء
٢٣٠	باب الرجعة	١٧٦	كتاب النكاح
٢٣٢	باب الايلاء	١٨١	فصل في المحرمات
٢٣٤	باب الخلع	١٨٢	باب الولي
٢٣٨	باب التطهار » باب الكفارة	١٨٩	باب تكفأة
٢٣٩	باب اللعان	١٩٢	باب المهر
٢٤٠	باب العنين وغيره	٢٠٢	باب نكاح الرقيق
٢٤١	باب العدة	٢٠٦	باب نكاح لكافر
٢٠٣	فصل في الحداد	٢٠٩	باب القسم
٢٤٤	فصل في ثبوت النسب	٢١٢	كتاب الطلاق
٢٤٦	باب الحضاة	٢١٣	باب صريح
٢٤٨	باب النفقة	٢١٦	باب طلاق غير لم دخول بها
		٢١٨	باب الكتاب

تمت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي من علينا بتوير البصائر والأبصار وهدانا إلى التمسك بشريعة المختار ومختار الهداية
 وأسير في طريق الإصلاح وأرشدنا وله المنّة بنور الإيضاح إلى مرافق الفلاح والصلاة والسلام
 الأتمان الأكملان على سيد ولد عدنان محمد الآتي بالدور اللوامع والأتوار السواطع والبرهان
 القاطع والكلم الجامع وعلى آله وعترته ومحبي شريعته وسنته (وبعد) فيقول العبد الفقير
 إلى مولاه الغني محمد رشيد الرافي أن سيدي وأستاذي وشيخي وملاذي والدي المغفور له العلامة
 الشيخ عبد القادر الرافي مفتي الديار المصرية لما قرأ عدة مرات حاشية العلامة السيد محمد أمين الشهير
 بابن عابدين السمة «رد المختار» ووقف في كل مرة منها على غوامضها وأسرارها وكشف عنها حجب
 أخفاء حتى أضأت لديه باوارها علق عليها تقريراً هو غاية عاياتها ومفتاح مغلقاتها أتفق فيه شطر
 العمريين مراجعة وتنقيب وإيضاح وتقريب ونظر وتحرير وبحث وتقدير ولما رأيت من هذه
 العناية استأذنته رجه الله في تجريد من هوامش نسخته «رد المختار» فأذن لي وقابلته معه بعد
 تجريد فكان بعد ذلك عنده في موضع حاجة النفس لم يرل يتعهده بالنظر والتنقيب حتى كان آخر
 عهده اليوم الآخر من شهر شعبان سنة ١٣٢٣ قبل وفاته ببضعة أيام وقد فرغ يومئذ من إعادة
 النظر فيه وسماه «التحرير المختار» وهو الهام منه تعالى ولم يشارحه الله أن يخرج تقريره
 للناس في حياته مع شدة الحاجة إليه وتوارد الطلاب عليه فواضعاً منه في جانب الله وحراً على
 فائدة مجدها فيزيدها تلك الفرائد وهذا غاية البر بالناس فيما أوتى من العلم وقد رأيت من
 واجب حقه على أن أظهر هذه الثمرة بعد أن حان مضافها وعذب ارتشافها وأنا أرجو أن أكون

قد أدت الامانة الى أهلها من العلماء وقت ببعض ما يجب على أضعف الأبناء لأبر الآباء وما توفيق
 الابالله عليه توكلت واليه أنيب ۞ وكان من بين طالعه لمطالعه أن سطع نوره واستتم ظهوره في
 عهد من أينعت رياض العلم في عصره حوافرت به أبناء عصره الساهر على رقي العلم وذويه والفضل
 وبنيه المحفوظ بالسبع المثاني أفندينا الأتقم (عباس باشا حلي الثاني) أيد الله شوكته وأعلى
 كلمته وحفظ أحواله الكرام وولى عهده الهمام ووفق رجال حكومته لانفاذ كلمته ما أشرق بدير
 العرفان وتتابع الملوان آمين

(قال المؤلف رحمه الله تعالى) **قوله** والجواب عنه بان المراد في الروايات كلها (الح) في الصبان أن
 الحديث مخصوص بغير ذلك لأدله أخرى وفي ط أنها مشتملة على الذكر أو هي نفس الذكر فلا تحتاج
 الى ذكر آخر **قوله** أو يحمل المقيد على المطلق وهو رواية بذكر الله عند من جوز ذلك من الشافعية
 فانهم جوزوا ذلك اذا تعارض المقيدان فان المقيد ينحصر على ما إذا اتحد الموضع كالابتداء هنا وإذا
 تعدد فان كان المطلق أولى بأحدهما حل على الذي هو أولى به كقوله في كفارة اليمين فصيام ثلاثة أيام
 وفي الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم فحل اليمين
 على الظهار في التتابع لا شترا كهما في التخي وان لم يكن المطلق أولى بأحدهما بقي على اطلاقه والمقيدان
 على تقييدهما كقوله في قضاء رمضان فعذته من أيام أخر مع التقييد في كفارة الظهار وصوم التمتع
 واد اتحد المطلق والمقيد فانه يحمل على المقيد ونحن لا نقول بحمل المطلق على المقيد ولا بالعكس الا اذا
 كان في حكم واحد فنحمله عليه كما في الزيلعي من الأيمان بخلاف ما اذا كان في السبب أو في سعيين اه
 وقال في شرح التحرير ذكر النووي أن المراد بحمد الله ذكر الله وفي ذلك نظر فانه ان عني بذكر الله ذكره
 بالجميل على قصد التجليل الذي هو معنى الحمد خاصة فالأمر بقلب ما قال فهو من باب حل المطلق على المقيد
 لا من باب التجوز بالمقيد عن المطلق وحينئذ يبق الكلام في تمثية مثل هذا الجمل على القواعد وهو
 متمش على قواعد الشافعية لا على قواعد الحنفية وانما يجرون في مثله المطلق على اطلاقه والمقيد على
 تقييده فيخرج عن العهدة بأي فرد كان والحكمة في التنصيص على المقيد افادة تعلم العباد ما هو أولى
 أن يؤدي به المراد من المطلق وان عني بذكر الله في قوله المذكور ذكره على أي وجه كان من وجوه
 التعظيم تسبيحا أو تحميدا أو تسمية فلا نسلم أن المراد بحمد الله ذكره على هذا الوجه من الاطلاق للعلم
 بأن المعنى الحقيقي للحمد ليس ذلك ولا داعي الى التجوز **قوله** حقيقة في الالتصاق بجاري في غيره) هذا أحد
 قولين اختار لملاذ كره من ترجح المجاز على الاشتراك وقد اقتصر عليه سيويه وعليه فاستعمالها في نحو
 الاستعانة ان كان لتضمه الالتصاق لحقيقته ومن حيث خصوصه مجاز والقائل بالاشتراك يقول التبادر
 من علامة الحقيقة والحمل عليها متعين فإرا من التحكم ومحل كون الجمل على الحقيقة والمجاز أولى من
 الحمل على الاشتراك ما اذا تعينت حقيقة أحد المعاني وجهل حال غيره **قوله** موضوع بالوضع العام (الح)
 حاصله أن اللفظ الموضوع ان تعين عند الوضع فمخصص وان لم يتعين فتوعى والشخصي ان كان الموضوع
 له خاصا ملحوظا بخصوصه سمي وضعنا خاصا للموضوع له خاص وهذا القسم أثبت المتأخرون وجعلوا منه
 وضع الحسوف ونحوها وان كان عاما ملحوظا بعومه سمي وضعنا عاما لموضوع له عام كوضع أسماء
 الاجناس لفهوماتها الكلية وأما كون المعنى العام ملحوظا بأمراض خاص ففعال كما بين في محله اذ عرفت
 هذا موضع الحروف ونحوها على مذهب السعد والجمهور من أنها كليات وضعها حريات استعمالا من

مطلب

في الكلام على حل المطلق
 على المقيد وبالعكس

الوضع الشخصي العام لموضوع له عام وعلى مذهب العضد والسيد من أنها جزئيات وضعها واستعمالها من
الوضع الشخصي العام لموضوع له خاص أما كون الموضوع له عاما على الأول فلكونه عليه كليا وأما
كونه خاصا على الثاني فلكونه كل جزئ من جزئيات الكلي واستفيد أن عموم الوضع باعتبار العموم عند
الوضع وخصوصه باعتبار الخصوص عنده وأن شخصيته باعتبار تعيين اللفظ الموضوع ونوعيته بعدمه
(قوله فيصدق بالاستعانة الخ) هي الداخلة على آله الفعل والسببية على سببه (قوله وبسببه كافي
التحرير) عبارة من بحث الحروف (البامشكل للأصاق) أي تعليق الشيء بالشيء وإيصاله به الصادق
(في أصناف الاستعانة) أي المعونة بشئ على شئ وهي الداخلة على آله الفعل ككتبت بالقلم لا لصاق
الكتابة بالقلم (والسببية) هي الداخلة على اسم أو سند الفعل المعدى بها إليه صلح أن يكون قاعلا مجازا اه
مع زيادة من شرحه (قوله حاصل في غيره) في اما السببية أي له معنى في نفسه لكنه لا يستقل بإفادته
أو نظرية مجازا باعتبار فهم السامع فكان معناه كامن في غيره (قوله لا للاختصاص) يعني على
جهة القلب كما يفيد التعليل بعده (قوله فيكون قصرا أفراد) ويحتمل أن يكون قصر قلب حقيقة
ردا على الدهرية وأن يكون قصر قلب تنزيلا وذلك أن المشركين لما كذبوا بآلهتهم باسم آلهتهم نزولوا منزلة
التأني للصانع وأن يكون قصر تعيين رداعلي المترددين فيمن يبدأ باسمه (قوله لأن العناية بالقراءة أولى الخ)
قبل فيه ان هذا العارض وان كان يقتضي أن تكون البداية بالقراءة أهم الآن العارض الأول وهو
ابتداء المشركين باسم آلهتهم يقتضي أن يكون اسم الله أهم فأى مرجح يرجح هذا على ذلك ويمكن أن
يقال لما تعارض العارضان قدم العامل على المعمول بحكم الاصل أو يقال أنه لما كان أول نازل على النبي
أمر بالقراءة لتدرب تلقى الوحي من غير قصد إلى أمر بتبليغ ولا نذار حتى يقصد فيه الرد على من خالفه
على أن قوله اذلولوا آخر لأفاد الخ كاف في ترجيح العارض الذي ذكره ودافع لهذا القيل تأمل (قوله ثم ان
المراد بالاسم الخ) وذلك أن أسماء تعالى اما أن تدل على الذات خاصة أو عليها وعلى الصفة كلفظي
الجلالة والرحمن بخلاف القلب فاه ما وضع للدلالة على الذات وأشعر رفعة مسماها أو وضعه بطريق الدلالة
انغفية بحسب وضعه الأصلي لا العلي أو بحسبه أيضا وان كان القصد المعنى العلي على خلاف في ذلك
والموضوع له في الصفة هو الذات باعتبار اتصافها بمعنى معين لها قائم بها فدلولها مركب من الذات والمعنى
وقوله فيشمل الصفات الخ الصفات السلبية كل صفة مدلولها عدم أمر لا يليق به تعالى كالقدم المفسر بعدم
الآلية وانصاف الحقيقية كل صفة وجودية قائمة بذاته العلية كالقدرة والاضافية الصفة الثبوتية
أي لا يزل الوصف بها على معنى زائد عليها كالوجود قال القمزي في تفسير الصفات الاضافية كل صفة
تعالى يستزادة على ذات ككونه معلوما مذكورا مسما مجدا والأسماء الممكنة له تعالى بحسب
هذا تنوع غير متناهية وككونه تعالى قاعلا للأفعال بناء على أن تكون الأفعال ليس صفة زائدة اه
وقد العيني في شرح المشكاة اسم الله تعالى ما يصح أن يطلق عليه تعالى بالنظر الى ذاته أو باعتبار صفة
من صفاته سلبية كقدوس والأول أو الحقيقية كالعالم والقادر والاضافية كالخالد والمالك أو باعتبار
فعل من أفعاله كمنزور ورق اه نقله عنه في تبين المحارم من باب الحداد في أسمائه تعالى
اقول والله على ادوات لغبة الخ لفظ الجلالة انما يقصد به الذات وان قصد غيرها من الصفات
المرحمة كان تبعا و"مذهب الشيرازي ونقل عن شيخ الاسلام أنه اعتبر فيه جميع صفات الكمال
وستفاق المحامد وغيرها" لوحظ به الذات لانها من حيث هي غير معلومة لنا فلو لم يعتبر فيه صفة لم يكن

مطلب
في الكلام على تقسيم
صفات الله تعالى الى حقيقية
واضافية وسلبية

معناه معلوما لنا فالسمي على هذا القول مجموع الموصوف والصفة ومنع سنده بأنه يكفي في علم المعنى
ملاحظته بوجه من وجوهه الخارجة عنه تأمل وقال في شرح الطريقة المحمدية وفي حاشية تفسير
البيضاوي لشيخه زاده مذهب جمهور أهل اللغة في اسم الله إلى أنه عربي مشتق صار علما بالغلبة لأن أسماء
الله تعالى كلها صفات مشتقة ليعرف المكلف معناها فيتوصل بها إليه فان قدماء الفلاسفة أنكروا
أن يكون لله تعالى بحسب ذاته المخصوصة اسم بناء على أن المراد من وضع ذلك الاسم أن يذكر عند أحد
لتعريف ذلك المسمى به وقد ثبت أن أحدا من خلقه لا يعرف ذاته المخصوصة فكيف يشار إليه
بذكر اسم وإذا لم يصح أن يشار إليه بذكر اسم لم يبق لوضع الاسم لذاته المخصوصة فائدة فثبت أن هذا
النوع من الاسم مفقود وأن جميع أسمائه صفات مشتقة وهي ما تدل على ذات مبهم باعتبار معنى
معين واتما قلنا أن ذاته المخصوصة ليس معقولا لأحد لا لنا إذا رجعنا إلى عقولنا لا نجد عند عقولنا من
معرفة الله تعالى إلا أحد أمور أربعة إما العلم بكونه موجودا وإما العلم بسوام وجوده وإما العلم بصفات
الجلال وهي الاعتبارات السلبية وإما العلم بصفات الاكرام وهي الاعتبارات الاضافية وقد ثبت بالدليل
أن ذاته المخصوصة مغايرة لكل واحد من هذه الأربعة فإنه ثبت أن حقيقته غير وجوده وإذا كان كذلك
كانت حقيقته أيضا مغايرة لادوام وجوده وثبت أيضا أن حقيقته مغايرة للاعتبارات السلبية والاضافية
وإذا قد تحقق أنه ليس في عقولنا من معرفته تعالى إلا هذه الأمور الأربعة وأنهم مغايرة لحقيقته المخصوصة
ثبت أن حقيقته المخصوصة غير معقولة للبشر وأنه لا سبيل إلى ادراكه من حيث هو هو وهو المسمى بالمعرفة
الذاتية وإما نعرفه بالأشياء الخارجة عنه وهو المعرفة العرضية وهي كما إذا رأينا بناء علمنا بطريق الابصار
بأنه لا يبدل من بانيه فالعلوم بالذات هو البناء وأما الباني فهو معلوم بالعرض في هذه الصورة وعلم الباني بكونه
بانيه لا يستلزم علمه بخصوصيته وأنهم من أي نوع الماهيات والمعرفة الذاتية كما إذا عرفنا اللون
المعين ببصرنا وعرفنا الحرارة بلساننا وعرفنا الصوت بسمعنا فإنه لا حقيقة للحرارة والبرودة إلا هذه
الكيفية الملونة ولا حقيقة لليباض والسواد إلا هذه الكيفية المرئية وكذا الحال إذا رأينا المحدثات
وعلمنا احتياجها إلى محدث وحائق فقد عرفنا الله معرفة عرضية وهي التي في وسع البشر في الدنيا وأجاب
بعضهم أنه لا يتنع في قدرة الله تعالى أن يشرف بعض المقرين من عباده بأن يجعله عارفا بتلك الحقيقة
المخصوصة ومن العلماء من تورع في لفظ الجلالة عن طلب أخذه وذكر معناه ومنهم من قال لعله
مشتق لا يعرف المشتق منه ولم تكلف بمعرفته وقال بعضهم هو اسم عربي غير مشتق كما ذهب
إليه الخليل والزجاج وقال بعضهم أنه سرياني عرّب ثم ذكر اشتقاقه وأطال الكلام في ذلك انتهى
(قوله أسرياني) منسوب إلى سريانة وهي جزيرة كان بها نوح قبل الغرق وكان لسان آدم الذي نزل به
العربي ثم حرف وصار سريانيا وهو اللسان العربي إلا أنه محرف والعبراني لسان بني إسرائيل (قوله
مشتق) أي من آله ياله المسترل بين العبادة والسكون والتخير والفرع لأن الخلق يعبدونه ويفرعون
إليه ويتخيرون فيه ويسكنون إليه فأصل الجلالة إلا أنه أدخلت ال للتعريف ثم حذفت الهمزة تخفيفا
ونقلت حركتها إلى ال لام ثم سكنت الأولى وأدغمت في الثانية (قوله) ورد بأن انكارهم له لتوهمهم أنه غيره
ظاهرا أن توهمهم الغيرية في هذه الآية مع أنها زلت ردت لتوهمهم الغيرية حين سمعوا النبي صلى الله عليه وسلم
يقول يا الله يارحم فقالوا إنها ناعن عبادة الهين وهو يدعو لها آخر (قوله) وأن المخصوص به تعالى المعروف
منع عما في قصة الحديدية من أنه عليه السلام لما أمر عليا رضي الله عنه بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم قال

مطبوع

في الكلام على لفظ الجلالة
وأنه مشتق أو غير مشتق

سهيل بن عمرو ولا تعرف الرحمن الا صاحب اليمامة اه لكن هذا لا يرد على ما قاله ابن السبكي من أن المنع شرعي لا لغوي **(قول)** والجمهور على أنه صفة مشبهة من رحم بعد نقله لفعل يضم العين أو تنزيلة منزلة اللازم بأن لا يعتبر تعلقه بفعول لا لفظا ولا تقديرا أو يقال انها على صورتها وصيغتها فاندفع إيراد أنها لا تصاغ من المتعدي وقوله وقيل صيغة مبالغاة أو ردها عليه أنها محصورة في الخمسة المشهورة وهما ليسا منها أما رجن فظاهر وأما رحم فلم يعمد عمله النص وأجيب بأنهما يفيدانها بالمادة لا بالصيغة كجواد والمحصور ما يفيد بالصيغة على أنه قد يمنع قصرهم الحصر في الخمسة ويحتمل أن رحم عامل النصب في محذوف العموم وبهذا يظهر قوله وهو يفيد المبالغة بصيغته **(قول)** والتحقيق الأول لان الرحمة الخ قد يقال ان القائل بالتجاوز ناظر الى حقيقة الرحمة لغة في كون استعمالها في الاحسان أو ارادته مجازا وان كان حقيقة شرعية فانه غير ناظر الى أن ذلك موضوع له لما حققه الحفيد أن اللفظ المشترك في اصطلاح المتخاطب اذا استعمل في أحد معانيه لا باعتبار أن اللفظ موضوع له بل باعتبار علاقة بينه وبين معنى آخر من معانيه كان مجازا اه ولما ذكره الشهاب بقوله وما قيل من أن الأقرب هنا أن يقال انه حقيقة شرعية لانه يراد منه الانعام من غير أن يخطر بالبال رقة القلب لا ينافي ما ذكره باعتبار حقيقة اللغوية كما لا يخفى اه **(قول)** والشكر لغة يرادف الحمد الخ) وحيفت تكون النسبة بين الحمد لغة وبينه العموم الوجهي والنسب ست فالنسبة بين الشكرين وبين الشكر والحمد العرفيين وبين الحمد لغة والشكر عرفا وعموم وخصوص مطلق وبين الحمد والشكر اللغويين العموم والخصوص من وجه وبين الحمد عرفا والشكر لغة اترادف **(قول)** وبأنه لما كانت تلك الصفات الخ) أي فالمراد بكونه اختياريا كونه اختياريا بحقيقة أو حكما بأن يكون منشأ لأفعال اختيارية كذاته وقدرته و ارادته أو م لازما لمنشأ كسمعه وبصره وكلامه تأمل **(قول)** وبه قد يتغاير ان ذاتا كاهنا) فان المتبادر أن شرح الصدور وما بعده هو المحمود عليه **(قول)** ومن هذا القليل جدا لله تعالى وثناؤه على نفسه الخ) أي الذي من صفات الافعال الحادثة فيكون البسط والوضع المذكوران باعتبار اطهار صفات الكمال جدا بخلاف حمد القديم فانه كلامه القديم باعتبار دلالة على الكمالات فهو من أنواع الكلام الاعتبارية تأمل **(قول)** ثم ان الحمد مصدر يندرج أن يراد به معنى المبني للفاعل الخ) مدلول المصدر الفعل والناثير هو المعنى المصدرى ويطلق حقيقة على أثره وهو الحاصل بالمصدر وعلى كون الذات بحيث صدر عنها الحدث ويسمى المبني للفاعل وعلى كونها بحيث وقع عليها ويسمى المبني للفعول اه من الشهاب **(قول)** واقدار العبد عليه) أي الانعام قال الفخران كل من أنعم على غيره بانعام فالنعم في الحقيقة هو الله تعالى فانه خلق تلك العمة وخلق العبيد في قلبه انعم فثبت أنه تعالى هو المنعم في الحقيقة اه باختصار **(قول)** وقيل لا تفيد الحصر الخ) نعل وجهه القليل أن ال في ذاتها كما تحتمل الاستغراق تحتمل الجنس المتحقق في كل فرد أثرى بعضها ولا يتأتى اقله الحصر مع الاحتمال وشحن كلامهم باعتبار انعامها هو معونة الفرائض كالنسيئة بين مدعى والمدعى عليه الواقعة في حديث البيعة على المدعى والأمين على من أنكر وليس جعل ليمين على المدعى بغيره كإيائى اردة الحصر بل مع ملاحظة قرينة القسم المذكورة تأمل **(قول)** دره ته ما به الخ) على جعل شانه يستتبع جعل الام للالك ان جعل المعهود الحمد القدم فقط كما مشى عيسى شى لان قد لا يمتد فان جعل حمد من يعتد بحمده حمده تعالى وأنبياؤه وأوليائه لم يعتد لان المعهود حيث شانه جسمه وهي حادثة ادا المركب من القديم والحادث حادث وعلى جعلها للاستغراق

أول الجنس في ضمن بعض الافراد يعتنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يعتنع بالنسبة للعادت ان لوحظ أن الأفراد غير مركبة والالم يعتنع اه من حاشية السلم **(قوله أقول يظهر لي أن آل الخ)** أقول لاشك أن آل لهادخل في افادة الاختصاص وذلك أنه هنا انما جاء من نسبة الموضوع المعرف باللام الى الموصول فاستفادته موقوفة على ككل من آل والنسبة اذ لو عدم أحدهما لا يستفاد أصلاً فكل منهما له دخل في افادته فصح نسبه لآل كما هو صريح ما نقله عن السيد وهذا لا يتنافى ما نقله عن التلويح فانه في معانيها الذاتية لها الافيات صيده بانضمام شئ آخر لها فلذا تراهم يستندونه لآل تارة كما في عبارة السيد وتارة بالنسبة كما هو ظاهر عبارة الكشف التي نقلها تأمل **(قوله ونحن أقرب اليه من حبل الوريد)** الحبل العرف و اضافته ببيان والوريدان عرفان مكتنفان يصغى العتق في مقدمها وهذا مثل في قرط القرب اه أبو السعود **(قوله وان كان الحامد لتقصانه الخ)** أي فلا تنافي بين ما سلف في نكتة الخطاب وبين ما تنقيد كلفة يامن البعد لأن البعد الرتبى بين الخلق والحق يصاحبه قوة الاقبال وصدق التوجه اليه تعالى **(قوله فمع عند النحويين)** المراد أنه قبيح في الاستعمال أي شاذ تادر **(قوله وفي معنى اللبيب الخ)** حاصله أن ربط الصلة هنا بضمير العيبة نظراً للجانب الموصول أو بضمير الخطاب نظراً للجانب النداء الدال على الخطاب مقيس الآن الثاني قليل لان النداء الدال على الخطاب لا يتم الا بعد تمام الصلة فكانت مراعاته قليلة كما في حواشي المعنى وحيث علمت أن كلام مستعمل مقيس لا تصح دعوى صحة الالتفات فيما نحن فيه ولا في قول على كرم الله وجهه بل الجرى فيهما على القليل والالتفات انما يكون في كلمتين لاقى كلمة واحدة أو ما في حكمها واجراؤه فيما هو كال كلمة قليل والصلة والموصول بمنزلة كلمة واحدة فلذا جعل النحاة النظر الى جانب الموصول هو الكثير والصفة مع الموصوف ليست كذلك في الجرئية فكثير فيها مراعاة كل من الجهتين في شذ لا ترد الآية المذ كورة على النحويين غاية ما يرد عليهم أنه لا يليق اطلاق القباحة على قول على المذ كور بل الأدب اطلاق الشذوذ أو القلة تأمل **(قوله على حد قوله)** تعالى فأدأفها الله لباس الجوع الخ قال الصبان فقد شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من أثر الضرر والآلم من حيث الاشتمال باللباس فاستعير له لفظ اللباس ومن حيث الكراهية بالطعم المر البشع فأوقع عليه الاذاقة فيكون في الكلام ثلاث استعارات الاذاقة استعارة تخيلية واللباس تصريحية نظراً للاول وممكنية نظراً للثاني اه وبيانها هنا أن لفظ اللباس بعد استعارته لأثر الجوع والخوف من حيث الاشتمال استعير منه الطعم الكريه الادعائى من حيث الكراهية **(قوله فهمى من الاقتضاب المشوب الخ)** الاقتضاب الانتقال من معنى الى آخر من غير تعلق بينهما كأنه استهل كلاماً آخر ووجه كونه هنا مشوباً أى مخلوطاً أن كلاماً عهيد للتأليف بخلاف الاقتضاب المحض فانه الانتقال من كلام الى آخر لا مناسب بينهما بالكلية **(قوله وداود أقرب)** وقيل يعقوب وقيل قس بن ساعدة أو كعب بن لؤى أو يعرب أو سحبان **(قوله كما في ولا سابق)** أصله لزهير وهو قوله

بدالى أنى لست مدركاً ماضى • ولا سابق شياً اذا كان جائياً

(قوله ولا مناسبة بين الواو وأما) نقل في شرح الطريقة عن البرجندى شارح الوقاية وجه المناسبة بينهما بقوله أصلها أما بعد فالواو قاعمة مقام أما ويؤيده أنه لم يقع في مثل هذا الموضع وأما بعد ولعل وجهه أن أما قد توردت لدل على أن ما بعدهما غير مرتبط بما قبلهما حتى أنه سمي فصل الخطاب والجلتان اللتان بينهما كمال الاتصال لا يفصل بينهما بالواو والعاطفة فلها دلالة على انفصال ما بعدهما عما قبلها

في الجملة فاستعيرت لأما الدالة على الانفصال **(قوله)** والفضائل تعلوه وتنهله (العل والعلل فحركة الشربة الثانية أو الشرب بعد الشرب تباعا والنهل فحركة أول الشرب قاموس **(قوله)** (الحصن كيفاً) حصن كيفاً كضري بين آمد وجزيرة ابن عمر قاموس **(قوله)** (الطرفية فيها مجازية) أي مع ارادة المعنى اللغوي للشرح أو على التجريد **(قوله)** وجاء في الحديث النبوي عن قول لعمر الله) ينظر هذا مع ما ذكره في كتاب الأيمان من عندهم من صيغ القسم لعمر الله ثم ظهر أنه لا يلزم من عندهم المذكور في الكرامة بل هو من صيغ القسم معها وقد ذكر عاصم أفندي في ترجمة القاموس وجهها بأن العري عبره أيضاً عن مدة عمارة الروح مع البدن ولأجل هذا أضافه بجانب الألوهية غير مناسبة اه بالمعنى **(قوله)** لكن قال فاضل الروم الخ) ما قاله مخائف لما ذكره في الأيمان من كراهة الحلف بغيره تعالى لا على وجه الوثيقة كقولهم بأبيك ولعمر لك وهو محمول الحديث الدال على النهي بخلاف ما كان على وجه الوثيقة كالحلف بانطلاق أي استيثاق الخصم بصدق الحالف لا سيما في زماننا إلى آخر ما ذكره فأنظره **(قوله)** غول الاستناد إلى ضمير الموصوف الخ) أي فيكون الكلام من باب الحذف والايصال ولا حاجة إليه بل يكفي لفحة التوضيف تقدير الضمير أو جعل آل عوضاً عنه **(قوله)** وعرفه في التحرير بأنه عدم الاستحضار في وقت الحاجة الخ) ذكر في مقدمات الصلاة عن شرح التحرير أنه لا فرق بينهما عند الفقهاء والأصوليين وأهل اللغة وفرق الحكماء بأن السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنهما مع فحيتها في حصولها في كسب جديد وقبل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا وما لم يكن فالنسيان أخص مطلقاً **(قوله)** هو أن يقصد بالفعل غير المحل الخ) هذا أحد نوعي الخطأ وهو الخطأ في فعل الجارحة كأن يرمى غرضاً فأصابه ثم رجع عنه أو تجاوز إلى ما وراء فأصاب آمناً أو قصداً فإصاب غيره والثاني الخطأ في ظن الفاعل كأن يرمى شخصاً ظنه صيداً فإذا هو آدمي إلى آخر ما يأتي إن شاء الله تعالى في الجنبات **(قوله)** قال في معراج الدراية وشرعاً ما يؤتى من عبادات الخ) الظاهر أن عبارته في شعائر الإسلام لا في شعائر الأئمة وأن كلامه في مدلول الشعائر بقطع تغر عن الإضافة إلى الأئمة بل بحسب معناها في اصطلاح أهل الشرع وقال العيني في خطبة هداية عن قوته وأظهر شعائر أشرع شعائر جمع شعارة أو شعيرة الشعيرة البدنة تهدي وكل ما جعل على طاعة الله تعالى ويقال المراد بهما ما كان أدأوه على سبيل الاشتهار كصلاة الجمعة مما كان فيه اشتهار **(قوله)** وهذا التفسير بمعنى التي قبلها باعتبار استلزامها لما قبلها في المسائل **(قوله)** ولم أر من أفصح عن معنى كفى الخ) في حاشية المعنى للسوق أن كفى التي تغلب زيادة الباء في فاعلها كفى التي هي بمعنى حسب التي هي فعل فامر اه وكفى بمعنى أجزأت متعدية لواحد والثانية لاثنين اه معنى **(قوله)** رتبة (لغة الغنى) نسخة الخط الغري **(قوله)** فعلى الأول هو من باب القلب الخ) فيه أن نسخ هنا بالمعنى الثاني تعديتها ببناء وحلها على المعنى الأول حتى يحتاج لدعوى القلب بخلاف الظاهر تأمل **(قوله)** ووردت بين الجنتين تنافياً الخ) فيه أنه لا يلزم من نفس السنوح بمعنى المذكورين الابتكار وهو أمر خارج عن مدلول اللفظ فإن سنوح التي في انطاط والتعريض به قد يكون معه وبدونه والجواب المذكور ربما يحتاج إليه بالنظر لما هو واقع خارجاً وعمل الإراد مني على ما يتبادر من ظاهر اللفظ **(قوله)** عبد العزيز البخاري) نسخة الخط البخاري **(قوله)** فلم آله فيها الصواب) يطلق بمعنى التفسير أو ترك أو الاستطاعة ومصدره كدور علو وبمعنى المنع كدلو **(قوله)** الباء للتعليل الخ) الأنسب تعلقه

مطلب
تحقيق الفرق بين السهو
والنسيان

يتواصل (قوله لانه أقل تكلفا) أي بتقدير متعلق الجارأ والفصل بينه وبين متعلقه ان جعل متعلقا
بمؤلف وتهذيب المسائل المهمة باعتبار تهذيب وتنقية تراكيها وأنحو ذلك (قوله والاسم منه الابلاغ)
عبارة القاموس من الابلاغ الخ بدون ضمير محروبو عن وكذلك في نسخة الخط بلا ضمير (قوله وقد
أطلق العلم على كل منها) قال المصحح هكذا بخطه ولعل صوابه منها بضمير التثنية اذا طلاقه على الأول
حقيقة لغوية كما يفيد صدر العبارة تأمل اهـ ولأمانع من ارجاع الضمير لعاني العلم الثلاثة والمقصود
أنها عند أهل العرف اما حقيقة الخ وهذا لا ينافي أنه بالمعنى الأول حقيقة لغوية أيضا تأمل مثلا اذا
قيل انه عند أهل العرف حقيقة اصطلاحية في الادراك يكون استعماله في كل من المعنيين الآخرين
حقيقة عرفية أو مجازا (قوله وجعل في التحرير الخلاف لفظيا) وذلك بأن يقال ان القائل الأول نظر
الى تصويره بنفسه لا بصورة فانه لا شك أن تصويره بنفسه لا يحصل إلا بمراد مسائله فبمتنع حينئذ وقوعه
مقدمة والقائل الثاني نظر الى أن تصويره بصورة يحصل بذكر الجنس والفصل بلا حاجة الى سرد
المسائل كالبيان اذا تصور معنى السجاعة كان عنده صورته لانفسها ولأمانع حينئذ من جعل تصور
العلم بصورة قبل تعلمه مقدمة لحصوله بنفسه بعد تعلمه فلو نظر كل منهما لما نظر اليه الآخر لما خالفه
وانظر ما حققه ابن الهمام (قوله أي العلم الموصل الى الآخرة) المناسب بل المتعين ارادة العلم بالمعنى
الأعم لتقسيمه الى المطلوب وغيره (قوله والثلاثة الأول هم ما هم) بدل اشتمال مما قبله (قوله سمي
لاستدانتها) كذا في نسخ القاموس والضمير راجع للمكان المسمى كوقفة وقال شارحه صوابه سميت اهـ
(قوله فليس لأحد منهم قول خارج عن أقواله) ما منى عليه احدى طريقتين كما سيأتي نقله عن
أدب المفتي في كتاب القضاء الثانية أن مثل أبي يوسف ومحمد شغلون بالاجتهاد ومن تأمل أحوالهم
وفتاواهم واختياراتهم علم أنهم لم يكونوا مقلدين لأئمتهم في كل ما يقولونه وخلافهم لهم أظهر من أن ينكر
وان كان منهم المستقل والمستكثر (قوله وهو مبني وأقوله أن الخ خبره) هذا الاعراب أحد ما قيل في
اعراب أسماء التراجم ولا شك أن قوله رسم المفتي ترجمة (قوله فقابل الأصح غير مذكور في كلام
الشارح) وجعل الطحاوي مقابل الأصح ما ذكره الشارح بعده ولأمانع من جعل مقابله ما ذكره
الشارح وما ذكره في السراجية وكل منهما اقتصر على بعض مقابله تأمل نعم على التوفيق الآتي بين
ما في الحاوي وما في السراجية لا معنى لجعل ما في الحاوي مقابل لا أصح ثم ان دعوى أن ما في السراجية
يدل على هذا التوفيق غير مسلمة فان عبارتها الدالة على تقييد أصحية الأول بما اذا لم يكن المفتي مجتهدا
ومفادها أنه اذا كان مجتهدا لا يكون الأول هو الأصح بل غيره وهو اعتبار قوة المدرك ويدل لهذا ظاهر
ما نقله عن ابن المبارك وليس في كلامه أنه اذا كان مجتهدا تعين عليه العمل بما هو أقوى دليلا فولا واحدا
تأمل (قوله ما لم يكن عنه رواية) أي قد صححها أهل المذهب (قوله ان لفظا وبه نأخذ وعليه العمل
مساو لفظ الفتوى) دعوى هذه المساواة مخالفة لمعوم قول الرمي وغيرها ويظهر أن قصده مناقشة الرمي
(قوله قال في خزائن الروايات العالم الذي يعرف معنى النصوص الخ) مقتضى عبارة الخزائن جواز العمل
بالدراية للعالم المذكور وان لم تكن رواية مذهبه وليس الكلام السابق فيه لكن اذا جازله العمل بالدراية
يجوز له العمل بالمرجوح في مذهبه بالأولى وعبارة البحر تفيد جواز الافتاء بالمرجوح للضرورة وتفيد
جواز العمل به بالأولى (قوله المراد بالحكم الحكم الوضعي) لفظ الحكم يطلق على الوضعي أي الخطاب
الوضعي كجعل كشف العور مانعا من صحة الصلاة وجعل الدلالة علامة على طلب اقامتها وعلى الحكم

مطلب

جواز الافتاء بالمرجوح
للضرورة وجواز العمل به

مطلب
في حكم الرجوع عن التقليد

التكليف أي خطابه تعالى المتعلق بأفعال المكلفين طلباً أو تحجيماً وعلى وصف فعل المكلف كالوجوب
والحرمة والصحة والفساد والنفي والزم والمتعين أرادته هنا الأخير **(قول)** على أن في دعوى الاتفاق
نظراً فيه أن الشارح لم يتبع الاتفاق بل أشار للخلاف بقوله وهو المختار فيكون حاصل كلامه أن حكاية
الاتفاق على بطلان الرجوع عن التقليد هو المختار **(قول)** قصي بغير رأيه عمداً الخ ونسياناً نفذ
عنده رواية واحدة **(قول)** وحينئذ فلا إشكال أي الجواب المذكور في التحريم أي فالخلاف
بين الإمام وصاحبه في النفاذ وعدمه المذكور هنا لا ينافي الاتفاق المنقول عن الأصوليين على عدم الحل
لاختلاف موضع الاتفاق والاختلاف نعم ما ذكر في بعض المواضع من أن الخلاف في الحل مشكل
بما قالوه من الاتفاق على عدمه وقد يدفع بعدم اعتبار الأصوليين له لضعفه أو بحمله على ما قبل الاجتهاد
وحل قولهم على ما بعده إذا لم يوجد فيه ما يدل على جريانه فيما بعده أيضاً والاولى تأخير قوله نعم وقع في
بعض المواضع الخ عن قوله فلا إشكال **(قول)** لاجل البه لانه اذا كان معزولاً بالنسبة لما ذكر لا يصح
له قضاء حتى ينقض لان النقض الخ فيه أن قضاؤه لم يقع باطلاً بل وقع غير نافذ وسيأتي في كتاب القضاء
دخول العضولي في القضاء **(قول)** ولكن لا يحمل لذكر هذا هنا الخ فيه أنه قد يتوهم من عدم نفاذ
قضاء المقلد بخلاف مذهبه عدم وجوب امتثال أمر الأمير الا اذا وافق مذهبه فدفع هذا التوهم
بالاستدراك بقوله نعم الخ وقوله وان كان المراد به القضاء الخ فيه أن ما مر لا ينافي ما هنا لانه لم يحمل هنا
نفذ قضاء الأمير بقول الضعيف حتى يتأني التناهي المستفاد من كلامه بل حكى نفاذ حكمه اذا صادف
فصلاً مجتهداً فيه ويظهر أنه لا يتعين عليه الحكم بمذهبه بخلاف القاضي ويفرق بين حكمه بالضعيف
وحكمه بذهب الغير ولا يمكن الجزم بعدم نفاذ حكمه بخلاف مذهبه الا بعد وجود النص به فلتنظر
عبارة شرح السير المنقول عما حتى يتضح الحال نعم رأيت في شرح الدر من باب العدة ما نصه القاضي اذا
خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الأصح كما وارتضى الا ان نص السلطان على العمل بغير المشهور
فيسوغ اهـ وكتب عليه المحشي ما نصه قوله الا ان نص السلطان الخ فيه نظر لاقتضائه أن مخالفة القاضي
منه هو المذهب تسع اذ نصه سلطان مع أن مقدمنا في هذا الباب ما مر أول الكتاب من أن الحكم والفتيا
بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع اهـ **(قول)** بقولهم صلاة الظهر فان الاصل صلاة وقت الظهر
(قول) فيه أمران الاول الخ بل ردها التفسير في رسالة السافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير وبالغ
في رده نقلاً عن هرون بن بهاء الدين الحنفى ولا بأس بسرد عبارته وهي هذه ليت شعري ما معنى قولهم ان
أبو يوسف ومحمد بن عمروان هـ نقولاً يا حنيفة في بعض الاحكام لكنهم يقلدونه في الاصول ما الذي يريدونه
فان أرادوا منه الاحكام الاجائية التي يبحث عنها في كتب الاصول فهي قواعد عقلية وضوابط
برهانية يعرفها المرء من حيث انه ذو عقل وصاحب فكر ونظر سواء كان مجتهداً أو غير مجتهد ولا تعلق له
بالاجتهاد قط وشأن الائمة الثلاثة ارفع وأجل من أن لا يعرفوها كما هو اللازم من تقليد غيرهم فيها
فحاشاهم ثم حاشاهم عن هذه التقيصة وحالهم في الفقه وان لم يكن ارفع من مالك والشافعي فليسوا
بدرنهما وقد اشتهر في أفواء المخالف والموافق وجرى مجرى الامثال قولهم أبو حنيفة أبو يوسف يعني أن
نبتع الى اربعة القصوى في الفقه أبو يوسف وقال الخطيب البغدادي قال طلبة بن محمد بن جعفر
أجروا مع مشهور راى مرطاعرا الفضل أفقه أهل عصره لم يتقدمه أحد في زمانه وكان على التباهة في
علم والحكم واتسروا وقرأ أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة ونشرها ورتب

علم أبي حنيفة في أقطار الأرض وكذلك محمد بن الحسن قد بالغ الشافعي في مدحه والتأليه عليه وقد ذكر
القاضي عبد الرحمن بن خلدون بن مالك في مقدمته أن الشافعي رحل إلى العراق ولقي أصحاب الإمام
أبي حنيفة وأخذ عنهم ومن جاز طريقته أهل الحجاز بطريقته أهل العراق وكذلك أحمد بن حنبل أخذ عن
أصحاب أبي حنيفة مع وفور بضاعته في الحديث انتهى ولكل واحد منهم أصول مختصة تفرد بها عن
أبي حنيفة وخالفوه فيها بل قال الغزالي إنهم ما خالفوا أباه حنيفة في ثلثي مذهبه ونقل النووي في تهذيب
الأسماء عن أبي المعالي الجويني أن كل ما اختاره المزي أن يرى أنه تخريج ملحق بالمذهب لا كأبي يوسف
ومحمد فإنيهما يخالفان أصول صاحبهما وأحمد بن حنبل لم يذكره الإمام أبو جعفر الطبري في عداد الفقهاء
وقال إنهم من حفاظ الحديث فكيف يكون من المجتهدين في الشرع دون أبي يوسف ومحمد وزفر غير
أنهم لحسن تعظيمهم في الاستاذ وفراط اجلالهم لحله ورعايتهم لحقه تشمروا على تنوير شأته وتوغلو في
انتصاره والاحتجاج بأقواله وروايتها للناس ونقلها لهم وتجردوا لتحقيق فروعها وأصولها وتعيين أبوابها
وفصولها ومن ذلك الوجه امتازوا عن المخالفين كالأئمة الثلاثة والأوزاعي وسفيان وأمثالهم لأنهم
لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق في الشرع ولو أنهم أولعوا بنشر آرائهم بين الخلق لكان كل ذلك مذهباً
منفرداً عن مذهب أبي حنيفة وإن أرادوا منه الأدلة الأربعة فلا سبيل له إلى ذلك لأن الشريعة مستند
كل الأئمة وقد نقل أبو بكر القفال وأبو علي والقاضي حسين من الشافعية أنهم قالوا السنام مقلدين للشافعي
بل وافق رأينا رأيهم وهو الظاهر من حال الإمام أبي جعفر الطحاوي في أخذ مذهب أبي حنيفة
واحتجاجه وانتصاره لأقواله ثم إن قوله في الخصاص والطحاوي والكرخي أنهم لا يقدر على مخالفة
أبي حنيفة لا في الأصول ولا في الفروع ليس بشيء فإن ما خالفوه فيه من المسائل لا يعد ولا يحصى ولهم
اختبارات في الأصول والفروع وأقوال مستنبطة بالقياس والسموع واحتجاجات بالمعقول والمنقول
على ما لا يخفى على من تتبع كتب الفقه والخلافات ثم إنه عداً بابكر الرازي الجصاص من المقلدين
الذين لا يقدر على الاجتهاد أصلاً وهو ظلم عظيم في حقه وتزليل له عن رفيع محله ومن تتبع
تصانيفه والاقوال المنقولة عنه علم أن الذين عدوهم من المجتهدين من شمس الأئمة ومن بعده كلهم
عيال لأبي بكر الرازي ومصدق ذلك دلائله التي نصيها لاختياراته وبراهينه التي كشف بها عن وجوه
استدلالاته نشأ بعداد التي هي دار الخلافة ومدار العلم والرشاد ورحل في الاقطار ودخل
الامصار وأخذ الفقه والحديث عن المشايخ الكبار وقال شمس الأئمة الحلواني فيه هو رجل كبير
معروف في العلم وإتقاناً قلده وتأخذ بقوله وذكر في الكشف الكبير ما يدل على أنه أفقه من أبي منصور
الماتريدي ثم الحلواني ومن ذكر بعده وعدوهم من المجتهدين كلهم تنتهي سلسلة علومهم إلى أبي بكر
الرازي فقد تفقه عليه أبو جعفر الاستروشي وهو أستاذ القاضي أبي زيد الدبوسي والقاضي حسين بن
خضر النسفي أستاذ شمس الأئمة الحلواني ومعلوم أن السرخسي من تلامذته وقاضيخان من أصحاب
أصحابه فاعده نظر إلى قولهم كذا على تخريج الرازي فظن أن وتطبيقه في الصناعة هي التخريج بحسب
وأن غاية شأنه هذا القدر ثم إنه جعل القدوري وصاحب الهداية من أصحاب الترجيع وقاضيخان من
المجتهدين مع تقدم القدوري على شمس الأئمة زماناً وكونه أعلى منه كعباً وأطول بآفاق كيف من
قاضيخان وأما صاحب الهداية فهو المشار إليه في عصره المعقود عليه الخصاص في دهره وقد ذكر
في الجواهر وغيره أنه أقره أهل عصره بالفضل والتقدم كالإمام نحر الدين قاضيخان وزين الدين العتاي

وغيرهما وقالوا انه فاق على أقرانه حتى على شيوخه في الفقه فكيف ينزل شأنه عن قاضيجان بل هو أحق منه بالاجتهاد وأثبت في أسبابه اه ملخصاً (قوله يعني أهل الطبقة السابعة) يظهر أن المراد أهل الطبقة السادسة أيضاً فإنه ليس شأنهم التراجع بل التمييز بين القوى والأقوى (قوله ويتوقف إطلاقه عليه تعالى على التوقيف الخ) انظر ما تقدمت كتابته في البسملة عن الشهاب

(كتاب الطهارة)

(قوله فانه قد لا يشترط الخ) كل من ستر العورة واستقبال القبلة خارج بقيد الزوم في كل الأركان لا بقيد الاختصاص وكونهما لا يشترطان في بعض الأحيان للعذر لا ينافي الاختصاص بها فلا يصح أن يجعلها خارجين به فعلى هذا تظهر فائدة قوله لازم لها في كل الأركان ثم على كلام الشارح يبقى التناهي بين قوله أولاً لازماً لها في كل الأركان وبين ما استقر عليه رأيه من سقوطها في مسألة الظهيرية فإن لزومها في كل الأركان يقضي بعدم السقوط هذا ما ظهر حينئذ نحتاج للجواب الآتي عن المجوى وقان السندی في الجواب عن فرع الظهيرية لقائل أن يقول وجوبها لا يكون الا عند وجود المحل الذي يلزم تطهيره ولم يوجد هنا فكيف يتأتى السقوط مع عدم الوجوب اه وهذا مؤدّى ما أجاب به المجوى (قوله) على أنه سيذكر عن الفيض أن الطهارة قد تسقط أصلاً الخ) فيه أن ما يأتي عن الفيض صورة صلاة لأصلاً حقيقة كما سيذكره عن ط فلا ينافي ما هنا تأمل (قوله) وإن كان شرطاً كما هو المتبادر من كلام القنية ورد عليه ما في الحلية الخ) ذكر المحشى في باب صفة الصلاة بعد ذكره ما بحثه في الحلية لا يبعد القول بسقوط الأداء عن وصل إلى هذه الدرجة فإن من لا يمكنه معرفة أي صلاة يصلي بمنزلة المجنون وسيذكر المصنف في باب صلاة المريض أنه لو اشتبه على المريض أعداد الركعات أو السجعات لتعاس يلحقه لا يلزمه الأداء اه لكن الظاهر اعتماد ما في الهداية (قوله) أقول وهذا مؤيد لما بحثه في الحلية الخ) حيث جعل الكفر فيما إذا كان على وجه الاستخفاف (قوله) وأراد باللقب العلم اذ ليس فيه ما يشعر برفعة المسمى أو بضعته) قد يقال إن هذا المركب لما شتم عليه من معنى جمع النظافة بحسب أصل معناه فيه اشعار برفعة مسماه كالأوسميت شخصاً بجمع الطهارة أو سميته بجمع التجاسة المشعر بضعته فيظهر أنه لا مانع من جعله لقباً حقيقة كما قاله الشارح وقوله وكان ينبغي له أن يذكر قبل ذلك حده اللقبى فيه أنه مقتضى الراجح لا يمكن حده قبل مفرديه فكيف يتأتى له أن يذكر حده اللقبى أولاً وقوله وأما قوله جعل شرعاً عنواناً الخ يظهر أنه بيان للمعنى اللقبى لا لخصوص معنى المضاف لكن لا باعتبار خصوص إضافته إلى الطهارة بل أعم منها ومن غيرها اذ لا يعلم المضاف من حيث أنه مضاف حتى يعلم ما أضيف إليه فلا يمكن بيان معنى المضاف وحده من حيث أنه مضاف فلذا اضطر ليان المعنى اللقبى (قوله) وأما توقف فهم معناه العلمي على فهم معنى جزأيه ففي جزأيه الخ) هذا غير ظاهر فإن التوقف لا لخصوص المعنى العلمي أعني المسمى بل للمعنى اللقبى الذي فيه اشعار برفعة المسمى أو بضعته ولا شك أن معرفة كونه مشعراً لا تكون الا بعد معرفة مفرديه فمن أجل ذلك جاء التوقف فلهذا راجح نعم على ما مشى عليه من إرادته العلم من اللقب يتم ما قاله لكن ليس الخلاف إلا في اللقب ولم يذكره في العلم حتى يتم ما ذكره من ترجيح القول الثاني تأمل (قوله) عدل عن قول البحر والعناية هو جمع الحروف لما أورد

(عليه الخ) يمكن أن يقال عرف اللغة خصه بجمع الحروف ومرادهما بيان معناه في عرفها وإن كان
 أصل معناه مطلق الجمع (قوله) وبيان ذلك مع ما يرد عليه في رسالتنا الخ) وجه المحشى في الرسالة الحالية
 بما لفظه قلت الظاهر أن يكون حالا على تقدير مضاف من المحدود ومضافين من المنصوب والأصل
 تفسيرهما موضوع أهل اللغة ثم حذف المضافان على حذف قبضت قبضة من أثر الرسول ولما أنيب الثالث
 عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير (قوله) بمعنى عدم توقف تصورهما على شيء قبلها
 أو بعدها) هكذا فسر الاستقلال في البحر ويرد عليه دخول كثير من الأبواب في التعريف كالوضوء
 والشيم والمسح على الخفين ونحوها من كل باب يمكن تصور مسائله بدون توقف على شيء قبله أو بعده وقال
 نوح أفندي المراد بالاستقلال هنا الاستقلال الاعتباري فإن كتاب الطهارة وإن كان تابعا لكتاب الصلاة
 لكنه اعتبر مستقلا لكونه مفتاحا وكتاب الصلاة وإن كان مستتبع الطهارة إلا أنه اعتبر مستقلا لكونه
 المقصود الأصلي اه فعلى هذا يخرج بقيد الاستقلال الباب والفصل لعدم استقلالهما بالدخولهما تحت
 الكتاب والكتاب قد يكون تابعا وقد لا يكون بخلاف الباب فلا بد من كونه تابعا وقد يجاب عن صاحب
 البحر باعتبار الحينية على وجهه ما ذكره المحشى تأمل (قوله) وزاد بعضهم مطلقا الخ) أي سواء كان تابعا
 أو مستتبع أو لا ولا بخلاف الباب فإنه لا بد أن يكون تابعا أو مستتبع في الواقع فقد اشتركا في اعتبار
 الاستقلال لمسائل كل منهما إلا أن الكتاب اسم للمسائل المعتبر استقلالها سواء كانت مستقلة في الواقع أو لا
 والباب اسم للمسائل المعتبر استقلالها مع اشتراط كونها في الواقع تابعة أو متبوعة هذا هو المقصود بهذه
 العبارة وإن كان فيها قلاقة تأمل (قوله) وقد يقال إن المحفوظ في الكتاب جنس المسائل الخ) فيه أن لفظ
 المسائل باعتبار جنسها أو نوعها أو فصلها لا دلالة عليه والحينية تعتبر إذا ظهرت أو وجدت في الكلام ما يشعر
 بها وليس شيء من ذلك موجودا ههنا تأمل (قوله) وقد استعملت أي شرعا كما هو عبارة النهر (قوله) فيشمل
 أيضا الوضوء على الوضوء) نعم يشمل ذلك إلا أنه يشمل أيضا الطهارة الحاصلة بالجلب المبرور أو بالتوبة فإنها
 طهارة عن خبث معنوي لا بملاحظة اعتبار الآلة تأمل (قوله) يشمل الطهارة الأصلية أي الموجودة
 في الأشياء أصالة قبل تحسها (قوله) وعن قول النهر إزالة ليشمل النظافة بلا قصد) صاحب النهر عرفها
 بما ذكره الشارح من أنها نظافة المحل عن التماسية حقيقة كانت أوحكمية ولم يخالفه واعتراض على
 البحر في تعريفه بالزوال لأمرين ظاهرين لم يذكرهما وبينهما أبو السعود فقال أحدهما دخول أو في
 التعريف وتأنهما أن هذا العلم باحث عن أفعال المكلفين فالأولى التعبير بالإزالة على ما ذكره ط فكان
 المحشى سلم لأبي السعود هذا البيان وأنه مراد صاحب النهر فنسب له أنه عبر بالإزالة تأمل قال السندی
 نقلا عن المقدسي عازيا بالتوشيح استعملت الطهارة شرعا في ثلاث في الحالة التي يثبت عندها تعلق المعنى
 الشرعي الذي هو الإذن فيما كان ممنوعا لولاها كاستباحة الصلاة وفي الفعل الذي جعل علامة على ذلك
 التعلق كالوضوء وفي نفس الحكم الشرعي نحو طهارة الماء دون نجاسته اه قال وما ذكره الشارح هو
 المعنى الثاني اه وعليه لا يرد على صاحب البحر الطهارة الأصلية تأمل (قوله) وأورد عليه أن اللام
 تبطل الجمعية لأنها مجاز عن الجنس) أي فإزالة الأنواع يحتاج إليها أن لوبي الجمع على يابه اه نهر (قوله)
 قيل جمعها باعتبار الحاصل بالمصدر) جواب آخر عن إيراد أن المصدر لا يثنى ولا يجمع وليس هذا إيرادا آخر
 وعلى هذا لا يصح له ذكر قوله فإن قيل المصدر الخ هنا فإنه هو الذي أجاب عنه بقوله ومن جمع الخ (قوله)
 إذا لم يمكن تقدير الوجوب لعدم الوجوب في كل الأفراد (قوله) أقول يرد عليه أن سبب الشيء

متقدم عليه الخ) هذا مسلم والزوم بعده غير مسلم وتعليله عقيم لان مقارنة الارادة للشروع لا تنفي تقدمها عليه أيضا فانها سابقة وممتدة لحين الشروع ولم يدع أحدا أن السبب هو الارادة المقارنة خاصة حتى يرد عليه أنه يلزم أن لا تجب الطهارة قبل الشروع وهي باستلحاقها له تبين أنها سبب للطهارة من حين وجودها لأن ما قارن الشروع منها هو السبب (قوله أقول فيه أن صلاة الظهر قبل وقتها تنعقد الخ) مراد الحلبي أنه عزم قبل دخول الوقت على الصلاة الآية لأنه أراد صلواتها حين العزم قبل دخوله حتى يرد عليه ما قاله فكأنه فهم أن الطرف راجع لصلاة الظهر لا لقوله أراد (قوله قال بعض الفضلاء في كون هذا التعريف تعريفا للحكم تطرأ الخ) فيه أن المانعية مصدر المبني للفاعل أي منع المانع وهو الوصف الشرعي وأثر مرتب على هذا الوصف وخارج عنه وقد سبق له أن الحامدية مصدر المبني للفاعل والحمودية مصدر المبني للمفعول كما أن ما ذكره من أحكام الحدث كذلك منع هذا الوصف من الصلاة ولا شك في ترتب ذلك عليه (قوله أو القيام اليها) ما لم يشرع فيها غير متطهر سندی (قوله الظاهر أنه أراد بالوجوب وجوب الاداء) أي المنفي في قوله على أنه لا يجب الخ (قوله موافقة الأمر مستجمعا ما يتوقف عليه) أي بقدر وسع العبد (قوله والظاهر كما قال ط أن هذا الشرط مغلغلة الخ) انما يأتي هذا الاستظهار لو قال ماء مطلق والناظم انما قال مطلق ماء وفرق بينهما بناء على ظاهره (قول الشارح المرتضى والسفر) ليس السفر في الحقيقة مبيحا انما المبيح فقد الماء وانما عبر به عنه لغلبة فيه اطلاق الاسم السبب على المسبب اه من السندی (قوله فانه لو قال آمنت لاختص بالخاصين الخ) قال في التحرير والخطاب الشفاهي كبايها الذين آمنوا ليس خطابا لمن بعدهم أي للمعدومين الذين سيوجدون بعد الموجودين في زمن الخطاب وانما ثبت حكمه أي الخطاب الشفاهي لهم أي لمن بعدهم بخارج من نص أو إجماع أو قياس وقالت الحنابلة وأبو اليسر هو خطاب لهم اه وبه علم أن الاختصاص انما يأتي من الخطاب وان كانت الصفة عامة فسقط ما قاله في غاية البيان (قوله لكن في النهاية لا يقال ان الغسل سنة الخ) ما قاله من الابرار والجواب لا يدفع ما قرره ط من تنوع الغسل والتيمم الى مندوب وسنة لكن تنوعهما اليهما بالنظر لذاتهما لا لخصوص ما دلل عليه الآية وهو القيام للصلاة فلا يطلبان فيه الا اذا كان جنيافا لا يطلب تجديد غسل أو تيمم لها وان كانا يطلبان في مواضع أخر بخلاف الوضوء فانه يطلب تجديد لها كما يطلب في غيرها فكلام الشارح في محله ولا يرد ما قرره ط تأمل (قوله والمخلص من ذلك كله أن نقول اطلاق الفرض عليهم حقيقة الخ) لا يتم ما ذكره في دفع الاشكال الا بدعوى أنه رضوع الكل منهم ما بوضع واحد في الاصطلاح أما لو كان موضوعا لكل منهم ما بوضع مستقل يلزم استعمال المشترك في معنيتين بخلافه على الاول فانه من استعمال الكل في فريته وهذا لا مانع منه وكذا يقال في عبارة النهاية تأمل (قوله لبست باركان) أي لعدم كونها داخل الماهية ولا شروط اذلوفات الترتيب لزم اعادته ولو كان شرطا لفسدت الصلاة لغوات شرطها وقد يقال انها شروط وعدم الفساد لا يدل على عدم الشرطية لا قد تدارك ما فعله من عكس الترتيب فلم يتحقق الترتيب بالكلية حتى تفسد غاية الأمر أنه زاد ما دون الركعة وغيره فسد كن ترك سجدة من الركعة الاولى ثم تداركها لا تفسد صلاته مع أنها ركن فيها الاولى أن لا تفسد اذا ترك شرط انما تداركه (قوله وعرفا عصابة الماء العضو) أي سواء كانت باليد أو لا فلا أصابه مطرا خراؤه وان لم يمسح به يده (قوله مقابله قول الخا كم بالنوع) وفق الرجتي بين روايتي العجمة وعندها على ما نقله السندی بحمل المشهور على ما اذا بقي بلل في كفه بعد اسالة الماء على ذراعه اليسرى من غير أن يمسكه وحمل مقابله على

ما اذا دلّك العضو المغسول بعد اسالة الماء عليه لتحقيق الاستعمال فيما بقي في الكف ولا يحمل على اختلاف
 الرواية الا عند عدم امكانه وهو هنا ظاهر لا تكلف فيه اه فتأمله ونقل السندی أيضا عن التتارخانية
 ولو كان في كفه بلل فسمح به رأسه أجزاء وقال الحاكم الشهيد هذا اذا لم يستعمل في عضو من أعضائه بأن
 يدخل يده في إناء فاينلت أما اذا استعمل في عضو من أعضائه بأن غسل بعض أعضائه وبقي في كفه بلل
 لم يجز ونص الكرخي الى آخر عبارة المحشي (قول الشارح لا بعد مسح الخ) لعل الفرق بين البلل الباقى
 بعد المسح حيث لا يصح المسح به على الرأس والباقي بعد الغسل حيث يصح أن الأول يتلاشى ويفرغ
 قبل المسح الثاني غالباً فلم يبق الا مجرد رطوبة وتداوة فلم يصح المسح لا اشتراط اصابه الماء للعضو وما بقي
 على العضو بعد غسله ليس كذلك بل هو مساو لما في يده من البلل الحاصل بنفسها في الماء تأمل
 (قوله وانتصره المحقق ابن الهمام الخ) ما نقله عن الكرخي لا يدل على تصحيح ما قاله الحاكم لانه
 فيما لو أخذ الماء من عضو آخر لا فيما بقي في كفه بعد اسالته على ذراعه ويدل لهذا تعليله بقوله
 لانه قد تطهر به مرة لان الذي تطهر به ما كان على ذراعه لا ما بقي على كفه (قوله وفيه نظر كذا في
 الفتح) لعل وجهه أن الملاقى للخف ليس خصوص ما لصقه ونخرج به بل وغيره من كثير من أجزاء
 الماء والمنفصل مع الخف البعض والباقي بعض الا أن هذا البعض قليل لا يوجب ثبوت وصف
 الاستعمال للجميع فلذا قال الشارح ولم يصبر الماء مستملاً (قول الشارح ثم لا خلاف أن المسترسل
 لا يجب غسله الخ) يناقى دعوى عدم الخلاف في المسترسل ما ذكره المحشي بقوله أى من رواية مسح
 الكل فان المراد به ما شمل المسترسل بدليل مقابلته بقوله أو ما يلاقى البشرة الا أن برادتي الخلاف بناء
 على غير المرجوع عنه ويبعد هذا قوله أى بين أهل المذهب على جميع الروايات ويناقى دعوى عدم الخلاف
 في الثاني أعني قوله وأن الحقيقة الخ ما نقله السندی عن الامداد من قوله ويجب اصال الماء الى بشرة
 اللحية الحقيقة في المختار لقاء المواجهة بها وعدم عسر غسلها وقيل يسقط لانعدام المواجهة الكاملة
 بالنبات اه وما نقله الشارح عن البرهان يدل على الخلاف في الحقيقة الحقيقة وحينئذ فلا داعي لحل عبارة
 البدائع على خلاف ظاهرها كما فعل المحشي تبعاً للحلية ذاه جعل سقوط الغسل مترتباً على مجرد النبات
 والتعليل المذكور فيها لا دلالة فيه على الحل المذكور فان المراد به أنه لا يواجهه أصلاً ان كانت اللحية
 كثيفة لا ترى أولاً واجهه المواجهة الكاملة ان كانت خفيفة تأمل (قوله وكذا التابت على أطراف
 الخنك الخ) أى ظاهر الخنك مما يلي صفحتي الوجه فان التابت المذكور يخرج عن دائرة الوجه بمجرد
 ظهوره (قوله وصلاته جائزة عنده خلافاً لهما) بناء على أن القادر بقدره الغير يعتد قاعداً عنده
 لا عندهما (قوله الآن يقال انها موصولة الخ) أى مع تقدير لفظ ما قبل يلام واقعة على لوم مع تقدير
 عائداً أيضاً (قوله لكن في التلويح ترك السنة المؤكدة الخ) فديقال لا مخالفة بين القول بترتب العقاب
 واللوم على الترك والقول بترتب التلويل والاثم عليه فان الاثم هنا المترتب على ترك السنة جزاءه اللوم
 وحرمان الشفاعة ونحوهما لا العقاب بالتارك فلا يكون ما في البحر والنهر مخالفاً لما نقله المحشي اذ لا تلازم
 بين الاثم اليسبر والعقاب على أنه يمكن أن يقال ان قصد الشارح بيان ما يترتب على مجرد الترك وهو اللوم
 والاثم انما جاء من الاصرار لا من مجرد الترك وهذا على تسليم التلازم بين الاثم والعقاب على أنه بترك السنة
 يترتب اللوم ثم قد يحصل اثم وعقاب وقد لا يحصل والا لزم الغير المنقلب ترتب اللوم وغيره منقلب فلذا جعل
 الاول حكمها الثاني اذ شولا يترتب الا في ترك المؤكدة على سبيل الاصرار لا غيرها ولا فيها لا على سبيل

الاصرار تأمل **(قول)** ينبغي زيادة أو تقريره الخ) فيه أن مجرد التقرير لا يدل على السنية بل لابد من
 قول أو فعل منه للدلالة عليها فانه قد يقرر على المباح **(قول)** قد دخل الاعتكاف في العشر الأخير من
 رمضان) نازع الرحتى في صحة التمثيل بهذا المثال قال وهو غير صحيح لانه سنة كفاية وتارك المشروع كفاية
 فرمنا كان أو سنة لا ينكر عليه لانه قد سقط بفعل البعض اه سندی **(قول)** قال في البحر وظاهر
 الهداية يخالفه الخ) فيه أنه على ما قاله تحصل المباشرة بينه وبين ما هو المشهور وهو ما ذكره الشارح في
 تعريف السنة والاولى في دفع ظاهر المناقاة المأخوذة من الهداية أن يقال ان مراده مع المواظبة أي ومع
 عدم الانكار على من لم يفعلهما فانها لا تدل على الوجوب الامع الانكار ولم يرد في المضمضة والاستسقاء
 انكار على من لم يفعل والمراد به الانكار بالفعل على من ترك بالفعل أو يترك في المستقبل وما في البحر
 اختراع منه **(قول)** وينبغي أن يقيد هذا بما اذا لم يكن الخ) فيه أن اختصاص الوجوب به عليه السلام
 مأخوذ من دليل آخر خارجي لا من نفس المواظبة مع عدم الانكار حتى يقال انها في حقه واجبة مع أنها
 وجب فيها الترك الحكيم فنفس المواظبة مع الترك الحكيم دليل السنية في حقنا وان كانت في حقه
 واجبة لدليل آخر لكن قصده بقوله وينبغي الخ أن الضمى واجبة في حقه مع أنها داخله في تعريف السنة
 فاحتاج لذلك هذا القيد وعليه هي غير داخله في تعريف الواجب والسنة المذكورين **(قول)** أما ما نص
 على اباحته أو فعله عليه السلام فلا ينفع) فيه أن ما نص الشارح على اباحته أو فعله تثبت الاباحة فيه بان
 الاصل في الاشياء الاباحة ونص الشارح أو فعله انما أفاد حقيقة تقرير الثابت بالأصل **(قول)** في
 ايجاب الفعل) عبارة البحر ايجادهم رأيت نسخة الخط كما في البحر **(قول)** ودخل فيه المنهيات) الضمير
 في فيه راجع لايجاد الفعل كما هو عبارة البحر حيث قال والراجع في الاصول أنه لا تكليف الا بفعل
 فهو في النهي كف النفس فيمتد دخله في ايجاد الفعل وان كان المتبادر من عبارته أنه راجع
 لتعريف النية وان قوله المنهيات أي النية فيها والقصد بما قاله دفع الاعتراض بان الاصول في التعريف
 توجه القلب نحو ايجاد الفعل أو تركه **(قول)** والنية المقترن به) لا يصح هذا هنا لما أنه لا يشترط المقارنة
 كما يأتي له كذا في السندی نقلا عن الرحتى **(قول)** وقواعد مذهبنا لا تأباه) سيأتي له في التيمم عند القراءة
 عبادة مقصودة الا أنها تحل بدون طهارة وعند دخول المسجد عبادة الا أنها غير مقصودة وكذا مس
 المصحف والسلام ورده وزيارة القبور الا أنها لا تتوقف على الطهارة مع كونها مقصودة وكذلك
 للشارح في أول النكاح عند النكاح والايمان من العبادات والظاهر أن ما قاله شيخ الاسلام لا يوافق كلام
 أهل المذهب تأمل **(قول)** يؤيده أن آية الوضوء لا دلالة لها الخ) ونقل السندی عن الحاتمي نقلا عن
 ابن الكمال أن التحقيق أن الوضوء المأمور به يتأذى بدون نية وبين ذلك أتم بيان فانظره وقال القتال هو
 تحقيق بالقبول حقيق اه ووجه التأيد أن ابن كمال انما تنفي اشتراط النية لا فرضيتها وكذلك في البحر
 انما أثبت كونها شرطاً في كونه سبباً للشواب **(قول)** الشارح وفي الاشياء ينبغي أن تكون الخ) الذي
 ظهر أنه لا تنافي بين ما صرح حوايه وما بحثه في الاشياء ونقله القهستاني وذلك أن ما صرح حوايه انما هو في
 بيان وقتها بالنسبة لتحصيل الوضوء المأمور به المشروط فيه النية ومعناه أنه لا يتوقف كونه عبادة مأمورا
 بها الا على الاتيان بها عند غسل الوجه ولا يشترط الاتيان بها قبل سائر السنن وما بحثه في الاشياء ونقله
 القهستاني انما هو في وقتها بالنسبة لتحصيل نواب السنن أيضا **(قول)** فعلى الاول ينبغي بمعنى يطلب الخ)
 المتبادر من صيغة ينبغي هو المعنى الثاني سواء كان الفعل بعدها بالتاء أو الياء والتاء لا تعين أنها بمعنى يطلب

وأنها ليست مستعملة في مقام البحث تأمل (قوله) لانه من الوضوء والبداءة بالوضوء الخ) مفاد هذا التعليل انه اذا لم يقصد الوضوء لا يسن الغسل ولا التسمية ونقل السندى عن القتال أن تقديم غسل اليدين على الاستنجاء مبني على أن الاستنجاء من سنن الوضوء ومن لم يعتبره من الوضوء وان كان من سننه لانه ازالة التنجاسة الحقيقية والوضوء ازالة الحكمة قال بتأخير غسل اليدين عنه والاحوط الغسل مرتين لتحقيق البداءة على القولين يقينا قال وهذا كله اذا استنجي بقصد الوضوء والا فلا تسمية ولا غسل يدين في أوله (قوله) أي في أوله لم يكن فيه استندرا كالمسافات لم يكن لقوله أوله فائدة) قد يقال ان فائدته ان الشيطان يتقايما بأكله قبل التسمية لاحصول السنة فيما مضى قبلها وأحصول البركة فيما أكله أولا ونحو ذلك فتفي الفائدة بالكلية لا يصح (قوله) فيفهم منه أن المؤمنين لا يحجبون والالم يكن ذلك عقوبة للنجار وأشار الرحى بأنه تعالى لما قال اطهارا لحسرا ان الكافرين كلا انهم الخ دل على أن المؤمنين غير محجوبين لانهم لو حجوا لم يكن في حجب الكفار اهانة لهم لاستواء الكل فيه فهذا لم يفهم من مفهوم المخالفة بل من هذا الدليل وعواهااتهم بالحرمات اه سندی (قوله) ثم كيفية هذا الغسل الخ) أي الغسل المسنون وقد نقل هذه الكيفية في الدرر عن الكافي وغيره (قوله) وظاهر التعليل أنه لو نام مستنجيا الخ) فيه أن احتمال حدوث التنجاسة موجود مع عدم علمه بها وكذلك احتمال ادخال يده في معدتها كما حكى ذلك في بعض الكتب عن أنكر ذلك (قوله) أقول لكن ذكر في الخلية أن لها عمرا لا حديث الخ) ما ذكره في الخلية بحث فيما نقله أهل المذهب في كيفية الغسل المسنون واللازم اتباعهم فيما قالوه (قوله) وظاهره أنه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم الخ) قال السندی وانما كان بالني لانه من أعمال الطهارة وقد ثبت قوله صلى الله عليه وسلم السوال مطهرة للضم مرضاة للرب رواه أحمد عن أبي بكر الصديق وقال الحكيم الاستيالة بالسار فعل الشيطان والا كان القياس أن يكون باليسرى لما فيه من ازالة الأذى قال في النهر وقد رأيت أنه قول لا غير أصحنا اه فعلى هذا لك أن تقول ان المراد بكونه منقولا أنه وجد ما يدل عليه وهو الحديث السابق لأنه نقل صراحة (قول الشارح وطول شبر) المراد عدم الزيادة فلا يضر النقص عنه اه سندی (قوله) والظاهر أن هذا كله في الكثرة أما الخفيفة فيجب ائصال الماء الى ما تحتها) الظاهر الاطلاق فان الخفيفة وان وجب ائصاله الى ما تحتها لكن يكون بتفريق الشمر مبالغة فيه ودفع توهم عدم الوصول كما في تحليل الاصابع الغير المنضمة (قوله) والمتبادر ادخال اليد من أسفل) وأيت في القهستاني ما يفيد أن ما ذكره الشارح هو المنقول ونصه وتحليل الحية أي ادخال الأصابع خلال ما على الذقن من أسفل ظهر الكف الى عنقه بعد تثليث غسل الوجه كما في العمادى اه بلفظه (قوله) انه يؤخذ منه) في هذا الأخذ بعد (قوله) استنان تثلثه) أي تحليل الاصابع (قوله) والمتبادر من عبارة البحر الأول ويحصر) الظاهر اعتماد الثاني اذا المطلوب تثليث الغسل وقد تحقق بغسل ما لم يصبه الماء (قوله) ترقى في الجواب) الظاهر أنه تقييد لما أفاده كلامه من تحقق الكراهة التزهية من أن هذا في غير الماء الجاري (قوله) لو قال بدله بماء واحد كما في التنية لكان أولى) قد يقال ان قصده بيان أن سنة المسح تحصل بالمسح مرة على ما هو المشهور في المذهب ولو قال بدله بماء واحد لم يفد ذلك وليس قصده بيان سنة التثليث اتى في رواية الحسن لما أنها غير المشهور في المذهب فعلى ما هو المشهور لا يشترط تحقق سنة المسح التثليث (قوله) ثم يمسح أذنيه بأصبعيه) أي بلارفعهما عن الرأس كما يأتي له بحثنا (قوله) قال في خلاصة

لواخذ للاذنين ما جديد الخ) الذي يظهر في هذه المسئلة أن مسح الأذنين سنة وكونه بماء الرأس سنة أخرى عندنا نقول الخلاصة لو أخذ للاذنين ما جديد فلهو حسن لا اشكال فيه لانه أقام سنة أصل المسح وان فانه سنة كونه بماءه ولذا لم يقل أحسن وجعل قوله ولو بمائه غاية لانه موضع الخلاف لا للإشارة التي ذكرها المحشي وتقييد المتون بقولهم بمائه لبيان الاحسن وفعله عليه الصلاة والسلام الذي استدلو به قد اجتمع فيه السنتان ودعاهم الى حمل ما روى عنه عليه السلام من أخذه ما جديد الاذنيه على فناء البلة دفع دعوى أنه لا بد من أخذه ما جديد لا قامة هذه السنة ولو كانت سنة المسح يشترط فيها كونها بماء الرأس لما أخذلها ما عجز يد القواتها بقاء البلة ونحو ذلك يقال في باقي العبارات التي نقلها توفيقا بين كلامهم فتأمل (قوله) وقد يقال لا بد من الأخذ مطلقا لانه بمس العمامة الخ) أي أن الاستعمال للبلة الباقية في يده قد تحقق بانفصال يده عن رأسه بسبب مس العمامة لكن كلامه هنا مقيد بما اذا لم تكن البلة الباقية منقاطرة كما تقدم للشارح عند قوله ومسح ربع رأسه (قوله النص الأصولي) هو ما أفاد معنى لا يَحْتَمَلُ غير (قوله) وان حمل التعريف الثاني على الأول أقرب من عكسه بأن يراد من قوله الخ) أي ويراد في كلام الزيلعي بالاول السابق والثاني ما بعده بلا فصل لا ما فاله في التهر من أن المراد بالثاني جميع ما بعد الاول حقيقة وكذا يراد بالتأخر والاول في كلام الشارح لكن قوله بدليل قوله أو مسحه الخ لا يصح دليلا لهذا الحمل فانك لو جعلت عبارته باقية على حالها موافقة للنهي يكون المسح شاملا أيضا (قوله أي على الصحيح) أي أنه حصل سنة الولاء على الصحيح وعلى مقابله لا (قوله في تقييده بالمرأة تنظر) قد يقال قيد بها لان غسل الفرج الخارج لا يتأتى الا فيها (قوله) وعندى أنه من آداب الصلاة لا الوضوء لانه مقصود لفعل الصلاة) كون الوضوء مقصود الفعل الصلاة لا ينفي أن له آدابا تأمل (قوله هذا الاصل لا سبيل الى نقضه بشئ من الصور الخ) قد يقال ان واضع هذه القاعدة لم يقصد في التفضيل حثية الماهية بل قصد التفضيل بين ما يطلق عليه اسم القرض واسم النفل بلا ملاحظة حثية الماهيتين بدليل الاستثناء الواقع في كلامه والامساخ له الاستثناء (قوله) ومفاده أن الاستعانة مكرومة (لعل ما في البرازية مبني على ما تقدم للنهي من الكراهة في ترك المندوب) (قوله) لكن ذكر في الحلية أحاديث الخ) القصد بهذا الاستدراك تقوية ظاهر ما في شرح المنية ودفع توهم اعتماد المقاد في عبارة الشارح (قوله) وانما ورد في حديث ضعيف أن عمر رضي الله عنه قال الخ) ليس فيه دلالة على الكراهة بخلاف ما بعده (قول الشارح هذه رتبة وسطى الخ) قال الرجح لا فرق في المعنى فان من عبر بالسنة لم يرد بالمصطلح عليها اذ لم يتقل أحد عن النبي أنه تلفظ بها فضلا عن المواظبة بل أراد ما سنه العلماء حتى صارت طريقة سلوكا في الدين وهذا معنى النذب الذي ذكره المصنف الى آخر ما ذكره عنه السندي (قوله) لكن رأيت في الحلية عن المختارات ويدعو بالواو وبأوفي البوا في غير (راجع) راجعت النوازل فرأيت عبر بأوفي جميع المعاطيف (قوله) وعبرة الرمي كما في الشرب ليلية للعمل الخ) عبارة الشرب ليلية قال النووي الادعية الماثورة المذكورة في كتب الفقه لا أصل لها والذي ثبت الشهادة بعد الفراغ من الوضوء قال الرمي انه فات الرافعي والنووي أنه أي دعاء الاعضاء روى من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال ثم قال ونفي المصنف أصله يعني باعتبار الصحة أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فعله لم يثبت عنده ذلك أولم يستحضره اه (قوله) أفاد أن المقصود من قوله قائما عدم الكراهة الخ) فيه أن صريح كلام المصنف أن الشرب قائما مستحب لانه في صدق عدد المستحبات

لا في بيان عدم الكراهة **(قوله)** فلذا اختلف العلماء في الجمع فقيل ان انتهى الخ) الا حسن في الجمع
 بموافقة منصوص المذهب ان يقال ان حديث لا يشرب الخ عام خص منه الشرب قائما من ماء زمزم
 وفضل وضوئه وخص ايضا حال الضرورة على ما هو المأخوذ من حديث كبشة فيبقى فيما عدا ذلك عاما
 والقصد بذكر الشارح حديث ابن عمر بيان ان الكراهة منزيهة لوجود الصارف عن التعميم
 لا بيان حكم الأكل كما قال المحشي **(قوله)** بل قد ثبت في الصحيحين عن ميمونة الخ) حديث ميمونة
 لا يعارض ما في الشرح فانه في نقض الماء يسهل لا في نقض يده **(قوله)** ومقتضاه أنه غير ناقض الخ) أي
 على القول الاول وقوله وأن الاعتبار الخ أي على قول محمد فانه يقول بعدم النقض مع أنه نجس يجب ازالته
 على المصاب لا على صاحبه كما أتى متناوئهما **(قوله)** وهي أحد الاطلاخ الخ) في القاء وسأخلاط
 الانسان أمر جته الرابع والمرء بالكسر مزاج من أمرجة البدن **(قوله)** فان كانت الغلبة للطعام وكان
 الخ) ما في التنازعانية مغاير لما في الشرح اذ مقتضاه أنه لو كان الغالب الطعام يكون الحكم له ويجعل
 كان الكل طعام فينقض حيث ملا الفم وان كان الطعام بانفراده لا يملؤه ويدل له ما في الزيلعي ولو كان
 البلم مخلوطا بالطعام فان هو الغالب فنقض اجماعا اه ثم رأيت ما في الشرح مذكور في القهستاني
 وعزاه للزاهدي وحينئذ فلا يصح هذا التوزيع **(قوله)** والافلا اتفاقا) لا يصح حكاية الاتفاق على عدم
 النقض اذ على ما قاله أبو يوسف من أن النقض بالبلم يقول به عند التداوي اذا ملا المجموع الفم كما لو قاء
 طعاما ومرة **(قوله)** أو مساويا الخ) صرح المناوي بكونه نارنجي اللون سندی **(قوله)** لاحتمال
 السيلان وعدمه) عبارة ط عن المحيط لانه يحتمل أن يكون سيلانه بنفسه أو أساله غيره فوجد الحدوث
 من وجهه فرجحنا جانب الوجود الخ وهي أوضح **(قوله)** لم أقف لأحد على ذكر علامة الغلبة وعدمها
 وقال السندی تعرف الغلبة بالعلامات اه أي في القيح **(قوله)** أي لما تقدم من أن العلق خرج عن كونه
 دما الخ) وهو الدم المتجمد بجمرة الطبيعة خرج عن الدموية والدم النجس هو المفسوح السائل
 اه سندی قيل أحكام الغسل **(قوله)** فابتل الرباط وتفقد) ولولم ينقذ من الرباط لا ينقض اه
 من السندی **(قوله)** حنية تقيده الخ) الظاهر أنه تصوير لزوال المسكة كما قال ط والتقييد بعيد
 فانه لا يوجد نوم يزيل المسكة في غير ما ذكره بقوله بحيث الخ والتقييد يصح لو وجد فرد لم يدخل
 فيما ذكره بل ما قبل حيث وما بعدهما متساويان ولا يرد على هذا نوم الساجد لانه لم ترل مقعده عن
 الارض بالنوم ولذا قال وهو النوم على الخ **(قول الشارح على المختار)** وروى عن أبي يوسف اذا
 تعد النوم في الصلاة نقض كما في السراج سندی **(قوله)** وبهذا التقرير يوافق الخ) على هذا التقرير
 المناسب أن يقول ولو في صلاة لانها محل التوهم تأمل **(قوله)** خلافا لهما في المسبوق حيث قال لا تفسد
 صلاته) أي اذا قهقه امامه بعد قعوده قدر الشهد ولم يقهقه ووجه عدم فساد صلاته أن متابعته له
 انتهت بالعود وصار منفردا فلا يتعدى الفساد لصلاته **(قوله)** الا في المنية) عبارة البحر والحلة الا في
 القنية بدل المنية **(قوله)** في الوضوء مما مسته اتار) أي الوضوء من أكل ما مسته النار والمراد غسل
 اليدين **(قوله)** كما نفضة) في القاموس النفضة وبكسر وكفرحة الجسدي والبنرة والبنر الكبير
 والقليل وخارج صغيرا **(قوله)** وفيه نظر بل الظاهر الخ) هذا بحث لا يعارض النص فاللزام التعويل عليه
 وان لم يظهر وجهه ويمكن أن يوجه بان القيح مثلا وان كان خروجه لا يكون الا عن غلبته لا لعل على
 وجودها حال بروزه خارج الأذن بل يحتمل أنها وجدت ثم برئت بعدما انفصل الدم عنها داخل الأذن ثم

خرج اظاهاها وهذا غير كاف للنقض فلا يحكم به مع الشك بخلاف ما اذا كان مع الوجع فانه دليل على تحقق العلة حال خروجه لظاهاها الاذن فالمدار في النقض على العلة المشاهدة او على ما يدل عليها من الوجع وما هنا يصلح مقيد الاطلاق ما في المتون والشروح تأمل **(قول)** قال في الفتح وهذا التعليل يقتضي أنه أمر استحبابي (الح) أي في مسائل المعذور وعبارته هنا تفيد الجزم بالنقض ونصها قالوا من رمدت عيناه وسال منهما الماء وجب عليه الوضوء وان استمر فلو قت كل صلاة اه قال في التهر وهذا الاحتمال راجع للرض **(قول)** أقول على هذا ينبغي أن تكون (الح) ما ذكره الشارح ما خوته من البحر فانه ذكر عن قاضيان أنه لو أدخل أصبعه في دبره ولم يغيبها أنه تعتبر بالبله والرائحة وهو الصحيح قال واستفيد منه أنه اذا غيبها نقض مطلقا اه ومعالم أن مفاهيم الكتب حجة ولا ينفي هذا ما نقله المحشي فانه يادخالها بتمامها تحقق التغيب وان كانت متصلة بالكف فجرد اتصالها به لا ينفي تغيبها فاذا أخرجها ينتقض وان لم يكن عليها بله لانها التحقت بما في البطن في حق فساد الوضوء لا الصوم لما سئذ كرفه أنه لو ابتلع خشبة أو خيطا ولو فيه اقامة مربوطة أفطر ان غاب في حلقه وان لم يغيب بل بقي منه طرف في الخارج أو كان متصلا بشئ خارج لا يفسد لعدم التغيب وهو المراد بالاستقرار فيه تأمل **(قول)** فيه إيجاز وأصل العبارة (الح) لا يظهر دعوى الإيجاز الا اذا كان قصد الشارح ما في الخاتمة والافعال به مستقيمة لا إيجاز فيها تأمل **(قول)** الآن الذي ينبغي التعويل عليه هو الاول (الظاهر اعتمادا عليه الاكثر خصوصا مع ظهور وجهه وذلك لأن عدم اشتراط السيلان فيما خرج من السيلين لتحقيق خروج التجاسة من معدنها وهو كاف في تحقيق النقض لو حودن خروجها الى الظاهر بخلاف غيرهما فانه لا يتحقق خروجها الا بالسيلان الى موضع يلحقه حكم التطهير اذ يزوال القشرة تظهر التجاسة في محلها فتكون بادية لا خارجة وبظهور التجاسة في الفرج الآخر وجد خروجها من الباطن الى الظاهر اذ ليس هو محلها فكان كالفرج الآخر في أنه ليس محلها فاكتفى فيه أيضا بجرد الظهور ولا يظهر الفرق بينهما **(قول)** ظاهره ولوليس المصحف انظر ما يأتي في الوتر عند قول المصنف ولا يكفر جاحده **(قول)** والمراد بعدم الفرضية أن صحة الغسل (الح) كون هذا مراداً مني على تنظير ط الآتي والا فالمراد أنه لا يحرم عليه الترتل فقط والمناسب عدم ذكر قوله والمراد الخ اذ لا محل له هنا **(قول)** الشارح لانه متمم فيكون مستحباً (الح) متمم الفرض انما يكون واجباً أو سنة ومتمم السنة مستحباً وقد عده في سنن الوضوء فكونه سنة هنا أولى لان المبالغة في الغسل فوق المبالغة في الوضوء اه سندی عن الرجتي ولعل مراد الشارح بالمستحب السنة بدليل التفريع **(قول)** من باب التفعيل لعل حقه التفعيل **(قول)** والاصح الاول أي عدم كون الوجوب (الح) فيه أن المراد بالاول في عبارة الكمال القول بان ادخال الماء القلفة استحباب لا كون عدم الوجوب للفرج ونص عبارته ويدخل القلفة استحباباً وفي النوازل لا يجوز تركه والاصح الاول للفرج لالكونه خلقه اه وعليه فالمراد بالخرج ما يحصل من مشقة فسخ القلفة عند كل غسل لا التعذر وعلى هذا لا يصح أن يكون ما قاله المسعودي توفيقاً بين القولين ولذا صاحب هذا القول حكم بالنسب ولا يتأتى الامع امكان الفسخ فيظهر أن الخلاف حقيقي وان كان اشكال الزيلعي ساقطاً بما قاله الكمال **(قول)** مع أنه تقدم أنه يجب غسل ما تحته فينبغي عدم الوجوب فيه أيضاً) فيه أنه لا يقال ذلك مع وجود النص بخلافه وانما يلزم التأمل في وجه الفرق ويظهر أن علة عدم منع الطهارة في هذه الاشياء الضرورية مع وجود وصول الماء ولو بدون التقاطر بخلاف درن الأنف فان الضرورة وجدت فيه الا أن الوصول لم يوجد وهذا هو الفرق وأيضا قد اکتفوا بتحريل نحو الخاتم الضيق

مع أنه يمنع الاسالة تحته **(قول ولا يخفى أن هذا التصحيح لا ينافي ما قبله)** لما سبق له بقوله ومفاده عدم الخ أي فلا يصح ما قاله ط تقدم في رسم المفتي أن ما به الفتوى مقدم على الأصح وغيره **(قول أقول)** قد عدا التسمية من سنن الغسل فيشكل على ما ذكره يظهر أن التسمية مستثناة من عموم العبارة الثانية بدليل التعليل بقوله فلائنه في مصب الخ اذ حين التسمية لم يوجد استعمال ولا أقدار ولا أحوال **(قول)** والظاهر من حاله عليه الصلاة والسلام أنه لا يغتسل بلا ساتر قال السدي في البخاري من حديث أم هانئ أنه صلى الله عليه وسلم قال لها في حال اغتساله مرحبا بأم هانئ يوم فتح مكة وكان كاشفا لعورته بدليل أنها وجدت فاطمة تستر عقيبته اه لكن قد يقال ان ستر فاطمة له لا يدل على أنه كان كاشفا لعورته بل لاحتمال أن تنكشف عورته في حال الغسل الذي هو محل توهمه فتراها مكشوفة **(قول ولا كذلك)** الراكد قد يقال ان الراكد كالجارى بدون انتقال وتحرك لانه نزلوا فيه يضطرب فيما بين يديه مياه كثيرة متغايرة قبل سكونه من الاضطراب فيكون ذلك بمنزلة تجريانه عليه فيما لو انغمس في الجارى تأمل **(قول بانه لو لم يصب لم يكن الخ)** أي فيما اذا لم يكن جاريا كما يأتي أي ولم يتحرك أيضا **(قول ان هذا الغسل غير الغسل الذي في الوضوء)** وصرح حديث ميمونة التي يدل على عدم غسل يديه ثانيًا في الوضوء بل يكفي بغسلهما ابتداء تأمل وعلى ما نقله السدي عن ثور الايضاح يغسلهما ثانيا **(قول ثم ينقيه)** عبارة القهستاني حتى يدل ثم **(قول لان السبب هو ما لا يحمل مع الجنابة)** لكن ظاهر الهداية والقدرى أن انزال المني ونحوه سبب له فانه قال المعاني الموجبة له انزال المني الخ وأيده بعض المتأخرين بان الرواية محفوظة أن الجنب لو استشهد غسل لان الغسل قد وجب قبله وهي لا ترفع ما وجب قبلها لانها عرفت مانعة للتجاسة لرافعة حتى لا يغسل دمه ويغسل ماله خلق بجسمه من خبث وهذا فيه شهادة قاطعة على أن المعاني الناقضة لغسل موجبة لغسل آخر بلا توقف على وجوب ما لا يحمل فعله الا بها اه سدي **(قول الشارح والافلا يفرض اتفاقا)** يشكل عليه ما الوجه مع قيام دون الفرج ووصل المني الى رحمها ولم يخرج فلا غسل عليها فان حبلت وجب لانه دليل الانزال فقد وجب الغسل عليها بالحل بدون خروج ويمكن الجواب بأنه مبني على وجوبه عليها بدون خروج بل بمجرد انفصاله الى الرحم وهو خلاف الأصح كما قررته في شرح المنية لكن يسقى الاشكال في الاتفاق الذي حكاه الشارح اه سدي **(قول الشارح في ضيف خاف ريبة)** قال الرحمي هذا اذا لم يمكنه أن يؤخر الصلاة أو يتشبه بالمصلين والافهوا هون من الصلاة مع الجنابة على القول الرابع مع ما يتوقع فيه من المضرة لو أمسك ذكره في حال خروج المني لانه ربما ينشقى به الذكرا أو يورثه داء وأما قوله أو استحي فلا يظهر وجهه اذا الحياء خلق يمنع صاحبه عن الوقوع فيما يذم فيه شرعا والراجح في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم اذا لم تستح فاصنع ما شئت أن الشيء الذي لا يستحي منه شرعا يفعل لا الذي يستحي منه شرعا وأما الجنب عن الامور المباحة في الشرع فانه لا يسمى حياء ولا يعذبه اه قلت فعلى هذا تكون النسخة التي فيها الواو واحدة من نسخة أو اه سدي **(قول ويدل عليه تعليله في التجنيس بان في حالة الانتشار الخ)** لكن عبارة المحيط تدل على أن مجرد الخروج مع الانتشار فيه دلالة على الشهوة فلا حاجة الى أمر زائد وهو وجدان الشهوة بل يقال ان انخروا على الوجه المذكور ولا يخالو عن شهوة والتعليل المذكور لا يدل على اشتراط الوجدان **(قول)** اذا جلس بين شعبها جمع شعبة المراد بها اليدان والرجلان أو الرجلان والفخذان أو الشفران والرجلان أو الفخذان والاسكتان وهما ناحيتا الفرج أو نواحي فرجها الرابع وقوله جهدها هو كناية عن معالجة

الايلاج أو الجهد الجماع وانما كنى بذلك للتزعم بما يفرض ذكره صريحا اه قسطلافى (قوله أنزل أولم ينزل) ليس من الحديث (قوله وتعامه في شرح المنية) عبارته لانه في حق الفاعل سبب لاستطلاق المني كالايلاج في القبل لا شرا كهما في وجود الين والحرارة والشهوة وأما المفعول به فاحتياطا أما عند أبي يوسف ومحمد فلا نه لما ساوى الفاعل فيما بنى على الدرء وهو الحد فلا ن يساويه فيما بنى على الاحتياط وهو الغسل أولى وأما على أصل أبي حنيفة فلا نه اذا لم يجب الحد فيه للاحتياط في درء الحد وهو الاحتياط في الايجاب فيجب الغسل اجماعا اه وفي الجهر بعد أن ذكر سبب الوجوب على الفاعل بنحو ما تقدم قال وعلى الملاط به انزعا يلتذ فينزل ويخفى اه (قوله ويجب عندهما فبا اذا شل الخ) أى مع عدم التذكر في المسائل الثلاث (قوله هنا بحث نفيس ذكره الخ) هذا البحث مصادم لتفريعات المسائل ومخالف لما قالوه من بيان غيرة الخلاف وليس المقصود من هذا الغسل مجرد النظافة حتى ان من كان متصفا بها يسن له بل المقصود أيضا أداء الصلاة باكل الطهارتين (قوله يدل عليه الحديث المار) أى حديث عائشة السابق فانه عليه السلام أمر بتوجيه البيوت ولا يتأتى الأمر به الا اذا كان ممكنا (قول الشارح أو التعليم الخ) ظاهر صنيعة انه مما خرج به عن القرآنية مع انه ليس كذلك اذ لو خرج به عنها لجاز أن يلحق زيادة عن كلمة مع انه لا يجوز (قوله لكنى لم أرا تصریح به في كلامهم) عبارة الاشياء تفيد عدم التقييد بالآيات التي فيها الدعاء والذكر وعبارته في الفن الاول قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرآنا بقصد فجوز واللجب والحائض قراءة ما فيه من الاذكار بقصد الذكر والادعية بقصد الدعاء اه فذكر هذا الحكم على أنه قاعدة كلية وقرع عليه جزئيتين بعده وهو لا يفيد الحصر وكذلك عبارة المصنف (قوله لا مطلق الكراهة) لعمله بل بدل لا (قوله يشعر بأنه وردت في الاحتلام أحاديث الخ) ليس في عبارته ما يدل صراحة على أن الأحاديث الواردة في الاحتلام ويحتمل أن مراده ما يفيد قول المحشى لما قام الدليل على استحباب الغسل الخ فيحمل الكلام عليه تعصبا له (قوله الا أن عبارة الحلبي ليس فيها الاستدلال الخ) نعم ليس فيها ذلك صراحة لكنها تفهمه دلالة كما لا يخفى تأمل (قوله والاصح أنه لا يكره عنده) أى في كتب الحديث والفقه فيكون ساكتا عن التفسير (قوله ولذا قال في النهر) أى عقب ما في الدرر

(باب المياه)

(قول الشارح والهاء همزة) على غير قياس سندي (قوله ولا يرد أن الماء الملح ليس فيه حياة الخ) قال السندي فبالعذب حياة ما في البر وبالمالح حياة ما في البحر انما فيه من الحيوانات حياتها به فلو غار قته أفضى الى هلاكها فن قال فبالعذب حياتها فقد قصر وكذلك ما فيه من نام غير حيوان كما قيل في المرجان انه أشجار في قعر البحر وغاؤه فلا يقال ان كل نام يحاسب كل ماء بل كل نوع يحيا بنوع يناسبه على القدر المتوقعة عليه حياته فان الزيادة على القدر المعتاد تغرب بالحيوان وبعض النبات وربما تفسده اه (قوله الاضافة للتعريف) اضافة التقييد مغايرة لا إطلاق فلا يكون الماء معهما ماء مطلقا بل مقيدا وهي ما لا يتبادر معها اسم الماء ولا يصح إطلاق اسم الماء معها ويصح نفيه بخلاف اضافة التعريف فيتبادر اسم الماء اليه عند الإطلاق ويصح إطلاقه عليه ولا يصح نفيه عنه اه من السندي (قول المصنف وجماء قصد تسميته بلا كراهة) قال شرف الدين المقرئ على ما نقله السندي عنه انتهت مسئلة الماء المشمس الى نجسة آلاف ألف

به مائة ألف وأربعة وعشرون ألف وجه وقد يتها السندى فانظره **(قوله)** فقد علمت أن المعتمد الكراهة
 عندنا) لكن ظاهر تعبير المنح على ما نقله السندى عنها بقوله وقيل يكره يفيد ضعف رواية الكراهة
 واعتماد رواية عدمها وذلك أن ابن الملقن قال بعد كلام طويل فتلخص أن الوارد في النهي عن استعمال
 الماء المشمس من جميع طرقه باطل لا يصح ولا يحل لأحد الاحتجاج به **(قوله)** التقييد بالغلوب بناء
 على الغالب والافتقار إلى الخ) فيه أن المراد بالغلبة في قوله مغلوب الغلبة الشرعية المذكورة على الوجه
 الذي ذكره الشارح وهي شاملة للتساوي وليس المراد بالغلبة باعتبار الأجزاء حتى يرد أنه قد يمتنع التساوي
 تأمل **(قوله)** وأفاد في الفتح أن المناسب أن لا يذكر هذا القسم الخ) عبارته الثاني غلبة المخالط فان كان
 جامدا فبانتفاء رقة الماء وجريانه على الاعضاء وان كان مائعا الخ ثم قال والوجه أن يخرج من الأقسام
 ماخالط جامدا فليس بدركه وجريانه لأن هذا ليس بماء مقيد والكلام فيه بل ليس بماء أصلا كما يشير إليه
 قول المصنف فيما يأتي قريبا في المختلط بالأشنان إلا أن يغلب عليه فيصير كالسويق لزوال اسم الماء عنه
 اه لكن فيه أنه إذا لم يذكر هذا القسم لا يعلم بماذا تكون الغلبة للماء إذاخالطه جامدا والحال محو ج وداع
 للبيان فينبه بأنه مادام الماء على رفته وسيلانه تكون الغلبة للماء وإن لم يكن كذلك لا تكون الغلبة له وإن
 خرج عن كونه ماء مقيدا في هذه الصورة فيكون ذكره سئلة الثقة غير مقصود لأنها ليس مما الكلام
 فيه بل المقصود بيان صورة غلبة الماء تدبر **(قوله)** أي يصح وإن لم يحل) إذا قيل إن الجواز هنا بمعنى الحل يكون
 كلام المصنف موافقا للقاعدة المذكورة وأتم قاعدة لأفادته الصحة والسوغ الشرعي ولا يرد الوضوء بالماء
 المغصوب لعدم ذكره في كلامه تأمل **(قوله)** فأدرج الشارح البقي في عبارة المجتبى مع أنه بحث الخ) فيه
 أنه ليس في كلامه ما يدل على أنه ساق قوله ومنه يعلم مساق العز والمجتبى بل قصده بيان الحكم في ذاته
 وإن كان مأخوذا من النهر والمجتبى في الواقع تأمل **(قوله)** وعندى أن المراد الأول) الظاهر أن الماء
 المذكور يعني به طاهر لطهارة الدود لأنه لا نفس له سائلة **(قوله)** الذي يخاف قذرا) عبارة البحر
 يخاف فيه قذرا **(قوله)** فيكون باقي الحوض طاهرا) لكن لا يعرف الطاهر من المتنجس ولما كانت
 أجزاء الماء تزيد على أجزاء النجاسة وطهارته في الأصل متيقنة ووقع الشك في نجس شيء منه بلا تعيين
 فيؤخذ بالمتيقن أو لضرورة أن الماء لا يحرز في السيوت حكموا بطهارة الكل اه من السندى **(قوله)**
 وفي هذا التقرير نظر) الاظهر في وجه النظر أن في كلامه خلط مذهب بمذهب وذلك أن كلا
 من الفلاسفة والمعتزلة قائل بعدم جواز الطهارة من الحوض الكبير إذا وقعت فيه نجاسة ولو كانت
 الماء المستعمل على القول بنجاسته إلا أن المعتزلة وإن كانوا من الحنفية قائلين بالجزء الذي لا يتجزأ خالفوه
 في قولهم أن نجاسة الماء بالسريان وقالوا إنها الجوارق والوقوف في الحوض جزء لا يتجزأ من النجاسة
 صار كله نجسا لضرورة مجاور النجاسة نجسا وهكذا مجاوره إلى آخر الحوض والفلاسفة النافون للجزء
 الذي لا يتجزأ قالوا بالنجاسة للسراية وذلك أنهم لما رأوا عدم تنافيه قالوا أجزاء النجاسة الواقعة في الحوض
 غير متناهية كالأجزاء الماء فانقسم كل النجاسة إلى أجزاء الماء فينجس الكل كأن في كل قطرة من قطرات
 الماء نجاسة وعلموا أنها قالوا أن النجاسة بالسريان وقد ثبت عندهم الجزء الذي لا يتجزأ فلزم أن بعض
 أجزاء الماء طاهر ولا يرد علينا أن المسئلة لو كانت مبنية على ذلك لزم أن لا يحكم بنجاسة ما دون عشر في
 عشر لأن السراية تغلب فيه لا في العشر في عشر **(قوله)** بعد ما نقل عن الفتح الخ) عبارة الفتح لا بد من كون
 جريانه مددله كما في العيني والنهر هو المختار اه فقد اختلف التصحيح ولفظ المختار أقوى فيه **(قوله)** تفريع

(على الاصح الخ) ويصح تفريعها على القول بطهارته لانه اذا لم يحتمل النجاسة فلا يحتمل التغير بالاستعمال
 بالطريق الاولى اه سندی (قوله لكن في الظهيرية أيضا الخ) استدراك على ما أفاده من أن
 المختار الطهارة بمجرد الخروج مع أه على القول الاول المسد كور في الظهيرية لا يظهر وان تحقق
 الخروج من الخوض الى الجوانب وقد يقال ليس المراد بالخروج الذي تحقق به الطهارة بمجرد
 الانفصال من الخوض أي مفر الماء بل منه ومن الجوانب فيكون ما في الظهيرية توضيحا وبيانا
 للخروج ويكتفى الانفصال منه على القيل الثاني وما في الخلاصة من اشتراط الجريان حتى يبلغ المشجرة
 خلاف المشهور كما يأتي له (قوله) كأنه نقل ذلك عن القهستاني ولم يتحنه وصوابه الخ) قد امتحناه فوجدناه
 صحيحا وانما اشتباه عليه الامر من ضرب مجموع الاذرع الحاصل من ضرب الطول في العرض في الخمسة
 والثلاثين اصبعاً واللازم أن يكون في مربع الذراع أعني خمسة وثلاثين في مثلها وبيان ذلك أن يقال
 ان مسطح مائة ذراع من الكرياس يبلغ من الاصابع ٧٨٤٠٠ وذلك بأن نضرب أول طوله في
 عرضه يبلغ ٧٨٤ اضربها في مائة يبلغ ما ذكر واذا ضربت طول ذراع العادة في عرضه يبلغ
 ١٢٢٥ فاضربها في عدد أذرع يبلغ ٧٨٤٠٠ اه تأمل ويدل لمساواة عشرة أذرع بالكرياس
 لثمانية بالذراع المعتاد أن كلا منهما يبلغ مائتين وثمانين اصبعاً (قوله) وظاهره أنه لو لم يرد به ذلك
 لم يصح استعماله بل الظاهر أنه يكون مستعملاً لرفع الحدث به (قوله) وجلست في مصلاها
 يظهر أنه غير قيد بل المدار على نيتها بالوضوء عادة العبادة (قوله) فكان الاولى أن يقول أو في رفع
 حدث) يجعل اللام العاقبة على حد قوله تعالى فالتقطه آل فرعون الآية ينسفع هذا الايراد
 (قوله) وتماسه في البحر) قال فيه لان الرأس اذا رجع مع البدن ضم اليه وصلى عليه فيكون بمنزلة
 البدن والشعر لا يضم مع البدن فبالانفصال لم يبق له حكم البدن فلا تكون غسلته مستعملة اه
 لكن لا يظهر القول بالاستعمال فيما لو كان المقتول شهيد العدم وجود سببه تأمل (قوله) قال في الفتح
 لان المعلوم من جهة الشارع الخ) عبارته في بيان سبب الاستعمال من أنه كل من رفع الحدث والتقرب
 وعند زفر رفع الحدث كان معه تقرب أولا لا يقال ما ذكر يعني ما ذكر من دلائل الاستعمال بقوله لان
 المعلوم من جهة الى آخر ما نقله المحشي عنه لا ينهض على زفر اذ يقول بمجرد القربة لا يدنس بل الاسقاط فان
 المال لم يتدنس بمجرد التقرب ولذا جاز للهاشي صدقة التطوع بل مقتضاه أن لا يصير مستعملاً الا بالاسقاط
 مع التقرب فان الاصل أعني الزكاة لا يتفرد فيه الاسقاط عنه اذ لا تجوز الابنية وليس هو قول واحد من
 علمائنا الثلاثة لانا نقول غايته ثبوت الاصل مع المجموع وهو لا يستلزم أن المؤثر المجموع بل ذلك دائر مع
 عقلية المناسب للحكم وان عقل استقلال كل حكم به أو المجموع حكمه والذي نعقله أن كلامنا من التقرب
 المأخوذ للثبات والاسقاط مؤثر في التغير ألا يرى أنه انفراد وصف التقرب في صدقة التطوع وأثر
 التغير حتى حرم عليه عليه السلام ثم رأينا الاثر عند ثبوت وصف الاسقاط ومعه غيره وهو أشد فحرم على
 قرايته الناصرة له فعرفنا أن كلا أثر تغيرا شرعيا اه ثم قال بعد شروع في منزع آخر وسقوط الفرض هو
 الاصل في الاستعمال لما عرف أن أصله مال الزكاة والثابت فيه ليس الاسقاط الفرض حيث جعل دنسا
 شرعيا اه ولا يخفى أنه لا تنافي بين كون الاصل في الاستعمال هو سقوط الفرض وبين كون التقرب
 مؤثرا حتى يسوغ دعوى أنه أصل أيضا كما فعل المحشي تدبر وقال السندی اسقاط الفرض موجود في
 رفع الحدث حقيقة وفي القربة حكما لكونها بمنزلة الاسقاط تأييدا ونقل عن المعراج أنه لما نوى

القربة فقد ازداد طهارة على طهارة ولكن لا تكون طهارة جديدة الا بازالة النجاسة الحكيمة حكما فصارت على الطهارة وعلى الحدث سواء اه (قوله) لانه لا يتحقق الا في ضمن القربة الخ) ظاهر التقسيم تحقق رفع الحدث في ضمن القربة فقط مع انه ليس كذلك الا في وضوء الصبي المحدث مع النية (قوله) ثم الظاهر انه اراد الغسل بنية رفع الحدث) الظاهر انه لا حاجة لهذا القيد فان الكلام في الاستعمال بسبب اسقاط الفرض فقط كما يدل عليه كلامهم هنا ويدل عليه ما يأتي للمعشى من الاعتراض على قوله وان لم يزل به حدث عضوه (قوله) أو غسل يده من طين أو عجين لا يفتي أن يغسل اليدين من الطين أو العجين لا يصير مستعملا كالاغتراف ونحوه فالاولى أن يراد من قوله لغیر اغتراف أحد الثلاثة وهي أقامة القربة أو رفع الحدث أو اسقاط الفرض اه سندی (قول الشارح على المعتمد) مقابلة القول بتجزئتهما ارتفاعا فقط (قوله) وفي عدم تجزئ الاول بلا خلاف نظرا الخ) فديفع هذا التنظير بأن ما قدمه الشارح ليس قول الامام ولا صاحبيه والعلامة قاسم انما في الخلاف بين الامام وصاحبيه لا بين جميع أهل المذهب (قوله) أولان الدبغ مطهر الخ) مراده أن وجه المناسبة أن كلاما من الدباغ والماء مطهر (قوله) قبل ان جلد آدمي بجلد الخنزير الخ) لكن ظاهر صنيع الشارح غير هاتين الطريقتين حيث قال في الاول فلا يطهر وفي الثاني فلا يدبغ الآن الاستثناء منقطع بالنسبة للثاني وهو من الطهارة بالنظر للاول أو بما يفيد قوله وكل اهاب الخ من جواز الدباغ لكل ما يحتمل بالنسبة للثاني وهذا اول لعدم العدول فيه عن المعنى الحقيقي (قوله) ومعه تریاق (٢) دواء مر كبر زيادة لحوم الاقاعى نافع من لدغ الهوام قاموس (قوله) والظاهر أن الآدمي كذلك بل الظاهر أن الآدمي يطهر جلده بالذكاة كالدباغ والقول بعدم طهارته بها مخالف لما قاله المصنف من أن ما يطهر بالدباغ يطهر بها وهو عام شامل للجلد الآدمي (قوله) على عدم كونها ميتة أى والذكاة ليست امانة) عبارة شرح المنية صحيحة لاشئ فيها ونصها ان توقف طهارته على الذكاة والدبغ بقوله عليه الصلاة والسلام لا تتقعو من الميتة باهاب فانه يفيد توقف اطلاق الانتفاع على عدم كونها ميتة وان كانت ميتة فعلى الدباغ لان الاهاب اسم لما يدبغ من الجلود (قوله) يوههم أن الاول لم يصح) هذا الايهام مسدود في عبارة المصنف حيث ذكر أولا ما يدل على تصحيح الاول بقوله والاول اطهر (قوله) جوابه مع تعريف الموت الخ) حاصل ما أجاب به عن الآية أن المراد باحيائها زوال ما كانت عليه غضة رطبة في بدن حساس أو أن المراد بالعظام النفوس ويرجع الضمير اليها على طريق الاستددام أو ان الكلام على تقدير مضاف أى أصحاب العظام وقال الموت عند أهل السنة أمر وجودى ضد الحياة لقوله تعالى خلق الموت والحياة وعند المعتزلة عندى وهو زوال الحياة (قوله) أى فلا يجوز استعماله لزوال الضرورة الخ) سيأتى له عن ط رد ما قاله في الزهر في بيان ثمة الاختلاف في خراء الحمام والعصفور هل هو طاهر أم معقوع عنه من أنها تطهر فيما لو وجدها في ثوب وعند ما هو خال عنه لا تجوز الصلاة على العضو لا تنفاه الضرورة وتجوز على الطهارة قال ط فيه نظر اد مقتضاء عدم جواز التطهر بهذا الماء حيث وجد غيره اه فقطضى ما قاله ط أنه يزوال الضرورة الداعية للطهارة لا تعود النجاسة وهو الظاهر ان الضرورة هي علة لقول الشارح بالطهارة على ما قال محمد وبعد قوله علينا اتباعه حتى يوجد منه ما يسل على النجاسة ولذلك قال محمد بعدم فساد الماء وبصححة صلاة الحامل مع عدم وجود الضرورة حقيقة (قوله) قيد الجميع كافي القهستاني) عبارته بعد أن حكى بالطهارة على شعر الميتة ونحوه والاشياء مفيدة بالسوسة بلا دسومة والا فتجسس اه وقال

(٢) قوله تریاق بكسر اللام
القوية وتبدل بالاولاء كما
في المصباح اه معجمه

السندی بعد قوله الخالية عن الدسومة فلو لم تكن خالية فهي متنجسة بها وتطهر بالجفاف كما في الخالية
ومثلها الشعر المنتوف وعبارة الخالية في فصل البثر وعظم الميتة وصوفها وشعرها فرثها وطلقها وحافرها
إذا بيس ولم تبق عليه دسومة لا يفسد الماء اه فليتنبه له لغرابته اه رجلي اه وبهذا علم جواب
حادثة الفتوى وهي الاتجار بریش النعام بعد تنفضه بدون ذكاة (قول المصنف وعصبا) العصب
أطباب المفاصل قهستاني (قوله) وأنه لا خلاف في اللبن الخ) نص على الخلاف في البحر في اللبن كالاتفة
(قوله) المراد به ما أدين منه حيا) انما قيد بقوله حيا لان طهارة شعر الانسان الميت معلومة من قولهم وشعر
الميتة طاهر وبهذا لا يكون الاولى اسقاط قوله حيا (قوله) وظاهره أنه لو كان فيه دسومة الخ) وقال
السندی نقلا عن الرجتي ولم يحتج زعن رطوبة في الطفر لانها اذا لم تبلغ حد السيلان فليس يتحس على
الاصح اه ويظهر أن ما أفسد الماء من الشعر المنتوف ونحوه لا بد أن يكون ما فيه من النجاسة يبلغ حد
السيلان ولذا قالوا ان الذي مع الشعر المنتوف ان لم يبلغ قدر الطفر لا يفسد الماء تأمل (قوله) ثم
الظاهر أن التقيد بالجل في الكم الخ) الظاهر أنه لا فرق بين الجل وغيره للعموم المأخوذ مما نقله عن المحيط
بقوله صلى ومعه جركاب الخ واذا جلس الكاب على المصلى لا تصح صلاته كما لو حمله أو جل خنزيرا واذا
قلنا بطهارته لا تفسد صلاته ما لم يصل من لعبه للمصلى القدر المانع وما في الظهيرة في متحس نجاسة
منه صلة عن معدنها متصلة بظاهر مستمسك بنفسه فنضاف اليه لا الى المصلى (قوله) صوابه الهندواني
كأمر) ما مر لا ينافي نسبة هذا الشرط للعاواني بل الذي يظهر الاتفاق عليه على القول بأنه طاهر العين
لان القصد بكونه مشدودا لضم أن لا يصل لعبه للثوب وبكونه مفتوحا أن يصل لعبه له كما يدل عليه عبارة
المحيط لا مجردهما ولا خلاف في صحة الصلاة في الاولى وعدمها في الثانية اذا كان الواصل الصدر المانع
(قوله) لكن هذا مشكل لان نجاسة عينه الخ) فديفع الاشكال بأن المراد بنجاسة عينه نجاسة جميع
أجزائه ما عدا شعره ثم ان ما وقع في ظاهر الرواية من اطلاق النجاسة مقبدا اذا أصاب الماء جلده
لا شعره على ما هو المختار (قوله) أي من غير فرق بين رطبها وبابسها) الظاهر أن المراد بالرطب ما جف
أو لاحق وجد فيه الدباغ الحكي ثم رطب باصابه الماء وليس المراد به الرطب قبله لعدم وجه الطهارة حينئذ
اذا كانت من ميتة ولعل هذا هو المراد بالرطب في عبارة الدرر فلامخالفة حينئذ تأمل الآن قال انها
تطهر تبعا للسك (قوله) وعند محمد يجوز مطلقا) أي للتداوى وغيره لطهارته عنده وقول محمد مشكل
لان كثير من الطاهر لا يجوز شربه اه زيلعي وقال في التهر هذا مدفوع اذا الكلام في طاهر لا ايت
فيه بل كان دواء على أن المنع في لبن الاتان ممنوع في انبازية لا بأس بالتداوى في لبن الاتان زال الصدر
الشهيد وفيه نظر اه من حاشية البحر (قوله) أنه لا يظهر الاختلاف في كلامهم الخ) لا يظهر الاتفاق
الا في اليقيني حقيقة لا فيما ينسمل غلبة الظن كما تنصده عبارة الحاوي الآتية (قوله) ونقل المحوى أن
لحم الخنزير الخ) يظهر أن ما نقله عن المحوى مبني على قول الامام من عدم جواز التداوى بالمحرم لا على
مقابله من الجواز ولا يظهر الفرق بين الخنزير وغيره والله أعلم

فصل في البثر

(قوله) وجمعها في الكثرة بثر) عبارة البحر بثر بكسر الباء بعد ما همزة (قوله) ولو وقع الشهيد في الماء
القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم المتبادر من قول الخاتبة الا اذا سال منه الدم أنه سال منه في الماء

بدليل ماسياتي في التجاسات أنه يعنى عن دم الشهيد مادام عليه فان مفاد العفو عنه ولو كثيرا بالعاقد
 السيلان وأنه اذا انفصل عنه لغيره لا يعنى عنه فاذا ألقى في الماء لا يفسده الا اذا انفصل منه شيء له فعلى هذا
 يكون قوله الا اذا الخ احتراز عما اذا سال منه الى الماء لا عما اذا كان الخارج فيه قوة السيلان فانه مادام
 عليه لا ينجس وان كان فيه قوة السيلان ويدل لذلك أيضا ما ذكره السندی بقوله الا الشهيد التنظيف اذا
 مات وألقى فيها ولم يكن به شيء من التجاسة ولا سال منه دم أو غيره فيها لا يفسده كما في شرح المتن (قوله أو
 السخلة) أي الحية لا تفسد الماء لطهارتها وطهارة رطوبة الفرج (قول الشارح وقت الوقوع) قال
 السندی الصواب أن يقال وقت اخراجه لان ما زاد بعد وقوعه الى حين اخراجه نجس لمجاورة التجاسة
 وكأنه أراد بالوقوع مدة دوام التجاسة في البئر فيعتبر آخر أوقاته وسيصرح بعد بأن العبرة لوقت ابتداء الترح
 وانما يعتبر الترح بعد اخراج الواقع اهـ (قوله وأشار بقوله متجسة الخ) ولوقال الشارح الا اذا تعذر اخراجه
 وكان متجسا كخشبة الخ لكان أولى فان عبارته يدخل فيها ما لو كان عين التجاسة وتعذر اخراجه والمثال
 لا يخصص (قوله أقول لم أره في الخاتمة الخ) اذا جعل قول الشارح نعم يندب عشرة الخ استدراكا على قوله لم
 ينزع شيء مع ملاحظة الاستثناء المذكور بعده وأريد بالنجس المذكور في قوله فان كان نجسا النجس حقيقة
 أو حكما وهو المشكوك فانه في حكمه أو يقدر لفظ أو مشكوكا والاولى زيادة أو مشكوكا يستقيم كلام
 الشارح ولا يكون مخالفا لما تظافر عليه كلامهم (قوله وقيل وقت وقوع التجاسة الخ) لكن على اعتبار وقت
 الوقوع لا يظهر فرق بين مسئلتى التعذر وعدمه فان الواجب في كل منهما ترح مقدار الموجود وقت الوقوع
 ولا يجب ترح ما زاد بعده وعلى اعتبار وقت الترح فيما يظهر الفرق بين المسئلتين وذلك أنه على تقدير
 عدم التعذر يجب ترح الموجود وقت الوقوع وما زاد بعده قبل الترح أو في أثناءه وعلى تقدير التعذر انما
 يجب ترح ما كان موجودا وقت الوقوع وما زاد بعده حين ابتداء الترح لا ما زاد في أثناءه كما يؤخذ ذلك من
 قوله يؤخذ ذلك بقول رجلين الخ وعلى هذا فنقول الحلبي وقت ابتداء الترح صحيح غير مخالف لما في
 الخاتمة من أنه على اعتبار وقت الترح يجب ترح الكل وعلى اعتبار وقت الوقوع يجب ترح الباقي فان
 ما فيها هو صورة عدم التعذر بدليل قوله يجب ترح الكل فانه لا يتأتى الا في صورة التعذر لعدم تاتي
 زح الكل فها لانهم كلما ترحوا نبع مثل ما ترحوا أو أكثرنا مل (قوله قال في الخاتمة وثمرة ذلك الخ)
 صدر عبارتها بئر نجس ماؤه فأرادوا ترح الماء بعد زمان اختلفوا فيه منهم من قال يعتبر الماء عند وقوع
 التجاسة حتى لو ترحوا ذلك القدر وبقي مقدار ذراع أو ذراعين يصير الماء طاهرا وطهورا وثمرة ذلك الخ (قوله
 لاقى الاسم) نسخة الخط لا بالاسم وهي الأولى (قوله قلت لكن قد مناعن الخاتمة الخ) عبارة الخاتمة
 لانحل الاستدلال فان موضوعها الحاق الصغير بالكبير في افساد الماء لا في ترح القدر الواجب وكذلك
 الحاق ذنب الفأرة السمع بها غير دال على خلاف ما قاله الشيخ اسمعيل وولده لانه لم يوجد مقدار أدنى
 مما يجب فيها حتى يصح الحاقه به تأمل (قوله بما اذا لم يكن دلوها المعناد كبير اجدا) أي ولا صغيرا جدا
 وحيث قد يستقيم تفسير الشارح الدلو انوسط عما ذكره تبه البحر ولا يكون قول آخر مغاير لما في المصنف
 فان المقابل له انقول باعتبار دلو كل تركب اكاب أو صغيرا تأمل (قوله ون ماتت الفأرة فسد الخ) عبارة
 النهر فصررن (قول الشارح وما عني به الخ) قال ابن رجب حتى هذا في ماسياتي أنه لو تطهر لاعتحدث
 وغسل لاعتن حبل لم يلزم شيء اجماعا وهو المصوص عليه في البحر وغيره فلعل اصغاه الكلاب تنزيه
 عن سبيل له ب أو رواية عنه فته اهـ وماذا جرى في كذا حتى أيضا لان العجن ليس شرا طاهرا عن

حدث ولا خيث فإصابة الماء للدين كإصابته للماء الطاهر اه سندی لكن كون اطعمته للكلاب
تنزيها على سبيل التدب أو راية ضعيفة خلاف المفاد من عباراتهم (قول) وهذا عبر عنه الشارح
بقيل (وجزم الخ) فيه أن تعبير الذخيرة بقوله وعى أبي يوسف الخ يفيد أن عدم طعمه لبني آدم رواية
عنه وأن المذهب الحل فلا يصح وجه التعبير الشارح بقيل بل الوجه ما ذكره ط عن البدائع
بصيغة قال مشايخنا يطعم للكلاب الخ (قول) فلا يرد عليه وإن أقره في البحر لا يظهر اقرار
البحر مع ما ذكره من نقله اعتراض الخليفة عليه واقراره تأمل (قول الشارح أعاد من آخر احتلام)
هذا انما يلزم اذا كان جافا وأما لو انقبه من آخر فومة نامها متلا قبل الفجر ثم لم يجد المني الا بعد صلاة
المغرب مثلا وكان ذلك المني رطبا يستحيل في العقل بقاؤه رطبا في هذه المدة خصوصا مع بقاء الثوب في
الشمس أو بقاءه فيها والايام صيفية فلا تحكم بتنجسه الا في الحال ولا نستند الى آخر فومة سندی عن
السراج وقال في قوله وبول ان احتملته المدة فيما لو لم يحف كما قدمنا في المني اه (قول) قلنا المستعمل
هو المشروب أي والمشروب لم يتصف بالاستعمال الا بعد انفصاله عن الفم فلا يقال انه متصل بما في
فمجه (قول) فالظاهر الكراهة بلا تفصيل لا يظهر مع العلم بالنجاسة ويظهر حل كلام الشرح على
كراهة التنزيه وحل الكراهة في الجملة التي أتت لجهاء على كراهة التحريم ونفي الكراهة الواقعة في عبارة
الجوهرة على التحريم وهذا نزول المخافة في هذه المسئلة (قول) قلت بقي شيء وهو أن الغالب الخ قال
السندی قلت انتفت الكراهة لان الشارع لم يعتبر تلك النجاسة حيث لم يبرز من الفم وقد أحل الله
الابل والغنم وهو كذلك وصح أكله صلى الله عليه وسلم لحم الجزور والغنم مطلقا اه على أنه لو
قيل بنجاسته بدون بروز يقال بطهارة الفم باللعب وشرها عقب أن اجترت أمر موهوم فلا يؤثر (قول)
لدخولها مضائق البيت فأشبه الكلب والسياب) عبارة البحر لدخولهما مضائق البيت بخلاف الحمار ولولم
تكن النجاسة ثابتة أصلا كما في الكلب والسياب لوجب الحكم بالنجاسة بلا اشكال ولو كانت الضرورة
مثل الضرورة فموجب الحكم باسقاط النجاسة فلما ثبتت الخ (قول) فلماذا قال في كشف الاسرار ان
الاختلاف انقطي لا يظهر أنه انقطي مع قوله لا في طهارته وأيضا إزالة الخبث به على أحد القولين يدل
على أنه لا شك في طهارته اذا تجسس الثابت بيقين لا يرتفع الا بظاهر يقينا (قول) رعاية لقول زفر بلزومه هو
يقول بلزوم تقدم الضوء لانه لا يجوز التيمم مع وجود ماء واجب الاستعمال كالماء المطبق ووجه
الاصح أن المطهر أحدهما بدون تعيين وقد وجد اذاجع فلا يضر تقدمه أو تأخره (قول) لكن يناقيه
قواء على المذهب الخ) ويناقيه أيضا أنه على هذه الرواية لا يطلب تقديم التيمم بل المدار على الجمع ولم
يذكر أحد طلب التقديم عاينها ثم النظر الى ظاهر كلامه لا يمنع من حمله على الرواية الأولى أيضا الا انه
لم يصرح بها أحد لم يمكن حمله عليها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب التيمم)

(قول) وقوله لاجل إقامة القرية هو معنى ما مر الخ) ليس كذلك بل هما شيان مختلفان كما هو ظاهر
وأحدهما كاف لصحة التيمم كما يأتي (قول) اذ لا يخفى أن الخراج) الاولى الاتيان بالاستدراك لعدم
صحة التعليل (قول) لا قصد نفس الصعيد) فيه ان قصد الصعيد وهو عبارة عن النية شرط أيضا كما
ظهر من كلام الشارح سابقا ويدل لذلك عبارة شراح الهداية فتحمل عبارة المصنف عليها (قول) وهذا

الاقرب الى الاحتياط لما فيه من الاحتراز الخ) يظهر على أن الاستعمال يتحقق قبل الانفصال لاعلى أنه
 لا بد من الانفصال تحققه وقد يقال ان القصد بهذه الاحتياط اذ ربما يدونها يرفع يده قبل تمام المسح
 به ثم يتمه وقد حصل الاستعمال بالرفع ثم رأيت في حاشية البحر مانصه فيه أنه ان استعمل بأول
 الوضع لا يجزئ في باقي العضو وان لا يستعمل بأول الوضع كالماء فلا يكون لازماً يؤيده ما قاله في شرح هدية
 ابن العماد عن جامع الفتاوى وقيل يمسح بجميع الكف والاصابع لان التراب لا يصير مستعملاً في محله
 كالماء ولذا عبر بعضهم عن هذه الكيفية بقوله والاحسن اشارة الى تجويز خلافه الا أن يقال المراد أنه
 يصير مستعملاً بصورة لاحقيقة (قوله والاستيعاب شرط الخ) فيه أنه من تمام الحقيقة فيكون ركناً
 لعدم خروجها عنها وكونه شرطاً يقتضي أنه خارج مع أنه داخل فيها فعلى هذا الركن هو المسح المستوعب
 وقال ابن النجدة في كون المسح شرطاً نظراً قوي بل هو ركن وما وقع في كلام بعضهم من أن الاستيعاب
 شرط فالمراد بذلك أنه مما لا بد منه ولعل المؤلف أطلق الشرط بهذا المعنى كذا نقله السندی عنه
 (قوله هو معنى قوله في البحر الخ) ينظر وجه الفرق بين الوضوء والتيمم وقد يقال ان المسح في الوضوء
 لما كان أصلاً اعتبر حصوله بأي كيفية بدون اعتبار الالة كالأوبعضا والتيمم لما كان خلقاً وفيه ضعف
 اشترط فيه الالة جميعها أو أكثرها تقوية له (قوله أقول ذكر في الذخيرة أنه أشار محمد الى ذلك الخ)
 الذي تفيد عبارة الذخيرة أن موضوعها في أصل الجواز لا في بيان ما هو السنة وذلك أنه ذكر أولاً ما نقله
 في الحلية ولفظه لم يذ كر محمد أنه يضرب على الأرض ظاهر كفيه أو باطنهما وأشار أنه يضرب باطنهما وأنه
 قال في الكتاب لوتر المسح على ظاهر كفيه لا يجوز وانما يكون تاركاً للمسح على ظاهر كفيه اذا ضرب
 باطن كفيه على الأرض اه ثم ذكر بعد أسطر ما نقله الشمني ولفظه لم يرد نص هل الضربة بباطن تفيه
 أو بظاهرهما والاصح أنه بظاهرهما وباطنهما وهذا يصير رواية أخرى غير ما أشار اليه محمد اه فقد
 ذكر أن الضربة بباطنهما على ما أشار اليه محمد بدون تعرض لما هو السنة ثم ذكر مقابله وهو ما نقله الشمني
 هذا هو الظاهر من عبارة الذخيرة ولا شك أن الواو حينئذ بمعنى أو كافي البحر وأن الجواز حاصل بأيهما
 كان كافي النهر ومن يدعي أن السنة أن يكون المسح بظاهرهما وباطنهما فعليه اثبات دعواه بصريح
 النقل (قوله ويظهر من هذا أنه حيث لا تراب أصلاً لا ينقض) الا أن يقال العلة تراعى في
 الجنس كما ذكره في التفريغ وقال السندی فيه ليدخل الغبار فيه ولو حكماً تأمل (قوله أى من الحبث
 والحدث الاصغر) فيه أن الشرط المجزئ عن الماء الكافي لطهارته من الحدث فقط ولا يشترط أن يجزئ عن
 الماء الكافي للطهارتين لصحة التيمم كما نقله عن المحيط (قوله واحتزبه عما لا يفوت الى خلف) أى لا عن
 صلاة لا تفوت أصلاً كالنافلة فإنه يشترط لها في التيمم البعد الخ فهي كالفريضة فالمفهوم فيه تفصيل
 (قوله وهو معلوم من قول المصنف أو برد) لو أدخل مسألة خوف حدوث المرض في قول المصنف لمرض
 بان يريده ما يشمل المرض الذي يحصل ابتداء باستعمال الماء لكان أظهر كما فعل السندی ووجهه علم
 من قول المصنف أو برد أنه اذا جاز لخوف البرد يجوز لخوف حدوث المرض بالأولى (قوله أقول حاصل
 الفرق أن زيادة المرض الخ) فيه أن حاصل الفرق الذي ذكره في البحر هو أنه لما كان المريض الذي
 لا يقدر على القيام أو التحول يخاف عليه زيادة المرض في قيامه أو تحوله لم يجعله الامام قادراً بقدره الغير
 خوف من الزيادة شفقة عليه بخلاف المريض العاجز عن استعمال الماء بنفسه فإنه لعدم انخوف عليه
 من الزيادة جعل قادراً بقدره الغير لعدم ما يقتضي الشفقة عليه وان كان عاجزاً حقيقة لا يقدر بنفسه

كالاول وحينئذ لا يظهر تنظير المحشى عليه نعم يرد على هذا الفرق أن العاجز عن السعي للجمعة أو الحج
 اذا وجد من يعينه عليه لا يلزمه على قول الامام مع أنه لا يلزمه مشقة توجب التخفيف عنه تأمل (قوله
 قال في الفتح وكأنه الخ) عبارته على ما في البحر كأنه لعدم اعتبار ذلك الخوف ببناء على أنه مجرد وهم
 اذا لا يتحقق ذلك في الوضوء اهـ (قوله أقول المختار في مسألة الخلق هو المسح لا التيمم الخ) ما قاله لا يرد
 على الرمي لأنه بنى اشكاله على التصحيح الاول فيكون الاول بعدم جواز التيمم للمحدث للبرد مشكلا على
 هذا التصحيح وان كان غير مشكل على التصحيح الثاني ولعل قصده منع اتجاه ما في الاسرار لان التصحيح
 الآتي هو المختار تأمل ثم ان كلامه يدل على أنه على الاختيار لا في لا يكون ما هنا مشكلا وهو كذلك لأنه لم
 تنتقل الوظيفة الى التيمم بل الى المسح الا أننا نحتاج للفرق بين التيمم والمسح على الخفين هنا حيث لم يربح
 الاول لخوف البرد وأبج الثاني له مع أن كلامهما لا يباح الا للضرورة فالامر مشكل على الاختيار لا في
 أيضا تأمل (قوله قلت وينبغي تقييده بما اذا لم تبلغ أقل من قدر الدرهم الخ) يعني اذا كان معه ماء
 يكفي لغسل بعض الثباسة لا يلزمه غسلها بل يصرفه للوضوء بشرط كون الباقي دره مافا أكثر واذا كان
 الباقي أقل يلزمه الغسل والظاهر أن الباقي لو كان قدر الدرهم يكون كما لو بقي أقل منه لعدم المنع في كل منهما
 من صحة الصلاة فيلزمه صرف الماء لازالة الثباسة تأمل (قول الشارح وقيد ابن الكمال عطش دوابه
 الخ) وكذا ازالة الثباسة بخلاف عطشه أو الجحش فانهما غير مقيدين لان النفس ذاتا ٢١ من
 السندی (قوله ولعل وجه الفرق أن الشراء وان كثر عنه الخ) هذا الفرق ظاهر فيما اذا كان ثمن
 المثل زائدا على الدرهم وقلنا يوجب الشراء به لعدم عدم اتلاف الا فيما اذا كان ثمن المثل أقل من درهم
 وطلب رب الماس زيادة واحدة لا تبلغ الدرهم فإنه لا يلزمه الشراء مع أنه يلزمه ادلاء الثوب اذ انقست
 قيمته أقل من درهم مع تحقق الاتلاف المحض فيه دون الشراء بالزيادة الصاحشة على الوجه المذكور ونال
 السندی بعد ذكره عبارة المحشى لكن لا يخفى أن ماء الوضوء في الغالب لا يبلغ الادانقا أو أقل فاعتبار
 نقصان الدرهم من ثمنه مما لا معنى له اهـ (قوله اذا جازله التيمم فيما اذا كان الخ) لعل الاولى أن يقول
 واذا جازله التيمم فيما اذا كان الثمن أكثر من قيمة الماء الخ كما هو ظاهر ولم يظهر ما يجمع عبارته
 (قوله أي وآلة الاستقاء) لعل الراوي قوله وآلة الاستقاء بمعنى أو اذا لا يظهر ابقاؤه على معناه أو لا يكون
 موافقا للقواعدنا الا يجعلها بمعنى أو كما لا يخفى ثم رأيت في مختصر الروضة في مذهب الامام الشافعي ما نسه
 ولم يجد ما يشده في الدلو الا نوبأ أو أمكن تليته البئر ليتل ويعصر لتعذر دلو أو لم يصل الا بشقه لزمه ان لم
 يرد نقصه على الاكثر من ثمن الماء وأجرة الحبل اهـ فقاده أن الشرط في الوجوب أن لا يكون المقدس
 زائدا على الاكثر منهما لا عليهما معا ولا على أحدهما الدائر وهذا والموافق للقواعد المذهبية لا مانع له
 في التوضيح (قوله لكن يشكل عليه ما في البدائع لو مر الخ) عرافي الهندية ما في الفصولين لقول
 العمادى وعزا ما في البدائع تاسراج وقال وكذا اذا أنقثر أو ايسر دلو ورشاه أو وجد ماء وهو بخلافه الى
 نفسه العطش لا ينتقض والاصل فيه أن كل مانع وجوده التيمم نقص وجوده التيمم وما لا فلا كذا في
 البدائع اهـ فعلى هذا الاصل انما يكون اختلاف أسباب الرخصة ما نعلم من الاحساب بالرخصة وتفسير
 كأن لم تكن اذا وجد بعد وجود السبب الثاني ما يمنع التيمم ابتداء به فغير المتأخر عنها فعلى هذا يدفع
 الاشكال الذي ذكره فان وجود الماء الذي عليه السبب أو العذر لا يمنع التيمم ابتداء بالبركة ببناء وان
 كان الخريف ببناء نحو ري يدرى ببناء بغيره بخلاف مسألة الشارح فان رجوع الماء ابتداء عن التيمم في نقضه

بقاء ولو بعد المرض ونحو ذلك يقال فيما ذكره في الجبر والسبب الاول في مسألة البدائع الذي هو عدم
 الماء حقيقة وان كان غير السبب الثاني الذي هو عدم الماء معنى الا انه لا يمنع التيمم ابتداء فكذا بقاء تأمل
 (قول فيفسد أنه ركن) أي وهو كذلك وهذا ما وافق لما تقدم كتابته من أنه ركن ولما يأتي له قريبا من
 أن الاستيعاب من تمام الحقيقة مخالف لما قدمه من أنه شرط (قول والشعر على الصحيح) أي غير
 المسترسل كما في الوضوء (قول ليست بضربة لازب) من اللزوب وهو الثبوت واللصوق والقطع وصار ضربة
 لازب أي لازما تابنا اه قاموس (قول أي خلافا لابن شجاع) الذي تقدم أبو شجاع (قول فترك
 رأسه ونوى التيمم جاز) الجواز مبنى على قول من أخرج الضربة من معنى التيمم ومن قال بركنتها لا يمكنه
 القول بذلك اه سندی (قول المصنف أو ما نضاً) الخائض ان ظهرت لدون عاداتها فوق الثلاث تغتسل ان
 وجدت الماء أو تيمم وتصلّي وتصوم احتياطاً لكن لا يحل وطؤها وان لدون عاداتها ودون الثلاث تنوضاً أو
 تيمم وتصلّي في آخر الوقت وان تمام العشرة وجب عليها الاغتسال أو التيمم ويحل وطؤها قبلهما وان لعاداتها
 وهي أقل من عشرة تغتسل أو تيمم وتصلّي ولا يحل وطؤها حتى تغتسل أو تيمم أو يعضي عليها أدنى وقت
 صلاة تامة اه سندی (قول المصنف ومادان الخ) المتبادر من كلامه عطفه على ما لا يجوز التيمم به
 فيكون قوله في محالها بياناً للموضع توهم الجواز لا لا احتراز والقصديان عدم الجواز بهاتفتها
 والتفريع في قوله فيجوز الخ على مفهومه قوله بمادان إشارة الى أنه من قال يجوز التيمم بالمعادن مادامت
 على الارض ولم يصنع شيئاً منها وبعد السبيل لا يجوز كالز يلقى لم يرد الجواز بهاتفتها بل بما عليها ويحتمل
 أن يكون العطف على ما يجوز به التيمم ويكون فصد بالتفريع الإشارة الى أن الجواز في الحقيقة بما
 عليها لا بما فيها تأمل (قول هذا عما يظهر اذا كان الخ) قد يقال لم يرد أنها مسبوكان بترابها بل أراد
 ما اذا احتلط الفضة والذهب المسبوكان بتراب منفصل عنهما (قول قال في البرهان ان رواية الحسن هنا
 أحسن لان مجرد الكراهة الخ) لعل وجه ظاهر الرواية أنه وان كان الموجود في التأخير مجرد الكراهة
 الا أنه لتعلق حق الميت بالصلاة اكتفى بمجرد الكراهة لجواز التيمم للول ولم يتوقف على الجبر عن الماء
 وحيث اختلف الترجيح فالمصنف الى ظاهر الرواية هو المعمول به تأمل (قول الشارح أي كل تكبيراتها)
 هذا انما يظهر على قولهم ان أن الماء موق اذا جاء بعد اربعة فاته الصلاة لا على قول الثاني من أنه
 يدخل لبقاء التيمم وعلى قوله الثاني كإبائي في اجناس (قول وهو محمول على ما اذا خاف خروج
 الرقة اذا ذهب الخ) فيه أنه اذا خاف خروجه تيمم اجاعاً كما هو صريح القهستاني وغيره وموضوع
 انه لاف ما اذا لم يخف خروجه ولا الاداء لانه اذا خاف خروجه تيمم اجاعاً واذا رجا ادراك الامام
 لا يباح له التيمم اجاعاً نعم في الجبر اختلف المساء أي في أصل المسئلة فتنهم على أن الخلاف اختلاف
 عصر وزمان فكان في زمنه جبانة الكوفة بعدة لو انصرف للوضوء زالت الشمس فخوف القوت قائم وفي
 زمنه ما جبانة بغداد قريبة فأفني على وفق زمنهما ومنهم من جعله برهاتياً ابتداء فها نظر الى أن
 اللاحق بصلّي بعد فراغ الامام فلا قوت وأبو حنيفة نظر الى أن الخوف باق لانه يوم زوجة فيعترية عارض
 يفسد صلاته من رد سلام أو تهنئة ومنهم من جعله مبنياً على مسألة أخرى وهي أن من أفسد صلاة العيد
 لا قضاء عليه عنده فيفوت لا الى بدل وعندهما عليه القضاء ففوت الى بدل والاصح أنه لا يجب عليه
 القضاء عند الكل اه بحري باختصار (قول فينبغي احكامه الخ) لكن قد يقال ان الاحتياط هو
 عمل بقوى الدينين وأقواهما العمل بالقول الخ بالنسبة الى المقيد بصلاته بالتيمم لذلك يكون مصلياً

بدون طهارة على القول الصحيح وهو وان لم يكفر بذلك لكونه مصليا بطهارة في الجملة فقد قيل بصحتها
لكنه امر قبيح فلم يكن أخذ بأقوى الدليلين ولأنه اذا عارض جلب المصلحة ودفع المفسدة فسد دفع
المفسدة أولى وصلاته بالتيمم جلب مصلحة إقامة الصلاة في وقتها وتركه دفع مفسدة الصلاة بدون طهارة
فيكون أولى سندی عن الرضی (قوله وفيه محالة لما عزم اليه الشارح من وجهين الخ) تندفع
المخالفة في الوجه الاول بان المراد بالذراع ما كان فيه اصبع قائمة عند كل قبضة وهو عين الخطوة كما تقدم
له تفسيره في أول الباب وفي الوجه الثاني بان المراد عين الطريق ويساره لا يمين فاقصد الماء ويساره
فهو مساو لقوله من كل جانب ولما في الحقائق وحديث لا يستقيم ما ذكره الشيخ اسمعيل عن البرجندی
ولا وجه لعدم وجوب طلبه أمامه أو خلفه اذا ظن قربه فيه والمقصود طلبه غلوة من كل جانب ظن قربه
فيه لا أنه يجب طلبه من كل الجهات اذا ظن القرب في جهة تأمل (قوله لكن في البحر عن السراج
ولو تيمم من غير طلب وكان الطلب واجبا الخ) يحمل ما في الشرح على ما اذا لم يجب الطلب بان غلب على ظنه
المنع وعدم الاخبار ترتفع المخالفة بين ما في الشرح وبين ما في السراج (قوله والاقترب أن يقال
ان كل وضوء الخ) لكن على هذا الجواب يحتاج للفرق بين نية الطهارة ونية التيمم حيث صح التيمم بنية
الطهارة لا بنية التيمم مع أن من الطهارة ما لا تستباح به الصلاة كما لو تيمم لخوف قوت جنازة أو عيد فانه
لا شك في تحققها مع عدم استباحة الصلاة بها (قوله محمول على ما اذا ضمن التأخير فضيلة والا الخ)
عبارة البحر فضيلة ككثير الجماعة لانه اذا لم يتضمن ذلك لم يكن للتأخير فائدة الخ فقوله والا الخ أي بان لم
يتضمن الخ (قوله وتجنبنا عن الخلاف) أي خلاف زفر (قوله وعليه فشكل قولهم سواء كان
مسافرا أو مقبلا) وجه الاشكال أن من في العمران صار على ما قرره كناية عن كان في بيوت المدر
أو الاخبية ومن كان بقرب العمران فيكون من ليس فيه منحصرا في المسافر وحديث يشكل التعميم
السابق وأنت خير بانه ما زال شاملا للمقيم فان من خرج من مصر لأقل من مسافة القصر مع عدم القرب
منه يصدق عليه أنه ليس في العمران ولا في الأخبية ولا في قرية وأنه مقيم (قوله لانه كان عالما به وظهر
خطأ الظن) أي والعلم لا يبطل بالظن بخلاف النسيان لانه من أضداد العلم (قوله ووفق في شرح المنية
الكبير بأن الحسن الخ) على هذا التوفيق يندفع التساوي بين ما في المبسوط من نسبة عدم الجواز للحسن
وما في الهداية من نسبته للإمام ثم ان التوفيق الذي ذكره الجصاص لا يتأتى في عبارة الهداية والمبسوط
فانهما صريحتان في الخلاف خصوصا مع تعليل المبسوط للحسن بأن في سؤاله مذلة وفي القهستاني عن
المحيط ان نطسه أي الاعطاء وجب الطلب والا فلا وقال الحسن لا يطلب في الحالتين اه فلا يتأتى
التوفيق المذکورين رواية الحسن القائلة بعدم الوجوب مطلقا وبين رواية الوجوب تأمل (قوله وقد
يقال أراد بالرفيق من معه من أهل القافلة الخ) لو حذف قوله من أهل القافلة لم الجواب وبدونه
لا يندفع الايراد (قوله فعلى ما سبق) أي من جوار صلته على ما في الهداية وعدم جوارها على
ما في المبسوط كما في البحر (قوله وقد نقل الوجوب في التهر عن المعراج) عبارة التهر واذا وجب
طلب الماء على الظاهر وجب طلب الدلو والرشاء كما في المعراج ولو قال حتى أسقى ندب الالة انتظار عند
الامام ما لم يخش خروج الوقت وعندهما ينتظر وان حاف الخروج لكن لا يجب كما في الفتح وغيره اه فأنت
ترى أن الوجوب في عبارة المعراج انما هو لطلب الدلو وعدمه انما هو للانتظار لخروج الوقت أي أنهما
وان قال بالانتظار وان خرج الوقت لا يقولان انه واجب والامام قال يندبه أيضا ما لم يخش خروج الوقت

مع أن مافي الفح لا يفيد ذلك ونصه القدرة على الماء بملكه أو ملك ببله إذا كان يباع أو الإباحة أما ملك
الرفيق فلا لأن ملكه حازر فثبت العجز وعند الجصاص لا خلاف بينهم فإرادته إذا غلب على طنبه منعه
ومرادهما إذا ظن عدم المنع لثبوت القدرة بالإباحة في الماء لا في غيره عنده فلو قال انتظر حتى أفرغ
وأعطيك الماء وجب الانتظار وإن خاف الفوات وأما في غير الماء فكذلك عندهما وعند لا فلو مع رفيقه ولو
وليس معه له أن يتيم قبل أن يسأله عنده ولو سأله فقال انتظر حتى أستقي استحب انتظاره عنده
مالم يخف الفوات وعندهما ينتظروا أن يخرج الوقت وعلى هذا لو كان مع رفيقه ثوب اه
(قوله استدراك على المتن الخ) فيه أن التفصيل في كلام المحيط عام للماء والآلة فهو استدراك على كلام
المصنف الذي موضوعه الماء وعلى ما بناء عليه وهو الآلة فتأخيرها عنهما هو الاتفاق تأمل (قوله كذا رأيت به
بخط الشارح) قصد بما ذكره وصف المعروف بالنكرة لأن إضافة اسم الفاعل لا تفيد تعريفا
(قوله وفيه أنه يلزم التصرف الخ) فيه أنه إذا كانت ملك الغير ويعلم أنه لا يرضى بما ذكر لا يمكنه
شرعا فهو داخل تحت قوله ولا يمكنه إخراج الخ (قوله قال ط ولا يقرأ) أما إذا كان جنبا فظاهر
وإذا كان محمدا فلكراهة القراءة في المحل النجس (قوله لينظر الفرق بينه وبين فاقد الطهورين الخ)
لعل الفرق قيام محل الوضوء في فاقد الطهورين فلا يسقط فرض الوضوء لقيام محله بخلاف مقطوع اليدين
الخ فإن أغلب المحل زال بالكلية فسقط فرض الوضوء لقوات محله تأمل ثم رأيت في السندی ما نصه لأن
فاقد الطهورين يرجو اندراك المطهر بعد ذلك وهذا أعضاء لا تعود إلا في اليوم الموعود فلا تكليف عليه
اه ومعلوم أن لا كراهة في الكل تأمل (قوله وقال ابن الفضل بالعكس فيهما) وجهه أن المسبب
للشرب لو نوضأ به يرتفع الحدث به مع بقاءه فيحصل الغرضان بخلاف ما سئل للوضوء فإنه يفتني بشربه
(قوله لأن الجنابة أغلظ من الحدث الخ) ووجه تقديمه على الميت أن مصلحة نفسه مقدمة على مصلحة غيره
على ما في السندی وقال ط لعل أولويته عليه بسبب أنه يؤدي ما كلفه من صلاة وغيرها فاحتياجه
إليه أكثر من الميت وأما أولويته على الحائض فلا لأنه لو اغتسل وتيمم جازا اقتداؤه بها اتفاقا وبالعكس
لا تصلح إماما وفي اقتدائها به خلاف محدث قال لا يصح اقتداء القتل بالمتمم اه سندی (قوله
قياسا في التمييز بناقض الأصل كما في البحر الخ) قال في البحر وما وقع في شرح القاية من أن الأحسن
أن يقال وينقضه ناقض الأصل وضوءه كان أو غسلا فغير مسلم لأن من المعلوم أن كل شيء نقض الفصل
نقض الوضوء فالعبارتان على سواء اه هذه عبارته واعترضه في الملح بما نقله المحنبي وقد يجاب
عنه بأن هذه الصورة التي أوردناها عليه في الملح تحقق فيها التقض للتيمم باعتبار أنه صار محمدا فإلزمه الطهارة
للحدث وإن بقي باعتبار الجنابة فقد تحقق في الجملة والنقض في الجسم فكأن تأليفه وفي غيره إخراج
المقصود منه كما تقدم ولا شك أنه بالبول في هذه الصورة يكون قد أخرج التيمم عن المقصود حيث امتنع
عليه الصلاة والمس ونحوهما وإن لم يمتنع عليه التلاوة مثلا وقد كان المقصود به ابتداء استباحة جميع
ما لا يحل إلا بالطهارة فبامتناع البعض عليه يكون قد أخرج عما هو المقصود منه بالنسبة له فلهذا
مراد صاحب البحر قائله (قول الشارح ولو غسلا) أتى بهذه المبالغة لدفع توهم أن المراد بالأصل
الوضوء حتى يكون موافقا للذكر (قوله فالتيمم للجنابة بالاتفاق) ليس معطوفا على الوضوء بل هو مبتدأ
وما بعده خبره والأيكون مشكلا إذا لا يجب التيمم بعد الوضوء تأمل (قوله ان مع في قوله مع الجنابة بمعنى
بعد) وقال السندی يمكن أن يقال ان مع في كلام صدر الشريعة على حقيقة أو ذلك في صورة ما لو

اغتسل الجنب وبقي في عضو من أعضائه لمعة وفي الماء للجنب قتيمة لها ثم أحدث حدثا وجب الوضوء وتيممه فوجد ماء يكفي للوضوء لا للمعة قتيمة باق وعليه الوضوء ففي هذه الصورة يتصور وجود الحدث مع الجنابة وهذا الحدث يوجب الوضوء بسبب وجود الماء الكافي له اه فتأمل (قوله الخامس أن يكفي أحدهما بقدره الخ) المتعين حل كلام الشارح على الوجه الخامس لا الثالث كما فعله المحتج إذا المقصود أن الماء الذي وجدته إذا كان كافيا لظهره إلا أنه مشغول بحاجة التي منها غسل المعة لا ينتقض به تيمم الحدث لو وجب صرفه للمعة لا بمجرد رؤيته عاذجنبنا والجنابة أغلظ من الحدث فصار معدوما في حق تيمم الحدث بخلاف ما لو وجد ماء يكفيها فقط فانه ينتقض تيمم الجنابة لوجود الماء الكافي لها بغسل المعة الباقية لا تيمم الحدث لعدم وجود ماء يكفيها (قوله فيغسل به المعة ولا ينتقض تيمم الحدث عند أبي يوسف) وجه قول أبي يوسف أن هذا الماء مستحق الصرف إلى المعة لأن الجنابة أغلظ فصار معدوما في حق تيمم الحدث ووجه قول محمد أن وجوب صرفه للجنب لا ينافي قدرته على صرفه للحدث وإذا لو صرفه للوضوء جاز وتيمم للجنب اتفاقا اه من شرح المنيع بالمعنى (قوله وقد اعترض بهذا في البحر تبعا للعلية على قولهم الخ) نحو ما ذكره في السراج ذكره في المنيع شرح المجمع فانه ذكر أن الحدث لو كان على نوبه نجس أكثر من قدر الدرهم ومعه ماء يكفي لأحدهما غسل الثوب وتيمم للحدث وهو ظاهر الرواية وه قال عامة العلماء وروى الحسن عن أبي يوسف أنه يتوضأ به لأن الحدث أغلظ التجاسين بدليل جواز الصلاة مع التجاسة للضرورة بخلاف الحدث ووجه ظاهر الرواية أن الصرف إلى التجاسة يجعله مصليا بطهارتين حقيقية وحكيمة فكان أولى من الصلاة بطهارة واحدة ويجب أن يغسل نوبه ثم يتيمم ولو عكس لا بد من إعادة التيمم لانه تيمم مع وجود الماء بخلاف المسئلة الأولى على قول أبي يوسف لانه لو توضأ بذلك الماء لم تجزئه الصلاة لانه عاذجنبنا برؤية هذا الماء اه فتأمل (قوله وبه يعلم ما في كلام الشارح فكان الصواب الخ) قد يقال إذا انقضى مرور الناعس المذكور يكون ناقضا في النائم المتمكن بالأولى وإذا كان مرور النائم الغير المتمكن المتيمم عن جنبه ناقضا يكون ناقضا بالأولى إذا كان متمكنا وإذا كان مرور المتيمم عن جنبه الغير المتمكن ناقضا يكون مرور ناعسا ناقضا بالأولى فاسكت عنه مأخوذا من كلامه بالأولى تأمل (قوله ونقل في الشرب ليلية عن البرهان موافقة ابن الهمام ثم أجاب عنه فراجعها) نص ما أجاب به الشرب ليلية قلت لكن ربما يفرق للامام بينهما بأن النوم في حالة السفر على وجه لا يشعر بالماء نادر خصوصا على وجه لا تتخلله اليقظة المشعرة بالماء فلم يعتبر نومه بفعل كاليقظان حكما أولا لأن التقصير منه ولا كذلك الذي لم يعلم بالماء وهو قريب منه يؤيده قول الهداية والنائم قادر تقديره عند أبي حنيفة اه ونحوه في الكفاية حيث قال المسئلة مصورة فيما إذا مر نائم على الماء ماشيا أو راكبا على الدابة وهي تسير والنوم حالة المشي والسير نادر خصوصا على وجه لا تتخلله اليقظة المشعرة بالماء وكذا الغالب أن يكون مع الرقعة ويشعرو به وجود الماء ولما كان الماء أعز شيء في السفر يتكلمون بوجوده ويبادرون إلى إحرازه في الأواني ويجبى عنهم أفعال تنبهه لاحالة إذا النوم في حالة السفر في غاية الخفة (قوله وهذا يدل الخ) أي من صدور عبارة العيون (قوله لكن يرد على الشارح أنه جعل حكم المساواة الخ) مراده أن ما ذكره المصنف إنما هو حكم مسئلة الغسل الغير المتصور عليها لا مسئلة الوضوء التي نص عليها في العيون مع أن الشارح حل كلامه على الوضوء فالمناسب حينئذ للشارح حمله على الغسل ثم ذكر نص المذهب في الوضوء لكن ذكر مسكين حكم ما إذا كان جنباً أكثر من مرة أو صحيح كما ذكره المؤلف ثم ذكر

الاختلاف فيما اذا كان النصف صحيحا والنصف جريحا وان الاصح التيميم ولا يستعمل الماء وان الحكم في المحدث كذلك كما في المحيط والذخيرة والخلاصة اهـ ودكر في الخاتمة ايضا كذلك ثم قال وكذا اذا كان محدثا به جراحات فان كان أكثر أعضاء الوضوء جرحا تيميم ولم يستعمل الماء وان كان أكثر أعضائه صحيحا غسل الصحيح ومسح الجريح وان استوى تكلموا فيه قال بعضهم لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح لانه أحوط اهـ فالماخوذ من عبارة مسكين أن حكم التساوي في المحدث هو التيميم ومن الخاتمة أنه الجمع وهذا ما فهمه الشارح منها وهذا الاشك فيه فيكون المذكور في المتن حكم المحدث في الاستواء أيضا على أحد الصحيحين والمذكور في العيون تصحيح آخر وحيث قد لا صوب جعل المتن شاملا للمحدث أيضا بدون إخراج عن ظاهره ادلا على له فتأمل (قوله والمبتغى الخ) نص عبارة المبتغى بيده فروج يضره الماء دون سائر جسده يقيم اذا لم يجد من يغسل وجهه وقبل يتيمم مطلقا اهـ (قوله لان ذلك ينحصر في عدد كالحيض مع الصلاة الخ) لا يظهر هذا وما بعده بل هو من المعاقبة من الطرفين فان الحيض متى وجد لا توجد الصلاة وكذا العكس تأمل ويظهر أن المراد أن وجود الصلاة لا يمنع وجود الحيض بل يتحقق الحيض أثناء الصلاة فيفسدها ولا يتحقق أثناءه بخلاف الحيض مع الجبل مثلا (قوله في لزوم أحد الخصمين البينة الخ) ان لزوم البينة على المدعى عند القدرة عليها ولروم البيين على المدعى عليه عند الجزع عنها (قوله فيتصور فيما اذا دعي الخ) أي لا في عكس هذه الصورة والله أعلم

(باب المسح على الخفين)

(قوله وهذا) أي الاختلاف السابق (قوله الاولى ذكره عند الكلام على الشرط الاول الخ) لعل وجه ذكره هنا أنه لا يتأتى رؤية رجله من أعلاه الامع كونه واسعا الذي الكلام فيه (قول الشارح ينبغي أن يصير آثما) قال في الشرنبلالية في تأنيبه نظرا لا يخفى (قوله أي بناء على جعله المشهور قسما الخ) في القهستاني أنه ثابت باتفاق قريبة من التواتر وقالوا على قياس قول أبي يوسف يكفر باحده لذلك اهـ فجعل علة الاكهار عنده أن الآثار فيه قريبة من التواتر لا كون المشهور قسما من التواتر (قوله وكان الامام توقف في افادته ذلك أولم يثبت عنده الخ) الا صوب في وجه عدم الاكفار عنده هو أن وقوع الخلاف فيه في الصدر الاول وان ثبت الرجوع عنه يورث شبهة دارثة للكفر وان كان منكر المجمع عليه والثابت بالتواتر كافرا وأبو يوسف لم يعتبر شبهة حيث ثبت الرجوع عنه ولا يليق جعل الاكفار على قوله مبتدأ على جعله المشهور قسما من التواتر لما نقله عن التحرير من أن الحق عدم الاكفار بانكار المشهور الخ تأمل (قوله أي لا يلزم أن يجعل له صورة الخ) وقال عبد الحلیم أي لا يلزم تصويره بصورة معينة اهـ أي أنه لا يحتاج الى التصوير لأنه في التصور العقلي وحيث لا يرد ما في الشرح عن القهستاني تأمل (قوله لا يشف الجورب الماء الى نفسه) أي ماء المسح لا ماء الغسل كما في الامداد (قوله وفي حاشية أخى جلي على صدر الشريعة أن التقييد بالخفين الخ) في حاشية عبد الحلیم ما يفيد اشتراط الثخانة في المنعيل لافي الجلبدين وعبارته ذكر المصنف للجوربين ثلاثة أحوال يجوز المسح عليها فيها وقدم الاولى لكونها مختلفا فيها في الاصل فكان تقديهما أنسب وذكر الثانية لاشتراط الثخانة فيها أيضا لكن جواز المسح فيها متفق عليه أولا وآخرا وذكر الثالثة لان الجورب أعم من كونه ثخيناً أولا فعمل أن لا ذكر كل واحدة ولترتيبها نكتة كما لا يخفى (قوله أقول بل هو ماخوذ من كلام المصنف) أي حكم المسئلة في ذاته وان كان مخالفا لما

قال في حاشية صدر الشريعة (قوله صلى الله عليه وسلم) أي والعصر بعده قبل وقت الحدث
(قوله) ولا شك أن الخلف كم متصل) لعل حقه لأن خرق الخلف كم متصل فإن المتصف بالكثرة أو الكبير
انخرق لا الخلف أو أن الكلام على تقدير مضاف (قوله الرسع) هو المفصل بين الساق والقدم
قاموس (قوله) إلا أن يجاب عن الاشكال بأنهم بنوا ذلك الخلف لا يستقيم هذا الجواب فإنا إذا لم نصح منه
التييم للوضوء فليزومه بعسل أعضائه جميعاً ولا نكتفي منه بمسح خفيه بل الصواب في الجواب عن الاشكال
أن تصور بما لو توضأ بماء مسخن وفي قبل غسل رجله وخاف ذهابه ما من استعمال الماء البارد (قوله)
لكن علمت الفرق بينهما وهو أنه يلزم الخلف قد علمت ما في الفرق المذكور وأن من قال بعدم التيمم لم يوفق
السرد اعتماداً عليه لعدم تحققه وأنه مجرد توهم فيلزمه أن يقول بغسل الرجلين لا بالتيمم ولا ببقاء طهارتهما
تأمل (قوله) أي فلا يتأني قوله ولا عبرة بخروج عقبه الخ) فيه أن ما ذكره المصنف قول أبي يوسف
وما روى قول الإمام كما هو صريح شرح الوقاية للشمسي ومحمد بن يعقوب بن صالح المسح بقاء مقدار ما يجوز
المسح عليه وهو ثلاث أصابع فلا عبرة بخروج أكثر العقب ولو بنية النزاع على قول أبي يوسف الذي مشى
عليه المصنف تأمل من السندي (قول الشارح وكذا القهستاني لكن باختصار) عبارة
القهستاني وناقضه خروج العقب إلى الساق أي ساق الخلف ويحتمل أن يراد أكثر القدم بعلاقة الجرئية
فإن خلاصة المتداولات أن خروج القدم ناقض بلا خلاف وأما خروج أكثرها ونصفها أو كل العقب
أو بعضها أو قدر ثلاث أصابع من ظهر القدم ففيه خلاف والصحيح هو الأول كما في الكافي وأكثر المشايخ
على الأخير وهذا كله إذا بدله أن ينزع الخلف فخره أما إذا زال لسعة أو غيرها فلا نقض بالإجماع لذا
في النهاية فتوهم بعضهم أن قوله وهذا كله الخ راجع للخلاف المذكور فكأنه قال محل هذا الخلاف إذا
بدله أن ينزع الخلف ولا شك أن هذا خرق للإجماع ولدفع هذا التوهم أشار الشارح أن اسم الإشارة راجع
للقض بزوال العقب لا الجيع ما قبله حيث قال وما روى من النقض الخ وعبارة النهاية صريحة في ذلك
ونصها على ما في حاشية القهستاني قلت إنما يبطل مسح الخلف بزوال العقب عن مكانه إذا بدله نزع
الخلف فخره للنزع حتى زال عقبه فأما إذا زال عقبه باعتبار سعة الخلف أو لمعنى آخر وليس من نيته نزع
الخلف لا يبطل المسح إجماعاً اهـ وحيث ذكبتين لك أن نسبة القهستاني للتوهم ليس لابهام كلامه النقض
بمجرد التحريك فإن في صدر كلامه ما يدفعه بل لأن كلامه يوهم أن خروج القدم ونحوه محماد كذا لا ينقض
إلا إذا كان بفعله وعبارة الشارح في شرح الملتقى وقيد بنية النزاع فإن لم ينو فلا نقض بالإجماع ولذا عبر
في الجمع بالخراج كما يعلم من البرجندي معزياً لنهاية وكذا القهستاني لكن باختصار حتى زعم بعضهم
أنه خرق الإجماع وليس كذلك الخ وليس فيها ما يدل على رجوع الضمير في أنه لما روى (قوله) يلزم منه
القول بالنقض الخ) هذه الملازمة ممنوعة (قوله) تنمة الخ) في الهندية معزياً للسراج والظهيرية ولو توضأ
وربط الجبيرة ومسح عليها وغسل رجله ولبس الخفين ثم أحدث يتوضأ ويمسح على الجبائر والخفين
وإن برئت الجراحة قبل أن تنتقض الطهارة التي لبس عليها الخلف فإنه يغسل ذلك ويمسح على الخفين وإن
برئت بعد أن انتقضت تلك الطهارة فعليه نزع الخلف اهـ واعلم أن الفرق الذي ذكره المحشي لا يظهر
فارقا بين المسئلتين فإن ظهور الحدث السابق بالبرء متحقق فيهما ولذا الزمه غسل موضع الجبائر فمما بل
الفرق هو أنه في الأولى تبين بحدثة قبل البرء أن اللبس لم يكن على طهارة تامة وفي الثانية تبين أنه على
طهارة تامة وقت الحدث وحيث أن المانع منه في الأولى في التارخانية عدم وجود شرطه فلا يصح عد

ما ذكر من النواقض تأمل **(قوله ثم تخفف)** أي ثم أحدث **(قوا)** وفيه مسألة عجيبة وهي ما لو سافر فلما دخل في الصلاة سبقه حدث فعاد إلى مصره للوضوء فتمت مدة الإقامة قبل العود إلى الصلاة فسدت قياسا لانقضاء ثبائها في الصلاة لاستحسانا ولو لم يتم حتى عاد فلا كلام في انتقال مدته إلى السفر لكنه يتم الصلاة هنا وهي عجيبة حيث عدم مسافرائي حق المسح مقيما في حق الاتمام اهـ لكن في البحر قد علمت أن الصحيح بطلان الصلاة **(قوله)** معناه عدم جواز الترك الخ لكن يبعد إرادة هذا المعنى أن القول بالوجوب عند الكل مقابل لما قبله من القول بالوجوب عنده والقرضية عندهما وعلى ما قاله المحشي يكون هذا القيل عين القيل الأخير وحيث لا تصح مقابله به وظاهر المقابلة يقضى بأنهما قولان مختلفان لكن قد يقال يكفي إحصائها بالمغايرة الصورية وكان قائلنا صدر منه العبارة الأخيرة وقائلنا صدر منه ما قبلها فجمع بينهما باعتبار ظاهر المخالفة تأمل ثم إن ما في شرح المجمع انما أفاد أن الفتوى على الوجوب بالمعنى الذي بينه المحشي وليس في هذا تصحيح قولهما بالقرضية وإن الفتوى عليه وما في المحيط وغيره لم يصح قول الإمام بالوجوب انما صح أنه واجب عنده نعم ما في العيون فيه تصحيح قولهما وأن الفتوى عليه **(قوله)** ولم يظهر لي وجه هذا التفريع هنا قد يقال أنه مفرع على قوله لأنه كالغسل لأن اعتباره كالغسل ينفي ضعفه فيفيد صحة امامته الأصحاء فصح تفرعه عليه **(قوله)** وعن الثاني أنه يجب المسح على العصابة الباقية وجهه أنها بمنزلة خف فوق خف **(قول السارح بل خفيه)** يعني لو مسح على الجبيرة وغسل العصابة ثم تخفف ثم أحدث جازله المسح عليهما لأن الرجلين مفسولتان أحدهما حقيقة والأخرى حكما **(قوله)** وهو أنه ليس خلفا عن غسل ما تحته ولا بدلا أي ليس بدلا لمقابل بدلاله بعض أحكام الخلف كما في السندي تأمل

باب الحيض

(قوله والاصل يطلق على الكثير الغالب) فعلى هذا يكون العطف من عطف المرادف ويحتمل أن يكون المراد بالاصل ما كان حدوثه يندون عارض فيكون عطف مغاير إذا انفاس لعارض الولادة والاستحاضة لعارض المرض **(قوله قيل ولائمة لهذا الاختلاف)** قد يقال بظهورها في الإيمان فيما لو قال بعد الانقطاع إن كنت حائضا فبعدى حريعتى على أنه من الأحداث لا على أنه من الانحسار **(قوله)** على طريق الاستخدام قهستاني عبارة وأقله أي أقل الحيض أو مدة أقله أو أقل المدة من الحيض على طريق الاستخدام ثلاثة أيام بالنصب على الطريقة على الأول والرفع على الخبرية على غيره اهـ واعلم أن أقل وأكبر بعض ما يضاف إليه ولا يخفى أنه على الأول يصح أن يقال أقل الحيض بمعنى المانعية أو الدم كائن في ثلاثة أيام بالزوم لدعوى الاستخدام وكذا على الثاني والثالث يقال مدة أقله أو أقل مدته بالمعنى المذكور ثلاثة أيام نعم على الاحتمال الأول إذا قرئ ثلاثة بالرفع احتيج للاستخدام إذا ثلاثة ليست حضا بالمعنى المذكور بل بمعنى المدة تأمل **(قوله)** حق العبارة أن يقال الخ لم يظهر ما يوجب فساد عبارته بل هي مستقيمة مساوية لما قاله المحشي إذ كلما تحقق قولك بعد خروج قل الود تحقق قولك قبل خروج أكثر الولد والنفس ما يخرج عقب أكثر الولد **(قوله)** وتنفى عندها بتدفع عشرة شهرا الخ لا احتمال أن الطلاق كان بعد ساعة فلا تحسب تلك الحيضة وذلك عشرة أيام الساعة ثم تحتاج إلى ثلاثة أطهار وثلاث حيض **(قوله)** والظاهر أن حكمها في الاستمرار حكم المبتدأة لم يظهر لي وجه ما استظهره ثم ظهر أن مراده بالمبتدأة من لها طهر صحيح فقط فهذا حيث رآته صحيحا يكون حكمها

حكم من لها طهر صحيح فقط ويكون طهرها في زمن الاستمرار خمسة عشر وحيضها عشرة (قوله أو آخره) أي أو وسطه (قول الشارح أربعة عشر) ثم لا يحز بها في أحد عشر اهـ من شرح البركوية (قوله لو أفتى مفت بشئ من هذه الأقوال في مواضع الضرورة الخ) أي بان طالت عدتها فاعلمت فربحها بدوام حتى رأت حفرة مثلاً فهي حيض وإن لم يكن في أيام حيضها (قول الشارح قيل هو شئ الخ) عبر عنه بقبيل إشارة إلى ضعفه والراجح أنه عبارة عن انقطاع الدم وألوانه بالكليّة (قوله واستظهر في الشهر الثاني) عبارته مقتضى النظر أن يقال بحرمة مباشرتها له حيث كانت بما بين سرتها وركبتها لا ما إذا كانت بما بين سرتها وركبتها كما إذا وضعت يدها على فرجه (قول الشارح لدون أقله) يعني لم يبلغ ثلاثة أيام سندي (قوله قلت قد يفرق بين تحقق الحيض وعدمه) التعليل الآتي من أن العود في العادة غالب يفيد عدم الفرق مع أن الأصل أن الدم دم صحة (قوله لأنه لا اغتسال عليها لعدم الخطاب) ظاهر على القول بأن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة فعلاً وظاهره أن على مقابله يكون حكم الكتانية كالمسلة ولذا قال الجوى عقب قول الأشياء وإذا انقطع دم الكتانية لأقل من عشرة حل وطؤها بمجرد الانقطاع ولا يتوقف على الغسل لأنها ليست من أهلها مانع بناء على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع في الفعل (قوله ولعل وجه شرطهم الصلاة به الخ) وقال الرحمتي وجه انتظار الغسل في حل الوطء أن زمن الغسل من الحيض قبل العشرة فلو وطئها قبله كان واطئاً في الحيض وكذا الوتيمت لا يحل وطؤها لأنها لو وجدت الماء بعد ذلك بطل تيممها ووجب علم الغسل فيكون وطئها في حال الحيض بخلاف ما إذا صلت بذلك التيمم فإن حكم الشارع بصحة تيممها حكم بخروجها من الحيض اهـ سندي (قوله بخرج عن المجتبى) نحوه في الكفاية وعزاه للمشايخ وعبارتها لكن ما قالوه في حق القربان وانقطاع الرجعة والتروج باتسراً في جميع الأحكام ألا ترى إذا ظهرت عند غيبوبة الخ (قوله وأما في حق بقية الأحكام فلا يشترط الغسل الخ) ما قاله محل نظره وتأمل فإنه لم يظهر فرق بين الصلاة والصوم وبين القربان وانقطاع الرجعة وجواز التروج فإتينا لا يحكم بطهرها فيما ذكر إلا بأحد أشياء الانقطاع لعشرة أو صبرورة الصلاة دينا في ذمتها أو الاغتسال أو التيمم بلافرق نعم إذا انقطع لعشرة لا يجب عليها القضاء إلا إذا أدركت زمن التحريم كما ذكره الشارح وفي الصوم إذا انقطع لأكثره قبل القبر ساعة ولو قلت بجزئها الصوم ويجب عليها القضاء وإذا كان مع القبر أو بعده فلا وذكر في العناية إذا كان دون العشرة فإن فيه مدة الاغتسال من جملة حيضها فلا بد أن تدرك من الوقت مقدار ما يمكنها أن تغتسل فيه وتحرم للصلاة لتصير مדרكة لجزء من الوقت بعد الطهارة ليجب عليها قضاء تلك الصلاة اهـ وقال الزيلعي قوله أدنى وقت صلاة وهو ما إذا أدركت من الوقت بقدر أن تقدر على الاغتسال والتحريم لان زمان الاغتسال هو زمان الحيض فلا تجب الصلاة في ذمتها ما لم تدرك قدر ذلك من الوقت الخ اهـ (قوله وهذا صريح في إفادة هذا الحكم لهذه المسئلة الخ) زاد الجوى في حاشية الأشياء من فن الفرق والجمع في المستتبات على ما نقله عنه السندي أن الغسل من الحيض فرض بالكتاب وأما النفاس فلا بل بالاجماع ومستحل الوطء فيه كافر على ما في البحر والنفاس في حكم المريضة مرض الموت ونبرعاتها من الثلث ووضوء الحائض مستحب لان الحيض يكثر فتنبى العبادة ولو كان حدها الجلد وهي نفس لا تتخذ حتى تخرج من نفاسها بخلاف الحيض اهـ فعلى هذا يكون الخلاف في التكفيرانما هو في وطء الحائض لافي النفاس تأمل (قوله ويؤيده ظاهر الأحاديث) أي حيث اقتصر فيها على تصدقه بما ذكر ولم ينص فيها على تصدقها أيضاً (قوله والاولى عدم ذكر هذا القيد الخ) قد يقال إن قصد المصنف بيان عدم

منع دم الاستحاضة للصلاة ونحوها لا بيان حكمه مطلقا بدليل قوله لا يمنع صوما الخ وهذا انما يكون
 بتشبيهه بالعرف الدائم وقتا كاملا ولو حذف لفظة دائم لا يستقيم اطلاق قوله لا يمنع الخ والاحسن جعل
 قوله وقتا كاملا راجعا الى كل من المشبه والمشببه به كما أن ضمير لا يمنع راجع لكل منهما ويكون مفهومه
 أنه اذا لم يكن دم الاستحاضة وقتا كاملا يكون مانعا للصلاة ونحوها تأمل (قوله) وعليه فيم في الدم فيقال
 الخ) أو يكون تعريفه شرعا هو تعريفه لغة (قول الشارح والاقتادات جرح الخ) قال الرحمتي هذا
 ظاهر على قول أبي يوسف الذي جعل النفاس اسما للدم وأما عند الامام الذي يجعله نفس الولادة فينبغي
 أن تكون نفسا عند مطلقا اه سندی (قوله) وأنه لا يحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة
 وذلك أن السنة فيمن أراد أن يطلقها أكثر من طلبة أن يفصل بحيضة والفصل بالنفاس لا يتصور
 لانقضاء العدة بالوضع والطلاق في النفاس بدعي كالحيض (قوله) فان لم يقع في زمان العادة تصاب انتقلت
 زمانا الخ) وذلك كما اذا كانت عاداتها نجسة في أول الشهر فطهرت نجستها أو ثلاثة أيام من أولها ثم رأت
 أحد عشر يوما فيضها نجسة من أول ما رأت اه شرح بركوي (قوله) فان كان الواقع أي زمن
 العادة (قوله) مساويا لعاداتها الخ) أي كما لو طهرت نجستها ورأت قبلها نجسة دما وبعدها يوما دما فنجستها
 حيض لو وقعها بين دمين ولا انتقال وقوله والانتقلت العادة عددا الخ وذلك كما لو طهرت يومين من أول
 نجستها ثم رأت أحد عشر يوما فالثلاثة من عاداتها حيض اه منه (قوله) فان لم يتساويا أي العادة
 والمخالفة (قوله) لكن يشكل على ذلك قول الجراح يمكن أن يقال ان مراد الفقهاء انما هو تمام
 استبانة الخلق ولا ينافي هذا أن مبدأ الاستبانة يكون في أقل من ذلك وعلى هذا يكون لفظ الخلق المضاف
 للضمير مقردا مضافا فيم تأمل (قوله) فائدة هذا الحكم الاعتداد بالشهر الاطهر أن فائدة الحكم ارتفاع
 الخلاف في حد الاياس به اذا اعتداده بالشهر لا يتوقف على الحكم به (قوله) لكن صرحوا بان ما عقم
 النائم الخ) أي فقتضى ما صرحوا به أن لا يكون الزكام ناقضا بالاولى لانبعاثه من الرأس الذي ليس محل
 النجاسة وانبعاث الاول من الجوف الذي هو محلها لكن يفرق بينهما بأن الزكام خارج بعلة بخلاف
 ما عقم النائم ولومنتنا (قوله) والنقطة في القاموس النقطة ويكسر وكفرحة الجدرى والبثرة
 (قوله) البثرة) خراج صغير قاموس (قول الشارح بان لا يجحد في جميع وقتها الخ) يصلح تصويرا
 للاستيعاب بقسميه فلو أخرجه عن قوله ولو حكما للكان أتم ليكون تصويرا له بقسميه الحقيقي والحكمي
 (قوله) ثم ان انقطع في أثناء الوقت الثاني بعيد تلك الصلاة) أي لعدم الاستيعاب (قوله) فان لم يمكن
 التوفيق بحمله على ما في المتن الخ) أي بان يقيد قوله أن يصيبه مرة أخرى بالصلاة ووجه تأييد ما في
 الحلية لهذا التوفيق أنه قال الى أن تصلى وحكاية الاجماع في عبارة الرازي لعلمها بمبنية على عدم اعتبار
 القول بعدم الوجوب أصلا لضعفه (قوله) بخلاف من لو استلقى لم يسلم فانه لا يصلي مستلقيا لان الصلاة
 كما لا تجوز مع الحدث الاضرورة لا تجوز مستلقيا الا لها فاستوبا وترجح الادعاء فيه من احرار الاركان
 فتح (قول الشارح ويرد لا يبق دعاذر) في القهستاني عن الرازي لو لم يعالج مع القدرة عليه وصلى مع
 السيلان لم يجز اه وفي السراج لو كان في حلقه جرح اذا مجد سال واذا لم يسلم وهو يقدر على القيام
 والركوع والسجود فانه يصلي قاعدا بالايحاء ومع هذا الوصل قائما وركع وسجد جاز وكذا لو كان يركله
 جرح اذا قام سال واذا قعد لم يسلم أو كان اذا قام سلس بوله واذا قعد استمسك أو كان شيئا كبيرا اذا قام مجز
 عن القراءة واذا قعد قرأ جاز أن يصلي قاعدا في هذه المسائل وكذا المرأة اذا كان معها ثوب لا يستر

جميع بدنها قاعة ويسترقاعدة جاز أن تصلي قاعدة وإن كان حرجه إذا قام وقعد سال وإذا استقر على قفاه لم يسلم فإنه يصلي قائما ركع ويسجد اه سندی والله سبحانه أعلم

باب الانجاس

(قوله ولا يسقط وجوب إذا التها بعدذر) أي مع قيام المحل فلا ينافي السقوط بمعنى عدم الافتراض ابتداء في المسئلة الآتية تأمل (قوله وحاصله أن الانجاس ليس بجعل الخ) لكن ما في العباب مبنى على بقاء لفظ النجس على مصدر يته فلا ينافي ما في الشرح من جعله جمعا لانه ناظر لما بعد جعله اسما ولا مانع من كلا التظيرين تأمل (قوله فلو قال المصنف رفع خبث الخ) قديقال لم يقل رفع خبث لانه ربما يخفى معناه فيحتاج إلى التفسير اه سندی (قوله الا بالماء المطلق) أي لا بغيره من المائعات فلا ينافي أن محمدا يقول بالطهارة بانقلاب العين على أن موضوع كلام الجرازاله النجاسة وأنه لا يجوز الا بالماء المطلق وانقلاب العين ليس فيه ازالة النجاسة أصلا حتى يرد عليه بل فيه انقلاب عين من حقيقة إلى حقيقة أخرى تأمل (قوله وليصل فيهما) قال المصنف هكذا بخطه ولعله فيها أي النعل والجرا لفظا الحديث اه ولفظ الحديث على ما في السندی تعلية بالتثنية (قوله الخ) هو امرار حرم على جرم صكا قاموس (قوله نكنه قال بعده والاقرب الخ) الاحسن الرجوع لما في شرح المنية واليتابع فاه صريح فيما قاله الشارح من التفصيل وما استدله في الخلية من عبارات مشاهير الكتب لاثبات الكراهة التزيهية يمكن ارجاءه لما قاله الشارح (قوله لصغر عينه وضعف بصره قاموس) أي والخفش صغر العين وضعف البصر كما فيه أيضا (قوله وهو متجه على القول بأنه لا يؤكل) وكذا على مقابله تأمل (قوله والمراد بربع مادون الكعبين لا ما فوقهما الخ) الظاهر أن اعتبار قدر الربع عمادون الكعبين انما هو على مقابل القول باعتبار ربع جميع الثوب ولو كبيراً تأمل (قوله لان المتن يقتضي نجاستها بناء الخ) قال السندی التعبير بالمقولة صورة النجاسة في دم السمك وتولد اللعاب من اللحم النجس ولعدم الاتفاق على طهارتها وإن كانت هي المذهب اه (قوله وقول الخلاصة المارة المختار أنه نجس إذا كان أكثر من قدر الدرهم غير ظاهر) فيه أنه انما اعتبر في الخلاصة الزيادة عن الدرهم لنجاسة الثوب لانجاسة الماء تأمل (قوله لكن قديفرق بينهما بان البول الخ) بالتأمل في هذا الفرق لم يظهر منه ما يفيد عدم صحة الحاق مسئلة البول المتصل بمسئلة الدهن تأمل (قوله ولا ينفعه هذا التأويل) أي يحمل كلام القنينة على ما إذا كان الرش أكبر من رؤس الابر (قوله والا فلا ضرورة) فيه أنهم اعتبروا أصل الضرورة للقول بالعفو ولا يشترط تحققها في كل شخص كما يعلم ذلك مما قالوه في المعفوات كالقول بالعفو عن الدرهم وعن الرشاش ونحوهما للضرورة فاهم لم يشترطوا تحققها في كل شخص (قوله وأيضاً فإن الجاري فيه تفصيل وهو الخ) التفصيل الذي ذكره في الجاري لا يصلح دليلاً ولوية ابقاء المتن على ظاهره فإن مفاده أنه لو غسل على الجاري لا يصح اطلاق القول بالنجاسة لهذا التفصيل فيقال لو أبقى على ظاهره من شموله الورد بقسميه لا يصح الاطلاق بالنسبة لقسم الجاري إلا أن يراد به ما قابل الجاري وعلى ارادة الجاري كما فعل الشارح لم تفت الاشارة لخلاف الشافعي اذ مسئلة الخلاف تعلم بالاولى كما ذكره المحنى والتفصيل في الجاري قد نبه عليه الشارح مع حكاية الخلاف فيه فاصنعه الشارح أتم فائدة من ابقاء المتن على ظاهره (قوله أما الثالث فهو نجس عنده الخ) أي ويحكم على الثوب بالطهارة بمجرد وضعه في الماء ولا ينتجس الثوب بمخالطه الماء النجس للضرورة وفي السندی وأما الماء الثالث فهو

طاهر عندهما إذا انفصل أيضا لأنه كان طاهرا وانفصل عن محل طاهر وعند أبي حنيفة نجس لأن طهارته في المحل ضرورة تطهيره وقد زالت وانما حكم شرعا بطهارة المحل عند انفصاله ولا ضرورة في اعتبار الماء المنفصل طاهرا مع مخالطة النجس اهـ (قوله أما على القول الثاني) أي القول بأن قلب الحقائق غير ثابت (قوله هذا سهو من الشارح الخ) القول بعدم وجوب الاعادة في الصورة المذكورة نقله في الخزانة حيث قال فلو صلى مع هذا التوب صلوات ثم ظهر أن النجاسة في الطرف الآخر لا يجب عليه إعادة الصلاة فلو نقلها الشارح لكان أسلم اهـ سندی (قوله لكن فيه نظر لأنه يلزم عليه الخ) لا نظر فانه على جعل الدم الرقيق ونحوه من النجاسة الغير المرتبة يكون تطهيرها بغلبة الظن طهارة محلها وهذا لا يكون إلا بعد زوال عينها وعلى التقدير بالثلاث لا بد من زوال الأثر أيضا في الدم المذكور ونحوه فان من قد يربها انما قد يربها اتباعا للغالب وهذا من غيره كما يأتي له تأمل (قوله تبعا لطهارة البدن الخ) عبارة طهارة الخ (قوله كما فسر به في البصر والفتح) وفسر الأثر في المنبع بالطعم سندی (قوله وظاهره الخ) أي المتن لا القهستاني فان فيه التصريح بقيد أن يشق الزوال (قوله ويجب زوال عينه وطعمه وريحه) انما يظهر على القول الثاني المذكور في المحيط في مسألة غسل الثوب عن الحر والافلا يظهر فرق بين ربح الحر والدم تأمل ثم ان مسألة ودك الميتة انما شرط فيها زوال الدسومة ولم يشترط زوال الريح فلا تصلح مخصوصة لهذه المسألة إلا بالنسبة للدسومة (قوله وأما حكم بيعها فينبغي جوازها) فيه أنها اذا كانت غير مائية المولد ولها دم سائل فهي نجسة لا يجوز بيعها لعدم جواز الاستفاد بها بخلاف السريقين وما بعده فانه يجوز الاتماعه فيجوز بيعه (قوله والفرق بين الوشمة وبين السن الخ) قال السندی لقائل أن يقول ان الدم السائل لما تجدد وانجس ثمة فهو عين النجاسة أيضا وأما عدم وجوب غسل العين فيما لو اكتمل بكمل نجس فلا حرج من أحدهما أنه لم يكن عين النجاسة بل هو متخص وتانيهما أن غسل داخل العين واخراج الكمل منه لا يخلو عن ضرر اهـ والظاهر أن الحديث المذكور لا دلالة له على شيء في مسئلتنا (قول الشارح بل يستصحب في غير مسجد) أي بالدهن المتنجس لا بولد الميتة اهـ سندی وبه يستقيم كلام الشارح (قوله وهذا شرط في غير البدن ونحوه الخ) لا حاجة الى ما ذكره فانه داخل تحت قول الشارح والافيقطعها كما يأتي له والمراد بالشرب التام منه (قوله المتخذ من البردى) بالفتح نبات قاموس (قوله ويخلفه غيره مرارا بالجريبات الخ) لا يظهر في مسألة الغدير فانه لا جريان فيه ولذا لم يكتف بغير دال الغمس فيه لتحصيل سنة التلث في الغسل كما تقدم فالظاهر ما يأتي عن السراج تأمل

(فصل في الاستبراء)

(قوله وأيضافه لا يشعل ما لو أصاب المخرج نجاسة الخ) فيه تأمل فان ما في المغرب كتعريف الشارح لم يقيد النجاسة بالخارجة منه تأمل (قوله بحمل الاول على ما اذا لم يكن مستأجرا) أي وحمل ما في البصر على ما اذا لم يكن الحدار لغيره ولم يكن مستأجرا (قوله أولم يكفوا بصرهم) أو بمعنى الواو فان ترك الاستبراء انما هو فيما اذا لم يجسد سترامع عدم كف بصرهم تأمل (قوله استدلال على سقوط اعتبار ما على المخرج الخ) لا يخفى أن من دخول لام التعليل هو الدليل فيكون الكلام مسوقا للاستدلال على عدم كراهة الصلاة معه بسقوط اعتبار ما على المخرج ففي كلامه قلب ويقال سقوط ما على المخرج يسأل على عدم الكراهة ولو دون استجمار مع أنه انما هو فيما اذا حصل الاستجمار (قول المصنف كما كره استقبال القبلة) قال في الهداية

مطلب ادا مة من الرجل
جهة القبلة ترتبه الشهادة

ويكره استقبال القبلة بالفرج في بيت الخلاء لانه عليه السلام نهى عن ذلك والاستدبار يكره في رواية لما
فيه من ترك التعظيم ولا يكره في رواية لان المستدبر فرجه غير مواز للقبلة وما ينحط منه الى الارض بخلاف
المستقبل لان فرجه مواز لها وما ينحط منه يخط اليها اه قال في العناية يعارض هذا ما جاء في حديث ابن
عمر انه عليه السلام قال لا تستقبلوا القبلة بغائط أو بول ولا تستدبروها ولكن شرفوا أو غربوا أجيب بأنه
محمول على أن المراد به أهل المدينة لانهم اذا استدبروها صاروا متوجهين الى بيت المقدس فكان مكرها
اه فعلى هذا الجواب يكره استقبال الحرم المدني أيضا وان لم يكن متوجها نحو القبلة وكذا على ما عُلِّل به
للرواية الأخرى من ترك التعظيم (قوله وهذا يقتضي التحريم فليحذر) ماسيا في محمول على ما اذا اعتاد مد
الرجل اليها فلا يقبل شهادته لان الصغيرة تكون كبيرة بالمد او مة فلا ينافي ما هنا من كراهة التزيه (قوله
ثم هذا يغني عنه ما قبله) يظهر انه لا اغناء لانه في الثقب المطلق وما قبله في المضاف الى القارة ونحوها ولا
يلزم من الكراهة في الاول الكراهة في الثاني (قوله قيد ذلك في الغزوية بقوله والهواء يهب الخ)
مقتضى تعليل السندی عدم التقييد ونصه خشية تلوث بعض المارة ومن في الخيمة ولو راي ثمة نجاسة
(قوله لفظه كما في البرهان عن أبي داود الخ) أفاد السندی أن ما ذكره الشارح أخرجه الزمذني
والنسائي وان أبادوا و زاد بعد مستحمة ثم يغتسل فيه وفي رواية ثم يتوضأ فيه الحديث اه (قوله وعليه
فهو مندوب الخ) فيه أن ينبغي عند الاطلاق للوجوب غالبا فهي موافقة لما قبلها (قوله وينبغي أن
يغيبا في المحل الخ) هذا انما يظهر فيما اذا احتسب بعد الوضوء دفعا لريبة الشيطان ومذهب الشافعي
موافق للذهب في انتقاض الطهارة بظهور الرطوبة على الطرف الخارج ويقول الشافعي بعدم صحة
صلاة حامل ما اتصل طرفه الداخل بنجاسة بدون اتصال طرفه الخارج بها (قول الشارح ويشرط ازالة
الرائحة عنها) قال ابن التحنة الذي يظهر أن هذا فيما زاد على الدرهم وأما فيه فلا يشترط زوال العين فضلا
عن الرائحة ثم قال لقائل أن يمنع بان هذا في حق المحل اذا لم تنسج النجاسة بالماء لكنه لما غسل وذلك
تجاوزت الموضع فزادت على درهم وبقي أثرها وهو الریح فلا بد من زواله لتحقيق الطهارة اه انتهى
سندی (قوله ولو عبره كما في نور الايضاح لكان أولى) قال السندی الاولى ما في نور الايضاح لعمومه الریح
والطعم ويمكن أن يقال بان ظهور الأثر يدل على وجود العين فينجس به ما أصابه وقد أشار الشارح اليه
بالمسئلة التي تليها فاستغنى هنا بذكر العين عن ذكر الأثر وفي الثانية بعكسه ليفيد لزوم أحدهما الآخر
وهذا في صناعة البديع يسمى احتياكا اه (قوله ويخالفه ما في الذخيرة وغيرها مما حاصله انه ان
غلب الخ) يظهر عدم المخالفة ويحمل كلامه على تفصيل الذخيرة ويدل على ذلك ما ذكره لفرق بين
الاولى والثياب الا أن في كلامه غاية الايجاز تأمل (قوله الا في الاواني لغير الوضوء والغسل الخ) عبارته
في الحظر والاماحة الا في الاواني للوضوء انه خلف وهو التيمم بخلاف ستر العورة اه تأمل (قوله ولو
أدخل في اصبعه مراما كقول العم يكره عنده) وجه الكراهة استعمال النجاسة لان الجلدة نجسة
بعبارة ما فيها من النجاسة فلو غسلها وكانت من ذكية فلا كراهة فيما يظهر (قوله لا ينجس عند أبي حنيفة
وأبي يوسف) وأما عند محمد فينجس لان الماء الجاري لا ينجس لان بعضه يطهر بعضا وهذا لا يكون الا للماء
عنده لان المائع لا يطهر النجاسة عن البدن لا يطهر بعضه بعضا اه سندی (قوله وانما نقل في التتارخانية
أن رطوبة الولد عند الولادة طاهرة) عبارة السندی وكذلك رطوبة الولد عند الولادة الخ ولعلها أولى فان
التعليل الذي ذكره غير ظاهر تأمل (قوله وهو قول محمد والفتوى عليه) للضرورة كما اذا اختلط

(كتاب الصلاة)

(قوله وقد يقال المراد أنها صارت قريبة بواسطة الخ) وقال السندي لما كان شأن الخادم استقبال محذومه عند مباشرة الخدمة وكان الحق جل شأنه منزها عن الجهة والمكان جعل استقبال البيت الشريف قبلة للصليين امتحانا لعباده ليظهر المطيع من العاصي كما أنه جعل زيارة البيت زيارة لرب البيت فعنى كونها شرعت بواسطة الكعبة أنه أمر بعبادة الله تعالى بهذه العبادة بواسطة استقبالها (قوله فهي منه لأنه من متعلق التصديق) فيه أنه حيث كان من متعلق التصديق لم يكن منه بل من متعلقه (قوله وإن كان عيسوي) منسوب إلى عيسى الأصغرى إلى اليهودي (قوله فقول به بعد ذلك والافالجزء الاخير تكرار) أجاب السندي عن التكرار بأنه ذكر قوله والافالجزء الاخير مع شمول قوله والافالجزء اتصال به الاداء له لينبئ عليه فائدة وهو ما اذا أخر صلاة العصر إلى وقت التغيير فإنه يجوز إذا دأبها فيه لأن السبب هو الجزء الاخير وهو ناقص ولينبئ عليه أيضا فائدة أخرى في حق من صار أهلا فيه كما أشار إليه الشارح بقوله حتى تحجب على مجنون ومعنى عليه الخ اهـ (قول الشارح بجزء) أي غير الجزء الاول (قول المصنف فالجزء الاخير) أورد عليه في البحر قبل الاذان من يلع أو أسلم في الجزء الناقص لا يصح منه في ناقص غيره وأجاب عنه فأنظره (قوله لأنه لا نقصان في الوقت نفسه وانما هو الخ) مقتضاء عدم الاضافة لجميع الوقت الذي الكلام فيه بل الاضافة إلى الجزء الأخير (قوله الظاهر أن أولها وجوب العشاء لأن الخ) كأنه فهم أن المراد بقوله وجوب الوجوب بمعنى الثبوت في النعمة مع أن المراد به وجوب الاداء (قوله جواب سؤال الخ) الظاهر أن يقال أنه جواب عما يرد على قوله وأول الخمس وجوباً من أنه اذا كان كذلك كيف ساغ تركه صحيح لیسلة الاسراء وكف ترك القضاء أيضاً وحاصل الجواب أن الوجوب وإن كان ثابتاً لا يجب الاداء ولا القضاء قبل العلم بالكيفية والوقت كمن أسلم في دار الحرب وعلم بالشرائع ايجالاً لا يجب عليه ولا يجب عليه الاداء ولا القضاء (قوله لكن الظاهر الاول لأنه بالفتح يقتضي الأمر الخ) اقتضاء التكليف الأمر لا يستلزم حصول البعثة أي الرسالة فإنه قبلها في مقام النبوة ويتأني الأمر الخاص به حيث بذل ينأى التكليف والأمر قبلها باعتبار أنه شرع من قبلنا وهو شرع لنا فهو ما مور به باعتبار أنه شرع وإن لم يبعث فلا مانع من تفسيره بمكلف تأمل (قوله الاولى من زوالها) يظهر وجوب التأنيث لوجوب مراعاة اللفظ في المؤنث المجازي عند الرجوع الضمير اليه (قوله وقد قال في البحر لا يعدل عن قول الامام إلى قولهما) هذا أحد طريقين والثاني أن المدار على ما رجوه وقد رجح كل من قول الامام وصاحبيه بالفاظ بعضها أقوى من بعض (قوله لكن يرد أن الظل لا يسمى فيا الأبعد الزوال) قد يقال أنه أطلق عليه بعد الزوال ولذلك استثناء من المثلي فلم يطلق على ما يوجد من الظل قبل الزوال فيا بل أطلق عليه هذا اللفظ بعد رجوعه تأمل (قوله وعن محمد يقوم مستقبل القبلة الخ) قال السندي قلت هذا لا يتم الا اذا كان المشرق إلى جانبه الايسر وأما اذا كان على جانبه الايمن كقبلة أهل اليمن فتى صارت على الجانب الايسر فقد زالت الشمس واذا كانت القبلة إلى جهة المشرق كاهل جدة فاذا أصابت الشمس قفا الرأس فقد زالت أو كانت القبلة إلى جهة المغرب فاذا أصابت الجهة زالت والله أعلم اهـ (قول الشارح من طرف ابهامه) أي من الطرف الذي بجانب الابهام وليس المراد أن اعتبار ابتداء المقاس من رأس الابهام والا لا يتم التوفيق على الوجه الذي ذكره نعم لو أبقى قوله

من طرف ابهامه على ظاهره من اعتبار ابتداء المقاس من رأس الابهام وحمل القول بالسبعة على ابتدائه من طرف سمت الساق أى الطرف المسامت للساق أى نصف القدم حصل التوفيق أيضاً تأمل **(قوله)** أو تذكر أنه صلاها فقط على غير وضوء الخ) هذه المسئلة من التسيان الحكمي والمسقط الثاني للترتيب ضيق الوقت وتقدم العشاء فيه اذهى فرض قطعى سندي **(قوله)** لفقد شرطه وسببه وهو الوقت) اذا الوقت كما هو شرط لاداء الصلاة بسبب لوجوبها **(قوله)** أقول قد يجاب بان قول الجراح) اعتراض الحلبي انما هو من حيث عموم كلام الجرح للصورة المذكورة وان كانت غير مرادة له تأمل **(قوله)** لانه غير المنصوص عليه) اذا المنصوص عليه تأخير يوم غيم لاستبانة غروب الشمس **(قوله)** وما في التهر من أن ما في الحلية) من أن الظاهر أنه لو أتى بها قبل الاشتباك كان مباحا غير مكروه **(قوله)** أى اذا حضرت في ذلك الوقت الخ) حقه أن يقول أى اذا حضرت الجنازة أو تليت الآية قبل ذلك الوقت ويجوز اطلاق الكراهة التبرعية على ما لا يصح فعله والا بان حضرت أو تليت فيه فلا كراهة كما سيذكره الشارح **(قوله)** أوفى قضاء فائتة بعد العصر الخ) وكذا الوقتية كما هو ظاهر من التعليل المذكور وعبارة البحر عن شرح المنية حتى لو دخل وقت الكراهة بعد السلام وعليه سهو فانه لا يسجد الخ **(قوله)** على أن هذا ليس من المواضع الخ) لما يأتي عن البدائع **(قوله)** مما ذكره) قال المصنف هكذا بخطه ولعل صوابه فاذا ذكر الخ فلي تأمل اه وفيه أن قوله مما ذكره الخ متعلق بالنوع وقوله من اباحة الخ بيان لما ذكره الشافعية وعليه فلا حاجة لهذا النصيب **(قوله)** وقد يجاب بان المراد أنه يصح أدائه فيها الخ) قد يقال ان صحة الاداء والخروج عن العهدة معلوم من الحكم بالكراهة الذي وقع قوله وينعقد نفل الخ ببياننا له فلم يقدم ما ذكره هنا فائدة جديدة تأمل **(قوله)** ولا ينوبان عن سنة الفجر على الاصح) الظاهر أنهما لا ينوبان عن السنة في هذه الصورة اتفاقا حيث كان ابتداءهما قبل طلوع الفجر الذي هو وقت السنة بخلاف ما يأتي **(قوله)** أطلقها مع أنه قيدها في الخاتمة والخلاصة الخ) لكن على التقيد لا يظهر فائدة لذكر هذه المسئلة هنا لدخولها فيما قبلها وأيضا استثناء سنة الفجر انما يناسب الاطلاق تأمل **(قوله)** وذكر الرحي ما يفيد ثبوت الخلاف عندنا الخ) حيث قال وأما كراهة التنفل بعد الجمع بالمزدلفة كما مشى عليه الشارح هنا فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج حجة واحدة مع اهتمامه بالطاعات بحيث لا يستطيع أحدا ما يستطيعه وقد جعلت قرعة عينه في الصلاة مع فضيلة الوقت والمكان والمنقول عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى العشاء واضطجع الى الفجر ولم يصل بعد العشاء شيئا ولولا كراهة الصلاة لما تركه وعلى هذا جماعة من الحنفية والشافعية ومن يقول بعدم الكراهة يقول انما تركه القيام تخفيفا على أمته كما كان يحب ذلك اه **(قوله)** وفي البواقي لمعنى في غيره) قال العلامة السندي قلت ولا يخفى أن الصلاة ولو فرض حال مدافعة الاخبيين أو الرمح أو حال حضور الطعام ونفسه مشغولة به مكروهة مع أنها المعنى في غير الوقت فتنبه اه **(قوله)** يغنى عنه قوله وبطن واد الخ) قال السندي بينه أى المسيل وبين بطن الوادي عموم وخصوص يجتمعان فيما اذا كان السيل يجري في بطن الوادي ويفترق بطن الوادي فيما اذا لم تكن مظنة لجى السيل اليه وينفرد المسيل اذا كان مستقبل الوادي اه

(باب الأذان)

في التهر هو مصدر آذن أى أعلم وقيل اسم مصدر اه وعلى أنه مصدره يكون قياسه الايزان لانه ثلاثي

مهموز الالف فز يذ فيه للهجرة من الافعال أصله إثمذان قلبت الهمة الثانية ياء كما هو القاعدة في كل
همرتين سكنت الثانية وتحركت الاولى فانها تنقلب من جنس حركة ما قبلها اه رجنى ولا يمتنع جعله
اسم مصدر للتفعل أو الافعال اه سندی (قولہ) أي اعلام بالصلاة أي بارادة الصلاة جماعة فدخل
الاذان بين جماعة حاضرین أرادوها عاقلين بدخول الوقت (قولہ) ولقائل أن يقول لو صرح كغيره بالوقت الخ
لا يسلم ذلك فانه اعلام بالصلاة لا بالوقت فان المشهور أن سبب مشروعيته كفاي الامداد وغيره أنه عليه
السلام لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة تارة ويجعلها أخرى وبعض الصحابة يفوتونه بعض مقاصده وبعضهم
يشغله ذلك عن المبادرة فشاووا الصحابة بان ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة التي ثلاث فواتهم الى آخر
القصة فشرع لدفع الحرج قال السندی ثم في حق المنفرد ليسال ثواب الجماعة عند العذر المبيح اه (قولہ)
والحق أنه لا يصح شيء من هذه الاحاديث كل واحد من هذه الاحاديث وان لم يصح الا أنه يصح الاستدلال
بمجموعها على أن بدء الاذان الحقيقي كان قبل الهجرة لان الحديث الضعيف اذا تعددت طرقه يرتقى درجة
الحسن فيصح الاستدلال به ولا منافاة بين هذه الاسباب فيجعل كل ذلك كان فلذا مشى الشارع على
ما ذكره على أن الاحاديث الدالة على مشروعيته قبل الهجرة ليس فيها ما يدل الا على أصل مشروعيته لها
وقصة الرؤيا دالة على جعله علامة على وقت صلاة النبي عليه الصلاة والسلام (قولہ) ويحتملون
في القاموس حينه جعل له حينا والناقة جعل لها في كل يوم وليلة وقتا يصلحها فيه كصحتها اه (قولہ) فما
راعه في القاموس راع أفرع لازم متعدد وفلاننا أعجبه (قولہ) وكذا الإقامة) والواحدة في الإقامة قيل
كالنساء وقيل كالجماعة كما يأتي عند قوله ولا يسن فيما تصليه النساء (قولہ) والظاهر أنه لا يسن له المكان
العالي) قد يقال يسن له أيضا كثرة الشهادة له مما يسمع صوته تأمل ويكون من سنن الاذان كالاتفات عينا
ويسار بالصلاة والملاح ولو وحده (قولہ) قال في المعراج وغيره الخ) المذكور في الولوالجية عن محمد
أن سائر السنن كذلك أي اذا تركها أهل بلدة قوتلوا وعند أبي يوسف لا يقتلون ولكن يضربون
ويحبسون قال في القمع ولا تنافي بين الكلامين بوجه فان المقاتلة انما تكون عند الامتناع وعدم القهر
والضرب والحبس انما يكون عند قهرهم فجاز أن يقتلوا وعند الكل فاذا ظهر عليهم ضربوا وحبسوا
وفي كون المواظبة تفيد الوجوب كلام تقدم في الطهارة اه نهر أي من أن محل كون المواظبة تفيد
الوجوب اذا افترت بالانكار على من لم يفعل وهنالم تقترن به فتكون دليل السنية لا الوجوب (قولہ)
ويظهر منه أن المراد من وقتها الخ) أي أن المراد بالوقت في عبارة المصنف وقت الفعل الشامل للقضاء
وتفيد المواظبة وما في التارخانية عدمها فلذا استدرك بها عليها وحمل المحشى ما فيها على أول الوقت
المستحب ولو حمل الوقت في كلام المصنف على أول الوقت المستحب أيضا لا تدفع المخالفة بين ما في
المصنف والتارخانية تأمل (قولہ) ولعل المراد ببيان الاستحباب لا يظهر في جميع ما ذكره من الاوقات
اذ وقت الاستحباب في الصغير للصلاة الاسفار فكذلك الاذان وفي العشاء التأخير الى ثلث الليل ولعل ما في
المجتبي بيان الوقت المستحب الا أن فيه تخصيصا لقولهم حكم الاذان كالصلاة أي في غيرا فغير والعشاء أرما
فيه طريقة أخرى غير ما تقدم في الاوقات تأمل (قولہ) والاقامة مرة مرة يصلح دليله للشافعي في جعله
الفاظ الاقامة فرادى (قولہ) حتى قالوا في الذي يؤذن للولود ينبغي أن يحول) قال السندی فيرفع المولود
عند الولادة على يديه مستقبل القبلة ويؤذن في أذنه اليمنى ويقيم في اليسرى و يلتفت فهم بالصلاة لجهة
اليمن وبالفلاح لجهة اليسار وقائدة الاذان في أذنه انه يدفع أم الصبيان عنه اه (قولہ) لولا انطليق لأذنت

ضبطه السندى بكسر الخاء واللام المشددة وفسره بالخلافة (قول الشارح وعند الثلاثة هي قرادى)
 أى الاقد قامت فتتى ولم يترجح عند مالك تنيينها فاختار امرادها أيضا اه سندی (قول الشارح أعاد
 ما قدم فقط) أى أجزاء ذلك لكن الاستئناف أفضل جوى اه سندی (قول قلت قد يقال ما فى الدرر)
 حقه ما فى التهر وقوله وعليه يحمل ما فى التهر حقه ما فى الدرر (قول ولا يعيدون الاذان والاقامة) لان
 غاية ذلك أنهم آخروا الصلاة عنهما وذلك لا يقتضى اعادة ما كمالوا اشتغل بعمل آخر أو ما لو آخرها عن الوقت
 فهي كسائر الفوائت فيؤذن ويقام لها ومن صلى في مسجد أو عمران فائتة لا يسن الاذان والاقامة
 في حقه اه سندی (قول يأتي في صلاتي الجمع يعرفه باذان واحد الخ) سيأتى تعليل ذلك بان الصلاة
 الثانية تؤدي في غير وقتها فتقع الحاجة الى اقامة أخرى للاعلام بالشروع وأما الثانية في الثانية ففي وقتها
 فتستغنى عن تجديد الاعلام كالوتر مع العشاء اه بدائع (قول المصنف ولا يسن قياما تصليه النساء) في التهر
 قيد بالنساء لان الواحدة تقيم ولا تؤذن وظاهر ما فى السراج أنها لا تقيم أيضا وسبق عن الفتح التصريح
 بذلك اه (قول المصنف ويكره اذان جنب الخ) لان للاذان شها بالصلاة حتى يشترطه دخول الوقت
 وترتيب كلماته كما ترتب أركان الصلاة وليس بصلاة حقيقة فاشترط له الطهارة عن أغلظ الحديثين دون
 أخفهما وأما الاقامة فلا تنهال تشريع الامتصاة بصلاة من يقيم اه بحر (قول لكن الاولى أن يتمهما
 ثم يتوضأ الخ) يظهر على القول بعدم كراهتهما مع الحدث لا على ما مشى عليه المصنف كما يدل عليه التعليل
 الذى ذكره تأمل (قول ذكر الفاسق هنا غير مناسب الخ) هو مناسب بناء على التوفيق الآتى له
 بقوله ويظهر في التوفيق هو أن الخ تأمل وقال السندى ذكر الفاسق يتاقتض ما قدمه من أن الفاسق العالم
 أولى من جاهل نقي وكذا ما يأتى من أن يأتى المسجد أحق بالاذان مطلقا وصرح المصنف بأنه أحق
 بالاذان والاقامة وإن كان فاسقا والفاسق يقبل قوله اذا وقع في القلب صدقه كما صرحوا به وتقدم في عبارة
 البحر أن المؤذن الفاسق يستحق معلوم ونظيفة الاذان المقررة في الوقف ويصح تقرير الفاسق فيها فتبه اه
 (قول المصنف بخلاف مصل الخ) أى أداء ويكره تركهما في القضاء اه ط (قول أقول وبالله التوفيق
 ما قاله الامام الحلواني الخ) حاصل جواب المحتسب أن ما قاله الحلواني مبني على ما هو الصحيح من وجوب
 الجماعة وعلى ما كان في زمن السلف من عدم تكرارها فوجب الاجابة بالقدم لما يلزم على
 تركها من تفويت الجماعة أو تكرارها وكلاهما منهي عنه لا لاداء في أول الوقت أو في المسجد
 وعلى هذا يجب السعي اليها في وقتها كالسعي يوم الجمعة يجب بالاذان لاجل الصلاة لالذاته وعلى هذا
 يحصل التوفيق بين القولين وفي هذا الجواب تأمل اذ مقتضاه أن من سمع الاذان في منزله وانتظر الاقامة
 تقبل شهادته ولا اثم عليه عند عدم تفويت الجماعة مع أنه متحقق كما هو مقتضى عبارة المحتسبي
 المحمولة على قوله وقد يقال في جواب الاشكال ان الحلواني وإن قال بوجوب الاجابة بالقدم لا يقول
 بوجوب الاجابة في أول الوقت أو في المسجد أى أن كلامهم ليس واجبا عنده أو لا بالذات وإن
 صار الأداء في أول الوقت واجبا بحصول النداء فيه كالاداء في المسجد اذا حصل النداء منه تأمل نعم
 عدم قبول الشهادة فيما قاله المحتسبي ليس لتأخير الاجابة بل للتأخير الكثير الذى هو مظنة تفويت
 الجماعة أو أن واجب الاجابة يفوت بالاقامة فيأثم فترد شهادته (قول نعم قد علمت أن الصحيح انه لا يكره الخ)
 لاور وبلهذا الاستدراك على ما بنى عليه كلام الحلواني من عدم تكرار الجماعة أصلا في زمن السلف تأمل
 (قول وعبرة الامداد وصلاة ولو جنازة) عبارة الامداد ولا يجيب في موطن وهي الصلاة ولو جنازة

والخطبة الخ اه (قوله لكن صرح في القیض بأنه لو سلم الخ) قد يقال ما في القیض السبب فيه غير مشروع فان السلام على هؤلاء مكروه وما نحن فيه مشروع (قول الشارح فيقول صدقت الخ) قال الرجعي وبأني في هذا ما تقدم في الحيعتين بل أولى لان حديث قولوا مثل ما يقول يشمله ولم يرد حديث آخر في صدقت وبررت بل نقلوه عن بعض السلف اه سندی (قوله فلتراجع نسخة أخرى) راجعت نسخة أخرى فلم أرمأ ذكره الشارح (قوله ويحتمل أن يراد بالقيام الاجابة بالتقدم) مراعاة لقول الحلواني وان كان قائلاً بالوجوب (قوله قال في الفتح وفي حديث عمر الخ) عبارة الفتح عمرو أبي أمامة وقد ذكرنا ولا حديث عمر يلفظ اذا قال المؤذن الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الخ دخل الجنة وحديث أبي أمامة اذا نادى المتأدي للصلاة فتحت أبواب السماء واستحيب الدعاء فنزل به كرب أو شدة فليتحين اذا كبر كبر واذا شهد تشهد الخ اه (قوله وهذا ليس مما نحن فيه اذ مقتصود السائل أي مؤذن الخ) ليس في عبارة السائل ما يدل على أن هذا مقتصوده وانما سأل عن الواجب عليه في تلك الحالة تأمل (قول الشارح بكرمه أن يؤذن في مسجدین) والكراهة مقيدة بما اذا صلى في الاول كافي البصراء سندی (قوله ولكن وجد في مسند أحد من هذا الوجه الخ) ذكر السندی مانعه وفي السراج روى عقبه بن عامر قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما زالت الشمس أذن بنفسه وأقام وصلى الظهر وقال السيوطي نظرت بحديث آخر مرسل أخرجه سعيد بن منصور في سننه قال أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة فقال حي على الفلاح وهذه رواية لا تقبل التأويل اه والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب شروط الصلاة)

(قوله واعترض بان الركن ما كان داخل الماهية والشرط الخ) قد يقال انها ركن بالنسبة لماهية الصلاة شرط لكل من أجزاء الماهية لانفسها ولا تنافي في ذلك وتخصيصها بكونها شرطاً في غيره بسبب وجودها في كل الاركان تقدير اولاً كذلك غيرها فانه ركن قائم بنفسه غير موجود تقدير افي غيره وان توقف صحة كل على وجود غيره (قوله فيسمى سبباً الخ) أي لوجوب الصلاة كما هو عبارة البرجندی (قول الشارح كما قدرت صحت والا لا) أي بخلاف العاري اذا وجد الكسوة في خلال صلاته فانه يلزمه الاستئناف لانه لزمه الست بسبب سابق على الشروع وهو كشف العورة وهو متحقق قبل الصلاة فلما توجه اليه الخطاب بالستر في الصلاة استند الى سببه فصار كما أنه توجه اليه قبل الصلاة وقد تركه بخلافها اذا اعتق سبب خطابها بالستر وقد وجد حاله الصلاة وقد استترت كما قدرت كما في المحيط سندی (قول الشارح كما رجوه في الطلاق الدوري) ووجهه أن الإيقاع في الماضي إيقاع في الحال والمعلق عند وجود شرطه كالتجز حيثئذ فاذا صلت في مسئلة الصلاة صلاة صحيحة وان كانت بدون قناع لرقها صار كما أنه قال في ذلك الوقت أنت حرة قبل هذه الصلاة أو أنت حرة اذا صحت صلاتك فتعق اه سندی (قوله أقول قد يؤخذ مما في جنائز الشرب لالية الخ) أي حيث نقل عن الاصل تقديره بما قبل التكلم وهو لا يكون الا بعد أربع سنين ثم ان ما في الاصل مقابل لما قبله من اعتبار عدم بلوغ حد الشهوة كما هو ظاهر ويدل عليه ما ذكره الشارح في الجنائز بقوله وعم الخ حتى المشكل لو مرأها قوا لا فكثيره فيغسله الرجال والنساء اه والمراد بالمراهق هنا من بلغ حد الشهوة كما يأتي للمعنى (قوله والافقي ظاهر الرواية عن محمد تفسد الخ) وعلى هذه الرواية يكون مكثه بلا عذر بمنزلة تعمد الفعل ابتداء ثم اذا جمل ما في الخاتمة

تاباعلى ما اذا تحول بلا صنع منه بدليل ما ذكره فيها أو لا تندفع المخالفة بين عبارتيها وبين ما ذكره
 في الشرح من التقييد بعدم الصنع ويقيد ذلك بعدم الحاجة بدليل مسئلة المنية تأمل (قوله) رد على
 الكرخي حيث قال المانع في الغليظة (الخ) وقال قاضيان في شرح الزيادات هذا أى ما قاله الكرخي
 غلط لانه يؤدي الى أن انكشاف جميع العورة الغليظة أو أكثرها لا يمنع وانكشاف بعض الخفيفة يمنع اه
 وقال في معراج الدراية وأجيب بان هذا لا يلزم على اعتبار أن الدبر مع الألتين عضو واحد وهو قول بعض
 أصحابنا فلا يمنع انكشاف الدبر وحده نعم الأصح أن كلام من قبل والخصيتين والدبر والألتين على حدة
 والأذن عضو على حدة اه سندی (قوله) ولا يصح كون المعنى ولو كان الستر حكما (الخ) يقال المنفرد مستور
 عن الغير حقيقة غير مستور حكما فإن الشرع أوجب عليه الستر كذا في السندی وعليه يصح إرجاعه
 للستر تأمل لكن عليه يلزم صحة الاكتفاء بالستر الحقيقي الشامل للقطعة مع أنه غير كاف فيها إلا أن يراد
 بالحقيقي ما كان حكما أيضا ولا يسلم أنه اذا سترها في القطعة بثوب كان ساترا به حقيقة وحكما اذا لم يبق
 أى الحسى حاصل بالقطعة وانما تحقق به الحكمى فقط لانه غير مستور بهما في حكم الشرع وان كان
 مستورا به حقيقة أى حسا تأمل (قوله) والذي يظهر من كلامهم (الخ) سيأتى في كتاب الخطر ما يدل على
 خلافه فانظره (قوله) ومفهومه أيضا كما اقتضاء سياق الكلام في عدم الساتر أنه لا يجب وزى الماء الكدر
 غير مسلم فإن غاية ما يفيد كلامه تعميم الساتر للماء الكدر تأمل فان سياق كلامه في عدم الساتر الشامل للماء
 الكدر ونحوه (قوله) مع أن كلام السراج والبحري في الجواز مطلقا عبارة البحر عند قول الكثر
 وستر العورة ولو صلى في الماء عريانا كان كدرا صحت صلاته وان كان صافيا يمكن رؤية عورته منه
 لا تصح كذا في السراج وصورة الصلاة في الماء الصلاة في الجنابة والافلا يصح التصوير اه وقال في النهر
 أقول وانما لم يصح في غيرها لان الفرق بين الصافي وغيره يؤذن بان له ثوبا اذا العادم له يستوى في حقه
 الصافي وغيره وحينئذ فلا يجوز له الائمةاء بالقرض اه وبهذا تصح عبارته (قوله) ولى في الكلامين
 نظر) أى في كلام البحر وتعليل النهر له (قوله) أى ويضع يديه على عورته (الخ) أى في صورتين (قوله) قلت
 وهو الصواب لان من جعل مقعده (الخ) فيه تأمل اذ لو قعد كالصلاة يستر أطراف فخذه بساقيه أكثر مما لو
 مدرجليه فان المستتر في المدشى قليل مع تباعد بعض أطرافهما عن الأرض لتقوسهما بخلاف ما لو جلس
 كالصلاة فانه يستتر أغلب فخذه مما يلي الأرض بساقيه ولا تظهر عورته الغليظة حالة الائمةاء الا اذا بالغ
 فيه ولاداعى البالغة واذا جلس متر بعاما ظهر من قبله يستره بوضع يديه عليه فينبغى أن يكون أفضل من
 مدرجليه لما فيه من مدهما للقبلة بلا داع تأمل (قوله) وقال في البحر أيضا وينبغى أن يكون هذا (الخ)
 عبارته عند قول الكثر وخبر ان طهرا أقل من ربعة يعنى بين أن يصلى فيه وهو الأفضل لما فيه من الاتيان
 بالركوع والسجود وستر العورة وبين أن يصلى عريانا قاعدا يومئ بالركوع والسجود وهو بلى الاول
 في الفضل لما فيه من ستر العورة الغليظة وبين أن يصلى قائما عريانا ركع ويسجد وهو دونهما في الفضل
 وفي ملتي البحاران شاء صلى عريانا بالركوع والسجود أو موميا بهما اما قاعدا واما قائما فهذا نص على
 جواز الائمةاء قائما وظاهر الهداية أنه لا يجوز على الاول الخفيه أربعة أشياء وينبغى أن يكون الرابع
 دون الثالث في الفضل وان كان ستر العورة فيه أكثر للاختلاف في صحته وهذا كله عندهما وعند محمد ليس
 بخير ولا يجوز صلاته الا في الثوب لان خطاب التطهير سقط عنه لجزءه ولم يسقط عنه خطاب الستر لقدرته
 عليه فصار كالظاهر في حقه ولهما أن المأمور به هو الستر بالظاهر فاذا لم يقدر عليه سقط قبيل الى أيهما

شاء اه (قوله فانه ينتظر اتفاقا) أى فانه ينتظر وان خرج الوقت كما تقدم في التيميم والذي تقدم في التيميم أن عندهما يجب الانتظار لو أمر به في الدلو والرشاء والثوب والماء وان خاف قوت الوقت وعنده لا يجب بل يستحب في الكل الا في الماء فحب وان خرج الوقت (قوله لكن في كون جلد الميتة نجس الاصل نظري) قد يقال هو غثيل للنفي لا للثبوت وغثيل الميتة انما هو جلد الخنزير ثم رأيت السندی ذكر مانصه فان نجاسته ليست بأصلية بل عارضة بالموت (قوله والا حسن الجواب بحمل أن في العورة الخ) وقال الفتال يمكن حمل كلام الكمال على العورة الغليظة فانه يجب سترها بالقدر الممكن لا سيما ما كان الخشن كالدرق فستر بعضها وان قل واجب في الصلاة وغيرها بخلاف ستر الرأس فان وجوبه في حقها فقط حيث بلغ الربع القائم مقام الكل فان لم يبلغ لا يجب استعماله لعدم قيامه مقام الكل اه وقال الشرنبلالي يمكن الجمع بحمل الواجب في كلامه أو لا على اللازم فلا يفوت الجواز تركه أقل من ربع الرأس مكشوف فامع القدرة على ستره لما أن دون الربع لا يمنع كشفه صحة الصلاة وبحمل الواجب في كلامه ثانيا على الاصطلاح ولا يمنعه قوله ويستتر القبل والدبر لا مكان جله على تقدير مضاف أى يستبرع بعض القبل والدبر اه من السندی (قوله فاسقطا الشارح الخ) على ما في بعض النسخ (قوله على معنى أنه لا يترك معه غيره في العبادة) فانه في شرح الاشياء عند الاستدلال بآية وما أمر والاعبد والله مخلصين له الدين على اشتراط النية في العبادات المقصودة ان الاخلاص فيها مجاز عن النية وعدل عن الحقيقة اليه باعتبار أن المعترف في النية كمال الاخلاص لانه شرط في النية اه (قوله اعترضه بقوله فيه أن هذا الخ) أى أن الحموى اعترض قولهم النية اصطلاحا قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد فعل بان هذا انما يستقيم الخ فانت ترى أن هذا الاعتراض غير وارد على ما هنا على أنه قد قدم في سنن الوضوء أنه يدخل في ايجاد الفعل المنيات فان المكلف به الفعل الذي هو كف النفس عن المنيات فاعترض الحموى حينئذ ساقط بالكلية (قوله واعترضهم في الحلية بما ذكره جماعة من مشايخنا من أن الجلبا كان الخ) فيه تأمل اذ طلب التيسير والتسهيل شئ آخر غير النية والقصد قياس الصلاة على الجلب في التلفظ به الا في طلبهما ولا شئ أنه قد تلفظ به فانه يقول اللهم اني أريد وقد تقدم أن النية هي الارادة الجازمة فتم حمل الصلاة عليه تأمل (قوله هذا مقابل قوله ويكون بلفظ الماضي) لا يصح أن يكون مقابلا لما تقدم لانه ذكر فيه أنها تكون بلفظ الحال فليس مغاير لما في المحيط حتى تتم المقابلة بل هذا بيان انه يأتي بلفظ المضارع مقرونا بالدعاء المذكور وما تقدم انما يفيد أنها تكون بلفظ الحال بدون تعرض لآتيانه بهذا الدعاء لكن لما كان ما تقدم دالا على أنها تكون بلفظ الماضي والحال بدون تعيين صيغة له كان ما في المحيط مقابلا له باعتبار اشتراط هذه الصيغة الخاصة تأمل (قوله أقول ان كان المراد باستصحابها عدم عزوها عن قلبه الخ) ليس مراد صاحب الحلية باستصحابها الى وقت الشروع عدم عزوها عن قلبه الى وقت الشروع بل ان النية السابقة على الوقت مستحبة الى وقته حكما كما في مسألة البدائع بدليل تفريع قوله فلا يضرب ايجادها قبل الوقت واستصحابها على ما قبله وهو قوله فان المذهب أن النية لا يشترط مقارنتها ثم ان قول المحشى ولا يخفى أن عدم دخول الوقت منافق لنية فرض الوقت لانه لا يفرض قبل دخول وقته غير مسلم اذ من نوى الصلاة قبل وقتها لم يتوفر فرض الوقت حتى تتحقق المناقاة بل نوى فرض الوقت اذ في فلامنا فانه واعلم أن صاحب الحلية ذكر أن في ثبوت ما قاله ابن هبيرة تردد الا يخفى لعدم وجوده في كتب المذهب وقال الشيخ اسماعيل على ما نقله عنه في حاشية البحر قد وجدت المسئلة في مجموع التوازل وهو من كتب المذهب واختلفوا في النية

هل يجوز تقديمها على التكبير أو تكون مقارنته له فقال أبو حنيفة وأجديجو ز تقديم النية للصلاة بعد دخول الوقت قبل التكبير ما لم يقطع بعمل اه وعلى هذا النقطع التراجع في هذه المسئلة ولا يجوز تقديمها قبل الوقت (قوله حتى لو نوى عند قوله الخ) عبارة البدائع على ما في السندی بعد قوله (قوله لأنه لم ينو الفرض الخ) قال السندی في قوله لأنه لم ينو الفرض إيماء إلى أن المصلي يحتاج إلى نية كون الذي يشرع فيه فرضاً ونية تعيينه ككونه عصر أو ظاهراً قولهم في الوتر والعيد أنه ينوي أصل الوتر والعيد بغير قيد الوجوب يقتضي اختصاص التعيين بالفرضية بالفرائض فمن جهل الفرضية لو شرع في صلاة الفجر فظنها غير لازمة له تقع نقلاً لما علل به في المخ أن مطلق الصلاة ينصرف إلى النقل قال الرحقي لكن يشكل عليه أن الجهل بالفرضية يقتضي كفره لأنها معلومة من الدين بالضرورة فلم يكن مصلياً مع الكفر لان الفرض يجب اعتقاده كما يجب العمل به فلا يحل له الجهل بفرضية الفرض القطعي لكن ظاهر كلامهم هنا ينفي الجواز عن الفرض وحصوله نقلاً يقتضي أنه لا يكفر بجهله بفرضيته بالحرر والتعليل لكونها نقلاً يقتضي أنه لو لم يعين الواجب في الوتر والعيد لا يجزئه عندهم يقول بوجودهما لان الواجب لا يتأدى بنية النقل انتهى اه لكن مقتضى قول الشارح كغيره أنه ظهر أو عصر الخ أنه لا يحتاج المصلي إلى نية كون الذي يشرع فيه فرضاً بل يكفيه نية تعيينه بكونه ظهراً مثلاً وحينئذ لا فرق بين الوتر والعيد والفرائض في الاكتفاء بالتعيين بما ذكر ويكون معنى قوله لأنه لم ينو الفرض أي الظاهر مثلاً والظاهر الفرض ثم إن المعلوم أن الكفر يثبت بانكار ما علم من الدين لا بجهله فقط وان كان لا يحل تأمل (قوله ولم أر حكم نية الفرض العين الخ) على ما علمت لا يلزم تعيين الفرضية بل يكفيه نية الظاهر مثلاً فلا يلزم أيضاً نية فرض العين أو الكفاية بعد ما عتبه بما ذكر (قوله ونقل الشارح هناك عن الاشياء أنه مشكل) وجه الاشكال أنه يهدم قاعدتهم التي توطأ عليها وهي أن التعيين يكون لتمييز الاجتناس والصلوات كلها من قبيل مختلف الجنس لاختلاف أسبابها جوى (قوله فقد اختلف التصحيح والاشتراط أحوط) وقال الرحمتي وكلا القولين صحيحان فينبغي أن يعامل نفسه بالأشد ويقتي الناس بالاخف لأنه أوسع وهذا أحوط (قوله ولا يجب تعيين السجدة التلاوية الخ) هذا ظاهر على ما مشى عليه القهستاني عن النية لا على مقابله فان الأسباب مختلفة ومقتضاها لزوم تعيين السجدة لأي آية (قوله ويبتنى على ذلك ما لو نام في ذلك السجود الخ) ذكر في البحر من نواقض الوضوء عند قول المصنف وينقضه نوم مضطجع ومتورك مانصه وقيد بنوم المضطجع والمتورك لأنه لا ينقض نوم القائم ولا القاعد ولو في الحمل أو السرج كما في الخلاصة ولا الرأع ولا الساجدة مطلقاً ان كان في الصلاة وان كان خارجاً فكذلك لا في السجود فانه يشترط أن يكون على الهيئة المستنونة له بان يكون رافعاً يطنه عن نخذه بحافياً عضديه عن جنبيه وان سجد على غير هذه الهيئة انتقض لان في الوجه الاول الاستمسك بالبق والاستطلاق منعدم بخلافه في الوجه الثاني وهذا هو العباس في الصلاة الأتار كده فيها بالنص كذا في البدائع وصرح الزيلعي بأنه الأصح وسجدة التلاوة كالصلية وكذا سجدة الشكر عند محمد خلافاً لابي حنيفة كذا في القتح اه وهذا يعلم أن لفظاً لا ساقط من قلبه عند قوله تنتفض طهارته أو أن الكلام فيما لو سجد لا على هيئة السنة وقد قدم المحشي في نواقض الوضوء الخلاف في نقض الوضوء بالسجود على غير الهيئة المستنونة في الصلاة (قوله ثم رأيت في الاشياء قال ولا تصح صلاة الخ) لكن ما في الاشياء ليس فيه تعرض الا لأصل نية الصلاة وما بعدها ولم يتعرض لنية التعيين حتى يرقبه ما في الشرح تأمل (قول الشارح وجنازة) قال

فقال لم أر من ذكرها أي صلاة الجنائزة غير الشارح لكن تعليله لا يناسب ذكرها لعدم اختصاصها
 بالجماعة قال بعض الفضلاء لكن الكلام في شخص ينوي صلاة الإمام وحيث تدعى في حق هذه الصلاة مع
 الجماعة إذا لا يتأتى له في خصوص هذه الصورة الصلاة منفردا والالزم تكرار الجنائزة وهي لا تتكرر لكن
 يخص هذا بغير الولي لأن له عادة أهو قال الرحمتي الجنائزة وإن صحت منفردا لكنها تفسد بإتمام البعض دون
 البعض والعاقلة لا يشرع في فعل لا يقدر على إتمامه ولا يسعى في إفساد صلاة غيره ولا فرق بين الولي وغيره
 لأن هذا فيما إذا لم يعلم من نفسه أنه قصد الإفراد فان علمه لم يكن مقتديا في الكل بكل حال اهـ **(قوله)** فقال
 ح لا يجوز الخ فيه تأمل اذ موضوع المسئلة ما لو نوى فرض الوقت ومراعاة به الظهر مثلا فإذا كان عالما
 بخروج الوقت لا وجه للقول بعدم الجواز لأن وقت العصر لا يظهره فإفراد الظهر الذي يقضى في هذا الوقت
 تطير ما تقدم فيما لو نوى ظهر الوقت وقد خرج عالما بخروجه ولا فرق بينهما وتقيد عبارة الاشياء بما في
 الزيلعي والتأخر حاشية أي بما إذا لم يعلم خروجه تدبر **(قوله)** انه لو نوى المَعذور الخ هو غير قيد انما العذر
 مسقط للآثم وهذا بالنسبة للجواز وبالنسبة للتعميم الذي ذكره بعده لا بد منه **(قوله)** لو نوى ظهر الوقت
 في غير الجمعة) يحمل هذا التقيد على غير المعذور إذا كان عنده أن فرض الوقت الجمعة فإذا نوى غير
 المعذور الذي يعتقد أن فرض الوقت هو الجمعة ظهر الوقت في يوم الجمعة لا تصح نيته له ولا يكون شارعا فيه
 إذا ظهر لهذا الوقت عنده حتى تصح نيته **(قوله)** ان في الوقت جاز على الصحيح تقدم له ان نوى ظهر الوقت
 في الوقت صح قول واحد ا **(قوله)** هذا التعليل انما يظهر اذا نوى الاداء الخ يعني انه اذا نوى ظهر اليوم ليس
 في جميع صوره أداء بنية قضاء أو عكسه اذ لو تجردت نيته لم توجد التية فالتعليل قاصر **(قوله)** والمناسب
 ما في الاشياء عن الفتح الخ) أي أن إطلاق الشارح غير مناسب اذ ليس في جميع الصور يصح القضاء بنية
 الاداء وعكسه والمناسب عبارة الاشياء فانها تقيد تقيد ذلك بما عدا الصورتين اللتين ذكرهما المأخوذتين
 مما في الاشياء فان فيها لا يصح الاداء بنية القضاء وعكسه **(قوله)** فليس بضربه لازب من الزوب وهو
 الثبوت واللصوق وصار ضربه لازب أي لازما ثابتا اهـ من القاموس **(قوله)** بل يدل على أن الأفضل عدم
 ذلك أي وأنه اذا استقبل غير ما نوى لا تجوز صلاته **(قوله)** لكن نية عدم الاعراض عنها شرط) لأنه اذا نوى
 الاعراض لم ينو صلاة شرعية اذ هي لا تصح بدون الاستقبال فكان غيرناور حتى **(قوله)** وعليه فهو مقرر
 على الرابع) فيه أنه بنية المحراب مثلا لا يكون ناويا الاعراض عنها بل هو انما عينه لوضعه في العادة جهتها
 فقصده في الحقيقة استقبالها فليس ما ذكره من المسائل مقرر على الرابع **(قوله)** والجواب أن الغاء
 التسمية ليس مطلقا الخ) قال في حاشية البحر أجب بعض الفضلاء بأن تلك القاعدة فيما إذا كان المشار
 اليه مما يقبل التسمية بالاسم المقارن لاسم الإشارة اما في الحال كما في هذا الامام الذي هو زيد فاذا هو بكر
 فان الذي علمه بكر امكن أن يجعل علمه زيد في الحال أو في المستقبل كما في هذا الشيخ فاذا هو شاب عالم فان
 الشاب يصير شيخا في المستقبل سواء كان عالما أو جاهلا اهـ واعلم أن ما قررره فيما يأتي بقوله وأما الشيخ
 والشاب الخ مقتضاها بقاء القاعدة على عمومها وعلى ما أجاب به بعض الفضلاء تكون غير باقية على
 عمومها والغاء التسمية ليس مطلقا بل مقيد به وكلامه يوهم أنها على ما ذكره ليست باقية على العموم
 أنه ليس كذلك تأمل **(قوله)** وأما اذا قال هذا الشيخ فظهر أنه شاب فانه يصح الخ انما يستقيم هذا فيما
 إذا كان الامام الشاب المشار اليه المسمى شيخا عظيم القدر حتى يصح أن يسمى شيخا مع أن صحة الاقتداء
 غير مقيد بكونه عظيم القدر **(قوله)** هذا ما ظهر لفهمي السقيم) مقتضى ما ظهر له أنه لو باعه هذا الفص

الباقوت الاحمر فبان أخضر أن لا يصح البيع لاختلاف الجنس لتباين الصفتين المذكورتين كتباين
 الشخوخة والشباب مع أن المنقول أنه ينبغي أن لا يظهر فرق بين المسئلتين فتأمل والذي قاله البعلی فی
 شرح الاشياء أن عدم الصحة فی مسألة العکس لان الصفة لم تذکر علی وجه التعریف بل علی وجه
 الشرط فکانه قال اقتدی به ان کان شابا وليس كذلك فلا يصح (قوله) استنبط هذه الفائدة من مسألة
 (الخ) أي اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فالعبرة للتسمية اهـ بعلی قال الرجحان ما ذکره فی القاعدة من
 أنه عند اجتماع الاشارة والتسمية العبرة للتسمية يناقض ما ذکره أولا أن العبرة للاشارة اهـ والظاهر أن هذه
 الفائدة ليست مبنية علی القاعدة لانها علی ما قررہ ليس فیها اختلاف بین الاشارة والتسمية كما هو موضوعها
 بل اتفق علی معنی واحد ولم توجد مخالفة بينهما حتى ينظر للقاعدة وليس فی کلام العینی ما يدل علی
 أن هذه الفائدة مبنية علی مسألة الاقتداء كما يفیدہ کلام الاشياء وعبارته فی باب فضل الصلاة فی مكة
 والمسدينة قوله فی مسجدی هذا بالاشارة يدل علی أن تضعیف الصلاة فی مسجد المدينة يختص بالذي کان
 فی زمنه دون ما أحدث بعده تغلیبا لاسم الاشارة وبه صرح النووي قلت اذا اجتمع الاشارة والتسمية هل
 ترجح الاشارة أو الاسم فی خلاف قال النووي الی تغليب الاشارة فاذا قال المأموم نويت الاقتداء بزيد فاذا
 هو عمر ویصح اقتداءؤه تغلیبا للاشارة وجزم ابن الرفعة بعدم الصحة لان ما یجب تعینه اذا عینه وأخطأ فی
 التعین أفسد العبادة وأما مذهبه الذي يظهر من قولهم اذا اقتدی بفلان بعینه ثم ظهر أنه غیره
 لا یجزیه اذا لاسم یغلب الاشارة (قوله من مسألة الاقتداء) وقال الجوی أي من مسألة ما لو اقتدی
 بهذا الامام زید فبان أنه عمر ولم یصح الاقتداء اهـ وعدم صحة الاقتداء فی هذه الصورة محل نظر ومناقض لما
 ذکره الشارح (قوله کان السجود لنقص الکعبة کفرا) أي اذا نوى العبادة كما ذکره فی الردة وقال
 السندی لجعله شریکا لله تعالی فی العبادة ولم یأذن بالعبادة لسواها (قوله أو اللام فیهما معنی علی) أو اللام
 للاختصاص أي الشرط المختص به رجحان (قوله وأورد أنه لا یلزم من ثبوتها بالوحی الخ) یجاب بان الجهة
 معلومة له ولغيره من الصحابة لا یتوقف علمها علی وحی فالثابت حیثئذ کونها علی عین الکعبة وقال
 السندی نقلا عن الرجحان هذا أي حکم المدنی اذا کان یصلی الی المحراب النبوی أو حائط القبلة أو مسامته
 لانه علیه السلام بنائه مشاهد للیت وكلما بعد المقابل اتسعت المقابلة اهـ (قوله) وعندی فی جواز تحری
 (الخ) ليس فی عبارته دلالة علی أنه لا یصار الی الجهة مع امكان العین واستقبال الجهة فیه اصابة جزء من العین
 كما یأتی عن المعراج والتصحیح الصریح أقوى (قول الشارح بان یبقی شی الخ) لاشک أنه شامل للمسامة
 بقسمیهما اللذين ذکرهما فی المعراج فانه اذا سامت الوجه بتمامه الکعبة صدق أنه یبقی شی منه مسامتها
 وكذا اذا سامت البعض وخرج الاخر عنها وكذا قوله بان يفرض الخ الذي جعله یبنا بالکلامه الاول ولا
 ینافی ذلك قوله حقيقة فان المساماة بقسمیهما لا بد فیهما من المقابلة حقيقة لكن تارة مع الانحراف وتارة مع
 عدمه وهذا لا ینافی التقسیم الذي ذکره فی المعراج فانه فی المساماة التي هی بمعنى المقابلة علی الخزاء فانها
 هی التي یصح التقسیم فیها الی تحقیق و تقریبه بخلاف مساماة شی من سطح الوجه لها واستقبالها فان
 کلامهما صادق تحقیقا ببعض والکل وبه یعلم أن کلامه فی غاية الحسن ویندفع ما اعترض به علیه تأمل
 (قول الشارح علی زاوية قاعة) القصد الاحتراز عما لو کان واصلا الی الکعبة علی حادة ومنفرجة وليس المراد
 أن یکون الخط علی زاوية فقط حتى یقال انه علی زاويتین یتمه وبسرة تأمل وقال الرجحان ان کان ذلك الخط علی
 أحد طرفی وجهه فهو علی زاوية قاعة وان علی خسلاله فهو علی زاويتین اهـ (قوله) أو نقول هو أن تقع

(الكعبة الخ) قال العلامة نوح أفندي أصل هذا الكلام للغزالي في الأحياء فإنه قال ومعنى التوجه لجهة الكعبة أن تقع بين خطين يخرجان من العينين ويلتقي طرفاهما داخل الرأس بين العينين على زاوية قائمة قال بعض الفضلاء فعلى هذا الوصل الخط الخارج بين العينين إلى جدار الكعبة على حادة ومنفرجة لم يكن مقابلاً للكعبة وهو لا يحلوعن بعد اه (قول الشارح فهذا معنى التيامن الخ) قال الفتال ليس كما فهمه فان قول المنع عينه ويسره متعلق بقوله خط آخر يقطعه فهما صفتا الخط القاطع وعبارة الدور المراد به الشخص فهما صفة المصلي فينهما تبين اه وقال الرحى تظاهر عبارة الدور أن العبرة بلمتة نفسه وميسرته حتى لو جعل عينه أو يساره إلى القبلة أجزأه في بقاء شيء من سطح الوجه مستقبل القبلة ولما لم يرتضه الشارح أرجعه لما تقدم (قول على قواعد الخليل) عبارة المجتبي بعد لفظ الزير وأعيد على قواعد الخليل اه (قول فالتفريع صحيح) الذي يظهر أن تفريع تحديد القبلة بما ذكره على أن الاعتبار العرصة لا البقعة غير صحيح لعدم تفرعه عليه تأمل وفي نهاية ابن الأثير العرصة الموضع الذي لا يناء فيه اه وهذا دال على عدم شمولها للهواء (قول وردغة) في القاموس الردغة محركة ويسكن الماء والطين والوحل الشديد (قول فينبغي أن يعيده هنا أيضاً الخ) أي المقيد إذا صلى إلى غير القبلة والذي مر تحقيقه في التيمم أن الخوف إذا حصل بوعيد أو أعاذ أو الالا (قول بان صلاته على الفاسد وهو الركة الأولى) فيه تأمل إذا الركة الأولى صحيحة لو وقعها بالتصريح إلا أن يقال صحتها بالنظر للمصلي لا بالنظر للفتدى (قول فالظاهر أنه من عنده الخ) ولو فسر الحلبي التحيير بأن يصلى مرة واحدة إلى أي جهة شاء أو إلى أربع جهات لو وافق التوفيق (قول ويرد عليه أنه لو صلى إلى الجهات الأربع الخ) قدم في مسائل الأسا وعند ذكر حكم ما لو فقد الماء المطلق ووجد سوراً الجمار من أنه يجمع بينهما في صلاة واحدة لا في حالة واحدة مانصة فان قيل يلزم من هذا أداء الصلاة بلا طهارة في إحدى المرتين وهو مستلزم للكفر فينبغي الجمع بينهما في أداء واحد قلنا كل منهما مظهر من وجه دون وجه ولا يكون الأداء بلا طهارة من كل وجه فلا يلزمه الكفر كما لو صلى حتى يعد نحو حجارة لا تجوز صلاته ولا يكفر للاختلاف بخلاف ما لو صلى بعد البول بجر عن المعراج اه فيقال هنا أيضاً أنه بصلاته إلى أي جهة من الجهات الأربع لم يصل إلى غير القبلة من كل وجه وفعل ذلك للاحتياط في إسقاط الفرض عنه يقيناً فيسقط الإيراد الذي أورده على هذا القيل تأمل وقال السندی أيضاً ولا يرد عليه أنه صلى لغير القبلة أو تلبس بعبادة فاسدة لأن ذلك غير متيقن اذ يحتمل في كل مرة أنه مستقبل وصلاته صحيحة اه على أنه يكفي للعمل بهذا القيل الذي مشى عليه الشارح ما نقله في الهندية عن المضمرات أنه الأصوب اذ علينا اتباع ما صححوه تأمل (قول ويضعف ما اختاره الشارح الخ) فيه أن كلام الشارح دال على أن تكرار الصلاة لكل جهة احتياطاً لا لزوماً والقول الأول في القهستاني إنما هو في الزوم لا الاحتياط وما قاله الشارح يصلح توفيقاً بين القولين بالتحيير والصلاة إلى أربع جهات (قول وكان ينبغي ذكره عند قول المصنف الخ) الأنسب ما قاله ط والرحى من أن هذه المسئلة ليست خاصة بالجماعة بل المنفرد كذلك وقال الرحى تفريع على قوله بالتصريح يعني أن التصريح إنما يكون شرطاً لصحة الصلاة عند الاشتباه وإذا صلى إلى جهة جازماً أنها القبلة جازت صلاته إلا إذا تبين الخطأ فيها أو بعده وهذا في مطلق الصلاة لا بخصوص الجماعة اه فعلى هذا يكون قوله فلوا شبه مفهوم قوله وإن شرع بلا تحيرواً بعده فيكون قد ذكر في محله أن لو ذكره أو لا توهم أنه خاص بالمنفرد تأمل (قول أولاً كبراً به) التظاهر بالواو يدل أو ثم رأيت عبارة النهر بالواو (قول وبه ظهراً أن المناسب حذف هذه المسئلة الخ) فيه أن القصد

تشبيه هذه المسئلة بالسابقة في عدم الجواز وهو متفق عليه في المذهبين نعم المناسب ذكرها عقب السابقة
(قوله) فان قلت وقسوع الطلاق متعلق الخ لم يظهر ورود هذا الا براد فان عبارة الشارح ليس فيها
ما يدل على اشتراطها فيما يتعلق بالاقوال وكان المعترض فهم من قول الشارح النية شرطاً مطلقاً أنها
شرط في كل شيء حتى الطلاق وبني إرادته على ذلك **(قوله)** فديجاب بان المراد النية التي هي شرط الصحة
الخ لا يظهر في الجواب أن المراد ليس لتأمين نية شيئاً عالماً بأنه يؤدي خلافاً لا في الجملة فإنه
ينويها ويعلم عند نيتها أنه لا يؤديها بل الظاهر بخلاف ما تنقض به فإنه ليس كذلك بل نوى شيئاً ووقع
ما نواه عن شيء آخر وهذا لا ينحصر في عدد **(قوله)** لعل وجهه أن الصلاة عبادة واحدة الخ وذكروا
الجوى وجهه بان التحرز عما يعترض في أثناء الصلاة غير ممكن قال الرخى ولم يذكر عكسه وهو ما اذا
افتتح مراتب أثناء الاخلاص ثلاثاً يكون تحجيراً على فضل الله تعالى بل ربما يقال ان الاعمال بخواتمها
الان قلنا ان الاخلاص شرط صحة النية كما تقدم فلا يكون شارعاً بدونه اه سندی **(قوله)** أو لتضعيفه
لا يظهر ذكره هنا لودخل الربا في أصل العبادة كيف ينال ثواب الأصل لا التضعيف والظاهر في التوفيق
في الخلاف الآتي أن يقال من قال لا يستحق الثواب أراد ما اذا حصل الربا في أصل العبادة ومن قال أنه
يفوت تضاعف الثواب أراد ما اذا حصل في تحسينها **(قوله)** والذي في النسخة خلافاً أي أنه لا يفوت أصل
الثواب بل يبطل تضاعف الأجر **(قوله)** ان الربا لا يفوت الخ يظهر أن الواو قبل قوله ان الربا ساقة اذا لا
دخل لتفويت الثواب وعدمه في عدم دخول الربا في العرائض تأمل **(قوله)** أخذ من حسناته ودفع اليه
الخ في تفسير روح البيان عند قوله تعالى في سورة البقرة من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً الآية
ما نصه وحكمة تضعيف الحسنات ثلاثاً بفلس العباد اذا اجتمع الخصماء فظام العباد توفي من التضعيفات
لا من أصل حسناته لان التضعيف فضل من الله وأصل الحسنة الواحدة عدل منه واحدة واحدة وفيه
أيضاً في سورة النساء عند قوله تعالى ومن يعمل من الصالحات من ذكراً وأنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون
الجنة ولا يظلمون غير ما نصه قال النيسابوري حكمة تضعيف الحسنات في طاعته ثلاثاً بفلس العباد اذا
اجتمع الخصماء في دفع اليهم واحدة ويبقى له تسع فظام العباد توفي من التضعيفات لا من أصل حسناته لان
التضعيف فضل من الله تعالى وأصل الحسنة الواحدة عدل منه واحدة واحدة وقد ذكر الامام البيهقي
في كتاب البعث فقال ان التضعيفات فضل من الله تعالى لا تتعلق بها العباد كما لا تتعلق بالصوم بل
يؤخرها الحق للعبد فضلاً منه سبحانه فاذا دخل الجنة آتاه بها اه والله سبحانه أعلم

مطلب حكمة تضعيف
الحسنات

باب صفة الصلاة

(قوله) فالوصف والصفة الخ لا يظهر التفريع ولعل الأصل الواو ثم راجعت نسخة التعريفات المطبوعة
فوجدتها بالقاء **(قوله)** مبنى على عرف المتكلمين الخ فيه أن عرفهم اطلاق الصفة على ما يقوم بالوصف
وهنا أطلقت على الكيفية التي تكيف بها المصلي المشاهدة الموجودة فيها الفرض والواجب والسنة
والمندوب فقداً أطلقت في العرف على الاجزاء المادية للصلاة ويجاب بان بناء على عرفهم بالنظر لكون
الكيفية المذكورة صفة المصلي لا بالنظر لما هي الصلاة نظير قوله وقد يجاب بان المراد ان هذه الاجزاء الخ ثم
ان تعريفها بالكيفية المذكورة موافق لما في القمع من أن المراد بالصفة الاوصاف النفسية الخ وزيادة
الشارح الواجب والسنة والمندوب موافق لما فهمه المحشى من أنه ليس المراد بالاجزاء ما يتوقف عليه

صحتها بل ما يطلب من المصلي فعله الاعم من الفرض ثم ان ما ذكره الشارح من تفسيرها بالكيفية المذكورة هو ما ذكره في التهر وقال وهذا أولى مما في الفتح من أن المراد بالصفة الاوصاف النفسية الخ لكن المغايرة بينهما غير ظاهرة حتى يدعى الأولوية فان كيفية المصلي المشتملة على ما ذكره هي الاوصاف النفسية لا شيء آخر ولا يستقيم حينئذ ما نقله المحشي عن الحلبي من حذف مضاف تقديره صفة أجزاء الصلاة فبعض الأجزاء الخ اذ ما سلكه طريقة أخرى غير طريقة الشارح (قوله أو المراد بالصفة الجزء الخ) توجيه آخر للاضافة وعبارة السراج على ما ذكره السندی هذا من اضافة الجزء الى الكل لان كل صفة من هذه الصفات جزء ذاتي للصلاة لما أن عند تمام هذه الاوصاف تتم الصلاة أو يقال من اضافة الشيء الى نفسه لان هذه الاوصاف هي الصلاة بعينها اهـ (قوله ترتيب القيام الخ) اذ لوقت الترتيب لزوم اعادته ولو كان شرطاً لفسد الصلاة لفوات شرطها وتقدم أنها شروط وعدم الفساد لا يدل على عدم الشرطية لانه قد تدارك ما فعله من عكس الترتيب فلم يترك بالكلية حتى يتحقق الفساد غاية الامر أنه زاد ما دون الركعة وهو غير مفسد كن ترك سجدة من الركعة الأولى ثم تداركها لا تقصد صلاته مع ترك ركن في الأولى ما اذا ترك شرطاً ثم تداركه تأمل (قوله صفة كاشفة) قد يقال انها للاحتراز عن الاخلاص فانه فرض في الصلاة كما تقدم له مع أنها تصح بدونه (قوله هو أحد شروطها العشرين الخ) لم يظهر لي وجه افراد هذا الشرط بالذكرة عن باقي الشرائط (قوله حيث قال بالجواز فيهما كما في البحر) يوافق ما في البحر ما في الفتح حيث قال ومقتضى كون هذا مرة كونه شرطاً أن يجوز بناء الفرض على الفرض وعلى النفل وقد روي بإجازة ذلك عن أبي اليسر والجمهور على منعه الخ اهـ (قوله وبهذا ظهر عدم صحة قول التهر ولا خلاف الخ) قد يقال معنى قول التهر لا خلاف في جواز بناء الفرض على النفل أنه اتفق الكل على عدم بطلانه اذ حيث حصل الاتفاق على عدم صحة هذا البناء لم يوجد قول به فلم يوجد خلاف بينهم فيه لا بمعنى أنهم اتفقوا على الجواز كما في الشق الأول (قوله في جواز بناء النفل على النفل) أي اتفاقاً لما أن الكل صلاة بدليل أن القعود لا يفترض الا في آخرها بحر (قوله فانه وان كان على سبيل التنزل مع الخصم الخ) فيه أن ما سلكه هنا غير المتبادر من كلام الزيلعي اذ المتبادر منه أن تسليم الاشتراط كلام تنزلي لم يقصد به الاستحالة لخصم على دعواه مع عدم الجزم بها ثم فرغ على هذا التسليم أن الاشتراط ليس لها حتى تتحقق الركنية بل لكذا فيكون قد سلم الاشتراط وكر عليه بنقض دعواه بأنه ليس لها بل شيء آخر وكأن ط فهم أنه رجع لما قاله الخصم فاعترضه بأنه لم يرجع اليه مع أنه في الواقع رجع للقول به لكن شيء آخر فلا يسلم حينئذ ما قاله المحشي ان ما منعه أولاً رجع اليه ثانياً انما منعه أولاً الاشتراط لها وما رجع اليه ثانياً الاشتراط لشيء آخر تأمل هذا مع ما يأتي له في تقرير كلام الفتح (قوله تصديق لما فعله الزيلعي الخ) يظهر أنه استدراك على قوله ثم رجع الخ المفيد اعتماده وقوله في التلويح من تمامه وقوله يمكن نقول استدراك على ما في التلويح وبالجملة ما سلكه المحشي في هذه المسئلة غير متبادر منها تأمل وكذلك ما صنعه في قوله ثم رجع الخ (قوله كما يعلم من كلام البحر) عبارته ومراعاة الشرائط المذكورة ليس لها بل للقيام المتصل بها وهو ركن ان سلمنا مراعاتها والافهم ممنوع فتقديم المنع على التسليم أولى كذا في التلويح فالأولى أن يقال لا نسلم مراعاتها فانه لو أحرمت الخ واثبت سلمنا فهي ليس لها بل الخ اهـ (قوله لكن ضعفه في شرح المختار الخ) أي ما ذكر في شرح المنية لكن المحشي قد اختصر ما فيه اختصاراً

مخلاً ولذا كان ما نقله عنها هو عين ما في شرح المختار على حسب نقله لا مقابله مع أن عبارة شرح المنية على ما نقله في الامداد الر كوع خفض الرأس مع الانحناء بالظهر وبه يحصل المقروض وأما كماله فبانحناء الصلب حتى يستوي الرأس بالعجز فان طأ طأ رأسه قليلاً ولم يصل الى حد الاعتدال ان كان الى الر كوع الكامل أقرب منه الى القيام جاز ركوعه وان كان الى القيام أقرب بان لم يكن ظهره بل طأ طأ رأسه مع ميلان منكميه لا يجوز ركوعه لكن ضعفه في الاختيار حيث قال في شرح المختار الر كوع يتحقق الخ قانت ترى أن ما في المختار من التضعيف ليس لما اقتصر عليه المحشى من عبارة شرح المنية التي ذكرها اذهى عين ما صدر به في الاختيار بل لما ذكره تانياً بقوله فان طأ طأ رأسه قليلاً الخ وهو ما عبر عنه في الاختيار بقيل تأمل ومع هذا في كون ما في الاختيار تضعيفاً لما في شرح المنية مع تقييده بقوله بأن لم يكن ظهره بل الخ نظر ظاهر اذ لا شك أنه مع هذا التقييد لا يكون راء كما وعبارة الاختيار لا تدل على الضعف في هذه الصورة (قول يجب اسقاطه لأن وضع الخ) يقال ذكر قوله وضع اصبع الخ بيا نا للقدرا المفروض من وضع القدمين وليس في ذكر القدمين ما يدل على اشتراط وضعهما بل ان السجود يكون بهما وهذا لا يدل على اشتراط وضعهما كما أن ذكر الجبهة لا يدل على اشتراط استيعابها بل يكفي وضع جزء منها (قول قد يكون التعبدى أفضل كالوضوء الخ) وذلك أن الحدث بنوعيه بمعنى المانعة القائمة بالشخص اتماعاً عرف من جهة الشرع كإزالته لا دخل للعقل فيه ثم بعد قيامها به الذي هو عبارة عن جميع الاعضاء لم نعقل وجه تخصيص أعضاء الوضوء بقيام المانعة بهما مع تعقلنا وجه قيامها بجميع أعضاء الغسل اذهى قائم به وهو عبارة عن جميع أعضائه (قول وهذا يؤيد الخ) أي أحجية عدم اعتبارها لكنه انما اثبت أنها ركن لا كونه زائداً (قول فيه أن ما شرع لغيره قد يكون ركن الخ) قد يقال ان الشأن فيما شرع لغيره أن يكون شرطاً لا ركناً ما لم يوجد الدليل على الركنية وقد وجد بالنسبة الى القيام فانه قام الدليل القطعي على انه منها ولم يوجد بالنسبة للعود الأخير (قول فالناسب للشارح أن يعكس بان يذكر هذا دليلاً للشرطية ويدكر ما قبله هنا الخ) فيما قاله تأمل لان غاية ما يفيد التفسير في التعليل الاول أنه لا يلزم من كون الشيء مشروعا لغيره أن يكون ركناً أو شرطاً بل تارة يكون ركناً كالقيام وتارة شرطاً كالحرمة فلا يصلح دليلاً للركنية تأمل ويحاجب عن الشارح بان الركن الزائد ما يسقط اعتبار الشارع له من الاركان في بعض الاحيان بلا ضرورة وحيث سقط اعتبار القعود منها في مسألة الحلف كان زائداً ولا يلزم من ذلك اعتبار الشارع القراءة ركناً زائداً في هذه المسئلة بل اعتبرها ركناً أصلياً وزائداً في الاقتداء فتم للشارح تعليلاه للركنية والشرطية (قول الخروج بلفظ السلام جلالاً للطلق الخ) لا يصح ارادة الكامل هنا ولو كان مراده ذلك لاقتضى كلامه أن هذا الفرد هو الفرض بخصوصه مع أنه يصح بغيره ويكون آثياً بفرض الخروج بالصنع (قول أقول كان ينبغي للشارح عدم ذكره ذلك الخ) ليس كذلك فان غير المفروض بالمعنى الاول أمر زائد على السجدة الثانية مغاير لها فصح عدم فرضها وان توقف تحققها عليه ونحو ذلك يقال في اتمام الصلاة والانتقال من ركن الى آخر فيسقط قوله الآتي ثم ان عدا الاعمال والانتقال الخ تأمل (قول ليعلم أنه فرض آخر) ولهذه العلة الاولى أن يقول أيضاً وترتيب الر كوع على السجود لانه فرض آخر (قول ولم يذكر تقديم القراءة على الر كوع) أي في الفرض الغير الثاني حتى لو ركع قبل القراءة صرح ركوع هذه الركعة كما يأتي (قول ثم ان عدا الاعمال والانتقال الخ) فيه أن اتمام الصلاة بمعنى عدم قطعها فرض مغاير للفروض التي ذكرها المصنف ولذا الوشرع فيها ثم قطعها كان تارة كالفرض الاتمام ويستحق ما يستحقه تارة

الفرض وان أتى بها تامة بعد ذلك وافترضه مأخوذاً من قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والانتقال المذكور
فرض لانه لا يمكن الا تيان بالثاني الابه وما لا يتوصل الى الفرض الابه فرض ولا شك أن هذا الانتقال غير
الفرض الثاني وحيث أنه فرض مغاير لما ذكره المصنف من القروض (قوله) لكن أجاب بعض المحققين
عن الاشكال (الح) المراد به العلامة فح افندي وقال بعد ما قرره في دفع الاشكال ثم رأيت ابن الهمام
أشار الى ما سخط لي ثم رأيت صاحب البرهان أوضح هذا المقام طبع ما ظهر للعبد اه من حاشية
البصر (قوله أي المذكورة في المتن) أفاد أن هذا ليس شرطاً في الواجبات والسنن بل ولا
في الشرائط كما في القعدة الأخيرة كما أفاده الشرنبلالي وحيث قد رأينا الفرائض في كلامه الاركان اه
سندی (قوله أو بالضم الح) أي بضم الحاء وسكون السين مصدر (قوله) والقراءة ركن زائد (الح) هذا محط
عله القول بالا اعتداد أي أن الشارع جعل النائم في الصلاة كالمستيقظ في كثير من الاحكام والقراءة ركن
زائد فيكتفى منه بالاتيان بها تأملاً فلا يرد عليه باقي الأركان لعدم زيادتها والقعدة يجري حكم الخلاف
السابق في أنها ركن أو شرط وبهذا يزول الاشتباه الواقع هنا تأمل (قوله) والذي يظهر الوجوب (الح)
مقتضى ما ذكره أولاً بقوله وينبغي تقييد الح عدم وجوب الاعادة بترك سجود السهو بعد راذ كل من
النسيان وخوف طلوع الشمس عذرت ترك واجب السجود فكأن العذر مسقط للاعادة فيما لو ترك
الواجب عمداً كذا لو ترك سهواً (قوله) ويؤيده ما صرحوا به (الح) قد يقال ان ذلك ليس من واجبات
اللباس بل يقال خلق المصلي عن ثوب فيه صورة أو عن حمله من ثوب واجبات الصلاة اه من السندی
(قوله) الآن يقال المراد أن ذلك امتنان (الح) وحاصله توقف الحكم بفرضية الاولى على عدم الاعادة وله
نظائر كسلام من عليه سجود السهو يخرج به خروجاً موقوفاً وكفاد الوقتية وهي المقرب في طريق
مزدلفة على عدم اعادتها قبل الفجر وبهذا ظهر التوفيق وأن الخلاف لفظي لان من قال ان الثانية هي
الفرض أراد بعد الوقوع ولو كان الثاني نفلاً لزم أن نجب القراءة في ركعاتها وأن لا تشرع الجماعة فيها ولم
يذكره اه من السندی (قوله) عطف على كل الاول لا يظهر صحة العطف على كل الاول لانه يفيد أنه
مبنى على ما في المجتبى مع أنه لا ينبغي عليه (قوله) ونسدى يقال ان المشروع ثلاث آيات (الح) المتبادر من
قوله ثلاثاً قصار الا كفاء بقدر الثلاث من الآية أو الآيتين وان لم تكن الثلاث على ترتيب المظم
القرآني واشترط ذلك لا يدل عليه عبارة الحلبي اذ قوله تعدل ثلاث آيات قصار شامل لما اذا كانت على
الوجه المشروع بان تكون متوالية أو لا وثباته لا بد له من دليل فح عدم وجوده يعمل باطلاق عبارة الحلبي
من الاكتفاء الآية التي بلغت ثمانية عشر حرفاً لا اقامة واجب القراءة (قوله) قلت قد صرح به في الدرر
أيضاً قد يقال ليس مراد الشارح أنه لم ير أن الآية أو الآيتين تقوم مقام الثلاث بل مراده أنه لم ير القول
بالخروج عن كراهة التحريم بذلك مع ترك سنة القراءة وقد تقدم له في سنن الوضوء أن ترك السنة المؤكدة
قريب من الحرام وأن تاركها يستوجب التضييل واليوم ومقتضى هذا أنه لا يخرج عن الكراهة
التحريرية بواجب القراءة لكن تقدم أيضاً تقسيم السنة الى سنة هدى وتركها واجب ما ذكره سنة الزوائد
وتركها لا يوجب ومثلاً لها ينطوي به عليه السلام القراءة والركوع والسجود فراد في شرح الملتقى أن
في كلام الحلبي إشارة الى أنها بطوال المفصل مشلا من سنن الزوائد وأن تاركها لم يرتكب كراهة التحريم
بخلاف ترك الجماعة مثلاً وهذا لا يعلم من عبارة الدرر والفيض وغيرهما وذكر الشارح في الفصل الثاني
أن الآية أو الآيتين لو كانت تعدل ثلاث آيات قصاراً انتفت كراهة التحريم ولا تنفي التنزيهية الا

مطلب

في أن تارك السنة المؤكدة
يستوجب التضييل واليوم

بالمسنون اه تأمل **(قول)** وكذا في جميع الفرض الثاني الخ) فيه أن القراءة في جميع الفرض الثاني والمقصود فرض لا واجب **(قول)** قال الزيلعي فان ما يقضيه الخ) عبارته أي مكرر في كل ركعة أو في جميع الصلاة كعدد ركعاتها حتى لو نسي سجدة من الركعة الأولى وقضاها في آخر صلاته جاز وكذا ما يقضيه المسبوق بعد فراغ الخ **(قول)** قديسار إلى المتن باسم الإشارة الخ) لا يظهر حجة الإشارة باسم الإشارة الموضوع للفرد كالمشار إليه المتن بعدم بخلاف الآية والتنظيم تقدم المشار إليه فيقول بالمدكور **(قول)** عوان بين ذلك أي بين الفارض والبكر) الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان التي نتجت بعد بطنها البكر قاموس **(قول)** وهذا يقتضي رفع الخلاف) هذا ظاهر على الأول لا الثاني فان من قال بالوجوب أراد حقيقة حتى أوجب بالترك سجود السهو ومن قال بالسنية لا يقول بالسجود وان كانت المؤكدة في معنى الواجب نعم يتم ذلك اذا قال بوجوبه **(قول)** أي بسبب الاستخلاف الخ) قال الرحبي مجرد الاقتداء بالمسافر يصير القعود فرضا عليه استخلاف أولا **(قول)** وأقول هذا مخالف لما في البحر والنهر من قولهما الخ) قديسار ما ذكره هذا القائل لا يخالف ما في البحر والنهر لأن موضوع كلامه فيما اذا تابع المسبوق امامه فيه دليل قوله بمتابعته الامام وقوله في البحر والنهر يقعد ثلاث قعدات والواجب منها ما عدا الأخيرة معناه اذا لم يتابعه في الثانية والا كانت فرضا أيضا بدليل ما ذكره في الامامة وسيأتي له في الامامة عن الفتح لو قام قبل قدر التشهد ان قرأ بعد فراغ الامام من التشهد ما تجوز به الصلاة جاز والافلا الخ **(قول)** آخر صلاته) حقه أول كما هو ظاهر **(قول)** اللام معنى على) يصح ابقاء اللام على حالها بدون جعلها بمعنى على متعلقة بمحذوف صفة للجهر وكونه واجبا مأخوذا من تعدد الواجبات **(قول)** ويحتاج الى نقل صريح) ما ذكره ط ظاهر عما ذكره الشارح يجعل قوله بين فرضين غير قيد كما فعل المحشي ولا حاجة لنقل في المسئلة بخصوصها **(قوله)** وكذا لا يتابعه في ترك الواجب الخ) أي بان تركه الامام بالكلية **(قول)** أو في ترك ما يلزم من فعله) يظهر زيادة لا قبل يلزم تأمل **(قول)** لأنه اقتضى بمن لم يدخل في الصلاة) فيه أنه اذا اعتمد على خبر المبلغ الذي لم يدخل في الصلاة يكون قد اعتمد على خير العدل في أمر ديني وهو مما يصح العمل بخبره في الديانات فما ذكره من العلة المذكورة غير ظاهر لاثبات الحكم المذكور **(قوله)** ومقتضاه أنه لو نوى بها الاعلام صح أيضا الخ) فيه أن صحة الصلاة في المسئلة لا تية لوجوب قصده الدخول فيها اذ بنيت تكبير الركوع يكون قاصدا للصلاة والذي لغا كونها للركوع ولم يوجد فيما اذا قصد مجرد الاعلام قصد الدخول في الصلاة الذي هو شرط لصحة الشروع كتفيس التكبير فلا بد من وجودهما ولا يكفي لصحة الشروع وجود أحدهما تأمل وذكروا فيما يأتي أنه اذا قصده الاعلام لا يكون قاصدا للذكر فصار كلاما أجنيا فلا يصح شروعه **(قول)** والتأويل في عبارة الكثر أظهر الخ) لم يظهر وجه أظهرية التأويل في عبارة الكثر تأمل ثم رأيت في حاشية البحر ذكر الوجه بقوله لئلا يلزم التكرار في قوله والقومة والجلسة **(قول)** الشارح كما في امداد الفتاح للنزبلاي) عبارته على ما نقله السندي ويسن وضعهما على الفخذين وقت الجلوس فيما بين السجدين فيكون صفة وضعهما كحالة التشهد وهذا مما أغفله أصحاب المتون والشروح التي اطلعت عليها ودليل ذلك ما ذكره السيوطي في ينبوع بقوله والثابت في الحديث أنه كان اذا سجد ورفع رأسه من السجدة الأولى رفع يديه من الارض ووضعهما على فخذه وقال عليه السلام صلوا كما رأيتموني أصلي اه وقال الرحبي السنة حكم من الاحكام الشرعية وحيث لم تذكر في المتون ولا في الشروح كيف تعد من السنة لعد الشافعية لها بل لم يذكر السيوطي أن هذه الهيئة سنة وليس في

الحديث ما يدل على وضعهما على الفخذين كما في التشهد ولا يتم الاستدلال بقوله صلوا كما رأيتوني فانه يقتضى اقتراضه لان دليل الصلاة في القرآن يحمل بيته السنة والحكم يستند للعجل القطعي وبهذا تثبت أركان الصلاة فلو تم الاستدلال بهذا الحديث لكان هذا الوضع ركناً اهـ سندی (قول الشارح وياتي معزيا للنية) حيث قال ويضع يديه على فخذه كالشهد قال الرحقي صاحب النية لم يذكر أنه سنة وحين عد السنن لم يعد هافها بل عقب ما ذكره من السنن بقوله وما سوى ما ذكرناه فأدب قطا هره أن هذا الوضع أدب لاسنة اهـ (قول ان الجلسة الأخيرة تخالف الأولى في التورك) مخالفة الجلسة الأخيرة للأولى في التورك في التورك مذهب الشافعي وليس مذهبنا (قول هي السنن الغير المؤكدة) لاحاجة لهذا التقييد فان سنن الزوائد تركها لا يوجب ما ذكر ولو مؤكدة كما تقدم فيما لو اقتصر على واجب القراءة عن شرح الملتقى (قول وترجله) في المغرب رجل شعره أرسله بالمشط وترجل فعل بشعر نفسه ذلك اهـ (قول فالماسب ابدال اليسرى باليمنى) الذي رأيت في عدة نسخ من الشرح يظهر به الينى (قول المصنف واخراج كفيه من كيه الخ) علله الزيلعي بأنه أقرب للتواضع وأبعد من التشبه بالجارية وأمكن لنشر الاصابع اهـ وما ذكره في التعليل يدل على طلب اخراجهما في غير حالة التكبير أيضا تأمل (قول هذا الثقل غير صحيح وغير موافق الخ) الذي في نسخة قديمة كتبت في سنة ١١٢٩ في غاية من العصة الاقتصار على قوله خلافا للزفر بدون زيادة قلعل قوله فعنده الخ من زيادة الكتاب

(فصل)

(قول أى قبل شروعه) أى وقال أكبر مع قول الامام الله (قول بما اذا لم يقصده المخالفة) أى في اللفظ لأ كبريات كان لا يميز بين المدوعده (قول وينبغي الفساد بعد الهاء الخ) طاهره اذا قصد أنه جمع لاه والافانقل أنه خطأ ولا يفسد (قول الشارح بل بهما) قال الرحقي لعل الشارح زاد قوله بل بهما اختيارا منه الى أن السبب مركب من الشيئين لأنه بالنية والذ كر شرط كما تقتضيه عبارة المتن بجر اهـ (قول ولكن يحتاج الى الفرق بين التحريم والتلبية الخ) يظهر أنه على القول بلزوم التحريك في التحريم يلزمه في التلبية والقراءة أيضا ومقابله عدم الزوم في الكل وهو المختار (قول بأن الثاني اذا كانت اليدان في الثياب للبرد الخ) قال في البحر وما ورد في حديث ابن عمر كان يرفع يديه الى منكبيه فحمل على حالة العذر حين كانت الأكسية عليهم والبرانس في زمن الشتاء كما أخبر به وائل بن حجر على ما رواه الطحاوي عنه اهـ (قول لا بالنخالة والناقض قوله ولو مشتركة الخ) فيه أنه يصح أيضا تعلقه بخالصة بعد تفسيره بما ذكره من قوله أى عن شائبة الخ (قول يتكلم بها الموايد) في القاموس الموبدان بضم الميم وفتح الباء فقيه الفرس وحاكم المجوس وجمعه الموايد والهاء الجمجمة اهـ (قول وأما ما في التارخانية فقير صريح الخ) هو كذلك لكن الشارح لم يدع الصراحة في ذلك بل الظهور فقط (قول لم يكن قراءة ولا ذكر افيفسد الخ) يقال بعدم الفساد للشك في كونه غير قرآن وبعدم الاجزاء عن القراءة للشك في قرآنيته وبهذا يسقط الاراد على النهز تأمل (قول بدليل جوازها الى الذبيحة المشروطة فيها الذ كر الخ) قد يقال جوارها على لذبيحة لعدم طلب البركة في هذا الفعل لانه غير مقصود حتى تطلب له بخلاف غيره من الافعال المقصودة تأمل أى ان التبرك ليس معناها وضعا بل استمالة لافاستعملت فيه في الشروع دون الذبيحة (قول والظاهر أن الاضطباع كذلك لأنه خلف الخ) الظاهر أن الاضطباع لا وضع فيه لأنه ليس بقيام لاحقيقة ولا حكا

وانما هو خلف عنه والمذكور أنه سنة القيام فلا يدخل تحته بخلاف القعود فإنه قيام حكما ولذا صح اقتداء قائم بقاعد تأمل **(قوله والرحمى)** وقال الرحمى أيضا لا نسلم أنه أى القيام بعد الركوع ليس له قرار لان المفروض فى القيام الذى هو محل القراءة قدر قوله تعالى ثم نظر مع أنه يسن أن يأتي بالسميع فى حال رفعه فاذا استوى قائما يقول اللهم بنا ولك الحمد وهو أطول من ثم نظر إلا أن يقال لم يرد عن الشارع الوضع فيه فهو صحيح حينئذ لكن يختم قولهم سنة قيام الخ اذ هذا قيام له قرار وفيه ذكر مسنون فقول من قال ان التحميد والسميع ليس بسنة فيها بل فى نفس الانتقال لما فى القنية لتترك السميع حتى استوى قائما لا يأتي به كما لو لم يكبر حالة الاحتياط حتى ركع أو سجد تركه قال ويجب أن يحفظ هذا ويراعى كل شئ فى محله اه محالف لطاهر النصوص والواقع أنه قلما يقع السميع الا فى القيام ولو قلنا انه يكون فى حالة القيام فقط فما نقول فيما ورد من الاتيان بالتحميد بعد السميع جمعا بينهما خصوصا ما قدمنا من قوله لك الحمد ملء السموات الخ وذكر فى شرح منية المصلى أن شيخ الاسلام ذكر أنه يرسل فى القومة على قولهما كما هو قول محمد وذكر فى موضع آخر أنه يعتمدان فى هذا القيام ذكرهما سنونا وهو السميع والتحميد وعلى هذا منى صاحب الملتقط اه وهذا مساعد لما قلنا وقول صاحب النهر اللهم اغفر لى وارحمى بين السجدين كأنه يريد ايراد القعدة والظاهر أنه غير وارد لانها ليست بقيام حقيقة ولا حكما بخلاف من صلى قاعدا فان قعوده لما كان خلفا عن القيام كان قياما حكما فيسن فيه الوضع اه سندی **(قوله)** وهذا يدل على أنهما أصلان الخ كذلك يدل على أنهما أصلان ما نقله عن شيخ الاسلام سابقا ولا يستقيم ما فيه مسكين **(قوله)** من الروايتين بكل منهما أى من رواية وأما من المسلمين ورواية وأما أول المسلمين **(قوله)** استشكاه الرحمى بأننا لو جعلناه تاليا لزم قراءة شئ من القرآن قبل الفاتحة وتقدم وجوب عدمه قلت وعلى ذلك ينتفى الفساد ويترتب سجود السهو ولو قرأ سهوا والكراهة التعرعية لو عدم اه سندی وقد يقال ان القصد أنه تلا هذه الجملة تبركا بالوارد أى أتى بها على قصد أسها الوارد لأنه أتى بها على قصد أنها من القرآن تأمل **(قوله)** وعلمه فى الذخيرة بما حاصله الخ خلاف المشهور فان المشهور أن السكوت فى السرية والجهرية واجب لاسنة **(قوله)** ونماه فى شرح المنية قال فيه فى الفرق بين السجدين لانه لما لم يبق الاسجدة فالاولى المشاركة فيها قلها بخلاف ادراكه فى الاولى فانه يدركه فى الثانية بكاملها فادنى المشاركة فى الاولى مع احراز فضل الشاء أيضا حينئذ أولى وان أدرك فى القعدة الاولى والاخيرة قال به منهم يكبر من غير ثناء وقال بعضهم يأتى بالثناء ثم يقعد والاولى أولى لتحصيل فضيلة زيادة المشاركة فى القعود اه تأمل فانه لم يتم الفرق بما ذكره **(قوله)** وان شئى عليه فى الهداية لكن ما فى الهداية اختاره الهندواقي وقال شيخ الاسلام انه المختار وفى المجتبى وبه يفتى اه من السندی **(قوله)** لأن سراحا من الشاء أى حال من فاعل الشاء والتعوذ المأخوذ من قرأ وتعوذ ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف بل هو أولى لان مجيى الحال مصدر او ان كتر سماعى كفى التهر **(قوله)** وهذا الفهم فى غير محله لان قول الخلاصة الخ وأيضا ان عبارة الخلاصة نصت على أن التعوذ انما هو عند الافتتاح فهى صريحة بأنه لو شرع فى الفاتحة فات محله فلا يأتي به ولو أبقينا قوله حتى قرأ الفاتحة على ظاهره من أنه فرغ منها اذ تقرير صور جزئية على شئ لا يقتضى تخصيصه بها تأمل **(قوله)** اما عند أبي يوسف فهو تبع للثناء وعلى أنه تبع للثناء عنده لا يأتي به المسبوق عند قيامه لقضاء ما فاتته لانه قد أتى به فى الاول عقب الشاء كما فى السراج فلو أدرك الامام فى وقت لا يمكنه

الاتيان بالثناء كأن أدركه في الركوع أو في الجهر فيسقط الثناء يسقط التعوذ لانه تابع وما ذكره
 المحشي من أنه عند أبي يوسف يأتي به مرتين ذكره في البحر تبعا لشرح المنية ومثله في الدر المنثور والخزائن
 للشارح زاد في الخلاصة وهذا استحباب عنده اه سندی فعلى هذا يكون عدم اتيانه به عند قيامه
 هو المفرع على أنه تبع للثناء واتيانه به عند القيام على قوله مجرد استحباب لا دخل للتفريع فيه تأمل
(قوله) بأن أتى بالمدح والياء عن التشديد الخ لا يصلح تفسير المنع الخ لويل هو تفسير الخ لويل ولزوم التكرار
 انما هو اذا خلى المدح عن التشديد وحذف الياء وهذا ليس معنى منع الخ لو اذا المراد به أن يوجد أحد
 القيدتين مع المقيد بدون خلوه وتجاوزة الى غيره نعم على جعلها مائة خلويكون المفهوم غير صحيح تأمل
(قول الشارح) ويسن أن يلصق كعبه قال الشيخ أبو الحسن السندی الصغیر في تعليقه على الدر هذه
 السنة انما ذكرها من ذكرها من المتأخرين تبعا للجبتي وليس لها ذكر في الكتب المتقدمة كالهداية
 وشروحهما وكان بعض مشايخنا يرى أنها من أوهام صاحب المجتبى ولم ترد في السنة على ما وقفنا عليه
 وكأنهم سمعوا هو ذلك مما ورد أن العصابة كانوا يهتمون بسد الخلل في الصغوف حتى يضمنوا الكعب
 والمناكب ولا يخفى أن المراد هنا الصاق كعبه بكعب صاحبه لا كعبه مع كعبه الآخر اه قلت ولعل
 الشيخ أبا الحسن لحظ الى الآثار الواردة في أن التراوح بين القدمين في الصلاة مطلقا أفضل من الصاقهما
 اه سندی وقد ذكر الآثار الواردة في التراوح فانظره **(قوله)** على ترك التكاسل الصواب حذف
 لفظ ترك الاولى كما هو ظاهر تأمل **(قوله)** ويمكن أن يراد بالتقريب الاعانة على ادراك الركعة الخ بعد
 ارادة هذا الاحتمال ما ذكره الشارح بقوله لكنه نادر اذا ارادة الاعانة على ادراك الركعة لا تدور فيها
 تأمل **(قوله)** لم يتعرض لها المصنف هنا حتى يكون كلامه الخ عدم تعرض المصنف للتابعة لا ينافي
 بناء الفرع الذي ذكره عليها تأمل **(قوله)** لا ركوع مستقل ولم يصح شارعا فيما تنقل اليه اذ عمله قبل
 امامه كلا عمل **(قوله)** فيحتمل أن يكون مراد القائل بتصريكهما الخ هذا خلاف الظاهر من أنه يأتي
 بالتحريك والاشباع اذا روم لا اشباع فيه بل هو إشارة للحركة **(قوله)** لكن كونه المراد هنا خلاف الظاهر
 اذا المتبادر أنها ضمير والعقهاء لا يرون أنها اسم ظاهر حتى يحمل عليه قولهم بالتحريك والاشباع **(قوله)**
 كافي القهستاني الخ عبارته ويسجد ويضع ركبتيه أي ركبته اليمنى ثم اليسرى كافي الروضة
(قوله) لكن الذي في الخزان الخ نقله عن الروضة على ما في السندی ثم ان ما نقله عن الخزان يفيد أنه مع
 عدم العذر يضعها أولا بالاولى وعلى تقدير عدم افادته واعتبار مفهوم العذر الواجب الرجوع الى عبارة
 الروضة تقديم المنطوق على المفهوم في العمل **(قوله)** ما اكتنفه أي أحاطه اه قاموس **(قوله)** والمعنى
 واحد ذكر السندی أن الشارح خالف الهرقي تعريف الجبهة بأنها ما اكتنفه الجيتان اه اذ هما
 بين الجبهة والصدغ اختيارا منه الى دخولهما في معنى الجبهة اه وفي القاموس الجيتان حرفان
 مكتنفان الجبهة من جانبيها فيما بين الحاجبين مصعدا الى قصاص الشعر وأحرف الجبهة ما بين الصدغين
 متصلا بمحذات الناصية كلها جبين اه تأمل يظهر لك ما في عبارته **(قوله)** وما مر عن شرح المنية
 للبحث فيه مجال الخ لا مجال للبحث فيما ذكره في شرح المنية لانه مع ثبوت الرواية بان وضع اليدين
 والركبتين سنة مع عدم رواية بأنه فرض يتوقف تحققه على وضع القدمين حيثنشد ولا يقال يتوقفه
 على الركبتين واليدين أبلغ الخ لما قاله من تظافر الروايات بالسنية فلو قلنا بالقرضية نظر المأقالة من
 الأبلغية لزم القول بغير ما تظاقت عليه الروايات فتعين القول بقرضية وضع القدمين تأمل

(قول أوجز من القدم) لا وجود لقوله أوجز من القدم في عبارة البرازي (قول قال في شرح المنية بعد نقله ذلك وفهم منه الخ) نص عبارته ثم المراد من وضع القدمين وضع أصابعهما قال الزاهدي ووضع رؤس القدمين حالة السجود فرض وفي مختصر الكرخي سجد ورفع أصابع رجليه عن الأرض لا تجوز وفي الخلاصة والبرازية وضع القدم بوضع أصابعه وإن وضع أصبعاً واحداً أو وضع ظهر القدم بلا أصابع إن وضع مع ذلك إحدى قدميه صحيح والافلا وفهم من ذلك أن المراد من وضع الأصابع توجيهها نحو الخ اه فانت ترى أن ما استند إليه في شرح المنية وتبعه الشارح شاهد لدعواه من افتراض وضع أصابع القدم نحو القبلة ولو واحدة وإن كان ما في الفيض وغيره يدل على عدم افتراضه ويظهر اعتماده (قول لكن رأيت في الخلاصة أن وضع أحدهما الخ) نصها وأما وضع القدم على الأرض في الصلاة حالة السجود ففرض في التعبير دلو وضع أحدهما دون الأخرى تجوز الصلاة كما لو قام على قدم واحدة وضع القدم بوضع أصابعه وإن وضع أصبعاً واحدة فلو وضع ظهر القدم دون الأصابع بأن كان المكان ضيقاً وضع أحدهما دون الأخرى تجوز صلاته كما لو قام على قدم واحدة اه (قول أي لأن اعتبار الكم تبعاً للخ) هذا تعليل لا شرط طهارة المكان ولم يظهر من عبارته ذلك اه (قول ولم أر نقل هذه المسئلة بخصوصها الخ) قال السندي مانصه في شرح المنية الكبير ما مفاده أنه لو بسط كفه أو ذيله على نجس وسجد عليه ثم أعاد سجوده على مكان طاهر أو على منفصل بسط على النجاسة صحت صلاته باتفاق أئمة فهذا يصرح بالمرق بين السجود على النجاسة نفسها وبين السجود عليها بحائل منفصل فإن الإعادة على مكان طاهر غير صحيحة في الأول وصحيحة في الثاني فظهر من هذا أن الحائل المتصل حائل في الجملة لا من كل وجه والاحتصت الصلاة بلا شرط الإعادة وكذا الوقام على النجاسة وهو لا يس خفان تصح صلاته اه (قول أي يصح السجود عليه بشرط الطهارة) أي وإذا كان ما تحته نجس وسجد عليه ثم أعاده على طاهر صح اتفاقاً (قول فان ما يأتي من تجويزه على ظهر متصل صلاته يفيد) فيه أن سجوده على ظهر متصل صلاته سجود حقيقة لا إيماء فإني ليس فيه دلالة على أن الزحام مما يجوز الأيماء ثم قوله أن هذه المسئلة مفروضة الخ بل هي ظاهرة وممكنة في بعض الأشخاص دون بعض كما جربناه في أشخاص تأمل (قول فقال الإمام جاء التكمير من ورأى الخ) عبارة السندي جاء التكمير من وراء الصف الأخير مراده أنه لم يحمل سنالككم لا منكم اليأس (قول على أنه ليس في القهستاني الخ) بل هو فيه كما يظهر من عبارته (قول المصنف على ظهر متصل صلاته) بأن يكون مقتدياً به أو مقتديين بإمام واحد سندي وهذا أولى مما قاله لا يشترط الاتحاد في التعرّيع والاداء فيشمل المنفردين اه اذ لا تحقق الضرور غالباً (قول رعبارة القهستاني هذا إذا كان ركباً على الأرض الخ) عبارة القهستاني عقب قوله والافلا يجزيه وقيل لا يجز به الا اذا سجد الثاني على الأرض وقال صدر القضاة يجزيه وإن كان سجود الثاني على ظهر الثالث كما في جمعة الكفاية وفي الكلام إشارة الخ اه تأمل (قول لكن ليس هذا موجوداً في عبارة القهستاني) فيه أن القهستاني ذكره بقوله لكن في الزاهدي يجوز على الفخذين أو الركبتين فإن المراد نخداً أو ركباً المصلي به لا نخداً أو ركبتان نفسه كما قال المحشي والالايستقيم الاستدلال بما ذكره الزاهدي على قول القهستاني والى أنه لا يجوز على غير الظهر تأمل (قول وهذا أولى مما في الهداية الخ) بل الأولى ما في الهداية فانه بإعادة بطنه عن فخذه يحصل الإيداء لمن يصلي معه عند الرخة بسبب أخذه في سجوده زيادة من الفراغ أمامه بخلاف ما إذا لم يباعد ثم يحصل

من اظهار العضدين الاضرار بجارهم ومن الابعاد الاضرار بضيق المكان تأمل **(قوله من مجرد المحاذاة)** عبارة البحر المجافاة **(قوله)** خلافا لما مشى عليه الشارح تبعا لشرح المنية تقدم أن ما استدلل به يفيد مدعاه فليس التوجيه سنة عندنا قول واحد **(قوله)** المناسب هنا التفريع الخ تفريعه لا يظهر على ما قبله بل على مقابله ويظهر صحة الاضرار عنه بان يكون قد وافق المصنف أو لا في أن الرفع ركن ثم أضر به عنه ميلا الى عدم الركنية بالفرع الذي ذكره تأمل وفي النهاية هذا الرفع ليس بركن انما الركن الانتقال لانه لا يمكنه أداء السجدة الثانية الا بعد رفع الرأس حتى لو أمكنه الانتقال من غير رفع الرأس بان سجد على وسادة فأزيلت فوقعت جبهته على الأرض أجزاء وان لم يوجد الرفع كذا ذكر القندوري في التجريد اه سندی تأمل **(قوله)** لا عند أبي يوسف يتقرر هذا مع قوله يفرضية الرفع على ما يأتي فان مقتضاه لزوم إعادة السجدة لباقي الرفع ولوا كتنى بالسجدة الأولى فاته الرفع وكذا الجلسة ويظهر سقوطها على قوله وان قال يفرضيتها لانهم ما يستامق صودتين فيسقطان بعذر سبق الحدث تأمل ولعل هذا أحسن مما أفاده شيخه **(قول الشارح كالتلاوية)** قال الحلبي والرحبي يطلب الفرق بين التلاوية والصلية حيث كانت الثانية خلافا لـ لا الأولى **(قوله)** بدليل قول المصنف وليس بينهما ما ذكر مسنون) ليس فيه دلالة على شيء فانه انما في سنة الذكر بينهما ولم يتعرض لمقدار الاطمئنان **(قوله)** بعد أهل الثناء بعد ظرف مقطوع عن الاضافة وأهل الثناء منصوب على النداء ويجوز بعضهم رفعه على تقدير أنت كما في شرح النووي **(قوله)** كيف والصلاة الخ كذا عبارة الحلبي وقوله كما ثبت في السنة خبر المبتدأ قبله **(قوله)** وفي رواية يرفع يديه في الرمي لعل الأولى في حالة الرمي والثانية في حالة الدعاء بعده اه سندی **(قوله)** لكن الصواب اسقاط قوله باسطة الخ قد يقال ان قصد الشارح العزو اذ راجع الى الجار الاشارة فقط وقوله باسطة أصابعه من عنده أخذ من كلام البرهان **(قوله)** فلم أر أحدا قال به سوى الشارح تبعا للشرنبلالي عن البرهان الخ انما اختار صاحب البرهان بسط الأصابع كلها والاشارة بالسجدة فقط تحصيلاً للمسنون من الاشارة وعمل بقوله عليه السلام اسكنوا في الصلاة وحديث أبي حنيفة الساعدي خال عن ذكر القبض ولفظه عند الترمذي فاقرش رجله اليسرى وأقبل بصدره اليمنى على قبلته ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه وحذت بثلاث بين عشرة من الصحابة فصدقوه وقال من لا على القاري في رسالة له ألمها في اثبات سنة الاشارة والصحيح المختار عند جمهور أصحابنا أنه يضع كفيه على فخذه ثم يوصله الى كلمته التوحيد يعقد الخنصر والبنصر ويحلق الوسطى والابهام ويشير بالسجدة وافعها عند النبي واضعها عند الاثبات ثم يستمر على ذلك لانه ثبت العقد عند الاشارة بلا خلاف ولم يوجد أمر بتغييره والأصل بقاء الشيء على ما عليه واستصحابه الى آخر الأمر اه والحاصل أنه اختلف التصحيح في الكيفية والكل وارد عنه عليه السلام اه من السندی فاقاله في البرهان لم يخرج عن السنة النبوية وان كان المشهور خلافه على أن الطحاوي في شرح معاني الآثار روى عن وائل قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لأحفظن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما قعدت تشهد ففرش رجله اليسرى ثم قعد عليها ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ووضع مرفقه الايمن على فخذه اليمنى ثم عد أصابعه وجعل حلقة بالابهام الوسطى ثم جعل يدعو بالأخرى ثم روى من حديث عيسى أن مما حدثه أيضا في الخلو في تشهد أن يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ثم يشير بأصبع واحدة اه وهذا أيضا خال عن ذكر

القبض ثم رأيت في شرح مشكاة المصابيح لنسلا على القارى في رواية لمسلم من باب التمسك بآية صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع اصبعه اليمنى التي تلى الابهام يدعو بها ويده اليسرى على ركبته باسطها عليها مانعة ظاهرها هذه الرواية عدم عقد الأصابع مع الإشارة وهو مختار بعض أصحابنا اهـ **(قوله)** الصواب لاحكاية سلام رسول الله لمناسبة ما قبله لكن مراعاة المناسبة انما تنقيد الأولية ولعل الشارح قصد دفع ما في الشراح بأن قوله السلام عليك الخ حكاية سلام الله عليه لا ابتداء سلام من المصلى عليه اهـ فلم يقصد المناسبة **(قوله)** وبه تعلم ما في عبارة الشارح حيث قال **(أول الخ)** فيه أن قراءة الفاتحة لا يشك أحد أنها سنة على ما في المحيط وغيره لا تياتيه عليه الصلاة والسلام بها إلا أنه على ما في المحيط يقوم مقامها التسبيح فقط ويكون مسيئا بالسكوت وعلى ما في غيره لا يكون مسيئا لأنه أتى بالسنة بل لأن تركها تنافي بوجوب اسأمة لا ترك على وابن مسعود رضى الله تعالى عنهما فتكون من قبيل سنن الزوائد التي تركها لا يوجب اسأمة ثم اعلم أن ما صنعه الشارح من زيادة قوله أو سكوت قدرها أصح به كلام المصنف حيث قال على المذهب لما ان التخيير بين الثلاث هو المذهب لا بين القراءة والتسبيح **(قوله)** أي قلنا بفرضينها لأجل العمل الخ لعل الأولى فتكون فرضا عملا لا اعتقادا مراعاة لشبهة من قال الأمر للاستحباب والالزام القول بكفر من أنكر الفرضية **(قوله)** وكذا الفقاهي هو من يبيع الفقاع وهو نبيذ الشعير ونحوه **(قوله)** إلى تعميم الذاكر لعله تخصيص **(قوله)** والظاهر أن الهبة عنده لا تنفي الكراهة الخ بعد وجود التصريح بالكراهة في الشروع فهو كاف ولا حاجة لهذا الاستظهار ثم ان قوله ولا يبعد الخ لا يظهر بعد ما قدمه مما يفيد أنها تنزيهية **(قوله)** فهي خداج في القاموس صلاته خداج أي نقصان اهـ **(قوله)** ولذا قال الشارح قبل والشرعية الخ فيه أن المستحيل الشرعي هو ما دل الشرع على نفيه كرقية الباري تعالى في الدنيا والمغفرة للكافر وليس القسم الثالث منه وقال طلب المستحيل الشرعي أولى بالتحريم من المستحيل العادي فليست دليل المقابل اهـ ولعل الشارح لم يقصد بقوله وقيل حكاية خلاف بل مجرد النقل **(قوله)** تأمل لعله أشار به إلى أن ما في المعراج لا يتناقى ما في البحر لعل ما في المعراج على ما إذا لم يقصد الدعاء ونحو ما في البحر في شرح النية الكبير حيث قال بعد دعاء الدعاء بالألفاظ القرآنية فان هذه الأدعية ليست بقرآن لأنه لم يقصد بها القراءة بل الدعاء حتى جاز الدعاء بها مع الجنابة والخيض اهـ **(قول المصنف ونواء فيهما)** تخصيص الامام بالدكر يشعر بأنه لا حاجة أن ينوى من كان في محاذاته من المؤمنين في الجنائين بل تكفي نيته في جانب واحد ويحتمل أنه لم يذكر المؤمن لأنه يعلم حكمه بالمقايسة على الامام اهـ سندی عن المرجندی **(قوله)** فقطضاء أن له كاتب حسنات بل قال السندی نقلا عن الرجتي الآن كاتب السيئات معطل الا لو وقع منه ما يؤدي إلى الكفر اذ تصح رده اهـ على أن كاتب السيئات يكتب المباح أيضا والصبي يفعل فيكون كاتب سيئات بلا تعطيل **(قوله)** فيه أن الذي اختاره السكاك هو الأول لا مانع من ارجاع الضمير لما قاله الحلواني فانه مختاره أيضا حيث لم يرد وأرجعه إلى القول قبله بخلاف قول الشهيد حيث رده **(قوله)** وعندى أن قول الحلواني لا بأس لا يعارض القولين الخ عدم معارضته لقول الباقي غير ظاهر فانه قائل بكراهة ما زاد على قدر الوارد لا ما كان قدره والحلواني يقول بالكراهة التنزيهية فيهما كما هو مفاد قوله لا بأس بالفصل بالأوراد والحلواني موافق لما في شرح الشهيد اذ مفاد كلامه كراهة التأخير ولو قدر الوارد الا اذا حل قوله لا بأس على الاية فيكون مخالفا لما في شرح الشهيد ولما قاله الحلواني وهذا كله بقطع النظر عن التوفيق الذي أشار له الشارح بقوله وفي

حفظي الخ (قول الشارح ارتفع الخلاف) أي بين البقالي والحلواني وأما الخلاف بين الشهيد والبقالي
فثبت لم يرتفع لان الشهيد يكره الفصل حتى يقول اللهم أنت السلام الخ والبقالي لم يكره ذلك القدر
لا كراهة تحريرية ولا تنزيهية اهـ سندی (قوله بان المراد بقول الحلواني لا بأس الخ) أي مع حمل قوله
لا بأس على الإباحة والله أعلم

(فصل في القراءة)

(قوله قم لوجعل حالاً من ضمير وجوباً المؤول باسم الفاعل يانم ذلك) اذا حال وصف صاحبها قيد في حالها
فيقتضي أن الوجوب مقيد بكونه بحسب الجماعة تأمل (قوله ومفاد ما نه لوائتم الخ) التطويل المذكور
متطوّر فيه بانه باعادة الفاتحة جهر اما زال الجمع المذكور موجوداً في ركعة واحدة الآن يقال انه
بأفادت جهر اصار كان ما وجد أو لالم يوجد فكانه لم يوجد الا الجهر فتأمل (قوله وهو أسهل من لزوم
الجمع) لعل الأولى ابدال أسهل بأشدهم شلاح حتى يظهر كون ما ذكره وجهاً للقليل الثاني تأمل (قوله على أن
كون ذلك الجمع شنيعاً غير مطرد الخ) قد يقال ان ما في شرح المنية مبني على الرواية الثانية وعلى
الرواية الأولى يعبد ويعلم من تعبير المنية عن الثانية بقليل ضعفها (قوله وكذا ما يأتي من أن المتنفل بالليل
لو أم جهر فتأمل) المتعين في هذه المسئلة أن البعدية ليست بقيد بل ذكرها جرى على الغالب عملاً بالطلاق
الزيلي وما يفيد ما يأتي من أن المتنفل بالليل لو أم جهر وفي السندی نقلاً عن اليربوعي بالجزو
للقنية الجهر في التراويح والوتر واجب حتى لو تركه ساهياً يلزمه وجود السهو اهـ (قوله قال في الخمراتين
هذا ما صححه في الهداية الخ) ونحو الخبر الرمي إلى التخيير كالكاقي وقال وبه ثبت مرجوحية ما اختاره
المصنف في متنه اهـ لكن قال الوانئ كلامنا في الاستقراء ولم يوجد الجهر بحسب الاستقراء
الاقى هذين الموضعين وهذا ينزله الاجماع على الحصر وذهول الفحول عن مثل هذا الاستقراء غير بعيد
اهـ وقال نوح أفندي ينبغي ترجيح ما في الهداية لانه موافق لما ذكره محمد في الجامع الصغير ومن
القواعد المقررة عند الحنفية أن العبرة في المذهب بظاهر الرواية وأن الاعتماد على رواية الجامع لانه
أحد كتب ظاهر الرواية وآخر شئ صنعه الامام محمد بن الحسن والعمل عليه الا فيما قل من المسائل اهـ
اهـ سندی والظاهر أن مسألة المسبوق بركعة من الجمعة غير واردة على ما مشى عليه صاحب الهداية فانه
وان قضى الركعة ثم اربعاً بعد امامه الا أن التهاو وقت جهر بالنسبة للجمعة فلذا خيرا المسبوق وليس وقت
مخافة بالنسبة لها تأمل (قوله وأيد العلامة خير الدين الرمي في فتاواه الخ) ذكره في أول فتاواه (قوله
وأعلاها) أي أشدها خفاء (قوله لكن الاول ارتضاء في الحلية والبحر الخ) القصد الاستدلال
على تضعيف ما ذكره في الذخيرة بأنه ارتضاء في البحر والحلية وأنه أوجه بدليل الخ لكن ليس في البحر
ما يدل على تصحيحه لهذا القول وان كان مجرد نقله بدون تضعيفه يشير إلى ارتضاءه ولا يترك صريح
التصحيح مجرد ذلك بل اللازم اتباع ما صرحوا بتصحيحه وما ذكره من دليل أو جهة هذا القيل لا يفيد تصحيحه
فان اشتراط سماع الغير فيما ذكره لدليل دل عليه وذلك أن الكلام مأخوذ من الكلام وهو الجرح سمي به
لانه يؤثر في نفس السامع وذلك لا يحصل الا بسماعه ونحو ذلك يقال فيما اشترط فيه سماع الغير بخلاف
الايجاب من البائع مثلاً فانه ما أوجب للشترى القبول والموجب هو البائع فالشرط وجود الفعل منه وهو
نطقه وذلك بتصحيح الحروف سواء سمع الثاني أو لا من الرحتى (قوله وهل يأتي بها في الثالثة أو الرابعة محذور)

الظاهر أنه يأتي بهم في الثالثة مبادرة منه لقضائها (**قوله** رده في الجريته في اخبار الشارع لا في غيره) قال السندی قال في البحر وقد يقال ان الاخبار انما يكون آكد من الامر ان لو كان من الشارع اما من الفقهاء فلا يدل على الوجوب بل الامر منهم لا يدل عليه فكان المذهب الاستحباب اه وقال في الملح وهذا لا يراد ما اُصطلح على تصحيحه المشايخ مع أن صاحب البحر ناقض كلامه وصرح في آخر كتاب الجلبان الامر من المجتهد يفيد الوجوب ونقل في شرح الوهبانية عن الامام الصفاق أنه يقول بوجوب الامسالة على نحو الحائض اذا ظهرت في أثناء فطرها استدلالا بأن محمد اذ كرك ذلك بلفظ الامر في الموضوعين قال وهو الصحيح من المذهب وهو يفيد أن الامر من المجتهد يفيد الوجوب اه (**قوله** مكروه اتفاقا) ما ذكره في البحر انما يفيد أصل شناعة الجمع لا الاتفاق عليها فيجمل ما مر من الفروع على الرواية الاخرى كما تقدم (**قوله** على كل فرض) نسخة الخط فرد (**قوله** أن جعل الفرض مقدار كذا الخ) على ما يأتي له لا مانع أن يقال هنا الواجب مقدار كذا والسنة مقدار كذا وان كان البعض فرضا الى آخر ما يأتي (**قوله** لم يتعين انصرافها الى تلك الركعة) قد يقال يتعين انصرافها الى الركعة التي هي فيها وان كانت غير واجبة لتقويها بكونها في محلها اذا الضعيف في محله أقوى من القوى في غير محله أو مساو له فلا وجه لانصرافها عن محلها تأمل (**قول** الشارح أقلها ستة أحرف) أي أقل آية تصح بها الصلاة لا مطلق آية فلا يرد أن مطلق آية يكون أقل من ستة أحرف (**قوا** مركب من جل) أي من الحروف (**قوله** من غير حكاية خلاف) وذكر السندی عن السراج مانعه وان كانت كلمة واحدة مثل مدهامتان أو حرفا ففيه اختلاف المشايخ والاصح أنه لا يجوز (**قوله** وظاهر كلام البحر كغيره أنه موكل الى العرف الخ) الظاهر أن ما في البحر مقرر على أن الآية ما يطلق عليه اسم القرآن وعليه يخرج عن عهددة الواجب بقراءة ثلاثة أمثال مما يسمى بقراءته قارئاعرفا وما في التارخانية مقرر على أنها جملة من القرآن مترجمة وعليه يخرج عنها بقراءة ما يعدل ثلاث آيات نصار وعلى هذا يكون الاكتفاء بما دون الآية مفرعا على الرويتين لا على الرواية الثانية فقط ففرض القراءة عليها آية أو ما يعدلها وعلى الاولى ما يطلق عليه اسم القرآن (**قول** الشارح ويكره نقص شيء من الواجب) أي من حفظه أو في الصلاة (**قوله** مطلقا) أي في حالة قرار أو قرار (**قوله** أقول هذا انما يتم اذا كان قول الهداية الخ) قد يقال مراد صاحب الهداية أنه في حالة الامن يقرأ السورتين المذكورتين في الركعتين والتخفيف بقراءة قصار الطوال وعلى ما في المنية بقراءة البروج فيها حيث اكتفى بسورة واحدة من الطوال بناء على أنها منها وجعل الاوسط في الحضر طويلا في السفر على أنها من الأوساط (**قوله** فصرح بقوله وجوب الدفع التوهم المذكور الخ) وعلى قياس ما سبق يقال الفاتحة وأي سورة شاء سنة بمعنى أنه لو أتى بهذا المجموع يكون مقبها لسنة القراءة وان كان كل من جزأيه واجبا ويندفع ايراد النهر (**قوله** أقول وقول الكافي بقدر ما لا يفوته الوقت الخ) لا يصلح جوابا عن ايراد الشرنبلالي على الكافي (**قوله** فترك سنة السنة أولى) المناسب أن يقول فترك سنة السنة أو واجبها أولى حتى يتم الاستدلال على جواز الاقتصار على الفاتحة (**قوله** طوال المفصل بكسر الطاء الخ) في شرح المنهج لشيخ الاسلام طوال المفصل بكسر الطاء وضمها اه سندی (**قوله** أولقطة المنسوخ منه) وعليه يكون من الفصل بمعنى الكلام البين فكان المنسوخ غير بين (**قوله** خروج الغاية الاولى والثانية) أي ما جعل غاية في الطوال وما جعل غاية في الاوساط وعبارة القهستاني وفي النهاية من الجبررات الى عبس ثم التكوير الى الضحى ثم ألم تشرح الى الآخر

ولاشك أن الغاية الأخيرة داخلية في المعنى وينبغي أن يكون الأوليان كذلك لكنهما خارجتان
 كما في الكافي وغيره اه (قول) وقد علم من التقيد بالامام ومن التعليل أن المنفرد الخ) وفي المجرد
 المنفرد يفعل كاهامام وهو الأفضل انتهى اه سندی (قول) فلا وجه لعدم مقابله (يكن جعله
 مقابلاً بالنسبة إلى إفادة التخيير في الزيادة إلى الستين على حسب المقادير من عبارة الخلاصة وعليه فإقامة
 السنة لا تتوقف على زيادة ثلث المجموع بخلاف الأول تأمل وفي تسمية البحر والشرح أن ذلك قدر النصف
 لا يطرد في سائر الصور بل فيما إذا قرأ في الأولى ستين وفي الثانية ثلاثين ويصدق عليه أنه قرأ في
 الثانية ثلث المجموع (قول) وتنازع في شرح المنية بأنه محمول على الإطالة الخ) بحث فيه في الفتح بأن
 الحل لا يتأتى في قوله وكذا الصبح وإن حل التشبيه في أصل الإطالة لا في قدرها فهو غير المتبادر وإذا قال
 في الخلاصة في قول محمد أنه أحب اه وتعقبه تليذه الحلبي بأنه لا يتوقف قولهما باستئذان تطويل
 الأولى في الفجر على الاحتجاج بهذا الحديث فإن لهما أن يثبتاهما بدليل آخر فالأحب قولهما لا قوله إلى آخر
 ما في السندی (قول المصنف وإطالة الثانية على الأولى) ما قاله المصنف إنما يظهر في غير الفجر على
 قولهما بالتسوية فيه لا على قول محمد لأنه لو قيل بكراهة الزيادة ولو قليلة لزم المخرج لتعسر الاحتراز
 عن القليل منها فلذا كان مناط الكراهة الزيادة الكثيرة والفجر حيث كانت إطالة الأولى فيه
 مسنونة كانت التسوية فيه أو زيادة الثانية ولودون ثلاث مكروهة تأمل (قول) نعم كلامه في إطالة
 الأولى على الثانية فقط الخ) ونقل ابن فرشته في شرح المجمع عن جامع المحبوبي أن إطالة الثانية إنما يكره
 في الفرائض وأما في النوافل فغير مكروه ولعل الوجه فيه أن النقل باب واسع فيغتفر فيه ما لا يغتفر في
 غيره لأن المتطوع أمير نفسه فلا يلزمه إلا ما التزمه باختياره وقصده بخلاف الفرض لأنهم قدوم معين أصلاً
 ووصفاً فلا يتجاوز عن ذلك اه من السندی ولعل الشارح نظر أن العلة التي ذكرها في البحر لعدم كراهة إطالة
 الأولى على الثانية وهي أن أمر النوافل سهل تقيد أيضاً بعدم كراهة إطالة الثانية على الأولى فعزاه أنه
 استظهر في النقل عدم الكراهة فزاده أن ما ذكره من التعليل يقيد بذلك وإن كان كلامه في إطالة الأولى على
 الثانية لا العكس (قول) وهذا إذا صلب الوتر بجماعة) هذا إنما يناسب كراهة تعيين السور الثلاث
 في الوتر (قول) حتماً لا يجوز غيره) عبارة الفتح حتماً يكره غيره الخ (قول) لأن الكلام في المداومة) تمام
 عبارة الفتح والحق أن المداومة مكروهة سواء أراء حتماً يكره غيره أو لا لأن دليل الكراهة لا يفصل وهو
 إيهام التفضيل وهجر الباقي لكن الهجران إنما يلزم لو لم يقرأ الباقي في صلاة أخرى فالحق أنه إيهام التعيين
 اه وبهذا تعلم أن اعتراضه عليهم ما من حيث تقيدهم بالكراهة بما إذا رأى ذلك حتماً والذي فهمه المحشي
 من عبارتهما أن الكراهة تتحقق فيما إذا رأى ذلك حتماً وأن العلة فيه تغيير المشروع وفيما إذا داوم بدون
 أن يراه حتماً العلة إيهام الجاهل لكن هذا بعيد منها حيث قيد الكراهة بما إذا رأى حتماً ثم ذكر احترازه
 بقوله أما إذا قرأ للتيسر الخ ثم ذكر أقوله لكن بشرط أن يقرأ الخ المفيد عدم المداومة مع أن موضوع الكلام
 فيها فلو كانت الكراهة مفيدة بما إذا رأى حتماً لا يكون هناك داع لقوله لكن بشرط الخ نعم كلام
 المحشي وجهه في ذاته (قول) وفيه تأمل) لعل وجه التأمل أنه حيث ثبت ما ذكره من فعله عليه السلام
 لا يتركه الإمام فيما ذكره لكسل من صلى معه كما أنه لا يترك شيئاً من سنن الصلاة أو سنة القراءة أو نحو ذلك
 لما ذكر تأمل والله أعلم

لما فرغ من ذكر أفعال الامام من بيان وجوب الجهر والمخافة ومن تقدير القرابة بما هو سنة قراءة الامام وذكرا أفعال المقتدى من وجوب الاستماع والانصات أتبعه ذكر صفة شرعية الامامة قائمها على أى صفة هي من المشروعات فذكر ما يصلح لها وما يتلوها من خواص الامامة كذا في العناية اه
سندى (قوله هو مصدر قولك الخ) في النهر الامامة مصدر أعمت القوم واثم به اقتدى كذا في الصحاح وفي القاموس الامامة الاتمام بالامام انتهى اه سندى (قوله وهو متعلق بتصرف لا باستحقاق الخ) الظاهر صحة تعلقه بكل من استحقاق وعام أيضا اذ من ثبت له صفة الامامة استحق على الانام التصرف العام معنى أن له ولاية التصرف في كافة شؤونهم الدنيوية والاخرى والتأنيث له بهذه الرئاسة كونه القيم الثابت له عليه استحقاق التصرف وهم يجب عليهم عدم معارضته في هذا الاستحقاق كما يجب عليهم الانقياد له وطاعته فيما تصرف فيه عليهم فالمتحقق له عليهم شيان التصرف عليهم والانقياد لهذا التصرف فمن نازعه في استحقاق التصرف أو لم ينقد أتم بترك الواجب والمعنى على تعلقه بعام أن هذا الاستحقاق عام وشامل لكافة أفراد الناس كما يقال عم ظلم السلطان على الناس وهو أبلغ من عمهم
تأمل (قوله لكن النبوة في الحقيقة غير داخله الخ) فيه أن قصد المقاصد بذكر قوله خلافة الخ إخراج رتبة النبوة أذهى الدخلة في صدر التعريف لاهي نفسه لعدم دخولها فيه والقصد تعريف الامامة الثابتة بالبيعة أو للعهد لا ما يشمل الثابت بالبيعة (قوله ولما كانت الرئاسة عند التحقيق ليست الخ) الحق أن الرئاسة أمر اعتباري قائم بالرئيس من آثاره استحقاق التصرف ومعنى نصب أهل الحل والعقد للامام اثبات هذه الرئاسة ومن لوازمها نبوت هذا الاستحقاق (قول الشارح قرشيا لاهاشميا) يتقرر ما قاله الجوى في آخر الفن الثالث من الاشياء عند التسليم على شروط الامامة فإنه نقل عن الطرسوسى في كتابه تحفة الترك فيما يجب أن يعمل به في الملك قال الامام وأصحابه لا يشترط في صحة تولية السلطان أن يكون قرشيا ولا يجتهدا ولا عدلا ثم قال بعد أن نقل عن الشافعية هذه الشروط وهذا لا يوجد في الترك ولا في الهم فلا تصح سلطنة الترك ولا يصح تولية القضاء من الترك على مذهبهم وفي هذا القول من الفساد ما لا يخفى ولهذا قلنا ان مذهبنا وفق للترك من مذهب الشافعية الخ اه ويؤيد ما قاله ما ذكره ملا على قارى في شرح الفقه الاكبر عند التكلم على التفاضل بين الصحابة رضى الله عنهم أن خلافة النبوة ثلاثون سنة فمن بعدها لم يكونوا خلفاء بل ملوكا وأمرأا ولا يشكل بأن أهل الحل والعقد من الامة كانوا متفقين على خلافة الخلفاء العباسية فان المراد بالخلافة المذكورة في الحديث الكاملة التي لا يشوبها شئ من المخالفة وبعدها قد تكون وقد لا تكون اذ ورد في حق المهدي أنه خليفة رسول الله والاطهر أن اطلاق الخليفة على العباسيين كان على المعانى اللغوية المجازية العرفية دون الحقيقة الشرعية اه وسيأتى في صلاة العيد عند قوله وهي ثلاث تكبيرات في كل ركعة عن شرح المنية أنه لا خليفة الآن والذي يكون في مصرفه هو خليفة اسم لا معنى لانتهاء بعض الشروط فيه اه (قوله ولا يجب الخروج عليه) لان فساد الخروج أكثر من ظلمه وفسقه لان الامام وان ظلم أو فسق فقد تكون فيه مصلحة أمن الطريق ودفع مظالم الناس بينهم فاذا قتل أو عزل تظالم الناس فيما بينهم وزال الأمن في الحضر والبوادي وربما لو عزل تجمعت قبيلته أو تجمع جماعة ويهلك الحرث والنسل وان قتلوه ربما كان له عقب يقوم مقامه فيتضرر به الناس ويقاؤوه في امامته أخف من الفتن وقد صبر الصحابة في امامة بنى أمية وزمن يزيد والحاج ولم يخرجوا عليه بالعزل ولا بالقتل وهم أصلب في الدين فثبت أن الخروج خصوصاً مع حصول

الفتنة لا يجوز وفي الحديث من رأى منكراً من أمامه فليصبر عليه والله الهادي اه سندی
(قوله) وكلهم قاطبة في توجيهه هو أن الصحابة الخ ذكر السندی توجيهه بأنه قد ظهر القسوة وانتشر الفساد
والجور من الأئمة بعد الخلفاء الراشدين والسلف كانوا ينقادون لهم ويقيمون الجمع والاعياد بينهم ولا يرون
الخروج عليهم والعصية ليست شرطاً للإمامة ابتداء فكذا بقاء اه **(قول الشارح)** الفتنة أي
الأدخيل حصول فتنة من عزله بسبب فسقه فلا يسعى في عزله لأن ضرر الفتنة فوق ضرر خلعه اه
سندی **(قوله)** أما باستخلاف الخليفة أي الخ في الخانية من فصل في مسائل مختلفة من كتاب الوصايا
الخليفة إذا جعل لرجل أو ولي عهد قال الفقيه أبو بكر البجلي لا يصير الثاني خليفة ولا يجب على الناس أن
يعملوا بما أمر الخليفة لأن الخليفة لو أراد أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته ويتعزل لا يكون له ذلك وكذلك
بعد موته وبعض المشايخ قالوا يجوز أن ينقل الخلافة إلى غيره في حياته وبعد موته وهو كالوصي له أن
يوصي إلى غيره بعد موته ولو أقام غيره مقام نفسه في حياته واعتزل هو لا يصح اه ومقتضى هذا ضعف
ما في المسألة **(قوله)** ولقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الخ لا يصح الاستدلال بهذا الحديث على صحة
سلطنة التغلب لأنه لا مبايعة له ولأنه محمول على ما إذا أنفذ الامام سرية أو جيشاً وأمر عليهم أميراً يجب على
العسكر أن يطيعوه في أمر الحرب كذا حمل هذا الحديث الامام اه من السندی **(قول الشارح)** وفي
الحقيقة هو الوالي مقتضاه لزوم اجتماع الشروط فيه حتى تصح سلطنته **(قوله)** بل لا اقتداء
يصح جعله تعريفاً لا اقتداء على أنه مصدر المبني للعلوم لا المجهول تأمل **(قوله)** بقى للربط معنى ثالث
هو المراد الخ لا يصح إرادته هنا لما قدمه أنها مصدر فلان أم الناس فكيف يصح تفسيره بابه والاحسن
ما قاله الرضائي من أن تربط مصدر المبني للمجهول أي أن يربط بالامام صلاة المؤتم فهي صفة للامام وهو
معنى ما نقله في التهر من أنها اتباع الامام في جزء من صلاته أي أن يتبع الامام فالاتباع مضاف إلى نائب
فاعله إلا أنه هنا أضافه إلى الصلاة التي هي مفعول المصدر اه سندی **(قوله)** لكن لما كانت العشرة
قائمة بالمقتدى الخ فيه تأمل إذ كل واحد من العشرة ليس قائماً بالمقتدى بل بعضها قائمه وبعضها لا **(قوله)**
أو الشروع فيها) تقدم له في بحث النية أن المسئلة الأولى وهي ما لو اقتدى بالامام أنه ذكرها في الخانية وقال
لا يجوز لأن الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل وقال بعضهم يجوز اه قال في شرح
النية فظهر أن الجواز قول البعض وعدمه هو المختار وذكر ما يؤيد ذلك وقال وأما المسئلة الثانية فلا تخالف
ما في المتن لأن فيها التعيين مع المتابعة ولهذا قال في الخانية لأنه لما نوى الشروع في صلاة الامام صار
كأنه نوى فرض الامام مقتدياً به اه ومقتضاه أنه صح شروعه وصار مقتدياً وإن لم يصرح بنية الاقتداء
لكن في الفتح إذا نوى الشروع في صلاة الامام قال ظهير الدين ينبغي أن يريد على هذا واقتديت به إلى آخر
ما قاله هنالك فانظره تأمل **(قوله)** توفيق بين القول بالسنية والقول بالوجوب الخ لكن في القهستاني الجماعة
سنة مؤكدة قريبة من الواجب فلأن أهل مصر تركوها قوتلوا وإذا ترك واحد ضرب وجس كافي
لخلاصة فلا تكون واجبة لقوله عليه السلام الجماعة من سنن الهدى فتكون سنة مؤكدة كافي للكرمان
فكان صحته لم تبلغ الزاهدي والالم يقل أرادوا بالتأكيده الوجوب اه قلت والحق أن العلماء اختلفوا فيها
على خمسة أقوال أحدها أنها مستحبة كافي جوامع الفقه ثانياً سنة مؤكدة ثالثاً ما في الفتية أنها فرض
عين رابعاً فرض كفاية خامساً الوجوب اه سندی **(قوله)** والسنة التي تقرب منه المواظبة عبارة
الجلبي عليها **(قوله)** ويرد عليه ما مر عن التهر الخ ما في شرح النية انما أفاد أنها سنة وأن الأحكام دالة

على الوجوب ووفق بينهما بالتقييد بالمداومة ولا يرد على هذا ما قدمه عن النهرفاته ليس فيه ما يقتضى الاتفاق على أن الترك حرة بلا عذر يوجب انهما بخلاف ووفق الراهدى (قوله كما نقله الزيلعى) عبارته وقال كثير من المشايخ انها فرضية ثم من يقول انها فرض كفاية ومنهم من يقول انها فرض عين وذكر دليلهم على ما قالوه ثم قال ولنا وذكرا ما يدل على عدم كونها فرض عين أو كفاية وليس فى عبارته ما يدل على أن القائل انها فرض عين من أهل المذهب وفى البناية وقيل فرض كفاية وبه قال الطحاوى وهو قول الشافعى وقال النووى وهو الصحيح نص عليه الشافعى وهو قول ابن سريج وأبى اسحاق وجهور المتقدمين من الشافعية وقال النووى وفى وجهه سنة وفى وجه فرض عين لكن ليست شرطا لصحة الفرض وهو الصحيح من مذهب أحمد وقوله الآخر لا تصح الصلاة بتركها اه فقد ذكر أن القائل انها فرض عين من غير مشايخنا (قوله) ولنا أنه عليه الصلاة والسلام كان خرج ليصلح بين قوم الخ الاستدلال بهذا الحديث للمذهب لا يتم الاعلى اطلاق كراهة تكرار الجماعة فى أى مسجد كما نقله ط عن المجتبى لافى خصوص مسجد المحلة كما مشى عليه الشارح والافسجد المدينة مسجد شارح الا أن يقال هو مسجد محلة فان له اماما وجماعة معلومين حين ذاك وأيضا لا يتم الاستدلال به الا اذا وجد جماعة يصلى بهم فى المسجد ومع هذا اختار الصلاة فى منزله بأهله وأيضا سيأتى أنه لو فاتته الصلاة ندب طلبها فى مسجد آخر الا المسجد الحرام ونحوه فكيف صلاها فى منزله مع أنه لا يصلحها فى مسجد آخر بل فى المسجد الحرام ونحوه تأمل (قوله) وعن هذا ذكر العلامة الشيخ رحمة الله السندى الخ لعلة فترع ما ذكره على القول بكراهة تكرار الجماعة فى أى مسجد كان ولو بدون إعادة الأذان لاعلى ما ذكره الشارح وهذا يندفع الاشكال (قوله) وذكر أنه أفتى بعض المالكية بعدم جواز ذلك الخ) وألف البيهقى رسالة فى جواز ذلك أى ما يفعله أهل الحرمين وقرر كراهة الاقتداء بالمخالف والشيخ على القارى أجاز كل ذلك اه سندى (قوله) وهذا فى غير جمعة) وجه الفرق أن طلب الجمعة ورد بصيغة الجمع وهو الواو فقد طلب الحضور معلقا بلفظ الجمع الى ذكر وهو يستلزم ذكر (قوله) وهو منقرد عرفا وشرعا الخ) نعم هو منقرد عرفا لا شرعا لورود الأثر ولا يلزم من جعل حكمه حكم المنقرد فى الجهر والمخافة أن يكون كذلك فى باقى الاحكام (قوله) اذا تركها استخفاها أى تهاونا ونكاسلا وليس المراد حقيقة الاستخفاف فانه كفر اه من حاشية البصر (قوله) رخص لعثمان بن مالك فى تركها) وقال الرضى ان عثمان طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلى فى مكان من بيته يتخذ مسجد افعله كان يؤم عشيرته فيه بعد تحاذيه مسجدا فلم يكن تاركا للجماعة ولا لحضور المسجد بل ترك المسجد الا بعد الى مسجد قريب دفعا للحرج وهذا لا كراهة فيه كما تتخذ المساجد فى الحال ويترك المسجد الجامع وكان كل قبيلة من الانصار لهم مسجد يصلون فيه اذا تأخروا عن حضور الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم انتهى اه سندى (قوله) واعتض الشرنبلالى بان هذا يناق الخ) أجاب عن هذا الرضى بقوله وكأنه سقط الوجوب بسعيه فبقى الندب اه سندى (قوله) أقول ليس فيه زيادة ونص عبارة الزاد الخ) الذى فى النهر عن الزاد الجمع بين حسن الوجه وصباحته ونصه واعلم أنه وقع فى زاد الفقير بعد قوله فاحسنهم خلقا فان استوا فاحسنهم وجهها وفسره فى الكافى بمن يصلى بالليل فان تساوا فاصبحهم وجهها اه ولم أر من جرح بينهما غيره وعليه فاحسنهم وجهها أى أكثرهم اضاءة له بدليل ما فى الكافى ان دروى من كثرت صلاته بالليل ضاء وجهه بالتهار واصبحهم هو أصحهم اه تهر ولما كانت الصباحة هى الجمال ولا معنى لزيادتها فى عبارة الزاد

نبيه الشارح تبعاً للتهر على معناها **(قوله)** ولعل وجهه أن الحدث أخف من الجنابة لا يظهر هذا
 التوجيه فانه بالتيمم ارتفع كل منهما وتساوى الجنب والمحدث في الطهارة ولعل مراده ما ذكره السندی
 تعليلاً بقوله لاختلاف في كون التيمم هل رفع الحدث أم لا والجنابة أغلظ اه **(قول الشارح)** لعموم
 ولايتهما المقرر أن الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة فالأولى أن يقول لان في التقدم استئطالة عليهما
 وقد بسع في ذلك صاحب البحر ناقلاً عن الاستيعاب اه سندی **(قوله)** مع أنه في الخليفة ذكره مطولا
 ونقله في البحر عنها لفظه على ما في البحر ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل
 أتى الصلاة دياراً والديار أن يأتيها بعد أن تفوته ورجل اعتبد محرره اه أي من طلب من عبده
 العبودية بعد ما حرره أو باع محرراً أو كل غنمه **(قوله)** من علم أو عمل أو حال الخ في البحر عن المغرب البدعة
 اسم من ابتدع الأمر إذا ابتدأه وأحدثه كالرفعة من الارتقاء والخلفة من الاختلاف ثم غلبت على ما هو
 زيادة في الدين أو نقصان منه اه والظاهر أن المراد بالخال في تعريف الشئ النقصان من الدين
(قوله) ادليس هنا أحوال قد يقال مراده لا يصح في حالة كون اعتقاده ناشئاً عن شبهة وإن كانت
 باطلة وفي حالة كونه ليس عن شبهة **(قوله)** من كراهة إمامة المذكورين حتى المبتدع ما عدا الفاسق
 لما تقدم **(قول الشارح)** وأبرص شاع أي عجم أعضاءه أو شاع بين الناس ولو في عضو واحد حتى
 تصح نقرة الناس عنه كذا ظهر **(قوله)** أول عدم إمكان كمال الطهارة أيضاً في المفالوج والاقطع والمجبوب
 انظر وجه عدم إمكان كمال الطهارة في المجبوب ولعله عدم تأني الاستبراء في الاستنجاء فربما كانت
 طهارة ناقصة ووجهه في المفالوج والاقطع ظاهر **(قوله)** تكرار مع قول المتن فاسق قال السندی
 هؤلاء الأربعة وإن دخلوا تحت الفاسق إلا أنه نص عليهم تهجيناً لهم وتقييماً ولا تنهال كثير من الناس
 واتصافهم بهذه الاخلاق الذميمة ربما يغفل عن كونها فسقاً اه **(قوله)** على أن المفتي به مذهب
 المتأخرين الخ فعلى ما أفتى به المتأخرون لا تكرر إمامته سندی **(قول الشارح)** لكن في وتر البحر الخ
 وقال في البحر هنا وأما الصلاة خلف الشافعية فاصل ما في المجتبى أنه إذا كان مراعياً للشرائط والأركان
 عندنا فالاعتداء به صحيح على الأصح ويكره والأفلا يصح أصلاً اه وبعبارة ابن مالك وكذا الاعتداء بالشافعي
 مكروه ولكنه إذا علم أنه لم يتوضأ من فصدته ونحوه أو لم يغسل ثوبه من المني ولم يضره أو توضأ من ماء القلتين
 النجس وأشبهها مما يفسد الصلاة عند المقتدي لا يجوز اقتداؤه **(قوله)** أي المراعاة في الفرائض من
 شروط وأركان الخ عبارة البحر وسياقها للدلالة فيها على ما قاله المحشي وذلك أنه قال أولاً لنقل عن
 الهداية ودلت المسئلة أي مسئلة اتباع المؤتم قانت الوز لا الضمير على جواز الاقتداء بالشفعية وإذا علم
 المقتدي منه ما يرغمه فساد صلاته كالفساد ونحوه لا يجزيه ثم قال فاصله أن صاحب الهداية يجوز
 الاقتداء بالشافعي بشرط أن لا يعلم المقتدي منه ما يمنع صحة صلاته في رأي المقتدي ثم ذكر مواضع عدم
 صحة الاقتداء ثم نقل عن النهاية كراهة الاقتداء بالشافعي إذا لم يعلم حاله ثم قال فصار الحاصل أن الاقتداء
 بالشافعي على ثلاثة أقسام الأول أن يعلم منه الاحتياط في مذهب الحنفي فلا كراهة في الاقتداء به
 الثاني أن يعلم منه عدمه فلا صحة الثالث أن لا يعلم شيئاً فالكراهة فانت ترى أنه لا دلالة فيما قاله
 البحر على ما ذكره المحشي إذا المراد بالجواز في عبارة الهداية الصحة اذ هي التي يدل عليها مسئلة الاقتداء
 لا الحل بدون كراهة وما في شرح المنية لا دلالة له على ما ذكره أيضاً اذ تنقيده بالفساد دون غيره إنما
 هو لجواز بمعنى الصحة لا نفي الكراهة وبعبارة القاري المذكورة لا تدل على نفي الكراهة إذا راعى

في الفرائض فقط بل المتبادر عدم حصر المراجعة فيها نعم آخرها ما يدل على عدم لزوم المراجعة في السنن لنفي الكراهة حيث قال لا فيما هو سنة الخ وحينئذ حيث أطلق في البحر المراجعة ولم يقيد بها بالفرائض يبقى المطلق على إطلاقه فيم الجميع حتى السنن قال السندي فصار الحاصل أن الشافعي إن راعى مذهب المأموم في الشرائط والفرائض والواجبات والسنن من كل وجه فتصم صلاة المأموم من غير كراهة وهو الذي ينزل عليه ما في وتر البحر ونقل في الامداد عن شرح الديري أنه لا يكره ما إذا علم منه الاحتياط في مذهب الحنفي وإن راعى في الشرائط والفرائض دون الواجبات فالصلاة مكروهة تحريماً وعليه ينزل ما في البحر عن المجتبى ونقل القهستاني عن الزاهد أنه يكره امامة الشافعي وقال صدرا الاسلام الاحوط أن لا يصلي خلفه كافي الجوهرة وليس الا فيما إذا راعى في الشرائط والفرائض لأنه إذا لم يراع فيهما لا تصح صلاة المأموم فضلاً عن الكراهة وإن راعى في الشرائط والفرائض دون السنن فالصلاة مكروهة تنزيهاً هذا ما أدين الله به اه (قول السارح ولذا قال الكمال) أي لمراجعة الأضعف (قوله ويمكن حمل كلام البحر الخ) فيه أنه قد يتأق الرضا من غير المحصورين بأن أم جماعة غير معلومين لكن علم من حالهم الرضا بالاطالة (قوله ومفاده أن جماعتهم في صلاة الجنائز واجبة الخ) انما يتم بإرجاع ضمير لانهما فريضة الجماعة كما فعل في حاشية البحر وهو خلاف الظاهر بل هو راجع لصلاة الجنائز فانهم افترض كفاية على كل منهن قال السندي نقلاً عن شرح المنية ويستحب أن يصلين منفردات وتجوز جماعتهم اه فراد الفتح وغ. يره من الوجوب معناه اللغوي أي ثبت الأول ويكون مقدماً على الترتيب لا على الانفراد المستحب (قوله فلانهم دخلن في تحريمه كاملة) لا كراهة فيها بسبب اقتدائهم برجل (قول السارح واستثنى الكمال بحنا البهايز) لكن من أطلق قال لكل ساقطة لاقطة وإذا كانت الفساق تتبع البهايم والموتى في القبور فلا تنسب البهايم المتفانية أولى فكل تكلم على حسب حاله وما يشاهد في أهل عصره ومن اتسع اطلاعه منع الكل وهو الصواب ويشهد له حديث عائشة رضي الله تعالى عنها حيث قالت لو رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المساجد ولم تفصل اه رحتي (قوله ظاهره أن الخلوة بالأجنبية لا تقتضي الخ) نقل ما استظهره هنا في فصل النظر من كتاب الكراهية عن منية المفتي حيث قال وفي منية المفتي الخلوة بالأجنبية مكروهة وإن معها أخرى كراهة تحريم اه (قوله أشار إليه بيده لحديث ابن عباس الخ) ظاهره قوله أشار أنه يأمره بالقيام عن يمينه بالإشارة فقط مع أنه روى البخاري عن ابن عباس كافي السندي أنه لما قام إلى يسار النبي صلى الله عليه وسلم أخذ صلى الله عليه وسلم بأذنه وأداره إلى يمينه اه إلا أن يكون قبل شروعه في الصلاة ولفظ الحديث على ما ذكره في الهداية يتبادر أنه أقامه وهو في الصلاة حيث قال عن ابن عباس بت عند خالتي ميمونه فقام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل فقامت عن يساره فأخذ برأسى فأقامني عن يمينه وهو صريح ما في مسلم (قوله ليس بخالفاً لما تقدم كما توهم) قال ط في القهستاني العبرة بالقدم وقيل إنها جائزة ما بقي المحاذاة في شيء من القدم والأصح أن العبرة لا كثرتها كذا في المنية ولو اختلف قدمهما في الصغير والكبير فالعبرة للكعب في الأصح اه فظاهره أن التصحيح الأول عند مساواة قدميهما والتصحيح الثاني عند اختلافهما وظاهره نقل الجوى كالبخر أنهما قولان في المسئلة وكلام السارح لم يوافق أحدهما اه فأنت ترى أن كلام السارح لم يوافق ما في القهستاني كما قال ط وإن وافق ما في المجتبى وط لم يدع مخالفتها في المجتبى حتى يعترض عليه بل لما في القهستاني وجرى السارح على

اعتبار المحاذاة بالقدم بمعنى العقب في المسئلة الأولى خلاف الأصح لأن الأصح أن العبرة لمحاذاة الأكر
 فيها فيكون جازياً على خلاف الأصح لأن يبقى القدم على ظاهره ويراد أكثر ولا كله فيكون موافقاً
 لما في القهستاني من تصحيح اعتبار الأكثر فيها ويكون في المسئلة الثانية جازياً على أحد تصحيين ولعله
 أشار بقوله فافهم إلى الاعتراض على غير ط من محشى هذا الكتاب والافاعتراضه عليه غير وارد تأمل
 (قوله فيشترط كون المؤتم مضطجعا الخ) لا يظهر اشتراط كون المؤتم مضطجعا خلف ظهر إمامه بل
 لو اضطلع محاذياً رأسه لقدى إمامه أو بالعكس صح إذا المدا في عدم صحة الاقتداء على التقدم وفيما ذكر لم
 يحصل تقدم عليه تأمل (قوله اقتدى على سطح الخ) هذا انخلاف منفرج على أن العبرة للعقب أو
 لا أكثر التقدم فإن من حاذى رأس الإمام لم يحاذ عقبه هكذا ظهر (قوله ويؤيده ما في الفتح عن صحيح
 مسلم الخ) وجه التأييد هو أنه عليه السلام كان يمكنه أن يتقدم مينة أو ميسرة لأجل إقامة سنة مقامهما
 ومع هذا لم يفعل بل فعل ما فعله لأنه المتبوع فبقى في مكانه وأخذ بيد كل منهما وحوله عن مكانه فهذا يدل
 لما نحن فيه وأنه ينبغي للقتدى التأخر إذا جاء ثالث تأمل (قوله ولو كان في الصف الثالث تقصد)
 سياتى في الشرح في مفسدات الصلاة مشى مستقبل القبلة هل تفسد إن قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم
 مشى ووقف كذلك وهكذا لا تفسد وإن كثر ما لم يختلف المكان اه فعلى هذا محل الفساد لو كان في الصف
 الثالث إذا لم يقف (قوله معللاً بأن ترك المكروه أولى الخ) فيه أن هذه العلة متحققة في مسئلة
 الأشياء إذا ترك وصل الصف مكروه نعم صلاته في المسئلة الثانية وحده يلزم ارتكاب مكروهين وهو
 عدم سد الفرجة وانفراد عن الصف بخلاف الأولى فإن صلاته في الصف الأخير يلزم ارتكاب
 مكروه واحد (قوله يفيد أن الكلام فيما إذا شرعوا) يظهر أن الحكم كذلك لو لم يشرعوا وعلم
 منهم عدم سد الفرجة بالأولى حيث كان له انحرق وهم في الصلاة فيكون له انحرق وهم خارجاً بالاولى
 (قول الشارح وبركتها هي عود بركة الكامل منهم على الناقص) ظاهر كلام الشارح يقتضى أن عود
 بركة الكامل على الناقص يبقى مع كراهة ترك سد الفرجة وعبرة السيوطي تقتضى عدم حصولها
 حيث قال فالأخلال بسد الفرجة لا يحصل معه التضعيف المذكور ثم انه يسقط بسببه مخصص آخر
 وذ كر منها أى من الخصال الساقطة عود بركة الكامل على الناقص والسلامة من الشيطان واحتفاف
 الملائكة وصلاة الملائكة وشهادتهم له لعدم مجامعتهم للشياطين وقيام نظام اللغة الامن من
 السهو وادغام الشيطان والخشوع إلى آخر ما ذكره السندى (قوله ليلينى منكم) قال الرملى
 يجوز إثبات الياء مع فتحها وتشديد التون وحذف الياء مع كسر اللام وتخفيف التون اه (قوله خلافاً
 لما نقله ابن أمير حاج) ظاهره أن ابن أمير حاج نقل ما قاله عن أهل المذهب وحيث كان منقولاً
 فاللازم اتباعه وإن كان مخالفاً لظاهر عباراتهم تقديم النص على الظاهر كذا ظهر (قوله ذكره
 في البحر بحثاً) قال الرملى رجمائعين في زماننا إدخال الصبيان في صفوف الرجال لأن المعهود
 منهم إذا اجتمع صبيان فأكثر تبطل صلاة بعضهم ببعض ورجاء تعدى ضررهم إلى افساد صلاة الرجال
 انتهى اه سندى (قوله على ما صرح به في النهاية ونصه شرطنا الخ) ما ذكره في النهاية من حمل
 العضو من المرأة على قدمها ومن الرجل على أى عضو كان خلاف المتبادر من عبارة التسننى فانه
 أطلق في العضو منهما ثم فرغ صورة جزئية على الأصل العام وهذا لا يدل على التخصيص فالظاهر
 أن الأقوال ثلاثة اقتصر الزيلعى على اثنين ومشى قاضيان على أحدهما واعتبار القدم بها

(قوله) ومراد البحر من تعيين الحمل على المحاذاة ما ذكرنا الخ) على أن مراد صاحب البحر ما ذكره ابن عابدين لا يتدفع الاشكال بخلافه على ما ذكره المحشى والحاسم لمادة الاشكال أن يقال إن التقدم مفسد آخر ولو مع وجود فرجة وينع صحة اقتداء الرجل كالنهر الفاصل والطريق فكما أنهم لم يجعلوا الفرجة معتبرة في مسئلة النهر مثلاً فكذلك في مسئلة تقدم المرأة اه ثم رأيت في حاشيته على البحر ذكر ما نصه عن بعض الفضلاء الحق أن تقدمها على من خلفها بازاها مفسد كيضما كان وحيث اتفقوا على نقله عن أصحابنا كما قدمه عن غاية البيان فلا يعارضه ما عن معراج الدراية والبقالي لأنه محكى بقل وما عينه وإن صح في المرأة بأن يكون من خلفها قريبا منها بحيث لا يكون بينه وبينها قدر ما يشع الرجل وكذا المرأة بأن لا يصح في الثلاث حيث صرحوا بإبطال صلاة ثلاث إلى آخر الصفوف فإن من في الصف الثاني ومن بعده بينه وبينه حائل ومع ذلك حكموا بإبطال صلاته وقوله فقد شرط الخ ممنوع فإن المحاذاة صادقة بالقرب والبعد ولو كانت المحاذاة مستلزمة لعدم الفرجة لم يكن للتقييد بقولهم ولا حائل أو فرجة تسع رجلا بعد قولهم وإن حاذته معنى اه أقول قول هذا المعترض لكنه لا يصح في الثلاث الخ يؤخذ الجواب عنه من قول الزيلعي ولو كان صف تام من النساء خلف الإمام ووراءهن صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف كلها وفي القياس تفسد صلاة صف واحد لا غير لو جود الحائل في حق باقي الصفوف وجه الاستحسان ما تقدم من أثر عمر أي قوله من كان بينه وبين إمامه طريق أو نهر أو صف من نساء فليس هو مع الإمام وقد ذكر المؤلف عن غاية البيان أن الثلاث كالصف ولكن في حق من حلن بينه وبين الإمام فأفاد أن مقتضى القياس ذلك ولكن عدل عنه لما ذكر والذي يظهر أن ما ذكره المؤلف من التوفيق بما ذكره ليس معناه أن يكون الرجل خلفها بحيث أنها ملتصقاتها فانه بعيد عن الفهم لأن إطلاقهم الصف ينصرف إلى ما هو العادة فيه والعادة في الصفوف أن يكون بين الصفين فرجة يمكن سجود الصف المتأخر فيها وهذه الفرجة أكثر مما يسع الرجل بل المراد باشتراط فساد صلاة من خلفها بأن يكون محاذيها أن يكون مساها لها من خلفها احترازاً عن غير المسا من أن يكون خلفها من جهة اليمين أو اليسار وقوله في السراج وسط الصف احتراز عما إذا قامت في طرفه فانه لا تفسد صلاة ثلاثة بل اثنين من في جانبها ومن خلفها (قوله) بما ذكره القهستاني بقوله فريضة الخ) نص عبارة القهستاني فريضة أو واجبة أو سنة أو تطوع أو فريضة في حق الإمام تطوع في حق المقندين اه (قوله) فكما سبق قلم الخ) يمكن أن يقال مراده بفساد الاقتداء أي بصلاة الإمام لافساد أصل الاقتداء بدليل تصريحه أولاً ببقاء أصل الصلاة فإني الخ كقول الشارح وإذا فسد الاقتداء لا يصح شروعه في صلاة نفسه (قوله) وكذا سجود السهل لعدم تحقق المحاذاة فيه الخ) أصل البحث لطفه قال وانظر المحاذاة في سجود التلاوة والشكر والسهو والظاهر عدم الفساد لاشتراطهم المحاذاة في القيام ولعدم اتحاد الأداء في بعضها اه وقد ذكر أولاً ما نصه ثم انما تفسد المحاذاة إذا كانت في القيام حتى لو كانت قدمها خلف قدم الإمام إلا أنها أطويلة يقع رأسها في السجود قبل رأس الإمام جازت صلاتهما اه وذكر السندي ما ذكره المحشى هنا بلفظه بقوله ويلحق به أي بسجود التلاوة وسجدة الشكر والسهو لعدم تحقق المحاذاة إلى آخره لكن هذا غير صحيح مع ما نقله السندي وغيره عن المحيط عن البحر جاني من أنها لو كبرت في الصف الأول وركعت في الصف الثاني وسجدت في الثالث فسدت صلاة من عن يمينها ويسارها وخلفها في كل صف لأنها أنت في كل صف ركناً من الأركان فصار كالمذفوع إلى صف النساء اه على أن ما ذكره

ط من مسألة الطويلة عدم الفساد فيه انما هو لعدم محاذاتها له بالساق لالكون المحاذاة في غير حالة
القيام **(قوله)** وأجاب في التهر عن الاول بانهم ذكروا الشركة الخ وقال الرحمن يلزم من الاشتراك
في الاداء الاشتراك في التعميم فكان مغنيا لكتهم قصدوا التصريح بسائر القيود للايضاح فان
ما ذكره قد يستغنى ببعضه عن بعض وحقيقة الاشتراك في الاداء أن يكونا مباشرين لاداء أفعال الصلاة
مع كونهما مقتدين بإمام واحد أو أحدهما اماما للآخر والاشتراك في التعميم أعم منه وهو مجرد البناء
المذكور اذ يشمله ويشمل ما اذالم يكونا مؤدين كافي حال الذهاب للوضوء أو العود منه بعد سبق الحدث
لأنهم ما غير مباشرين لاداء الأفعال اه سندی **(قوله)** قيد به اذ لا يمكن المحاذاة مع اختلاف الجهة الخ
بل يمكن بأن توجه لأحد جوانبها من آخره وتوجه الآخر للجانب المحاذي له في أوله بحيث تحصل
المحاذاة بينهما تأمل لكن رأيت ما في الزيلعي مثل ما ذكره المحشي **(قوله)** بان صليبا بالتعسري أي
ولم يعلم حال الامام **(قوله)** أما غيرهما فغير مكلفة بفرضية المقام أي فلا تفسد صلاتها كما أنه ينبغي
أن لا تفسد صلاته أيضا لأنه لم يترك فرض المقام حيث أشار إليها **(قوله)** فلقصورها عن درجة التمام
بهذا إيجاب عما قاله الرحمن اذا كان الفساد غير معلول بالشبهة لم يشترطوها **(قوله)** ولا ذكر أو خشي
مقتضى ما ذكره في اقتضاء الصبي بالانثى التي لم تبلغ من أنه محتمل الصحة أن يقال كذلك في اقتضاء
الصبي بالخنثى التي لم تبلغ أي أنه محتمل الصحة لا يجوز بعدها كما فعل **(قوله)** فأمكن وقوعها فرض
منه تأمل قال السندی الذي يرجح لي بحثا إعادة المكلفين الصلاة على الجنابة وعدم الاكتفاء بفعل
الصبي وذلك أن ذم المكلفين خوطبت بالوجوب من الشارع ولا يتحصل الفراغ من الواجب الا بفعلهم
أو بدليل محقق يسقط الوجوب ولم توجد رواية السقوط محقة في كتب أصحابنا فضلا عن حديث أو أثر دل
عليه ويأتي في فصل البيع من الخطر لورثة السلام خلاف في السقوط عن غيره فهل يجري هنا أيضا اه
والظاهر حرمانه هنا أيضا **(قول المصنف)** ولا طاهر بمعذور الاول ولا صحيح بمعذور لان المعذور طاهر شرعا اه
سندی **(قوله)** بين أبي يوسف ومحمد فأبو يوسف قال بعدم الجواز ومحمد قال بالجواز **(قوله)** عندهما أي أبي
يوسف ومحمد فالخلاف بينهما على هذا في النقل المطلق فقط **(قوله)** مبتدأ خبره قوله لا في الخ الاظهر ما قاله
السندی حذف خبره تقديره لا يرد علينا اه ويكون حينئذ قوله أي الخ دليل الخبر المخذوف **(قول الشارح)**
أي لا احتمال الحيض قال السندی أي في امامها والطهارة فيها وذلك لانها حكمها بالحيض بمجرد البروز اذ هو
دم صحة والاصل الصحة وبناء عليه حكينا أن ما زاد على العشرة استحاضة وهو تمسك بالاصل وحكم بالظاهر
وهو مظنون لا قطعي فجاز تركها للصلاة متمسكة بالاصل وجازت صلاتها بعد العشرة مع سيلان الدم تمسكا
بالظاهر وحقيقة الحيض ما يخرج من الرحم والاستحاضة ما يخرج من عرق من الفرج ومحتمل أن
ما طرفها أول المدة كان استحاضة فيكون ما بعد العشرة حيضا فلو اقتدت المستحاضة بالمستحاضة احتمل
حيض الامام وطهارة المقتدية فانتفت المماثلة كما انتفت في الخنثى بالخنثى لاحتمال أنوثة الامام وذكورة
المقتدى وكذا في الضالة بالضالة واستثناء الثلاثة منقطع لعدم تحقق المماثلة بين الامام والمقتدى **(قوله)**
وقال الرحمن الذي رأيت في المجتبى الخ) وهكذا رأيت في المجتبى **(قوله)** لكن الذي في القهستاني موافق
لما هنا) وعزاء القهستاني للراهدى **(قول الشارح)** فلو انتفى أي الاحتمال المانع عن تحقق المماثلة بان
تحقق بالاستحاضة فيهما وذلك كالألو كانت امرأة تعتاد الحيض في أول كل شهر خمسة أيام مثلا ومضت على
ذلك لها سنون ثم بعد انقطاع الدم عنها عشرة أيام رأت ثلاثة أيام دما فلا شك في كون ذلك استحاضة لانها

لم تستوف أقل مدة الطهر فلو اقتدت بهامن حالها كحالها في العادة والايام والوقت ثم رأت هذا الدم في غير
وقته صح اقتداؤها لانه من قبيل المتحد اه سندی (قوله والاولى بمثله وصح ما) فيه انه يقال صلى بالقوم كما
يقال أمهم فيه مذرا الاول هنا (قوله فكانهما نذرا صلاة بعينها) مقتضاء جواز اقتداء كل بصاحبه وهو صريح
قول البحر فاقتدى أحدهما بالآخر يجوزاه وأفاد الرجسنى أن اقتداء التاذر الاول بالثاني غير صحيح بخلاف
عكسه واستوجهه السندی فانظره (قوله وليس منذوراً أحدهما أقوى من الآخر) يظهر أنه لا حاجة
اليه بل هو مضر اذ يقتضى أنه لو كان أحدهما أقوى يصح البناء عليه مع أنه لا يصح نذر بعقراض (قوله
وما وقع في الملح تبعاً للبحر من أن الوجوب فيها عارض غير صحيح) لكن ما في البحر موافق لقول الزيلعي وبجوز
اقتداء الخالف بالخالف لان وجوبها عارض اه والظاهر قول شرح المنية لان الواجب هو البراءة (قوله
على أن اختلاف المكان مانع من الاقتداء) سيذكر فيما ياتي قريبا عن الخاتمة والبحر وغيرهما قوم على ظهير
ظله في المسجد وبجذائهم من تحتهم نساء أجزأتهم صلاتهم لعدم اتحاد المكان الى آخر ما يأتي فقد صحت
صلاتهم ولم يمنع صحة الاقتداء باختلاف مكانهم عن مكان الامام ولا المحاذاة أيضاً لعدمه (قوله وانه مشكل
عندى لان ما كان الخ) قد يدفع الاشكال بان المقصود من بذل الجهد الخ ظهوراً له خلقة وقبله يحتمل أنه
خلقة وانه غير هافلا بدله تأمل (قوله وعلى ما اذا ترك جهده) لعل الواو بمعنى أو من كلامه مبنى على أحد
الشيئين لا عليها فانه متى بنى على أن الاى اذا أمكنه الاقتداء الخ لا يحتاج لبنيائه على الثاني بل يكون الكلام
أعم من أن يترك الجهد أو لا تأمل (قوله كالمستقل بالمفترض) لعل الاولى القلب (قوله فانه يمنع اقتداء بجمع
من خلفه الخ) تقدم عن النهر أن اشراط المحاذاة للفساد ليس خاصاً بقدم المرأة الواحدة بل الصف من
النساء كذلك أى بحيث لم يحاذهن صفوف الرجال فلا فساداه (قوله فهذا صريح في أن الحائل غير معتبر
الخ) هو صريح في أن الصف الاول من الرجال لا يعد حائلاً ولا يمكن أن يقال غيره من الحوائل مثله لنقل
أهل المذهب أن الحائل يمنع الفساد كعبارة مفتاح السعادة وما نقله طعن أبي السعود في أول مسألة المحاذاة
بقوله ولو كان وراءهن حائط خلفه صفوف لا تفسد صلاتهم على الأصح ولو كان وراءهن صف من الرجال
ثم الحائط ثم الصفوف فسدت صلاة الكل اه وحينئذ يقيداً طلاق ما في الخاتمة وغيرها بما في مفتاح
السعادة (قوله وهذا في حق من لم يكن محاذياً للجسر الخ) يعنى أن اشتراط اتصال الصفوف فوق الجسر
المنسوب أو السفن انما هو شرط لصحة صلاة من كان في مينة الجسر أو السفن لا لصحة صلاة من كان محاذياً
للجسر أو السفن بل الشرط لصحة صلاته أن لا يكون بينه وبين الآخر من جهة الامام فضاء كثير وان لم
تصل الصفوف فوق الجسر فلو كان الجسر يسع صفين فقام عليه صف واحد لا تصح صلاة أهل المينة
والميسرة وتصح صلاة من بجذائه لعدم تحقق الفضاء الواسع بينه وبين الصف الآخر من جهة الامام لكن
ما قاله خلاف اطلاق عباراتهم وظاهر اطلاقهم اشتراط اتصال الصفوف حتى في حق المحاذى للجسر
فالمعتبر لزوم العمل بالاطلاقهم حتى يوجد نص صريح يدل لما قاله وسيأتى أنه عند وجود النهر أو الطريق
بختاف المكان وباتصال الصفوف يصير المكان واحداً حكاه فيصيح الاقتداء فحتمه موقوفة على اتصال
الصفوف حتى بالنسبة لمحاذى الجسر يصير المكان واحداً (قوله وفي التتارخاتية عن المحيط ذكر السرخسى
الخ) ظاهر عبارة المحيط أن الاشتباه مانع على الرواية الاولى لا الثانية والواقع بمكة عدم إمكان الوصول
لا الاشتباه للعلم بحال الامام من المبلغ وحينئذ فقوله وهذا الخ يناسب تقريره على الاولى لا الثانية لكن
في كون الثانية عليها عمل الناس تأمل لما علمت من العلم تأمل (قول الشارح ولا حكاه عند اتصال الصفوف)

تصوير له دم الاختلاف في الحكم وليس تصوير الاختلاف الحكمي فهو تصوير للنسب لا للنسب فسقط ما قاله
السندي من قوله كان الصواب للشارح أن يقول عند عدم اتصال الصفوف حتى يكون تمثيلا
لاختلاف المكان في مثل الصبراء اذا اتصالها لا يصلح تصوير الاختلاف الحكمي الخ (قوله وقال محمد
لا يصح في غير صلاة الجنازة) أي فانها يجوز فيها اقتداء المتوذي بالمتميم اتفاقا كما نقله في الصبر عن الخلاصة
وانظر وجه الجواز على قول محمد ولعله أنها ليست بصلاة حقيقة بل هي دعاء (قوله وهذا تفصيل لقول
المصنف فيلزم اعادتها) الظاهر أنه تقييد لكلامه لا تفصيل اذ مقتضى لزوم الوجوب حتى في خبر القاسق
الآن يحمل لزوم على ما يشمل طلب التنبه لكنه خلاف المتبادر (قوله أي لأنه لم يتعد ذلك فصلاته
غير صحيحة الخ) قال السندي ما ملخصه ان عمر لما رأى الاحتلام في ثوبه اغتسل وغسل الاحتلام ولم يذكر
أنه أخبر الناس وعزا الأثر للوطا اه (قوله من أن الاختلاف الصحيح أولي من الاصح الخ) الأرجح في هذه
المسئلة تقديم الاصح على الصحيح كما تقدم في رسم المفتي (قوله لان الركوع والسجود قبل الامام لغوا الخ)
فيما ذكره من توجيه الزامه بركعة نظرو ذلك أنه في الأولى لم يعتبر ركوعها ولا سجودها لكونها قبل الامام
و يعتبر قيامها لكونه معه فكانت لم يأت بهما فيلحقان من الثانية بهما ويلغو قيام الثانية لكونه حصل
قبل اتمام الأولى فبقي عليه الثانية ثم قيامه في الثالثة معتبرا لانه مع الامام والركوع والسجود لا يعتبران
لانها ما قبله فينتقلان من الرابعة اليها ويلغو قيام الرابعة لحصوله قبل تمام الثانية فبقي عليه الرابعة أيضا
فيلزمه ركعتان نظير ما قيل في الوجه الثالث وأيضا اذا لم يركعتان لو سجد قبله فقط لزمناه فيما لو سجد
وركع قبله بالأولى وما ذكره من التوجيه هو المذكور في الخاتمة ثم توجيه الوجه الرابع محل نظرو تأمل
وذلك أنه حيث لغا ركوع وسجود الأولى ينبغي أن يلحقا من الثانية بهما ويبطل قيام الثانية لوقوعه
عقب قيام الأولى فتسارمه الثانية ثم اذا قام الى الثالثة مع الامام كان قيامه معتبرا ويلغو ركوعها وسجودها
ثم اذا أتى بالرابعة التحق ركوعها وسجودها بالثالثة ويبطل قيامها وحينئذ يلزمه الثانية والرابعة حسبما
قيل في الوجه الثالث (قوله فينتقل ما في الركعة الخ) أي من الركوع والسجود (قوله حتى لو ترك
القراءة فسدت) أي ولو قرأ الامام في الآخرين سندی (قوله أقوى لسقوط الترتيب) أي بين ما فات وبين
صلاة الامام اذ بنيت صلاة الامام قد التزم صلاة بعضها بصفة الاقتداء وهو ما بقي وبعضها بصفة الانفراد
وهو ما فات ولم يلزم الترتيب فيكون ساقطا ولا يكون ذلك مخالفا للقاعدة لأنها فيما اذا تعين الاقتداء
أو الانفراد خالف تأمل (قوله لكن في صلاة الجلابي ان هذا قولهما) لا مخالفة بينهما وبين ما قبله فانه في
المبسوط لم ينف أنه قول أبي يوسف أيضا فالمراد أنه قول محمد وقال به أبو يوسف أيضا ويدل لذلك ما ذكره
عن الفيض قضير قوله ما للصاحبين لا الشيعين والخلاف انما هو في التشهد لا القراءة دل عليه ما ذكره
عن الفيض (قوله ولو لم يقعد جاز الخ) المراد بالجواز العصة بلا انظر لكون الركعة التي صلاها أولى
من وجهه لا أصل العصة اذ هي قياس أيضا اذا تشهد واجب ولا الحسل بلا كراهة أصلا اذ هي متحققة ثم
ظهر أن المراد أنه ترك القعود بينهما أصلا لا التشهد فقط فالقياس الفساد عندهما لانه هو القعود الأخير
(قول الشارح وبابعة الرباعي الخ) قال السندي أي ويأتي بأربعة الرباعي وهي ثالثة الامام بفاتحة فقط لانها
من الأخيرتين ولا يقعد قبلها أي لا يقعد بين ثابئة الامام وثالثته والمراد أنه لا يجعل ما يقضيه كصلاة
المغرب بان يصلي الركعتين ثم يقعد ثم يصلي الثالثة بل ركعة بقراءة فاتحة وسورة ثم يقعد ثم ركعة بهما ولا
يقعد بعدها بل يقوم الى الثالثة يقرأ فيها الفاتحة فقط اه (قوله قال في الفتح ولو قام قبله أي قبل قدر التشهد

(الح) عزاهذا الفرع السندى الى الصريح ثم قال فاذا ان قيامه غير مقصد لكن ما اداء قبل امامه لقولائه قبل محله غايته أنه آخر المتابعة في الركعة الاخيرة فهو فيه بمنزلة اللاحق ولا تفسد صلاته بقيامه لانه يأتي بفرض القعود في آخر صلاته وفي امداد الفتح في مفسدات الصلاة قيد اقيام المسبوق بكونه بعد قعود الامام قدر التشهد لانه ان كان قبله لم يجز لان الامام بقي عليه فرض لا ينفرديه المسبوق عنه فتفسد صلاته فليجروا هو والذي يظهر أن المسئلة خلافية وأن ما في النوازل يدل على أن ترك المتابعة في القعدة لا يفسد انما المفسد الاداء قبل قعود الامام قدر التشهد حتى لو اقتصر عليه تفسد صلاته وهو مفاد قول الشارح لو قام قبل السلام الخ فان ظاهره أن ما اداء لا يعتد به وأن صلاته صحيحة وان ترك المتابعة فيلزمه اعادته وأن ما في الامداد يدل على أن ترك المتابعة في القعدة مفسد وهذا ما يقاد من قول الشارح وقيد بالسهم الخ حيث جعل التلاوية كالصلية مع أنه بترك المتابعة في التلاوية يلزم ترك المتابعة في القعدة فيفيد أن المتابعة فيها فرض فيوافق ما في الامداد وعلى هذا فعدم ذكر الصلية فيما قاله في النخبة من التفصيل لان ترك المتابعة فيها مفسد قول واحد ولا يستقيم قول المحشى بخلاف التلاوية لانها واجبة تأمل فان هذا المقام فيه دقة (قوله هذا في المسبوق بركعة) أى من الثنائى والله أعلم

(باب الاستخلاف)

(قوله لانه في الحقيقة بناء من الخليفة الخ) الظاهر أن المناسب ولانه بالعطف لانه علة أخرى لذكره شروط البناء ثم كون الاستخلاف ما ذكره انما يظهر اذا كان مصدر المبنى للفعول والسين والتاخر ائتدتان على أن البناء أثر ومرتب على الاستخلاف بمعنى المصدر المبنى للجهول لا عينه (قوله سواء كانت من بدنه الخ) أى بان خرج منه نجاسة مانعة فتوضاً وشرع في الصلاة فأصابته والاطهر أنه صفة كاشفة فان الجنون من الجن ليس سماوي فهو خارج به وبقوله ولا نادراً أيضاً (قوله بان كان الحدث واحداً من أضداد الاشياء الخ) ليس جميع أضدادها تقدم حدثا بل البعض حدث والبعض لا (قوله ان الاستخلاف أفضل) عبارة البحر الاستئناف (قوله وقد يجاب عنه بما في النهر الخ) يبعد هذا الجواب تعليل ابن مالك للوجوب بقوله صيانة الخ فانه يدل على التعميم (قول الشارح كالمفرد) أى اذا ظن الحدث بخا وزال السترة أو موضع السجود ثم تبين خلافه لا يبنى ولا دخل للمفرد فيما نحن فيه لانه ينصرف اذا سبقه الحدث وتحققه اه سندی (قوله يصح الاستخلاف من خارج) أى خارج المسجد مع اتصال المصوف (قوله أى الصحراء أو المسجد ونحوه) المناسب أن يقول أى الموقوف في الصحراء أو موضع سجوده فيها على المعتمد الخ (قوله معمول لمحدوف الخ) اذا كان بمعنى الحدث لا يرد على الشارح الاستدراك بما في الخاتمة بل على أنه بمعنى المكان وكونه بمعنى المكان غير المتبادر من عباراتهم بل المتبادر منها أنه بمعنى الحدث (قوله ولم يستخلفوا أحداً في الحال الخ) ظاهر قوله ولم يستخلفوا الخ أنهم لو استخلفوا لا تفسد مع أنه لم يوجد الحدث السماوى واللقاء المذكور نادراً لوجود أيضاً (قوله لكن اعترض بان المراد الخ) نص عبارة المقدسى وربان الخروج بصنعه أن يعمل عملاً ينافى الصلاة عدا تحقيقاً للخروج منها والاضطرار في هذه الحالة ليس بهذه المثابة اذا علم الغمى عليه والمجنون والنائم ولو صح منهم اداء فرض لكانوا من أهل التكليف وهو خلاف الاجماع اذا الخطاب موضوع عنهم نعم الامر في النوم سهل وسجي في الاثنى عشرية ما تمسيره المسئلة عليه اه (قوله أى النبي صلى الله عليه وسلم الخ) أو الضمير لابي بكر ويكون

فعله وتقريره دليل الجواز لكن لا يتم هذا الا اذا كان اقتدى بابي بكر ثم استخلفه وقد كان هذا في قصة قباء
لا في مرض وفاته وانما احتجنا لهذا لان الاختلاف لمن ليس معه في الصلاة لا يجوز سنده (قول الشارح
لانه صار اميا) أي فلم يبق أهلا لامامة القارئین واذا لم يصلح اما ما لا يصلح أن يستخلف لانه نائب عنه ولا تصح
له النيابة الا اذا كان أهلا لما أناب فيه ولانه بصيرورته أميا فسدت صلاتهم والفاقد لا يمكن تداركه ثم
الظاهر أن صلاته لنفسه صحيحة فثبتها كصلاة الأعمى ولا يكون كامامة الأعمى للقارئین لان ذلك ترك القراءة
مع القدرة عليها وهذا شارح في صلاته وهو قارئ فقد كان حين الشروع أهلا لها وأما حال البقاء فهم
لم يبقوا مصلين لنفساد صلاتهم وليس عليه انتظارهم كما مر رجلي اه سندی (قول المصنف) وأصابه
بول كثير) ولو أصابت ثوبه نجاسة ان أمكنه التزع بان وجد ثوبا آخر فزعه من ساعته أجزأه وان لم يمكنه
فان أدى جزءا من الصلاة مع ذلك الثوب تفسد صلاته بالاجماع وان لم يؤد جزءا من الصلاة ولكن مكث
كذلك لم تفسد وان طال وان أمكنه التزع من ساعته فلم ينزع ولم يؤد جزءا من الصلاة اختلف أصحابنا قال
أبو حنيفة وأبو يوسف تفسد صلاته كذا في المحيط اه سندی (قوله هذا يقتضي أن الحدث سبقه الخ)
ويقتضي أيضا أنه منفردا وامام لان القراءة ليست ركعا على المقتدى فاذا قرأ في ذهابه أو رجوعه لا يقال انه
أدى ركعا الخ (قوله ووجه الرد كافي البحر أنه اذا أتى الخ) فان الشرع اعتبره بعد سبق الحدث في الصلاة
فان خروج يصنعه وجد وهو فيها فتمت به لكن يلزم على هذا ادعاء فرض من فروض الصلاة على غير طهارة وهو
غير صحيح والشارع انما اعتبره غير خارج عنها بسبق الحدث لانه متطهر فإني الحلية هو الموافق وما في الزيلعي
يحمل على قوله ما (قوله وشمل ما لو سلم الامام وعليه سهو الخ) كذا ذكره في البحر عن الزيلعي وهو غير ظاهر
فانه كيف يتأتى له السجود للسهو بعد قدرته على التيمم مع أنه ارتفعت طهارته برؤية الماء فلا يكون
يسجد ومعاذنا للصلاة بل تمت بسلامه قبله وكذا يقال في مضى مدة مسحه ونحو ذلك من العوارض تأمل
(قوله لان كلامه يوهم أن قوله الخ) وقال الرجتي في وجه الاولوية ان الكاف وان أمكن أن تجعل
للتتميل والتصوير لكن لما كان المتبادر منها التشبيه والمشيبه به غير المشبه مع أن قدرة التيمم على الماء من
المسائل الاثني عشرية لا مشبهابها والقاء نص في التفريع كان أولى وأوضح في مقام البيان اه سندی
(قوله فالاولى ما قاله العيني ان مسألة المقتدى الخ) فيه أن ما قاله أغمتنا الثلاثة من البطلان في هذه
المسألة انما هو فيما لو رأى المتوضي المقتدى بالتيمم الماء في أثناء الصلاة أو ما لو رأى بعد القعود كما هو
موضوع هذه المسائل فهو ما أورده الزيلعي وفيه خلاف الصاحبين ولا يتأتى لهما القول بالفساد في هذه
الصورة لتمام صلاته بالقعود كما في المسائل الاثني عشرية بل يقولان بالصحة نظير رؤية التيمم الماء بعده فاذا
لم تفسد عندهما صلاته لا تفسد صلاة المتوضي المقتدى بتيمم برؤيته أيضا بل أولى فايراد الزيلعي مستقيم
وما أجاب به العيني غير مستقيم تأمل وهذا كله على أن محمدا يجوز اقتداء المتوضي بالتيمم والافلا تصور
المسألة عنده فيكون الخلاف بين الامام وأبي يوسف (قوله هذا ما ظهر لي فتأمل) لم يظهر صحة ما قاله بل
الذي ظهر صحة ما أورده في حاشية الزيلعي (قول الشارح مطلقا) فسر السندی بقوله سواء كان عالما بكونه
أميا ولا سواء كان خلفه قارئون أو محتلطون ولا يصح حل الاطلاق على ما قبل التشهد وبعده وان كان هو
المتبادر لما ذكره فاندفع بذلك تصويب المحشي (قوله فاجاب بنصوير المسألة بما ذكر الخ) وقال الرجتي
لا يحتاج الى هذا التكلف بل لو دخل وقت العصر على قولهما وهو في صلاة الجمعة وسألهما عن صحتهما أجابا
بالصحة وكذا عند الامام على المشهور عنه لان وقتها باق عنده وعلى الرواية الثانية الموافقة لقولهما وكذا على

رواية الحسن بخروج وقتها اذا صار الظل مثله بدون دخول وقت العصر يقول الامام بفسادها بخروج وقتها الذي هو شرط في صحتها ولو شرع فيها بعد بلوغ المثل وبلغ المثلين بعد قعوده قدر التشهد فقد كانت صحيحة عند الامام وفسدت بخروج الوقت وعندهما باطلة من أصلها الشروع فيها بعد خروج وقتها اهـ (قوله وهو أن كل ما يفسد الصلاة اذا وجد الخ) ليس الاصل في المسائل الاثني عشرية ماذ كره بل الاصل فيها أن ما غير الفرض في أثناء الصلاة يغيره اذا وجد في آخرها كطلوع الشمس في القيصر فانه يغيره اذا وجد في أثناءها الى النفل فكذا اذا وجد في آخرها وهذه العلة كافي الجرم مثرة في سائر المسائل وليس الطلوع ونحوه فمسلما للصلي حتى يقال ان الاصل المذكور يمتنع عليه المسائل الاثني عشرية ولعل لا ساقطة قبل قوله بصنع المصلي من قلبه فيوافق ما قلناه من الاصل تأمل (قوله ويشكل عليه ماذ كره الخ) قد يدفع الاشكال بحمل ما قالوه في المتون على ما اذا قدر على أداء الاركان في أثناء الصلاة وموضوع ما هنا ما اذا قدر عليها بعد قعوده قدر التشهد (قول الشارح ويراد مسئلة المؤتم عتيم الخ) قال الرضوي اذا كان الامام محدثا كيف تنقلب صلاته نفلا وهل يصح اقتداء المتنفل بمحدث والظاهر ما جمع اليه الزيلعي من فساد الاقتداء اذا كان له قد شرط فان الصلاة يفسد أصلها ووصفها اهـ وفيه أن المراد بما اذا رآه بعد القعود قبل السلام وفيه الخلاف كما تقدم (قوله عن رواية أبي حفص ان صلاته تامة الخ) وعلل الزيلعي هذه الرواية بأنه لا يصير مقتدا بالخالفة قصدا اهـ (قوله وعند أبي يوسف وان تم قبل الانتقال الخ) ينبغي على قياس قول أبي يوسف أنه لو سجد على لوح فسبقة الحدث في سجوده ففعل الجلسة بدون إعادة السجود بان وضع رأسه محل اللوح بدون اصابة جبهته الارض أن لا يكلف باعادة السجود الذي سبقه الحدث فيه على ما نقله ح عن الزيلعي وفي السندي عن الكافي التمام على نوعين تمام ماهية وتمام مخرج عن العهد فالسجدة وان تمت بالوضع ماهية لم تتم تمام مخرج عن العهد فالاعادة هنا على سبيل الفرض مجاز عن الاداء اهـ وعليه يلزمه الاعادة في مسئلة اللوح تأمل (قوله اما بالنفسه) لعله بنفسه بالياء لا باللام والله أعلم

(باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها)

(قوله وقد يقال ان نحو وق الخ) الظاهر عدم انتظام التعريف لهما لانه صرح فيه بالنطق بحرفين على ماذ كره الشارح وبالاتظام على ماذ كره عن المحيط وظاهر ذلك اعتبار النطق والتظلم بالفعل وانه لا عبرة بالتقدير ولو كان معتبرا عندهم لزم القول بالفساد اذا تكلم بحرف واحد منتظم من حرفين فاكثر تقديرا كما مضى في القسم الذي هو لغة في آي من مع أن الظاهر عدم الفساد به حتى على ما بحثه في البصر (قوله قال في التهر وأقول يجب حمل الخ) تقدم في فصل واذا أراد الشروع أن صاحب الفتح وفق بين القولين فيما اذا قرأ بالفارسية مع القدرة على العربية أو التوراة أو الانجيل وهما ما قاله في الهداية من أنه لا خلاف في عدم الفساد اذا قرأ معه بالعربية ما تجوز به الصلاة وما قاله النعم النسفي وقاضيان انها تفسد عندهما فقال والوجه اذا كان المقروء من مكان القصص والامر والتهى أن تفسد بمجرد قراءته لانه حينئذ متكلم بكلام غير القرآن بخلاف ما اذا كان ذكر أو تنزيها فانها تفسد اذا اقتصر على ذلك بسبب اخلاء الصلاة عن القراءة اهـ وتبعه في البصر وقواه في الهر وخزمه الشارح (قوله قال في الفتح ولم يوجد بهذا اللفظ في سني الخ) قال السندي قلت بل وجد في مجمع الطيراني بهذا اللفظ وعزاه اليه في الجامع الصغير للسيوطي (قوله فوالله ما كهرني) الكهر القهر والانتهاز والضحك واستقبالك انسانا بوجهه عابس الى آخر

ما في القاموس **(قوله)** أظن أن صاحب البصرا شتبه عليه حديث ذي اليمين الخ في حاشية البحر عن المعراج قال ومعنى قوله صلى بنا أي باصحابنا ولا وجه للحديث الا هذا وعبارة المعراج فان قيل كيف يستقيم هذا فان راوى الحديث ذي اليمين أبو هريرة وهو أسلم بعد فتح خيبر وقد قال أبو هريرة صلى بنا وتحريم الكلام كان تابا حين قدم ابن مسعود من الحبشة وذلك في أول الهجرة قلنا معنى قوله صلى بنا أي باصحابنا ولا وجه للحديث الا هذا لان ذي اليمين قتل بيدرو ذلك قبل فتح خيبر برزمان طويلا كذا في المبسوط وانظر ما ذكره الزيلعي يظهر لك الجواب اه من حاشية البحر وبالحالة يحتاج الامر لمراجعة كتب الحديث فان ظاهر ما هنا أن المذكور في حديث أبي هريرة صلى بنا وقد علمت تأويله والمذكور حديث معاوية بينا أنا أصلي ثم عرجة مسلم من باب السهو في الصلاة والسجود بان أن حديث أبي هريرة مروى بثلاث روايات ففي رواية عمرو الناقد سمعت أبا هريرة يقول صلى بنا ومثله في رواية أبي الربيع وفي رواية قتبية صلى لنا وفي رواية اسحق بن منصور قال بينا أنا أصلي قال الشارح في هذا الحديث رواية اسحق هكذا هو في بعض الاصول المعتمدة اه وقال ابن حجر كان الكلام جائزا في الصلاة ثم قيل بركة وقيل بالمدينة ومن اعتمد أنه بركة السبكي فقال أجمع أهل السير والمغازي أنه كان بركة حين قدم ابن مسعود من الحبشة كما في صحيح مسلم وغيره ولك أن تقول صح ما يصرح بكل منهما في البخاري وغيره فيتعين الجمع والذي يتجه فيه أنه حرم مرتين ففي مكة حرم الحاجة وفي المدينة حرم مطلقا وفي بعض طرق البخاري ما يشير إلى ذلك اه **(قوله)** كما حققه في الحلية لكن قال الزيلعي ولا يرتد بالاشارة لانه عليه السلام لم يرتد بها على ابن مسعود ولا جابر وما روى من قول صهيب سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فرد بالاشارة يحتمل أنه كان نهيا عن السلام أو كان حالة التشهد وهو يشير فظنه ردا اه وقال المقدسي بعد ذكر حاصل ما في شرح المنية أقول ما ذكره الشارح يرتد هذا لان الرد مشترك يراد به عدم القبول واهله المراد من فعله عليه السلام فكانه يرتد عليهم سلامهم ويعلمهم أنه في الصلاة ويراد به المكافاة وليس بمراد به هذا التوفيق يستغنى عن التطويل والتعسف وجعله مكروها تنزيها للوقوعه من النبي عليه السلام اه وهذا كلام متين يدل عليه ما في البحر من حديث ابن عمر قلت لبلال كيف كان النبي يرتد عليهم السلام وهو يصلي قال يقول هكذا وبسط كفه وبسط جعفر كفه وجعل بطنه أسفل وجعل ظهره الى فوق اه فان بسطه على هذا الوجه اعمايل عن الرد وعدم القبول وليس في كلام المقدسي ما يدل على ميله الى الفساد وبهذا سقط ما في حاشية البحر من أنه اذا قيل سلمت عليه فرد على سلامي اعمايل يستعمل بمعنى جواب التحية بقريته المقام والاستعمال الى آخر ما ذكره فانه وجد هنا بسط الكف على الوجه المذكور وهو دال على عدم القبول تأمل **(قوله)** فيه اعياء الى ما ذكره في البحر بحثا الخ اخذ من تعليل الزيلعي الفساد بالمصاحفة بانها كلام معنى فقال ويرد عليه أن الرد بالاشارة كلام معنى فالظاهر استواء حكمهما وهو عدم الفساد الخ ففي كلام الشارح اعياء لرد لا اعياء تأمل **(قوله)** من أن هذا التعليل أولى الخ قال السندی وعلى تعليله لا يبقى لقوله بنية السلام فائدة فان حد العمل الكثير صادق على المصاحفة لانه لو رآه ظنه غير مصل اه **(قوله)** لانه من كلام صاحب النهر الخ قال الرحقي والبيت الاخير ذكر صاحب النهر أنه لنفسه وكاه أشار به الى الاعتراض على قوله ومن بعدما أبدى الخ كانه يقول ليس كل ما لا يبدى به يسن فيه السلام بل هالك أما كن يكره فيها وهو السلام على الاستاذ والمفتي والمطير ويمكن الزيادة على ذلك أيضا أشار الى ذلك بقوله والزيادة

تنفع اه (قوله ويردون في الباقي الخ) أي على سبيل التخيير لا الوجوب ولا يراعى الرد على وعليكم فقي
البرازية أول القضاء وهل يسلم اختلافوا ولو سلم عليه أو على المدرس أو المذكر أو القارئ خير في الرد فان رد
يقول وعليكم (قوله وظاهره أن تفليس من أسماء التأنيف) فيه أن ما قبله انما أفاد أن تف بعد أف
تابعة له على الاتباع وهذا لا يفيد ما قاله ان تفليس من أسماء التأنيف مطلقا (قوله الشارح وبعبارة
التأمين) أي تأمين العاطس يفسد وتأمين غيره لا يفسد (قوله أي لم يجبه) ظاهره أن الضمير المنصوب
في قوله لأنه لم يدعه عائدا على المصلي الآ خر والظاهر أنه عائدا إلى الرجل الخارج أي لان القائل بوجوب
الله انما عاد بذلك للعاطس لا للمصلي الآ خر فكان قول العاطس آمين جوابا للداعي له بخلاف المصلي الآ خر
فلم يكن تأمينه جوابا له تأمل اه من حاشية البحر (قوله وإلى هذا يشير التعليق) أي التعليق بأنه لم
يجبه فانه يفيد أن الاجابة حصلت بتأمين العاطس فلم يكن الثاني تأمينا لدعائه وكلام الذخيرة فيه
فليتأمل انتهى من حاشية البحر ثم ذكر ما قاله المقدسي كما هنا وقال وهو أولي عما في النهر اه ثم على
جواب النهر يتعين تقييد المسئلة بالصورة التي في الظهيرية أما لو أمن غير العاطس وحده ينبغي أن
تفسد صلاته لعدم وجود ما يقطع اه (قوله فهذا يؤيد ما أجاب به في التهر الخ) ما قاله في النهر غير
ظاهر اذ لا شك أنهم ما بتأمينهما معا كاتاجيبين له ولا أر حجة لأحدهما على الآ خر ولا ينافي انقطاع الثاني
بالاول الا اذا حصل الترتيب في تأمينهما مع أن العرض أنهم ما أقنما معا وهذا على تسليم الانقطاع
بالترتيب والظاهر في دفع الاشكال أن يقال ما في الظهيرية يقمى على قول المتقدمين من أن التأمين من
غير المدعولة لا يفسدها لانه ليس جوابا لانه انما يكون من المدعولة فتأمين العاطس مفسد دون تأمين
الآ خر وكون ذلك مذهب المتقدمين مأخوذ مما يأتي له عن المبتغى وما في الذخيرة ويأتي شرحا على قول
الآ خرين من أن تأمين المصلي على دعاء غيره مفسد وان لم يكن مخاطبا كما يؤخذ أيضا من عبارة المبتغى
فعلى قولهم لا يشترط في تحقق الجواب كونه من المدعولة وعلى قول المتقدمين لا يمتنع قوله لا يمتنع
(قوله وبشكل على هذا كله ما مر الخ) يندفع هذا الاشكال بأنه لما لم يفسد من العاطس كلام بل
صوت مجرد لم تصلح الحدثة جوابا له الابالية بخلاف ما ذكره الشارح من الامثلة فانها صالحة فتجعل
جوابا لها وبدونها على ما في البحر (قوله كان شارعا في التطوع عندهما الخ) لانه عندهما لا يلزم من
بطلان الوصف بطلان الاصل وعند محمد لما لم يصح شروعه بنى في صلاته (قوله أو امامة النساء الخ)
قيدها امامة النساء لانه لو كبر ينوي امامة الرجال بعد شروعه منفردا لا تفسد قال في الكفاية لو افتتح
منفردا ثم اقتضى بد رجل فافتتح تاسلا جله فهو على الافتتاح الاول الا أن يكون الداخل امرأة اه
(قوله يصير مستأفعا على الثانية) أي على الصلاة الثانية أي ما نواه تاتيا في الصور الاربع لافي الاخيرة
كما توهمه بعضهم فاعترض بان ما ذكره مسلم فيما اذا كبر ينوي الثانية أما اذا نواه ما يصير مستأفعا
عليهما ثم ما ذكره ماخوذ من الفتح ونقله عنه في التهر وفي النهاية ما يخالفه حيث قال وفي نوادر الصلاة لو صلى
رجل على جنازة فكبر تكبيرة ثم حى بأخرى فوضعت بجانبها فان كبر الثانية ينوي الصلاة على الاولى
أو عليها ولا يمتنع له فهو على الجنازة الاولى على حاله ينهائم يستقبل الصلاة على الثانية لانه نوى ايجاد
الموجود وهو لغو وان كبر ينوي الصلاة على الثانية يصير افضل للاولى شارعا في الثانية لانه نوى ما ليس
بوجود فصحت نيته اه ونحوه في التبيين اه من حاشيته على الصرود ذكر في الحاشية والسراج مثل
ما في النهاية (قوله تقييد آخر لا مطلق المصنف) لا يظهر الا أنه قول مقابل لا طلاق المصنف

لاتقييده (قول لكن قدمنا هنا الخ) تقدم عن شرح المنية الكبير ما يدل على ماسلكه الشارح
ويقره (قول والالزم أن لا يصح السجود معه) لعل حق العبارة والالزم أن يصح السجود معه ولو على
نجس (قول كالثوب الصفيق) في القاموس ثوب صفيق ضد خفيف وفيه أيضا المكعب الموشى من
البر ودوالثوب والثوب المطوى الشديد الأدارج اهـ (قول وان جذبتة الدابة حتى أزالته الخ)
هذا يتعرع على قول من قال الكثير ما لوراء الناظر يتعنه غير متصل سدى (قول والظاهر أنه لكونه عملا
كثيرا) أولانه اختلف المكان وهو الاظهر اذ على تعليقه لا يظهر فرق بين هذه المسئلة ومسئلة التتارخانية
(قول لان ايا محققا الشمس) لعل الكلام على حذف مضاف أي ضوء الشمس كما هو عبارة غيره (قول
ومن هذا النوع تغيير النسب الخ) في الحاشية لوقر أعيسى بن لقمان تفسد لانه نسبة الى الاب وليس
له أب ولو قرأ موسى ابن مريم لا تفسد لان كلامهما في القرآن وليس فيه نسبة من لأمه الى الام ولو
قرأ موسى ابن عيسى لا تفسد في قول محمد واحد الروايتين عن أبي يوسف وعليه العامة ولو قرأ عيسى ابن
عمران تفسد ولو قرأ موسى ابن لقمان قال الفقيه أبو جعفر والقاضي الامام الزرعي لا تفسد صلته
بخلاف ما لو نسب عيسى الى الاب لان عيسى لأب له ولا كذلك موسى ابن لقمان لان موسى له أب الا أنه
أخطأ في اسم الاب وموسى ولقمان كلاهما في القرآن فلا تفسد صلته ولو قرأ عيسى ابن سارة تفسد
ولو قرأ مريم ابنة غيلان فكذلك لانه قرأ ما ليس في القرآن اهـ (قول ظاهره ولو كبيرا الخ) لكن ينبغي
تقييده بالصغير كما تقدم في الامامة تقييد الدار بالصغيرة حيث لم يجعل قدر الصفيق مانعا من الاقتداء
بخلاف الكبيرة (قول هو أقل من ستين ذراعا) وفي حاشية عبد الحليم الصغير ما يكون أقل من جريب كما في
البرجندى اهـ والجريب ستون ذراعا في ستين بذراع كسرى سبع قبضات تأمل (قول بخلاف المسجد
الكبير فانه الخ) لا يظهر الا في نحو مسجد القدس لا في مطلق مسجد كبير فان الفاصل لا يمنع فيه
والاحسن أن يقال البيت والمسجد الصغيران جعلاهما كبقعة واحدة بخلاف الكبير وهو ما زاد على
أربعين وهذا غير ما تقدم في الامامة (قول لكن في القهستاني ومحاذاة الاعضاء الخ) عبارة القهستاني
(ويأتي بالمرور أمام المصلي في) أي موضع من (مسجد صغير) وأما في غيره فقيما ينتهي اليه بصره ناظرا في
مسجده (و) فيما (حاذي الاعضاء) أي يستوي فيه جميع أعضاء المار أو أكثرها (الاعضاء) أي أعضاء المصلي
كلها كما قاله بعضهم أو أكثرها كما قاله آخرون كما في الكرمان وفيه اشعار الى آخر عبارة المحشي التي نقلها
عنه (ان صلى على دكان) أي موضع مرتفع اهـ والقصد مما نقله عن الكرمان انه يحتمل أن يراد
بمحاذاة الاعضاء للاعضاء محاذاة جميع أعضاء المار أو أكثرها لجميع أعضاء المصلي على قول أو أكثرها
على قول فقد حكى القولين الكرمانى وخرج احتمال النصف والاقل في فهم أنه لا يكره وفي الزاد أدخل
النصف في الكراهة أيضا كذا في حاشية القهستاني تأمل (قول لا يمنع الماز داخل الكعبة الخ)
المرور بين يدي المصلي في موضع سجوده داخل الكعبة لاشك في كراهته وان وراءه أو خلف المقام
أو حاشية المطاف فلا يتوهم فيه الكراهة حيث كان لا في موضع السجود وهذا معلوم من كلام المصنف
فان المسجد كبير ولا حاجة حينئذ الى حمل الوارد على الطائفتين (قول وكذا الحوض الكبير والبر
الخ) الظاهر أن المراد بالحوض الحوض غير المرتفع قدر ذراع وبالبر ما له حاجز قدر ذراع والافا المرق
تأمل (قول بقي هل هذا شرط لتحصيل سنة الصلاة الخ) الظاهر من قولهم السنة أن لا يزيد الخ أن
هذا سنة مستقلة والاعبر وامل تعبير المصنف ثم انه لو عبر بقدر كما قال ط لا يقتضي أنه لا يكون آتيا

بالسنة الا اذا جعلها قدر ثلاثة أذرع مع أن السنة أن لا يزيد عليها فيكون آتيا بها بقدرها أو دونه (قوله لم يذكروا ما إذا لم يكن معه سترة الخ) الظاهر من اشتراطهم النصب أو الوضع أو الخط على خلاف أن ما عدا هذه الثلاث لا يكفي لإقامة السنة وإن كان تعليل ابن الهمام المأري يفيد أنه يكفي ما ذكر (قوله أي على الإشارة الخ) الأقرب أن يرجع الضمير للأشياء المذكورة لخصوص الإشارة بما ذكره تأمل (قوله) وقيدوا بقولهم ولم يواجه الخ) الصلاة في الطريق لا يتبادر قصد الاحتراز عنها بقولهم المذكور بل المتبادر أنه احتراز عما لو توجه للطريق فإنه لا بد منها لأنه مظنة المرو فيه غالباً تأمل ثم رأيت في حاشية البحر كتب ما نصه قوله لأن الصلاة في الطريق أي المفهومة بالأولى من قوله ولم يواجه الطريق فإن كراهة ترك السترة عندهم واجهته لما فيه من منع العامة عن المرور تنفيد كراهة الصلاة فيه بالأولى تأمل أو المراد أن التنفيد بالمواجهة حيث لم يقولوا ولم يصل في الطريق لأن الصلاة في الطريق مكروهة وهذا أظهر اه (قوله) قال في شرح المنية السدل هو الخ) عبارته بعد أن ذكر الصور التي يصدق عليها حد السدل ما نصه والكل يصدق عليه حد السدل وهو الأرسال من غير لبس فإن السدل في اللغة الانحناء والارسال ولا بد أن يقيد بعدم اللبس ضرورة أن ارسال ذيل القميص ونحوه لا يسمى سدا اه وفي الفتح السدل يصدق على أن يكون المنديل مرسل من كتفيه اه ويتصور فيما لو أرخى ثوباً على رأسه وأرسل جوانبه أو أرخاه على كتفيه كذلك أو وضعه على كتفه الواحدة فصار طرفه على صدره وطرفه على ظهره اه سندي (قول الشارح فلو من أحدهما لم يكره) أي أحسدت كتفيه واف الباقى على عنقه اه سندي تأمل وبه يعلم عدم المخالفة لما في البحر (قوله وفي الخلاصة المصلى إذا كان الخ) وقع تحريف في هذه العبارة أولاً ذكر فرجى وحقه فرجياً وثانياً زيادة لا في والجمهور أنه لا يكره وثالثاً حذف لأنه قبل إذا كما ذلك عبارة الأصل تأمل ثم رأيت السندي نقل هذه العبارة عن الخلاصة بلفظ المصلى إذا كان لا لبس شقة الخ (قوله لم يظهر وجهه بل فيه الخ) عبارة القهستاني بعد أن نقل عبارة الخلاصة التي ذكرها الشارح وفي المنية كان نجم الأئمة الحلبي يرسل الكم لان في الامسالك كف الثوب وكان غيره من المشايخ يحسبونه وهو الاحوط اه ولعله فيما إذا أدخل يده فيه وقال السندي لعل الامسالك في غيروقت رفع اليدين للتحريم والاف يكون شغل اليدين عن السنة وهو بسطهما حذاء آذنيه وكذا في الركوع والسجود وعلى السيد أحمد الاحوطية أنه أبعد من الخلاء اه (قوله عطف تفسير) وعلى تفسير الشارح العطف للمغايرة (قوله أقول يظهر لي الخ) وأجاب أيضاً المقدسي بأن مراد الخلاصة بتحويل الوجه المقصد بتحويل جميعه وذلك يستلزم تحويل الصدر لان الوجه مستدير فاذا زال بعضه بقي البعض الآخر مسامتا للقبلة واذا حول الجميع كان الصدر أيضاً محو لا الى آخر ما قاله (قوله وفي المغرب بعد ما فسر الخ) وعلى ما في المغرب من تفسير عقاب الشيطان بالوجه الذي قاله الكرخي تكون الكراهة فيه تحريمية لوجود النهي أيضاً خلافاً لما قاله في التهر فيكون ما في المغرب استدراكاً على ما قبله تأمل (قوله وهو عقاب الشيطان) في المغرب العقبة بضم العين وسكون القاف والعقب بفتح العين وكسر القاف بمعنى الاقضاء اه سندي (قوله والتهاون بحاله) عبارة ط والتهاون بزيادة الميم وهي أظهر (قوله الضمير للمصلى) أو الضمير للإنسان وهو غير المصلى والاضافة من اضافة المصدر لفاعله (قوله أجاب بما لا يدفع الإيراد) أي من أن هذا في حق المصلى وما في النخبة في حق المستقبل فلا منافاة فتأمل اه سندي (قوله أي ومعه بعض القوم) يظهر أن ما ذكره شيخ الاسلام في الصورة الاولى مبني على خلاف الاصح والأفعليه لا يشترط الصدور فيها بل الكراهة منفية بدونه فظهر أن قول الشارح والامام على الارض محمول على ما إذا لم يكن

معه أحد وانتفت الكراهة للعذر ولو كان معه بعض القوم لا يحتاج لو جود العذر لتفيتها على الأصح
 بل هي منفية بجود البعض معه عليه تأمل **(قول الشارح كمالو كان معه بعض القوم)** أي في الدكان
 أو المحراب كافي السندى أو الأسفل وبعض القوم على الدكان كما هو ظاهر فليس الأصح خامسا بغير أفراد
 الإمام على الدكان كما هو متبادر من عبارة المحشى خصوصا وأن العادة في جوامع المسلمين هو الصورة
 الثالثة **(قول فعلى هذا ينبغي أن يكره استقبال عين هذه الأشياء الخ)** سيأتي في الفروع أن غرس الأشجار
 في المسجد أن كان لتفيع الناس بظله ولا يضيق على المصلين ولا يفرق الصفوف أو لتفيع المسجدين كان
 ذا رلا بأس به وإن كان لتفيع نفسه بورقه أو ثمره أو يفرق الصفوف أو كان في موضع تقع به المشابهة بين
 البيعة والمسجد يكره اه ولم يذكر من موجبات كراهة الغرس كون الشجر يقع أمام المصلى
 ولو كان ذلك مكرها لنقله والقول بها يحتاج لنقل صريح عن أئمة المذهب وإن كان ما في المعراج
 من التعليل المذكور يفيدها تأمل ثم رأيت في البناية مانصه قوله ثم ستره أي في حديث إذا صلى أحدكم
 فليصل إلى ستره وليدن منها أعم من أن تكون حائطا أو سارية أو شجرة أو عودا أو ما يجرى مجراه وقال محمد
 يستحب لمن صلى في الصحراء أن يكون بين يديه شيء مثل عصا أو نحوها فإن لم يجد يستبرأ سارية أو شجرة
 اه وهذا نص في عدم الحاق الشجرة بالتمثال في الكراهة المذكورة تأمل وفي المصاييح للبخارى من آخر
 باب السترة مانصه وقال المقداد بن الأسود ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي إلى عود ولا عمود ولا شجرة
 إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر ولا يصمد إليه صمدا اه **(قول الشارح بغير المهانة)** يعني وأما
 المهانة التي توطأ بالاقدام أو لا يبالى بها فهي لا تمنع من دخول الملائكة اه سندى **(قول لم يكن
 قتلها مستحبا للأمر الخ)** أي أو واجبا وحاصل الجواب أن هذا الأمر معلول بدفع الاتي عن المصلى
 فيكون أمرا ارشادا فيفيد الإباحة وعدم الكراهة **(قول أن لا يدخلوا بيوت أمته)** وإذا دخلوا لم يظهروا
 لهم فإذا دخلوا الخ كذا ذكره في البحر وغيره **(قول الشارح ولو يعمل كثير)** أي ولا تنفسد به أيضا
 والافعدم الكراهة مطلقا محل اتفاق وحينئذ يتم الاستدلال بما قاله الحلبي **(قول كافي صلاة الخوف)**
 حيث تفسد بالقتال فيها ولا اثم **(قول وما في مسند البراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ)** ذكر
 السندى أن هذا الحديث أخرجه أبو داود عن ابن عباس مرفوعا ورواه الطبراني عن أبي هريرة مرفوعا
 أيضا وذكر أن في أسناده محمد بن عمرو بن علقمة وقد اختلف في الاحتجاج به فلا يرد أو أنه محمول على ما
 إذا كانت إلى آخر ما قاله المحشى **(قول وظاهره أن المراد بالموعدة الخ)** نعم ظاهره ذلك ولكن ظاهره أيضا أن
 عدم الكراهة فيها قول ضعيف وما في العناية لا يقتضي أنها متفق عليها بل يصح التشبيه على جعل
 الكراهة على القول المعتمد **(قول إلا أنه يشكك عليه قولهم المكروه تنزيها الخ)** ويشكك على قولهم ترك
 السنة يقتضي الكراهة ما قالوه أن السنة في رمي جرة العقبة أن يكون بعد طلوع الشمس إلى الزوال ومن
 الفجر إلى الشمس ومن الزوال إلى الغروب مباح ومن الغروب إلى الفجر مكروه فلم يجعلوه مكرها
 قبل الشمس ولا بعد الزوال مع أن فيه ترك السنة كذا ذكره السندى عن الرحقي ولم يجب جوابا كافيا
(قول الإفصح اغلاق الخ) الغلق اسم من الاغلاق كافي الصحاح اه سندى تأمل **(قول لم أره صريحا ثم
 سيأتي متنا الخ)** الظاهر عدم الجواز وما يأتي متنا لا يفيد الجواز لأن بيت الخلا ليس من مصالحه على أن
 الظاهر عدم صحة جعله مسجدا يجعل بيت الخلا تحته كما يأتي أنه لو جعل السقاية أسفله لا يكون مسجدا
 فكذا بيت الخلا لأنهم ليسوا من المصالح تأمل ثم رأيت في غاية البيان ما يفيد الجواز كما يأتي نقل عبارتها

في كتاب الوقف من أحكام المسجد **(قوله بخلاف السرقين)** الظاهر أن هذا في زمنهم لتحقيق الضرورة
 لا في زماننا لعدم تحققها **(قول الشارح والافيكرة)** أي حيث لم يبالوا بمراعاة حق المسجد من مسح
 نخامة أو تغفل في المسجد والافاندا كانوا يميزون المساجد يتعلم من ولهم فلا كراهة في دخولهم
 اه **سندی** **(قول الشارح بل ولا فيه الخ)** أي بل لا يكره ما ذكر فيه وهذه الكراهة المنفية محمولة على
 الشرعية والافينغي أن يظهر هذا المسجد وينزهه عما يليق به **سندی** **(قوله)** ومثله يقال في حائط
 المينة أو الميرة) ومثله أيضا الاسطوانات التي تواجه المصلين يكره نقشها للعلة المذكورة **(قوله)** الا
 المسجد الحرام) سياتي في الحج أن في تفضيل الصلاة في المسجد الحرام عليها في مسجد المدينة ثلاث روايات
 في حديث ابن الزبير مائة صلاة أو ألف أو مائة ألف **(قوله)** هذه المضاعفة خاصة بالفرض الخ قال
 السندی قد استدل بهذه الأحاديث على تضعيف الصلاة في المسجدين مطلقا ونقل عن الطحاوي
 وغيره أن ذلك أي التضعيف مختص بالفرائض لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا
 المكتوبة ويمكن أن يقال لا مانع من إبقاء الحديث على عمومته فتكون صلاة النافلة في بيت المدينة
 أو مكة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما وكذا في المسجدين وإن كانت في البيوت أفضل
 مطلقا اه **الا** أنه يلزم تخصيص عموم الحديث الاول بغير النافلة في البيت فانها فيه أفضل من
 عموم قوله فيما سواه وكيف لا يحصل مضاعفة النافلة فيه مع أن حسنات الحرم كل حسنة بمائة ألف
 حسنة كما قال ابن عباس كانقله السندی عن الحموي عن ابن العماد وصلاة النافلة في حرم مكة لا تخرج
 عن كونها حسنة **(قوله)** الا اذا كان الحادث أقرب الى بيته) مسديقال المراد بالحادث الاقرب الى بيته
 مسجد المحلة فكانه قال الاقدم افضل الا اذا كان غير الاقدم مسجد محلة فيكون أولى وهذا لا يناقض ما في
 الاجناس من تقديم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب اذا المراد بالاقرب فيه الاقرب الذي ليس مسجد محلة
 وبهذا ترتفع المخالفة تأمل **(قوله)** وانشادها السؤال عنها) في الصحاح أنشدت الضالة أي عرقتها ويقال
 أنشدتها أي طلبتها اه **والظاهر** أن الكراهة في الانشاد بكل من معنيه ثم رأيت البعلی فسر به بالسؤال
 عنها **(قوله)** وكذلك التهي عن البيع فيه هو الذي يغلب عليه الخ) هذا خلاف المشهور فان المشهور كراهة
 البيع في المسجد وان لم يغلب عليه **(قوله)** الظاهر أن المراد به عقد مبادلة الخ) كأن ذلك من لفظ عقد فاته
 الايجاب والقبول والهبة ركنها الايجاب بالنسبة للواهب وان لم يوجد قبول ولذا حنث في عينه لا يهب
 بالايجاب بدون قبول أو من كون الهبة من مكارم الاخلاق وتورث التوادد والاتسلاف بين المسلمين فلم
 تخرج عن كونها عبادة والمسجد محل لها تأمل **(قوله)** وقال البيهقي ما نصه وفي المدارك الخ) لا تناقض بين
 ما في الشارح وما نقله المحشي وذلك بان تقييد عبارة الجلابي بما اذا لم يجلس لأجل الحديث ويحمل
 ما أفاده في المدارك من أن المنع خاص بالمنكر على المنع على سبيل الكراهة التحريمية وأما المباح فيكره
 كراهة تنزيه بالقييد المذكور في الظهيرية ويحمل ما في المصنف على ما اذا لم يجلس لأجله ويشهد له
 تعليله بحال أهل الصفة فانهم ما جلسوا الا للعبادة وقوله في المصنف للحديث اللام فيه لمجرد التعدية لا
 للتعليل **(قوله)** يؤخذ من هذا أن الأمر الخ) أي مما تقدم من حال أهل الصفة أن الأمر المنوع منه
 كالنوم والاكل لا يتناول المنع لكن فيه أنهم وان كانوا يأكلون وينامون بعد دخولهم فهم غير
 ممنوعين عن ذلك لا تناجوزنا لهم ذلك لتحقيق الضرورة فيهم وهي الفقر فلا يقال في حق غيرهم كذلك الا
 في الكلام فالكل مستوون في حكمه **(قوله)** أقرؤا الطير على مكنتها) أي بيضها بكسر الكاف

(باب الوتر والتوافل)

(قوله ومفهومه أن المراد هنا جود وجوبه الخ) لا حاجة إلى الحمل على انكار الوجوب في عبارة المصنف بل يحمل على انكار أصل الوتر مع رسوخ الأدب كما أفاده عبارة المنية وغيرها ومشي المحشى عليه أولاً وحزم به أخيراً بقوله فينبغي الجزم بتكفير منكرها ما لم يكن عن تأويل وتحمل عبارة الاشياء على ما إذا لم يكن الانكار لشبهة وتعليل الزيلعي لا يدل على أن المراد انكار الوجوب فإن أصل ثبوته بخبر الواحد وإن أجمع الأمة عليه ولهذا تجدهم يعللون وجوبه بالأخبار الدالة عليه لا بإجماع الأمة وهكذا كثير من الأحكام الأصل فيها خبر الواحد ثم تجمع الأمة عليها ويحمل ما نقله عن بعض الشافعية على ما إذا أنكر بلا تأويل وكذا حكم انكار حكم الإجماع في أصول الدين كوجوب اعتقاد التوحيد والرسالة والصلوات الخمس وأخواتها ولا ينفع التأويل فيها هذا ما ظهر في هذه المسئلة فتأمل ثم بعد ذلك رأيت السندی ذكر عند قول المصنف ويخشى الكفر على منكرها عن أبي السعود ما نصه فإن قلت كيف لا يكفر بمجرد الوتر مع انعقاد الإجماع على مشروعيته قلت قال الزيلعي إن عالم يكفر بأحده لأنه ثبت بخبر الواحد فلا يعرى عن شبهة اه وفيه أن انكار الجمع عليه المعلوم من الدين ضرورة كقوله لم يفصلوا بين ما ثبت بخبر الواحد وغيره قال اللقاني

ومن لمعلوم ضرورة جحد من ديننا يقتل كفر اليس حد

ولعلها طريقة الأشاعرة والماتريدية يفصلون بما قال الزيلعي قلت هو كذلك كما نص عليه في الدرر وغيرها اه (قول الشارح بضم فسكون الخ) لا يلزم هذا الضبط إلا أنه الأولى لأن عدم الكفر حقيقة لا يعلمه إلا الله تعالى والمأمور به عدم النسبة إلى الكفر اه سندی (قوله وعند الشافعي من الإباحض) هي ما ينجبر بسجود السهو كالشهاد فانه سنة ينجبر به لا الهيات كالسجيم (قوله يذهب برقة القلب) ولأنه لا يؤقت في القراءة لشي من الصلوات ففي دعاء القنوت أولى (قوله والظاهر أن القول الثاني الخ) هذا خلاف الواقع بل هما متغايران فإن من قال الأفضل التأقيت علله بأنه ربما يجرى على لسانه ما يشبه كلام الناس فهذا يقتضي أن الأفضل على هذا القول الاقتصاد على المأثور خوفاً من الوقوع في الفساد أي مأثور كان بخلافه على الثاني فانه إنما يأتي بمأثور مخصوص وهو اللهم أنا نستعينك وفي البحر عن البدائع وقال بعضهم الأفضل في الوتر أن يكون فيه دعاء مؤقت لأن الإمام ربما يكون جاهلاً فيأتي بدعاء يشبه كلام الناس فتفسد صلاته وما روى عن محمد بن أن التوقيت في الدعاء يذهب الرقة من القلب محمول على أدعية المناسك (قوله ولأنه ربما يجرى على اللسان الخ) هذه العلة إنما تصلح علة للقول الثالث (قوله ولعل ما صححه المطرزي الخ) ليس في عبارة المطرزي ما يفيد أنه بنى كلامه على مذهب الاعتزال من تخليد العصاة (قوله لكن فيه أنه ورد الخ) قلت الذي في صفة البراق إنما هو بزيادة في جملة في آخره كما في مجمع بحار الأنوار وغيره لا بذال منقوطة اه سندی رقول الشارح فإن قرأ بال معجزة فسدت يظهر على مذهب المتقدمين لأعلى ما اعتمد المتأخرون من أن تبديل حرف بحرف لا يفسد (قوله لأن له شبهة القرآن) لاختلاف الصحابة في أنه آية من القرآن (قوله لأن تكبيرة الركوع الخ) أي في الركعة الثانية كافي البحر (قوله فانظر إلى ما بين الكلامين من التدافع الخ) يحمل تكبيرة العبد في عبارة البدائع أولاً على تكبيرة الركعة

الثانية تزول المخالفة والتدافع فان عبارته ثانيا مقيدة بالركعة الاولى ويدل أيضا على هذا الحمل تعليله
أولا بقوله لان تكبيرة الخ فان المراد منها تكبيرة الركعة الثانية لانها هي المحسوبة من تكبيرات العيدين
فاذا جازت هذه التكبيرة في غير محض القيام من غير عذر جاز أداء باقيها أي باقي التكبيرات الموجودة في هذه
الركعة بالعتذر بالاولى بخلاف تكبير الركعة الاولى فانه لما لم يجز اداعشي منه في غير محض القيام قال بلزوم
العود والاثبات بهما في القيام المحض الآن هذا على غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية أنه لا يكبر ويحصى في
صلاته وهذا الاختلاف في تكبير الاولى وتكبير الثانية لم يذكر وافيته باختلاف الرواية بل المنقول فيه
ما ذكره عن البدائع أولا هذا ما ظهر فتأمل وقد تقدم في الواجبات أن تكبير ركوع الركعة الثانية
من العيد واجب اه وقال في البحر هنا لان تكبيرة الركوع في الثانية يوثق بها في حال الاتحطاط
وهي محسوبة من تكبيرات العيد بإجماع الصحابة فاذا جاز واحدة منها في غير محض القيام من غير عذر
جاز أداء الباقي مع قيام العذر اه (قول وعليه فلا اشكال أصلا) أي في الفرق بين القنوت وتكبير
العيد لا بين عبارتي البدائع تأمل (قول فيكون عدم العود الخ) في هذا التفريع ركعة والمناسب
عبارة الحلبي كانقلها ط (قول وما اذا لم يقنت أصلا كما حققه ح) قال لان عدم الاثبات به يستلزم عدم
الاثبات به في محله (قول وفاقه ما في البحر الخ) قال العلامة ط والسندى ما وقع في بعض نسخ البحر
والامداد عن الغاية أن تزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الجهر فهو تحرير من التسخاخ وصوابه
القبح اه (قول والاصل في هذا النوع الخ) هذا الاصل منطبق على الجنس المذكور مرة ما عدا سجود
السهو فان المقتدى اذا فعله بعد سلام الامام بدونه لم يلزم مخالفة الامام في فعله اذا الامام انما أتى بالقول
وهو السلام وخالفه فيه المقتدى الا أن يقال انه خالفه في نفس السجود حيث أتى به دون الامام لكن
هذا ليس هو المتبادر من الاصل المذكور وتأمل (قول يخالفه ما في الفتح والظهيرية والفيض الخ)
تندفع المخالفة بتقييد ما هنا بما تقدم في الشارح أو يقال ان المسئلة خلافية في قول اذا ترك الامام
القنوت يتركه المقتدى وفي قول انما يتركه ان خاف فوت الركوع وهذا هو الاظهر فان مقتضى
الاصل الذي ذكره عن شرح المنية عدم الاثبات به أصلا بلا تفصيل فانه يلزم من اتيان المقتدى به
مخالفة الامام في الفعل (قول ثم أجاب بأنه انما شرع في الركوع الخ) في هذا الجواب تأمل وذلك
لان تحصيل المخالفة هنا لا يضر كما لو فعل الامام تاركا لقراءة الشاهد فان المقتدى يقرأ مع أنه بقراءته له
في القعود تحصل مخالفته للامام وهذه المخالفة لا تضر في المسئلتين لانه لم يترتب عليها المخالفة في واجب
فعلي واذا حمل ما هنا على تكبيرات الركعة الاولى يتدفع الاشكال فان المقتدى لا يمكنه الاثبات بهما في
حال قراءة الامام لمافيته من ترك الاسماع والانصات والتكبيرات وان كانت واجبة الا أنها لا تبلغ
درجتهم بالشوئهما بالكتاب بخلافها ولا احتمال أن يأتي بها بعد القراءة ولا يمكنه الاثبات بهما في الركوع
لانه من الاولى وليس محلا للتكبير أصلا بخلاف ركوع الثانية فانه محل كما تقدم في مسئله ما اذا ترك
تكبير العيد في الركوع فعلى هذا اذا ترك الامام تكبيرا الاولى يتركه المقتدى بالكلية واذا تركه في
الثانية يمكنه الاثبات في الركوع للضرورة تأمل (قول أي اذا زاد على أقوال الصحابة في تكبيرات
العيد) سيأتي في صلاة العيدين أنه يتابعه الى ستة عشر لانه مأثور (قول وكذا الواجب القول) راجع
لقوله وكذا تركه لا لقوله فعلا أيضا اذا المتابعة في الواجب واجبة فعلا انما لا تجب المتابعة في الترك في
هذا القسم (قول وفي الامداد عن الاختيار يستحب الخ) فعلى ما ذكره في الامداد أولا وثانيا

أن التخيير إنما هو فيما قبل العصرين كونه أربعا أو ثنتين وأما ما قبل العشاء وبعد هاتئيه اختلاف في كونه أربعا أو ثنتين لكن عبارة الهداية وأربع قبل العصر وإن شاء ركعتين وأربع قبل العشاء وأربع بعدها وإن شاء ركعتين وذكر أن الآثار اختلفت فيما قبل العصر وفيما بعد العشاء فلذا خير فيها وظاهر عبارة الزيلعي ثبوت التخيير في الكل وعبارته مع المتن ونذب الأربعة قبل العصر وإن شاء ركعتين والعشاء وبعد أي نذب الأربعة قبل العشاء وبعد وقبل يخيران شاء صلى ركعتين وإن شاء صلى أربعا اهـ (قوله) وأفادان لغير الرمي في وجه ذلك الخ (قوله) فيما قاله في توجيه أنها بثلاث تسليمات مخالفة للأفضل ثلاث مرات ولو جعلها بتسليمية أو تسليتين كان فيه مخالفة له مرة واحدة في تركب الاخف وكونها على نسق واحد لا أثر له في نقي الأفضلية (قول الشارح والاول أدوم) أي على العمل لامتداد الحرمة لانه إذا فواها أداها غالبا اهـ سندی (قوله) واستدل لذلك بما حقه الخ قال السندی نازعه أي صاحب الفتح الشيخ أبو الحسن السندی في حاشيته على الفتح في جميع استدلالاته وأثبت مندوبيتهما وفي كلام الرضى ميل اليه لانه قال وفي البخاري صلوا قبل المغرب ركعتين فهو أمر مندوب وهو الذي أعتقده وما ذكره في الجواب لا يدفعه اهـ ولولا خشية التطويل لأوردت كلام ابن الهمام ثم تعقب الشيخ أبي الحسن السندی له اهـ (قول الشارح الحديث من تركها الخ) قال السندی هذا الحديث ذكره في البحر ولم أظفر به فيما راجعته من المسانيد وقال في النهاية في باب ادراك الفريضة عند ذكر صاحب الهداية لهذا الحديث لا أصل له والعجب من الشراح ذكره في هذا الحديث ولم يتعرضوا الى بيان حاله (قوله) لكن نازع فيه في الامداد اجاز ما الخ) فالخلاص أن الخلاف محكي في كتب المذهب وأنه مبني على القول بالوجوب والسنية الا أن صاحب الخلاصة ذكر الاتفاق على عدم الجواز واقتصر عليه قاضيان بدون حكاية اتفاق فصار الاتفاق على عدمها مختلفا فيه ولعل الشارح فهم من اقتصر على الثانية على عدم الصحة اعتمادا ما في الخلاصة فلذا قال على الاصح لكن عبارة الخاتمة انما تصيد تسليم عدم الجواز والاقتصر عليه ربما أفاد تجمعهم وليس فيها ما يدل على تصحيح الاتفاق عليه (قوله) أقول في المدرس نظر) يقال ان العلة المذكورة في المفتي متحققة في المدرس أيضا وهي حاجة الناس للجمع عليه بل هي أشد فيه اذ بعد تفرقهم قد لا يمكن تجمعهم فيصوت التعليم المطلوب للشارع والمستفتون لو تفرقوا يعودون لحاجة كل منهم اليه زيادة عن حاجة تعلم الاحكام كما هو مشاهد (قول المصنف وتقتضي) قضاؤها ليس من المسائل الدالة على وجوبها ولذا لم يذكرها صاحب البحر بل هي مفرقة على أنها سنة ولو كانت واجبة لفضيت كيفما كان وصرحوا أن سنة الظهر القبليّة اذا فاتت وكذا سنة الجمعة القبليّة تقضى قبل البعدية أو بعدها على اختلاف في ذلك سندی (قوله) لا يحل فعله بل يكره الخ) بما قاله في المنية من الاتفاق على الكراهة بين أئمتنا الثلاثة يعلم ضعف تصحيح السرخسي بحر (قوله) وهو الاظهر) حيث كان وصفا معدولا يستوي فيه ذكر آل وتبجيله عنها فلم يظهر وجه أظهرية ما في الكثر (قوله) وكانت التراويح ثنتين تخفيفا المراد سنة التراويح أي أنها انما كانت ثنتين ثنتين لاجل التخفيف لانها تؤدي بجمع فبراعى فيها جهة التبشير (قوله) وأما الأربعة بعد الجمعة فغير مسلم الخ) هم وان لم يثبتوا لها ثلث الاحكام الا أنهم أثبتوا لها أنها كالاربعة قبلها من جهة عدم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام والاستفتاح فعليا الاتباع والبحث عن وجه فرقهم ولعله أن ما ورد من جوازها بتسليتين بعذر يقضى أياها بمنزلة صلاتين حيث جوزت بهما

في الجملة وتأكدها بتسليم واحدة واتصالها واتحاد التسمية يقضى أنها صلاة واحدة فعملوا بالشبهين فلم
يثبتوا الشبهة للترديد بين الثبوت وعدمه وهي لا تثبت معه خصوصاً لما فيها من إبطال حق المشتري
وأما الصلاة والاستفتاح فتفوهما نظر الضعف وجه ثبوتها بمنزلة صلاتين والمشرعية لا تثبت بالنسبة
هذا ما ظهر فتأمل على أن قوله فانهم لم يثبتوا لها تلك الأحكام المذكورة يتأمل فيه مع ما ذكره عن
ح عند قوله الآتي وقضى ركعتين لو نوى أربعاً ما هو ظاهر في أثبات أحكام الأربع قبل الجمعة
لأربع بعد ذلك وذكر السندى هناك عن شرح المنية أن هذه الأحكام مسلمة عند أهل المذهب فلذا
اختار ابن الفضل قول أبي يوسف **(قوله)** ويؤيده ما مر عن الطحاوي لم يتقدم عن الطحاوي ما يؤيده
فان الذي قدمه عنه ما في شرح الآتية وانما نقل الرملي عنه في حاشية المنح كما نقله السندى ان طول
القيام أفضل قول أصحابنا وفصل كثرة الركوع والسجود مذهب الغير اهـ ثم رأيت ما في شرح
معاني الآثار ونصه وعن قال بهذا القول الأخير في إطالة القيام وانه أفضل من كثرة الركوع والسجود
محمد بن الحسن حدثني بذلك ابن أبي عمران عن محمد بن الحسن وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
رحمهم الله تعالى اهـ **(قوله)** تقديم العموم الخاص على عموم المبيع وفي الظهيرية المصلي اذا دخل المسجد يوم
الجمعة لا يصلي تحية المسجد اذا كانوا يقرؤون القرآن لان استماع القرآن فرض وتحية المسجد سنة
والايتان بالفرض أولى اهـ سندى **(قوله)** والالزم فعلها بعد الجلوس لروم فعلها بعد الجلوس
انما يفيد أنه خلاف الأولى لأنه لا ينوب الا اذا فعلها عقب الدخول فالظاهر عدم اشتراط فعل الفرض
عقب الدخول **(قوله)** ولبس معناه أن التنية المذكورة تكفيه الخ لا مانع من ابقاء عبارة البناية على
ظاهرها من كفاية التنية المذكورة ويجعل بها كانه متصل حكماً اذا سأل للصلاة والمنظر له في
حكم المصلي وما قاله لا يعين حمل الكلام على غير المتبادر بل هو كلام ركيك تأمل ولذا أبى السندى
هذه العبارة على ظاهرها ويبدل على ابقائها على ظاهرها قوله انما يؤمر بها اذا دخله لغير صلاة **(قوله)**
أقول الذي يظهر لي أن هذا الخلاف الخ فما قاله تأمل فان موضوع ما في الحلية والحرمان اذا نوى
الفرض والتحية بمعنى أنه نوى السنة أيضاً أي نوى أن تكون هذه الصلاة فرض الوقت ونافله التحية
لأنه نوى التحية بمعنى التعظيم ولاشك أن الفرض والنافلة جنسان لان اختلاف الجنس يعرف
باختلاف السبب وهو هنا مختلف فيكون ما ذكرنا خلافاً في ما ذكره في المحيط وان كانت الفريضة تقوم
مقام هذه النافلة ويحصل بهما هو المقصود من مشروعيتهما وهو تعظيم المسجد وكانه فهم أن مرادهما أنه
نوى الفرض والتحية أي التعظيم حتى قال فاذا نواها مع الفرض يكون قد نوى ما تضمنه الفريضة
وسقط بها اذا الذي تضمنه الفريضة هو التعظيم لاسنة التحية وحينئذ فنية التحية بمعنى التعظيم لا يضر
وبمعنى السنة لا يكون شارعاً عند محمد تأمل **(قوله)** عبارته وقال بعضهم الخ لم يوجد في عبارته التقييد
بأربع نعم نقل السندى عن أدكار التووي نقلاً عن بعض أصحاب الشافعي أنه يقول سبحان الله الخ
أربع مرات **(قوله)** ولعل وجه التأمل اطلاق المسجد الخ لعل الاحسن في وجه التأمل هو أن
التقييد بقوله بأول دخول وبالآفاق وبالمحرم في غير محله كما يدل عليه عبارة الباب ثم ان عبارة الحلية
أفادت أنه لا تحية عليه بالنسبة لأول دخول بمعنى أنه ابتداء يطالب بالطواف وهذا لا ينافي أنه يطالب
بها بعده وهذا ما يفيد ما في التهرؤ يكون معني قولهم تحيته الطواف بالنسبة لأول الدخول ومعني قول
الباب ولا يشتغل الخ أي في الابتداء فلا ينافي طلبها بعده وان كانت تحصل في ضمن ركعتي الطواف

وينال ثوابها إذا نواه به وبهذا تندفع المخالفة في عباراتهم تأمل **(قول الظاهر أنه استدلال الخ)**
 كتب الشارح في هامش المنع ان عبارة القنية فيما إذا كان الفاصل بين الفرض والبعدية والخلاف في ذلك
 وعبارة الخلاصة على أن الفصل بين الفرض والقبليّة قاطع ويمكن توجيهه بأن في ابطال القبليّة يتدارك
 بالاعادة وفي ابطال البعدية لا يمكن تداركه تأمل كذا في السندى وتتمام الكلام فيه **(قول الشارح)**
 ولو جىء بطعام أه أي بعد الفرض لما في القنية صلى القر بيضة وجاء الطعام فإن ذهبت حلالوته أو بعضها
 يتناول ثم يأتي بالسنة اه سندی **(قول)** لان ذلك عذر في ترك الجماعة (تقدم في الامامة أن خوف ذهاب
 لذة الطعام لو اشتغل بالصلاة جماعة عذر في تركها وهو المراد بذهاب الخلاوة في عبارة القنية وإذا كان عذرا
 في تركها مع أنها سنة مؤكدة زيادة عن السنن حتى قيل بوجوبها كيف لا يكون عذرا في ترك السنة
 وان خرج الوقت تأمل **(قول)** لعل وجهه أن السنن الخ) هذا يقتضي أيضا أن التوافل لا ينذر هذا الوجه
 فهو مؤيد لما في الجبر وما أيده أيضا أن العاقل يطلب السلامة وهي عندهم أهم من طلب الریح والنفل غير
 مطالب به فربما يوجبها على نفسه ثم يجده بالذرة نقلا في العبادة وسأمة نفس وقال بعض الأكابر الشيطان
 يحسن للإنسان العبادة حتى ينذرها ثم يوسوس له فلا يفعلها **(قول)** من شدة الحر في أخفافها من حي
 الرمضاء وهي الرمسل اه سندی **(قول)** يكون له نفلا مطلقا أي غير مقيد بكونه صلاة ضحي
(قول) عن مقطم (١) عبارة السندی مطعم بالمهملة **(قول)** ومفاده اختصاص صلاة ركعتي السفر الخ) في
 ط لا يلزم أن يكون ركعتا السفر في المنزل فقد جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في المسجد وكذا
 صلاة القدوم اه ونقله عنه السندی وأقره **(قول)** ولأن التهجد إزالة النوم الخ) لقائل أن يقول
 معنى تهجد أي تحفظ عن الهجود وهو النوم وذلك أعم من أن يكون نام قبل الصلاة أو لابل الثاني أظهر
 فعلى هذا الفرق بين التهجد وبين صلاة الليل وقيام الليل اه سندی ولقائل أن يقول التهجد يقتضي
 التكلف في التحفظ عن النوم وهذا لا يكون إلا بعد النوم بخلاف ما قبله فإن التكلف فيه غير متحقق غالبا
 هذا ما ظهر فتأمل **(قول)** وما كان بعد صلاة العشاء الخ) لا يدل عليه بل القصص منه بيان وقت الليل
 هنا لا يحمل ما على صلاة وتقدير مضاف قبل الليل وهو لفظ صلاة **(قول)** وفي رواية عن ابن المبارك
 يبدأ الخ) هذه الرواية لا تخالف ما ذكره قبلها من قوله بعد تسبيح الركوع والسجود والرواية الثانية عنه
 عدم تسبيحها **(قول الشارح)** وفي صلاة طان جعل السندی صلاة بالتوبين وظان بالنصب على
 لغز ربعة أو خطأ من الكاتب وجعل صورته ما واقتدى بإمام وهو يظن أن عليه ذلك الفرض ثم تبين له
 أنه صلاة اه وعليه فلا منافاة لما ذكره صاحب البصر في الامامة **(قوله)** ويمكن الجواب الخ) يبطله
 ما علل به في شرح العيون للسئلة حيث قال لأنه ما شرع فيها لمترما وانما شرع ليقتضى واجبا عليه فإذا بان
 أن لا وجوب وأمكنه الرجوع له أن يرجع وأما المقتدى فلان تحريره تبتى على تحريرة الامام فإذا لم
 تكن تلك التحريمة ملزمة على الامام الاتمام لا تلزم المقتدى اه **(قول)** والافهور رواية ثانية) سيد كر عند
 قوله أو شرع في فرض طان عن التارخية ما يفيد أن ما منى عليه هنا رواية **(قول)** وهذا راجع الى مسئلة
 الطان فقط) هذا يؤيد أن الطان المؤتم لامامه كما قاله السندی **(قول)** فأحاديث الصوم مشكل الظاهر
 أن قول التجنيس قبل الزوال قيد اتفاق وأن المراد بشروعه في صوم استطوع التزامه له لا انشاؤه لان
 انشاءه كان حاصلا قبل مضيه عليه الا انه كان غير لازم ولا يصح جعله مترابعا على نبتة المضى عليه ويحل
 على ما ذكر تفريعه قوله فيجب على قوله ما شرع لان الوجوب عليه انما يتفرع على اللزوم لا على مجرد

(١) عبارة الخلاصة مطعم
 بكسر العين بعد المهملة
 الساكنة ابن المقدم الشافعي
 الصنعاني عن مجاهد والحسن
 وعنه الاوزاعي ويحيى بن
 حمزة وثقه ابن معين اه كته
 مصصحه

صيرورته شارعا فليتأمل (قول) ولو أخبر الشفيع بالبيع الخ) ظاهره أن هذا الحكم متحقق في الأربع
بعد الجمعة مع أنه سبق له عن البحر عند قوله ولا يصلى على النبي في القعدة الاولى قبل الظهر الخ أنه غير
مسلم وأنها كغيرها من السنن (قول) واعتمده المشايخ الخ) لا يقال إن الأصل إذا كذب الفرع لا يجوز
الاعتماد عليه لأن الاعتماد عليه لأنه ظاهر الرواية عن أبي حنيفة فكانه لثبوتها بالسماع لمحمد عن الإمام
أيضا اعتمادوها كذا في السندي أو اعتمادهم لها لا بناء على أسرار رواية بل تفريع صحيح على أصل أبي
حنيفة والافهمو مشكل اه فتح (قول) وحكمها أنه يقضى أربع اجاعات كذا في النهر وفيه نظر
لأن محمد يرى فرضية القعدة على رأس الركعتين وحيث لم يقعد فسد شفعه فيلزمه فضاؤه عنده اه
كذا رأيت في هامش النهر وأشار به العلامة السندي (قول الشارح لكن بقي الخ) أوصل السندي هذه
الصور بالباقية المذكورة في الاستدراك الى ثمانية وثلاثين مسورة فراجع (قول) بلا عند استحصانا
خلافهما وجه قولهما أن الشروع معتبر بالتذللان كلاً منهما ما لم يركع فلو تدرأ أن يصلى قائماً لا يجوز له أن
يصلى قاعداً فكذا لو شرع قائماً لا يجوز له أن ينه قاعداً ووجه الاستحسان أن المفتوح قائماً لا يباشر القيام
فيما بقي من الصلاة والذي يباشره صحة بدونه بدليل حال العذر فلا يكون الشروع في الاولى قائماً ووجبا
للقيام في الثانية بخلاف التذللان لأنه التزمه نص اه سندي (قول) يصليان بعد سنتهما وكذا سنة الفجر
وفرضه وكذا يصلى الظهر ركعتين في السفر ثم يصلى السنة ركعتين (قول) بين وقوعه سنة وواجب لعل
المناسب وبدعة بدل الواجب وذلك نحو ما قدمه الشارح في المكروهات أن ترك قلب الحصى لم يتمكن من
السجود التام أولى لأنه بدعة وسجوده على الوجه المسنون سنة (قول) وأما الثاني فهو مقرر له أي
للإيراد اذ على هذا الجواب يكون الإمام أعاد الصلاة لتوهم الفساد وانضم ركعة في المغرب والوتر وفيه أن
مقتضى الجواب تقييد كراهة الاعادة عند توهم الفساد بما إذا لم يضم ركعة فقد قيد الوجه الثالث بما إذا لم
يضم ركعة ويقيد أيضاً بما في التارخانية وحيث يضيح حمل الحديث على هذا الوجه الثالث لكن مع
تقييده بما ذكرتم أن صح أن الإمام قضى صلاة عمره لم يكن فعله مخالفاً لهذا الوجه بل هو موافق لما فعله
كثير من السلف وإذا لم يصح فعله والامر ظاهر (قول) لعدم ثبوت صحة النقل أي نقل أصل القضاء
وفيه أن هذا جواب بالسلم وهو لا يقتضي التحقق بل أجاب به بناء على دعوى الخصم تأمل (قول) قيل
ظاهر القول المختار أنه الخ) لعله أشار بقيل الى أنه حيث وجد التصريح في كلامهم بأنه يضع يمينه على
يساره يراد بالتشبيه في قوله كما في التشهد الا فرأش فقط ويدل ذلك المقابلة بالاحياء والتربع ويبعد
هذا القيل أيضاً بغيره بقوله في كل نغله اذ هو شامل لوقت التكريمة والقيام والركوع والقومة والجلسة
بين السجدين ولا يتأتى القول بالوضع في جميع ما ذكر (قول) فلا تجوز صلاة الماشي بالاجماع نقل
القهستاني عن النظم أنه يجوز التطوع في العمران ماشياً عند أبي يوسف فأحكاه في المجتبى من الاجماع على
عدم جواز التطوع ماشياً لا يخلو عن نظراء سندي رقول المصنف ولو افتتح الفضل الخ) مقتضاه أنه لو افتتح
الفرض راكباً العذر ثم زال فزال لا يبنى ويدل عليه ما نقله السندي عن البحر والهايت في دفعه إرادته يلزم
بناء القوي على الضعيف في هذه المسئلة وهو لا يصح كالمرضى يصلى بالاعضاء ثم قدر على الأركان لا يجوز
له البناء من الفرق وهو أن المريض ليس له أن يفتتح الصلاة بالاجماع مع القدرة على الركوع والسجود
فلذا إذا قدر عليهما في خلال صلاته لا يبنى أما الراكب فله أن يفتتح الصلاة بالاجماع على الدابة مع القدرة
فالتذلل لا يمنع من البناء بحر وفي النهاية الاجماع من المريض يدل من الأركان دون الراكب لأنه اسم لما

يصار اليه عند عجز غيره والمريض أجمعه من ضمه عن الأركان فكان الأيمان بدلائلها والركب لم يجزه
 الركوب عنها لأنه يمكنه الاتصاف على الركابين وكذا يمكنه أن يجزأ كعوا وساجدا ومع هذا أطلق الشارع
 في الأيمان بدلائلها فكان قويا في نفسه فلا يؤدي إلى بناء القوى على الضعيف انتهى اهـ ثم رأيت التصريح
 بذلك في الفتح حيث ذكر الفرق بين المريض والراكب الدال على عدم بناء الأول لا الثاني ثم قال
 وهذا يقيد أنه لا يبنى في المكتوبة إذا افتحها را كبا إذ ليس له أن يفتحها را كبا مع القدرة عليها بالتزول
 اهـ (قوله) انعقد يجوز للركوع الخ وهذا لأن التزام الشيء ناقصا لا ينافي أداءه كاملا لا بقاء ولا ابتداء
 الأخرى أن من نذر أن يصلي ركعتين في وقت مكروه فصلى في وقت مشروع جاز بخلاف إحرام التنازل لأنه
 التزم الكامل فلم يجز الأداء الناقص لا ابتداء ولا بقاء كمن نذر صلاة مطلقا لا يجوز أداءها في الوقت المكروه
 ابتداء وإذا طلعت الشمس في الفجر لم يجز اتصافه اهـ كفاية (قوله) تجنيس عبارة في باب التوافل على
 ما ذكره السندی رجل افتتح التطوع را كبا خارج المصر ثم أتى المصر قالوا يمتها را كبا لأنه مع الخ قال
 السندی فهذا يقيد أنه يتمها على قول الإمام الذي يرى عدم صحتها ابتداء في المصر لأنه يغتفر في الأواخر ما لا
 يغتفر في الأوائل تأمل اهـ (قوله) لكن ذكر في البحر أنه رده في غاية البيان الخ فيه أنه لا يلزم من عدم
 وجود العلة وهي العمل الكثير في مسألة الوضع عدم تحقق المعلول وهو عدم البناء فيها لوجود علة أخرى
 مقتضية له وهي ما يؤخذ مما ذكره في البناء بقوله فان قلت إذا كان الأيمان قويا لما إذا لا يجوز البناء إذا
 تحرم نازلا ثم ركب أو أركب قلت أما إذا ركب فلان الركوب عمل كثير وإنه قاطع للتحريم وأما إذا
 أركب فلان الدليل يأتي جواز الصلاة را كبا لأن سير الدابة مضاف إلى ركبتها فيتحقق الأداء في أماكن
 مختلفة فينبذ يتحقق الأداء في حالة المشي وهذا لا يجوز إلا أن الشرع جعل العمل إلا ما كن المختلفة مكان
 واحد للحاجة إلى قطع المسافة وصيانة نفسه عن التوى فكان ابتداء التحريم مقنازا لدليل استغنائه عما
 ذكرنا فلا يجوز له البناء بغير ذلك اهـ ونحوه في الفتح (قوله) لأنه لم يوجد منه العمل أي وأحرامه لم
 ينعقد موجب للركوع والسجود وقوله لا يحمل له اذ هو انما يناسب مسألة المتن لا الصورة التي قالها المحشي
 الحلبي (قوله) فانه تنظير لا تصوير لعل الأولى جعله تصويرا لأن العبدان لا تصل للأرض عادة ولو
 كانت لتعت السير (قوله) وقد يفرق بانها إذا كان الخ ما ذكره من الفرق بين مسألة الجملة والحمل
 غير مستقيم وذلك لأن الحمل إذا كان تحت خشبة من كوزة يكون قراره عليها وعلى قوائم الحمل لا عليها
 فقط والجملة إذا كانت لا تسير وهي على الأرض وطرفها على الدابة كان قرارها عليها أيضا مع زيادة
 تمكنها من الأرض عن تمكن الحمل فالاشكال على حاله وما ذكره المحشي في حاشية البحر بقوله وعمل
 المراد بالجملة غير معناها المشهور فان المشهور فيها ما في المغرب من أنها شيء مثل الحقة يحمل عليها مثل
 الاثقال ولا يخفى أن هذه يكون قرارها على الأرض ولكنها تربط بحبل ونحوه وتجربها به البقر أو الابل
 ولكن يراد بها هنا ما يسمى في عرفنا تخنا وهو محضه لها أعواد أربع من طرفها مثل النعش تحمل على
 جملين أو بغلين اهـ لا يتم مع قوله هنا وكانت على الأرض وطرفها على الدابة اذ على ما أجاب به لاشئ منها
 على الأرض والظاهر في دفع الاشكال من أصله أن يقال المراد أن يكون جميع قراره على العبدان
 ويسل لذلك قول الزيلعي بحيث يبقى قرار الحمل على الأرض لا على ظهر الدابة اهـ ونحوه في لامداد
 حيث قال ولو أوقفها وجعل تحت الحمل خشبة حتى بقي قراره على الأرض كان بمنزلة الأرض فته مع
 القريضة فيه قائما اهـ ويراد بالجملة مالها أطراف من الخشب متصلة بها تربط على الدابة (قوله) الا

بتكاف) لعل وجهه أن نزوله لما كان متوقفا على نزولها لعدم تأتبه الإبه صار كله لا يقدر عليه إلا بفعل الغير فصح تفريعه على مسئلة القدرة بقدرة الغير **(قوله وفيه تأمل لأن جرهما بالجبل الخ)** هي وإن لم تخرج بالجري الجبل عن كونها على الأرض إلا أن هذا القيد لا بد منه إذ بدونه يفوت اتحاد مكان الصلاة الذي هو شرط لصحتها في غير النافلة ولا يسقط الإبعاد وحينئذ لا بد من التقييد في عبارة المحيط **(قوله لا خلاف فيها لمحمد)** وفيما لو نذر نصف ركعة خلاف أبي يوسف وحينئذ يكون قول الشارح عند أبي يوسف راجعا لما قبله فقط **(قوله والفرق له بينهما الخ)** قال ابن ملك الفرق أن الصلاة يدون طهارة ليست عبادة فلم يصرن ذرا الصلاة أما الصلاة بغير قراءة فعبادة اه **(قوله لقول أبي يوسف بمشروعيتها الخ)** أي يوسف قال بتشبيهه ولم يقل بمشروعيتها **(قوله لأن يوم الحيز مناف الخ)** انظر الفرق بين هذا الفرع وبين ما لو نذر صوم يوم التمر حيث لزمه النذر ويصوم في غيره وكل منهما حرام لمعنى جاوره اه سندی بالمعنى **(قول الشارح فقد أحسن)** هذا وما بعده محمول على ما إذا ترك القدر المستنون لكسل القوم والا كيف يقال إن من ترك مقدار السنة أحسن وهو مقدار عشرين آيات ولك أن تقول هذم رواية أخرى وعليها يكون أحسن بقراءة الآية الطويلة أو الثلاث والمشهور أنه لا يكون قد أحسن إلا بالعشر إلا أنه عند كسل القوم له أن يعمل برواية الحسن بل هو الأفضل **(قوله أي البداءة منها إلى آخره)** أي إلى آخر القرآن في عشر ركعات ثم يعيد من سورة الفيل إلى آخر في العشر الثاني **(قول المصنف)** وترك الدعوات ينظر الفرق بين الدعوات والثناء فإن كلا منهما سنة وكذا التعوذ والسمية والتسبيح ربي وتظهر أن الدعوات مستحبة بخلاف الثناء وما بعده فانه سنة وهي لا تترك لكسل القوم بخلاف المستحب فانه يترك له **(قوله الذي يظهر أن جماعة الوتر تبع لجماعة التراويح)** الذي يظهر أن جماعة تبع لجماعة الفرض لا التراويح فإن المفهوم من قول المصنف ولا يصلي التراويح أنه يصلي جماعة في رمضان فيعمل بعمومه حتى يوجد ما يقتضي تخصيصه بما إذا صلى التراويح جماعة نعم التقييد بما إذا صلى الفرض جماعة نقله الفهستاني **(قول الشارح في صلاة رغائب)** هي اثنتا عشرة ركعة بأدعية وقراءة مخصوصة وذكرها السندی عن الغزالي **(قول الشارح وبراءة)** هي أربع عشرة ركعة بكيفية خاصة ذكرها السندی **(قول الشارح وقدر)** قال القتال لم ترق صلاة ليلة القدر عددا معيناً في الكتب إلا ما قال أبو الليث أقلها ركعتان وأوسطها مائة وأكثرها ألف اه سندی **(قوله لم يتقل عبارة البرازية بتمامها الخ)** وصدرها وعن هذا ذكره الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة وليلة القدر ولو بعد النذر إلا إذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الإمام بالجماعة لعدم إمكان الخروج عن العهدة إلا بالجماعة ولا ينبغي الخ **(قوله وظاهره أنه بالنذر لم يخرج الخ)** يؤيده قول البحر وما يفعله أهل الروم من نذرها لتخرج عن النفل والكراهة باطل وقول مسكين عند قوله ولا يصلي تطوع بجماعة الخ يفيد بطلانه أن الكراهة لا تنتفي بالنذر اه سندی

(باب ادراك الفريضة)

(قوله ثم أقمت لا يقطع) أي المؤداة ورأيت مكتوباً على هامش البحر على عبارة الخلاصة هذا إذا كان يصلي مضاعواً لا يثبتي في الوقت أما إذا كان الإمام قاضياً تلك الصلاة فالحكم كما ذكره في المتن اه **(قوله والاطهر العكس لأن الثاني الخ)** لكن المفهوم من قولهم شرع فيها أداء منفرد أنه لو شرع مقتدياً لا يقطع

وظاهره عدم القطع في الصورتين المذكورتين والمتعين العمل بإطلاق المفهوم المذكور إلا إذا وجد ما يخصه صراحة **(قول)** هذا ما ظهر لي قديره في البنية لو صلى ركعة في البيت ثم أقمت لا يقطع وإن كان فيه أحرار أبواب الجماعة لأنه لا يوجد مخالفة الجماعة عياناً فلا يقطع انتهى اهـ سندی وهذا يؤيد ما ذكره المحضی **(قول)** وظاهره ولو في أمر غير مهلك لكن المتبادر المهلك أو ما يشق أذهي غالباً لا تكون إلا في المهلك أو الشاق ولذا كان استغائة غير الأيوين كذلك والاكيف يقال يقطع في غيرهما ولو في أمر غير مهلك **(قول)** واجبة أيضاً كما في الصلاة بدون علم **(قول الشارح جري على الغالب)** وهو وقوع الأذان عقب دخول الوقت بلامهلة لكن هذا بالنظر للواقع المعتاد الآن لا للاستحباب فإن الأذان كالصلاة في استحباب التأخير والتجمل هذا ما ظهر لكن حمل البحر كلامهم على ما قال لا يناسب إلا الزمن المتأخر المعتاد فيه تقديم الأذان عقب دخول الوقت بلامهلة ولا يناسب الزمن المتقدم المرامي فيه الوقت المستحب للصلاة فكيف يحمل ما وقع للتقدمين من عباراتهم على المعتاد للتأخيرين خصوصاً وعباراتهم موافقة لالفاظ الأحاديث والأظهر أن يراد من عبارة الشارح بقوله جري على الغالب أن الغالب هو الأذان في المساجد بعد دخول الوقت في إرادته دخوله لا حقيقة الأذان **(قول)** لكن تمتع عبارة النهاية هكذا (الواجب الخ) بفعله واجباً لا متدوياً لكن تعبيره بقوله الأفضل وبقوله لا بأس يتنافى الوجوب فتأمل وراجع كذا قاله السندی بالمعنى ويظهر أن الوجوب بعينه اللغوي وهو مطلق الثبوت فلا تنافي في عبارة النهاية وأشكال البحر على حاله وأيضاً قد تقدم له في الإمامة حكاية قولين في الأفضل هل مسجد حبه أو المسجد الجامع أي الذي جماعته أكثر ولم يتقدم حكاية قول بالوجوب ويدفع أشكال البحر بأن محل كراهة الخروج إذا لم يكن خروجاً لمسجد حبه فإن كان له فلا كراهة بل خلاف الأفضل ويكتفي في الاستدلال عليه استثناء ما إذا كان خروجه لحاجة في حديث ابن ماجه فإن حاجة أحياء مسجد حبه متحققة وذكر في العناية نحو ما في النهاية لكن عبر في الكفاية عما في النهاية بقيل مقتضية للضعف حيث قال وقيل إن خرج ليصلي في مسجد حبه ولم يصلا فيه لا بأس لأن الواجب عليه أن يصلي في مسجد حبه ولو صلى في هذا المسجد لا بأس أيضاً لأنه صار من أهله والأفضل أن لا يخرج لأنه يتم **(قول)** إن ما أورد في البحر في مسجد الحى وأردنا لا يخفى أن الدرس قد يكون فرضاً إذا تعلق بما يفترض تعلمه نعم البحث ظاهر في الوعظ اهـ سندی **(قول)** ولم يظهر لي جواب شاف قد يقال في الجواب أنه لا يلزم من عدم كراهة الخروج ولا من إتمامه واقتدائه به متفلاً عدم أمره بالاعادة بل هو ما مور به في أي مكان فيمكنه الاعادة جماعة خارج المسجد أو بعد اقتدائه متفلاً بدون كراهة لنفس الخروج وقال في حاشية البحر الأولى تأويل القاعدة بأن يراد بالواجب والسنّة الذي تعاد لتركة الصلاة ما كان من أجزاء الصلاة وما هيتهما والجماعة وصف لها خارج عنها فلا تعاد الصلاة لتركة قلنا مل اهـ **(قول)** وهو المذكور في كثير من الفتاوى الخ وذكر صدور الشريعة أن المقيم لجماعة أخرى لا يكره له الخروج وإن أقمت واليه يشير قول الشارح بلا عذر ط **(قول الشارح وفي التمهيد ينبغي الخ)** عبارة نقلاً عن المحيط ولم يخرج مع عدم كراهة الخروج ومكث ولم يدخل معهم كره لأن مخالفة الجماعة وزرع عظيم وهذا يقتضي أنها أشد كراهة من التنفل وعلى هذا ينبغي أن يجب خروجه في هذه الحالة اهـ **(قول)** وأرد على قوله وفي المغرب أحد المحذورين الخ فإن المتبادر من لفظ المحذورين كراهة التصريم ثم لك أن تقول لا تنافي بين ما نقله في البحر وذلك بأن يراد بالحرام المكروه وتحريمه وبالبدعة

البدعة القوية وهي المكروه تحريما وبالمكروه المكروه تحريما **(قول)** كناية عليه الشيخ اسماعيل
ونبيه عليه الشرب لئلا يأتى أيضا بقوله والمراد من الترتيب عدم الشروع لما مر أن الشارع في التفل لا يقطع
مطلقا ولذا عبر بالترك ففعله يقطع ولو قيد الثانية منها بسجدة مخالف لما قدمه من قوله وقيد بالظهور لانه لو
شرع في نافلة فاقبت الظهر لا يقطعها اه **(قول)** حيث قال وان لم يكن الخ) أصرح من هذا في اختيار
صاحب البحر ظاهر المذهب نقله ترجحه بالعز واللبدائع مع عدم ذكر ما يعارضه **(قول)** حيث قال انه
تخرج على رأى ضعيف) بيان ذلك انه في التهر قال أولا انه علم من كلام الكثر انه لو كان يرجو ادراكه
في التشهد قطعها الفوات الركعتين وقيل هو كدر الراكعة عندهما وعند محمد لا كما في الجمعة وظاهر
المذهب هو الاول وبهذا التقرير علم أن قوله في البحر ان كلامه شامل لما اذا كان يرجو ادراكه في التشهد
تخرج على رأى ضعيف مما لا ضرورة تدعو اليه اه ولا يخفى ما في كلامه فان ما مشى عليه أولا بقوله
علم من كلام الخ هو ما ذكره صاحب البحر من أنه شامل للتشهد والخروج على رأى الضعيف أى وهو
رأى محمد أن الجمعة لا تدرك الا ركعة طاهر الرواية لا هذا القيل كما قال ط وفي تعبيره بقوله قطعها
مساعدة والمراد أنه يتركها اذ هو المعبر عنه بظاهر المذهب وفي جعله ما ذكره مفهوم كلام المتن نظربل
المتبادر منه ككلام المصنف هو القول الثاني **(قول)** وقد ذكره القهستاني الخ) يؤيده ما قاله البرجندى
في شرح الرقابة واعلم أن الاربع قبل الجمعة كالاربعة قبل الظهر وقيل لا تقضى أصلا كذا في الظهيرية
اه سدى **(قول)** أن هذا مقتضى ما في المتن وغيرها) اذ ما قاله في المتن وغيرها من أن سنة الظهر
تقضى يقتضى أن سنة الجمعة تقضى اذ لا فرق اه من حاشية البحر عن الخانوقى **(قول)** لكن نقلنا
هذه عن عدة كتب الخ) هذا لا يدفع الاشكال بناء على الحاق سنة الجمعة بسنة الظهر على ما جرى
عليه المشايخ ونقل عن الظهيرية فان مفهوم كلام الشارع انه يأتي بسنة الجمعة وان أقيمت الصلاة اذ اعلم
أن سنة الجمعة الاولى مع أن الصلاة تحرم اذا خرج الامام ويحجب بان المراد بالتشبيه في قوله وكذا الجمعة
تشبيه في مجرد القضاء لا في المفهوم المذكور أيضا **(قول)** وما في الخاتمة وغيرها من أنها نفل الخ) لو قيل
انه وقع اختلاف العلماء في حكاية الاتفاق ففهم من حكماء ومنهم من حكى الاختلاف في وقوعها سنة أو نفلا
نكاح أولى من نسبة مثل قاضيان الى التصرف في كلام أئمة المذهب اذ يبعد من مثله ذلك **(قول)** المصنف
وإن يكون مصليا جماعة الاوضح ما في الكثر ولم يصل الظهر جماعة بأدراكه ركعة اه فان من حلف
بصلّى جماعة بحيث يصل صلاة ركعة بها **(قول)** وكذا لو لم يقف بل انحط الخ) في البنية ما نصه في جامع
تحريري كذا في حديثه في صلواته أدركه الامام في الركوع فكبر قائما ثم ركع أو شرع في الانحطاط وشرع
للامام رفع اعني بها وعمل لو شاركه في الرفع قبل ان كان الى القيام أقرب لا يعتد والاصح أنه يعتد اذا
وجدت المشاركة قبل أن يستقيم قائما وان قل وعن أبي يوسف قام مسرعا ولم يستتم القيام حتى كبره لم يجزه
وث التوارد ان كان الى ان قيام أقرب جاز وان كان الى الركوع أقرب لا يجوز اه وبهذا يعلم أن
ما ذكره عن الفتح خلاف الاصح الا أن يحمل قوله فرفع الامام الخ على ما اذا استتم قائما **(قول)** لتحقيق
مقتضى الاقتداء في الابتداء فان ذلك الخ) ما ذكره في توجيه هذه المسئلة مقيد لكما الكثرة غير دافع
لاعتراضه على الشارع حيث قال فيه أى في قوله لان المشاركة تنظر فانه لو أدركه قائما ولم يركع معه
حتى رفع الامام رآه فأتى بالركوع صحت مع فقد المشاركة اه والاولى الجواب عن الشارع بان المراد
بن اقتداء حقيقة وحكما لا منلق ركن وفي المال ما قاله المحشى يرجع الى هذا الجواب **(قول)**

والاقتصار على قوله لكنه اذا سلم الخ) ويظهر أن القصد بالاستدراك حينئذ دفع توهم لزوم الاتيان بهما بعد فراغ الامام وأن المراد من قوله ولا تفسد بر كهما حال اشتغال الامام بهما لا بعده (قوله يكون تاركا واجبا) أي بعد سلام الامام (قوله لتحقيق الاقتداء الخ) لادخل لهذا التعليل في هذه المسئلة والالزم صحة الركوع فيما بعده التحقق فيها أيضا (قوله لم أر هذه المسئلة فيها نعم فيها الخ) قال السندی لفظ الخلاصة المقتدى اذا رفع رأسه من السجدة قبل الامام وأطال الامام السجدة فظن المقتدى أن الامام في السجدة الثانية فسجد ثانيا والامام في السجدة الاولى ان نوى متابعة الامام أو نوى السجدة التي فيها الامام أو نوى السجدة الاولى جاز وان نوى السجدة الثانية وكان الامام في الاولى فرفع الامام رأسه من السجدة وانحط للثانية فقبل أن يضع الامام جبهته على الارض للسجدة رفع المقتدى من الثانية لا يجوز سجدة المقتدى وكان عليه عادة تلك السجدة ولو لم يعد تفسد صلاته اه فقوله فقبل أن يضع الامام جبهته على الارض للسجدة الثانية رفع المقتدى يغيد أنه لو بقي حتى أدركه الامام فيها أجزأته اه وقد ذكر المحشى بعض هذه العبارة بقوله وفيها أيضا المقتدى الخ ولم يوجد ما ذكره المحشى بقوله وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية وقد راجعت نسختين من الخلاصة من فصل فيما يتابع التابع فرأيت المسئلة كما نقله السندی والطحاوى عنها نعم في حاشية البحران نوى لسجدة الثانية والمتابعة تكون عن الاولى ترجيحاً للمتابعة وتلغونية غير للمخالفة كما في الفتح وكذا اذا لم ينوشأ اه وقال في الفتح أيضا فان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية فان أدركه الامام فيها فهي على الخلاف مع زفر وعلى قياس ما روى عن أبي حنيفة فيمن سجد قبل رفع الامام من الركوع يجب أن لا يجوز لانه سجد قبل أو انه في حق الامام فكذا في حقه لانه تبع له اه (قوله وذكر المحشى توجيهه الاولى) تقدم ما فيه فانظره والله أعلم

(باب قضاء الفوائت)

(قوله فالمتدوب مأمور به حقيقة الخ) لا يلزم من اطلاق لفظ أمر على الطلب بقسميه أن يقال للمتدوب مأمور به فلا يصح هذا التفريع ودعوى أنه يقال له ذلك اصطلاحاً كيف وقد قال في المح تبعا للبحر في تعريف القضاء ان المتدوب مأمور به أيضا بقوله تعالى وافعوا الخير لكن مجازا ولذا لم يدخله أكثرهم في تعريفه اه وحديثه يكون ما ذكره عن صدر الشريعة حرا على مقابل ما قال الاكثر ويصل لهذا اتفاق كلهم على التعريف بنحو ما ذكره الشارح ويصل لهذا أيضا ما يأتيه عن أكمل الدين من أن هذا التقسيم تقسيم للواجب وهي ليست بواجبة اه وما ذكره في المح والبحر بعد تعريف الاعادة بما ذكره الشارح بقوله وهو المراد بقولهم كل صلاة أذيت الخ فكانت واجبة فلذا دخلت في أقسام المأمور به اه وقد ذكر في التهر بعد تعريف الاداء والقضاء بما ذكره أيضا ما نصه ثم هو مبني على أن الامر حقيقة في الوجوب ومن أدخل النقل فيه كصدر الشريعة أبدل الواجب بالثابت اه وذكر ط فيما يأتي عند قوله واطلاقه على غير الواجب الخ هذا الكلام يقتضي أن اطلاق القضاء على سنة الفجر اذا أتى بها قبل الزوال مع فرضها مجاز وهو كذلك لان القضاء كاخويه قسم من المأمور به والمأمور به حقيقة هو الواجب كما علم في محله الى آخر ما ذكره وقال السندی وقيد بالواجب لا حراج النقل فلا ينصف بالاداء والقضاء اه (قوله فانه صار بالشروع واجبا في قضى) قال السندی ان ما أفسده من النقل فقضاء اه ليس من قضاء النقل بل من قضاء الواجب لانها وجبت بالشروع رخصي قلت لكن رجح ابن الهمام أن تسمية الجائز صحيح بعد الفساد

قضاء مجاز لانه في وقته وهو العمر وأفاد أن تضيق وقت الحج بالشروع حتى لا يجوز له الخروج منه وتأخير
 الى عام قابل لا يوجب تسميته قضاء كالصلاة في الوقت ثانيا بعد افسادها (قوله) وذكر شارحه (الحج) وذكر
 أيضا أن الكلام في أنه لا يخرج عن أحدهما كما هو ظاهر الميزان أو عن الأداء كما صرح به القاضي عضد
 الدين وذكر السبكي أنه مصطلح الاكثرين أو أنه قسم ثالث كما منى عليه في الحاصل والمنهاج اهـ (قوله) هذا
 التعليل عليل (الحج) الذي سلكه ط وتبعه السندی في هذا التعليل هو أنه علة لقوله والاعادة (الحج) فإن
 قولهم أذيت يقتضي فعل الفرض أولا وقوله في التعريف مثله يؤخذ من قولهم تعاد وقوله لخلل غير
 الفساد يؤخذ من قولهم مع كراهة التحريم اهـ ومراد المحشي أن هذا التعليل قاصر لعدم وفائه بالمدعى
 ويقال القصد منه الاستئناس لأصل الدعوى وإن كان غير وافي بها (قوله) نقض التعريف حيث قيد
 (الحج) الذي في البحر بعد تعريف الاعادة بما ذكره الشارح وهو المراد بقولهم كل صلاة أذيت (الحج) فكانت
 واجبة فلذا دخلت في أقسام المأمور به ثم ذكر نحو ما ذكره المحشي (قوله) ومن هذا يظهر أننا إذا قلنا (الحج)
 عبارة بعد ذلك كحكم الاعادة نحو ما نقله عنه المحشي من أنها مندوبة أو واجبة ومن هذا يظهر أن
 الاعادة قسم من الأداء والقضاء أو غيرهما فإن قلنا الفرض هو الاول فهي غيرهما وإن قلنا الثاني فهي
 أحدهما اهـ ويظهر أنها على الاول أنما تكون غيرهما إذا قلنا باستصحابها أو ما إذا قلنا بالوجوب فهي
 أحدهما كما سبق له من أنها لا تخرج عن أحد قسمي الأداء والقضاء والا كيف يتأتى القول بأنها غيرهما
 مع "قول" يوجبها تأمل (قوله) ولو كانت الثانية نفلازم (الحج) قد يقال أنما أعطيت أحكام الفرائض
 نظر الى أنها مكملات لها فألحقت بها فيها وهذا لا يقتضي أن تكون فرضا بعد وقوعها إذا لظاهر المتبادر من
 ذكر اختلاف خلافه تأمل ويل أن "قوله" أنها بمنزلة الجبر كالجبر بسجود السهو (قوله) وقيل فعل مثله (الحج)
 في السراج القضاء عند فاقترض مبتدأ لا يجب بمقتضى الأمر الاول فكل من أمر بعبادة في وقت
 فتركه في ذلك الوقت لم يلزمه القضاء بمقتضى الأمر وانما يلزمه بدليل آخر وذلك لأن من العبادات
 ما يقوت بغوات وقتها ولا يجوز قضاؤها كصلاة الجمعة والاضحية ورمي الجمار ومنها ما يلزمه قضاؤها
 كأصوات الخمس وصوم رمضان ومن المكلفين من لا يلزمه القضاء كالحائض إذا تركت الصلاة في وقت
 حيفها وكذا القضاء ولو كان يجب بمقتضى الأمر الاول لما اختلف ذلك اهـ (قول المصنف أداء)
 لا يتأتى تصويره الا في الوتر والعشاء اذ يدخل وقته بدخول وقت العشاء عند الامام ويتأتى أيضا في الجمع
 بعرفة والمزدلفة اهـ سندی (قوله) أما إذا أتى بها بعده فهي قضاء (الحج) لا يظهر كونها قضاء مع تقيده
 بالواجب وهذا ونحوه يدل على أن القضاء لا يتقيد بالواجب ويدل لهذا أن السنة المقضية تقع سنة لانفلا
 تأمل "لا" علمت أن القضاء والأداء من أقسام المأمور به ولا يقال حقيقة الا للواجب (قوله) وقضاؤه
 واجب) اهـ وإن قالوا بقضائه لا يقولون ان القضاء واجب بل سنة ثبتت بالخبر على خلاف القياس (قوله)
 ثم رأيت الزيلعي خص الخلاف بنعصر) حيث قال والعبرة بالعصر لأصل الوقت عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف وعند الحسن لعبرة للوقت المستحب وعن محمد مثله اهـ (قوله) وبه علم أن ما في المنتقى (الحج) على
 ما حرره في هذه المسئلة من أن الخلاف في وقت العصر لا في غيره يتنظر الفرق على رواية محمد بنه وبين غيره
 من الروايات حيث كان العبرة فيها الأصله عنده وأعله مراعاة قول الحسن أو أنه يوافق الحسن على هذه
 رواية على خروج وقت العصر بالنعير قلنا قال في مسئلة الجمعة آية ان خوف فوت الجمعة عذر في تركه
 فقبح تركه على قراهما مسئلة الجمعة حيث لم يجعلها عذرا وجعلها فوت العصر عذرا ولعل

الفرق لهما أنها وإن فاتت تفوت إلى بدل قوى وهو الظاهر لوقوعه أدام في وقته بخلاف العصر فانها تفوت إلى بدل ضعيف وهو القضاء لوقوعه خارج وقته **(قول)** ولا يخفى أن هذا لا يسمى تفويتا (الخ) هو على ما قاله ح ليس تفويتا مطلقا بل مقيدا بكونه عن الوقت المستحب فجوابه في محله وحينئذ لا أن يجعله تعليلا لاصل المذهب مع عدم مراعاة التقيد ولما قبله مع مراعاته تأمل **(قول)** فظاهر كلامهم ترجيح (الخ) قال السندی ظهرا محققا أن بعض العلماء ذهب إلى أنه يصلى الفوائت أولا مرتبة ثم الوقتية ولو وقعت في غير وقتها وبعضهم قال يصلى ما أمكنه منها مرتبا مقدما الأول فالأول وإن لم يسع إلا آخرها مصلاهم الوقتية في وقتها وهو الذى أشار إليه الشارح بالتصحيح فعنى قوله جواز الوقتية أى مع ما أمكنه من الفوائت فلا يتوهم أن الوقت إذا كان يسع بعض الفوائت والوقتية أنه تصح منه الوقتية بغير قضاء ما أمكنه من الفوائت فكتبه اه لكن قال أيضا طاهر الفتح عدم جواز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض وفيل عند الامام يجوز أن ليس الصرف لهذا البعض أولى منه للأخر قال الزاهدى وهو الأصح اه لكن عبارة الزاهدى تفيد جواز الوقتية لو صلاها وحدها تأمل **(قول)** فرأيت فيه مثل ما عراه اليد في البحر كذلك رأيت فيه ونص عبارته ولو فاتته أربع والوقت لا يسع إلا الفائتين والوقتية فالأصح أنه يجوز الوقتية اه **(قول)** وفيه أن فرض الكلام فيمن تذكر (الخ) قد علمت أن الاستثناء من الزوم وهو الأصل وليست مسألة الوتر موضوعه وانما هي مسألة فرعها عليه في أثناء الكلام ثم رجع للأصل واستثنى منه بدون دخول للفرع فان الاستثناء عام تأمل وقوله حذف التذكير أى في قوله الجرح من تذكر **(قول)** لانه بمنزلة الناسي بخلاف ما لو صلى الظهر يوم عرفة على ظن أنه متوضئ ثم صلى العصر يومه ثم تبين يعيدهما لان العصر ثمة تبع للظهر كذا في المحيط اه سندی وقال المقدسى فان قلت لو صلى ناسيا الطهارة أو الاستقبال للقبلة ثم تذكر بعيد قلنا لما كان الدليل غير واصل إلى رتبة القطع فرق بينهما في الحكم اه **(قول)** ويصلهما سبعا (الخ) قال الشرنبلالى انه اذا صلاها سبعا بهذا الترتيب يخرج عن عهدتها بايقين لانه لا يخلو اما أن يكون المترول أو لا هو الظهر وتانيا العصر وثالثا المغرب أو يكون المترول أو لا الظهر وتانيا المغرب وثالثا العصر أو يكون المترول أو لا العصر وتانيا المغرب وثالثا الظهر أو يكون المترول أو لا الظهر وتانيا العصر أو يكون المترول أو لا المغرب وتاليا الظهر وثالثا العصر أو يكون المترول أو لا المغرب وتانيا العصر وتاليا الظهر **(قول)** ليس هذا مسقطا خامسا لان ظهر أن ما في المحتجى مبنى على اعتبار حال الجاهل مطلقا فيكون مقابلا لما قبله ثم فرع عليه مسألة الصبي **(قول)** وأما عندهما فالفسادات لكن عند محمد فسد الأصل مع فساد الوصف وعند أبي يوسف فسد الوصف فقط فسادا باتا اه ط **(قول)** فهذه السادسة اذا أداها (الخ) ولك أن تقول كفى السندی هي خامسة القواعد فانها صحت نفسها والأربع اتى سبقتها **(قول)** فوجب أداؤه في وقته (الخ) سيأتى له في آخر الصوم وفي أوائل الايمان الفرق بين المعلق وغيره وهو أن المعلق على شرط لا ينعقد سببا معان بل عند وجود شرطه فلا يجوز تعجيله لزم وقوعه قبل سببه فلا يصح قال ويظهر من هذا أن المعلق متعبر فيه الزمان بالنظر إلى التعجيل أما تأخيره فالظاهر أنه جائز إذا لم يحد ورقبه إلى آخر ما أفاده **(قول)** فان الصلاة تلزمه فعلى هذه الرواية لا يشترط شطر الشهادة ولا شرطها من بلوغ وحرية وعدة بل ولا ينشأ انقراء الا شئ **(قول)** بدليل العطف المذكور العطف ليس دليلا وافيًا فان صحة المقابلة لا تقتضى تقدير لفظ أداء ويكفى لها اختلاف زمن المعطوف والمعطوف عليه تأمل وقال السندی في شرحه ولا يقضى

المرتد ما فاتته قبلها أي مما أداه وبطل برده اه وأيضا استثناء الج لا يصلح دليلا لتقدير أداه بعد ما فان ما عامة والتطرف لعموم متعلقه عام فتكون ما عبارة عن عبادة كائنة قبل الردة وهي أعسم مما أداه قبلها أو فاتته واستثناء بعض ما تناوله عموم المستثنى منه لا يقتضي أنه خاص كالمستثنى فلا يدل أنه مؤدى أيضا فلم يدل على تقدير خصوص متعلق الطرف تأمل ((قول الشارح الإلج)) قال أبو الحسن السندی فيه تسامح إذ ليس عليه قضاء الإلج الذي أتى به أولا نعم إن حصلت له الاستطاعة بالزاد والراحلة بعد الإسلام صار مكلفا به ابتداء انتهى اه سندی وعليه فالمراد بقضاء الإلج فعله (قول ولقوله الإلج) يظهر صحة جعله تعليلا لقوله ولا ما قبلها أيضا إذا المؤداة قبل الردة وإن حبطت بها لا يلزمه القضاء لأنه صار بها كالكاثر الأصلي (قول ليكون علة ثانية للزوم الاعادة) الذي ظهر أن قوله لأنه حبط علة للعلة الأولى كانه قيل له إن كونه كالكاثر الأصلي لا يقتضي إعادة فرض الخ لما أنه صلاه قبلها بخلاف الكافر الأصلي فبين أنه ياردة حبط فساواة وقد أدرك آخر الوقت الذي هو مناط الوجوب تأمل (قول مقتضى كون حبط العمل الخ) لا يلزم من بطلان عمله وحبوطه في الدنيا ولا آخره جزاء الردة وإن لم يعت عليها عدم اعادته تعالى له فضلا واحسانا منه إذا الاعادة أمرا آخر غير البطلان وليس هذا كما يقوله الشافعي أذهو فائس ان أصل البطلان متعلق بالردة والموت عليها ومما يدل على عدم التلازم ما نقله عن التارخانية عن أصحابنا ان حسناته تعود وان لم يعد ما بطل من ثوابه (قول الشارح لزمه قضاؤها) قال السندی هذا ظاهر اذا بلغ لسن اتفاقا حيث بلغ قبل الفجر وأما لو بلغ باحتمال وانزال في نومه ولم يدر هل احتلم قبل الفجر أو بعده واختار أن عليه قضاء انعشاء لأنه يجعل كونه محتلما في أول نومه كما تقدم فيمن باتت نفساء فقامت طاهرة فاته يلزمها القضاء وان انتهت بعد الفجر

(باب سجود السهو)

(قول وأجيب بأنه على تقدير مضاف) أي والمضاف إليه قائم مقامه وباعتبار ذلك صح أن يقال من إضافة الحكم الخ هكذا ظهر وبه سقط اعتراض ط أو يقال المراد بالحكم الأثر المرتب على السهو ولا الحكم لذى هو أحد أحكام الخمسة الشرعية تأمل (قول أي معنى هذه الثلاثة واحد الخ) ولا يصح أن يقال واحد من حيث الحكم لأنه خلاف المتبادر ولو كان هذا مرادنا لمزمع ذلك الظن والوهم فان الحكم في الكل واحد تأمل (قول من فاعل يجب لا يجب الخ) فيه أن الحال وصف له صاحبها قيد في عاملها فقتضاء تقييد الوجوب بكونه بعد السلام فهو كنعلقه بيجب وقوله نعم يصح الخ فيه تأمل أيضا لا يخفى اذ فيه تقييد الوجوب بكونه بعد السلام الواحد فيفيد أنه لا بد من كونه بعده ولا بد من كونه واحدا ولا يظهر أن المصنف جرى على رواية عدم الجواز قبله تأمل (قول هذا جعله في الصبر قولاً رابعا) عبارته وهنالك قولان آخران أحدهما أنه يسلم عن عيئه نانيهما أنه لو سلم التسليمين الخ (قول أولان الصلابة الخ) راجع لما قبله في المعنى (قول وجبت كاملة فلا تقضى بالناقص) يحمل ما يفيد عدم السجود في الأداء وقت الاجراء على ما إذا شرع فيها وترك واجبا ثم أجزت وحمل ما يدل على السجود على ما إذا شرع بعد الاجراء وقبله ثم أجزت وتركه بعده يندفع التنافي بين مفهوم المقييد بالقضاء الواقع في كثير من عباراتهم وما في الدراية ونحوها من عدم الفرق وهذا هو المفهوم من تعليل البدائع وذلك أنها في الشق الأول وجبت كاملة فلا تقضى في ناقص وفي الشق الثاني وجبت ناقصة فنقض ناقصة (قول والذي

ينبغي أنه ان سقط الخ) سيأتي له عن النهر أن المقتدى إذا سها مقتضى كلامهم أنه يعيدها لثبوت الكراهة مع تعذر الجواب اهـ ومقتضاء الاعادة مطلقا ولو سقط بلاصنعه وهكذا قرر محمد هاشم السندي فيما يأتي كما نقله العلامة السندي عنه (قول الشارح قبل الا في أربع) زاد الزاهدي خامسة وهي ما لوترك الغائبة عدا (قول في مسئلة التفكير عدا) وكذا مسئلة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قول) وجبئذ فيمكنه أن يأتي بهذا الجواب قال السندي عن الرحمتي الشارح لم يعتبر بهذا البحث لأنه خلاف المنقول فلذا قال أصلا وتبع في ذلك عبارة الامداد حيث قال يعد نقله لعبارة التبيين فلا يسجد أصلا اهـ (قول) وإذا قال في العراج الخ) أي لكون ما هنا مبنيًا على ما صححه في الخلاصة وفيما قاله نظر فان صاحب المعراج لم يرتض تعليل المسئلة بما يفيد أنها مبنيّة على تصحيح الخلاصة فلم تكن مبنيّة عليه بل عليها بالحدوث المذكور وهو يفيد أنه لا سهو عليه أصلا (قول) لأنه لا يتابعه في السلام) أي السلام الاول (قول) لأنه ما زاد الاسجدتين بخلاف المسبوق اذا تابع الامام في سجود السهو ثم تبين أنه لم يكن على الامام سهو حيث تفسد صلاة المسبوق لكونه اقتدى في موضع الانفراد لالزامة السجدتين ولم يوجد في اللاحق لأنه مقتضى جميع ما يؤدي كذا في البدائع سندي (قول) وأما اذا قام الى اتمام صلاته الخ) ظاهر حكاية الخلاف في الشق الثاني أنه لا خلاف في الاول مع تحققه فيه أيضا وتصحيح البدائع لزوم السجود مع الامام كما نقله السندي (قول) لان القراءة فرض في الاولين الخ) مقتضى كلامهم أنه يعتنع عليه القراءة لأنه كالمقتدى ومقتضى هذا الجواب أن تكون مسنونة في حقه اهـ رجمي (قول) ونعامة في النهر) قال فيه في شرح التمرثاشي لو نهض في التطوع بالاربع الى الثالثة فاستتم قائما قيل لا يعود وقيل يعود وذكر الشهيد عن محمد أنه يعود والوجه أنه لا يعود (قول) وكان الى القعود أقرب ذكره لبيان حكم السجود فقط (قول) وصحح اعتبار ذلك في الفتح بما في الكافي الخ) أي أنه فسر كونه الى القيام أقرب أو الى القعود بما ذكره في الكافي لأنه صحح اعتبار القرب وعدمه بل الذي في المتن ومقابل ما في الكافي ما نقله في البناية عن الجبازية وعلازمة القرب أن يرفع ركبتيه عن الارض وفي المحيط لورفع اليديه عن الارض وركبته عليها بعد ولم يرفعهما قعد ولا سهو عليه اهـ (قول) الاولى أن يقول لتأخير الفرض الخ) اذ عبارته توهم أن القعود الذي عاد إليه يقع واجبا وقد أخره فصب سجود السهو مع أنه غير مأور به بل يقع معصية (قول) وببحث في التهر فراجع) عبارته وأقول صرح ابن وهبان بان الخلاف في التشهد وعدمه مفرع على القول بعدم الفساد وترجيح أحد القولين بتأخيره لا يستلزم ترجيح عدم الفساد ظاهرا نعم قال الشيخ عبد البر رأيت بخط السيرامي تصحيح عدم الفساد ثم قال ولقاتل أن يمنع قول المحقق غاية ما وجد الخ) بان الفساد لم يأت من قبل الزيادة بل من رفض الركن الواجب والذي رأيت من منقول لا عن شرح القدوري لابن عوف والزوزني أن القول بعدم الفساد في صورة ما اذا كان الى القيام أقرب وأنه في الاستواء قائما لا خلاف في الفساد انتهى اهـ (قول) الذي هو الرفع) أي وهو واجب أو سنة (قول) بشكل العود الى قراءة التشهد الخ) يدفع بأنه يعود الى قراءة التشهد كان متابعا لامامه فيه ثم يتابع الامام في القيام فلم يكن فيه ترك المتابعة وان فادت المقارنة التي هي ليست بفرض وموضوع ما في "سراج" انه قام وامامه قاعد كما بينه المحشي فقيامه غير معتبر لأنه قبله فلم يوجد عوده الى التشهد بعد تلبسه بالقيام الفرض مع امامه (قول) فلو عاد قبل الركوع وركع "نقوم الخ)" الظاهر عدم فساد صلاة القوم في هذه الصورة أيضا لعدم تحقق زيادة ركعة منهم وان لم يركع الامام لارتفاع قيامهم بعود الامام الى القعدة فلم يوجد

منهم الا الركوع والسجود دون القيام لا ارتفاعه تبعاً للامام نعم لو فعلوه أيضاً بعد الامام تفسد صلاتهم
(قوله) يتفرع أيضاً على قوله والعبرة بالخ لا يظهر تفرع ما في الخاتمة على ما ذكره وفساد صلاة القوم
في مسألة الخاتمة لعدم الاعتداد بإدعاء المقتدى قبل امامه حتى لو لم يقيد وسلم بعد سلامهم تفسد صلاتهم
أيضاً لعدم الاعتداد بقعدتهم قبله فكأنهم سلوا بدونها **(قوله)** مع انه صرح به القهستاني أي حيث
قال في قول الوقاية وضم سادسة أي متلا في شمل الفجر والمغرب وصلاة المسافر وفي المحيط ضم رابعة في
الفجر عند بعض المشايخ فان الشروع بلا قصد وينبغي أن يكون غير الفجر على هذا الخلاف وانما صور
في الرابعي لانه بلا خلاف اه **(قوله)** أي ندباً على الاظهر لكن تعليل أكديّة الضم الآتي عن الدرر
ربما أفاد وجوب الضم لاندبه **(قوله)** واعترض بما ذكر الخ أي أن المواظبة انما كانت بنية التطوع
ولم ينقل أنه عليه السلام اكتفى بما تحول نقلاً عن السنة وان كان أصل الشروع بتحريمه مبتدأه فقصد
المعترض أن المواظبة عليها انما كانت بنية التطوع واذا تحول الفرض نفل لم يكن داخل تحت ما واطب
عليه حتى ينوب عن السنة ويكتفي به عن إرادته المعارضة بتظير ما قيل في تعليل مسئلة المتن وبهذا يسقط
التظير المذكور **(قوله)** وقد مر في باب النوافل أنه لو صلى ركعتين الخ لا يصلح دليلاً لما نحن فيه اذ هو
انعقدت تحريمته فرضاً ثم تحولت بخلاف ما سبق فانها ابتداء انعقدت للنافلة أعني السنة تأمل **(قوله)**
قضاها فقط الخ) فالخاصل أن المصحح قول محمد في صلاة الستة وقول أبي يوسف في لزوم ركعتين لو أفسدها
اه سندي **(قوله)** الا اذا تذكر أنه لم يشهد) فانه يشهد ويأتي بسجود التلاوة بحرا سكن الذي في الخاتمة
سلم وهوذا كرأن عليه حجة التلاوة ثم تذكر أنه لم يشهد فانه لا يعود للتشهد ولا يسجد للتلاوة اه كذا
رايته في نسختين منها والذي في نسخ الخط من الفتح نقلاً عنها حذف لامن الموضوعين وهو الموافق لما في
البحر ومقتضى الاستثناء **(قوله)** ونعم ذلك في الفتح والبدائع) حاصل ما يتفرع عليه الفروع أن
انسلام اذا وقع في محله كان محلاً لمخرجا فان لم يكن عليه شيء مما يجب وقوعه في حرمة الصلاة كان قاطعاً
مع ذلك وان كان فان سلم وهوذا كره وهو من الواجبات قطع وتقرر النقص وتعذر جبره الا أن يكون ذلك
الواجب سجود السهو وان كان ركناً فسدت وان سلم غيردا كرأن عليه شيئاً لم يصرف خارجاً اه من البحر
وفيه أيضاً ان سجود السهو يؤتي به في حرمة الصلاة وهي باقية بعد السلام الحمد والصلية في حقيقتها وقد
بطلت به اه **(قوله)** لا يعتبر) حلالاً أمر على الصلاح محيط وأفاد ما هنا أن المراد بالفراغ منها الفراغ
من أركانها ولو قبل السلام بجر **(قوله)** ينبغي أن يلزمه قضاؤه الخ لا يظهر وجوب القضاء مع الاكمال
خروج عن عهدتيقين وان ترك واجب الاستئناف **(قوله)** وأقول يؤيد ما في الفتح الخ الظاهر اعتماد
ما يفيد كلام هذا يقتضي أنه انما يقع في كل موضع يتوهم أنه آخر صلاته لا في غيره اتباعاً لتصريح المضمران
ولأنه دار قعوده الاول والثاني بين كونه واجباً ومكروهاً تحريماً فيكون فعله في غير محله ويكون فيه
تأخير القيام عن موضعه وكل ذلك واجب اتركه فترك واجب واحد أهون من ترك واجبات وفي الاتيان به
جلب مصلحة وفي تركه درء مفسد **(قوله)** وبه علم أن قول المصنف ولا تسبج مبنى على خلاف الأصح
بل هو مبنى على الأصح فان مجرد التفكير بدون شغله عن أفعال الصلاة لا يلزمه سجود السهو لانه لم يصدق
عليه أنه ترك واجبات الصلاة وهو الموجب له ويتضح ذلك بما نقله السندي عن ابن أمير حاج
تأمل نعم يقرأ في تشهد متفكراً يلزمه السجود لوقوع القراءة في غير محلها لا للتفكير كذا في السندي
ويقدر محذوف في كلام المصنف لدفع إيهام أنه جار على خلاف الأصح تقديره بعد اذا شغله ذلك عن أداء

ركن وواجب تأمل **(قول الشارح لتأخير الركن)** أي أو الواجب **(قول)** وهذا التفصيل هو الظاهر
 (الح) فيه أن كلام الفتح في وجوب سجود السهو للتفكير قدر أدا ركن ولا شك أنه في جميع صور الشك وإن
 كان يجب السجود إذا ثبت على الأقل مطلقا لا بخصوص الشغل بل له أن وجد ولا احتمال الزيادة
(قول) وظاهر قوله أعاد احتياطا الوجوب بحمله على التدب بدليل التعليل بالاحتياط تندفع المناقاة بين
 هذه العبارة وبين عبارة التتارخانية تأمل **(قول)** لأن القنوت في الثانية) أي في المرة الثانية ومقتضى هذا
 التعليل أنه لا يأتي بالقنوت في الركعة التي شك فيها على هذا القيل أيضا **(قول الشارح)** أو أحدث أولا
 في هذه وما بعدها ينبغي اعتماد عدم تأثير الشك فيما لان اليقين لا يزول بالشك كما يفاد من السندی
 وعبارته والظاهر أن الاستقبال في المسائل المذكورة على سبيل الاحتياط لا الوجوب فإنه بعد فراغه
 من الوضوء لا يلزمه الاستقبال إذا شك في مسح رأسه والظاهر أن شكه في خلال صلاته في تكبير
 الافتتاح لا يضره حيث اعتراه بعد التلبس بها إذا لا وجود لها بدونه فيحمل على اتيانه به عملا بالظاهر كما
 أفاده أبو السعود في حاشية الأشياء اه

(باب صلاة المريض)

(قول) لأن المراد حينئذ تعذوا (الح) أو يقال المراد ما إذا عرصر عليه المرض عقب الاحرام قبل أن يأتي
 بشئ من القيام جلالا للفظ كل على المتبادر **(قول)** الأولى أن يقول للصوم) فيه أن قوله أو تعذرا (الح) عطف
 على جواب لو فيكون كأنه قال أو كان لو صلى قائما تعذر عليه الصوم وهذه العبارة مساوية لما جعله أولى
 وليست احداهما بأولى من الأخرى **(قول)** وقد مناهنا أنه لو لم يقدر (الح) عبارته هناك عند قوله وقد
 يتحتم القعود (الح) أي يلزمه الأئمة قاعدة الخلقية عن القيام الذي يخرج عنه حكما أن لو قام لزم فوت الطهارة
 أو الستر أو القراءة أو الصوم بلا خلف حتى لو لم يقدر على الأئمة قاعدة كما (الح) **(قول الشارح)** على المختار
 ظاهره كالتنهر أن المسئلة خلافية ولم يحل صاحب الجعر والقهستاني خلافا اه ط ويدل على أنها خلافية
 ما حكاه عن المجتبى بقوله وفي قوله نظروا الأصح لزوم (الح) فهي خلاقية بناء على إحدى روايتين عن الإمام
(قول) ولا كذلك الهيئات) قد يقال سقطت تبعال لأن كان لتبعيتها لها وإن لم يوجد لها مسقط **(قول)** والا
 اختار الإيسر (الح) لا يظهر تحييره في حالة التشهد إذا السنة لا تسقط عن المريض بمجرد كون غيرها يسرا وإذا
 حكوا الإجماع على أنه في حالة التشهد يجلس كما يجلس للتشهد نعم لو كان يلحقه ضرر بها تسقط عنه لكن
 لبس الكلام فيه **(قول)** لا يروى خلافه عن أصحابنا) الظاهر أن مراد الهندواني بقوله ولا يروى عن
 أصحابنا خلافه متقدما أصحاب أبي حنيفة فلا ينافي أن بعض المتأخرين قال بخلافه وأشار الشارح لرد
 بقوله على المذهب اه سندی **(قول)** فقال عن شرح (الح) لعله قتال بالتاء لا بانقاف ويكون القصد نسبة
 ما تقدم إليه كما هو ظاهر تأمل ثم رأيت نسخة الخط ذكر فيها قتال بالتاء لا بالانقاف **(قول)** لو قيل ان الأئمة (الح)
 أي قائما أذبه يخرج عن الخلاف فإن زفر والشافعي يقولان يومئذ هما قائما لا يجزئ غيره لكن محل
 استحباب مراعاة الخلاف إذا لم يلزم ارتكاب مكروه مذهبهم وهنا كذلك لتصریحهم بأن الأفضل الأئمة
 قاعدة أو مفاده كراهته قائما لخالفه الأفضل **(قول)** ولعل وجه ما قال) أي العيني ويدل للكرهية مطلقا
 ما نقله السندی أنه روى أن عبدا لله بن مسعود دخل على مريض يعوده فوجده يصلي ويرفع له عود يسجد
 عليه فنزع ذلك من يده من كان في يده وقال هذا شئ عرضه لكم الشيطان أو من سجودك اه **(قول)**

واعترضه في التهرب بقوله وعندى فيه نظرا (خ) وتعقب بان هذا مدفوع أما أولا فلا نه اذا جاز ذلك للصحيح على أنه سجود فلا يجوز ذلك للمريض على أنه سجود بالاولى وأما ثانيا فلا نه قوله ومعلوم أنه لا يصح السجود دون الركوع يلزم منه أنه لو قدر على السجود وبجزع الركوع سقط السجود ولم ينقل على أن ما ذكره من قوله لان خفض الرأس بالركوع ليس الايماء دعوى لا دلائل عليها وأى فرق بين المريض والصحيح حيث جعل خفض الرأس من الصحيح ركوعا ومن المريض ايماء ولو سلم فقد يقال فيه قد وجد بدل الركوع وهو قائم مقامه فصح السجود بعد ما قام مقام الركوع لانه قد قدر على السجود ولم يقدر على الركوع ففعل كلاهما على حسب استطاعته تأمل اه سندی (قوله فهو كاعلام المبلغ بانتقالات الامام) قد يقال انهم شرطوا الصحة الاعتماد على اعلام المبلغ شروع في الصلاة والالم يصح شروع المقتدى والظاهر أن باقى الافعال لا يصح الاعتماد على اعلامه مع كونه خارج الصلاة والاحسن ما أجاب به السندى بان المريض لما أسقط الشرائط والاركان أوجب أن يغتفر بسببه مثل هذا التعلم كما اغتفر من لا يقدر على صلاة الابصوات مثل أوه كما قدمناه عن التبيين اه على أن قوله بل هو تذكيرا واعلام الخ غير دافع للاعتراض اذ لا يخرج عن كونه تعليمات وتعليلات كالمسبوق فيما لو أرتج على الامام ففتح عليه من ليس في صلاته فتذكر بسبب الفتح فاتها تفسد مع أن الموجود من الفتح تذكره واعلام وحكموا بفساد الصلاة وما هذا الا لأنه تعلم (قوله لانه لم يؤدركنا بالاعاء) أى الاعاء حالة القيام أو القعود بالركوع والسجود أما القيام فقد وجدت حقيقته فعلى هذا اذا افتتح بقصد الاعاء قائما أو قاعدا وأتى بركن القيام ثم قدر على الركوع والسجود ينسب لان القيام ما أداه موميا وهذه المسئلة داخله في الاستثناء المذكور ويفيدها التعليل بانه لم يؤدركنا بالاعاء وحينئذ يكون في قوله وانما هو مجرد تحريم قصور (قوله ثم قدر قبل الاعاء على الركوع الخ) أى بعد انبائه بالتحريم والقيام في حالة الاستثناء أو الاضطجاع فلا بد من الاستثناء لادائه ركن القيام بالاعاء أما لو أتى بالتحريم فقط ثم قدر لا يستأنف لانه لم يؤدركنا به والذي وجد منه مجرد التحريم (قوله فالظاهر أنه لا يكره له الاتكاء) لكن مقتضى تقييدهم بالمطوع أن المفترض يكره له الاتكاء ولو مع الاعاء وكان له لان زمنه يسير فلم يكن الاعاء فيه نافيا للكرهية (قوله لانه أمكن اقلبه) النسي في البحر عن النهى بداية أسكن بالسين وقال في البناء لانه القلب يتعلق في الماء اه (قوله وفي الخلية بعد سوق الأتلة الخ) وأيا الشرب لالى كلام الامام بكلام طويل اه سندی (قوله وعلى هذا ينبغي أن لا تحوز الصلاة فيها الخ) قدم أن الخروج أفضل ان أمكن وهو الطاهر والحاقيها بالدابة في مسئلة لا يقتضى الحاقها بها في كل المسائل واطلاقهم الجواز يدل على ذلك وقال السندى والظاهر أنه لا يلزمه الخروج ان أمكنه اه وفي متن الغرر ان قدر على القيام وعلى الخروج صلى قاعدا فيها جازت وانما فضل القيام والخروج اه (قوله ونعله يمسك ما لم يخف الخ) انما يظهر ما حمل عليه كلام الامام اذا كان المراد بالامساك عن الصلاة الامساك على سبيل الاستحباب لا الوجوب والافقد سبق أن المعبر في القدرة وانجز حالة الاداء فن كان قادرا على الاستقبال لزمه والافلا ويستحب له التأخير ما لم يخف خروج الوقت (قوله انما يشارح مربوطتين الخ) أى وهما واقفتان لاسائرتان فان السائرتين لا يجوز الاقتداء بهما على كل حال فرج (قوله وان كانا من فصلتين لم يجز) طاهر اطلاقه اهم ما لو كان ما بينهما لا بحر فيه الزورق وهو كذا لانه يمكن مروره بينهما وان ما بينهما قليلا كما تقيده عبارة السندى لكن الظاهر التقييد بما اذا كان ما بينهما مقدارا ما يرفقه ان زورق أخذ من مسئلة ما لو كان الامام في السفينة والمقتدى على الشط والله أعلم

(باب سجود التلاوة)

(قوله) اذ لا تظهر فيه (الاولوية) ظهر أنه لا مانع من جعله مبالغة على قوله والسماع الخ فان كونه بالفارسية اذا كان شرطاً يفهم أن كونه بالعربية يكون شرطاً بالأولى تأمل (قوله) وهذا عند الامام الخ) الخلاف مبنى على أن القراءة بالفارسية قرآن من كل وجه أو من وجه دون وجه فعلى حوازا الصلاة بهما مع القدرة على العربية تكون قرآناً من كل وجه وعلى مقابلة تكون قرآناً من وجه حتى تجوز لمن لم يحسن العربية فعلى هذا لا يكون سماعاً للقرآن من كل وجه اذا لم يفهم واذا فهم كان سماعاً من وجه دون وجه فتجب احتياطاً كذا في السندي عن البرهان باختصار (قوله) صوابه فانه شرط ليوافق الخ) جعل السندي ضمير فانه عائداً للفعل التلاوة لان الاتمام ليس سبباً الخ لكن لا يتضح قوله أيضاً على هذا الا أن يكون المعنى أن فعل التلاوة الصادر من الامام سبب كالتلاوة الصادرة من غيره لكن على هذا لا يستقيم أو بشرط (قوله) والاولى اسقاط المصلي ليعود الضمير الخ) قديقال حاول الشارح ارجاع الضمير للمصلي فكثيراً لفائدة في كلام المصنف من أول الأمر وإشارة إلى أن اللائق بالاختصار جمع النظائر المشتركة في حكم في تركيب واحد ولما كان لفظ المصلي ليس صريحاً في تناوله ما يأتي لا يعد مثل هذا التكرار معيباً وتوهم تناوله لمصل غير صلاته مندفع بما يأتي وقد أحسن الشارح الإشارة لما قلناه بالطف عبارة (قوله) وفيه أن الامام غير مجبور عليه) فيه أن المراد أن الجرح عن قراءة المؤتم بتحقيق في حقه وحق من كان معه في صلاته وان كان الامام غير مجبور عليه عن قراءة نفسه أي أن كلامهم لما كان مجبوراً عليه عن القراءة المذكورة وتصرف المجبور عليه لا حكم له أي لا ينبغي عقاباً الحكمة كانت تلاوة المؤتم غير موجبة للسجود على الامام ومن خلفه وقد وقع هذا التعليل في الهداية وغيرها وهذا يندفع ما قاله المحشي (قوله) ولو دخل في ركعة اخرى الخ) سيأتي أن من اقتدى بالامام في ركعة أخرى بعدما سمعها منه في الاولى يسجد لها على ظاهر الرواية اه سندي (قوله) انها تفسد على ظاهر الجواب اتفاقاً لان الرفع وان لم يكن من تمامها الا انه مادام في الوضع فهو فيها كمن أطال القراءة والقيام فهو في الغرض فاذا وجد المفسد بطل الجزء المسلاق له فبطل الكل اه سندي مختصراً (قوله) الشارح جهراً) لعلة في حق الامام وكذا التالي خارج الصلاة لانه امام بالنسبة للسامعين في بعض الاحكام اه سندي (قوله) قال في الفتح لكن ذكر الخ) صدر عبارته كل من لا تجب عليه الصلاة ولا قضاؤها كالحائض والنساء والكافر والصبي والمجنون ليس عليهم بالتلاوة والسماع سجود ويجب على السامع منهم اذا كان أهلاً لكن ذكر شيخ الاسلام الخ اه (قوله) نظير من ترك صلاة ثم ارتد) قديفرق بانه في مسئلتنا قديبطل السبب وهو التلاوة بالردة فلذا سقطت عنه بها بخلاف الصلاة فان سببها وهو الوقت لم يبطل بها فلذا الزمه قضاء ما فاته في حال الاسلام بعد الردة تأمل (قوله) قلت قد يوجه بان قراءة الخ) هذا الفرق غير ظاهر اذ لو سلم لزم أنه لو قرأ آخر السورة وكان ما قرأه بعد آية السجدة أكثر من الثلاث لا يكون فاصلاً لان قراءته لا تمامها وعدم رقص باقيها رقيه زيادة طلب وهو تمامها مع أنه يكون فاصلاً لان المستثنى انما هو ما اذا كان الثلاث من آخرها لا ما زاد نعم مقتضى الإطلاق عبارة محمد أن قراءة باقي السورة لا يعد فاصلاً ولو زاد عن ثلاث آيات وحينئذ لا يصح استدلاله ح المنية بما قاله محمد فان موضوعه ما اذا كان آخرها والدعوى أعسم والفرق المذكور ظاهر على إطلاق محمد (قوله) الاولى قول الامام الخ) لان كلامه وهم أنه اذا نوى كذلك يكون الركوع عنهم مع أنه يكون للتلاوة فقط الا أن مراد أنه نوى كونه للتلاوة مع نية ركوع الصلاة (قوله) الشارح

ويسجد إذا سلم (الامام الخ) هل إعادتها بعد السلام شرط حتى لا يسوغ تقديمها وهو لبيان غاية تأخيرها حتى لو قدمها صح لأنه بمنزلة اللاحق يراجع رجتي اه سندی والظاهر الثاني (قوله) أنه لو تلاها في السرية فالأولى الخ) المتبادر أن المراد بالتباس الأمر على القوم اشتباه أمر الامام عليهم وذلك لأنه إذا سجد لها في السرية ربما يظن من يراه منهم أنه سجد للصلاة ناسيا للركوع ومن لم يره يظن أنه ركع فيركع وإذا ركع يظن من يراه ومن لا يراه أنه ركع للصلاة ثم يعود للقراءة وركوعه ثانياً ربما طنوا تكراره القراءة والركوع عدا أو سهواً فعلى هذا إذا قلنا بعدم اجزائهم الركوع عنها لا التباس عليهم في شيء أصلاً وانما يقوتهم السجود مع عدم علمهم وجوبه عليهم ولا شيء عليهم بذلك على القول بعدم كفاية نية الامام وكان المحتى فهم أن المراد بالتباس توهم عدم السجود ولا شئ أنه في هذه الصورة أعظم اذ لم يخالطهم ما يدل على لزومه عليهم أصلاً بخلاف ما إذا ركع أو سجد لها استقلالاً لوجود ما يدل عليه في الجملة وهو فعل الامام وان حصل لهم اشتباه على وجه ما تقدم وقال الفتال الامام اذا أداها في السرية بركوع الصلاة مع النية أو السجود بنية أو دونها ولم يعلم المقتدى ذلك لا يلزمه سجودها لعدم علمها في الصلاة اه ثم قول التارخانية فالأولى أن يركع بها الخ ليس المقصد منه الاحتراز عن السجود بها بل بيان أن الأولى أن لا يأتي لها بركوع أو سجود خاص بها بدليل تعليله بالتباس اذ هو حاصل في كل منهما وليس قصده ترجيح الزكوع على السجود وتعليله بالتباس دال على أن كلاهما خلاف الأولى تأمل (قوله) لا يصح الا بتكافؤ) اذ لا يقال سجد للتلاوة ببلانية لتساوقه الا أن يقال المقصد أن السجود لها تحقق في ضمن سجود الصلاة لأنه قصد هاهن السجود (قوله) وما هنا هو الصواب الموافق لما في البحر) قال الرجتي ما وقع في أغلب النسخ صواب أيضاً وذلك لأنه لو ركع الامام للتلاوة فظن القوم أنه ركع للصلاة فن ركع رفضه لأنه غير معتد به اذ لا يمكن أن يجعل للتلاوة لأنه لم ينوئها ولا للصلاة لان امامه انما ركع للتلاوة ثم هذا المقتدى بسجد للتلاوة وأشار بقوله وسجد لها الى أن له أن يؤديها بركوع كما فعل امامه أو بسجود لأنه أتى بما وجب عليه صورة ومعنى فهو أكمل مما أتى به امامه ولا يعد ذلك مخالفة للامام ومن ركع وسجد سجدة انصرفت السجدة للتلاوة فلم يردا لاركو عا وزيادة الركن لا تفسد الصلاة ولو سجد سجدتين كان قد زاد ركوعاً وسجوداً مع ما تقدمه من القيام فصار ركعة وزيادتها مفسدة فالحاصل أن كلا من الصورة المتقدمة والمتأخرة صحيح اه سندی لكن في كونه زاد ركعة تأمل فان القيام انما أتى به مع الامام الا أن يحمل على ما اذا تأخر فيه عن امام ولو مقدار الركن (قوله) من علل بان القراءة منهي عنها الخ) الظاهر أن المراد بالنهي الجبر فيكون مؤدى التعليين واحداً فلا ينافي ما هما ما تقدم من أن النهي لا يقتضي عدم الوجوب كما في الجنب (قوله) لكن علمت أن من علل بالجبر الخ) لكن تقدم للشارح التعليل بان الجبر ثبت لمعينين فلا يعدوهم وتقدم أن صاحب الهداية علل به أيضاً فن الين حيث أن ما ذكره في البدائع ليس متفقاً عليه بين المشايخ واستقام حينئذ التعليل المذكور في الشرح هنا (قوله) وقيل هو قول محمد) لأنه زاد في الصلاة ما ليس منها وشروعه في السجدة بمنزلة شروعه في صلاة أخرى فيكون قد اشتغل في صلاته بشئ حكمه أن يفعل بعدها فصار رافضاً لها كمن صلى التفل في حال الفرض (قول الشارح فتفسد لمتابعته غير امامه) هذا صادق بما إذا كان المصلي مؤتمناً بغير التالي وهو ظاهر وبما إذا كان منفرداً أو اماماً فان كلا منهما التالي غير امام له وهذا يسقط اعتراض ح على ما نقله ط (قوله) لأنه بيان وتوضيح لكيفية الخ) ولذا قال الزيلعي وهو تدخل في السبب ومعناه أن تجعل التلاوات كلها كتلاوة واحدة تكون الواحدة منها سبباً والباقي

تبعها اه لكن في جعل الواحد سببا والباقي تبعاً لم يحصل تداخل فيه بل الحكم أضيف لواحدة ولم
يجب بالباقي شيء لانه تبع وهذا وافق قول الماتريدي المقابل لما هنا ففي البناء بعد ذكر ما هنا وضعف
الشرح في التداخل وقال الصحيح أن سبب الوجوب حرمة التلاوة فالثانية تكرار محض فلم تكن سببا
وقال الماتريدي سبب وجوبها تلاوة مقصودة ولم يوجد في الثانية لانها تبع للاولى وتكرير للعطف أو
التفكر وذلك وسيلة اه والظاهر أن التداخل المذكور والمراد به هو ما نقل عن الماتريدي لا ما هو
المبادر منه من اضافة الوجوب الى المجموع (قوله قلت الظاهر أن يقال الخ) فعلى هذا الظاهر إذا
انتقل التالي من غصن الى غيره والسماع في مكانه يجب السجود على السماع لتبديل التلاوة التي هي السبب
بتبديل مجلسها وان كانت الآية متحدة فيكون قد جرى هنا على سببية التلاوة في حقه ولا يتأتى حل كلامه
على سببية السماع على وجه ما قاله المحشي فان المسموع هنا لم يتبدل اذا الموضوع أن الآية واحدة ولا يقال
انها تتبدل باختلاف مجلس التالي مع اتحاد مجلس السماع اذا لا سجود على السماع بتبديل مجلس التالي كما
يأتي في قول المصنف لا عكسه ثم الاولى للشارح الاقتصار على قوله للمجلس يعني مجلس من وجده منه
شيء من الأفعال ويكون موافقا لما يأتي أن من تكرر مجلسه تكرر الوجوب عليه دون صاحبه وليس
في كلامه التكلف الذي قاله المحشي على أنه لا يلزم من تبدل السماع تبدل المسموع كما اذا تبدل مجلس
السماع لا التالي الآية واحدة (قوله قال الفقير) حقه الفقيه كما هو عبارة شرح المنية

(باب صلاة المسافر)

(قوله عن القهستاني) كلام القهستاني في رد ما قيل أنه لم يجز منه فعل ثلاثي واشتقاقه من أسفر يسفر
أولى وفي القاموس وقسفره وأسفره وسفره وسفر الصبح يسفر أضاع فقطهر أنه بمعنى الكشف جاء من باب
ضرب والافعال والتفعل اه سندی باختصار (قول المصنف من خروج من عمارة الخ) قال الرجنى
العمارة ما يعمر به المكان قاموس فيشمل بيوت المصر والقرية وبيوت الشعر اه (قول المصنف
قاصدا الخ) ويكنى في ذلك القصد غلبة الظن يعني اذا غلب على ظنه أنه يسافر قصر ولا يشترط التيقن
اه تبين (قوله فيه انه يشمل الصبي أيضا الخ) فيه أن المراد بالقصد هنا النية والصبي ليس من أهلها
بخلاف الكافر فانه من أهل نية السفر وعلى هذا تفرع ما يأتي من الفرق بينهما (قوله الاولى حذف الليالي)
وقال السندي الايام للشي والليالي للاستراحة كما في شرح الطحاوي وفي الدرر ولكون الليالي من أوقات
الاستراحة تركت في بعض الكتب وذكرت في بعضها اه وفي النهر لم يقل ولياليها كما في الجامع الصغير
لان ذكر الايام يستتبع ما بازائها من الليالي وقوله في النيايح المراد بالأيام النهر لان الليل للاستراحة
فلا يعتبر لا يريد به أنه لا يعتبر قصده كما قد يتوهم بل لا يعتبر السير فيه وقد أفصح عن ذلك ما في المحيط وغيره
من أن المسافر لا بدله من النزول لاستراحة نفسه ودابته فالتحقت مدة الاستراحة بمدة السفر الخ وفي
القهستاني المسيرة هي المسافة والمسافة البعد وتطلق على المكان البعيد من السوق بالفتح وهو النسم
لان الدليل في القفلة ينسب التراب له لم أنه على الطريق أولا (قوله أقول وفي قوله حتى بلغ المرحلة الخ)
فيما قاله تأمل فان المدار على ثلاثة أيام للزوال اعتبارا لا كثر اليوم ولا يشترط أن يقطع في ذلك اليوم
المرحلة المعتادة لعدم انضباطها فانه تارة يدون تنقص في المسافة فلا تنضبط (قول المصنف في غير مصر)
أى ولا قرية بل في المفازة لانها لا تصلح للاقامة أما لو حاصر أهل البغي في مصر أو قرية فتصح نيته للاقامة

لان أهل البنى في دار الاسلام لا يلحقهم غوث بل انما يترب ذلك لاهل العدل فافترق الحال بين أهل
 الحرب والبنى والاقامة في دار الحرب بدون أمان لا تصح مطلقاً في بلد ولا قرية ولا مفازة وحصار أهل
 البنى لا يصح في المفازة لعدم صلاحيتها ويصح في البلد والقرية وهذا في زمانهم أما في زماننا فينبغي
 أن يكونوا كأهل الحرب في هذا الحكم لوجود العلة وهي خشية غلبتهم وقوة الحور وأهل اه
 سندی عن الرحمنى (قوله) وأما الثاني فشكل الخ) قد يقال عدم اعتبار نيته انما هو لان ارادته له
 ليست جازمة لانه يعلم أن سفره يكون عند التمكن منه وحاله مترددين أن يعلم به أحد فلا يسافر أولاً
 فيسافر هذا وجه هذه الرواية على ما يظهر تأمل (قوله) علة لقوله فانها تصح الخ) عبارة البصر التي نقلها
 تفيد أنه علة لعدم احتياجهم لنية ولا يظهر جعله علة للحكمة النية وقد يقال انها اذا كانت أصلاً وهي غير
 محتاجة لنية قبلاً أولى أن تصح مع النية وعبارة الجرح بخلاف أهل الاخوية حيث تصح منهم نية الاقامة
 في الأصح وإن كانوا في المفازة لأن الاقامة أصل فلا تبطل بالانتقال من مرعى الى آخر اه (قول السراج
 لم يصح) الا اذا تزوج ناوى الاقامة منهم أو اتقل باهله وتعيش بعاشهم اه رحمنى (قوله) أى اذا كان
 في مفازة ونوى الاقامة الخ) فيه أنه اذا كان في مفازة لا تصح نية الاقامة ترك السبأ ولا والظاهر تصويره
 بما لو دخل ما تصح فيه الاقامة ونواها وهو سائر على سنه لا لطلب منزل ونحوه تأمل (قوله) أنه يصح عند
 أبي يوسف ولا يصح عند محمد) هذا الخلاف مبنى على الخلاف فيما اذا أحرم بالظهر ست ركعات ينوى الظهر
 وركعتين تطوعا فقام أبو يوسف يحجز به عن الفرض خاصة ويبطل التطوع وقال محمد لا تحجز به الصلاة
 ولا يكون داخلها أصلاً لأن افتتاح كل من الصلاتين واجب الخروج من الأخرى فكذا هنا تفسد
 ولا تكون فرضاً ولا نفلاً اه سندی لكن الظاهر عدم صحة هذا الباء اذ لم ينو الفرض والنفل فيما هنا بل
 نوى الفرض أو بعامة غير المشروع عفا في الدرر قول مقابل للذهب كما في الشربلالية (قوله) ولو أقصدتها
 لأثنى عليه) هذا اذا قام الى الثالثة على ظن أنه مقيم أما اذا قام قاصداً فإنه يجب عليه القضاء وعند زفر يجب
 عليه القضاء في الوجهين اه سراج اه سندی (قوله) بخلاف الامام) لعل الأولى بخلاف المأموم تأمل
 ثم رأيت بلفظ المأموم في حاشية البحر ثم رأيت عبارة السراج ونصها لأن تحريم الامام اشتملت على الفرض
 واشتملت على حق القعدة الأولى والقراءة لا تعين عليه في الأولى ولين وتحريمه المقننى اشتملت على الفرض
 لا غير اه (قوله) والحاصل أن السبب هو الجزء الخ) الكلام في الصلاة لاقى الصوم والمعتبر فيه أول جزء
 من اليوم (قوله) فالسبب هو كل الوقت) فان قلت بخروج الوقت تضاف السببية الى جميعه كما هو المقرر
 فكان ينبغي لو سافر في آخر الوقت وفاته الأداء بخروج الوقت أن يقضى أو بعالم كونه مقيماً أكثر الوقت
 أو يقال لو أقام آخر الوقت وفاته الأداء بخروج الوقت أن يقضى ركعتين لأن السببية أضيفت الى سائر
 الوقت وبعض الوقت يقتضى انقصه وبعضه يقتضى الاتمام والقصر هو الأصل عندنا فيرجع اليه
 فالجواب أن القضاء يحكى الأداء فاذا خرج الوقت وهو مسافر وكان الواجب عليه لو صلاه اندالك صلاة
 المسافر فبالصوت يقضيها وكذا عكسه ويقال أيضاً في السببية في حق المكلف آخر الوقت لأنه أو ان التقرر
 في ذمته وصفة الدين تعتبر حال تقررته كفى حقوق العباد وأما اعتبار كل الوقت في حقه فلينبت
 ان واجب عليه بصفة التكمل اذا أصل في أسباب المشروعات أن تطلب العبادات كاملة وانما تحمل نقصها
 امر وض تأخره الى الجزء الناقص مع توجه طلبه فيه وبخروجه من غير أداء لم يتحقق ذلك العارض
 موجبت كاملة فلا تنادى بعد ذلك الا كاملة وهذا بخلاف صلاة المقيم والمسافر فاقامها كاملة لاها فرضه

فلا تتغير بخروج الوقت والصلاة على وجه الكراهة ليست على وجه الأمور به وانما يحمل الأوامر
الكراهة ضرورة توجه الخطاب بالأدعاء في الوقت وقد زال اه سندی عن الرجعي وانظر النهر **(قوله)**
أربعة أيام في شرح الزيادات خمس مراحل ونقل ذلك عن محمد **(قوله)** اذ لم يقصد امسيرة سفر الخ لان
وطنهما بالقصر كان وطن اقامة ولم ينتقض لعدم التاقص فاذا خرجا يريدان المرور على القصر في الكوفة
الى القصر قصد الرجوع الى وطنهما بالقصر وليس ذلك مسيرة سفر وكذلك من القصر الى بغداد فيقتان
اه شرح الزيادات **(قوله)** ولو ان المكي حين خرج الخ صورة ثانية موضوعها ان كلا منهما قصد وطن
صاحبه وموضوع ما قبلها ما اذا خرجا يريدان القصر **(قوله)** فقصد المرور به لا يمنع صحة السفر الخ ذكر
فاضيضان في شرح الزيادات مانصه فان خرج كل واحد منهما يريد وطن صاحبه فالتقي بالقصر ثم خرجا من
القصر الى الكوفة على عزم الانصراف منها الى بغداد فالبغدادى يقصر في الذهاب والرجوع لانه خرج الى
السفر ولم يوجد ما يبطله وأما الكوفي يتم في القصر وفي رجوعه من القصر الى الكوفة وبها لأنه حين
عزم الرجوع الى وطنه وليس بينه وبين وطنه مسيرة السفر صار راقضا سفره قبل الاستحكام فانقض
بمجرد العزم فيتم الصلاة الى الكوفة وبها واذا خرج من الكوفة الى بغداد الآن يقصر لانه مسافر اه
(قوله) وينبغي ان يزيد وبضده الخ والحلي جعل اثناء السفر دخلا في قوله وبما فاقوه فيبطل به وطن
الاقامة والسكنى وهو الأوجه فانه وان كان متداهو فوقهما **(قوله)** فليكن وطن السكنى كذلك لا يلزم
من اشتراط انشاء السفر من وطن الاقامة لبطلانه ان يكون وطن السكنى كذلك أى لا يبطل الا بانشاء
السفر لاحتمال أنه لضعفه بطل بانشاء السفر ولومن غير بخلاف وطن الاقامة فانه لقوته عنه اشترط
لبطلانه انشاء السفر منه وفي حاشية البحر قد يقال ان قوله فليكن وطن السكنى كذلك قياس مع الفارق
لبقاء السفر في وطن السكنى وانتهائه في وطن الاقامة فاذا دخل المسافر بلدة ونوى الاقامة فيها دون
نصف شهر بقي مسافرا فيقصر فكذا اذا مر عليها بعد ان خرج منها بخلاف ما اذا نوى الاقامة فيها نصف
شهر فانه خرج عن كونه مسافرا ولذا يتم مدة اقامته بها على أن تصبح المحققين عدم اعتباره يقتضى
تصحح عدم الاتمام فيما صورته الزيلعي ولذا علل شراح الهداية وغيرهم عدم اعتباره بأنه لم يثبت فيه
حكم الاقامة اه **(قوله)** وقد أيد في الظهيرية قول عامة المشايخ قال في معراج الدراية فيه تأمل ولعل
وجهه أن ابتداء سفره اعتبر من القادسية حتى انه يشترط له مجاوزة عمراتها اذا أراد القصر فصارت
بغزلة وطنه الأصلي حكما فاذا رجع اليها قبل استحكام السفر يتم الصلاة بغزلة ما اذا خرج مسافرا من
بلده ثم تترك حاجة فرجع فانه يتم كما يأتي فلم يدل على أن اتمامه لكونه وطن سكنى لكن قد يقال
تسمية السكنى له وطن سكنى دليل عليه وكذا قوله ولم يظهر له بقصد الحيرة وطن سكنى آخر اه من
حاشية البحر **(قوله)** فان كان معسرا قصر لانه عزم على الاقامة مدة مجهولة سندی عن التجنيس
وقال قال الرجعي يطلب الفرق بين المعسر المحبوس والأسير فاما أن يكون في المسئلة روايتان واما أن
يقال المعسر المحبوس ظلم الطاهر رفع الظلم عنه يرجوع الظالم عن ظلمه أو قوة المسلمين بخلاف الأسير اه
(قوله) وان عزم واعتقد أن لا يقضيه أتم لانه بعزمه أن لا يقضيه أبدا كانه نوى الاقامة أبدا
(قوله) من جهة غير بكل وجه لعدم امكان التمسك به وحده فانه لو تم خافا ثم مور به ولو قصر لم
يسقط فرضه فقد لحقه الضرر على كلا الحالين وهو مضطر للصلاة لا يمكنه التمسك به عن فعلها بخلاف
الوكيل لا مكان امتناعه وقوله بكل وجه متعلق بقوله من جهة غير أى ان هذا الضرر الذى لحقه

بسبب القصر وهو قساد صلاته انما جاءه من الاصل لا دخل له فيه بخلاف الوكيل (قوله) وكذا ان كان مع مولاه الخ) هذا المسئلة عزها أيضا في البحر للخلاصة (قوله) قديقال لا يصير مقبلا اذا كان الخ) الطاهر أنه يكون مقبلا لانه بالتزوج صارت البلدة وطبا ولا يضر نيته الاقامة أقل من نصف شهر كن دخل مصره ناويا ذلك (قوله) أن مقتضى كونه يتم احتياط الخ) ما ذكره انما يفيد عدم صحة الاقتداء بعد الوقت لا فيه لقابلية القرض التغير بالاقتداء فيه ويظهر صحة ما في شرح المنية اذا حل على ما اذا اقتدى به بعد الوقت وحيث يفتد بقيد ما في التارخانية من صحة اقتدائه بحقيقه بما اذا اقتدى به في الوقت أخذ من العلة والله أعلم

(باب الجمعة)

(قوله) فلا اعتبار بقاض يأتي الخ) لكن ذكر ط فيما يأتي عند قوله وجازت بمعنى في الموسم الخ ما نصه وعلى المعتقد تصير مصر في أيام الموسم وقرية في غيرها قال في الفتح وهذا يفيد أن الأولى في قرى مصر أن لا تصح فيها إلا في حال حضور المتولى فإذا حضر صحت وإذا طعن امتنع اه وما في الفتح وقد وقع الشك في بعض قرى مصر مما ليس فيها وال وقاض نازلان بها بل لها قاض يسمى قاضي الناحية وهو قاض يتولى الكورة بأسرها فيأتي القرية أحيانا فيفصل ما اجتمع فيها من التعلقات وينصرف ووال كذلك هل هي مصر نظرا الى أن لها واليا وقاضيا ولا نظرا الى عدمهما بها والذي ينبغي اعتبار كونهما مقبين بها الخ لكن ظاهر قولهم كل موضع الخ باطلا لانه عدم اشتراط الاقامة (قوله) وتقع فرضا في القصبات) القصبة القرية قاموس (قوله) اعلم أن المرأة الخ) فيه تأمل فان السلطان هو والي الذي لا والي فوقه وقالوا ولو عيدا وليس المراده الامام الذي هو الخليفة (قوله) وفيه نظر) اذ ليس هذا المرع صريحا في أن البالغ صلى بدون إذن السلطان بل الظاهر أنه بآذنه صريحا أو دلالة كما قررناه اه محشى (قوله) امام خطب) أي سلطان أو أمير اه منه (قوله) أقول وفيه نظر لان الأول الخ) يصح الاستدلال على دعوى الشربلالي بعبارة التارخانية من حيث التعليل المذكور فيها بقوله لانه لما شهد الخ فانه وان كان موضوع المسئلتين مختلفا يفيد أن حضوره الخطبة لا يمنع الصحة لانه كخطبته بنفسه ومقتضى الاطلاق عدم التقييد بحالة العذر وهي قد صدرت ممن له ولايتها لانها صادرة منه بالاستخلاف ثم ان التعليل ليس هو العلة الحقيقية للصحة الخطبة لأن صحتها انما هو لصدورها ممن له ولايتها حتى لو لم يشهد بها الثاني تكون صحيحة أيضا ولا صحة صلاة مأموه للصحة أمره باقامتها مع عدم حضوره خطبة الاول ثم الظاهر ابقاء قوله ما لم يظهر العزل على ظهري أي ما لم يتبين له العزل ولا ياقضه ما قبله وهو قوله وهو يعلم بقدمه فان المراد به أنه يعلم بقدمه بدون علمه بعزله بدليل التعليل بأنه على ولايته ويراد بقوله في البدائع أنه يصير معزولا اذا علم بحضور الثاني أنه علم بقدمه متوليا لانه علم بمجرد قدمه (قوله) جمع شرطى) منسوب الى الشرطة لا الى الشرط لانه جمع اه سندی وفيه عن الدرر الشرط بفتح الشين بمعنى العلامة وهو الذي يقبله شخصه سمي به لانهم جعلوا لانفسهم علامة يعرفون بها اه (قوله) فان ولايته مستمدة من ذلك "قاضي العام) ككونها مستمدة لا ينافي كونه قاضي قضاء بالنسبة لمن هو دونه من القضاة الذين يستمدون الولاية منه وآءه مأدونه باقامة مصالح الدين ونصب القضاة في بلاد اقليم مصر مثلا كما هو ظاهر ثم (قوله) تقييد لعبارة المتن الخ) الطاهر أن هذا الترتيب على سبيل الاولوية مراعاة لتقدم

الشخص على من دونه رتبة لأن هذا الترتيب لازم كما تفيد عبارة المحشي فان ذلك يتوقف على التفويض من قبل السلطان على سبيل الترتيب وهو غير موجود بل ثبت لكل بدونه فلا ترتيب كما قال ط تأمل (قوله) لكن تقديم الشرطي على القاضى (الخ) الظاهر أن المسئلة ذات خلاف (قوله) ومثله ما لو منع السلطان أهل مصر (الخ) نقل محمد حسين الانصارى عن حاشية شرح الوقاية لشيخ الاسلام أنه لو اجتمعت العامة عند الضرورة وفقدان السلطان أو نائبه على تقديم رجل للخطبة والصلاة جاز اه وفي عقد الاكلى لو تعذر الاستئذان من الامام فاجتمع الناس على رجل يصلى بهم الجمعة جاز انتهى اه سندی (قوله) أى موسم الحاج فانها تنصر أيام الموسم لان لها بناوع وتقل اليها الاسواق ويحضرها وال وقاض اه منخ (قوله) ولأن يأمر مقيماً باقامتها) فيه أنه حيث تنصرت أيام الموسم والخليفة مسافر تجب على المقيمين ولا يتأني لهم فعلها الا بالامام أو نائبه فيجب عليه أن يأمر غيره باقامتها ان لم يفعلها بنفسه ويظهر أن المراد بوجوبها عليه في عبارة العناية وجوب اقامتها كما هو عبارة النهاية أى وجوب تخصيصها في هذا المكان لا بمعنى أنه يجب عليه أن يفعلها بنفسه اذ قد تحقق أنها مصر ووجبت على المقيمين ولا يمكن اسقاط هذا الواجب الا بواسطة فعله أن يقوم باسقاطه عنهم بأحدثين اقامتها بنفسه أو اذنه لغيره ثم ذكر علة صحة اقامتها بنفسه بقوله لان امامة الخ لانه المحتاج للتعليل لكونه محل خفاء (قوله) قلت لعل السبب أن من له الخ) فيه أنه عند عدم وجود من له ولاية الاقامة يكون للعامة نصب خطيب كما تقدم في الشرح (قوله) أقول وفيه نظر بل هو الخ) قد يقال مراد الشارح بقوله فيصلى الخ أنه يفترض عليه ذلك وهذا انما يتفرع على خلاف المذهب وأما عليه فلا يفترض عليه بل يكره على ما في البصر أو يندب أو يجب على غير ما في البصر (قوله) أقول يمكن أن يجاب الخ) لم يظهر كونه جواباً عما في الحلية بل كونه توجيهاً لاختيار ما في الشارح عن الصور المذكورة على ما قاله (قوله) ينصرف ما نوى الى ما عليه) فيه تأمل وذلك أنه اذا كانت الجمعة صحيحة في نفس الامر يصدق على ظهر هذا اليوم أنه آخر ظهر أدركه وقته ولم يصله فلم ينصرف ما نوى الى ما عليه بل يقع نقلانم ينصرف الى ما عليه لو قال آخر ظهر وجب على ولم أصله بدل أدركت وقته ولم أصله (قوله) ان ظهر الجمعة سقط عنه) أى لم يفترض عليه بسبب اقتراض صلاة الجمعة كما هو قول زفر القائل أنها فرض مستقل وليست بدلا عنه (قوله) اذا صحت الجمعة) ولم يكن عليه ظهر فائتة (قوله) لكن لطول الفصل بصلاة الجمعة الخ) لاجابة اللاتيان تأنياب سنة الظهر القبلية لان الاربع عقب الجمعة هي سنة القبليّة على فرض صحتها وعدم صحة الجمعة وعلى تقدير أن الجمعة هي الصحيحة تكون الاربع بعد هاستها وليس هال طهر حتى يأتي بسنة القبليّة نعم يحتاج لما ذكره لو نوى بالاربع عقب الجمعة آخر ظهر عليه ثم أتى بأربع سنة الجمعة (قوله) بل لا مانع من استحبابه فيها) يظهر هذا فيما لو ادعى له بما فيه نفع للسليين لا فيما نفعه قاصر عليه غير متعد لغيره تأمل وما نقل عن أبي موسى ليس فيه الدعاء للسلطان بل من قبيل الدعاء للخلفاء الراشدين على أن ما ذكره من علة الاستحباب لا يقتضيه في الخطبة التي أصل مشروعيتها الذكروا الوعظ وعدم الدعاء في الارمان السالفة مع جور الكثير من سلاطينهم خصوصاً مثل الحاج مع شدة الاحتياج لصلاحهم دليل عدم التسدب والا كيف يترك كونه مع توفر دليله ثم ان صيرورته من الشعائر الخ انما يقتضى الدعاء ولا يفيد حل تعدد صفاته كسلطان البرين الخ (قوله) فانكر عليه تقديم عمر) المتكر على أبي موسى هو ضبة بن محضر العنزى والمشكوا اليه والمحضر هو عمر وبكاء عمر واستعداده لضبة لما وقع له من

اشخاصه من الكوفة الى مكة كما ذكر القصة السندی (قول شاهنشاه) بمعنى سلطان السلاطين
 (قول الشارح بل كشرطها في الثواب) أي صلاة الجمعة فيثبت للامام والسماعين نصف ثواب صلاة
 الجمعة كما ثبت لهم ثوابها بتمامها ومن لم يحضرها لم ينله ثوابها اه ط (قول واحترز بالرجال عن النساء
 والصبيان) ذكر السندی عند قوله ولو متغلبا أو امرأة فيجوز أمرها بإقامتها ما تنصه هي أهل للإمامة في
 الجمعة حتى لو أمت نساء صح وان كره بخلاف الصبي فإنه غير مكلف فلا يصح أمره بإقامتها (قول
 فلا دلالة على اشتراط الذكورية الخ) نعم وإن جاز الأمر الآن الأول مراعاتها فحصل كلامه على
 ما هو الأول يكون فيه دلالة على ما ذكره وأما كون الذكورية لا تستلزم البلوغ فيقال بحصول كلامه
 على ما هو الغالب من حضور البالغين يكون فيه دلالة أيضا على اشتراط البلوغ (قول بقوله فاسعوا الى
 ذكر الله) لعل المناسب ذكر صدر الآية لانه محل الاستدلال (قول قلت وينبغي أن يكون محل النزاع
 ما إذا كانت الخ) لا يلزم من انتفاء العلة انتفاء المعلول فالحق إبقاء الكلام على عمومته وإن انتفت هذه
 العلة التي ذكرها الاحتمال علة أخرى اقتضت العموم على أن ما تقدم عن البسائط من التعليل يقتضي
 عموم الحكم وقد قالوا لا يلزم من بطلان الدليل المعين بطلان المدلول (قول وفي منع العقار الخ) عبارة
 المنع وإن صلاها في الجامع لأنه أغلق باب المقصورة ولم يأذن للناس اختلافوا فيه وكذا الوجه في قصره
 بحضرة ولم يغلق الباب إلى آخر ما ذكره المحقق تأمل (قول فيه أن ما مر عن الوالدية في حد الفناء الخ)
 مقابلة ما في الوالدية لما في الملتقى ظاهرة باعتبار أن الجمعة تجب على من كان في المصر وتوابعه ولما
 جوزناها في الفناء علمنا أنه في حكمه فتوجبها على من كان فيه أيضا وبطل لهذا ويوضح ما يأتي له بقوله أقول
 وينبغي تقييدهما في الثانية الخ تأمل (قول ولا يخفى ما فيه) وكذا قال في التهر ولعل الشارح لم يرتض
 تضعيفهما لما في السراج لظهور وجهه لما أنهم ما حران يداوم بوجود الأضرار بالمولى بترك خدمته المذكور
 علة لا اشتراط الحرية لوجوب الجمعة وكل منهما مالمالك لمنافعه (قول وأقول بل يظهر لي وجوبها على
 بعض العيان الخ) الظاهر عدم وجوبها على الأعمى المذكور وإن لم توجد العلة المذكورة فإن العلة
 انحصار في أغلب الأفراد لا في كل فرد كما في فطر المسافر وصلاة السفينة قاعدة تأمل (قول الشارح
 ثلاثا يعود على موضوعه) أي موضوع الصلاة (قول ينبغي تقييده بما إذا كان صلى في مجلسه الخ)
 مقتضى جعلهم المسجد مكانا واحدا أنه لا اعتبار لسعيه من بقعة إلى أخرى فيه لأنه في مكان واحد
 حكما (قول صرح به كالكثر وغيره الخ) عبارة البحر صرح بالمسجون مع دخوله في المعذور للاختلاف
 في أهل السجن فإن في السراج أن المسجونين إن كانوا طلبة قدروا على أرضاء الحضور وإن كانوا منظرين
 أمكنهم الاستغانة وكان عليهم حضور الجمعة اه وهي أحسن من كلامه (قول لانه جمعة من وجه)
 أما كونه جمعة من وجه فباعتبار ما وجد من شرائطها فيما أدرك من التحريم والجماعة والامام
 وأما كونه ظهر من وجه فباعتبار ما عدا من الشرائط فيما يقضى بالجماعة والامام لكن مقتضى
 هذا أنه إذا أدرك ركعة يتهاطها عند محمد مع أنه لا يقول بذلك ووجود الشرائط في حق الامام يجعل
 وجود باقي حق المسبوق كما يجعل في حق القراءة وهي ركن فها أولي وعلى أن مسألة العبد اتفاقية ينظر
 الشوق على قول محمد بن الجمعة والعبد وعله كراعاة التاولة بعده لا بعدها (قول أي الخطبة) كذا
 فسر في المنع (قول وفي ذكره في ضمن التفريع على ما في المتن نظرا الخ) قد يقال أنه يحرم في الصلاة
 في الجمعة بأن سجد في محل القراءة (قول وفيه تقربيل الذي دل عليه الخ) وقال الرحمتي فبين أنه ليس في

كلام الهداية إشارة إلى ما ذكر ولادل عليه كلام شارحيه بل دل على خلافه فليراجع الجلابي والتمرتاني
 اه وقد متنا في باب الأذان الكلام على اثبات سنية اجتماعهم في الأذان بين يدي الخطيب مفصلاً بأدلة
 شافية اه مستندى ويؤيده أيضاً ما يأتي شرعاً عن الحاوي القدسي بقوله إذا فرغ المؤذنون الخ **(قوله)**
 أو أمر بعروف فلا) أي في حق الإمام **(قوله)** لكن يشكل ما مر من وجوب السعي الخ) بتقييد ما مر
 بما هنا يندفع الاشكال وذلك لأن حضور الأكل المذكور حيث كان عذراً في سقوط واجب الجماعة
 لشغل بال المصلي يكون عذراً في سقوط واجب السعي إذا لفرق بين واجب وواجب بخلاف ما إذا خاف
 فوت الجمعة أو الوقت لقوات الفرض لا الواجب **(قوله)** الظاهر أن يراد به الأغلب الخ) ألا يظهر أن يقال
 يراد بالأغلب في قصده من العبادة أو غيرها **(قوله)** ولعل هذا مراد المشايخ) بل مراد المشايخ من حين
 بلوغ الظل مثلاً أو مثليين إلى الغروب **(قول الشارح)** وأفراد ليته بالقيام) لحديث أبي هريرة رضي الله
 عنه أنه عليه السلام قال لا تنحصر ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي رواه مسلم وإذا نهى عن اختصاص
 هذه الليلة بغيرها بالاولى اه مستندى

(باب العيدين)

(قوله) بأن الجمعة من شرائطها الجماعة الخ) يقال الجماعة شرط في الجملة فهما **(قوله)** قلت بل الأولى
 التعليل بخوف التشویش الخ) وذلك لأن ما قبله كافٍ للسندى معارض بأن الناس لما لم يجتمعوا إلا
 للعيد يتبقي أن تقدم الجنائز حيث لم يتفرقوا إلا بعد أداء صلاة العيد بخلاف ما لو قدمت صلاة العيد
 ربما تفرق الناس قبل أن يدرجوا فاضيلة الصلاة على الجنائز وسماع الخطبة غير واجب **(قوله)**
 قلنا لا يمتنع) أي نقلاً لأن السير بتقدير العزيز العليم **(قوله)** بل قد يتصور ذلك في الحكم بأن يشهدوا
 الخ) عبارة البرازي بأن شهدوا على نقصان رجب وشعبان ورمضان وكانوا كوامل في الواقع فيومان
 من رمضان وشعبان في الحقيقة فيقع آخر رمضان في اليوم السابع والعشرين فيكون العيد في الثامن
 والعشرين **(قوله)** فكيف إذا لم يتعارضا) أي كيف يقدم القول حينئذ بل يعمل بكل منهما وليس
 المراد أنه يقدم القول حينئذ بالاولى إذ لا تقديم بل العمل بكل **(قوله)** قد دل كلامهما على أنه لا خلاف الخ)
 ثم على ما ذكره يكون الاخراج متفقاً على كراهته التزيهية والبناء مختلفاً فيه فعلى هذا كيف يصنع
 الخطيب على القول بکراهة البناء أيضاً التحققها عليه بكل من الاخراج والبناء والسنة في الخطبة أن
 تكون على المنبر فالظاهر أن كلا مختلف فيه والقائل بکراهة البناء يلزمه أن يقول بعدم كراهة الاخراج
 بخلاف من قال بعدم كراهة البناء فإنه يحتمل أن يقول بعدم كراهة الاخراج أيضاً ويحتمل أن يقول بها
 وإن المفهوم من عبارتي الخلاصة والخاتمة من أنه لا خلاف في كراهة الاخراج غير معتبر وسيأتي في
 الاستسقاء أنه يخطب على قولهما فإتباعاً على الأرض فيحتمل أن القائل بکراهته يقول يخطب على
 الأرض كالأستسقاء ثم لم يظهر موافقة ما عزا الشارح إلى الخلاصة لما نقله عنها انغاية ما فيها حكاية
 الخلاف في البناء فهو لم يجزم باحد القولين لكن حكايته القول بعدم الكراهة ثانياً ثم نقله عن خواهر
 زاده أخيراً أن البناء محسن يفيد أنه لا بأس به بمعنى استحسانه فيوافق لما عزا الشارح لها وعليه فلا
 بأس في كلامه لما هو مشروع مستحسن لا لا باحة ولا لما هو خلاف الأولى **(قوله)** ولأن فيه تكثير
 الشهود) أوليت صدق على فقرائهما **(قوله)** ليس التقييد به للاحتراز الخ) التقييد به وإن كان ليس

للا حترار بل لبيان المخالفة بين العبدین لكن الایهام بالله یکبر فی البیت أو المصلی موجود فی کلامه
 فالاولی حذف قوله فی طریقهما فعلا لایهام من أول الأمر **(قوله)** والخلاف فی الافضلیة) وعلى ما فی
 البرهان الخلاف فی السنية **(قوله)** أقول لم یتعقبه صریحا الخ) ما ذکره قبله یتعقبه التعقب حیث ذکر
 أن الخلاف فی الجهر وعدمه وریحه وصاحب الجهر أنه فی أصله لا فی صفته وریحه **(قول الشارح ووجهها)**
 ظاهر قوله تعالى الخ) فی السندی ولما کان المقصود اطهار النعم فی ذلك الیوم کما دل علیه قوله تعالى علی
 ما هداکم کان الجهر بالتکبیر أدخل فی اطهار النعم وانما قال ظاهر لان الآية دلت علی طلب التکبیر مطلقا
 وأیضا یحتمل أن یکون المراد تکبیر الصلاة اه **(قول الشارح ووجه الاول)** أن وقع الصوت بالد کر بدعة
 الخ) لكن نقل المقدسی عن جمال الدین یوسف الحمصی أنه أجاب عن اعراض بعضهم عن الجهر بالذکر
 بقوله تعالى واذکر ربک فی نفسك الآية وقوله صلی الله علیه وسلم خیر الذکر الخفی بان الله تعالى خاطب عامة
 عباده بقوله أفلا یتقرون الی الابل کیف خلقت وخاطب الخاصة بقوله أفلا یتدبرون القرآن وخاطب
 سید أهل الحضرة محمد صلی الله علیه وسلم بعد أن عرفه بنفسه وربه بقوله واذکر ربک فی نفسك فمن
 لا یعرف نفسه ولا ربه کیف یدکر ربه فی نفسه بل هم المخاطبون بقوله تعالى اذکروا الله ذکرا کثیرا
 وأما الذکر الخفی فهو ما خفی عن الحفظة لا ما یخفی به الصوت وهو أیضا خاص به ومن له به أسوة وبسط
 الکلام فی غیر هذا المقام فان قلت فی الجهر بالذکر خوفا للریاء وأیضا لاعتباره به مع عدم الحضور مع المذکور
 قلت قد أمر وأبشیرة الأعمال وان خاف الریاء کما قرروا وبعدم ترك الذکر لعدم حضوره مع الله فیه لأن
 غفلتک عند عدم وجود ذکره أشد من غفلتک مع وجود ذکره فعی أن یرفعک من ذکره مع وجود غفلة
 الی ذکره مع وجود یقظة ومن ذکره مع وجود یقظة الی ذکره مع وجود حضور ومن ذکره مع وجود حضور الی
 ذکره مع غیبة عما سوى المذکور وما ذلک علی الله بعزیز **(قوله)** وهكذا استدلی به الشراح) أي بما ذکر
 فحیدث ابن عباس لا یدل علی أن ترک ذلک کان عادة ویمثل ذلک لا تثبت الکراهة وحیدث ابن ماجه
 لا یفید نفی صلاته بعد هائی المسجد بل أفاد أنه کان لا یصلی قبل العید شیئا وأنه کان اذا رجع الی منزله
 یصلی رکعتین فعلى هذا لم یتم الاستدلال المذکور نعم حدیث ابن عباس مع حدیث ابن ماجه یتفیدان
 الکراهة فیمّا اذا صلی قبلها لاستفادة أن ترک الصلاة قبلها کان عادة علیه السلام **(قوله)** من أنه
 عبارة نوح مع أنه الخ **(قوله)** قلت هذا مسلم فیمّا اذا تکرر الخ) قد یقال مراد العلامة نوح الاستدلال
 علی المدعی فی ذاته لا تصحیح الاستدلال بما ذکر الشراح وقوله فعدم فعله یدل علی الکراهة لیس المراد
 به عدم فعله المأخوذ من حدیث ابن عباس بل انه لم یتقل أنه فعل ما ذکره ولو کان فعله لیسل الینا
(قوله) وانقلت نفلا اتعاقا) أي بین الامام وأبی یوسف لا یحذف أنه یقول بفساد الاصل عند فساد
 الوصف کما یظهر من النظائر **(قوله)** أن المختار العمل الخ) أي فی روایتی ابن عباس فی تکبیر الرکعة
 الثانیة **(قوله)** موافقا لقول علی) حیث یری تأخیر التکبیر عن القراءة فی الرکعتین اه بحر **(قوله)**
 وقد علمت ما فیہ) أي من أنه مرجوح **(قوله)** وذکروا الفرق الخ) أي علی رواية التوارد **(قوله)**
 وما وقع فی البحر من التفسیر بتکبیر فی الرکوع) أي بدلا عن تکبیر الرکوع الثانی **(قوله)** بأن الکمال
 صرح فی باب سجود السهو الخ) وكذلك صاحب البحر صرح بذلك فی باب السهو فتعین حمل کلامه
 هذا علی أن المراد بتکبیر فی الرکوع التکبیرتان فی رتوع الرکعة الثانیة من صلاتی العبدین وهذا وان
 کان فیه بعدا لکنه یرتکب توفیهما ین کلامیه اه من حاشیة البحر **(قول الشارح ولم أره)** قال الشیخ

الرحمى ولم أر ذلك خطبة ختم القرآن ولا حكمها ولا كيفيتها قال الكفوى في الكيفية العاشرة في
ترجمة الصدوق الشهيدان عمر بن عبد العزيز استحسن قراءة قل هو الله أحد ثلاثاً عند ختم القرآن ولم
يستحسنه بعض المشايخ وقال الفقيه أبو الليث هذائى استحسنه بعض أهل العراق وأئمة الأمصار فلا
بأس به لأن ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن إلا أن يكون ختم القرآن في الصلاة المكتوبة فلا
يزيد على مرة ويكره الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن بجماعة لأن هذا لم ينقل
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه رضى الله عنهم ولذا قال أبو القاسم الصفار لولا أن أهل البلدة
يقولون يمنعنا من الدعاء لمنعتهم ولكن هذا لا يفتى به لأنه لا ينبغي أن يقال للعامة ما لا يفهمون ومثله في
الحنيس وفي الخاتمة وتكلموا في الدعاء عند ختم القرآن في رمضان وعند ختمه بجماعة واستحسنه
المتأخرون فلا يمنعون من ذلك اهـ وليس في هذا كله تعرض للخطبة ولا كيفيتها ولا حكمها فليراجع
اهـ انتهى سندی (قول المصنف ويكبر قبل نزوله من التبر أربع عشرة) ظاهر كلامه أنها غير
الستة عشر المذكورة قبلها (قول فانه يجب قضاؤه بالافساد ط) قال السندی بعدما ذكره ط
قلت والنفل لا يجب قضاء ما أقدم منه الا اذا كان شرع فيه قصد اشروعاً صححوا فلو أطلق المفلز لوجد
الحجيب مساعاً في الجواب من جهات اهـ (قول وفيه عن الحجة امام صلى الخ) الذي في الخاتمة امام صلى
بالناس صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال أعاد الصلاة وإن علم بعد الزوال تخرج
من الغد وصلى فإن لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وإن كان ذلك في عيد الاضحى فعلم بعد
الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح ويخرج من الغد ويصلى وكذا اذا علم في اليوم الثاني صلى بالناس
ما لم تزل الشمس فإن زالت الشمس يخرج من الغد ويصلى ما لم تزل فإن علم بعدما زالت في اليوم الثالث
لا يصلى بعد وإن علم يوم النحر قبل الزوال نادى في الناس بالصلاة وجاز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد
العلم لا يجوز ذبحه حتى تزل الشمس اهـ (قول المصنف يجوز تأخيرها الى ثالث أيام النحر) قال ط ثم إن
صلاتها لا تكون الا قبل الزوال في أي يوم كان اهـ ويعلم هذا أيضاً من عبارة الخاتمة المنقولة (قول
المصنف ليس بشئ) لما كان الوقوف شيئاً لأنه موجود لم يردت في حقيقة الشيئية بل المراد أنه مطلوب
الاجتناب فيكون مكروهها على ما في الفتح أو المراد أنه ليس بشئ معتبر يتعلق به الثواب فيصدق بالاباحة
كافي النهاية أو المراد في السنية والوجوب لا في الاستحباب لأنه دعاء وتيسر فيكون مستحباً ثم إن تعليل
الفتح للكرهية بما ذكره يفيد الكراهة ولو كان الاجتماع بدون كشف رأس كالاجتماع على احياء
الليالي فانه مكروه كما تقدم لأنه لم ينقل (قول لعله المراد من قول النهاية الخ) عبارة النهاية لا تفيد
الاستحباب بل نفي الكراهة وهي تحتل الاباحة والاستحباب وفعل ابن عباس لا يصلح دليلاً للاستحباب
لأنه مذهب صحابي لا تقوم به الحجة وأنه ليس فيه تشبيه ولا كراهة بما ذكر (قول يستلزم التشبيه)
المراد بالتشبيه أصل الفعل أي صورة المشابهة بلا قصد وقد قدم الشارح في مكروهات الصلاة أن التشبه
بأهل الكتاب لا يكره في كل شيء بل في المذموم وفيما يقصده التشبيه (قول الشارح بلا وقوف) أي
بلا تشبه بأحوال الواقفين والافق موقوف عرفه لا يراد بالوقوف الوقوف على الاقدام بل يحصل بأي
كيفية من الكيفيات اهـ سندی (قول على القول بأن كليهما أيام التشریق الخ) للاختلاف المذكور
والاختلاف في المراد بالذبح فیهما حتى قيل ان المشركين كانوا يذبحون فيها آباءهم يتفخرون بهم
فأمر المسلمون بتغيير ذلك بالاستغفار بذكره تعالى لم تكن الا بتان نصافي تكبير التشریق فلذا كانتا

دليلاً على الوجوب لا الاقتراض اه من السندی (قوله خلاف السنة) لكن أخرج ابن المنذر أن ابن عمر كان يكبر تلاوا وراء الصلوات ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وذكر الثوري لا يلى عن مجمع الروايات أنه يزيد ان شاء الله أكبر كبير الخ وتعقبه أبو السعود بأنه اختراع في الدين وهو لا يجوز واحتج بما في الكافي من أن الاختراع في الدين لا يجوز وفيه نظر اه سندی (قوله فقلوه وقد يتأذى بفتح عظيم) فان المتبادر من الآية المغايرة بين اسحق والمقدى بالذبح اه ط (قوله لعدم فائده حينئذ) وفيه أنه ما المانع أن يكون اسحق هو الذبيح بعد خروجه يعقوب من صلبه والابتلاء حاصل اه ط وهذا ما أشار المحنى لرداه (قوله والظاهر أن صلاة القرويين في المصر كذلك) خلافا لما استظهره الرحى من الوجوب وقال هو مقتضى استدلالهم بأنه لا تكبير الا في المصر وما في المجتبي أنها تلزم الرجال المقيمين في الامصار في الجماعات المستحبة اعتباراً بالجمعة والعيسدين اه وهذه الجماعة مستحبة فقطضاء الوجوب اه نقله السندی (قوله فاذا صلى المريض) عبارة القهستاني فاذا صلى المريض (قوله لان صوتها عورة) ليس بعورة على الصحيح والالفسدت صلاتها بالجهر ولا قائل به اه سندی (قوله لانها فيما اذا كان الامام الخ) فينبغي التكبير بالتبعية ولا يسقط بها (قوله أو على أن قولهما في كل مسألة مروى عنه الخ) عبارة الجهر وهو مبني على أن الخ بالواو ولا يندفع ما في الفتح الاعلى ما رأيت في نسخة الجهر من الواو (قوله الظاهر أن المراد بالوجوب الثبوت الخ) قال السندی عند قوله لان المسلمين وأرثوه ظاهراً أن ذلك صنيع الصحابة ومن بعدهم الى أعصارنا يقول السيد أحمد ولم يكن في عهد الصحابة والا كانت سنة لا هم لا يبتدعون من أنقصهم خلاف ظاهر عبارة الشرح وقاب عقب قوله فوجب اتباعهم طاهره أنه يريد الوجوب المصطلح عليه لاي معنى الثبوت الخاص بالاباحة المستفاد من قوله أولاً لا بأس اه (قوله جلالة قدر أبي يوسف عند الامام) حيث قدمه عليه حين تقرر فيه الخير وعظمه بذلك حتى يعظمه الناس

(باب الكسوف)

(قوله فيه رد على ما في السراج من جعلها شرطاً) أجب عنه في النهر بحمل قوله لا بد من شرائط الجمعة على أنها شرائط في تحصيل السنة أى في تحصيل كمالها وهو وجيه اه سندی

(باب الاستسقاء)

(قوله ونرح القاطنة في الامداد) عبارته باختصار غيثاً أى مطراً مغنياً أى متقدماً من الشدة هنياً أى لا ينقصه شئ أو ينبي الحيوان من غير ضرر مريباً أى محموداً بالعاقبة والهنىء النافع ظاهراً والمرىء النافع باطناً مريباً بضم أوله وبالاحتية أى آتياً بالربيع وهو الزيادة من المراجعة وهي الخصب ويجوز فتح الميم هنياً أى ذار ربيع أى غمأ أو بالموحدة من أربع البعيراً كل لربيع أو الفوقية من رتعت الماشية أ كت ماشاءت غداً أى كثير الماء واخيراً وقطره كبار مجلداً أى سار اللافق لعمومه أو الارض سحا أى شديدة وقوع الارض من ساح جرى طبقات أى يطبق الارض حتى يعمها اه (قوله لكن منعه في الفتح باحتمال الخ) لا يظهر المنع الا اذا كان مراد المعراج من الخروج وحدهم خروجهم في أيام

مخصوصة بهم لافي ناحية والمسلمون في ناحية (قوله أي يقدمونهم الخ) قال السندي معنى الاستسقاء بهم اخرجهم مع المستسقين ويقدمونهم بين يدي القوم كالشافعين وهذا هو الاقرب ويحتمل أن يقولوا ربنا توصلنا اليك بشيوعنا وأطفالنا وبها غنا فاسقنا اه (قوله اللهم على الآكام) الآكام جمع أكم بضمين جمع إكام ككتاب جمع أكم بفتحين جمع أكمة وهي دون الجبل وقوف الرابية والطراب جمع طرب وهي الروابي والجبال الصغار

(باب صلاة الخوف)

(قوله والذي يظهر لي أن الخوف سبب لهذه الصلاة) الظاهر أنه لا يخالف ما في الشرع بلالية فان مراده بأصل الصلاة هو صلاة الخوف المعلومة ولا شك أن سبب المشروعية الخوف ثم يشترط لكيفية الخصوصية بعد المشروعية حضور العدو والمستلزم للخوف غالباً (قوله مراده بهذا التعليل أن بين الخ) فان عبارة العيني تفيد أن من اشترط قرب خروج الوقت هو المشترط لالتحام الحرب وان هذا قول البعض فتفيد ضعف ما في مجمع الأنهر (قوله فها تاني) عبارته ويفسدها الركوب فيها اذا ابتداء على الارض اه (قوله وفي كونه من العمل القليل تظر) قال السندي من رأى مثله في حال صلاة الخوف يجوز أنه في الصلاة لم يكن عملاً كثيراً يخالف ما لو كان في غير صلاة الخوف حتى لو رمى انساناً بحجر في يده تفسد صلاته كما مر اه (قوله ولما أردفه عما يفسره) في القاموس رجل سائف ذو سيف وسيف صاحبه اه وهو لا يستلزم الضرب ولا يطلق الماشي الاعلى السائر والافيق قاله واقف اه فهذا سقط اعتراض ط ويكون قوله وهو يضرب تقيداً (قوله فتصلي كل طائفة في مكانها تأمل) يتأمل في وجه صحة صلاة من بازاء العدو اذا كان بينه وبين الامام ما يمنع صحة الاقتداء والظاهر أنه عني اليه تصحيح الصلاة ولا تفسد صلاته لانه للاصلاح

(باب صلاة الجنائز)

(قوله كما يفيد قول القاموس الخ) فيه تأمل بل عبارة القاموس تفيد أن كلاماً من الميت والسري رقيه الفتح والكسر (قوله لينظر وجهه) قال ط زجراله ومثله يقال فيمن أريد قتله لحد أو قصاص (قوله وهذا التوجيه ليس بقوى الخ) الظاهر ما في الخواص وليس قصده توجيه المسئلة بدليلها بل بيان ان عدم الوضوء انما هو لفقد شرطه وهو كون الميت بحيث يصلي ولم يكن قصده بيان وجه اشتراط هذا الشرط الذي سلمت شرطيته تأمل (قوله ان أم عطية تغسل بالسدر مرتين الخ) عبارة الفتح وأخرج أبو داود عن محمد بن سيرين أنه كان يأخذ الغسل عن أم عطية يغسل بالسدر مرتين والثالث بالماء والكافور اه (قوله ولا يظهر من جهة المعنى والاعراب الخ) في أبي السعد ولا بالمهمة لانه يوهم أنه يغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التحت من الجنب لا الجنب المتصل بالتخت كذا في المعراج وجوز العيني الوجهين وفي الثاني تظر من جهة الصناعة لأن تحت ظرف لازم الامانة فلا يجوز دخول آل عليه حموى اه بل هو ظاهر من جهة المعنى وذلك أن الذي وليه التخت هو الجانب الأيسر وهذا على أن التخت بالرفع فاعل باعتبار مراعاة الابتداء من جهة العلو والذي ولي التخت بالنصب هو الجانب الأيسر

باعتبار مراعاة الابتداء من السفلى وقال المقدسي اذا وصل الماء الى ما يلي التحت بالمهمة وهو السرير
 يستلزم وصوله الى الجانب المتصل به فهماني الماء سواء اه (قول ويدل على الخصوصية أيضا الحديث
 الذي ذكره الشارح الخ) فيه أن هذا الحديث عام له ولغيره فلم يكن فيه ما يدل على هذه الخصوصية
 (قول وبه يظهر التفريع بمازاده الشارح) ظاهره أنه على تعبير الشارح لا يظهر التفريع مع أنه
 ظاهر على أن المراد بالزوجة ما يشمل السابقة على زمن الموت تأمل (قول وفيه أن أخذ الأجرة على
 الطاعة لا يجوز الخ) الذي يظهر أن كلام المصنف مبني على ما قاله المتأخرون من جواز أخذ الأجرة على
 القرب عند الضرورة الا ان هذا عند عدم التعيين فانها اذا تعينت صارت فرضا عينيا عليه كاداء الصلوات
 وعلى هذا يكون قولهم بالجواز مقيدا بعدم التعيين تأمل وكلامهم عام في مواضع الضرورة شامل لما هنا
 (قول والامانة) ونحوها مما فيه ضرورة (قول كما صرح به القهستاني) عبارته فلو كانت على أمر
 مباح كتعليم الكتابة والتجويد والطب والتعبير جازت بالاتفاق ولو كانت على أمر واجب كما اذا كان المعلم
 أو الامام أو المفتي واحدا فانها لا تصح بالاجماع كما في الكرماني اه (قول ولا يجوز الاستنجاء على غسل
 الميت) لعل القائل به نظر الى وجود التبرع عادة بالغسل بخلاف الجمل والدفن (قول أي في الصلاة)
 القصد بهذا التفسير رد ما قال ط بقوله فان كان الاكثر مسلمين يغسلون الخ فان اعتبارا لا كثرية
 اعتبارا على شرط الصلاة بدون خلاف لا للغسل فانه يجب مع الاستواء فعلى هذا يكون محل الرد قوله غسلوا
 لا قوله واختلف في الصلاة عليهم اذ لا دخل له فيه الا أن يقال حكاية الخلاف في الصلاة والدفن تشعر
 بالاتفاق على الغسل كما ظهر لكن قد يقال ان قصده باعتبار الاكثر الاحتراز عن مراعاة الاقل فقط
 لا المساوي بلبيل ذكر حكمه مستقلا فيصح تفسير ط تأمل لكن ما نقله عن الحلية يفيد أن اعتبار
 الاكثرية انما هو في الصلاة لا في الغسل فانهم يغسلون ولو الكهنة اكثر (قول قال في الفتح الصغير
 وصغيرة الخ) تقدم الشارح في شروط الصلاة عن السراج مانعه لا عورة للصغير جدا ثم ما دام لم يشته
 فقبل ودر ثم تغلط الى عشرين ثم كبائع اه تأمل (قول وقدره في الاصل) أي الصغير كما في المنع
 (قول قال في الفتح ولو لم يوجد ماء الخ) في السراج واذا غسل الميت وكفن وقد بقي منه عضو لم يصبه
 الماء فانه يغسل ذلك الموضع الذي بقي وينقض الكفن ثم يكفن ويصلى عليه وان بقي اصبع أو نحوها
 لا ينقض الكفن عندهما وقال محمد بن قيس ويغسل ذلك الموضع وان علم ذلك قبل التكفين يغسل
 بالاجماع هذا اذا علم قبل الصلاة عليه فان صلى عليه قبل الغسل أو بقي منه عضو كامل فانه يغسل
 وتعاد الصلاة عليه وكذلك اذا ذكر واذك بعد ما وضع في القبر وسوى عليه اللبن قبل أن يهال عليه التراب
 واذا أهيل عليه التراب وبلغ التراب الخ لم ينش وسقط الغسل وعادت الصلاة الى الجواز كذا في
 المجتهد اه سندی وذكر أيضا عند قول المصنف وشروطها اسلام الميت مانعه قال في شرح المجمع
 واذا علم بعد التكفين أن أقل من عضو الميت لم يغسل أمر محمد بن زرع الكفن وغسل ذلك الموضع خلافا لهما
 له أن يغسل الميت كما ذكره عضو واحد ولهما أن قليلا من العضو قد يتسارع اليه الجفاف فيحتمل أنه أصيب به
 ثم جف فلا تنزع بالشد بخلاف العضو الكامل لا تنفقاء الاحتمال فيه اه (قول منقطع)
 يفهم من كونه عبارة عن غيره صريحة بكرة الزينة على الثلاث والمتبادر من الاستثناء أنه صرح أولا بكرة
 الزينة ثم ذكر وجه عدم انكراهه فيما ذكره وصي أمهم لم تتحضر انكراهه لقول مالك باستحباب
 من نزع ما ليس عليه ثياب في البنية نقلا عن النخبة لواء وصي أن يكفن الرجل زيادة على

الثلاثة الى خمسة أثواب مثل كفن النساء فلا يكره ولا بأس به اه (قول) نعم يصح على ما قاله السيد الخ
 أي ما قاله في البحر بقوله ومقتضاه الخ لا الجواب عن الاشكال فان ما في الخلاصة ما زال مخالفا لما
 استنبطه في البحر نعم ما قاله وافق المنقول الصحيح وقوله لكن قال الخ استند الى ما نقله أولا ووجهه أن
 ما نقله عن الخصاف مقتضاه أنه يترك ثوب واحد في الحالتين ومقتضى ما ذكره أولا أنه يترك ثوبان
 لكن جعل الرمي ما ذكره الخصاف دليلا على تكفيته بكفن الكفاية وعبارته قال الفقيه أبو جعفر ليس
 لهم ذلك بل يكفن يكفن الكفاية ويقضى بالباقي الدين بناء على مسألة ذكرها في أدب القاضي إذا
 كان للمديون ثياب حسنة الخ كما نقله في حاشية البحر وحيث قد قصد بالاستدلال تقوية ما نقله أولا
 لا المخالفة إذ ليس فيه ما ينافي والقصد بالثوب ما يكفيه لا الفرد (قول) أن المراهقة حقه غير المراهقة
 (قول) ومقتضى اعتبار الكفن بالنفقة أنه لو كان له الخ ما قاله وجب له لكن المنقول ما ذكره المصنف
 والشارح وذكر في فتاوى قاضيان مانت المرأة وتركت أبا وابنا فكفتها عليهما على قدر موارثهما
 اه (قول) ومقتضاه أنه لو معسر الخ أي على هذه الرواية الأخيرة لا على ما قبلها الاطلاقه عن التقيد
 بيساره وليس المراد الاتفاق على الثلاث الروايات بسبب حمل المطلق منها على المقيّد بيقيد اليسر ولو كان
 هذا مراده ما صح ما اختاره في البحر من الوجوب على الزوج ولو معسرا تأمل (قول) المصنف فرض
 كفاية اه في السند ثم أنه قبل كون صلاة الجنائز فرض كفاية مقيد بما إذا لم يكن الناس حاضرين
 في مجلس الجنائز لانه ذكر في فتاوى قاضيان وطهير الدين والمستصفي قال السيد الامام ناصر الدين
 وإذا لم يكن الناس حاضرين في مجلس الجنائز ولم يعاينوها فالصلاة عليها فرض كفاية وأما عند
 حضورهم ومشاهدتهم فالصلاة واجبة على كل واحد من الناس بأداء نفسه لأنها حينئذ فرض عين
 ولا خلاف فيه أصلا كذا رأيت بخط بعض الفضلاء ونقله المسألة على قارى عن فتوى أبي المعالي
 وهكذا وجدته بهامش المنح وقد طالعت في مختار الفتاوى ومناقب الروايات وغيرهما من المعتبرات
 المتعددة فلم أجدها أحدا ذكر أنها نصير فرض عين على الحاضرين فلتراجع المسألة وقوله صلى الله
 عليه وسلم صلوا على صاحبكم مع حضوره دليل على عدم اقتراضها على كل حاضر اه لكن الأولى مراجعة
 الكتب التي نسب لها القول بالاقتراض عند الحضور وقد راجعت فتاوى قاضيان فلم أجدها هذه المسألة
 فيها (قول) الشارح وسنتر العورة شرط الخ ظاهره أن الميت لو لم يوجد له ساتر بالكلية حتى الحشيش
 وما شاكله لا تصح الصلاة عليه يراجع اه سندی (قول) المناسب ذكر قوله هو أو أكثره
 بعد قوله حضوره الخ فيه أن الشرط حضوره هو أو أكثره وكونه هو أو أكثره أمام المصلي وتخصيص
 ذكره عقب أحدهما لا يناسب بل هو جار فيهما ثم اشتراط كونه هو أو أكثره أمام المصلي ليس فيه
 تعرض لاشتراط المحاذاة لا إثباتا ولا نفيًا بل هي شرط آخر وكونه احترازا عن كونه خلفه لا ينتج ما قاله
 أنه المناسب والابهام المذکور متحقق لو ذكر عقب قوله حضوره (قول) فعلم أن المراد بهما واحدا
 لا يلزم من تفسير الثاء بما ذكر أن يكون المراد بهما واحدا (قول) ليس بخطاط مطلقا بل إذا لم يكن
 البقاء يصير متابعًا فيما يجب المتابعة فيه (قول) الشارح وقد قالوا أحسنات أصبى له لا لأبويه اه
 هذا قول عامة المشايخ وقال بعضهم ينتفع المرء بعلم ولده بعد موته ويكون لو أداه أجر ذلك من غير
 أن ينقص من أحرار ولد شي اه سندی (قول) والافخاذ جزء من الميت لا بد منها سيأتي قيل قوله
 وراعى الترتيب عن البدائع أن السنة قيام الامام بهذا الميت ومقتضى إطلاقه أن المحاذاة ليست

بشرط (قوله أي بان كان متهيئا للصلاة الخ) المتبادر من قول المجتبي في محل الخ أن يفسر بان يكون في مكان يصح فيه الاقتداء فيتأتى حينئذ أن يجعل باستعداده بمنزلة المشارك (قوله لماسياتي فيما لو كبر الاربعة الخ) ماسياتي من الفرع المذكور هو حاضر وقت الصلوة فهو داخل في عموم كلام المصنف فلا يصلح دليلا على أن الصلوة غير قيد تأمل (قوله بل زادني غاية البيان بعد ذلك الخ) عبارته بعد ذكر رواية الحسن فيما اذا كبر الامام اربعا وكان الرجل حاضرا وعن أبي يوسف أنه يدخل معه لان المسبوق على أصله يتقدم بتكبيرة فاذا كبر والامام بعد لم يسلم شاركه فقضى ما فاته اه تأمل (قوله فينبغي أن يكون كسئلة المسبوق) أي أنه تفوته الصلاة اذا كبر الامام الرابعة وهو حاضر كما اذا حضر بعدما كبرها الامام فاتها تفوته عندهما وحينئذ فلا فرق بين الحاضر والغائب الذي حضر بعد الرابعة وعليه فقول المحيط والرجل حاضر ليس بقيد احتراز عن الغائب اذا لفرق بينهما الا في التكبيرة الاولى فان من كان حاضرا وقتها لا يكون مسبوقا اذا كبر الثانية مع الامام أما اذا لم يكبرها معه فله أن يكون مسبوقا بالاولى وحاضرا في الثانية فيتابعه فيها ويقضى الاولى كادل عليه كلام الواقعات هذا حاصل كلامه وفيه نظر لان الظاهر أن من حضر تكبيرا للامام له أن يكبر بلا انتظار الى تكبيرا للامام بعد سواء كان ذلك في التكبيرة الاولى أو غيرها فلو كبر الامام الاولى ثم حضر رجل وكبر الامام الثانية والرجل حاضر كان مدر كالهذه التكبيرة الثانية فله أن يكبرها قبل أن يكبر الامام الثالثة ويكون مسبوقا بواحدة يقضيها بعد سلام الامام فكذا اذا كبر الامام ثنتين أو ثلاثا وهو حاضر يكون مدر كالأخرى فليكبرها ومسبوقا بما قبلها فيقضيها وكذا اذا كبر الامام الاربعة وهو حاضر يكون مدر كالرابعة فيكبرها ويقضى الثلاث لانه فات محلها فيكون مسبوقا بها ولا يلزم من ذلك كونه مسبوقا بالرابعة أيضا لان محلها باق ما لم يسلم الامام وكلام الواقعات مشير الى ما ذكرنا وحينئذ فالفرق ظاهر بين الحاضر والمسبوق لان المسبوق بالاربعة بان حضر بعد الرابعة لا يمكنه التكبير عندهما لانه لا يمكنه ذلك الا اذا كبر الامام ولم يبق للامام تكبير ليتابعه فيه فتفوته الصلاة فتأمل اه من حاشيته على البحر (قوله وأجاب ط بحمل أمير البلد الخ) عبارة السندی وفيه أنه بهذا التفسير يشكر مع نائب السلطان الا أن يحمل على أن أمير البلد هو المولى من نائب السلطان اه (قوله هذا وتقدم في الجمعة تقديم الشرطي على القاضي وما هنا بخالفه الخ) قديقال في الفرق بين الجمعة وما هنا بان الجمعة والعيد لما كانا من الشعائر الاسلامية والأموور العامة ناسب تفويض أمرهما للشرطي الذي قوض له أمورا العامة فكان مقدما على القاضي فيها بخلاف صلاة الجنازة فانها لما تكن الجمعة فيها من الشعائر ولم تكن من المشاهد العامة ناسب تفويض أمرها للقاضي وتقديمه عليه والعادة بوجهية تفويض الأمور العامة له لا للقاضي والتفويض له إنما هو بعد القاضي خصوصا مع تعدد الجنازة في غالب الاوقات مع قيام الشرطي بالأمور العامة فلذا كان مؤثرا عن القاضي تأمل (قوله) فللمناسب قول الفتح ثم خليفة الوالي الخ) عبارته الخليفة أولى ان حضر ثم مات المصروع هو سلطانة ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفة الوالي ثم خليفة القاضي اه ثم قال يعني ما ولى المتولى وهو الذي يقان له في هذا الزمن ان نائب اه على أن ما في الفتح ليس مفيدا لما قاله (قوله) تدب هذا مسلم ان كان عدم رضاه الخ) الظاهر أن بحث الحلبي متجه سواء كان عدم رضاه بوجه صحيح ولا عدم وجوده عليه تقديمه وهو رضاه بالصلاة خاضعة في حياته (قوله من تقديم الراتب

على امام الحى) الظاهر أنه هو الامام الراتب هنا فان الراتب هو المرتب في الامامة ولم يتقدم أن الراتب مقدم على امام الحى بل الذى تقدم أن الراتب مقدم على الاعلم تأمل ثم رأيت عبارة النهر وهى لاتفيد مخالفة امام الحى للراتب ونصها مقتضى ما سبق في الامامة تقدّمه حتى على امام الحى وذلك أن تقدّم امام الحى كالأعلم مندوب فقط وقد مر أن الراتب مقدم عليه هناك فكذا هنا اذا لفرق يظهر (قوله فلو كان الاصغر شقيقا) لا يناسب التقرير المذكور (قوله) والتغسيل لما فيه من المس والنظر المحذوران لا يراعى فيه الخ) ظاهره امتناع النظر عليه وأنه لا يكتفى الملك الحكيم له مع أنه تقدم حله للزوج بعدم موت زوجته تأمل وقد مر أن لعل وجهه أن النظر أخف من المس بخلاف الاختلاف اهـ (قوله) أن تعليل تقدّم امام الحى بما مر الخ) قد يقال أنه باختياره بالصلاة خلفه في حياته ثبت له ولاية الصلاة عليه بعد وفاته فلا يملك ابطال ما ثبت له بالوصية لغيره بالصلاة لسبق تعلق حق امام الحى (قوله) أقول وفي كون الحق ثابتا للسلطان ابتداء بحث الخ) ما قاله مسلم في منع ثبوت الحق له ابتداء ويظهر أنه لا مانع من صحة اذنه لتعديده للعله التي ذكرت في تقدّم السلطان من الالغاة له ولم يقدم لانه لو لم يقدم مأذونه ولم يصح الاذن منه يكون فيه ازدراء وعدم تعظيم له بسبب عدم تنفيذ أمره تأمل (قوله) لكن يتعين المعنى الاول في عبارة المصنف للاستثناء المذكور) كذلك يتعين المعنى الاول يقطع النظر عنه لقوله فيها المتعين رجوع ضميره للصلاة تأمل (قوله) فالحلاف عند حضوره كاتفيده عبارة المعراج آتية) وان كانت عبارته هنا لاتفيده (قوله) هذا ما ظهر لي فتأمل) فيما قاله تأمل وذلك أن على ما قرره الصلاة الاولى ناقصة والثانية مكملة حيث كانت ناقصة ومن صدرت منه محتاج لتكميل صلاته ورفع الاثم يكون له حق الاعداء أيضا لذلك مع أن المنقول أنه ليس له ذلك وكيف يجوز للولى الذي لم يباشر المعصية الاعداء لتكميل ولم يجوزها لمن باشرها (قوله) والذي رأيت في المحتجب هكذا ثم اذا دفن الخ) ما وجدته فيه ليس فيه تنصيص على أن هذه الصلاة كعدم الصلاة أصلا الموهوم خلاف المراد بقول الشارح وأهمل عليه التراب غسل أولا (قوله) الشارح بغير عذر استحسننا اهـ وجهه أنها وان كانت دعاء والقياس فيها الجواز إلا أنها لما كانت صلاة من وجهه اشترطنا العذر (قوله) أى المسجد الجامع ومسجد المحلة) في حاشية المكي وأما المسجد الحرام فستثنى لانه بنى المكتوبة وغيرها من الصلوات كذا في شرح النقاية لمن لا على (قوله) ثم اعلم أن التعليل الاول فيه خفاء الخ) انظروا أن قصد الواقفين عدم بناء المساجد للدعاء والذكر المكيفين بالكيفية الخاصة ولا يلزم من كون مطلق الدعاء جائزا جوازا ولذا قيدوا الكرامة بما اذا لم يكن معتادا وقد رضى به الباني تأمل (قوله) وفيه نظر تذا في الفتح) لعله أشار الى أنه قد يقال ان سلب الأجر من الفعل الموضوع للأجر يقتضى عدم الصحة على ما عرف في تقرير الاستدلال على فرضية النية بحديث انما الاعمال بالخ فبينى كون الصلاة فيه مفسد لها فضلا عن الكراهة فكيف يصح قوله لجواز الاباحة الا أن يقال انفساد منتف بالاجماع فلا بد من التأويل بنى الأجر الكامل وهو لا يستلزم ثبوت استحقاق العقاب أو يقال ان ذلك في الموضوع لمجرد الأجر وهى قد وضعت أيضا لاسقاط حق الميت المس لم يسلب الأجر فيها دليل على أن من الاباحة لجواز كونها مسقة حق الميت من غير ثبوت أجر أو يقال ذلك انما يلزم اذا كان معنى الحديث سلب أجر الصلاة وهو غير لازم لجواز أن يكون معناه فلا أجر له نكونه صلى في المسجد فالحديث لبيان أن صلاة الجنائز في المسجد ليس فيها أجر لأجل كونها فيه تكفى المكتوبات فترأص

الصلاة باق وانما جاء الحديث لافادته سلب الأجر بواسطة ما يتوهم من ايقاعها في المسجد فيكون الحديث
 مفيداً لا باحة الصلاة في المسجد من غير أن يكون لها فضيلة زائدة على كونها خارج المسجد وهذا الاحتمال
 الثالث برفع الكراهة مطلقاً هكذا أفاده الشيخ أبو الحسن السندي في حاشية الفتح اه سندی
(قول) هل يقال ان من العذر ما جرت به العادة في بلادنا الخ لا يظهر كون ما ذكره عذراً فانه باندراس
 مصلى الجنائز لم يتعين فعلها في المسجد بل له أن يصليها في منزل أو نحو مما لا كراهة فيه ومن حضرها
 في المسجد لا يصليها فيه وان لم أن لا يفعلها في عمره تقدماً لما منع بل اذا امتنع الجانب عنها في المسجد
 يكون ذلك سبباً مؤدياً لعدم اقامتها فيه **(قول)** مفيد للحياة قبله فلا يحسن التفصيل بعده نعم الترتيب
 مفيد للحياة الا أنه لا يفيد الا أصلها بقطع النظر عن كونها حياة مستقرة فيصح التفصيل بعده لأنه في
 الحياة المستقرة والموت يفيد مطلق الحياة وهذا لا ضرر فيه تأمل نعم عبارة الكثرأولى من حيث افادتها
 حكم ما اذا لم يستعمل بدون سبق ما يدل على الحياة فان عبارة المصنف لا تدل عليه بخلاف عبارة الكثر
(قول) فالواجب دية الأذن أي اذا كان خطأ والافقيه القصاص **(قول)** انما وجبت الدية لا القصاص
 الخ جرى السندي على ما قاله الرحمتي **(قول)** لكن قال في الشرنبلالية يمكن التوفيق الخ أي بين
 عبارتي من قال بغسل الغير التام ومن قال بعدمه لا بين صدر عبارة المجمع في التام من أن فيه خلافاً
 وما قيل انه ليس فيه خلاف تأمل **(قول)** الشارح على خلاف ظاهر الرواية يعني أن ظاهر الرواية
 يقتضي أنه اذا وادى لم يستعمل أدر يح في خرقه بغير غسل ودفن بلا صلاة لان الغسل لاجل الصلاة ولا
 يصلي عليه اتفاقاً فلا يغسل أيضاً وهو قول محمدويه أخذ الكرخي لانه كالجزء مما لم يستعمل ولا يصلي
 على الجزء وانما كان المختار قول أبي يوسف لانه لما كان نفساً من وجهه وجزءاً من وجهه أعطى حظاً من
 اثنين ثم هذا الخلاف في نام الخلق أما فيما لم يتم خلقه فصاحب البحر جرح الى الاول وغيره الى الثاني
 اه من لسندي . قول الشارح لا يصلي عليه أي ولا يغسل لانه كالكافر سندی **(قول)** وهذا
 يفيد تقييد المسئلة الخ أي تقييد قولهم انه يكون مسلماً بأحد أمرين الا حراز يدارنا أو يتملك السابي له
 بالقسمه ونحوها بما اذا لم يسلم أحد أبو ينفاه يكون مسلماً تبعاله بدون توقف على شيء آخر **(قول)** أقول
 لكن تندي في انصاح واقاموس الخ ما في ضياء الملوم يؤيد كلام البحر ولفظه كما في السندي السبي
 اه سري أي المحمؤون من بلدة الى أخرى اه وأيضاً قد ذكر صاحب الحرمان عبارة الضياء وليس
 في عبارة اقماموس ما يدل على اشتراط النقل في السبي ولا عدمه تأمل **(قول)** لان تأثير التبعية للمالك
 الخ في البحر واختلف فيما بعد تبعية الولادة فالذي في الهداية تبعية الدار وفي المحيط عند عدم أحد
 الجوين يكون تبعاً لصاحب اليد وعند عدم صاحب اليد يكون تبعاً للدار ولعله أولى فان من وقع في
 سهم صبي من لغنية في دار اخرب يصلي عليه ويجعل مسلماً تبعاً ليد وفيه نظر لان تبعية اليد عند عدم
 تكون في دار لاسلامه متفق عليه فلا يصلح مرجع المالك في المحيط من تقدم تبعية اليد على الدار ثم قال
 لا وجه ما في الهداية لما نقله في كشف السرار انه يسرق ذمي صبياً وأخرجه الى دار الاسلام ومات الصبي
 تاه يصلي عليه ويصير مسلماً بتبعية الدار ولا يعتبر ان اخذ حتى وجب تخليصه من يده اه ولم يحل فيه
 خالاً ذمياً واردة على ما في الصيغ من مقتضاه أن لا يصلي عليه تقدماً بتبعية اليد على الدار الا أن تكون
 على خلاف اه ويظهر ان قوله لان تأثيرا تبعية للمالك الخ جرى على ما في المحيط من تقديم تبعية
 اليد على الدار اه قال في تنبيه البديع في مسئلة الكشف غير معتبرة لوجوب التخليص

منها فلا يتم الاستدلال اهـ (قوله وعين الحامل عين الميت الخ) ومن هنا ظهر أن عين الميت هو يسار النعش
 ويسار الميت يمين النعش (قوله الشارح وصرح أنه عليه السلام الخ) فيه نظر لأن ابن الهمام قال روى
 ابن سعد في الطبقات بسند ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم جل الخ قال النووي في الخلاصة ورواه الشافعي
 بسند ضعيف انتهى اهـ سندی (قوله أي عارواه أبو داود الخ) عبارة ط أوضح حيث قال بما روى
 عن علي رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بالقيام في الجنائز ثم جلس بعد ذلك
 وأمرنا بالجلوس والمقظ لأحمد اهـ (قوله باتباع الجنائز) عبارة البخاري الجنائز وليس فيها زيادة
 قال على الاتباع الخ (قوله وينبغي لمن تبع الجنائز الخ) في السندی ما نصه ونقل عن السيد الطاهر
 الأهدل أنه قال السنة وإن كانت هنا السكوت لكن قد اعتاد الناس كثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم ورفع أصواتهم بذلك وهم إن منعوا أثبت نفوسهم عن السكوت والتفكير فيقعون في كلام ذنوبى وربما
 وقعوا في غيبة وانكار المنكر إذا أفنى إلى ما هو أعظم منكرا كان تركه أحب ارتكابا لأخف المفسدين
 كما هو القاعدة الشرعية انتهى ملخصا اهـ (قوله ومقتضى المقابلة أنه يلحد الخ) وتصدق المقابلة
 أيضا على اتخاذ تابوت ووضع في وسط القبر بدون شق ولا لحد وقد تتعين هذه الصورة فيما إذا لم يمكن اللحد
 ولا الشق بالمعنى الذى قاله بأن كان لا يمكن حفر حفرة في وسط القبر (قوله الشارح ويسن أن يفرض
 فيه التراب) الظاهر أن المراد من السنة الطريقة المعهودة بين الناس وكأنه استحسناها بعض العلماء وبعد
 أن تكون سنة النبي عليه الصلاة والسلام لأن أرض المدينة لا تحتاج لذلك إلا أن ثبت ذلك اهـ رضى
 (قوله أى لأنه لا يعمل إلا بالنار) يندفع بما يأتي من الفرق بين الآجر والماسع مما ساء النار لكل
 (قوله ولكن المؤمنون شهداء الله الخ) يقال فيه ما قبل في الدعاء (قوله ولأنه مما ساء النار فيكره
 أن يجعل الخ) أورد الامام جيد الدين على هذا التعليل بأن الماء يسخن بالنار ومع ذلك يجوز استعماله فعلم
 أن أثر النار لا يضر وأجاب في غاية البيان بالفرق لأن أثر النار في الآجر محسوس في المشاهدة وفي الماء
 ليس بمشاهد اهـ (قوله الشارح عدد لبنات لحد النبي الخ) قال الرضى لعلمه من اللبن الذى وجد في
 جدار الحجرة الشريفة حين أعيد بعض ما تهدم منها كافي خلاصة الوفاء طول البنية أر ح من ذراع في
 عرض ذراع اهـ سندی (قوله وقيل لا يكره البناء إذا كان الميت الخ) في روح البيان عند قوله
 تعالى انما يرسم الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى
 أولئك أن يكونوا من المهتدين من سورة التوبة ما نصه قال الشيخ عبد الغنى النابلسي في كشف التور
 عن أصحاب القبور ما خلاصته ان البدعة الحسنة الموافقة لمقصود الشرع تسمى سنة فبناء القباب على
 قبور العلماء والاولياء والصالحاء ووضع الستور والعمائم والسياب على قبورهم أمر جائز إذا كان المقصد
 بذلك التعظيم في أعين العامة حتى لا يحتقروا صاحب هذا القبر وكذا إيقاد القناديل والشمع عند قبور
 الاولياء والصالحاء من باب التعظيم والاحلال أيضا للاولياء فالمقصود فيها مقصد حسن ونذر الرزية
 والشمع للاولياء وقد عند قبورهم تعظيمهم ومحبة فيهم جائز أيضا لا ينبغي اتهمى عنه اهـ ثم رأيت
 المحشى ذكر في الكراهية عند قوله ولا تكرر الرقية فتحوه عن النابلسي فراجعته وقد أقره عليه (قوله
 الشارح ولو بالعكس الخ) ودماغ الأرنبا كنه يسقط بخين حيا وميتا تجرب اهـ سندی (قوله
 وينظر وجهه) وجوه كراهية بعض الأطباء تخوف من إصابة الكبد أى هو في الجهة اليمنى
 (قوله لأنه برأى والميت) مقتضى التعليل المذكور أفضلية الاتباع ولو غير قريب الخ خصوصا

مطلب في بناء القباب على
 قبور العلماء والاولياء الخ

مع ما ورد في فضل الاتباع **(قوله قال في المغرب تعزى الخ)** وقال الطيبي أي من انتسب إلى الجاهلية بأحياء
سنة أهلها واتباع سبيلهم في الشتم أو اللعن أو اختزاعاً أو غيره من آباء ونهى عن الكتابة تشكيلاً له وتأديباً والمراد تنقيصه
والاوم عليه فاذا كروا له ما تعرفون من مثالب أبيه ومساويه صريحاً لا كناية كي يرتدع عن التعرض لأعراض
الناس والاقتضار بالآباء **(قوله من نصب ولا نصب)** في القاموس نصب كفرح أعياناً ونصبه وهم ناصب
منصب على النسب أو جمع نصبه الهم أنصبه وفيه أيضاً الوصب بحركة المرض اه **(قوله في اليوم الأول)**
والثالث عبارة البرازي والساني **(قول الشارح ويقرأ يس الخ)** ومن قرأ على قبر بسم الله وعلى مله رسول
الله صلى الله عليه وسلم رفع الله تعالى العذاب والضيق والظلمة عن صاحب القبر أربعين سنة كذا في الغرائب
سندی وفيه أيضاً أنه رأى بخط جده أنه وجد بخط شيخه أن من كانت له حاجة فليذهب إلى قبر صالح
يوم الجمعة بعد العصر فليجلس جاثياً عند رأس القبر متوجهاً القبلة متوضئاً ويقرأ سورة الفاتحة مرة وآية
الكرسى مرة والزلزلة مرتين والتكاثر ثلاثاً والاحقاص عشر آيات فله الحمد آخر الجانية ثلاثاً ويكبر تكبير
العبدین ثلاثاً وهي الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله الله أكبر الله أكبر والله الحمد ويصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم أولاً ثلاثاً وآخر أسبعا بهذه الصيغة صلى الله على محمد النبي الأمي وآله كما هو أهلهم ويجعل ثواب ذلك
لصاحب القبر ويسأل حاجته من ربه تعالى وحده ولا يقول يا صاحب القبر يا فلان اقض حاجتي أو سلها لي
من الله تعالى أو كن لي شفيعاً عند الله تعالى بل يقول يا من لا يشرك في حكمه أحد اقض حاجتي هذه وحيداً
كما خفقتني وحيداً ويكرر هذه الكلمات سبعاً فلن الله يحضر له روح صاحب القبر في تلك الساعة فيشفعه
ويقضى حاجته فانه من اجربات اه **(قوله بخلاف القبر لقوله تعالى الخ)** حقه لا ينافي الآية لنفعه
في الجملة ولو غيره ط **(قوله فقد يوفق بأن ما عزم الامام الخ)** يبعد هذا التوفيق ما ذكره في القضية عن
علاء الدين "ترجماني يأنتم لو وطئ القبور كما نقله السندی اذ مقتضى الائم كراهة التحريم وهو مقتضى
كثير من الاحاديث الواردة في النهي كحديث ابن ماجه مرفوعاً لأن أمشي على جراً أو سيف أو أخسف
على برجلي أحب الي من أن أمشي على قبر مسلم نقله السندی أيضاً **(قوله اذهوا أكمل من تسبيح)**
"نيساب" مقتضى ذلك أن في قطع النيساب كراهة إلا أنها أخف اذ فيه تسبيح ولذا قال أبو السعود وان
كان نيساباً لا بأس بقنعه **(قول الشارح انا أوصي بذلك)** وكذا اذا كان من عادة أهل ذلك ولم يوصهم
بتركه لا بأس بذلك اه سندی

(باب الشهيد)

(قوله واستشكاه في الفتح) أن المرتقى الخ عبارة الفتح وأما ان ظهر من القم فقالوا ان عرف أنه من
الراسين أن يكون صافياً يغسل وان عرف أنه من الجوف فيكون من جراحة فيه فلا يغسل وأنت علمت أن
المرتقى من الجوف قد يكون عنقاً فهو سود يصورة الدم وقد يكون رقيقاً من قرحة في الجوف على ما تقدم
في الضهارة فلا يرم كونه من جراحة حادثة بل واحد المحتملات اه وبهذا تعلم ما في عبارة المحشي **(قوله)**
رم ناعلم أن من قتله للصرص في بيته الخ هذا ادعى أنهم أو بعضهم قاتلوه والاوجب القسامة
على من شهد والدية على عواقلهم كما لو أسبغوا بسيف وتفرقوا عن قاتل فان القسامة لا تسقط عن
هنا اه م لم يعثر على القتل على اشتقاقين أو على بعضهم فان ادعى كانت كسيلة اللصوص وكان
تسبب شهيداً اه رحتي اه سندی **(قوله ونعامه في البصر)** عبارته بعد قوله بعصته وفيه افادة

أه اذالم يقدر على الاداء لايجب القضاء فان أراد اذالم يقدر للضعف مع حضور العقل فكونه يسقط به
 القضاء قول طائفة والمختار وهو ظاهر كلامه في باب المريض أنه لا يسقط وان أراد لغية العقل
 فالغنى عليه يقضى ما لم يزد على صلاة يوم وليلة فتنى يسقط القضاء مطلقا لعدم قدرة الاداء من الجريح
 اه وقد يقال ان مراده الاول وكون عدم القدرة للضعف لا يسقط القضاء على الصحيح هو فيما اذا قدر
 بعده أما اذا مات على حاله فلا اثم لعدم قدرته عليها بالايماء (قول) وهذا التقدم كور في شرح الزيادات
 (الح) أشار بالعزول لهذه الكتب لاعتماده وعدم الالتفات لما ذكره في الغاية بقوله لا نسلم أن الحمل من
 المصروع ليس راحة (قول) أنه لا يكون مرتثا الصواب حذف لا (قول) قلت يمكن حمل ما ذكره
 (الرازي الح) هذا الحمل بعيد فان ظاهر قوله أشبهت أمور الدنيا بديل على أن الكلام في الوصية بأمور
 الآخرة وأيضاً ظاهر إطلاقهم الوصية بأمور الدنيا العموم ولذا قال الرخنى الفسوق بين القلة والكثرة في
 غير العقود أما الوصية بأمور الدنيا والبيع فلا فرق بين القليل والكثير كما نقله عنه السندى (قول)
 الشارح وكل ذلك في الشهيد الكامل (فيه) أن ما ذكره من الشروط انما هو في شهيد الدنيا أعم من كونه
 شهيداً آخراً أيضاً أولاً فالظاهر تغيير هذه العبارة كان يقول وهذا كله في شهيد الدنيا أعم من كونه شهيد
 الآخرة أيضاً ولا تأمل

(باب الصلاة في الكعبة)

(قول تأمل) لعله إشارة إلى أن الوصية تنفذ شمول صورة المواجهة كما هو ظاهر (قول) من التقدم على
 الامام عند اتحاد الجهة لم يظهر عدم صحة الاقتداء في صورة ما اذا قام المقتدى داخل الكعبة أمام الامام
 وهو خارجها وجهه لطهر المقتدى اذ الجهة مختلفة فان الامام اذا استقبل باب الكعبة مثلاً يكون
 مستقبل لوجه الباب والمقتدى مستدبر لها مستقبل لما قابلها والله سبحانه وتعالى أعلم (٢)

(كتاب الزكاة)

(قول) وصوابه اثنين وثلاثين (الح) قال الرخنى الميثاق مقدم على النافي وفهوم الناس متباينة في الكتاب
 العزيز اه سندی (قول) لان الزكاة طهارة (الح) واذا قلنا انها طهارة للمال يقال حاشاهم أن يكونوا
 خدماً لأموالهم حتى يطهروها فهم أكرم الخلق على الله تعالى وأولاهم لا ملأ اللههم مع الله تعالى وانما
 يشهدون ما في أيديهم من ودائع الله في أيديهم بسذلونه في أو ان بنه ويمنعونه عن غير محله (قول) هذا
 أنسب (الح) الظاهر أن المراد بالطهارة النظافة عن سمة البخل وشمع النفس في المزكى وفي المال أيضاً عن
 فثائه أقوله عليه الصلاة والسلام حصنوا أموالكم بالزكاة وقوله ما تلف مال في بر ولا بحر الا منع الزكاة
 فخرزوا أموالكم بالزكاة اه سندی ولعل وجه الانسية هو موافقة تعبير أهل اللغة في تفسيرهم
 بالطهارة اه لكن تقدم أن الطهارة بمعنى النظافة عن الأدناس حسبة كالانجاس أو معنوية كالعيوب
 فلم يظهر وجه الانسية (قول) والتماء أي الزيادة (الح) في السندى يمكن أن أشار في الفتح أن مصدر زكاة
 الزرع انما جاء بلفظ زكاة بالهمز زكاة بالهمز زكاة بالهمز زكاة بالهمز زكاة بالهمز زكاة بالهمز زكاة بالهمز
 عنه الآية في ضياء العلوم قيل سميت زكاة للمال زكاة لان المال يزكونها أي ينمو ويكثر اه قال
 أبو الحسن السندى كانه أراد ذلك الكلام المحقق لكنه ليس بموجه أما أولاً فإنه ذكر في الضياء هذا

(٢) هذا آخر الجزء الاول
 من تجرئة المؤلف رحمه الله

الكلام بصيغة التريض فعل وجّه تريضه هو ما ذكره المحقق من أن استعماله يزكو بمعنى يتولا يستلزم استعمال الزكاة بمعنى التماء وأما ثانياً فلأن تسليم لغوى شيئاً لا يستلزم صحته في نفس الأمر فكون الزكاة بمعنى التماء لا ينافي ثباته من النقل الصريح فيه ولم يوجد اهـ **(قول)** الآن يقال إن السلطان أو عامله الخ فيه أنه إذا أخذها العامل جبراً لم يوجد التملك من المزكي مع أنها سقطت عنه بمجرد الأخذ حتى لو هلك في يده لا يطالب المالك بها ثانياً ولو كان وكيلاً عنه ما سقطت بالهلاك وإذا اعتبر أنه وكيل عن الفقراء فأنما هو وكيل في الأخذ فلم يوجد تملك من المزكي في مسألة الأخذ جبراً وسيأتي في باب زكاة الفسّم قيل قوله ولو خلط السلطان المال الخ لو أخذها الساعي جبراً لم تقع زكاة وفي مختصر الكرخي إذا أخذها الإمام كرها فوضعهما موضعها أجزأ لأن له ولاية أخذ الصدقات فقام أخذه مقام دفع المالك وفي القنية فيه اشكال لأن النية فيه شرط ولم توجد اهـ قلت قول الكرخي فقام أخذه الخ يصلح للجواب وفي البحر المفتي به التفصيل أن كان في الأموال الظاهرة يسقط الفرض لأن للسلطان أو نائبه ولاية أخذها وإن لم يضعها موضعها لا يبطل أخذه وإن في الباطنة فلا اهـ وعلى هذا يخل في التعريف زكاة السوائم إذا أخذها الإمام قائم مقام دفع المزكي **(قول)** فلا تجزئه عن الزكاة الخ لأنه أداء واجب عن واجب آخر لكن لو فرض القاضي نفقة قريبه غير أصوله وفروعهم مثلاً في أول محرم ثم مضى ودفع إليه المأمور بالاتفاق في أول صفر أو آخره نفقة ماضى من وقت الفرض ناوياً به الزكاة عند الدفع والتمليك يجزئ به عنها لأن نفقة الأقارب تسقط بمضى المدة ولو بعد القضاء لوقوع الاستغناء عما مضى كما في باب النفقة اهـ سندی **(قول)** أما إذا احتسبه من الزكاة فيجزئ به هكذا المتخصص لكن إذا احتسب ما دفعه من الزكاة وقلنا بالأجزاء يقال إن المنفعة لم تنقطع عن المزكي من كل وجه إذ قد سقط عنه النفقة المفروضة تأمل **(قول)** خلافاً للثاني وقول المصنف لا وجود ذلك في نسخ الشارح أقول يوجد بعض النسخ هكذا إلا أن حكم عليه بنقصتهم مضمرات خلافاً للثاني برأية **(قول)** قلت هذا إذا كان الخ وقيل لا خلاف بينهما في الحقيقة لأن مراد أبي يوسف الإطعام على سبيل لتمليك اهـ سندی عن البدائع **(قول)** الشارح لا يشترط النية الخ وانما ترك هذا القيد في سائر عبادات لعدم انجاس وكونها لله تعالى معلوم فلا حاجة إليه فيها بخلاف الزكاة فإن لها مجاناً من غيرها كائنة فلا بد منه تبرم سندی **(قول)** لأجل امتثال أمره تعالى فيه أن هذا كناية عن الإخلاص لا النية **(قول)** وعن الثاني أنه يعتبر الخ وفي الشرنبلالية الصحيح اشتراط الإفاقة أول السنة لا انعقاد الحول وآخرها ليخاطب بالأداء اهـ سندی **(قول)** وأما ما في القهستاني من قوله فتجب الخ قد يقال إن ما في قهستاني موافق لما قسمه عن الديوبندي وأبستى من أنه لا يكف بأداء العبادات وإذا زال العتة توجه عليه انخساب بالأداء محالاً وبقيضاء ماضى والظاهر أن قاضيخان ذكر ذلك في غير فتاواه وفيها في غير هذا المحل **(قول)** ثم كما شرط لأوجب الخ الظاهر أن المراد بسقوطها بالردة والموت عدم تاتي فعلها منه بعدهما لأن ذمته برئت منها ولذا وأسلم وجب عليه أداء زكاة وجبت زمن إسلامه ويجب عليه الوصية بالزكاة المبروك في حال حياته والمراد أنها لا تؤخذ من تركته لفقد النية ولا يعتد بفعلها حال ردة لعدم صحة نية المردة **(قول)** أقول ولا حاجة إلى ذلك الخ يؤيده ما ذكره ط عن الخوى من أن الن هو تسبب ومالك النصاب هو الشرط **(قول)** أي النصاب المملوك الخ فيه أن السبب مانع المطلق لا نصاب المملوك كما يدل على ذلك ما نقله عن البدائع وما يأتي من أن النصاب

شرط **(قوله)** لا حاجة الى قوله تام وفيه نظر (الخ) وايضا ذكره محتاج اليه ليخرج ما تقدم من المفقود
 ونحوه **(قوله)** فهو من شكل (الخ) يتدفع الاشكال بما قاله القهستاني في تفسير المال في قوله لا تجب
 الاعلى حرم كلف مالك الخ أى قادر على التصرف على وجهه لا يتعلق بذلك تبعه في الدنيا ولا غرامة في
 العقبى كما في الكرماني اه فانه بتصرفه فيه يلزمه قيمته فلم يكن قادرا على التصرف الا بالغرامة وايضا
 لما كان مستحق الفسخ كان بمنزلة العدم وايضا في ايجاب الزكاة تقرير للعقد والمطلوب فسخه تأمل
(قوله) لما في السراج (الخ) كلام السراج فيما اذا وجد المالان ولا مانع من صرف الدين لمال الزكاة فيه
 عند عدم غيره لانه يباع بالدين فالظاهر ما في السندى من أن المراد بالغير ما تجب فيه الزكاة أو لم تجب
(قوله) والتقييد بالانفصال غير لازم الظاهر أنه قيد لا بد منه لزوم زكاة المصوب المخلوط انزول
 يكن له غيره متفصل عنه لا تجب الزكاة الا بقدر غير المصوب ان بلغ نصيبا لا في قدر المصوب لاستغاله
 بالدين **(قوله)** قلت لاشك ايضا على القول (الخ) لكن على القول بان الكفالة ضم نعمة الى خدمة في المطالبة
 لافي الدين تكون مسألة الكفيل خارجة عما يأتي من قوله وفارغ عن حاجته الاصلية **(قوله)**
 وقع عن الزكاة (الخ) قلت ما لم يكن المدفوع له هاشميا أو مولاه فان كان هاشميا كان للتصدق أن يرجع
 على الهاشمي ويسترد منه درهمين ونصفا ويدفعه الى آخرنا وبإزالة الزكاة اه سندى **(قوله)** ولو نذر مائة
 مطلقا (الخ) قال المقدسي وفيه بحث لانا الغيناتعين الناذر الدرهم اه قلت ومراده أن يكون
 النذر المطلق والمقيد متحد الحكم فعليه أن يتصدق في كل من الصورتين بدرهمين ونصف عنده ولا
 يحتسب بافيا تصدق لكن المسئلة لما كانت متوصفا عليها بما يقال ان هذه مستثناة من كلية الغاء
 تعيين الناذر الدرهم فتأمل سندى وانظر ما نقله هنا وما ذكره الشيخ فيما يأتي من أنه اذا نوى بالتصدق
 بالكل نذرا أو واجبا آخر صرح ويضمن الزكاة **(قوله)** أى بانواعها (الخ) سيأتى في الظاهر أن على القاضى
 الزامه بالتكفير دفعا للضرر عنها بضرب أو حبس فلا يظهر التعميم بالنسبة لكفارة الظهار اذ لها مطالب
 من جهة العباد وهو القاضى وقديقال القاضى وان طالبه بالتكفير لانه لا دين عليه قبل القران
 لصدمة الحنث الذى هو الشرط وان كان السبب موجودا وهو الحلف **(قوله)** فيكون الثمن ديناً على
 البائع هو وان كان ديناً عليه الا انه مملوك له فاذا كان قائما وحال عليه الحول وعنده ما يفي به يجب
 عليه زكاته فايجبها عليه ليس منافيا لتزيله بمنزلة الرهن تأمل ثم ان وجوبها على البائع انما هو على
 القول بان المستقرض يملك القرض بمجرد الاخذ لا على ما قاله أبو يوسف من أنه لا يملكه به بل هو باق بعد
 الاخذ على ملك مالكه ولا يصير ديناً الا بصرفه في شؤنه **(قوله)** وهو مستحق الصرف اليها أى بالفعل
 وهو محمل ما قاله ابن مالك **(قوله)** لكن يحتاج الى الفرق (الخ) قديقال في الفرق ان أداعدين
 الكفارة وما عطف عليه ليس من الحوائج الأصلية بخلاف ما يدفع عنه الهلاك تحقيقا أو تقديرا
 فانه أقوى ولا يلزم من كون المشغول بالثاني كالمعدوم أن يكون الاول كذلك نعم يحتاج للفرق بين
 ما هنا وما يأتي في الج والظاهر أن يقال ان ما أمسكه من النقود ليس صرفه فيما يدفع عنه الهلاك تحقيقا
 أو تقديرا في وجوب الزكاة فيه اذا حال الحول عليه بدون صرفه لها فيه اختلاف الروية **(قوله)** أى
 طلب الثمن الظاهر أن السنين ولتأخر ائتمات لا تطلب **(قوله)** وضاعه ته لا فرق (الخ) فان
 ما ذكره من العلة دال على أن الدراهم الرهن لا تجب زكاتها بعد الاسترداد **(قوله)** لأن البقاء أسهل
 مقتضى كون البقاء أسهل أن يفترق في البقاء ما لا يفترق في الابتداء فلا تظهر لاولية تأمل ومراده

أنه مانع من ابتدائه مع عدم سهولته فبالأولى أن يمنع من البقاع مع سهولته (قول أي لانه اذا دفع من الغنم واحدة الخ) أي وصرفناه الى الابل (قول ان كان من غرض المشتري الخ) وكذا اذا كان غرضه بيعها استقلالاً لانها حينئذ غرض تجارة وقوله والا فلا أي بان كانت لحفظ الدواب (قول الشارح أقر بعد ما عند قوم) أشار بقيد الاقرار الى أن حجة الافراد دون حجة اليينة فالو وجد يينة شهدت له على أصل الدين بعد ما جحد المديون وجبت عليه زكاة ماضى كما أشار اليه نوح اه سندی (قول المصادرة أن يأمره الخ) أو المصادرة ما يأخذه السلطان بدون حق والمراد بالمقصود ما غصبه غير السلطان وهذا يمكن استخلاصه فلم يكن ضمارة الا عند فقد اليينة وهذا أوضح مما قاله الحلبي رحى (قول لا يصح عند أبي حنيفة الخ) وعند محمد المال على المظلم بالتشديد ليس نصاً فلا تجب زكاته عنده ولا يشترط التظلم عند علي ما قاله الكرخي اه من الفتح (قول ولان القاضي الخ) مقتضى ما ذكر من التعليل لقول محمد أنه لو كان له يينة يعلم قبولها وعدل القاضي وينظر بالخصومة بين يديه أن تجب الزكاة عليه عنده (قول ذكر في التهر أنه ينبغي جعله من النية الخ) لا يظهر بجعله من النية دلالة اذا اشتراه بنية النفقة اذ مع التصريح بنيةها لا وجود للدلالة (قول قال في التارخانية الا اذا وجد الاذن أو أجاز الخ) المتبادر من عبارة التارخانية أنهما أجازا الخلط وحينئذ تكون مطلقة غير مقيدة بما قبل الدفع للفقير وذلك أن الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة فبالاجازة بعد الدفع تبين أنه دفع الزكاة من ماله ما والظاهر أن اعتبارها هنا مبني على القول باسم الحق الافعال كالأقوال لا على أنها تلحق الأقوال فقط وكان المحشى فهم أن المراد اجازة الزكاة حتى زيم التقيد بما قبل الدفع للفقير وهو خلاف المتبادر على أنه لا يقال أجاز الزكاة قبل الدفع بل يقال اذن أو أمر ثم ان قوله لكن قد يقال الخ فيه أنه انما أدته بالدفع من ماله لا من مطلق مال فاتقهر عدم بقاء الاذن بهلاك المال بالخلط وقد ذكروا أن التقود تتعين في الوكالة قبل القبض وبعده كما نقله المحشى عن الاشياء في البيوع (قول فجزئ الخ) اذا لم يخلط أصلاً أو خلط باذن الموككين ثم دفع للفقراء (قول الشارح الا اذا قال ربهما ضعهما الخ) هذا يخالف لقاعدة أن المعرفة لا تدخل تحت النكرة فان المخاطب معرفة وقد دخل تحت النكرة وهو حيث شئت (قول الشارح الا اذا نوى نذر الخ) انظر هذا مع ما قدمه المحشى عند قوله بخلاف دين نذر وكفارة الخ فإنه فيما سبق صحح نية النذر فيما عدا حصة الزكاة حيث قال فيما لو نذر أن يتصدق بمائة من مائتيه ولو تصدق بكل المائة للنذر وقع عن الزكاة درهمان ونصف لتعينه بتعين الله تعالى فلا يطله تعيينه ولو نذر مائة مطلقاً فتصدق بمائة منه نذر يقع درهمان ونصف لزكاة وينصدق بمثلها للنذر (قول ولو أبرأ عن البعض الخ) هذه المسئلة خلافية بينهما أيضاً كما يفيد ما نقله السندی عن الخانية بعد هذه المسئلة بقوله ولو وهب خمسة من المائتين ولم ينو شيئاً قال أبو يوسف لا تسقط زكاة الخمسة وكذا لو وهب من المديون مائة وخمسة وتسعين وبقي عليه خمسة لا يسقط شيء من الزكاة في قول أبي يوسف ولو وهب من المديون مائة وستة وتسعين سقط عنه من الزكاة درهم ويؤدي الأربعة وعلى قول محمد سقط عنه زكاة ما وهب ان وهب خمسة سقط زكاة خمسة وهو ممن الدرهم وان وهب مائة سقطت عنه زكاة المائة وان وهب الكل ولم ينو شيئاً أو نوى التطوع سقط زكاة الكل اه (قول فتصير خمسة الخ) بل الصور ستة والله دأى ديننا فامان يكون من دين سيقبض أو عن دين لا يقبض أو عن عين وكذلك يفتى دأى عين (قول وذا أطلق الشارح الخ) أي لهذا التعليل المفيد حل المسئلة الأولى

على ما اذا كان المؤدى عنه ساقطا أطلق الخ فالمراد دين لا يقبض فيها ما يفيد التعجيل ولقوله بعد
 سيقبض وعبارة ط أطلقه يعنى الدين والمدين لا يقبض والى التقيد يشير الشارح بقوله
 بعد وعن دين سيقبض اه (قول الشارح أى واجب على الفور) يحتمل أن يراد بالواجب فى كلام
 الشارح الفرض وعليه يكون فعلها بعد وقتها قضاء (قوله وقد يقال المراد أن لا يؤخر الخ) أى
 الى مضيه حتى يتم له الاستدلال بما فى البدائع (قول الشارح وهى أنه لدفع حاجته) لا يخفى على من
 أمعن التأمل أن المعنى الذى قيل أنه يقتضى الوجوب لا يقتضيه لجواز أن يثبت دفع الحاجة مع دفع كل
 مكلف متراخيا اذ بتقدير اختيار الكل للتراضى وهو بعيد لا يلزم اتحاد زمان أداء جميع المكلفين
 فتأمل اه ستندى عن الفتح (قوله فلو دفعه لا) أنه الخ) القصد بقول الشارح يجتنس ما فيه
 الزكاة أن وجوبها انما هو فيما اذا كان البدل من جنس مالها فهو احتراز عما لو باعه بأرض عشرية
 أو خراجية وليس احتراز عما لو جعله مهرا أو نحوه مما ذكره ط فانها انما هى فى البدل ولا يتوهم
 وجوبها فى بدل المهر ونحوه حتى يكون لاحتراز عنه (قوله ونظير ذلك المقيم الخ) عبارة الزيلعى
 وتظيره المقيم والصائم والكافر والعائفة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا عائفة ولا مسلما
 ولا سائمة بمجرد التوبة لان هذه الاشياء عمل فلا تتم بالتوبة ويكون مقيما وصائما وكافرا بالتوبة لانها ترك
 العمل فتم بها اه تأمل بر قول الشارح أو اجارة (قوله) فعقد الاجارة من عقود التجارة لان المنفعة
 فيها مال حكما (قوله يصح عنده لا عندهما) فى العبارة قلب ظاهرا (قوله) انه لو زرع البذر فى أرضه أى
 غير الخراجية والعشرية كأن زرعه فى صحن داره أو فى أرضه المشتراة من يديت المال على ما يأتى فانه
 لاخراج عليه على ما فيه

(باب السائمة)

(قوله فيه تسميون) أى ترعون دوابكم فهو من الاسامة (قوله) لا تكون سائمة بحر) قد يقال هى
 وان لم تكن سائمة بالنقل الا انه لا مانع من الكسر وتكون خارجة بقيد المباح اذا جرى بنا على أن الكلا
 شامل للفصل على حسب ظاهر القاموس (قوله) لم يقيد الخ) هو وان لم يقيد فى عبارته فقيده
 بما فى عبارة المغرب مما يفيد التقيد فانه يشير الى أنها لا تكون سائمة الا اذا أكلته من محله
 (قوله) لعل وجهه منع شموله لغير المباح الخ) فيه نظر فان الرعى بالكسر الكلا ولم يقيد بالمباح فى
 عبارتي المغرب والقاموس فهو شامل للملوك فلا بد من القيد به وان كان المراد به فى الحديث المباح
 (قوله) فقد أفاد أن الزكاة الخ) المتعين فى عبارة البدائع المذكورة من قوله كونه معدا للاسامة الدر
 والتسل ومن قوله اذ به يحصل التسليم أن الاعتبار للاسامة للدر والتسل وليس فى كلامه ما يقضى بان الزكاة
 منوطة بالاسامة لاجل التمسك بالشامل للسمن كما ادعى المحشى فالمتعين أن ما مشى عليه رواية أخرى وكونه
 فى صدد كلام واحد لا ينافى أنه مشى على غير ما جرى عليه غيره تأمل وقال السندى بعد جواب خلجى
 ولا يخفى أن الذى ذكره كور وان أسيت للزيادة والسمن لكن المقصود الاصلى منهما اه التجارة أو البع وقد
 علمت أن ما كان للتجارة نسبت بسائمة فتعين أن يكون التسمين لاجل اللحم ونصاحب ابدائع روايتان
 كما نقله عنه فى البحر فالأولى حل كلامه على اختلاف الرواية قال ارحتى وقصر حوائى ركنا
 انشيل أن فى الذكور الخالص والانات الخالص روايتين وجمعوا عدم الوجوب فى الذكور والوجوب

في الاتان فليجمل ما هنا عليه الى آخر ما ذكره ولو جمل المحتسب اللحم على ما ذكره وجعل كلام البدائع متعرضا لكفاية الاسامة للدر والنسل وانه ساكت عن كفاية الاسامة للسمن كما فعل الزيلعي لكان أولى في دفع المعارضة ان عليه لا يكون كلامه فيه تعرض لعدم كفاية الاسامة للسمن وهذا على تسليم أن المسئلة ليس فيها روايتان وقد ذكر في البحر عن البدائع والمحيط أنه لا فرق بين كونها كلها انا أو كونها كلها ذكر أو بعضها ذكر أو بعضها انا تأمل (قوله أي ترك أصحاب المتون الخ) أي حيث ذكروا حكم الاسامة للتجارة والحمل والركوب يكون قصدهم في التعريف الاسامة لغير ذلك فيشمل الاسامة للدر والنسل والاسامة للسمن فيكون ما ذكره الزيلعي والمحيط ملحوظا لهم تأمل (قوله لا يزول به اسم السوم الخ) لان أصحاب الاموال لا يجدون بدامن أن يعلقوها أو ان البرد والتلج فيجعل الأقل تعبلا كثيرا كافي الخواشي اليعة وبيية اه سندی (قول الشارح لعدم المالك) فيه أنها لا تخرج عن الملك عنده بما ذكر نعم لو كان الوقف محكوما به خرجت على قوله والظاهر أن الاحسن التحليل بانها لم تسم للدر والنسل بل لغيرهما فاشبهت ما لو أسييت للركوب نعم لو وقفها لانتفاع بديرها ونسلها ولم يحكم به ثم أسامها لذلك تجب الزكاة فيها على قول الامام كما هو ظاهر

(باب نصاب الابل)

(قوله وبيناه في البحر) عبارة البحر ومعرفته ذلك أن ينظر الى الشاة الوسط كم هي من بنت الخاض الوسط فان كانت قيمة بنت مخاض وسط نجسين وقيمة الشاة الوسط عشرة تين أن الشاة الوسط نجس بنت مخاض فوجب في المهازيل شاة قيمتها نجس واحدة منها وان كان سدسها فسدس وعلى هذا قياسه وان كان لا يبلغ قيمة كلها قيمة بنت مخاض وسط ينظر الى قيمة أعلاهن فيجب فيها من الزكاة قدر نجس أعلاهن فان كانت قيمة أعلاهن عشرين نفمسه أربعة فيجب فيها شاة تساوي أربعة دراهم وان كانت قيمة أعلاهن ثلاثين نفمسه ستة دراهم لانه لا وجه لاجباب الشاة الوسط لانه لعسل قيمتها تبلغ قيمة واحدة من الجفاف أو تربو عليها فيؤدي الى الاجفاف بارباب الاموال فأوجبنا شاة بقدرهن ليعتدل النظر من الجانبين وكذا في العشرة فيجب شاتان بقدرهن الى نجس وعشرين فيجب واحدة من أفضلهن وتعام تقريريات الجفاف في الزيادات والمحيط اه وفي البحر عند قول الكزوي وخذ الوسط نقلا عن الفتح أن الأدلة تقتضي أن لا يجب في الاخذ من الجفاف التي ليس فيها وسط اعتبارا أعلاها وأفضلها وقدمنا عنهم خلافة في صدقة السواثم انتهى ونحوه في القهستاني لكن سيأتي أن اعتبار الوسط انما هو فيما اذا اشتمل المال على أنواع ثلاثة واثنين وقد عرفت في كل من الفتح والسراج فصلا لزكاة الجفاف وكيفيةها (قوله وانود) هو ثلاثة أبعرة في العشرة أو خمسة عشر أو عشرين أو ثلاثين أو مابين الثلاثين والتسع مؤث ولا يكون لامن ثلاث وهدروا واحد وجمع أو جمع أو واحد وجمع أو ذواد اه قاموس (قوله شوق الخواصل) لتناوب نزول الف أي الحوامل حتى يناسب قوله الواحدة خلقه وفي البناية سمي به لان ما حملت بعده وهي ما خضريقة منعت الخامل من خاض أي أخذها وجمع الولادة أولاتها لحقت بالمخاض من التوت واخذ من أيضا شوق لخواتم واحدة خلقه اه (قوله لوقوع الخلاف) أي لعدم اتفاق النازعين في ذلك والكتب فيما زدد على المائة والعشرين والالم اصح الاختلاف بينهم (قوله فيما به انفسهم وخمسين) وتساوت فيما بعد المائة والعشرين كما يشهد قوله عندنا ولو قال لوقوع الاختلاف

فيما بعد المائة والعشرين لكان أصوب **(قول)** لان مقتضى الاستئناف الخ لم يظهر هذا التعليل متجها للعطف يتم دون الواو

(باب زكاة البقر) **(قول الشارح وعليه الفتوى بجره)** واعتمد صاحب الهداية والكنز والمصنف على أنه يجب فيما زاد بحسابه ونقل ابن فرشته أن الفتوى على قوله وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجب في الزيادة شيء حتى يبلغ تسعين ثم فيها سنة وربيع أو ثلث تباع وفي الغاية الصحيح من الروايات رواية الحسن في المسئلة ثلاثة أقوال مصححة اه سندی وحيث اختلف التصحيح لا يعدل عن ظاهر الرواية وهو ما مشى عليه المصنف

(باب زكاة الغنم) **(قول)** علة مقدمة على معلولها) أو علة لما يقيد ما قبله **(قول)** جمع ضائق كذا في القاموس) عبارة القاموس جمع ضائق وما عزا اه **(قول)** الا أنها يجوز بالجدع) عبارة ط أي أنها يجوز منها لكن يختلفان من حيث ان الجدع من الضأن يجزئ لامن المعز اه وهي أولى من عبارته تأمل **(قول)** وذ كر الاقطع الخ) الظاهر أنه المراد بعبارة المصنف **(قول الشارح)** وصورة أن يموت كل الكبار الخ) وصورة أيضا في شروح الهداية بما لو اشتراها أو وهبته هل ينقد الحول أو لا فعلى قول أبي حنيفة ومحمد لا ينقد وعلى قول الباقرين ينقد حتى لو حال الحول من حين ملكه نجب الزكاة اه **(قول)** أي خص الصاحبان العفويها الخ) فعلى هذا أبو يوسف مع الامام في أن الزكاة تتعلق بالنصاب فقط ومع محمد في قصر العفوي على السواثم اه أبو السعود **(قول)** ومقتضى ما مر الخ) يحمل ما مر على ما اذا هلك بعض النصاب وبقي بعضه الذي ليس بنصاب وما هنا فيما اذا بقي بعد الهالك نصاب **(قول)** الا صوب الاقراض) اذا القرض اسم لما تعطيه لتقاضاه فهو اسم للعين لا للفعل لكن قد يقال أنه في الاصل مصدر فلعل الشارح أطلقه على المعنى المصدري **(قول)** وقيد في الفتح الخ) لم يظهر وجه لزوم تقييد الفتح اذ بدل مال التجارة انما يكون لغيرها بنيتها كالخدمة في العبد واليس في الثوب وعند عدم النية يكون لها تأمل **(قول)** الاولى اسقاط قوله الخ) ماذ كره من استبد الهيا بغير ساعة يفهم حكمه من كلامه بالاولى **(قول الشارح)** ولو كاله جيداً جيداً الذي كتب عليه السندی بعد قوله ولو كاله جيداً جيداً مانصه الا الحوامل فلا يؤخذ منها حامل كذا نقله الشافعية وقواعدنا لا تأباه قليلاً راجع اه **(قول)** حصتها من التمر) عبارة البحر والتمر العشر فوضوع عبارة الظهيرية العشر وليس ككلام فيه فلا يتم قول البحر وهذا يقتضي الخ فيبقى حيث شذ كلام المصنف على اطلاقه نعم تقيده عبارة المعراج الا انه مخالف للدليل السابق المانع من أخذ الخيار والظاهر ابقاء الوسط على اطلاقه والمزاد به وسط المال المزكى وهو صادق بما اشتمل على نوعين أو ثلاثة أو نوع واحد وقد يقال ان ما في الظهيرية وان كان في العشر الا ان الزكاة تقاس عليه وقول محمد باخذ الوسط عند اجتماع الثلاثة يفيد بطريق ان مقابلة أن الامام يقول باخذ العشر من كل منها وانه يؤخذ الجيد اذا كان الموجود جيداً فقط فتم استدلاله بعبارة الظهيرية **(قول)** فانه قال وأداء القيمة الخ) فان مفهومه أنه لا يجوز دفع غير القيمة مع وجود المنصوص عليه لكن معلوم انه اذا دفع الأدنى مع الفضل أو دفع الأعلى واسترد الفضل يكون دفعاً بالقيمة أيضاً وليس لذلك عبارة الهداية وذلك أنه بعد ما ذكر نحو عبارة المصنف قال وهذا يبيّن على أن أخذ القيمة في باب الزكوات جائز عندنا وقال في البناية أي وهذا المذكور من أخذ الأدنى ورد الفضل أو أخذ الأدنى واسترد الفضل اه ويدلله أيضاً قول الشارح أنه دفع بالقيمة **(قول)** والفرق ان الامام أن

ثمن الخ) في البحر لان الفطرة انما تجب بسبب رأس يمونه ويلى عليه دون المالية الا ترى انها تجب
 عن أولاده الاحرار والثلث بدل المالية والعشر انما تجب بسبب أرض نامية لا بالخارج فلم يثبت الاتحاد
 حتى لو باع الارض النامية لا يضم ثمنها الى ما عنده عند أبي حنيفة اه (والذي في الفتح واتفقوا على ضم
 ثمن طعام أدى عشره ثم باعه وثن أرض معشورة وثن عبدا أدى صدقة فطره أما عندهما فظاهر وأما عنده
 فلان البديل ليس بدل المال الزكاة لان العشر لا يجب باعتبار الملك ولهذا يجب في أرض الوقف والمكاتب
 والفطرة لا تتعلق بالمالية ولهذا تجب عن ولده اه (قول الاخذ ليس قيد الخ) كون الاخذ ليس
 بقيد انما يظهر في عبارة الكثر وهي ولو أخذنا الخراج والعشر والزكاة بغاة لم يؤخذ أخرى لافي عبارة
 المصنف وهي قوله لا إعادة الخ فانه اذا لم يأخذ وامنه سنين وهو عندهم يجب عليه الاخراج بنفسه وتكون
 ذمته مشغولة فيما بينه وبين الله تعالى وان كان العامل ليس له ولاية الاخذ لان الجباية بالحماية تأمل
 (قول ويفهم من كلام الشارح أنه الخ) ما ذكره الشارح عن التجنيس آخره بقوله وفي التجنيس المقتضى
 به سقوطها في الاموال الظاهرة يفيد أن فيها الخلاف أيضا (قول من أن الدين لا يمنع) كذا في نسخة
 الخط وحقه حذف لالنافية (قول الشارح وقوله أرفق) أي بالفقراء اه سندی (قول) فانما بقوله
 الخ) ويفيد أيضا أن المال اذا كان كله خيئا تجب زكاته اذا كان له نصاب يوفي دينه وهذا يخالف
 ما ذكره عن التهر (قول لكن لا يخفى الخ) قد يقال انه مخير في صرف الدين الذي وجب بالخلط الى
 ان تصاب اراضي الاموال التي ملكها بالخلط فاذا صرفه الى النصاب وجبت في الخلو فلا يتعين كون
 الاموال اختلطة مصر وقالها واذا لم تتميز الاموال المفصولة عن النصاب المملوكة له لا تجب عليه بمقدار
 المفصوب وتجب في الزائد تأمل (قول وقال وهو قيد حسن) على هذا التقيد لا يظهر لقول التهر
 وغيره هذا اذا كان له مال الخ فائدة اذ تجب عليه مع البراء أو الصلح بدون هذا القيد نعم لهذا التقيد فائدة
 بالنسبة لاطلاق وجوب الزكاة في المال المختلط بدون التقيد بما اذا كان له مال يوفي دينه كعبارة
 المصنف (قول عن القنية والبرازية الخ) ما ذكره عن القنية والبرازية لا دخل له في رد جواب شيخه فان
 موضوع المسئلة ما اذا خلط المفصوب بما لا ما اذا كان الكل خيئا وعبارته في حاشية البحر وقد يجاب
 عن أصل الاشكال كما فاده شيخنا بان ما غصبه السلطان وخلطه بماله ان كان أصحابه معلومين فلا كلام
 في وجوب ضمانه لهم وعدم وجوب الزكاة عليه بقدره قبل أداء ضمانه وان كانوا غير معلومين فعليه زكاته
 لانه صار ملكه بالخلط وهو وان كانت ذمته مشغولة بقدره لكن هذا البس له مطالب من جهة العباد في
 الدنيا فلا يمنع وجوب زكاته امت لكن سيد كر المصنف أن الظلة بمنزلة الغارمين والفقراء حتى قال محمد بن
 سالم يجوز دفع زكاة لوالي حرامان وذكره قاضيان لو أوصى بثلاث ماله للفقراء فدفع السلطان الجائر سقط
 اه فكونه فقيرا يجوز دفع الصدقة له ينافي وجوبها عليه ثم يأتي تحقيق مسئلة من له نصاب ساعة
 لا تساوي مائتي درهم ثم يحل له أخذ الزكاة مع وجوبها عليه وكذلك ابن السبيل له أخذ الزكاة مع وجوبها
 عليه في ماله انتهى في بلد (قول في دفع الخ) الاوضح انه تقيد لما في الظهيرية كافي ط وكونه دفعا لما
 عسى ان يعيد من العبارة مع ما يرد عليه من الاسرار التي ذكره (قول الا اذا استبرأ الخ) تقدم أيضا أن
 زكاة تجب لنا كان عنده ما وفي دينه مع ثمن خبثه لم يزل (قول وقوعها زكاة) لان الدفع الى الساعي
 لا يزيل الملك بحر (قول وحذا أراد الخ) أي أراد في الخاتمة بقوله لا يجوز ثمن الجواز عما نوى
 بحسين عنه لانه عنه وعمافي ملكه في الحول الثاني (قول وقيد في البحر الخ) وذلك أنه قال بعد

مسئلة الخانية المذكورة والتكلم كافي التهر وكذا لو كان له ألف درهم بيض وألف سود فجعل خمسة وعشرين عن البيض فهلك البيض قبل تمام الحول ثم لم لازكاة عليه في السود وكذا عكسه وكذا في الدراهم والدنانير ثم قال وقيدنا يكون الجنس متحد الان الخ فانت ترى أن هذا التقيد انما يناسب المسائل المذكورة في البحر لا المذكورة هنا (قول ولا يصح ارجاعه الخ) لامانع من ارجاعه الى الصورة الثانية أيضا للعلة المذكورة لها وقوله بعد انخرج قبل الادراك ليس فيه ما يدل على ارجاع التشبيه لمصوص الاولى فانه بعد وجوده قبل ادراكه بمنزلة وجود النصاب فكما يصح التعجيل لنصب فيه يصح تعجيل العشر لما تخرج أرضه في هذا العام مع وجود الزرع فيها بشرطه المذكور (قول حتى يتم الخ) في الخانية فادابلغ الكرم وأثمران كانت قيمة الثمرة تبلغ عشرين درهما أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وان كانت أقل من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الخارج وان كان نصف الخارج لا يبلغ قفيرا ودرهما لا يتقص عن قفيرا ودرهما لانه كان متمكنا من زراعة الارض فلا يتقص عما كان ومن كان له أرض الزعفران فزرع فيها الجيوب كان عليه خراج الزعفران وكذا اذا قلع الكرم وزرع فيها الجيوب كان عليه خراج الكرم اه نقله السندی (قول لامانع من النسبة الخ) نعم لامانع من النسبة الى القبيلة لكن النسبة وقعت في كلام المصنف لأبي القبيلة فالمتناسب جعل المنسوب اليه هو الاب وحذف ابن مراعاة للواقع في كلام المصنف لكن بنو تغلب علم على هذه القبيلة وهو مركب اضافي فيصح النسبة اليه وتكون بالنسبة للمضاف اليه ولا يتعين أن تغلب من النسبة للمضاف اليه بل هي من النسبة للقبيلة تأمل (قول مكررم مع قوله الخ) يدفع التكرار بصرف ذلك الى أموال بنى تغلب بقريضة السياق يعني فيعاملهم معاملة المسلمين اه سندی

(باب زكاة المال)

(قول الذهب) في السندی انما سمي به لكونه ذاهبا بلا بقاء قهستاني قلت وقد ذكر الاطباء أن استعماله أكلامذهب الغم وموجب للتفريع وكذا ادامة النظر اليه واقدأخبرني من أثق به أنه حج وكان مبتلى بالافقان فكان يخرج المشاخص المعدة لانفاق وينظر اليها فيمكن قلبه من الحركة فله انما سمي بذلك لانه مذهب للهموم اه (قول ولو أربعة جيدة الخ) أي عن خمسة رديثة (قول كالا يخفى الخ) لانه يطلق على المضروب وغيره (قول تكرار مع قوله من ذهب الخ) قد يقال لا تكرار ويحمل الاول على بيان النصاب فقط واشتأني على التخيير فانه لا يعلم من الاول أن التقويم يكون من أيهما تأمل وانظر السندی فانه أبدى ما فيه الكفاية لدفع التكرار وذكر عن الرضا حتى حسن موقع قول الدرر قوم بالانفع للمقراء والذي في كافي النسبي ذكر في الاصل المالك بالخيار ان شاء قومها بالدواهم وان شاء قومها بالدنانير بلا ذكر خلاف لانه مال احتج فيه الى التقويم فيقوم بالذهب أو بالنقصة كضمان المتلفات وعن أبي حنيفة أنه يقومها بانفع التقدين للفقراء احتياطا حتى اذا بلغت بالتقويم بأحدهما نصابا ولم تبلغ بالآخر قوم بما يبلغ نصابا وان بلغ بكل منهما نصابا يقوم بما هو أروج وان تساوى في الرواج يتخير المالك انتهى وكان المصنف اختار متابعة الاصل لان ما فيه هو المذهب ونعسل الشارح أشار الى التوفيق اذ هو المتعين حيث أمكن فاسلكه المصنف ليس أحسن مما في الدرر اذ ما فيها رواية عن الامام وعلى ما فعله الشارح لا خلاف في الرواية تأمل (قول أي اذا كان يبلغ الخ) لا حاجة

لذكره لذكر الشارح له (قول مائة وستة وثلاثين) كذا في النهر والذي في السراج مائتين
 (قول قومها الخ) لانه أنفع الفقراء لان زكاة أربع وعشرين دينارا ثلاثة أنحاس دينار وقيمتها أكثر
 من قيمة خمسة دراهم (قول ثلاثة أثمان درهم) لان الكسور الزائدة على الاربعة نصب وهي
 الثمانمائة وعلى أربعة أنحاس نصاب وهي مائة وستون خمسة عشر وربع عشرها ثلاثة أثمان درهم
 اذ كل خمسة وربع عشرها ثمن درهم (قول وصوابه وثمان ثمن درهم) اذ حيث كان ثمن الدرهم ربع عشر
 الخمسة الصحيحة فليكن ثمن الثمن ربع عشر خمسة الاثمان (قول ما يبلغ نصابا) حقه أن يقول أو
 أقل ولكن عنده ما يتر به الخ وقوله أولم يخلص ولكن الخ فيه انه اذا كان أثمانا راجحة وبلغت القيمة نصابا
 تجب الزكاة بلا اشتراط عدم خلوص نصاب كما يفيد تعبير الشارح بأو المفيدة أن الشرط أحد المذكورات
 (قول لكن في الزيلعي الخ) الذي يفيد كلام الشارح أن الغالب الغش يقوم كالعروض ويشترط
 فيه نية التجارة الا اذا تحقق أحد المذكورات في الاستثناء فانه لا يشترط لوجوب الزكاة نيتها سواء
 وجدت أولا وهذا لا ينافي ما أفاده كلام الزيلعي من صحتها واعتبار القيمة وان تخلص منه ما يبلغ نصابا
 بل لا يتوهم المناقاة انما في الشارح افادة اشتراط النية في مسألة مخصوصة ولم يتعرض لنتي صحتها فيما
 عداها وما في الزيلعي أفاد صحتها فيما نواه لها وأن تخلص منها ما يبلغ نصابا لا أنها شرط (قول وكذلك
 الثانية) اظهر أن الحكم في المسئلة الثانية ما قاله ط وهو اعتبار الضم فلك حيث تدان تضم الذهب
 والفضة وترسمها زكاتها أو العكس وتركها ما زكاته ويدل لذلك ما يأتي متنا بقوله ويضم الذهب الى
 الفضة وعكسه اه وعبارة اشتمني ليس فيها بيان حكم ما اذا لم يبلغ من كل منهما النصاب في مسألة غلبة
 ذهب وكذلك عبارة الزيلعي وقوله على ما يأتي وهذا اذا كانت الفضة غالبة وأما اذا كانت مغلوبة الخ انما
 هو فيما اذا كانت الفضة بلغت نصابا كما هو ظاهر سياق كلامه تأمل (قول مع غلبة الفضة الخ) لا يقال
 لا حاجة اليه لان موضوع المسئلة غلبة الفضة أو التساوى كما أفاده قوله أولا بان غلبت الفضة الخ لان
 القصد بيان ما دخل تحت قوله والا المفسر بغلبة الفضة أو التساوى (قول وسند كرحكمها) أي
 من أنه اذا كان الذهب أكثر قيمة يجب زكاة الذهب والاوجب زكاة الفضة (قول في حق صور الخ)
 غي بلوغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو التساوى ويلوغ الذهب فقط مع غلبة الفضة أو التساوى
 ويلوغ الفضة مع غلبتها وكل ذلك مع عدم غلبة الذهب اه وقوله أو مع الفضة عند غلبة الفضة أو التساوى
 أي ما يبلغته أيضا وقوله عند غلبة الفضة أو التساوى راجع لكل ما قبله (قول اشارة اليه) حيث
 قال في سورة ما اذا كانت الفضة مغلوبة لانه أعز وأغلى اذ يفيد أنها اذا كانت غالبة لا تجب زكاة الفضة
 لا أن تكون غلبة (قول فلي تأمل) اظهر أنه قول آخر والا فلا يظهر فرق بين الدراهم
 منسكوكة وغيره او يدل ذلك نص في ضبط بقوله لان كل واحد منهما يخلص بالا ذاب اذ هو جار في كل اه
 (قول لان اتصاب في ذون الخ) في الزيلعي دائرة بينهما أن الخرا اذا تخمرت هلكت كلها وصارت غير
 مال فانقطع الحول ثم لخلل صاير ما لا يستحق تا غير الاول والشيء اذا مات لم يهلك كل المال لان شعرها
 وسوقها وقترتها لا يخرج من أن يكون إلا فلم يبطل الحول لبقاء البعض اه وهو الاول في الفرق (قول
 من غير المستغرق) حقه حذف نفق غير (قوله الخلطة) بضم الخاء وحتى (قول لو كان المهر
 سائمة عرض الخ) بصور فيما يباعته ثم اشترته بنية التجارة والا فلا زكاة أصلا تأمل

(١) قوله أى فى المضارع
والصدر (ليس فى المصدر
الافتح أوله وسكون ثابته
سواء كان الفعل من باب قتل
أو ضرب كافى كتب اللغة اه
معصه

(قوله بالضم فهما) أى فى المضارع والمصدر (١) وبالكسر صرت عاشرهم مقدسى اه سدى (قوله على ان
ادعاء التصرف والنقل الخ) قد يقال ان ادعاء التصرف فى العشر أولى لانه الاصل والتصرف فى العاشر مبنى
عليه لانه بمنزلة المركب ونال مفرد (قوله فلو كان فى بيته الخ) محمول على ما اذا مر بنصاب لم يتم عليه
الحول وما فى بيته حال عليه واذا مر بأقل منه لا يؤخذ منه شئ فى النقود وأموال التجارة وان كان
له مال الزكاة فى منزله لان الاخذ بطريق الحماية وما دون النصاب لا يحتاج اليها وما فى منزله غير محتاج
اليها ولو مر بساعة دون النصاب وفى منزله ما يكمله أخذ منه لان الكل محتاج اليها كذا فى السراج
(قوله عما لا يفضل عنه) الا صوب حذف لا (قوله وتعامه فى النهر) عبارة النهر ولك أن تفرق بينهما
بان البراءة مستغنى عنها فاذا أتى بها على خلاف اسم العاشر عنت عدم بخلاف الحد الرابع فان غاية
أمره أن ذكر الثلاثة يغنى عنه فاذا ذكر صار أصلاً فآثر فيه الغلط اه (قوله لايهامه أنه لا يصدق)
قد يقال انه لا مانع من تعلقه بها تعلقاً معنوياً ويدفع الایهام بما تقدم وأيضاً على جعلها محالاً
لايهام أصلاً لما أنها وصف لصاحبها قيد فى عاملها فهمى حيث ذكر كالو علق بالفعل المقدر (قوله
ووقوع الثانى سياسة) عبارة الفتح زكاة بدل سياسة والمفهوم من السياسة هنا كون الاختليز جر
عن ارتكاب تفويت حق الامام فانه مستحق الاخذ والفقير الثالث اه سدى (قوله وكذا اذا أجاز)
عبارة التهر فكذا بالقاء (قوله نعم قد يقال أن ما ذكره الخ) ما سياتى لا يدل على ما هنا فانه لم يتحقق
أخذه أو لاحق يكون مما سياتى وفى السدى لما كان المأخوذ أجرة الحماية فن ادعى تسليمها لا يصدق
الاباينية اه وقال الرضى ولو ادعى الدفع الى عاشر غير الذى مر عليه لا يصدق الابينية لان
ما يؤخذ منه بمنزلة الاجرة على الامان فهو كمدين قضاه من عليه فلا يقبل قوله الا يبرهان (قوله
الشارح لعدم جواز الاخذ الخ) راجع للاول وقوله أو عهد لما بعده (قوله غير أنه الخ) راجع لقوله
لا يمكن كما تفيده عبارة الفتح (قوله الشارح لسقوطه الخ) لانهم اذا أحرزوا أموالنا فى دارهم ملكوها
فسقوط دين عليه أولى اه رضى (قوله فكان كالتنزيير لا كالتنجز) الاولى العكس (قوله وقد يجب
بالفرق الخ) لا يظهر هذا الفرق أيضاً فان أخذ قيمة القيمي كالأخذ عنه بلافق بين ما لا يقبل التناول
وما يقبله والظاهر فى دفع الاشكال أن الرواية المذكورة فى جلد المستدرك رواية أيضاً فى التنزيير كما يقويه زفر
فيه وان كان التعليل المذكور بقوله وعلاه بانها الخ لا يساعده (قوله ولكن لما كان الخ) الفصد
بهذا الاستدلال الاعتذار عن الشارح فى عدم ذكر هذه الزيادة أعنى قوله أو بالضم الخ بل أطلق قوله
وبلغ نصاً بأن الشارح أطلق العبارة ولم يقيد بها هذه الزيادة لان ظاهر المصنف أنه ليس معه غيره
والشارح لم يكتف بما مر متناوياً لما احتاج الى ذكر قوله وبلغ نصاً (قوله أطلق العبارة الخ) أى
الشارح (قوله وحاصله الفرق الخ) وأجاب فى المنع بأن ما يدفعه الشفيع بدل الدار لا التنزيير (قوله
لا يعشر) الظاهر لزوم العشر فيما اذا مر المسلم بحرب اذا ما يؤخذ من ماله انما هو باعتبار الحماية وقد
تحقق بمرور المسلم به على العاشر بخلاف ما لو مر بحال المسلم فان الظاهر عدم العشر لان ما يؤخذ من
ماله زكاة ولم يوجد المال حتى يخاطب بها (قوله وظاهره أنه لا خلاف الخ) غيبة ما يفيد ما ذكره
الزيلي أولاً أن الامام كان يقول بالعشر فى المضاربة وكسب المأذون ثم رجع فهدى على الصحيح وهذا
لا يدل على عدم الخلاف فى البضاعة فلا يسل قوله وظاهره الخ بل اللازم اثبات الخلاف فيها كما أفاده ما فى
البحر والمعراج (قوله هذه مسألة المأذون الخ) يصح أن يحمل قوله ولا من عبده على ما اذا مر بحال

مسؤلا يدون أن يكون مأذونا والتظاهر أن مسئلة المكاتب فيها الخلاف بل هو أولى من المأذون في جريان الخلاف لما أنه حريدا (قول لأجل الفقراء) أي وليسوا عندم بخلاف مالو كانوا عندهم فلا تنافي بين ما في التهر والعناية

(باب الركاز)

(قول أي هو مشتق الخ) فيكون كتاب من الكتب فهو مصدر مزيد مأخوذ من المجرد وأريد به اسم المفعول وهذا لا يتنافى اشتهاؤه في اللغة بعد ذلك بالمعنى الشرعي كما نقله في المغرب تأمل فعلى هذا يكون الركاز في أصل اللغة مصدرا واسما للعين واسم مفعول واشتهر فيها بالمعنى الشرعي (قول واحترز به عن دأره الخ) لم يظهر وجه كونه احترازا عن أرضه تأمل ولعل وجه الاحتراز أن الاضافة لتفصيل الجماعة تفيد أنها ليست للواجد لكن يلزم على هذا خروج الأرض المملوكة لشخص معين غير الواجد مع أن فيها الخمس على ظاهر قوله أو ملكا وعلى ما يأتي له لافرق بين أرضه وأرض غيره في جريان الروايتين في وجوب الخمس نعم ما في القهستاني وافق ما قاله أبو السعود حيث أخرج أرض الواجد فظاهره أن أرض غيره فيها الخمس (قول فان من ذكر الخ) غاية ما يفيد هذا التعليل أن قول من ذكر وفي أرضه روايتان أن المراد بالأرض الغير المملوكة وهذا الادلاله قيمه على أن الظاهر هو العبارة الثانية فان الأولى موافقة لكثير من الكتب أيضا (قول أي سواء كان الخ) وهذا اذا فكت عنوة فان فكت صلحا فليس للمسلمين غير ما صلحا وعليه فان لم يكن الكنز مما وقع عليه الصلح أن يكون للمسلمين فينبغي أن يكون كاللقطة اه سندی (قول ان شارح خلاحي مستأمن) والفرق بين المستأمن من أهل الحرب حيث يسترد منه ما وجد في أرض غير مملوكة والمستأمن منا اذا وجد في أرض ليست مملوكة حيث كان له أن دار الاسلام دارا أحكام فتعتبر اليد الحكيمية على ما وجدته ودار الحرب ليست كذلك فالمعتبر فيها اليد الحقيقية وانفرض عدمها سندی عن العناية (قول تظاهره أنه لاشئ الخ) ليس في كلامه ما يدل على هذا ان تظاهر بل كلامه صريح في أن الركاز للواجد وليس فيه ما يدل على عدم وجوب شئ للآخر أو وجوبه (قول انام يؤقتا) أي واذا وقتا كان للسنابر وعلى هذا يحمل ما ذكره الشارح (قول الشارح فسيبه انصقه) أفاد أنه لا يرتبه لاهل الحرب لانه ملكه ولا يجوز اعطاؤهم المال بوجه ولا ثواب له في هذه الصدقة لانه خيبت والله لا يقبل الخيبت قال تعالى ولا يتموا الخيبت منه تنفقون وربما يرجي له ثواب متثل الامر لاواب الصدقة اه رحتي كذا نقله السندی لكن ذكر المحشي في باب البيع الفاسد عن شرح السير عسقول اشار فلو دخل بامان وأخذ ما من حربي بلا رضاه وأخرجه اليه ملكه وصح بيعه لكن لا يطيبله ولا للمشتري منه ما نصه فيكون بشرائه منه مسئلا لانه ملكه بكسب خيبت رفي شرائه تقرير الخيبت ويؤمر بما كان يؤمر به البائع من رده على الحربي لان وجوب الرد على البائع انما كان لمراعاة ملك الحربي ولاجل عذر الامان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كما في ملك البائع الذي أخرجه بخلاف المشتري شرعا فاسدا اذا ناعه من غيره بيع صحيح فان الثاني لا يؤمر بالرد وان كان البائع مأمورا به لان الواجب الرد قد زال بيعه لان وجوب الرد بفساد البيع يحكمه مقصور على ملك المشتري وقد زال ملكه ببيع من غيره كذا في شرح السير الكبير للسر خسي من الباب الخامس بعد المائة اه (قول لا متناع بفسد خيبت) وذلك لان الموجب للفسح حق الشرع وقد تعلق بالمبيع حق المشتري تأبنا

فيقدم حقه لحاجته واستغناؤه تعالى بخلاف مسئلة المستأمن فان الموجب للغيث حق الحرب فيؤمر
المشتري بما كان يؤمر به البائع انتهى (قول الشارح وما في النقاية من أن ذكرنا الخ) حق هذه العبارة
أن تذكر في شرح قول المصنف ولا يخفى ركاز وجده في دار الحرب فان المتأقاة انما تحقق غنة لان تلك
العبارة في صحراء دار الحرب وعبارة النقاية في الاراضي الغير المملوكة من دارهم وأما الآن فانما آكل الكلام
الى الارض المملوكة سندي (قوله ونائب قاعله) الاصوب حذف لفظ نائب كما هو ظاهر (قوله
قد علمت مما مر) أي من المسئلة التي ذكرها في الوقاية والنقاية على اختلاف عبارتيهما والقصد بهما دفع
ما قيل ان جواب الشارح تبعا للدرر اجنبي اذ كلامنا انما هو في اراضيهم لا اراضينا لان حكم المتاع على
كونه ملكا لهم مدفونا في ارضنا قد علم مما سبق من قوله وما عليه سمة الكفر نحن وقد ذكر هذا القيل
السندي واعتمده وقال الاولى أن يقال ان ما في النقاية والوقاية محمول على غير المستأمن من غنة له منعة فعند
ذلك لا متاقاة بين عبارتيهما اه ولعل الاولى في وجه ذكر هذه المسئلة هنا وان علمت مما مر التنبيه على أنها
سهو والا بالجل المذکور هذا بالنسبة لما ذكره الشارح نعم ما ذكره المحشى يصلح اعتذارا عن صاحب الوقاية
والنقاية في ذكرها مع علمهما سبق في كلامهما

(باب العشر)

(قوله يجب فيما لا يؤخذ منه الخ) ما ذكره من الاوجه لا يدل على أنه زكاة اذ عدم وجوب شيء
في الخارج من الارض سوى العشر لا يدل على أنه زكاة لعدم وجود سببه وتسميته بالاسم العام في الحديث
لا يقتضي تسميته بالاسم الخاص ولا يلزم من الاختلاف في الفورية والتراخي القول بأنه زكاة (قول
الشارح غير الخراج) المراد بقوله غير خراجي ما لا يؤخذ منه الخراج بالفعل وهذا صادق بالعشر
وبالجبل قبل استعماله وان كان عشر يا بالقوة بمعنى أنه اذا زرع اخذ منه العشر وبالمقازة أيضا وان كانت
عشرية أو خراجية بالقوة حسب ما فيها وهذا لا ينافي ما قدمه عن الحامية من أن الجبل عشري فان المرد أنه
عشري لو استعمل (قوله في نفي وجوب العشر الخ) لان الكلام فيه فلا ينافي وجوب القسم اذا
كانت أرضه خراجية مقاسمة وحيث لا حاجة لتقييد الرمي بالخراجية خراج موظف (قوله
والظاهر أن المراد الحماية الخ) الظاهر أن المراد الحماية من أهل الحرب فقط لان غمار الجبال مباحة
لكافة المسلمين ولا تسقط الاباحة لبعضهم بوقوع المعصية منه (قوله وفي حكم ذلك الخ) أي من حيث
انها غير مملوكة (قوله الأرزن) الأرزن شجر صلب قاموس وفيه أيضا والأرزن كاشد وعقل وفقل وطب
ورز ورز وأرزن ككابل وأرزن كعضد حسب معروف اه (قوله وفي القاموس الدالية الخ) على ما في القاموس
يقيد الدولاب الذي يجب فيه نصف العشر بدولاب تديره البقر كما قدمه في البحر (قوله قال ط ولم
يفصلوا الخ) الذي قدمه عن الفتح عند قوله ولا شيء في مال صبي تغلب قبيل زكاة المال أن عمر رضي الله عنه
هم أن يضرب عليهم الجزية فأبوا وقالوا نحن عرب لا تؤدى ما يؤدى النجم ولكن خدمنا ما يأخذ به ضكم من
بعض يعنون الصدقة فقال عمر لا هذه فرض المسلمين فقالوا زد ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية ففعل
وزاضي هو وهم أن يضعف عليهم الصدقة وفي بعض طرقه هي جزية فسموها ما شئت اه وفي النهر هنا
هم قوم من نصارى العرب بقرب الروم أجمع الصحابة على تضعيف العشر عليهم اه فهذا يقتضي أن
الصلح انما هو على تضعيف الصدقة لا على تضعيف ما يؤخذ منها مطلقا ولو خراجا فليس المراد بدولة ط

مطلقاً ما يشمل الخراج وتقدم للعش أن المراد بالعشر العشر وما ينسب له ويظهر أنه المراد بجمع الضمير في قوله ويجب ضعفه تأمل (قوله) ويمكن الجواب بما في النهاية الخ) انظر ما في النهاية مع ما يأتي في الفروع عن السراج فيما لو غصب العشر يفتدى من أنه لا عشر على المالك لعدم حصول المنفعة ولا على الغاصب لأنه لو وجب عليه لوجب الخراج وهو لا يتبدل وهو اضرار بالمالك ولا يصنع له في ذلك ولا يجوز أن يجعل العشر على الذي فلم يبق إلا السقوط اهـ ولعل في المسئلة روايتين (قوله أي لا تنفع الخ) انطأه رآه لا فرق بين كون الخيار للبائع أو للمشتري اذ بالرد بالخيار يرتفع العقد لان عقد البيع غير لازم في كل من الخيارين (قوله وأصله للزبالي) عبارة كان في الماء وظيفة قدسية فلمزمة بالسقي منه اهـ (قوله) ويمكن بناء الثاني الخ) ظاهر في غير الخان الا اذا كانت غلتها للفقراء أو يقال انها لما كانت معدة لتزول المسافرين بها كانت نفعها عامة وان كانت بعوض (قوله جهيشا) في مختصر الصحاح والجهش أن يفرع الانسان لغيره ومع ذلك يريد البكاء كالصبي يفرع الى أمه وقد تهاى للبكاء وفي الحديث أصابنا عطش جهشنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الاجهش اهـ وفي شرح القاموس جهش للشوق تهاى كسبح ومنع اهـ (قوله نخرأج المقاسمة أولى الخ) لكونه مؤنة محضة (قوله فاذا كان له أداء القيمة الخ) مجرد كون أداء القيمة ثابتاً له لا يمنع أخذ الامام جبراً الا ترى أن الامام له الاخذ جبراً في العشر مع أن له دفع القيمة كما تقدم متناً تأمل (قوله) وعند محمد على الغاصب عبارة الخاتبة وعند محمد ينظر الى انخراج والنقصان فايهما كان أكثر كان ذلك على الغاصب فان كان النقصان أكثر من الخراج فنقدار الخراج يؤديه الغاصب الى السلطان ويدفع الفضل الى صاحب الارض وان كان الخراج أكثر يدفع الكل الى السلطان اهـ (قوله) فلا عشر على المالك وعلى الغاصب العشر اجماعاً (قوله) كأنه آجرها بالنقصان هذا قول الامام وعلى قولهما العشر على الغاصب مطلقاً وهذا اذا كان الغاصب مسلماً واذا كان ذمياً فلا عشر على أحد عندهما المالك فلم يدر حصول المنفعة وأما الغاصب فلأنه لو وجب عليه لوجب الخراج وهو لا يتبدل وهو اضرار بالمالك ولا يصنع له في ذلك ولا يجوز أن يوجب العشر على الذي فلم يبق إلا السقوط وهذا الم تنقص الارض أما اذا نقصت قيمته فينبغي أن يكون العشر عليه اذا كان المقصان مثل العشر أو أكثر وعلى قول محمد يجب العشر على الغاصب وعلى قول أبي يوسف عشران لأنه لا ضرر في ذلك لان العشرين بيد لادن الى عشر واحد اهـ سندی عن السراج (قوله) كذا في النخبة) وكذلك في الخاتبة والتطهيرية وكان الشارح تبعهم وهو مبني على القول بأنه بيع فاسد فقبل القبض باق على ملك مالكه فعليه الخراج وان لم يملكه لم يشرى فقد قبضه بغير حق فيكون بمنزلة الغاصب فيجوز فيه ما تقدم في الغاصب ولكنه يقتضي أنه لا يملك المشتري بالقبض اذ لو ملكه لكان الخراج عليه وأما على المفتي به أنه كل من قبضه فينبغي أن يكون الخراج على البائع على كل حال لأنه محبوس على ملكه الا ان زرعه المشتري بدون اذنه فيكون غاصباً فيجوز فيه حكم الغاصب ويحتمل أن يكون هذا مراد الشارح سندی والظاهر أنه لو زرعهما باذن البائع يكون على المفتي به بمنزلة المستعير ويأتي ما قيل فيه (قوله) وقيد بالمسلم لأنه لو استعاره اذني الخ) قال السندی نقلاً عن السراج لو أعارها من ذمي فالعشر على المعير عند أبي حنيفة لأنه لو كان الوجوب على الذمي لوجب الخراج ولو وجب لم يسقط عن المعير لان الخراج لا يسقط بعد وجوبه فيكون ذلك اضراراً به فيجب اسقاط الضرر عنه ولا يأتى اسقاطه الا بإيجاب العشر على المعير المسلم لان إيجاب العشر على الذمي غير ممكن وعند محمد يجب العشر على المستعير لأنه لا يتغير بتغير المالك وعند

أي يوسف عشران الخ اه (قول) العشر عند الامام على رب الارض مطلقاً لانه ان كان البذر لرب الارض فلا شبهة في وجوب العشر عليه وأما اذا كان للآخر فلا ان رب الارض مؤجر ومذهبه أن العشر على المؤجر اه ط (قول) وعندهما كذلك لو البذر منه الخ لم أر توجيه هذه الرواية ولعله انه اذا كان البذر من العامل يكون كل منهما صاحب أصل صاحب الارض يارضه المنبتة بطبعها وصاحب البذر ببذره المنبت والخارج بينهما فيجب العشر عليهما لعدم المرجح وأما اذا كان البذر من قبل رب الارض لم يكن الاخر صاحب أصل ويكون أجيراً على العمل ببعض الخارج فيكون نظيره ما لو كان أجيراً على العمل بأجرة من غير الخارج فيكون منه العمل المتلاشي الذي هو سبب الانبات وان عدوه من الاركان تأمل (قول) الا ان عشر حصته الخ) أي في مسئلتى ما اذا كان البذر من رب الارض أو العامل كما تنفيده عبارة البحر وفي المنبع شرح المجمع وفائدة ذلك السقوط بالهلاله اذا كان منوطاً بالعين وعدمه اذا كان منوطاً بالذمة والمزارعة وان كانت فاسدة عنده لكن انما قرع بقاء على أنه لو صححه المكان الحكم كذا اه وفي شرح منظومة الخلافات ولو كان يحجزها أي المزارعة كان على مذهبه جميع العشر على رب الارض الا أن في حصته يجب في عينه وفي حصة المزارع يكون ديناً في ذمته انتهى (قول) فكان ينبغي للشارح الخ) سيأتى للعشى في المزارعة عن السائحاني أن التفصيل المذكور حسن اه بل الاظهر أن يقال يقيد الاطلاق الواقع في أكثر الكتب بما وقع من التفصيل المذكور في بعضها جلالاً للمطلق على المقيد كما هو القاعدة وحيث لا اختلاف في المسئلة (قول) أن يصرف الوديعة الى نفسه في زماننا هذا) الظاهر أنه غير قيد (قول) الشارح دفع النائية والظلم عن نفسه أولى الخ) ليس المراد به ما يتبادر منه بل انه لازم (قول) يكون معيناً على الظلم الخ) هو وان كان كذلك يتحمل لدفع الضرر عن الضعيف ولودفع عن نفسه يكون معيناً على ظلم الفقير فيتركب الاخف تأمل (قول) غير مذكور في كلامه) لكنه مأخوذ من قوله ويؤجر من قام الخ (قول) الشارح وهذا يعرف ولا يعرف الخ) وذلك أننا لو عرفنا الناس أن من قام بتوزيع المظالم المضروبة بالعدل يؤجر فيجاسر الناس على الدخول في التوظيف بها زاعمين العدل كذباً بخلاف ما اذا لم يعرفوا ذلك اذ ديتهم بتعهم من الدخول بها ورعما حصل الكف عن مادة الظلم لعدم من يقوم به (قول) ولوترك العشر الخ) لعل الفرق أن العشر مصرفه مصرف الزكاة لانه زكاة الخارج ولا يكون الانسان مصرفاً لانه نفسه بخلاف الخارج فانه ليس زكاة ولذا يوضع على أرض الكافر اه محشى من الجهاد (قول) وهدية أهل الحرب) أي للامام والافهى للادّخ فقط كما سيأتى في باب المغنم (قول) والاطهر جعله معطوفاً الخ) بل الاولى عدم تقدير العاطف لان تركه الميت الذي لا وارث له ولودية من الاموال الضائعة أي التي لها مستحق لكنه غير معلوم

(باب المصرف)

(قول) والاطهر أن يقول الخ) نعم على ما قلناه يدخل ما ذكره الشارح لانه لا يصدق على من ملك قدر نصاب غير نام وهو مستغرق في الحاجة أنه ملك نصاباً نامياً الا أنه يصدق أيضاً على من ملك نصاباً غير نام ولم يكن مشغولاً بحاجته لانه لم يملك نصاباً نامياً فيكون داخل في التعريف مع أنه ليس فقيراً هنا ولعل الاصول للعشى أن يبدل نامياً بفارغا عن حاجته اذ عليه يكون التعريف جامعاً ما نفعالكنه يخل فيه المسكين فانه يصدق على من لا يملك شيئاً أصلاً أنه لم يملك نصاباً فارغاً وقيل المراد بالشئ المال وبالادنى

الغير المعتد به يكون تعريف المصنف جامعاً ما تعاونه قال من علك شيئاً غير معتد به وذلك بأن ملك دون
التصاب أو نصاباً تامياً ولا إلا أنه مشغول بحاجته فانه لا شك أن كل ذلك دين غير معتد به لقلته أو لتعلق
الحاجة به فكانه معدوم لا وجود له **(قوله في قول أكثر أهل العلم)** وقال أبو يوسف في فصل نقصان
والزيادة من كتاب الخراج مانعه وفي الرقاب سهم في الرجل يكون له أب مملوك أو أخ أو أخت
أو أم أو ابنة أو زوجة أو جدة أو عم أو عمة أو خال أو خالة وما أشبه هؤلاء يعان هذا في شراء هذا
ويعان منه المكاتبون اهـ **(قوله لا يصح قبضه)** أي فيما إذا كوتب تبعاً **(قوله ثم قال في النهر الخ)**
بعد قوله يع الصغیر أيضاً بدون زيادة **(قوله للجهة)** أي المصلحة قال المكاتب يأخذ من سيده
واتغارم رب الدين وأما سبيل الله فواضح وابن السبيل متدرج في سبيل الله اهـ بحر **(قوله بانهم أرسخ)**
في استحقاق الخ لان في الوعاء بفعل هؤلاء محله **(قوله وفيه نظر لما قال القتي الخ)** ما قاله القتي
لا ينبغي أنه قيل باطلاً على من له دين الخ فقد قال القهستاني وقيل المصريف الدائن الذي لا تصل يده
الى مديونه فانه الغارم كافي الذخيرة اهـ **(قوله وهو ظاهر كلام الشارح الخ)** بل المتبادر من قوله ومنه
الخ أنه من أفراد ابن السبيل لأنه ملحق به كما جرى عليه الزيلعي **(قوله وقيد في البصر الخ)** أي قيد
رجوع المتبرع على الدائن في مسألة التصديق لكن هذا التقييد انما يظهر على قول غير أبي يوسف
وذلك انه وان كان عليك من المديون على جهة القرض الا انه مادام باقياً بعينه يكون الملك باقياً به للمقرض
على قوله فله استرداد من الدائن وليس له الرجوع على المديون لعدم صيرورته ديناً عليه **(قوله أهلاً)**
لتملك عبارة النهر أهلاً لتمليك جموته اهـ **(قوله على المديون)** ليس في عبارة النهر زيادة على كما رأيت
في عدة نسخ وحينئذ يكون صاحب النهر متعرضاً لرجوع المديون على دائنه لا للرجوع عليه فليس
في كلامه سبق قلم ولعله وقع للحشي نسخة فيها زيادة على **(قوله وهو ملخص من كلام الفتح)** عبارة
الفتح بعد قوله وحينئذ لم يكن المديون أهلاً لتملك وعما قلنا يشكك استرداد المزكى عند التصديق اذا
وقع بامر المديون لان بالدفع وقع الملك للفقير بالتمليك وقبض النائب أعنى الفقير وعدم الدين في الواقع انما
يبتل به صيرورته قابضاً لنفسه بعد القبض نيابة لا لتمليك الأول لان غاية الامر أن يكون ملك فقيراً
على ظن أنه مديون وظهور عدمه لا يؤثر عدمه بعد وقوعه لله تعالى اهـ **(قوله قلت وفيه نظر الخ)** ما قاله فيه
تأمل وذلك لان مراد المقدسي أن الموجود من المديون توكليل قصدي للمتبرع بقضاء الدين وضمني
للدائن بقبضه اثبات ضرورة الدين ثم لما تبين عدم الدين ظهر عدم صحة التوكيل القصدي بدفع الدين
فيبتل "توكيل بالقبض الثابت ضمناً ضرورة الدين وحينئذ لا شك أنه يكون وكيلاً بالقبض ضمناً لا قصداً
هذا مراد المقدسي ولا يرد عليه تنظير المحشي **(قوله وفيه نظر الخ)** بل الظاهر عدم الاجزاء بمجرد نية المزكى
بعد الامر لان المدفوع اليه لم يوجد منه التملك بل أخذ المال على أنه لا امر فلم يوجد ركنها وهو
التمليك واتممت نعم فصرح له بها بعد الامر وقبل منه تصح **(قوله وشرط عليه شرطاً فاسداً)** بل ليس فيه
شرط فاسد بل موضوع المسئلة انه تصدق على الفقير ثم بعدها امره بفعل هذه الاشياء **(قوله قلت)**
يتصور الخ وقال الرحقي ويمكن أنه أيسر بعد ذلك رجال الحول على المال ولم يفرغ العبد من السعاية
في نصيب ابنه وقد علمت أن الاعسار ليس بشرط كما يأتي في باب عتق البعض اهـ **(قوله لما أن العروض)**
ليس نصاباً الخ) مجرد كون العروض ليس نصاباً الا ما يبلغ قيمته مائتي درهم غير مفيد تقدير التصاب من
السواثم بقية أيضاً تظهر الفرق بينهما فان العروض تعتبر باليتها لا أعيانها والسواثم المراعى فيها

أعيانها لا مالياتها وقال العلامة السندي ما ذكره من عدم ذكر شراح الهداية غير مسلم لانهم اتفقوا على ذكر قولهم لا تدفع الزكاة لمن يملك نصابا من أي مال كان وعدلوا عن قولهم الغني من لا يملك مائتي درهم أو قيمتها وانما تعتبر في السواثم ان لم تبلغ نصابا من حيث أعدادها كثلثات من الابل ساعة ينظر الى قيمتها ان ساوت مائتي درهم نعت صاحبها عن أخذ الزكاة لأنه يلتفت الى القيمة مع وجود أصل النصاب من ذلك المال وقال قال الرحمتي ولصاحب البصر أن يقول لمن خالفه من ملك نصابا غير التقدين هل هو غني أم فقير فإن قيل فقير يقول كيف وجبت عليه الزكاة ولا زكاة الا عن ظهر غني وإن قيل غني يقول كيف يحل للغني أخذ الزكاة اهـ فالخاصل أن نظر المتأمل الى تطواهر الحديث يقوى ما مال اليه الشرنبلالي وإن التفت الى قول الفقهاء الغني من ملك نصابا من أي مال كان ترجح ما قاله في البصر **(قوله الحافا)** أي الحاميا **(قوله فانه آثر علينا الأبحرين)** لعلهما أبو جهل والوليد بن المغيرة فانهما آذياه عليه الصلاة والسلام غاية الأيذاء وهذا اذا كان بلفظ التنسية وإن كانت الرواية بلفظ الجمع فالمراد مطلق فاجر حصل منه الأيذاء تأمل **(قوله وفي الهاشمي روايتان الخ)** بناء على حل النافلة لهم وعدمه فاذا قيل بعدم الحل لا يصح التملك فيسترد **(قوله فقد صرح بعدم الخ)** قال أبو السعود في حاشية الاشياء مبني هذه المخالفة تعبير الصيرفي بالجواز في جانب صاحب الفراش وبعدمه في جانب الزاني وهذا تحريف من الناسخ والصواب العكس فلا يصح كون جواز الدفع في جانب صاحب الفراش وعدمه في جانب الزاني مفرعا على ما قبله فتعين ما ذكرنا اهـ وقال هبة الله عن شيخه الصواب في عبارة الصيرفية العكس اذ لا معنى للتفريع المذكور اهـ لكن نقل الجوى عن الناطقي تزوجت امرأة الغائب فولدت فالاولاد لا دلالة عند ومع هذا يجوز له دفع الزكاة اليهم وشهادتهم له اهـ فهو موافق لما في الصيرفية فلا حاجة للتصويب **(قوله ظاهرة تعلق الاغناء الخ)** عبارة الدرر المذكورة است ظاهرة فيما قاله بل المتبادر منها نيب الاغناء عن سؤال القوت وغيره الا بانضمام ما بعدها وهو ولا يسأل من له قوت يومه فانه ربما أفهم أن المراد نيب الاغناء عن سؤال القوت **(قوله فليراجع)** المتبادر من اعتبار فقره مكان المال مكانه وقت وجوب الزكاة ثم رأيت في الفتح ما يدل عليه حيث قال والمعتبر في الزكاة مكان المال وفي زكاة الفطر مكان الرأس المخرج عنه في الصحيح مراعاة لايجاب الحكم محل وجود سببه اهـ تأمل **(قوله عن الخلاصة أوصى الخ)** ما في الخلاصة غير وارد لوجود التعيين من الموصى فالأفضل التعيين اتباعا له ويحمل ما في الجوهرية على غيره **(قوله قلت لكن الخ)** فقد اختلف التصحيح فيرجع الى ظاهر الرواية **(قوله وفيه أن المدفوع الى المهدي البا كورة الخ)** يفرق بين المسئلتين بأن مسألة البا كورة لم يقصد المزكي سوى الزكاة وتوهم المهدي أنه أخذها عوضا ومسألة المعلم قد قصد المزكي مع الزكاة الانتفاع بمنافع الخليفة في المستقبل بما دفعه له فلم تتمحض زكاة والخليفة أخذ ذلك بخلاف مسألة البا كورة فإن المزكي انما قصد مجرد الزكاة فيعتبر قصده ولا عبرة بتوهم المهدي أنه أخذ عوضا كما في مسألة الاستقراض

(باب صدقة الفطر)

(قوله المراد بالحكم الخ) لك أن تريد بالحكم الاثر المترتب على الشيء ولا شك أن هذه الصدقة مترتبة على الفطر فهي حكمه كما تقدم مثل هذا **(قوله كوكب انخرقاء)** في القاموس وانخرق الفقر والارض

الواسعة تخرق فيها الرياح كالخرقاء وفيه أيضا الكوكب النجم اه (قول) أو مراده لفظ الفطرة (الخ) في كون ذلك مراده تأمل فإنه لم يتقدم في كلام الزيلعي لفظ فطرة بل قال عقب قول الكنز باب صدقة الفطر وهو لفظ إسلامي اصطلح عليه الخ والظاهر جوع الضمير للفطر وكون عبارة النهر وما بعدها في الفطرة لا يدل على أن الفطر ليس كذلك تأمل وعبارة البعدلة على أن لفظ فطر إسلامي وبالجملة فكلام الشارح تبعا للنهر لا شيء فيه ولا يخالف كلام غيره (قول) بقرينة التعليل أي الذي ذكره في وجه نقل لفظ فطرة للعنى الشرعي (قول) ففي النهر الخ) عبارة النهر مساوية لما في الشارح لم يقتصر فيها على لفظ الفطرة بل ذكر اللفظين كما في الشارح (قول الشارح قيل لحن) قال السندي ينبغي كونه لحنًا وقوعه في حديث ابن مسعود عنه عليه السلام يلفظ قال الفطرة على كل مسلم كما أخرجه خطيب بسند صحيح اه (قول) والابجاع على الوجوب لا يدل الخ) عبارة الفتح بعد قوله فأطلقوه على أحد جزأيه فإن قلت ينبغي أن يراد بالفرض ما هو عرفنا للابجاع على الوجوب والجواب أن ذلك إذا نقل الابجاع توأرا ليكون ابجاعا قطعيا وأن يكون من ضرورات الدين كالتحس فاما إذا كان انما يظن الابجاع ظنا فلا ولذا امر حوا بان مشكرو وجوبها لا يكفر فكان المتيقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا اه (قول) والقدرة المبسرة هنا هي وصف النماء الخ) لو كانت القدرة المبسرة هي وصف النماء لزم أنه لو كان له عيب دلالة على حال عليها الحول ثم نوى بها الخدمة بعده أن لاز كآفة عليه مع أنها واجبة عليه ولا تسقط بنية الخدمة بعد الحول ولعل عدم سقوطها ببقاء القدرة المبسرة تقدير ازجرا عن التعدي نظير ما قيل في الاستهلاك (قول) بخلاف انخراج الموظف الخ) المذكور في كتب الأصول أن انخراج الموظف ثابت بقدرة مبسرة قال السراج الهندي في شرح المغنى وأما بيان أن انخراج واجب بقدرة مبسرة فلا تعلق وجوبه بنماء الأرض ولم يتعلق إلا ببعضه حتى لو زاد على النصف يحيط إلى النصف فثبت أنه واجب بصفة البسر إلا أن النماء هنا اعتبر تقديرًا بالتمكن من الزراعة لأنه ليس من جنس الخراج فامكن اعتبار النماء التقديرى وجعله كالوجود إذا فرط ولا يجعل تفريطه عذرا في ابدال حق الغرامة بخلاف العشر فإنه اسم اضافى بالنسبة إلى تسعة أعشاره فلا يمكن إيجابه إلا في النماء الحقيقي اه (قول) هو الصبي حين يسقط الخ) قيل المراد بالطفل غير البالغ ويدل عليه مقابلته بالكبير والاولى أن المراد به من لا يقدر على الكسب بدليل ما ذكره الشارح في شرح الملتقى ان نفقة الصفل الفقير انما تجب على أبيه إلى حد الكسب وحينئذ فيسلبه الاب إلى عمل وينفق عليه من كسبه وقبل أن يحسن العمل ينفق عليه من ماله اه فله أنه إذا أحسن العمل لا يؤنه أبوه فلا تلزمه فطرته وبتبيل ما سيورده من مسئلة الطهارة إذا كانت صاحبة خدمة الزوج اه سندي والاولى أن يقال ان المراد به ما ذكره المحشى إلا أنه إذا اكتسب تكون نفقته عليه في كسبه فلا تلزم الاب فطرته لأنها تبع لنفقة بل تلزمه في كسبه أيضا (قول) لأن الغنى يجب صدقة فطرته الخ) إلا أنه لم يتضح وجود السبب في حقه لعدم ولائنه على نفسه وكذا المختون الغنى (قول) انتهى ط) ما ذكره ط أصله للأشياء حيث قار ويمكن حله أي ما قاله الزيلعي على أن المراد لا تجب على الموصى له بالخدمة بخلاف نفقته اه لكن هذا لا يناسب عبارة الزيلعي فإنها في العبد الموصى برقبته لا خدمته إلا أن يقال المراد أنه موصى بهما وإن كان خلاف المتبادر منها والمتعين حمل الشلبي (قول) وعبر عنه في الجوهرة بقليل) بقوله وقيل إذا كن لاب فقيرا مجنون يجب على ابنه فطرته لوجود تولاية والمؤنة اه (قول) معلا لوجود التولية الخ)

لم يظهر تحقق ولاية الابن على أبيه المذكور ثم ظهر أن المراد بها ولاية وجوب صدقته كما يأتي في باب الولي
(قوله) انظر هل المراد الخ أي عن في عياله وعبارة المتبع تفيد تفسير من في عياله عن تلزمه تفقته
بجسب ظاهرها ونصها وأما أولاده الكبار العقلاء فلا تجب عليهم وإن كانوا في عياله بأن كانوا فقراء
أو زمني ولو أدى عنهم جازا استحصانا اه فقد جعل كونهم فقراء أو زمني تفسيراً وتصويراً لكونهم في عياله
تأمل وفي الجوهر ولا عن أولاده الكبار وإن كانوا في عياله بأن كانوا زمني اه **(قوله)** هذا إذا لم يملكه أهل
الحرب أي بأن لم يدخلوه دارهم والمراد به ما إذا أسره البغاة **(قوله)** فليست بالفرق هو اشتراط النماء
في الزكاة دون صدقة الفطر اه سندی **(قوله)** وهذا قول الامام بذاعلى أن الرقيق لا يقسم قسمة
جمع عند أبي حنيفة فلا يملك كل منهما عبداً كاملاً وهما يرانها فيملك كل منهما عبداً تاماً من حيث
المعنى كأنه انفرديه فتجب على كل واحد منهما كالأزكاة في السواثم المشتركة اه منبع **(قوله)** وفي
المحيط ذكر أبو يوسف الخ فإنه وإن كان يرى قسمة الرقيق إلا أن الفطرة تتعلق بالولاية ولا ولاية لأحد
منهما كاملة فلا تلزمه الفطرة اه سندی **(قوله)** أولهما أولاً جني نهر **(قوله)** لم تجب على أحد الخ
لقصور ملك المشتري وعوده للبائع غير منتفع به فكان كالأبق بل أشد **(قوله)** فعلى لبائع لأنه عاد
اليه قديم ملكه **(قوله)** فعلى المشتري لزوال ملكه بعد عامه **(قوله)** وبالمناقل أربعة ونصف
أي تقريباً والاقسمة دراهم ونصف تبلغ من القراريط واحد وتسعين قيراطاً والرابع ونصف من
المناقل تبلغ تسعين قيراطاً والتحقيق أن يقال وبالمناقل أربعة ونصف وقيراط تأمل **(قوله)** وقيل
لا خلاف الخ لعلة أشار بقيل إلى ضعف التوفيق بما ذكره في القمح أن أبو يوسف حين دخل
المدينة وسأل عن الصاع وأنه نحو نحسين وأخير ومبان ما أتوه به صاع النبي صلى الله عليه وسلم فعابره
فاذا هو خمسة أرباط وثلاث ونقصان يسير قال أبو يوسف قرأت أحراراً فاستركت قول أبي حنيفة في
الصاع وقال في القمح ولا أعجب من هذا الاستدلال شيء فإن الجماعة الذين لقيهم أبو يوسف لا تقوم بهم
حجة لكونهم نقلا عن مجهولين إلى آخر ما فيه وذهب صاحب السنايع ومعراج الدراية إلى أن الصحيح
ثبوت الخلاف إذ لو صح هذا التوفيق لم يتحقق الرجوع من أبي يوسف اه من السندی **(قوله)** فإذا كان
الصاع الخ تقدم للحشي أن قيراط الدرهم الشرعي خمس جبات وقيراط المتعارف أربع جبات فعلى هذا
يكون جبات الشرعي سبعين والعرفي أربعاً وستين فيكون الشرعي أكبر وتساوى الألف والأربعون
درهماً الشرعية ألفاً ومائة وسبعة وثلاثين ونصفاً من الدراهم المعتاد وذلك أنك إذا ضربت
١٠٤٠ درهماً شرعية في ١٤ عدد قيراط الدرهم الشرعي يبلغ ١٤٥٦٠ ثم ضربت الحاصل
في ٥ زنة كل قيراط من الدرهم الشرعي يبلغ ٧٢٨٠٠ حبة وإذا ضربت الدراهم العرفية المذكورة
في ١٦ عدد قراريط الدرهم العرفي يبلغ من القراريط ١٨٢٠٠ ثم اضرب هذا الحاصل في ٤ زنة
كل قيراط من قراريط الدرهم العرفي يبلغ ٧٢٨٠٠ حبة فقد ساوت الألف والأربعون درهماً شرعية
ألفاً ومائة وسبعة وثلاثين ونصفاً من الدراهم العرفية وكل درهم من الدراهم الشرعية يبلغ درهماً
ونصف ثمن درهم ورابع ثمن درهم من الدراهم العرفية **(قوله)** رطل ونصف أي وعشرة دراهم
(قوله) فإن المتبادر الخ هذا وإن كان هو المتبادر إلا أن أثره يسريح عبارة الطحاوي من أن الصاع
ثمانية أرباط مما يستوى كيله ووزنه فإنه صريح باعتبار وزن ما يستوى كيله ووزنه في تعريف الصاع
لا اعتبار وزن المخرج من البر ونحوه وهو أعلم بالمراد من نصوص المذهب وأيضاً كان صاع النبي

صلى الله عليه وسلم مكيا لا معلوما لاز يادق ولا نقصان فيه وأمر عليه السلام بان يخرج للفطرة المقادير المعلومة المقسدة به مع علمه باختلاف الاوزان حتى في كل نوع منها فهذا دليل على أن العبرة للكيل المخصوص بدون اعتبار الوزن وحينئذ يكون اعتباره بهما محل اتفاق وما نقله عن صدر الشريعة وحاشية الزيلعي مبنى على بقاء الخلاف لا على ارتفاعه بما قاله في الفتح (قول) والاولى الاستدلال بحديث البخاري (الح) الاستدلال بالحديث انما يفيد التقديم بيوم أو يومين لا مطلق التقديم ولا يصح قياس مطلق التقديم على التقديم الثابت بفعلهم لانه ثابت بخلاف القياس فيقتصر عليه (قول) ولعل محل الخلاف هنا (الح) لا يظهر فرق بين الصورتين المذكورتين ولعل وجه هذا القول الضعيف أن الأمر يقتضي اغناء كل فقير ويدفع الجماعة الى الواحد لا يتحقق هذا المطلوب وهذا متحقق فهما (قول) بما اذا لم يجز الزوج (الح) هذا انما هو على ان قول بان الاجازة تلحق الافعال كالاقوال لا على أنها انما تلحق الاقوال فقط

(كتاب الصوم)

(قول) وانه مركب من أعمال القلب ومن المنع (الح) المراد بالصوم الاشق صوم مخصوص بالخصوص فانه المركب من أعمال القلب ومن المنع عن المفطرات لا مجرد الامسالك عن المفطرات فانه ليس أشق على النفس من الزكاة وذلك أن الصوم على ثلاث مراتب صوم العموم وصوم الخصوص وصوم خصوص الخصوص فصوم العموم كف البطن والفرج عن الشهوتين وصوم الخصوص كف البصر والسمع واللسان واليد والرجل وسائر اجوارح عن الآثام وصوم خصوص الخصوص كف القلب عن الهموم الدنيئة والافكار الدنيوية وكفه عما سوى الله بالكلية كذا في الجوهرة وقد يقال منع النفس من الاكل ونحوه وما كماله أشق ولا سيما المتبعة (قول) فان فدية اليمين (الح) الآية المذكورة مسوقة في فدية محذور الاحرام لا في فدية اليمين يعني أن المرتكب لمحذور من محظورات الاحرام لعذر يخبرين أن يذبح نسكا أو يصوم ثلاثة أيام أو يطعم ستة مساكين (قول) فبينه عليه السلام في حديث كعب هو كافي انخاري عن عبد الله بن مغفل قال تعدت الى كعب بن عجرة في هذا المسجد يعني مسجد الكوفة فسألته عن قوله تعالى ففدية من صيام فقال جئت الى النبي صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي فقال ما كنت أرى أن الجهد بلغ منك هذا أما تجد شاة قلت لا قال فصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من طعام واحلق رأسك فقلت في خاصة وهي لكم عامة (قول) وان قال في النهر نعل وجهه (الح) لا وجهه في وجهه ما في التهيئة أنه مبنى على العرف في زمنه من أن لفظ صوم لا يفيد تعدد بخلاف ما في صيام وحينئذ يترأس استدلال البصر بعبارتها على افادة التعدد بلفظ صيام ولو باعتبار العرف (قول) وانما أدى (الح) أي الأمر كما هو في عبارة القهسائي (قول) قلت ويؤيده وجوب الفطر (الح) الاظهر أن المسئلة خلافية (قول) والاولى قولنا (الح) فان قوله أسبابها شامل للكفارات الست وان كان في ابيان بعده قصور (قول) بأنه يجوز مقارنته (الح) في مجمع النهر السبب الجزء الاول من كل يوم لا كاه والارزم أن يجب بعد تمام ذلك يوم ولا الجزء المطلق والالوجب صوم يوم بلغ فيه الصبي انتهى اه سندي (قول) ولعل التقييد بآخر يوم منه مبنى على أن المراد الافاق (الح) قال في حاشيته على البصر وانما هو أن المراد أي من قول البصر وكذا الوفاق في آخر يوم من رمضان بعد الزوال الافاق المستمرة التي يعقبها جنون والافاق التي يعقبها جنون لا فرق فيها اذا كانت بعد الزوال بين أن تكون في آخر يوم

أوفى وسط الشهر لأنها ليست في وقت النية اه وهذا أوضح مما ذكره هنا على أن اعتبار وقت النية لا يوافق ما جرى عليه من أن السبب الجزء الأول تأمل (قوله بأنه لا منافاة) عبارة الفتح والبحر لأنه الخ (قوله ويؤيد ما قلناه قول ابن نجيم الخ) وجهه أنه لو كان الخلاف حقيقة لما تفي رؤية الثمرة لهذا الخلاف وظاهر كلامه أن الفروع لا خلاف فيها ولكن لا تساعد عباراتهم ثم رأيت المحشى كتب في حاشية البحر على قوله وجمع في الهداية بين القولين ما نصه مقتضى ما ذكره من أن الاختلاف في المسائل الثلاث مبنى على الاختلاف في السبب وثمرته أن لا تتنافى أحكامها حيث جمع بين كل من القولين أو أن لا يكون الخلاف مبنياً على الاختلاف في السبب فلا يصح قوله وثمرته الاختلاف الخ وما يؤيد هذا الأخير قول المؤلف في شرحه على المنار ولم أر من ذكر لهذا الخلاف ثمرة في الفروع فلي تأمل اه والظاهر أن ما في الهداية ليس فيه جمع بين القولين وأنه لا خلاف في الحقيقة بل المذكور فيها أن سبب وجوب صوم رمضان الشهر وكل يوم سبب وجوب صومه ولا منافاة في ذلك على ما بينته في الفتح ولا يتوهم ارتفاع الخلاف بما ذكره في الهداية وعلى هذا لا يصح نفي الثمرة لهذا الخلاف وإن قال في شرح المنار ولم أر لهذا الخلاف ثمرة ثم رأيت في تفسير الطبري كان أبو حنيفة وأصحابه يقولون من دخل عليه شهر رمضان وهو صحيح عاقل بالغ فعليه صومه فإن جن بعد دخوله وهو بالصفة التي وصفنا ثم أفاق بعد انقضائه لزمه قضاء ما كان فيه من أيام الشهر مغلوباً على عقله لأنه كان ممن شهدوه وهو ممن عليه فرض وكذا لو دخل عليه وهو مجنون إلا أنه ممن لو كان صحيح العقل كان عليه صومه فلم ينقض الشهر حتى صح وبرئ أو أفاق قبل انقضائه بيوم فإنه عليه قضاء الشهر كله سوى اليوم الذي صامه بعد افاقته لأنه ممن شهد الشهر ولو دخل عليه وهو مجنون فلم يبق حتى انقضى كله لم يلزمه قضاء حتى لأنه لم يكن ممن شهدوه مكلفاً صومه (قوله وصوم النذر والكفارة واجب الخ) قال الرجعي وهو مشكل في الكفارات لأنه ثابت بالقرآن ماعدا كفارة الإفطار وذلك قطعي الثبوت والدلالة وقد خرجوا عن ذلك في النذر بأنه دخله التخصيص فصار ظنياً فليصر اه (قوله لأن الفرض العملي الخ) أي فلم تصح إرادته في كلام المصنف (قوله كنذر صوم يوم الخميس الخ) فيه أنه لا يتعين اليوم في النذر بالتعيين إلا أن يقال المراد أنه معين بتعيين الناذر فقط وإن شاع لم يوجب هذا التعيين تأمل (قوله هذا ما طهر لي الخ) قد يقال مراد المصنف بعبارة الأولى ما إذا كان عالماً أنه رمضان ونوى النفل ظاناً أنه ليس معياراً مع اعتقاده الفرضية فلم يلزم إلا كفاراً وتوهمه وبعبارة الثانية ما إذا ظن أنه ليس من رمضان فهو واجب آخر أو نفلاً وهي عبارة مستقيمة لا تغني الأولى فيها عن الثانية والشارح لم يفسر الخطأ في الوصف بخصوص الواجب بل أتى بالكاف المقيدة لعدم الحصر إلا أن التقييد بالنفل في العبارة الأولى لا مفهوم له (قوله وله إبطال صلاحية ماله الخ) ماله هو النفل لا ماله عليه وهو الواجب الآخر وعبارة السندي وإنما لم يصح النذر المعين بنية واجب آخر لأنهم ذكروا الفرق بين صوم رمضان والنذر المعين أن تعيين رمضان قوي لحصوله بتعيين الشارع فإبطال كل ما عداه وتعيين النذر المعين ليس بهذه المثابة لحصوله من الناذر فإبطال تعيين اليوم المذكور صلاحيته لماله وهو النفل لا ماله عليه وهو الواجب الآخر انتهى سيواسي اه (قوله كان عن رمضان على جميع الروايات) وقال الفتال ولم يتعرض الشارح للية المطلقة عن صفة النفل والواجب لوقوع الخلاف فيها بناء على الروايتين الواقعتين في النفل فن قال بوقوعها عن النفل قال بعدم وقوعها عن رمضان لأنه لما صار رمضان في حقه بمنزلة شعبان حتى قبل سائر أنواع الصوم فلا بد من التعيين لينصرف صومه إليه وأما على الرواية

بوقوع النفل عن رمضان فلا شك أنه يقع عن فرض الوقت لكن الأصح أن إطلاق النية يوقع صومه عن رمضان على الرويتين كما في حاشية الجوى على الاشياء اه وما يأتي للعشى عن السراج يفيد أنه عند الإطلاق يقع نفلا وكذا ما نقله عن البصر (قوله لان العالم تقدم قريبا الخ) فيه أنه على ما سطره بعض المشايخ ما تقدم انما هو في الجاهل لا في العالم (قوله مصدر مضاف لفاعله المجازي) اذا المعين حقيقة الشخص والنية آله في التعيين (قوله وأفاد ح أن العلم لازم للنية الخ) هذا ظاهر في النية المعينة وأما غير المعينة فلا لزوم اذ لا يلزم من وجود النية علمه بالمتوى بل هو أمر زائد عليها تأمل (قوله فلم يعذر وضح شروجه) لان القضاء صوم زيادة وصف وقد فقد شرط صحة ذلك الوصف فبقى أصلا الصوم ونيته يكون نفلا (قوله لا قرضا ولا نفلا الخ) أي عن رمضان والا فلا وجه لعدم صومه عن واجب أو عن قضاء رمضان آخر والمتبادر من قوله أصلا نفي الصيام مطلقا كما فهمه ط وأرجع الضمير ليوم الشك ويكون القصد حينئذ الدخول على كلام المصنف لكن علمت من عبارة المجتبي أن الكلام ليس في يوم الشك ولعل المراد من نفي صومه نفلا نفي استحبابه للخواص كما في يوم الشك لا نفي مشروعية النفل باتبات الكراهة اذ هو كما في أيام شعبان ويدل لذلك تعليل المجتبي بقوله لانه لا احتياط في صومه للخواص بخلاف يوم الشك (قوله في السراج اذا صامه الخ) يظهر أن في ما السراج مقابل للأصح الذي جرى عليه المصنف فلا يرد عليه به (قوله لان الاحتياط هنا الخ) لم يظهر مجرد التوسعة وجه لتأخير فطرهم لما بعد ازوال مع خروج الوقت عن كونه قابلا للنية فتأمل كذا يفاد من السندى (قوله المصنف والا فنقل فيهما) ولم يكن عن الواجب لعدم الجزم به للتردد فيها قال القهستاني لكن عامة المشايخ على أنه اذا ظهر أنه من شعبان فهو عما توى من ذلك الواجب كما في المحيط اه نقله السندى (قوله العدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى الخ) التقوى ترك ما يذم شرعا والمروءة ترك ما يذم عرفا (قوله الشارح لعدم دخوله تحت الحكم) قال الرحمن يتطروجه ذلك مع أنه يتعلق به حقه تعالى وتقبل فيه الشهادة من غير تقدم دعوى اه (قوله أو ليكون شهادة على القضاء الخ) المنصوص عليه في الاشياء وغيرها أن أمر القاضي كفعله حكم حيث أمر الناس بالصوم بعد الشهادة كان حجة ملزمة ويدل لذلك ما قدمه من أنه لو أفتى الراي بعد قبوله تجب الكفارة فقد ألزمه بها مجرد القبول ولو لم يكن أمره ملزما لما ألزمت فإذا شهد اثنان به لدى قاض آخر ساغ له أن يحكم بشهادتهما ويكون قوله ووجد استجماع مبني على اشتراط الدعوى أو لا مفهوما تأمل وانظر ما يأتي في كتاب القضاء عند قوله واذا رفع اليه حكم قاض نفيه (قوله وكذا المصحية الخ) وجهه أن شهادة الشاهدين اذا قبلت كانت بمنزلة العيان ولو عاينوا هلال رمضان يفطرون بعد اكمال ثلاثين وان لم يروا الهلال فكذا هنا ووجه الثاني أن السماء لو كانت مصحبة وثبت هلال رمضان كان عدم رؤية غيرهما دليلا على غلطهما حتى لا تقبل شهادتهما فكذلك عدم الرؤية بعد الثلاثين يوما وقت رؤيتهما اذا كانت السماء مصحبة دليل على الغلط فتبطل بذلك شهادتهما اه امداد (قوله والاشتراك في عدم الثبوت أصلا في الاول) أي بين الهلالين في عدم الثبوت بسبب قيام دليل الغلط وهو انفراد مع الصحوفيهما (قوله ان غم رمضان أيضا والا لا) أصل المناسب حذف لفظ أيضا فإنه لم يظهر له معنى (قوله وهي ترجيح عدم حمل الغطران لم يتم الخ) هو وان أشعر بالترجيح يشعر بالخلاف في المسئلة على خلاف عبارة النخيرة وعبرة بجمع الروايات المنقولة في السندى تشهد بالخلاف أيضا حيث قال وفي الامداد عن مجمع الروايات

عن الزاهدى لوقيل الامام شهادة الواحد وأتموا ثلاثين ثم غم عليهم هلال شوال قال الامام والثاني يصومون من الغد وقال محمد يظرون وقال شمس الأئمة الحلواني الخلاف فيما إذا لم ير هلال شوال والسما مصصية فان كانت متغية يظفرون بلا خلاف اهـ والظاهر أن ما نقله عن الزيلعي انعاز كره لبيان أن ما ذكره عن المصنف من تصحيح عدم الحل صحيح الزيلعي خلافه وأن ما حكاه ابن الكمال من الاتفاق حكى الزيلعي ما يدل على الخلاف (قوله اذا غم شوال الخ) الاولى أن يقول على ما اذا غم شوال الخ وعبرة الامداد وقوله في غاية البيان قول محمد هو الامح يحمل على ما قاله الكمال اهـ (قوله) وحينئذ في غاية البيان في غير محله) لكن على ما علمت من عبارة الزيلعي وجميع الروايات تكون عبارة غاية البيان خلافة على ما جعلها عليه في الامداد تأمل (قوله في حديث صوموا لرؤيته بخلاف أوقات الصلوات) فيه أن الخطاب عام أيضا في أوقات الصلوات مع أنه اعتبر فيها كل قوم بحسبها مثل الاول جعله الله تعالى سببا للظهور وعلق وجوبه به ومع ذلك اتماخوطب كل قوم بالاول الواقعه عندهم لا بما عند غيرهم

(باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده)

(قوله ونسب اليه القهستاني فساد الصوم بالنسيان الخ) في السندى وقال مالك يفسد الفرض لا التغل كما في المنية وقال أبو يوسف يفسد الصوم مطلقا فيقتضى كفاي التنظيم وقيل جاع الناسى مفسد والصحيح خلافه كما في التحفة وفي الدر المنقي الاولى أن يقضى أن أفطر ناسيا ذكره في الخزانة لأنه عند أبي يوسف مفسد مطلقا لما تقدم انتهى (قوله أى بدخول الذباب) أو الدخان أو الغبار (قوله) وينبغي اشتراط البصق بعد ج الماء الخ) هو بعيد عن قول المصنف بعد المضمضة وعن قوله في الايضاح وما سبق من أثر المضمضة كما يأتي ذكره في كلامه تأمل (قول الشارح كالأول أنه يعود ثم أخرجه الخ) لعدم وصول ما على العود لجوفه فهو كمن جعل الدواء على الجائفة ولم يصل الى الجوف اهـ سندی عن الرحتى (قوله ولا ينبغي ما في كلامه من تشيت الضمائر) لان ضمير استحسنه وسيجيء راجع للتقيد المذكور في البرازية والضمير المنفصل للتفصيل (قوله فلا يفسد لكونه بغير فعله) مقتضى ما ذكره السندى عدم الفساد ولو بفعله حيث علل عدم الفساد بقوله فإنه لا يصل الى الجوف بخلاف ما لو كان رطبا بسرعة وصوله كما سيجيىء (قوله) وبه عدم ما في كلام الشارح الخ) قد يقال ان قوله وان بقى الخ أى الرع فلم يجز الاعلى طريقة واحدة ثم ان الزيلعي انعاز على الفساد لا على الصحيح وهو عدمه كما نقله ط وعبرة الزيلعي ولو طعن برع أو أصابه سهم وبقي في جوفه فسد وان بقى طرفه خارجا لم يفسد اهـ (قول المصنف أوزع الجامع الخ) انظر ما كتبه السندى هنا وعبرته عند قول المصنف أوزع الجامع ناسيا في الحال عند ذكره يعنى لو بدأ بالجامع ناسيا فأتى بغيره لم يفسد اهـ (قول الشارح حديثنا كح اليد ملعون) هذا الحديث موضوع كما نقله السندى عن من لا على القارى (قوله المتبادر من كلامه الانزال بقريئة ما بعده الخ) فان الكراهة التحريمية والتلعن الظاهر أنهما لا يتحققان الا بالانزال (قوله الظاهر أنه غير قيد) فيه أن تعيين الخلاص به من الزام مسألة أخرى غير مسألة الخوف فلذا قيل فيها يرجي وفي الثانية يجب فلا يصح أن يقال الظاهر أنه غير قيد (قوله) فهما مسألة واحدة خلافا لما

استظهره الخ) فوضوعهما اذا ابتلع الريق أى ولم يفصل الخيط عن فيه بالكلية عند الانسراج والا كان الفساد محل اتفاق وبني الخلاف أن ما على الخيط الخارج من فيه بمنزلة الريق المتدلى أو بمنزلة المتقطع **(قول)** لان النائم أو ذاهب العقل لم تؤكل ذبيحته قال الجوى هذا التعليق غير مؤثر فيما ذكر من الفرق اذ المفسد وجد في كل منهما ما لا عن قصد والحق أن يقال إن حكم الناسي ثبت على خلاف القياس بالاثم فلا يقاس عليه غيره اهـ سندی وقال انه الاحسن مما ذكره المحشى **(قول الشارح)** وفي التحرير المؤاخذه بالخطا جائزة الخ) هذا جواب سؤال مفيد تقديره كيف يصح تقدير الاثم في الحديث مع أن قوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا يقتضى رفع المؤاخذه بهما اذا لسؤال الا لا امر ممكن الوقوع فأجاب بان المؤاخذه جائزة عقلا فلو عاقب سبحانه عبادا على الخطا والنسيان كان عدلا وخالف في ذلك المعتزلة بناء على مذهبهم من تحكيم العقل اهـ من السندی **(قول)** لانه لم توجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف بخلاف الاول فانه لا كفارة عليه وان علم انه لا يفطره بان بلغه الحديث فان فقهاء المدينة كمالك وغيرهم لم يقبلوه فصار شبهة اهـ منع **(قول)** من أن من أفطر ناسيا يفسد صومه الخ) تقدم نقله ولعل عن أبي يوسف روايتين جرى على احدهما هنا **(قول)** وليلة من زودة في القاموس زاده كمنعه أقرعه وزد كغنى فهو مزود معدور والزود بالضم ويضمين الفرع اهـ **(قول)** وكذا الوتوت نهارا قبل الضحوة الكبرى بقت الخ) لكن عدم الكفارة فيها الا لأنها مجنونة بل لخلاف الشافعي بالنسبة نهارا **(قول)** لكن الظاهر عدم الاثم هنا اتفاق كلمتهم على أن سبب هذه الكفارة الجنابة الكاملة يدل على أن عدم وجوب تكفارة لا ينفي الاثم لانها انما تجب عند الكمال تأمل **(قول)** وبه يضعف ما في البدائع الخ) لا يخفى أن ما في البدائع طريقة صحيحها وما منى عليه أبو جعفر طريقة لا ترتبها الطريقة الاولى ولا تصححها **(قول)** فتجب على احدي الروايتين كما علمت قد علمت من كلام الفتح أن الروايتين الكاثنتين في الشك انما هما فيما اذا لم يتبين الحال والكلام الآن فيما اذا تبين **(قول)** أى فيما لو ظن بقاء الليل الخ) اذا حمل قوله ولو لم يتبين الخ على ما اذا غلب على ظنه طلوع الفجر يندفع دعوى الوهم الآتى ولا وجه يظهر لعدم كره مسئلة ما اذا أفطر طائما الليل وحمل كلام الشارح على مسئلة التسحر خاصة **(قول)** فسند كرها) أى في الاقسام **(قول)** لانه فرق في التقسيم الاول بين الظن الخ) انقص من تفسير بيان الافراد الممكنة وان اتحدت في الحكم والاتحاد فيه لا يفيد عدم اعتبارها لان انقص بيان الافراد اتحد حكمها واختلف **(قول)** ويرد عليها أنه لا وجه الخ) يندفع هذا الايراد بما قاله انرجى هذا التقسيم عقلى لا يلزم وجود جميعه في الخارج اذ الشك استواء الطرفين فاذا شك في وجود المبيع كان شاكيا في عدم الحزم ويصدقان في صورة واحدة وقد علمت أنهم فرقوا في المسائل بين غلبة الظن والظن وعبروا عن غلبة الظن باليقين فالمسئلة تنقسم عقلا الى هذه وقد تتحد مع بعضها في المصادق **(قول)** فلاننى عليه في ظاهر الرواية) الخلاف المذكور انما هو فيما اذا غلب على ظنه الطلوع لا فيما اذا ظنه فقط فانه حينئذ محل اتفاق كفى كلامه **(قول)** لا صور التفريع) أى لان في بعضها تجب الكفارة وفي بعضها لا يقتضى **(قول الشارح)** لان شهادة النقي لا تعارض شهادة الاثبات) تعليل للمسئلتين **(قول)** وان نعت النافية بيقين المثبتة فتوجب الظن) لعل المراد به غلبة الظن المنزلة منزلة اليقين لينا أن يجب تكفارة في الفرع الثاني المذكور في الشرح والا فجرد الظن في طلوع الفجر مع تبين عدمه لا يقتضى وجوب الكفارة تأمل **(قول)** أى ما شأن ذلك كالخطة الخ) عبارة القهستانى الغذاء اصطلاحا

ما يقوم يدل ما يتحمل من شيء وهو بالحقيقة الدم وبقي الاخلاط وعرفا وهو المراد ما من شأنه أن يصير
البذل وانما عدد الماء منه وهو لا يغذو لبساطته لانه معين للغذاء اه فعلى هذا الغذاء اسم للدم وبقي
اخلاط اصطلاحا واطلاقه عرفا على الطعام باعتبار الاول والماء لما كان آلة للتغذى لا من عين الغذاء
أطلق عليه كذا يفاد من حاشية القهستاني (قوله) اذ يتقديره يكون قولهم أودوا وحشوا) ظاهر
على القول الثاني ومن ذكر أودوا ومن أهل القول الاول بدليل ذكره (قوله) والذي ذكره المحققون أن
معنى الفطر الخ) أى الموجب للكفارة لا مطلق فطر (قوله) يقابل القول الاول هذا هو المناسب الخ) عبارة
التهر ويقابله القول الاول وهذا الخ (قوله) لكن ما نقله عن المحققين الخ) القصد التورك على صاحب
التهر بان ما نقله لا يلزم منه الخ وفيه انه حيث ذكر المحققون أن الخلاف في معنى الفطر لا يصح جعله
بعينه في معنى التغذى وليس قصد صاحب التهر تقي الخلاف في معنى التغذى من حيث هو وأعم من كونه
المذكور هنا أو غيره حتى يتورك عليه بما ذكره تأمل (قوله) ولكن التحقيق أنه لا خلاف فيه الخ) خلاف
الظاهر والحق أن الخلاف متحقق في معنى الفطر المعنوي لا العنصري فلذا جاء الاختلاف في اللقمة المخرجة
والحشيشة وكون مرادهم بما يكون فيه صلاح البدن ما يشمل التلذذ بعيد تأمل (قوله) اللهم الآن يقال
اللحم في ذاته الخ) الاظهر في دفع الاشكال أن يقال ان مسألة اللحم المذكورة على اختلاف أيضا وعدم
تعرضهم لحكايته اكتفاء بحكايته في مسألة اللقمة المخرجة لدلالته عليه بالاولى والا كيف يتطرق في
مسألة اللحم الى أنه مما يقصده التغذى في ذاته دون اللقمة (قوله) وكذا لا يكره نقله) عبارة القهستاني
ولذا باللام (قوله) الا اذا تأول حديثا) أى استند اليه (قوله) وهو كما ترى مرجع الخ) ما ذكره لا دلالة
فيه على ترجيح عدم الاستثناء غاية الامر أنه في الخاتمة ذكر ما يدل على عدم الاستثناء وهذا لا يدل على
ترجيحه على القول بالاستثناء (قوله) وهو اسم مفعول) الظاهر أنه اسم فاعل أصله معتد بالكسر كما قيل
في مختار اسم فاعل فيكون الضمير فاعله وحى مفعوله كما يظهر من قوله أى واختلف الخ ولا يصح جعله اسم
مفعول لعدم استقامة المعنى ولعدم تعدى هذه المادة لمفعولين تأمل (قوله) وكتبت فيما علقته عليه
جعل الثانية مشبهاتها) مجرد التشبيه المذكور لا يدل على الاجماع كيف وقد وجدنا نصا في خلاف
في المسئلة الثانية أيضا وعبارة في حاشية البحر بعد ما عزم للتارة ثانية لكن قد صحح قاضيخان في شرح
الجامع الصغير سقوط الكفارة في المسئلتين وشبههما بمن أفطروا كبرطنه أن الشمس غربت ثم ظهر عدمه
اه الآن تكون عبارة التارة ثانية حاكية لاجماع في المسئلة الثانية المشبه بها فيكون حينئذ الاجماع
مختلفا فيه وبني المحشى الحاصل المذكور على تحقق الخلاف (قوله) ولم أر من ذكر خلافا في سقوطها
الخ) لكن كلام الشارح يدل على الخلاف ومن حفظ حجة والفرق الذي ذكره في الفصولين لا يدل على
الاتفاق لمن تدبر اه ونقل الخلاف في الامداد عن التجنيس وذكر أن المعتمد السقوط فيه أيضا كما ذكره
السندی (قوله) قلت فقد اختلف الترجيح الخ) ما نقله عن الجوهر لا يفيد ترجيح خلاف ما ذكره ان شارح
أولا مطلقا بل في خصوص الجماع فهو عين ما ذكره ثانيا تأمل (قوله) أتى بلومع أن ما دون ملء القم الخ)
لكن اتياه بلوفيه ايها أن خلاف أبي يوسف فيما إذا كان ملا القم أولا ولو أبقى المتن على حاله لا ابهام
(قوله) ولعدم وجود صورة الفطر) عبارة البحر لعدم بحذف الواو من قوله ولعدم وهي أولى اذ ان قصد
التعليل لعدم وجود الصنع (قوله) الشارح أو قدر حصة منه الخ) قال الرجى هذا على قول من
قدر القليل بذلك وعلى ما اختاره الكمال أنه ما لا يحتاج الى عمل في ادخاله فلا يأتى هذا التقسيم لانه متى

أعاده فقد وجد العمل في ادخاله فكان كثيرا مقسدا اه ثقله السندی (قول) فلا يفسد الا اذا أعاد
ولو قدر الحصة منه الخ لا يناسب هذا التفریع هنا على ما قاله أبو يوسف وانما يناسب على ما قاله محمد وليس
الكلام فيه (قول المصنف ان كان ملء الفم فسد بالايجاع) وجه الفساد ما في الفتح حيث قال ثم
الجمع بين آثار الفطر مما دخل وبين آثار التي أن في التي يتحقق رجوع شيء مما يخرج وان قل فلا اعتبار
يفطر وفيما اذا ذرعه وان تحقق ذلك أيضا لكن لا صنع له فيه ولا غيره من العبادات كان كالنسيان لا
الاكراه والخطا اه (قول) الظاهر أن المراد به الجامد الخ تقدم له في نواقض الوضوء عند قوله
وينقضه في من مرة أو علق أو سوداء أن العلق دم منعقد والمراد به هنا سوداء محترقة وليس بدم حقيقة ولهذا
اعتبر فيه ملء الفم والاخراج الدم ناقض بلا فرق بين قليله وكثيره وأن العلق النازل من الرأس غير ناقض
اتفاقا والسائل ناقض اتفاقا والصاعد من الجوف ان علقا فلا اتفاقا ما لم يعلا الفم وان سائلا فعندهما
ينقض مطلقا وعند محمد لا ما لم يعلا الفم واختلف التصحيح اه وعلى هذا لا مانع من ارادة السائل هنا
أيضا فإنه ليس بدم حقيقة فيكون كغيره من أنواع التي تأمل (قول) ومقتضى إطلاقه أنه لا ينقض الخ
قد يقال بهذا الاطلاق فان البلغم ليس من التي هو ذلك أن افساد الصوم ثبت على خلاف القياس بقوله
عليه الصلاة والسلام من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه شيء وان استقاء فليقض وذلك أن ما يخرج من
البدن لا يفسده كالبول والغائط وتركنا القياس في الاستقاء ويبقى ما عداه على أصل القياس تأمل والبلغم
ما دام ينفصل عن النعم في حكم الداخل كما لو سال برأقه فاستنشه أو محاطه ولم يعطوا الفم حكم الخارج في كل
المسائل بل تارة وتارة وفي البلغم أعطوا له حكم الداخل (قول) موافق للنهر لا يخفى أن قول
الشارح والا لاصدق بتني كل من الفعلين المذكورين وبني أحدهما دون الآخر فلم تتم الموافقة لما في
اتهر فيه أيضا (قول) وهذا أولى مما في النهر لان هذا يبطل العلة الخ أي بخلاف عبارة التهرفات هنا
أودت أن العلة اظهر التفاوت ولم تبطل العلة التي ذكرها بقوله لانه يباح الفطر الخ وان كان مؤدى
العبارتين واحدا (قول) لان العذر فيه لا يتضح الخ أي أنه غير واضح الوجود حتى تقيد الكراهة
بعنده فان من مضغه كغيره يكون غير واضح بخلاف مضغ غيره فلعدم انضاحه قلنا بالكراهة مطلقا لكن
على هذه لا يتضح دخول هذه المسئلة فيما قبله من حيث الحكم للتقيد فيها والاطلاق هنا تأمل (قول)
ثم رأيت في التنازع خاتمة عن المحيط التصريح بما ذكرته من التوفيق بين الروايتين في المباشرة من
أهم مكرهة مطلقا وان لم يأت من فاداحت الرواية بالكراهة مطلقا على الفاحشة والرواية بالتفصيل
على غيرها ثبت لتوفيقا لكن ظاهر قول الهداية وعن محمد أنه كره المباشرة الفاحشة أن الخلاف فيها
والأدلة يتضح تخصيص محمد بالكراهة فيها تأمل (قول) لكن لو كان أجر نفسه في العمل مدة معلومة
بغير رمضان فالظاهر أنه الفطر الخ اذا أجر نفسه وعنده ما يكفيه تلك فسخ الاجارة بعذر أداء
الغرض ولا يقاس على تصرفاتنا أبيع لها الاقطار بسبب الخوف على نفس معصومة ولا كذلك الاجير
سندی (قول) قلت مقتضى قوله ولها أن تمتنع الخ أكن مقتضى تعبيرهم بان لها الامتناع يفيد أن لها
اخبارا ان شاء امتثلت فاداضعت فطرت ولها أن تمتنع اه سندی وهذا ما يفيد ما نقله المحنف
في بيان عن العهد تاني وما ذكره السندی أيضا عن الظهيرية وان كان ظاهر التعديل لزوم الكفارة

(قوله جمع عارض) قال العيني جمع عارضة قال ابن اليسار وهو وجدنا الاعلى لا يجمع على قواعل الا
المؤنث وشذ فوارس وهو الك على تأويل فرقة اه (قوله عدل عن قول البدائع المسقط للصوم الخ)
هذه العبارة مساوية لقولهم المبيحة للفطر وما ورد على أحدهما يرد على الآخر فلذا أورد السندي على
قولهم المبيحة للفطر ما أورد المحشي على عبارة البدائع وان ذكر في النهر الارادة على قول البدائع
المسقط للصوم وعبارة النهر ويرد عليه أن السقم من التماسية مع أنه لا يبيح الفطر انما يبيح عدم الشروع في
الصوم ومنها كبر السن وفي عروضة في الصوم ليكون مبيحا للفطر ما لا يخفى فالاولى أن يراد بالعوارض ما يبيح
عدم الصوم ليطر في الكل اه (قوله وأشار باللام الى أنه مخير الخ) هو غير ظاهر بالنسبة للمعطوفات بعده
(قوله هذا مبني على ما مر عن الذخيرة الخ) عبارة ابن الكمال ولا يخفى أن خوفها على ولدها انما يتحقق
عند تعينها للارضاع لفقد الظن وألعدم قدرة الزوج على استحجارها وألعدم أخذ الولد ثدي غيرها فخط
ما قبل حل الافطار مختص بمرضعة آجرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة ادلا يجب عليها الارضاع اه
وكلامه هذا ليس مبنيا على ما مر عن الذخيرة بل مبني على ظاهر الرواية من أنه لا فرق بينهما الا أن الأم
لا يتحقق خوفها على ولدها الا عند تعينها (قوله قال ح أي بذلك شيئا بما نقله عن الدر المنثور الخ)
فيه أن الكافر وان كانت دياتته ذلك الا أن المشاهد أنه تارك لها ترغيبا في صنعة له حصل الاجرة (قوله
وانما علق لان النص لم يرد بهذا كما قاله الانقائي الخ) على ما ذكره الانقائي لا يجوز بالاجزاء الا فيما ورد
به النص وهو الشيخ الفاني لا في غيره مما ألحق به لا في قدية الصلاة لعدم ورود النص به وعلى ما ذكره
في الفتح يحزم بالاجزاء في الشيخ الفاني وما ألحق به لا في قدية الصلاة ولا في تبرع الوارث والذي ذكره الزيلعي
موافق لما في الفتح حيث قال يطعم ولي المريض والمسافر ان أوصيا بالاطعام لانهما ليسا بجزء من الصوم انما هما
بالشيخ الفاني فيجب عليهما الايضاء فان قيل شرط القياس أن لا يكون الاصل مخالفا للقياس وهنا يخالفه
لان الذي ورد في الشيخ الفاني من القدية ليس بمثل للصوم فوجب أن لا يتعدى قلنا المخالف للقياس يلحق
به غيره دلالة لا قياسا اذا كان مثله في مناط الحكم ولم يخالفه الا في الاسم وفيما لا يكون مناطا وهما عاجزان
عن الصوم كالشيخ الفاني فيكون النص الوارد في أحدهما واردا في الآخر فبتناوله النص دلالة اه (قوله
والمماثلة بين الصلاة والصوم ثابتة) لان كلاهما عبادة بدنية لا تعلق لوجوبها ولا لأدائها بالمال (قوله
وأجاب العلامة الاقصرائي) هذا الجواب مسلم لو اقتصر في التبرع على الاطعام ولم يزد الكسوة وعلى
قرانهما لا يصح لانه لا كسوة في قتل الصيد وهو صحيح في مثل عبارة النهر التي فيها الاقتصار على تبرعه
بالاطعام تأمل اللهم الا أن يقال ان قوله بالاطعام أو كسوة يرجع الى كفارة اليمين فقط وحيث لا يكون
المراد بتبرع الولي بالنسبة لكفارة قتل الصيد تبرعه بالاطعام أو تبرع الهدى في الحرم (قوله قلت ويرد
عليه أيضا أن الصوم في قتل الصيد الخ) هذا مدفوع بأنه ليس المراد بالاطعام الذي هو بدل الصوم بل
الطعام الذي يشتري بقيمة الصيد ويتصدق به (قوله وقد يفرق بين القدية في الحياة وبعد الموت الخ)
على هذا الحاجة لحمل القتل على قتل الصيد بل يحمل على ما يعمله لان الصوم فيها بدل ويصح
نصب بدل له بعد الموت ثم ان ما ادعاه من أن قوله فان أوصى بالتكفير صح يدل على الفرق المذكور غير
مسلم فان غاية ما أفاده صحة الوصية بالتكفير والمتبادر من ذلك هو الوصية بعين التكفارة التي كانت عليه ولا
يفهم منه صحة الوصية بقدية الصيام الذي كان عليه فليس في كلامه تعرض لصحتها بانه حتى يقال
بالفرق الذي ذكره تأمل وبالجمل هذه المسئلة مما زلت الاقدام فيها ثم رأيت في حاشية البحر نقلا عن

الامداد ولزم عليه يعنى من أفطر في رمضان الوصية بما قدر عليه وبقى بذمته حتى أدركه الموت وأوصى
 بقضية ما عليه من صيام فرض رمضان وكذا صوم كفارة عين وقتل خطأ وظهار وجناية على احرام وقتل
 محرم صيد او صوم مندور فيخرج عنه وليس من ثلث ما ترك اه قال فقد نص على جواز الايصاء بذلك
 اه **(قوله)** وكذا ما في البحر لو تذر صوم الابد قضع الخ هو ملحق بالشئ الثاني فلذا أتى بالتشبيه
(قوله) هذا ذكره في الفتح والبحر عقيب مسألة تذر الابد الخ الظاهر أن مسألة الثاني كمسألة المذرفاته
 لا تقصير فيها وتقدمه أمر المعيشة لا لحظ نفسه بل لامتنال أمره تعالى بتقديم واجب السعي ويظهر أن
 وجه الاستغفار فيهما أن اللاتق بحال العبد نسبة التقصير له في عدم قيامه بما كلف به ويقطع النظر
 عن كونه عاجزا وأنه كان بسبب عدم إقداره تعالى له عليه تأمل **(قوله)** وغاية البيان عبارتها وكذلك
 الذي يحلق رأسه وهو محرم عن أذى فلا يجذ نسكا يذبحه ولا ثلاثة أصوع يفرقها على ستة مساكين وهو
 فان لا يستطيع الصيام فاطم عن الصيام لم يجز لان الصيام ليس بعين يجب مراعاته فيكون واجب
 الوجود لا محالة حتى يصار يبدل ضروري لكنه انتقل الى النسك والصدقة ولم يجز قياسه على فرض
 عين لازم واجب الوجود لا محالة اه فتأمل مع قول البحر لم يجز لانه بدل اذا الصيام ليس بدلا هنا بل الخالف
 مخبرينه وبين غيره وعدم جواز الاطعام عن الصيام لما ذكره في غاية البيان من عدم تعيينه لا محالة
(قوله) نص عبارته الخ ونص عبارة المجتبى من الصلاة وفي الصغرى هذا اذا أفسد صوم النفل في
 الحان أما اذا اختار المضى ثم أفسده فعليه القضاء اه تأمل **(قوله)** لانه لم يصير بنفس التذرع تركبا
 للنهي الخ ولا يقال ان شرط لزوم النذر أن لا يكون بمعصية لما يأتي في كتاب الايمان أن معناه أن
 لا يكون حراما لعينه أو ليس فيه جهة اقربة **(قوله)** وما بعده له جهتان أي جهة كونه عبادة في
 نفسه وجهة كونه معصية بسبب الوقت **(قوله)** ويشهد لها قصة سلمان الفارسي رضي الله عنه هي
 ما أخرجه البخاري قال أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء فقرأ أم
 الدرداء مبتذلة فقال ما شأنك قالت أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا جاء أبو الدرداء فصنع له طعاما
 فقال كل فاني صائم قائم قال ما آكل حتى تأكل فاكل الحديث وفيه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر
 ذلك فقال صدق سلمان اه سندی **(قوله)** وبه حصل الجمع بين الاقوال الثلاثة تأمل غير تطاهر الا
 اذا كان صاحب القول الثاني يقول بما قاله القائل الاول والثالث من شرط عدم الرضا بمجرّد الحضور
 وأن يكون انقطر قبل الزوال وكان أيضا صاحب القول الثالث يشترط ما قاله الاول والثاني وهذا غير
 معلوم مما ذكره وان كان ما في النهر عن النخبة جاريا على الاقوال كلها **(قوله)** أما هو فيكره فطره لان
 نه حكم رمضان كافي في شهر ربة) اظاهر أن ما في الظهيرية طريقة بقية أخرى غير ما ذكره القهستاني فما
 فيها استثنى قضاء رمضان فقط لانه في حكمه وعلى ما ذكره القهستاني لا استثناء أصلا ثم رأيت في
 شرح الاشياء عزما نقله الشارح عنها الخاتمة والخلاصة ونصه وفي الخاتمة ومثله في الخلاصة المتطوع اذا
 دخل على بعض اخوانه فسأله أن يأكل لا بأس أن يجيبه وان كان صائما عن قضاء رمضان كره له أن
 يأكل ولو حلف رجل بطلاق امرأته ان لم يقطر فلان فان كان متطوعا يقطر وان صائما عن القضاء لا يقطر
 اه فماذا كرهه دال على أن ما ذكره في الاشياء غير رواية أبي يوسف التي ذكرها القهستاني تأمل **(قوله)**
 المصنف فاقام ونوى الصوم في وقتها وكذا لو لم يقم رحتي لكن وجوب الامسالك عليه لا يتأتى الا قريبا اذا
 نوى الإقامة **(قوله)** ثم قال والمعتمد من مذهبه عدم الفساد ما ذكره في شرح الوهبانية من خلاف

الشافعي من أنه يقصد صومه وصلاته بنية القطع نقله عن الظهيرية وتعقبه الرحبي بأن المنقول في
 النسخة لابن حجر أن من يبطل للصلاة بنية قطعها ولو مستقبلا أو التردد فيه أو تعليق به شيء ولو بحال إعادة
 لمناقضاته الجزم بالنية المستترط دوامها الاشتغالها على أفعال متغيرة متواليمة وهي لا تقتطم إلا بالنية وبه
 فارق الوضوء والصوم والاعتكاف والتسكُّ ولا يضر نية مبطل قبل الشروع لانه لا ينافي الجزم اهـ من
 السندى تأمل (قول المصنف وقضى أيام انجمائه) في البحر الانجماء نوع مرض يضعف القوى ولا يزال
 الحجي فيصير عذرا في التأخير لا في الاسقاط اهـ (قول لان الظاهر من حاله أن ينوي الصوم ليلا الخ) وإن لم
 يتذكر النية جملا على قسبانها بعد وجودها كما سبق (قول واتهما قولان معصان وأن المعتمد الثاني الخ)
 وهو المذكور تأنيفا فيما تقدم في الشرح وهو اعتبار افاقتة ولو في غير وقت لا يمكن انشاء الصوم فيه (قول
 وشرط صحته أن لا يكون معصية الخ) لكن يتعقد عينا موجبا للكفارة بالحدث ولو فعل نفس المنذور عصى
 وانحل بخلاف النذر بالطاعة حيث لا يكون عينا إلا بالنية على ما عليه الفتوى اهـ سندی عن
 النهر (قول وأن يكون من جنسه واجب لعينه الخ) خرج به فرض الكفاية كتكفين الميت وبما
 بعده الوضوء حتى لو نذر الوضوء لكل صلاة لا يصح والذي سياتي له في الايمان أن الشرط كون
 المنذور عبادة مقصودة لنفسها لا ما كان من جنسه ولذا صح النذر بالوقف لان من جنسه واجبا وهو بناء
 المساجد للمسلمين مع أنه غير مقصود لذاته ولا يصح النذر بعبادة المريض وتشيع الجنائز والوضوء لانتها
 غير مقصودة (قول عن القهستاني) عبارته وصح النذر فيها أي في هذه الايام المنتهية بالامالة مثل تنذر
 أن أصوم يوم النحر أو غدا أو كان الغد يوم النحر أو بالتبعية مثل أن ينذر صوم هذه السنة أو سنة متتابعة
 أو أبدا اهـ وبه يعلم ما في عبارة الحلبي (قول صح قياسا على ما لو نذرت يوم حيضها الخ) يتقرر الفرق
 بين ما نحن فيه وبين هذا الفرع على ظاهر الرواية ثم رأيت في البحر مانصه والفرق أن الحيض
 وصف للمرأة لا وصف لليوم وقد ثبت بالإجماع أن طهارتها شرط لادائه فلما علق النذر بصفة لا تنفي
 معها أهلا لا لاداء لم يصح لانه لا يصح الا من الأهل كذا في الكشف اهـ (قول بانه هو السهو) عبارة
 النهر على ما في ط هو الساهي (قول الشارح لكنه يقضيها هنا) أي في صورة شرط التتابع فقط
 (قول بحر) عبارته وينبغي أن يصل ذلك بما مضى وإن لم يصل ذكر في بعض المواضع أنه لم يخرج
 عن العهدة وهذا غلط والصحيح أنه يخرج كذا في فتاوى اللؤلؤ الخ انتهى (قول كما جعنا بين جهتي
 التبرع) أي حيث قلنا بعبادة شروط الهبة والبيع (قول ولو كان حيضها الخ) لعله تحريف عن طهرها
 (قول المصنف لا يختص بزمان ومكان الخ) سياتي للعشي فربما أن النذر المعين لا يكون سببا قبل وقته
 عند محمد فإنها على غير مذهبه (قول لكن في السراج ولو قال الخ) وما جرى عليه الشارح عزاء
 في النهر للبناء ونقله السندى عن الخاتبة فاجرى عليه في السراج يحمل على قول محمد (قول ويلزمه
 صوم كل يوم الخ) أي مثل اليوم الذي قدم فيه (قول فان السبب يتكرر فيه الخ) فيه أنه لا يظهر
 تكرره في الثمانية الا اذا ابتدئت بالسبب فتحتم به بخلاف ما اذا بدئت بالاحد مثلا ولم يوجد في كلام
 الناذر ما يعين الاحتمال الاول فكيف توجب عليه الزائد بدون التزام والظاهر أن الفرعين المذكورين
 مبنيان على عرفهم لا على ما يفيد اللفظ فيما والظاهر في عرفنا لزوم ثمانية في الاول وسبعة في الثاني

(قوله أي وجه مناسبة الاعتكاف الخ) ما ذكره الشارح أولا وتابيا ينتج المناسبة والتأخير كما نبه عليه
ط (قوله مصدر المتعدي العكف ومنه الاعتكاف الخ) فهو عليه من المتعدي وعلى ما في البحر من
اللازم (قوله) والاول اولى لقوله بعده أو امرأ الخ) فان المقابلة تقتضي القسمة الى قسمين وذلك
يجعل التقسيم للاعتكاف المطلوب والالاتم المقابلة ويفهم من قوله أو امرأ الخ أن شرطية المسجد
تدعى في حقه وجبت فلا يكون تخصيصه أولا لهذه الفائدة فانها معلومة من التقسيم تأمل
(قوله) وانما هو لانه على تقدير أنوته الخ) لكن في الاشياء الخشنة كالانثى الا في مسائل ومقتضاه
أنها اعتكف في بيتها ويكره منها في المسجد وكون صاحب الاشياء لم يحصر المستثنيات لايضرا من يدعى
أن هذه المسئلة منه افعليه النقل (قوله لكن مر جوابا بن الخ) كلام الشارح في اعتكافه في البيت لا
المسئلة الاستدلال مسئلة أخرى (قوله جواب عما أورد على قوله في الهداية الخ) ما ذكره
الشارح من قوله لاقتراحتها الخ وان صلح جوابا عما أورد على الهداية إلا أن الموافق في عبارة الشارح أن
يجوز علة لقوله أحسنه كفاية أو علة لما أفاده قول المصنف سنة مؤكدة من أنه ليس بواجب لما أنه لم
يتعرض للاستدلالها حتى يتأق له التعرض لدفع ما يرد عليه (قوله فيدل على اشتراط الصوم فيه)
لا يخفى أن مجرد قوله بصوم الخ انما يدل على مصاحبة الصوم له ولا دلالة فيه على اشتراط هذه المصاحبة
لتحقق النية نعم مصاحبة النية شرط لتحققه لانها شرط في تحقق كل عبادة مقصودة (قوله لانهم اتعا
به جوابا بكونه شرطاً المنذور غير شرط في انتطوع الخ) لكن ظاهر مقابلة الواجب بالنطوع أن المراد به
غير واجب فيعمل المسنون ويدل لعمد اشتراطه فيه ما ذكره في الهداية وغيره في تعليل عدم اشتراطه
في انتطوع من أن مبنى النذر على الساعة ألا ترى أنه يقع في صلاة النقل مع القدرة على القيام اه فان
المسئلة التي جعلها مناط عدم اشتراطه متحققة في المسنون ألا ترى أنه يقع في سنن الصلاة للبناء على
الساعة فيها فكذلك لا ينزله الصوم في المسنون لذلك (قوله الشارح لعدم محلها للصوم) تعليل لمسئلة
متن (قوله) ووجه التأمل ما ذكره الخ) ويؤيد عدم المثلية المذكورة في كلام الحلبي أيضا ما سبأني
من عدم جواز انقضاء في رمضان آخر ولا في واجب الخ لانه لو كانت العبرة لوجب الصوم مطلقا
لاجزاء (قوله) والخامس أنه لم يصح لعدم الخ) وعلى هذا الحاصل لا يصح جعل كلام المتن أصلا
كإبطل موضوعه في صوم رمضان أداء وقضاء وقد نزع كفاه فلا داعي لوضع أصلي لذلك لانه لم يدخل
فيه غير عامه أيها عمومه (قوله) وهو أن الذكر كان موجبا للصوم المقصود) لان الاعتكاف الواجب
لا يتصور ما رز. وجب بونه وما لا يتوصل الى الواجب الا به يجب بوجوبه (قوله) ولكن سقط
شرف الوقت واتصاله بزمانه لا عنكاف بالندور ولا كذلك رمضان الثاني (قوله) قلت حدوث صفة
نحو الخ) ما ذكره السندي في الجواب ظهر حيث قال قلت الصوم وان كان شرطاً لكنه عبادة
مقصودة في نفسه لا يجب تعيينه أيضا كصوم رمضان فلم يكن شرطاً بخلاف الصلاة المنذورة مع
ارضوه فلا يعتبر إيجابها لانه عبادة غير مقصودة اه (قوله الشارح والساعة في عرف الفقهاء جزء من
زمان لا جزء من أربعة وعشرين كما يقوله المنجمون) في السندي وقد ورد ما يؤيد ما ذهب اليه أهل
نحية من أن تسير الأربع والعشرين من الساعات في الليل والنهار وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي
عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الجمعة ثمان عشرة ساعة لا يوجد عبده مسلم يسأل
الله فيها شيئا الا أعطاه أخر ساعة بعد العصر وهذا عجيب فاستغفروا انتهى (قوله يلزمه

قضاء العشر كله لو أفسد بعضه (المناسب لما يأتي أن المراد أنه يقضى الباقي لا الكل و الفرق بين الصلاة وبينه بيان الفساد يسرى لأولها والأول (قول) وعلى كل فيظهر من بحث ابن الهمام لزوم الاعتكاف (الخ) قلت كلام الفقهاء في الفساد الذي يترتب عليه القضاء فهم الم يلزم المعتكف على نفسه اعتكاف العشر الأخير وانما دخل فيه معتكفا ثم قطعه بعد زمان فقد أتى باعتكاف نقل في المدة التي كان معتكفا فيها وانما فاته الاعتكاف المستون نعم يمكن أن يقال بأنه يمنع من الخروج في اعتكاف العشر الأخير بعد شروعه فيه على رواية الحسن كالمخ اليه في النهار اه سندی (قول) وان لزوم قضاء جميعه أو باقيه نسخة الخط أي باقيه وهو المناسب لقوله الآتي وانما قلنا أي المخ ولو قال فظهر أن لزوم قضاء جميعه أي فيما اذا أفسده في أول يوم منه وباقيه فيما اذا أفسده في أثنائه وترك قوله الآتي وانما قلنا المخ لكان أحسن (قول) هذا قول ضعيف وجهه أن خروجه للأذان يكون مستثنى عن الإيجاب أما في غير المؤذن فيفسد الاعتكاف والصحيح أن هذا قول الكل في حق الكل لأنه خرج لأقامة سنة الصلاة وستة أقيام في موضعها فلا تعتبر المنارة خارجا اه سندی عن الولوالجية (قول) لا يكون كلام الشارح مقترعا على الضعيف لاشك أن اشتراط كونه مؤذنا قول ضعيف وأن اشتراط كون بابها خارج المسجد ليس معتبرا المفهوم كما تقدم له وبمجرد ما ذكره قبل هذا من تقييد عبارة البدائع بما ذكره لا يخالعه تأمل (قول) بان الضرورة التي يناط بها التخفيف (الخ) قد يقال ان الضرورة التي يناط بها الحكم هتامن القسم الثاني وذلك أن المعتكف لما تعددت حاجته خارج المسجد مما لا بد له منه جوزه الخروج أقل من نصف النهار للقيام بحوائجه الضرورية له غالباً والضرورة انما هي على ما ثبت أصل الحكم بدون مراعاة وجوده في كل فرد كما هو الغالب في العلل الفقهيّة كالمشقة التي هي مناط الترخيص للمسافر في الفطر مثلاً فانها مناط لا نبات أصل الحكم ولا يلزم تحققها في كل فرد وهكذا كثير من العلل الفقهيّة راعوها لا نبات الحكم بدون اشتراط وجوده في كل فرد تأمل (قول) فيه اعياء الى عدم الاكتفاء بالنسبة الظاهر صحة الاكتفاء بالنسبة وان نية تخصيص العام باثرة وهذا منه في المعنى (قول) بان المعتكف له حالة تذكروا (الخ) فظاهر اذا كان الوطء داخل المسجد (قول) أن ليلة عرفة تابعة لما قبلها في الحكم حتى صح الوقوف فيها وكذا ليلة النحر (الخ) تبعية الليالي للأيام المأخوذة بالنسبة للرعي لا التخصيص كما لا يخفى حتى ولو أخررى يوم النحر الى ليلة الحادى عشر جاز لانه لا يخرج به كل يوم الا بطلوع فجر اليوم الذي يليه وهذا بخلاف اليوم الثالث فان رمية ينتهى بالغروب

(كتاب الحج)

(قول) والاقصواله كحاح والعقاق (الخ) اذا حلت العبادات على أركان الدين يكون أولى في دفع إيراد الكاح وما بعده فان ما ذكره غير دافع لإيراد الأضحية والجهاد ونحوهما من كل عبادة متوقفة على نية (قول) الا أن اثبات النفي بمقتضى النفي (الخ) أي الواقع في حديث الأقرع بن حابس على ما في أنهر وغيره من فيه التصريح بالمرّة الواحدة في العمر أو الحديث المذكور هنا كما في القمح لأفاده لو وجد امتناع ثم قيل: به ثبوت نفيه وهو لا للتصريح بنفي الاستطاعة (قول) والاولى التمثيل بخبر ياء وسمعه ما قيل في مثله الشارح يقال في مثله والظاهر أن الحرمة فيها عرضية لا لذات الفعل تأمل (قول) نكته عند فيها من الصغار (الخ) وجهه عدم ما من الصغار أن التماس في آية الظهار حقيقة في المس يدرك ربه نية الوعد

مجاز والدواعي فلم تكن قطعية الدلالة على الوطء وتقدم له في الجمعة أن البيع عند أذانها مكروه لا حرام
 لوقوع الخلاف في المراد بالتداء فيها هل هو الاذان الاول أو الثاني أو دخول الوقت على أنه يحتمل أن يكون
 الإقامة وإن لم نر من قال به فلم تكن قطعية الدلالة أيضا (قوله وفي المعتوه خلاف في الأصول) لكن لو
 أداء المعتوه يصح منه لما في كتاب الطهارة من البحر أن ظاهر كلام الكل الاتفاق على صحة أدائه
 العبادات أما من جعله مكلفا فظاهر وكذا من لم يجعله مكلفا لأنه جعله كالصبي العاقل وقد صرحوا بصحة
 عبادته اه انتهى سندی (قوله وفيه نظر) فيه تأمل فإن من له بعض ادراك منها يصح أدائه العبادات
 ولا مانع يمنع من الصحة فيه وأما مسألة احرام الولي عنهما فهي مسألة أخرى فإن احرامه عنهما صحيح ولو منع
 بعض ادراكه وسيأتي ما فيه من النزاع (قوله ونوزع بان العلم ليس من شروط وقوع الحج الخ) وبأنه بدخوله
 دار الاسلام تحقق منه الكون في دارنا اذ ليس المراد الاستقرار على سبيل الدوام بل مجرد الحصول والتحقيق
 فهو كمن نشأ في دار الاسلام (قوله ومحبوس الخ) قال في النهر ويلحق بهم المحبوس وانما خوف من
 السلطان اه (قوله فلو خرج ومات في الطريق الخ) عبارة النهر ولومات في الطريق لا يجب عليه الايضاء
 أي اتفاقا اه وعلة في البحر بما ذكره المحشي والمراد أن من مات في الطريق من أصحاب الاعذار
 المذكورة في أول سنة الايجاب لا يجب عليه الايضاء لامن مات بعد تقرر في ذمته أو ضمير خرج عائد
 للقادر على الحج الا أنه مفيد بما اذا خرج في أول سنة الوجوب بدليل التعليل (قوله وما في البحر من أنه
 يمكنه أن يضع في الشوق آخر أمتعته ردم الخير الرمي) أي بأنه اذا لم يجد معادلا فلا يعد قادرا وقال أيضا
 وحيث قدر أي على الحمل كله فلا كلام في الوجوب اه فيضهم منه الحاج ان وجد معادلا فلا ذلة والافان
 قدر على الحمل كله ولم يشق عليه في حالة قلة الزاد والماء أو حال نزوله من نقل ذلك من شق الرحلة الى
 وسطها ثم اعادته الى شقها عند ركوبه عليها فكذلك والابان لم يقدر على كله أو قدر وشق عليه ما ذكر فلا
 يعد قادرا اه سندی (قوله لا الزاد والراحلة) لعل فيه حذف لا النافية قبل الرحلة مع حذف حرف
 العطف (قوله أي في عدم اشتراط الرحلة فيه) لكن وجه المشابهة بينهما غير تام فإن السعي الى الجمعة
 انما يجب على من سمع النداء ولم يكن بينه وبين المصر مزارع وان سمع النداء أو فرسخ على اختلاف في
 ذلك وقع اختلاف اروايات لا أدري وجه المشابهة في حق المسكن والساعي الى الجمعة مع أن بين مكة وعرفة
 تسعة أميال اه سندی (قوله لعل وجهه أن فيه زيادة الثقة الخ) ولان ابتداء فعل الأول فرض
 بخلاف الثاني ولان مفعلة الاول مما تتعدى من الاتفاق كثنائي السندی عن شرح الوهابية للشرنبلالي
 وبهذا يعلم أن موضوع ما في السراجية ما لو حج غني راكبا وفقير ماشيا لا قبيعا عدا هذه الصورة فإن المشي
 أفضل وبهذا يدفع التناقض (قوله حتى لو حج ماشيا ولو بأمره صمن) اذ بالحج ماشيا لا يقع عن الأمر وهو
 انما يقع ان يسهل يقع عند فيكون ضامنا له لصرفه في حاجة نفسه فلا يعتبر أمره بالمشي (قوله والذي
 رأيته في الخلاصة هكذا الخ) لا تخلفه بين ما رأه في الخلاصة وبين ما نقله الشارح عنها فإن ما عراه الشارح
 انها انما هو فيما اذا كان لا يبقى بعد شراء المسكن ونحوه ما يكفي للحج وما نقله المحشي عنها فيما اذا كانت
 الدراهم كافية للحج والمسكن ونحوه (قوله المسئلة منقولة عن أبي حنيفة في تقديم الحج على التزوج
 وتفصيل الخ) بحمل رواية تقديم الحج على التزوج بدون تفصيل على ما اذا كان ذلك وقت خروج أهل
 البيت تزوا محنفة بين الروايتين وهذا هو الموافق للتفصيل المار (قوله وأجاب السيد أبو السعود بأنه
 عند منظر الخ) هذا الجواب انما يستقيم على رواية أن الامن شرط لوجوب الاداء لا للوجوب (قوله

الشارح أو ذميا) قال الجوى في حوائى الاشياء اذا لم يكن القاسى محرما للخشية عليها من فسقه فأحرى أن لا يكون الكتابى محرما لها خشية أن يفتها عن دين الاسلام اذا خلاها اه (واقرب هبة الله وأبو السعود) **(قوله)** يختص بالمحرم الخ) بل يتصور الدعى في الزوج أيضا كالمجوسى (قول المصنف والمراهق كبالغ) جعله الرحتى كصبي لانه يحتاج الى من يدفع عنه ولدا كان للاب منعه عن حجة الاسلام فكيف يصلح لحايتها وفي المحيطين والبسائع الذى لم يحتلم لا عبرة له لكن ما فى الجوهره موافق لما فى الخلاصة والى بارية اه سندی **(قوله)** ادلا يتصور في زوج الحاجة أن يكون مجوسيا) فيه أنه يتصور فيما اذا اتلت المجوسية ولم يفرق بينها وبين زوجها المجوسى **(قوله)** فيشترط أن تكون قادرة على نفقتها ونفقتها) وفي منسل ابن أمير حاج وهل تجب عليها نفقة المحرم والقيام برأحله اختلافوا فيه وجميعوا عدم الوجوب ووفقى في السراج بأنه اذا قال لا أخرج الا بالنفقة وجبت عليها واذا أخرج بلا اشتراط لم تجب اه سندی **(قوله)** والصبي الذى يحج له أبوه) لعله **(قوله)** من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه) ولا يتأتى أداء حجتين فى عام واحد بأحرام أو أحرامين نعم لو جدد الكافر الاحرام على القول بعدم اسلامه بالج والوقت باق يبنى أن يصح منه ولم أره اه سندی عن الشيخ بالى **(قوله)** قال العلامة المقدسى يمكن الجواب بان الموت الخ) الاظهر في الجواب أن يقال انه وان كان ركنا الا أنه يسقط بعذر الموت لضعفه بخلاف الوقوف لقوته والا كيف يقال بسقوطه به لانه من قبله تعالى الخ اذهذه العلة تقتضى سقوط الوقوف به أيضا مع أنه ليس كذلك وأيضا تقتضى أنه لو تقرر الوجوب فى ذمة امرى بان مضى عليه سنة وهو مستطيع لا يسقط الطواف بموت المأمور لان الأمر لم يأت بما فى وسعه بل أخره عن وقت التمكن تأمل **(قوله)** فكان بمنزلة الانصارى) أى المنسوب لانصار لان هذا الجمع بالاشتهار وعليه الاستعمال يأخذ حكم التسمية به فيجوز النسبة اليه بعد ذلك فكذا يقال فى الآفاق بمعنى الخارجين والآفاق بمعنى الخارجى **(قوله)** والقهستانى) عبارته ولناصر الفقهاء أن يقول لانسلم أن الآفاق جمع حتى وجب رده فى النسبة الى الواحد فعن سيويه أن الافعال للواحد قال بعض العرب هو أنعام كفى الفائق وغيره ولو سلم أنه جمع فلم لا تكون الياء للوحدة كما قالوا فى روى فاسها ليست للنسبة ولو سلم أنها للنسبة فالرد غير واجب فاسهم أرادوا بالآفاق الخارجين وبالا آفاقى الخارجى وهذا معنى آخر له لو رد الى الآفاق لم يفهم منه ذلك وصار كالانصارى على ما نقل صاحب الكشف عن الزمخشري اه **(قوله)** ثم يكون تاركا واجب الوقوف الخ) مقتضى كونه تاركا لواجب الوقوف نهارا الى الغروب أن يكون المد واجبا سواء وقف نهارا أو ليلا لانه اذا وقف ليلا لا يتأتى له الاتيان بالواجب فيتقرر الوجوب فى ذمته فيكون التقيد بوقوفه نهارا اتفاقا **(قوله)** لو قيل انه واجب لا يبعد لان المواطبة الخ) لا يخفى أن الاستدلال بالمواطبة على الوجوب غير تام لما تقدم للشارح أن المواطبة من غير نهى عن الترك لا تفيد الوجوب اه سندی **(قوله)** ولسترك الشوط الاول الخ) أى عدم الاتيان به بوصف الوجوب **(قوله)** وأن الطواف لا يلزم تقديمه على الذبح) لعل الموافق لا يلزم تأخيرهم عن الذبح **(قوله)** فيه أنه لم يستوف الواجبات) لكن بزيادة ما ذكره الشارح من الواجبات والضابط يكون الشارح قد أصح عبارة المتن **(قوله)** واعترض الاول بان فيه إخراج العشر عن الإرادة الخ) عبارة الرحتى وهذا الجواب مبنى على ضعف لا يليق بفصاحة القرآن لان بعض الثالث ليس بشهر فلا يكون داخلا لان المراد ما زاد على الواحد من جنسه الا أن يقال وسمى شهرا مجازا اطلاقا لاسم الكل على بعضه أو من باب التغليب أو من باب عموم المجاز بان

براد ثلاث قطع من الزمن اه سندی (قوله وينبغي أن يكون مكروها) وهذا هو الظاهر فإنه وإن كان في أشهره إلا أنه انما أحرم الج قابل فلم يحرم في أشهر حقيقة بل في أشهر حج آخر (قوله واسمها في الاصل مهية) بسكون الهاء وقع التحية والعين المهمة كذا ضبطت في رواية أبي ذر وضبطها العيني بوزن معيشة وصححه اه سندی (قوله والظاهر أنه مبني على الرواية الثانية) بل الظاهر أن المراد بالسقوط عدم الزوم ولا يصح بناؤه على الرواية الثانية اذ هي موجبة لعدم مجرد مروره على الاول لتبرك تعظيم البقعة وبأحرامه من الثاني لم يتداركه بل تقرر عليه نعم لو عاد الاول سقط عنه (قوله أنه لا يتصور عدم المحاذاة) في السندی أن من أتى من جهة سواكن لا يجازي ميقاتا ولا يسامته اه (قوله) ووجهه أن المرحلتين أوسط المسافات الخ) فيه أن المرحلتين أقل المسافات لأوسطها إلا أن يراد مرحلتان عرفيتان وهما ثلاث مراحل شرعية بكدة فاتها على مرحلتين عرفيتين وثلاث شرعية إلى مكة كذا يفاد من السندی (قول الشارح أي لا فاق) لا فاق هو من كان خارج المواقيت فخرج أهل المواقيت وحكمهم أنهم ملحقون بأهل الحل ويلزم من ذلك أن أهل ذي الحليفة كذلك إذا سلكوا الطريق الذي كان يسلكه النبي صلى الله عليه وسلم كأهل القرزح والابواء فلم يدخل مكة بلا إحرام كذا كره المرشدي اه سندی (قوله لم يخرج عن أن يكون سفره للحج) فيه تأمل بل حيث قصد البند وقصدا أوليا لبيع أو شراء ثم إذا فرغ يدخل مكة يكون سفره لغیر الحج ولغير دخول مكة ولذا يجوز نادخوله مكة بلا إحرام في المسئلة السابقة ولا يرد علينا مسئلة ما لو قصد موضعا آخر في طريقه ثم النقلة عنه للفرق الظاهر اذ فيها لم يوجد ما يبطل أن يكون سفره للحج بخلاف ما نحن فيه

(فصل في الاحرام)

(قوله فالاستثناء الاول من أعم الظروف) الاظهر أن الاستثناء الاول من محذوف تقديره بعمل من الاعمال واثنان من قوله الابلع ما الخ (قوله وهو أي الغسل) الظاهر ارجاع الضمير للذكور من الغسل أو الوضوء فاتهمما للتظافة اذ حيث جعل الرضوء قائما مقام الغسل في حق غير المعذور فليكن كذلك في حق المعذور بالاولى تحقق التظافة به الآن معنى التظافة بالغسل أتم وذكر في غاية البيان أن كل غسل يكون لمعنى التظافة والوضوء يقوم مقامه (قوله صرح به في الفتح) عبارته وإذا كان للتظافة وازالة الرائحة لا يعتبر التيمم به عند العجز عن الماء ويؤثر به الصبي اه فهذا يفيد أن المراد به العاقل نعم على ما بحثه في اتهم ريندب في حق الصغير الغير العاقل (قوله لانه انما شرع للاحرام) قال السندی نقل المرشدي عن السروجي أنه قال وينبغي أن لا يحرم فضيلة الغسل لانه شرع للتظافة وقد حصلت قال من لا على وهو الاظهر قلت وعلى اشتراط تطهارة اذا كان محدثا ولم يقدر على الماء يتيمم ويحرم فتأمل اه (قوله وفيه أن الشروع الخ) قد يقال ان مراد الشرب لا بل بقوله بخلاف الصلاة في حق القراءة لا الشروع (قوله) أي اقتربا بلباقامة بعد أخرى الخ) وذلك كما في السندی أنه اختلف في مأخذها فصيل من ألب بالمكان اذا أقام به وقيل من قولهم دارى تلب دارم أي تواجهها يعني اتجاهي وقصدى اليك وقيل من قولهم امرأة لبة أي محبة لزوجه يعني محبتي اليك وقيل من قولهم أنا ملب بين يديك أي خاضع لك وقيل من الابواب وهو اقرب يعني قربت اليك قربا يشهد كل أحد بقصدى بيتك وأعتابه الشريفة (قوله فان مفاده أن الاستئناف بقوله ليك اثناسه) نعم عبارة الالهستاني وان أذات أن الاستئناف بقوله ليك اثناسه

لا تفيد أنه يقف عليها كما يقوله الشاقعية أو يصلها بما قبلها وإن كانت جملة مستأنفة (قول وسعديك)
 في القاموس والسعادة بخلاف الشقاوة وأسعدته فهو مسعود ولا يقال مسعود وأسعدته أعانه وليس
 وسعديك أي أسعدا بعد أسعاد اه (قول الشارح أي تحريرا) حكى ابن مالك الاتفاق على أن
 الكراهة التحريم اه سندی (قول فقيه أن ظاهر المذهب كافي الفتح أنه يصير محرما الخ) وأيضا
 مقتضى اشتراط التلية أن نقصها بمحل بالنسك لا الكراهة كما نقله السندی عن ط (قول لكان أخضر
 وأطهر) لكن عليه لا يكون في كلامه تعرض لسوق البدنة بدون تقليد فالأولى أن يراد بالهدى خصوص
 البدنة تأمل وفي المنع واقتصر في الكثر على التلية ومراعاة بهاشي من خصوصيات النسك سواء كان تلبية
 أو ذكر أو يقصد به التعظيم أو سوق هدى أو تقليد البدن كما ذكر النسفي في المستصفى اه وهو كذلك في
 البصر ولو حذف لفظ الهدى وسلط كلام من قلده وساق على لفظ بدنة سلم من الإيهام تأمل (قول أو عروة
 مرادة وهي السفرة) في القاموس المرادة الراوية أو لا تكون إلا من جلد من تغام بثالث بينهما التسع وفيه
 أيضا السفرة بالضم طعام المسافر ومنه سفرة الجلد اه (قول الشارح فلا في الأصح) والظاهر أنه وإن لم
 يحرم إلا أنه يكره مراعاة للخلاف ولأن فيه نوع إعانة كإعانة سكين كذا قال السندی (قول فانه لاشئ
 عليه لو عصبه الخ) في السندی عن الحاتمي ويكرهه تعصيب رأسه ولو فعل ذلك يوما وليلة فعليه صدقة
 ولا شئ عليه لو عصب غيرها من بدنه ولو غير علة إلا أنه في هذه الحالة يكره اه فعلم من هذا أن حكم التعصيب
 مخالف لحكم السترو اللبس (قول لباب وفي شرحه وينبغي استثناء الكفين الخ) مقتضى
 الاستثناء أن باقى البدن حكمه بخلاف حكم هذه الاعضاء مع أن سائرهم يصح ستروهم بما لا يعد لبسا
 لا بما يعد لبسا فالتعين أن يراد بالستر التغطية بما لا يستمسك بنفسه أو لا يعد لبسا بخلاف تغطية يديه
 بالقفازين ورجليه بالخفين والجوربين فإنه ليس (قول الشارح ولو حمل على رأسه ثيابا كان
 تغطية) قال المرشدى لو كانت الثياب في بقعة وكانت مشدودة شدا قويا بحيث لا يحصل منها تغطية فلا
 كراهة في حملها ولا جزاء ولا فيه كره ويجب الجزاء لانه تغطية اه سندی وهذا دال على أنه لو غطى رأسه
 بغير المعتاد لا يلزمه شئ ولو يوما أو ليلة (قول إلا المعكب) في القاموس المعكب الموشى من البرود
 والأنواب اه أى المنقوش لكن ليس هذا المراد هنا بل ما يلبس في القدم فإنه لا يطلق عليه اسم الخفيط
 وفيه تفصيل في حكمه بين كونه تحت معقد الشراك أو فوقه (قول ولا يرفع يديه عند رؤية البيت
 وقيل يرفع) أى كالأعشى كما حرمه الرضى اه سندی (قول لكن قولهم تحية هذا المسجد الطواف يفيد
 أنه لو لم يطف الخ) الظاهر اعتماد ما نقله أولا عن شرح الباب فإن على ما قاله يلزم الوقوع في الحرج
 (قول قلت والظاهر أن المراد بالفائسة التي فوقها عمد الخ) قد يقال لا حاجة لهذا القيد وأنه يكفي
 تقديم الفائسة على الطواف مراعاة القيام المستحب وهو المبادرة إلى قضائها كما أن خوف فوت الوقت
 المستحب في الوقتية سبب لتقدمها فقد اكتفوا بمجرد مراعاة تحصيل المستحب فيها فكذلك في الفائسة
 تأمل (قول فقد اختلف التصحيح) ووفق بين القولين المذكورين الرضى بأن المراد بحذاء منكبيه
 أن يكون أسفل يديه حذاء المنكبين فتكون رؤس الأصابع حذاء الأذنين وهو أحسن اه سندی
 (قول أول فضيلة كما سيذكره لكن الأول ظاهر الرواية كما سيأتى) الذى سيأتى ودعا لنفسه وغيره رافعا كفيه
 نحو السماء أو القبلة اه والمراد بالجرتين العليا والوسطى بأن تكون الجرة بينة وبين تقبله وأما جرة
 العقبة فالسنة استقبالها وجعل الكعبة عن يساره اه وسيأتى أنه لا يقف بعد الثالثة تأمل (قول

التأخر لان منه ستة أذرع من البيت) ألغى الكسر والتحقيق أنه ستة أذرع وشبرا هـ سندی (قول)
لم يذكروا الشاذرون وهو الأفرير المسنم الخارج (الخ) من الحجر الأسود الى فرجة الحجر كما في السندی
(قول) لكن الظاهر أن هذا (الخ) أي لزوم الدم في حد ذاته (قول) لكن التعليل يفيد أن الخلاف (الخ)
لعل المراد به تعليل القول الآخر المقابل للصحيح لا التعليل المذكور في الشرح فإنه لا يفيد ما قاله (قول)
لوشك في عدد الاشواط في طواف الركن أعاده (الخ) أي أعاد الشوط الذي شك فيه وليس المراد أنه يعيد
الطواف كله كما يظهر (قول) ويستحب أن يدعو بعدهما بدعاء آدم عليه السلام هو اللهم انك تعلم
سري وعلايتي فأقبل معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤالي وتعلم ما في نفسي فاغفر لي ذنوبي اللهم اني أسألك
ايما تابيا شرقي وبقينا صادقا حتى أعلم أنه لا يصيبني الا ما كتبت لي ورضاء بما قسمت لي يا أرحم الراحمين
هـ من السندی (قول) ولا ينافيه قول المتون ساعيا بين الميئين لانه باعتبار الاصل الذي استقر عليه
الامر في هذا الزمن وقبله جعل ميئين أخضرين في جدار المسجد علامتين لموضع الهرولة في عمر بطن
الوادي لكن ظاهر تعبير السندی عما ذكره المحشي بقبيل أنه قول آخر مقابله ما اعتمد المتون تأمل وقال
قال الشيخ على القاري والمذهب الصحيح أنه اذا وصل الى الميل أو قبيله شرع في الاسراع البالغ وقيل يسعي
قبل الميل ستة أذرع (قول) تنبيه قال العلامة قطب الدين في منسكه (الخ) الذي تقدم في مكر وهات
الصلاة كراهة المرور بين يسي المصلي في موضع سجوده في مسجد كبير وهو ما كان ستين ذراعا
في ستين فاذا كان المسجد الحرام كذلك في زمنه عليه السلام ولم يكن المرور في موضع السجود لم يكن
هذا لفرع غريبا (قول) اذا دخل الحاج مكة في أيام العشر) أو في خمس وعشرين من ذي القعدة
هـ سندی (قول) لكن يخالفه ما في الولا الجية) يؤيد ما في الولا الجية ما رأيت في هامش البحر مكتوبا
على ما قيد به كلامهم مانعه في الفوائد الظهيرية عن شيخ الاسلام خواهر زاده قال المكي الصلاة
أفضل لانه لا يفوته والاستغفار بالصلاة وهي عماد الدين أولى هـ (قول) وما قيل ان تقديم العصر
عند الامام وجب لصيانة الجماعة ينبغي (الخ) لانه يعسر عليهم الاجتماع بعد التفرق في الموقف
ولو قيل وجوب هذا الجمع لاجل اقامة واجبة الجماعة على القول بوجوبها لا بعد اذالم تتأت الابة
(قول) أو يرجي لهم والخير صلاتهم غير جائزة) أصل العبارة أو يرجي لهم الخير وصلاتهم (الخ)
(قول) لان النية عند الاحرام تضمنت (الخ) مقتضى ما ذكره من التعليل أنه لو فعل الطواف قبل
التحل بشئ مما يحصل به التحلل لا يشترط فيه النية مع أن ما يأتي يفيد اشتراطها له بدون تفصيل
(تم) اعترض به لادعاء في جرة العقبة (الخ) نعم لادعاء فيها عقب الفراغ من رمي الحصى وفيها دعاء
في أثنائها فاجرة ثلثة معدودة هنا فطر لذلك على أنه لا مانع من جعل الجمار الثلاث محلا لاجابة
الدعاء ونرى (قوا) فيه أن هذا هو تحت الميزاب (الخ) فيه أنه أعم من قوله تحت الميزاب والمراد ما
عنداء (قوا) وقيل لا يسر الايضاع) هو الاسراع في السير (قول) والوتر بعدها) عبارة السندی
عن شرح الباب بعدهما بضمير اثنين هـ (قول) علة للاقتصار هنا على اقامة واحدة (الخ) في غاية البيان
فان قلت يرد عليكم الفوائت لانه ان شاء أذن وأقام لكل صلاة وان شاء اقتصر على الاقامة فينبغي أن يكون
هنا كذا قلت الفوائت كل واحدة منها صلاة على حدة يتفرد كل بالاقامة بخلاف الصلاتين بالمردلفة
فانها صارتا كصلاة واحدة بليل أنهما لا يجوزان تطوع بينهما فلاجل هذا لم يفرد كل واحدة بالاقامة
هـ (قول) هم أصحاب القيل) فان فيهم حشرا أي عبي وتعب حين وصل الى هذا الوادي هـ سندی

(قول المصنف ورحى جرة العقبة من بطن الوادي) أي بأن تجعل الكعبة عن يسارك ومنى عن يمينك كذا في السندى ونحوه ما يأتي عن الباب (قول) ومقتضاه أن المراد الرمي من فوق إلى أسفل الخ) بل المتبادر من عبارة الفتح تحقيق الكراهة بالرمي من فوق مطلقا سواء رماها إلى أسفل لتوقع الأذى لمن في الأسفل وهو ظاهر أو في موضع وقوف الرامي لتوقعه أيضا بسبق يده وأصابه من في الأسفل وعبارة الهداية لا تعين أحد الاحتمالين بل أفادت أن علة الجواز هو أنها إذا رماها من أعلى لا بد أن تقع في أحد جوانب الجمرة وما حولها موضع لنسك الرمي الآن الكراهة متحققة في محل يتوهم فيه الأذى (قول) فليكن هذا أعلم أصلها أولى (قول) عن أنس عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى (لفظه على ما في ط ان الله تعالى الخ (قول) فلا مخالفة في الأجزاء) أي أجزاء الربع حيث قلنا ان الأخذ من الكل على سبيل الأولوية لا لزوم (قول) وقوله وجري بقيد بقدر الأغلة الخ) جعل السندى قوله وجوبا راجعا إلى التقصير لان المحرم خروجه من أحرامه واجب أما بالخلق أو بالتقصير عند الامام وقال قوله من كل شعرة أي من كل الرأس ندبا أو من الربع وجوبا اه وهذا ما أفاده الشارح بقوله وتقصير الكل مندوب والربع واجب وهذا أظهر في حل عبارة الشارح (قول) والأغلة بفتح الهمزة واليم وضم الميم لغة أخرى جعلها السندى بثلاث الميم والهمزة فهي تسع لغات (قول) ان أراد أنه أولى من تقصير الكل فهو ممنوع لما علمت من أن السنة خلق الكل أو تقصيره فكيف يكون خلق النصف أولى من تقصير الكل لكن نقل السندى عن اللوامع أن خلق النصف أولى من تقصير الكل نعم خلق الربع ينبغي أن يكون التقصير للكل أولى منه لما مر أنه مسمى كما في النهر (قول) وقال السروحي وعند الشافعي يبدأ بيمين المخلوق في السندى وأما ما ذكره الكرماني من أن مذهب الامام يبدأ بيمين الخلاق ويسار المخلوق رده صاحب غاية البيان بقوله ذلك بعض أصحابنا ولم يعزه لاحد واتباع السنة أولى اه وامل ما نقله عن السروحي فيه سقط وأصله وعند الشافعي يبدأ بيمين المخلوق ومذهب الامام يبدأ بيمين الخلاق ويسار المخلوق وذكر الخ ثم مقتضى ما في الفتح تسليم أن البداءة بيمين الخلاق هو المذهب لكن لا يعمل به لخالفته الثابت بالسنة ومقتضى ما في المتن تسليم أنه مذهب الامام الا انه رجع عنه ومقتضى ما قاله السروحي عدم تسليم أن ذلك مذهب بل مذهب البداءة بيمين المخلوق (قول الشارح اطلوع ذكاه) أي طلوع فجر ذكاه يعني فجر اليوم اللاحق كما في السندى ولا تستقيم العبارة الابتعاد بهذا المضاف ويكون بيانا لانتهاء وقت الاداء في اليومين ولا يصح أن يكون بيانا لوقت الجواز أداء وقضاء كادر ج عليه المحشى فان وقت القضاء لا ينتهي بطلوع شمس الرابع بل بغروبها وحينئذ فاسلكه المحشى في هذه العبارة غير موافق (قول) وغير ذلك كعب أفضل في جرة العقبة) حقه في غير جرة العقبة كما هو عبارة المتن (قول) فاذ كره الكمال من أنه يصلى فيه اظهر الخ) لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرمي مطلقا اه سندى عن متلا على البخاري (قول أو الصدر) حقه الزيارة (قول المصنف وقيل انعتبة) في السندى ونعماء كراهي تقبيل قبور الانبياء ومن يتبرل بهم واعتماد الجواز وأطال فيه (قول) حسب النقاش المفسر الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة فيه عمر مائتي سنة وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة الخ) في انقضاء ثلاثي على البخاري من باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة نقلا عن النقاش المفسر ما نصه حسبت الصلاة في المسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة إلى آخر ما ذكره المحشى وزاد قبل عبارة ابن الصاحب ما نصه وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجاعة فانها تز يسبعا وعشرين درجة كما مر

اه ثم رأيت في تبين المحارم من فصل حكم المقام بحكمة مانصه قال أبو بكر النقاش حسب ذلك قبلت
 صلاة واحدة في المسجد الحرام عمر نحس ونحسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة وصلاة يوم وليلة وهي نحس
 صلوات عمر مائتي سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة أشهر وعشرين ليلاً اه (قوله) قلت قد ينسج كون القراءة
 عبادة مستقلة (الح) وفرق السندی أيضاً بين الطواف والقراءة بأن الطواف تعبدى غير معقول المعنى
 فاشتراط له النية لئلا كد جانب الطواف وأما القراءة فهي عبادة معقولة المعنى فلم يشترط لها النية
 استقلالاً بل اكتفى بانسحاب النية عند التعمية أو يقال النية انما هي تمييز العادة عن العبادة والقراءة
 لا تكون الاعادة فلم يحتاج الى النية والطواف قد يكون طلباً للهارب أو فراراً من طالب أو نحوه فاحتاج الى
 النية أو يقال ان القراءة وان كانت عبادة فقد تسقط عن المصلى كالإحرام والاعتراف لا يسقط
 بحال اه ولعل الأحسن في الفرق أن يقال ان أفعال الصلاة مستقلة أولاً لا تحتاج الى نية بل تنسحب
 النية عند التعمية اليها لانها تفعل في آن واحد متصلاً ببعضها ببعض بدون فاصل أجنبي بخلاف أفعال الحج
 فانها ليست كذلك ثم ما كان منها غير قابل للتنفل كالوقوف تكفيه النية عند الاحرام وتنسحب اليه وما
 كان قابلاً للتنفل يحتاج الى أصل النية عند الاتيان به ولا تكفي في حقه النية عند الاحرام (قوله) وفيه
 أن فرض المسئلة في احرام الرفيق عنه) نعم ظاهر المصنف أن فرض المسئلة في احرام الرفيق عنه الآن
 الشارح جعل كلامه مشتملاً على مسألتين أولاً ما اذا اجتزأ بمأماً أو معنى عليه يعنى وقد أحرم بنفسه
 صاحباً وتانيهما ما اذا أحرم عنه رفيقه وهي المعبر عنها بقوله وكذا الوأهل عنه رفيقه الخ فقد جعل قوله وأهل
 عنه رفيقه مسألة أخرى غير ما قبلها (قوله) ولعل التوقف في احرام رفيقه عنه وكلام الفتح هو ما نقله
 الشيخ) ان ظاهر صحة احرام رفيقه عنه فيما اذا خرج يريد الحج فعن قبل أن يحرم لوجود الاذن دلالة كما في
 مسألة الانعفاء (قوله) لانها منبهة عن تغطيته لحق النسك لولا ذلك والالم يكن الخ) عبارة النهاية ودلت
 المسئلة على أن المراءى منبهة عن اظهار وجهها للرجال من غير ضرورة لانها منبهة عن تغطية الوجه لحق
 النسك ولولا أن الامر كذلك والالم أمرت بهذا الارضاء كذا في المحيط اه وكذا رأيت في المحيط البرهاني
 لكن مع حذف انوا ومن قوله ولولا أن الامر الخ تأمل

(باب القرآن)

(قوله) ومحمد انما فضله انما اشتمل على سفرين خلافاً لما فهمه الزيلعي الخ) فيه أن الزيلعي ادعى أن محمداً
 موفق للشافعي في أفضلية الحجّة الكوفية والعمرة الكوفية على القرآن ولم يدع موافقته له في كل صور الأفراد
 بل في هذه صورة واحدة فالإرد عليه حينئذ ما ذكره في البحر من أنه ليس بموافق له فانه يفضل الأفراد
 مطلقاً لا يلزم من موافقه ما في صورة خاصة موافقه ما في غيرها (قوله) الشارح والصواب أنه عليه
 السلام أحرم بالحج ثم أدخل الخ) ما ذكره يصلح جواباً من الشافعية عن استدلال الحنفية على أفضلية
 ان قرآن يفعله عليه السلام بأن يقال ان جمعه بين التمسكين كان على هذا الوجه لبيان الجواز لا لأن القرآن
 حوالاً أفضل تأمل لكن يلزم أهل المذهب عدم تسليم ما قاله النووي للدلالة الدالة على احرامه بهما معا
 (قوله) وهذا أحسن مما في الزيلعي من أن التقييد الخ) ادعى ما ذكره الزيلعي به من أن غير الآفاق
 لا يكون فرضاً لكن تقدم ويأتي أنه يكون قارزاً لأنه خلاف الأفضل في حقه بل هو مكروه منه على ما يأتي
 (قوله) لا فرق بين أيام الأعمار الخ) فيسأل بآية الله تعالى يقتضي أنه اذا مضت أيام حجه وقد

بقى عليه شيء من الاعمال لا يصح صومه وظاهر صحته وانما نص على الفراغ في الآية نظر الى أن الغالب الفراغ منها بعض الأيام تأمل ويدل لذلك نفس عبارة الجرح حيث قال وأراد بالفراغ الفراغ من أعمال الحج وهو بعض أيام التشريق اه فانه دال على أنه يتحقق بعضها وظاهره وان بقي عليه شيء من الاعمال ويدل له ما في الباب أيضا وأما صوم السبعة فشرط صحتها تبييت التية وتقديم الثلاثة وأن يصوم بعد أيام التشريق اه (قوله قال في الفتح ان صوم السبعة الخ) في شرح نظم الكثر وغيره ما يفيد اختلاف أهل المذهب في تفسير الرجوع في الآية فقل الفراغ وقيل الرجوع من منى لمكة أو الى الحالة الأولى يعني اذا فرغتم من أفعال الحج ويمكن تخرجه من قول الفتح على القيل الثاني وان كان المشهور التفسير الأول تأمل (قوله عدم قبول وجوده) حقه قبل (قوله وان قدر عليه قبل الخلق الخ) عبارة الفتح بعد

(باب التمتع)

(قوله لان التمتع مصدر مزيد) والمتعة أيضا مصدر مجرد سدى (قوله ويرد عليه ما صرحوا به الخ) ينظر هذا مع ما تقدم من أن أدعاءهما في عام واحد شرط ولعل المسئلة خلافية والاحسن أن يقال ان العام في هذه المسئلة واحد وان المراد به العام العددي لا القمري الذي ابتداءه المحرم وختامه ذوالحجة وعلى هذا هو أحرم بالحج في أثناء السنة في هذه الصورة يكون متمتعاً (قوله ولا حاجة اليه لان بيان أفعال العمرة الخ) وأيضا يوجب لزوم الخلق أو التقصير في تحقق التمتع مع أنه لو بقي بدون تحلل من العمرة ثم أحرم بالحج يكون متمتعاً كما يظهر وقد تقدم تسمية هذا تمتعاً عن شرح الباب تأمل وان كان الشارح أشار لدفع هذا الابهام بقوله ان شاء وإذا أرجع لقوله ويطوف أيضا ويكون القصده وبما بعده بيان تمام أفعال العمرة لأن ذلك شرط وجعل قوله ويطوف تفسيراً أو بياناً لقوله أن يفعل العمرة يلتزم كلامه (قوله والمراد بان لا يلم في سفره الخ) أي الذي أتى به بعد سفر العمرة فينشأ لا يصدق كلام الشارح بما اذا لم يلم أصلاً وبهذا سقط ما قاله ط ان هذا الأولى يصدق بعدم اللباس أصلاً وهو عين اتحاد السفر حقيقة فيلزم التكرار في بعض الصور اه ومع هذا الحاجة لما قال ح فان الصورة التي ذكرها داخله في السفر الواحد حقيقة فان المسافر لا يبطل سفره الا بعوده الى وطنه فاذا ذهب الكوفي من مكة الى بصرة ثم عاد الى مكة هو باق على سفره الاصل وان تعدد تردده في البلاد وسيد كرقبيل الجنائيات أن حكم السفر الاول قائم ما لم يعد الى وطنه نعم على قولهما هو من شيء سفر آخر كما يأتي أيضا (قوله والاحكام المارة في هدى القران) من كونه بين الرمي والخلق وكونه في أيام النحر والحرم (قوله لانه صيام به سد وجوب سببه الخ) لعله وجود (قوله وأما قوله في الشرب لالية انه خاص بمن لم يسق الهدى الخ) عبارة وما نص عليه في البدائع من أنه لا يتصور التمتع من المسكى لما أنه يشترط لصحته أن لا يلم بأهله المأما صحبوا والمأما موجود منه قلت هذا خاص بما أراد من إحدى صور التمتع وهو من لم يسق الهدى الخ (قوله لانه لم يدخله محرماً بخلاف ما اذا طاف الخ) قديقه لانه وان لم يستحق عليه العود لكنه سكت لانتفاء باقي العمرة تأمل (قوله ولو حذفه افهم الخ) أد أصل الخلق لا كونه بعد العود فان هذا لا يفيد فعل العمرة

(باب الجنائيات)

(قوله أوفيهما التخير وذلك فيما اذا جنى الخ) في السدى لا وجوب تصوم الاعلى سبيل التخيير فيه وث

الدم والصدقة الا في امرين أحدهما فيما اذا ارتكب محظورا الاحرام لعذر من مرض قال تعالى فن كان
متكم مريضا وبه أنى من رأسه فقضية من صيام أو صدقة أو نسل فالصيام ثلاثة أيام والصدقة على سنة
ساكنين لكل مسكين نصف صاع والنسل هو الدم الثاني فيما اذا جنى على الصيد فيضرب بين أن يشتري
بقيته هديا أو طعاما للمساكين أو يصوم عن طعام كل مسكين يوما (قوله وفي أخمية القهستاني لو
ذبح سبعة عن أخمية ومثمة وقران واحصار وجزاء الصيد أو الخلق والعقيقة والتطوع الخ) عبارة
القهستاني بأوفي الأخير وجميع ما قبله بالواو (قوله أو مباشرة غيره بأمره) أو بغير أمره كما في الباب
وبدل لذلك أن الارتفاق حصل له (قوله فله عذاب أليم أي اصطاد بعد هذا الابتداء) لعلة الابتلاء
كما يفيد صدر الآية (قوله ومقتضاه خروج نحو دهن اللوز الخ) نقل السندي عن اللوامع ما يقتضي
أن دهن اللوز ونوى الشمس حكمه حكم الزيت والنخل قال وينبغي الحاق دهن البيلسان بذلك (قوله
فلذا أطلقه هنا حتى) في السندي بعد ذكر عبارة الرجتي مانصه قال في اللوامع وينبغي أن القدر والقدر
كذلك لأنه اذا كان فارغا يستر بهما الرأس اه يعنى لو حلا منكوسين وأما لو حلا كالألو كان فيها فلا يعد
سارا لكن يستفاد من الباب وشرحه أنه لو حمل الثياب على رأسه ولو كان في بقية يلزمه الجزاء اه
وبمراجعة أيضا لم أرمأ ذكره الرجتي فيه (قوله وأجاب في العناية عن الاشكال على تقدير ثبوت الخ)
اصل الاصول في الجواب أن يقال ان الاطمين لما كانا حدى البدن كانا متحدى المحل بخلاف اليدين
وارجلين فانها أعضاء مستقلة كل منها قائم بنفسه فلم تكن متحدة ومجرد اتصالها بغيرها لا يقتضي اتحادها
(قوله مع أنه يجب لكل مجلس وجوب الخ) هذا مناف لما ذكره الشارح بعده الا أن يراد بالاختلاف هنا
اختلاف الايام بخلافه في عبارة الشارح وقد وفق السندي بين عبارة الشارح وبين ما نقل عن البخاري
من انه اذا حلق في مجلس متفرقة يجب عليه أربعة دماء بما قلنا ونقل ذلك عن الشيخ محمد طاهر وقال هو
أويل حسن (قوله وأشار الى أنه لو طاف عريا ناقدر ما لا تجوز الصلاة معه الخ) لم يتقدم ما يفيد هذه
الاشارة ولعلها من ايجاب الدم بالطواف محدثا فان كلا من الحدث والكشف مانع من صحة الصلاة فيكون
ايجاب الدم بالطواف مع الحدث مضمما ايجابه مع الكشف بجامع أن كلا مانع في الصلاة فقي قيل يلزم
الدم باحدهما يقال به في آخر المساواة ولا يرد التجاسة الحقيقية لان تقيده بالحدث بقيد أنها غير مانعة
فكانها منصوم عليها بخصوصها باعتبار هذا المفهوم وخارجة عما تقتضيه المساواة (قوله ولا يصح
جعلها بيانية على معنى سبع هي الفرض الخ) قديقال يصح بتقدير أن السبع سمائة بالفرض وهذا
لا ينافي أن الفرض أربعة منها وأيضا تقدم له أنه لو أطال الركوع أو القراءة أو السجود عن القدر
المفروض يقع ذلك فرضا وماز - عن الفرض يتصف بالوجوب والسنية قبل وقوعه وبعده يقع الكل
فرضا وماهنا يمكن أن يفتن فيه كذلك (قوله ففي الزامها بالدم وقد حاضت في الاثناء نظري) قديقال انه
بوجود العسر في آخر الوقت تبين أن أوله وهو ما قبل العذر ممتنعين لادائها فيه كما في قضاء الصوم بعد
الاقامة فانه موسع وبالموت تضيق عليه فيما قبله وينبئ أن ما قبله وقته المعين فلذا أو جينا عليه الايضاء
تأمل (قوله وقد فعله في أيام التخرنأ يستغنى عنه الخ) اذ لم يقيد بتقديم والتأخير بكونه في أيام التخرنأ
فلا يفتن في الاستغناء بل لا بد من ذكر مسألة الترتيب ولا يستغنى عن احدي المسئلتين بالآخرى كما هو ظاهر
فقرن في يوم التخرنأ أربعة أشياء الرمي الخ) رعايتوهم منه وجوب هذه الاشياء في يوم
التخرنأ وليس كذلك يجب فيه الا رمي بخلاف الباني فانه لا يختص به ولو أريد الجنس يومهم جواز

تأخير رمي أول يوم عنه فلو قال فيجب الترتيب بين الرمي ثم الذبح ثم الحلق لغير المفرد وبين الرمي ثم الحلق له
 لكان أولى اه سندی **(قوله)** لما كان قوله أو قدم الخ بياناً لوجوب الدم بعكس الترتيب قرع
 عليه الخ) تفريع وجوب الترتيب على وجوب الدم بعكس الترتيب صحيح لكن الشارح لم يقتصر على
 ذلك بل زاد في التفريع على ما ذكره المصنف وجوب الأشياء الأربعة في يوم النحر مع أنه لا يتفرع عليه إلا
 أن يقال المراد وجوبها من حيث ترتبها لا من حيث ذاتها كما يدل قوله الرمي ثم الذبح الخ وكلام المحنثي
 يفيد أن المقصود تفريع أن الترتيب واجب وبيان ما يجب في يوم النحر زيادة في الفائدة لأنه من ضمن
 المقرع وهذا خلاف ما يقيد به كلام الشارح **(قوله)** أفاد في البحر ضعفه الخ) ذكر الناطق في الروضة نحو
 ما في الخزانة فهو مقيد لما في المتون فلذا منى عليه أرباب المناهل كالفارسي واللباب وغيرهما فيندفع به
 تضعيف البحر اه سندی **(قول الشارح)** بخلاف ما لو طيب عضو غيره الخ) لأن الإنسان يتأذى بتفتت غيره
 كما يتأذى بتفتت نفسه ولا يتأذى بتجرده عن الطيب والمحيط رحتي **(قوله)** والقرح) في القاموس القرع
 ويضم عض السلاح ونحوه مما يخرج بالبدن **(قوله)** وما في الظهيرية من أنه ان عجز عن الدم صام ثلاثة أيام
 ضعيف الخ) ذكر السندی ما نصه قال الشيخ محمد سنبل إذا لم يجد الدم صام ثلاثة أيام ككفي المحيط البرهاني
 والظهيرية ونقل الفارسي نحوه عن الذخيرة قال ونقل شيخنا نحوه عن الأسرار ولا ينافيه ما في شرح
 الطحاوي وغيره أنه يجب الدم لا يجزيه غيره وينبغي أن يحمل على ما إذا وجد في اللبب وشرحه تبعا
 للكبير على خلافه وما في البحر الرائق أيضا فيه ما فيه اه قلت وفي هذا جواب عن قول صاحب البحر ولم
 أره لغيرها وفي الفتوى بهذا رفق على الضعفاء والمساكين **(قوله)** أصوع وهو يفتح الهمزة وضم الصاد
 الخ) في القاموس الصاع جمعه أصوع وأصوع وأصوع وصيعان اه **(قوله)** فهو صريح في جواز
 القضاء من عامه الخ) الذي سيأتي متناوئاً وشرحا جاوزا الميقات بلا إحرام فأحرمت بعمرة يعني داخل الميقات ثم
 أقسدها مضى وقضى ولادم عليه لترك الوقت لغيره بالأحرام منه في القضاء اه وبهذا نعلم ما في نفيه أن
 ما يأتي لا يدل على جواز القضاء في عامه حتى يكون مخالفا لما ذكره هنا على أن عبارة الرمي بعدم ما ذكره
 عنه لكن هنا ما وجب المضى بالأحرام من الميقات تعيين القضاء من القابل بخلاف المجاوزة بلا إحرام
 لتدارك ما فات اه هكذا نقل عبارته السندی **(قوله)** وقياس كونه انما شرع فيه مسقطا لا لما أن المراد
 بالقضاء الخ) قال السندی ونزع الرحتي في تعليل صاحب النهر بكونه شرع فيه مسقطا قال فانه لا يفيد
 لأنه لا فرق في الجبين المسقط والملتزم ولذا لم يظن ومقتضاه أن يقضى الأولى والثانية اه ثم ذكر عن ابن
 جماعة أن مقتضى كلام الحنفية لزوم قضاء حجة واحدة قال ثم وجدنا ما هو أصح من أنه في المحيط
 الرضوي وذكر في المتن لو فاته الحج ثم حج من قابل يريد قضاء تلك الحجة فأفسد حجته لم يكن عليه الا قضاء
 حجة واحدة كالأول فسد قضاء صوم رمضان اه ونحوه في منسل الفارسي عنه وفي الكبير واللباب وشرحه
 في باب الفوات ثم قال ومدار المسائل الفقهية على النقل ولا عبرة بما خالفه من تعليل الفقهاء على أنه لقائل
 أن يقول انه لا فرق في الجبين المسقط والملتزم الا في هذه المسئلة اصريح النقول المنتضية للفرق **(قوله)**
 والخلاف في الأولوية كما هو ظاهر قول البصراخي) لكن عبارة البحر المسوقه لستر حج الأول تفيد أن
 الخلاف في الوجوب لا الأولوية ويقيد به أيضا ما نقله السندی عن الميسوط انه يتناول الصيد ويؤدى
 الجزاء ولا يأكل الميتة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف لان حرمة الميتة تغلظ وحرمة الصيد مؤقتة ترتفع
 بانحروج من الحرم أو الاحرام فعليه أن يقصد أخف الحرمتين دون غلظتهما **(قوله)** فاصدريه الخ)

لعل الاول أن يقول ما نكرة موصوفة أو اسم موصول يعنى الشئ أو الذى جعله العدلان قيمة وعلى هذا يكون العائد أو الرابط مذكورا ويقدرا للضمير الرابط حيثئذ ولا يستقيم جعلها مصدرية لا بتأويل المصدر بالمشتق **(قوله على أن صاحب الباب صرح بخلافه الخ)** فيه أن ما فى الباب انما اشترط أن يكون العدلان غير القاتل على القول باشتراطهما وعلى القول بكفاية الواحد لم يشترط أن يكون غير القاتل بل أطلق فيه فلم يصرح فى الباب بخلاف بحث الجربل اطلاقه يفيد ما بحثه **(قوله)** فذكر ذلك فى ذلك الباب صريح فى أنه الحكم فى كل صدقة الخ فيه أنه ليس فيما ذكره فى ذلك الباب تعرض لحكم الصدقات الواجبة بل انما تعرض فيه لخصوص مصرف الزكاة فاعتراض ط هنا وارد على الشارح **(قوله لا يختص بصيد الحل الخ)** حقه الحرم **(قوله)** وقيد بالقطع لانه ليس فى المقالوع ضمان الخ أى بان وجده مقلوعا وانتفع به والا فلو قلعه يضمنه **(قوله)** والى أنه يملكه بإداء الضمان الخ لادلالة على ملكه بضمنان قيمته **(قول الشارح يعنى النابت بنفسه الخ)** يخرج به ما أنبتته الناس بقسميه من جنس ما ينبتونه أولا **(قول الشارح أى ليس من جنس ما ينبتته الناس الخ)** يخرج به ما نبت بنفسه ويعتاد الناس انباته وبقيت صورة واحدة فيها الجزاء وهى ما نبت بنفسه ولم يعتد انباته **(قوله)** ان كانت عروقها لا تسقى فلا شئ يقطعها أى يقطع عروقها كذا روى عن محمد اه شرح الباب ومفهومه أنه ان كانت عروقها تسقى فلا عبرة بانقلاعهما فهى كالراسخة اه سندی **(قوله)** أى لكون الشجر أو خشيش الخ الاظهر جعل اسم الاشارة عائدا لما استفيد من تفسيره لكلام المصنف أى ولكون ان نابت بنفسه الذى ليس مما ينبت به هو الحرم حل قطع الخ لكن لما كانت هذه العلة غير تامة لا بضميمة العلة الثانية قال لان انما الخ فهى علة تعليلية الاولى **(قوله)** ولوأخذ الغصن شيئا من الحل والحرم فالعبرة بالحرم الخ انما يظهرفيما لو وقع وقع فى الحرم **(قوله)** وهذا فى القائم لا حاجة اليه الخ لعلة قوله وهذا كما هو عبارة ط **(قوله)** يقتضى أن الحل لا يثبت الخ فى هذه العبارة شئ تأمله اذ ليس مراداً بـ ما يدافع بقوله وجميعه الخ أن الحل لا يثبت الا اذا كان جميعه فى الحل بل مراده أن أى جزء منه اذا وجد فى الحرم كفى بخرمه ولا اعتبار بخصوص القوائم ولو كان مقتضى عبارة البدائع ما ذكره فى الغاية كان ما فهمه مسلما ولا يعترض عليه بما فى المبسوط **(قوله)** وانما الخلاف فى ارسالها لارى وهو مضاف اليه هو وان أضيف اليه باعتبار التسبب لا ينفى اضافته اليها وأنه فعلها فلا يصح الحاقه بقياسه على ما ورد به لأنه فيما كان الفعل مضافا للعاقل من كل وجه وفعل الجماء أدنى حالا مما ورد به النص لضافته من بعض أو جره فلا يصح القياس لعدم المساواة تأمل **(قوله)** وينبغي أن يكون كالقمل الخ نقل السندى عن الشيخ محمد طاهر نقلا عن المحيط ونقل أيضا عن الشيخ على القارى وعن فيض الانهر ما يقتضى عدم صحة قياس الجراد على القمل لوجود الفرق بينهما فان الجزاء فى القمل باعتبار ازالة التفث وفى الجراد باعتبار أنه صيد فتعتبر قيمته كما صيد فيجب فى كل جرادة مرة قات أو كثر وقرر ذلك بما لا مزيد عليه وقال وعندى انه يعول على تقسمة قياس كرم من الجراد لان مدار القسمة على النقل حيث جزم بذلك فى محيط فلا عدول عنه **(قوله)** اذ المفهوم معتبر فى الروايات اتفاقا أى فربما فهم من السبع أن غيره ليس سحابة كذا **(قوله)** لكن ينبغي تقييد الحيوان بغير الماء كقول الخ لعل الاصوب بغير الماء لأن انما هو فى نقي ضمان على كونه غير مملوك أعمد من كونه ما كولا أو لافاته لو قتل الحمار الوحشى نعمان غير انه لا شئ وان كان ما كولا وان قتل صبيدا لم لو كاصا فلا عليه الجزاء حق العبد وان كان

غيراً كقول وقد يقال لا حاجة له هذا القيد بالكلية لان الكلام في تقي الجزاء الذي هو حق الله تعالى فقط وهذا ينتفي بالصول مطلقاً تأمل **(قوله)** وما في البدائع من أن هذا أي عدم وجوب شئ الخ) الانسب ارجاع اسم الإشارة لا اشتراط الصول قال ط قال في البدائع اعتبار الشرط المذكور انما هو ماخ **(قوله)** قال في الحاشية وعن أبي يوسف الاسد بعزلة الذئب الخ) ليس في عبارة الحاشية ما يدل على أن المذكور في البدائع رواية عن أبي يوسف بل غاية ما تدل عليه أنه جعل الاسد كالذئب في كونه من القواصق وأنه لا شئ في قتله وهذا لا يدل على ما في البدائع من التفصيل وعبارة الحاشية ولا شئ في قتل الكلب العقور والذئب والحداء الى أن قال وعن أبي يوسف الاسد بعزلة الكلب العقور والذئب وفي ظاهر الرواية الخ **(قوله)** قلوا كل المحرم الذابح منه شيئاً قبل أداء الضمان الخ) ما هنا خلاف ما قدمه في كل المحرم من أنه يغرم ما أكله بعد الجزاء وقبله يدخل ما أكل في ضمان الصيد وقال لا يغرم بأكله شيئاً فاهنا طريقة أخرى **(قوله)** وقد يجاب بأنه يمكنه أن يؤوله في طرق الحرم لمن هو في الحل الخ) لا يظهر هذا الجواب انزعاجاً لته وهو في الحرم لمن في الحل قد تعرض للصيد بعد تحقق أمنه بدخوله الحرم إلا أن يصور بأنه لم يدخله في الحرم والذي يظهر في الجواب أن المراد بأحرم ودخل أراد لأنه فعلهما حقيقة ولا يظهر ما ظهره من الجواب من جعل القولين في الصورة الثانية فقط ادلايخفي أن الصيد يصير آمناً بدخول الحرم وبإحرام الصائد فإي قال في أحدهما يقال في الآخر وبما ظهر من الجواب يتضح زيادة قول المصنف على وجه غير مضيغ اذ لو أحرم بالفعل أو دخل بالفعل استحق الصيد الامن وهو لا يتحقق الا بالامن المطلق وبما ظهر من الجواب يندفع جميع اشكالات هذه المسئلة ثم رأيت السندی أجاب كذلك **(قول الشارح)** لان تسيب الدابة الخ) لا يخفى أن الحرمة لا تثبت الا اذا سبها بلا سبب شرعي وأما اذا دخل الحرم والصيد في يده أو كان صيد الحرم ابتداء فقد وجب عليه اطلاقه كما في المبسوط والمحيط وغيرهما لوجوب الامن له بالنص والامن لا يتحقق الا بالارسال المطلق وما ذكره في جامع الفتاوى مفروض في غيره اه سندی وبما ظهر من الجواب يندفع هذا أيضاً **(قوله)** أما لو دخل به الحرم الخ) قلت هذا اذا دخل به الحرم أخذ بيده الحقيقية والا فلا كما سيأتي اه سندی **(قول الشارح)** ولو القفص في يده يبيح أخذ المصحف الخ) نازع الشيخ محمد طاهر بان قياس القفص على الغلاف قياس مع الفارق لان المأمورية في المصحف عدم المس فإذا أخذه بغلافه لا يكون ما سوا المأمورية في الصيد عدم التعرض ومن أخذه بيده حال كونه في القفص فهو معرض للصيد لا محالة واعتمد أن من دخل الحرم حلالاً أو محرماً وفي يده أو في قفص معه أو في يد خادم معه صيد وجب ارساله لان الصيد بعد دخوله في الحرم بأي وجه كان صار صيد الحرم واستند في ذلك لكثير من عبارات المؤلفين فانظره **(قوله)** ومثله ما لو أخذه من الحرم بالأولى الخ) تبع ح و ط في هذا وهو خلاف الصواب فان الواجب فيه لا إطلاق وان خرج به الى الحل ونس لمالكه المرسل أولاً ما كانه لم يخرج بنفسه فهو من صيد الحرم كما في الباب وغيره وان خرج من ملكه كذا في السندی **(قوله)** ولا يمكنه تخليته في بيته الخ) في البحر اذا أحرم وفي بيته أرقفصه صيد لا يرسله فكذلك اذا دخل الحرم ومعه صيد في قفصه لا في يده لا يرسله لانه لا فرق بينهما **(قوله)** الأولى أن يقول (مثل العبري الخ) يظهر أن عبارته هي الأولى لان ما ذكره عن الاشباه من تعدد سبب الجبري يصلح على تعبير المصنف بالارث على طريق التمثيل فكأنه على وجه تسميته تمثيل ووقاف ومثني الخ لقائه بيان وجهه صراحة وان كان معلوماً من تقديم عبارة لا شبهة من **(قوله)** هذا الاستدراك يس في محله

لان كلام الاشياء الخ يظهر أنه في محله فانه قد يفهم من اطلاق قول الاشياء لا يدخل الخ دخول مسئلة
 الصيد وأنه يملك بالارث بدون اختيار تأمل (قول الشارح ولو كان القاتل بهيمة لم يرجع الخ) قال
 الشيخ الرجى هذا أى عدم الرجوع على رب البهيمة في قوله ولو كان القاتل بهيمة الخ في المنفلة أما لو
 كان معها ربها قائدا أو سائقا أو راكباً أو واقفاً في مكان متعدياً ينبغي أن يجري ما ذكر في باب
 جناية البهيمة اه قلت ويؤيده ما في الباب وشرحه في فصل تنفير الصيد ولو ركب المحرم دابة
 أو ساقها أو قادها فتلصق الصيد بنفسها أو عضها أو ذنبها أو روثها أو بولها ضمنه ولو انفلتت بنفسها
 فأتلفت صيداً لم يضمن اه وبعثنا في البحر الزاخر أيضاً قاله الشيخ على القارى في فصل أخذ الصيد
 وإرساله ولو قتل الصيد بهيمة في يده فعليه الجزاء ولا يرجع به على أحد من صاحب البهيمة أو راكبها
 أو سائقها أو قائدها والمسئلة مصرحة في البحر الزاخر اه فغير متوجه لانا تتبعنا البحر الزاخر فلم نجد فيه
 ذلك بل وجدنا فيه ما قدمناه وما ذكر في باب الجنايات شامل للمعرم والحلال والرجوع على الصبي يؤيد
 تضمين صاحب البهيمة اذا كان معها بخلاف ما اذا لم يكن معها فلا يضاف فعلها لأدى اه سندی
 (قوله كشود الطلاق قيل الدخول الخ) فانهم قرروا نصف المهر وقد كان محتمل السقوط برده
 الزوجة أو تمكينها ابنه (قوله وأقاده هذا الشرط الخ) ما ذكره الشارح من الشرط انما يقيد اشتراط
 صيد البائع وهو محرم لا اشتراط بيعه وهو محرم نعم يفيد قول المصنف وبطل بيع محرم (قوله فكان
 عليه أن يذ كراخ) ما فعله الشارح أولى اذ لو قدم قوله ان اصطاده وهو محرم يتوهم انه شرط في
 بطلان البيع فقط مع أنه شرط في بطلان الشراء أيضاً ولا يتوهم أن ضمير اصطاده راجع للشترى بل
 هو راجع للبائع واللبس مأمون ويدل على أنه قيداهما ما ذكره في البحر من مسئلة الهبة التي نقلها
 المحتسب عنه (قول الشارح وان وجب حج أو عمرة الخ) فان أدى ما وجب عليه من الميقات لاثني عليه
 لسقوط الدم وان من داخله لزمه وبهذا تبين أن عبارة الشارح مصلحة للمصنف فتكون موافقة لما في
 الكتب (قوله لاثني عليه بعد الاحرام) هكذا رأيت في الشرنبلالية والفتح وصوابه بعدم اه
 منه (قول الشارح كما اذا لم يحرم) أى فانه يكون مشغول الذمة باحد النسكين ودم المجاوزة سندی
 (قوله وبه ظهر أن ما في الدرر من عطفه بأو غير ظاهر الخ) في السندی بعد ذكر ما في البحر ونحوه
 مما يدل على اشتراط الشوط في لزوم الدم مانعه لكن ذكر الفارسي عن خزنة الاكل لو أحرم بعد ما جاوز
 الميقات فان استلم الحجر ليس له أن يرجع وقطع التلية اه ولذا قال في الباب وان عاد بعد شروعه
 كأن استلم الحجر أو قرب به فة لا يسقط اه وهذا يبيد أن مجرد الاستلام مانع من السقوط فالظاهر
 أن تقييد بشوط ليس شرطاً كما في قول الهداية بعد ما ابتدأ الطواف واستلم الحجر كل ذلك تمثيل
 باعتبار العادة وان واقع لا يلزم بل مجرد ابتداء الطواف مانع من سقوط الدم أخذ من اقتصار صاحب
 الهداية على ابتداء الطواف ونم يقيد بشروط ولذا قال في الدرر بأن ابتداء الطواف أو استلم الحجر عطف
 بأو فاقضى أنه يكفي بالاستلام فقط كأي شرنبلالية واقتضى الا كفاء أيضاً ببعض الشوط حيث
 قال بأن ابتداء الطواف وابتداء لطراف بشروع فيه وهو صادق ببعض الشوط ويدل عليه أيضاً قول
 الشارح فيما سياتي أو بعد شروعه وقول المصنف لا شرع في نسك فان الشروع لا يتوقف على
 الشوط كأي وذا قال شيخ عني القارى عند قول صاحب الباب كأن استلم الحجر الاولى كأن نوى
 غير سواه مثله ولو سواه ابتداء منه لا تهى وشيخنا الشيخ محمد طاهر سنبل رحمه الله تعالى وفق

بين القولين حيث حمل مجرد الاستلام على طواف العمرة فإن المعتمر يقطع التلبية بمجرد الاستلام
وبعده يكون مستغفلا يعمل ما أحرم به بخلاف الحاج يعني فيشترط فيه كمال الشوط وهذا توافق حسن
اه **(قول)** لأنه فوت) عبارة البصر لأنه فوق بالقاف لا بالتاء **(قول)** أشار إلى أن البستان غير قيد وأن المراد
مكان داخل المواقيت الخ) أفاد الرجحى أنه لو قصدوا فاقى نفس الميقات فكذلك فلو خرج المدينى
إلى ذى الحليفة لحاجة الحق بأهله لأن كل من وصل إلى موضع التمتع بأهله فله دخول مكة بلا إهرام
وامتنع عليه التمتع والقران وسقط عنه طواف الوداع هذا ما تفهمه عباراتهم فتبصر اه نقله السندى
(قول) لكن ينافية قولهم ثم بدله دخول مكة الخ) يندفع الاشكال في هذه المسئلة بأن المجوز لدخول
مكة غير محرم أحد أمرين الأول أن يقصد الحل لحاجة ثم يبدله دخول مكة وهذا ما ذكره في الكافي
والباب والبدائع والثاني أن يقصد دخول الحل قصداً أولاً مع قصد دخول مكة قصداً ضمياً وهو
ما أشار له في البصروذ كره في شرح الباب وهو مرادهم بالحيلة ومن ذكر القسم الأول لم ينف كفاية
القسم الثاني فيعمل بكلا النصين تأمل وقال الشيخ محمد طاهر سنبل على ما نقله عنه السندى في قول
الشارح وهذه حيلة أى لمن أحكمها وقصد موضعاً في الحل لحاجة قصداً أولاً كما صرح به في المبسوط
 وغيره ولا يضره قصد دخول مكة بعد قضاء حاجته اه **(قول)** والظاهر أنه لو عاد إلى الميقات ونوى تسكناً فلا
يقع واجبا عما عليه بالدخول الخ) هذا خلاف المفاد من عباراتهم كالسكز والهداية حيث قيدوا الاجزاء
بما إذا أحرم ما عليه **(قول)** قال في الفتح ولقائل أن يقول لا فرق بين سنة المجاوزة وسنة أخرى الخ)
قال الرجحى بحث منه لا يعارض المنقول مع أنهم قالوا الاختلاف جنس العبادة باختلاف سببها فلذا
لا يجوز قضاء ظهر رأس بنية ظهر اليوم لأن السبب دلوك الشمس بالامس واليوم مختلف وما ذكر أنه
الأصح خلاف ما اعتمدوا تصحيحه وقالوا لا يشترط التعيين في رمضان واحد لا تحاد جنسه باختلاف سببه
وهو شهود الشهر وفي رمضانين يشترط التعيين لاختلاف السبب فإن شهود الشهر في سنة غير في سنة
أخرى وهناسب كل تسلك مجاوزة الميقات على قصد دخول مكة بغير إهرام وهو مختلف فيختلف جنس
المناسك فيحتاج إلى التعيين فلو حج عما عليه أو اعتمر كذلك أنصرف إلى الأخير لأنه أقرب إلى الاداء والله
أعلم اه وأيده شيخنا الشيخ محمد طاهر سنبل اه سندى **(قول)** ولا يخفى ما فيه فإن المكروه فعلها الخ)
ينافي ما في الغاية من أن تأخيرها إلى أيام النحر والتشريق مكروه أيضاً كفعلها في تلك الأيام وهو أدرى
بمحل الكراهة **(قول)** المصنف فأحرم بعمره) أى داخل الميقات **(قول)** وينبغي أن يكون إرفض بالفعل
الخ) هذا ظاهر على قوله لا على قولهما إذا لورفض العمرة بالفعل يكون جائزاً على إحرام الحج إذا قبل
برفضها بعد تمام أفعاله **(قول)** وأثر الخلاف لزوم دين بالجناية عندهما ودم واحد عند محمد الخ)
الذى في الفتح وثمرة الخلاف فيما إذا جنى قبل الشروع فعليه دمان الجناية على إحرامين ودم عند أبي
يوسف لا ارتفاع أحدهما قبلها اه قلعه وقع تحريق في نقل عبارة البدائع **(قول)** وقد قال في
التارخانية الجمع بين إحرام الحج والعمرة بدعة) عبارتها على ما في السندى الجمع بين إحرام الحج وإحرام
العمرة بدعة الخ اه

باب الإحصار

(قول) ولها ركن واحد وهو الوقوف) حقه الطواف **(قول)** فإن سرفت نفقته ان قدر على المشي الخ)

قال القاري هذه الشرطية ليست في محلها بل موضوعها هلاك المراحلة فهلاك النقطة احصار على الاطلاق الا اذا كان قريبا من عرفة أو مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة الى وجود نقطة اه سندی وتمام الكلام فيه (قول في الهامش فان حبس في سجن أو دار قيل حصار الخ) لكن هذا طريقة أخرى غير ما قاله ابن كمال فان طريقته مبنية على أنه يقال في الامر الغير المحسوس احصار وفي المحسوس يقال حصر (قول في الفتح بأنه مخالف للنص) قلت لانصر في المـ سئلة عن الشارع لامن الكتاب ولا من السنة والمقيس عليه موجود في الشريعة وهو كفارة صيد الحرم بطريق التخيير أو كفارة الخلق بعذر على طريق الترتيب فيقبل وكيف لا يقبل وهو اجتهاد بعض المجتهدين المطلعين على قواعد أصول الدين كآبي يوسف وقد تبعه على ذلك الشافعي أيضا مع جلالاته في المرغيناني عن التحفة عن الشافعي يصوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف الآخر أقول ولعلهما ما فاسا هذا على من لم يجد الهدى عن كان قارنا أو متمتعاً كما رل به القرآن أيضا والحاصل أن هذا وجه ما قيل يصوم عشرة أيام ثم يتحلل وقياس كفارة الخلق بعذر وجه ما قيل يصوم ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم وجه ما قيل يصوم بإزاء كل نصف صاع يوما ولكل وجهة غير خارجة عن الشريعة فكن متأديا في حق الائمة اه سندی (قول لا تظهر له ثمة) أي للخلاف (قول في القياس حجة وعمره الخ) لان احرامه ان كان للحج لزماه فكان فيه الاحتياط لكنه استحسن المتيقن وهو العمرة فتصير دينافي ذمته الى آخر ما في النهر

(باب الحج عن الغير)

(قول لانه قد نص أن غيرا تعرف بالاضافة في بعض المواضع الخ) لا يصلح تعليلا لما قبله اذ هو على أنها ليست للتعريف ولا دخل لتعرف غير في بعض المواضع ولعل المراد بقوله تتعرف تخصص والمناسب ابيه على أن المعاقبة للاضافة لا تصلح دليلا لدخولها لأنها لا تعاقب اضافة التخصيص مثل سوى وحسب فانهما يضافان ولا تدخلهما آل اه من السندی (قول الشارح الاصل أن كل من أتى بعبادة ما الخ) قال السندی نقلا عن الشيخ أبي الحسن السندی في حاشية فتح القدير لا يخفى أن المصنف يعني صاحب الهداية جعل هذا الجعل أصلا في باب الحج عن الغير وهو غير ظاهر لان الحج عن الغير من قبيل النيابة في العمل والنيابة تعتمد انتقال العمل من النائب الى الاصل حتى كأن الاصل هو الذي فعله ولذا يسقط به الفرض عن ذمته ومرجعها الى أن الشارع كما جعل مباشرة الشخص بالفعل طريقا الى تحصيل عمله كذلك جعل مباشرة نائبه طريقا الى تحصيل عمله فيما يجوز فيه تسهلا ورجة ولا يخفى أنه كما أن للشارع أن يكلفه بما شاء ولا عزاء له في التكليف كذلك له أن يجعل طريق تحصيل ذلك بما يريد فغيا يجوز فيه النيابة جعل فعل النائب طريقا الى تحصيل عمل الاصل فصار العمل فيه مضافا الى الاصل ويكون من جملة تسعيه وتكون مباشرة النائب طريقا الى حصوله كالمباشرة بنفسه وهذا هو الذي يفيد قوله ثم ظاهر المذهب أن الحج يقع عن المحجوج عنه وبذلك تشهد الأحاديث الواردة في هذا الباب وهذا بخلاف جعل ثواب عمله لغيره فان ذلك لا يسقط به الفرض عن ذمته ولا ينتقل به العمل من الجاعل اليه فينهما ون بعيد فلذلك يجوز جعل الثواب في عمل لا تجرى فيه النيابة عندهم كالصلاة والصوم وكذا يمكن العكس عقلا اذ يجوز أن يمنع الشارع في عمل أن يجعل الانسان ثوابه لغيره ويجوز فيه النيابة لان النيابة ليست من باب جعل ثواب العمل لغيره بعد أن يكون العمل لأحد بل من باب تحصيل العمل فيحصل بها عمل ذلك الغير على

الوجه الذي شرعه الله تعالى له في أصول عمله فيثبت جعل أحدهما أصلاً لا ترديد وكالات تظهر
الأصالة على ظاهر المذهب كذلك لا تظهر على رواية محمد وهي أن الحج عن الحاج ولا أمر ثواب
النفقة أدليس على تلك الرواية جعل أحد ثواب عمله لا ترديد هناك يحصل للأمر ثواب عمله الذي هو
الانفاق وليس له ثواب الحج الذي هو عمل غيره اهـ (قوله هذا يعني عن الشرط الذي قبله الحج) فيه أن ما
قبله فيما إذا أمر معيناً وهذا فيما إذا عين بدون أمر بأن قال لو صبه من لا يحج عني فلان الحج نعم يفيد
ما يأتي متناهيًا لمرض المأمور (قوله فلو حج ماشياً ولو بأمره ضمن الحج) هكذا عبارة الباب ولا
يفهر الضمان فيما لو أمر به ماشياً لوقوع الحج عن الأمر نقلاً ولا ضمان لما أتفق له لا ذنبه نعم عبارة
البحر عن البدائع ومنها الحج كما حتى لو أمر بالحج فحج ماشياً ضمن النفقة ويصح عنه راكبان المفسر وض
عليه هو الحج كما في تصرف مطلق الأمر بالحج إليه فان حج ماشياً فقد خالف فيضمن اهـ فعلى هذا يكون
معنى قوله في الباب ولو بأمره أنه أمر بالحج المطلق وليس معناه أنه أمر به ماشياً (قوله فلا يشترط فيه
شيء منها إلا الإسلام الحج) الاقتصار على ما ذكره من المستثنيات ظاهر فيما إذا حج عن غيره تفصيلاً بما لا أمر
أما إذا كان بأمره وما لا فينبغي أن يشترط عدم المخالفة أيضاً والانفاق من مال المحجوج عنه ليحصل له ثواب
الانفاق ولا يخفى أن الأول يتضمن شروطاً من المتقدمة كعدم الإفساد والأحرام بحجة واحدة وأفراد
الاهلال لواحد وانما بسطها في الباب لزيادة الإيضاح فان خالف أو أنفق من ماله ينبغي أن يضمن
اهـ سندی عن شيخه محمد طاهر سنبل (قوله ولا ضرورة للاستبحار على الحج الحج) قد يقال الضرورة
في هذا الزمن داعية للقول بصحة الاستبحار عليه لعدم من يقوم به عن الغير مكتفية بنفقة الذهاب والاياب
فهو كالاستبحار على تعليم القرآن الذي قال بصحته المتأخرون وحينئذ يستحق المأمور أجرته زيادة عن
النفقة للذهاب والاياب (قوله وهو اختلاف لا ثمرة له الحج) قال في البحر وقد يقال إنها تظهر فيمن
حلف أن لا يحج وقد يقال أنه يقال في العرف حج وان وقع عن غيره فيحسب بالحج اتفاقاً اهـ وقيل ربما
ظهرت فيما إذا حج عن الغير ثم قال ان لم يقع الحج عني فكذا وقالت الورثة ان لم يقع عن الأمر فكذا
وسأني عند قوله ودم الاحصار على الأمر ما يفيد أن الثمرة تظهر فيما لو فاته فعلى أن الأفعال تقع عنه
يلزمه القضاء عنه وعلى أنها تقع عن الأمر يلزم القضاء عن الأمر (قوله لانه يشمل من لم يحج أصلاً)
هذا هو المعنى القوي وما عداه داخل في المعنى الشرعي أيضاً وخلاف الامام الشافعي فيه بالمعنى الشرعي
لا فيه بخصوص معناه لغة (قوله لان الباقي صار ميراثاً الحج) وجهه أن نفقة الحج تبطل بالموت كنفقة
ذوي الارحام وسأني توضيح هذه المسئلة (قوله والحاصل أن صوراً لا بهام أربعة الحج) لعل الأولى
أن يقول ان مسئلة احرام المأمور عن أمر به فان الابهام غير متحقق في كل الأربع (قوله وفيه تضر)
الظاهر من كلام الفتح أن هذا تنظير في التعليل لا الحكم وهو عدم الاجزاء عن حجة الاسلام ومن لمعه وان
البحث في العسلة لاية - ح في الحكم المنصوص تأمل (قوله وهذا ظهر فائدة أخرى للتقييد الحج) يس في
عبارة الفتح ما يقتضي ذلك بل غاية ما أفادته هو حكم تبرع الوارث عن مورثه بالحج ابتداءً ويكون قوله وان
كان على أحدهما الحج انتقلاً للمسئلة أخرى مناسبة لما قلناه من حيث التبرع في كل عن مورث ولا - عني
لحلها على المسئلة الأولى وذلك بأن ينويها مؤد شريعين أحدهما حتى - في ما قلناه من لا شك بل تحمل
على تبرع ابتداءً لأحدهما - رن أن ينويها معاً أولاً وقوله ولا شك ان كان متفلاً عنهم يس قصد
منه الا حترار عما إذا عين أحدهما بعد الابهام وأنه يسقط به لقرض وان فيه اشكالاً بل قصد الإشارة إلى

بيان موضوع المسئلة وهو أن المراد بالتبرع عنهم على سبيل التنقل بالشواهد فقط وأيضا الجواب الذي ذكر لا يصلح دافعا للاشكال على تقدير أن ما ذكره هو مراد الفتح فانه لا شك أن المراد مما ذكره الشارح المار أن يتسدى الاحرام لأحدهما معينا وليس فيه ما يدل على صحة التصويل بعد وقوع الاعمال عن الوارث وأيضا قد تقدم له أن من شرائط الحج عن الغير تبته عنه والحاصل أنه ليس في عبارة الفتح ما يدل على ما ادعاه المحشي من سقوط الفرض عن الذي عينه بعد الابهام ويمكن جعلها على ما وافق القسوع المنصوص عليها ولاداعي لما حله عليها حتى يأتي الاشكال ويكون كلامه مخالفا لما ذكره تأمل وبهذا تعلم عدم صحة ما سلكه هنا وفيما يأتي أيضا (قول) ويفيد ذلك الأحاديث التي رواها الخ لم يظهر من الأحاديث المذكورة ما يفيد ما قاله نعم يفيد ما ذكره من تعليل المسئلة وسقوط الفرض عن كل من الأب والابن لا يقول به أحد خلافا لما يفيد كلام المحشي وما جرح اليه مبني على ما فهمه من عبارة الفتح وقد علمت ما فيه (قول الشارح من حج عن أبيه فقد قضى عنه حجه الخ) قال الشيخ الرضائي هو على تقدير مضاف أي عن أحد أبيه لأنه لو أحرمت عنهما لم يجوز واحد منهما في سقوط الفرض لأن الحجة الواحدة لا تجزئ عن اثنين والثواب الموعود مطلق سواء أحرمت عن أبيه أو أمه اهـ ويحتمل أن يعود الضمير إلى من حج يعني يسقط فرض الحاج ويحصل الثواب لمن عينه من أبيه وهذا بعيد قال المحب الطبري ولا أعلم أحدا قال بظاهره من الأجزاء عنهما حج واحد أو هو محمول على أنه يقع للأصل فرضا والفرض ثوابا اهـ من السندي (قول) وإن كان المراد أنه لا رجوع في تركته الخ) فيه أن هذا أيضا مما لا شبهة فيه أيضا كالذي قبله فلا حاجة إلى الاستظهار فيه والأمر بالمراجعة بل المراد كما هو المتبادر أن الظاهر من قول المصنف حج من منزل أمره بثلاث ما بقي من ماله أنه إذا لم يوجد شيء من المال المدفوع إلى المأمور بعد ما مات ولم يعلم ما صنع به لا يكون مضمونا في تركته لأنه أمين مأذون في الاتفاق فربما اتفق أو سرق منه ولو كان الواجب الرجوع فيها لقال بثلاث تركته ولم يقل بثلاث ما بقي من ماله فانه يفيد عدم الرجوع على التركة بقدر ما لم يعلم حاله من المال المدفوع إلى المأمور تأمل (قول) قلت وهذا مما يدل على أن الاستحجار على الحج لا يصح الخ) في رسالة بلوغ الأرب لدوى القرب للشرنبلالي لا يجوز الاستحجار على الطاعات كتعليم القرآن وانطقه والادان وانتذ كبير والحج والغزو يعني لا يجب الآخر وعند أهل المدينة يجوز وبه أخذ الشافعي ونصير وعصام وأبونصر والفقيه أبو القاسم شرحهم الله تعالى من الخلاصة والعجب بعد ذلك قال ولم يذكر أحد من مشايخنا جواز الاستحجار على الحج وجوزوا الاستحجار على باقي القرب لأنه لا ضرورة في الاستحجار عليه اهـ قلت وقد نقل محقق علماء السند الشيخ محمد هاشم في الرسالة المسماة بقرائن الإسلام أنه صرح في البحر العميق وشرح المنسك المتوسط للرشدي نقلا عن الكفاية لأبي الحسن القنذري بجواز الاستحجار على الحج بوجوبه عن حج فرض الحج عن المحبوب عنه قال وهو رواية الأصل عن أبي حنيفة زاد في البحر العميق أنه الصحيح اهـ من السندي (قول) هذه المسئلة تقدمت عند قوله ان وفي به ثلثة الخ) في السندي ان تلك المسئلة أي المتقدمة فيما إذا أوصى الشخص عند وفاته بأن يدفع كذا في الجمعة فدفع الوصي أو الوارث إلى رجل ثمنه - ففعله أن يسترده من المأمور لأنه أمانة في يده ما لم يحرم وغذيره - ان الوارث هم أن يحج عن مورثه فدفع من عنده ما لا يحج عنه فتقدم فله أن يسترده ما لم يحرم وإذا خسر - استردا للوارث ولم يذكر الوصي وقول الشارح وكذا إذا أحرمت الخ وذلك في ثلاث صور - - - - - ما في المحيط لودع المحبوب عنه ما لا إلى رجل ليحج به عنه فأجل بحجة ثمن مات الأمر فلا ورثة

أن يأخذوا ما بقي معه لأن تفضة الحج كنفقة ذوى الارحام تبطل بالموت اه ثانياً ما أفاده رجحة الله
السندى رجل له ألف لا مال له غيرها فدفقها الى رجل ليحج عنه ثم مات للورثة استردادها ثالثاً ما أشار
اليه الشارح بقوله وكذا اذا أحرمت وقد دفع بالبناء للفاعل اليه أى الى المأمور ليحج عنه أى الموصى المحجوب
عنه وقوله وصيه فاعل دفع صورته ما اذا أوصى المحتضر وقال لوصيه أحج عني بألف مثلاً فذهب
الوصى قبل أن يموت الموصى ودفع الى رجل ليحج عن الأمر فأحرمت المأمور ثم بعد إحرامه مات الأمر
فان للورثة أن يستردوا المال من يد المأمور لأنه حين الدفع لم يكن له ولاية حيث لا يصير وصياً الا بعد
موت الموصى ففي حال دفعه كان فضولاً الا أن المال المدفوع اذا لم يرد على الثلث وجب عليهم أن
ينفذوا الوصية بدفع مستجد بعد موت مورثهم ولا يكتفوا بالدفع الاول لأن أمر الوصى للأمر في حياة
الموصى غير صحيح الخ اه (قوله) خلافاً لما في خزنة الاكمل بجر عبارة البصر وفي خزنة الاكمل
القول له مع عينه الا أن يكون للورثة مطالب بدين من الميت فإنه لا يصدق في حق غريم الميت الا بحجة
والقواعد تشهد للاول فكان عليه المعول اه ورأيت بهامشه أن المدين لم يذكر في الخزنة كما يوهمه
كلامه (قوله) ثم تضاف حصة المساكين الى الحجة فافضل الخ) أى يعطى للرجل ما استحقه بهذه
الوصية ثم يضاف ما للمساكين للحج الخ واتمالم بيد أبانج ويقدم على الرجل مع أنه أهم لكونه قرضاً وماله
تطوعاً للمساكين في كتاب الوصايا من أن اعتبار التقديم يختص بحقوقه تعالى لكونه صاحب الحق الواحد

(باب الهدى)

(قول المصنف ما يهدى الى الحرم الخ) أى يقصد هديه وهو يشمل ما وصل وما لم يصل هذا هو الموافق لما
سند كره المحشى عند قوله اذا بلغ الحرم (قوله) قلت لو أخذ من الهدى يكون تعريفاً متلاً الخ) لكن
شرطه أن يكون اللفظ المعروف به رديفاً أشهر وهما هو عينه الا أن يقال المعنى اللغوي أشهر من الشرعي
فالقصد بيان أن المعنى الشرعي هو المعنى اللغوي المشهور (قوله) أفاده في البصر والباب) عبارة
البحر وان كان المنذور شيئاً لا يراق دمه فان كان منقولاً تصدق بعينه أو بقيته وان كان عقاراً تصدق
بقيته ولا يتعين التصديق به في الحرم ولا على فقراء مكة لأن الهدى فيه مجاز عن التصديق اه وعبارة
النهر ولو عقاراً تعين التصديق بقيته على الفقراء ولو من غير أهل مكة اه أى أنه يتصدق بالمنقول أو قيمته
في الحرم كما ساقى له أيضاً في الايمان فلا يخرج عن عهدة النذر الا بالتصدق بمكة لجعل التصديق به في الحرم
جزءاً مفهوماً بخلاف العقار حيث يجزئ به التصديق بقيته في غير الحرم لجعله مجازاً عن الصدقة وأنه لم يعتبر
المكان جزءاً مفهوماً وايضاً وجه عدم التصديق بعين العقار مع أن مقتضى كونه مجازاً عن التصديق
حتى جازت القيمة في غير الحرم جواز التصديق بعينه وقد يقال انه وان جعل مجازاً عن التصديق لم
يقطع النظر عما يفيد مائة الاهداء وهو النقل وهو انما يكون في القيمة هذا وقد ذكر السندى عند
قوله و يقلد بدنة التطوع الخ مانعه ولو نذر شيئاً مما سوى النعم كالثياب مما ينقل جاز اهداء قيمته وعينه الى
مكة ولو تصدق به في غير مكة جاز ولو على غير أهل مكة وان كان مما لا ينقل كالعقار تعين القيمة اذا أراد
الاصال الى مكة اه الا أن يحمل ما قاله على ما اذا وقع الالتزام بصيغة اسندى لا نهدي تامل (قوله)
على أن القيمة قد تجزئ في الاضحية الخ) فيه أن التصديق بقيمة الاضحية بعدمضى أيامها لا يقترن له شخصية
شرعاً بخلاف التصديق بقيمة المنذور على تلك الرواية فإنه يصدق عليه أنه هدى في لسان الفقهاء وأيضاً

لو نذر هدياً جزأته القيمة بالاتفاق فيما إذا لم يعين وكذا إذا عين في رواية اهـ سندی عن أبي السعود (قوله
 كالاختصاص) في القاموس اختصه بالشئ خصه به فاخص وتخصص لازم متعدد (قوله يدل على
 أن معنى إيجابها لنفسه أن يشترطها الخ) ويدل أيضاً على أن مجرد النية كاف في جعلها للقربة مانقوله
 قبل هذا عن البحر عن المحيط لكن ذكر السندی عند قوله وصنع بالمعيب ما شاء عن الفتح أن الفقير لا يلزمه
 الاضحية ما لم يوجبها بلسانه لا بالشراء فانظر عبارته ثم ان قول الشارح شريته لقربة أغايتبادر منه الصورة
 الاولى والرابعة واذا صح الاثر في الاولى يصح في الثانية بالاولى ولا يصح حمل كلامه على الصورة الثالثة
 والخامسة والسادسة اذ ليس فيها اثر الشراء ستة بمعنى جعلهم شركاء له في بدنة شريته لقربة حتى يكون كلام
 الشارح شاملاً لها والاصوب انه جرى على جواب الاستحسان في هذه المسئلة تظهير ما ذكره في الدرر في
 الاضحية حيث قال مانصه وصح لواحد اشراك ستة أى جعلهم شركاء في بدنة اشترأها ذلك الواحد
 لا ضحيته استحساناً وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر لانه أعدها للقربة فلا يجوز بيعها وجه الاستحسان
 أنه قد يجذب بقربة سمينة ولا يجذب الشريك في وقت الشراء اهـ تأمل (قوله لكن ينبغي أن يكون هذا
 التفصيل محمولاً على الفقير الخ) فيه أن تعليل الفتح السابق من قوله لانه لما أوجب الخ دال على أنه
 في الغنى فكون الفقير كذلك (قوله لكن سوى في الخاتمة في مسئلة الاضحية الخ) أى في عدم
 الاجزاء في الغنى كالفقير وهو جواب القياس (قوله وفيه كلام يعلم من البحر وما علقناه عليه) عبارة
 البحر قال في البدائع وكل دم يجوز له أن يأكل منه لا يجب عليه التصديق بلعه بعد الذبح لانه لو وجب
 عليه التصديق به لما جاز له أكله لما فيه من ابطال حق الفقراء وكل دم لا يجوز له الاكل منه يجب عليه
 التصديق به بعد الذبح لانه اذا لم يجزأ كله ولا يتصدق به يؤدي الى اضاءة المال ولو هلك المذبح بعد الذبح
 لا ضمان عليه في النوعين لانه لا صنع له في الهلاك وان استهلكه بعد الذبح فان كان مما يجب عليه التصديق
 به بضمن قيمته فيتصدق به لانه تعلق به حق الفقراء فبالاستهلاك تعدى على حقهم وان كان مما لا يجب
 التصديق به لا بضمن شيئاً ولو باع اللحم جاز بيعه في النوعين لان ما كره قائم الا أن فيما لا يجوز له أكله ويجب
 عليه التصديق به يتصدق بثمنه لانه ثمن مبيع واجب التصديق اهـ وهكذا نقله عنه في فتح القدير
 باختصار مع أنه قدم أنه ليس له بيع شئ من لحوم الهديا وان كان مما يجوز له الاكل منه فان باع شيئاً
 أو أعطى الجزاء أجره منه فعليه أن يتصدق بقيمته اهـ وقد يقال في التوفيق بينهما انه ان باع مما لا يجوز
 أكله وجب التصديق بالثمن ولا ينظر الى القيمة وان باع مما يجوز له أكله وجب التصديق بالقيمة ولا
 ينظر الى الثمن وأن المراد بالجواز في كلام البدائع الصحة لا الحل الخ قال ابن عابدين في حاشيته عليه
 قوله مع أنه قسم الخ قال في التمهيد وفيه مخالفة لما في البدائع من وجهين الاول وجوب التصديق فيما له
 الاكل منه أيضاً اثنى أنه لا ينظر الى الثمن فيما لا يجوز أكله ويمكن التوفيق في الثاني بان ينظر الى الثمن
 ان كان أكثر من القيمة والى القيمة ان كانت أكثر قاله بعض العصريين وفيه نظر اذ مقتضى كونه
 ما ع ملكه أنه لا ينظر الى القيمة وما في البحر من أن التصديق بالثمن فيما لا يجوز أكله وبالقيمة فيما يجوز
 والجواز في الاول بمعنى الصحة لا اخل فيه نظر فتدبره اهـ والظاهر أن المراد بالنظر ما قدمه هذا وانت
 خير بأنه لا وجه لذلك الوجه الاول لان وجوب التصديق بقيمة ما يؤكل لا يقتضي وجوب التصديق به
 نفسه كالاضحية لا يجب التصديق بها ولو باع جلدًا أو شيئاً من لحمه باستهلاك أو دواهم يجب التصديق
 بثمنه فليس مخالفاً لقول البدائع لا يجب عليه التصديق بلعه وبما ذكرنا تعلم سقوط النظر فان

الاضحية ملكه وتطرقها الى الثمن فينظر الى القيمة في مسئلتنا والافا الفرق بينهما وبالحلة فالمخالفة
ظاهرة في الوجه الثاني وهو وجوب التصديق فيما لا يجوز له أكله بالثمن على ما في البدائع وبالقيمة على
ما في الفتح وبقي مخالفة من وجه آخر وهو أن ظاهر ما في البدائع عدم وجوب التصديق بشئ فيما يجوز
له أكله لتخصيصه وجوب التصديق فيما لا يجوز وظاهر كلام الفتح وجوب التصديق فيه أو بيان التوفيق
الذي ذكره المؤلف أن يقيد قول الفتح فإن باع شيئاً الخ بما يجوز الاكل منه فقول البدائع يتصدق
بثمنه خاص بما لا يجوز كما هو صريح كلامه وقول الفتح فعليه أن يتصدق بقيمته خاص بما يجوز
فانتفت المخالفة بوجهها هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل فتأمل ثم رأيت في الباب وشرحه قال
فلو استهلكه بنفسه بان باعه وتحوز ذلك بان وهبه لغني أو أنفقه وضيعه لم يجز وعليه قيمته أي ضمان قيمته
للفقراء ان كان مما يجب التصديق به بخلاف ما اذا كان لا يجب عليه التصديق به فانه لا يضمن شيئاً اه
وهو موافق لظاهر كلام البدائع اه وفي السندی وأود الشرح الرحي أن معنى قول البدائع لا يضمن
شياً أي زائداً على القيمة وقوله جاز بيعه في النوعين أي صح لانه علل بقيام الملك وقيام ملكه يقتضي
الصحة لا الحل فانه قد علك الشئ ولا يحل له بيعه فيحصل حينئذ قول صاحب الفتح ليس له بيع شئ أي
لا يحل بدليل أن النهي عن الامور الشرعية يقتضي المشروعية والنهي هنا بمعنى النهي وقول صاحب
البحر وجب التصديق بالثمن أي اذا كان أزيد من القيمة فان كانت دون الثمن أي اذا كانت دون الثمن وتعلق
حق الفقراء بالقيمة عند قوت العين وقوله ولا ينظر الى القيمة أي اذا كانت دون الثمن وقوله وان باع
ما يجوز له أكله وجب التصديق بالقيمة أي لو كانت دون الثمن ولا يضمن باقي الثمن وهو معنى قول صاحب
البدائع لا يضمن شيئاً أي لا يضمن ما زاد من قيمته على ثمن قبضه فالخامس أن فيما لا يجوز أكله يجب
الاكثر من القيمة ومن الثمن وفيما يجوز أكله يتصدق بالاقل منهما اه (قول المصنف وخطامه أي
زمامه) الخطام جعل يجعل في عتق البعير ويثني في أنفقه قهستاني والزمام ما يجعل في أنفقه فقط فقول
الشارح أي زمامه فيه نظر قال في اللوامع وفي اصطلاح أهل الحرمين الخطام ما يربط برقبته ثم يطوى
على أنفه ثم يقاد منه ويقال الرسن وهذا يوافق ما في القهستاني اه سندی (قول) أقول وفيه نظر
لان صيرورته شريكاً فرع صحة الاجارة الظاهر أنه يصير شريكاً بدون صحة الاجارة وذلك أنه باعطائه
منه بحكم الاجارة المذكورة ملكه بسبب العقد الفاسد فرج عن قصد القرينة مستند العقد وجوب
أجرة المثل دراهم لا يثني أنه لو أعطاه منه بالشرط تبين الشركة وقصد اللحم في البعض بخلاف ما اذا أعطاه
بدون شرط لانه باعطائه وفي ديناً واجبا عليه فيضمنه فقط أو يقال ليس المراد بكونه شريكاً أنه صار
شريكاً بمقتضى الاجارة بل جعله شريكاً بمقتضى هذا الاشتراط وان كان فاسداً وذلك أنه قبل الذبح
شرط له جزأ منه فعند الذبح قصد اللحم بالعرض بسبب هذا الجعل ففي الحقيقة علة عدم الاجزاء قصدانهم
الذي ترتب على جعله شريكاً وان لم تثبت الشركة اه تأمل (قول) بفتح انضاد وكسرهما) أي من باب
ضرب وتفع (قول) أي قبل وصوله الى محله الخ) وكذا بعد ذلك قبل الذبح (قول) وقد بقي هنا مسألة
ثالثة وهي ما اذا شهدوا يوم التروية الخ) ينظر الفرق بين الصورة الثانية والثالثة حيث اعتبر ما كان
التدارك في الثالثة لافي الثانية ولعل الاحسن أن يقال ان ما جرى عليه الشارح حدى طريقين
ومازاده في البحر من الصورة الثالثة مفرع عليه أو رسل عليها ما في "قهستاني لا تقبل شهادتهم بعد وقته كما
اذا شهدوا يوم النحر أنهم وقفوا يوم التروية أو شهدوا ثاني النحر أنهم وقفوا يوم التروية لان التدارك غير ممكن

ثم نقله عن المحيط بقوله والحاصل أن كل ما لو قبلت الشهادة فيه لفات الج على الكل لم تقبل الشهادة فيه وان كثر الشهود بخلاف ما لو فات على البعض فأنها تقبل اه وما يفيد كلام الهداية وقاضخان في شرح الجامع من أن المدار على الامكان في الجملة هو الطريقة الثانية (قوله فكذلك استحصانا) وقياسا أيضا اذ مقتضى القياس قبول الشهادة في كل المسائل (قوله لكن مجرد الطواف في الحج) لعزل الاصوب الخلق بدل الطواف اذ القصد بالاستدلال أنه لا يصح قياسه عليها لان الخلق فيه احلال عن غير النساء فلم يحلل به عن احرامه بالنسبة بخلاف خلق المرأة اذ يحلل عن احرامها فافترقا ولم يصح قياسه عليها (قول الشارح ولو تشر المثنى الى المسجد الخ) بخلاف ما لو قال على المثنى الى بيت الله ولم يذكر حجا ولا عمرة حيث يلزمه أحد التفسيرين لتمامه أحد التفسيرين بهذا اللفظ من السندى (قوله أما لو احرما من بلدهما فقد تساوى بالخ) قديقال بعدم التساوى فيما لو احرما من بلدهما للفرق بين ايجاب الرب والعبد فذهب الغنى من يلزمه بايجاب الرب وذهب الفقير منه بايجابه (قوله أى الحديث ابن ماجه في سننه الخ) أصل الدعوى في تكفير الكبار بالخ والحديث انما دل على التكفير بواسطة دعائه فلم يظهر صحة الاستدلال به عليها (قوله والآية أيضا تؤيده الخ) فيه أن الآية الكريمة انما أفادت أن غفران ما دون الشر لموكول للمشيئة ولم تغدما أفاده الحديث من تحقق المغفرة للامة حتى في التبعات الا اذا حل الماضي في الحديث على المستقبل ففيها حيث شذوع تأييد نعم يؤخذ من دلالة الآية الظاهرة غلبة ارجاء في عموم المغفرة (قوله ومثنى الطيبي على أن الحج يهدم الكبار الخ) ما عزى للطبي والقرطبي من أن الحج يهدم الكبار والمظالم بنا في ما نقله عنهما أولا من عدم تكفيره لها فقد اختلف النقل عنهما (قول الشارح المرأة الوثني) موضع عال في جدار البيت

(كتاب النكاح)

(قوله وفيه نظر الخ) قديقال ليس في الكلام ما يدل على دعوى استمرار النكاح في الجنة على وجه العبادة بل عبارة صادقة بوجهه فيها وان كان لا على وجهها او حينئذ فلا يرد الوجه الاول فيكفي لصدق هذا وجوده في الجنة على أى وجهه أو يقال بوجوده فيها على وجه العبادة أيضا باعتبار أنه من احساناته تعالى لعبده وقبولها مما يتعبده فان الكريم يرغب قبول احسانه فالعبادة فيه حينئذ عبادة شكر وان كانت عبادة تكليف بالنسبة للدنيا كما أن الايمان عبادة بطريق المشاهدة والعيان لا بطريق التكليف كما في حال الدنيا وأما ما ورد تانيا فغير وارد فان موضوع القضية فمأشروع من عهد آدم وهما من المشرع قبسه تأمل وعلى هذا يقال عدالات مع 'نكاح مع' مشروع قبل آدم وقد يظهر الجواب بالتأمل بأن يراد بالايان الايمان بما جاءت به الرسل وهو لم يشرع الا من عهد آدم بخلاف الذكر والشكر لشرعهما قبله ولأن قول المراد بالنكاح الاثر المترتب على العقد وهذا كالايمان مستمر في الجنة بخلاف الذكر والشكر الموجودين فيها فانهم ما حدثان غير الموجودين في الدنيا (قوله أولى من تفسيره بالحل تبع للبحر الخ) قال ط بعد نقل كلام البحر والنهر وما أن كلامهما الى أن المراد الحل ولهذا اقتصر ح على ما في البحر (قوله لان ملكه لا انتفاع بالضع حقيقة الخ) جعل قاضخان علة عدم ملك الزوج البذل كون ملك النكاح 'زوج ملكه ضروريا لا يظهر في ملك البذل وهو أولى بما قاله المحشى اذ من ملك شيئا ملك بدله سواء كان هذا شيئا أو منفعة وعبارته في شرح الزيادات من باب ما يجب فيه انقصاص فيبطل بحق

أوغيره وان قطعت يد القاطع ظمأ عمداً أو خطأ بطل القصاص لقوات محله ولا يصير ما لا لانه ما قضى بطرقه
حقاً عليه وله القصاص على القاطع الثاني ان كان عمداً وأرشد اليد على عاقلته ان كان خطأ لان يدمن عليه
القصاص معصومة في حق سائر الناس فيجب فيها ما يجب في سائر الأيدي ولا حق للقطوع يده في هذا
الأرشد لان حقه كان في القصاص فلا ينقلب ما لا لما قلنا وهذا لان الأرشد يدل اليد الثانية ولا حق
لن له القصاص في بدل اليد وملك القصاص ملك ضروري يظهر في الاستيفاء وما كان من توابعه
كالعضو والصلح لا في ملك اليد كذلك النكاح للزوج لا يظهر في ملك البدل حتى لو وطئت المنكوحه
بسيمة ووجب العقر لا يكون للزوج (قول) لان قوله تعالى والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ينالون منكم
قوله فانكحوا الخ) قلت لكنه أي الاستدلال بالآية الأولى وحدها استدلال بمفهوم الصفة وهو ليس بحجة
عندنا كما تقرر في الأصول وحيث يحتاج للدليل وقد يقال الأصل في الفروج الحرمة الآن الشارح أذن
في نكاح الاناث من بنى آدم بقوله تعالى فاسكعوا ما طاب لكم من النساء آية والنساء اسم للاناث من بنى
آدم خاصة كما في اكلام المرحان اه سندی (قول) حال من ضمير يفيد الخ) الاظهر جعله حلالاً من ملك المتعة
(قول الشارح كشرأة أمة للسرى) فان المقصود فيه ملك الرقبة وملك المتعة ثبت ضمناً وان قصده
المشترى فقصد لا يخرج اللفظ عن موضوعه (قول) على أنه ليس في كلام الشارح ما يمنع ذلك الخ)
فيما قاله تأمل وذلك أن الشارح جزم بان المراد به في آية الأولى الوطء وقال انها مخالفة لما في آية
الثانية أي حيث أريد به العقد القرينة المذكورة فهو جازم بأنه فيها معنى العقد والالم يكن بين الآيتين
مخالفة وعلى تقدير أن المراد به فهما الوطء لا يكون بينهما مخالفة بل غاية ما في الباب انه تحوز في الآية
الثانية في اسناده اليها فهو في كل منهما مستعمل في حقيقته واسناده اليها في الثانية مجاز (قول) وكذا فيما
يظهر لو كان لا يمكنه منع نفسه الخ) الطاهر أنه في هذه الصورة يكون فرضاً وصورة الوجوب ما لو خاف
الوقوع في النظر المحرم الخ تأمل (قول الشارح والافلا ثم تركه الخ) ذكر السندی بعد قوله والافلا
ثم تركه مانعه وأما ما ورد على الله عون الساكن الذي ير يد العفاف وورد أيضاً التمسوا الرزق بالنكاح
فانما ذلك في حق المتوكلين لا يخاطب به عامة الناس لانه قد يحتل معه شرط فلا يحصل له المطلوب
الآثرى أن الصحابة كانوا يتضررون من العزوبة وكانوا يستأذنون في الاختصاص فلم يؤذن لهم ومع ذلك
لم يأمرهم صلى الله عليه وسلم بالتزوج مع العجز عن المهر والنفقة بل ما زال يأمرهم بالصبر وجهاداً أنفسهم
وأما قول الشارح فيما سيأتي انه يندب له الاستدانة فلا يراد من ذلك أنه يستدين مع الفقر بل المقصود
أن يستدين مع الاقتدار ليفوز بالآعانة منه تعالى ويكون طلباً بالفعل فلا يستدل به على أنه يجب
أو يفترض مع العجز ثم قال بعضهم اذا كانت الاستدانة مندوبة عنداً منه من الوقوع في الرضا ينبغي
وجوبها عند تيقن الرضا بل ينبغي وجوبها حيثئذ وان لم يغلب على طنه قدرة الوفاء اه (قول)
ودليل السنية حالة الاعتدال الاقتداء بحاله صلى الله عليه وسلم الخ) ودليل كونه فرض كفاية قوله
تعالى فانكحوا ما طاب الآية وقوله عليه السلام ناكحوا نساءكم الحديث فان المطلوب يحصل بفعل
البعض وذلك أن المقصود تكثير المسلمين وعدم انقطاعهم واذا حرص في الحديث بالعبادة بكونه فاقى مكاره
بكم الامم وهذا يحصل بفعل البعض والقائل بكونه واجب كفاية يقول ان آية قدس الانبياء العدد
المحلل فلم يبق الا خبر الواحد وهو انما يفيد الوجوب كفاية لما علمت من حصول المقصود بفعل البعض
(قول) لان عدم الجور من مواجبه الخ) أي وقد قلنا ان اذا خاف الجور يكره فيكون باقي الواجب

كذلك لكن قد يقال لا يحكم على الأعم بحكم الفرد الخاص لاحتمال وجود فرق بينه وبين باقي الافراد خصوصا اذا كانت حقوقه تعالى تأمل **(قوله)** فلا ينبغي أن يعدم مع المرأة بلا أحد الخ) هذه المسئلة مماثلة لما ذكره الشارح في الحكم غير داخله فيه **(قوله)** فذلك المعنى هو البيع لا يناسب التفريع بل المناسب الاتيان بالواو **(قوله)** لان كونهما أركاناً ينافي الخ) قد يقال ان جعلهما آلة لا ينافي جعلهما من الأركان لان المراد منها الأركان المجازية وذلك كافي الدرر أنه لما كان بين اللفظ الانشائي ومعناه علاقة قوية بحيث لا ينفك عنه المعنى لان الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود يسمى الالفاظ الانشائية بإساي المعاني حيث ذكر النكاح وأريد به الإيجاب والقبول مع أنه المعنى الحاصل منهما وحينئذ يكون العقد وارداً ومفيداً لهذا المعنى المرتب عليه حل المتعة تأمل **(قوله)** فلا يتصور تقديم القبول الخ) مشكل بما لو قال قبلت نكاحك فقالت زوجتك نفسي فهل ينعقد بذلك أم يحتاج الى إعادة قوله قبلت مرة أخرى راجع اه سندی وقال المقدسي الإيجاب اللفظ الصادر أولاً ولو كان لفظه يشعر بالتأخير كقبلت نكاحك بكذا فقالت تزوجت به اه **(قوله)** ولو حذفه لشمّل الولي والوكيل الخ) أي اذا خاطبه أو خاطب الوكيل وكذا يشمل حينئذ ما اذا خاطبت المرأة ولي الزوج أو وكيله **(قوله)** وتوضيح الجواب كما أفاده الرحمتي أن المتضمن الخ) يعني أن الأمر بظاهره إيجاب لأنه ليس إلا اللفظ المفيد قصد تحقيق المعنى أولاً وهو صادق على الأمر لأنه لما كان متضمناً للتوكيل اشترط شروط المتضمن بالكسر وهو الأمر الذي بظاهره إيجاب لا شروط المتضمن بالفتح وهو الوكيل كالة التي في ضمنه **(قوله)** لعدم اشتراطهما في العتق لان الملك في الاعتاق شرط الخ) عبارة السندی الأ أن الخ) فانظر المنع ثم رأيت المنع ذكر مانصه ولنا أنه أمكن تعديده بتقديم الملك بطريق الافتضاء اذ الملك شرط لصحة العتق عنه فيصير قوله أعتق طلب التملك منه بالالف ثم أمره باعتاق عبداً آخر عنه وقوله أعتقت عليك أمته ثم الاعتاق عنه فاذا ثبت للدائم فسد النكاح للتناهي بين المالكين فالحاصل أن هذا من باب الاقتضاء وهو دلالة اللفظ على مسكوت عنه يتوقف صدقه عليه أو صحته والمقتضى بالفتح ما استدعاه صدق الكلام كرفع الخطأ والنسيان أو حكم لزمه شرعاً كسئلة الكتاب فالملك فيه شرط وهو تبع للمقتضى وهو العتق اذ الشروط الخ) **(قوله)** فهذا يخالف للجواب المذكور الخ) يظهر أنه لا يخالف الجواب المذكور لان الاحتياج الى القبول انما كان بسبب عدم صحة توكيل الوكيل فخرجت المسألة من باب كون تمام العقد بالجبيل بل هو قائم باثنين ولا يخالفه أيضاً تعليل الخلاصة بل كاد أن يكون صريحاً فيه اذ قد بنى عدم الصحة على أن الوكيل ليس له أن يوكل وما هذا إلا اعتباراً أن الأمر توكيل وما أجابه المقدسي صحيح بالنسبة لعبارة الظهيرية لا لرفع الخلاصة لبنائه على التوكيل وفي المقدسي يشكل عليه أنه لو كان الوكيل حاضراً عند مباشرة وكيله صح فعله وهو هنا حاضر وفي السندی ان مباشرة وكيل أو وكيل بحضرة الوكيل في النكاح لا تكون مباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع كما في الأصل ونقل عصام في مختصره أنه جعله كالبيع فلا يحتاج لقبوله تأمل وقد دفع اشكال انه لم يفت في الظهيرية بأنه جار على أن الأمر توكيل ويحمل الابن على البالغ فساوت ما في الخلاصة ثم ان ما قاله المقدسي يبعد تعليل الخلاصة بان الوكيل لا يملك التوكيل **(قوله)** تكرار مع قوله بفعل كقبض الخ) سبذ كرفي انبيوع أن القبول قد يكون بالفعل وأنه ليس من صور التعاطي وأن بيع التعاطي ليس فيه إيجاب بل قبض بعدم معرفة الثمن ففي جعل الصورة الأخيرة من صور التعاطي نظر اه ونقل ذلك عن المفتي بعبارة طويلة فانظره والضاهر أن ذكر التعاطي هنا مع ذكر المصنف له

لقصد الإشارة أن المناسب ذكره هنا تفريعه على ما سبق بخلاف ما فعله المصنف فإنه لطول الفصل لا يعلم من كلامه أنه مفرع عليه فني كلامه قصد الإشارة إلى أن المناسب ذكره هنا (قول) الآن يقال قد وجد النص هنا على أنه الخ علت مما نقله أولاً أن المسئلة خلافية فيكون صاحب الفتح هنا جاري على أحد قولين وجرم به يفيد ترجيحه (قول) أي بان قال الشهود جعلناه نكاحاً فقلنا نعم فينعتقد لان النكاح ينعتقد بالجعل الخ قال المقدسي قياس مع الفارق فليجعل انما يكون انشاء عقد ولو أضيف للذات أمال وأضيف إلى عقد غيره صحيح وجعل صحيحاً فهو بمنزلة ما لو وقع النكاح بلفظ الاعارة ونحوها مما لا يصح ثم قال عند الشهود جعلناه نكاحاً وجعل ما ليس بشيء بشرى شرعياً غير صحيح اه وذكر في الخاتمة قال لامرأة هذه امرأتى فقالت هذا زوجي لا يكون نكاحاً فان قال لهما الشهود درضيتما أو أجزتتما فقلنا لا رضينا أو أجزتتما يكن نكاحاً لان الاجازة تنفيذ العقد وليس بانشاء ولو قال الشهود جعلناه نكاحاً فقلنا نعم كان نكاحاً لان الجعل عبارة عن الانشاء اه (قول) وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح لانه مقرون بالعوض الخ يؤخذ منه أن محل جعله انشاء اذا كان مقروناً بالعوض ويدل لذلك أيضاً ما في الفتح على ما نقله السندی لو أقر بالنكاح بحضور من الشهود وكان تزويجهما بغير شهوداختلفوا فيه والاصح أنهما ان سميا المهر ينعتقد نكاحاً مبتدأ كذا في الدراية اه والمتبادر من كلام المصنف أن المدار في جعله انشاء على مجرد حضور الشهود اه (قول) قال في البصر وقولهم الخ عبارته ولو قال تزوجت نصفك فالاصح عدم العمة كفاي الخاتمة وقوله سم الخ (قول) فرع قال في المنية قال زوجتك بتي فسكت الخ الظاهر أن وجه عدم الانعقاد يتم في هذه الصورة على القول به خلوا العقد عن القبول اذ لفظة نعم لما ذكرت عقب قوله ادفع المهر فهي راجعة اليه لا إلى الإيجاب وذكر السندی عند قوله وبما وضع أحدهما له عن الذخيرة لو قال لامرأة كوني امرأتى بكذا فقبلت انعقد أمالو قالت اني أكون امرأة لك فقال نعم لا يصح كفاي الظهيرية اه قلت وذلك لان نعم لا يفيد معنى الماضي اه وفي الهندية عن الذخيرة لو قال لامرأة كنتى أو صرتى فقالت نعم أو صرت لك كان نكاحاً (قول) فلو حذف قوله حاضرين كالنهر لكان أولى الخ المتبادر من اشتراط اتحاد المجلس أن المراد به مجلس المتعاقدين لا مجلس الإيجاب والقبول فلذا احتاج لذكر قوله لو حاضرين فلا يكون حذفه أولى (قول) فلو صحنا قبولها يلزمه مهر المثل الخ يظهر من هذا أنه اذا كان مهر المثل أقل يصح العقد وتكون المسئلة حينئذ من أفراد مسئلة الخط (قول) وهو مشكل فان الخط ممن له الحق الخ يندفع الاشكال بعطف قوله أو بخمس مائة على قوله بالف المفرد لا على أنفين المثني وهذا والمتعين في هذه العبارة لتوافق كلامهم (قول) قال الرمي والاكثر على الاول لكن مقتضى القاعدة المتفق عليها وهي أنه اذا وجدت الإشارة والتسمية واختلف الجنس أن العبرة بالتسمية وأن اذكر والاتى من بنى آدم جنسان عدم الانعقاد هنا (قول) وبه صرح في الفتح عن المنية الخ عبارة فتصح خنتى مشكل زوج من خنتى مشكل برضا الولي فلما كبرا اذا الزوج امرأة وأزوجة رجل جاز نكاحهما عندى لان قوله تزوجت لا يستوى من الخائنين وفي صغيرين قال أبو أحمد هما زوجت بتي عند شيخ وقال العتابي لا يجوز وفي المنية زوجت وتزوجت يصلح من الخائنين اه (قول) لكن قيد في عدم نكاح الخائنين وقال القتال ولا يشترط العلم بالمعنى سواء كان عربياً أو غريباً وسواء علم أنه ينعتق نكاحاً أو لا وهذا قضاء وأما ديانة فيلزم العلم وفي اتحادية لا يصح عقد من العقود انما نعم معناه وقيل يصح الجمع وقيل ان كان مما يستوى جده وهزله يصح والا فلا كليبس وقد اختار انتشار هنا قول اه من السندی

(قوله والرهن الخ) جعله الرهن مما لا يشترط فيه من غير خلاف يخالفه ما في النهر حيث حكى فيه قولين
 اه سندی ولعله لم يعتبر القول بالانعقاد فيه لعدم ظهور وجهه كما يأتي (قوله في هذا التركيب اخراج
 المتن عن مدلوله الخ) قد يقال غير تركيب المتن للإشارة الى أنه لا بد من أمر زائد عن هذه الالفاظ
 للانعقاد كما هو الشأن في الكساية فان افادتها المعنى الكسائي تتوقف على أمر زائد على اللفظ ومن الحكم
 عليها بانها كناية يستفاد الانعقاد منه لا معنى لكون اللفظ كناية عن شيء الا افادته له ففي كلامه فائدتان
 وهذا أولى من الاقتصار على فائدة واحدة وهي الانعقاد فاسلكه الشارح أولى مما فعله المصنف تأمل
 (قوله ثم أجاب بان العبرة في العقود للعاني الخ) نعم وان كان العبرة في العقود للعاني وهذه الالفاظ تؤدي معنى
 النكاح الا أنها ليست صريحة فيه كلفظه وليست كناية عنه بالمعنى الذي قاله وهو ما وضع لتبليك الخ فلم يتم
 الجواب (قوله ونقل الرملي عن المقدسي أن قوله ان المجاز لا يحجز له مردود الخ) الرد صحيح اذا كان الفقهاء
 يقولون بصحة بناء المجاز على المجاز كهل البيان فيرد عليه بما قاله البيانيون لموافقته لهم والافلا يتم الرد
 بكلامهم على الفقهاء مخصوصا والمسئلة خلافية عند أهل البيان تأمل على أن مانعه عن العناية دال على
 مخالفتهم لأهل البيان (قوله كما قرر في رأيت مشفر زيدا الخ) فان المشفر اسم لشقة البعير فاريد به
 مطلق شقة ثم أطلق على شقة زيد وشبهه ما أصابهم بالشيء المراد بالشيء بقريضة الاذاقة ثم شبهه باعتبار اشتماله
 عليهم بالثوب السابغ المشتمل على لابس وأشار الى التشبيه بلفظ لباس (قوله لما أنه يفيد ملك العين في
 الجملة وبه يرجع الخ) وسيد كرام المصنف في فصل في القرض أن المستقرض يملك القرض بنفس القبض
 عندهما خلافا لما في حيث قال لا يملكه مادام قائما اه فانه عقد النكاح به وعدمه مبني على هذا
 الخلاف (قوله ولا يخفى أن الاسقاط انما هو بالنسبة الخ) هو وان أفاد الاسقاط للمصالح عنه الا أنه
 بالنسبة لا أخذ البذل لادافعه فانه يفيد الملك في المصالح عنه له فيظهر من هذا ترجيح الانعقاد به وان
 جعلت مصالحه (قوله وهو مقتضى ما في المتن الخ) فيه أن المتن ناطقة بالانعقاد بما وضع
 لتبليك العين والسلم موضوع لتبليك الدين بالنسبة للسلم فيه لا العين (قوله وحاصل الرد أن المختار أنه لا بد
 من فهم الشهود الخ) هذا الحاصل شيء آخر فانه انما يفيد أنه لا بد من فهم الشهود المراد على وجه
 ما ذكره ولا دلالة فيه على لرد عليهم ما دفعهم من شيء آخر غير النية (قوله فخصص بكل لفظ يفيد الملك الخ)
 فيه حذف لالتافيه وهي ثابتة في ط والظاهر أن الاصول ما فعله المحشي وأن المراد ما يفيد الملك
 في الجملة وعلى إثباتها يدخل أنت صديقتي تأمل (قوله من التصحيف وهو تغيير اللفظ الخ) والمراد
 هنا الخط مطلقا أعم من أن يكون تحريفا أو تصحيفا وذلك أن ما كان من العلط في النقط يسمى تصحيفا
 كتحريف معنى عليم وحيير بانهملة بمعنى الحرير وما كان في الشكل يسمى تحريفا كسليم مكبر أو سليم
 مصغرا اه سندی (قوله الانحمار) في القاموس الغر من الناس جماعتهم ولقيقهم ومن لم يجرب
 الامور اه (قوله وكذا ما زعمه في حاشيته على انتم بانه لا يدخل لبحث الحقيقة والمجاز الخ) عبارته في
 الفتاوى ولان شك أن انصار من الجهلة الانحمار تصحيف لا يدخل لبحث الحقيقة والمجاز ولا ينبغي
 الاستعارة المرتبة على عدم العلاقة فيه المفسر به في كلام الغري اذ معناه الاصل وهو التسوية أو جعله
 ما غير ملاحظ لهم أصلا الخ (قوله لان قراءته قائمة مقام الخطاب الخ) الظاهر أن مسئلة الكتابة
 مستندة من تراجم السماع كل من العاقدين لفظ الآخر لان القراءة وان أقيمت مقام الخطاب لم يوجد من
 تباعق يتبين من الآخر حقيقة ولا حكما وان وجد من المكنوب اليه السماع حكما بالقراءة

(قول الشارح ليحقق رضاهما) هذه العلة قاصرة فانه اذا اوجب الرجل مسماها وقياسات غير مسماة له قبولها فقد صدر منهما ما من شأنه أن يدل على الرضا ومع هذا لا انعقد النكاح تأمل (قول لا يجب لها عليه شيء الخ) أي فيما لو طلقت قبل الدخول أو لم يوطأها (قول زوجها وأولياؤها الخ) لعل فيه حذف أو العاطفة (قول ووفق الرجلى بحمل القول بالاستراط الخ) لكن في السبازية تلفظت المرأة بالعربية زوجت نفسي من فلان ولا تعترف بذلك وقال فلان قبلت والشهود يعلمون أو لا يعلمون صح النكاح قال في النصاب وعليه الفتوى منح اه سندی (قول وهذا يقتضي عدم انعقاده بالمحجور عليه الخ) سياتي في الجريان المحجور عليه بالسفه والغفلة والدين في أحكامه كصغير في تصرفات تحتمل الضحك ويطلبها الهزل أماما لا يحتمله ولا يبطله فلا يحجر عليه بالاجماع كالنكاح والطلاق والعتاق اه ومقتضى عموم ما ذكرناه لا نزول ولا يتبعه بالحجر فيكون أهلا لتزويج بنته فينعقد النكاح بحضرة تأمل وسياتي في باب الولي عن شرح المجمع مانصه حتى لو عرف من الأب سوء الاختيار لسفه أو لطمعه لا يجوز عقده إجماعا اه وهذا لا يتأني ما قلناه فان موضوعه فيما اذا تزوج الصغيرة بأقل من مهر المثل أو بغير كفا (قول لا يكون العقد نافذا بل موقوف على اجازتها) فيه أنه باطل لا موقوف اذ لم يوجد الا شاهد واحد والأب هو الوكيل المباشر تأمل ثم رأيت السندی ذكر مانصه بعد عبارة ط المقولة وهذا كلام أجنبي لا يتعلق له بمناحن فيه ولا يتأني الا فيما اذا تزوج الأب بنته البالغة بلا وكيل منها والافلو وكلت أباهما وزوجها في غيبتها بحضور شاهد واحد لا ينعقد النكاح الخ اه (قول لو قال أبو الصغيرة لأبي الصغير زوجت ابنتي ولم يرد عليه شيء الخ) قال في البحر وهذه المسئلة تدل على أن من قال لا خير بعد ما جرى بينهما مقدمات البيع بعث هذا العبد وقال الآخر اشترت يصح وان لم يقل بعث منك وانخلع على هذا اه (قول والام ينعقد أصلا لاله ولا لابنه الخ) أما الأب فلا احتياجه الى القبول وأما الابن فلان المحجب خص الأب بقوله زوجتك وانما سميته محجبا لان الإيجاب حصل بتوله زوجتك ولذلك يحتاج الى القبول اه خيرية وكلامه مبني على أن زوجتي استخبار لا إيجاب وعلى أنه إيجاب انعقد لنفسه بمجرد قوله زوجتك

(فصل في المحرمات)

(قول زاد في شرحه على الملتقى اثنين الخ) قديقال لا حاجة لما زاده لان القصد بيان أسباب التحريم مع كون المحل أهلا للنكاح وهو المحقق أنوته من بنات آدم فلا تسخل حينئذ الخشى ولا الجنية ولا الأنسة الماء حتى يحتاج الى إخراجها بآيات أسباب التحريم فيها من الخنثى واختلاف الجنس (قول لانها بنته لغة وانخطاب انما هو باللغة العربية ما لم يثبت نقل الخ) ولا يقال بل ثبت شرعا حيث لم يثبت نسب من الزاني لانا نقول ثبوت النسب أمر فوق تسميتها بنتا ولم يثبت في اللغة العربية أن الخنثى من مائه لا تسمى بنتا ولا ورد نقل مفيد لذلك اه من السندی (قول الشارح لما تقر بأن وطء الأمهات يحرم البنات الخ) السرفي كفاية النكاح في تحريم الأمهات دون تحريم البنات أن تعلق القرع بأصله أقوى من العكس يعني أن سرية الحرمة من نكاح البنات الى الأمهات مبني على شدة تعلقهن وعدم سرية في العكس دون وطء مبني على عدم شدته اه خادعي عن الواني وذكرنا سندی عن المستصفي أن السرفي دلت أن لام تؤثر بنتها على نفسها في العادة فلم تحرم البنت بالعادة على الأم بخلاف انعكس فكانت القطيعة في تزويج

الام بعد العقد على البنت أشد اه (قوله مقتضى قوله والكل رضا مع قوله سابقا ولو من زنا حرمته فرج
 المرتبة الخ) أخذ ما قاله من قوله ولو من زنا بعيد تأمل (قوله قلت وهذا مخالف لما مر من التجميم الخ)
 لا مخالفة فان ما تقدم في تعميم المصنف بقوله ولو من زنا انما يفيد الحرمة في بنت الاخ وبنت الاخت لا في
 عم الزاني ونحوه كما هو موضوع التجنيس وان كانت العلة موجودة في الشقين تأمل (قوله وكذا ثبت حرمة
 المصاهرة ولو طلى المنكوحه فاسد الخ) التعبير به وبقوله وانما قيد به لا يناسب الا ابقاء الزنا على حقيقته
 وهذا غير ما جرى عليه الشارح من حمله على الوطء الحرام وحينئذ فلك في حل كلام المصنف طر يقنان
 ما جرى عليه وابقاء الزنا على معناه اشارة لموضع الخلاف لا احتراز عن الوطء الحرام لانه معلوم بالاولى
 (قوله الا اذا كانت متكئة بجر) عبارته منكبة بالباء (قوله وفيه تغليب المؤنث على المذكر بالنسبة الى
 قوله ونالمة الى ذكره) فيه ان المراد انه كما حرم اصل المذكرات حرم فروعهن وليس فيما ذكر تغليب
 مؤنث على مذكر وليس فيما تقدم مؤنث ومذكر حرم أصله حتى يدعى أن الضمير فيه تغليب (قوله
 ومقتضى معاملته بالاضران يجري عليه الخ) مقتضى معاملته بالاضران لا يعطى حكم المرأة في جميع
 الاحوال بل فيما اذا تحقق الضرر عليه باعطائه حكمها كما اذا وجد تحرك قلب بدون انتشار بخلاف
 ما لو كان متحرك القلب فتظرفا تنتشر مع بقاء التحرك الاصل (قول الشارح هذا اذا لم ينزل الخ) أطلق
 في الانزال فتشمل ما لو أنزل بمجرد المس أو بعده ولو بجماع في زوجته الاخرى اه سندی عن غاية البيان
 (قوله ويعلم منه عدم حرمتها عليه وعلى أصوله وفروعه بالاولى) وجه الاولوية أنه اذا لم يحرم عليه
 أصولها وفروعه مع وجود انظر منه على الوجه المذكور فالاولى أن لا يحرم عليها أصوله وفروعه مع
 عدم وجود فعل منها (قوله ولهذا عللوا اخذ الخ) أي وجودا أو عدما في الماء أو المرأة (قوله وأما
 تصحيح الاطلاق الذي ذكره الشارح فسم آره لغيره الخ) أي مع التصريح بالاطلاق والافعبارة المصدر
 تصح ما جرى عليه المصنف من الاطلاق فلذا صرح به الشارح نعم الا صوب أن يقول خلافا للمجوهرة أو
 يبدلها بالقهستاني (قوله وعلى هذا فكان الاولى أن يقول لا تحرم الخ) لا أولوية حيث كان ما جرى
 عليه موافقا لتصحيح القهستاني وظاهر اطلاق الصدر (قوله ينبغي ترك قوله بشهوة كما فعل المصنف في
 المعقبة الخ) لما كان القرص والعرض قد يقصد بهما الايلا ولم يكن الاصل فيهما الشهوة بخلاف
 المعقبة قيد بالشهوة فيهما ولو أطلق التشبيه لتوهم أن حكمهما حكم التقييل من ثبوت الحرمة ما لم يظهر
 عدم الشهوة فالقصد تشبيهه به في ثبوت الحرمة اذا حصل بالشهوة (قوله والوطء فيها لا يكون زنا
 لانه مختلف فيه) من اه. نذ يعلم تقيد المستثناة بما اذا كانت حرمة المصاهرة مختلفة فيها بان كان الوطء
 زنا بدون شبهة والرضاء أقل من نجس رضعت مشبعات وبما ذكر تكون المسئلة ظاهرة الوجه
 (قوله لا يكون صحيحا قصعا الخ) أي وحرمة ثابتة في هذه الصورة كالتى بعدها (قوله أو من اعتاق
 أم ولد خلافا لهما الخ) اذ اعتق أو ولده ووجب عليها العدة ثلاث حيض وتزوج أختها أو أربعا من
 الاجانب فقال زفر لا يجوز كلاهما وقال يوسف ومحمد يجوز كلاهما وقال أبو حنيفة نكاح الاخت
 لا يجوز ونكاح الاربع يجوز سراج وسنن (قوله ولكنه غير لازم لما علمت) أي غير متعين لما علمت
 من دخولها كانت الحرمة بدون فعل بضرتين الالة (قوله) ولا حاجة الى هذه الزيادة للاستغناء عنها
 بقا نصف الخ) محل الشارح أشار به كرهنا الى أن المناسب للمصنف ذكرها هنا مراعاة للاختصار
 بـ ج -- مع بعض (قوله) مثله ما ذكرنا من نكاح منها يسهل الخ) الظاهر أنه يشترط أيضا عدم نكوله عند

عدم البينة (قوله) لكن سياق ما في الكافي والكفاية لا يؤدي إلخ) حيث كان ما في أكثر الكتب موضوعه ما إذا كان المسمى لكل منهما معلوما لعدم تأني إيجاب بيع المهر المسمى لكل الامع العلم لا يكون شاملا لما إذا لم يعلم بل يكون مسكوتا عنه في هذه العبارة والذي وجد في بعضها شامل لما إذا علم المسمى لكل أولا لكن حيث وجد النص صراحة على حكم ما إذا علما وهو الموجد في أكثر الكتب يقيد ما في بعضها بما إذا لم يعلم إجماعا بين العبارتين وتقييد الما وجد في بعض الكتب بما وجد في أكثرها وما ذكرنا أولى بالاعتبار من مجرد مراعاة ما يفيد السياق وكذلك من نظير (قوله) وإن لم يكن واحد من المهرين مسمى قالوا (جب متعة) لهما بالسوية إن استويا والافينبغي أن يجب لكل واحدة منهما نصف متعة تستحقها بناء على أن المعتبر في المتعة حاله أو حال الزوجين وهو الصحيح من السندي (قوله) يقضي بمهر كامل وعقر كامل إلخ) عطف تفسير وعبرة البحر لو كانت الفرقة بعد الدخول يجب لكل المهر كاملا لأنه استقر بالدخول فلا يسقط منه شيء مع أنه مشكل أي إيجاب مهر كامل لكل بل إذا كان بعد الدخول فإنه يقضي بمهر كامل وعقر كامل ويجب حله إلخ اهـ فالظاهر أن المراد بقول الفتح وفي النكاح الفاسد إلخ مناقشة قولهم وجب لكل منهما مهرها كاملا ثم حقق أن الواجب هنا الأقل من المسمى ومهر المثل (قوله) وأما قول الفتح إلخ) لا يناسب التعبير بقوله وأما لعدم تقدم ما يقابلها في كلامه إلا أن يحمل مقابلها تحت وقام معلوما مما سبق فكانه قال فقول الفتح ويجب حله إلخ صحيح لا نظرية بعد تقييده بما إذا التحم مهر مثلها وأما إلخ (قوله) فلا يتعذر إيجاب العقر لأنه إلخ) فيه أن مراد الفتح بتعذر إيجاب العقر تعذره من حيث تعيينه لاحداهما لا مجرد تعذر تقديره كما يدل عليه قوله إذ ليست احداهما إلخ (قوله) وإن صح لغة في طائفة أو طوائف إلخ) عبارة الفتح عقر قوله أو طوائف وأطلقوا لفظ الفعل أعني يشركون على فعلهم كما أن من رأى بعمله من المسلمين فلم يعمل إلا لاجل زيد يصح في حقه شرك لغة ولا يتبادر عند إطلاق الشارع لفظ الشرك إرادته لما عهد إلخ تأمل (قوله) مأخوذ من الفتح حيث قال وأما المعتزلة إلخ) وجعل الرملي في حاشية الملح المعتزلي والرافضي بمنزلة أهل الكتاب حيث قال قوله وصح نكاح كتابية أقول يدخل في هذا الرافضة بأنواعها والمعتزلة فلا يجوز أن تتزوج المسلمة السنية من الرافضي لأنها مسلمة وهو كافر فدخل تحت قولهم لا يصح تزوج مسلمة بكافر اهـ وقال الرستغفي لا تصح المناكحة بين أهل السنة والاعتزال اهـ فالرافضة مثلهم وأصح والرملي جعلهم من قبيل أهل الكتاب فيجوز نكاح نسائهم ولا يزوجون وإعله أعدل الأقوال لأنه لا يشك في كفر الرافضة اهـ سندی (قوله) نسبة إلى مجوس إلخ) هذا باعتبار العرف والأفان في القاموس مجوس رجل صغير لا ذنوب وضع ديناً ودعاً إليه (قوله) قد يناقش فيه بالأئمة المملوكة إلخ) قد يجاب عنه بأن كلامنا إنما هو فيما يتزوج بهما منفردة وهناك انما تهى عن الجمع بين العقودتين اهـ سندی (قوله) نعم إلخ) أي لفظ الأئمة (قوله) فيمكن الفرق بأن ما هنا فمن كانت حبل من الزنا إلخ) ما ذكره من الفرق مما لا أثر له إذا الزوجية متحققة عند فعل الدواعي في المسئلتين فلعل في المسئلة روايتين وأيضاً قوله في التفقات لأن إخبار إلخ قضية عامة تشملهما وإن كانت مسوقة تعليلاً للمسئلة ما إذا حبلت الزوجة على ما فهمه وما ذكره من طردة الوطء من دليل لا يدل على حرمة الدواعي فلعل المعتمد ما في التفقات ثم رأيت في الفتح ما يدل على تحقق الخلاف في نفس الوطء فتكون الدواعي كذلك بالاولى حيث قال وكما لا يباح وضوؤها لا يباح دواعيه وقيل لا بأس وطئها (قوله) انما في الاستحباب إلخ) السين والتاء زائدان أي تنفي محبة أن يشتد فيه الاستبراء حيث لا أحب

الخ (**قوله** في الفتح حل قول محمد لا أحب على أنه يجب لتعليقه باحتمال الشغل بماء المولى فانه يدل على الوجوب الخ) أورد أن التوهم لا يصلح علته للوجوب بل لالتدب كما في غسل اليدين عقب النوم لتوهم العجاسة وأجيب بان ذلك في غير الفروج أما فيها فالمعهود فيه جعله متعلق الوجوب كما في وجوب الاستبراء اهـ من الفتح (**قوله** اذ أن يفرق بان ماء الزنا لا اعتبار له الخ) نعم وان كان لا اعتبار بماء الزنا إلا أنها يحتمل أنها علقته منه فإذا جامعها الزوج وأنت بولد لست أشهر ينسب اليه مع أنه في الحقيقة على هذا الاحتمال من الزنا فيندب الاستبراء لدفع هذا الاحتمال اذ توهم الشغل بماء الزنا فيتحقق بل لو قال قائل بالوجوب لا يبعد تطير ما مر عن الفتح في تزويج الامة الموطوءة وهذا يؤيد ما يأتي عن الوهابية من وجوب استبراء الزوجة الزانية (**قوله** قال في البحر بدليل الحديث الخ) في الزيلعي بعد ذكر الاستدلال بالحديث على النسخ مانعه أو المراد بالنكاح في الآية الوطء يعني والله أعلم الزانية لا يوطؤها الا ازان في حال الزنا والدليل عليه أنه قال والزانية لا ينكحها الا ازان أو مشرك ولا يحل للزانية المسلمة أن تتزوج بمشرك ولو كان المراد العقد لحاز ويجوز أن يكون معنى الآية اخبارا عن رغبة كل واحد من الزاني والزانية في الآخر على معنى أن الزاني الفاسق لا يرغب الا في نكاح مثله وقيل منسوخة بقوله تعالى وأنكحوا الايامي منكم وبقوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء اهـ (**قوله** الشارح أن لا يقيم الحدود الله الخ) أي مواجب الزوجية كما فسر به في الآية (**قوله** أن يذكروا الوقت الخ) عبارة الفتح الموقت بالميم قبل الواو (**قوله** الظاهر نعم لانهم انما فرقوا الخ) بل مقتضى قولهم قاض أن المحكم ليس كذلك فان مفهوم الكتب معتبر ويعمل به مالم يوجد ما يخالفه وأيضا قد جعلوا القاضي منشأ له حكما اذ لا ولاية ذلك في الجملة وقد فصولا فيما يأتي في القضاء بين ما يمكن انشاؤه للقاضي وبين ما لا يمكن بخوضه في الاول دون الثاني وتحكيمهما لا يقتضي اثبات ولاية النكاح له تأمل (**قوله** مع أنه يمكنه التخلص بالعتق الخ) قد يقال ان العتق فرع عن ثبوت الملك فان كان ثابتا فلا حاجة الى العتق والا فلا يجدي به نفعا اهـ من حاشية البحر وقد يقال مراده بالعتق العتق اللغوي أي أنهم أجمعوا على حل وطئها مع أنه يمكنه التخلص بتركها تأمل (**قوله** فلا يعدل عنه لما تقر بالخ) تقدم له أن العبرة لما رجحه المشايخ فيما وقع فيه الاختلاف بين أئمة المذهب بالنسبة لمن لم يكن له قوة المدرك وأن العبرة لقوة الدليل في الترجيح بالنسبة لغيره فعلى هذا علينا العمل بقول الصحاحين تبعاً لترجيح الشربة بلالي عن المواهب وان كان دليل الامام وجه تأمل (**قوله** بفتح كاف الخطاب) غير متعين

باب الولي

(**قوله** وبه ظهر أن الفاسق المتهتك وهو بمعنى سيئ الاختيار لا تسقط ولايته الخ) لم يظهر مما سبق ان الفاسق المتهتك هو بمعنى سيئ الاختيار ولا يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر كما هو ظاهر نعم قد يتحقق معناه في شخص واحد فعلى هذا اذا كان الولي متهكاً أو سيئ الاختيار لا يصح تزويجه بنقص عن مهر النسل أو من غير كفؤ (**قوله** يقتضى سقوط ولاية الاب الخ) فيه أن عبارة البرازية انما تفيد أن مقتضى تزويج هذه الايضا سقوط ولاية الاب بل يحتمل أن يكون كسئلة العضل الآية فان القاضي له ولاية تزويج ومع ذلك لا تسقط ولاية لولي حتى لو زوجها مع ذلك صح وكذا لو كان لها ولي قريب وبعد وبعد حاضر يكون له ولاية ومع ذلك لو زوجها القريب حيث هو صح وحينئذ لا مانع من حل ما في

البرازية على ما اذا كان الولي سبي الاختيار (قوله بفتح الواو) هي بالفتح المصدر وبالكسر الاسم مثل الامارة والنقابة لانه اسم لما توليته وقتبه فاذا ارادوا المصدر فتحوا كذا في الصحاح اه سندی (قوله وما ذكره تعريدها الفقهي الخ) لكنها في التحقيق صفة تقوم بالشخص والتنفيذ المذكور اثرها (قوله وولاية وجوب صدقة الفطر الخ) أي الولاية التي هي سبب وجوب صدقة الفطر انسيها رأس عونه ويلى عليه (قوله والمراد بالبطل حقيقة الخ) عبارة الفتح بعد ذكر التأويل الاخير وعلى هذا التأويل يتم العمل بالحديث الجامع لاشتراط الشهادة والولي وهو ما قدمنا في فصل الشهادة ويخص حديث عائشة بمن نكحت غير كف والمراد بالبطل الخ اه ومراده بحديث عائشة أي امرأة الخ تأمل (قوله لان الولي عسى أن يفرق الخ) فيه أن النكاح انعقد صحيحا حتى ترتب أحكامه فلو وطئها قبل التصديق يكون وطئا في ملكه لاوطء شبهة فلم يظهر صحة جعل ما ذكره لعدم تمكينها (قوله زاد لفظ يسكت الخ) لعل الاولى ايداه بلفظ حتى تلد (قوله وتظاهر الترحيم) أي من زيادة قيد السكوت لامن التعليل فانه ينفي حق الاعتراض تأمل (قوله والظاهر أنه لاخلاف في صحة العقد الخ) لكن التعليل المذكور للاقتناء بعدم الجواز في غير الكفو جار في مسألة التزوج بدون مهر المثل ومقتضى لعدم الجواز تأمل (قوله كذا ذكره في الذخيرة وأقره الخ) نص ما فيها واذا زوجت المرأة نفسها من غير كف وبغير رضا الولي فقبض الولي مهرها وجهزها فهذا منه رضا وتسليم ولو قبض ولم يجهزها فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يكون رضا وتسليما واذا لم يقبض مهرها ولكن خاصم زوجها في نفقتها وتقدر مهرها عليه بوكالة منها كان ذلك منه رضا وتسليما للعقد استحسانا وهذا اذا كان عدم الكفاءة ثابتا عند القاضي قبل محاصرة الولي اياه وأما اذا لم يكن عدم الكفاءة ثابتا قبل ذلك عند القاضي فلا يكون رضا بالنكاح قياسا واستحسانا اه وكذا ذكرها في المحيط البرهاني ونصه واذا زوجت المرأة نفسها من غير كف وبغير رضا الولي فقبض الولي مهرها وجهزها فهذا منه رضا وتسليم ولو قبضه ولم يجهزها فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يكون رضا وتسليما لان العقد توقف على اجازة الولي وقبض البذل من توقف العقد على اجازته يكون رضاه منه بالعقد دلالة كما في البيع الموقوف وأما اذا لم يقبض مهرها ولكن خاصم زوجها في نفقتها وتقدر مهرها عليه بوكالة منها كان ذلك منه رضا وتسليما للعقد استحسانا لان طلب المهر لم يكن لاثبات عدم الكفاءة عند القاضي لان عدم الكفاءة ثابت عند القاضي لان وضع المسئلة فيما اذا زوجت نفسها من غير كف فتهى أن يكون طلب المهر للاستيفاء وذلك دلالة الرضا من غير احتمال حتى لو لم يكن عدم الكفاءة ثابتا عند القاضي لا يكون ذلك رضا بالنكاح قياسا واستحسانا اه فانت ترى أن هذا الشرط انما هو فيما اذا لم يقبض المهر وخاصم الزوج في نفقتها وتقدر مهرها عليه بوكالة عنها لا في أنواع الارض دلالة وانشارح انما جعله قيدا في الجميع أخذ من العلة المذكورة في المحيط فاهما تفيد أن الحكم كذلك في غير مسألة اختصاصية المذكورة ويكون المراد الاحتراز عما اذا ثبت عدم الكفاءة ولم يعلم الولي بعدمها أي صافان علمه بعدمها كالثبوت عند القاضي في الدلالة على أرض فيما ذكره وهذا ظاهر الوجه لا يخالف كلامهم (قوله وفي شرح الجامع الصغير لقاضيخان وان بكت كان رد في احدي الروايتين الخ) ما فيه لا يخلف ما في المعراج اذ موضوع ما في الجامع البكاء عن الصوت والويل وهذا لا يتوهم أحد أنه رضا مرضوع ما في المعراج بكاء عن صوت أي مجرد عن الويل ولا يعلم من عبارة الجامع حكم البكاء عن صوت دون الويل ويعلم مما ذكره في الذخيرة أنه رضا وأنه الاوجه وعليه الفتوى فقد اختلفت عباراتهم في البكاء عن صوت فعلى ما في

المعراج ليس اذنا ولا ردا وعلى ما في الوقاية هو رد وعلى ما في النخبة هو رضا (قوله) أما لو استأذناها
فسكتت فزواجهما متعاقبا من رجلين ينبغي أن يصح السابق (الخ) فيه أن سكوتها بعد الاستئذان توكيل
لها بالزواج وليس لأحد الوكيلين الانفراد فلا ينفذ عليها السابق من العقدين بل يكون كل منهما
موقوفاً على إجازتها فأياً أجازته نفذ نعم لو استأذناها على التعاقب يصح السابق منهما (قوله) وأصل
الاشكال لصاحب الفتح وأجاب عنه المقدسي بأن العقد (الخ) الاظهر في توجيه الفرق أن يقال لما كان
قولها غير أولى منه محتملاً للاذن عدمه لا يكون اذناً أي توكيلاً قبله لعدم ثبوت التوكيل بالشك ولو قالته
بعده لا يكون رداً وإبطاله الاحتمال أيضاً فلا يثبت بالشك والنكاح الموقوف صحيح وله وجود في ذاته وإن
كان لا يترتب عليه أحكامه الا بالنفاذ فإذا وجد منها ما يحتمل الرد وعدمه لا يكون رداً لعدم ثبوته به
كالتوكيل (قوله) وقد يقال أنه قد تكون علت بعد ذلك (الخ) ما قاله يدل على تصحيح القول بالاحتمال
لكنه لا يتنى الاحتمال الذي ذكره في الفتح فإزال السكوت محتملاً والاذن لا يثبت بالشك (قوله)
فهذا يدل على أن الوكيل (الخ) ما قدمه عن الخلاصة لا يدل على عدم صحة توكيل الوكيل في النكاح
مع معرفة المرأة الزوج والمهر والموافق لما يأتي في الوكالة من أن له التوكيل عند تقدير الثمن لحصول
المقصود أن يقال هنا كذلك حيث كان الزوج والمهر معلومين يصح توكيل الوكيل وينزل تعيين المهر
منزلة تعيين الثمن فزال الاشكال وتبين أنه لا حاجة لحل ما في القضية على ما إذا باشر الوكيل الثاني بحضرة
الوكيل الاول جارياً على رواية عصام وتبين أيضاً أن معرفة المهر لا بد منها وليس فيها الخلاف كما في مسألة
المن (قوله) لأن قول المصنف كالتيب تشبيه بالكرا (الخ) لعل الباء بمعنى اللام ويظهر أن الاستثناء متصل
أذ هو استثناء مما قبله أعني قوله لا فرق بينهما أي لا فرق بينهما في شيء الا في السكوت (قوله) عن الصحاح
يقال عنست الجارية تعنس (الخ) وفي القاموس عنست الجارية كسمع ونصر وضرب عنوسا وعتاسا طال
مكثها في أهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الأبكار ولم تزوج قط كأنست وعنست وعنست
وعنسها أهلها تعنيسا وهي عانس اهـ (قوله) فلا يرد أن هذه ما زالت عذرتها (الخ) الممتنع جعل الكاف
لتمثيل لا للتظير ولا للتشبيه كما هو ظاهر وفي عبارة الحلبي قلب وحقها فكيف يشبه من زالت عذرتها
بمن لم تزغ عذرتها على ما فيها (قول المصنف بلغ النكاح فسكتت وقالت ترددت (الخ) قال في البحر
قيسنا الصورة بان تقول بلغني النكاح فرددت لهما وقالت بلغني يوم كذا فرددت وقال الزوج بل
سكتت فان اقول قوله (قول الشارح في الاصح) مقابله ما قاله الفضلي من أن القول لهما وإن دخل
هما طوعاً كان كرهان سندی (قوله) فتأمل لعله أشار به الى ما في حاشية البحر من أن في هذا ما ناعا
آخر وهو أن شهادة الاخ عليه شهادة لأبيه اهـ قلت اذا كان الأب معها ثقيل شهادة الاخ لانها شهادة
اخرى على أصله سندی (قوله) لان الرد صير الإيجاب بلا قبول (الخ) فيه أن الرد صير كلاماً من الإيجاب
والقبول لغوا غير معتد به فقد أبطلهما معا والظاهر في توجيه المسئلة ما قدمه عن البرازية
والنخبة في التعليل (قوله) ويمكن الجواب بأن هذا تفسير باللازم (الخ) أو هو تفسير المتكلمين
وتفسير الفقهاء ضم الشفتين وقد يجاب عن الثاني بأن التخي هنا غير مقصود بل المقصود الشهادة
بزوج النكاح (قوله) نكن سندی كره في مسألة عضل الأقرب أن تزوج القاضي نيابة عنه فليس
نهي خير (الخ) اني يظهر أن عدم ثبوت اختيار مبني على رواية أن القاضي كالأب والأقوال توكيل من
قس الأب بس كالأب ونقاني في مسألة العضل انما يزوج بطريق النيابة عنه فكأنه وكله وذكر

السندی مانعه وعن الامام لا يثبت لها الخيار لان ولاية القاضي تامة لانها تم المال والنفس وشفقة الام
فوق شفقة الاب فكانا كالاب والاول هو الصحيح ز يلحق وعليه الفتوى هندية اه وسياق في كلام المحشي
حل عدم الخيار لها على ما اذا كان العاقل الاب ونحوه لثبوت الخيار اذا كان المزوج غيرهما فكذا عند
تزوج القاضي نيابة عنه (قول وليست بسبب من الزوج الخ) لاحاطة لهذه الزيادة ولما احتزبها
عنه فان موضوع الكلام في فرقة ليست بصريح ولا كناية اه سندی (قول وما ذكره الشارح نقله
في البصر الخ) عبارته وفي الفتح وهل يقع الطلاق في العدة اذا كانت هذه الفرقة بعد الدخول أو لا لكل
وجه والاوجه الوقوع اه والتظاهر عدم الوقوع لما في النهاية معزيا الى المحيط الاصل أن المعتدة بعدة
الطلاق يلحقها طلاق آخر في العدة والمعتدة بعدة الفسخ لا يلحقها طلاق آخر في العدة وذكري في خصوص
مسئلتنا أنه لا يقع اه وقال في التهر أقول هذا الأصل منقوض بما اذا أبت عن الاسلام وفرق بينهما ثم
طلقها في العدة وقع مع أنه فسخ ووقوع طلاق المرتد مع أن الفرقة يردته فسخ ولا خلاف في أنها يردتها
فسخ ومع هذا يقع طلاقه عليها (قول ويمكن الجواب عن العتق بان مراده بالنأي الخ) هذا الجواب غير
نافع فانه لا شك في التأييد من جهة الفسخ في الفرق المذكورة ومع ذلك يقع الطلاق في عتقها وأيضا انما
غير في التعليل بان الحرمة بالردة غير متأبدة وهذا هو الموافق لتفسير النهر (قول أجدي من تغاريق العصا)
مثل قالوا هو من قول غنية الأعراية لابنها انك أجدي من تغاريق العصا وانما قالت ذلك لأنه كان عارما
كثيرا الاسماء الى الناس مع ضعف بدنه ودقة عظمه فوائب يوما قتي فقطع القتي أنفه فأخذت أمه دية
أنفه فحسنت حالها بعد فقر مدقع ثم وائب آخر فقطع أنفه ثم وائب آخر فقطع شفته فأخذت ديتها فلما
رأت حسن حالها وما صار عندها من إبل وغنم ومتاع حسن رأيها فيه ومسدحتة وذكرته في أرجوزتها
فقلت أقسم بالمرءة حقا والصفا * انك أجدي من تغاريق العصا

وقيل لأعراي ما تغاريق العصا قال العصا تقطع ساجورا والسواجير تكون للكلاب والاسرى من
الناس ثم تقطع عصا الساجور فتصير أوتادا ويرق الوتد ثم تصير كل قطعة شظا طافا إذا جعل لرأس
الشظا ط كالفلكة صار عرايا للجحاشي ومهارا وهو العود الذي ييخل في أنف البختي ثم اذا فرق المهار
يؤخذ منها وادي وهي الخشبة التي تصربها الاخلاف هذا اذا كانت عصا فاذا كانت العصا قنا
فكل شق منها قوس بندق فان فرق الشقة صارت سهام ثم اذا فرق السهام صارت حطاء ثم صارت
مغازل ثم يشعبه الشعب أقداحه المصدوعة وقصاعه المشقوقة على أنه لا يحد لها أصل منها وألق
بها وينرب فمن نفسه أعجم من نفع غيره اه من القاموس وشرحه (قول وقد يجاب عن الاول
بأنه على قول أبي يوسف ان الإباء فسخ الخ) نعم هو غير وارد على قوله لكنه وارد على قول من يقول
أنه فسخ (قول لا محل لهذا التقرير الخ) قد يوجه التقرير بان قوله وبطل الخ يفيد أنه لا يبطل
في هذه المسائل لانه لم يوجد منها السكوت ولا ما يدل على الرضا بعد علمها بأصل اسكاح نصير ما وقفت
الحمد لله اختبرت نفسي (قول والضرورة داعية الى هذا لا الى غيره انتهى) وقال الرحمتي وفي كلام محمد
إشارة الى أن له أن تكذب اذا لم يمكن التعر يضربان لم تحمد الشهود إلا بعد انقضاء الدية (قول
وتحصل من مجموع ذلك أنها لو قالت بلغت الآن وفسخت تصدق الخ) لم يستفد مما قلناه عن العصولين
أنه في هذه الصورة تصدق بلايين نعم ذكر السندی عن العصولين أنها لو قالت بلغت الآن وفسخت
صدقت بلايين ولايين اه فكان المناسب للمحشي نقل هذه الصورة يضام ذكر المتحصل من كلامه

(قوله) أي يعتد إلى آخر المجلس ويبطل بالقيام عنه الخ) وقال ط أي يعتد إلى أن تعلم به اه وهذا مقتضى التعليق بأنهما مشغولة بخدمة المولى وقال في الفتح أي يعتد إلى آخر المجلس ويبطل بالقيام ووجه الفرق أن خيار العتق يثبت بآثبات المولى لأنه حكم العتق الثابت بآثباته فاقضى جواباً بقاى المجلس كالتعليق في الخيرة اه والظاهر عدم التنافي بين هاتين العبارتين وأن الخيار يعتد إلى أن تعلم بالعتق وإذا علمت به يعتد إلى آخر المجلس كما يفيد ذلك كل من العلتين (قوله) وطلب الواجب من النفقة الخ) فيه أن النكاح قائم والنفقة واجبة عليه حتى يفرق القاضي بينهما قبل الدخول أو إلى أن تنقضى العدة إن وجد الدخول فقد طلبت منه أمر أو اجبا عليه فأنى يكون رضاً دلالة (قوله) لكن يرد عليه كما قال الرحمن عصبات المعتقة الخ) وكذا يرد عليه أنه يشمل الأنثى التي لم تتوسط باتشى فامها داخله في هذا التعريف فينشد يكون غير جامع وغير مانع لكن يندفع إيراد الرحنى بالعناية لى سيد كرها المحشى بعد هذا (قوله) ومقتضى النظر أن الكف الخاطب اذا فات بانتظار افاقته تزويج موليته وإن لم يكن مطفاً والا انتظار الخ) الظاهر أن هذا التفصيل انما هو في غير المطبق اذا المطبق تنقل الولاية للبعيد فلا حاجة للتفصيل بين انتظار الكف وعدمه على أن ما ذكره في الفتح من مقتضى النظر مخالف لما أطبقوا عليه من أنه لا ولاية لجنون لأنه لا ولاية له على نفسه فاولى أن لا تثبت له على غيره اه فمقتضى هذا سلبها عنه في حال جنونه وانتقالها لغيره مطبقاً أولاً ولا تنظر لا انتظار الكف (قوله) لأن الولاية على الغير فرع الولاية على النفس الخ) مقتضى هذه العلة عدم صحة تقرير الصغير في الوظائف مطلقاً ولو يعقل التصرف مع أنه سيأتى في كتاب الوقف أن الصغير الذى لا يعقل أولاً يقدر على الحفظ لا تصح توليته بخلاف العاقل القادر عليه فتصح وتكون من القاضي اذنا له في التصرف وللقاضى أن يأذن للصغير وإن لم يأذن له وليه إلى آخر ما هنالك (قول الشارح بأن يكون المسلم سيداً مة كافراً الخ) وكذا عكسه بأن كان السيد كافراً والرقى مسلماً له ولاية تزويجه فإن له ولاية على المسلم في الجملة وهو ما اذا اشترى عبداً مسلماً فإنه يصح شراؤه ويثبت له المالك فيه والولاية عليه إلا أنه يجبر على البيع والجبر عليه لا يشعر بعدم الولاية اه كفاية من باب الوصى (قوله) ثم استظهر في أنفع الوسائل أنه اذا مالت الخ) الظاهر أن النائب من قبل القاضي المأذون له بالتفويض له أن يأذن لغيره بتزويج يتيمه لأنه بالأذن صار وكيلاً عن السلطان لا القاضي وليس هذا من باب التوكيل عنه حتى يتوقف على الاذن بل من باب الامابة عن السلطان والقاضى أن يأذن لغيره بذلك فكذا نائبه المذكور وذكروا عند قول المصنف ولا يستخلف قاض من كتاب القضاء قيد بالاستخلاف ليخرج التوكيل والايضاء فإن له ذلك الخ (قول الشارح وبه علم أن فعله حكم الخ) قال ابن الهمام والاشاف بالتوكيل يكفى حكم مستغنياً عن جعل فعله حكماً اه لكن ذكر في النهر ما يؤيد أن فعله حكم (قول الشارح وإن عرى الخ) بكسر الراء وفتح الياء بمعنى خلا وتجرد وعرا يعرو بمعنى الحلول وبنو عامر في الفعل الثلاثى يقدون الياء ألقافى نحو بنى ونسى وهدى وبنى فيقول بنى ونسى وهدى وبنى البيت ذكره بعض الأشياخ اه سندی (قوله) وكذا لو شهد أبان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلان الخ) ذكر هذه المسئلة في الاشياء تفريعاً على مسئلة النسب المقول فيها ان القضاء الضمنى لا يشترط له المعوى ولا الخصومة لكن اعترض ما ذكره في الاشياء من تفريع هذه المسئلة على مسئلة النسب علامه البيرى على ما نقله عنه هبة الله بقوله هذا التفريع مخالف للمقول فلا يعول عليه اه لكن قد يقال ان موضوعه في الاشياء ما اذا عرفها بزوجها عرضاً عن أبيها وجدها بان كانت معروفة به فالتقضاء

توكيله افضاء بالزوجة أيضا كالشهادة على خصم غائب بحق وذكر انسبه ونفي بذلك كان قضاء
النسب أيضا لا لو كان حاضرا اذ الاشارة كافية عن ذكر النسب فلا اعتبار باريذ كره اذا المراد بالقضاء
لضمي كل ما تضمنه وتوقف صحته عليه (تم) أي يجوز على أحد القولين (الح) فيه أن الذي ذكره في
بجرائها هو تزويج الأبعد الحاضر وهذا كلام في صحتها والقولان بالصحة وعدمها قبال الزوجها الأقرب
حيث هو لا فيما اذا زوجها الأبعد فان زواجه صحيح قول واحد إلا أنه عند زفر الولاية باقية للأقرب بدون
ثبوت للأبعد (قول) وكذا ذكر في الهداية المنع ثم التسليم (الح) وذلك أنه ذكر في الهداية أن ذكره قال
لا يجوز يعني تزويج الأبعد لان ولاية الأقرب قائمة لانها تثبت حقه صيانة للقربة فلا تبطل بغيبته ولهذا
زوجها حيث هو جاز ولا ولاية للأبعد مع ولايته ولنا أن هذه ولاية نظرية وليس من النظر التقويض
لمن لا ينتفع برأيه ففوضناه إلى الأبعد وهو مقدم على السلطان كما اذا مات الأقرب ولو زوجها حيث هو
فيه منع يعني يمنع صحة تزويجه وبعد التسليم نقول لا بعد بعد القربة وقرب التدبير والأقرب عكسه فترلا
منزلة وليين متساويين فايها عقد نفذ ولا يرد اه وبهذا تنضم عبارة المبسوط (قول) والثاني على أنه
يطريق النيابة عن العاضل (الح) انظر ما تقدم كتابته عند قول المحتسب ان تزويج القاضي نيابة عنه فليس
لها الخيار (قول المصنف الآن يشهد الشهود (الح) لكن سياتي في الوكالة عن الغاية أن الوكيل
بالكاح اذا أقربه بحضرة الشهود نفذ اقراره لا بغير حضرتهم وكذلك في ولي الصغير والصغيرة ومولى
العبد اه

(باب الكفاءة)

(قول) اعترضه الخیر الرملی بما ملخصه (الح) فيه أن ما ذكره الشارح هو معنى الكفاءة في اصطلاح الفقهاء
وكونها لا تعتبر في جانب المرأة بمعنى أنه لا يشترط للزوم النكاح أن تكون المرأة كفؤا له في الاشياء الغصومة
لا ينافي أنها يطلق عليها أنها كفء له في اصطلاحهم حتى لا يكون لاوليائه طلب التقرير (قول) تعليل
للفهوم (الح) الاولى التعبير بالبلاء فان مدخول اللام هو العلة وارجاعه لما تقدم لا يصح فيكون راجعا للمفهوم
والمعلل هو عدم الاعتبار من جانبها تأمل وحينئذ يكون قوله لأن الزوج (الح) تعليل للعلة (قول) ويشير إليه
ما قدمناه آنفا عن الفتح (الح) الاشارة في عبارة الفتح لما قاله في غاية الخفاء الا بانضمام شيء آخر اليها مما
ذكره في الفتح زيادة عن عبارته السابقة (قول) ولعل وجه الفرق أن الأب يصح تزويجه (الح) لا يظهر
فان مقتضاه أن محصل نفاذ عقد الأب من غير كفء اذا كان عالما بعدم الكفاءة مع أنهم لم يشترطوه وبنوا
كلامهم على أن الشأن في الأب ما ذكره والتظاهر في الفرق أن يقال انها في مسألة النوازل لم ترض بأسقاط
الكفاءة ولم يوجد ما يدل على رضا الأب من يحاكي يسرى في حقها فيبقى لها الخيار بعد بلوغها لا الأب
لرضاها في الجملة بخلاف ما في الولو الجنية فاشترط من باشر العقد أو رضی به سقط حقه لرضاها ولو من وجه
(قول) ولهذا زوج على وهو هاشمي أم كلثوم بنت قاطمة لعمر وهو عدوى (الح) فيه نظر انه يجوز أنه زوجها
له لأسقاط حقه في الكفاءة نظر المصلحة أخرى (قول) وأما الحرية فهي لازمة للعرب (الح) قد يتصور
فيهم فرق كما تزوج العربي أمة غير وجاءت بأولاد فانهم أرقاء تبعلاء لهم مع كونهم من العرب أو ارتست
العربية ولحققت ثم استرقت فجاءت بأولاد من زوج عربي لم يشترط حرية أمهم أو محوذا وفي اشترين سلانية
من فصل الجزية عند قواه لا على وثني عربي أي لا يوضع عليه الجزية ما نصه فان ظهر عليهم فعربه وطفله

في كذا في التبیین لان النبی علیہ السلام کان یسترق ذراری مشرکی العرب وأبو بکر استرق نساء بنی
 حنیفة وصبیہ اتهم واذ اظهر علی عبدة الاوتان من العرب والمرتمین فقتلواهم وصبیانهم فی الا ان نساء
 المرتمین وذراریهم یجبرون علی الاسلام دون ذراری عبدة الاوتان ونسائهم اه ثم رأیت فی شرح
 المتقی لشوکانی من باب بجواز استرقاق العرب من الجزاء السایع ما یؤید هذا البحث وان بنی ناجیه
 ذکورهم واثانهم استرقوا وصار بیعهم کما هو مشهور فی کتب السیر وتوناجیه من قریش فکیف
 ساغت لهم محاشته اه ثم رأیت فی البزازیة من الفصل الرابع من القضاء ما نصه معزوذاً عن السیر
 الکبیر ولورای الامام أن یسب مشرکوا العرب فبجواز لان مذهب الامام الشافعی جواز سبهم اه
 وقال أبو السعود فی حاشیة الاشباه من کتاب السیر عند قوله المرتد أقبح کفر من الاصلی نقلاً عن الولوالجیة
 لکفر من المرتد أغلظ من کفر مشرکی العرب ومشرکوا العرب لا یقبل منهم الصلح والذمة لکن ندعوهم
 الی الاسلام فان أسلموا والافتلوا وكذا عبدة الاوتان منهم أما أهل الکتاب منهم فهم کغیرهم یجوز ترکهم
 بالذمة أو بالاسترقاق وفي المبسوط وأهل الکتاب من العرب حکمهم حکم غیرهم من أهل الکتاب حتی
 یجوز استرقاقهم وأخذ الجزیة منهم لانهم لیسوا من العرب فی الاصل وان توطنوا أرض العرب بل هم
 فی الاصل من بنی اسرائیل اه (قولہ فالافتاء بما فی المتون أولى) هذا ظاهر اذا تساوی کلا التخصیصین کأن
 عبر عن کل بلفظ الصحیح والابان عبر عما فی المبسوط بالأصح أو نحوه مما هو أقوى من الصحیح فالافتاء
 بما فی المبسوط أولى الا أن یقال ان تصحیح ما فیہ قد ضعف بما فی المحيط والذخیره حیث عبر عنه بقیل اه
 وقوله وتصحیح الهدایة معارض الخ فیہ أن ما فیہا لیس تصحیلاً لا اعتبار بالذیة فی الکفاءة بل معناه کافی
 شراحها أن اقتران أبی حنیفة مع أبی یوسف حتی تكون الکفاءة فی الدین قولها ما جمیعها والصحیح
 وهو احتراز عن رواية أخرى عن أبی حنیفة موافقة لما قاله محمد وأعماروی عن أبی یوسف أن الفاسق
 اذا کان ذا مروءة یمکن کفوها (قولہ یقتضی اعتبار الصلاح من حیث الآباء الخ) فیہ أن عبارة الخاتمة
 هذه لا مل علی أن العبرة بصلاح الآباء فقط بل ما فیها دال علی أنه لا یمکن کفو البنات الصالحین وهو لا یدل
 علی أنه لا عبرة بمجرد صلاحها (قولہ قلت مفهوم التقیید بالاتباع أن المتبوع کأمیر وسلطان لیس
 كذلك الخ) بل یقل یمکن أن الامیر كذلك بالاولی تأمل (قولہ وقد علمت أن الموجب هو استنفاص أهل
 العرف الخ) الظاهر أن المسدرة علی استنفاص أهل العرف ممن یعتقد بهم من أصحاب الراى السدید
 الموافق لما جاء به الشرع والائتم هدم کثیر من مسائل الکفاءة المذكورة فی کتب الفقه ولزم عدم اعتبار
 الذیة والتسبب بل یلزم أن المعتبر بکثرة المال والجاه تأمل (قول المصنف وهو الاصح الخ) نحوه فی
 الفقهة فی عن المضمرات وفي السیر جنس الذی الاصح أن ذا الجاه کالسلطان والعالم لا یمکن کفو العلویة
 اه سندى وعبارة انقهستانی فلا یمکن العالم ولا الوجه کالسلطان کفو العلویة وهو الاصح کافی
 المضمرات لکن فی المحيط وغیره أن العالم کفو للعلویة اذ شرف العلم فوق شرف النسب اه وعبارة الفتح
 فی المحيط عن صدر الاسلام الحسیب هو الذی له جاه وحشمة ومنتصب وفي الینابیع والأصح أنه لیس کفو
 للمعویة اه (قولہ هذا فرع صاحب البحر علی ما تقدم الخ) أى من اعتبارها وقت العقد (قول المراد
 بالکفاءة هنا صحة العقد الخ) الأظهر ما قاله من أن الأولى للشارح أن یقول والشافعی کقول بنت الحنفی
 فان أم أولادهم فیہ وانما نص علی اثباتی لانهم ینسبون الی الشافعیة أقوالاً ضعيفة الخ (قولہ وأما
 انعقل فلان ولیة فیسه عن أصحابنا الخ) وما فی التهر عن المرغینانی من تخریجات المشایخ فلا ینافی ما هنا

من أنه لا رواية فيه عن أصحابنا ولا ينافي هذا ما قاله محمد بن أن لها الفسخ بالعيوب الثلاثة لأن الفسخ
 فيها ليس باعتبار عدم الكفاءة بل باعتبار أن التكاح يفسخ بهذه العيوب كالبيع ولنا كان لها الأولى
(قوله) أما البسطة فلم تجر العادة بتحملها (الح) يحمل ما في الفسخ على أن العادة في زمنه تحمل البسطة وهو
 كذلك في زماننا عند فقد الأب والأم خصوصا إذا كان الصغير في حجرها وقال السندي الظاهر أن المراد
 البسطة والبسطة من قبل الأب لجريان التوارث بينهما **(قوله)** ويؤيده أن المتبادر من كلام الهداية وغيرها
 أن الكلام (الح) فيه أن حاصل ما استظهره الخاق النفقة بالمهر إذا جرت العادة بتحملها وإلحاق الابن الكبير
 بالصغير إذا جرت العادة بتحملها عنه ومقتضى إطلاق الهداية الزوج شموله للكبير في الحكم الذي ذكره
 وهو أنه يعتد غنيا بغنى أبيه بالنسبة للمهر لا النفقة وليس فيه ما يؤثر بما بحثه من إلحاق النفقة بالمهر وإلحاق
 الكبير بالصغير فيها تأمل **(قوله)** لكن إذا كان المناط جريان العادة بتحمل الأب (الح) لا يسلم له ما بحثه في
 هذه المسئلة فإنه لا يلزم من عدم وجود العلة عدم وجود المعلول لاحتمال علة أخرى ولا يلزم من وجودها
 في غير النصوص أن يكون الحكم كذلك فيه لاحتمال وجود مانع ويقال إنه لما كان أمر النفقة
 ضروريا ولا يمكن تأخيرها قلنا بعدم المساهلة وأنه لا بد من القدرة بالملك أو الكسب بخلاف المهر فأمكن
 القول بالمساهلة فيه لافيهاور بما أفاد ذلك قوله لأنه تجري المساهلة في المهر تأمل **(قوله)** لكن في حجر
 الظهيرية أن لم يدخل بها الزوج (الح) ما في الظهيرية يمكن تقييده بعبارة الذخيرة فيجعل على غير القاضي
 من العصبات فلا منافاة بينهما وقد أفادت عبارة الظهيرية فائدة جديدة وهي تقييد التفريق بما قبل
 الدخول تأمل **(قوله)** ومقتضاه أنه لا خلاف (الح) تقدم أن مقتضى العلة أنه لا فرق بين المسئلتين **(قوله)**
 وجوابه أن العرف مشترك (الح) نعم وإن كان العرف مشتركا إلا أن ما يأتي في توجيه الاستحسان يدل على
 اعتماد قولهما **(قول الشارح)** وأجمعوا أنه لو تزوجه بنته الصغيرة أو موليته لم يجز (الح) بناء على أن الوكيل
 لا يعقد لموكله مع نفسه **(قوله)** والحق أن قول الامام ليس قياسا (الح) فيه أن القياس ما كان دليله جليا
 والاستحسان ما كان دليله خفيا وهنا لا شك في ظهور دليله وخفاء دليله ما تأمل على أن الطحاوي قال
 قولهما أحسن للفتوى **(قوله)** فإن ردت فلها مهر المثل بالغاما بلغ (الح) الفرق بين هذه والتي قبلها حيث
 وجب فيها الأقل وهذه وجب فيها مهر المثل بالغاما بلغ ما في البصر عن الحاجة حيث قال لها مهر مثلها بالغاما
 ما بلغ بخلاف ما تقدم لأن نعمة المرأة مرضيت بالمسمى فإذا بطل التكاح وجب العقر لا يراد على ما مرضيت
 به أما هنا ما مرضيت بالمسمى في العقد فكان لها بالغاما بلغ (الح) اه **(قوله)** وفي لا تزوجني امرأتين إلا في
 عقدتين فزوجهما في عقدة لا يجوز (الح) هكذا عبارة البصر عن المحيط ولعل أصلها إلا في عقدة فزوجهما
 في عقدتين بدليل ما ذكره من الفرق **(قوله)** وهو خلاف المفهوم من كلامه (الح) فيه أنه في الصورة
 الأولى من الشارح أثبت له ولاية جمع المرأتين في عقد واحد وتنفى التفريق فإذا جمعتهما في عقد نفذ وإذا
 فرق لا ينفذ وفي الثانية أثبت لها حالة الانفرد ونفاها حالة الجمع فبمجرد وجود العقد على واحدة ينفذ لعدم
 المخالفة لوجود التفريق فلا يتوقف على تزويج الثانية فليس في كلامه ما يدل على أنه إذا تزوجه واحدة
 لا ينفذ إلا إذا تزوجه الأخرى غاية ما أفاده أنه ليس له ولاية الجمع فيها **(قوله)** إلا إذا كان لفظه لا جازة
 يصلح لابتداء العقد فيصح على وجه الإنشاء (الح) سيأتي في أول الطلاق أنه لو قال بعد بوعه أو وقعته وقع
 لأنه ابتداء إيقاع لان الضمير راجع إلى جنس الطلاق وشمله لو قال أو وقعت ذلك الطلاق بخلاف قوله
 أو وقعت الذي لفظته فإنه إشارة إلى المعنى الذي حكم بطلانه (الح) **(قوله)** الشارح وكذا المولى المعنق والحاكم

(الح) قال الرحى أى كما أن ابن الم لا يزوج الكبيرة من نفسه إلا بعد الاستئذان كذا سائر الأولياء ومنهم المولى المعتق والحاكم والسلطان لانهم لا ولاية لهم بحجة على الحرّة البالغة العاقلة ولم يتعرض للصغيرة وحكما أنه يزوجهما من نفسه اذالم يوجد مانع كما فى القاضى والسلطان اه وعلى هذا تكون عبارة الجوهرية محررة (قوله الكاف فيه التشبيه بمسئلة ابن الم وما مصدرية الخ) حقه بمسئلة الوكيل فانها هى التى دخلتها الكاف وجعل ما مصدرية على ما قرره لا يظهر صحته لعدم وجود فعل بعدها سابقا هى له نعم يجوز أن تكون مصدرية فعل يتعلق به قوله للوكيل أى يجوز وفاعله المصدر المنسب بعده لكن على هذا لا يتدفع الأمر الاول الابارادة الوكيل الخاص كما ذكره الشارح (قول الشارح لم يصح تزويجهما الخ) وذلك بخلاف ما لو قال فى الوصية ضع ثلث مالى حيث شئت كان له أن يضعه عند نفسه كما فى الوالدية والفرق فيها (قوله لم ينفذ بل يتوقف الخ) الظاهر أنه يقع باطلا لكونه من أحد الجانبين فضوليا تأمل (قول الشارح وأحد العاقدین لنفسه الخ) عبارة الجبر وأحد العاقدین لنفسه وقال فى حاشيته فى العبارة تسامح والأولى وأحد العاقدین وهو العاقد لنفسه فقط اه ونسخ الخط من الدريس فيها زيادة قوله لنفسه وحيث يظهر قول المحشى هو العاقد لنفسه (قوله هو العاقد لنفسه الخ) الذى يظهر أن العقد لا يبطل بموت الوكيل أو الولى وعليه يكون المراد بالعاقد لنفسه ما يشمل العاقد لنفسه حقيقة وهو الأصل أو حكاؤه والموكل والصغير ونحوهما فانهم باعتبار قيام الغير عنهم صاروا كأنهم عاقدون لأنفسهم بأنفسهم تأمل وراجع ويدل لذلك ما ذكره السندى بقوله وانما لم يشترط بقاء العاقدین لأن العاقد فى النكاح غير الأصل صغير لا قيام للعقد به اه ثم رأيت فى الوالدية من الفصل الأول من كتاب النكاح مانعه رجل تزوج ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بغير أمره خاطب عنه أبوه ثم مات أبو الصغيرة قبل أن يجيز الابن بطل النكاح لأن أبى الصغيرة أن يفسخ هذا النكاح لأنه فى هذا النكاح قائم مقام الصغيرة والصغيرة لو كانت كبيرة فزوجت نفسها من ابن كبير لرجل بغير إذنه خاطب عنه أبوه كان له أن يفسخ النكاح قبل أن يجيز الابن فكذا الأب فاذا مات كان موته بمنزلة رجوعه وبمثل لو كان مكان الصغيرة كبيرة فزوجهما بغير إذنها وباقى المسئلة محالها لا يبطل بموت الأب لان الأب ان أراد أن ينقض النكاح لا يملك لأنه بمنزلة المضولى اه وبهذا تنضح المسئلة ومعلوم أن الوكيل كالولى تنوقف صحة الاجازة على حياة كل منهما (قوله وهو الوكيل يتزوج امرأه بعينها الخ) الظاهر أن فيه اسقاط لالنافية وتراجع عبارة الخاتمة ثم رأيت عبارة الخاتمة ونصها وعاقدى عاك الفسخ بالقول والفعل جميعا وصورته رجل وكل رجل لا يزوجه امرأه بغير عينا فزوجه امرأه وخاطب عنها فضولى فان فسخ هذا الوكيل العقد صح فسخه ولو تزوجه أخت تلك المرأة ينقض العقد الأول انتهى

باب المهر

(قوله ان لم تكسب الدراهم المسماة الخ) هذا فى الدراهم الغالبة الغش أما البليدة فلا يتحقق الكساد فيها كما يأتى فى اليسوع فان الذهب والفضة لا يتغيران ونص على ذلك فى الوالدية وعبارة رجل تزوج امرأة على ألف درهم من الدراهم اتى هى نقدا البلد فكسدت وصار النقد غير حاكنا على الزوج قيمة تلك الدراهم يوم كسدت هو المختار ولو كان مكان النكاح بيع فسد البيع لأن الكساد بمنزلة الهلاك وهلاكه يبدل بوجوب فساد البيع وهلاكه يبدل فى باب النكاح لا يوجب فساد النكاح فيوجب قيمتها قال

مشايخنا عقد النكاح بخاري يجب أن يكون بالعطري في لا بالعدي لأن العدي يتغير والعطري في لا يتغير
 وهذا كان في زمانهم أما في زماننا يجب أن يكون العقد بالذهب والقضة لا بالعطري في لأنه يتغير اه
(قوله وفيه بحث الخ) فيه أن المتبادر من قولهم ويتأكد عند وطء الوفاء الحاصل بعد العقد لا الوطء
 السابق عليه فلما احتيج الزيادة التي زاده في البصر **(قوله فان الذي يظهر لي دخول هذا الخ)** والذي
 رأيته في شرح عيون المسائل لأبي الليث السمرقندي لزين الدين عبد الحميد البخاري من النكاح ولو أن
 رجلا تزوج صغيرة فدفعها دفعة فأذهبت عذرتها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق ولا يجب
 بذهاب العذرة شيء وهو قول أبي يوسف في رواية الحسن بن زيانة وفي قول محمد بن وهب وهو قول أبي يوسف
 الذي روى عنه محمد بن المهر كاملا وجه قول أبي حنيفة وأحمد بن حنبل الرايتين عن أبي يوسف أن الطلاق
 قبل الدخول لا يوجب الانصف المهر والعذرة زالت بغير الوطء وبغير الجناية من قبل الزوج فلا يجب
 المهر كاملا كما إذا زالت بوثبة أو طفرة ووجه قولهم أن العذرة زالت بفعل الزوج فيجب كمال المهر كما إذا
 أزالها بالوطء أو بخشبة اه وبهذا يعلم صحة ما ذكره في البحر وأن وجوب كمال المهر فيما أزالها بحجر
 لا يتوقف على الخلوة بل هو لكونه بفعله أو لكونه بجناية على اختلاف التعليين للرايتين كما ذكر **(قوله)**
 راجع إلى قوله والافعله الخ بل هو راجع لقوله ولو الدفع من أجنبي إلى آخر العبارة فان جميع ذلك
 منذ كور في النهر وعبارته ولو الدفع من أجنبي وجب بالطلاق قبل الدخول نصف المسمى على الزوج
 وعلى الأجنبي نصف صداق مثلها وفي جامع الفصولين تدافعت جارية الخ **(قوله قال في البحر عن القنية)**
 لو تبرع بالمهر عن الزوج الخ عز ذلك فيها إلى الفتاوى الصغرى ونقله في البحر والمقدسي ولم يحكما خلافا
 وذكره في الفصل الرابع والثلاثين من الفصولين وعبارته ولو تبرع بدين ثم انتقض ذلك بوجه من الوجوه
 يعود إلى ملك القاضي إذا تبرع بقضاء دينه ولو قضاؤه بأمره يعود إلى ملك من عليه ويضمن للقاضي مثله ولو
 تبرع بمهر ثم خرج من المهرية بردها أو خرج نصفه بطلاق قبل دخول يرجع إلى ملك المتبرع وكذا المتبرع
 بالثمن إذا انفسخ البيع ورجعه في الثمن اه وفي نورا العين بعد ذكر مسألة الدين السابقة تبرع بمهر ابنه
 ثم ارتفع النكاح والمهر للاب وكذا التبرع بسائر الديون اه وفي النخبة من قضى دين غيره بأمره أو بغير
 أمره يخرج المقضى به عن ملك القاضي إلى ملك المقضى له من غير أن يدخل في ملك المقضى عنه ألا ترى
 أن القضاء عن الميت صحيح مع أنه ليس من أهل الملك ومن قضى دين غيره بسبب فعند ارتفاع ذلك انسحب
 يعود المقضى به إلى ملك القاضي إن قضاؤه بغير أمره وإن أمره يعود إلى ملك المقضى عنه لأن الأصل عند
 ارتفاع السبب أن يعود إلى ملك القاضي الآن القضاء إذا كان بأمر المقضى عنه فالقاضي استحق البديل
 عليه فلو قلنا يعود إلى ملكه بعد ارتفاع السبب يجمع البديل والمبدل في ملك واحد وهو لا يجوز وهذا المعنى
 معدوم فيما إذا قضى بغير أمره وعلى ما ذكره تكون عبارة القنية محمولة على ما إذا تبرع عن الزوج بامر
 والا فلا يظهر فرق بين دين المهر وغيره تأمل **(قوله لكن في المسئلة تفصيل الخ)** ينظر ما في الفتوح والبحر
(قوله ومقتضاها وجوب مهر المثل في خدمة ولها الخ) فيه أن فرع الشارح جعل خدمة ولي مهورا
 وفرع الظهيرية جعل الهبة للاب ومهر أو الهبة لا تصلح مهر لعدم كونها مالا ولمحقها فلم يسرها يصلح مهورا
 فلذا وجب مهر المثل بخلاف الخدمة فانها مال أو لمحقها فصححت التسمية والدأب في مسألة الظهيرية
 انما جعلت تبرعا للاب لا دخل لها في المهر وان خدمته للاب جعلت مهورا **(قوله وفيه أن المتأخرين أفتوا)**
 بجواز الاستتجار على التعليم الخ يقال ان الضرورة لا تمنع من محالها بل تنفذ بقدرها وهي انما اقتضت

جواز الاستتجار وأن هذه المنفعة تعاقب بالمال في خصوص التعليم ولم يوجد ما يقتضي صحة المقابلة في
البضغ لعدم الداعي والضرورة انما تعتبر بالنسبة لغالب الأفراد لا لغيره (قوله بأن الظاهر عدم تسليم
كون التعليم خدمة لها فليس كل خدمة الخ) عبارة ط ويقرض تسليم كونه خدمة لها فليس الخ
(قول المصنف أو هذا الخ وهو نجر الخ) الأصل عند الاختلاف في المسمى والمشار إليه أنهما ان كانا
من جنس واحد فالعبرة بالمشار إليه والا فبالمسمى وهذا الأصل لا خلاف فيه انما الخلاف في التخرج
قال امام يقول الحر مع العبد جنس لان الأصل في الأدعى الحرية وعارض الرق لا يؤثر في تبديل الجنس
لان العبد يصير حرا والحر يصير عبدا بأن أسرا الحر يبي من غير تبديل العين وكذا الخلل والحر لا اتحاد
الصورة والمعنى فيها فالعبرة للمشار إليه وهو لا يصلح مهورا فوجب مهر المثل وأبو يوسف يقول جنسان
لاختلافهما حكما فالعبرة للمسمى فعليه في الحر قيمته لو كان عبدا وفي الحر مثله خلا ومحمد مع الامام في الحر
ومع أبي يوسف في الحر وانما لم يوجب الثاني القيمة أو عبدا وسطا لاعتبار الاشارة من وجه اه
ز يلبى وغيره وفي شرح البعلی من أحكام الاشارة الجنس عند الفقهاء الامر العام سواء كان جنسا عند
الفلاسفة أو نوعا وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة وفي التهر الجنس عند أبي حنيفة هو الكل
المقول على كثيرين متحدى الصورة والمعنى وعند أبي يوسف القول على كثيرين مختلفين بالاحكام وعند
محمد مختلفين بالمقاصد انتهى اه بقى ما لوسمى شيئا وأشار الى معدوم كالأوقال تزوجتك بمافي هذا الكيس
وهو ألف درهم فوجدته فارغا فلها المسمى كما يعلم مما ذكره قاضيان في شرح الزيادات من الوكالة وعبارته
رجل قال لغيره اشترى جارية بمافي هذا الكيس وهو ألف درهم أو قال اشترى جارية بألف درهم التي
في هذا الكيس ودفع اليه الكيس فاشترى بها بألف درهم فنظر فيه فاذا فيه ألف دينار وألف فلس أو
تسمائة درهم أو وجده فارغا فالشراء على الأمر لانه سمي الدراهم وأشار الى الدنانير والقلوس وهما
جنسان فيتعلق العقد بالمسمى وأما اذا وجده فارغا فكذلك لانه أشار الى المعدوم وأمر المعدوم في منع
تعلق العقد به فوق اختلاف الجنس وكذا لو كان فيه تسمائة لان قدر المائة معدوم (قوله ومقتضاه
وجوب عبد وسط أو قيمته الخ) يمكن ارجاع مافي الخاتمة لما في الذخيرة بأن يراد بمثل ذلك ما لوحظ فيه
ايضا قيمة الجارية لان الاشارة معتبرة من وجه (قوله والفرقة بالايلاء واللعان الخ) فيه أن اللعان منهما
والفرقة بسبب منهما الا أنه لما كانت مضطرة له لدفع العار عن نفسه جعل السبب منه ولم ينظر لها
لاضطرابها على ما سيجي في طلاق المريض (قوله وفي النهر أن حل مافي الذخيرة الخ) عبارته وعندى
انه ليس سهوا أي ما قاله في الفتح كما زعمه في البحر بل هو الساهي اذ ظاهرا طلاق الذخيرة يقيد أن
يجب من القراء بالانه الوسط المطلق وهو لا يوافق رأيا من الثلاثة ولان سلم أن ايجاب الوسط من القز
أو الكرباس ايجاب وسط مطلق بل ايجاب وسط من الأعلى أو الأدنى فظاهر أن المطلق خلاف المقيد
نعم صرف الكلام عن ظاهره يحمل مافي الذخيرة على ما ادعاء في البحر يمكن واعتراضه في الفتح ليس الاعلى
الاطلاق (قوله هذا على مافي بعض نسخ القدوري الخ) وذلك أن المذكور في مختصر القدوري
على ما نقله في شرح النقاية للنلا على القاري المتعة مستحبة لكل مطلقة الا المطلقة واحدة وهي التي طلقها
قبل النكاح وقد سمي لها مهورا وفي بعض النسخ ولم يسم لها مهورا قال في الشارح المذكور ومن حكم
باعتبارها كصاحب الميسوط والمحيط واختلف أرادوا به أنه احسان الى من عجزت عن التكسب
وداء مر مندوب اه وفي نهجستانى ذكر السكر ماني وغيره أنها لا تستحب في هذه الصورة اه فا

مشى عليه المصنف موافق لما ذكره الكرماني وغيره وعلى ما ذكره منسلا على يتم التوفيق بين روايتي
 الاستحباب وعدمه بأن يقال من نفي الاستحباب أراد أن الشارع لم يستحبه بخصوصه ومن أثبت
 أراد أنه داخل في الاحسان للعاجز عن الكسب المندوب اليه شرعا (قول الشارح جدد النكاح
 بزيادة ألف لزمه الألفان على الظاهر) وقال المحوى في حاشية الأشباه من كتاب البيوع نقلا عن المنية
 تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على ألف آخر ثبتت التسميتان في الأصح اهـ (قوله ولو برهنافينة الطوع
 أولى الخ) هذا خلاف ما عليه الاكثر كما سيذكر في الشهادات عن ابن التهمة ونقل عن الباقي
 والحاشية وترجع اليينات تعارضت بينة الطوع والاكرام في البيع والصلح والاقرار فيينة الاكرام أولى اهـ
 والظاهر أن ما ذكره في القضية من أن القول لم يدعي الاكرام مبنى على القول بأن بينة الطوع أولى وذكر
 الشارح فيما يأتي أن بينة الاكرام أولى ان أرحا واتحد تاريخهما فان اختلفا أول يؤثر فينة الطوع
 أولى اهـ عزاه للقط وغيره واعتمده المصنف واينه وعزى زاده (قوله ولو اختلف مع ورثتها القول
 للزوج الخ) في مسائل شتى آخر الكتاب أن هذا خلاف المختار وعلاو هذا الرواية بأن الزوج والورثة
 اتفقوا على سقوط المهر عن الزوج لان الهبة في مرض الموت تفيد الملك وان كانت للوارث ألا ترى
 أن المريض اذا وهب لوارثه عبدا مثلا فاعتقه الوارث أو باعه نفذ تصرفه ولكن يجب عليه الضمان ان
 مات المورث في ذلك المرض ردا الوصية بقدر الامكان فاذا سقط عنه المهر بالاتفاق فالوارث يدعي
 العود عليه والزوج ينكر والقول قول المتكر (قوله والافهو كالصحيح فواجه كون مرضه مانعا الخ)
 فيه أنه حيث صحح الزيلعي وغيره أن مرضه مانع بدون تفصيل فعلينا اتباعه لانه لا يعرى عن تكسر
 وقتور وان لم يمنع من الوطء ولم يلحق به ضرر فعلينا اتباع ما صححه والتفصيل انما هو في مرضها (قوله
 أو بعد قبل طواف الخ) قال في البصر أطلقه فشمّل الاحرام بحج فرض أو نقل أو بعرة وعلاه في الهداية
 وغيرها بله يلزم من الوطء معه الدم وفساد الجوارح والقضاء فظاهره أنه لو خلاها بعد الوقوف بعرفة فانها
 صحيحة للأمن من الفساد مع أن الجواب مطلق وهو الظاهر للحرمة شرعا اهـ وقوام في النهج حيث قال
 يمكن أن يقال المنظور اليه انما هو لزوم الدم ولا شك أن البدنة فوقه وأما لزوم الفساد فكذا مانع
 فقط اهـ (قوله العجب كيف يجعل المذهب المفتى به ما هو خلاف قول الامام وصاحبه الخ) لا عجب
 في ذلك اذ علينا اتباع ما صححه واعتمده وان لم يظهر لنا وجهه مع امكان توجيهه بان هذه الجارية
 لما كانت كالمتاع ولا يستحيامنهم لم يجعل مانعا حاسا ولا بد أنه قول لاحد أئمة المذهب (قوله وفي
 بعض النسخ بأو وهو تحريف الخ) قال الرحمن من قال ان أو تحريف فقد وهم لاسبابنا على ما قدمه عن
 الصخ اهـ (قوله والظاهر أن قطع الخصيتين ليس بشرط في المحبوب الخ) أي ليس بشرط في تسميته
 محبوبا وان كان تفسيره هنا مقطوع الذكر والخصيتين هو المناسب هنا اذ يعلم منه حكم ما اذا كان مقطوع
 الذك فقط بالاولى (قول الشارح وفيه عن شرح الوهبانية أن العنة الخ) جواب عما يرد على النهج حيث
 قال أنه لو لم يصل اليها بعد بلوغه يجعل كالعين وتقرير السؤال أن العنة في كبر السن وان حالة وقت البلوغ
 شدة شهوة فكيف يكون عينا فأجاب بان العنة قد تكون لمرض الخ رجنى (قوله وان المرأة لا تمنع
 نفسها الخ) الأصوب حذف لا النافية حتى يستقيم الكلام تأمل (قوله وتفسير يحتمل وجوب العدة
 بالخلوة الخ) فيه أن نصريحهم عما ذكر لا ينافي فرع البرازية لعدم ثبوتها له فاته في خلوة لم تنصف بالحنة
 أصلا بل انصفت بالفساد من ابتداء وجودها و فرع البرازية به وجه دلالة خلوة فيه صحيحة ثم فسدت ومعنى

قول الجراح أن هذا التعليق مفسد لها أنه مفسد دلها بقاء بعد تحقق صحتها واللام يقع الطلاق فلم يوجد ما يصادم نقلها فعلينا اتباعه حيث لم يوجد ما يخافه تأمل (قول فقيهل لوزن ورجت وهي متيقنة الخ) قال سعدى جللى في حوائى البيضاء ينبئ أن يكون التعويل على هذا القول ثم لا يخفى أن عدم وجوب العدة في الطلاق بعد الخلوة مما يعد منطوقا صريحاً يخافى لآية إذا فسر المس بالجماع وليس من باب المفهوم حتى يقال أنا لا نقول به كما يتوهم فلا بد لاثبات وجوب العدة من دليل قال في روح المعانى من سورة الاحزاب بعدما تقدم وبالجمله القول بأن ظاهر الآية يقتضى عدم وجوب العدة بمجرد الخلوة قول متين وحق مبين اهـ (قول الشارح لعدم تعين التقودى العقود) قال الزيلعى لان الدراهم قد لا تتعين فى العقد فكذا فى الفسخ لان الفسخ يرد على عين ما ورد عليه العقد وكذا اذا كان المهر مكيلاً أو موزوناً آخر فى الذمة لعدم تعينها اهـ (قول حكم الموزون غير المعين الخ) عبارة النهر وحكم المكيل والموزون غير المعين الخ (قول لمقابلتها بغير متقوم وهو البضع) وهو ليس بمتقوم وتقومه بالعقد لضرورة التملك فلا يعدوها فلم يظهر فى حق الطلاق الواقع على الضررة ببقى طلاقاً بغير بدل فكان رجعيًا بجر (قول فاذا طلقها قبل الدخول فلها نصف ذلك) وقد علم أن وجوب مهر المثل انما هو عند الدخول أما ان طلقها قبله فلها نصف المسمى وبطل شرط المنفعة لها اهـ بجر (قول حتى كان اهـ الالف ان أقام بها الخ) وعلى قولهما لا تدرى ما يكون لها لو طلقها قبل الدخول ويمكن أن يقال ان طلقها قبل الدخول وقبل اخراجها فلها نصف الالف وان بعد اخراجها فلها نصف الالفين اهـ سدى (قوا) فقول البرازية تبعاً للحمادية ولكن صرح الخ يفيد ترجيح الخ قول البرازية ماذ كر ليس فيه ما يفيد ترجيح عدم الرجوع كما هو واضح ادعاء ما أفادته أن المسئلة خلافية (قول المصنف يحكم متعة المثل الخ) فان كانت تساوى نصف الأرفع أو فوقه فلها نصف الأرفع وان كانت تساوى نصف الأوكس فلها نصف الأوكس أو المتعة اهـ سدى (قول فكان على المصنف أن يقول وكذا الحكم الخ) يجاب عن المصنف بأنه أراد بالجنس النوع وبالنوع الصفة بدليل ماذ كر غيره كالاختيار ويفيد ذلك أيضاً أن قصده من هذه المسئلة بعد السابقة تعميم الحكم السابق وإفادة أن القرس فيما سبق ليس بقيد بل مثلها سائر الاجناس بمعنى الانواع حيث أريد بالجنس النوع كما هو أحد اطلاقيه تعين أن يراد بالانواع الوصف كما هو ظاهر اذ لا معنى لقول ذ كر جنسه بمعنى نوعه دون نوعه الا بمعنى أنه ذ كر جنسه دون وصفه اذ لا خص من النوع هو الوصف اذ الجنس تحت نوع والتوع تحت وصف وقال القهستانى فى كلام النقاية اشعار بجواز اطلاق الجنس عند الفقهاء على الامر العام سواء كان جنساً عندنا ملاً سفة أو نوعاً وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة نظراً الى خش التفاوت فى المقاصد والاحكام كما يعلق النوع عليهما نصراً الى اشتراكهما فى الانسانية واختلافهما فى الذكورة والانوثة اهـ وبما حمل فيه الجنس على النوع قول شارح بخلاف مجهول الجنس الخ فان المجهول النوع لا الجنس انفقهمى ومع ذلك قال كتوب وداعة (قول وقد رأيت فى الملتقط التصريح بلزومه الخ) عبارة الملتقط على ما نقله عنه فى الأشباه ثم ان شرط لها شيئاً معلوماً من المهر مجعلاً فائدة لها ذلك ليس لها أن تمنع وكذا المشروط عادة نحو الخف والمكعب رد بياج انفاقة ودراهم السكر على ما عرف بسمرقند وان شرطوا أن لا يدفع شيئاً من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف عليه من غير تردد فى الاعطاء لمثلها من مسلة الخ فتأمل (قول المصنف وان أمهرها العبدى واحال ان أحدهما حر فمهرها العبد عند الامام ان ساوى الخ) لا يحنيفة أن لا يشارف معتبرة فصار كأنه قال تزوجتك على هذا العبد وعلى هذا الحر ولا ي

يوسف أمهالوظهر آخرين وجبت قيمتهما فكذا اذا ظهر أحدهما حرا اعتبار البعض بالكل ولمحمد
 أمهالو كآخرين يجب مهر المثل عنده فكذا اذا كان أحدهما حرا اه منلا على قارى (قوله) لانها
 لما لم تسم الزيادة كانت راضية بالخط مسقطه حقها فيها الخ) والخط لا يحتاج الى قبول ولا يفسد بفساد
 التسمية اه سدى (قوله) وظاهر الزيلعي يوهم خلافه) عبارته ويعتبر ابتداء وعامن وقت التفريق
 وقال زفر من آخر الوطآت واختاره أبو القاسم الصفار حتى لو حاضت ثلاث حيض من آخر الوطآت قبل
 التفريق فقد انقضت اه وما قاله في البحر نظرفيه في التهر حيث قال بعد عبارته التي نقلها المحشى عنه
 وفيه نظر ولم يبين وجهه وكان وجهه أن عباراتهم كعبارة الزيلعي تفيد أن زفر يعتبر ابتداء العدة من
 آخر وطء وعبارة الزيلعي كادت أن تكون صريحة في ذلك وحيث قد لا يعمل بإشارة الغاية وعبارة غاية
 البيان ويعتبر ابتداء العدة من وقت التفريق وقال زفر من آخر ما وطئها حتى لو حاضت بعد الوطء قبل
 التفريق ثلاث حيض ثم وجد التفريق تنقضي العدة عنده اه ومعلوم أن تفريق صورة جزئية على
 كلى لا يخصه وما ذكره من تعليقه بأن المؤثر في إيجابها عنده الوطء لا العقد فيعتبر فيها آخر الوطء اه
 يفيد التعميم أيضا (قوله) لان الطلاق لا يتحقق في النكاح الفاسد بل هو متاركة الخ) وأجاب ح
 بأن الطلاق قد يراد به التاركة كما سيأتى في باب نكاح الرقيق في طلقها أو فارقها اه ط وقد يجاب عن
 الحلبي في قوله ليفيد أنه لو مات بعده تجب عدة الموت بأنه أراد بها عدة الموت في النكاح الفاسد وهي
 بالحیض لا بالأشهر ولم يرد بها عدته بالأشهر تأمل (قوله) وخص الشارح المتاركة بالزوج الخ) الظاهر
 أن إضافة متاركة للزوج من إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله باعتبار أنها مفاعلة بين الزوجين وإذا صدرت
 منهما تكون للمفعول والفاعل بالاعتبار ويدل لذلك اقتصارهم في التعبير عن التفريق بمتاركة لزوج وحيث قد
 لا حاجة لزيادة الحلبي التفريق وهو فسخهما أو فسخ أحدهما (قوله) أما الارث فلا يثبت فيه الخ) انظر
 عبارة أبي السعود يتضح لك المراد بما نقله ط عنه وعبارة أبي السعود ولا توارث بين الزوجين في الفاسد
 والموقوف اه (قوله) أجل تكمله بمعنى نعم) لوجعل أجل اسم تفضيل بمعنى أعظم يكون أنسب (قوله)
 فليس المراد بالمهر فيها مهر المثل المذكور هنا لما في الخلاصة أن المراد به العقر الخ) قال في حاشية البحر
 ذكر ما في الخلاصة في البرازية وغرر الاذكار والمقدسى في الرمز ثم قال وفي واقعات الناطق مهر المثل
 ما يتزوج به مثلها اه قلت وفي الفيض بعد ذكر ما في الخلاصة وقال بعض المحققين العقر في الحر أو مهر
 المثل وفي الجوارى أبكارا عشر الفضة وثيبات نصف العشر وقيل في الجوارى ينظر الى مثل تلك الجارية
 بكم يتزوج مثلها جالا ومولى فيعتبر بذلك وهو المختار اه وفي الفصل الثاني عشر من التارخانية ذكر
 ما هام عزيا الى المحيط ثم أعقبه بقوله وروى عن أبي حنيفة رحمه الله قال تفسير العقر هو ما يتزوج به
 مثلها وعليه الفتوى اه فظهر أن في المسئلة خلافا وأن المفتى به خلاف ما هنا (قوله) وقول الدرر
 كينت عمها سبق فلم أو مجاز) أى بنت عم أبيها كما في الشربلالي (قول الشارح وفي الخلاصة ويعتبر
 بأخواتها وعماتها الخ) ما في الخلاصة مشكل لأنه جعل بنات الأخوات والعمات من عشيرة يمين وقد
 يكون آباؤهن من غير عشيرته وعطف بنت العم على بنت الشقيقة مع أن بنت النعم من قوه لا تب رجلى
 ونص عبارتها وفي الاصل مهر المثل فساء عشيرة أبيها وهن الأخوات والعمات وبناتهن فأنكر لهما
 أخت ولا عمه الخ (قوله) مع احتياجه الى تكلف في الأعراب) ثم ينظر وجه التكلف (قوله) على ثبوت
 مهر المثل الخ) قال ط هو متعلق بالمثل ويعنى به الأوصاف المتقدمة أى المثل في الأوصاف المتقدمة

ولا كيرة فائدة فيه اه وما سلكه أظهر مما قاله المحشى اذ لا معنى لجعل المائنة فيما ذكر عمله ثبوت
 مهر المثل وعلى الإشارة التي ذكرها المحشى لم يوجد في كلام الشارح ما يفيد هابطا بالنسبة للأمرين المذكورين
 معا (قوله) فهذا صريح في أن المراد فرض مهر المثل وان فرض القاضي الخ) كلام البدائع انما يفيد
 نيابة القاضي مناب الزوج في الفرض عند امتناعه وليس فيه تقي نيابته عنه عند تراضيهما بذلك فلم يوجد
 ما يرذ كلام التهر في عبارة البدائع تأمل ولا مانع حيثئذ من حل قول المحيط زادا ونقص على صورة فرض
 القاضي أيضا اذ على ما حمله عليه في التهر يكون الزوج راضيا بالزيادة والمرأة راضية بالخط فله حيثئذ
 أن يزيد أو ينقص كما لو فعل ذلك بأنفسهما بتراضيهما فالمراد أنهما فوضا تقدير المهر للقاضي ورخصت بالخط
 والزوج بالزيادة فله بعد ذلك أن يقدره لرضاها به وليس موضوع الكلام في الترافع لديه مع التباحث بل المراد
 أنهما التمسانه ذلك مع التفويض اليه منهما كما ذكر كما أن موضوع البدائع فيما اذا ادعت عليه مهر المثل
 وبينت قدره ولم يوجد من يشهد لها به لعدم وجود امرأة تماثلها وامتنع الزوج من تقديره لها فالقاضي
 يقدره لها نيابة عنه كما يأتي له قريبا عقب هذا (قوله) لكن يشكل عليه اتفاق المتون على ذكر معظم هذه
 الخ) قد يقال مرادهم بالبعض الفات من الاوصاف ما لم يترتب على فواته تفاوت فاحش بين المرأتين
 بخلاف ما اذا ترتب عليه التفاوت الفاحش فانه حيثئذ لا يعتد بما بقي منها والتظر حيثئذ الى قبيلة تماثل
 قبيلة أيها (قوله) لكن فيه أن ورثة الزوج تقوم مقامه) لكن الظاهر من كونه غريبا أنه لم يوجد معه
 أحد من ورثته حتى يتأتى تحليفه وانما ادعت الزوجتان المهر على الميت في وجه من نصبه القاضى للخصومة
 حيث يجوز له ذلك تأمل (قوله خلافة الزهر) حيث قال لا يرجعون لعدم أمر المكفول عنه اه تهر
 (قوله نهر عن الفتح) تمام عبارته بخلاف ما اذا أدى عنه في حياته لان تبرع الآباء بالمهور معتاد وقد
 انقضت الحياة قبل ثبوت هذا التبرع فيرجعون اه (قوله) وبمثله لو اشترى الخ) الاولى حذف الباء كما ذكره
 (قول الشارح ولا رجوع للاب الا اذا أشهد على الرجوع عند الاداء الخ) في الأتقروية من آخر كتاب
 الوصايا ما نصه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما اذا اشترى دارا أو ضيعة أو عملا كالابنه الصغير ان كان
 لابنه مال فالرجوع بالثمن على التفصيل ان أشهد وقت الشراء يرجع وان لم يشهد لا يرجع وان لم يكن
 للابن مال لا يرجع أشهد على الرجوع أو لم يشهد ثم في بعض المواضع يشترط الاشهاد وقت الشراء وفي
 بعضها يشترط الاشهاد وقت نقد الثمن ويقول ان أشهد وقت نقد الثمن انما أنقد الثمن لأرجع عليه
 تناوخانية اه (قوله) فرع في القبض ولو أعطى ضيعة بعهر الخ) ذكر هذا الفرع في البرازية ونقله في البحر
 عنها وعبارتها اذا أعطى الأب أرضا لمهر امرأته ولم تقبض المرأة حتى مات الأب لا تملك القبض وان
 كان ضمن المهر والمسئلة بحالها مملكت القبض بعد الموت لان الهبة لا تتم بلا قبض وفيما اذا ضمن بيع
 فلا يبطل بالموت اه (قوله من له ولاية قبضه الخ) فاعل المصدر قبله ومن له قبض مهر الصغيرة
 هو الاب والجد والوصى واذا سلمها الاب له أن يمنعها كما قدمه في باب الولى (قوله على قولهما الآتي)
 فانهما يقولان اذا دخل بها طائفة كبيرة ولو كان الدخول حكما ليس لها المنع كما في شرح الملتقى
 (قوله) الا أن تمنعه من الوطء وهي في بيته الخ) أى وهو يقدر على وطئها كرها كما سيذكر من السراج
 في انتفقات (قوله) وهذا مخالف لقول المصنف الخ) فيه أن ما ذكره من شرح الجامع ليس فيه مخالفة
 لما في المصنف لانه جرى فيه على قول غير أبي يوسف نعم فيه مخالفة لتقييد الولى بالجسمة المنع بتأجيل
 النكاح وعلى عبارة شرح الجامع لا فرق في المنع على قول أبي يوسف بين تأجيل الكل أو البعض وقد تدفع

المخالفة بأن ما في الولوالجية من تقييد المنع بما إذا أجل الكل رواية عن أبي يوسف وما في شرح الجامع
 من اطلاق المنع لتأجيل الكل أو البعض قول أبي يوسف أو بأن تقييد الولوالجية بتأجيل الكل ليس
 احترازاً عن تأجيل البعض فهو غير معتبر المفهوم بالنسبة لتأجيل البعض لكن الأظهر في دفع المخالفة
 الاول وحيث يذكيكون المقتضى به رواية أبي يوسف لا قوله (قول الشارح للحاجة) وتغيرها لا يخرج ولو
 نال من الأزواج للامر بالقرار في البيوت (قول) ويشمل المنع من الوطء وهي في بيته وهو ظاهر الخ) إذ
 لو منعه من الوطء وهي في بيته بعد أخذ المهر لا يعد نشوزاً ولها النفقة فهنا أولى اهـ (قول مع أنها لم
 تحتبس بعذر الخ) التي مسلط على المقيدون فيه والباء للسببية للاحتباس تأمل (قول) وسيدكر
 الشارح في النفقات عن البحر أن له منعها الخ) لا منافاة فانه لا يلزم من جواز خروجها عدم منع الزوج
 لها فهذا البعث لا يعارض المنقول كما في خروجها للحمام فانه جاز له منعها وفي السندى ومعايقوى
 بحث الجوى ما تقدم أن للزوج أن يمنعها من الخروج ليسلا ومن الكسب حتى في بيتها والحاصل أن
 الزوج ان لم يكن مانعاً من العمل جاز أن يخرج بلائته في وقت تأمن احتياجه اليها وان منعها فلا خروج
 الا اذا تعينت (قول فتعين تفويض الامر الى المقتضى الخ) وقال في أنفع الوسائل والذي ينبغي أن يتقرر الى
 وطن المرأة الذي فيه عشيرتها وقومها فان كان تزوجها فيه بين قومها ثم طلب بعد ذلك أن ينقلها الى بلد
 آخر لا يجاب الى ذلك وان كان في مصر ليس لها فيه عشيرة وقد تزوجها فيه وأصلها من مصر آخر فينبغي
 أن لا يحكم لها بالمنع وأيضاً ينبغي لها كم أن يستكشف عن حقيقة الحال ويتلقى طلبه السفر بأهله
 فان كان طلبه مضارة لأجل أن تبرئه من المهر أو تترك الكسوة أو لا مرجى بينهما من خصومة أو نحوها
 فلا يحجب اهـ وأقره الطوري وفي اجابة السائل (قول) ونعامة في البحر) قال فيه قيد بالقدر لانه لو
 اختلاف في جنس المهر أو نوعه أو صفته فانه لا يخلو اما أن يكون المسمى ديناً أو عينا فان كان ديناً فان في
 الجنس كما اذا قال تزوجتك على عبد فقالت على جارية أو على كرسعير فقالت على كرسعة أو على ثياب
 هروية أو قال على ألف درهم وقالت على مائة دينار أو كان في النوع كالتركي مع الرومي والدنانير المصرية
 مع السورية أو في الصفة من الجودة والرداءة فان الاختلاف فيه كالاختلاف في العينين الا الدراهم
 والدنانير فان الاختلاف فيها كالاختلاف في الالف والالفين لان كل واحد من الجنسين والنوعين
 والموصوفين لا يملك الا بالتراضي بخلاف الدراهم والدنانير فانها ما وان كانا جنسين مختلفين لكنهما في باب
 مهر المثل جعلاً بجنس واحد وان كان المسمى عينا بأن قال تزوجتك على هذا العبد وقالت على هذه
 الجارية فهو مثل الاختلاف في الالف والالفين الا في فصل واحد وهو ما اذا كان مهر مثلها مثل قيمة
 الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينها لأن تعليق الجارية لا يكون الا بالتراضي ولم يتفقا على تعليقها فلم
 يوجد الرضا من صاحب الجارية بتمليكها فتعذر التسليم فيقضى بقيمتها بخلاف ما اذا اختلفا في الدراهم
 والدنانير فانه نظير الاختلاف في الالف والالفين على معنى أن مهر مثلها ان كان مثل مائة دينار أو
 أكثر فلها المائة دينار كذا في البدائع وذكر في المحيط في الاختلاف في الجنس أو النوع أو الصفة ان كان
 المسمى عينا فالقول قول الزوج وان كان ديناً فهو كالاختلاف في الاصل اهـ يعني يجب مهر المثل ولا
 يخفى ما فيه من المخالفة لما في البدائع ونص المحيط البرهاني لو ادعى أن المهر هذا العبد وادعت
 هذه الجارية فالكلام فيه كالكلام في الالف والالفين الا في فصل واحد اهـ اذا كان قيمة الجارية مثل
 مهرها أو أكثر فلها قيمة الجارية وعلى هذا اذا قال تزوجتك على عبدى هذا الاسود وقيمتها ألف وقانت

على هذا الأبيض وقيته ألقان ولو اختلفا في طعام بعينه فقال على أنه كرو قالت على أنه كران فهو مثل
الاختلاف في الألف والالفين والاصل أنهم ما اتفقا على تسمية شيء بعينه واختلفا في مقداره فان كان
لا يضره التعويض يحكم مهر المثل وان يضره كالثوب المعين اذا اختلفا في اشتراط أنه عشرة أذرع أو تسعة
فأقول للزوج ولا تحالف وكذا اذا تزوجها على ابريق فضة بعينه ثم اختلفا في وزنه وكذا اذا اختلفا في الصفة
في مسمى بعينه كهذا الكرف قال على أنه رديء وقالت على أنه جيد وكذا لو اختلفا في اشتراط البكارة وأن
المهر دين واختلفا في صفته أو جنسه أو نوعه فانه يحكم بمهر المثل ويحالفان لان الدين انما يعرف بالصفة
والاوصاف مختلفة فكان الاختلاف في الوصف اختلافا في أصل التسمية وان اختلفا فيما لا يضره في
المقدار والصفة ففي المقدار يحكم بمهر المثل وفي الصفة القول للزوج اعتبارا لحالة الاجتماع بحالة الانفراد
اه فانت ترى أنه في المحيط اعتبر في اختلافهما في جنس المهر الدين أو نوعه أو صفته أنه يحكم بمهر المثل
مع التحالف وعلمه بأن الدين انما يعرف بالصفة الخ ولم يجعل أن حكم ذلك كالاختلاف في أصل التسمية
المتقدم في المتن بل جعله اختلافا في التسمية بمعنى أن كلاً ادعى تسمية شيء غير ما ادعاه الآخر بسبب
اختلاف الجنس أو النوع أو الصفة وأن الذي يكون القول فيه للزوج فيما اذا تزوجها على شيء بعينه
واختلفا في صفته أو وزنه على الوجه الذي ذكره فلا مخالفة بين ما في البدائع والمحيط كما قال في البحر وتبعه
في النهر (قول بقى ما اذا لم يعلم مهر المثل الخ) في فتاوى قاضيان من فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر
والواحد من كتاب الدعوى امرأة ادعت مهرها على وارث زوجها أكثر من مهر مثلها ان كان الوارث مقرا
بنكاحه يقول له القاضي أكان مهرها كذا بذكر مهره را أكثر من مهر مثلها وان قال الوارث لا يقول له
القاضي أكان كذا بذكر مهره ون الأول لكنه أكثر من مهر المثل ان قال لا يقول له القاضي أكان كذا
الى أن يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد ذلك اذا قال الوارث لا ألزمه القاضي مقدار مهر المثل
ويحلفه على الزيادة وتظيره اذا أقر رجل لرجل بمال غير مقدور من الدراهم فاب القاضي يفعل هكذا الى
أن يأتي القاضي على درهم فبعد ذلك يلزمه درهمها ويحلفه على الزيادة بدعوى المدعي هذا اذا كان القاضي
يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف مقدار مهر مثلها يأمر أمناءه بالسؤال عن يعلم أو يكلفها اقامة
اليينة على ما تدعي اه ومن هذه العبارة يعلم حكم ما اذا لم يعلم مهر المثل تأمل وفي الفصل الحادي عشر من
الولوالجية رجل ادعى مهر أمه في تركه أي به ان أقام اليينة يثبت ما ادعى وان عجز عن اقامة اليينة يقضى
انقاضي بمهر المثل وهذا اقوالهم أما على قول أبي حنيفة يسقط المهر اذا ماتا وهي مسألة الاصل اه (قول
لكن كان عليه حذف قوله تحالف الخ) فيه أن قوله تحالف ارجع الى المسئلة الاولى فقط اذا المراد به أن يطلب
القاضي من كل منهما الحلف على نفي دعوى صاحبه وذكره ليرتب عليه قوله وان حلفا اذا يتأتى حلفهما
الا بعد اتحالف بهذا المعنى وقوله أو برهننا معطوف على حلفا لا بقيد كونه بعد التحالف حتى لا يكون
كل من المتعالمقين تعصلا لقوله تحالف فيقال انه اذا رهننا لا تحالف تأمل (قول لافي مطلق عبد وجارية
الخ) لكن تعليل البدائع لا تأتي بقوله لان نصف الألف يفيد أن المسئلة في مطلق عبد وجارية وعليه
المراد ما عين ما يتعين بالتعيين وان لم يكن مشارا اليه (قوله هم ورثة الزوج أيضا الخ) فاذا ادعت وورثتها
لتسمية فقد ادعت الدين في ذمة الميت وهم ينكرون ولا يتأتى انكار التسمية من ورثتها لانه يكون اعترافا
منهم بمسئولتهم وورثة الزوج باكار التسمية ينكرون الدين لعدم لزوم مهر المثل بعد موتها والقول
لننكر اه سدى (قول وهذا يدل على أنه لو كان العهد قريبا يقضى به الخ) عليه وعلى ما يأتي له من

تنظير البرازية لا يبقى خلاف بينه وبينهما مع أنه مذكور في سائر الكتب (قوله) ثم رأيت في البرازية معترضاً على قول الكرنخي (الح) نذكر عبارتها حتى يتضح الحال تقدم العهد وتعد على القاضي الوقوف على مهر المثل لا يقضي بمهر المثل والاقضى به عند الامام قال الكرنخي لا يتضح للامام في مسألة اختلاف ورثة الزوجين طريقة إلا أن يكون العهد متقدماً لاختلاف مهر المثل باختلاف الأؤمنة وفيه نظر لانه اذا تعدى اعتبار مهر المثل لا يكون الظاهر شاهداً لأحد فيكون القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كما في سائر الدعاوى والأصح أن الخلاف فيما اذا تزوج ولم يسم مهر اثم ما تالم يقض بشئ ولكن الصنوى على قولهما اهـ (قوله) وفسرنا المتعارف تجهيله بمائة مثلاً لتأتى قوله قضينا عليك (الح) فيما قاله تأمل بل الظاهر من عباراتهم أنه لا فرق في المتعارف تجهيله بين أن يكون حصته شائعة أو قدراً مخصوصاً كما أنه يقضى عليها بتجهيله ويدفع لها الباقي (قوله) لكن ما قاله الفقيه مبني على أن العرف (الح) فيه أن الفقيه على ما نقله عنه في البرازية من المهر ونقله عنها الجوى على الاشياء من الوصايا يقول انها اذا صرحت بعدم قبض شئ فالقول لها أن النكاح محكم في الوجوب والموت والدخول محكم في التقرر والبناء غير محكم في القبض لان القبض قد يتخلف عنه فربح المحكم باعتضاد الانكارات انتهى وحينئذ لا يتم هذا الاستدراك ثم رأيت رسالة لمفتي دمشق تفيد سماع الدعوى بكل المهر بعد الدخول سماها تصحيح القول في سماع دعوى المرأة بكل المهر بعد الدخول وبوافقه ما نقله السندى عن الرحتى فتأمله (قوله) وفي البرازية اتخذ لها ثياباً ولبستها حتى تخرفت (الح) نذكر عبارتها كما رأيتها فيها وفي التهر حتى يظهر لك ما في اختصار المحشى لها من التعريف في موضعين ونصها اتخذ لها ثياباً ولبستها حتى تخرفت ثم قال هو من للمهر وقالت من النفقة أعنى الكسوة الواجبة عليه فالقول لها قيل فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الثوب قائماً حيث يكون القول ثمة له قلنا الفرق أن في القائم اتفاقاً على أصل التملك واختلاف في صفته فالقول قول المالك لانه أعرف بجهة التملك بخلاف الهالك فإنه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تنكر ذلك قيل لم لم يجعل هذا اختلافاً في جهة التملك أيضاً كالقائم قلنا بالهالك خرج عن المملوكية والاختلاف في أصل الملك أوجهته ولا ملك محال باطل فيكون اختلافاً في ضمان الهالك وبطله فالقول لمن ينكر البطل والضمان قيل انكار الضمان بعدم مباشرة سببه باطل قيل أين سبب الضمان قيل التصرف في مال الغير قلنا اتلاف ما لا الغير سبب مطلق أم بغير رضا الثاني مسلم لا الاول وقد وجد الرضا ولان الاتلاف سبب بمن ليس له على المتلف مال أم مطلقاً الاول مسلم لا الثاني بل هو من صاحب الحق سبب المقاصة فهي مباشرة سبب المقاصة منكراً لزوم الضمان فصار كمن أتلف مال غريمه وعليه دين اهـ (قوله) بل الفرق يسير إن شاء الله تعالى وذلك أن مسألة المتن في دعواها أنه (الح) بهذا الفرق لا يندفع أن التعليل الذي ذكره البرازي يقتضى التسوية بين المستثنين في الحكم وان حصل الفرق بينهما بما ذكره (قوله) وكأنت في البحر لم يره فاستشكل ما قاله في الفتح (الح) استشكله لا يندفع برؤياه عبارة الفتح بل لو رآها لا يندفع ظهور منافاتها لما ذكره الفتح أولاً ولا يندفع الاجعل الموضوع مختلفاً كما ذكره المحشى تأمل وبين ما ذكر أنه في البحر قال وأشار المصنف أن الزوج لو بيعت اليها بعد اياها وعوضته المرأة ثم زفت اليه ثم فارقها وقال بعثها اليك عارية وأراد أن يسترده وأرادت هي أن تسترد العوض فوالقول قوله في الخصة لانه أكر التملك واذا استرده تسترده ما عوضته كذا في العتاوى السمرقندية وفي فتح القدير لو بيعت هو وبعثت أوجهاته أيضاً ثم قال هو من المهر فلا بد أن يرجع في هبته ان كان من ما نفسه وكان قائماً وان كان هالكاً

لا يرجع وان كان من مال البنت باذنها فليس لها الرجوع لانه هبة منها وهي لا ترجع فيما وهبت لزوجها
 اه ويفرق بين هذين وبين ما سبق أن في الاولى التعويض منها كان على ظنها التملك منها وقد أنكره فلم
 يصح التعويض فلم يكن هبة منها قلها الاسترداد وفي الثانية حصل التملك فصح التعويض فلا رجوع
 لها وقد يقال التعويض على ظن الهبة لا مطلقا وقد أنكرها فينبغي أن ترجع اه بجر وفي النهر أن
 ما ذكره في فتاوى سمرقند عله البرازي بان المرأة زعمت أن الاعطاء كان عوضا عن الهبة ولم تثبت الهبة
 فلا تثبت العوض اه ولا خفاء أن هذا التعليل يأتي في دفع أيها من مالها باذنها فينبغي أن ترجع أيضا
 اه فانت ترى أن ما في البصر لا يندفع الا باختلاف الموضوع لا باطلاعه على عبارة الفتح التي نقلها
 المحتسب اذهي قريية من عبارة الفتاوى السمرقندية تأمل (قول ولعل المراد بها أن العوض الخ) الاوضح
 أن يراد به ما يعم القيمة في القيمي وزاده اشارة الى أنها تسترد البديل فيما لو هلك العوض ولا شك أن القيمة
 من جنس القيمي باعتبار المالية تأمل (قول الشارح كتاب وشاحية الخ) نقل أبو الحسن السندی
 في حاشية الفتح عن أبي العز قال اذا كان المهر دراهم أو دينار فأرسل اليها خبطة أو شعيرا أو ما جرت عادة
 الناس اليوم بإرساله من ماء الورد وثوب الحرير والسكر ونحو ذلك فان في تصديقه في قوله بأنه من المهر
 نظر الوجهين أحدهما أن الظاهر يكتبه والثاني أن الصداق دراهم مثلاً والمرسل من خلاف جنسها
 والمعاوضة تحتاج الى التراضي من الجانبين ولم يوجد فقوله أنه من صداقها غير صحيح فلا يصدق إذا صدقها
 غير ما أرسله اليها ولا ينفع التعليل بأن الظاهر أنه يسعى في إسقاط الواجب في حقه فان الواجب في حقه
 غير ما أرسله اليها ولا يسقط ما في الذمة بغيره الا بطريق المعاوضة وهي محتاجة الى التراضي من الجانبين
 ولم يوجد انتهي اه سندی وقد يدفع هذا بأن ما ذكره مبني على عاداتهم أنهم يسمون نفودا في المهر
 ثم يدفع الزوج غيرها ويحسبه عن المهر وتكون حينئذ المرأة راضية بهذه المعاوضة وهذا العرف جار
 في كثير من قرى مصر (قول لانه مسلط عليه من قبل المالك الخ) فيه أنه وان كان مسلطاً عليه من
 قبل مالكه الا أنه مدفوع على وجه المعاوضة على زعم الزوج فيكون نقصانه مضموناً عليه كما لو هلك كله
 اذا جزم معتبر بالكل في مثل هذا (قول وذلك لان دعوى المخطوبة الخ) لا مانع من جعل ما ذكره
 المستز في المخطوبة أيضا وذلك بأن نقص المبعوث باستعمالها فأراد أن يضمها النقصان مدعيًا أنه وديعة
 فدعواها أنه مهر تنفعها في عدم ضمان النقصان (قول فاذا ثبت أن تزوجه ينبغي أن يرجع عليها
 بغير الهدية الخ) لا يظهر على قول من اشترط التصريح بالشرط ولم يكتب بالشرط المعروف تأمل
 (قول ثم حصل للزفاف الخ) المناسب التعبير باللام الجارة تأمل (قول وكذا المأرمالومات هو
 أو أبي فليراجع) الظاهر أن كلام من موته وإبائه كونهما وإبائهما وأنه يرجع هو أو ورثته على القول الأول
 وعلى الثاني يفصل بين الشرط وعدمه وعلى الثالث لعدم تحقق العوض يرجع شرط التزوج أولا وكذا
 على الرابع يرجع اذا شرطه (قول شرط التزوج أولم يشترطه الخ) الظاهر في تفسير الاطلاق بدلالة
 ما بعده أن يقال دفع لها أو أكلت معه (قول) ولينظر وجه عدم الرجوع في الهدية الخ) الظاهر أن
 التفصيل المأز في الهدية بين القائم والهالك لا يتأني على القول الأول وأنه عليه يرجع في الهالك أيضا
 وأن يأتي فيها ما قيل في النفقة على كل من الأقوال الأربعة وأن ما مشى عليه المصنف في الهدية جرى على
 القول الثاني لكن يقيد كلام المصنف فيها بما اذا لم يشترط التزوج اذ لو شرطه لرجع بلا فرق بين الهالك
 والقائم (قول هذا بيان حكم الديانة الخ) لا يصح أن يكون ما ذكره المصنف حكم الديانة بل هي يراعى

فيها نيته عند التسليم فان نوى التملك لا يسترد ديانة والا استرد هذا هو حكم الديانة تأمل **(قوله ان قال هو عطية أو أجرة لك)** الظاهر انه راجع لكل من قوله عطية وأجرة حتى يتأتى عدم الرجوع في قوله عطية **(قوله الضمير في عبارة البصر عن المبتغى عائد الخ)** ليس في عبارة البصر ضمير أصلا وهي قال في المبتغى من رقت اليه امرأته بلا جهاز رقله مطالبة الأب بما بعث اليه من الدراهم والدنانير وان كان الجهاز رقله لا رقله المطالبة بما يليق بالمبعوث اهـ فالمناسب ان يقول الضمير على ما في البصر عن المبتغى الخ على انه يحتمل ان يراد بالمبعوث الزوج أي المبعوث اليه **(قوله وقيل في الميتة والسكوت روايتان)** أي عن الامام **(قوله والأصح أن الكل على الخلاف الخ)** في غير أهل الحرب فان نقي المهر باتفاق فيهم اهـ سندی عن العيني **(قوله والجواب ما قالوا من أنه لو أنها الخ)** الأوضح في الجواب أن يقال ان منافع البضع ملكت بالنسبة لغيره وبإسلامهما أو أحدهما انقلب الى لزوم المال فلم يجب المال الا عوضا عن النسبة فعد لنا عنه الى مهر المثل اهـ **(قوله وكذا لو وطئ حربية الخ)** في شرح الاشياء قيل لم يبين الوطئ هل هو بشبهة أو لا يعقد في دار الحرب أو دار الاسلام والظاهر أنه في دار الحرب اهـ وحاصله ان وطئ المسلم حربية سواء كان بشبهة أو عقد في دار الحرب لا مهر لان دارهم تمنع من جريان الأحكام ولو في دار الاسلام والوطئ كافر فكذلك وان كان مسلما فعليه المهر الخ **(قوله اطلاق الشارح يشعر بذلك الخ)** ليس في عبارة شارحنا ما يفيد عدم المهر في هذه الأربع كلها بل بعضها **(قوله ففي الهندية للاب والجد والقاضي قبض صدق البكر الخ)** فيه أن ما في الهندية انما أفاد أن للاب القبض ولا يفيد أن له المطالبة فالاولى الاستدلال بما في البصر عن الذخيرة للاب الخاصة مع الزوج في مهر البكر البالغة كماله أن يقبضه اهـ **(قوله ولا يرجع على الاب الخ)** أي فيما اذا هلك في يده والافله الرجوع عليه به فقد ذكر في التنوير من الوكالة ادعى أنه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم أمر به ففعله فان حضر الغائب فصدقه فيها والا أمر بدفع الدين اليه تأييدا ورجع به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكما بان استهلكه وان ضاع لا الا اذا كان ضمنه عند الدفع بقدر ما يأخذه الدائن تأييدا لا ما أخذه الوكيل لانه أمانة لا تجوز بها الكفالة أو قال له قبضت منك على أني أبرأتك من الدين فهو كما لو قال الأب للختن عند أخذ مهر ابنته آخذ منك على أني قد أبرأتك من مهر ابنتي فان أخذته البنت تأييدا رجع الختن على الأب فكذا هذا بزيادة اهـ وفي قرعة عيون الاختيار مانعه كأن وجهه أن كلا من القابض والدافع متصادقان على الوكالة عن الدائن وقول القابض قبضت منك على أني أبرأتك يحتمل أن يريد براءة الاستيفاء أو براءة الاسقاط فان كانت براءة الاسقاط فقد جعلها في مقابلة ما قبضه وان كانت براءة الاستيفاء فكانت اعترافا به استوفى ما عليه من الدين فاذا رجع الدائن بدينه يرجع عليه بما قبضه في مقابلة الاسقاط لانه بمنزلة البيع فقد التزم له السلامة بأخذ البدل وكذا ثبت في براءة الاستيفاء لانه حيث أخذ منه تبين بطلان استيفائه فيرجع عليه بما استوفى وهو مشكل لأن في زعمهما أن المستوفى تأييدا طالما باستيفائه وأنه قد برئت ذمة المديون بقبض الوكيل وان الوكيل أمين فيما قبض فما وجه الرجوع عليه في مثل هذه الصورة وكذا مسألة الختن الخ **(قوله وفيها قبض الأب مهرها الخ)** هذا ظاهر في البكر البالغة اهـ **(قوله وان اتفقا عليها انعقد الخ)** ينظر الفرق بين هذه المسئلة حيث انعقد فيها مهر المثل وبين المسائل بعدها حيث ثبت ما في السرف في الاولى منها ومهر المثل في الثانية والثالثة أعني ما اذا تعاد دا على أن لا تكون الدنانير مهرها أو سكنا في العلانية عن المهر وأنه أعلم

(باب نكاح الرقيق)

(قوله قال في البصر والمراد هنا المملوك من الآدمي الخ) عبارته والرقيق في اللغة العبد ويقال للعبيد كذا في المغرب والمراد به الخ (قوله قلت قد يقال ان له مجيزا الخ) الظاهر اعتمادا في النهر فان الأمة قبل الاحراز لا ولاية ولا ملك لاحد عليها نعم على ما قاله الشافعي يتبعه ما قاله المحنبي فان عنده يثبت الملك فيها بمجرد الهزيمة وللإمام البيع والتزويج فاذا فعل الإمام ذلك عن اجتهاد نفذ كما يأتي في الجهاد وببحث النهر متطور فيه لقواعد المذهب (قوله فالمناسب ما في الرحمتي من أن القن المملوك الخ) لعزل مراد الشارح بالمملوك كلاما كان ملكه تاما وحيثئذ يدخل في القن المكاتب والمدير وأم الولد لان عقد سبب الحرية فيرجع لما قاله الرحمتي (قول الشارح ومتول) في السندي والمراد بالمتولى المتولى على وقف أو بيت المال اه تأمل (قوله أي من القن وغيره الخ) أرجع الرحمتي الضمير في منه الى المولى وذلك لانه لما أذن في النكاح فقد وجب سبب الوجوب من المولى حيث أذن لهم في التزوج فيكون راضيا بتحمل الضرر فيسأله لانه بوجوب المهر والتفقة عليهم وجب على مولا هم لكن لا من جميع ماله بل من عبده الذي أذن له فليس له أخذ ما كتب به منه الا بعد الايقاع لزوجه حقهما اللازم للعبد باذن السيد اه سندي (قوله فهو استدلال بالأعم على الأخص) لكن هذا الاستدلال غير تام اذ كون الأمة لا يقيد كونها مأذونة يثبت لها ثم ينتقل ليس متفقا عليه بل هو مختلف كما علمته مما قررناه سابقا فكيف يصح جعله دليلا على مسئلة المأذونة المديونة وانها محل اتفاق فلا وجه لذلك وهذا الاستدلال مع أن صاحب التهر لم يستدل به وانما استدل بعبارة الفتح السابقة ثم قال وفي المحيط ارتدت قبل الدخول أو قبلت ابن زوجها قبل لا يسقط لان الحق للمولى وقيل يسقط لانه يثبت لها ثم ينتقل الى المولى اه (قوله كان عليه الاقل من المهر والمفقة الخ) عبارة القهستاني كان عليه الاقل من المهر أو القيمة اه (قوله ذكره في البحر بحثا الخ) الذي في البحر بعد حكاية ما ذكره المصنف والقول الآخر عن القنية وكل من القولين مشكل لانهم جعلوا المهر كدين التجارة وقد نقلوا في باب المأذون أن السيد اذا باع المديون بغير رضا أصحاب الديون ردوا البيع وأخذوه وان كان المشتري عيب العبد فقههم بالخيار ان شاءوا ضمنوا السيد قيمته أو ضمنوا المشتري أو أجازوا البيع وأخذوا الثمن فكذلك هنا وليس دين الاستهلاك مخالف الدين التجارة فانه يباع في الكل اه وكذلك في التهر ذكر أحكام المأذون المديون بعبارة مبسطة ثم قال وهذه الاحكام تثبت في المهر أيضا فانه من جملة الديون اه فعلى ما ذكره يبقى ما ذكره المصنف مشكلا ولعله روى في دين المهر ودين الاستهلاك (قوله وفي جامع الفصولين أن هذا الاختلاف الخ) عبارته الطلاق في النكاح الموقوف قبل اجارة وقيل لا وقيل هذا الاختلاف في الطلقة الواحدة أما لو طلقها مثلا فانه اجارة وفاقا وقيل هذا الاختلاف فيما لو طلقها قبل أن يبلغه الخبر أو ما لو بلغه الخبر فقال طلقها فهو اجارة وفاقا اه (قوله متعلق بنكحها الخ) إشارة لرد ما قاله ط انه لا حاجة الى قوله بعد اذنه لانه موضوع المسئلة الآية أشار به الى أنه لو صدر فاسدا من غير إذن ثم أذن كان الحكم واحدا اه بأنه متعلق بنكحها وقيدته لئلا يتوهم أن قوله واذنه لعبد يدخل فيه الاذن بعد النكاح لان الاذن ما يكون بعد الوقوع أي فالصورة المذكورة ليس الحكم فيها مساويا لما في المصنف وقوله لان الاذن ما يكون قبل الوقوع لرد هذا التوهم لكن فمأقوله تأمل اذ الاذن يقال لما بعد الوقوع أيضا ويكون اجازة لما وقع كما قدمه والظاهر اتحاد الصورتين في الحكم فيظهر

لزوم المهر فيهما في حق السيد إلا أن الإشارة التي ذكرها ط للصورة المذكورة بزيادة قوله بعدداته
 غير ظاهرة **(قوله كما بحث في الجراح)** عبارته وقيد بكونه أنه بالنكاح ولم يقيد لأنه لو قيد بآن
 أذن له في النكاح الفاسد فإنه يتقيد به اتفاقا قال في البدائع ولو أذن له في النكاح الفاسد نصابا ودخل
 بها فإنه يلزمه المهر في قوله جميعا ما على أصل أبي حنيفة فظاهر وأما على أصلهما فلا أن الصرف
 إلى الصحيح لضرب دلالة أوجب إليه فإذا جاء النص بخلافه بطلت الدلالة انتهى ومقتضاه أنه لو قيد
 بالصحيح فإنه يتقيد به اتفاقا وأنه لو تزوج صحيفا في صورة التقييد بالفاسد فإنه لا يصح اتفاقا اه
 فتأمل **(قوله بخلاف البيع يجوز في قول أبي حنيفة الخ)** عبارة الثانية رجل ورجل ورجل ورجل ورجل ورجل
 بزوجها امرأة نكاحا فاسدا فزوجها امرأة نكاحا جارا لم يجز لان النكاح الفاسد ليس بنكاح لأنه لا يقيد
 شيئا من أحكام النكاح ولهذا وحلف أن لا يتزوج فترزوج نكاحا فاسدا لا يحث وهذا بخلاف
 البيع إذا وكله بالبيع الفاسد فباع به ما جازا في قول أبي حنيفة الخ وبهذا يعلم أن ما فيها فيما إذا
 قيد في الوكالة بالفاسد وكلامه فيما إذا أطلق وما فيها مؤيد لبحث البحر **(قوله)** إذا لمعنى للافتاء بالاتفاق
 الخ لا مانع من إرجاع ضمير عليه للاتفاق والقصد بيان أن القول بالاتفاق هو الصحيح المقضي به المعقول
 عليه في هذه المسئلة لا القول بالخلاف **(قوله)** لان البيع الفاسد بيع حقيقة الخ هو وان كان
 بيعا حقيقة إلا أنه لا يوجب البطلان بمجرد العقد وقد يكون له غرض فيه **(قوله)** فالتظاهر أن ما في النهر
 سبق نظرا الخ ليس في عبارة النهر ما يقتضي أن هذا التقييد جار في مسئلة اشتراط حرية الاولاد بل
 ذكره عقب ذكر مسئلة المغرور فيجعل قيد الها ولا يرجع لما قبلها من مسئلة الاشتراط حيث لم يوجد
 في كلامهم ما يفيد فلا يصح نسبه لسبق النظر مع عدم ما يفيد في كلامه تأمل **(قوله)** والتظاهر
 أن اشتراطها بعده كذلك ويحجر الظاهر أن اشتراطها بعده لا يكفي لما أن هذا تعليق معني ولم
 يوجد أداته بخلاف ما إذا وجد في العقد فإنه يشترط في الوجود استقلال وجوده بشرائطه بخلاف
 الموجود ضمنا فإنه لا يشترط وجوده بشرائطه كما هو معلوم تأمل **(قوله)** والمتبادر من كلامهم الأول
 ويؤيده ما نقله ط عن البحر معز والحيط المولى إذا زوج مكاتبته الصغيرة توقف النكاح على إجازتها
 لأنها ملحقه بالبالغة فيما ينبت على الكتابة الخ اه **(قوله)** وفيه أنه لا مصلحة للصبي فيه الخ قد يقال
 فيه مصلحة له بدفع الجبل عن أمته أذهو عيب في نبات آدم **(قوله)** ومفاد التعليق أيضا أن زوج الأمة
 لو شرط الخ فيه أن زوج الأمة وأن شرط حرية الاولاد لا يقطع حق مولاها عنهم بسبب الولاء
 عليهم كما يفيد ما سبق من تعليق حرية الاولاد **(قوله)** وهذا التعميم ظاهر في غير المكاتب الخ بل هو
 ظاهر فيها أيضا وذلك بأن زوج أمته قبل عقد الكتابة ثم كاتبها ثم عتقت يثبت لها خيار العتق في
 هذه ثبت لها الخيار مع أن النكاح بلا رضاها **(قوله)** وذلك أن الزوج كان يملك عليها مطلقين الخ أورد
 على هذا التعليق بأن فيه دفع ضرر عنها بإثبات ضرر عليه وهو رفع أصل العقد والأسلم الاستدلال
 بحديث بريرة حين أعتقت فإنه عليه السلام قال لها ملكك بضعتك فاختراري قاله حين عتقت **(قوله)**
 كذا في جامع الفصولين تنظر عبارة الأصوليين والأوضح في تعليق هذه المسئلة أن يقال كما نقله
 السندی عن الرحمن لان عبارتهام ملغاة ولا يمكن اختيار مولاها لان هذا مما لا يقوم مقامها فيه لان
 صلاحية أحد الزوجين للآخر والوفيق بينهما لا يدركه المولى فتعين توقفه على بلوغها اه وعلى أن
 عبارة الفصولين كما ذكر فقوله لقيامه مقامها علة لثني وهو يملك لثني وعلة ما علمته ثم رأيت عبارة

الفصولين هكذا وكذا اولها لا يتصرف به لقيامه مقامها اهـ ويصح أن يكون علة للنفي يعني أنه قائم مقامها وهي لاغلكه فكذا من قام مقامها (قوله لانه خطاب لعينة) ونكاحها لم ينعد مقوماً بـ ثلاث (قوله العقر هو مهر مثلها الخ) تقدم المعنى في المهر أن الموضع التي يجب فيها المهر بسبب الوطء بشبهة ليس المراد به مهر المثل الواجب بالنكاح الفاسد بل المراد به العقر وفسره الاسبيجاني بأنه ينتظر بكم تستأجر الرتالو كان حلالاً وكذا نقل عن مشايخنا في شرب الاصل للسرخسي الى آخر ما نقله عن البصر فأنظر مع ما تقدم نقله تأمل (قوله أي عند قاض الخ) لم يظهر وجه لهذا التقييد (قوله والظاهر عندى هو الثاني لانه لا ملك له الخ) والظاهر عندى هو الاول وذلك أن قوله عليه السلام من ملك ذا رحم محرّم عتق عليه شامل لما ملك قصداً وتبعاً بخلاف لفظ مملوك لانه لفظ مطلق فلا يتناول الحمل لانه تبع لأسمه لا مقصود فلا يدخل تحت المطلق ولانه عضو من وجه والمملوك اسم يتناول الانفس دون الاعضاء بخلاف ما دل عليه لفظ الفعل فانه لم يوجد فيه ما يدل على ارادة المملوك قصداً (قوله ومعنى أحلها المولى الخ) فيه أنه اذا كان معنى الاحلال ما ذكر لا يتوقف ثبوت النسب على تصديقه أن الولد منه والاصوب في تفسيره ما سيأتي له في الاستيلاد كما نقل ما يفيد عن الكافي أن معناه أن يقول أحلتهالى قال ولعل وجه ثبوته أن هذا القول صار شبهة عقداً لان حلها لا يكون الا بنكاح أو ملك عين فكأنه قال ملكتك بضعها باحدهما وذلك وان لم يصح لكنه يصير شبهة مؤثرة في نفي الحد وفي ثبوت النسب اذا صدقه السيد أو ملك الولد الى آخر ما ذكره (قوله ذكره هناك ما يفيد الخلاف الخ) حيث نقل عن المصنف أنه ان ملك الام لا تصير أم ولد لعدم ثبوت النسب ونقل عن الحاتية ثبوته لبقاء الاقرار وحل المعنى الاول على ما اذا وطئ ظنا للحل والثاني على ما اذا ادعى الاحلال من المولى (قول الشارح حرة متزوجة برقيق قالت لمولى زوجها الخ) يشترط أهليتها للاعتاق حتى لو كانت حرة لم يصح فكان الاولى أن يقول حرة مكلفة اهـ سندی (قوله وأما الاعتاق فلا ينظر اليه الخ) سيأتي أن البيع المقتضى بالفتح يثبت بشروط المقتضى بالكسر وهو العتق فلما كان العتق غير نافذ من الصبي كان البيع كذلك اهـ سندی (قوله البحث لصاحب التهرج) قال السدي لى في هذا البحث نظراً باعتبار صدور العتق قبل تمام البيع فان قول آخر قبلت ما كان الا بعد تمام الحملين وهما قول المأمور بعته وأعتقته ولا يصح الاعتاق الا فيما تم ملكه اللهم الا أن يقال بتحليل القول بينهما انتهى

(باب نكاح الكافر)

(قوله وفيه أن ما فقد شرطه ليس صحيحاً الخ) قد يقال ان من قال بعدم التوارث في نكاح المحارم يقول بعدمه أيضاً فيما فقد شرطه لماد كره الشارح من العلة بقوله لان الارث ثبت الخ ومن قال بالتوارث في الاول يقول به أيضاً في الثاني ويقول التوارث بالنكاح يعتمد على جوازه ولا يقول بالعلة التي ذكره الشارح (قوله قلت والظاهر أنه أراد الزوج الاول الخ) قد يقال ان الزوج الثاني اذا كان يعتقد وجوبه دون الاول يمكن إيجابها حقاً للشرع فتعامله باعتقاده فالظاهر أن الشرط جوازه في دين كل من الزوجين الاول والثاني ويدل على اعتبار اعتقاد الزوج الثاني أنه لو تزوج بلاشهود وهو لا يعتقده لا يقر عليه معامله له باعتقاده بل كلام ابن كمال دان على ارادة الزوج الثاني وذلك أنه اعترض قول المتون معتقدين ذلك بقوله وفيه أن الشرط جوازه في دين الزوج خاصة ثم لا يعتبر باعتقاده وحده بل دينه العام لأهل ملته كما بقا

عنه السندی فكلامه يقيد أنه لا يشترط اعتقاد المتزوجين جميعا بل الزوج الثاني وحده (قول هذا
التعليل انما يظهر فيما اذا ترافعا وهما كافران الخ) قد يقال هو ظاهر أيضا فيما بعد الاسلام على حقة تمام
العلة بان يقال وحالة الاسلام الى آخر ما ذكره عن الجبر (قول تنبيه قال في التهرقيد المصنف الخ) المناسب
ذكر هذا التنبيه عند قول المصنف أسلم المتزوجان بلا شهود أو في عدة كافرا الخ (قول قلت قوله وينبغي الخ
قد يقال فيه انه مما لا ينبغي) قد يقال انها كما ثبتت حقا للزوج تثبت حقا للشرع وهنا أمكن اثباتها
حقا للشرع بالنسبة لمن يعتقد (قول ويشكل الفرق بينهما الخ) يتدفع الاشكال بان قوله وطلبت الخ
لا يدل أن هذا أمر لا بد منه بحيث لو عدم لا يفرق بينهما بل القصد منه مجرد التنبيه على عدم اشتراط
مرافقتها (قول أي الخلاف للماربيين الامام وصاحبيه من أنه يفرق الخ) فيه أن الزيلعي لم يسبق منه
تعرض لذلك هذا الخلاف في كلامه عند شرح قوله ولو كانت محرمة فرق بينهما وانما حكى فيه الخلاف
في أن كسبة المحارم فقال هي صحيحة عند أبي حنيفة حتى يترتب عليها وجوب النفقة وأنه لا يسقط احصائه
بالدخول بها بعد العقد وقيل عنده هي فاسدة وهو قولهما الا أن لا تتعرض لهم قبل الاسلام أو المرافعة
اعراضا لا تقرير او الصحيح الاول وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا والجمع بين المحارم أو التحريم وفي النهاية
لوزوج أختين في عقدة واحدة ثم فارق احدهما ثم أسلم أقر عليه ثم عرافة أحدهما لا يفرق عنده
وعندهما يفرق ثم ذكر عبارة الغاية فراحه بقوله وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا الخ الخلاف السابق في
كلامه من القول بصحة النكاح وفساده على ما سبق لا الخلاف الذي ذكره المحشي وحيث يكون ما في
الجبر عن الاستصحاب من أنه اذا جدد على المطلقة ثلاثا بدون تزوج بائن فلا تقر يق جرى على قوله
وكذا ما في القنع والنهر وما في الجبر عن المحيط على قولهما لكن في نكاح المطلقة ثلاثا لا يحتاج الى المرافعة
عندهما بل يكفي علم القاضي بخلاف نكاح المحرم فانه لا يتعرض لهما قبل الاسلام أو المرافعة (قول نعم
ظاهر ما في المحيط يقيد أنه خاص بما اذا كان هو الآبي الخ) قد يقال ان اطلاق المحيط وقوع الطلاق عليها
مادامت في العدة يقيد الاطلاق هو الظاهر كما قاله في الجبر ومجرد التشبيه المذكور لا يقيد أن الوقوع خاص
بما اذا أبي ولم يوجد ما يدل على عدمه اذا ثبت (قول بل الذي يكون من المرأة عند القدرة الخ) هكذا عزا
السندی هذه العبارة للخ ثم قال وهو يشعر بان لها التفرقة على أنه فسخ وليس كذلك بل لا يقع الا بقضاء
القاضي اه وقد يقال ان المراد بكونه للمرأة أن لها ولايته الا أنها لما لم يكن لها ولاية على زوجها في
الزامه نائب القاضي منابها (قول وفي شرح التحرير قال صاحب الكشف وغيره المراد من عدم شرعية
الطلاق الخ) قد يقال عبارة لا تقيد أن الوقوع منهما بل مشروعية الطلاق في حقهما عند الحاجة وهذا
أمر لا نزاع فيه وعبارة السر خشي انما أفادت ملائ الطلاق على النكاح وانه اذا تحققت الحاجة الخ
وليس فيها أن الايقاع يكون منه أو من القاضي بل غاية ما تفيد وجود الحاجة لا يقع من جهته وكون
الايقاع الذي يحصل بعد الحاجة منه أو غيره أمر آخر لا دلالة في الكلام عليه تأمل (قول الشارح ولو قال ان
جنت فانت طالق فمن لم يقع الخ) ذكرها الزيلعي في باب نكاح الرقيق حيث قال اذا قال لامرأته ان
جنت فانت طالق لا يقع الطلاق اذا نحن لان عند تحقق الشرط انتفت الالهية بخلاف ما اذا قال ان
دخلت الدار فانت طالق فدخلتها وهو مجنون حيث تطلق لان التعليق صحيح لكون الشرط لا ينافي
الطلاق اه تأمل وذكر أيضا في طلاق المريض أن المعلق بالشرط كالتجيز عنده حكما لا قصدا ولهذا لو
وجد الشرط وهو مجنون يقع ولو كان قصدا لما وقع لعدم القصد اه ثم رأيت في باب التدبير من الزيلعي

أن وجه وقوع الطلاق فيما اذا وجد الشرط وهو مجنون أنه أهل للتصرف في الجملة ألا ترى أنه يعتق عليه قريبه بالملك ويمكن وجود الشرط وهو أهل فامكن اعتباره حكماً اه وقال في غاية البيان المجنون لا يبطل الاهلية من كل وجه ألا ترى أنه أهل للملك وواله ولهذا صح تزويج الولي عليه وتبين امرأته بارتداد أبيه وكذا اذا ابتسر أسباب المصاهرة ثبت بخلاف الميت فإن أهليته تبطل اه وذكر في الفتح في باب الميكن في العتق أنه لما كانت العلة قبل وجود الشرط بعرضية أن تصير علة اعتبار الشرع لها حكم العلة حتى اعتبرت الاهلية عندها تماثلاً لو كان مجنوناً عند وجود الشرط وقع الطلاق والعتاق (قوله) ينقض أماته ويعسر ماله محذور) الظاهر لافيهما (قوله) وهو مضي هذه المدة الخ) مضي المدة انما هو شرط في الطلاق الرجعي فاذا لم تضر فلا فرقة وأما في البائن فتتحقق الفرقة بمجرد ايقاعه ولو في العدة لانه لا يجوز فكاح البينة الا بعد جد جديد اه سندی لكن قد يقال ان العدة لما كانت قائمة وهي من آثار النكاح لاتتم الفرقة الا بعرضها (قوله) مقام السبب وهو الالباء الخ) الانسب وهو التفریق كما يدل عليه قوله بمنزلة تفریق القاضی (قوله) لان الدار وان اختلفت حقيقة لكنهما متحدة حكماً الخ) لكن الاتحاد الحكمي غير ظاهر في الذي اذا نكحها ثمة ثم سببت وذلك أن الذي اذا رجع الى دار الحرب انتقض عهده وصار من أهل الحرب فاذا سببت امرأته وجد تحقق التباين حقيقة وحكماً ومسئلة الشارح نقلها في الشهر عن العناية حيث قال عند قول الكنز لا السبي لانه يوجب ملك الرقبة وهو لا ينافي ملك النكاح ابتداءً ولذا الزوج أمته جاز فكذا ابقاء ولهذا لو كانت المسيبة منكوحة مسلم أو ذي لا يبطل النكاح كذا في العناية اه وتصور هذه المسئلة بما اذا دخل الذي دار الحرب لاعلى وجهه المحاق بهم بل دخلها التجارة بأمان منهم مع أمن عودته فانه لا يمنع من ذلك كما يأتي في باب المستامن ويكون بعد دخوله من أهل دارنا حكماً فاذا تزوج ثمة وسببت زوجته لا تبين (قوله) لما فاتها العصمة) لنفسه وماله (قوله) المرتد اذا لحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع الخ) هكذا عبارة الخاتمة وفي حاشية البحر عن البهائم اذا ارتدوا لم يلحق بدار الحرب وطلقاتها في العدة لم يقع لانقطاع العصمة فان عاد الى دار الاسلام وهي في العدة وقع واذا ارتدت ولحقت لم يقع عليها طلاقه فان عادت بعد الطلاق لم يقع كذلك عند أبي حنيفة لبطلان العدة بالمحاق ثم لا تعود بخلاف المرتداه (قوله) والظاهر أن هذا مفروض فيما لو أسلمت الخ) بل الظاهر أنها تستحق السكى أسلمت أولاً الا اذا حبست (قوله) الا اذا كانت ردتها في المرض) لانه تبين أن قصدها "القرار والقياس أن لا يرثها لعدم جريانه بين مسلم وكافر كما يأتي في طلاق المريض (قوله) المعتمد في نهاية التعزير قول أبي يوسف الخ) سيأتي له في باب التعزير تصحيح قولهما أن أكثره تسعة وثلاثون حيث قال وفي الحاوي قال أبو يوسف أكثره في العدة تسعة وثلاثون سوطا وفي الخبر خمسة وسبعون سوطا وبه نأخذ اه فعلم أن الأصح قول أبي يوسف بحرقت بحتمل أن قوله وبه نأخذ ترجيح الرواية الثانية عن أبي يوسف على الرواية الأولى يعني وهي تنقيص سوط لكون الثانية ظاهراً الرواية عنه ولا يلزم من هذا ترجيح قوله على قولهما الذي عليه متون المذهب مع نقل العلامة قاسم تصحيحه عن الأئمة اه وأيضاً عند اختلاف التصحيح يرجع لما في المتن (قوله) ولا يلزم من هذا أن يكون الجبر على تجديد النكاح مقصوداً الخ) لكن ما نقله ط عن الهندية بقوله لا أجرت كلمة الكفر مغايطة لزوجها وأخرجها نفسها عن حاته وأستجاب المهر عليه بنكاح مستأنف تحرم على زوجها ولكل قاض أن يجدد النكاح بأدى شيء الخ ظاهره التقييد وانها لو ارتدت جهلاً لا تعطى هذا الحكم كما قاله ط تأمل (قوله) من أنها بالردة تسترق

(تأمل) قد يقال الافتاء بقول أئمة بلغ أولى من الافتاء برؤية التوارد لان فيها مشقة الشراء من الامام بعد الاسترقاق أو طلب صرفها اليه مع أنه قد لا يصرفها وإذا كان أولى عما في التوارد يكون أولى من قول البخاريين لما فيه من زيادة المشقة لكن ينظر على قول البلطيين القائلين بعدم الفرقة هل يباح الوطع مع الردة أو لا والتأهرا (قول) ومقتضى قوله ثم يشتريها الخ أنه ان كان مصرفا الخ جعل السندى خمير يصرفها الواقع في الشارح راجعا للزوج وقال قوله أو يشتريها الزوج من الامام أي ان لم يكن مصرفا بدليل المقابلة في قوله أو يصرفها اليه والحق ما سلكه السندى لما تقدم قيل باب استيلاء الكفار أن من له استحقاق في بيت المال اذا نظرت شئ من ماله فله أن يأخذه ويملكه لنفسه قل ينظر (قول) فقوله يملكها الخ مبني على ظاهر الرواية من أنها لا تسترق الخ) فيه أنه بصيرورة دارهم دار حرب لا يملكها بالاستيلاء عليها على ظاهر الرواية لعدم الاحراز بدار الاسلام والمالك لا يتأق بدونه عليها بل على رواية النوادر (قول) أي ان عجزت الام الخ) أو كانت غير كتابية (قول) أي انتهاء تبعية الولد للابوين) حقه للباقي من الابوين (قول) فتأمل مع ما قدمنا من أن التبعية لا تنقطع قبل البلوغ الخ) لا مخالفة بين ما هنا وما تقدم لا اختلاف موضوعهما فأتقدم لما كانت التبعية فيها النفع للصغير قالوا لا تنقطع الابالوغ بدون اعتبار التميز وعدمه وما هنا لما كان في التبعية اضار به اشترطوا فيها عدم التميز واعتبروا التميز كالبالغ في انقطاعها (قول) وقوله أو تنصرا صوابه أو تهودا لان موضوع المسئلة الخ) قال الرحقي يجب ان معنى تنصرا صار نصرانيين بعد أن كان أحدهما نصراني (قول) قيد بالردة الخ) أي في قول الكثر وان ارتدوا وسلم تسين (قول الشارح بانت) لان سبب الفرقة جاء من قبل الزوج خاصة والمرأة كافرة الاصل غير أن محمدا يقول ان عجزها بمنزلة الردة لأنها أحدثت زيادة صفة في الكفر فكان بمنزلة احداث أصل الكفر

(باب القسم)

(قول) فان قوله تعالى فان خفتن أن لا تعدوا الخ) ما ذكره لا يصلح بيانا لما قاله في التهرب لما هو المذهب من أن القسم واجب (قول) كان المناسب ذكره عقب قوله في البيوتة الخ) الصعبة بالمعنى الذي قاله وان كانت ثمرة البيوتة تجب عليه في غيرها أيضا لانه مآلها فلودخل على احدهما عا لبادون الاخرى لم يأت بالواجب فالتسوية فيها واجبة لئلا ينهارا فافعله انا شارح أولى (قول) مما دخل تحت قدرته فتح تمام عبارته فان أدى الواجب منه عليه لم يبق له الحق ولم تلزمه التسوية اه أي وذلك بان حصتها عن الاشتناء للغير كما هو الواجب ديانة فينبذ لا يجب عليه والاوجب خصوصاً مع وجود الداعية ويظهر أن ما قاله هذا البعض من المذهب ونقله الرحقي وأقره (قول) وبه علم انه كان على الشارح أن يقول ويسقط الخ) ما ذكره من أن السقوط بمرة في القضاء معلوم من قول الشارح ويجب ديانة أحيانا (قول) ومثله ما لو امتنع من الانفاق على قريبه) سيأتي له في النفقة انه يحبس في نفقة المحرم ولو كان من عليه النفقة أباً وان كانت العلة المذكرة هنا وهي تدوير الحبس الحق مدته تفيد عدم الفرق بين القسم ونفسه المحرم (قول) وعمل المشايخ انما لم يعتبروا هذا التفصيل الخ) أي لا ينفقه في حجر عن الشافعية وهو أنها اذا وهبت حقها للمعسر ورذيت عند الموهوبتين وان كرهت ما امت الواهبة في نكاحه ولو كانت متفرقتين ثم يوال بينهما ولو وهبت جميع جعلها كالمعسر ولو وهبتة نخس به واحدة جاز في لروى

(باب الرضاع)

(قوله لانه بمعنى أن ترضع معه آخر الخ) في القاموس المراضعة أن يرضع الطفل أمه وفي بطنها ولد وأن يرضع معه آخر كالرضاع اه والمضبوط بنسخة الطبع الرضاع بالكسر وهو مقتضى ما ذكر في المقصد السادس من رسالة الشيخ نصرفي اصطلاحات القاموس وكذا صرح به في شرحه وعبارة النهر ولم يذكروا الضم مع جوازه لانه بمعنى أن يرضع معه آخر كما في القاموس اه ففي ما قاله في النهر تأمل ولم يذكروا في القاموس ولا في غيره على ما رأيت ضبطه بالضم بالمعنى الذي قاله في النهر ولا بمعنى آخر ولو كان هذا الضبط محمدا لذكره (قوله واعترضه في النهر بان المص الخ) عبارة القاموس لا تصلح رداعلى البحر الا اذا كان المص معناه شرعا أيضا ما ذكر في القاموس مع أن مقتضى ما ذكره المحشي في الايمان عن الفتح أنه لو حلف لا يأكل عنباً أو مائتا فعل يعتصه ويرى ثقله ويتلع المتحصل بالمص لا يحث لان هذا ليس أكلاً ولا شرباً بل مص اه انه يطلق على الامتناع بدون ابتلاع ولذا قال ويتلع المتحصل بالمص تأمل (قوله والسعوط كرسول دواء الخ) قال السندى السعوط كرسول دواء مائع يصب في الانف وهو بخلاف التشوق والنقوخ فانه دواء جاف دقيق جدا يجذب الانف برائحته الى الدماغ (قوله للاستغناء عنه بالرضيع الخ) أى الواقع في عبارة الكزوفى تنظيره نظراذا المراد بالكبير في عبارة العناية من ثم له مدة الرضاع حتى يصح الرد على من سوى في التحريم وهو مؤدى عبارة النهر الكبير لا يسمى رضيعا تأمل (قول الشارح لسكن في الجوهره انه الخ) ونقل السندى عن العناية أن تقدير مدته بحولين ونصف ظاهر الرواية وان في فتح القدير عن الناطقى الفتوى على ظاهر الرواية اه (قوله ولا يخفى أن تخيير المجتهد الخ) المقابلة في عبارة الحاوى بين القول بالتخيير وبين القول الاصح دليل على تغيرهما لا على اتحادهما وليس مفاد عبارة السراجية المذكورة اختيار التخيير ان مجتهدا بل يحتمل اختياره واختياره أن العبرة لقوة الدليل (قوله فالحق لسيدها وان شرط الزوج الخ) الظاهر أن مفهوم الحرية فيه تفصيل وانه اذا كانت الزوجة أمة ليس له اجبارها على الارضاع ولو كان الاولاد أحرارا واذا كانوا أحرارا له جبرها على القطام اذ لا حق لمولاهما حينئذ واذا كانوا أرقاء ليس له جبرها عليه اذ لا حق له فيهم ولا في أمهم والحق لمولاهما (قوله رد الرواية بنسختها الخ) عبارة الفتح انسحبها باللام (قوله وما قيل ليكره الخ) عبارة الفتح ليكن (قوله وأورد أنه يتصور الحل في أخت ابنه الخ) أجاب عنه شيخى زاده بان المراد بأخت الولدهى أخت الولد الذى اختص به أب واحد لا ولدا مشتركا كما هو المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا ينتقص الحصر بالفرد القاصر النادر (قوله جد ابنها أو بنتها الخ) حقه أب ابن ابنها أو أب بنت بنتها تأمل (قوله وما فى البحر والمخ رده فى المهر الخ) الذى فى المهر أنه أفاد بالجملة الاولى اشتراط الاجتماع من حيث المكان فى الاجنبيين وبالثانية عدم اشتراطه فى الاجنبية ولدها اذ المرصعة أخت لولدها رضاعا سواء أرضعت ولدها أولا وبهذا لا يستغنى بالثانية عن الاولى هذا حاصل ما حققه الشارح المحقق ووقع فى البحر خلط اه ولعل الا صوب أن يقول ولهذا لا يستغنى عن الثانية بالاولى فان الذى أداه فى التبيين فى الجملة الثانية أنه لا يشترط الاجتماع على تديها هنا ولهذا ساعد كرها والا كانت المسئلة مكررة اه وهذا انما يفيد عدم الاستغناء بالاولى عن الثانية لا العكس فانه يستغنى عنها لثانية بان يراد بولدهى رضعتها ولدها من النسب أو الرضاع ومعلوم أن نسبته الى الرضاها تكون بمجرد الولاد وان لم ترضعه وبالارضاع فى الولد الاجنبى تأمل ثم رأيت السندى نقل عبارة شهر وقاف فيها وبهذا لا يستغنى بالاولى عن الثانية ونقلها فى حاشية البحر عن الرمل كما نقلتها

(قوله) لأنه اعتبر التعريف غير الجنس (الخ) يحمل على أن ما في المتنق رواية عن أبي يوسف وما في النهر مذهبه كما يفيد التعريف يقال تأمل (قوله) وما أفاد من أنه لا يحرم وإن حساه بخالف (الخ) قد يقال إن موضوع كلام المصنف في الثخين لا الرقيق فكأنه قال الثخين لا يحرم وإن حساه أي ابتلعه شيئاً فشيئاً وليس في هذا مخالفة لكلام غيره لأنه في حسوار رقيق تأمل وكان وجه المبالغة به دفع توهم أنه بالحسوش شيئاً فنقل شيء من اللبن المخلوط بالطعام ويسبق للخلق وحده للطاقتة (قوله) وليس له أن يتزوج بواحدة منهما (الخ) أي في الثالث (قوله) قال الرمي لكن سيأتي أنه (الخ) يوافقه ما رأيت في هامش البحر معزول العلامة المقدسي ما نصه قوله وينبغي الخ سيجي في كلامه ما يخالف هذا في موضعين أحدهما في الصفحة المقابلة لهذه والحاصل كما في الظهيرية أن الرماع الطارئ على التكاح بمنزلة السابق الثاني قوله في كتاب الطلاق وأعلم أن الرضاع إذا شهد به رجلان عدلان لا تقع العرقلة لا بتقرير القاضي لما في المحيط الخ (قوله) والأحسن الجواب بأن قوله إن دخل بالأم الخ قال السندى في هذا الجواب تأمل (قوله) ولأنه حقه حذف الواو كما هو عبارة الفتح وفي بعض نسخ الفتح ولكنه الخ (قوله) يخالف المسطور في الكتب الخ) قد يقال إن عدم تحريم المرضعة بلبين غير الزوج على الزوج لعدم دخوله بالزوج إذا هوى المحرم للبنات وأثبت الحرمة على الزاني في مسألة الخلاصة لتحقيق أمومية الزانية للرضيعة بارضاعها لهنها فحقق أنها ابنتها والزاني قد دخل بها فيحرم عليه فرعها الرضاعي كالنسبي فأثبت الحرمة على الزاني في مسألة الخلاصة لأن الرضعة بعضه بواسطة اللبن حتى يقال أنه ليس من منبه بل لأن هذه الرضعة تحقق أنها بنت موطوعة فتحرم عليه بوطء أمها الرضاعية كما تحرم عليه بنتها النسبية فما هو مسطور في الكتب المشهورة لا يخالف ما في الخلاصة مع ظهور وجهه ما فيها فإن الرضعة وإن لم تنسب للزاني لأن اللبن ليس من منبه تنسب للأم بواسطة اللبن المنسوب إليها وقد دخل بها (قوله) بأن المقر بأخوة الرضاع الخ) لعلة وبأن الخ بالعطف (قوله) وكذا إذا أقر به ثم أكذبه فيه الخ) الذي رأيت في نسخة من السبازية وكذا إذا أقرته ثم أكذبه فيه ولا يصدق على قولها الخ فلتراجع نسخة أخرى ثم رأيت نسخة أخرى بلفظ وكذا إذا أقرت ثم أكذبه فيه ولا يصدق الخ بدون ضمير (قوله) انشراح وكذا الإقرار في النسب ليس يلزمه الإثبات عليه الخ) قال في الفتح عند قول الرداية من كتاب العتق ولو قال هذا البني وثبت على ذلك عتق أه نقلنا عن نحر الإسلام الثبات على ذلك شرط ثبوت النسب لا عتق ووافقه ما في المحيط وجامع شمس الأئمة والمجتبي هذا ليس بقيد حتى لو قال بعد ذلك وهمت أو أخصأت بعتق ولا يصدق ولو قال لأجنبية بولد مثلها مثله هذه بنتي ثم تزوجها بعد ذلك جازاً صر على ذلك أم لا قالوا هذا في معروفة النسب أما مجهولة النسب إن دام على ذلك ثم تزوجها لم يجز ولا جازاً وما شرط اثبات ثبوت النسب دون العتق لأن ثبوت النسب يصح الرجوع عن الإقرار به دون العتق وفي مختصر الكرخي إذا أقر في مرضه بأخ من أبيه وأمه أو ببن ابن أو بعم وصدقه المقر له ثم أنكره المريض وقال ليس ببني وبينه قرابة ثم أوصى بحاله لرجل ولا وارث له فإن المال للموصي له لأن المريض جحد ما أقربه من ذلك ولم يكن قراره لازماً اه لكن يخالف هذا ما يأتي في الاستحقاق (قوله) ولا يضر كون شهادتها على فعل نفسها لأنه لا تهمة الخ) محل القبول إذا شهدت أنها رضيعته فقط بدون أن تذكر أنها فعلت كفي المتسدي ففعل ما في الشك محمول على ما إذا ذكرت أنها فعلت ويدل على ذلك تعليل شارح الوهبانية بعدم القبول أنها شهدت على فعل نفسها وقد عزا في شرح الوهبانية القبول للشافعي رضي الله عنه

(كتاب الطلاق)

(قول والمتأخرة عنه الخ) هي أحكام الرضاع كافي الفتح وذ كر أن بينه وبين الرضاع مناسبة من جهة أن كلا يوجب الحرمة إلا أن حرمة الرضاع مؤبدة الخ (قول كافي البدائع) تمام عبارته هنا ورفع يحصل بالأذن لها بالخروج والبروز فكان هذا الخ ثم إن الاعتراض الثالث ثمرة الثاني ومتفرع عليه (قول قال الأول حل الوطء الخ) الظاهر أن حل الوطء من التوابع ومالك المتعة من الأصل (قول وأما ما أورد في الجراح الخ) أي ذكره وعبارته وقد يقال انما لم يقولوا رفع العقد لبقاء آثاره من العدة إلا أنه يخص المدخول بها وأما غير المدخول بها فلا أثر بعد الطلاق (قول فقد صرحوا في باب العدة أن شرطها رفع النكاح الخ) وسيبها عقد النكاح المتأكد بالتسليم وما جرى مجراه من موت أو خلوة (قول وظهر أيضاً أنه لا مخالفة بين ما ادعاه المذهب وما صححه في الفتح الخ) فيه أن الذي يفيد كلام الفتح اختيار القول بالخطر لا الحاجة أي حاجة كانت وهذا هو المذهب على ما يفيد تحقيق المحشى ومقابلته القول بإباحته ولو لدون حاجة وهو الضعيف وإن ادعى صاحب الجرح أنه المذهب كما تفيد عبارته ذلك وليس لهم قول بعدم إباحته الأكبر أو ريبه دون غيرهما حتى يصح أن يقال لا مخالفة بين ما ادعى في الجرح أنه المذهب وبين ما صححه في الفتح تأمل وليس في قول الجرح نقلا عن المعراج إيقاع الطلاق مباح وإن كان مبغضاً في الأصل عند عامة العلماء ومن الناس من يقول لا يباح إيقاعه إلا للضرورة من كبر سن أو ريبة اه ما يدل على أنه لا يباح لغيرهما من الحاجات بل مراده أنه يباح عند تحقق إحدى الحاجتين المذكورتين أو نحوهما فيبين ما ادعاه في الجرح أنه المذهب من أنه يباح ولو بدون حاجة وبين ما صححه في الفتح مخالفة ظاهرة نعم إذا قيد قولهم بإباحته بما إذا وجدت الحاجة تزول المخالفة لكنه خلاف تصريح الجرح بالإباحة ولو بدون حاجة (قول أو من حيث وقوع الرجعي به الخ) الظاهر دخول هذا القسم في الكناية لاقى المحقق بالصريح (قول والاشارة إلى العدد بالأصابع الخ) وذلك لأن الإشارة بالأصابع تفيد العلم بالمعدود وعرفا وشرعا إذا اقترنت بالاسم المبهم فالتعدد الذي يقع به الطلاق مفاد كميته بالأصابع المشار إليها لكن في كون الوقوع بغير اللفظ تأمل بل به وذلك لأنه نطق بصيغة الطلاق وهو أنت طالق وذكر اسميه أو بينه بالإشارة إلى الأصابع فيقع الطلاق بعدد الاسم المبهم المبين بالإشارة وغايته أن غير اللفظين اللفظ ويرد على قولهم ركنه اللفظ أنها تبين بعضي مدة الإيلاء ولا يفتق منه لاحقيقة ولا حكما (قول وكان الفرق أن وطء الزنا الخ) مجرد هذا لا يكفي للفرق بين وطء الزنا والشبهة ولا يثبت أن وطء الشبهة كوطء الزوج ولعل وجه الحاق الوطء بشبهة أنه ربما كان الحامل له على الطلاق نفرة طبعه منها المارآة من وطء غيرها وما وطأ معتبرا لمحقا بالوطء الذي لا شبهة فيه فإذا تأخر إلى الظاهر الثاني يزول ما قام به بخلاف وطء الزنا فإنه هدر لا يترتب عليه أحكام النكاح ولا يتفر منه طبعه كوطء شبهة لعدم من يشاركه في فراشه (قول وبهذا عرف أن كلام المصنف أولى من قول غيره لم يجامعها فيه الخ) فيه أن كلام المصنف يرد عليه مسألة الزنا أيضا فكل من العبارتين وارد عليه شيء فليست أحدهما أولى من الأخرى (قول قد طلقتها فيه وفي هذا) عبارة النهر أوفي الخ (قول بها متعلق بمحذوف الخ) أو بطلاعة وإخبار تقوية العامل (قول ووجه الأصح قوله صلى الله عليه وسلم الخ) الحديث المذكور لا يثبت الوجوب إذا كان مشهورا (قول اللام فيه للوقت الخ) هذا ما ذكره في الإمداد راع ترصه في التفتيح بأنه لا يستلزم الجواب لأن المعنى حينئذ ثلاثا لوقت السنة وهذا يوجب تفيد "لما نزل به إحدى جهتي السنة وهو السنني رفعا فثوداه ثلاثا في وقت السنة فيصدق بوقوعها

جملة في طهر بلاجماع وقال التحقيق ان الام للاختصاص فالمعنى الطلاق المختص بالسنة وهو مطلق فينصرف الى الكامل وهو السنى وعدا وقتا فوجب جعل الثلاث مفرقا على الاطهار اه قال في البصر وجوابه انه يلزم من السنى وقتا السنى عددا اذ لا يمكن ايقاع ثلاث على وجه السنة أصلا وأما عددا فلا يلزم منه السنى وقتا فان الواحدة تكون سنة في طهر فبه جماع في الآية والصغيرة اه وقال المقدسى لاشك انه اذا أوقع الثلاث في طهر لاجماع فيه ولا طلاق يكون سنة من حيث الوقت وان كان غير سنى من حيث العدد **(قوله)** واذا صحت نيته للعالم فأولى أن تقع عند كل رأس شهر الخ لان رأس الشهر ان كان زمن طهر هافه وسنى وقوعا وايقاعا والا كان سنيا وقوعا **(قوله)** أكره بالحبس على ايداع ماله عند هذا الرجل الخ في الهندية ولو أن لصا أكره رجلا بالحبس على أن يودع ماله عند هذا الرجل فأودعه فهلك عند المستودع وهو غير مكره لم يضمن المستودع ولا المكره شيئا فان أكره بوعيد تلف فخر المالك أن يضمن المستودع وان شاء المكره وأبهم ما ضمن لم يرجع على صاحبه بشئ كذا في المبسوط اه فعدم الضمان في عبارة البرازية لعدم كون الا كراه بالمحبس فيكون الايداع صحيحا من المالك **(قوله)** وتضمنته يدل على أنه لم يصح قبوله الخ التضمن لا يدل على عدم صحة القبول مع الا كراه لما أن الايداع هنا من غير المالك وعدم الضمان اذا كان المودع المالك لان مودع الغاصب ضامن **(قوله)** ولها عليه الالف الخ فيه قلب **(قوله)** سواء كان سكره من الخمر أو الاشربة الاربعة المحرمة الخ أى وأبقى الاشربة الاربعة المحرمة والافاق الخمر منها فانها الخمر والطلاء والسكر ونقيع الزبيب ولينظر وجه عدم الوقوع على قولهما فان التبيذ وان كان حلالا اعتدهما الآن السكر منه حرام ولينظر الفرق بين السكر من البنج أو الافيون اذا تناوله لتداوى حيث كان الأول فيه الخلاف والقسم الثاني لا خلاف في عدم الوقوع على ما أتى له **(قوله)** وجزم في الخلاصة بالوقوع علة في الخلاصة بان زوال علة حصل بفعل هو محذور وان كان مباحا يعارض الا كراه لكن السبب الداعى للخطر قائم فأثر في حق الطلاق **(قوله)** وقوله كطلاق الهازل واللاعيب يخالف لما قدمناه الخ تندفع المخالفة بان التشبيه يرجع لقوله تطلق فقط لا لقوله في القضاء **(قوله)** وصورته أن يعلق طلاقها على دخول الدار مثلا فدخلها ناسيا الخ هذا خلاف ما يتبادر بل الظاهر أن المراد ساهيا أو غافلا عن معنى الطلاق وبهذا صرح البعلى في شرح الاشياء حيث قال فلو طلق غافلا عن معناه غير متذكره اذا أراد أو ناسيا لمعناه غير متذكره لا بعد تكرار وكسب جديد الخ اه **(قوله)** وقد يحمل ما في القوائد على بعث المجهل الخ فيه أن تعليل القوائد بقوله لوجوبه قبل الطلاق يبعد هذا الحمل

(باب الصريح)

(قوله) لكن قال في نور العين ان ظاهر أنه لا يصح الخ ونص عبارة نور العين "فناحرته لا يصح البين بقوله بالتركية كلاً أو نسون أو كلاً أى سري أو لسون بلانية لانه ذكر في الخلاصة أن من قال بالتركية تلم أو يج يقع ثلاثا اذا نوى انتهى ثم انه ذكر في كتاب ألفاظ الكفر من الفتاوى البرازية: قد اشتهر في رسائقي شروان أن من قال جعلت كلاً أو على كلاً انه طلاق ثلاث معاق وهذا باطل ومن غديانات العوام اه **(قوله)** ثم يمكن جملة الخ أى ما في نقبته وفيه بعد الخجل لند كور ما زالت المخالفة لما في البرازية موجودة فان مقتضى ما فيها عدم وقوع الخلاف على زوجة لمعنومة الا بارادتها منه وانه

اذا لم يقل اني اريد الخلف بطلاق غيرها لا يقع على المعيشة بل الامر موقوف ثم اذا ارادها وقع عليها
(قوله على أن الذي في الخاتمة هو مسألة الجواب الخ) لكن المعمول به ما في البسائط من اشتراط النية
 ولا يكتفى بالقرينة المذكورة اتباعا للنصوص **(قوله وغيرهم عن الوقوع الخ)** نسخة الخط وغيرهم
 على الوقوع الخ **(قوله لوجود القرينة الدالة على عدم ارادة الايقاع وهي الاكراه)** قال السندي
 ويقض من كلام الرحمن أن ذلك اذا لم يقرب به بعدد والظاهر أن قرينة الاكراه تؤيد ما نواه ولو قرن العدد
 خصوصا اذا كان الظالم لا يرفع يده عنه الا اذا قال ثلاثا فالتبني له رجعة والله أعلم ويراجع اه **(قوله)**
 أي لانه لم يتعارف في زمنه الخ عدم التعارف في زمنه انما ينبغي كونه صريحا ولا ينبغي كونه كناية
 فلا يظهر نفي كونه كناية في زمنه **(قوله قلت لكن يحتمل أن يكون مراد الغاية الخ)** لكن يبطل هذا
 الاحتمال تعليل الغاية بقوله لانه يقال لمن وقع طلاقه لزومه الطلاق فان مقتضاء أن قوله على الطلاق
 ونحوه متضمن للاخبار بوقوع الطلاق منه فيحكم عليه به **(قوله وقديقال ليس فيه اضافة الطلاق الى)**
 غير محله الخ وقال في حاشية البحر قلت ان كان العرف كما قال الرملي من عدم قصد الزوجة فيحمل
 ما قاله لان لفظ الطلاق من الفاظ الصريح ومعنى على الطلاق أن الطلاق على واقع أو لازم أو ثابت
 أو نحو ذلك مما يناسب وليس فيه خطاب امرأته ولا اضافته اليها فهو مثل ما مر عن البرازية من قوله
 لا يخرج الابن في فاني خلعت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بطلاقها وان لم يكن العرف ذلك
 فالظاهر الوقوع لانه يكون بمنزلة ان فعلت فانت طالق كما مر عن الفتح فقوله بعده من ذراعي مثل قوله
 من هذا العمل **(قوله وكونها طالقا يقتضي ايقاعا قبل الخ)** مقتضى كون صيغة الامر المذكورة
 عبارة عن اثبات كونها طالقا لعدم الاحتياج لدعوى أن كونها طالقا يقتضي ايقاعا قبل الخ اذ
 الاحتياج لهذه الدعوى انما يقتصر اليه اذا لم تكن صيغة الامر عبارة عن اثبات كونها طالقا تأمل
(قوله أي وان لم يكسر اللام في غير المنادى الخ) المناسب جعل قول الشارح والاراجع بالجميع ما قبله
 أعني مسألة الترخيم في النداء ومسألة حذف الآخر في غير النداء **(قوله وما قدمناه آتقا عن التارخانية)**
 من أن حذف الخ ما قدمه عن التارخانية انما يفيد أن حذف الآخر معتاد عرفا والاعتقاد لا يفيد
 غلبة الاستعمال حتى يكون صريحا **(قوله وهو أظهر مما في الزيلعي الخ)** عبارة الزيلعي عند قول
 الكثر وان أضاف الطلاق الى جملتها وما يعبر به عنها أما اذا أضافه الى جملتها بان قال أنت طالق فظاهر
 لان كلمة أنت ضمير المخاطبة وكذا الروح والبدن والجسد اه **(قوله لان الروح بعض الجسد)** عبارة
 النهر الانسان **(قول الشارح لعدم تجزئه الخ)** قال الرحمن صوابه لعدم تجزئها فيه اذ الكلام هنا
 في اضافته الى جزئها الشائع لافي جزء الطلاق اه وقديقال ان الطلاق يقع على جملة المرأة وانما
 أضافه الى الجزء الشائع يكون قد قصد تجزئته بتجزئة محله فيكون كانه أوقع جزء الطلاق وهو لا يتجزأ
 فيشكل **(قوله ثم اعلم أن كلام من القوانين مشكل الخ)** قد يوجه الاول بأنه بالاضافتين تحقق اضافة
 الطلاق الى الجسد بتمامه فوجد شرط الوقوع وانفرد النصف الاسفل بزيادة طلاقة فتلغول عدم الاضافة
 الى ما يعبر به عن الكل وعلى هذا يكون النصف المعين مما لا يعبر به عن الكل ويوجه الثاني بان المراد
 بالجزء الشائع الذي يصح اضافة الطلاق له ما يشمل المعين أو يدعي أن النصف مما يعبر به عن الكل
 ولا شك أن النصف الاعلى اسم لهذا الجزء لان نفسه أو يقال انه في حكم الجزء الشائع ويدل لذلك ما قاله
 في انتح في توجيه الوقوع اذا أضيف لجزء الشائع بخلاف الجزء الشائع اذ لا وجود للمسمى بدونه فكان

محلل النكاح فكذا الطلاق اه ولا شك أن النصف لا وجود للمسمى بدونه أيضا ومعنى الشروع أنه من
 جملة الذات وبهذا تنضم هذه الحادثة ويسقط الاشكال وعلى هذا الوقتصر على إحدى العبارتين
 لا يقع شيء على الأول وعلى الثاني أن ذكر الصدر وقع واحدة والافتتان ولا تنظر لوجود الرأس أو الفرج
 في وقوع الواحدة أو الثلاث ثم رأيت في الزبدة نقلا عن النبايع أن إضافة إلى عضو لا يقع الإنسان
 بفسقه يقع وإن بقي بفسقه لا يقع ومثله في العتق لا يبقى الإنسان بفسقه قبل ويرد عليه القلب قال
 المرغيناني لا رواية في القلب اه **قوله** فانه يقال لا زال بخير مادامت هذه الذنن سالمة الخ قال السندی
 انما يراد بهما في هذا المثال الخية **(قوله** قال في فتح القدير إلا أن الأصح في اتحاد المرجع الخ) عبارة
 الفتح هكذا ولو زاد جزء الواحدة مثل نصف طليقة وسدسها وثلاثها وربعا وقعت ثنتان الزوم كون
 الجزء الأخير من أخرى وعلى هذا الوكيل تقع ثلاث إذا قال نصف طليقة وثلاثها وسبعة أثمانها لم يبعد إلا أن
 الأصح في اتحاد الخ **(قوله** وكذا أنت طالق إلا أنه استثناء الخ) سيد كفي التعليق أنه لو قال أنت
 طالق إن لغوا لا تطلق لأنه ما أرسل الكلام رسالا وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا لولا أو الأوان كان أو أن لم
 يكن **(قوله** أو عن طلاق كان لها أن كان) عبارة الأصل أو عن طلاق زوج كان لها أن كان
(قوله وتلغو القليلة الخ) وذلك أنه في الصورة الثانية تم الشرط والجزاء فصح التعليق وبقوله
 قبل أن تزوج قصد به إبطاله لأنه أثبت وصفا للجزء لا يليق به وأنه لا يمكن قلغا وفي الصورة الأولى
 التعليق المتأخر ناسخ للإضافة قبله فصار كما لو قال أنت طالق قبل أن تسخلى الدار أن دخلتها تعلق بدخولها
 ولغا قوله قبل أن تدخل اه سندی **(قوله** أنت طالق مع كل تطليقة الخ) أي مع كل تطليقة تطليقة
 اه رحتى **(قوله** ولهذا لا يجوز المسح لهما) أي لأجل استناد انتفاض طهارتهما إلى الحدث السابق
 لا إلى خروج الوقت ورؤية الماء لا يجوز الخ وفيه بالنسبة لمسألة التيمم نظرا فلا أثر لاستناد الانتفاض
 إلى الحدث السابق إذا لو كان اللبس بعد التيمم لم يوجد شرط المسح وهو اللبس على طهارة كاملة ولو كان
 بعد طهارة الوضوء ثم أحدث قميم لعدم الماء ثم وجده يتوضأ ويمسح مادامت مدة المسح باقية ولا أثر
 لرؤيته في منعه منه سواء قلنا بانتفاض تيممه مقتصر على وجدانه أو مستندا لحدث السابق
 وحينئذ لا يستقيم ما قاله الجوى في حواشي الأشياء من الفن الثالث من أن صورتها أنه تيمم وليس
 الخف على طهارة كاملة ثم أحدث ولم يجد الماء قميم ثم وجده فانتقضت مستندا إلى الحدث السابق
 فليس له أن يتوضأ ويمسح عليهما اه وإن تبعه البعل نعم قد يصور كلام الأشياء بما لو توضأ ولبس خفيه
 ثم أجنب ولم يجد ماء قميم ثم وجد ماء يكفي للوضوء فله يتوضأه ولا يسمح لحلول الجنباء تقدم وانتفاض
 طهارة رجله بوجدان الماء مستندا إلى الجنباء السابقة **(قوله** لو قال لأمت أنت حرة قبل موت فلان
 بشهر ثم ولدت الخ) عبارة البعل فقيما إذا باعهما لا عتق لأحدهما لعدم المحلية وإن لم يبعهما أو باع
 الأم دون الولد عتق الولد عند أبي حنيفة لا عندهما وعتق الأم بإجماع ولم يبعها وهذا لأن عند ما
 استند العتق سري إلى الولد الخ **(قوله** ولا يعتق العبد الخ) حقه حذف لا **قوله** الشارح أو يرى اه وذلك
 أنه يقال يرى زيد من دينه براءة من باب تعب سقط عنه طلبه فقوله أمانك يرى أي ساقط ما لك على من
 حق وهو النكاح وليس حق النكاح عليه بل له فيرى كطالق لا يقع به وإن وى بخلاف أنت برة فانه
 يحتمل إسقاط حق النكاح وغيره كالأدين فصحت فيه نية أحد محتملاته اه من سندی **(قوله** الأولى
 وأنا بالواو الخ) لعل الأولى ما فعله الشارح إشارة إلى أن المراد من قول المصنف وتبين في نباتين والحرام

أنتهين بأحدهما (**قوله** والفرق أن الينونة أو الحرام إذا كان مضافا إليها الخ) ما ذكره من الفرق غير كاف إذا احتمل إرادة غيرها إذا أضاف اليه مندفع بالنية (**قوله** وفيه نظر) لا نظري في كون ما ذكره الشارح صريحا ذهوي في إفادة رفع قيد النكاح كأنه طالق بل أصرح منه في إفادة المقصود وقوله أنا يرى من نكاحك أسند البراءة إلى نفسه وهو غير مقيد بالنكاح بل هي قلذالم يكن صريحا (**قوله** الشارح لأن الكاف للتشبيه في الذات الخ) فكأنه قال أنت طالق طلاقا ذاته كذات هذه الأصابع فيعتبر عدد هاسندي (**قوله** لكن كلامه در الإحصاء وشرحه يفيد أن الخلاف في الكل) كذلك كلام الزيلعي يفيد أن الخلاف في الكل (**قوله** فعلم أن ما ذكره أو لا قول الإمام الخ) ما ذكره من التوفيق غير ظاهر من هذه العبارات التي نقلها (**قوله** لكن المتون على خلافه الخ) الاظهر تخصيص المتون بما ليس فيه ناء الوحدة فصحة نية الثلاث خاص بالمحتمل وكون التاء لتأنيث اللفظ أو زائدة خلاف الأصل والظاهر بحسب الاستعمال وهذا القدر لا يصير اللفظ محتملا ولا شك أن التطبيق الواحد لا يحتمل الينونة الغايظة فلا تصح نيتها بوجه (**قوله** الشارح يقع رجعيان الوصف لا يسبق الخ) قال السندي فيه أن الوقوع انما هو بوجود الشرط وحين وجوده يقع متصفا بتلك الصفة فلم يسبق الوصف الموصوف كما نقلناه عن الخير الرملي في آخر باب الرجعة وقال أبو الطيب السندي الظاهر أن ههنا سقطا ويدل عليه ما في المنع ونص عبارته ولو قال لها بعد الدخول إذا طلقته واحدة فهي بائن أو هي ثلاث فطلقها واحدة فإنه يملك الرجعة ولا تكون بائنا ولا ثلاثا لأنه قد تم القول قبل زول الطلاق ولو قال لها إذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال جعلت هذه التطبيق بائنة لم يقع عليها كذا في الخاتمة وعمله في بعض المعتمرات بان الوصف لا يسبق الموصوف اهـ ومدار السقط على أن قوله لأن الوصف الخ لا يصح أن يكون علة للأول لأن فيه الينونة وقعت أولا والجزاء مترتب على الشرط الا أنه لما كان القول صدر منه قبل وقوع الطلاق فكأنه لم يقع التغيير الا قبل وقوع الطلاق بخلاف الصورة الثانية فإنه لم تقع الينونة جزاء بل غير الوصف قبل وقوع الطلاق اهـ ما ذكره السندي فيما يأتي (**قوله** فاغتنم تحرير هذا المقام الخ) لكن في حاشية البحر عن المنتقى عن محمد ذهبي ألف مرة ينوي به طلاقا فهي ثلاث اهـ وهذا هو الموافق للعرف فإنه لا يقصد بذلك الا إيقاع الكل دفعة لا التكرير

(**باب طلاق غير المدخول بها**)

(**قوله** وصوابه لوقوع القذف الخ) فيه أنه يلزم من وقوع الثلاث عليها وهي زوجته وقوع القذف عليها وهي زوجته إذ وقوع الثلاث عليها انما هو بالعدد ووقوع القذف قبله بقوله يا زانية فتعليل البرازي صحيح على هذا باعتبار لازمه وحيث أنه يكون ضمير بعده لوقوع الثلاث (**قوله** أن المتخلل لا يفصل فلا يتعلق الطلاق بل يقع للحال ويجب اللعان) لعل الأصوب الاثبات في فصل والنفي في يجب اللعان (**قوله** لا يقع لما مر الخ) لأن الكلام إذا عطف بعنه على بعض واتصل الشرط بآخره يخرج عن كونه إيقاعا (**قوله** لأنه خبر يقبل التدارك الخ) هذا ظاهر إذا سبق منه طلاق فيما مضى ولا يجعل الكل انشاء لما يأتي إن الإيقاع في الماضي إيقاع في الحال (**قوله** لأن الإيقاع في الماضي إيقاع في الحال الخ) لا يتناسب التعليل والمناسب أن يأتي بانواعه فيقول ولا يتناع الخ (**قوله** فني محض قبل الخ) قال في رسالته في قبل ما بعد بعده ومنان يقع في جادى الأخيرة لأن الشهر الذي بعده ومنان هو رجب فالذي قبله جادى

الآخرة وفي عكس هذه الصورة وهي بعدما قبل قبله رمضان يقع في ذي الحجة لان الشهر الذي قبل قبله رمضان هو ذو القعدة فالذي بعده ذو الحجة وفي محض قبل يقع في شوال لان الشهر الذي قبل قبله رمضان هو ذو القعدة فالذي قبله شوال وفي عكسه يعني محض بعده يقع في شعبان لان الشهر الذي بعده رمضان هو رجب فالذي بعده شعبان فهذه أربع صوراء (قوله قبل قبله هو ذو الحجة الخ) حقه ذو القعدة والذي قبله شوال (قوله وتوضيح ذلك في رسالتنا الخ) قال فيها بعد بيان الأربع الصور السابقة وبقي أربع سواها الاولى قبل ما قبل بعده الثانية عكسها أعني بعدما بعده قبله الثالثة قبل ما بعده قبله الرابعة عكسها أعني بعدما قبل بعده وحكم الأربع عكس ما مر فيما اذا ألغيت ما في الصورة الاولى من هذه الأربع اذا كانت ما ملغاة يقع في شوال كأنه قال قبل قبل بعدما رمضان فرمضان مبتدأ وأول الظروف المضاف بعضها الى بعض خبره والجملة صفة لشهر الواقع في السؤال وضمير بعده عائد على شهر فيلغى قبل مع ما أضيف اليه وهو بعد لانه هو عين المراد من الضمير المضاف اليه بعدما فيصير كأن قبله الاولى قد أضيفت الى ذلك الضمير فكانه قال شهر قبله رمضان وذلك شوال وعلى هذا الوجه يكون الطرف الواقع بعدما مجرورا واذا كانت موصولة أو موصوفة يقع في شعبان كأنه قال بشهر قبل شهر قبل بعده رمضان أو بشهر قبل الشهر الذي قبل بعده رمضان فقبل المضاف الى ما صفة لشهر الواقع في السؤال وضميره المستقر فيه عائد الى الموصول وقبل المضاف الى بعد خبر مقدم وضميره المستقر فيه عائد على رمضان ورمضان مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر صفة أو صفة لما والضمير المضاف اليه بعد عائد على ما والمعنى علق الطلاق بشهر موصوف بكونه قبل الشهر الآخر الذي رمضان استقر قبل بعد ذلك الشهر الآخر فيلغى قبل بعدما كما مر لان الشهر الذي قبل بعده رمضان هو رمضان نفسه فيبقى ما موصولة أو موصوفة عبارة عن رمضان فيأضافة قبل اليها يصير كأنه قال علقه بشهر قبل رمضان وذلك هو شعبان وهكذا الكلام في الصور الثلاث الباقية ففي كل صورة منها كان الجواب فيها شوالا أو شعبان على تقدير الغام ما يكون الجواب فيها بالعكس على تقدير موصوليتها أو موصوليتها ففي الصورة الثانية منها أعني بعدما بعده رمضان على الالغاء يقع في شعبان لان المعنى بعده رمضان وذلك شعبان وعلى أنها موصولة يقع في شوال لان الذي بعده قبله رمضان هو رمضان نفسه فالذي بعده هو شوال وفي الثالثة أعني قبل ما بعده رمضان على الالغاء يقع في شوال لان المعنى قبله رمضان وذلك شوال كما مر وعلى الموصولية يقع في شعبان لان الذي بعده قبله رمضان هو رمضان نفسه كما مر فالذي قبله هو شعبان وفي الرابعة أعني بعدما قبل بعده رمضان على الالغاء يقع في شعبان لان المعنى بعده رمضان وذلك شعبان وعلى الموصولية يقع في شوال لان الذي قبل بعده رمضان هو رمضان نفسه فالذي بعده هو شوال وهكذا تقول على تقديرها نكرة موصوفة فحكمها حكم الموصولة اه (قوله وفيه مخافة لما قدمنا من أنه لا خلاف الخ) فعلى ما في النية يكون ما في الدرر من حكاية الخلاف في مسألة المتن صحبا (قول الشارح كرلفظ الطلاق وقع الكل الخ) قال سعدى أفندي أقول لك أن تقول لم لا يجوز أن يكون من قبيل قوله عليه الصلاة والسلام فنسكاحها باطل باطل واحتمال كونها جلالا لا يجدي نفعا اذا الطلاق لا يثبت بالنكاح مع أن الحذف خلاف الاصل واللائق بحال المـ لم أن لا يجمع الثلاث في وقت ثم فائدة ما قلنا تظهر في المدخولة اه (قوله وينبغي الجزم بوقوعه الخ) لاسم يريدون بذلك أن الطلاق يقع عليها باتفاقهم اه منح (قوله فقال واحد الخ) هو تخرىف وحقه بلى بانباء

(باب الكايات)

(قوله بل وضع لما هو أعم منه الخ) عبارة القتح بل هي موضوعة لما هو أعم منه أو من حكمه والاعم في المادة الاستعمالية يحتمل كلام من ماصدقاته الخ والمقصود تنويع الكايات الى نوعين الاول ما هو أعم من الطلاق وهو الالفاظ الثلاث والثاني ما هو أعم من حكمه وهو باقي الالفاظ فتكون الواو في قول المحشى ومن حكمه بمعنى أو تأمل (قوله بل هو حكمه الخ) عبارة القتح بل ما هو حكمه (قوله وأما أيمان المسلمين فله جمع بين الخ) وإذا أراد بإيمان المسلمين طلاقاتهم أو كان العرف ذلك يقع به الثلاث كما وقع الرجعية بلفظ اليمين المفرد عند النية أو العرف (قوله المقيدة المقصودة) عبارة الصر لمقصوده (قوله فلم يبق الرد دليل الخ) عبارة التهر فلم يبق دليل ولا الضمير فيه راجع لحال المذاكرة (قوله لما كان الغضب يقابله الرضا الخ) لكن من عطف ما بعد الرضا عليه يعلم أن المراد به الرضا الخالي عن المذاكرة كما أنه يعلم من ذكر المذاكرة بعدهما أن المراد بها الخالية عنهما وكذلك يعلم أن المراد بالغضب الغضب المجرد عنهما ويدل لذلك ما يأتي للشارح من تفسير حالة الرضا بغير الغضب والمذاكرة (قوله وعلى الثاني رد الخ) لا يظهر احتمال الرد على الثاني بل احتماله جاء من أخذ الفعل من القضاة أي كفى عن هذا الكلام أو من جعله كناية عن استحي لان من استحي يغطي وجهه نعم قد يقال العرف أنه لا يأمرها بالستر الا اذا كانت زوجة له ففيه دلالة على الرد لكنه بعيد (قوله فيعمل على ماسبق) أي في عبارة التهر لا في عبارة المحشى لكن عبارة التهر فيصمّل ماسبق الخ (قوله والحاصل أنه لما تعورف به الطلاق الخ) فعلى ذلك يكون التعارف انما هو في وقوع الطلاق بدون تعرض لصفته فتبقى صفته على ما كانت عليه قبل التعارف وهي البينونة حيث لم يتعارف خلافاً تأمل ومقتضى ما قرره وقوع البائن بقوله أنت خالصة المتعارف اي قاع الطلاق به بدون تعارف على كونه بائناً وأنه لا يحتاج لنية (قوله وكله عملاً بالاحتياط الخ) مقتضى الاحتياط في مسألة الاقرار لزوم درهم كامل مع نصب غير مع أن المتقول عدم لزومه بتمامه مع النصب (قوله أي بل معناه الجواب فقط الخ) قال الرجعي قد علمت أن أنت واحدة يحتمل كما صرح به في المح ومثله اعتدى لاحتمال أنه أراد اعتدى ما صدر منك من القبايح اه سندی قول الشارح أنا يرى من طلاقك أي منزه عنه ومتباعد ويحتمل أن المراد في أوفيت اي قاعه فيقع به الرجعي اذا نوى اه سندی (قوله والأوجه عندي أن يقع بائناً الخ) فيه أن المتقول هو الاختلاف في وقوع واحدة رجعية وعدمه أصلاً وما ذكره من توجيه وقوع البائن غير ظاهر إذ عجزه عن الايقاع ببينونة بسبب انقضاء العدة لا يقتضي وقوع البائن وانما جاءت البينونة من انقضاء العدة وقوله الشارح وخلصت سبيل طلاقك أي تركته وتباعدت عنه أو خلت سبيله فخرج ووقع (قوله وإذا لم ينو الطلاق بشئ صح الخ) أي فلا يقع عليه شيء لكن هذا ظاهر اذا كان الحال حال رضا فقط ادخال المذاكرة والغضب لا يتوقف ما هو متحضر للجواب على النية ومنه اعتدى كما تقدم ولا يظهر الوقوع اذا نوى الخيضر بواحدة غير مسبقة واحدة ينوي بها الطلاق الا اذا كانت الحال حال مذاكرة وغضب في حال الرضا فتوقف الاقسام كلها على النية تأمل ثم ظهر أن وجه الوقوع لاقتضاء ولذا قال في ائناية ربناء هذه الوجوه على الاقتضاء وعلى حال مذاكرة الطلاق وعلى أن النية تبطل مذاكرة

الطلاق اه (قوله ولما نوى بالثانية والثالثة الحيض الخ) لا يناسب ذكر هذه العبارة هنا ان موضوع
 المسئلة التي ذكرها هي الحيض بالاولى لا غير (قوله ويحتمل أن هذا قول أبي حنيفة الخ) يبطل هذا
 لاحتمال جعل أبي يوسف مع الامام والظاهر أن وجه الوقوع على قوله ما أن السؤال يضمن الطلاق
 كانه قال كم طلقت والجواب يتضمن ما في السؤال فكانه قال طلقت ثلاثا و يظهر من عبارة البرازية
 لثانية أن محل عدم الوقوع بعد السكوت إذا لم ينو الاطلاق وإذا وقع العدد ويلتحق بالصيغة والافا الفرق
 بين مسئلة البرازية هذه وبين مسئلة السكوت (قوله للفرق الواضح بينهما الخ) كلام الصريح في قياس
 مسئلة الخلع على عكسها في أنه يقع بها الطلاق ولا يجب المال وما أبداه المحشى لا يصلح فرقا بينهما فيما
 ذكر بل يظهر أن الفرق هو أن المال للمالغاي بقى لفظ الخلع وهو كناية لا تلحق ما قبلها وهذا في الخلع
 وفي عكسها بقى لفظ الطلاق وهو صريح فيلحق بأمل (قوله ويدفع البحث من أصله تعبيرهم بالامكان
 الخ) قد يقال بوقوع أخرى قياسا على ما إذا نوى الثلاث فقد اعتبروا المنوى فيها ولم يعتبر بمجرد الامكان
 مع قطع النظر عن النية تأمل حتى يظهر فرق (قوله بل الاخبار عما صدر أولا الخ) لاشت أن الاخبار
 عما حصل أولا متحقق بلغظ يأن بعد الجملة الاولى فقياسا فعله حصل تمثيل للايقاع أولا وناسيا (قوله
 أوهي في العدة الخ) في النحر التعبير بالواو اه ثم رأيت نسخة الخط بالواو (قوله بعد وجود الشرط
 الثاني) حقه الاول (قوله اذ لا يخفى أن التعليق بعد ايجاد الخ) فيما قاله تأمل اذ لا يتجه جعل
 المعلق بعد ايجاد الخ خبرا عن اليقونة المخيرة فالبحث متجه اذ لو قال أبتك ثم قال ان دخلت الدار فانت
 بآن أو بآن رأس الشهر لا يتأتى جعله اخبارا عن الاولى ولا يقال المعلق أو المضاف لشيء كالمخبر عنه
 فكانه عند وجود الشرط أو الوقت نجزه وهو يصلح حينئذ خبرا عن الاولى لانه لو اعتبر هذا لم يضر
 الوقوع فيما لو علق ثم نجز ثم وجد الشرط في العدة (قوله فالوجه ما قاله مودون ما قبله) نسخة الخط
 دون ما قاله (قوله قلت وعليه فكان لفظ أسلم محرف عن سبي الخ) لا حاجة لجملة على التعريف بل
 الظاهر ايقاؤه على ظاهره ويكون موضوع ما في البرازية اسلام أحد الزوجين الحريين وهما في دار الحرب
 اذا كانا مجوسين فانه باسلام أحدهما تبين منه عضى ثلاث حيض فادأطلقها عقبها لا يلحقها الطلاق
 لان هذه الفرقة فسح لا طلاق كما تقدم ما يفيد في باب الولي عند ذكر التظلم فيه ويظهر أن قول الفسخ
 أو خراجا مستأمتين الخ إنما هو اذا كانا مجوسيين والافلوذيين وأسلم الزوج تبقى زوجته وعلل في الفسخ
 مسئلة ما اذا أسلم أحد المستأمتين أو صار ذميا بقوله لان المسمر منهما كانه في دار الحرب تمكته من
 الرجوع (قوله ثم يقتضى أن عدة الفسخ لا يقع فيها طلاق الخ) يجاب عن الايراد الثاني أن انصر في
 كلامه اضافي أى بالنسبة لمعدة الوطء فلا ينافي هذا أن معتدة الفسخ قد يلحقها الطلاق

(باب تفويض الطلاق)

(قوله ثم اعلم أن اشتراط النية إنما هو الخ) كلماتهم متفقة على اشتراط النية وذكر النفس أو ما يقو
 مقامها والاكتفاء بذكر النفس عن النية يكون مخالفا لما اتفقوا على اشتراطه فلا يعقون عليه (قوله
 وقال ما لم تفعل ما يدل على الاعراض لكان أخصروا أفود الخ) لم يظهر وجه كون ما ذكره أفود من
 عبارة المصنف بل هي مفيدة ما أوداه كلام المصنف ثم هو أظهر من عبارة المصنف ولعله المراد من قوله
 أفود (قوله ليصح عطف الخ) فيه خفاء (قوله لانه قاضيه بالهبة قائم تملك الخ) يدفع بانفرد وهو أنه

انما ملك الرجوع في الهبة لاحتمال قصده المعاوضة فيها ولذلك لا يملك الرجوع في الرجم المحرم والزوجة لعدم هذا القصد عادة وما ذكر غيره ووجود في مسئلتنا انه لم تجر العادة انه يملكها الطلاق في امل أن تعوضه تأمل (قول الشارح بخلاف أنت بائن الخ) ذكر في الفتح وجه عدم صحة نية الثلاث في أنت طالق ووجه صحته في أنت بائن ونحوه من ألعاط الكليات أول الطلاق فانظره (قول) ولان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الخ) الاوضح في الاستدلال ما ذكره الزيلعي حيث قال ولان هذه الصيغة غلب استعمالها في الحال كافي كلمة الشهادة وأداء الشاهد الشهادة يقال فلان يختار كذا يريدون تحقيقه فيكون كناية عن تحقيقها في القلب بخلاف قولها أنا أطلق نفسي لانه لا يمكن أن يجعل حكاية عن تطبيقها في تلك الحالة لعدم تصويره ولان الطلاق فعل اللسان فلا يمكنها أن تنطق به مع نطقها بهذا الخبر بخلاف الاختيار لانه فعل القلب فلا يستحيل اجتماعهما كافي كلمة الشهادة لما كانت حكاية عن التصديق بالقلب لم يستحل اجتماعهما فجعلت اخبار اعم في ضميره اه (قول) ونصح فيه نية الثلاث أي اذا قال لها أطلق نفسك لاني اختاري تطبيقه (قول) نعم حيث كان الاختلاف المار الخ) فمياسلكه المحشى هنا مخالفة ظاهرة لقولهم بائنا نية وذكر النفس أو ما يقوم مقامها فان مقتضاه أنه لا بد من هذين الامرين فدعوى أنه لا حاجة الى النية عند ذكر النفس وانه متفق عليه مخالف لعباراتهم هنا تأمل

(باب الامر باليد)

(قول) الامر هنا بمعنى الحال واليد بمعنى التصرف الخ) نقل في العناية عن شيخ الاسلام في توجيه صحة نية الثلاث بالامر باليد أن الامر باليد اسم عام يتناول كل شئ قال تعالى والأمر يومئذ لله أراده الاشياء كلها واذا كان اسما عاما يعني بدليا صلح اسما لكل فعل فاذا نوى الطلاق صار كناية عن قوله طلاقك بيدك والطلاق يحتمل الموم والخصوص فيكون نية الثلاث نية التعميم (قول الشارح أو طالق) لا يظهر وقوع الثلاث به (قول) بان قالت ألحقت نفسي باهلي لا تطلق أيضا) الظاهر أن عدم الوقوع اذا لم تنو به الطلاق (قول) فكذا اذا اختارت زوجها ردا لامر الذي في التهر عن الهداية يرد لامر بصيغة المضارع (قول) أقول هذا مدفوع بار الكلام في الوقت الخ) ليس في عبارة الذخيرة ما يدل على أن الكلام في الوقت بل هي عامة له ولغيره ويدل لذلك أيضا ما ذكره فيهما من التعليل بقوله لان هذا تعليق الخ اذ معناه أن الطلاق لما كان لازما اذا وقع فيقع عليك كذلك أي أن المرأة لا تملك ردا لايقاع من الزوج ولو نجز فكذا لا تملك ردا لامر لانه تعليق يشبث حكمه لها من الملك بلا قبول كالايقاع (قول) وفيه نظر من وجهين الاول أن القبول هنا الخ) انطاهر عدم ورود هذا التنظير على توجيه قول الامام بما في الدراية ودلائل لانه اذا جعل ذكر الوقت تعليقا واختارت زوجها أولا لا يكون التعليق على حاله لانه انما علق طلاقها على اختيارها بنفسها فاذا اختارتها في الغد وجد المعلق عليه فطلق عنده بخلاف ما اذا لم يذكر الوقت واختارت زوجها فانها قدرت التملك فلا تملك الطلاق عدة أو نفضها فلا تملك الرد بعده ثم يرد على التوجيه أنه لو كان تعليقا لصح لها أن تطلق نفسها في المجلس بعدما اختارت زوجها فيه أولا ولعله هنا ينظر الى جهة التملك أو يقال لهذا كافي بقوله التوجيه (قول) وأجاب في التهربان ما في القضية مبني على اطلاق ظاهر الرواية الخ) ما مال اليه في التهر من ترجيح توفيق العمادية بالتوفيق بين المنجز والمعلق لا يتم لتصريح القضية بفرض المسئلة في المعلق فعلى ظاهر الرواية يخرج الامر من يدها في كل من المنجز والمعلق اه سندی وذكر

أيضا أنه نقل في العمادية عن النخبة أنه يخرج في ظاهر الرواية وفي النوادر عن أبي حنيفة وأبي يوسف لا يخرج قال فاتفق صاحب القنية والعمادية على أن ظاهر الرواية هو الخرج **(قول)** أن دخولها لا يكون إلا بالتزويج الخ ذكر المحشى فيما يأتي أنه قد يقال إنه سيبين التزويج بنفسه والتزويج بلفظ القسولي والثاني غير الأول بدليل أنه لا يحتج في حلفه لا يتزوج اه وقد يدفع بأن المطلق يتصرف للعالم المعهود تأمل

(فصل في المشيئة)

(قول) لكن قوله أو ثلاثا جار على قولهما بوقوع واحدة رجعية الخ انظر ما يأتي عند قوله قال لها طلق نفسك ثلاثا وطلقت واحدة **(قول)** فالصواب إسقاط قوله أن أجاز الخ ذكر الزيلعي أنه روى عن أبي حنيفة أنه لا يقع شيء بقولها أبنت نفسي لأنها أتت بغير ما قوض إليها إذا لم قوض الطلاق والابانة تخالفه حقيقة وحكما فكان أعراضا منها حتى يبطل خيارها به كما يبطل بقولها اخترت نفسي لاستقلالها بما لا يعنها اه ولعل الأحسن حل كلام الشارح على هذه الرواية فإنه أولى من نسبته إلى الاستنباء الآن الأصوب حيث إذا بدل رجعية بيانية **(قول)** فإنه لا يقتصر على المجلس نهري الجميع الخ الأصوب حذف قوله نهري فإنه لا وجود لهذه العبارة فيه وإن كان صدرها فيه والعبارة بتمامها في البصر اه ثم رأيت نسخة الخط لم يذكروا فيها لفظ نهري **(قول)** وعليه فلا فرق بين التملك والتوكيل في ذلك فليتأمل قد يقال إن التوكيل بالطلاق فيه شبهة بالابانة وشبه التعليق فنظر الأول واشترطوا عقل الوكيل ولو وكل محنونا أو صبيلا يعقل وتلفظ بصيغة الطلاق لا يقع وإذا سكر بعده وطلق يقع فنظر الثاني **(قول)** لأن ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما قوض إليها الخ مجرد ما ذكره لا يكفي لاثبات الحكم المذكور فلم يعلم وجه اشتراط كون مشيئتها في المجلس إذ مجرد جعلها شرطًا للوكالة لا يقتضي اشتراط تحققها فيه وأيضا اقتصرها على المجلس لا يستلزم اشتراط تطبيق الوكيل فيه **(قول)** فلولم تلك الثنتين لما جاز التصريح لعله التفريق **(قول)** وكذا لو قال أمرك بيدك بنوى واحدة فطلقت نفسها ثلاثا الخ هذا بخلاف لما قدمه أول الفصل عن الشربلالية فيما إذا وقعت ثلاثا وقد قال لها طلق نفسك مع نية واحدة أو الثنتين أو مع عدم النية حيث قال فيما تقدم أن وقوع الواحدة جار على قولهما أما عند الإمام فاتها إذا حلفت ثلاثا ونوى واحدة فإنه لا يقع شيء اه والظاهر عدم الفرق بين قوله أمرك بيدك المذكور هنا وقوله طلق نفسك المذكور سابقا والعله المذكور طاهرة فيما تقدم أيضا وما نقله المحشى عن الكافي قبل هذا ووافق ما في الشربلالية **(قول)** فكان مخالفا في الأصل الخ كون المخالفة في الأصل غير مسلم بل هي في الوصف فإن كون اللفظ متوقفا على النية أولا يتوقف وصفه لأصل فالفرق المذكور غير تام **(قول)** قيد بقوله شئت مقتصرة عليه لأنها لو قالت الخ عبارة الصريح بقوله فقالت شئت مقتصرة عليه لأنها لو قالت شئت طلا في فقال شئت ناويا بالطلاق وقع لكونه شائيا طلاقها لفظا بخلاف ما إذا لم تذكر الصلاح لأن المشيئة ليس فها ذكر الطلاق ولا عبرة بالنية بلا لفظ صالح للإيقاع ويستفاد منه الخ **(قول)** لكن الأمر صار بيدها فلا يخرج بالقيام الخ كونها صار بيدها مناف لما مر من أنه لم يملكها في الحال شيئا بل أضافه إلى وقت مشيئتها اه سندی **(قول)** وهذا عند أماعندهما غام تشأ الخ لهما أن هذا تفويض الطلاق إليها على أي وصف شامت وانما يكون كذلك إذا تعلق أصل الطلاق بمشيئتها

ولا يمكن ذلك الا بتعليق أصله لاستحالة بدون وصف من أوصافه ولانه لو لم يتعلق أصله للتأخير قبل
الدخول بها وله أن كيف للاستيفاف ولا يتصور ذلك الا بعد وجود أصله اه زيلعي **(قوله)** وكتبت
في حاشيتي على شرح المنار الفرق بين هذا التفويض الخ **(قوله)** فيما قاله نظير وذلك أن كلام من الامر
باليد والتفويض بالاختيار يتوقف على نية الطلاق وتصح نية الثلاث في الاول لا الثاني وفيما نحن فيه
لا حاجة لها أصلا وان اشترط موافقة ما أوقعته من بائن أو ثلاث لنتبه اذا وجدت منه نية فهاهنا بابها أوسع
مما تقدم وان كان مراده بعمامة التفويضات التفويضات المذكورة المفيدة لتفويض العدد فهو غير
محتاج اليها أيضا كالتفويض بكيف **(قوله)** الشارح وقع ما شاءته مع نيته أي للبائنة أو الثلاث
(قوله) ويجب أن تعتبر مشيئته الخ جريا على موجب التخيير لانه أقامها مقام نفسه وهو يقدر
أن يجعله بائنا أو ثلاثا بعد ما وقع رجعيها فكذا من قام مقامه اه زيلعي **(قوله)** أما المختلى بها
فلزمها العدة كما علمت فتطلق رجعية الخ الذي تقدم في باب المهر أن طلاق المختلى بها بائن وان لزمها
العدة ووقع طلاق آخر في عدتها فقوله لو موطوءة قيد في كون الطلاق رجعيًا وهو احتراز عن المختلى بها وغير
المدخول بها فان طلاقهما بائن نعم بطلان الامر من يد غير المدخولة تظاهر ومن يد المختلى بها لا يظهر في
مشيئتها الثلاث فلها ذلك في العدة كما يظهر **(قوله)** واستظهره صاحب البحر في شرحه على المنار لانه
لا اشتراط الخ فيه أن المعلوم انه انما يعمل بالصريح دون الظاهر اذا تعارض الاوجه ما صرح به من
اشتراط نية الزوج عملا بالصريح من عباراتهم

(باب التعليق)

(قوله) ولهذا لم يحث بتعليق الطلاق الخ في الخانية رجل قال لامرأته ان قلت لك أنت طالق فانت
طالق ففان قد طلقتك تطلق أخرى في القضاء فان عني طلاقا بذلك القول دين اه ومقتضاء أن
ما ذكره المحشى حكم الديانة ان نوى كما ذكره **(قوله)** ووجهه كما في الخانية أن الحيض والمرض وان كان
يمتد الخ فيه نظر فان الاحكام كما هي متعلقة بالجملة متعلقة بكل جزء فيقال الحيض يمنع صحة الصلاة
وهذا الجزء منه كذلك وعبرة الولوجية أظهر حيث قال الحيض والمرض وان كان يمتد الا أن الشارع
لما علق هذه الجملة حكما جعل حالة الحيض وحالة المرض واحدة اه **(قوله)** وهذا يرجع الى قولهما المكان
البر شرط انعقاد المين خلافا لابي يوسف الخ فانه بتعليقه بالمستحيل يقع منجزا عنده ولم يشر اليه هنا لانه
غير معمول به اه سندی لكن الظاهر عدم الخث في مثال الشارح على قوله أيضا لان شرطه الدخول
في سم الخياط ولم يوجد نعم يظهر الخث عنده في الشرط المتني لتحقيقه وظهور العجز عن شرط البر
(قوله) فيلغو الشرط ويبقى قوله أنت طالق الخ في النعاء الشرط وابقاء قوله أنت طالق تأمل بل مقتضى
النظر أن يلغو هذا التعليق لاضافة الطلاق خالة منافية له فهو كالمعلق عليه بالموت **(قوله)** وأوقع الطلاق في
آخره من حياته أو حياتها الخ حيث كان التعليق صحيحا وممكنًا انما يتحقق في آخره من حياتها
لا في آخره من حياته لا مكان البر بعدم موته فلا يتحقق عدم الزوج الا بعونها **(قوله)** لكنه لما علقه
بالمستقبل صلح لجميع الخ يظهر أن اللام فيه زائدة **(قوله)** نحو ان كنت تحينني فان قالت له لم أرد
ان تزوج به بعدك وقع الطلاق الخ تقدم أنه لو قال لها ان لم شأني فانت طالق فقالت لا أشاء لا تطلق
لان عدم المشيئة لا يتحقق بقولها لا أشاء لان لها أن تشاء من بعد وانما يتحقق بالموت اه بحر والظاهر

أن ما نحن فيه كذلك وبالجملة بجميع ما نيسل في جواب هذه الحادثة لا يخلو عن مناقشة والاطهر أن التعليق صحيح وتطلق في آخر حزم من حياتها وهي على عصمتها (قوله) والضابط فيه أن ما صح تعليقه بالشرط يقتصر (الخ) وذلك أن كل تصرف جعل سببا للحكم شرعا إذا وجد من غير ولاية شرعية لم يثبت حكمه وتوقف فإن كان مما يصح تعليقه جعل معلقا والا احتجنا أن نجعله سببا لمحال يتأخر حكمه فالبيع لا يعلق فيجعل سببا لمحال فإذا زال المانع ظهر أثره من وقت وجوده ولذا ملك الزائد والطلاق يعلق بفعل الوجود من الفضولي متعلقا بالاجازة فعدها يثبت للمحال لا مستندا فلا يثبت حكمه إلا من وقت الاجازة (قوله) قال كل امرأة تزوجها فهي طالق إن كلفت فلانا فكل من تزوج لا يقع الطلاق عليها (الخ) وجهه أنه باعتراض الشرط لا تطلق حتى يتحقق وهي في ملكه فإذا كلفه أو لأم بوجود الشرط وهي في ملكه وإن كلفه ثم تزوج ثم كلف تحقق الشرط في الملك فتطلق المتزوجة بعد الكلام الأول وفي البصر عن المحيط لو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق إن كلفت فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام وامرأة بعده طلقت التي تزوج قبل الكلام ولو قدم الشرط طلقت التي تزوجها بعد ذلك كلاما وكذا في وسطه اه وفيه عنه أيضا لو قال إن فعلت كذا فكل امرأة تزوجها طالق فتزوج ثم فعل لا تطلق لأن المعلق ما قبل طلاق المتزوجة بعده ولم يوجد وإذا نوى تقديم التكاح على الفعل سمحت بذاته لانه نوى ما يحتمله فصار كانه قال كل امرأة تزوجها طالق إن فعلت اه وفي حاشيته عن الفتح إن اعترض الشرط على الشرط كقوله إن تزوجتك فأنت طالق إن دخلت الدار لا تطلق حتى يتحقق مضمون الشرطين (قوله) اللهم الآن يكون مراد الحاشية ما إذا قال إن تزوجتني فأنت طالق (الخ) لكن على أن هذا مراد الحاشية لا يظهر أن هذا فيه خلاف كما يستفاد من قول الحاشية الصحيح أنه يصح والتظاهر أن مراد الحاشية بالأمر بعد التعليق بزواجهما المطلق عن الأمر وأنه إذا لم يكن بأمره لا ينفذ عليه فكأنه لم يوجد وبعبارة الحاشية بالحرف وكذا لو قال لو ألبسته أن تزوجتني فأنت طالق فزوجه امرأة فأمره فأنوالا تصح هذه اليمين وقال الشيخ الإمام محمد بن الفضل تصح وتطلق وهو الصحيح لأن التزوج لا يتم إلا بالتزوج اه فتأمل (قوله) ما استنبطه بعض فضلاء الدرس أن التزوج بعقب التزوج (الخ) نعم الأمر كذلك بحسب الوضع اللغوي لكن يراد في الاستعمال بالتزوج النكاح لا أثر للتزوج ثم إن ما قاله بعض فضلاء الدرس موضع نظر لأن الملك مقارن للتزوج لا سابق عليه لانه يوجد عقب الإيجاب والقبول اللذين هما معنى التزوج كل من الملك والتزوج بدون سبق لأحدهما على الآخر لانهما أثر وسيد كالحاشية عند قول المصنف وبأنت طالق بحسب الله تعالى إن قول الفتح في معنى الشرط إشارة إلى أنه لا يصير شرطا محضا حتى يقع الطلاق بعده بل يقع معه وتظهر الثمرة فيما وقال لا جنسية أنت طالق في نكاح فتزوجها لا تطلق كما لو قال مع نكاحك بخلاف ما لو قال إن تزوجتني اه (قوله) فلو عاميا اتبع رأي القاضي (الخ) المراد به غير اجتهد برليل المقابلة فيشمع العالم والجاذن كما يأتي له في القضاء (قوله) أما إن أفتى به فهو على الاختلاف (الخ) هكذا نقل هذه العبارة المحشى في القضاء ولم يظهر كون الافتاء على الخلاف سابق في انتضاء بالنسبة لمن له رأي واجتهاد ولتراجع عبارة الوأجية والتعليل المذكور بقوله لأن قول المفتي الخ لا يوافق ما قبله ثم بعد ذلك راجعت الوأجية وظاهر منها أن ما نقله عنها صاحب البصر فيه اختصار وخلل وذكرت نصها فيما يأتي من القضاء عند قوله ونفذا قضاء بشهادة تزور ظاهرا وباضد فان موضوع ما فيها إذا كان المقضى به جاهلا لكن استفتي فافتى به مفت هو عالم من افتاني فهذه المسئلة على

الاختلاف لان الفتوى في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فصار عين تلك المسئلة وثمة على الاختلاف
فكذا هذا (**قوله** فلو ثبتت هذه الرواية عن محمد الخ) مجرد ثبوت هذه الرواية عن محمد لا يكفي لبناء
الحكم عليها ما ذكره من أنه ليس للفتى الافتاء بالرواية الضعيفة (**قوله** ويمكن أن يكون مراده ما قدمه
في فصل المشيئة الخ) لا يصح أن يكون هذا مراده فانه ليس فيه اضافة للملك بل هو مسئلة أخرى وكتب
السندی كما مرأى في قوله أو الاضافة اليه اه أي فانه يؤخذ من صحة الاضافة عدم البطلان بتخصيص
الثلاث تأمل (**قوله** لانه مقيد بما اذا كانت الثلاث باقية الخ) قد يقال أنه وان زال بتخصيص ما دون
الثلاث بعض طلقات هذا الملك الآن الزوج لما هدم هذا البعض صار كأنه لم يوجد فيعود هذا الاول
تعود بطلقات النكاح الاول فلا حاجة حيث شذذ دعوى التقيد المذكور في القبح (**قوله** لان الزوج
الثاني هدم الواحدة الباقية الخ) لعل حقه الثنتين المنجزتين (**قوله** مشتق اشتقاقا كبيرا الخ) الاشتقاق
ان اعتبر فيه الموافقة في الحروف الاصول مع الترتيب كضرب وضارب سمي اشتقاقا أصغرا أو بدون
الترتيب نحو جند وجذب فصغير أو المناسبة في الحروف والمعنى نحو تلب وتلم فأكبر وتعتبر في الأصغر
موافقته في المعنى وفي الأخيرين مناسبتة والمناسبة أعم ولا بد في الاشتقاق من تغيير ما بحركة أو حرف بزيادة
أو نقصان كذا ذكره ط في أول الكتاب يقال تلم الاناء كسر حرفه وثلبه اذا لامه وعابه وطرده وقلبه
وثلمه وجذبه اذا مده والجذب الجذب اه وفي المراح والاشتقاق ثلاثة أنواع صغير وهو أن يكون بينهما
تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ دون
الترتيب نحو جند وجذب وأكبر وهو أن يكون التناسب بينهما في المخرج نحو تنق من التيق بإبدال العين
من الهاء اه فتأمل (**قوله** فاضافة اللفاظ الى الشرط اضافة المسمى الى الاسم الخ) أي اللفاظ
التي سميت شرطا لكن ما يعلم من كلماتهم هو اطلاق الشرط على الفعل الذي يتعلق به الجزاء لا على أداة
التعليق ولذا قال في الدرر والشرط ما يتعلق به الجزاء والأجزية تتعلق بالافعال اه (**قوله** فان جاء صاحبها
والاستمتع بها) فاستمتع جواب الشرط المدغم بلا التافية وتوؤل الآية بأن الوصية نائب فاعل كتب (**قوله**
فقد أقام في النهر الخ) الآية فان على الشارح أن ينبه على منع دعوى أنها لم تسمع الامتنوبة فان
المستفاد من قول النهر بان هذا بعد تسليمه الخ أنه يمنع دعوى أنها لم تسمع الامتنوبة وانما يقول به على
طريق المجازاة للنصم (**قوله** فيه أن اليمين هنا هي التعليق) بحمل اليمين على الاقسام وحمل التعليق
على جعل الشرط والجزاء تصح هذه العبارة تأمل (**قوله** ولقظ أي انما يعي بمعوم الصفة الخ) عموم
الصفة باسناد الفعل الى عام وخصوصها باسنادها الى خاص والذي في البصر أنه استشكل الفرق في التبيين
وقبح التقدير ولم يجيبا عنه وأنه ظهري أنه لا اشكال من حيث الحكم وأنه منقول في الخلاصة والاولوالية ثم
ذكر الفرق المذكور في المحنى (**قوله** أما لو كان الزوج الآخر قبل الثلاث فانه يقع ما بقى) كذا ذكره طعن
الخلبي ومقتضى ما قدمه عن الفتح من أن قولهم المعلق طلقات هذا الملك مقيد بما اذا كانت الثلاث باقية
فاذا زال بعضها صار المعلق ثلاثا مطلقا اه أنه بعد عودها يقع الثلاث لا ما بقى وكذا مقتضى ما ذكرناه
هناك فتدبر نعم ما ذكره الخلبي يوافق ما قاله محمد من أن الزوج الثاني انما يهدم الثلاث (**قوله** فعلى
رواية الجامع وهو الاصح يحتاج الى الحكم الخ) ما ذكره وافق لما في البصر والبرازية الآن الظاهر عدم
الاحتياج الى الحكم نائبا بالقسم على رواية الجامع ويحتاج اليه على رواية المبسوط عكس ما في البرازية
(**قوله** واعترضه في التهربان عتق مدبريه الخ) قد دفع بأنه بالارتداد والمحاق وجد كل من خروج المعلق

عن الاهلية وزوال الملك وبطلان التعليق للاول وعنى المدبرين وأمهات الاولاد لئلا ينافى ولا مانع من ذلك
(قوله) لان المقصود هنالك الانحلال بمرحلة (الخ) الاحسن في الجواب ما ذكره ط وما ذكره ح لا يدفع التكرار فانه
حيث قال أولا بانحلالها بوجود الشرط مرة يعلم منه انحلالها بعد وجوده **(قوله)** وهذا أولى من التعليق (الخ)
لما كان المقصود هنا وقوع الطلاق وكان الاصل عدمه صح التعليق بأنه متمسك بالاصل وهو عدم الطلاق
لا عدم الشرط كما قاله المحشى **(قوله)** بكسر الهمزة (الخ) ما سلكه المحشى في اعراب هذه الجملة بخلاف
الظاهر **(قوله)** لكن قبل ان علة عدم العتق اشتراط الدعوى في شهادة عتق العبد (الخ) يبعد أن العلة
ما ذكره تعليلا لعدم القبول بأنها شهادة في معنى اه فالتظاهر أن المسئلة خلافية **(قوله)** وهذا مشكل
(الخ) يدفع هذا الاشكال بأن التعليق في كلام الزيلعي مستعمل في بيان طلاق السنة فلم يتمحض للتعليق
تظييرا مقدمه فيما لو علقه بمعنى من رأس الشهر وهي من ذوات الاشهر الى آخر ما قدمه ويدل لذلك أيضا تعليلا
الزيلعي وهذا لا يخالف ما نقله عن الكافي فانه في التعليق المحض **(قوله)** لانها الشدة بغضها ايام قد تحب
التخلص منه بالعذاب (الخ) يقال أيضا انها الشدة بغضها قد تحب التخلص منه بالضرب وتسربه فلم
يتيقن بكذبها أنها سرت به فالمرق بين المسئلتين مشكل كما قال قاضيان **(قوله)** وبه يدفع اشكال
شمس الأئمة واشكال قاضيان) الاظهر في دفع الاشكال أن يقال هذه المسئلة فيها طريقتان الاولى
أن المدار على الاخبار وجودا وعدمها بلا تنظر لليقين بالكذب وعدمه والثانية أن المدار عليه أيضا
الاذا تيقن بالكذب فلا يعمل بالاخبار حينئذ والظاهر اعتماد الاولى لموافقتها الكافي الحاكم الجامع
لكتب تظاهر الرواية **(قوله)** في وقت عدتها المعروفة لزوجهها وضرتها (الخ) لعله في عاداتها والظاهر أن المدار
على معرفة الزوج خاصة ولا يشترط معرفة الزوجة الضرة **(قوله)** وتظهر أيضا فيما لو كان المعلق بالحيض عتقا
(الخ) بيانه أن الاستناد انما هو في الحكم القائم لافي الثلاثي **(قوله)** وفي أنهما لا تحسب هذه الحيضة (الخ)
عدم الاحتساب من العدة لا يظهر كونه ثمرة للنيين بل الحكم كذلك لو قيل بالاستناد تأمل **(قوله)** وأجاب
في التهر بأن الظاهر أنه محمول (الخ) الاظهر في الجواب أن يقال ان معنى قوله في الثلاث ما اذا كان المعلق
ثلاثا والمسئلة بحالها **(قول السارح وتصدق في حقها)** أى في الاستمرار لكن قوله دون ضررتها
محله اذا لم يصدقها في زول الدم كما يستفاد من السندي ثم ان ما ذكره هنا من قوله وتصدق الخ لا يعنى
عنه قوله المار وما لا يعلم الا منها الخ اذ موضوع السابق اختلافهما في الحيض بدون أن يوجد منه ما يدل
على تصديقها وهما اتعا اختلاف في الاستمرار **(قوله)** وذلك بأن تخبروهي متلبسة بالحيض أو بعد الطهر
منه (الخ) قبول قولها وهي متلبسة بالحيض ينافى ما ذكره عن الفتح من عدم قبوله قبل الطهر وهو الحيض
والظاهر أن ما قاله في البيان ليس مراد الجوهر بل مرادها الاحتراز عن قبول قولها بعد الطهر وعبارتها
وان قال ان حضت حيضة فأنت طائقة فقالت حضت يقبل قولها ما لم تر حيضة أخرى لان شرط الطلاق
وجود الطهر فيقبل قولها ما بقي الطهر حتى لو قالت حضت وطهرت ثم آتت أمانا حضت أو طهرت منها أى
الثانية لا يقبل اه والظاهر عدم مخالفتها لما في الفتح كما هو ظاهر بالتأمل **(قوله)** وان سلم) أى
عدم الإيهام **(قوله)** اذ لو كانت لأقل من ذلك احتمال حدوثه (الخ) وكذا التمام السنتين اذ يحتمل أنه
حدث قبل التعليق بلحظة لطيفة **(قوله)** أو بان كرر أداء الشرط بغير عطف كان أكل ان لم يست فأنست
طائق لا تطلق ما لم تلبس (الخ) قال في البحر أصله قوله تعالى ولا ينفعكم نحى ان أردت أن تصح نكم ان كان
الله يريد أن يغويكم فالعنى ان كان الله يريد أن يغويكم فلا ينفعكم نحى ان أردت أن أنصح لكم ووجه المسئلة

انه لا يمكن أن يجعل الشرطان واحداً التزول الجزاء لعدم العطف ولا الشرط الثاني مع ما بعده هو الجزاء لعدم
 الفاء الرابطة ونية التقديم والتأخير أخف من اضمحلال الحرف لانه تجمع المنطوق من غير زيادة شيء آخر
 فكان قوله ان أكلت مقدما من تأخير لانه في حيز الجواب المتأخر والتقدير ان أبست فان أكلت فانت
 طالق الخاء وقد ألف العلامة ابن هشام رسالة في هذه المسئلة سماها اعتراض الشرط على الشرط ونقلها
 عنه السيوطي في كتابه الاشياء والنظائر الحووية وتكلم على ذلك العلامة الاسنوي في كتابه الكوكب الدري
 وقد جمع ذلك كله الشيخ حسن الجبerty في رسالة سماها مأخذ الضبط في اعتراض الشرط على الشرط
 (قوله وهذا اذا لم يكن الشرط الثاني مترتباً بالخ) قال المقدسي هذا التقيد ينقله المحصيري عن القراء
 وهكذا روى عن أبي يوسف والاصح ما ذكره محمد لما ذكرناه وليحذر انتهى كلام ابن الهمام اه لكن لم أره
 في الفتح ولعله ذكره في غيره (قوله احتراز عن الشرط الاول فاه على التفصيل الخ) فيه أن المراد بالثاني
 ما وجد ثانياً وبالأول ما وجد أولاً وما تقدم من اشتراط وجود الاول في الملك في بعض المسائل ليس فيه
 تعليق الطلاق بثنتين بل أحد الشرطين شرط للأداء فإدراك الثاني شرط للحث فلم يوجب ذلك تعليق جزاء
 بشرطين بل هما تعليقان مختلفان فلم يدخل ذلك في كلام المصنف والشارح كما يفيد هذا عبارة البحر
 السابقة (قوله لان التزوج عليها أن يدخل عليها من ينزعها في الفرائض الخ) قال الرحمن يشك كل على
 هذا التعليل أن عدم لزوم القسم لا يمنع ذلك حتى لو تزوج عليها في السفر طلقت الجديدة ولا قسم فيه
 والاولى أن يقال معنى نكاحه عليها أن يدخل عليها امرأه بعقد النكاح مع بقاء نكاح الاولى والمباعدة قد
 انقطع نكاحها بالكلية ألا يرى أنها لا تطلق بكل امرأة اه (قوله لا في الامر الخ) قال البيهقي بطلان
 الاستثناء في الاوامر قول محمد في غير رواية الاصول وفي الظاهر يصح ونقل ذلك عن الاسبيعي اه (قوله
 وانظر لم يجعل تأكيده الخ) يقال ما هنا محمول على ما اذا لم يقصد التأكيده وما سبق فيما اذا قصدته حتى لو
 قصده هنا ولم يقصده في السابق ينعكس الحكم (قوله وصوابه ان عنى الرجعي يقع الخ) وجهه ظاهر
 لانه لو اقتصر على الرجعي كان فاصلاً لغوا فكذلك لو غناها فان قوله أنت طالق يقع به الرجعي فكما أن
 ذكر الرجعي لا فائدة فيه فكان فاصلاً لغوا فكذلك اقلوه رجعياً أو بائناً مع نية الرجعي ولو اقتصر على البائن
 كان مفيداً فصح الاستثناء لعدم الفاصل فكذلك لو نواه في رجعياً أو بائناً اه رحتى (قوله أشار به الى
 قسم رابع وهو ما اذا كتبها معاً الخ) يعني أن قوله أو أزال الاستثناء الخ صادق بما اذا تلفظ بالطلاق
 وكتب الاستثناء أو كتبها ثم أزال الاستثناء وعلى هذا يكون أشار به الى قسمين الا أنه لما كان المتبادر
 منه الاول يكون أفادته الثانية بطريق الإشارة (قوله نعم صرحوا في الايمان بأنه لو حلف الخ) أي فقد
 نفوا المؤاخذه بظن الصدق فيما ينفي الانعقاد بظن صدق خبر المستثنى لكن بين المستثنين بون بعيد
 تأمل (قوله لكن في استرخائية عن الملتقط اذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء الخ) بتقيد
 الكلام الاول بما اذا سمعت المرأة أو غيرها حتى يتصور منارعتها أو منازعة غيرها والثاني بما اذا لم يسمعه
 أحد لا يرد ما في استرخائية فان موضوعه ما اذا سمعته فاسما يلزمها منازعته ولا يحل لها تمكينه وان كان
 القول قوله وهي نظير من سمعت من الزوج طلاقها وأنكره فيجبر في مسئلتها ما قبلها (قوله قلت
 النساء وان كان في الفريقين لكن أكثر الخ) أقر ما قاله الرملي القتال والرجعي حيث اختلف الترجيح
 يلزم العمل بظاهر الرواية حتى على فرض ظهور وجهه مقابلها قول المصنف قال أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً
 انشاء الله الخ فكذلك في الفتح والبحر والذي في انحائية من التعليق ونقله في نور العين في أحكام

الاستثناء أن الصحيح عدم الوقوع ونصه قال لعبدك أنت حرو حراً شاء الله أو قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً
 وثلاثاً إن شاء الله قال مشايخنا ومشايخ بلخ المكررتا كبديلاً أو أده اللفظ الأول فلا يتغير به حكم الأول
 وقال مشايخ سمرقند لا تنعقد هذه اليمين لأن اللفظ الثاني لا يقيد إلا ما أده الأول فيلغو ويصير فاصلاً
 بين اللفظ الأول وبين الاستثناء فينبغي أن لا يصح اليمين والاستثناء في قول الامام ويقع الطلاق والعناق
 والصحيح قول مشايخنا لأن الصحيح الكلام واجب ما أمكن وأمكن تصحيحه بجعل الثاني تأكيداً كبديلاً
 ولو كان لغوا فليس كل لغو يكون فاصلاً ألا يرى أنه لو قال لامرأته أنت طالق يا فلانة إن دخلت الدار صح
 اليمين ولا يصير النداء فاصلاً انتهى (قوله) وأما أبو حنيفة فقيل مع أبي يوسف (الخ) فيه تأمل وإن
 أبا حنيفة لا يقول إلا بأن الاستثناء للإبطال واختلف التصريح على قوله أيضاً فقيل لا يشترط ذكر الرابط
 وقيل يشترطه ولا يلزم من موافقه لأبي يوسف في مسألة التارخائية أن يقول كقوله أنه لتعليق اذ لم
 يوجد عنه إلا أنه يقول أنه للإبطال (قوله) هذا الضمير لا مرجع له في كلامه (الخ) بل له مرجع
 وهو الخلاف على الاحتمال الأول أو ما يفهم من الكلام على الاحتمال الثاني مع أن أبا يوسف وإن قال
 بالتعليق يقول إن فيه إبطالا أيضاً بدليل ما ذكره الشارح من التعليل له بقوله لا اتصال (خ) (قوله) كان
 شاء الله فانت طالق) وكذلك الآخر الجزاء بدون فاء (قوله) أو يكتبها أو يعصمها (الخ) المناسب زيادة
 قوله ويثبت ما قبل قوله ويعصمها كما أن المناسب أيضاً ذكر ويثبت ما كتبه بعد قوله أو بالعكس لثم
 المبالغة (قوله) تبلغ ألفين ومائتين وأربعين) أوصلها الرحتى إلى مائة ألف وثمانية آلاف وثمانين
 ألفاً وأربعمائة ونقل عبارته السندی (قوله) وبإبطال البعض كانت طالق ثنتين وثلثين إلا ثلاثاً (الخ)
 عبارة البحر زاد في الحاشية خامساً فقال والخامس ما يؤدي إلى تصحيح بعض الاستثناء وإبطال البعض
 اهـ وقال في حاشيته كان عليه أن يقول بعض المستثنى منه وليس ما نقله عبارتها بل عبارتها هكذا
 والخامس إبطال البعض كما لو قال (خ) اهـ ويهذان بين أن عملة بطلان الاستثناء ما يلزم على صحة من
 إبطال أحدي الثنتين بالكلية ويظهر أنه لا حاجة لزيادة ما في الحاشية فإن البطلان الزيادة على المستثنى
 منه أو أن أخرج الثنتين من الثلاث لغو كما قال المحشي (قوله) وإذا تعقب جلا فهو قيد لا خيرة منها
 قال في البحر عن المحيط قال أنت طالق ثنتين وثلثين إلا ثنتين إن نوى الاستثناء من أحدي الثنتين لم يصح
 لأنه استثناء الكل من الكل وإن نوى واحدة من الأولى وواحدة من الأخرى يصح وإن لم يكن له نية يصح
 الاستثناء ويقع ثنتان خلافاً للزفر لأنه أمكن تصحيح الاستثناء بأن يصرف إلى كلا العددين فيصير مستثناً
 من كل جملة واحدة فيصرف إليهما تصحيحاً لكلامه اهـ فانظر مع ما أده كلام الفتح (قوله) ونحو أنتن
 طوالت الأربعة ونب وعمره وعندنا ونيسه رابعة (الخ) الظاهر أن هذا الاستثناء من الاستثناء بالمساوي سواء
 كان له رابعة أو لا حيث كان الخطاب للمستثنيات (قوله) أو الجنس أعني الثلاث (الخ) الذي تقدم أن أنت
 طالق لا يحتمل الجنس فلذا لا تصح نية الثلاث منه فكيف يصح الاستثناء منه (قوله) ثم ذكر إشكالا
 وجوابه وذكر عبارته بتمامها في البحر (الخ) حيث قال لقائل أن يقول لو جعل الثاني تكراراً لثبوت
 الحرية حالاً على قول الامام وبصير الثاني فاصلاً كما في أنت حرو حراً شاء الله وبجواب بأن جعل الثاني
 تكراراً معني لالفاظ لان الثاني عطف على الأول ولا يعطى الشيء على نفسه وانعبر في الباب بمقتضى فإذا
 انتفى التكرار لعظا كان الثاني حشواً صار فاصلاً وفيما نحن فيه الثاني غير معطوف على الأول فأمكن جعل
 الثاني تكراراً فكذا واحد معني فلا يفصل وتفسير حرو حراً شاء الله تعالى آخر (قوله) ومع ذلك فقد ترك ما إذا

وسطه الخ) لا يظهر أنه ترك ما اذا وسطه على ما في بعض النسخ فإنه صادق بالتوسط (قوله فهذا على
 تزوج واحد الخ) والظاهر أنها تطلق أيضاً بكل واحد من التزوجين كالتي بعدها (قوله الشارح
 ان غبت عنك أربعة أشهر فامرك ببذل ثم طلقها الخ) ذكر الرجعي أن غيبته عنها بعد الفرقة لا تحل
 بها الميم لان المراد أن يغيب عنها مع قيام الزوجية نظير ما لو حلقه وال ليعلمه بكل داغر يدخل البلد فإنه
 يتقيد بحال قيام ولايته وهنا المراد أن لا يوحشها بالفرقة وإنما تكون ابحاثاً مع قيام الزوجية فراجع
 وتأمل اه نقله السندی (قوله على أن يجامعها حتى تنزل لان شعبها يراد به الخ) أي فلا يكفي ازالها
 بعقد ماته ونقل القتال أنه ان سبق ماء الرجل ماءها لا يقع وعلى ضده يقع (قوله ثم رجع لاحت الخ)
 حقه حذف لالتافية كما هو عبارة ط (قوله وذكر في الثانية تخرج عدم الحنث الخ) الظاهر أن ما في
 الثانية مبني على أن الذهاب كالاتيان يتوقف تحققه على الوصول حتى يتأتى اثبات الخلاف (قوله
 الشارح حلف ان لم أكن اليوم في العالم أو في هذه الدنيا فكذا يحبس الخ) الظاهر أنه يحنث في يمينه في
 عرفنا الآن لتحقق شرطه والايان مبنية على العرف (قوله لا يحنث بلا خلاف الخ) لا يظهر فرق
 بين السكنى وغيرها في هذا التفصيل (قوله وأما مسألة القنية فالظاهر أنها مبنية على خلاف المختار
 الخ) لا يظهر أنه اذا قبل بعدم الحنث فيما اذا كان المنع غير حسي يلزم أن يقال به أيضاً في الحسي بالاولى
 كما لا يخفى والظاهر أنه انما قبل بالحنث في المرض لعدم توسط العبد في هذا الشرط العدمي فقد تحقق
 بدون وجود ما يقطع نسبة عدم الفعل عنه وبحبس السلطان توسط العبد في تحقق هذا الشرط فقطع
 نسبة عدم الفعل عن الخالف فكأنه لم يوجد وعلى هذا يكون القيد مثل الحبس لا المرض تأمل (قوله
 ويكون ما في القنية والبرازية مبنياً على اجرائه في العدمي أيضاً) فيه أن ما في القنية فيه شرط الحنث
 عدمي وقد فرق بين المنع الحسي وهو المرض وغيره وهو الحبس وما في البرازية شرط الحنث فيه عدمي أيضاً
 وذكر الاختلاف في الحنث ولم يتعرض لما اذا كان شرطه وجودياً وأنه هل يجري فيه التفصيل بين
 الحسي وغيره أولاً

(باب طلاق المريض)

(قوله لا يكون فإذا) حقه حذف لا (قوله قلب فائدته أنه قد يطول سنة فأكثر الخ) هذا الجواب غير تام
 فإنه بطول المرض سنة متلامع اتصال الموت لا يخرج به عن كونه مرض موت بل الأحسن في الجواب أنه
 ليس المدار على مجرد الاتصال فان من به صداع مثلاً لو مات به لا يقال أنه يكون به فإذا وان اتصل به الموت
 فلا بد من بيان المرض الذي يكون به فإما مع اتصاله بالموت وما يأتي من أن ما طال سنة فأكثر لا يسمى
 مرض موت خاص بالمقعد ونحوه بشرط أن لا يقعد في الفراش فتغير ما ذكر يسمى مرض الموت وان
 طال (قوله أما المرأة فان لم يكن لها صعود إلى السطح الخ) وفق الرجعي بين القولين في هذه المسئلة فقال
 ان كانت تستغنى عن الصعود إلى السطح لا تادر كالثام والروء فهي صحيحة وان عجزت عن الصعود
 اليه وان كانت لا تستغنى عنه ولا سيما في الصيف كالحرمين فهي مريضة وهذا وجه وجبه لان من
 كثير رده إلى السطح حتى ما رعا قلة لا يهجز عنه أدنى مرض وربما عجز عنه مع الصحة فلا تكون
 مريضة اه (قوله احتراز عما اذا طاول ثم تغير حاله الخ) جعله السندی احترازاً عما لو طاول وأقعد
 فهو مريض كذلك اه وهو الظاهر أما اذا طاول ثم تغير حاله فهو راجع في المعنى لما نقله عن القنية

(قوله لان ارث من ابائنها في مرضه الخ) ولانه في الفصولين بعد ما ذكر الخلاف نقل عن صاحب المحيط القائل بالارث وأنه لا رواية لهذا في الكتب أنه قال بعد ذلك لا يرث وأنه وجد مسألة في الفرائض تدل على عدم الارث (قوله) ولو قال على سؤالها الطلاق كما قال غير ملكان (أولى) بل الظاهر أن ما أتى به الشارح أولى لهومه لما اذا قالت أنا راضية بباقتك في فاته لا ميراث لها مع أنه لم يوجد سؤال (قوله) فادعت العتق في حياته الخ) أي قبل الطلاق وهو مريض أو قبل مرضه حتى تحقق أهليتها لليراث وقت الطلاق اذ الشرط أهليتها لليراث وقت الطلاق أيضا (قوله) ومقاد التعليل أن الاجنبي لو خلعهما من زوجها على مهرها الخ) لكن مقتضى قولهم الاجازة اللاحقة كالو كالة السابقة أن لا ميراث لها وهذا كله على أن الطلاق واقع بدون اجازة وعلى أنه غير واقع الا بالاجازة منها فلا ميراث لها ويأتي في الخلع الخلاف في الوقوع (قوله) فيه خلاف محمد الخ) وجه قول محمد أنه لم يوجد من الزوج صنع بعد تعلق حقها بعماله وانما المرأة أبطلت حقها باتيانها بذلك الفعل ووجه قولهما أنها مضطرة في تحصيل الشرط من قبل الزوج فينتقل فعلها اليه كما ينتقل الى المكره اه من الزيلعي (قوله) والافلا تصح للتمهة بجر (عبارة البصر فلا يصح بالياء أي الاقرار (قوله) وليس تكذيبها في الطلاق السابق رضا الخ) ليس في ذكر هذه كير فائدة (قوله) هذا انما يظهر لو ادعت أن الابانة كانت في الصصة الخ) ما قاله ظاهر الا أنه يقتضي فيما اذا صدقت في حياته أنها ادعت الابانة في صحتها وكيف يكون لها ميراث مع أن دعواها تتضمن أنها الاميراث لها فللورثة أن يؤاخذوها برعاها ويحجب بان تصدقها في حياته على بحوده ارتفع تناقضا قبل انتقال التركة للورثة بخلاف ما لو صدقت بعد موته لا تنقلها لهم وذكر في الرضاع أنها اذا قالت هذا ابني رضاعا وأصرت عليه أن يتزوجها لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتي قال في الخلاصة وفيه دليل على أنها لو ادعت الطلقات الثلاث وأنكر الزوج حل أن تزوج نفسها منه وعمله في النهر بان الطلاق في حقها عما يخفى لاستقلال الزوج به فصم رجوعها (قوله) يكون فارا بذلك القول لا ينفس البيان) فيه تأمل وذلك أنه بنفس القول لا يكون فارا لعدم وقوع الطلاق المعلق بالبيان فلا يكون فارا الا به (قوله) مؤيد للقول بان البيان في الطلاق المبهم يقع الخ) الا صوب أن يقول مؤيد للقول بان الطلاق المبهم الخ (قوله) أما لو علق على فعله صار فارا بالفعل الخ) فيه ما سبق (قوله) حتى لو قال أنت حر غدا لم يملك بيعه اليوم الخ) رأيت في هامش البصر معزيا للقدس في أول تعليق عدم جواز البيع في قوله أنت حر غدا بخلاف لكلامهم ومنه ما نقله المصنف في باب العتق عن البدائع من أن الحكم في التعليق والاضافة واحد فالحكم لا يوجد فيها الا بعد وجود الشرط والوقت والمحل قبل ذلك على حكم ملك المسالك في جميع الاحكام الا في التدبير والاستيلاء فانظره وقد يقال ان الفرع المار لا ينافي ما هتالناه في تعليق الثلاث بدون سبق تعليق الحرية ولا اضافتها بخلاف ما هتالنا في الموضوع مختلف تأمل (قوله) كذا في الولو الجنية) وهكذا رأيت فيها لكن العرف الآن لا يراد بالمرض الكامل بل مطلق مرض فتطلقه اذا علق به (قوله) بان ملكه الطلاق الخ) أو غاب ولا يقدر على الوصوب اليه ولا يصح الخبر بعزله (قوله) فلا منقاه الخ) أي بحمل المسئلة الاولى على وجود الرضا أي عدم الاضرار حقيقة وحمل الاضرار في الثانية على الحكمي فلا تناق في حيث يذنب اثبات الرضا في الاولى والاضرار في الثانية وأنت خير أن هذا انما يدفع التناق في ولا يفيد الفرق بين المسئلتين مع أن الاضرار الحكمي موجود فهما فلا تقتصر على ما بعده لكان أولى لكن على هذا لا يصح تعليل المسئلة الاولى بقولهم رضاها ولا قوله في الفتح رضاها بالمطل وان كانت مضطرة (قوله) وان كانت في الصصة لم يرث) حقه لم يرث

(قول) ومقتضى هذا أنه لو كان وقت الزوج مريضاً أن يصير قاراً فترته) فيه أنها إذا كانت عالمة بحلفه وتزوجته بعد ذلك تكون مشاركة له في الشرط وراضية باسقاط حقه فلا يكون قاراً تأمل وأيضا في مجرد تزويجها بانت منه لا إلى عدة وانما وجبت بعد ذلك للوطء بشبهة

(باب الرجعة)

(قول كالترجوع الخ) لا يناسب ذكره لانه من القول (قول الشارح لانه لا يخلو عن مس بشهوة) على هذا التعليل يكون الموجب لها نفس المس وهو خاص باليد لا الوطء حتى لو استلقى على ظهره فجامعها بدونه لا يكون مراجعا وعلى هذا الخلاف في الحقيقة فان من أثبتها انما أثبت بها للمس لا بالوطء ومن نفاها يقول تثبت بالمس اذا وجد معه (قول لكن لا يخفى أن المساهلة في العبارة لزيادة الايضاح لا بأس بها الخ) على أنه ربما يتوهم من لفظ الملك الملك ولو من وجه فزاد قوله ان لم يطلق بأثنا دفع هذا الوهم (قول وان أجيب بان المعصية لتقصيرها بترك السؤال الخ) وأجاب ابن الكمال بان كون الفعل معصية وحراما غير مشروط بالعلم نعم استحقاق العذاب مشروط به وهو أمر آخر اهـ (قول لما فيه من إيجاب السؤال الخ) أي في هذا الجواب (قول أي الاشهاد على القول الخ) قال السندی نقلا عن الجوى وقيدنا الاشهاد بكونه على القول لان الاشهاد على الوطء لا يتحقق ولا تقبل الشهادة على التقييل واللمس والنظر انه بشهوة لانه لا علم الشاهد بها اهـ لكن محل عدم علم الشاهد بالشهوة اذا لم يجد ما يدل عليها على ما يأتي (قول وكذا لو راجعها بالفعل ولم يشهد تاليا الخ) الظاهر انه يكون بدعيًا وان أشهد بعد الفعل (قول لان الزام اليقين لقاعدة النكول الخ) عبارة التفتيح أن الزام الخ بدون لام (قول وهي أمانة فيها مصدقة بالاخبار الخ) وكذا فيما ينبني عليها (قول ولو تزوجت بعد الانقطاع للاقل الخ) أي ولو راجعها في هذه الصورة يتبين عدم صحة الرجعة (قول وبعض العضد والساعد) عطف تفسير اذ هما شئ واحد اذا ساعد من المرفق الى الكتف وكذا العضد (قول ورده أيضا يعقوب باشا في حواشيه عليه من وجهين الخ) هكذا في النهر مع أن الوجه الثاني لا دخل له في الرد على صدر الشريعة بل هو مناقشة في قولهم فباعته بولد لأقل من ستة أشهر بانه لا حاجة اليه كما سيجي في المسئلة الثانية ولتنظر عبارة يعقوب باشا ثم رأيت عبارة يعقوب باشا ونصها قوله أقول فله الرجعة نساها فيه من وجهين الاول انه سيجي بعيد هذا أن نسب الولد يثبت في أقل من سنتين حملا لقوله على الحل فيه كذب الشرع في قوله تحصيل القول فيه علم منه أن الحمل يعرف بالولادة لا كثر من ستة أشهر أيضا واذا قال في الهداية لان الحمل متى ظهر في مدة يتصور أن يكون منه اللهم الا أن تحمل هذه المسئلة على اقرارها بمضى العدة لكنه بعيد لا يخفى وأما الفرق بان المسئلة الآتية في صورة الحلاوة وهذا القيد غير مذكور في هذه المسئلة فليس بعيد كما لا يخفى فتدبر الثاني ان وجود الحمل يعرف بدون الولادة بقول النساء ويحكم به كما صرحوا به في دعوى العيب بسبب الحمل وصرح أيضا في الهداية وسائر الكتب في باب ثبوت النسب بانه اذا كانت الحبل ظاهرا أو صدر الاعتراف من قبل الزوج يثبت النسب قبل الولادة فيحكم ههنا أيضا حملا لقوله على الحل ولا يكون في قوله فله الرجعة نساها كما لا يخفى وقول صاحب الكافي وظهر ذلك بان ولدت بعده لأقل من ستة أشهر فيؤيد ما ذكره الشارح مما ذكرناه وأورد عليه أيضا كما لا يخفى اهـ (قول فقد ظهر أن الولادة تثبت بظهور الحبل عنده الخ) غاية ما أفادته عبارة الزيلعي أن الولادة تثبت بقول المرأة ولدت بشرط ظهور الحبل الخ وليس في هذا دلالة على أنها تثبت بظهور الحبل بل هو

مقول قول الام ولدت كما قال المقدسي انه مقول قول القابلة فالاختلاف بين العبارتين فيما يتقوى بالحبل
 الظاهر تأمل **(قوله بخلاف مسألة الرجعة)** فيه أنه فيها تعلق حق الغير أيضا اذ ملكك بضعها بمقتضى
 اقراره نعم دلالة الشرع أقوى من صريح العبد **(قوله جلالها على الصلاح الخ)** امله بضمير المؤنث
(قوله والوجه تحريم السفر مطلقا) راجعها بعد السفر أولا **(قوله الاستدراك مستدرك فان الوطء مثلها)**
 الخ قد يقال يستفاد من كون الوطء مكرها مطلقا المستفاد ذلك من الاقتصار على نفي الحرمة أن الخلوة
 كذلك لانها اختص في كثير من الاحكام فاستدرك لدفع هذا التوهم تأمل **(قول الشارح وقدر مشيخ)**
 الاسلام بعشرين الخ **(قوله قال في العمادية معزيا الى فتاوى النسفي لوصاح المراهق قائلانا بالغ قال قول له)**
 بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان البلوغ أقل من ذلك نادر اه قال في التهر و ينبغي أن يحمل هذا
 على ما اذا تم له اثنتا عشرة سنة وطعن في الثالثة عشرة فلا ينافي قولهم أقل مدة البلوغ اثنتا عشرة سنة انتهى
 نقله السندی **(قوله واحمل وجهه أن التكاح المشروط بالنص ينصرف الى الكامل الخ)** تقدم أن
 الاستناد انما يظهر في الاحكام القائمة بالمتلاشية ويظهر أن منها الاحلال تأمل وعلى هذا لا يظهر حل
 الوطء الصادر من العبد قبل الاجازة **(قوله وبحكم بصحة النكاح شافعي الخ)** امله وبحكم بصحة تحليل هنا
 الصبي الذي لم يبلغ عشر اشافعي **(قوله وفي قوله وبحكم ماله في مخالفة لما قدمناه من اشتراط الارزاق عند)**
 مالك الخ المالك انما حكم بطلاق الولي ولم يتعرض في حكمه لصحة التحليل بدون ارزاق فلا يخالفه تأمل
(قوله وكان عليه عطفه بالواو) بان يدخل فاء التفريع المذكور في المتن على مسألة الصغيرة التي زادها
 الشارح ثم يعطف بالواو عليها مسألة المفضة وان أن تقول هناك طريقة أخرى وهي أن يسبق مسألة
 المصنف على حالها ثم يعطف عليها بالواو ومسألة الصغيرة **(قول الشارح فو كانت صغيرة لا يوطأ مثلها)**
 لم تحل للاول الخ **(قوله يحتمل أن يكون تفريعا على الوطء في المحل لانه فرج المشتهة أو على قوله بوقوع الوطء)**
 لانه ينصرف الى الكامل وهو ووطء المشتهة اذ هو الوطء الشرعي ووطء غيره ليس بشرعي ولذا يحل له
 ينتها كذا نقله السندی عن الرجتي **(قول الشارح ليه لم أن الوطء كان في قبلها)** فيه أن حلها
 لا يتيقن معه أن الوطء كان في القبل اذ يحتمل أنه في الذر وأنزل فيه الا انه دخل بعض المتى في الفرع فحلت
 منه بدون ادخال ذكره في فرجها نعم يظهر هذا على أن الوطء الحكمي كاف في المحبوب **(قوله وأجاب)**
 الرجتي والسائحاتي بحمل ما في القضية على ما اذا أزال البكارة بقريضة الايلاج الخ في السندی انما
 يكون أي الايلاج في محلها اذا أزالها ومع بقاء الا يكون في محلها اذ يستحيل حلول حاليين في محل واحد
 وهو لم يقل والا يلاج مع البكارة بل في محلها أي بعزازاتها ثم قال وعلى تقدير أن نسخة القضية الى محل
 البكارة يمكن أن تجعل الى بمعنى في أراغابة داخلة في المعية فاعلا شك **(قوله لكن اذا قلنا ان ايلاج)**
 الشيخ الثاني لا يحلها ما لم ينتعش الخ لا ورود هذا الاستدراك للفرق الظاهر بين حالة الشيخ الثاني
 وبين حالة النوم لو جودا ثلثة حكا في حالة النوم تأمل **(قوله ولكن الفرق شفي الخ)** لعل وجهه أنه
 يقبوله يكون راضيا يجعل المرأة أمرها يدها ومجيزا له مع أنه لا يملكه حين ذاك بل وقع باطلا فلا يصح
 قبوله والرضاه وحيث شذلم يصادف الامر باليد صيرورتها منكوعة بل صادف الرضاه وقبوله كونها
 منكوعة وهذا غير كاف وانا قيل ان الزوج هو الموجب ولو تأخر كما قال بكون قوته قبلت بعد قولها متضمنا
 لا ابتداء ايجاب الامر يدها وقد صادف كونها منكوعة فيصع لكن قد يران خفاء بين الجواب متضمن
 ما في السؤال فيكون قبوله متضمنا لجعله الامر في يدها حين صارت منكوعة الا انه يرد أن الطلاق المقارن

لنبوت الملك لا يقع إلا أن يفرق بينه وبين الأمر باليد فيصح جعله مقارنا دون الطلاق أو يقال إن الجواب
متضمن إعادة ما في السؤال على نسقه فكانه ذكر الجواب أو لأن ذكر الأمر باليد قصادف كونها منكوبة
(قول الشارح وفيها قال الزوج الثاني كان النكاح فاسدا أو لم أدخل بها وكذبته فالقول لها الخ) لأن
الزوج الثاني صار أجنبيا وهي أمينة على نفسها اهـ رحتى (قوله) وبخالف قوله وعلى القلب الخ
لا مخالفة فأنقذا اعتبرنا قولها في الدخول حلت وفي عدمه فلم تحل تأمل (قوله) يعوز فقهما في القاموس
عوز الشيء كعزح لم يوجد والرجل افتقر كما عوز والامر اشتد اهـ (قوله) لكن يلزم على هذا التصريح
وقوع الطلاق الخ) هذا الزوم متحقق على تخريج محمد أيضا ذليل فيه تنقض العدتان بمائة وعشرين
يوما فلا بد أن وطئه الثاني في طهر طلقها فيه تأمل (قوله) بخلاف قولها لم تنقض عدتي الخ) ففرق بين
قولها كنت معدة فلا تصدق وبين قولها لم تنقض عدتي فتصدق لاخبارها بما رقام لا يعلم إلا منها فتصدق
فيه ويفسد النكاح ضمنا اهـ لكن على هذا يكون القول لها في قولها لم تنقض عدتي وهذا مناقض لما في
الشارح وببحث الفتح ليس فيه بل في قولها ما تزوجت أو ما دخل بي (قوله) والظاهر أنه تابع ما بحثه
في الفتح يمكن حل كلام الشارح على ما إذا فسرت أو على ما إذا كانت عالة كما حل عليه كلام الفتاوى
فلا يكون متابعا لما بحثه في الفتح

(باب الإيلاء)

(قوله) لخوف غيل الخ في القاموس الغيل اللين ترضعه المرأة ولدها وهي تؤتي أو وهي حامل اهـ (قوله) وعدم
موافقة مزاجها) عبارة الفتح مزاجهما بضمير المتني (قوله) وقد أفاد علته بما ذكره بعده الخ) تنظر
هذه العلة في كافي الخ كما أن مدة الحيض لا يقال فيها يمكن مضيا قبل الخ بل متعين مضيا قبل أربعة
أشهر فانه لا يزيد على عشرة تأمل (قوله) أو صدقة) أن عني قد رايشق أخرجه اهـ سندی (قوله)
وأشار في الفتح إلى الجواب عن قول محمد بن المدار الخ) أي من أنه يكون موليا لانه مما يلزم بالنذر (قوله)
أي نكحها قبل أن تتزوج بغير الخ) لا يناسب كرهذا التفسير هنا فان موضوع ما هنا أنه انتهى ملكه
بالثلاث والناسب كتابته عقب قوله فلو نكحها تاتيا الخ وقوله وكذا بعده الخ ليكون جريا على قول محمد
تأمل (قوله) وكذا الوالي منها لم يلقها الخ) هذه المسئلة لا يتأتى فيها خلاف زفر كما هو ظاهر تأمل ثم راجعت
الفتح فلم أرفيه ما عزم اليه من هذه المسئلة (قوله) لم يلزمه شيء بقربانها فيها الخ) فيه أنه يلزمه بقربانها
كفارة عيين بمقتضى حشيه في الممين الأولى (قوله) والإيلاء قد يكون عن تراض كما مر وان كان عن
مغايلة الخ) لا يخفى ما في هذا الكلام من القسالة وان كان المقصود نكاحا وحقه حذف لكن
والا تيان بانقضاءها ووجه نزوم أحد المكرهين أنه يلزمه الكفارة على تقدير القران والطلاق على
تقدير عدمه عند مضي المدة (قوله) وأما لو نكح المبانة الخ) الظاهر أن حكم المبانة والاجنبية سواء في عدم
حصنة الإيلاء وانه لو تزوجها فمضى أربعة أشهر لم يبين أو ما يذ كره عن الخمانية فوضوعه ما إذا آلى
من امر أنه ثم أبانها ثم تزوجها كما هو معنوم من عبارة ط وغيره فالناسب ارجاع ضمير نكحها للمبانة
والاجنبية والافراد للعطف بأوتأمل (قوله) وفي الخانية أيضا أن تزوجها قبل انقضاء الخ) عبارتها
رجل آلى من امر أنه ثم طلقها ثم تزوجها الخ تأمل (قوله) فصارت لما يمنع حقها الخ) فيه
أنه لاحق لها في الجماع مع احرامه أو احرامها فلم يكن ظالميا لما يمنع حقها فيه والظاهر أنه بنفس الإيلاء
صار مرتكبا للعصية لما فيه من اظهار البغضاء والايحاش لها وان لم يكن لها حق فيه (قوله) ووفق

في البدائع بحمل ما في الكافي الخ) لا وجود لها في عبارة الفتح ولغظه ووفق بحمل ما في الكافي الخ
(قوله) ويحتمل أن يكون إشارة إلى توقيق آخر وعليه مشي المقدسي قال المقدسي قلت يمكن أن يوفق
بأنه أن كان محبوسا بحق يمكنه وفاؤه والخروج فهو محمل الكافي والافهم محمل البدائع اهـ **(قوله)** أي سواء كان
بحق أو بظلم الخ) لكن ينبغي أن يقيد صحة النفي باللسان في حبسها بما إذا لم يمكنه الوصول إليها وجماعها
فيه نظير ما قيل في حبسه كما هو ظاهر **(قوله)** بالرخصة الاولى على الثانية الخ) عبارة الفصولين عن لاعلى
على ما ذكره في الطهارة من أحكام المرضى ثم ذكر في طلاق المريض على فهي حينئذ بمعنى عن تأمل
(قوله) ثم مرض مرضا يبيح له التيمم بانصراده الخ) أي ثم وجد الماء فإذا بقي عادما له لا يبطل لعدم زوال
ما أباحه وإذا وجد قبل المرض لا شبهة في بطلانه كما قدمه في التيمم وتقدم أن الأصل فيه أن كل ما يمنع
وجوده التيمم نقض وجوده التيمم وما لا فلا وأنه على هذا الأصل انما يكون اختلاف أسباب الرخصة مانعا
من الاحتساب بالرخصة الاولى وتصير كأن لم تكن إذا وجد بعد السبب الثاني ما يمنع التيمم ابتداء بقطع
التنظر عنها **(قوله)** ولعل الجواب أن اختلاف أسباب الرخصة الخ) أو يقال إن أبي يوسف يقول إن السبب
هنا واحد وهو المرض المضاف للزوج ولو في وقتين فلم يختلف السبب وبطل لذلك اطلاق قولهم واختلاف
أسباب الرخصة الخ وما ذكره من أن الشرط تحقق العجز عند الحلف أيضا ويكون محمل اختلاف
ما إذا تخللت الصحة بين ينوتها بالايلاء وبين عود حكم الايلاء فابو يوسف لا يعتبره لعدم حقه في الجماع
حينئذ وهما يعتبرهما القدرته على الوطء حقيقة مع بقاء الايلاء لانه لا يبطل بالينونة لانه مؤبد ويظهر
أن قول أبي يوسف مبني على أن ابتداء المدة من وقت التزوج وقولهما على أن ابتداءه من وقت الطلاق
(قوله) فإذا تزوجها ومضت المدة الخ) الظاهر عدم اشتراط التزوج **(قوله)** والفتوى على قول المتأخرين
بانصرافه الخ) قال السندي والفتوى عند المتأخرين أنه تبين امرأته ببلانية ويشمل الطعام والشراب
أيضا فتنبه **(قوله)** وهذا قول شمس الأئمة السرخسي الخ) الخلاف بين الحنفية والسرخسي في
تصديقه قضاء بنية الكذب فالحنوافي يصدقها والسرخسي لا **(قوله)** فتونه في الفتح وهذا هو الصواب
الخ) تأمل هذه العبارة مع عبارة الفتح والبحر والتهر فان أراد البحر على الفتح متبعا كما هو واضح وأنه قال
بعد ما قاله السرخسي وهذا هو الصواب الخ فيقتضي أن عدم تصديقه في القضاء بنية الكذب بل يكون
ايلاء هو الذي عليه العمل والفتوى مع أن العمل والفتوى على انصرافه إلى الاطلاق بغيرية لا في كونه يميناً
لكن إرادته صدق بان قوله على ما عليه العمل والفتوى منظور لأصل المذهب ثم استدرك عليه بان
الفتوى على العرف الحادث وهو انصرافه إلى الاطلاق وليس قوله وهذا هو الصواب الخ احترازاً عن إرادة
الايلاء بل عما قاله الحنوافي من تصديقه بنية الكذب وعبارة الفتح بعد ما ذكر أنه يصدق أن نوى الكذب
وقيل لا يصدق في القضاء فإنه شمس الأئمة السرخسي بل فيما بينه وبين الله تعالى لانه يمين طاعراف لا
يصدق في نيته خلاف الظاهر وهذا هو الصواب الخ ثم رأيت في حاشية البحر جل الميم المذكور في عبارة
انفتح على الطلاق اذ هي أعم من كون موجب الطلاق أو الكفارة والذي عليه العمل والفتوى في غم خاس
من هذه الميم وهو انصرافه إلى الطلاق اهـ وبهذا يتم الجواب عن التنظير ويكون قوله وهذا هو
الصواب الخ احترازاً عن إرادة الميم أي الايلاء لا بما ذكر المحشي هنا تأمل **(قوله)** وفي الفتح فصار كما
إذا تلفظ بفلاقتها لا يصدق في القضاء الخ) عبارة ولوقا تهي أعلي حرام كن يميناً وان لم تنوقلوه كننته
حنثت وكفرت فصار كما إذا تلفظ بطلاقها غير ما تطلق للصراحة والعرف هو الموجب ثبوت انصرافه

(قوله لان التفويض كالتوكيل الخ) أي تفويض الزوج لها الخلع بقوله لها قولي اختلعت الخ انمن قال لغيره افعل كذا يكون مقوضا اليه هذا القول فله الامتثال والرد كمن قوض له التوكيل له الرد والقبول هكذا ظهر (قوله الظاهر أن المراد يصح الخلع الخ) هذا خلاف الظاهر من جعلهم ذلك شرطا في قبولها اذ مقتضاء عدم صحته لعدم شرطه ولم يجعلوه شرطا لما يترتب على القبول وهو لزوم المال وسيتشذلا يقع الطلاق لعدم صحته بفقد شرط القبول وقد تقدم أن القبول شرط اذا ذكر المال هكذا ظهر (قوله وأما كون الخلع يسقط الحقوق الخ) إشارة للاعتراض على الحلبي لكنه على ما في ط لم يجعل ذلك ثمرة بل فرقا آخر بين الخلع والطلاق على مال بل ما ذكره الشارح أيضا فرقا لثمرة كما ذكره ط مستند الماقي المنع حيث قال فيها والفرق بينهما أن الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الاحكام إلا أن بدل الخلع اذا بطل بقي الطلاق باثنا وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعيها (قوله) كان المناسب ذكر هذا عقب قوله ردت مهرها الخ المناسب ما فعله الشارح والضمير راجع للفهوم مما سبق وهو الزامها بشئ في المسائل السابقة جميعها ولو قدمه لتوهم أنه خاص ببعضها (قوله أي قبل قولها له طلقني الخ) قال في البحر وينبغي أن لا يفرق بين الباء وعلى لأن المنظور اليه حصول المقصود لا اللفظ (قوله) واذا طلقا بلا شئ كان رجعيها الخ لا وجه لكونه رجعيها مع كونه طلاقا بمال حقيقة وان كان يصريحه فان غاية ما أفاده التعليل أن عدم لزوم المال لعدم علم ما يلزم كل واحدة منهما تأمل (قوله) لتعذر عطف الخبر على الانشاء الخ) لكنه من باب القلب لان الشرط الاداء بجر (قوله) ففيه أن البيئنة على النفي في شرط الحنت مقبولة الخ) فيه أن بيئنة النفي هتالبت شرط الحنت حتى يصح ابراد أن بيئنة النفي مقبولة في شرط الحنت تأمل (قوله) وحاصله أن دعواه الاستثناء مقبولة الا اذا كان الخلع يبطل الخ) قديقال ان موضوع ما ذكره في الفصولين ما اذا لم يعترف الزوج بذكر البطل مع دعواه الاستثناء وأن ما قبضه دين آخر وهي ادعت ذكره وعدم الاستثناء وأن ما قبضه هو البطل فيصدق في دعواه الاستثناء حيث لم يعترف بذكر البطل وفي دعواه أن ما قبضه دين آخر وهي مقررة أن عليها ما لين وليس في كلامه ما يدل على أنه اذا ذكر البطل في الخلع وادعى أن ما قبضه حق آخر يصدق حتى يكون ما ذكره وجه النظر بل وجهه ما أشار اليه في نور العين حيث قال المتبادر أن محل النظر هو المسئلة الثانية والظاهر أنه هو الأولى كما لا يخفى على أولى انتهى اه أي أسماهي المملوكة في الأولى فمقتضاء أن القول لها فيها أيضا (قوله) واعترضه في نور العين الخ) عبارة نور العين على قوله في انفصولين أقول على ما مر ينبغي أن يكون القول لها في النفقة أيضا مانعه قوله ينبغي مما لا ينبغي لان هذا ذكره مغلطة لأن المنكر في الحقيقة انما هو الزوج حيث ينكر وجوب النفقة عليه وهذا لان المرأة مدعية حقيقة فلا يجوز جعلها منكورة وجهه ضعيف مع وجود خصمها المنكر حقيقة اه ونحوه في حاشية الفصولين ولا يخفى ما فيه (قوله) ولم يظهر لي وجه ترجيح التصحيح الاول على الثاني الخ) قديقال وجه ترجيح التصحيح الاول على الثاني كثرة مرجحيه عن مرجحيه الثاني كما هو ظاهر من عباراتهم (قوله) ويستثنى ما اذا خالعهما على مهرها الخ) لا حاجة للاستثناء فان بدل الخلع وهو المهر لم يكن ثابتا وقت الخلع بل ثبت بعده لا بسببه تأمل (قوله) أصحهما براءة كل منهما عن المهر لا غير) فيه أنه تسقط النفقة المفروضة أيضا في هذه الصورة كما هو ظاهر (قوله) وفي البرازية وقيل يصح وهو الاشبه) نحوه في الظهيرية على ما نقله السندی حيث قال وفي الظهيرية ان أبرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح وكذا بعد الطلاق وقيل يصح وهو

طالق الساعة واحدة وغدا أخرى بالف أو قال أنت طالق واحدة وأنت طالق أخرى بالف وانما قلنا ذلك لان كلمة على وان كانت للشرط لكن تعذر حمله على الشرط ههنا لأن وقسوع الطلاق في الغد لا يصلح شرطا للطلاق المنجز فيصل على العطف لما بينهما من المشابهة فان بين الشرط والجزاء اتصال في الوجود لا يوجد الجزاء الا بعد وجود الشرط فكذا في العطف واذا صار مجازا عن العطف كان البديل مقابلا بهما اذ ليس أحدهما بصرف البديل اليه بأولى من الآخر ولهذا لو كان مكان البديل استثناء ينصرف اليهما واذا جاء غديقع تغطية أخرى بغير شيء أما وقوع الطلاق فلو وجود الوقت المضاف اليه وأما بغير شيء فلا شيء صارت مبانة بالأولى ومن شرط وجوب البديل بالطلاق أن لا تكون مبانة قبل الطلاق لانها اذا كانت مبانة مالكة نفسها قبل الطلاق لا تستفيد بهذا البديل شيئا فلا يجب المال ولا يقال باسما تستفيد نقصان العدد لأن نقصان العدد لا يصلح عوضا للمرأة فان بعد البيئونة وقوعها في حباله يتعلق باختيارها فلا يصلح بذلك عوضا حتى لو تزوجها قبل محجى الغد ثم جاء الغد تقع تغطية أخرى بخمس مائة لأن شرط وجوب المال قد وجد وهو ملك النفس بهذا الطلاق فرق بين المسئلة وبين ما اذا خالعهما ثم خالعهما فان الثاني يبطل ولا يقع به الطلاق لان الخلع طلاق بائن والبائن لا يلحق السابق أما في مسئلتنا نص على الطلاق فاذا لم يجب المال بالثاني بقي صريح الطلاق والصريح يلحق البائن ثم قال ولو قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق الساعة واحدة أملك الرجعة أو بغير شيء على أنك طالق غدا أخرى بالف فقبلت يقع في الحال واحدة بغير شيء ثم اذا جاء غديقع أخرى بالف درهم لانه وصف الأولى بوصف ينافي وجوب المال فيكون المال بمقابلة الثاني أما قوله بغير شيء فظاهر وكذا قوله أملك الرجعة لأن الطلاق بمال لا يكون رجعا وكذا نوقال أنت طالق اليوم تغطية بائنة على أنك طالق غدا أخرى بالف وقعت للحال تغطية بغير شيء لأن التصريح بانيئونة دليل على أن شيئا من البديل لا يكون بمقابلة الاول لان الطلاق بمال يكون بائنا لا محالة فلا تحتاج الى هذا التصريح وكلام العاقل محمول على الفائدة ما أمكن ولو جعلنا المال بدلا عنهما العاذر البيئونة ولا يفيد فيجعل المال بمقابلة الثاني فيقع في الحال واحدة بغير شيء فاذا جاء غدتقع أخرى بغير شيء لانه فات شرط وجوب المال وهو ملكها بنفسها بمقابلة الثاني فان قيل لما تعذر ايجاب البديل بمقابلة الثانية عرف أنه أراد صرف البديل الى الاول قل له ايجاب البديل بمقابلة الثانية ممكن اذا وجد شرطه وهو الزوج قبل الغد حتى لو تزوجها قبل محجى الغد ثم جاء غدتقع أخرى بالف درهم ولو قال أنت طالق الساعة واحدة أملك الرجعة على أنك طالق غدا أخرى أملك الرجعة بالف ينصرف الانف اليهما لانه عمهما بوصف ينافي وجوب المال فلغاذر الوصف وكذا الوصف الثاني بهذا الوصف فقال أنت طالق ان ساعة واحدة على أنك طالق غدا أخرى أملك الرجعة بالف ينصرف الانف اليهما ولو غوذ الرجعة لان ما يلحق الثاني لا يكون رجعا فيلغوذ الرجعة وكذا لو جمع بين الطلاقين بحرف العطف فقال أنت طالق واحدة وغدا أخرى بالف أو قال أنت طالق اليوم واحدة وأنت طالق غدا أخرى بنق فالجواب فيه ما ذكرنا في الفصل الاول أنه ان عمهما بوصف ينافي وجوب المال ينصرف المال اليهما وكذا اذا خص الثانية بذلك الوصف وان خص الاولى بذلك الوصف ينصرف المال الى الثاني وهذا وانفصل الاول سواء لان في الفصل الاول كلمة على أقيمت مقام حرف العطف وانه أعلم بقول الشارح لا يسقط المهر ويقع الرجعي لان الصغيرة لم يصح براؤها وهو لم يتعلق بالطلاق الاعلى مجرد البراءة والافلو قيده بالصحة شرعا لما وقع طلاقها أصلا اذا طلق بعد تزوجها فيقع بائنا بمقابلة البدين اه سندی

وقوله فأبرأته يعني وجد الشرط الثاني أيضا اه سندی أيضا

(باب الطهارة)

(قوله ولكن لعكس ما قال كما علمت) فيه أن الصحيح الذي قدمه عن الخاتبة إنما هو فيما إذا شبهها بالميتة وما عطف عليها لا فيما إذا شبهها بالأم نعم فيها لو قال أنت على كأي أو مثل أي ونوى البر والكرامة لا يلزمه شيء وإن نوى الطهارة كان طهارا وإن لم ينو شيئا لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة وعن أبي يوسف في رواية لا يلزمه شيء وفي رواية يكون إيلاء وقال محمد يكون طهارا ولو قال أنت حرام كطهر أي ونوى الطلاق أو الطهارة أو الإيلاء فعلى ما نوى وإن لم ينو شيئا يكون طهارا في قول محمد وهو رواية عن أبي حنيفة وفي رواية أبي يوسف عنه يكون إيلاء وذكر الحشاف أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة ما قال محمد انتهى والذي رأيته في القهستاني العزو للحيط نعم ما في الخاتبة من تشبيه الأم بالدم وما عطف ذكره القهستاني بالعزو للنظم وقال إنه طهارا إذا نوى على عكس ما في الخاتبة الآن القهستاني لم يذكر شيئا (قوله قال ذلك الكلام مكررا له الخ) لا حاجة لذكره (قوله وينبغي تقييده بأن لا يكون على القسم الخ) هو إنما أوجب حرمة المصاهرة لبناء الأمر على الظاهر ولا يلزم من ذلك حرمة التقييل إذا كان للشعيرة ولو على الغم لأن هذا أمر موكل لديانته لا على أمر ظاهر تأمل

(باب الكفارة)

(قوله لا كمال الملك الخ) والانفاسخ للكسبة ضروري فيتنقذر بقدر الضرورة وهو جواز الكفارة ببذل أن الأولاد والأولاد والأكساب سالمة اه سندی عن البحر (قوله ذكر في الفتح أن الفرق عندنا أن الماء مأثور بما سكه لعطشه الخ) لم يظهر الفرق بين الماء والخادم عما ذكره حيث اعتبر في الأول أنه معدوم حكما وأمر بصرفه لعطشه ولم يؤمر في الثاني بإبقائه لما يذم من الهلاك عنه (قوله فأي باب أعاقه مع ذلك مما يخالف الخ) وحيث يحمل ما في البدائع على ما إذا لم تكن الحاجة إليه تديدة في أعلى درجة يدلل ما في الجوهرة (قوله وانما منع عن الوطء قبل الأكل منع تحريم الخ) قد يقال المنع من الوطء قبل الأكل منع من الطهارة لان مقتضاء حرمة الوطء ودواعيه قبل الكفارة سواء كانت بالأطعام أو غيره وإن كان لا يشترط في الأكل منع من التماس لا طلاق النكاح خلاف التحريم والصيام لتقييده (قوله فيه كلام ذكرناه فيما علقناه على البحر) حيث قال حق التعمر أن بقا أعم من كونها من المنصوص عليه أو غيره إذ لا مدخل لقيمة غير المنصوص عليه الآن يقال إلا سافه في دواء من به المنصوص بسانية وحاصل التنظر أن قوله أو قيمة أي قيمة المنصوص المفهوم من قوله كالقطرة أم من كونها من المنصوص أو من غيره فعطفها على المنصوص لا يقتضي أن تكون من غيره والحواس أنه ما قال كالقطرة أفاد أنه لو دفع من المنصوص لا بد أن يكون المقدار الشرعي كما مر حدة ولا وأفاد أنه ثلاث نصف صاع من براخ فقوله بعده أو قيمته يجب أن يراد بهما من غير المنصوص حله أدلو كما مر منه يكون قد دفع المنصوص وهو لا يكون إلا بالمقدار المقدر شرعا فإذا دفع ذلك التقدر لا يعتبر كونه بطريق القيمة فتعين أن يكون المراد بهما كونها من غيره ولا سيما والأصل في العطف المعبرة اه (قوله كذا في الدرر الخ) المتعين جل ما ذكره في الدرر على ما إذا فعل ما ذكره في يومين لا في يوم واحد لعدم كفاية غداين أو عشاءين في يوم واحد قبل نصف النهار أو بعده فلا يخالف ما يأتي في الفروع (قوله

لانه لو امره بالعق عن كفارته لم يحجز عندهما خلافا لابي يوسف الخ (الفرق لهما أن التملك بغير بدل هبة ولا تتم الا بالقبض ولم يوجد في الاعتاق بخلاف الاطعام فان الفقير ينزل قابضا لا امر ثم لنفسه **(قوله مكررم مع قوله المار أو غدا هم الخ)** لا تكرار فان ما هنا عام في سائر الكفارات والقضية وما تقدم حاس بكفارة الظهار تأمل **(قوله وان كان موهوما خلاف المراد)** فانه يوهم أنه نوى بكل رقبة كل واحدة من الكفارات **(قوله ان متصدا الجنس يعرف بالتحاد السبب الخ)** فيه أنهم جعلوا الظهار من متصدا بس مع أن السبب مختلف لان ظهار هذه المرأة غير ظهار الأخرى ولعله مبني على ما نقله في الاثنية في المحبث الثالث في السيرة عن المحيط أن نية التعيين في الصلاة لم تشترط باعتبار أن الواجب مختلف بعدد بل باعتبار أن مراعاة الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب الابنية التعيين حتى لو سقط بكثرة الفوائت فكفارة نية الظهور اه وهو خلاف المعتمد على ما ذكره فيها أيضا ونقل الجوى عن البرازية وغيرهما ما يدل على اعتماد ما في المحيط فانظره

(باب اللعان)

(قوله ورائز يلحق في القذف أمها تنقل الخ) هو الا ووجهه فان الشهادات قائمة مقام حد القذف في حقه على تقدير انذاره ولم يذهب حتى يخرج عن أهلية الشهادة **(قوله وأجاب ط بانه بعد الترافع منهما الخ)** قال السندی قد مر لنا أن القاضي يأمرها بالاسترفك كيف يسوغ له عند ابائنا حبسها مع زوجها للسلا عن والى يظهر أن جواب الرجعي أسد وأوجه اه **(قوله أي وان لم يكن القذف الخ)** الاحسن جعل قوله والاد اجمع ما قبله وحينئذ يكون قوله ولالعان تأسيه الا تأكيدها أن هذا الاصل كلى غير خاص بالمسئلة السابقة **(قول الشارح ويسقط بعوت شاهد القذف الخ)** أي الشاهد بقذف الزوج لها **(قوله لانه لو كان موجودا احتمل رجوعه قبل القضاء)** أي وهذا الاحتمال غير متحقق في المرتد فانه ما زال مصرا على شهادته نعم لو عاب سقط اللعان لعيبته **(قوله لانه يقع مقتصر على زمن التكلم الخ)** المتعين أن قوله لاقتصاره راجع للمسئلة الأخيرة فقط **(قوله ولو عمرها أقل الخ)** لكن المتبادر من قول الفتح وعمرها أقل أن هذا شرط حتى لو كان عمرها أربعين أو أكثر بحيث تكون في سن الطفولية في الزمن الذي نسب الزنا اليها فيه يكون حينئذ كقوله زنت وأنت صبية فللعان على ما يظهر من عبارة الفتح **(قوله أو خرس أحد هما الخ)** في جعل الخرس مما لا يرجي رواه تأمل والمتعين جعلها مسئلة مستقلة ما عدا من المهرين لا تدخل اها في زوال الاهلية مما لا يرجي زواله **(قول الشارح لا ينتفي اعدام التلاعن الخ)** قال في الفتح لان اتصاء اعماء ثبت شرعا حكما للعان ولالعان بينهما ولان نسبه كان ثابتا على وجه لا يمكن قطعه فلا ينقطع انتهى وقال السندی لانها اذا علقت حال الرق أو الكفر يصير كأنه قذفها فيهما وهو لا يوجب لعانا **(قوله الخامس أن لا تلد بعد التفريق الخ)** فلو ولدت فنفاء ولا عن الحاكم بينهما وقرى بينهما وألزم الولد أمه ثم ولدت آخر من الغدر زناه وبطل قطع نسب الاول ولا يصح نفيه الآن لانها أجنبية واللعان ماص لانه لما ثبت الثاني ثبت الاول ضرورة وانما ثبت الثاني لان اللعان لا يصح من المباشرة وادانته نسبه ثبت نسب الاول لانهما من ماء واحد اه سندی **(قوله يثبت نسبه الخ)** لاحتياج الخ الى السبب **(قوله وأما رد الجارية المبيعة بالحل الخ)** ما جرى عليه هنا ضعيف وانظر ما قدمه في الرجعة **(قوله والمراد الجواب عما استدله الخ)** فيه أنه ليس فيما ذكر الجواب عما استدله به لقولهما انه يلاعن

إذا ولدته لأقل المدة أذليس في الحديث ما يشهد لهما حتى يحتاج للجواب عنه والموافق للهداية أن يجعل جوابا عما قاله الشافعي أنه يتنى الحمل استدلالا بأنه عليه السلام نفي الولد عن هلال وقد قدفها حاملا لكن فيه أنه مع علمه وحيا لا يتنى وهو حمل لعدم ترتب الأحكام عليه إلا بعد الولادة (قوله) لأن القاضي نفي أحدهما (الخ) في السندى هكذا في نسخ الفتح والظاهر أن الصواب فيه لأن القاذف وذلك لأن القاضي لا يتنى النسب في كل الصور كما سيأتي وقد قال في الفتح ولو قال ليسا بنى كاتا بنبيه ولا يحداه وفيه أن موضوع ما في الفتح ما إذا ولدت ولدا نفاه ولا عن وقطع القاضي نسبه ثم ولدت آخر الخ (قوله) والجواب أنه لما أقربا لأول كان اقرارا بالكل فيكون اقراره بالثالث (الخ) نعم اقراره بالثالث تأكيده لأول وليس رجوعا بالنسبة له وليس فيه تكذيب نفسه بالنسبة له إلا أنه صار مكذبا لنفسه بالنسبة لنفي الثاني وهذا محط اشكال الرحي فهو ووجهه ومراد المحشى أنه لما كان الثالث تأكيده لأول فكانه لم يوجد فلذا لم يكن رجوعا (قوله) فكان ينبغي للشارح ذكر قوله كموت أحدهما (الخ) فيه أنه لو ذكره عقب المسئلة السابقة ليكون التشبيه بثبوت النسب واللعان لا يقتضي أن الشمني قاتل في مسئلة الموت بثبوت النسب والأمان كالمسئلة السابقة مع أنه قاتل بثبوت نسب الكل فقط بدون تعرض لحكم اللعان أصلا وعبارته على ما نقله ط عن الملتقى وفيه إشارة إلى أنه لو نفاها ثم مات أحدهما قبل اللعان لزماه عند محمد خلافا لأبي يوسف لأن الذي مات لا يمكن نفي نسبه لانتهائه بالموت واستغنائه عنه وأحد التوأمين لا ينفصل عن الآخر في ثبوت النسب ذكره الشمني اه فعلى هذا يكون التشبيه راجعا لما قبله فقط (قوله) وفي كلام العرب حكمت مـ ط في لسان العرب قال ابن شميل يقال للرجل حكمت مـ مطا قال معناه مرسل لا يعنى به جائزا والمسند المرسل الذي لا يرتد اه

(باب العنين وغيره)

(قوله) وأخرج أيضا ما لو قدر على جماع غيرها (الخ) حقه وادخل الخ أذن من قدر على جماع غير زوجته لأعلى جماعها داخل في العنين لا خارج (قوله) الشارح يعني لما منع منه الخ الظاهر أنه لا حاجة لهذه العناية فإن كونها ارتقاء لا يخرج عنه كونه عنيانا وإن كان لا يثبت لها الخيار لو جرد المانع منها أيضا فشرط الخيار لها أن لا يوجد المانع منها (قوله) وهذا عند أبي يوسف الخ يظهر أنه لا خلاف في المسئلتين فأبو حنيفة يوافق أبا يوسف في الأولى وأبو يوسف يوافق في الثانية (قوله) أن الثابت عن الصحابة الخ مقتضاه عدم اعتبار القمرية بالحساب وإنما الاعتبار بالأهله فعلى هذا لا يكون في السنة كسور (قوله) الشارح وبعض يوم الخ) أنكر ابن البسار ذكر هذه الكسور محتجا بما قد ثبت في الحديث أن نصف السنة كل شهر بثلاثين يوما ونصفها بسبعة وعشرين اه سندی وينجاب بان المراد بالنسبة القمرية المقدرة بما ذكره الحساية (قوله) وهي فرق وأجل وبانت الخ قال السندی ولا تتوقف البينة بعد التفريق على الطلب خلافا لما مال إليه الحلبي تبعه النهر اه (قوله) وفيه تردد الخ) أشار ط لرد بقوله وقد يقال إنما اعتبر بذلك لأنها إذا كانت بكرا كان الحمل منسدا فيخرج البول محمدا إلى الجدار والاحتمال فيه ارتقاء فلا يمتد على أن هذا يرجع إلى التجربة اه (قوله) بقى لو أقربا به أزالها بابه سبعة وادعى اه سائر قادرا على وطئها ووطئها الخ) نقل هذه المسئلة السندی بدون قوله ووطئها (قوله) لصدقها على من طلقها قبل علمها الخ المسئلة مفروضة فيما إذا بانت الأولى بسبب العتد لا بمجرد الطلاق ولذا عيذ في الأخرى بكوها عالمة بحاله وأما السز و بج بالملقة بغير سبب العتد فهو خارج عن موضوع المسئلة اه سندی

(قوله وهو مضى المدة) عبارة الفتح الى مضى المدة الخ (قوله أى بعدما اعتقها مولاهما الخ) لا وجه لهذا القيد كما يظهر تأمل (قوله وفي الفتح والاول أصح الخ) عبارته وإن كانت لا تحيض لصغير بان لم تبلغ سن الحيض على ما لا خلاف فيه وأقله تسع على المختار اه وظاهر صنيع المحشى وجود قول بان أقل سن البلوغ سبع وقال ط في فصل بلوغ الغلام عن شرح المجمع أجمعوا أن ابنة خمس سنين فإدونها إذا رأت الدم لا يكون حيضا وابنة تسع فأفوقها يكون حيضا والخلاف في ست وسبع وثمان اه (قوله الشارح ونخرج بقوله ولم تحض الشابة الخ) وكذلك نخرج به من حيث ولم تردم الحيض لأن من لا تحيض لا تحبل فلما حبلت تبين أنها من أهل الحيض فلا تنقض عدتها لا بثلاث حيض كما سيذكره الشارح في القروع وسيأتى الكلام فيه (قوله فيه مسامحة الخ) لا وجه لدعوى المسامحة فإن الكلام في الوطء ولو حكاهما نقله ينتج وجوب العدة بخلاوة الصبي وهو شامل للرضيع وغيره ولم يقع الخلاف في وجوب العدة وانما وقع في لزوم المهر فمنعهم ما يجب كالعدة وعند محمد لا يجب والشارح جنح الى عدم وجوبه لأن قولهما بوجوب المهر فممن يتصور منه الاعلاق فكأن وجوب العدة متفق عليه كذلك عدم وجوب المهر لا اختلاف فيه (قوله الاولى ولو كبيرة الخ) لعل وجه ما سلكه الشارح أنه يتوهم أن الصغيرة عدتها أهل لما ذكرناه من الحكمة في تقدير عدة الموت بما قالوه ان الجنين في غالب الامر يتحرك في ثلاثة أشهر إن ذكره وفي أربعة إن أنثى فاعتبرا أقصى الاجلين وزيد عليه عشرة استظهارا وبهذا يظهر وجه ذكر قوله وعم كلامه عدة الطهر في هذه المسئلة (قوله بل فيه الدية) أى الغرة كما يأتي في الجنائيات (قوله والدي بنحى العمل بما قاله الجماعة الخ) بل الاظهر أن المراد به أن تبلغ حدا لا يأس من وجود حمل في بطنها بمقام السنتين اذ قولهم لا يمكن الرادي بطن أمه أكثر من سنتين يعم الحلو والميت كما قاله الرحمتي (قوله بيان لا بعد الاجلين الخ) الاظهر ما في ط أنه بيان للاجلين (قوله ولا يخفى أنه ليس فيه سوى المسامحة في العطف) قد تدفع المسامحة عن عبارة المصنف يجعل الجملة الثانية عطفًا على الجملة الاولى (قوله استثناء منقطع) هذا ظاهر بالنسبة لما زاده الشارح من قوله لو حانت الخ لا بالنظر لعل عبارة المصنف في ذاتها (قوله لكن بشكل على هذا تصریحهم الخ) قد يقع بان تصریحهم بما ذكره لا ينافي ما ذكره الزيلعي فان موضوعه أنه دخل بها بالفعل وادعى النسب وأنه يثبت ويبيعه العدة وهذا لا ينافي ما ذكره من أن المهر والعدة انما يجبان بالوطء والفراس يثبت بمجرد العقد لكن وجوبهما انما هو بالدخول (قوله فيمكن أن يحمل ما في الاختيار والمحيط على قول محمد الخ) هذا التوفيق يبعد التعليل المار عن المحيط تأمل وقال الرحمتي في الخانية أم ولد تزوجت بغير إذن المولى فولدت لسته أشهر فصاعدا من وقت التزوج فادعاه المولى والزوج فالولد للزوج في قولهم جميعا اه فقد اتفقوا على ثبوت الفرش في الشكاح الموقوف واعتمدوا أنه من حين العقد ولو قبل الوطء ولا خلاف بعد الوطء في ثبوته فيلزم منه ثبوت العدة بزواله (قوله الشارح اذالم تكن عالة راضية الخ) الظاهر الاكتفاء بوجود أحد الشرطين المذكورين كما قاله السندی حتى لو كانت عالة بانه غير زوجها وأكرهها على الجماع بعدما زفت اليه وقيل له انها زوجت فدخل عليها مكرهة لا حد عليها وعليها العدة ولها النفقة وسيأتى في كلامه ما يفيد (قوله وهذا خاص فيما عدا الاخيرة) بل هو شامل لها أيضا كما أن اعتقها مولاهما (قوله لان الفاسد ملحق بالصحيح احتياطا) وفراس أم الولد ملحق

بما شابهه وهو النكاح (قول لا يحتسب به منه لعدم التجزئ الخ) فيها سقط والاصل لان ما وجد قبل الطلاق لا يحتسب به منه لعدم السبب ولا ما وجد بعد الطلاق لعدم التجزئ الخ (قول أي ذكرهما غيرهما ليصح القضاء بشهادتهما الخ) صحة القضاء لا تتوقف على التعديل بل لو قضى القاضي بشهادة الفاسق صح (قول مرتبط بقوله فالعدة الخ) وهو بمنزلة الاستثناء من صدد كلام المصنف كما يظهر مما يأتي له (قول الشارح فان الفتوى أنها من وقت الاقرار مطلقا الخ) انظر ما تقدم في طلاق المريض فانه أوسع مما ذكره المحشى هنا (قول وليس في عبارة البصر لفظ السكنى بل عبارته الخ) ما ذكره عن البصر والنهر ليس فيه ما يفيد أن لا سكنى لها اذ النفقة تشملها فانها اسم للطعام والشراب والكسوة والسكنى وكذلك عبارة الخاتبة التي نقلها فعلى هذا لا يكون لها السكنى ولعل وجه ذلك وان كانت حقه تعالى أنها لا تخلو عن حق العبد فإعادة لما فيها من حقه لم تجب لها ثم رأيت في تمة الفتاوى وان صدقته في الاستناد فالعدة من حين أوقع الطلاق الا في هذه الصورة المتأخرون اختاروا وجوبها من وقت الاقرار ولكن لا يجب لها النفقة وموثة السكنى في هذه الصورة (قول وذكر هذه المسئلة مكررا بما مر في المتن الخ) لا يعد ذلك تكرارا معيبا فانه نقل عبارة الجواهر المفيدة لماد كره المصنف ولغيره وقصد ما فاداه المصنف (قول وينبغي أن يكون من آخر الوطأت عند زوال الشبهة الخ) مقتضى عبارته أن ابتداءها من زوال الشبهة مستندة لآخر وطء ولم يظهر وجهه للاستناد بل الظاهر الاقتصار على وقت زوال الشبهة تأمل (قول فلا يشكل بما اذا فرق في الحيض الخ) لاشك أنه اذا فرق في الحيض يعتبر ابتداءها منه وان كان لا تعتبر هذه الحيضة من الحيض الثلاث (قول الشارح ومنه الطلاق وانكار النكاح لو بحضورتها الخ) راجع لما قبله فقط ففي البحر انكار النكاح ان كان بحضورتها فتاركة والا فلا وعلم غير الماركة بالمتاركة شرط على قول وصحح وقيل لا وصحح وربحنا الثاني اهـ (قول بفعل كانه طلقها في الطهر بعد الوطء الخ) لعل الاولى قبل الوطء ليكون الطلاق سنيا (قول وموابه نجسة وثلاثون الخ) لا يظهر خطأ ما في بعض النسخ لاحتمال أن هذا رواية رواها عن الامام غير ما خرج به مذهب الظاهر (قول فقدره الامام بخمسة وعشرين يوما الخ) لان من أصل الامام أن الدم اذا كان في الاربعين والظهر المختل لا يفصل طال أو قصر فلو قدر بأقل من خمسة وعشرين ثم كان بعده خمسة عشر أقل لظهر ثم عاد الدم كان نفاسا (قول بتقدير النفاس وطهره أربعين الخ) وتقدير كل حيضة بعشرة أيام (قول اذ لا بد من مضي أحد عشر يوما للنفاس الخ) أي ليكون أكثر من أكثر الحيض وشهد لا يعتبر ذلك (قول فان الطلاق الاول بائن الخ) هو وان كان بائنا الا أنه بالعقد عليها ارتفعت عدته وابتدأت عدة لاطلاق الثاني فلا يقال انه في عدة البائن فالجواب الاول هو الموافق (قول من أن الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل الخ) ومن أن العمل بالمرجوح بمنزلة العمل بأية المنسوخة ولا يرد أن أمر الامير اذا صادف فصلا بمجتمدا فيه نفذ لان المراد به أمير العسكر بالنسبة لهم (قول المذكور في حاشية العلامة نوح على الدرر أنها معتدة بلا خلاف الخ) قد تووّل عبارة نوح أفندي بأن المراد بكونها معتدة كونها في حكمها الا أنها معتدة حقيقة فلا تخالف عبارة الشارح (قول بان الانتظار الى ظهور الحمل وعدمه هو العدة التي الخ) قال ط أقول الانتظار الى ظهور الحمل لا يقال له عدة وأورد هذا الاعتراض السيد الجوى ونظر فيه أبو السعود بان ما ذكره في البحر شامل لما اذا ظهر حملها أو لم يظهر والثمرة تظهر فيما لو تزوجت قبل التعرف عن براءة الرحم ثم ظهر براءة صحت النكاح على ما ذكره في النهر لا على ما في البحر لانه أوجب العدة عليها مطلقا اهـ

وقال الرجتي مؤيد المساقى البحر لاشبهة أن الولد ينعتق من المني ولو حلت ينبت التسبب فوجب التصريح عن
اضاعة الولد واشتباها الانساب اهـ (قول الشارح لان من لا تحيض لا تحبل) ذكر السندى عن الرجتي
أول العلاق أن ممتدة الطهر قد تحبل حتى قيل ان فاطمة الزهراء رضی الله تعالى عنهما كانت لا تحيض
وولدت ثلاث بنين وبنيتين ولم تر الدم في حيض ولا نفاس ولذا سميت الزهراء (قوله) وبه يظهر جواب حادثة
افتوى في رجل أبان زوجته بلفظ الحرام الخ لا يظهر صحة ما قاله من جواب هذه الحادثة بعد الاستفتاء
من الشافعي اذ فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فيلزمه اتباع رأى مفتيه كما يلزم العالم اتباع
اجتهاده والرجوع عن التقليد بعد العمل به باطل في حادثة واحدة وذكر المحشي عن البحر في الصوم أن
العامي يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعتمد على فتواه وفي النهاية وبشرط أن يكون المفتي ممن يؤخذ
عنه الفقه ويعتمد على فتواه في البلد اهـ نعم هذا بالنسبة للديانة أما الورقة فت حادثة ذلك المجتهد والمقلد
الى حاكم فانه يحكم برأى نفسه كما ذكره في أول الوقف (قوله) ثم رأيت بخط السائحاني عن جامع الفتاوى
شهادتان أن الغائب طلق زوجته الخ في البرازية من شتى القضاء نقلا عن المتقي ادعت أن زوجها
طلقها ونقاب ان عرفها القاضي امرأة رجل بعينه منعها عن النكاح والا لا اذا برهنت على طلاقه
هـ فعلى هذا يحصل ما في جامع الفتاوى على ما اذا لم يعرفها القاضي امرأة رجل بعينه والا فله منعها
ولا يسوغ له السكوت

(فصل في الحداد)

(قوله) نعم بشكل ذلك في معتدة العتق الخ) الظاهر أن القهستاني جعل المدار في جواز التعريض على حل
الخروج وعدمه على عدمه فقط والطريقة الاولى على العداوة وعدمها لا على حل الخروج وعدمه فهما
طريقتان فلا يصح استشكل احدهما بالآخرى نعم على الاولى يرد الاشكال ويظهر الجواب بالتأمل في
الفرق بين العديتين بان يقال النكاح قائم حكما بقيام أثره فيصير التعريض كما يحرم للشكوحة وعدة العتق
أثر الفرائض وقد زال ملكه بالكلية فلذا كان المتطور اليه في العلة عداوة المطلق لا المعتق (قوله) فاذا
أن تعيين الاقرب مفوض اليها الخ) غاية ما أفادته عبارة البحر تعيين انتقالها الى اقرب موضع ولا تفيد
أن تعيين الاقرب مفوض اليها فزال عبارته كالشارح تفيد وجوب الاقرب كما قال ط نعم لو اشتركت
منزلان في القرب كان لها خيار التعيين (قول الشارح عن تلخيص الجامع) عبارته على ما نقله في البحر
شهادا أو واحد عدل أنه طلقها ثلاثا وقد دخل بها يمنع من الخلوة بها مدة المسئلة بأمينسة نفقتها من بيت
المال لانه يعتقد الحسل والعدل كغيره بخلاف المعتدة اهـ قال الرجتي ظاهره وصرح به أن في المعتدة
لا تكون نفقتها في بيت المال لانه في المسئلة الاولى كان معتقدا الحل فلم يمكن أن تجعل نفقتها عليه ولم
يحكم عليه بالحرمة بعد لعدم وجود الحجة وفي المعتدة يعتقد الحرمة فان كانت المرأة في حاجته فنفقتها عليه
وان كانت في حاجته المعتدة فكذلك لانها من قبيل نفقة العدة وهي عليه بحرر اهـ (قوله) وكأنه أراد بنقل
هذا تخصيص ما نقله عن المجتبى بما اذا كانت السكتي معها الحاجة الخ) ليس في حادثة السؤال ما يفيد
التقييد بالحاجة والتقييد بالاولاد في الحادثة لكونها كانت كذلك فالمدار على الشرطين المذكورين في
المجتبى (قوله) وانظر ما فائدة هذه الزيادة لان فرض المسئلة المروور على ذلك في رجوعها الخ) الظاهر أنه
لا بد من هذه الزيادة اذ لا وجه لازما للاعتداد بقيام مرتب به مما يصلح للاقامة اذا كان بينه وبين مقصدها

أقل من مدة السفر (قوله) ينتقل من موضع الى آخر لا كلا والماء الخ) تمام عبارته فان كان يدخل عليها ضررين في نفسيها أو مالهيا بتركها في ذلك الموضع قبله أن يتحول بها والا فلا (قوله) كأنه أراد به هذا الاستدلال رفع التنافي بين النصين الخ) ما في البدائع لا يرفع التنافي بين النصين وذلك أن من قال بعدم خروج معتدة النكاح الفاسد إنما أراد عدمه مدة العدة بتمامها ومنعها من الخروج لتحصين مائه الذي قاله في البدائع يتحقق بحیضة فتى تحقق براءته لا يعتنوها ويدل لهذا ما تقدم في حل التعريض من أنه منوط بحل الخروج وعدمه

(فصل في ثبوت النسب)

(قول المصنف فيثبت نسب معتدة الرجعي الخ) لا يصح تقريره على ما قبله بل على أن الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء وتثبت به الرجعة فلو أتى بالوارث كان أنسب سندی عن الرجعي (قوله) ويحرر الحكم فيما إذا أتت به لتمامها مقتضى قول التمهستانى وفاسد النكاح كتحججه أن يقال اتيانها به إنما هو ما فيه كاتيانها به لتمامها في الصحيح (قول الشارح والمدة تحتمله) في السندی وأطلق في المدة في قوله والمدة تحتمله فتشمل مدة العدة ومدة الحمل يعنى لا بد في عدم ثبوت النسب عند الاقرار بعنى العدة من احتمال مدة العدة ومدة الحمل اللتين عينتهما باقرارها أى المديتين المقدرتين لهما شرعا كان تقريره على عدة هذا الخيض في تين يوما أو أكثر على قول الإمام وتسعة وتسلائين على قولهما ويكون بين مضيهما والوضع ستة أشهر فأن كان مدة العدة لا تحتمله ومدة الحمل تحتمله كما إذا أقربت بمضى عدتها ما في أقل من ستين يوما وبين المضى والوضع ستة أشهر ثبت وكذا العكس كما إذا أقربت بمضى العدة في ستين يوما وبين المضى والوضع أقل من ستة أشهر وكذا إذا كان كل منهما غير محتمل اهـ (قوله) وهذا القيد لفهوم المتن لا لمنطوقه الخ) وهو اقرارها بعينها أى فانه لا يثبت النسب مع الاقرار بقيد احتمال المدة لمضى العدة وإلّا جعله قيد للعنف يعنى أن قوله ما من نكاح انما هو وعند احتمال المدة وكلامه الاول عام فيما دون الستين فأكثر كما يفيد من قوله راب (قوله) لبيان أن حكم الستين حكم الاكثر الخ) لا يظهر أن حكم الستين حكم الاكثر الخ على ما مشى عليه المتن في المبتوتة لو أتت به لتمامها لا يثبت النسب لا على مقابله من الثبوت لتصوير العلوق في حال الطلاق بأل (قوله) لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق الخ) وأورد أن الاحتمال الاول مرجحاهو أن الظاهر أن الحوادث تنضاف لا قرب أوقاتها وأجيب بان محله ما لم يعارضه ظاهر آخر وهو الوطء في العصمة لا في العدة وفيه أيضا نفي القيد السنة في الرجعة بالوطء والعادة وهو الرجعة باللفظ فكان ما مضى به العادة والسنة أرجح اهـ شهر (قوله) كن باع جارية بثمانين بتوا مبن كذلك الخ) فرض مثله الجارية في الفتح بما اذا باعت بولدين أحدهما لأقل من سنة أشهر ولا أكثر اهـ هذا يصح قوله بعد ذلك لان ولد الجارية الثاني يجوز الخ والاف كيف يشاء وزحذوته على ملك البائع قبل بيعه مع انها أتت به لاكثر من سنتين فالاصوب للعشى متابعته للفتح وعدم التعبير بقوله كذلك تأمل وعبرة البحر كالجارية اذا ولدت ولدين بعد بيعهما ثم ادعى البائع الاول يثبت نسبهما لانهما ملقا من ماء واحد اهـ (قوله) لان ولد الجارية الثانية يجوز الخ) وأيضا ولد الجارية بقدر الزمة بالدعوة والزواج ثم يسع حتى لو ادعى الزوج كان مثله (قوله) وبه علم أن قوله ولو أكثر من سنتين خاص الخ) وعلم أيضا ما ذكرناه لا حاجة لاستثناء مسألة الامة فانه في طلاقها باثنا لا بد أن تأتي به لأقل من سنتين أو لتمامها على اختلاف الرواية نعم يشترط شرط آخر فيما إذا كانت بائنة بواحدة وهو أن تلده لأقل من ستة أشهر من يوم الشراء

(توارة من حين الاقرار) لعلة الطلاق (قوله) يعني عنه ما يذكره المصنف في بيان المقررة الخ) بل قصد الشارح استيفاء أحكام الصغيرة المتوفى عنها زوجها فذكر أوضاع حكمها مع عدم اقرارها بالحبل ولا بانقضاء عدة هم ذكرها إذا أقرت بانقضائها وهو متابع في ذلك للزيلي والقسم الثالث ذكره الزيلي ولم يجعل مسئلتنا داخلية في المقررة آتية ويدل لذلك زيادة الشارح كالزيلي قوله ولأقل من أكثرها فإنه لا يتأق في الصغيرة (قوله) لكنه خالف هنا فقال وشمل ما إذا كانت من ذوات الاقراء الخ) المخالفة انما هي في الصغيرة لا آتية وذلك أنه في الجرد ذكر في مسألة المراهقة أنه قيدها المصنف بكونها مطلقة لانها لو مات عنها زوجها ولم تقر بالحبل ولا بانقضاء العدة فعندهما ان ولدت لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت النسب الخ ولم يتعرض فيه للآتية أصلاً ثم ذكر هنا ما ذكره المحشي عنه ومعناه أنها إذا كانت آتية ولم تقر بانقضاء العدة فحكمها حكم ذوات الاقراء إذا جاءت بولد الى سنتين من وقت الطلاق ثبت نسبه وإذا كانت صغيرة لم تنسح الانقضاء ولا الحبل لا يثبت الا إذا جاءت به لأقل من تسعة أشهر كما في الطلاق وهذا يخالف ما قدمه بقوله وقيدها المصنف الخ وتدفع المخالفة بحمل قوله حكمها الخ بالنسبة للصغيرة على أنه حكمها من حيث انها اذا تبين وجود الحبل في مدة العدة بان ولدت له لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت والا لا على نفس المدة فيكون حكمها في الوفاة نظير حكمها في الطلاق لا عينه (قوله) ان جاءت به لاكثر من سنتين احتج الى الشهادة الخ) العبارة فيها قلب فانها إذا جاءت به لاكثر من سنتين يكفي شهادة القابلة ولأقل يحتاج للشهادة وعبرة الجرح ليس فيها هذا القلب (قوله) ان شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأةين) لعلة المرأة بصيغة الافراد (قوله) ظهوره بان تأق به لأقل من ستة أشهر الخ) الظاهر أن من أتت به لأقل من ستة تكون أمارات حبلها الخ ومن كانت أمارات الخ تأق به لأقل من ستة أشهر فترجع العبارة بان لشي واحد (قوله) وعلى هذا فاولم يكونوا من أهل الشهادة لا يثبت النسب مقتضى ما قبله هو الثبوت بدون اشتراط أهلية الشهادة فهذا التشريع فيه نظر (قوله) ولا تحرم عليه بهذا النفي) بل وازكوتها حاملاً من زنا حين تزوجها (قوله) بان هذا الطلاق رجعي الخ) قال الرحمتي في كون هذا الطلاق رجعيًا تطراد النسب أثبتناه احتياطاً والاحتياط في عدم ثبوت الرجعة اذ هي لا تثبت بالشك فلا يقال متى ثبت كونها موطوءة تثبت له الرجعة اهـ (قوله) الاحتمال البعيد المخالف للعادة المستمرة الخ) حقه حذف قوله للعادة الخ والاقتصار على قوله لكن الخ فإنه في الصورة الثانية الولادة لزيادة عن ستة أشهر ويدل لذلك ما قبل هذا - اصل والحاصل في الفرق أن الحامل لهم على الاحتمال البعيد النيقن بوجود الولد وقت العقد ولم يوجد هذا فيما إذا أتت بولد زيادة عن ستة أشهر فلم يقلوا به وان كانت العادة مستمرة بالولادة لاكثر منها (قوله) ونقل ح عن شيخه في تصوير المقارنة الخ) ما نقله الحلبي وما قبله ما كهما واحد (قوله) الشارح فلا يثبت بدون شهادة القابلة اتفاقاً) الاحتياج لشهادة القابلة انما هو لتعين الولد لا لثبوت النسب فإنه ثابت بالفراش كما تقدم (قوله) لان سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد الخ) الأوضح في التعليل ما في الكفاية وانما يثبت النسب لقيام الفراش بقوله ان كان في بطنها ولد فهو مني والحاجة الخ (قوله) أو انما هو وهو مشكل الخ) ينسب الاشكال بان اتياتها به لتامها لا يعين وجوده قبل المقالة ويحتمل حسدونه عندها وهو انما علق بالكيثونة في بطنها وهي الحصول قبلها اذ هذا الكلام من باب التعليق بما هو كائن فيقتضى سبقه لا الحدوث عند المقالة تأمل (قوله) ثم نقله عن المحيط) وذكر صاحب النهر أن في كلام الزيلي اشارة اليد وعبرة المحيط لو أقر أن أمته حبلية منه ثم جاءت بولد لستة أشهر يثبت نسبه منه لأن الدعوة

صادفت ولدا موجودا في البطن وان جاءت به لا كثر من ستة أشهر لم يلزمه النسب لأن لم يتيقن بوجوده وقت الدعوة لاحتمال حدوثه بعدها فلا تصح الدعوى بالشك اهـ وما نقله الشارح عن غاية البيان عزاء فيها الى الاجناس كما ذكره الانقروى اهـ ففي المسئلة روايتان ويظهر أن وجهه صحة نفيه أنه لما احتمل الحدوث لم يتيقن بصحة دعواه فكان له نفيه للنسب في وجوده وقت المناقاة (قول) فانها حينئذ ليست من أهل الارث (الخ) أى على الاحتمال الاول لاميراثها وعلى الثاني لها الميراث لظهور سريرتها عند الموت وعلى الاحتمالين جاء الشك في ميراثها ولا مخرج (قول) لعل وجهه أنها لو قالت أنا امرأتها (الخ) على ما ذكره يكون قصد المصنف الاحتراز عن الصورة التي ذكرها (قول) لأنه لما ثبتت النكاح وجب الحكم بقيامه (الخ) قال الرجعي سلمنا لزوم أنه من نكاح والاصل بقاؤه لكن الاحتجاج بدعوى ارثها استمسالة باستصحاب الحال وهو يصلح للدفع لاللاستحقاق فكيف تستحق به الارث اهـ (قول) احتراز عن فسده بعدم الكفاءة (الخ) لكن الظاهر أن المراد بالفسخ الفساد اذ يدعوا الولد يريد أنه وقع فاسدا لا فسده وجعله كان لم يكن بعد سبق تحققه (قول) واحتمال الحال بان تلبه لستة أشهر فاكثرا (الخ) جعل في الجمع أنه الاول ان أتت به لاقل من ستة أشهر من حين عقد الثاني عند أبي يوسف ولا كثر من ستة يكون الثاني وحكم محمد بالولد الاول ان كان من حين ابتداء الثاني بالوطء الى الولادة أقل من سنتين وان كان لا كثر منهما فهو الثاني اهـ وقال في الهندية من متفرقات دعوى النسب قال أبو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد أصح وبه نأخذ كذا في الفصول العمادية (قول) يشترط أن تأتي به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار (الخ) الظاهر أنه يشترط أن تأتي به لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء أيضا حتى يتحقق أنه من النكاح اذ لو أتت به لستة أشهر من وقت الشراء ولاقل منها من وقت الاقرار لا يتيقن أنه من النكاح لحل وطئها بالشراء (قول) وان لاقل من نصف حول (الخ) حقه وان لا كثر (الخ) (قول) الشارح وكذا لو أعتقها بعد الشراء قال في الفتح ولو اشترى زوجته الموطوءة ثم أعتقها فولدت لا كثر من ستة أشهر منذ اشتراها لا يثبت النسب الا أن يدعيه الزوج لان النكاح بطل بالشراء وصارت به ال لا يثبت نسب ولدها منه لو ولدت لا كثر من ستة أشهر من وقت الشراء لا بدعوة والعق ما زادها الا بعد امنه (الخ) اهـ (قول) لبطالان النكاح) أى نكاح المولى بالشراء (قول) لعل وجهه أسهال المأزها الا بعد امنه (الخ) (الخ) في هذا التوجيه نظرا في السابقة قد اعتبرنا أثر الفراش فجعلناه للمولى وهنالم نعتبر حقيقته وهو كونها أم ولده وجعلناه للزوج مع أن العدة واجبة عليهما من وطء الزوج فيها ومحمد سرمتها على المولى بوطء الزوج لا يجدي نفعا فان الحرمة ثابتة فيما قبلها أيضا بالعق والوطء (قول) ولم يظهر لي وجهه لأنه اذا لم يثبت (الخ) الظاهر أن المسئلة خلافية فقل أنه يحمل على أنه من الزنا فيصير فيه الاختلاف في نكاح الحامل منه واحتمال أنه من وطء شبهة أو نكاح فاسد لا يكفي لافساد النكاح اذ كما يشمل ذلك محتمل أنه من زنا والنكاح بعد وجوده لا يبطل بالشك وهذه طريقة البدائع وعلى طريقة الزيلعي يكفي لفساده احتمال أنه من فاسد أو شبهة اذ بذلك لم يعلم وجود شرط صحته

(باب الحضانه)

(قول) لكن في القاموس حضن الصبي حضنا وحضانه بالكسر (الخ) في السندى بعد ذكر عبارة القاموس مانعه واقتصر شيخ الاسلام ذكره في شرح الروض على الفتح وكذلك ابن الملحق في ضبط ألفاظ

المنهاج ومن هنا يستفاد جوازهما اه (قوله كما أفاده القهستاني) واتفقوا على أن الأب يجبر على
 نفقته وعلى أمساكه وحفظه وصيانته إذا استغنى عن النساء لأن ذلك حق للصغير عليه اه (قوله)
 بأن يكون قوله ونحوه مرفوعا عطفا على الزنا) لعلمه منه وباعطفا على الزنا الواقع خبر تكون (قوله فانها
 تستحقها عابلا يشبه الاجرة الخ) حقه النفقة وذلك أن ما تأخذه له شهبان في راعى شبه الاجرة حال قيام
 النكاح أو العدة فلا تستحق شيئا من الاجرة لقيامها بأمر واجب عليها وبعدهما ما تأخذه مراعى فيه شبه
 النفقة فلها أخذ على أنه نفقة للصغير (قوله وكذا في الخيرية الخ) الذي فيها أنه أجاب عن الام
 المنقضية العدة إذا طليت أجرة حضانه أو ولادها بأنها تجاب الى ذلك اذ هو واجب على الاب ككسوتهم
 ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه وأجاب أيضا عن ثلاثة أيتام فرض القاضي للحضانه
 أمهم سبع قطع بأن استحقاقها الاجرة فيه خلاف قيل لا تستحق فقد سئل قاضي القضاء فخر الدين عن
 المستوتة هل لها أجرة الحضانه بعد فطام الولد قال لا وموضوعه اذا كان هنالك أب والوجه فيه أنه حق لها
 والشخص لا يستحق أجرة على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الاب وقيل تستحق على الاب ولا أب
 هنا والحضانه واجبة عليها قدرتها عليها ولا تستحق الاجرة على أداء الواجب هذا تحرير هذه المسئلة
 والناس غافلون عنها وكتبت على نسختي جواهر الفتاوى ما منه يعلم أن المتوفى عنها زوجها لا أجرة
 لحضانتها من باب أولى اه فتأمل (قوله لكن يشكل على هذا الاطلاق الخ) أى الواقع في عبارة
 قارئ الهداية من استحقاقها الاجرة (قوله قياس ما ذكره في الخلالات تقديم عمات الام على عمات
 الاب الخ) قد يقال اسم الاشارة في قول الشارح بهذا الترتيب راجع لجميع ما قبله أعنى قوله ثم
 حالة الام بذلك الخ يعنى تقدم عمه الام الشقيقة ثم لأم ثم لأب ثم عمه الاب كذلك وهو المتعين في فهم
 عبارته وهذا ما يفيد ما في المنع عن الفتح ومثله في الهندية (قوله استثناء من قوله ثم العصباء) يظهر
 انه استثناء من جميع ما قبله ولو أنى لكن مع ارادة الفسق الذي يخشى معه على المحضون أو ماله (قوله)
 الذي في الشر بلا لية عن البرهان وكذا في الفتح ثم لأب ثم لأم) مقتضى ما سبق تقديم الخال لأم على الخال
 لأب فان قرابة الام من قبل أمها مقدمة على قرابتها من قبل أبيها كتحقيقه عبارة الخلف السابقة وغيرها
 (قوله فاذا علم المسمى أو القاضي شيئا من ذلك لا يحل له نزع من أمه الخ) قال العلامة السندی أفاد الحديث
 سقوط حضانتها بالنزوح فلا يلتفت الى شفقة زوجها اه (قوله وينبغي أن يكون مع اليقين في الفصلين الخ)
 لكن ما ذكره في مسئلة الاختلاف في سنة من أن القاضي لا يحلف أحدهما لأن فائدة التحليف القضاء
 بالنكول لانه اقرار أو بذل ولا يعلم كان واحدا منهما لان الحضانه حق الصغير لا تملك الام بذله ولا الاقرار
 بسقوطه وكذا أخذ الاب له بعد تمام الحضانه هو حق الصغير أيضا فلا يملك بذله ولا الاقرار به يقتضى عدم
 التحليف هنا أيضا (قوله قال في البحر بعد نقله ما في الفتح وينبغي أن يكون عنده من يقول بتخير الولد الخ)
 اللازم هو العمل بنص المذهب وان لم يظهر وجهه مع أن المعتوه لا يستغنى عن الحضانه بل قد يكون احتياجه
 لها أشد تأمل (قول الشارح ليس لأطلقه بئنا الخ) في السندی لم يظهر لقوله بئنا فائدة لانه قال بعد
 عدتها والباثن والرجعى سواء فيه وفي حال قيسام العدة لم تمكن من الخروج في الرجعى والباثن لبقاء النكاح
 في الاول وبقاء أثره في الثاني اه (قوله والنظاير أنه لو كان بين المصلتين تفاوت تمنع) الذي في التتارخانية
 عن فتاوى البقالى لها أن تنقله الى بعض نواحي مصر وان كان الاب لا يمكنه الرجوع في يومه الى وطنه
 قبل الليل وكذا اذا كان له جانبان اه قال السندی فالتمس عن الانتقال لكل منهما انما هو في غير مصر

الواحداه (قوله) والحب في حكم لم يقل به أحد جعله متناجراً مجرد تقليد له (قوله) قال في حاشيته يجب عنه بان مراده بالقرية القريبة من المصر بقريته قوله وليس فيه اضرار بالأب اه فكان اللاتق بالمصنف الحاق هذا القيد به وحيث فاته ذلك كان الواجب على الشارح التنبيه عليه سندی (قوله) ولا عقد بين وبين الجدة) فليس لها حق نقله ولو الى بلد العقد وهذا في مكانين متفاوتين وأما المتقار بان فلا فرق بين الام وغيرها حيث علل بانه كالاتقال من محله الى أخرى سندی بحثنا (قوله) ويدل له ما في الحاوي الخ) كيف يقال ويدل له مع انه قال فيما يأتي ما في الحاوي يشمل ما بعد الاستغناء (قوله) لم أره في الخبرية في هذا المحل) لكن أفتى في الحامدية بالسفر بعد اتمام الحضانة اخذاً مما في المجمع وشرحه ومما في السراجية

(باب النفقة)

(قوله) الاولى اسقاط مسلمة) بل الاولى ابدال ولو بسواء (قوله) فانه يستأنس به او يحسمها الخ) في الكفاية من باب الوصية بالخدمة قالوا في المرأة اذا مرضت ان لم يمكن الانتفاع بها بوجه ما لا نفقة لها والا فلها النفقة اه ونقل السندی عن الحساوي نحوه (قوله) وان أمكن نقلها الى بيت الزوجية فنفقة ونحوها فلم تنتقل لان نفقة لها الخ) أي بعد طلب انتقالها اليه ولا بد من كون انتقالها الى بيت أبيها باذنه والا تكون به ناشئة وحكمها سقوط نفقتها حتى تعود لمنزل الزوجية (قوله) ويؤخذ منه أيضاً تنقيده كون القول لها بما اذا كانت في بيته الخ) لا يتأق وقوع اختلاف بينهما في التشويز في الحال وهي في بيته ولا يفيد ذلك ما في الخلاصة (قوله) وفيه أن المحبوسة ظلماً والمغصوبة الخ) لا يظهر وروده على ما نحن فيه فان عدمها لعدم التسليم أصلاً ويظهر أيضاً أن مسئلة الامة غير واردة لانها وان وجدت مدة النبوة مع كون التسليم ناقصاً الا انه قيل بذلك لكون حق السيد أقوى فاكفى بالناقص وجبت مدة النبوة مع كون التسليم لا تجب الا بالتسليم الكامل في غير الامة ومسئلة لمحررات بلا اذن داخله فيه (قوله) أي ادام هو طعام لا مطلقاً كما لا يخفى) كانه يريد لا يأتيها بادام يحتاج لعلاج بل بنحو غسل ومن وقال في الذخيرة اذا انتفعت من الخبز ونحوه قال شمس الائمة السرخسي كان للزوج أن يعتنع من الادام ويعطيه ما يشاء من خبز واحد ويقول هو طعام وليس على سوى الطعام وان أعطاها خبزاً شعيراً لا يمن الادام لانه لا يمكن تناوله وحده اه هكذا نقله السندی (قوله) ولكنها لا تجبر عليه الخ) التصديق ذكر هذا الاستدلال دفع قوم أن الشريفة لا يجب عليها خدمة داخل البيت كما اذا كانت ممن لا تقدم وائس في هذا المعاملة لما تقدم (قوله) الا اذا تزوج وبني بها الخ) لا يظهر صحة هذا الاستثناء فان كلاماً من الفتنة والكمونة يجب بمجرد العقد (قوله) لا محل له هنا الخ) الذي يفيد ما ذكره المحشي عن الجبراً أولاً وماتلاً اشارة عن الخلاصة أن ولاية الانفاق قبل الفرض وبعد الزوج الا ان أظهر مطلقاً بخدمه فيأمر به على ما وان كانت عبارة المصنف موهمة أن ذلك له قبله كما يفيد قوله في فرض والشارح دفعه بقوله ولم يعد الخ ولم أر أي أن قوله في فرض لها لا يناسب هذه الغاية زاد قوله ويأمره الخ فصار كلامه مع الشرح فيبدأ لاثبات الولاية للزوج قبله وبعداً منه وأنه اذا أظهر عدم انفاقه بخدمه يأمره بما عطاها من النفقة وهذا هو الموافق لما في الجبر وعبارته في الخلاصة والذخيرة اذا فرض القاضي النفقة فالزوج هو الذي يلي الانفاق الا اذا ظهر عند القاضي مطلقه فينفذ في فرض النفقة ويأمره بما عطاها من النفقة على نفسها انظر الها فان لم يعط

حبسه ولا تسقط عنه النفقة اه فهي وان ملكتها بالفرض لم تصرف فيها بالاتفاق الى آخر ما فيه تأمل
وحيث لا يخلو ما كتبه المحشى على قوله ولو بعد فرض الخ وعلى قوله فيفرض الخ عن وجود خلل
(قوله أو من الصناعات الذين لا ينقض عملهم الا بانقضاء الاسبوع كذلك) أى تفرض عليه
أسبوعاً أسبوعاً (قوله فأفاد أن الخيار لها في طلب كل يوم الخ) أى عند المساء اليوم الذى أو غدوته
(قوله وقال أبو يوسف لو قال قائل بأن له أن يطالبه قياساً على نفقة شهر لا يبعد) يبعد صدور هذه
العبارة عن أبي يوسف فلعل في عزوها اليه تحريفاً ثم رأيت في نور العين قال وقال س اه ولعله
سر بالسين والراء وهو ر عن السيد الامام ناسر الدين (قوله ومفاده أنها لا تصح قبل الفرض
أو التراضى على شئ معين الخ) لا يستند ههنا من كلام الشارح ويمكن أنه مستفاد من البصر هنا
(قوله لسقوط النفقة عنه اذا أيسر الولد أو بلغ الخ) هذا الفرق غير كاف فان نفقة المرأة كذلك
تسقط بأشياء كثيرة (قوله فلا وجه للاستدلال عليه الخ) وجه بانه استدلال بصورى قصديه
بيان المراد بقوله لا تقدر بدراهم اذ ظاهره نفي تقديرها بها أصلاً فين أن المراد عدم تقديرها بشئ معين
بحيث لا يزيد ولا ينقص (قوله بدرعين الخ) أراد بهما صيفياً وشتائياً والمخفة الملاءة التى تلبسها عند
الخروج وقال بعضهم غطاء تلبسه ليلاً والدرع هو القميص الا أنه يكون مجيئاً من قبل الكتف والدرع
من قبل الصدر ستندى عن البصر (قوله لأنها يحل لها الخروج في مواضع فلا بد لها من ساتر الخ)
لا يلزم من حل الخروج وجوب تهيئة أسبابه لأنها ليست من حاجته فيجب عليها الا عليه (قوله
واللهوم هو كونها بدون تقدير القاضى لا تكون لازمة الخ) لا دخل للزوم وعدمه فى الكلام بل يقال
كفى ط اذا لم يقدر وتراضى عليها الزوجان لا يكون حكماً بل ينقض تراضيهما وحيث لا يصح ما قاله
الحلى ويسقط تنظير المحشى (أقول الشارح لو حكم الحنفى بفرضها دراها هل للشافعى بعده أن يحكم
بالتعويض الخ) فى حاشية التحفة للشيخ ابراهيم سئل شيخنا الرملى عن امرأة غاب عنها زوجها وترك معها
أولاداً صغاراً ولم يترك عندها نفقة ولا أقام لها من نفقا وضاعت مصلحتها ومصلحة أولادها وحضرت الى حاكم
شافعى وأنهت اليه ذلك وشكت وتضررت وطلبت منه أن يفرض لها أولاً ولادها على زوجها نفقة
ففرض لهم عن نفقتهم نقداً معيناً فى كل يوم وأذن لها فى اتفاق ذلك عليها وعلى أولادها وفى الاستدانة
عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل الفرض والتقدير صحيح وإذا قدر
الزوج لزوجه نظير كسوتها عليه حين العقد نقداً كما يكتب فى وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة
وطالبته بما قدر لها عن تلك المدة وأدعت عليه بذلك عندها كم شافعى واعترف به والزمه به فهل
الزامة صحيح أم لا وهل اذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقدر لها كسوة وأثبتت سألت الحاكم الشافعى
أن يقدر لها عن كسوتها الماضية التى حلفت على استحقاقها نقداً وأجابها بذلك وقدر لها كما يفعله
القضاة لأن فهل له ذلك أولاً وهل ما يفعله القضاة من الفرض للزوجة والا ولاد عن النفقة أو
الكسوة عند الغيبة أو الحضور نقداً صحيح أولاً فأجاب تقدير الشافعى فى المسائل الثلاث صحيح اذ
الحاجة داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويشاب عليه بل قد يجب عليه اه فعلى هذا الخلاف بين
المذهبيين فى جواز تقدير النفقة نقداً (قوله وقد يجاب بأن ذلك فى فرض القاضى وهذا فى التراضى
بدليل قوله الخ) الاحسن فى الجواب أن يقال لا مخالفة بينهما فان ما فى السراجية فيه ابطال القضاء
برضا المرأة وهى صاحبة الحق كما تقدم فتملك ابطاله فيصح أن ترجع وتطلب كسوة قماش بخلاف ما قاله

الشيخ قاسم فان المبتل وهو القاضى الثانى ليس صاحب الحق فلا يملك نقض قضاء القاضى الاول ففرق بين
 المثلين وحينئذ يسقط الاشكال الا ترى نعم يقال القاضى الشافعى لا يتأق له الحكم بالتبوين الا بعد طلبها
 وحيث رجعت عن فرض الحنفى الدراهم صح رجوعها وطلبها التبوين فيصح حكم الشافعى به لانها الراضية
 ما سقاط حقها ومبطله لحكم الحنفى لا القاضى الشافعى انما هو ملزم لا يصلح التبوين لها بعد صحة ابطالها
 التقدير بالدراهم نعم لو حكم الشافعى بالتبوين بدون طلبها لا يصح حكمه وعليه يحمل ما قاله العلامة قاسم والا
 فلا يظهر صحته أو يحمل على ما اذا كان الطالب هو الزوج (قوله ولذا وضعت منه الخ) أو أسرف فيها
 كما فى السندى (قوله قلت هذا ظاهر على خلاف الظاهر الخ) ما فى البصرى نفقة الخادم وما بحثه الرملى
 فى الاخذام وهما غيران وعلة لزوم النفقة للخادم تفيد لزوم الاخذام فى المريضة كما قاله الرملى (قوله أو
 ما لم تشهد بينة باعساره) حقه أو اذا شهدت الخ (قوله فقد ظهر من هذا أن الاستدانة بالامر تقع
 لها الخ) لم يظهر مما ذكره وجه الرجوع عليها (قوله من أن التوكيل بالاستقراض لا يصح) سياتى
 ما فيه فى كتاب الوكالة فانظره فانه نفيس (قوله والظاهر أنه لا عين على الزوج الخ) الظاهر لزوم اليقين
 على نفي العلم بالنية اذ كل من كان القول له كان يمينه الا فيما استثنى تأمل (قوله اذ كيف يختلف على عدم
 نيتها الخ) أى ولا اطلاع له عليها (قوله وظاهره أنه لا يقدم الاخ على الم هنا) الا اذا حلت العبارة على
 التوزيع أى من الاخ اذا وجد ومن العم اذا لم يوجد وهذا هو ظاهر عبارة الشارح ويدل لما ذكرنا نقله
 عن الزيلعى بقوله فتبين بهذا الخ (قوله ولو قال وجب الوسط الخ) ما سلكه المصنف هو الاحسن لان فى قوله
 عم فى المسئلة الاولى اشارة الى انه لا بدقها من تميم القاضى حتى تستحق الزيادة وقوله وجب الوسط فى
 الثانية اشارة لوجوبه بمجرد اعسار الزوج بدون احتياج الى تنقيص القاضى (قوله مع عدم ظهور وجهه
 الخ) يظهر أن معناه لا التفات لمقاتته فى الصورتين ففى الاولى سمعت دعواها وسألناه عن اوقبلت بينتها
 عليها ولم نلتفت الى دعواه أن نفقة كما قال وفى الثانية لم نلتفت الى دعواه فلم نسمعها وجعلناه متساوينا
 كنا نتعرف عن حاله (قوله ووجهه فى غاية الظهور لمن تدبر الخ) فان المراد لا تتمكن من أخذ هذا القليل
 من الزوج فاذا رفعته للقاضى لمدة أخرى يكون الامر كذلك فيؤدى لعدم أخذه حاشيا وفرض الكلام فيما اذا
 لم يحصل تراض ولا تقدير قاض (قول الشارح صالحها عن نفقة كل شهر على مائة درهم الخ) أى وهى أزيد
 من نفقة مثلها زيادة فاحشة بخلاف مسئلة المصنف فاما القلم الا يلتفت لقول الزوج لا أطيع فلا منافاة
 اه سندی (قوله وأجاب المقدسى بأن التوكيل فى القرض لا يصح الخ) قال فى حاشية البصرى قال المقدسى
 أقول الاحسن أن يوجه بأن التوكيل فى القرض غير صحيح فاستفردت على نفسها فلزمها ان قال
 على أن ترجعى على كان هذا منه كاصطلاح على هذا المقدار ترجع به عليه اه قلت وفيد غفله عن كون
 موضوع المسئلة بعد فرض القاضى وقد مر أنها ترجع بعده سواء أ كانت من مال نفسها أو اسدينت
 فاذا لم يصح الاستقراض ما الداعى الى عدم الرجوع بالمفروض فالاشكال باق بحاله وأجاب
 الرملى بأن الزوج لما قال لها استقرضى وأنفق على نفسك كانت مستقرضة على نفسها اعدم صحة التوكيل
 وقصدها امتثال كلامه وكلامه موجب للزوم الدين عليها لا عليه وأمرها بأن تنفق ما استدانتته على نفسها
 لا عليه فيجتمل التبرع وغيره والتبرع أدنى الحالتين فيجعل عليه فكأنه أمرها بالاتفاق على نفسها من مالها
 متبرعة فامتثلت أمره فكان اسقاطا للقرض فى مدة الاستدانة والنفقة مما استدانتته بخلاف ما اذا لم يقل
 ذلك لعدم العمل المذكور فبقى فرض القاضى وهو موجب للرجوع عليه والحاصل أن قوله استقرضى

وأنفق واجابتهاله اضراب عن الفرض منها وانظر الى قوله الا أن يقول وترجعين بذلك على لانه ينفي التبرع
 المستفاد من ذلك واذانم يوجد ذلك بقى الفرض لعدم ما يستفاد منه التبرع فتأمل اه لكن الظاهر أن
 ما عترض به على المقدسي ساقط فان المراد أنه يلزمها ما استقرضته ولا يلزم الزوج وهذا لا يمنع
 رجوعها بالمفروض وبهذا يكون ما ل ما أجاب به وما قاله في البحر واحد (قول الشارح ولو
 أنكرت انفاقه فالقول لها يمينها) لكن هذا في نفقة الزوجة خاصة لا في نفقة الاولاد ففي الاشياء من
 القاعدة الثالثة ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الوصول اليها وأنكرت فالقول لها
 كاللذان اذا أنكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها وادعى الاب الانفاق
 فالقول له مع اليمين كما في الخاتمة الثانية خرجت عن القاعدة اه (قول وهما المولى واحد الخ) ليس
 بقيد كما يظهر من تعليل المسئلة (قول نعم قوله ونفقته على أبيه الظاهر أنه سبق قلم الخ) سبق القلم انما
 هو في نقل الشارح عبارة الجوهرية وعبارةها فان زوج المولى عبده من أمته ثم كاتبها فولدت منه
 ولدا نسل في ثبوتها وكان كسبه لها لان تبعية الام أرجح واهذا يتبعها في الرق والحرية ونفقة الولد عليها
 ونفقة امه على الزوج اه (قول ومقتضاء أنه استخدمها في غير بيت الزوج الخ) المتبادر من قولهم ولا
 يستخدمها أنه شرط ثان في تعريف التبوثة وكونه عطف تفسير غير ظاهر من كلامهم مع اختلاف
 المعنيين على ما هو ظاهر ويدل لذلك ما نقله عن الزيلعي بقوله لان الاعتبار الخ اذ باستخدامها في بيت
 الزوج لم تنفرد لمصالحه والمراد بالاحتباس في عبارة الهداية كما في السندي عن الرجعي أن تكون
 محتبسة لمصالح الزوج خاصة والمراد بالتحلية في عبارة الذخيرة التامة بأن يدفعها ولا يستخدمها هذا
 هو المذهبين فهمه في هذه العبارة فتأمل اه (قول لانها تحجب بالاحتباس وهو التبوثة الخ) أي وانما
 تعتبر حال قيام النكاح (قول وذكر أم الولد في البحر معزيا الى آخر الكنز) عبارة من مسائل شتى
 قالت لا أسكن مع أمك وأريد بيتا على حدة ليس لها ذلك اه وليس فها تصرح بأم الولد (قول
 فانظر هل يتأتى ذلك هنا) فديقال يتأتى ذلك هنا أيضا بان يفرض لها أجرة مسكن بالدرهم بقدر حالهما
 ويخاطب بقدر وسعه وما بقي دين الى الميسرة فانه لا يتأتى ايضاؤها حقها في السكنى الا بذلك كما اذا كان عاجزا
 عن الاسكان بالكلية فانه يفرض لها الاجرة وترجع بها اذا أيسر ثم رأيت في أنفع الوسائل لو لم يكن للزوج
 منزل مملوك يكثرى منزلا لها ويكون الكراء على الزوج وان معسرا تؤمر المرأة أن تستدين الكراء وتوفي
 ثم ترجع اه (قول قال المصنف في شرحه فهم شيئا أن قوله ثمة إشارة للدار لا البيت الخ) الظاهر
 من اضافة أحد للاجاء وتقييده بقوله يؤذيها أن اسم الإشارة الموضوع البعيد راجع للدار والا لما
 احتج لهذين القيدين وعبارة البرازي ليس فيه اما يفيد ذلك ولا ما يعين أن الضمير في عبارة الخاتمة
 راجع للبيت فلا ترتد ما فهمه في البحر وقول البذائع حتى لو كان في الدار بيوت الخ لا يدل على أنها ليس لها
 المطالبة اذا كان في الدار من يؤذيها وانما فيه التعرض لمجرد الوجود في الدار وانه لا يكفي لتحقيق الايذاء
 فلا يشافي أنه اذا تحقق بوجوده في الدار يكون لها مطالبة بغيره وهو ما أفاده في الخاتمة فهما مسئلتان
 تعرض لاحدهما في الخاتمة والاخرى في البرازية (قول صوابه من أجهاء المرأة) فديقال لا حاجة
 الى هذا التصويب لاشترائه أجهاء الزوج والزوجة في هذا الحكم اذ كما يشترط أن لا يكون أحد من
 أجهاء الزوجة كذلك يشترط في أجهائه (قول ومفهومه أن من كانت من ذوات الاعسار يكفيها بيت
 الخ) هذا مخالف لا إطلاق المتون وتصرح بهم أنه لا بد في المسكن من الخلو عن أهله وأهلها وهذا هو

المتعين في المسئلة الا ان يقال مراده ما اذا كانت في بيت من الحوش والاجماع مثلاً في بيت آخر
منه لا أنهم في بيت واحد منه **(قول)** منعه عن التعدى في حقها ولا يتركها ثمة الخ كذا عبارة البصر
ولا يظهر قوله ولا يتركها ثمة بل الظاهر تركها فيه بدليل المقابلة بدون فائدة في النقل وعبارة القمع
فان شكت أنه يضربها أو يؤذيها ان علم القاضي ذلك زجره وان لم يعلم سأل من جيرانه فان كانوا لا يوثق
بهم أو كانوا يميلون اليه أسكنها بين أقوام أخيار يعتمد القاضي على خبرهم اه وعبارة الهندية على ما في
السندی فان علم القاضي ذلك زجره ومنعه عن التعدى وان لم يعلم يتظران جيران هذه الدار قوماً صالحين
أقرها هنالك ولكن يسألهم عن صنيعه فان ذكروا مثل الذي ذكرت زجره ومنعه من التعدى وان ذكروا
أنه لا يؤذيها فالقاضي يتركها ثمة الخ **(قول)** كما أفاده السيد محمد أبو السعود في حواشي مسكن الخ
قال السندی بعد ما نقل عبارة أبي السعود قلت رأيت هذا الكلام خالياً عن التحقيق والاولى أن يقال
ان يبتها ان كان محفوفاً بجيران يغيثونها اذا استغاثت بهم فهو مسكن شرعي ولا يلزمه الاتيان بمؤنسة
وان لم يكن لها جيران أو كانوا لكن لا يغيثون لبعدهم أو لعدم قيامهم معها حيث عرف القاضي ذلك
منهم فإمره بنقلها بجوار الصالحين ولا يلزمه أيضاً الاتيان بالمؤنسة هذا ما رأيته اه و يؤيد ذلك أن
المؤنسة في الدار الكبيرة وان تدفعها الوحشة لا يتدفع خوف اللصوص وذوى الفساد فلذا كان المسكن
الشرعي هو ما كان بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش فيه ولو استغاثت بهم أعانوها **(قول)** وهذا
ترجيح منه لخلاف ما ذكر في البصر أنه الصحيح الخ ما ذكره في البصر عزاء الى الخاتبة ونصه قالوا الصحيح
أنه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل
سنة وانما يمنعهم من الكينونة عندها وعليه الفتوى كما في الخاتبة اه **(قول)** المناسب اسقاط هذه الجملة
كما في بعض النسخ وعبارة الزيلعي وقيل لا يمنعها الخ عبارة الزيلعي وقيل لا يمنعها من الخروج الى
الوالدين ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم في كل عام هو الصحيح اه فما
عزاه الشارح للزيلعي لا وجود له فيه لكن فيه أنه لا يخرج عما ذكره فان المراد بقوله وفي غيرها من
المحارم في كل عام أن لها الخروج ولهم الدخول كما يدل عليه السياق وبهذا يعلم حكم خروجها للمحارم
ويحذف ما زاده لا يعلم ذلك ثم على ما جرى عليه الشارح أولاً من تقييد خروجها للوالدين بان لم يتدرا
على إتيانها تمنع من الخروج للمحارم اذا قدروا على إتيانها **(قول)** لأنها تشمل على جمع الخ طاهر
هذا التعليل أنها تمنع من الولية ولو كانت في وقت الزيارة خلافاً لما يفيد كلام ط **(قول)** وقد يجاب
بان ما كان غير تبرع الخ بهذا الجواب يستقيم كلام الشارح لكن تبقى المخالفة للبصر **(قول)** بخلاف
فرض العين كالخ الخ يفيد كلامه أنه اذا لم يوجد غيرها وخيف هلاكة الولد أو الأم أو لم يوجد من يغسل
الميت سواها فلها الخروج بلا إذن لأنه صار فرض عين **(قول)** لكن في القهستاني ويفرض القاضي
نفقة عرس الغائب الخ مال الرملي في حاشيته الى ما في القهستاني سندی والظاهر أعما ما في التصيرية
لعز ومقابلته للراهدى **(قول)** الشارح فلا تفرض لملوك الخ هم وكذا لا تفرض لخادمة الزوجة وان
كانت ممن تستحقها لما ذكره المحشى من العله تأمل **(قول)** الا أن يجاب بان العبد لا يجب له دين على مولاه
في هذا الجواب تأمل فانه لا يظهر مع أن له الاخذ من مال مولاه ومع الرام القاضي له بالانفاق
عليه فان مقتضى ذلك لزوم دين النفقة له على المولى وان كان لو امتنع المولى اكتسب وأنفق من كسبه
وان لم يكن له كسب أجبر المولى على بيعه ايقاع لحقه وحق المولى كذا في الهداية **(قول)** والمراد بضمنان

المديون عدم رآته) وجه الضمان التعدي حيث دفع ابدون اذن المالك والقاضي ووجه عدم الرجوع
 أنهما أوصل الحق لمستحقه في نفس الامر وزعمهما (**قوله** ولا ينافي هذا قولهم ان القاضي لا يقضي
 بعلم الخ) المناقاة ظاهرة لما فيه من الزام المديون مثلاً بالدفع مع انكاره الدين أو الزوجية ولا وجه لزامه
 الا بالقضاء عليه بما يعلمه القاضي من الدين مثلاً والا كيف يلزم به مع انكاره وليس الكلام في مجرد
 امره بالدفع مع تحقق سببه بالاعتراف حتى يقال انه اعانة وقتوى فالوجه بناء كلام المصنف على أن
 القاضي يقضي بعلمه تأمل ثم بعد كتابة هذا بأيام رأيت في شرح المتبع على المجمع أن هذا من باب القضاء
 يعلم القاضي ولفظه وان علم القاضي بالمال والنكاح ولم يعترف بهما من هو في يده يحكم بعلمه أيضاً انه حجة
 يجوز له القضاء به في محل ولايته ألا يرى أن من أقرب دين ثم غاب قضي عليه القاضي بذلك لعلمه به فكذا
 النفقة اهـ (**قوله** فالظاهر أنه لا عين لها عليه الخ) عبارة الرملي على ما نقله السندي ولو قال المديون أو فيته
 فالظاهر أنها لا تطالب بالبينة أو قال المودع أذيت لم تحلفه لأنها الخ (**قوله** إلا أن تدعى ضياع ما دفعه
 لها) المناسب حذف هذه والاقتصار على ما بعدها فان الزوجة لا تستحق نفقة أخرى لو ضاع ما دفعه
 اليها من النفقة (**قوله** قلت وهو مشكل الخ) ذكر في الفصولين من الفصل العاشر ما منه يؤخذ
 الجواب عن الاشكال ونصه ادعاء ولا بينة فنكل ذواليد فحكم به للمدعي فقال ذواليداني كنت اشتريته
 منه قبل الخصومة فانه يحكم به له ولا يكون نكوله اكذاباً بالشهود الشراء أقول فان قيل هذا يصح على
 قول أبي حنيفة رحمه الله لا على قولهما رحمه الله اذ النكول بذل عنده واقرار عندهما فتأ كذباً للحكم
 فينبغي أن لا تسمع دعوى الشراء قبل الخصومة للتناقض كما لو أقر صريحاً الا اذا حصل على الحكم بنكوله
 مرة فانه لا ينفذ في رواية ضعيفة لأنها شرط طاعرض اليين ثلاثاً في رواية عنهما فاذا لم ينفذ الحكم على هذه
 الرواية فكأنه برهن قبل الحكم فتسمع على هذه الرواية ويمكن المناقشة على قول أبي حنيفة رحمه الله
 أيضاً ويجاب بان كون النكول اقراراً لا يخلو عن شبهة ما وهي تكفي في أن لا يكون اكذاباً بالمسلم حلاً على
 الصلاح في حقه اهـ وفي الاشياء وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول كما في الحاشية اهـ والذي في
 الحاشية ونقله عنها المحوى يفيد أن هذه المسألة خلافية ونصها ادعى عبد الله بدرجل أنه له فبعد المدعي
 عليه فاستدلف فنكل وقضى عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه أقام البينة أنه كان اشترى هذا العبد من
 المدعي قبل دعواه لا تقبل هذه البينة الا أن يشهدوا أنه اشتراه منه بعد القضاء وذكر في موضع آخر أن
 المدعي عليه لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة وأقام البينة بليت بينته ويقضى له اهـ من باب
 ما يبطل دعوى المدعي واقتصر في فصل اليين على عدم القبول وعزاه للمتنق وظاهره اعتماده فقطهر أن
 وجه القول الثاني أن النكول ليس اقراراً ولا بذلاً من كل وجه فلذا قبلت البينة بعده وسيأتي هذا أيضاً
 في الدعوى (**قوله** فيما لو أقرب دين يجب الخ) الا صوب كفل بدل أقر في هذا وفيما بعده (**قوله** وهنا
 ضمن ما أخذته ثانياً الخ) الظاهر أن ما هنا من قبيل الاول فان ما أخذته انما يصير ديناً في ذمتها بهلا كه
 أو استهلا كه وقبل ذلك الحق في عينه لمالكه وان كان مضموناً عليه (**قوله** ولا يحتاج الى بينة الخ) أي في
 مسئلة الامر بالاستدانة كما تفيد عبارة البحر حيث قال بعد قول الكنز ولو لم يكن له مال فطلبت من
 القاضي فرض النفقة الخ ثم على قول من يقول تفرض النفقة في هذه المسئلة لا يحتاج المراد الى إقامة الخ
 (**قوله** قال الزبلي لان الخ) نص عبارته وقال زفر تسمع بينتها ولا يقضى بالنكاح وتعطى النفقة من مال
 الزوج ان كان له مال وان لم يكن له مال تؤمر بالاستدانة لان في قبول البينة بهذه الصفة الى آخر ما نقله

المحشى عنه ومثله في كافي التسنفي فظاهره أن تخيير الزوج في الرجوع عليها أو على الكفيل في صورتي ما إذا
 فرضها في ماله أو أمرها بالاستدانة وذكر في الدر المنثور وشرح المجمع لابن مالك تخيير الزوج في الرجوع عليها
 أو على الكفيل بعد ذكرهما الثانية فقط فهذا صريح في تخيير في الثانية أيضا وعليه يكون للدائن ابتداء
 طلب الدين من الزوج لأنه اعتمد على أمر القاضي وهو يصلح حجة ثم الزوج يخير ولو كان الدائن يرجع عليها
 فقط لما خير الزوج حيث أنه لا دين له حتى يرجع به على أحدهما وقال القهستاني قال زفر يقتضي بالنفقة
 ويأمرها بالاستدانة عليه فإن حضر وأقر بالنكاح قضى الدين فإن أنكر كلفها إعادة البيعة فإن أعادتها
 فيها والا أمرها بردها ما أخذت كافي المحيط اهـ ومثله في البصر وظاهرهما أنه إذا ظهر أنها لا تستحق النفقة
 لا يطالب الزوج بل هي تطالب بردها ما أخذت تأمل (قوله) إذا أوصى بثلاث نفقه وغنمه فضاء الثلاثان فله ثلث
 الباقي منهما) وعند أئمتنا الثلاثة له ما بقي إن خرج من ثلث باقي جميع أصناف ماله بخلاف القيمات التي
 لا تقسم كالشباب والعبيد فله ثلث الباقي (قوله) لا يحث عند زفر الخ) الأصوب يحث بالاثبات هنا والنفي
 في المسئلة التي بعد تأمل (قوله) وبه علم أن المناسب عطف الاستدانة بالوإا الخ) الأنسب ما فعله الشارح
 وذلك أن في كلامه توزيعا فأمرها بالانفاق في صورة فرضها في ماله وبالأستدانة في صورة ما إذا لم يكن له مال
 وديعة أو دين (قوله) بأن أقام الزوج بيعة على إقرارها به الخ) وكذلك لو برهن على أنها ولدت قطعا مسيين
 انحلقت أو تقررا بإسهاب إقرارها ولو غها مدة الإياس والثابت بالبيعة كالثابت بالمعاينة اهـ سندی (قوله)
 لأنه ينافيه قوله فله النفقة الخ) يمكن أن يقال إن معنى كلامه فله النفقة إلى سنتين من وقت الطلاق أي
 وأنت لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار لكن هذا إنما هو في الطلاق البائن وأما الرجعي فله النفقة
 وإن أنت به لا أكثر من سنتين بعد كونه لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار تأمل (قوله) وقد يجب أن
 المراد جهالة ما يثبت في الذمة الخ) لا يخفى أن هذا الجواب عليل فإن جهالة المصالح عنه لا تفسر لعدم
 إفضائها إلى المنازعة كما ذكر في الاعتراض ولا فرق في هذا بين ما يثبت في الذمة وبين الدين الثابت فيها
 والصواب أن المراد جهالة ما يخص كل يوم من البدل المسمى لاجهالة المصالح عنه ويدل له ما في ذمة الفتاوى
 لبرهان الدين ولو صالح المعتدة عن نفقتها مادامت هي معتدة على شيء معلوم فإن كانت تعتد بدبا لحيض
 لا يجوز وإن كانت تعتد بالأشهر يجوز لأن في الوجه الأول حصص كل يوم مما وقع عليه الصلح مجهول لأن
 الحيض يزيد وينقص وهي محتاجة إلى استيفاء حصص كل يوم في الباب الآخر من صلح عصام (قوله) المصنف
 إذا كانت أم ولد الخ) في السندی ذكر في السراج أيضا عن الفتاوى يعني إذا جلت أمة من سندها
 واعترف بأن الحمل منه لكم الم تلدا لا بعن موت السيد يعني ما ولدت لسيدها قبل ذلك ثم قال وقيدنا بانها لم
 تلد قبل ذلك لسيدها لأنها لو كانت ولدت قبل ذلك يثبت نسب ولدها الآخر بسكوت من مولاهما ولو مات
 سيدها اعتقت بموته بسبب الولادة الأولى وتكون أجنبية عنه لا تقطع الملك بالموت ولا وجهه لا يجب
 نفقتها في التركة بخلاف ما لو لم تلد قبل ذلك ومات سيدها وهي حامل منه وقد كان اعترف بميلها فأنها
 عند موته باقية على ملكه لا يتبين عتقها إلا بعد الولادة وما دامت في ملكه أو انتقلت لما ورثته بعده
 فنفقة في التركة اهـ وبهذا سقط اعتراض الرجعي وما استدلل به المحشى (قوله) صح ولزمها الأجرة
 الخ) لكن الظاهر أنها تأثم بسكنائها في بيتها لعدم اعتدادها في بيت طلق فيه (قوله) ولم أر من ذكر هنا
 أجرة الضيب الخ) عدم الوجوب ظاهر فإن المريض لا تجب عليه مداواة نفسه مع غناه فبالأولى أن لا تجب
 على غيره وقا علما وأرجوب النفقة عليه بأنه جزؤه فصار كنفسه (قوله) قال الخیر الرملی واستغنت الانثى بنحو

خياطة الخ) عبارته لو قال بدل الطفل العاجز عن الكسب لكان أولى لأنه إذا قدر عليه سقط الوجوب عن
 أبيه وإن لم يبلغ حتى الانثى الصغيرة إذا استغنت الخ (قوله) لكن سيذكر الشارح عند قوله ولو لكل ذي رحم
 الخ) ما ساقى لا يتنافى ما هنا وإن المراد بالعقار وما بعده في عبارة القمح غير المحتاج إليه ومن تحمل له الصدقة هو
 من لا يملك نصيباً تاماً أو غير تام زائد عن حاجته الأصلية والمثل والنزل والخادم من الخواص الأصلية ثم رأيت في
 حاشيته ما يؤيد ما ذكرته (قوله) والظاهر أنه بمنزلة المال الغائب) هذا ظاهر إذا كان له مال في يد الناظر
 وبغرض أن يأخذه منه لا إذا قدر على أخذه منه فإنه يأخذه وينفق منه أو إذا كانت الغلة لم تجب على المستاجر
 بأن كان الوقف يؤجر أقساطاً قبل استحقاق القسط أو قبل صيرورة الزرع مقوماً أو منعقداً على خلاف
 نقله الخافق فإن التفقة على الأب حيثئذ لعدم ملك الابن شيئاً منه (قوله) فإن كانت معسرة فالظاهر
 وجوبها عليه الخ) الظاهر عدم وجوبها على الابن لسقوطها عنه بتزوجها ويحجر فيها التفصيل الذي
 قيل في زوجة الأب تأمل (قوله) ولو مختلفات الخ) كأن كان له زوجتان موسرة ومعسرة ط تأمل (قوله)
 أو يفرق بين مال الاجتنبي ومال الوصي الخ) الظاهر عدم الفرق فالتعين الحمل على أنه أنفق من مال اليتيم
 نفقة المثل في تلك المدة أو الحمل على رواية عدم اشتراط الاشهاد في الاتفاق عليه لأمه فكذا أن الوصي
 يرجع بدونه على هذه الرواية فكذلك ما مورداً صدقه (قوله) الظاهر أنه من عطف العام على الخاص الخ)
 ما ادعاه من أن العطف عطف عام على خاص أو مرادف غير صحيح والظاهر أن بينهما العموم والخصوص
 الوجهي فالجناية تنفرد فيها ليس من المؤن المالية والمؤن فيما لا يجيبه كجعل الباقي ولعل ما في الفصولين
 من عدم الرجوع في الأمر بأداء ما خرج مبنى على أصل المذهب فإن المطالبة به أشد من المطالبة بسائر
 الديون (قوله) وقاضيان من أجل من يعتمد على تصحيحه الخ) لكن تصحيح قاضيان هنا لا يساوي تصحيح
 ما في الشارح حيث عبر قاضيان بالصحيح وفي الشارح بالفتوى (قوله) وأيضاً فقد نقل الجوى الخ) حقه
 الاثبات بالاستدراك (قوله) وفي حاشية الرمل الخ) الذي في التارخاية مانصه وأما إذا كانت الأم معتدة
 عن طلاق رجعي لا تستحق أجره الرضاع على الزوج أيضاً وأما إذا كانت الأم معتدة عن طلاق بائن أو طلاقات
 ثلاث فهل تستحق أجره الرضاع فغيره روايتان وفي الحجة في رواية محمد لا يجوز وفي رواية الحسن يجوز وعليه
 الفتوى اه وفي الدرر وفي المبسوط روايتان في رواية جاز استبحارها قال في الشرنبلالية وهو رواية الحسن
 وعليه الفتوى فعلى هذا الضمير في قول النهر أنه رواية الحسن وفي قول التارخاية وعليه الفتوى راجع
 للجواز لعدم الفرق كما توهمه العبارة وسيذكر عقب هذا أن رواية جواز الاستبحار في عدة البائن هي المعتمدة
 ثم رأيت عبارة الرمل في حاشية المنع ونصها أقول وفي الحجة في رواية محمد لا يجوز وفي رواية الحسن يجوز
 وعليه الفتوى اه (قوله) ان الأصح ترجيح بقوة الدليل الخ) الترجيح بقوة الدليل انما هو فبين له قوة
 النظر للدلائل والا فالنظر والاعتماد على ما رجحوه ومعلوم أن لفظ الفتوى أقوى القاط الترجيح فتدبر
 (قوله) قلت وهذا مبنى على رواية الخصاص الخ) أي إذا لم تحمل عبارة الخلاصة على ما حملها عليه والا فلا
 حاجة لدعوى أنها مبنية على رواية الخصاص تأمل (قوله) أي لو ادعى الولد غنى الأب الخ) أو ادعى
 محتاج النفقة يسارق ربه وأنكر المدعى عليه (قوله) فهل يلزمه هنا أيضاً أن يلزم الابن الغنى فقط
 الظاهر وجوبها عليهما لوجود مقتضى له وهو الجزئية واليسار ولو بفاضل الكسب نعم على ما نقله عن
 الخوافي تجب على التفاوت بينهما (قوله) ويرد عليه قولهم لوله أم وجد لا بل الخ) لا يراد الأول ساقط عما
 يأتي نقله عن السندی ومقتضى ما ذكره في الأصل الخامس وجوبها على الأم والجد فيما أورده ثانياً

لسقوط الاخ بالجد وقد يقال تقوى المرحم في الجدد بظهور أثره من سقوط الاخ به بخلاف المرحم
الموجود في الام قلذا وجبت على الجسد هنا فقط وما ذكره في السادس من وجوبها على الجد لتزيله منزلة
الاب مع وجود الاخ لا عند عدمه محل نظر فان مقتضى الدليل ذلك ولو عند عدمه ألا ترى انه اذا ادعى ولد
أمة ابن ابنه عند فقده صحت دعواه ويملكها بالقيمة كما هو الحكم في الابن وقال الرضا حتى وينبغي أن
في مسألة الجد وابن الابن أن يرجح ابن الابن في وجوب الانفاق عليه لهذا المرحم فانهم جدهم لو أنت
وما لك لا يملك مطردا في جميع الاصول مع الفروع وبنوا عليه مسائل منها أن الجد اذا ادعى ولدا أمة ابن
ابنه عند فقد الابن صحت دعواه ويملكها بالقيمة كما هو الحكم في الابن لهذا الحديث فتأمل اهـ (قوله) لان
كلامهما وارث فلا يرجح أحدهما على الآخر الخ) والام ترجح بالقرب والجد يكون أباب فهو أب
والرجال أحق بالانفاق لكونهم قوامين على النساء فتعارض المرحم انما يعتبر بجانب الارث اهـ سندی
(قوله) وأقول لا تناقض فيها أصلا لما علمت من أن الارث انما لا يعتبر في نفقة الاصول الخ) وقال الرضا حتى
في حل اشكال صاحب القنية ان ما نقله أولا وثانيا جار على الاصل الذي تقرران الاعتبار للقرب والجزئية
لا الارث وهذا هو المعول عليه في المذهب وما نقله عن الكتاب بناء على اعتبار الارث وهو نظير ما قدمه
في الولد الكبير الزمن والاثني أن النفقة على حسب الميراث وهو رواية مضعفة لا ترد على الرواية الصحيحة
فان المراد بالكتاب المبسوط وهو أول كتب ظاهر الرواية تأليفا ولذا يسمونه بالاصل واذا تعارض ما في
التأليف المتقدم والمتأخر فالعبر بما في المتأخر لانه الذي استقر عليه رأي المجتهدين في نفقة دون النفقة
في المسئلة التي رأى أنها أشكل مما قبلها على الام لانهم أولى من أبيها بالمقرب ومن المم للعرب والجزئية
وتترك جواب الكتاب لان الاعتماد على الرواية الاخرى والحاصل ان في المسئلة روايتين صحيحة ومضعفة
نقلهما صاحب القنية واستشكل احدهما بالآخر ولا اشكال لان احدي الروايتين لا ترد على الثانية بل
يعمل بالمرحمة ويقدم ما فيه القرب والجزئية على ما خلا عنهم ما فيه أحدهما على ما خلا عن كل منهما
وتترك الرواية المضعفة ولا عبرة للميراث مع معارضة القرب والجزئية اهـ (قوله) والام والجد الخ) عبارا يرمى
أو الجدد بأول الواو وكذا نقله المحشى في حاشية البحر وهذا المناسب (قوله) وفي تفسير البسار ما لا ف المار
الذي تقدم عن الخلاصة اعتبار ملك النصاب هنا وجريان الخلاف السابق هنا يتوهم على نقله والام
يوجد يقال باشتراط ملك النصاب هنا ولا يصح القياس على ما سبق لعدم المساواة تأمل نعم ما مدسه عن الفتح
من التوفيق بين رواية انفاق فاضل الكسب أو فاضل شهر ربحا أفاد جريان الخلاف هنا فبه أي صاحب
وجب دانقان للقريب ثم رأيت في تمة الفتاوى الصحيح أن البسار يقدر بالنصاب واكن نصاب حرمان
الصدقة لانصاب حرمان الزكاة وبه يقتضى وروى عن محمد اذا كان له نفقة شهر لنفسه وعياله رهن ذلك على ذلك
يجبر على نفقة الاقارب وان لم يكن له شيء ويكتسب كل يوم درهما ويكفيه أربعة دراهم انفق الفضل عليهم
ولا يفتى بهذا اهـ (قوله) فالصواب ما في بعض النسخ تحرقه الخ) وحيث لا يشترط تمسكه لان صحيح
الجسم والعقل لا بد أن يهتدى لكسب ما لا بد له منه اهـ رضى (قوله) فالت لا يخفى أن ذلك لم يكن عادرا
في زمن الصحابة الخ) اللازم هو العمل بنصوص المذهب لا بالأبحاث الخافقة وعلى عبارة الفتوى شرط
مع كونه من أبناء الكرام أن لا يجحد من يستأجره فيقيد بها ما قاله الزبلي وقد يعمل بالام كما هو القاعدة
وبهذا يندفع اعتراض الرضا حتى من أصله (قوله) لانهم يمتنعون البهر في حق من يتأذى انما يتقون
ان التمسى على باهرين القتال والاخراج من الديار كذا في النسخ الا ان يقال ان المدار على الاستسقاء لاقتان

والاخراج لاعلى الحصول بالفعل تأمل (قوله فان العلة فيهم عدم التوارث الخ) انظر كيف يصح هذا مع أن هذه العلة موجودة في حق الاصول والفروع الذميين الآن يقال الاهلية موجودة فيهم وانما منع مانع منها وهو الكفر بخلاف الحرب فانه لا أهلية له لان أهل الحرب كالجناد فلا يعتبر فيهم أسباب الميراث ولا النفقة ممن المسلم فهو منقطع بالكلية بالنسبة لهم تأمل (قوله) وأجاب عنه في غاية البيان بان النفقة الخ) هذا الجواب لا يلاقي الاشكال تأمل (قوله وهل الجدة كالاب لم أره) مقتضى ما ذكره الزيلعي في تعليل المسئلة ان الجدة كالاب ونفسه وله أي الامام ان للاب ولاية حفظ مال ولده الغائب كالوصي بل أولى لان الوصي يستفيد الولاية من جهته فمن المحال أن لا يكون له الولاية وغيره يستفيدها منه اهـ اذ لا شك أنه قد يكون وصي الجد ويكون له ولاية حفظ المنقول ببيعته تأمل (قول الشارح ولا القاضى إجماعاً) قال في الفتح واحترز بالآب أيضا على القاضى لانه ليس له البيع عند الكل لافي العروش ولا في العقار ولا في النفقة ولا في سائر الديون يريد به اذا لم يكن النسب معلوما عند الحاكم وان كان معلوما لكن حاجته الآب أو الام ليست معلومة أو كانت معلومة الا انه يحتمل أن الابن أعطاهما النفقة ففي هذه الوجوه كلها لا يبيع لانه لو باع القاضى وصرف الثمن اليه لا يكون ذلك الثمن مضمونا عايمهما لانه فبغضه باع القاضى فيتضرر به الغائب فلهذا لا يبيع القاضى ولكن يفرض الامر الى الآب ويقول له ان كنت صادقا فماتدعي فبعه والا فلا أمرك بشئ وعلى هذا الوجه لا يضر الغائب انتهى من السندى (قوله وهذا مقيد بآباء الابن الخ) لا يظهر الا اذا كان المأخوذ من خلاف الجنس تأمل (قوله قلت وما مر من أن القول لمنكر اليسار واليمنة لدعيه فلعلة عند عدم العلم بالمال) موضوع المسئلة السابقة فيما اذا طلب الاتفاق من الآب فامتنع مدعي يساره وما هنا فيما بعد الاتفاق لما في به ومعلوم أن تحكيم الحال لا يصلح حجة للاستحقاق ويصلح حجة للدفع فلذا قيل بتحكيمه هنا لا قياسي تأمل لكن اذا كان الحال شاهدا للابن وقلنا القول له يلزم جعل تحكيم الحال شاهدا للاستحقاق مع أنه لا يصلح حجة بل للدفع الآن يقال انه ثابت باتلاف مال الغير والحال مقوله نظير ما قاله فيما لو اختلفا في جريان ماء الرحي وكان الحال شاهدا للزوج فان القول له من انه يجب الاجر لا بالحال لانه لا يصلح للاستحقاق بل بالعقد السابق والحال يدل على بقاءه الى ذلك الوقت (قول الشارح زاد الزيلعي والصغير) ما قاله الزيلعي هو الذي عليه العمل الآن وهو أرفق نعم يظهر اذا أنفقت الام من مال نفسها الا اذا أكل كل من مسئلة الناس ثم رأيت في نهج النجاة عن التارخائية أنه في حياة الآب لها الرجوع عليه بما أنفقت من مالها على الصغير بعد الفرض اهـ (قول المصنف ومضت مدة سقطت) قال في مبسوط السرخسي أو رد في باب الزكاة من الجامع أن نفقة ذي الرحم المحرم تصير ديناً بقضاء القاضى وانما اختلف لاختلاف الموضوع فوضع المسئلة هناك فيما اذا استدان المنفق عليه وأنفق من ذلك فتكون الحاجة قائمة لقيام الدين وهنا وضع المسئلة فيما اذا أنفق من ماله أو من صدقة تصدق بها عليه والحاجة لا تبقى بعدمضى المدة وقد قررنا هذا فيما أملينا من شرح الجامع اهـ (قوله هذا محل التفريع فكان المناسب أن يقول في الذخيرة الخ) الاضراب ظاهرة وصحح بالنظر لا خرا الكلام فانه تقييد لما قبله على فهم الجبر وأيضاً ما قبله يفيد أنه بالاستدانة ترجع وربما يتوهم من هذا الرجوع بجميع النفقة عند استدانة البعض فأضرب عنه (قوله قد يجاب عن الجبر بان المراد من قوله وينفق مما استدانه تحقيق الاستدانة الخ) هذا بعيد بل غير صحيح فان الاستدانة متحققه بأخذ المال وما جعله احترازا عنه خارج عما

قبله تأمل وما قاله الرجتي محل مناقشة فانه لا يلزم أن يكون انصافه من غير ماله استدانه لاحتمال أنه
استدان لنفسه وأيضا الاستدانه تأتي على القريب لا تصح فتقع له وبالجمله المتعين ما قاله في البحر لانه
المنقول ولا نظر للابحاث تأمل (قوله أو من مال غيره فهو استدانه الخ) لا يلزم من كون ما أنفق من مال
غيره أن يكون استدانه اذ قد يكون اباحه مثلا (قوله لكن هذا ظاهرا إذا كان قبل الاستدانه الخ)
استدراك على قوله اما أن يكون من ماله ثم المتعين هو العمل بما قاله في البحر من أنه يشترط الاتفاق بما
استدانه فبدونه لا تصير النفقة ديناً على القريب وحينئذ فلا حاجة لتردد المحشى الذي ذكره (قوله والذي
رأيت في البدائع عكس ذلك الخ) والذي ذكره المحشى في القسم التسوية بينه وبين النفقة في عدم الحبس
للعلة المذكورة وهي تفويت الحبس الحق مدته وان كانت العلة الاولى أعني قوله لأن في النفقة ضرورة
دفع الهلاك عن الولد لا تقيده وعبارة المتن مع الشارح في القسم فان عاد الى الجور بعد نهى القاضى عزز
بغير حبس جوهره لتفويته الحق اه قال محشيه ومثله الامتناع من الاتفاق على قريبه اه (قوله
وعلى هذا فلا يصح أن يقال انه يمكن أن يستدين بأمر القاضى الخ) لا يندفع ما قاله ط بهذا بل بما يأتي
عن الرجتي من أنه قد لا يجد من يدينه ثم ان اعتراضه انما هو على النقل الخطا وعلى النقل
الصواب لا اعتراض ولا جواب ((قول الشارح وقيد في التهرالخ)) في السندى عن الرجتي
مانعه قوله وقيد في التهرالخ فهم من قوله لفواتها بعضى الزمان سقوطها بعضى
المدة ولا تسقط الا بعضى المدة التي قدرها القاضى كالشهر مثلا وصاحب
البدائع أراد فواتها بحضور الحاجة اليها وفوات النفس بتأخيرها
ولا معنى حينئذ لتقيدها بالشهر لان الانسان
لا يصبر عن الطعام والشراب شهرا فتي
اضطر اليها يضرب من وجبت
عليه على تسليمها وهو
ظاهر وقد لا يوجد
من يدينه
والله أعلم

((تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى آوله كتاب العنق))

﴿الجزء الثاني﴾

من التفسير المسمى التفسير المختار لرد المختار
تأليف الامام العلامة واللوذعي الفهامة الفقيه
الاكبر الشيخ عبد القادر الراقبي الفاروق
الحقوقي مفتي الديار المصرية سابقا
تعمده الله برحمته ورضوانه
واسكنه فسيح جناته
آمين

طبع على نفقة حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ محمد رشيد الراقبي نجمل بالمؤلف حفظه الله.

﴿لا يجوز طبعه بدون اذن منه﴾

﴿الطبعة الاولى﴾

بالطبعة الكبرى الأميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

ما شاء الله كان

(كتاب العتق)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
(قولك كملك القريب بشرائه الخ) تقدم له أن العتق حصل بدون فعله كما عرفت السيد أو أثر الملك
 وحيتنئذ لا داعي لإدخاله في التعريف وعلى ما قاله داخل فيه لوجود الاسقاط معنى **(قولك وبالثاني اثبات**
القوة المستتبعة الخ) لكن لا يظهر أن هذا تعريف على قول الإمام الأبالسة للعتق الكافي لثلاثة آلاف عتق
 البعض فإنه ليس فيه اثبات القوة المستتبعة الخ وكذلك يقال في التعريف الأول فإنه بعد من لم يصير
 المملوك من الأحرار إلا إذا روي المالك فيهما **(قولك لأنه طهر أن عتقه الخ)** هذه العدة إنما أردت
 استحباب عتق الرجل الرجل ولا تفيدني استحباب عتق المرأة الرجل وكذلك ما ذكر من أن العتق الظاهر
 أن عتقها الرجل مساو لعتقها المرأة لحصول المقصود من العتق بكل ثلاثة آلاف عتق الرجل المرأة وأن عتق
 الرجل المرأة مساو لعتقه الرجل من جهة حصول المقصود **(قولك أو من يسهل الخ)** حقه أو صحبها
(قولك ولا بد من سبقه عليهما الخ) فيه أنه إذا سبق الملك الطلاق لا يقع لأنفساخ النكاح نعم هذا ظاهر في
 سبق الملك العتق نعم إذا أريد بالملك بالنسبة للطلاق ملك البضع يستقيم الكلام وهو المتعين **(قولك ولذا قال**
 في الحاشية الخ) وفي السند ما نصه قد مر لنا أول الطلاق الصريح أن الجوى أجاب بعدم الوقوع بما إذا
 قالت له طلقني فقال طالق طالق وذلك لأن شرط الطلاق خطابها أو الإضافة إليها وقد رأيت نص

غير واحد أن ذكر العدد بدون الطلاق غير مؤثر فتنبيه اه (قول) والظاهر أن ما في التنقيح مبني على عدم اشتراط الاشهاد أو الشهرة فيهما) أي ولم يوجد واحد منهما ما إذا وجد أحدهما يقول بعدم الوقوع فيهما كما هو ظاهر (قول) أو بدئك كبعدن حر) في السندي وكذا لو قال كبعدن حر يعتق اه وعليه يفرق بين هذا وبين ما لو شبه الجزء الذي يعبر به عن الكل بعضاً آخر يعبر به عن الكل كما يأتي له فيما لو قال وأسلت مثل رأس حر تأمل والظاهر عدم الفرق وأنه يعتق فيهما بالنية ولا يعتق بدونها كما يأتي ما يفيد (قول) لا يخفى أن الوجوب أو اللزوم عامل خاص (الح) الاعتراض وارد وإن لوحظ أن الجار متعلق بالاستقرار العام فإن على تفيد الوجوب واللزوم في ذاتها بقطع النظر عن كون متعلقها واجباً كما لو قال لفلان على كذا فإنها تفيد الوجوب عليه له وإن كان المتعلق عاماً كما قالوه في كتاب الاقرار (قول) لعدم احتمال العتق (الح) لم يظهر مناسبة هذا التعليل لما قبله والذي ذكره السندي نقلاً عن الرجعي لأنه في قوله أنت أعتق من فلانة يحتمل أن أعتق معناه أقدم في ملكي وفي قوله أنت أطلق أي أطلق يد أفلان يمتنع أعتق للتحرير ولا أطلق للطلاق فاحتج إلى النية حيث صار كل منهما كناية وأفعال التفضيل يقتضي المشاركة والزيادة وقد يراد به أصل الفعل وهو متعين هنا لأن العتق والطلاق لا يحتمل التفاضل رجعي قلت وعلى هذا لا تطلق هذه أكثر عدداً من فلانة بل تقع طلبة رجعية اه (قول الشارح وقاس عليه في البصر (الح) عبارته وإذا لم يقع العتق في لملك لي هل له أن يدعيه قال في خلاصة الفتاوى وذكر عبارتها (قول) فإن الفرق الذي أبداه في النهر غير مؤثر (الح) بل يقال في الرد أن مسألة الكتاب مساوية للمسئلة الثانية من مسئتي الخلاصة من كل وجه فإنه فهماتي الملك عن نفسه فقط وقد ذكر في الفصل العاشر من الفصولين ما يفيد الاختلاف في سماع الدعوى لو بني دو اليد أو الخارج الملك عن نفسه ثم ادعى فانتظره (قول) ويدل لما قلنا تسوية (الح) فيه أنه أعاسوى بينهما في عدم العتق لا في عدم سماع الدعوى الذي الكلام فيه (قول) فكذلك عند الامام (الح) الخلاف مبني على أن المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم عندهما وعند في السكلم على ما عرف في الأصول ببحر (قول) فقبل لا (الح) وجه الأول أنه يحتمل الاقرار ويحتمل المجاز عن العتق فلا تصير أم ولد بالشك ووجه الثاني أنه قد أقر لها بذلك باقراره بينونة ولدها فينفذ اقراره على نفسه ووجه الثالث أنه في معروف السب مكذب فيبطل اقراره في حقها بخلاف مجهوله اه سندي (قول) وينبغي توقفه على اليه) خلاف ما يفيد الشارح وكلام البدائع وذكر السندي أنه ذكر ابن رستم في نوادره عن محمد لو قال بأبي يا جدي يا خالي يا عمي أو قال لجاريته يا عمي يا خالي لا يعتق في جميع ذلك زاد في التحفة الابائية اه (قول) وعلى هذا فالجمع بينه وبين ما في الايضاح (الح) يبعد هذا الجمع التعليل المنقول عن الزيلعي وغيره لقولهما بعدم عتقه بالاعتاق وملك القريب فإنه عام في المسلم الأصلي الداخل دارهم والمسلم الحربي وقد نقله ط والظاهر في الجمع بناء ما في الايضاح على جواب القياس وغيره على جواب الاستحسان تأمل (قول) مع أنه في البحر لم يذكر السكة بل ذكر الدار) نعم ذكر الدار وأنه يعتق فيها اتفاقاً وفي الاشياء لو قال كل عبد في هذه السكة فهو حر وعبد فيها أو قال كل عبد في المسجد الجامع فعند أبي يوسف لا يعتق وعند محمد يعتق ولو قال كل عبد في هذه الدار وعبد فيها يعتق عبده في قولهم اه وكذلك جعل في الهندية عبيد السكة والجامع على الخلاف وعبيد الدار بالاتفاق اه سندي (قول) وفي الخلاصة في الاضحية المتولدة بين الكلب والشاء (الح) عبارتها ولو ترا كلب على شاة فولدت قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام الخيزاني ان كان يشبه الأم يجوز ولو ترا شاة على نطي قال الامام الخيزاني

ان كان يشبه الأب يجوز ولو زاطي على شاة قال عامة العلماء يجوز وقال الامام الحنيفة خري العبرة
 للشابهة اهـ (قول يستثنى ولد الكلب الخ) أي من قولهم العبرة للام لكن يبقى توقف ط على قول
 غير العامة ويظهر من تعليل المسئلة الجواز (قول) وينبغي أن يستثنى أيضا الموزوج أمة وشرط حرية
 الولد الخ) فيه تأمل فان الولد يصير حرا بالولادة لوجود التعليق بهامعنى كما ذكره وقبل ذلك هو رقيق هذا
 ما يقتضيه التعليل (قول) ليس هذا التصوير في القهستانى وهو خطأ الخ) فيه تأمل فان مراده بالولد
 الولد قبل الانفصال بقريته أن الكلام في تبعية الجنين لا المنفصل وتفريع المسئلة على ذلك (قول)
 هذا بحث لصاحب النهر الخ) يقال فيه ما قيل فيما قبله (قول) نعم لولدها شرف ما بالنسبة لغيره) بسط
 هذه المسئلة السندی حيث قال نقلا عن أبي السعود مفتي الثقلين هو سيد وشریف وبه أفتى أستاذنا
 ابن كمال باشا وكتب الشيخ ابراهيم مفتي الحنفية بدمشق هو سيد وشریف لان السيادة والشرف بهذا
 النسب المطهر في الابتداء جاء من الام وهو كونه بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السغناقي سألت
 الشيخ جيد الدين الضرير عن له أم سيدة وأبوه ليس بسيد قال سمعت أستاذي الكردي قال هو سيد
 ورأيت في فتاوى الوجيز اذا كانت المرأة سيدة فاختار أن يكون ولدها سيدا وفي جامع الفتاوى لو كانت
 الأم شريفة لا الأب قال بعضهم لا يكون الولد سيدا وقال بعضهم يكون سيدا قال شمس الأئمة
 الحلواني والفتوى على أنه يكون سيدا ومثله في كامل الفتاوى وهو يعلم أن يكون وجهها للتوفيق اهـ
 (قول) مفاده أنه لو تحقق وجوده بالعلامات القاطعة الخ) في السندی عن الخانية لو أوصى بما في بطن
 جاريته لفلان ان كان في بطنها ولديوم الوصية بان جاءت به لأقل من ستة أشهر من يومها جازت الوصية
 وان لستة أشهر فأكثر فالوصية به باطلة اهـ ومفهومه أن الوصية انما بطلت في الستة أشهر لاحتمال
 عدم وجوده فلا عبرة بالآثار التي تدل على كونه حيا ولا تخرجه عن كونه موها ما فلا يجبر على بيعها
 وقد رأى اليرى في كفاية المجيب عن السبر النص على أن حكم الاسلام لا يثبت للولد مادام حيا اذ لو كان
 يثبت له ذلك لوجب أن يصلى عليه اذا انفصل ميتا كالمات بعد الانفصال اهـ ثم نقل عن البدائع أن
 الايمان والكفر لا يعرفان للجنين لاحقيقة ولا حكما أما حقيقة فلا شك في انتفاها لعدم تحققهما منه
 وكذلك حكما لان ذلك بواسطة الحياة ولم تعرف وفيها لو ارتدت امرأة وهي حامل ولحققت بدار الحرب ثم
 سبت وهي حامل كان ولدها قاتلا لان السبي لحقه وهو في حكم جزء من الام ولا يبطل بالانفصال فاذا لم يثبت
 اسلام الحمل لا يؤمر ماله كما يبيعها اذا كان محققا فعند كونه موها ما بالأولى اهـ

(باب عتق البعض)

(قول) فلا قود بقتله الخ) هذا اذا كان له وارث والا فالحق للمولى سواء مات حرا أو عبدا فيتبني أن يقادبه
 اهـ رجنى (قول الشارح والاستيلاء) والكتابة كذلك على الخلاف كما يأتي في كتابة المشترك (قول)
 لومات المستولد تعتق من جميع ماله الخ) المراد أن نصيب المستولد أو المدير يعتق من الجميع أو الثلث
 (قول الشارح وضرب الرق على أنصافهم الخ) الأول مثال تجزى الرق والثاني تجزى العتق (قول)
 بمعنى اعتاق أنصافهم الخ) فيه أنه كيف يكون اعتاقا مع أنه لم يثبت فيه ملك لانه قبل الاحراز أو الاعتاق
 عنده ازالة الملك ولا يقال أنه يكفي في كونه ازالة ملك أنه بعد وجود ما يقتضيه من الاحراز يكون من يلا
 فهو ازالة مضافة لعدم ملكه أيضا والظاهر أن المن لا يقال له اعتاق (قول) في جميع الخيارات السابقة

لا يظهر أن الولاء له ما فيها لو صالح الساكت المعتق بل للمعتق لصدور العتق من قبله لأنه ملكه بأداء بدل الصلح ضمنا كما إذا ضمنه موسرا (قول) فالسيد أيضا بالخيار (الخ) لقيامه مقام الساكت بأداء الضمان (قوا والصلح) أي مع العبد لأمع السيد لأن الضمان ضمان اتلاف وقد أنلفه باذن فلا شيء عليه حتى يصح الصلح معه (قول) واقتصر عليه في الهداية حيث قال ثم المعتبر يسار التيسير وهو أن يملك من المال قدر نصيب الآخر لا يسار الغنى (قول) فيمال على أقرب أوقات حدوثه كذا في الفتح عبارة الفتح هكذا ولو اختلفا في قيمته يوم أعتقه فإن كان العبد قائما نظرا إلى قيمته يوم ظهر العتق حتى إذا لم يتصادقا على العتق فيما مضى يقوم للمال لأن العتق حادث فيمال على أقرب أوقات ظهوره (قول المصنف يسعي للوسر الخ) نقل ابن الكمال عن الحقائق أنه عند اختلافهما في اليسار والاعسار يسعي عند أبي يوسف في ربع قيمته للوسر وعند محمد في نصف قيمته قال الرحبي وهو الموافق لأصولهم اه سندی (قول) فيعتق العبد كله عليه الخ) النصف بمقتضى حنشه في حلقه حسب شهادة اليينة والتصف الآخر بمقتضى الاستسعاء وليس المراد أنه يهتق كله إلا أن تأمل (قول) أما عتقه فلا أن كلا منهما يزعم الخ) هذا يصلح علة لعدم بقاءه رقيقا مؤاخذا لكل برعه لا لعتقه تأمل إلا أن يقال إن المراد تحقق فيه العتق ولا بد لزعم كل حنث صاحبه ويدل لهذا ما في الهداية أن أقام مدعي البيع بينة أو نكل المشتري قضى بالبيع والتمن وعتق العبد على المشتري وإن حلف لا يترك رقيقا ويسعي عنده لنكر الخ (قول) وأما عدم السعاية لمدعي البيع فلا أن شر يكه الخ) الأنظر في وجهه عدم سعائه لمدعي البيع هو أنه لما ادعاه تبرأ من ملك العبد فهو يدعي الثمن وينكر استحقاق الاستسعاء لأنه أجنبي عن العبد على حسب دعواه ويدل لهذا ما يأتي له عند قوله قال هي أم ولد شريك الخ) ووجه سعائه لنكر الشراء هو أنه حيث زعم حنث مدعي البيع وأنه لا يجوز له استرقاق نصيبه ولا جائز أن يضمه لانكاره سبب الضمان فقد شهد على صاحبه بالعتق وعلى نفسه بالنكاح فلا يقبل قوله على صاحبه ويقبل في حق نفسه فيمتنع به استرقاقه ويستسعيه للتيقن به لأنه أن كان صادقا فهو مكاتبه وإن كذبا فهو عبده (قوا) وفي رواية أبي سليمان يسعي لهما عندهم الخ) والتوجيه في المحيط كما في النهر ((قول) إذا علم المشتري بحالهما الخ) عبارة البحر بحلفهما (قول) فإن لم يعلم والقاضي يحلفهما الخ) لم يظهر وجه تحليف القاضي للبائعين بعد بيعهما وخرجهما عن الخصومة في العتق مع عدم تصديق المشتري لهما في الحلف ولعل لفظة لاساقطة من البحر وحقها الاثبات (قول) وبه سقط أيضا قول الزيلعي ينبغي أن يفرق الخ) لم يظهر مخالفة ما قاله الزيلعي لما أجابه في الفتح بل ما لهما واحد وذلك أن الزيلعي نقل عن النهاية ما قاله المصنف وما قيل أنه لا يعتق ولا تطلق نحو ما ذكره في الفتح ثم قال وينبغي أن يفرق الخ) والقصد الرد على القيل المذکور بالفرق كما فعل في الفتح (قول) ولا يضمن البائع شيئا بخر) كذا في بعض نسخه وفيه تأمل فإنه مشارك في علة العتق وفي بعضها البائع وكذا قال المقدسي ضمن للآخر لا للبائع اتفاقا لأن من لم يبيع لم يشارك في العلة اه (قول) ضمن المدبر المعتق ثلث قيمته قنا الخ) وكذا له أيضا تضمينه ثلث قيمته مدبر لأنه كان له ثلث وحصل له بالضمان الثلث من جهة الساكت اه وسيجيء في كلامه أيضا (قول) فالمدبر الاستسعاء عبارة البحر فالساكت (قول المصنف دبره واحد وبعد أعتقه آخر الخ) فيد يكون التسديرا أولا والعتق ثانيا لأنه لو كان بالعكس كان للمدبر أن يستسعي العبد في نصيبه لاختياره بالتدبير تركه التضمن ولو لم يعلم أو كانا معا كان للمدبر تضمين المعتق نصف نصيبه واستسعاء العبد في النصف الآخر ويرجع المعتق بما ضمن على العبد

وهذا كله عند الامام وعندهما العتق أولى في الكل فإذا كان المعتقد موافقاً لمذهب المدبر والساكت والا
سعى العبد لهما اه رضى **(قول)** أو تركه على حاله الخ لا يتأتى للساكت تركه على حاله بعد عتق
المعتقد والذي في الزيلعي انما ذكره بعد التدبير فقط وعبارته ولما كان التدبير متبرئاً عن عتقه اقتصر على
نصيب المدبر وفقد نصيب الآخر من حيث امتنع البيع والهبة فيكون لكل واحد منهما الخيار
ان شاء بر نصيبه الخ واستدامة ملك أحد الشريكين بعد تدبير الآخر جائزة كاستدامته للسكر فيما
لو قال هذه أم ولد شريكي كما يأتي بخلافها بعد الاعتراف **(قول)** وقد أهل الشراح التنبيه على ذلك الخ
تنبيه عليه الزيلعي في عبارته السابقة ويؤخذ من قولهم وقالوا العبد للذي دبره أول مرة ويضمن ثلثي
قيمته لشريكه **(قول)** ولا سعاية عليها للسكر الخ لان استدامة ملكه ممكن بان تخدمه يوماً ويوماً لا
ولا يصار الى السعاية الا عند تعذر الاستدامة زيلعي **(قول)** وقال محمد ليس للسكر الا الاستدعاء في
نصف الخ لانه انقلب اقراره عليه فصار كأنه استولدها كشرأقر بعق يائعه ولا سعاية للقر لا تدبراً
منها بدعوى الضمان وكذا ليس له استخدامها واذا بطل الاستدعاء ومنحبت ماله ما لهما عند هاء على وجه
لا يمكن تضمين الغير ويجب السعاية لانها هي التي تنفع بذلك من الزيلعي **(قول)** فموضع عن الثابت
سته الخ وذلك بان تقسم الثلث على سهام الوصية وبقدر الخارج بالقسمه لكل يسقط عنه من السعاية
(قول الشارح في طلاق البائن الخ) التقييد بالبائن عزاء في الشفع للنوادر والظاهر عدم اعتماده بدليل
اطلاق الطلاق في عبارة المتون ولما قال الزيلعي في تعليل المسئلة ان المقصود بوطء الزوجة الولد فيكون
دليلاً على الاستبقاء وكذا علل في العناية مع زيادة قوله صيانة للولد ان تربته على ما ينبغي تكون بدوام
النكاح والاجتماع على ما نقله عبد الحليم في حواشي الدرر جارية على أنه لا يخص البائن وقال فسقط
قول من خص الطلاق بالبائن وقد استشكل الشرنبلالي التقييد بالبائن بان المسلم لا يفعل خلاف السنة
والسنة أن لا يبطأ المطلقة رجعيًا قبل رجعتها بالقول فما وجه حمله هنا على هذا مع حملهم اياه في غير هذا
المحل على عدم مخالفة السنة اه فهذا الاشكال مما يقوى اطلاق المتون تأمل **(قول)** في الزيادات
لا يثبت وجهه أننا قلنا بان الوطء بيان للعلة المذكورة عن الزيلعي وهي عدم وجودة في الدواعي وتعبير
الشارح يفيد ضعف ما قاله الكرنجى **(قول)** لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء الخ لعل هذا التعليل
غير مناسب وقوله وأفاد بقوله الخ هو مستفاد من قوله في البحر لان المطلقة يقع الطلاق عليها مادامت في
العدة بل أحسن منه لان المدار على بقائها في العدة لا على مضي مدة صالحتها **(قول)** لشبيهه البيع الخ
فيه طلب كما لا يخفى **(قول)** وقوله ولو فاسد شامل الخ أى البيع من حيث هو لا بقيد كونه فاسداً اه
وعبارة القهستاني كبيع صحيح أو فاسد وان لم يسم المبيع باتناً أو بشرط الخيار لأحدهما **(قول)** أما لو
قتله المولى الخ قال في البحر ولو جنى عليها ما قبل الاختيار ولا يخاف ان كاتب من المولى فمادون النفس
بان قطع يدهما فلا شيء عليه وهو يدل على عدم نزول العتق وسواء قطعهما معاً أو على العاقب وان
كانت على النفس فان كانت على العاقب فالأول عيب والثاني حر وتزومه ديتته لورثته وان قتلها معاً
بضربة فعليه نصف دية كل واحد منهما وهذا يؤيد نزول العتق في غير المعين وان كانت من أجنبي
فمادون النفس فعليه أرش العبد للمولى قطعهما معاً أو على العاقب وهذا يدل على عدم نزوله وان
كانت في النفس فان كان القاتل واحداً فان قتلها معاً فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما وتكون
للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما لورثتهما وهذا يدل على النزول في غير المعين وان قتلها معاً على العاقب

يجب عليه قيمة الأول للمولى ودية الثاني لورثته وإن كان القاتل اثنين فإن كانا معا فعلى كل منهما القيمة نصفها للمولى ونصفها للورثة ولم تجب دية لأن من تجب عليه الدية منهما مجهول بخلاف ما إذا كان واحدا وإن كان على التعاقب فعلى الأول القيمة للمولى وعلى الثاني الدية للورثة (قول) إن بين العتق فيه فالأرض له (الح) الأول قياس مذهب التعليق والثاني قياس مذهب التخيير (قول) ولا نعقاده (الح) تقدم في طلاق المريض عن المقدسي أن عدم جواز البيع في قوله أنت حر عند تخالف ل كلامهم ومنه ما نقله المصنف في باب العتق عن البدائع من أن الحكم في التعليق والإضافة واحد والحكم لا يوجد فيهما إلا بعد وجود الشرط والوقت والمحل قبل ذلك على حكم ملك المالك الأفي التدبير والاستيلاء (الح) اهـ (قول) وكذا الاستيلاء (الح) انظر ما ذكره السندي عن الرحمتي وعبارته لا يصح أن يراد به الوطء لأنه ليس ببيان في العتق المبهم فيتعين أن يراد به دعوة الولد فيتنشئ شكل كونه بيانا لأنه اخبار عن أمر مضى قبل العتق المبهم من وطء سابق وجوابه أن البيان إنشاء والاستيلاء هو دعوى الولد من غير نظر إلى كونه واقعاً عن وطء سابق لأنه يثبت بمجرد قوله فلما تصرف فيها تصرفاً لا يكون الأفي الملك تعين في الثانية للعتق اهـ وقيل لعل المتن مشى على قولهما المقتضى به من أن الوطء بيان في العتق المبهم فلا إشكال اهـ سندی (قول) لأن الإقرار بالمجهول (الح) عبارة الاختيار للمجهول (قول) دفعاً للضرر أي عن المولى) أي في الزامه الحرية فيمن لم يجز وفي الزامه دية الجاني اهـ سندی (قول) كذا ظهر لي في تقرير هذا المحل) فيه أن العتق المبهم معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل قبله وإذا كان له استخدامهما والأرض إذا جنى عليهما والمهر إذا وطئت بشبهة والوطء في الأمة كالاستخدام لأنه لقضاء الشهوة لا لطلب الولد بخلاف الحرية ولهذا جازاه في مذهبه وطء كل منهما وذكر في البحر أن في كيفية هذا التصرف اختلافاً فقل إنه معلق بالبيان ولا يثبت قبل الاختيار إلا أنه هنا يدخل الشرط على الحكم لأعلى السبب كالتدبير والبيع بخيار الشرط بخلاف التعليق بسائر الشروط ونسب هذا القول لأبي يوسف ويقال إنه قول أبي حنيفة أيضاً وقال بعضهم إنه تخيير العتق في غير المعين للمال واختيار العتق في أحدهما بيان ونسب هذا للمحمد ثم ساق فروعاً متعددة بعضها يشهد للأول وبعضها لمقابله بعبارة مستطيلة لا غنى للفقيه عن مطالعتها (قول) المناسب إسقاط قوله ومنها والأتان بالكاف (الح) بل ما فعله الشارح هو المناسب فإن الوصية بعتق أحد مملوكيه تشمل ما إذا أوصى له بحجز من ماله كثلثه على أن الكاف تفيد ما أفاد لفظة من الجارة إلا أن جعلت استقصائية وعبارة البحر والمراد بقوله إلا أن تكون في وصية أنهما شهدا أنه اعتقه في مرض موته (قول) اعترض فيه على الهداية وشرحها (الح) فيه أنه مع كون ما في الهداية استحساناً وتسليم شراحها ذلك لا يعترض عليها بما في شرح مختصر الطحاوي لأنه مقابل للاستحسان وما في الهداية يوافق ما في الاختيار وما في الكافي لا يخالفهما صراحة

(باب الخلف بالعتق)

(قول) إلى أن أضاف يوم إلى الدخول (الح) أي كما وقع في عبارة الفتح لا في عبارة الشارح فإنه أضاف يوم إلى إذ فهو لم يقطع النظر عن جانب اللفظ (قول) إذ لا يلاحظ في هذه وقت يغلبون (الح) عبارة الفتح هكذا فإنه لا يلاحظ فيه وقت وقت يغلبون (الح) (قول) كل مملوك أشتره فهو حر إن كلمت (الح) تقدم ما يتعلق

بهذه المسئلة في أول باب التعليق فانظره اه وبيان ذلك أنه باعتراض الشرط على الجزاء يغيره فلا يعتق حتى يوجد الشرط والعبد في ملكه فإذا كلفه أو لا ثم اشترى لم يوجد ذلك وإذا اشترى ثم كلفه وجد الشرط والعبد في ملكه فعنتق عليه وفي الصورتين الباقيتين المعلق بالكلام عنتق المشتري بعده لا قبله (قوله لم يعتق استحصانا الخ) لأنه لم يجتمع في ملكه مملوك كامل بخلاف ما لو قال ان ملكك هذا العبد فهو حر فملك نصفه ثم باعه ثم ملك النصف الثاني فإنه يعتق النصف الذي في ملكه لأنه حاله تعيين المملوك بإرادته الملك فيه مطلقا لا مجتمعا اه بجر (قوله وفيه أنه انما شهد على فعل العبد الخ) الكلام وان كان فعل العبد إلا أنه يتوقف تحققه على فعل فلان وهو سماعه حقيقة أو حكما فيكون بشهادته أنه كلفه شاهد بسماعه الذي هو فعله والمذكور في الأيمان أنه لو حلف لا يكلمه فناداه وهو نائم فأيقظه حنت ولو لم يوقظه لم يحنت على المختار ولو مستيقظا حنت لو بحيث يسمع ان أصغى إليه بآذنه اه (قوله وعلى أنفسهما وجود الشرط الخ) كذا عبارة الفتح ولم يتضح لي أنها شهادة على الاثنين

(باب العتق على جعل)

(قوله فانه يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى الخ) الظاهر أن لزوم القيمة إذا توافعوا اليها وحكم القاضي والا فما المانع من لزوم المسمى تأمل (قوله وقال يجوز ويعتق كله بالكل بناء على تجزئ الخ) ما في التهر فيما إذا قبل العبد في نصف نفسه ويظهر أنه لو قبل بنصف البدل لا يعتق أصلا اتفاقا لأنه بالنظر لكونه عينا لم يتمحق الشرط وبالنظر لكونه معاوضة بشرط قبول كل العوض فيها (قوله لأنه أيضا أخذ الخ) لم يظهر انتاج هذا التعليل لأظهرية الثاني (قوله فعند أبي يوسف يجب الخ) وقول أبي يوسف هو أوجه عندي لأن الكتابة التي تبطل بالبيع هي القائمة عنده وأنت علمت أن إزاله مكاتب العتق في الانتهاء وهو ما عند أدائه فلا ينزل مكاتبه قبله بل الثابت قبله ليس الأحكام التعليق والبيع كان قبله ولا كتابة حينئذ معتبرة شرعا ليبطل وقد فرض بقاء هذه الممين واعتبار صحتها بعد البيع فوجب ثبوت أحكامها ومنها وجوب القبول إذا أتى بالمال ووجه قول محمد أن وجوب القبول وإزاله قابضا كان من حكم الكتابة وقد بطلت بالبيع فلا يجب القبول غير أنه لو قبله عنتق بحكم التعليق وهو لا يبطل بالخروج عن الملك اه فصح (قوله وعليه تظهر المخالفة بينه وبين الكتابة) لا تظهر المخالفة بينه وبين الكتابة على قول زفر إلا إذا قال بعنتقه بالتخلية في الكتابة وقد ذكر في الفتح توجيه قوله في عدم عنتقه بالتخلية في التعليق ومنه يستفاد أنه يقول بالعتق بالتخلية في الكتابة حيث قال لأنه عين ولا يحجر الإنسان على أن يباشر سببا يوجب عليه شيئا بخلاف الكتابة لأنه عقد معاوضة لازمة والبدل فيها واجب على العبد فيجبر المولى على قبضه إذا أتى به أما هنا البطل ليس واجبا على العبد فلا يلزم المولى قبوله (قوله إلا أن يوفق بان ما في المحيط الخ) أظهر أن المسئلة خلافية كما يفيد تعليلها بما ذكره الشارح والبدائع (قوله المصنف وتعلق أدائه الخ) لأنه تخيير محض للعبد بين الادعاء والامتناع عنه ولا منافاة بين تقييد الادعاء وبين صيرورته ماذونا لجواز أن يتجر في المجلس قبل الافتراق كذا في السندی (قوله والظاهر أن المولى لا يرجع به على العبد الخ) خلاف الظاهر بل أظهر رجوعه عليه فإنه بتضمن الغريم له تبين استحقاق ما دفعه فيرجع على العبد نظير ما لو تبين استحقاق المولى ذلك في مسئلة ما إذا أدى ما اكتسبه قبل التعليق بل أولى تأمل وهنا وإن كان

الاستقراض بعد التعليق لكن الرجوع باعتبار الاستحقاق وقد تقدم له أنه يعتبر أحكام المعاوضة بعد الأداء ومقتضاء أيضا الرجوع على العبد **(قول)** فلو أقل فللغيريم مطالبة المولى الخ) أى كخمس مائة لألف فلو كانت ألفا يطالب به بألفين قدر قيمته وما قبضه **(قول)** انما يظهر للألف التى استهلكها الخ) بل هو ظاهر فبهما فإنه بدون العتق كان له بيعه بهما فيه امتنع بيعه فيكون قد اجتمع علتان لتضمن المولى الألف المدفوعة له **(قول)** فلو كان صاحب حرفة أو زراعة يتخدمه فى عمله الخ) أى بقدر ما يحتاج اليه فى مصالح البيت لافى الزائد عنه **(قول)** فما أصاب المهر وجب لها الخ) لا يظهر وجوب ما أصاب المهر لها فى الوجهين الا اذا وجد ما يدل من الزوجين على رضاه حين العقد والا فالظاهر وجوب مهر المثل

(باب التدبير)

(قول) وان كان ثلثا رقبته أقل من ثلث الخ) حقه أكثر **(قول)** وأن وصية المحجور عليه بالسفه بالثلث جائزة) أى فى وجوه الخير **(قول)** وتعام تقريره فى القتح الخ) قال فيه حتى لو أوصى لولد فلان وله ثلاثة أولاد فثبات واحد منهم بطل ثلث الوصية لأنها تناولتهم بعينهم فبطل بموت أحدهم حصته ولولم يكن له ولد فولد له ثلاثة أولاد ثم مات أحدهم ثم مات الموصى كان الكل للثلاثين لأن الثالث لم يدخل فى الوصية لكونهم معدومين عند الإيجاب فتناولت من يكون موجودا عند الموت اهـ **(قول)** قلت قد صرحوا بأن الرهن لا يصح إلا بدين مضمون الخ) ما قاله لا يدفع ما قبل وذلك لأن الرهن عليه بالقيمة اللازمة بالتعدى لا بالأمانة ويكون الرهن حينئذ كالرهن بالدين الموعد وفاته صحيح وان لم يكن دين الآن **(قول)** من غير أن تثبت له أحكام الوقف الخ) حقه الرهن **(قول)** وكان المناسب أن يقول ويؤجر بدل ويستأجر الخ) ما لهم واحد انما الفعل فى الاول مراعى صدوره من السيد على العبد وفى الثانى من المستأجر عليه **(قول)** ولحق بدار الحرب فاسترق الخ) يظهر أنه غير قيد **(قول)** وعتق من نصفه الآخر مائتان وسعى بمائة) العبارة فيها قلب وحقه وعتق من نصفه الآخر مائة وسعى فى مائتين **(قول)** الشارح أى كل قيمته مدبرا الخ) لا يظهر وجه سعائته فى قيمته مدبرا بل الوجه أن يسعى فى جميع قيمته فثالث تقدم الدين وهو ما فى الجوهره على ما نقله السندى عنها حيث قال فى الجوهره فان كان على المولى دين سعى فى جميع قيمته لغرمائه يعنى فى جميع قيمته فثالث تقدم الدين على الوصية والتدبير بمنزلة الوصية والدين يمنع الوصية الا أن تدبيره بعد وقوعه لا يلحقه الضمخ فوجب عليه ضمان قيمته اهـ تأمل وكذا دبره ثم قتل مولا أو كان المولى محجورا بالسفه يسعى فى قيمته قنا ولا يظهر القول بأنه يسعى فى كل قيمته مدبرا ثم رأيت فى حجر الخاتبة تصرفات المحجور بسبب السفه على نوعين ما لا يصح من الهازل لا يصح من المحجور وما يصح من الهازل يصح من المحجور ويسعى العبد فى قيمته فى ظاهرها رواية وعن محمد أنه لا يسعى ويصح تدبيره فلو مات سقيا يعتق المدبر ويسعى فى قيمته مدبرا اهـ وقد علم أن ما ذكره الشارح فى مدبر السفه رواية عن محمد **(قول)** فيعتق اذا مات استحصانا) وجهه كما فى البحر أنه يغسل ويكفن ويدفن عقيب الموت قبل أن يتقرر ملك الوارث **(قول)** فقطضى الوجه لا يعتق الخ) الأصوب حذف لا وعبارة القتح ومقتضى الوجه كونه لومات فى رأس السنة يعتق الخ) وكذا فى البحر **(قول)** لعل وجهه أن أحدهذين

المرضى ينشأ عن (الخ) هذا خلاف المشاهد بل المشاهد كثير لعدم ترتيب أحدهما على الآخر ونشأ عنه والظاهر في وجه ما قاله محمد أنه لما كانت الحى سببا للصداق بالتحويل وبالعكس عتادا واحدا لأن هذا التحويل أمر غالب

(باب الاستيلاد)

(قوله وان لم يقل وصدقته الخ) أى لم يقل من حل أو ولد بل قال ما فى بطنها منى وعبارة البصر عن البدائع والمحيط والتجانية لو قال لجاريته حملها منى صارت أم ولد له لأن الاقرار بالحمل اقرار بالولد وكذا لو قال هى حبل منى أو ما فى بطنها من ولد فهو منى ولا يقبل منه بعد ذلك أنها لم تكن حاملا وانما كان ريجحا ولو صدقته الامه لان فى الحرية حق الله تعالى فلا يحتمل السقوط باسقاط العبد بخلاف ما اذا قال ما فى بطنها منى ولم يقل من حل أو ولد ثم قال بعده كان ريجحا وصدقته لم تصر أم ولد لاحتماله الولد والريج (قول الشارح كاستيلاد معتوه ومجنون وهبانية) عبارتها وذو عته أو جننة ولدت له « ولم يدعيه أم ولد تفسير قال شارحها المصنف فى شرح تظمه صورة المسئلة ما ذكره صاحب القنية ثم استشكلها على مقتضى قواعد المذهب الى آخر ما ذكره وأنت تغير بأن نفس التظم ليس فيه ما يدل على أنها تعبير أم ولد قضاء وكذلك عبارة الخلاصة التى هى مأخذه وانما جاء الاشكال من فهم مصنفها والدافع له عدم تسليم ما فهمه منها (قوله فلذا يضمن بالقيمة) مقتضى علوقه حر الاصل عدم ضمانه بالكلية لاضمان قيمته بل هو أولى بعدمه من ولد أم الولد وسأبقى للشارح تعليل عدم ضمان الشريك المدعى نسب ولد الامه المشتركة بانه علق حر الاصل (قوله وكذا تكون أم ولد ولو استولدها ثم استحققت الخ) مسئلة الاستحقاق داخله فى قول الشارح كوطء بشبهة ومسئلة الردة فى قول المصنف ولدت أمة من سيدها فليس فى ذكرهما هنا من حيث افادة تحقق الاستيلاد كبير فائدة لعلمه مما سبق (قوله وحاصله أن الاستحقاق أو للحاق لا يتأى الخ) لعل الاصول عدم ادخال مسئلة الاستحقاق فى الحاصل والتعليل المذكور فى الشرح غير طاهر فهم ابل فيما بعد هنا أمل (قوله فانه اذا اعتقها ثم ارتدت الخ) واذا لم يعتقها تعود مدبره كالطلاق اه رحتى (قوله) وقالا ينفذ الخ) أى اذا كان القاضى غير حنفى لما علمت من أنه اذا قضى بخلاف رأيه لا ينفذ عندهما (قوله) وعنده يرفع ح عن المنع) لا يوافق ما فى المنع مانقوله الشارح عن الذخيرة كما هو ظاهر اذ على ما فى المنع محمد يقول بعدم التقاذيع فى البطلان لمخالفته الاجماع لارتفاع الخلاف السابق بالاجماع المتأخر وهما يقولان بالتقاذيع لعدم مخالفته لعدم ارتفاع الخلاف المتقدم وكذلك لا يوافق ما ذكره فى التبرير وانه الأظهر على ما فسر به الشارح عبارته اذ عليه يكون هذا القضاء قضاء على القائل فيبطل ابتداء ثم يحتمل عبارته تفسيرها بما يوافق ما فى الشرح بأن يرد بقوله لا ينفذ عندهم أنه يكون متوقفا على قضاء قاض آخر لمضاء وابطالا لأنه باطل فعلى ما سمعت يكون القضاء بجواز بيع أم الولد بل خلاف فى كونه مخالفا لاجماع أولا بناء على عدم اعتبار الخلاف السابق واعتباره فعلى عدم اعتباره يكون داخلا فى القسم الاول من الاقسام الثلاثة المذكورة فى كتاب القضاء وهذا ما درج عليه الشارح فى كتاب القضاء وعلى اعتباره يكون داخلا فى القسم الثالث وهو ما مشى عليه الشارح هنا فصيح حيثئذ قوله بل يتوقف الخ (قوله) وظاهره أن العلة فى فساد النكاح ندب الاستبراء وأن ذلك مذكور فى البحر وليس

كذلك الخ) قد يقال ان قوله لنذب الخ ليس علة لتفاسد النكاح وعلمته ظاهرة وهي ما ذكره المحشى بل لم
 أفاده الكلام السابق من أنه صحيح اذا ولده له لا كثر بمعنى أنه اذا زوج أم ولده بدون استبراء ثم أتت بولد
 لا كثر من ستة أشهر يكون صحيحه لأنه انما ترك أمره مندوبا وتركه لا يقتضى الفساد بل تركه الواجب
 لا يقتضيه أيضا لأنه ليس بشرط للصحة وعبارة البصر المنقولة تفيد ما قاله الشارح (قوله قلت وفيه
 نظر ظاهر الخ) على ما ذكره الأحسن المبالغة بقوله ولو لمع ابنه لأنه محل التوهم لعدم لزوم شيء من العقر
 على الأب المدعى وحيث قد يقال ان مراد ح بانها غير صحيحة من حيث حسن الصناعة لا من حيث
 الحكم (قول الشارح فلولا يستويا قدم من العلق الخ) تقديم من العلق في ملكه لا يخص مسألة عدم
 الاستواء (قوله وكان المناسب أن يقول لأقل من ستة أشهر الخ) بل المناسب ما فعله في الفتح لأنها اذا
 أتت لسته أشهر من وقت البيع يكون في ملك البائع ولا يتأق أن يكون في ملك المشتري لأن ملكه عقب
 البيع فلم يكن العلق فيه لنقصان مدة ملكه حيث قد عن ستة أشهر (قوله لرضا كل منهما باعتقها بعد
 الموت الخ) ونقل في البصر عن المجتبى أن عتق أم الولد لا يجزأ اتفاقا اه وسينقل المحشى عبارة المجتبى
 بلفظها (قوله وأحكام غير متجربة كالنسب الخ) كذا عبارة الزيلعي (قوله وعند أبي يوسف ثبت
 النسب من اثنين فقط الخ) توجيه هذه الاقوال أن القياس يتقى ثبوتها من اثنين لكنه تركه بأثر عمر ومحمد
 يقول ثبت من ثلاثة لقربهما من الاثنين وأبو حنيفة يقول ان سبب الثبوت من أكثر من واحد الاشتباه
 والدعوة فلا فسق كذا ذكره شراح الهداية ولم يظهر من هذا وجه قول زفر (قوله وان كان الاعتاق
 فالظاهر أنه أولى الخ) الظاهر أن الدعوى أولى كما يفيد التعليق بقوله لاستنادها وحيث يكون التقييد
 بالمعية ليس للاحتراز اه وعلى ما استظهره يكونان مستويين لأولية لأحدهما على الآخر (قوله قلت
 انما صارت أم ولد للمولى لا لفراره الخ) هذا انما يتم اذا كانت المسئلة مقيدة بما اذا أمكن علوقه من المولى
 قبل التزويج بان أنتبه لأقل من سنتين من وقت التزويج مع أن ثبوت أمومية الولد غير مقيد بما ذكر
 وتقدم في أول الباب أن النسب يثبت من العبد وصارت أم ولد لا قراره بنبوت النسب منه وان لم يصدقه
 الشرع اه والأظهر في دفع الايراد أن يقال ان وطء السيد لم يتعوض زنا لوجود حقيقة الملك فلذا
 صارت أم ولده وان ثبت النسب من الزوج ويظهر من ذلك أن الأجنبي كالعبد فيما ذكر (قوله وليست
 وجه الفرق بينه وبين أم الولد الخ) قد يقال وجه الفرق أن أم الولد تحتاج لستر العورة وهي تكون بما ذكر
 غالباً بخلاف المدبر ومع هذا يستحسن له نوب يستر عورته كما في مسألة الخانسية تأمل وعلى هذا تكون
 المدبرة كأم الولد

(كتاب الأيمان)

(قوله أما عنده فهو منجز) واذا أريد السراية ولو بقاء كان ظاهرا على قوله أيضا (قول الشارح
 فدخل التعليق الخ) أي فيما يخلف به عادة لان التعليق فيما لا يخلف به عادة ليس عينا كما لو علق الاذن
 أو الوكالة بالشرط كما نقله السندی عن تنوير الأذهان (قوله لان محمدا أطلق عليه عينا وقوله حجة في
 اللغة) إطلاق محمد المين على التعليق لا يدل على أن هذا الإطلاق لغوي بل يحمل على أنه عین اصطلاحا
 الا اذا وجد في كلامه ما يدل على أنه لغوي (قوله صوال الكلام العاقل عن المخطو الخ) فيه أن الوقوع

في المخطوطة حاصل على كل حال سواء جعل هذا الكلام تعليقا أو بيانا للطلاق السني **(قوله)** لان البدعي أنواع الخ كون البدعي أنواعا لا يمنع أن يجعل هـ هذا الكلام بيانا لتويع من البدعي **(قوله)** يمكن تقرير وجه الكناية بأن يقال مقصود الحالف بهذه الصيغة الامتناع عن الشرط الخ هذا انما يتأق في اليمين المنعقدة والكلام في اللغو والتموس **(قوله)** وهي تستلزم تعظيم الله تعالى الخ استلزام النقرة للتعظيم لا يقتضي أن يكون بالحلف اذا أنواع التعظيم كثيرة ولم يوجد ما يدل على خصوص التعظيم بالقسم تأمل **(قوله)** فقد نازعه في التهرب بأنه مخالف لا مطلق حديث البخاري الكبير الاشارة الخ قال السندي والبحر جاء في كثير من الروايات تقييد الوعيد فيها بأن يقتطع بها مال مسلم اه وهذا وجه ما بحثه في البحر **(قوله)** وأشار الى وجه الرد بل فقط الآن الخ فيما ربه على صدر الشريعة تأمل ولومع زيادة لفظة الآن فإنه مع زيادته لا يخرج عن كونه حلقا على الماضي مع تقدير كان بالنسبة لأن انعقاد اليمين وهو ما بعد الفراغ منها وقال الرحمتي في قوله اتفأق أو أكثرى بل هو مطرد اذا تأملت **(قوله)** واعترضه في الفتح بأن الأصح أن اللغو بالتفسيرين الخ ذكر عبد الحليم ما يدفع هذا الاعتراض مما فهمه من المنبع وشرح المقدسي وتعليقاته على البحر بأن عدم الجزم بالعفو لا اختلاف المجتهدين في مراده تعالى فصار المراد من اللغو غير مقطوع به والعلم عن اجتهاد علم غالب الرأي لا يفيد القطع فسن تعليقه بالرجاء لعدم العلم بمراده تعالى وان اتفق المجتهدون على عدم المؤاخذه به في الدنيا والآخرة على التفسيرين الى آخر ما ذكره ومراده بالتفسيرين ما قلناه وما قاله الشافعي وفي الفتح قال الشعبي ومسروق لغو اليمين أن يحلف على معصية فيتركها لا غيا ليمينه وقال سعيد بن جبير أن يحترم على نفسه ما أحل الله له من قول أو عمل اه **(قوله)** كقوله عليه الصلاة والسلام لأهل المقابر ولما نأنا شاء الله الخ قال السندي قررنا في شرح مسند أبي حنيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم على اللغو بالمشيئة في خصوص أهـ بل البقيع دون غيرهم وذلك لا يعلمه أحد الا الله فأتني ما قيل أنه للتبرك اه **(قوله)** لما مر من أن شرط اليمين امكان البر فيه أن هذا الشرط انما هو للمنعقدة لا للغو ولا للتموس فلم يظـ دخول ما اذا لم يعلم في أي قسم وينبغي أن يقال كما قدمه عن الفتح ان الأقسام الثلاثة فيما يتصور فيه الحنث لا في مطلق اليمين فهي حيث نذكر خارجة عنها كما قال **(قوله)** حقيقة النسيان في اليمين لا تتصور الخ اذا النسيان ذهول بعد التذكر وما وقع في اليمين ذهول ابتداء أو جريانه على لسانه عند ارادة غيره **(قوله)** والمعل الحقيق لا ينعدم بالا كراه الخ سياق المناقشة في هذا عند قول المصنف في الباب الاق وحنث في لا يخرج الخ بأن الا كراه لعدم نسبة الفعل لفاعله ولو باشره باختياره حتى كان الضمان والقصاص على المكروه بالكسر والا كان الضمان على المكروه بالفتح **(قوله)** وهذا اذا ذكر بالباء الخ ما قاله ظاهر لا اشكال فيه وذلك أن الباء صريحة في القسم فيتم بها على كل حال والواو كذلك مع الجر بخلافها مع الرفع أو السكون فلا تكون له الابائية **(قوله)** والظاهر أن مثله بالأولى المدعى صورة الامالة الخ أي في أنه لا يكون عينا الا بكسر الهاء وقصد اليمين وقوله لان ذلك الخ علة لصحة كونه عينا اذا وجد ما ذكر ثم استدرك بقوله لكن اذا الخ **(قوله)** وبه اندفع ما في الولوجية من أنه لولة والرحمن الخ لا يندفع ما في الولوجية بما ذكره هنا صاحب البحر بل يندفع بأن الرحمن من الأسماء الخاصة به تعالى فلا يصح نية السورة نعم لو قيل بأنه صار مشتركا فيهما معرفا اتجه ما فيها من صحة نية السورة وإيس في عبارتها ما يدل على عدم كونه عينا اذا لم ينو شيئا أصلا **(قوله)** وهذا خاص بالصفات الخ الفرق بين الحلف

بالأسماء والصفات حيث اعتبر التعارف في النائية دون الأولى هو أن العرف انما يعتبر فيما لم يثبت
 بالنص أو دلالة واليمين به تعالى ثبت نصاباً بحديث من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت والحلف بسائر
 أسمائه حلف بالله بخلاف الصفات اه عزمي (قوله) نعم ولو قال أقسم بما في هذا المصحف (الخ) لا يصح
 القول بأنه لو قال أقسم الخ أن يكون عينا أصلاً لعدم الحلف بالله تعالى ولا بصفة من صفاته اذ ما في المصحف
 من كلامه تعالى انما هو النقوش الحادثة وان كانت دالة على الصفة النفسانية (قوله) وفي الثاني
 القرآن قرآن وان تعلمه الخ) عبارة أي المحيط عن القرآن الذي تعلمه والقرآن قرآن الخ (قوله)
 قال صاحب الأصل هو المختار عندي الخ) لا يخفى أن كلاماً من البغية والمنية للراهمدي ومعلوم أن
 ما انفرد به لا يعول عليه فلا يعتمد على القول بالتداخل بل يعتمد على ما ذكره غيره من عدم التداخل
 حتى يوجد تصحيح لخلافه ممن يعتمد عليه في نقله اه وما يدل لتعدد ما ذكره في الفتح أول الحدود
 أن كفارة الاقطار المذهب فيها جهة العقوبة حتى تداخلت وان كفارة الايمان المذهب فيها جهة
 العبادة اه وفي الهندية اذا قال الرجل والله والرحمن لا أفعل كذا كنا عيين حتى اذا حثت كان عليه
 كفارتان في ظاهر الرواية اه فعلم أن التعدد هو ظاهر الرواية (قوله) والظاهر أن في العبارة سقطاً
 الخ) يمكن جعل عبارة الشارح على ما في البحر وان كان ظاهرهما موهما (قوله) وكان الشارح ذكره
 هنا ليبين به أنه المراد الخ) لا يصح أن يقال ان الشارح ذكره هنا ليبين به أنه المراد من قوله يكفر اذ لو اعتقد
 وجوب البرية لكفر على ما قاله الرازي كما يفيد قوله ولولا أن الخ والكلام الآن فيما يخاف فيه الكفر
 لا في الكفر حقيقة (قوله) لعل وجهه أن حرمة الكذب في الحلف به تعالى الخ) لا يظهر هذا التوجيه
 لأن كلام ابن مسعود انما هو في اليمين الغموس التي لا كفارة فيها حتى تسقط الحرمة (قوله) فلا حاجة الى
 ما في الجوهر من أن القياس الخ) الظاهر أن ما في الجوهر مبنى على قول العراقيين بدليل بيان وجه
 القياس (قوله) لأن من صدقته تعالى ما يذكر في غيره الخ) هذا التعليل لا يناسب مذهب العراقيين
 لأن المدار عندهم في صحة الحلف على كونه بصفة ذات ولا مذهب مشايخ ما وراء النهر لأن المدار
 عندهم على التعارف (قوله) ومع ذلك ذهب المصنف الى أن أي يحذف حرف القسم وليس
 المراد أنه مصدر بل المراد أنه منصوب كنصب المصادر تأمل ونصبه بفعل القسم كما يأتي له (قوله) وأيم الله
 يحذف الهمزة الخ) أي الأصلية والمرسومة همزة وصل جلبت ليتمكن النطق بها كهمزة ابن وامرئ من
 الأسماء الساكنة الأوائل (قوله) ومعنى يمين الله ما حلف الله به الخ) في البحر عن المجتبى لو قال يمين الله
 لأفعلن كذا فهو عمين اه (قوله) كما حكم بأن أشهد عمين كذلك الخ) عبارته أي الفتح وان لم يكن فيه
 ذلك (قوله) لو قال على عهد الله وعهد الرسول لأفعلن كذا لا يصح الخ) على ما يأتي عن الفتح من ترجيح
 لزوم الكفارة على يمين بدون ذكر محلوف عليه ينبغي لزومها هنا لأنه بذكر الفاصل بقي على عهد بدون
 محلوف عليه فاذا نوى الانشاء لم يمتعه (قوله) أي خطأ في الدين الخ) لم يظهر كون هذا الضبط خطأ في
 الدين وما يأتي من الاستغفار انما هو على المتكلم لمخالفته لما أشهد الله تعالى عليه (قوله) واذا كان على
 يمين من صيغ النذر ترجحت الرواية المروية عن أبي حنيفة الخ) نهاية ما أفاده كلام المجتبى اختلاف
 الرواية وليس فيه ما يدل على ترجيح احدهما على الأخرى وكون على يمين من صيغ النذر هو محل الخلاف
 بين الروایتين فلا معنى لجعله مرجحاً لرواية الامام والأولى في ترجيحها قول الفتح ان الحق أن على يمين مثله
 الخ فانه من أهل الترجيح (قوله) فلا يجبر على الطلاق والعناق ولكن ينبغي له أن يعتق الخ) أي يجب

علم ديانة فينثندساوى المشى والصدقة في الزوم ديانة فالأنسب في عبارة الخاتية الاقتصار على نفى الطلاق
 (قوله أى تلزمه الكفارة اذا حث الحاقاله بتحريم الحلال الخ) توضيح هذا ما في الفتح بقوله وجه
 الاسحاق أنه لما جعل الشرط علما على كفره ومعتقد حرمته كفره فقد جعله أى الشرط واجب الامتناع
 فكانته قال حرمت على نفسى فعل كذا اهـ (قوله أى اذا كان كاذبا) أو فعل المحالوف عليه في المنعقدة
 (قوله عطف تفسير على قوله جاهلا الخ) الظاهر أن العطف للتقيد (قوله لكن علمت أن التعارف
 انما يعتبر في الصفات الخ) اعتبار التعارف في الصفات أى لا في أسمائه تعالى وأما في مثل هذه الجملة
 فلا بد فيه من التعارف ويقيد ذلك ما تقدم وما يأتي أيضا (قوله ويظهر لي أن نفس الوضع بلا ضرورة
 الخ) خلاف الظاهر من كلامهم والظاهر أنه لا بد في تحقق الاهانة والاستخفاف من قصدهما (قوله أى
 واليمين انما تعتقد الخ) ولو قيل ان منكرها كافر لا يكون التبرى منها كفر الا أنه لم يعلق الكفر وهو
 انكارها بل التبرى منها (قوله اذ لا يظهر فرق بين صلاتي وصومى الخ) كان المناسب زيادة ولا بين هذا
 الكافر واليهودى (قوله بل التفصيل جار فيهما الخ) وحيث شذفن قال بالتفصيل في المعين يقول به في
 غيره أيضا ويظهر أن من قال أنه ليس بيمين في المعين بدون تفصيل يقول أنه ليس بيمين في غيره أيضا كذلك
 ولم يظهر وجه هذا القول (قول الشارح فيمن ان أراد به القرية الخ) قال ح يجب أن يجرى هذا
 التفصيل في قوله فصلاتي وصيامي لهذا الكافر اهـ وذلك لأنه لا يظهر فرق بين صومى وصيامى واليهودى
 والكافر كما أشار إليه ط قلت بل الفرق واضح لان الكافر المعين يرجى له الصلاح بتوقيفه تعالى بخلاف
 مطلق الكافر واليهودى اهـ سدى (قوله وكأته أشار الى أن المناسب ذكره هنا الخ) أو يقال انما ذكره
 هنا لدفع توهم أن ما يأتي متناخص بما اذا أتى به بدون الواو (قوله وبهذهاء لم أن المختار أنه يمين في الأنفاط
 الثلاثة مطلقا الخ) بواو أو بياء أو بدونهما وما تقدم من أن المنكر بدونهما ليس بيمين انما هو مع عدم
 النية فلا ينافى ما في البصر (قوله ونظر فيه بأنهما الخ) يجعل الخلاف في الأربع يتدفع التنظير ويظهر
 وجه اقتصاره على النصب والجرتأمل (قول الشارح أفاد أن اضمارا الخ) أى من تقييد الاضمار
 بالحروف (قوله قلت وفيه نظرا ما أولا فلا أن اللحن الخ) ما ذكره أولا وثانيا لا يرذما ذكره الرملى كما هو
 ظاهر لمن تدبر تأمل (قوله تفريع صحيح أفاد به أن حرف النفي الخ) فيه أن غاية ما أفاده الكلام السابق
 أن الحلف في الاثبات لا بد فيه من التأكيذ والحلف في النفي يكون بحرف النفي ولا يستفاد من هذا أنه
 اذا خلا الفعل عن التأكيذ وعن النفي بأن ذكر مجردا عنهما يقدر النفي بل تقدير مستفاد من التعليل بعده
 فلم يتم التفريع فالمناسب تركه وذكر المسئلة مستقلة (قوله لانه لو ورث من يعتق عليه فتوى الخ)
 بخلاف ما لو اشتراه أو وهب أو وصى به له فقبله ناويا العتق عن الكفارة فانه يصح (قوله ولا مستعقة
 للحرية الخ) فلو قال لعبد ان اشتريتك فأنت حر فاشتراه ينوى به الكفارة فلا يجزى به لان سبب الحرية من
 جهة اليمين السابقة وقد وجدت من غير مقارنة لنية الكفارة فلا يجزى به (قوله وأما القلنسوة فلا تجزى
 الخ) الا اذا كانت قيمة القلنسوة تساوى قيمة نصف صاع من برودفعها في قيمة الاطعام اهـ سدى
 (قوله لا يكتفى كل واحد حصته منه الكسوة الخ) الذى في الفتح للكسوة (قوله وأما الاعتاق فلا الا أن
 تصور المسئلة فيما اذا تقدمت الخ) يمكن تصوره في الاعتاق والاباحه بأن نوى أصل الكفارة بدون
 تعيين ثم عين تأمل (قول المصنف كعدم الكلام مع أبويه الخ) أو غيرهما لان هجر المسلم معصية سدى
 (قوله ولا يرد عليه أن تحريم الحلال قد لا يكون عينا الخ) لعلة الحرام ولا ورود له هذا الايراد على تعليل

الشارح فإنه قاصر على تحريم الحلال (قوله) والحاصل أن المسئلة مشككة فلا تحرر (الحاصل في تحرير هذه
 المسئلة أنها خلافية وعلم توجيه كل من القولين من عبارة التهر والخاتبة والأولى اعتماد تصحيح الخاتبة فإنه
 عزام لما يخنا وأيده في البحر وهو أجل من يعتمد عليه ويوافقه تصحيح المحيط الآتي وحيث فلا اشكال
 (قوله) وبه يعلم أن اليسير من الرغيف وغيره كاللحمة كالعدم لا يظهر الحاق اللحمة من الرغيف بما
 ينساقط من حب الرمان لتطهور الفرق بينهما فإنه في الرمان لا بد أن يسقط منه شيء عادة بخلاف الرغيف
 فإنه لم تجر العادة فيه بسقوط اللحمة بتمامها والمدار في ذلك كله على العرف (قوله) وهذا إذا لم يذكر لا بعد
 العاطف) سيأتي قبيل باب التحالف أنه عند تكرار لافي اليمين وقع اختلاف فهم في تكرارها فأنظروا
 (قوله) والأورد عليه ما ذكرناه من النظر السابق (الخ) لا يرد النظر المذكور على عبارة البحر فإنه على
 كلامه ليست لغوا حتى يرد النظر السابق عليه بل منعقدة ومصروفة إلى الطعام والشراب وذلك أن
 الذي فهمه منها في البحر أنه عند عدم الزوجة يكون المراد بقوله كل حل الطعام والشراب فإذا باشر
 الشرط ثم أكل وجب كفارة يمين (قوله) فيلقوا ويجعل يميناً (الخ) لعل الأولى التعبير بأولا بالواو
 ثم رأيت نسخة الخط هكذا فيلقوا أو يصير يميناً (خ) (قوله) أي أن جعلت يميناً بالطلاق (الخ) أي أولم
 تجعل يميناً بل جعلت يميناً بالله ولم يعلم بأنه فعله وهذا هو الأولى يحمل كلام الشارح عليه (قوله) لأنه
 ليس عبادة مقصودة (الخ) نازع الرجح في خروج التكفين بقوله عبادة مقصودة فإنه فرض كفاية
 والقائم به مؤذلفرض الكفاية وقال يمكن إخراج بقولهم أن لا يكون واجبا قبل الإيجاب اه سندی
 (قول الشارح ووقف) صحة النذر بالوقف من جهة أنه تصدق بالمنفعة فإنه عبادة مقصودة (قوله) أنه
 أي الافتراض هو الأظهر) الدلائل أنما تفيد الوجوب تأمل (قوله) وفيه أن المشروط كونه عبادة (الخ)
 التأويل الذي قاله ح لا بد منه لصحة النذر ولا يرد أن المشي ليس عبادة مقصودة لأن المدار على كون
 الأصل كذلك لا التبع (قوله) وذكر في اعتكاف المعراج قلنا بل من جنسه واجب لله (الخ) يقال إن
 كلام من القعدة والكيونة في عرفه ليس فيه لبث في المسجد الذي هو معنى الاعتكاف وإن وجد فيه
 مطلق لبث وهو غير كاف لوجود الواجب من جنس المنذور فلذا كان لزوم نذر الاعتكاف بالإجماع الآن
 يقال إن المدار على الكيونة المطلقة بدون نظر لشخصها تأمل (قوله) والنذر بالشئ أنما يصح (الخ) لعل
 أصل العبارة أو النذر بأولا بالواو (قوله) فإن تم هذا اتضح الفرق لا يتم فإنه في غاية البعد من عبارته
 فإن القصد منها إثبات المخالفة بين صورتين في أن الأولى لا يصح النذر فيها بخلاف الثانية مع كون الشاة
 ليست في ملكه فيها وعلى ما ظهر له يكون التقدير في الجملة الثانية والله لأهدين هذه الشاة (قوله) قلت
 ولعل وجه عدم الصحة قلت بل نذر أنه يتصدق بدينار صحيح وقوله بعدمه على الأغنياء رجوع فلا يصح
 نظير ما لو نذر كعتين بلا طهارة مقدسي (قوله) أو على أن أقرأ القرآن إن فعلت كذا لا يلزمه شيء (لعل
 وجهه أن هذه الأشياء وإن كانت عبادة إلا أنها ليست مقصودة فإن القصد بالطواف تعظيم الكعبة
 وبالقراءة التدبر في معانيها لا مجرد اجراء الحروف على اللسان وعلل في شرح الأشياء لعدم صحة نذر
 التسيجات وقراءة القرآن بأنها ليست بقربة مقصودة (قوله) ويؤيده أيضا ما قدمنا من البدائع (الخ)
 ويؤيده أيضا مسألة ذبح وانه (قول الشارح وفي القنية أن ذهب هذه العلة (الخ) هذا الفرع مبني
 على اعتبار الغرض الذي هو جواب الاستحسان كما يأتي (قوله) بل بما عرفت ذلك لله تعالى (الخ) عبارة
 الفتح بل انما عرفت (خ) (قول الشارح قضاء وحده (خ) لكن إن قال متتابع الزم أنه يقضيه متصلا

بالشهر والاقضاء متصلاً ومنفصلاً وحتى (قوله) وأيضا لا يمكن الاستقبال لانه معين) لانه وان كان لا يتعين بالتعيين الآن وقوعه بعد وقته يكون قضاء ولذا يشترط له التبيين في التوبة والاداء خير من القضاء (قول الشارح فاطعام عشرة مساكين الخ) لان أقل ما أوجب الله تعالى في كتابه من الصدقة عشرة مساكين اه سندی (قوله) أو معاملة كطلاق وقرار الخ) لكن قال الرحمنى لو أقر وقال ان شاء الله تعالى لا يبطل اقراره لان الاستثناء انشاء فلا يبطل الا لانشاء آت اه وياق الكلام على ذلك في الاقرار

(باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والايان والركوب وغير ذلك)

(قول الشارح الأيمان مبنية عند الشافعي على الحقيقة الخ) الاولى التعبير بعن في هذا وما بعده فان ما ذكر روایات عن الأئمة لا مذهبهم سندی (قوله) فمن المشايخ من حكم بأنه خطأ الخ) الاولى حمل ما في الذخيرة من الحنث على أن العرف حين ذلك يتناول بيت العنكبوت (قوله) أي اللفاظ العرفية بقريته ما قبله الخ) هو قريته خارجية فان ما قبله من الشارح (قوله) لو باع بتسعة لم يحنث أيضا لانه الخ) في البحر عن الخلاصة قال عبده حر إن بعث هذا منك بعشرة فباعه بعشرة ودينار أو بأحد عشر درهما لم يحنث ولو باعه بتسعة لم يحنث أيضا هذا جواب القياس وفي الاستحسان على عكس هذا فان العرف بين الناس أن من حلف لا يبيع بعشرة أن لا يبيع الا بأكثر من عشرة فاذا باعه بتسعة يحنث استحسانا اه فالجواب على أن بناء الحكم على اللفاظ هو القياس والاستحسان بناء على الاغراض اه ونقله السندی عنه ثم رأيت في السندی أول باب البيع والشراء نقل عن البدائع ما يدل على أن القياس هو المأخوذ به ونسبه روى هشام عن أبي يوسف رجل قال والله لا أبيعك هذا الثوب بعشرة حتى تزيدني فباعه بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاستحسان يحنث وبالقياس آخذ اه ثم رأيت في شرح الاشياء لهية الله ما يفيد أن الفتوى على جواب الاستحسان حيث ذكر عقب قول الاشياء الأيمان مبنية على اللفاظ لا على الاغراض وان ما ذكره المصنف أي الاشياء قولهما والامام الثاني يعتبر العرف وان الفتوى عليه اه وفي التارناتية من فن الحيل ان اشتريته باثني عشر فعبدى حر فاشترام بأحد عشر درهما ودينار أو بأحد عشر وثوب لا يحنث في عينه وكان ينبغي أن يحنث لأن غرضه أن لا يلزم اثني عشر أو ما يبلغ قيمة اثني عشر بسبب شراء هذا الثوب فيجعل المصريح به في عينه ولو صرح به يحنث كذا هنا والجواب أنه لو حنث انما يحنث بسبب العرف والقصد والزيادة تجرد العرف والقصد لا تجوز وهذا جواب القياس أما على جواب الاستحسان يحنث فقد ذكر محمد بن حلف لا يبيع عبده بعشرة دراهم الا بأكثر أو الا بأزيد فباعه بأحد عشر دراهم القياس أن يحنث لان المنفى هو البيع المطلق والمستثنى هو البيع بأكثر منها أو بأزيد منها لان الكثرة والزيادة انما تكون في الجنس الواحد والدرهم والدنانير جنسان فلم يكن هذا البيع داخلا تحت المستثنى وداخلا تحت اليمين وفي الاستحسان لا يحنث في عينه لانها جنس واحد فباعه بالربا فذكر الدرهم بالدنانير فكان هذا بيعا بأكثر ولم يذكر ما لو باع بتسعة وثوب قال مشايخنا ينبغي أن يحنث قياسا واستحسانا اه وقد جرى في الهداية أول المضاربة كما قرر في العناية أنه يجوز ترك اللفظ والعدد من مقتضاه بدلالة العرف اه (قوله) وفيه أنه لم يذكر للاسواط عدد الخ) عدم ذكره بالعدد للاسواط لا يمنع صحة قوله وضرب بعضها اذا كان يكون للعين بعض يكون لغيره أيضا بان يكون ضربه بعض هذا الجمع الصادق بالواحد والاثني بناء على

أن أقل الجمع ثلاثة وعلى كل ما وقع في النسخ صحيح وإن كان ما في الجامع كذلك (قول المصنف لم يحث الخ) وإن كان مراده في الصورة الأولى القرار في الدار وفي الثانية الامتناع من إيلام المضر وبوفي الثالثة كون ما يقديه به كثيرا القيمة فلم يلتفت إلى قوآت الغرض (قول وقوله هذه إشارة للرأفة فاعل دخلت الخ) لا يتعين ما قاله بل يحتمل أن يكون اسم الإشارة للدار ويكون را كبة صفة للعين بالخطاب ولا يلزم من خطابها بالشرط أن يأتي به في الجزاء بل له أن يأتي بضمير الغيبة (قول ومقتضى ما نقلناه عن الذخيرة أن الحكم الخ) نعم هو مقتضى ما نقله عن الذخيرة لكن حيث ذكر في البدائع الحكم بدون ما يدل على أنه بحث وجب الرجوع إليه ولعله اطلع على نقله وإن لم يطلع عليه في الذخيرة فالواجب الرجوع إليه (قول وهذا الفرع يؤيد القول بأن ما زيد في مسجده صلى الله عليه وسلم الخ) انما يكون هذا الفرع مؤيدا للقول المذكور إذا كان الوارد في الحديث خاليا عن الإشارة مع أنه ورد بالإشارة (قول الشارح ووفق الكمال بحمل الحث على سطح الخ) يبعد توفيق الكمال مستثما الوارد في بحجرة أو حائط فانه على توفيقه ينبغي عدم الحث اتفاقا لدم السائر فانه قد كونه في الجوف مع أن فيهما الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين حتى أنه والزليجي جعل عدمه قول المتأخرين (قول لأن الواقف على السطح لا يسمى واقفا الخ) حقه داخل كما هي عبارة الأصل (قول لكن يبقى بعد هذا في كلامه إيهام أن ما نقله الخ) قديقال لو قدم وأخر كما ذكرنا انما يتبادر منه أن القصد ببيان حمل كلام المتأخرين فيكون حاصل كلامه أن كلام المتأخرين محمول على ما إذا كان الحالف من بلاد العجم وكلام غيرهم على ما إذا لم يكن منهم وعلى توفيق الكمال لا خلاف ولا حاجة إلى ما قاله ابن الكمال حيث إذا لو كان له سائر يحث وبدونه لا يحث بلافق بين كون الحالف من بلاد العجم أو غيرهم (قول فثبت تغير العرف فالفتوى على العرف الحادث فافهم) اعتراض ط أنه إذا كان المدار على العرف فلا معنى لقوله وعليه الفتوى إلا أن يكون معناه أن الافتاء حاصل بعدم الحث في بلادهم اه وأنت خير بان ما ذكره المحشي غير واقع لهذا الاعتراض إذ حيث كان المدار على العرف لا يكون هناك اختلاف حتى يصح التعبير بقوله وعليه الفتوى للمقتضى للخلاف (قول لكن في العرف لا يسمى ذلك المسكن مسجدا الخ) أي ومبنى الأيمان على العرف فجاز كون بعض ما هو في حكم المسجد خارجا عنه في العرف ألا يرى أن فناءه خارج عنه عرفا مع أن له حكمه في بعض الأشياء كحصة الاقتداء (قوله أي على عدم الخروج) حقه الدخول (قول فان عليه يتحد قول الامام مع قول محمد الخ) لا يظهر اتحاق قولي محمد والامام بناء على الاستثناء المذكور وذلك أن المشايخ انما استثنوا ما لا يتأني به السكنى كالوتد ومحمداء غير نقل ما تقوم به فعلى قول الامام يشترط نقل جميع متاعه ما عدا ما لا يتأني به السكنى من الأشياء النافهة وعلى قول محمد يشترط نقل ما تقوم به لا جميعه فلو كانت أدائها عديدة لا يجب نقل الجميع بل ما يكفي لها (قول وان توى بيتا بعينه لم يصح الخ) وذلك أنه في الأول توى تخصيص العام وهو المساكنة المنفية ونيتة تخصيصه صحيحة وفي الثاني توى تخصيص المكان وهو ليس بمذكور فلا تصح (قول ولو سكن كل في دار فلا إذا توى) وذلك لأن المساكنة المنفية وذكر المدينة ونحوها لتخصيص المين بها حتى لا يحث بما كنته في غيرها (قول حلف لا يساكن فلانا فزل الحالف وهو مسافر منزل فلان الخ) اظاهر تقييد النزول بما إذا لم يكن على سبيل الضيافة أو الزيارة والافلاحت ولو توى الإقامة لعدم الاستقرار والدوام تأمل لكن المتبادر من قول الأصل فأقام فيه يوما أو يومين أنه لو أقام خمسة عشر يوما حث فنكون مسئلة الضيف مقيدة بما دونها وعبرة الواقعات التي نقلها في البحر

حلف لا يساكن فلانا فقل منزله فكث فيه يوما أو يومين لا يحث لأنه لا يكون ساكنا معه حتى يقيم معه في منزله نحسة عشر يوما اه قال ط فأنت ترى أنها ليس فيها التقيد بالنفيس فيشمل ما اذا دخل بدون نية الصيافة اه **(قول)** هذا غاية ما ظهر لي في هذا المحل الخ ما ذكره من وجه الفرق بين المساكنة والاقامة من أن المساكنة مما لا يعتد أي لا يتوقف تحققها على امتدادها مدة بخلاف الاقامة فانها لا تسمى اقامة ما لم تمتد مدة فلذا كانت المدة في الاولى طرفا وفي الثانية معيارا انما يظهر على القول المرجوع عنه لا المرجوع اليه ويظهر أن الفرق بينهما بناء عليه وأنه على المرجوع اليه لا فرق بينهما فيجنت فيهما ساعة ثم رأيت في آخر أيمان الاشياء أن اضافة ما يعتد الى زمن لاستغراقه بخلاف غيره اه وفسر الامتداد في شرحه بأن يصح تقديره بمدة كالقيام والقعود يقال قيت يومين وقعدت ثلاثة وجاءوا بما يعتد الصوم والركوب واللبس والامر بالهدى لان هذه الافعال لها دوام بحدوث أمثالها ولهذا يضرب لها مدة يقال صمت يوما الخ ومما لا يعتد المساكنة والكلام والشراء والمشاركة والقدوم والخروج والضرب اه ومن هنا تعلم صحة ما قاله الرملي من التناقض نعم أو رد في الشرح أن الكلام مما يقبل التقدير بمدة فكيف جعلوه غير ممتد وأجاب أن امتداد الاعراض بتجدد الامثال فما يكون في المرة الثانية مثلهما في الاولى من كل وجه مما يعتد وفي الكلام لا يكون المتحقق في المرة الثانية كالمتحقق في الاولى فلا يتحقق بتجدد الامثال اه **(قول)** وان الصواب اسقاط عدم الخ على اسقاط لفظ عدم لا يستقيم حثه بساعة بل كان اللازم في تحققة استغراق الشهر **(قول)** مخالف لما يأتي في باب اليمين بالضرب الخ ليس فيه مخالفة لما يأتي ولعله وقع له نسبة فيها اثبات الحث كما هو ظاهر من قوله إلا أن يقال الخ وعبارة الحلبي على ما نقله ط ليس فيها دعوى المخالفة **(قول)** وأجبت عنه فيما علقته على البحر بأن قد يقال الخ فيه تأمل بل الاكراه الشرعي بعدم نسبة الفعل لفاعله ولو باشره باختياره حتى لو أكرهه على اتلاف مال غيره فأنلفه يكون الضمان على المكره بالكسر وما هذا الا لعدم نسبته الى الفاعل والالكان الضمان عليه **(قول الشارح)** لما في البدائع ان خرجت الا الى المسجد الخ فانه لم يشترط المنى الى المسجد كما ترى اه سندی ويصح أن تكون عبارة البدائع دليلا أيضا على اشتراط القصد بل هو مبرر لها ولذا جعلها المحننى دليلا عليه تأمل **(قول)** يعني ثم خرج بنفسه الخ لاداعي لهذه العناية وان الكلام السابق شامل لكل من مسئلتى الدخول والخروج فيمكن ابقاؤه على حاله وحله على مسئلة الدخول تأمل **(قول)** يؤيده العرف الخ من حيث اطلاقه على مطاق الذهاب في أى وقت والافقد قدم أن العرف استعماله مراد به الوصول **(قول)** وهذا مخالف لما يحثه في الفسخ الخ ما ذكره في البحر عن البدائع وما ذكره من ان اصل المذکور لا يصلح رداعلى ما قاله في الفسخ ولا مخالفه للفرق بين لا أخرج من كذا ولا أخرج الى كذا تأمل والذي ذكره في البحر قبل الحاصل ثلاث مسائل . الاولى حلف لا يخرج من بغداد لا يحث ما لم يجاوز عمران مصره . الثانية حلف لا يخرج الى جنازة . الثالثة مسئلة البدائع حلف لا يخرج من الرقة **(قول)** ويمكن حثه حالا الخ بان فعل المحلوف عليه **(قول)** ولم يحث أمر لا يقدر على اتيانه فلم يأت الخ عبارة البصر على اتيانه معه **(قول)** فينبغي أنه اذا نسي اليمين لا يحث الخ قد يقال ان كلاما من النسيان والجنون داخلان في قول محمد ولم يحث أمر لا يقدر على اتيانه معه الخ فهو داخلان في عموم الامر المنفي **(قول)** ولو أذن لها بالخروج الى بعض أقاليمه الخ لم يظهر الفرق بين هاتين المسئلتين والمسئلة بعددهما مع أن العلة المذكورة لعدم الحث وهي وجود الاذن بالخروج متحققة في الكل ونص عبارة البيازية ولو أذن لها

بالخروج الى بعض أقاربه فلم يخرج وخرجت لكنس الباب طلقت وان لم يخرج وقت الاذن وخرجت
 في وقت آخر بحيث ان خرجت الاباذنى فاستأذنت في زيارة الام فخرجت الى بيت الحنت لا يحنت لوجود
 الاذن بالخروج الخ واعل الفرق هو العرف وانقطاعه اذا لم يخرج وقته وأن الاذن بالخروج للقريب
 لا يكون اذنا به للكنس بخلافه للام فيكون أصله معتبرا **(قوله)** أذنت لك أن تخرجي كلما أردت الخروج
 كذا في الفتح) محصل ما قاله في الفتح في الفرق أن عدم اشتراط التكرار للاذن في هذه المسائل للعرف
 الصارف عنه ولم يوجد هذا الصارف في غير اذني والاباذنى فوجب اعتبار مؤداه اللفظي **(قوله)** لكن
 مانعها الشرع لا الزوج) فيه تأمل بل له منعها أيضا لبقاء أثر ملكه ودور نفقته عليها فيكون له منعها
 والاذن ممن له ولاية المنع **(قوله)** هذا يقيد أن ما جزم به في الخاتمة أولا قوله سما واحدى الروايتين الخ
 لعل الاصول حذف قوله قولهما والاقتصار على قوله احدى الروايتين فان هذا ما جزم به أولا **(قوله)**
 بساعة الخ) تقدير الفور بساعة غير متحقق في كل المسائل بل المدار فيه على ما يقال له فور عرفا كما يظهر
 من الفروع الآتية **(قوله)** لكن في البحر عن المحيط ان لم تقوى الساعة الخ) فيه أن ما في المحيط
 لا يفيد اشتراط عدم تغيير الهيئة الحاصلة مع ارادة الخروج اذ معنى قوله مادامت في تهيؤ الخروج
 مادامت متأهبة له عازمة عليه غير معرضة عنه وليس في هذا ما يدل على اشتراط عدم تغيير الهيئة التي
 تحصل عند ارادة الخروج حتى يحتاج للفرق البعيد الذي ذكره تأمل ثم رأيت في القاموس الهيئة حال
 الشيء وكيفية وهاء اليه اشتاق واللام يهيه وأخذله هيئته كهيأته انتهى **(قوله)** وهو الجالس على
 وجه الاعراض الخ) على هذا لا بد لتحقيق عدم الحنت في الأولى من الجالس والاعراض مع أن العبارات
 دالة على أنه بمجرد جلوس ساعة يفوت الفور **(قوله)** ويلزم على ما فهمه ابن كمال أنه لو أكل ذلك الطعام الخ)
 لا يلزم ما ذكره على ما فهمه ابن كمال لانه اذا أكل ذلك الطعام المدعو اليه في بيته وحده لم يصدق أنه تغذاه
 معه الذي جعل شرط الحنت حتى يحنت بل الظاهر صحة ما قاله ابن كمال لموافقة لظاهر عبارة الهداية بدون
 احتياج لدعوى تجوز أو حذف مضاف والطعام وان لم يذكر في كلام أحدهما إلا أن المسؤول الطعام الحالى
 فهو في حكم المذكور في السؤال والجواب متضمن له ويدل لذلك ظاهر ما ذكره عن الذخيرة وجل عبارتها
 على التساهل لا يليق ولا يناسب جل عبارات المؤلفين على ذلك بدون دليل عليه **(قوله)** والظاهر ما قاله ح
 فتدبر الخ) لا يصح استظهار ما قاله الحلبي وأتباعه مع وجود النقل بخلافه **(قوله)** كما لو حلف لا يتزوج
 النساء ونوى عدد الخ) الظاهر حذف لفظ النساء والطعام **(قوله)** أى اذا خافت فوتها الخ) الذى يظهر
 في هذه المسئلة ابقاء قوله أو اشتغلت على ظاهره ويكون قوله لو خافت ليس احترازا ومفهومه غير معتبر
 والقصد بما هنا بيان أنه لا يخالفه وغير هذا غير ظاهر من كلامه تأمل واشتغالها بالمكتوبة شامل للقضاء
 والأداء **(قوله)** قال صلى الله عليه وسلم لم من باع عبدا وله مال الحديث) تمامه فإله للبائع الآن يشترطه
 المتباع **(قوله)** فيحنت في غير المأذون اذا نواه بالاولى الخ) ليس شرطا **(قوله)** فلونوى بعضها دون بعض
 بأن نوى الحار دون القرس الخ) أى به هذه الجملة والافنية البعض بلفظ الدابة تصح كما يظهر اذ هي نية
 الخصوص في اللفظ تأمل

(باب المين في الاكل والشرب واللبس والكلام)

(قوله) لم يذكر مسائل اللبس هنا الخ) ذكر بعض مسائل اللبس في هذا الباب وذكر غالب مسائله في الباب

الآتي وهي داخلة في قوله وغيرها كما نبه عليه فيما يأتي **(قوله مع أن السنة في شرب الماء المصالح)** ما ورد من أن السنة في شرب الماء المصالح فهو مجاز عن أخذ الماء بغيره مع ضيق الشفتين اه سندی **(قوله ثم صورها بما اذا حلف لا يأكل من ثمرة التفاح الخ)** هذا التصور لا يوافق عبارة الشارح **(قوله ويمكن التوفيق بين القولين الخ)** أي على تصور المسئلة كما قاله الشارح **(قوله أما إذا لم يتوقف الظاهر تقييده بالأكل الخ)** فيه أنه إذا كانت عباراتهم كعبارة المصنف كانت اليمين متصرفة لا بمن فيجنت بصرفه في أي شيء ولا يكون إلا كل مراد به حقيقة وتفرع عنهم على أن اليمين تنصرف إلى الثمن قولهم فيجنت إذا اشترى به ما كولا لا يخصص المفرع عليه ولا يفيد أن الحنث مقيد بشرا عما يؤكل وأكله بل يبقى المفرع عليه عاماله وغيره والواجب اتباع العرف في ذلك وأنه فيه إذا صرفه في أي نوع يجنت **(قوله النحلة على ست مراتب الخ)** أي غيرها وزاد السندی سابعاً عن التحفة حيث قال بعد عدم البسرا بعبارة والخامس القسب والسادس الرطب والسابع التمر اه **(قوله حتى قيل فيه التحس بين الجيدين الخ)** عبارة الفتح من بين الخ والقصد أنه خيث متولد من جيدين وهما أبواه **(قوله وقد عدل في النسخة عن التعليل بكون الصفة الخ)** ما في النسخة يرد عليه ما لو حلف لا يأكل من هذا البسراً فكله رطباً وان المذكور أنه لا يجنت مع أنه لم ينقص بل زاد ومقتضاه الحنث لا عدمه وما تقدم عن العيون في مسألة العنب يفيد أن ذهاب البهوض مع بقاء الأكل لا يمنع الحنث **(قوله ثم أعلم أن ما مر عن الوقعات مشكل الخ)** لعل ما فيها مبني على العرف وأن معنى أن لم آكل كذا الخ أن لم أتناول منه شيئاً إذا أكل البهوض برقي عينه وليست عينه متعقدة على الجميع وفي أن أكل الخ متعقدة على الجميع والعرف الآن بخلاف ذلك **(قوله لأن وجه المخالفة الخ)** أي والمناسب ذكر موضع المخالفة **(قوله لكن يرد عليه كما أؤده في الفتح أن لفظ آكل الخ)** يدفع بأن ما مشى عليه المصنف وغيره في هذه المسئلة بالنسبة للحم الإنسان والخنزير مبني على عدم اعتبار العرف العلمي **(قوله فلو ابتلعه صهيحاً حنث بالاولى الخ)** لا وجه للأولوية بظهور **(قوله الا أن يكون المراد بقوله من خبز فلانة أنه ذكر لفظ فلانة الخ)** لم يظهره وان فلانة كتابة عن اسم آدمية العلم فعند ذكره لا يراد به الاسم خاص وان كان في وضعه يصح إطلاقه على أي امرأة فالاشتراك في أصل الوضع وفي الاستعمال لا يستعمل إلا خاصاً تأمل ومع هذا فعبارة التظهيرية على ما في البحر لا يأكل من خبز فلانة فالحازمة هي التي تضرب الخبز في التنور دون التي تعجنه ونهيه للشرب فإن أكل من خبز التي ضربته حنث والافلا اه **(قوله ولذا لو أكل قليلاً لم يجنت الخ)** هي المنضجة من اللحم بابسة **(قوله لأنها ما قد يتغذى بها فسقطت عن كمال التفكه الخ)** غير ظاهر في الرمان فإنه لا يتغذى به وعدم دخوله في الساكحة على قوله لأنه يؤكل للتداوى فتحقق القصور عن معنى التفكه وهو التمتع بما لا يتعلق به البقاء زيادة عن المعتاد لكن كافة الأصوليين أنه مما يتغذى به **(قوله فيه نظار الخ)** لا يرد هذا التفسير على ما في الشرح فإنه بين عرف بلاده بدون بيان عرف غيره تأمل **(قوله وبه علم أنه كان على الشارح أن لا يترك لفظ الخبز الخ)** يمكن قراءة الفعل على زيادة الشرح لفظ الخبز بالبناء للفاعل كما يقال أقبل القوم فان المتعطف بالاصطباغ هو الخبز فصحة نسبة الفعل له وكما يقال خلطت العسل بالماء فاخطأ العسل به واختلط به على بناء المفعول ومنزجته به فامتزج ونحو ذلك تأمل **(قوله ما لم يأكل عين الملح مع الخبز أو مع شيء آخر الخ)** يظهر أنه قيد به نظر المعتاد فيه فإنه يؤكل مع غيره ولا يؤكل وحده إلا نادراً ولا حكمة كما أننا نظرننا في الفضل للمعتاد فيه وهو أكله مخلوطاً بالطعام بدون نظراً كله وحده أو مع غيره لأنه نادراً تأمل

(قول الشارح والى رأسه وظاهره وبطنه حنث) قال ط نقلا عن الهندية حلف لا يتظر الى فلان فراء
من خلف سترا وزجاجة يستبين وجهه من خلفها حنث بخلاف ما لو نظر في مراة قرأى وجهه اذا حلف
لا يتظر الى فلان فنظر الى يده أو رجله أو رأسه قال محمد لم يره وانما الرؤية على الوجه والرأس أو على البدن
فاذا رأى رأسه فلم يره وان نظر الى ظهره فقد رآه وان نظر الى بطنه وصدره فقد رآه وان رأى أكثر بطنه
وصدره فقد رآه وان رأى شيئا قليلا أقل من النصف فلم يره اه ملخصا فأفاد أنه لا يحنث برؤية الرأس
وحدها ويحنث برؤية الظهر وبرؤية أكثر البطن والصدر فيتعين أن تكون الواو في كلام الشارح
عني أو غير أن الاولى حذف الرأس فتدبر (قول فانه اذا نوى المبتدئ التحليف الخ) حقه الحلف
كما هو ظاهر وسيدكر الشارح هذه المسئلة في آخر الأيمان فانظره (قول نعم يصير حالتان) لا يظهر
كونه حالتان يا الا اذا أعيد القسم في الجملة الثانية حتى يكون قوله نعم متضمنا لاعادته (قول وان أجاب
عنه في الفتح بأنه تساهل الخ) في الزيلعي اطلاق الغداء على التغذى توسع ثم قال وأصل هذه الاشياء
انها اسماء كقول في ذلك الوقت وسمى بها الفعل مجازا على ما بينا اه فعلى هذا المراد بتساهل التجوز
(قول ما لم يبلغ نصف الشبع كما في الفتح الخ) على ما في الفتح لا يبقى فائدة لقول الشارح ولا بد أن الخ
فلو ذكره بالتفريع لكان أحسن الآن يقال ذكره توضيحا لما قبله ثم ان ظاهر ما في الفتح أنه يحنث بنصف
الشبع وهو خلاف ما في الشارح (قول يغني عنه ما قبله الخ) الاغناء ظاهر بزيادة الشارح قوله أهل
بلده وبدونها لا يغني وقد يقال ذكر الجملة الثانية لانها بمنزلة التعليل لما قبلها تطير ما قاله في قول المصنف
نية تخصيص العام تصح ديانة اه وفي الخاتمة من فصل الاكل رجل أكل شيئا سيرا فقال له رجل
تغذيت فقال عبده حر ان كان تغذى لا يكون حائشا حتى يأكل أكثر من نصف الشبع اه (قول
والتحقيق أن هذا ليس من المقتضى الخ) يظهر أن المراد بالمقتضى في كلامهم هنا معناه اللغوي
لا الاصطلاحى فانه لا عموم له أيضا وبه يسقط ما اعترض به في الفتح تأمل وقال في العناية يجوز أن يكون
المصنف اختار ما اختاره بعض المحققين من أن المقتضى هو الذي لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقا به
لكن يكون من ضرورة اللفظ أعم من أن يكون شرعيا أو عقليا اه (قول لأنه اذا نوى البعض انما
يصدق ديانة الخ) المراد بالبعض الذي يصدق فيه ديانة فقط بعض خاص بحيث يكون جاعلا الحنث
قاصرا على هذا البعض وهذا لا يدل على أنه يصدق ديانة وقضاء اذا نوى الكل مع عدم اتيانه بما يدل
على العموم ظاهر بخلاف مسئلة تلخيص الجامع فان فيها ما يدل عليه وهو الاضافة لآدم وعلى الجمع
فالتعير بقبيل فم لا يدل على ترجيح الاول في مسئلتنا ولكن في البحر قال شمس الأئمة قالوا واطلاق
الجواب دليل على أنه يصدق قضاء وديانة ان كان اليمين بطلاق ونحوه لانه نوى حقيقة كلامه وعن أبي
القاسم الصفار أنه لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصار كأنه نوى المجاز اه وهذا يدل
على اعتماد تصديقه قضاء حيث نسب لجماعة العلماء ونسب مقابله للصفار (قول لان الخروج في نفسه
متنوع الخ) قال في البحر وفيه اشكال مذكور في الفتح وعبارته والحق أن الافعال لا يتصور أن تكون
الا نوعا واحدا لافرق في ذلك بين الغسل ونحوه وبين الخروج ونحوه من الشراء فكما أن اتحاد الغسل
بسبب أنه ليس الامر بالماء كذلك الخروج ليس الا قطع المسافة غير أنه يوصف بالطول والقصر في الزمان
فلا يصير منقسما الى نوعين الا باختلاف الاحكام شرعا فان عند ذلك علمنا اعتبار الشرع اياها كذلك كما
في الخروج المختلف الاحكام في السفر وغيره والشراء لنفسه وغيره مختلف حكمه فيحكم بتعدد النوع

في ذلك ولا يخفى أن المساكنة والسكنى ليس فيهما اختلاف أحكام الشرع لطائفة منهما بالنسبة إلى طائفة أخرى وكل في نفسه نوع لأن الكل قرار في المكان اهـ (قول ومطلقة وهي ما تكون في دار الخ) وأعمها أن تكون في بلدة واحدة زيلعي (قول لكنه يصدق في نية البيئونة قضاء الخ) لأن الأعم في الإثبات لا يعم استغراقا بخلافه في التقى فصح نية أى أنواع البيئونة شاء من بيئونة النكاح الكبرى أو الصغرى أو بيئونة غيره (قول لأنه لا يخرج عن قصر عام على بعض متناولاته) أى فيستمر الاشكال في عين المساكنة والخروج كافي الفسخ وقوله وقد يقال لا عموم الخ فيه تأمل اذ قوله لا أساسا كن في معنى لا يوجد معنى المساكنة فإذا أريد منها نوع كان تخصيصها به وعلى ما علمت من اشكال الفسخ لا تنوع ولا اشتراك في الأفعال بل كل منها متحد (قول ولعل في المسئلة قولين يدل عليه أنه في التارخانية قال وروى عن محمد الخ) فان تعبيره بعن يفيد أن المروى عن غير محمد صحة نية الكوفية أو البصرية كصحة نية الحبشية (قول إلا أن يقال كما مر أن التنوع هناك للفعل الخ) لا يكفي في الجواب فانه يقال كذلك في غير الأفعال المذكورة (قول وهو مخالف لقوله آنفا لا الصفة ككوفية الخ) قد أشار الجوى للفرق بينهما فانتفى الاشكال سندی والذي رأيت في الجوى من الأيمان هو الفرق بين مالونوى الحبشية والعربية وبين مالونوى الكوفية والبصرية تأمل وعبارته ومنع الإنسان نفسه عن نوع من الأنواع معهود فصحت نية التخصيص في الحبشية والعربية أما المنسوبة للدينونة فنع الإنسان نفسه عنها باليمن لا يلقى عادة لأنها جامعة لسائر الأنواع والإنسان لا يمنع نفسه عن سائر الأنواع في العادة كذا في شرح تلخيص الجامع اهـ والأحسن في دفع الاشكال أن يقال إن المسئلة خلافية كما أفادته عبارة التارخانية السابقة (قول المناسب أن يكون أخذ بضم أوله الخ) أو يقرأ الفعل بالبناء للفاعل ويصور كلامه فيما إذا لم يذكّر العام فللخالف أن يأخذ بقول الخصاص حيثئذ (قول اذلا خلاف في اعتبار نيته ديانة الخ) أى وانوى خلاف الظاهر (قول وهذا يخص لمعوم قولهم نية تخصيص العام الخ) أى كون النية للستخلف اذا كان الخالف ظاهرا (قول وقال اذا شرب منها الخ) عبارة الفتح وقال بالالف التثنية اهـ وكذلك نسخة الخط بضمير المثنى (قول لكن فيه أن وضعه على قد وشربه منه الخ) مقتضى قول المصباح من موضعه الشامل للنهر والآناء كافي ط وغيره وصرح بذلك فيما بعد أنه يسمى كرافته تعريفه السابق لا يقتضى أنه لا يسمى كرافة اذا وضعه على فقه وشربه تأمل (قول الشارح لتعين الجواز) راجع لما اذا قال من البئر اذ لو قال من ماء البئر يكون الشرب بالآناء أو بالكراع من متناول اللفظ حقيقة (قول وقصره الاسبيجاني على الثاني الخ) أى في مسألة اليمين المطلقة والمقيدة قال في البحر وأطلق المصنف عدم حثه في المسائل الثلاث فشمّل ما اذا علم الخالف أن فيه ماء أو لا وما اذا علم أن لا ماء فيه وفيداه الاسبيجاني بعدم علمه بأن لا ماء فيه اهـ (قول لكن سيأتى أن ذات الشخص لم تتغير بخلاف الماء الخ) هذا لا يصلح فرقا فان في كل اليمين انعقدت على ما يحدث ومجرد كون هذا ذاتا وذاك وصفا لا يجدى نقمافي الفرق تأمل (قول وكذا ان غمت اليلة الخ) كذا في البحر والظاهر في التمثيل أن يقال أن لم أتم حتى يكون شرط الحنث عدما (قول ولم يقيد هذه بالوقت الخ) سيأتى له أن هذه اليمين مؤقته ببقاء الاذن والقُدوم اذ بهما يتمكن من البر بلا حنث ولم يبق ذلك بعد موت من اليه الاذن والقُدوم وفي الفتح وهذه اليمين مؤقته بوقت الاذن والقُدوم اذ بهما يتمكن من البر اذ يتمكن من الكلام بلا حنث فيسقط بسقوط تصور البر اهـ (قول الظاهر أن المراد وقت الطلوع أو بعبده الخ) فيه تأمل اذ المدار في اليمين

المؤقتة على امكان البرأ نرا الوقت فلو حاضرت بعد الطلوع قبل طلوع الشمس لا يحنت ولو مضى بعد طلوع
 الفجر زمن يمكن الاداء فيه **(قوله)** أما اذا اشتراهما بما في ذمة المديون الخ) سيأتي في باب اليمين في القتل
 وغـ يره أنه يبر في حلقه لأقضىين مالك اليوم بالبيع به لان الديون تقضى بامثالها ومفاده أنه ليس بمنزلة
 الابرأبل من قبيل التفاس وقال الزيلعي والبيع بالدين قضاء الدين لان قضاء الدين طريقه المقاصدة
 وتحقق بمجرى البيع اه **(قوله)** وهذا ينافي ما مر في ان لم تصل الصبح غدا وفي ان لم تردي الدين االخ) أى
 فانه فيه ما تحقق العدم ومع ذلك قيل بعدم الحنت مع أنه قيل به في ان لم أمس السماء لتحقق العدم والعدم
 يتحقق في غير المقدور وقد يقال في الفرق انه قدور عليه ويمكن في ذاته فانه عقدت يمينه ثم حنت للعجز
 العادى ولا كذلك مسألة الصلاة والرد اذ يستحيل الصلاة مع الحيض ورد الدين ارمع وجوده في محله
(قوله) ولعله رواية أخرى لا يلزم من هذا التعليل أن يكون في المسئلتين السابقتين رواية أخرى فانه
 لا نظر للتعليل في الفروع بل ينظر لما ذكره من الأحكام في كل مسألة وان اشتبهت العلل تأمل
(قوله) وباعتبار العجز عادة حنت للحال الخ) لان التأخير لا يخرج الحياة فيما يرجى وجوده بخلاف ما لو تحقق
 العجز للحال **(قوله)** ليضربن فلانا ليوم وفلان ميت لا يحنت الخ) الحق ما في ط أن كل ما يختص بالحياة
 كالاعطاء والضرب كالقتل وفرع الحياة لا ينافي ذلك لتقييده باليوم فاذا لم توجد فيه الحياة لم يوجد
 شرط بقاء اليمين وهو تصور البرأ تأمل **(قول الشارح)** لا تطلق ما لم يرد الاستئناف لان هذا من تمام
 الكلام الأول فلا يكون مراداً باليمين اه سندی **(قوله)** ودفع بالفرق الخ) هذا الدفع لا يتم مع
 الاتفاق على الحنت فيما لو ناداه مستيقظا بحيث يسمع فهذا مما يمتسك به لما ذكره القدوري فيلزم اثبات
 الفارق على القول المختار وبيانه تأمل **(قوله)** الا أنه يتضمن أنه لم يحسن قبله الخ) أو ان قوله أحسنت
 يفيد أن عنده علما بالحكم قبل السؤال فيكون كالتعنت ومثله من محمد لا يعد سوء أدب لصغره اه سندی
(قوله) وفيه نظري علم مما قدمناه في الوضوء) حيث قال عن تعريقات السيد الاشتقاق نزع لفظ من
 آخر شرط مناسبتهم معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة فان كان بينهما تناسب في الحروف والترتيب
 كضرب من الضرب فهو اشتقاق صغير أو المعنى دون الترتيب كجذب من الجذب فكبير أو في المخرج كتنق
 من التنق فأكبر اه أى فانحن فيه صغير لا كبير **(قوله)** ويدل للاول تعليل التلخيص الخ) ويدل للثاني
 التعبير بالي فانها تفيد أن الكتابة منتبهة اليه فيمنه تفيد ذلك وان كانت الكتابة جمع الحروف **(قوله)** أى
 لأن الناس لا يريدون بغير ما في التمل الخ) ولوقوع الخلاف فيها أيضا **(قوله)** ويحنت بقراءة سطر منه الخ)
 حنته بقراءة سطر منه خلاف ما يقتضيه اللفظ ولعله مبني على العرف والذي يقتضيه اللفظ تعلق
 الحنت بقراءة الكل **(قوله)** وكذا معهما الخ) على هذا لا تكون الغاية داخلة فيما جعلت له غاية فمن
 كلام المخاطب غير داخل في المنع عن كلام الخائف **(قوله)** الا أنها تستعار للشرط والغاية الخ) قال
 الزيلعي الأصل فيها اذا عذر الاستثناء أنها اذا دخلت على ما لا يتوقت تكون للشرط كقوله أنت طالق
 الا أن يقدم فلان ان قدم لا تطلق وان لم يقدم حتى مات طلقت فملت على الشرط لان الاستثناء متعذر
 لعدم المجانسة بين الطلاق والقدر وكان جملها على الشرط أولى من جملها على الغاية لأن الطلاق لا يحتمل
 التأقيت لانه متى وقع في وقت وقع في جميع الأوقات فيكون معلقا بعدم القدر ولا بوجوده لانه جعل
 القدر مرفعا للطلاق فيكون علما على عدم الطلاق وعدم القدر على وجوده وان دخلت على ما يتوقت
 تكون للغاية كما في ما نحن فيه لتعذر الاستثناء لعدم المجانسة بين الاذن والكلام فملت على الغاية لأنها

دخلت على اليمين وهي تقبل الغاية كما اذا حلف لا يكلمه الى رجب فكان حله على الغاية أولى من حله على
 الشرط لان مناسبة الاستثناء للغاية أقوى من مناسبة الشرط ألا ترى أن الحكم موجود فيها بخلاف
 الشرط فاذا ثبت هذا فاذا كلف قبل القدوم أو الاذن حنث لان اليمين باقية قبل وجود الغاية وان كلف بعده
 لا يحنث لان اليمين انتهت بوجود الغاية اهـ (قوله) لمناسبة هي أن حكم كل واحد منها يخالف ما بعده (الح)
 عبارة البحر وهو أن حكم ما قبل كل واحد من الاستثناء والشرط والغاية الخ (قوله) على معنى امرأته طالق
 في جميع الأوقات أو الأحوال (الح) أي ان كلمته في جميع الخ وقوله تقييد الكلام أي المستثنى كما هو
 ظاهر (قوله) وأحسن منه قول البحر قيد بالشرط (الح) وجهه أن كلام الشارح يوهم أن المدار على
 تقديره وتأخير مع ذكر الشرط في كل منهما مع أنه ليس كذلك اذ لو قدم الجزاء فقال امرأته كذا ان كلفت
 فلانا الآن يقدم زيد لم تكن للشرط بل للغاية فيكون مراده بقوله لانه لو قدمه أنه قدمه مع حذف
 الشرط بدليل التمثيل وعبارة البحر ليس فيها هذا الإيهام فكانت أحسن (قوله) لانه جعل القدوم رافعا
 للطلاق وتحقيقه أن معنى (الح) عبارة الفتح رافعا للطلاق فيكون عدم القدوم علما على الوقوع وتحقيقه
 الخ (قوله) أي وهو ينوي أن لا يترك لزومه الخ) انما قيد بذلك لأجل عدم الحنث لو فارق بعد اليوم
 وقد قضاء بعده أيضا وبدون هذه التية يحنث لتحقيق شرطه وهو والمفارقة بدون قضاء في اليوم تأمل وقوله
 ووقع في الخاتمة الخ أي في المثال الثاني وهو ما لو قدم اليوم بمعنى أنه ذكر في الجنتين (قوله) الشارح ولو قدم
 اليوم لا يحنث وان فارق بعد بجر) عبارة البحر ولو قدم اليوم فقال لا أفارقك اليوم حتى تعطيني حتى
 قضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه لم يحنث وان فارق بعد مضى اليوم لا يحنث اهـ فعلى هذا قول الشارح
 لا يحنث أي بمضى اليوم بدون مفارقة وقوله وان فارق بعد حله شرطية جوابها تحذوف تقديره لا يحنث
 لا وصلية فحينئذ لا يكون مفارقة وقوله وان فارق بعد عدم الحنث اذا فارقه في اليوم بل مفاده الحنث فيقيد
 بما اذا لم يقضه حقه فالمفهوم فيه تفصيل (قوله) بل العلة فيه أنه بعد ظهور الشهود لا يمكن الخ) في هذه
 العلة أيضا تأمل اذ بظهور الشهود لا يمنع طلب اليمين فان له أن يطلبه مع وجودهم نعم لو ذكر أن له بينة
 وطلب عين خصمه اختلف فيه في البرازية من شتى القضاء اذا قال المدعى لي بينة وطلب عين خصمه
 لا يستخلفه القاضي لانه يريد أن يقيم البينة بعد الحلف ويريد أن يقضه وقد أمرنا بالستر وقال له أن يحلفه
 وقال الامام الحلواني ان شاء القاضي مال الى قوله وان شاء مال الى قولهما كما قالوه في التوكيل بلارضنا الخصم
 يأخذ بأي القولين شاء اهـ الآن يقال المراد بظهورهم ظهورهم عند القاضي وذلك بأدلة شهادتهم
 أو ما قاله مبنى على قول الامام من أنه لا تحليف اذا كانت البينة حاضرة في المصير (قوله) ولم يذكر المصنف
 حنثه بالتمجيد الخ) لكن على حل الشارح الآتي قد ذكره حيث مثل بمثالين لكنه ليس على الملاقاة بل
 مقيد بما اذا لم يشتر (قوله) مثل لا أكلم عبدك زيدا) الكلام الآن في غير العبد حتى التمثيل أن يقول
 مثل لا أكلم عرسك أو صديقك فلانة أو فلانا (قوله) هو مدفوع بان عداوة الشخص من شؤنها الخ) غير
 دافع للايراد فانه يجوز أن يهجر صاحب الطيلسان لمعنى فيه وهو كونه حريرا قد ارتكب بسببه المحرم
 فلم يكن هجره لذاته ولالذات الطيلسان فلم تخرج العداوة عن كونها المعنى في الشخص وهو ارتكابه المحرم
 وقوله والالزم الخ غير دافع فان المورد أورد اعتراضه على أصل المسئلة ومقتضى إرادته أنه يحنث لو كلف
 المسترعى والظاهر أن يقال ان الكلام عند عدم نية وقرينة على أن المراد المعادة لأجله نظير ما تقدم عن
 الزيلعي والبحر في العرس والصديق (قوله) وفيه تغليظ عليه الخ) هذا ظاهر فيما سوره في الفتح وهو

ما لو حلف ليفعل كذا عند رأس الشهر أو عند رأس الهلال أو إذا أهل الهلال ولا يظهر فيما لو قال
 لا أكله عند رأس الشهر الخ **(قوله)** يشير إليه ما في البرازية الخ لم يظهر وجه الإشارة فان قوله قبل
 مضى النصف يوافق ما في الخاتمية وقوله وعن الثاني الخ يوافقها ولا يدل على أن غيره قائل بخلافه الآن
 يقال ان التعبير يعنى يفيد أن غيره يقول بخلاف ذلك لكنه بعيد فان المذكور جواب حادثة مروى عن
 أبي يوسف وليس في ذلك ما يدل على مخالفة غيره له **(قوله)** قال في الفتح وفي الواقعات والمختار أنه اذا كان
 الخائف في بلد لهم حساب الخ وقال قبله وان لم يكن عندهم حساب فالشتم ما يشتد فيه البرد على
 الدوام والصيف ما يشتد فيه الحر على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام والربيع ما ينكسر
 فيه البرد على الدوام اه **(قوله)** ومنها الكلب متى يصير مع الخ فيه أن كثيرا من المسائل فوض
 الامام الامر فيها إلى المبتلى فلامعنى هذه المسئلة بخصوصها هنا **(قوله)** وقال صلى الله عليه وسلم
 ما أدري أعز برئى أم لا الخ في تفسير أبي السعد ولما قتل بخت نصر علماء اليهود وكان عزيز صغيرا
 لم يقتله فلما رجع بنو اسرائيل إلى بيت المقدس وليس فيهم من يقرأ التوراة بعث الله تعالى عزيزا ليبدد
 لهم التوراة اه وفي الجلالين وذو القرنين اسمه الاسكندر ولم يكن نبيا اه وهو الذى بنى الاسكندرية
 وسماها باسمه **(قول الشارح والدهور)** قال ط انظر معناه على قول الامام فان مفردة المعرف واقع
 على العمرا اتفاقا فلا ينبغي أن يكون في جمعه معرفة بخلاف في أنه واقع على العمر كالمفرد كما هو ظاهر
 والجواب أنه جمع دهر متكرر او ما ذكر من وقوعه على عشر مرات عند الامام كل مرة ستة أشهر فهو
 تخريج من الامام على قول صاحبين أبو السعد أو أنه افتاء يقول صاحبين لعدم وجود نص من
 الامام عليها وهو الأقرب **(قوله)** لأنه يترك كلامه عشرة أسابيع كما قد يتوهم الخ ما يتوهم هو المعنى
 المتعارف لأن وهو رواية النوادر كما في البحر **(قوله)** وألحق في المرأى بالاخوة بخنا الخ أى في التفصيل
 المذكور في الواقعات **(قوله)** وعن أبي يوسف ان كان له من العيىد ما يجمعهم الخ ما ذكره عن أبي
 يوسف طريقة أخرى غير التى شئى عليها في المتن والشارح

باب اليمين في الطلاق والعاق

(قوله) انتهى شلبي في بعض ما قاله نظر كما في السندى فان الذى تقدم في الجنائز أن المولود اذا لم يستهل
 يسمى ويغسل ولا خلاف في غسل تام الخلق وغيره يغسل على المختار **(قوله)** بالآخر بالمد والكسر لم
 يظهر الاقراءته بالفتح ثم يظهر الكسر على نسخة ضمير المثنى ويعود حيثنثا للوسط والأول **(قول الشارح)**
 لعدم الفردية الخ أى الموصوفة بالسبق اه سندی في حيثنث صرح جعل هذه العلة على للمستثنين
(قوله) لأنه هو الموصوف بكونه أول عبدا اشتراه وحده وذلك لأن قوله وحده يراد به الانفراد في حالة الشراء
 لأنه يقال جاء زيد وحده أى منفردا في حالة الشراء فالثالث لم يسبقه أحد بهذه الصفة فكان أولا اه
 سندی **(قوله)** لكن عبر عنه في الفتح بقبيل الخ وذ ك قبله أنه لو قال واحدا لا يعتق الثالث لأن واحدا
 يحتمل التفرد في الذات فيكون حالا مؤكدة لان الواقع كونه كذلك في ذاته فلا يعتق لان كلامنا من الاولين
 كذلك في ذاته فانه أول به هذا المعنى فانه في ذاته فرد سابق على من يكون بعده فلم يكن الثالث أولا بهذا
 المعنى ويلزم على هذا أنه لو قصد هذا المعنى أن يعتق كل من الاولين السابقين ويحتمل كونه بمعنى
 الانفراد في تعلق الفعل به فتكون مؤسسة فيعتق لأنه المنفرد في تعلق الفعل بخلاف الاولين فلا يعتق

بالشك وقيل الخ اه **(قول الشارح)** يحتمل أن يكون حال من العبد أو المولى الخ بمعنى أنه لا يشارك في شرائه أحد وعلى تقديره يعتق لتحقيق الوحدة في المولى وعلى أنه حال من العبد لا يعتق لأن المراد وحدة الذات وهي متحققة في الجميع اه **سندى** لكن ما قاله غير مستقيم بل يعتق على احتمال أنه راجع للعبد لا على احتمال رجوعه للمولى وكأنه على هذا القيل يكون واحدا بمعنى منفردا **(قوله)** ورد في النهر بأن الجبر كالنصب للفرق السابق الخ أي من أن واحدا يفيد التفرد في الذات ووحده التفرد في الفعل المقرون به لكن هذا الرد لا يستقيم على ما جرى عليه في الجبر من الفرق الذي ذكره عن شمس الأئمة وهو ما جرى عليه المصنف وأشار إليه قاضيخان كما في الفتح وذكره الزيلعي فهذا من صاحب النهر رد على طريقة بطريقة أخرى وهذا لا يناسب **(قول المصنف والكتابة)** كالخبر الخ في شرح الأشباه نقلا عن البرازية والخلاصة أن الكتابة تقع على الصدق والكذب سواء كان موصولا بالباء أولا قال فيه تعلم ما في عبارة الأشباه من جعل الكتابة كالخبر **(قوله)** فيشترطه في عتقه الخ هكذا في الفتح بالثبات الضمير وفي غيره بدون ضمير تأمل **(قوله)** فيعتق هو الخ أي عند ذلك الشراء **(قوله)** فلا تصور النية فيه الخ الذي في الزيلعي بخلاف ما إذا ورثه فانه جبري وليس فيه صنع ولا اختيار فلا يمكن أن يجعل معتق بدون اختياره ومباشرته اه وفي الجبر لانه لم يوجد من جهته فعل حتى يجعل تحريرا اه وهذا هو المناسب في التعليل لما ذكره المحشي فان النية فسد تصور مقارنته لعله العتق إلا أنها ليست اختيارية تأمل **(قوله)** فان علة العتق قوله فانت حر الخ ولا يقال المعلق بالشرط ككالمعجز عنده فيكون كالمعجز في ذلك الوقت وقد اقترنت النية فيه لانه قول حر كالمعجز في ذلك الوقت حكما لاحقة الخ زيلعي **(قوله)** أو الاخفاء فانها قد تخفى على الزوجات الحرائر **(قوله)** ولكن عند الإطلاق الخ عبارة الفتح الاختلاط **(قوله)** ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق الخ قال الزيلعي ولو قال نويت النساء دون الرجال لم يصدق لأن المملوك حقيقة للذكور دون الإناث فان الإنثى يقال لها مملوكة لكن عند الاختلاط يستعمل عليهم لفظ التذكير عادة بطريق التبعية ولا يستعمل فيهن عند انفرادهن فتكون يتبعه لغوا اه **(قوله)** أي لادم ملك المولى ما في يد المكاتب الخ الأولى في بيان أنه غير مملوك يبدأ أن يقول لأنه أحق بمناعه ونفقه والالزام أن المديون يستغرق ليس مملوكا يبدأ تأمل وفي السندى لأن الملك فيه ناص لانه خرج من ملكه يبدأ وإذا امتلك أكسابه ولاوطأها ويضمن الجناية عليه كالأجنبي اه **(قوله)** كان الأنسب بهذا الباب ذكر ما لو حلف لا يكلم هذا الرجل الخ لأن هذه المسئلة ليست من الممين لعدم ذكر التعليق فيها ويجب كما سبق أنه ذكرها هنا لبيان حكمها إذا وقعت جزأ في التعليق **(قوله)** وكلمة أو بمعنى ولا لتناولها الخ عبارة البحر لأن أو إذا دخلت بين شيئين تساوت أحدهما مذكرا إلا أن في الطلاق ونحوه الموضع موضع الاتبات فتخص فتطلق أحدهما وفي الكلام الموضع موضع النفي فتم عموم الأفراد الخ **(قوله)** اشترك في الخمسة الخ يظهر أن الاشتراك إذا لم تبين الورثة لقيامهم مقام المورث فيقبل بيانهم تأمل **(قوله)** وأجاب صدر الشريعة في التنجيج بجواب آخر وهو أن قوله أو هذا مغير لمعنى قوله هذا حر ومسئلة الكلام العطف متعين في ما على الثاني لتكرار الممين بتكرار النفي فلا ترد **(قوله)** وهذا غير مغير الخ فيه تأمل اذ يحتمل أنه عطف على ما قبله فيكون من جملة المغير أو عطف على من وجب له الحكم ممن ذكر قبله فلا يكون من جملة المغير **(قوله)** صادق بعدم ذكر خبر أصلا الخ وصادق أيضا إذا ذكر الخبر لثاني فقط

(باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها)

(قوله ترجع حقوقه الى المباشر ويستغنى الوكيل الخ) عبارة الفتح بحذف الواو في قوله ويستغنى واثباتها في قوله لا يحنث وهي أولى (قوله وقضاء الدين وقبضه الخ) أي دين الأمر وقوله والكسوة بأن حلف أن لا يكتسى وقوله والحمل على دابته بأن حلف لا يحمل متاعه على دابته ونحو ذلك يقال فيما بعد هذا هو المناسب لقوله ترجع مصلحته الى الأمر (قوله وأما الصدقة فلم يظهر لي فيها ذلك وكذا الهبة الخ) ذكر الزيلعي في آخر الوكالة أن الوكيل بالبيع يتولى حقوق العقد ويتصرف فيها بحكم الوكالة وأن الوكالة بالهبة تنقضي بمباشرة الهبة حتى لا يملك الوكيل الواهب الرجوع ولا يصح تسليمه (قوله ولو حلف لا يبيع فوهب بشرط العوض ينبغي أن يحنث الخ) وما في جواهر الأخطا على رجل حلف لا يبيع هذا القرس فأخذ رجل ذلك القرس وأعطاه بدله ورضى صاحب القرس لا يحنث وعليه الفتوى هندية غير دافع لبعت القنية لما أنه يبيع بالتعاطي خلافا للسندی (قوله وينبغي الحنث الخ) كذلك ينبغي الحنث لو الحلف بالله تعالى فإنه تالها فوجب الكفارة بالاقالة (قوله لأن الصلح عن اقرار بيع الخ) انما يظهر كونه بيعا إذا كان المصالح عليه من خلاف جنس المدعى والابان كان من جنسه وكان أقل فهو أخذ ببعض حقه واسقاط لما بقي وقوله لا يحنث بفعل وكيله انما يظهر فيما إذا كان البذل من جنس المدعى به (قول الشارح لان الصغير يملك ضربه الخ) هذا التعليل قاصر لانه يملك البيع والاجارة فيملك التفويض مع أنه لا يحنث في ذلك بالتفويض اه سندی (قوله وانما لم يحزم به لان الولد أعم الخ) في السندی قال أبو المكارم وههنا بحث وهو أن مدار الحنث وعدمه ان كان على رجوع المنافع ثبوتاً وعدمه ما ينبغي أن لا يقع الحنث بأمر القاضي والسلطان والمعلم والمحتسب ولا بأمر الأب في الولد الصغير أيضاً وان كان على ولاية المباشرة والتفويض ينبغي أن يحنث في الصغير على أن تمهيدهم الأصل المذكور وتفرغ بيع الحنث وعدمه عليه يؤذن بأن المدار على رجوع الحقوق وعدمه فالتمسك في الفرق برجوع المنافع أو ولاية التفويض خروج عن القانون اه (قوله ويصح التوكيل بالاقرض وبقبض القرض الخ) العلة في عدم صحة الاستقراض السابقة موجودة هنا أيضاً تأمل (قوله فلو حلفت وأجبرت بمن له ولاية الاجبار الخ) كالسيد لأن لفظ النكاح وجد من المولى بخلاف ما لو أكرهه المولى على الزواج وتزوج بنفسه فإنه يحنث في ظاهر الرواية اه سندی عن الجواهر (قوله وكذا لو كان التوكيل قبل اليمين الخ) راجع لقوله حنث ونقل ط عن التتارخانية لو حلف لا يتزوج فعقد بنفسه أو وكل فعقد الوكيل حنث ولو كان التوكيل قبل اليمين اه (قوله يعني اذا وهب بنفسه لا بوكيله الخ) لا تصح هذه العناية مع القول بنسبة الشارح للوهم (قوله بقي لو حلف لا يتصدق فوهب لفقير الخ) الذي رأيته في شرح الوهبانية للمصنف في نسخة في غاية الصحة لو حلف أن لا يتصدق فأعطى فقيراً بلفظ الهبة أو غنياً بلفظ الصدقة هو أو وكيله ينبغي أن يحنث في الأول لان العبرة للعاني ويقويه ما نقله صاحب القنية من أنه لو حلف أن لا يبيع فوهب بشرط العوض ينبغي أن يحنث اه ويحتمل أن لا يحنث لأن لفظ الهبة غير لفظ الصدقة ويقويه ما نقله صاحب القنية أيضاً فمن حلف لا يهب فوهب بشرط العوض قال ينبغي أن لا يحنث وينبغي أن لا يحنث في الثاني لانه لا يثبت له الرجوع استحساناً اذ قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب ويحتمل أن يحنث اعتباراً باللفظ اه والظاهر أن نسخة المحشى صواب بدليل التعليل

المذكور في عبارة المصنف بقوله لأنه لا يثبت له الرجوع الخ لكن قوله ويحتمل العكس الخ لا يناسب
نسخة المحشى بالنسبة للثاني إذا اعتبارا اللفظ يقتضي عدم الحث إذا لم ينشأ على عدم الهبة ووجد
الاعطاء الغني بلفظ الصدقة **(قوله)** أما الصغير فسكال العبد كما مر وقد هنا أن العرف خلافه فان ما قدمه عن
الفتح من أنه يقال في العرف فلان ضرب ولده وان لم يباشر الخ شامل للكبير أيضا **(قوله)** الأولى أن يقول
وان كان يحسن ذلك الخ وذلك لأن ان الوصلية ما قبلها أولى بالحكم مما بعدهما وهذا الحث بفعل المأمور
مع عدم احسان الصنعة أولى منه مع احسانه لكن هذا ظاهر إذا جعلت الغاية راجعة لحثه بفعل المأمور
وإذا جعلت راجعة لحثه بفعله يكون صنيعه هو الأولى وان كانت عبارة الخاتمة في حثه بفعل المأمور
(قوله) ليضيقن هذا الثوب الخ حقه التعبير بلا التافيه فيه وفيما بعده كما هو عبارة الخاتمة **(قوله)** وبه
علم أن فائدة التقيد هي أن المراد بالأمر هنا الرسالة الخ ما قاله انما يدفع إراد ما يلزم اضافته وليس من
باب الرسالة وأما ما كان من باب الرسالة فلا يندفع به الإرادة المبين في ط تأمل ولعل الأولى في دفعه أن
يقال انه ليس في عبارته ما يدل على تخصيص الاستعارة بهذا الحكم **(قوله)** والظاهر أنه لا فرق بينه وبين
الاستخدام الخ أي الخدمة حتى يقال ان المنفعة دائمة على العلوف عليه كما في الحل وحتى يتأق دخول
الطبخ والكنس ونحوهما فيه على ما يأتي له **(قوله)** فلو عبر المصنف بقوله ولا م تعلق بفعل كما عبر صاحب
الدرر وغيره لكان أولى الخ أي لظهوره بخلاف عبارة المصنف **(قوله)** ذكر في الخاتمة ما يفيد أن الأمر
غير شرط الخ الحق أن المسئلة فيهما طريقتان الأولى طريقة أصحاب المتون دعها جري في الفتح
والشارح أنه لا بد من الأمر لتحقيق الحث وبدونه لا يحث وان قصد البيع لاجله والثانية أنه ليس بشرط
وعليها جرى في الخاتمة وشرح تلخيص الجامع وهما طريقتان متباينتان لا يمكن الجمع بينهما **(قوله)**
المصنف وضرب الولد أي الكبير **(قوله)** قال في البصر وهو جعل لا بد من بيانه الخ سيأتي في كتاب
الهبة أن الأصل أن القبضين اذا تجانسا تاب أحدهما عن الآخر واذا اختلفا تاب الأعلى عن الأدنى
لا عكسه **(قوله)** حث بالشراء الخ لا وجه لحثه بالشراء بدون توقف على الاجازة لعدم الملك قبلا فلا
يتأق العتق والمتعين أن معنى قوله لم يحث بالشراء ثبوت الحث به مع النوقف على الاجازة واذا وجدت
تبين وظهر الحث من وقت الشراء به على ما نقله ط عن الحلبي أو ثبت عندها به مسندا كما نقله عنه
المحشى وليس في كلام التلخيص وشرحه ما يدل على نفي الاستناد بل غاب ما فيها الحكم بالحث بالشراء
وليس فيه تعرض لنفي الاستناد وعبارة الزيلعي وأما الموقوف فلا أنه قد وجد في البيع حقيقة لوجود
ركنه وشرطه ومحلله وكذا حكاه على سبيل التوقف في حث وصورة المسئلة أن يقول ان اشترى عبد افه وح
فاشترى عبدا من فضولي حث بالشراء لان الاجازة شرط الحكم دون السبب والركن ووجد قبلها وهذا
يستند الحكم عند الاجازة اليه ويثبت عندها به لا بها وعن أبي يوسف أنه يصير مشترى باعتبار الاجازة
كالنكاح ونحن نقول الفرق بينهما أن المقصود من النكاح الحل ولم ينعقد الموقوف لا فادته بخلاف
البيع فان المقصود منه الملك دون الحل ولهذا تجامعه الحرمة في حث فيه من وقت العقد وفي النكاح من
وقت الاجازة وعلى هذا وحلف أن لا يبيع فباع ملك الغير بغير إذن صاحبه يثبت له لوجود البيع منه
حقيقة على ما ذكرنا في الشراء ولهذا ترجع الحقوق اليه اه و يظهر أن قول من عبر بقوله ويحث
عند اجازة البائع لا يتأق قول من عبر بقوله ويحث بالشراء نعم ما روى عن أبي يوسف أنه يكرن مشترى
عند الاجازة يقتضي حثه بها كما في النكاح وهذا غير المقاد من قوله يحث عند اجازة البائع والخالفه بين

ما في البحر واليبين صورية (قول أيضا حث بالشراء الخ) أي فاذا أجاز المالك البيع ظهر أن العبد يعتق من حين الشراء كما في ط عن الحلبي (قول وبإجازة المكاتب انقضت الكتابة الخ) سيأتي للشارح عن البحر في البيع الفاسد أن المربع اشتراط رضا المكاتب قبل البيع رخصي قلت ويعتمد في أمر الحث مطلق إجازته وفي صحة البيع إجازته السابقة اه سندی لكن ما ذكره من هذا التفصيل يحتاج لنقل (قول المصنف وفي حلفه لا يتر وج هذه المرأة فهو على الصحيح الخ) أي الخالية من الأزواج والا انصرفت الى الفاسد كما في السندی عن البرازية (قول راجع للتعميم الخ) ومقابلته التفصيل في المعينة بحث مطلقا وفي غيرها لا يثبت الا بالصحيح (قول وبيانه كما أقاده بعض المحشين أنه لما باع نصفها الخ) التوجيه المذكور ظاهر في مسألة الزوج لتكامل الاستيلاء في حقه بسبب سابق على حلف البائع لافي مسألة الأب لان غاية ما يفيد التعليل أن سبب العتق عليه وهو النسب سابق وهو يقتضي عتق ما اشتراه ولا وجه لعتق النصف الذي لم يشتره لتجزى العتق بخلاف الاستيلاء ولا موجب لتكامله نعم يظهر التوجيه اذا كان هذا الفرع مبنيا على القول بعدم التجزى تأمل (قول أي الذي فسادهم مقارن كالصلاة الخ) لا وجه لذكره هنا والأحق ذكره عند قوله وكذا الوحلف لا يصلي (قول لجواز أن ترتد فتسبي فيملكها الخالف الخ) فيه أنه على تقدير ردة أم الولد ثم سبها وعودها للملك الخالف أنما تعود اليه بصفة أنها أم ولد فلا يتأتى بيعها (قول أقاده في الذخيرة) وكذا أقاده في البحر لكن فيه نظر فان قولها تزوجت على امرأة لا يحتملها قرانه يعلى وان كان لفظ المرأة المجرد يتناولها وغيرها (قول الشارح اعتبار الغرض الخ) أي فتكون هذه المسئلة مستثناة من قولهم الأيمان مبنية على الألفاظ لاعلى الأغراض اه سندی وعلى ما تقدم من أن المعتمد أن الأيمان مبنية على الأغراض وان لم يساعدها اللفظ فالأمر واضح (قوله ولأن الأمر بالاعتناق توكيل الخ) فيه أنه بمعنى ما قبله فان عدم دخول المأمور لكونه معرفة غير داخله تحت أي عبيد الخ (قول على أنه يمكن أن يكون ذلك كرامة له الخ) فيه تأمل فقد قال في المحيط البرهاني من الفصل السابع عشر من الشهادات شهدا أنه طلق امرأته يوم النحر يعني وشهد آخران أنه أعتق عبده بعد ذلك اليوم بالرقعة قضى بالطلاق في الوقت الاول ثم ينظر بعد ذلك ان كان بين الوقتين ما يستقيم أن يكون في المكانين جميعا بأسرع ما يقدر عليه من السير قضى بشهادتهم جميعا وان كان لا يستقيم بطل الوقت الثاني لأنه لما وجب قبول الأولى لاثباتها تاريخا سابقا تعين البطلان في الثانية لتعذر الجمع بينهما ولا يقال العمل بهما يمكن فانه لا يستحيل كونه في يوم واحد بهذين المكانين وكذلك في هذين الوقتين لأنه لا يبعد من الأولياء لانا نقول الولي لا يجعد ما فعله حتى تقام البيعة عليه فلا تصور المسئلة فيه ولان الأحكام انما تنبئ على ما عليه قدرة الناس باعتبار العادة ولا تنبئ على ما يتصور من اقدار الله تعالى ثم رأيت عن يحيى السيراخي ما نصه اعلم أن الشهادة على النفي لا تقبل مطلقا عند صاحب الهداية وفصل غيره على وجوه ثلاثة أحدها أهمها تقبل ان أحاط الشاهد علما بالنفي والافلا وثانيها أنها تقبل في الشروط ودون غيرها وثالثها أنها تقبل اذا قرن النفي بالاثبات ودليل صاحب الهداية أن الشاهد بالنفي قد يبق على ظاهر العدم وقد يكون علمه فلو ألزمتنا القاضي أن يسأله أن شهادته بالنفي بناء على ظاهر العدم أو لاحاطة علمه بالنفي أو لكونه شرطاً يلزمه الجرح ولزوم ما لا يلزمه فلا يقبل مطلقا تيسيرا ودليل الوجوه الثلاثة أما الاول فلان الشهادة مبنية على التيقن بالمشهود به نفيًا كان أو اثباتا فاذا تيقن بالنفي فلا وجه لعدم قبول شهادته به

وكونه عدلا دليل تيقنه فلا حاجة الى السؤال فلا يلزم الجرح وأما الثاني فلان النفي اذا كان شرطا
 لا يقصد لذاته فيتحمل فيه ما لا يتحمل في غيره ومراتب الشهادة متفاوتة حتى شرط للزمانا لم يشترط
 لغيره وأما الثالث فلانه كم من شئ ثبت ضمنا وان لم يثبت قصدا ويرد على صاحب الهداية تعليق العتق
 بعدم الدخول فان أجاب بأنه شهادة بالكون خارج الدار وهو وجودي يرد عليه أن الشهادة في مسألة
 الكتاب شهادة بالكون خارج مكة في أيام الحج وهو وجودي ونسبة الكونين الى الدخول تحت القضاء
 وعدمه سواء ويرد على غيره أن الشهادة بالنفي في مسألة الكتاب قد اجتمع فيها الوجوه الثلاثة المذكورة
 لان علم الشاهد قد أحاط بنفي الحج وهو شرط وقد قارن الاثبات فينبغي أن يقبل الشهادة عنده الفرق
 الثلاث ولم يقبل على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وكفي قولهما حاجة لصاحب الهداية ويمكن أن يتكلف
 لتوجيه قولهم بأن الشهادة في مسألة الكتاب انما هي بالتحية صريحا وان لزمها الشهادة بنفي الحج ضمنا
 والتخصيص ليست بشرط للحرية فلا تدخل تحت القضاء فلا يقبل حتى لو كانت بالنفي صريحا قبلت
 عندهما لكن يحتاج الى الرواية ولم نجد لها **(قوله)** وأجيب بأنه يطلق شرعا على مادونه (الحج) هذا الجواب
 غير دافع للسؤال بل هو عينه في المعنى اذا طلاقه على مادونه ينافي أن أقله يوم والأصوب في الجواب
 أن يقال ان قولهم أقله يوم انما هو في الصوم الذي يترتب عليه الثواب وهذا لا ينافي أنه يتمحق بلحظة
(قوله) جواب عما أورد من أن اليمين هنا صحت مع أنه مقرون بذكر اليوم (الحج) جعله في الفتح ايرادا على
 المسئلة السابقة وتعليقها بأنه مطلق فيصرف الى الكامل وأوضح في البناية الاشكال وذكر له جوابا غير
 جواب الفتح حيث قال وعند ذكر المصدر صريحا ينصرف الى الكامل وهو الصوم لغة وشرعا فان قيل
 يشكل هذا بما لو قال والله لأصوم هذا اليوم وكان ذلك بعد ما أكل أو شرب أو بعد الزوال صح عينه
 بالاتفاق والصوم مقرون باليوم ومع ذلك لم يرد به الصوم الشرعي فانه بعد ما ذكر غير متصور والجواب
 أن الدلالة على أن المراد به ليس الصوم الشرعي وهو كون اليمين بعد ما ذكر فانصرفت الى الصوم اللغوي
 وانعقدت عليه بخلاف ما نحن فيه فانه ليس فيه ما يمنع عن الصوم الشرعي فيصرف اليه اه فانت
 ترى أن قول الشارح لان اليمين الحج لا يصلح جوابا لاديراد المذكور بل ليس فيه تعريض له ولا الجوابه في
 كلامه أصلا بل انما ذكر لتعليل المسئلتين بدون أن يتعرض لاستشكال الفتح له وحاصل ما في الفتح أنه
 أورد على تعليل المسئلة السابقة بأنه يرد عليه المسائل الثلاث المذكورة في المتن فانها مقرونة بذكر اليوم
 ولا كمال وأجيب بما قاله الشارح من أن اليمين لا تعتمد الحج وفي الحقيقة ليس هذا جوابا لاديراد بل
 القصد منه توجيه صحة اليمين فيها والجواب ما ذكره بعد بقوله وهاتان المسئلتان انما يصلحان مبتدأتين
 لا موردتين لان كلامنا كان في المطلق وهو لفظ يوما ولفظ هذا اليوم ليس من قبيل المطلق لانه مقيد
 معرف والمطلقات هي النكرات وهي أسماء الاجناس والافريد وعمرو مطلق ولا يقول به أحد
 والمسئلتان مشكلتان على قول أبي حنيفة ومحمد لان التصور شرعا منتف وكونه ممكنا في صورة أخرى
 وهي صورة النسيان والاستحاضة لا يفيد فانه حيث كان في صورة الحلف مستحيلا شرعا لم يتصور
 الفعل المحلوف عليه لانه لم يحلف الا على الصوم والصلاة الشرعيتين أما على قول أبي يوسف فظاهر اه
(قوله) أي المحلوف عليه بقوله لا أشرب ماء هذا (الحج) كذا نسخة الخط بالنفي وحته حذف أداة النفي
 كما هو ظاهر **(قوله)** والحق أن الأركان الحقيقية هي الخمسة (الحج) لعل الفرق بين القراءة حيث توقف
 الحنف عليها على القول به وبين القعدة حيث لم يتوقف مع أن كلا منهما ركن زائد هو أن القراءة يتوقف

عليها صحة الأركان والاعتداد بها فلذا اشترطت للحنث بخلاف القعدة فإن صحة الأركان متحققه بدونها قبل وجودها وانما وجبت للحنث **(قول)** قال في البصر وقد علم مما ذكرنا أن النهي الخ وقال السندی لان هذا الحلف يقع على الجائز والجائز من الركعة ضم أخرى إليها فكان شرط العتق ركعتين كما في العدة قال الجوى المراد من الجواز الجواز من غير كراهة فإن التنفل بالبتيرامكروه تحريرا بالأحرام اه **(قول)** لكن فيه شبه المناقاة الخ ما ذكره في الظهيرية أخيرا من أنه لو حلف لا يصلى الظهر لا يحنت حتى يتشهد بعد الأربع مبنى على رواية وما قبله من أنه في ذوات الأربع يحنت بدونها مبنى على رواية أخرى هذا هو الظاهر في دفع المناقاة لكن الموافق التنبيه فيها على ذلك أو يقال الفارق هو العرف **(قول)** لكن في البرازية ولو أنشهد قبل دخوله في الصلاة الخ الذي يظهر أن ما يفهم من البرازية مقابل الاستحسان المذكور في الشرح **(قول الشارح)** منياعنها الخ النافلة بجماعة وان كانت منياعنها إلا أن النهي بأمر عارض فلا ينافي كمالها الذاتي بخلاف صلاة الجنائزة وسجدة التلاوة ولغقد أركان الصلاة والحاصل أن النهي لا ينافي كمال النافلة وبهذا يسقط ما قيل أنهم قالوا إن الأداء الكامل أن يكون على وجه غير منهي عنه والأداء مع النهي أداء ناقص والمطلق ينصرف إلى الكامل فكيف يتناول صلاة النافلة بجماعة مع النهي عنها اه من السندی **(قول الشارح)** لحديث فان ذلك وقتها لا يتحقق أن أصل الحديث متفق عليه من حديث قتادة عن أنس دون قوله فان ذلك وقتها وعند الشيخين بدل الزيادة لا كفارة لها إلا ذلك وذلك لا يدل على المدعى الذي حمله السابق لان الكفارة تنبئ عن اثم حاصل من تأخير الصلاة لكن روى الدارقطني والبيهقي من رواية حفص بن أبي العطف عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعا من نسي صلاة فوقها إذا ذكرها قال ابن الملحق وحفص ضعيف جدا لا يحتج به على أن اللفظ المذكور انما يفيد حكم الناسي إلا أنه يمكن أن يقال أنه إذا كان كذلك في الناسي ففي النائم بالأولى اه سندی **(قول)** على أن قوله بجماعة لا يدخله في الالغاز الخ قال الرحمتي وانما يفيدها بالجماعة لان جماعة المغرب تكون أول الوقت فيبعد عن جامع في يومه أن يتمكن بالغسل ثم لا يلزم من اخراج اليوم عن حقيقته في حق الصلاة بالقرينة المذكورة اخراجه عن حقيقته في حق الجماع والغسل لكن ربما يرد عليه أنه أريد باللفظ حقيقته ومجازه في آن واحد وهو ممتنع اه وقد يقال أنه أريد به معناه المجازي في حق الصلوات الخمس للقرينة المذكورة ويقدر بعد الفعلين الأخيرين نظيره ويراد به معناه الحقيقي لعدم القرينة المذكورة فيهما اذ التجوز به انما هو للسروية وهي تتقدر بقدرها وبدون هذا لا يتم الجواب الآخر الذي ذكره المحشي فان اليمين عليه تكون غير منعقدة لعدم تصور البر لعدم إمكان أداء خمس مكتوبات في يوم واحد ولا يقال لا تصرفها إلى ما يتأتى شرعا وهو أداء الكل في أوقاتها فإنه خارج عن مقتضى التقييد باليوم الحاضر وليس كسئلة حلفه على تزوج محرمة فان انصرفا إلى ما يمكن وهو العقد الصوري لعدم تأني العقد الشرعي مع عدم وجود ما ينافي إرادة العقد الصوري **(قول الشارح)** ونسج ولبس الخ انما يفيد به لأن يمينه تحمل على المنسوج عرفا لأنه عقدها على ما يتصور لبسه عرفا فانصرفا إلى ما يمنع منه كالحلف لا يأكل من هذه التخلّة **(قول)** وله أن غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج الخ قال الزيلعي ان الغزل سبب الملك ولهذا علق به الغاصب وغزل المرأة من قطن الزوج سبب الملك الزوج عادة ولهذا واشترى قطنًا وغزلته ونسجته بغير إذنه كان ملكه بحكم العرف لانها لا تغزله عادة إلا له والمعتاد كالمشروط ولولا ذلك لكان ملكا لها كالأوغزله

الاجنبى فاذا كان سببا للملك يكون ذكر الملك كسائر أسباب الملك ولهذا وغزله من قطن كان في ملكه يوم حلف ونسجته ولبسه يحث بخلاف مسئلة التسرى فانه ليس بسبب للملك اه وهى أوضح في الاستدلال (قوله الا أن يقال ان المراد ان غزلت الخ) الاظهر في الجواب أن يقال ان المجعول شرطاهو اللبس المتعلق بالغزل وهذا كاف لعمدة التعليق لما فيه من الاضافة لسبب الملك باعتبار متعلق اللبس وليس في هذا التعليق جعل اللبس المجرد هو السبب ويدل لذلك ما ذكره في الفتح في الاستدلال لهما من أن اللبس المجعول شرط ليس سببا للملك الملبوس ولا متعلقه الذي هو غزل المرأة سببا للملك اياه اه فان مفاده أنه يكفي لعمدة التعليق كون متعلق الشرط سببا للملك (قوله فالأولى اعتبار الغالب الخ) فان كان الغالب في البلدة التي وقع الحلف فيها أن تغزل المرأة من كتان الزوج أو قطنه يفتى بقوله وان كان الغالب فيها أن تغزل من كتانها يفتى بقولهما (قوله بخلاف البنية الخ) في القاموس لبن القميص ككتف وليينه ولبسه بالكسر بنيقته اه وفي الاقياوس البنية كسفينة والبنقة كعنبه قطعة قماش مربعة تجعل تحت ابط القميص ونحوه ويقال لها بالعربية بنية اه (قوله لاول حلف لا يلبس من غزلها فلبس ما خيط من غزلها فتح) عبارة ولو حلف لا يلبس من غزل فلانة لا يثبت بالزني والعروة ولو لبس من غزلها وغزل غيرها حث أما لو قال ثوبان من غزلها لا يحث ولو كان فيه ردة من غزل غيرهما حث الخ اه لكن بين ما في الفتح والبحر مخالفة في الزني ومثله البنية فلعل فيهما روايتين في الحث وعدمه (قوله لانه لا يعدل بسا الخ) في السندى لانه قبل الشد لا يصير ملبوسا بلبس القميص وبعده لا يحث وان صار لابسا لان هذا يسمى شدا ولا يسمى لباسا عرفا اه فتأمل (قوله لانه تبع كالعلم) أى وان كان يسمى لباسا لهما عرفا بلبس الثوب فلذا حث بلبسهما في حلفه لا يلبس من غزل فلانة على ما نقله عن البحر (قوله قال بعض المشايخ قياس قوله أنه لا بأس بلبس اللؤلؤ للرجال والرجال الخ) قال في التهر جزم الحدادى في الحظر والاباحة بحزمة اللؤلؤ الخالص للرجال لانه من حلى النساء لكنه يقولهما أليق (قوله الشارح ولو غير مرصع عندهما الخ) راجع للؤلؤ وما بعده والخلاف في الكل لاني اللؤلؤ خاصة قال في الفتح وعلى هذا الخلاف عقد زبرجدا أو زمرذا أو ياقوت اه (قوله ان ماله فص لا يدخل للرجال الخ) لا يبعد القول بعدم حل ما كان على هيئة خاتم النساء ويدل لذلك القول بحزمة اللؤلؤ الخالص على الرجال بناء على قوله ما وعلو مائه من حلى النساء وذكر في الهداية مانه وان كان من ذهب حث لانه حلى واهذا لا يحل استعماله للرجال اه وهذا أيضا يدل على عدم الحل فيما نحن فيه وكذلك عبارة القهستاني دالة عليه حيث قيد الحل بما اذا كان على هيئة خاتم الرجال ولعل كان في زنه ماله فص واحدا خاصا بالرجال فلذا قال وأما اذا كان له فصان أو أكثر فحرام (قوله وينبغي أنه لو كان كثيرا يحث) عبارة التهر لا يحث

(باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك)

(قوله ولا يرد تعذيب الميت في قبره لانه الخ) وفي السندى كل ذلك آية في أفعال التي تنسب باليان من جانب الخالف على الوجه المتعارف في الحياة الدنيا فلا ينافي أن هذه الأشياء تحصل للميت من ربه آتية كعذاب القبر ونعيمه ورجا يستأنس بالرائر ولذا قالوا ينبغي أن يجلس بعد الدفن بقدر ما يذبح الجزوا

ويفرق لجه وأن الميت يدرك الزائر يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده رحتى اه وذكر الرحتى أيضاً أنه
يشكل على قولهم أن الأيلام لا يتحقق في الميت ما جاء في الأحاديث أنه يؤذى الميت ما يؤذى الحي ولا يخفى
على من تأمل في الأحاديث أن سماع الموتى لكلام الأحياء محقق ولولا ذلك لما كان لقوله عليه الصلاة
والسلام السلام عليكم دار قوم مؤمنين إلخ معنى لكن العرف يقتضي المكالمة مع الأحياء لا مع الموتى
والله تعالى أعلم **(قوله)** لأنه مستند إلى وقت الحياة إلخ قد يقال لم يوجد شرط الاستناد وهو أماكن
ثبوت الحكم فيما بين المدين تأمل **(قوله)** أو الشفقة إلخ فيه أن تقبيل الميت قد يكون للشفقة كما قاله
في تقبيله عليه السلام عنه أن بن مظعون بعدما أدرج في الكفن فينبغي أن يحنث به حيث تأمل **(قوله)**
وهو المذهب كما أفاء الكمال نعم وإن كان هو أصل المذهب الآن تصرح بهم بتصحيح خلافه بدون
تعقب أحده يدل على أن المعقول عليه خلاف ما مشى عليه أرباب المتون من الإطلاق والتصحيح الصريح
أقوى من التزاعى تأمل على أن المتبادر من عبارة الفتح رجوع قوله الآتية خلاف المذهب لما قبله خاصة
فيكون مؤدى كلامه أن الذي يدل عليه النظر عدم تناوله لتلك الأقسام لكن شموله لها هو المذهب
وحينئذ يكون قد أقر ما قاله نفي الإسلام من التفصيل بين الغضب والممازحة وليس في كلامه ما يدل على
تصحيح خلافه فلا وجه لمخالفة الشارح تبعاً للمصنف لما صححه مع كون النظر يقتضيه نعم إن كان العرف
يشملها اتبع **(قوله)** وأفاد أن القتل بمعنى الضرب كما هو العرف إلخ خلاف العرف الآن بمصر بل هو
ازدواج الروح وجعل ط قوله والمبالغة بمعنى الشدة راجعاً لمسألة القتل قال ولفظ الممح حذف ليقتلن
فلاناً ألف مرة فهو على شدة القتل اه **(قول الشارح)** وإن نوى بقرب إلخ الظاهر أن العاجل والسريع
وإجل كذلك اه سندی **(قوله)** وقياس مصدره الزیوف لعله الزيف **(قوله)** بخلاف الستوفة
فانه يحرم عليه أخذها إلخ قال ط بلارضاه وعليه أن يتق الله تعالى إذا رضى بأخذها فلا يعطيها
لغيره بلا بيان اه أبو السعود وظاهره أن أخذ الزيف والتبرجة والمستحق لا يحرم ولو بغير رضاه
والظاهر خلافه لأنها معيبة أو ملك الغير فالحكم واحد إذا دفع بغير بيان العيب لاشك في حرمة اه
وبسرد رسالة الخراج للإمام أبي يوسف لم أجدهما عزاه مسكين إليها فليتأمل فيها **(قوله)** يرجع على
المكفول عنه بالجناد لان رجوعه بحكم الكفالة وحكمها أنه يملك الدين بالأداء فيصير كالمطالب
نفسه فيرجع بنفس الدين فصار كما إذا ملك الدين بالارث بأن مات الطالب والكفيل وارثه **(قوله)** وقيل
يباع ما لا يحتاج إليه في الحال إلخ عبارته في الحجر قالوا يبيع ما لا يحتاج إليه في الحال كالبدن في الصيف
والنطع في الشتاء اه وهذه العبارة لا تفيد الضعف بخلاف عبارته هنا والنطع البساط من الجلد
كما في القاموس **(قوله)** أي وإن لم يقبض إلخ قد يقال حيث نص محمد على القبض يعتبر ذلك قيداً
وإن كان ما ذكره في الفتح ظاهر الوجه لكنه لا يلزم اتباع المنقول والأصل في القيود أنها لا حترار
وكذا يقال في مسألة التزوج وانما شرطه لتحقيق المماثلة بين الدينين ولا تحصل المقاصة إلا إذا تماثلا
(قوله) فلو مثلاً لا يحنث إلخ عدم الحنث انما يظهر فيما إذا كان المثل المستهلك ليس من جنس الدين
والأفلو كان الدين برامته لا والمستهلك كذلك يظهر الحنث **(قوله)** وإن قبله كأن أحرقه لم يحنث لعدم
القبض لان شرط الحنث القبض الموجب للضمان فيصير قابضاً دينه كرجلين لهما دين مشترك على
رجل فغصب أحدهما من المديون ثوباً واستهلكه كان لشر يكره أن يرجع عليه بحصته من الدين وإن
أحرقه من غير غصب لا يرجع عليه بشئ اه بحر **(قول الشارح)** لان الديون تقضى بأمثالها هذا

ان

ان خرجت امرأته من هذه الدار فعبده حراً وحلف لا يقبلها فخرجت بعدما أباتها أو قبلها بعدما أباتها
حيث يحتج لأنه لم توجد فيه دلالة التقييد بحال قيام الزوجية اهـ وهكذا وقع في البحر والمنع ثم انه أراد
بعدم دلالة التقييد عدم دلالة تدل على تقييد اليمين بزمان قيام الزوجية فان ولاية المنع توجد متى
ارتفعت الزوجية لم تبقى تلك الولاية والخالف هنا لم يقصد المنع أى في قوله ان خرجت امرأته الخ أو ان
قبلتها وانما قصد تعليق اليمين على وجود فعل منه ففى تحقق وجوده ترتب الحنث بخلاف لا يخرج
امرأته من الدار فعبده قصد الخالف المنع فلا يضر عند ذلك قوله الاباذنى ومن هنا تعلم ما فى عبارة الشارح
من الخلل على أن الدلالة فى ان خرجت امرأتى أو قبلت امرأتى موجودة وهو الاضافة فانها بعد انقضاء
العدة لا تكون امرأته اهـ سدى وقد تقدم فى باب اليمين فى ألا كل لا يكلم عبده أو عرسه أو صديقه
ان زالت اضافته وكلمه لم يحتج فى العبد أشار اليه أولاً وفى غيره ان أشار اليه أو عين حنث وان لم يشر ولم
يعين لا يحتج اهـ وبهذا يقوى ما قاله ط من أن الدلالة موجودة وهى الاضافة فانها بعد انقضاء
العدة لا تكون امرأته اهـ وقال فى حاشيته على البحر عند قوله ومنها لا يخرج امرأته الاباذنى الخ
تقدمت هذه المسئلة متنا فى باب اليمين فى الدخول والخروج وذكر المؤلف فى باب التعليق من كتاب
الطلاق لا يقال ان البطولان لتقييد بامرأته لانها لم تبقى امرأته لاننا نقول لو كان لاضافتها اليه لم يحتج
فيما لو حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فطلقها وانقضت عدتها وخرجت وفيما لو قال ان قبلت
امرأتى فلا نه فعبدى حرق قبلها بعد الينونة مع أنه يحتج فيها كما فى المحيط معلا بأن الاضافة للتعريف
لالتقييد اهـ لكن ذكر المؤلف قبل هذا ما نصه وفى القنية ان سكنت فى هذه البلدة فامرأته طالق
وخرج على الفور وخلع امرأته ثم سكنها قبل انقضاء العدة لا تطلق لانها ليست بامرأته وقت وجود
الشرط اهـ فقد بطلت اليمين بزوال الملك هنا فعلى هذا يفرق بين كون الجزاء فأنت طالق وبين كونه
فامرأته طالق لانها بعد الينونة لم تبقى امرأته فليحفظ هذا فانه حسن جدا اهـ قلت وعلى هذا فاعتبار
التقييد فى الاضافة فيما اذا كان المعلق طلاقها لا غيره فلا ينافى ما فى المحيط تأمل (قول المصنف
لا يحتج فى حلقه لا يشترى بجاناسهم وردو باسمين الخ) وذلك لان الريجان عند الفقهاء ما ساقه رائحة
طيبة كالأورق وهما ليس لهما رائحة طيبة وانما هى لزهرهما فأشبهها التفاح والسفرجل من السندى
(قوله أو ما ساقه رائحة طيبة كالورد الخ) حقه أن يقول كالأورق كالأورق كالأورق كالأورق (قوله فديقال
ان له سبين الخ) فديقال المطلق ينصرف للغالب المعهود تأمل (قوله كالأورق كالأورق كالأورق كالأورق
يحتاج لنقل فانه ملكها فتسلمها كالتسليم المهر تأمل والأحسن فى التمثيل أن يمثل بما لو طلقها على
مال فقبضه الزوج منها (قوله فيجدان العسقد الخ) فيه أنه باجازه لزم العقد من جهته وانحلت بها
اليمين لا الى جزاء لعدم الملك ثم باجازه لزم من جهتها أيضاً فتم العقد بينهما وصارت زوجة بدون وقوع
طلاق عليها فلا يأتى بتجديد عقد عليها وموضوع هذه المسئلة ما اذا علق طلاق من يريد تزوجها كما هو
صريح ما فى البحر لا من هى فى نكاحه ويظهر أن المراد أنهم ما لو جسدوا النكاح تأنياباً بعد طلاقها
ونفاذ النكاح الأول يجوز هذا النكاح الثانى اذا لم يمتنع باليمين انحلت باجازه وهى انما انعقدت على تزوج
واحد (قوله فان حكم الشافعى يفسخ اليمين المضافة الخ) فيه أنه ليس فى هذه الصورة عين مضافة
حتى يفسخها الشافعى وفى الأولى حكمه بالفسخ مخلص من الحنث الا أن تصور المسئلة فيما اذا اجتمع
اليمين من الأصلية والحادثة تأمل لكن لو فسخ الشافعى اليمين المضافة لم يحتج فى اليمين من الأصلية

فلم يظهر صحة عبارته **(قوله)** فانصرفت اليمين الى ما ينسب اليها أصالة الخ لا يظهر وجهه للقول بالصرف لما ينسب لها أصالة مع اطلاق قولهم يراد نسبة السكني والأوجه حمل ما في الوقعات على رواية اه بل الحث في مسألة الوقعات أولى من الحث في مسألة الخاتبة فإنه قد اكتفى للحث فيها بمجرد السكني تبعاً فاذا وجدت مع نسبة الملك يكون الحث بالأولى **(قوله)** وقد يجاب بأن قوله لا تقم نهى الخ لا شك أن المفهوم من هذه اليمين هو الحلف على عدم الفعل كما أن المفهوم من الحلف في الأمر هو اليمين على الفعل ولا يقصد منها غير ذلك كما أن القصد من قوله لتفعلن هو الحلف على الفعل ولا يفهم من اللفظ غير ما ذكر ولو قيل ان هذا القسم ليس عينا لا يبعد لانها ليست من أنواعها الثلاث ثم رأيت في أول أيمان الخلاصة نقلا عن المحيط ركن اليمين بالله ذكر اسم الله تعالى مقرونا بالخبر اه ومفاده أنه ان قرن بأمر أو نهى لا يكون عينا **(قوله)** وهذا محمول على ما اذا كان فلان طالما الخ لا حاجة لهذه العبارة فانها مؤدى عبارة الشارح فلا يصح أن تجعل تأويل العبارة المنية تعميها لها وحيث جعله أحد التأويلات لعبارة المنية وارتضاء يكون الحكم فيها ما هو مذكور في الشارح ولا شك أن مسألة ما لو حلف على أخته أن لا تتكلم مساوية لمسألة المنية والمسألة الثانية المذكورة في الولوالية ليس فيها التعرض للبر أو عدمه بالقول بل سكت عنه فلا يصلح شاهدا انما بين فيها أنه يحث بالدخول ولا يظهر فرق بين النفي والاثبات في أنه يبر بالقول اذا كان المحلوف عليه طالما وذكر في آخر أيمان الفتح حلف لا أترك فلانا يفعل كذا كذا لا يمر من هنا أو لا يدخل يدي بقوله لا تفعل لا تخرج لا تخرب أطاعه أو عصاه اه ونقلاها الشرنبلالي عنه في رسالته فانظر كيف سوى بين لا أترك وبين ما بعده في أنه يبر في ذلك بالقول

(كتاب الحدود)

(قوله) لاشتماله على بيان كفارة الفطر المقلب فيها جهة العقوبة الخ أي بخلاف كفارة اليمين فان المقلب فيها جهة العبادة ولذا تدخلت كفارة الافطار كما في الفتح بخلاف كفارة اليمين **(قوله)** أو المراد لها قدر خاص الخ الظاهر أن هذا هو المراد بقول القهستاني مينة الخ أي ميين قدرها بالكتاب الخ حتى يصح اخراج التعزير بهذا القيد ولو كان المراد أن الكتاب بين ذات هذه العقوبة لدخل التعزير في التعريف فإنه لا بد أن يكون بيانه في أحد هذه المذكورات **(قوله)** الظاهر أن المراد أنها لا تسقط الحد الخ الظاهر عدم سقوطه بمعنى لو ذهب للقاضي تأييدا يقيمه عليه ولا يعتنع عنه بالتوبة ويدل لذلك قرع الظهيرية الآتي وان كان الأولى أن لا يذهب ستر على نفسه ثم يسقط الحد في قطع الطريق بالتوبة قبل استيلاء الامام وكذلك في السرقة الصغرى اذا رد المسروق ونحو ما في الظهيرية في القهستاني عن الكبرى وغيرها وسيأتي في الفروع أن التعزير لا يسقط بالتوبة كالحد **(قوله)** وبه علم أن ما في الكثر وغيره من تعريف الزنا بما هو تعريف للشرعي الأعم الخ كيف يقال له زنا شرعا بالمعنى الأعم مع وجود الشبهة ولعل مثل هذه الشبهة غير مرادة في تعريفه شرعا بل يراد غير هاتامل وسيأتي في باب ما يوجب الحد وما لا يوجب أنه الزنا شرعا بالمعنى العام اسم لما هو حرام لعينه من الجماع على أنه لا يصح أن يكون مثل هذه الشبهة غير مرادة فانها شبهة محل وهي أقوى من الشبهة الأخرى وهي شبهة الفعل فالمتعين أن يكون تعريف الكثر للزنا الموجب للحد إلا أنه ترك بعض القيود المعلومة من كلامهم أولا لأنها خارجة عن الماهية **(قوله)** وذكر أن المصنف يعني ابن وهبان خص الخ مع أنه ذكر أن الأخرس لا حد عليه مطلقا

وعزى ذلك للخافية ثم قال الأعشى ليس كذلك بل اذا ثبت عليه شئ من ذلك زجر بالحسد المشروع قال قاضيخان الأعشى اذا أقر بالزنا فهو بمنزلة البصير في حكم الاقرار اه (قوله واسم الإشارة للوطء الخ) لكن ليس المراد به معناه السابق وهو ادخال قدر الحشفة الخ بل ولوجهها في قبل مشتبه الخ (قوله فهذا يؤيد ما قلنا من العطف على الضمير الخ) لكن يؤيد عطفه على لفظ الزنا ما ذكره في حسد القذف من انه (يحذف القذف المسلم) بصريح الزنا ومنه أنت أذن من فلان أو منى على ما في التامه يرة ومثله النيك كما نقله المصنف عن شرح المنار اه ما في الشارح وقد استبعد ذلك ط (قوله الاستغناء مدفوع الخ) على هذا الجواب لا يكون قوله وقالوا رأينا وطئها الخ زيادة بيان بل هو بيان للوطء في هذا الخاص الآن يكون مراد الشارح بالزيادة قوله كالميل في المكحلة (قوله على أنه لا مانع من اجتماعهما بدليل ما يأتي من انه الخ) الأصوب الجواب الاول فان الجمع بينهما هو بطريق السياسة على طريق التعزير سياسة وليس الكلام الآن في التعزير سياسة بل ان هذا أمر لا بد منه هنا لثبوت التهمة بخلاف التعزير سياسة فانه مفوض الى الامام أو القاضي (قوله وفي حده ابطال حقها الخ) وذلك أنها ان جاءت بعد اقامة الحد وادعت المهر بالزواج لم يكن لها مهر لا نكاحا حكما بأن الفعل زنا ولا يجوز الجمع بين حد ومهر اه من الجوهرة وكذلك يقال في دعواها القذف (قوله وقد يفرق بينهما بأن نفس الخرس شبهة محققة مانعة الخ) فيه تأمل اذ ليس نفس الخرس شبهة بل الشبهة في الاقرار من الخرس عدم الصراحة وفي البرهان احتمال ادعائها على تقدير عدم الخرس كما في البصر (قوله الا أن يفسر ذلك بقوله رجعت الخ) تفسيره بما ذكره والمتعين ولا يحتمل اللفظ غير هذا المعنى (قوله مانع من العمل أو الشهادة الخ) عبارته من العمل بالشهادة الخ (قوله احتياالا لثبوت الخ) عبارة الفتح اختيارا لثبوت الخ بالراء (قوله في بعض شروط القضاء والحد الخ) عبارة الفتح بالحد (قوله وفيه عن الزيلعي وغيره أنه لا يقصد مقتله الخ) عبارة الزيلعي ويقصدون بذلك مقتله الامن كان منهم ذارحم محرم منه فانه لا يقصد مقتله لان غيره كفاية (قوله وينبغي أن يزيد اتفاقا الخ) لو زاده لا يستقيم كلامه الاعلى قول أبي يوسف والظاهر اعتماد غيره فلا فائدة في الزيادة الا أن يقال ان قوله هو المعتمد أو لا خلاف في المسئلة وانما نسبت له لانه الراوى لها حينئذ يستقيم زيادة هذا القيد (قوله قلت ومقتضاه أن الوطء حصل في نكاح الخ) قد يقال ان السالبة تصدق بنفى الموضوع فيصح ان يقال في صورة الفتح انه لم يوجد النكاح الصحيح لعدم وجود أصل النكاح كما أنه في صورة المحشى لم يوجد لعدم وجود الصحة تأمل (قوله بقى لو ارتد أحدهما الخ) في السندى عن الهندي واذا ارتد بعد وجوب الحد ثم أسلم بجلد ولا يرجم وكذا لا يجلد اذا كان الواجب هو الجلد كذا في العتايية فرقة كل منهما معا أو ردة أحدهما تبطل احصائه ثم لا يعود الا بتجديد عقد وتجديد وطء بعد الاسلام فيما لو وقع الارتداد مرتباً أو بتجديد وطء فقط لو أسلما معا بعد ارتدادهما اه

(باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب)

(قوله لان اسقاط الواجب بعد ثبوته بالشبهة خلاف مقتضى العقل الخ) أى بل مقتضاه أنه بعد تحقق الثبوت لا يرتفع بشبهة فثبت ذكره صحابي حل على الرفع (قوله الظاهر في وجه الفرق أن الاكراه لا يخرج الفعل الخ) فيه أن شبهة الفعل كذلك فان الوطء زنا حقيقة ولذا لو جاءت بولاد لا يثبت نسبه وان ادعاء غير

أن الحد سقط لمعنى جاء من قبله وهو ظن الحل **(قوله)** فأسقط الشارع لفظ شبهة ولا بد منه الخ قد يقال لا حاجة لدعوى أن الشارع أسقط لفظ شبهة بل يصح حمل كلامه على ظاهره وذلك لأن الدليل في ذاته أثبت الحكم بالحل بقطع النظر عن المانع اه ثم رأيت في الزيلعي مائعه ان الدليل المثبت يعنى في شبهة المحل قائم وان تخلف عن اثباته حقيقة لمانع اه وهذا عين ما فهمته **(قوله)** أما لو كانت بغير لفظ المانع فهي داخلة بالأولى الخ لا يقال انها داخلة بالأولى هنا بل مذكورة صراحة **(قوله)** أى وطء أحد الغائين قبل القسمة الخ الظاهر أن أحد المستحقين في الغنمة كذلك وان لم يكن من الغائين وهذا قبل القسمة وبعدها يحدث العين المالك **(قوله)** ومثلها أمته المجوسية والتي تحتها أختها الخ قد يقال يرد على عددهما فيما ذكر ما ورد على عدده الأمة قبل الاستبراء كما سبق له **(قوله)** لأن عقد الرهن لا يفيد ملك المتعة بحال لأنه الخ عبارة السندى لأنه لا يفيد ملك العين ولذا الوات عبد الرهن فكفنه على الرهن والوطء يصادف العين ولئن أفاد ملك العين لا يتصور أن يفيد ملك المتعة به الخ والتعليل لا يجاب الحد الذي نقله عن الذخيرة لا يفيد فان الاستيفاء انما هو بعد الموت وحسن الوطء لم يوجد والمالك الحقيقي لا يسقط بعد الوطء إلا أن يقال انه هنا اعتبر لما ان سبب الملك الحكمي وجد عند الوطء وهذا كاف في دفع الحد تأمل **(قوله)** والمناسب أن يقول لا للتقوية الخ الظاهر أن لام التقوية يقال لها أيضا لام تعدية وانما عدت العامل لمدخولها وان كان مستغنى عنها تأمل **(قوله)** أو إلى منها فوطئها في العدة الخ يظهر أن الصواب في المدة أى مدة الإيلاء **(قوله)** وأشار إلى أنه لو عقد على منكوحة الغير أو معتدة الخ انما تتم الإشارة بناء على تعبير الكثر بقوله وبمعظم نكحها أى لا يجب الحد بوطء محرم لا على عبارة المصنف فانها شاملة للمعرم وغيرها والتشيل بالمعرم لا يخص **(قوله)** وهذا هو الذي حرره في فتح القدير الخ وإذا على ما ذكره حافظ الدين في الكافي حيث قال منكوحة الغير ومعتدة ومطلقة الثلاث بعد التزوج كالمعمر وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح بلا ولي ولا شهود فلا حد عليه اتفاقا اه لكن التعليل لا في شأن المعمر وغيره كذا في الزوج ويقرب مما في الكافي ما ذكره الزيلعي وذكر القهستاني مثل ما في الكافي وكذلك ذكره في زبدة الدراية عن الخلاصة قال الذي ينبغي اعتداده ما ذكره عامة مشايخ المذهب خصوصا صاحب الفتح لم يجزم بما قاله بل قال عقبه وهذا هو الذي يغلب على ظني اه **(قوله)** وعلم من مسائلهم هنا أن من استحل ما حرمة الله تعالى على وجه الظن لا يكفر الخ ألا ترى أنهم قالوا في نكاح المعمر لو ظن الحل فإنه لا يجذب بالاجماع ولم يقل أحد انه يكفر اه بجر **(قوله)** والظاهر أن ادعاء ظن الغيب حرام لا كفر الخ الذي ذكره المحشي في الردة أن دعوى علم الغيب معارضة لنص القرآن في كفر بها الا اذا أسند ذلك إلى امارة عادية يجعل منه تعالى أو أى سبب منه تعالى كوحى والهام قال في مختارات التوازل علم النجوم في نفسه حسن غير مذموم وهو قسمان حسابي وانه حق وبه نطق الكتاب قال تعالى الشمس والقمر بحسبان أى سيرهما بحساب واستدلاني بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضائه تعالى وقدره وهو جائز كاستدلال الطيب على الصعنة والمرش بالنبض ولولم يعتقد بقضاء الله تعالى وأدعى علم الغيب بنفسه يكفر اه تأمل **(قوله)** وفيه أن القهستاني ذكر عن المضمرة انه قال الخ لا وجه لهذا التعيير فان مقتضى التورك على الشارع في عزوه الافتاء بقوله الله تعالى عن المضمرة ولا وجه له فانه عزالها ذلك حيث قال وانه يعنى صاحب المضمرة قال والصحيح الاول الخ واعلم أنه تقدم في رسم المفتي أن لفظ الفتوى أكد ألسناط التصحيح وقول قاسم المبرج في جميع الخ

لا يفيد أنه عبر عنه عمادة الفتوى نعم إذا عبر فيها بما يقدم هذا الترجيح على ما في الفتاوى وبعض الشروح
(قوله صوابه في التهر الخ) لا يخفى أن قول الفتح ودفع بان من المشايخ من التزم ذلك وعلى التسليم الخ
 انما يفيد أنه جازم بثبوت النسب والعدة فيكون محررا انها شبهة محل لا اشتباه وقوله وعلى التسليم أي تسليم
 عدم ثبوتها جواب اقناعي للخصم لا يفيد أن الجيب قائل بعدمهما كما هو ظاهر من قوله وعلى التسليم الخ
 ثم ان قول التهر وهذا انما يتم راجع للجواب الثاني يعني أن ثبوتها مبني على أنها شبهة اشتباه والصحيح أنها
 شبهة حكمية وفيها إثباتان لكن نقل السندی عن الهندي لوتزوج الرجل امرأة أبيه بعده ووه فولدت منه
 قال الفقيه أبو بكر البخاري ان أقربا لوطه أربع مرات حدا جميعا ولا يثبت النسب قال الفقيه أبو الليث
 وهذا قولهم أو به نأخذ اه وهذا يفيد أن المأخوذة عدم ثبوت النسب **(قول الشارح فظهر أن**
تقسيمها ثلاثة أقسام قول الامام) قال الرحمن لم يظهر ذلك إلا أن الامام يجعلها من شبهة المحمل وهما من
 شبهة الفعل **(قوله كمعتدة الثلاث الخ)** فيه تأمل فان المبتوتة بالثلاث اذا وطئها الزوج كان شبهة
 في الفعل وأما اذا وطئها بعد العقد عليها كان شبهة عقد أيضا والنسب ثابت فيها فان الحرمة في المطلقة ثلاثا
 لا تزيد على حرمة محرمة وقد ثبت فيها اذا عقد عليها فكذا اذا عقد على مطلقة ثلاثا ووطئها وقد تقدم
 في ثبوت النسب أن المبتوتة بالثلاث اذا وطئها الزوج وجاءت به لتمام السنتين فاكتر يثبت بالدعوى وان
 ثبوته لوجوب شبهة العقد والذي في التهر من باب ثبوت النسب عند قول الكثر يثبت نسب ولد المعتدة
 البت لا قل منه والا لا الا أن يدعيه مانعه قيل هذا مناقض لما نص عليه في كتاب الحدود من أن المطلقة
 بالثلاث اذا وطئها الزوج بشبهة كانت شبهة في الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاه وأجيب بان الشبهة
 هنالم تحمض للفعل بل شبهة عقد أيضا كذا في البصر والذي في الفتح أن المذكر هنالك اذا لم يدع شبهة
 والمذكر هنالك محمول على كونه وطأ بشبهة والاجنبية يثبت النسب بوطئها بشبهة فكيف بالمعتدة
 فيجب الجمع مثلا بان يقال ينبغي أن يصرح بدعوى الشبهة المقبولة غير مجرد شبهة الفعل ثم قال والوجه
 أن لا يشترط غير دعواه لانه لم يشترط في الكتاب سواء ثم يحمل على مجرد الشبهة التي هي غير مجرد ظن الحل
 اه **(قوله يعني الاعنى بخلاف البصير الخ)** الظاهر أن المخالفة بينهما فيما اذا دعاهانهارا وانه اذا دعاه ليل
 فأجابته كما ذكر لافرق بينهما او يدل لذلك ما ذكره من التعليل **(قوله ومقتضاه الخ)** أي رواية زفر
(قوله اذا كانتا مستأنتين أو أحدهما الخ) في الحد انما هو في المستأمن **(قول الشارح وفي التهر**
الظاهر أنه يطالب الخ) عبارته وان كانت الدابة تغيره أمر صاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تذبج هكذا
 قالوا والظاهر الخ ولم يوجد في عبارته التعليل إلا في عبارة الشارح بقوله لقولهم تضمن بالقيمة
 وهو لا يتبع التدب كما أفاده العلامة السندی **(قوله وصوابه على)** الموجود في عبارته نسبة القضاء
 بالمهر لعدم تعرض لانه لها أول بيت المال وهذا صحيح فانه قضى عمره وانما الاختلاف في كونه
 لها أول بيت المال ولا تعرض في كلامه لذلك فيصح نسبة ما في المتن لكل تأمل **(قوله وكذا اعترضه في**
الشرنبلالية بكلام الفتح الخ) حيث ذكر أن القتل للامام فيما لو اعتاد فيفيد أن ما في الدرر لا يكون
 الا فيما اذا اعتاد تأمل ثم ان ما ذكره في الدرر عزاء لصدر الشريعة قال الشرنبلالي انه مروى عن الصحابة
 وفي شرح الجمع وما روى عن الصحابة فمحمول على السياسة اه وحيث كان ذلك مرويا عنهم لا مانع
 من التعزير به سياسة وان لم ينص الفقهاء عليه بخصوصه فيتدفع الاعتراض عن الدرر **(قوله وهو**
صريح ما في الفتح الخ) أي التعزير لا يفيد كونه بالاحراق ونحوه فانه ليس في كلام الفتح **(قوله والجملد**

(أصح) أي التعزير به (قوله) لان فعل الرجل أصل الخ) يقال ان هذه العلة موجودة فيما لو كان
مكرها وهي مطاوعة وقد أوجبوا الحد عليها دونه الآن يقال انه هنالم يوجد منها زنا لانه في حقها التمكن
منه وفعل غير المكلف ليس زنا بخلاف مسألة الاكرام فان فعل المكره زنا وان سقط الحد للعدو كما تقدم
فتمكينها يكون زنا (قوله) حيث سقط الحد يجب لها المهر الخ) أي في صورة دعوى النكاح من قبله
أو قبلها وفي صورة ما لو أقر أحدهما بالزنا وأنكره الآخر بدون دعوى النكاح ثم رأيت الشربلالي
قال بعد ذكر ما اذا أقر أحدهما بالزنا وادعى الآخر الزواج وانهما لا يحدان وواقاما نصه أي ويجب
العقروان كانت معترفة بان لامهر لها اه وانظر الزيلعي حيث قال ولا يقال كيف يجب لها المهر
منكرة اذا كانت هي المقررة بالزنا لاننا نقول وجوب المهر من ضرورة سقوط الحد فلا يعتبر ردها أو نقول
صارت مكذبة شرعا بسقوط الحد فلا يلتفت الى تكذيبها كما اذا ادعى رجل انه تزوج امرأة فانكرت
واقام عليها بينة يجب لها المهر وان أنكرت (قوله) حدا ولا عقر عليه الخ) عبارته ولا شيء عليه في
الافضاء الخ (قوله) لانه بالشراء يملك عينها الخ) لا يصلح وجه الفرق بين الشراء والتزوج

(باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها)

(قوله بخلاف السرقة الخ) يعني أنا نقبل الشهادة في السرقة بدون دعوى في حق حارس السارق الى أن
يجي المسروق منه لما فيه من حق الله تعالى وفي القذف لا يجب من المشهود عليه حتى يحضر المدعي كما
في حقوق العباد الخالصة وقول الشارح فيما يأتي لشرطية الدعوى في السرقة أي للعمل بالبينه كما يفاد
هذا من الفتح وغيره (قوله) الا أن يقال انها غير محققة الخ) أي والفسق غير محقق أيضا لاحتمال أن
يكون الاداء لقصد احياء الحق بعد أن قصد السرقته أمه مع ما سبق (قوله) لان زناها طوعا غيره مكرهه
فلا حد الخ) أي وقد اختلف في جابها فيكون مختلفا في جانبه ضرورة (قوله) وعلى هذا الخلاف اذا
رجع الشهود لا يضمنون عنده الخ) لهما أن الواجب مطلق الضرب اذا احتراز عن الجرح خارج عن
الوسع فينتظم الجرح وغيره فيضاف الى شهادتهم فيضمنون بالرجوع وعند عدمه يرجع الى بيت المال
لانه ينتقل فعل الجلال للقاضي وهو عامل للسليين وله أن الواجب هو الحد وهو ضرب مؤلم غير جارح ولا
مهلك ولا يقع جارحا ظاهرا الا المعنى في الضارب وهو قلة هدايته للضرب فاقتصر عليه الا أنه لا يجب
الضمان عليه لثلاث متعني الناس عن الإقامة اه نهر (قوله) فينظر ما ينقص به القيمة ينقص من الدية
بمثله) أي ويلزمه مقدار هذا النقص من الدية كما قالوا ذلك في تقدير أرش الجراحات التي لم يتدرأ رشاها
بشيء وهذا هو المتعين هنا ولا وجه لما قاله المحشي تأمل (قوله) أي معال امرتبا) فيه أنه لا فرق بين كون
رجوعهم معاً وممرتبا فانه في الثاني ظهر أن الترتيب مضاف الى المجموع الا أن رجوع الاول لم يظهر
أثره لما منع وهو بقاء من بقي فاذا رجع الثاني ظهر حصول تلفهما وهكذا كما يأتي ما يفيد في
الشهادات تأمل نعم في الهندية وان رجع الحصة معا غرموا أنجاسا كذا في الحارثي القدسي اه ويظهر
أن المعية غير قيد (قوله) والقاضي قد أخطأ حيث اكتفى بهذا القدر الذي سيأتي في كتاب الشهادة اعتماد
الاكتفاء بقول المزني في حق الشاهد هو عدل مقبول الشهادة (قوله) لانه متى أضيف الى المرأة
بحرف الباء يراد به الجماع الخ) بخلافه بحرف على فانه يراد به الزيارة (قوله) لكن في الفتح أن القرض
أنهما مقران بالولد الخ) لا وجه لهذا الاستدلال بل هو لما قبله من التنظير والظاهر أنهما اذا لم يقررا بالولد

لا يرفع الرجم الا اذا اتلنا وألحق القاضي الولد بأمه (قول) والظاهر أنه غير قيد الخ قال الرحمن يتعين أن يكون طرفا للزوجة أى المتصفة بانها زوجته قبل الزنا سواء ولدت قبله أو بعده ما لم ينكر الولد ويلاعن ويلحق القاضي الولد بأمه اهـ (قول) نعم ما في بعض النسخ أعم لانه الخ لا يستغنى باحدى العبارتين عن الاخرى فان الاولى لا فائدة لقبول اقرار أحد الزوجين بما يوجب الاحصان وان أنكره الاخر والثانية لا فائدة أن احصان أحد الزائنين ليس شرطا للاحصان الا آخر تأمل وقد أفاد نحو هذا العلامة السندى

(باب حد الشرب)

(قول الشارح فلو وجد قبلها فظاهاه انه يعاد عني) الاستظهار لصاحب النهر وأصله للبصر ولفظ النهر مع الكنز وصح من سكره هذا الشرط لوجوب الحد ليغيب الضرب فائدتاه قاله العيني وهو ظاهر في أنه لو وجد في حال سكره لا يكتفى به لعدم فائدته فالعيني لم يذكر الا التعليل لتأخير الحد بعد الافاقة اهـ سندى (قول) لان الحد ولا تثبت بشهادة النساء للشبهة الخ أى شبهة البديلية عن الرجال لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فاعتبرهما عند عدم الرجلين ولم يرد به حقيقة بالاجماع لانهم مالو شهد تامة امكان الرجلين صح اجماعا فتح (قول) فالشرط عندهما أن يؤخذ والريح موجودة كما مر أفاده في البصر قال فيه ينبغي أن يكون السؤال عن الوقت مبني على قول محمد ما على المذهب فلا لان وجود الرائحة كاف اهـ وقد يقال انه مبني على قول الكل أما قول محمد فظاهر وأما قولهما فلا رائحة يحتمل أنهما رائحة النحر التي شهدا بشربها لعدم التقادم ويحتمل أنهما رائحة غيرها وأن النحر المشهود بشربها رائحة التقادم وعلى التقدير الاول يحد وعلى الثاني لا فلا يحد بالشك (قول) أقول المراد بما أسكر الخ قد حقق هذا المقام في الاثرية زيادة عما عاينا وقال الصواب أن مراد صاحب الهداية باباحة الافيون الباحة قليلة للتداوى ونحوه ومن صرح بحرمته أراد به القدر المسكر منه ثم قال والحاصل ان استعمال الكثير منه المسكر حرام مطلقا وأما القليل فان كان لهو حرم وان سكر منه يقع طلاقه لان مبدأ استعماله كان محظورا وان كان للتداوى وحصل منه اسكار فلا اهـ ثم رأيت في تبين المحارم من باب النحر والميسر مانعه وأما الافيون فهو حرام عند محمد قليلا وكثيره وقال في السراج الوهاج الافيون حرام ولم يقيد حرمته بقول أحد وهو الظاهر لانه مضر بالبدن وكل شئ يضر به فأكله حرام وكذا يسبي الخلق ويضعف العقل اهـ (قول) فالظاهر أن هذا تفريع على قول محمد فقط الخ قد يقال أن هذا تفريع على قول الكل كما هو ظاهر اطلاقهم هنا واتهما كما يشترطان وجود الرائحة عند القاضي يشترطان أيضا عدم التقادم بين القضاء والامضاء بمعنى مضي الزمن الطويل لا بمعنى زوال الرائحة لكن تفرض المسئلة بما اذا ثبت بالينة لا بالاقرار والافيكي لعدم الحد بمجرد الهرب وانظر ما يأتي في كتاب السرقة عند قول المصنف فان أقربها ثم هرب الخ

(باب حد القذف)

(قول) اذ لو كان مكرها لينا الخ فيه أنهم اشترطوا بيان الكيفية في حد الزنا والشرب ولم يكتفوا بدونها فيلزم أن يكون حد القذف كذلك ولا يقال اذ لو كان مكرها لينا الا أن يقال بعدم الاشتراط هنا لتعلق حق العبد فأشبهه سائر حقوقه بخلافهما التمتع بهما له تعالى (قول) ولا المجنون الا اذا سكر الخ لعل الا صوب

ولا السكران الا الخ (قوله أعم بما يوجب الحد وما لا يوجب به وهو الوطء الخ) تقدم ما فيه أول الكتاب
وأن الزنا بالمعنى الأعم اسم لما هو حرام لعينه من الجماع وسيأتي له عن ابن كمال في باب التعزير أن النسبة إلى
فعل لا يجب الحد بذلك الفعل لا توجب الحد (قوله أن لا يكون أم وإنه الحرة الميتة الخ) هذه المسئلة وما
بعدها هما ما ذكره المصنف فيما يأتي ولا يطلب ولد وعبد أباه وسيدته بقذف أمه الحرة المسلمة ولو كان لها ابن
من غيره ملك الطلب وكذا ما بعدهما يعلم من كلام المصنف الآتي (قوله أن الحنثي لو تزوج ودخل وقذفه
آخر لا يحد الخ) الظاهر أنه لا يحد وإن لم يتزوج وأنه لا يوصف فعله أو الفعل به زنا لأن فريجه ليس محلا
له لعدم يقين أنه فريج (قوله لم يكن في شيء من ذلك حد) أي لا على الأمر ولا على المأمور أما الأمر فلأنه
لم يقذفه وإنما أمر به وأما المأمور فلأنه ما قذفه وإنما حكمي عبارة الأمر وفي النهر أما المأمور فإن قال له يا زاني
حد لان قال له ان فلانا يقول لك يا زاني (قوله ويخالفه ما في الفتح عن المبسوط أنت أذني الخ) فالشارح
وافق في الأولى الخفية وخالف المبسوط وخالف في الثانية الخفية ولما كان مبنى الحد ودفعه على الدرء للشبهة كان
القول بعدم الوجوب وجها اه سندی خصوصا والعمل بما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى
(قول الشارح ومثله النيك الخ) الذي في شرح المنار نكحتنا زنا أو زينت بها يوجب الحد والنيك عبارة
عن الجماع وهو أعم من كونه حراما أو حلالا وكونه حراما لا يستلزم الزنا كجماع الحائض اه من السندی
وفي القاموس ناكها جامعها اه والذي رأيته في عدة نسخ من شرح المنار من حيث الكناية مثل
ما نقله في المنع عنه حيث قال من قال جامعته فلانة أو واقعته لا يجب عليه حد القذف لأنه لم يصرح بالزنا
وإنما يجب إذا قال نكحتها أو زينت بها اه والظاهر أن الصواب نسخة السندی اذهب ليس صريح يحاق في باب
الزنا وإن كان صريح يحاق في باب النكاح على أنه في العرف لا يستعمل في خصوص معنى الزنا بل في معنى
الجماع العام فليس صريح يحاق به (قوله وكذا لو حذف الجبل الخ) أي ولو باظهار الهمز يحد اتفاقا كما
أفاده في غاية البيان سندی لكن لا يظهر الاتفاق مع الهمز لما تقدم من خلاف محمد فيما لو قال يا زاني فإنه
يقول بعدمه ولا فرق بين الفعل واسم الفاعل (قوله وكونها الخ) لعسل الاظهرت كبرا الضمير (قوله
لان في نسبه من أبيه يستلزم كونه زانيا الخ) قال ابن الهمام الوجه اثبات الحد في هذه المسئلة بالاجماع
لا يكونه قذفا لأنه لان نسبه أمه إلى الزنا في حالة الغضب ليست أمرا لازما لجواز نسبه لغير أبيه لشبهة أو
نكاح فاسد كالتي قبلها فثبت الحد به بمعونة قرائن الاحوال وبهذا لا يثبت القذف بصريح الزنا ولذا ذكر
في المبسوط أن في الأولى الحد استحسانا بأثر ابن مسعود وهو ما ذكره الحاكم في الكافي من قول محمد بلغنا
عن عبد الله بن مسعود أنه قال لا حد إلا في قذف محصنة أو نفي رجل عن أبيه فملأ الأثر على النفي حالة
الغضب وحكموا بأنه حالة عدمه لم ينفع عن أبيه بدلالة الحال فليس هذا من التخصيص في شيء إذ ليس قذفا
وإنما يكون تخصيصا لو كان قذفاً أخرجه من حكم القذف اه (قوله اعل المراد به المحصن في نفس الأمر ولا
الخ) الاحصان في نفس الأمر لا يتوقف عليه إقامة الحد من القاضي وإن كان يتوقف حل الطلب من
المقذوف ديانة فلا يصح أن يكون هذا مراد في كلامه (قوله وقد نفي هذا الخ) أي مقتضى
قولهم وينزع القرو والحشوا لا مقتضى التعليل فإنه يفيد نزع الثوب البطن لكن في السراج عن
الكرخي إذا كان عليه قميص أو جبة مبطنة ضرب على ذلك حد القذف ويلقى عنه الرداء اه سندی
(قوله ففعلوا قرينة على إرادة المعنى الثاني المجازي ونفيه الخ) حقه على نفي إرادته الخ وعبارة القم
وقد حكموا بتحكيم الغضب وعدمه فغير ادني كونه من مائه مع زنا الأم به ومع عدمه يراد المجازي الخ اه

(قوله) وأما الحال فلما أخرجه الديلمي في الفردوس الخ) وقال تعالى ورفع أبويه على العرش يعني أباه وخاله زيلعي (قوله) وأما الم فلقوله تعالى واله آبائك إبراهيم واسماعيل الخ) قال الزيلعي وكذا إذا نسبه إلى الجد لا يجب الحد لهذا المعنى أي لأنه ينسب إليه عادة قال تعالى حكاية عن إسرائيل وبنيه عليهم السلام حين حضرته الوفاة قالوا نعبد إلهك واله آبائك إبراهيم واسماعيل واسحق و إبراهيم كان جده واسحق أباه واسماعيل عمه اه فلا ية تصلح دليلا لعدم الحد في النسبة إلى الجد أو الم (قوله) أي بلا استبحار الخ) فيه أن ربهما بالزنا بالمعنى العام الذي هو الشرط لأقامة الحد متحقق ولو صرح بالاستبحار فيجب الحد فيه فينبغي حذف هذا القيد (قوله) فانه كما يحتمل أن يكون هو الأ لا خذيحتمل أن يكون الخ) وأيضا احتمال أنه هو الأ لا خذل المال لا ينفى حد القذف لتحقيقه ولو مع أخذه له (قوله) الذي رأيت في المبسوط فأتى بها والتظاهر انه بالبناء للجهول الخ) كل من لفظ جاء وأتى مبنيا للفاعل أو المفعول لا يدل على المرافعة ولا عدمها فتساوى التعبير بجهاء وأتى بالبناء للمفعول (قوله) وليس للإمام أن يقيم الحد في المسجد وكذا القود والتعزير لا يقامان في المسجد سندی عن الجبر (قوله) وانما يقام الحد على المرأة بحضرة وليها الخ) الظاهر أن التعزير كذلك لما ذكره من العلة (قوله) ولم أراي الا ان ما اذا اجتمع قتل القصاص والرقة والزنا) فيه أنه بالردة سقط الاحصان فلا رجم فلم تجتمع الثلاث وفي المسئلة الثانية سقط قتل الزنا بالردة فلم يجتمعا (قوله) لكن لا يخفى أن قولهم لا يعاقب الوالد بسبب ولده يشمل التعزير لانه الخ) يؤيد توقفه أيضا استدلالهم على امتناع حد الوالد بقوله تعالى ولا تقل لهما أف وتضرره بالتعزير أشد من تضرره بالتأقيف ثم ان الظاهر اعتماد ما في الجبر لموافقته لتصريحهم وعدم اعتماد ما في القنية لمخالفته فلا يعول على ما فيها وما أجاب به المحشى غير دافع فانه غير المراد بقولهم المذكور الذي صرحوا به نعم يوافق ما بحثه في التهرما يأتي في التعزير من أنه يعزر يشتم ولده وقذفه وبقتل مملوكه ولو أم ولده ولعله مبنى على ما في القنية (قوله) أي اذا مات المقتوف قبل اقامة الحد على القاذف أو بعد اقامة بعضه بطل الحد وليس لوارثه اقامته الخ) قال الرملي الظاهر أن التعزير أيضا لا يورث مستدلا بما ذكره من تعليل بطلان الشفعة بموت الشفيع من أنها مجرد رأي وهو صفته فلا يورث عنه اه سندی وقال قبل ذلك انما يرث العبد حق العبد بشرط كونه مالا أو ما يتصل بالمال كالكفالة أو فيما ينقلب إلى المال كالقصاص اه فتح وهذا مؤيد لبحث الرملي لكن ذكر الزيلعي في باب الرهن موضع في يد عدل عند قول الكنز وتبطل بموت الوكيل حتى لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه وعن أبي يوسف ان وصى الوكيل يقوم مقامه فيملك بيعه لان الوكالة لازمة هنا فيملك الوصى كالمضارب اذا مات والمال عروض يملك وصى المضارب بيعها ما انه لازم بعدما صار عروضاً قلنا الوكالة حق على الوكيل فلا يورث عنه لان الارث يجري في حقه لا في حق عليه فوجب القول ببطلانها بخلاف المضاربة لانها حق المضارب فتقوم الورثة مقامه فيه الخ اه ونحوه في شروح الهداية ومقتضاء جريان الارث في التعزير لكن نقل المحشى في فروع كتاب الوصايا عن المحيط مانصه حق الغرماء والورثة يتعلق بما يجري فيه الارث وهو الاعيان ولا يتعلق بما لا يجري فيه الارث كالمنافع وما ليس بمال لان الارث يجري بما يبقى زمانين لينتقل بالموت اليهم من جهة الميت والمنافع لا تبقى زمانين اه قال واعترض هذا الحصر البيهقي بالقصاص الخ وأجيب عنه بأنه في حكم المال لانقلابه اليه (قوله) ومبنى الخلاف أن الغالب في حد القذف حق الشرع عندنا وعند حق العبد الخ) لا تحرير فيما قاله فان مقتضى كون الغالب حقه تعالى أن يصح الرجوع عنه بعد الاقرار به ومقتضى ما قاله

الشافعي أن لا يصح عكس ما قاله المحنسي مع أن الحكم في المذهبين ما ذكره عنهما **(قوله)** وسقوط الحد على
 التفصيل السابق الخ مقتضى الوجه عدم سقوط الحد بالصالح أصلاً كما قاله في العفو **(قوله)** متعلق
 برجوع وقوله وعنه متعلق باعتياض الخ وأقول يجوز تعلق كل من الجارين والمجبرين بكل من
 الاعتياض والصالح والعفو اهـ سندی **(قوله)** والالم يكن له العفو الخ أي لأن جواز عفو في حقوقه
 تعالى إذا علم أن زجاره كما يأتي له **(قول الشارح)** لأنها لو أجابته بأنت أذني متى حد و حده خاتية لا يظهر
 وجوب الحد عليه فإن الكلام فيما لو قذف زوجته وموجبه اللعان ونص عبارتها ولو قال لا امرأته أنت
 زانية فقالت أنت أذني متى حد الرجل وحده اهـ ثم رأيت في حاشية أبي السعود أن ما عزي للثانية مشكل ثم
 ظهر أن قوله حد الرجل وحده صوابه حدث المرأة فقط اهـ **(قوله)** وكذا الوطء في الملك والحرمة مؤيدة بشرط
 ثبوتها بالاجماع أو بالجديد المشهور عند أبي حنيفة الخ مثال ما كان حرمة بالاجماع موطوءة الأب
 بالنكاح أو بملك اليمين ومثال الثاني المنكوحة للأب بلا شهود بناء على ادعاء شهرة حديث لانكاح الا
 يشهود وحرمة موطوءة أمته التي هي عمته من الرضاع لحديث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اهـ من
 الفتح **(قوله)** فكذا يسقط احصائها الخ عبارة الفتح فلذا باللام **(قوله)** نعم هو محرم بعد النوبة فيعزز
 فتح عبارة الفتح نعم هو محرم وأذني بعد الخ **(قوله)** والاسناد الى وقت الكفر هو المتبادر من اطلاق
 المصنف كالذكر الخ كون المتبادر شمول الاطلاق لمسئلة الاسناد لوقت الكفر انما يظهر فيما لو تحقق
 الزنا فيه لا فيما اذا لم يثبت فيه اذ موضوع المسئلة كما قال قذف من زنت في كفرها فقتلناه ثبوته فيه
(قوله) والكفيل بالنفس انما يطالب بهذا القدر فتح عبارته ولو قال القاذف بعد ثبوت القذف عند
 القاضي عندي بينة تصدق قولي أجل مقدار قيام القاضي من مجلسه من غير أن يطلق عنه ويقال له ابعت
 الى شهودك وذكرا بن رستم عن محمد اذا لم يكن له من يأتي بهم أطلق عنه وبعث معه واحدا من شرطه
 ليرتد عليه وفي ظاهر الرواية لم يقتصر الى هذا الان سبب وجوب الحد ظهر عند القاضي فلا يكون له أن يؤخر
 الحد لما فيه من الضرر على المقذوف بتأخير دفع العار عنه والى آخر المجلس فليل لا يتضرر كالتأخير الى أن
 يحضر الجلاد وعن أبي يوسف يستأني به الى المجلس الثاني لأن القذف موجب للحد بشرط عزمه عن اقامة
 أربعة شهود والجهل لا يتحقق الا بالامهال كالمدعي عليه اذا ادعى طعن في الشهود يمهل الى المجلس الثاني
 وجوابه ما قلنا اهـ والمذكور في الكفالة أن المدعي عليه لا يجبر على الكفالة بالنفس في حد وقود عنده
 ويجبر عندهما في القود وحد القذف والسرقة وليس تفسيره عندهما أن يجبره بالحبس ونحوه بل أن يأمره
 بالملازمة وأن يدور معه أين دار وانه لا يجبس في الحد والقود الا بشهادة مستورين أو عدل لتحقيق التهمة وان
 لم يثبت أصل الحق وبهذا ظهر عدم صحة نقل المحنسي خلافاً لما عن الفتح في هذه المسئلة وانما خلافاً لما
 المذكور في مسئلة أخرى وقد ذكرها قبل مسئلتنا حيث قال واذا شهد وأنه قال يا زاني وهم عدول حد فان لم
 يعرف القاضي عند التهم حبس القاذف حتى يزكوا لانه صار متهماً بارتكاب ما لا يحل من أعراض الناس
 فيحبس لهذه التهمة ولا يكفله ولا يكفل في شيء من الحدود والقصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول
 وفي قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد يؤخذ منه الكفيل ولهذا لا يجبس عندهما في دعوى حد القذف
 والقصاص ولا خلاف أنه لا تكفيل بنفس الحدود والقصاص الخ فتأمل **(قوله)** وقيد ذلك في البحر
 والنهر بما اذا حضر اجمع الخ أو الاول وحده كما يفيد ما بعده **(قوله)** فلم يوجد من القاضي تهمة فيه
 فكان له استيفاءه فيما بينه وبين الله تعالى الخ المعقول عليه أن القاضي لا يقضي بعلمه ولو في حقوقه

﴿باب التعزير﴾

(قول وأجيب بأنه لم يلتزم الالفاظ اللغوية الخ) المجيب هو السيد الجوى قال وربما يشعر كلامه في الديباجة بذلك أى بعدم التزام الالفاظ اللغوية وبهذا يسقط تنظير المحشى الآتى تأمل (قول الشارح بل هو مفقوض الى رأى القاضى وعليه مشايخنا الخ) لكن قال المقدسى فى شرح منظومة الكنز والذى ينبغى أن يعول عليه هو الاول يعنى عدم تفويضه الى رأى القاضى فى هذا الزمن لغلبة جهل القضاة وعدم الرأى دينا ودنيا ويؤيد هذا تأييدا لا مرد له ما قدمنا أن مرادهم بقولهم الرأى الى القاضى فى كذا القاضى المجتهد بعرفة الاحكام الشرعية لا مطلقا نخذه هذا الكلام فانه دقيق وبالقبول حقيق اه (قول وكذلك له أن يزد على الحد المقدرا اذا رأى المصلحة الخ) هذا مخالف لما نقله عن الفتح سابقا من أنه لو رأى أنه لا ينز جرا لا بأكثر من تسعة وثلاثين يقتصر عليها ويبدل ذلك الاكثر بنوع آخر اه الا أن يراد بالزيادة على الحد المقدر الزيادة من نوع آخر (قول ظاهره أن المراد الخاوية بها وان لم ير منه فعلا قبيحا كما يدل عليه ما يأتى عن منية المفتى الخ) فيه أن ما فى المنية لم يتعرض للمسئلة ما اذا وجد مع امرأته أو محرمة من يرتى بها ولم يذكر المسئلة الاولى المنقولة عن الهندوانى حيث ذكر التفصيل فى الاولى ولم يذكره فى الثانية علم أن موضوعهما مختلف على ما ذكره (قول ولذا قيد فى المنية بقوله وهو يرتى وأطلق قوله قتلها الخ) فى الفتح شل أبو جعفر الهندوانى عن وجدر جلا مع امرأة أى حمل له قتله قال ان كان يعلم أنه ينز جر عن الزنا بالصباح والضرب بعمادون السلاح لا يقتله وان علم أنه لا ينز جرا لا بالقتل حل له قتله وان طأوعته المرأة حل قتلها أيضا اه وذكر هذه الحادثة كذلك العلامة المقدسى ونقلها فى الفتاوى الهندية عن النهاية كما ذكرها فى الفتح وهذا تعلم أن موضوع مسئلة الهندوانى فبين رأى رجلا مع امرأة يرتى بها كما هو المتبادر أيضا من قوله وان طأوعته فالتعين ما سلكه فى النهر ولا يستقيم التوفيق الذى ذكره المحشى تأمل (قول والظاهر أنه يأتى هنا التفصيل المذكور فى السرقة وهو ما فى البرازية الخ) قال العلامة الطرابلسى لكن رأيت العلامة أبا السعد ونقل أنه يجوز قضاء لكن حيث تفحص الحاكم وظهر له أن المقتول متهم فى ذلك ويكتفى من القاتل باليمين وأجاب عن صبي قتل رجلا قصدا للواطئة به فقتله بأنه لا يتعرض له حيث كان الرجل معروفا بالفساد كما نقل ذلك عنه العلامة الكواكبى وهو كلام حسن ينبغى حفظه وأما البرازى أنه ان لم يكن المقتول معروفا بالشرو والسرقة قتل القاتل قصاصا وان كان متهم به فكذلك قياسا وفى الاستحسان الدية فى ماله لو رثته المقتول لان دلالة الحال أو رثت شبهة فى القصاص لافى المال ثم رأيت منسوب الكبرى أنه لا يحتاج الى البيئة هنا واليمين تقوم مقام البيئة ولا يفعل الا عند فوران الغضب اه قال فهذا أوسع اه انتهى سندى (قول ويقدم ابلاء العذر الخ) أى سلبه (قول وان قال أصحابها نلقى فيها للمحلا لاجل تخليلها الخ) أو ألقوه فيها بالفعل لان المقصود الزجر عن مثل هذا الفعل (قول فالمراد أنه لم ينقل عن علمائنا الخ) قلت تقدم للشارح عن الدرر فى باب الوطء الذى لا يوجب الحد أنه فى اللواط يعزربا حرقا بئته وبغير ذلك وذكر فى الهندية فى الباب السابع عشر من الكراهية عن عمر رضى الله عنه أنه أحرق بيت الحمار وقد نقله الجوى عن البرجندي اه سندى (قول الشارح كما لو شاتمنا بين يدي القاضى ولم يتكافأ الخ) قد يقال ان التكافؤ حاصل

لو شاع ما بين يديه الا انه يقام علم ما حق المجلس الشرع ولا يظهر أيضا اقامته عليهم ما لو تضاربا واحدهما أقل
فيه من الآخر فاذا لم يستوف الا بعض حقه كيف يقام عليه التعزير **(قول مع تنقيص واحد من**
الاشدية الخ) هكذا عبارة الشرنبلالي بزيادة لفظ واحد ولا معنى له وعبارة ط عن الجوى عن أربعين
مع تنقيص مع الاشدية وهي صحيحة فان المراد التنقيص المصاحب للاشدية لا للعدد **(قول لانه قد**
يكون في معصية فيها حد كزنا غير المحصن الخ) قد يقال ان تعزيره بالنفي سياسة في هذه الصورة وليس لمجرد
معصية الزنا التي حد لها بل لا مرأى آخر آراء الامام اقتضى تعزيره بذلك كعدم انزجاره بالحد الذي أقامه
عليه فالتعزير ليس لمعصية الزنا بل لا مرأى آخر ومعصية الزنا أخذت حفظها وهو الحد **(قول لعله ذكره**
مع اغناء ما قبله عنه ليفيد أن المراد بالنكر ما لا حد فيه الخ) أو ذكره ليتقلم القياس فان ما ذكره
قياس منطوق الآن الصغرى تعيد بقيد الكبرى **(قول الشارح ولو أم ولد الخ)** تقدم في الشرح
من حد القذف انه اذا سقط عنه الحد عززلان ظاهره تهميم الحكم في الاب والسيد قال الرضى الذي رأيت
في الجوهرة والدرر أم ولد يدون ضمير وهو الظاهر اذا السيد لا يجب عليه التعزير لعبده وأم ولده ملكه
ويؤيده ما قاله ابن الهمام ان المولى لا يعاقب بسبب عبده لانه حقه فلا يجوز أن يعاقب بسبب حق
نفسه اه لكن لقائل أن يقول ان مطالبته بسبب المعصية لا باعتبار حق العبد اه سندي
(قول ومقتضاه سلوغ الغاية في شتم ولده وليس كذلك) قد يقال فصل بقوله واذاب قذف كافر بما
قبله اشارة الى أن التشبيه في أصل التعزير لا في سلوغ الغاية في كل **(قول الذي في الفتح والبحر**
وغيرهما كل محرم الخ) الظاهر ما فعله الشارح ويبعد القول بتوقف ابلاغ التعزير غايته على اصابة
جميع المحرمات من الاجنبية ولا بد من حمل عبارة غيره على غير ظاهرها كأن يراد كل فرد من أفرادها
لا بقيد اجتماعها يعني أي فرد منها **(قول ما عدا هذه المواضع الثلاث الخ)** هي ما في المتن واصابة
محرم من اجنبية ومثله أخذ السارق **(قول ولهذا الوعد لو ابعد الجرح تثبت عدد التهم الخ)** في تمة
الفتاوى من الفصل الثامن من الجرح والتعديل من أدب القاضى مانعه واذاجرحه واحد وعدله
واحد لا يكون أحدهما أولى بل يستل عن ثالث حتى اذا جرح اثنان فالجرح أولى فان عدل اثنان
فالتعديل أولى واذا زكاهم واحد وجرحهم واحد فعند أبي حنيفة وأبي يوسف الجرح أولى لان التعديل
والجرح يتم بالواحد عندهما فصار كما اذا زكاهم اثنان وجرحهم اثنان وعند محمد الشهادة موقوفة لا تجاز
ولا ترد وان جرحهم اثنان وعدلهم عشرة فالجرح أولى اه فتأمل هذا مع ما ذكره المحشى وسيأتى
نحو ما ذكره في الشهادات والمتبادر من قول القنية بل تصح اذا ثبت فسقه ضمن ما تصح فيه الخصومة
كجرح الشهود شمول ذلك لما يوجب التعزير في البابين وهذا ما يفيد قول الشارح حتى لو بينوا
فسقه الخ اذ لا شك أن ما يوجب التعزير مما تصح فيه الخصومة ثم انه يوافق ما في ا - ن - ر - ل المحشى
لان الجرح مقدم على التعديل **(قول أي يكفر ان اعتقده كافرا لا بسبب مكفر الخ)** بل باعتقاده
عقائد الاسلام فقد اعتقد دين الاسلام كفرا وهذا أحد ما حمل عليه حديث انا كسر الرجل أحاه فقد
بأبها أحدهما أي رجع بكامة الكافر وقال في شرح المثارق انه شمول على المستحل والا لا - ن - ر - ل
مشكل لانه اذا لم يعتد بطلان الاسلام يكون كاذبا والكبيرة لا تكفر عدا **(قول وأدب طهريه بافاجر**
على يافاسق التغاير بينهما الخ) في التهرالظاهر أن الاول أعم والثاني أضيق اه ثم ان الظاهر عدم
قبول الشهادة فيما لو شهد أحدهما بمرادف ما شهد به الآخر لا اختلاف المشهود به كما لو شهد أحدهما أنه قذفه

بالعربية والآخرة بالفارسية (قوله الاول هو من لا يتدين بدين) وجعله في التهرع معنى المناق (قوله)
ويظهر من هذا وكذا من قول المصنف السابق الا ان يكون معلوم الفسق ان المراد المجاهر الخ (الظاهر ان
المدار على تحقق فسقه وان لم يشتهر به كما هو المفهوم من كلامهم ومن تعليل المسئلة (قوله ومثله
يا كشخان) هو بمعنى الديوث قال الرمي آورده في القاموس في باب انشاء فقال الكشخان ويكسر
الديوث وكشخه تكشخا وكشخه قال له يا كشخان (قوله خلافا لما في الكثر من انه لا تعزير فيه كما
في الفتح الخ) قال في البحر قال في الفتح والحق ما قاله بعض اصحابنا انه يعزير في الكشخان اذا قيل انه
بمعنى الديوث اه فما في المختصر مشكل لكن قال في ضياء الخلوم كشخ القوم عن الشيء اذا تفرقوا عنه
وذهبوا وكشخ له بالعداوة اضرها في كشخه لان العداوة فيه وقيل الكاشخ المتباعد عن مودة صاحبه
من قولهم كشخ القوم عن الشيء اذا ذهبوا عنه وفي الحديث افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشخ اه
فان صح بجيء الكشخان منه فلا اشكال انه ليس بمعنى القرطبان فلذا فرق المصنف بينهما اه والاحسن
يجعله في عبارة الكثر بالمهمة بمعنى ما في ضياء الخلوم يستقيم ما في الكثر وان كان بالمهمة ففيه التعزير
(قوله والظاهر ان المراد به في العرف من يفعل الخ) وربما يقال ان اللاعب مع الصبيان والمعرض
عما يشتغل به العقلاء دليل على قلة عقله بمنزلة قوله يا احمق اه سندی (قوله لانه علق رجوعه على
الكفر الخ) في كلامه فلب (قوله وكأنه انزعج من البغاء الخ) بكسر الموحدة وتخفيف المهمة
(قوله وبالقيد الثالث الى ما لا يعد عارا في العرف الخ) فيه ان ما كان محرما شرعا كيف لا يعد عارا في
عرف المسلمين اه سندی (قوله من انه مندوب للدرء الخ) هذا الفرق غير كاف للفرق بين دعوى الزنا
والسرقة اذ في كل الدرء مندوب اليه (قوله هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا المحل) وهذا هو الصواب ولا دليل
على ما ذهب اليه الحلبي من تحض حق العبد عن حقه تعالى فان امتثال امر الشرع والكف عن تعدى
حدوده وتعظيم المسلم وعدم الاستخفاف به ورفع الفساد من العباد من حقوقه تعالى وصيانة عرض المسلم
ونحوه من حقوق العبد ولا دليل لما قاله الحلبي من ان افراده التي هي حق العبد اكثر من افراده
التي هي حق الله تعالى (قوله فقال وهو ظاهر في ان ما كان منه حق الله تعالى لا يحلف فيه الخ) فيه انهم
ذكروا ان ما تسمع فيه الدعوى حسبة مما لا يندري بالشبهة تجري فيه الامين مع انه من حقوقه تعالى فالظاهر
ان ما كان من حقوقه تعالى من التعازير كذلك بل وقع الخلاف في التحليف حسبة من غير دعوى ففي تمة
الفتاوى من الفصل التاسع في دعوى الطلاق مانعه القاضي يسمع البينة على الطلاق وعلى عتق الامة
من غير دعوى وهل يحلف على ذلك حسبة من غير دعوى ذكر محمد في آخر باب التصري اذا طلق امرأته من
نسائه بعينها ثلاثا ثم نسي ثم من الواحدة لا يحل له وطؤها والقاضي لا يحل بينهما حتى يخبر الزوج انها
غير المطلقة ثلاثا فاذا اخبر استخلفه ما طلقت هذه ثلاثا ولم يشترط دعواها وذكر شمس الأئمة انه لا
يستخلف وان تقدم الدعوى شرط وفي آخر الدعوى من هذا الكتاب ان الدعوى شرط التحليف على
عتق العبد بالاجماع انما الخلاف في اشتراط الدعوى على قبول الشهادة (قوله الا ان يراد اخذ المقبل)
الظاهر جواز عود الضمير للمدعي أو المدعي عليه واحترز بالاخذ عما لو ادعى انه قبل زوجته فانه هناك
حق العبد غالب وعلى هذا لو كان لها بعل فان طالب أخوها لا يحلف المدعي وان بعلها حلف اه
سندی (قوله الشارح لانه في حقوقه تعالى يقضى فيها بعل الخ) أي فالشاهد الواحد أولى اه
سندی لكن سيد كراحمشي في كتاب القضاء نقلا عن الفتح انه في حد الشرب والزنا لا ينفذ قضاؤه

يعلم اتفاقا وان ما ذكره في التهر في الكفالة بحثا أنه يجب أن يحمل الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين على ما كان من حقوق العباد أما حقوق الله تعالى المحضة فيبقى فيها بعلها اتفاقا خطأ صريح مخالف لكلامهم نعم ما كان من التعزير من حقوقه تعالى لا يتوقف على الدعوى ولا على الثبوت بل إذا أخبر القاضي عدل بذلك عززه **(قول الشارح وتركه اغسل الجنابة الخ)** في حاشية الزيلعي ترك الغسل من الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلاة **(قول وفيه أنه إذا كان ذلك جنائية علق عليها الأمر الخ)** لا يرد مسألة الزنا والسرقة لما أنه حصل الانتقال إلى ما هو أعلى من التعزير وهو الحد نعم يتوجه الاعتراض عليه لو وجد جنائية لا تعزير ولا حد فيها تأمل **(قول لكن يشك كل عليه ضربه على ترك الصلاة الخ)** قد يقال ضربه على ترك الصلاة ليس تعزيرا بل ليتمرن عليها وقال الرضا حتى انما يمنع الصغر من التعزير في حقه تعالى من اقامة الامام أو نوابه لأنه غير مكاف ولكن لا يبيح اقامة ذلك لما تقدم عن القنية وكذا لمربي اليتيم على ما مر **(قول فقد مر أن لكل مسلم اقامة التعزير بحال مباشرة المعصية الخ)** ما مر انما يقيد أن لكل مسلم اقامته حال المباشرة لا وجوبه فهو نظير الزوج لا نظير الامام لوجوب اقامة الحد والتعزير عليه **(قول وأجيب بأنه يضمن المهر الخ)** في هذا الجواب تأمل فاننا لو قلنا بلزومه لا نقول انه في مقابلة الوطء بل هو في مقابلة اتلاف النفس ووجوب المهر بابتداء الفسعل **(قول ظاهره تقييد الضمان بما إذا كان الضرب فاحشا)** الظاهر اعتماد هذا التقييد للتفصيل الآتي في الجزايات وفي كلامه على ضرب التعليم فإنه هو الذي يفصل فيه بخلاف ضرب التأديب فإن فيه الضمان مطلقا ولا ينافي ذلك اطلاق الضمان في عبارة الفتح فإنه في التأديب وما في الدر المنثور في التأديب أي ضابط ليس ذكره في آخر عبارته عند ذكر المخالف **(قول ومقتضى ما قررناه هنالك وجوب الضمان الخ)** الظاهر أن المبراد ضمان نصف الدية للتعليل الذي ذكره **(قول اذا تعدى بالزيادة مطلقا الخ)** أي زاد على المائة أولا لكن لا يظهر ضعف هذه الرواية فإنه إذا كان يرى ذلك وضربه بمائة فأقل فمات صادف فعله فصلاحيته بدا فيه فلا وجه لضعف القول بعدم الضمان وإن ضربه زائد على المائة يضمن النصف لما ذكره **(قول أي اذا كان ارتحاله لا لغرض محمود الخ)** قد أطال العسامة السندی القول في هذه المسئلة اطالة حسنة رحمه الله تعالى فانظره ونقل عن الرضا أن هذا إذا كان كراهة لما انقل عنه وحديثه ينبغي أن يكون لافرق بين مذهب ومذهب **(قول وظاهر التقييد بالقذف أنه لو شتم بالنعريض لا يعزر)** لكن العلة المذكورة تفيد أنه يعزر

(كتاب السرقة)

(قول وفي الكبرى عن عيين الامام الملتزم حفظ طرق المسلمين الخ) فانه وان أخذ به جهار عن مالك لكنه يبالي في اخفائه عن الامام فباعتبار كونه متعديا لم يفظ الظاهر في أعوانه راحة فانه اذا طاع عنه وعن أعوانه أطلقت عليه السرقة **(قول في القاموس سرق منه الشيء يسرق الخ)** عبارة القاموس باللفظ سرق منه الشيء يسرق سرقا محرره وككتف وسرقه محرره وككتف وحده وسرقا بالفتح واء ترويه جاءه مستترا إلى حرز فأخذ ما لا غيره والاسم السرقة بالفتح وككتف اه وهذا الضبط ما أتى اشرحه **(قول هذه العبارة مع التطويل لا تشمل سرقة المسلم نحر الذم الخ)** هذه النصوص مفهومة بالذم من قوله وكذا الذي اذا سرق الخ على أن ما ذكره مجرد تفريع على ما قبله المتناول لجميع المسائل ولا يلزم في التفريع ذكر

جميع المسائل المتفرعة على الاصل (قول) ولعله على القول بأن القاضى يقضى بعلمه (الح)
 اظهر أن المراد بالقضاء بعلمه العمل به مطلقا لعله المذكورة وتقدم أنه لا يقضى به ولو في حقوقه
 تعالى وهو المعتمد المعقول عليه (قول) واعترضه الجوى بأنه يجوز (الح) قد يقال ان وجه استثناء
 الزمان هو الاكتفاء عنه بالسؤال عن الماهية المأخوذ فيها قيد التكليف فلا حاجة الى بيانه بخصوصه
 لكن يرد على هذا أنه كان يمكن الاكتفاء بالسؤال عنهم اثنان بيان المسروق منه مثلا مما هو داخل في
 السؤال عن الماهية ثم ان الظاهر أن مراد الاسرار أنه لو أقرب بالسرقة من هو أهل لاقامة الحد وسئل
 كما هو لازم ثم أقرب أنه سرق في صباه لا يكون هذا رجوعا عن اقراره السابق بل هو اقرار آخر وليس المراد
 أنه اذا أقرب بالسرقة في حال صباه ولم يزد على ذلك يقام عليه الحد فإنه لا يقام عليه كما لو أقرب بان في حال صغره
 (قول) وهو تأييد لما قبله حيث سماه جورا شيئا بالعدل) الاظهر أنه مقابل لما قبله لا مؤيد له فإنه عدل
 حيث توصل به الى اظهار الحق فلا يكون جورا محضا وعلى الاول هو جور محض (قول الشارح
 ما رأيت جورا أشبه بالعدل من هذا (الح) وفي شرح منظومة الكثر فلو حسنت نية الامة وكان ذا رأى
 حل له فعل نحو هذا لكنه نادر في هذا الزمن فالأولى المنع كيلا يتجاسر الظلة على مثله (قول فقال
 المال كثير والمسئلة أقرب (الح) عبارة الاصل على ما نقله السندى في القصة العهد قريب والمال أكثر
 من ذلك (قول الظاهر أنه لا ينافى ما مر عن القنية (الح) الظاهر المناقاة لان الموضوع في المسئلة الاولى
 ما لو شكى اليه بغير حق وهذا انما يظهر فيما اذا ظهرت السرقة على يد غيره تأمل (قول قلت أنت خير بأن
 ما ذكره في باب السرقة بخالف لما عزم اليها (الح) فان ما ذكر أنه نقله المصنف في السرقة لا يوافق ما نقله
 عن القنية ولا ما نقله عن الذخيرة بل هو ملحق مما هو مذكور فيهما نعم ذكر المحشى في الغصب أن
 المصنف نقل ما ذكره من أنه لو مات المشكوك عليه بسقوطه من سطح لحوقه غرم الشاكى دينه (الح) عن
 العمادية وعلى ما فهمه المحشى أولا من أن موضوع المسئلتين مختلف لا مخالفة (قول قلت لا يخفى أن
 هذا هو منشأ النظر) قد يفرق بين الباب الثقيل وغيره كعمل قماش بأن الاول لا يرغب في سرقة ثقله
 وقلة قيمته بخلاف الثانى تأمل وأيضا الباب الكبير لا يرغب فيه غالبا بخلاف حمل القماش وقيد الرغبة
 لا يدمته لتحقيق القطع (قول) وهو مذهب الفخار أنه يقطع به) قد نصوا على اعتبار العلتين ولا يلزم من
 انتفاء العلة المذكورة في الفخار ثبوت القطع في الصينى والبلورى وجود العلة الثانية المقتضية لعدم
 وهى سرعة كسره (قول) وظاهره أن باب المسجد حرز (الح) الا صوب أن يقال ان قول الشارح لانه
 حرز لا يحرز تعليل لعدم القطع بسرقة باب الدار وترك تعليل عدمه في باب المسجد وهو عدم الاحراز
 لظهوره (قول الشارح ولوناثما أو مجنوناً أو أعمى (الح) عبارة الفتح وتبعه في البحر والنهر وشرح الجوى
 ولا قطع بسرقة العبد الكبير يعنى المميز المعبر عن نفسه بالاجماع الا اذا كان نائما أو مجنوناً أو أعمى لا يميز
 بين سيده وغيره في الطاعة فينبذ يقطع ذكر الاستثناء ابن قدامة ولم يذكره أصحابنا بل نصوا أنه لا قطع في
 الآدمى الذى يعقل سواء كان نائما أو مجنوناً أو أعمى اهـ فينبذ لا نسب ابدال أعمى بأعمى (قول
 قال في الفتح والبحر مثل كتب السحر ومثل كتب العربية واختلف في غيرها (الح) الا صوب حذف
 قوله شمل الى قوله واختلف فان ذلك لا وجود له فيها فان عبارة البحر والمراد بالدفاتر صحائفها
 كتابة من عربية أو شعراً أو حديث أو تفسير مما هو من علم الشريعة واختلف في غيرها وعبارة الفتح
 ويدخل الكتب المشتملة على علم الشريعة كاللغة والحديث والتفسير وغيرها من العربية والشعر

واختلف في غيرها الخ تأمل **(قوله)** لكن كلام الفتح يخالفه لانه جعل الخ لكن ينبغي أن يقال انه لا قطع في مثل كتب السحر لانها مثل آلات اللهو بل هي أولى بتأويل الاسراق لازالة المنكر **(قوله)** فانه مال المسلمين وهو منهم الخ) فله شبهة الملك **(قوله)** ولا يخفى أنه لا يقطع به وقد علوا الخ) عبارة البصر ولا يخفى أنه لا يقطع به لعدم المالك كما صرحوا أنه لو سرق حصر المسجد ونحوها من حرز فانه لا يقطع معالين بعدم المالك **(قوله)** والفتوى اليوم على جواز الاخذ عند القدرة الخ) أي عند الضرورة كما يفيد عبارة المجتبى اذ عند عدمها لا يؤخذ بذهب الغير وبه يرد على من جوزه مطلقا سندی عن شرح نظم الكنز **(قوله)** وكما عبر به في الهداية حيث قال ذي رحم محرم منه الخ) المتبادر من هذه العبارة انما هو رجوع ضمير منه لاسارق لا للرحم **(قوله)** لكن المنقول في الهداية وغيره اقطع الصديق لانه الخ) الظاهر عدم القطع في الصديق اذا جرت العادة بينه وبين صديقه بالدخول بلا مانع لوجود الاذن دلالة في دخول الحرز ويحمل كلام الهداية على صديق لم تجر العادة فيه بذلك هذا ما يفيد كلامهم **(قوله)** فالضمير في له عائد على السروق الخ) الاولى ابداله بالمسروق منه فان القصد رد ما قاله ط ان الاولى حذف له ليعلم الحرز الخاص لها فيجعله عائدا للمسروق منه يكون الكلام شاملا لما اذا كانت السرقة منها تأمل **(قوله)** ومقابله القول بأنه يقطع عنده لو سرق من الحمام الخ) لعل الانسب أن يقول ومقابله القول بأنه يقطع عنده فان عبارته توهم أن ما ذكره الشارع خارج عن هذين القولين مع أنه قوله ما **(قوله)** لعل وجهه أنه يكون مجاهرا الخ) هذا التوجيه للحموى حيث قال وجه عدم القطع أنه حينئذ بالغش مجاهرا لا يخفى وشرط القطع الخفية اه **(قوله)** وهي تدل على أنه لا يقطع في النهار بلا فرق الخ) قد يقال عدم قطعه بفتح نهارا وهو مقفل انما هو لتحقيق المجاهرة بالغش وهذا لا يدل على عدم قطعه فيما اذا كان الباب مفتوحا مردودا أو لا قد عوى الأولوية غير ظاهرة **(قوله)** وهذا علم أن ما قدمناه عن التهر عند قوله أو من ذي رحم ليس على إطلاقه (كلام التهر في بيان الحرز في حسداته وهو صحيح على إطلاقه وما هنا من عدم القطع انما هو لعدم الخفية لكونه مجاهرا كما ذكرنا تأمل وعلى ما فهمه المحشى يكون ما قدمه عن التهر مقيدا بما اذا سرق ليلا من دار مشلا لآب باب له فانه يقطع بخلاف ما اذا كان ذلك نهارا فانه لا يقطع اذا لم يكن له باب أو كان مفتوحا **(قوله)** قول الشارع فلو فيه أحد وهو لا يعلم به قطع) لا يظهر الا على القول باعتبار الحافظ مع وجود الحرز وأما على ما قدمه من عدم اعتبار الحرز بالحافظ مع وجود الحرز بالمكان فلا يظهر تأمل **(قوله)** قول المصنف ويقطع لو سرق من السطح الخ) هذا اذا كان مصعدا من داخل البيت أما من خارجه وليس له باب يغلق عليه فلا يكون حرزا ويراجع اه سندی **(قوله)** فمثل ما اذا خرج الداخل يده وناول الخارج الخ) في الفتح الوجه أن يقطع الدار في هذه الصورة كما عن أبي يوسف لانه دخل الحرز وأخرج منه المال بنفسه وكونه لم يخرج كله معه لا أثر له في ثبوت الشبهة في السرقة واخراج المال والسرقة تمت بالداخل وحده لابهما **(قوله)** والمراد هنا الحكم المشدودة الخ) هذا ما ذكره في البصر عن الثمني وذكره شراح الهداية والظاهر أن الصرة لو كانت غير الحكم يكون الحكم فيها ما ذكره من التفصيل لعله المذكورة **(قوله)** الا أن يجاب بان الالتقاء في الطريق هناك معتاد الخ) لعل الأحسن ما أشار اليه القهستاني حيث قال وأن شق الحل وأخذ منه شيئا أي أخرج منه بيده ما قيمته عشرة فصاعدا قطع فلو خرج الشيء بنفسه ثم أخذه لم يقطع لان الاخراج من الحرز بشرط اه **(قوله)** الشارع سرق فسطاطا منه وبالح) أي في حصره ونحوها اذ لو كان منه وبقي الدار بحيث تحيط به من

جوانبه جدران الدار قطع لكونه محرزاً اه سندی ويظهر القطع لو محرزاً يحافظ في الصحراء (قوله) لانه لا عبرة للحامل الخ غاية ما ذكره انما افاد عدم قطع الحامل ولم يذ كر وجه قطع المحمول مع أنه لم يوجد منه سوى هتك الجرز بدون أن يوجد منه فعل الانحراج ولعل وجهه أنه قد وجد منه التسبب في الخروج نظير ما ألقي ماسرقة في الماء فخرج بقوة جريه بدون أن يستند الانحراج للحامل (قوله) قلت وتحقيق المقام أن اسم الفاعل لا ينصب المفعول الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال الخ فيه أنه حيث جازت الاضافة مع كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وان كانت لفظية لم يتعين كونه للماضي وهذا كاف لعدم القطع اذ هو يندرى بالشبهة ولا نظر لكون الاصل في الاضافة أن تكون معنوية ولذا قال الرحمتي يرد أنه يجوز أن يكون مموله محرزاً مع أنه بمعنى الحال أو الاستقبال لان ذلك شرط للعمل وليس مانعاً من الاضافة بل تكون فيه لفظية فيبقى فيه احتمال الاخبار والعدة فلا يقطع بالشك اه والظاهر في الفرق بين الاضافة والتنوين هو العرف لا غير (قوله) لان التنوين دليل عدم ارادة الاقرار الخ فيه تأمل اذا التنوين من العاصي الذي لا يميز عنده في الحركات ولا في أحوال الكلمة لا يصلح أن يكون دالاً على شيء والظاهر في وجه البعد ما قاله ط من أنه على هذا الاعتبار يلزم اعتبار شبهة الشبهة لان عدم إيجابه على العالم للشبهة الناشئة من الشك فلو اعتبرنا ذلك من الجاهل لكان عدم القطع لشبهة في النطق به اه

(باب كيفية القطع واثباته)

(قول الشارح قطعت رجله اليسرى الخ) الظاهر أن يقيد هذا بما اذا قطعت يده قبل الخصومة نظير ما مر عن شرح الطحاوي والظاهر أيضاً أن القطع اذا كان ظاهراً أو خطأ كذلك (قوله) أي ما تقدم من اشتراط الحضور الخ المناسب أن يراد بالاول في كلام الشارح ما ذكره عن شرح الوهبانية من عدم اشتراط حضور الشهود وبالثاني ما ذكره أنه قدمه متناوئاً وحينئذ يسقط اعتراض المحسني ويكون كلام الشارح موافقاً للواقع في كلام الشرنبلالي (قوله) فيه نظر لما في الانشاء من أن الرب لا يملك الخ عزاء في الاشياء للقنية والظاهر أن المسئلة خلافية وسيأتي للمحسني في باب الربا أن العوض يملك بالقبض وعزاً ذلك للسبزدوي حيث قال ان من جملة صور البيع الفاسدة جملة العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض (قوله) أو ينصبه على أنه مفعول لاجله الخ) هو الاظهر فان السقوط ليس هو عين ضرورة القطع (قوله) أي أنه يلزم من وجوب القطع الخ) لعل الاصول وجوب الدال المهمة هنا وفيما بعده (قوله) فعلم أن التقدم لا يسقط الا اذا لم يوجد قطع الخ) لعل المناسب أن يقول فعلم أن التقدم لا يسقط الا اذا وجد قطع بخذف لم كما هو ظاهر (قوله) والهبة بدون قبض لا تفيد الملك الخ) يقال القبض السابق يقوم مقام قبض الهبة فبغيرها صار الموهوب ملكاً للسارق بلا تجديده مع أن مالكا يقول تتم بدونه فقوله شبهة دائمة للقطع ثم رأيت في حاشية البحر كتب على قوله بشرط القبض مانعه أي اذا كان رد المسروق الى المالك والافه في يده (قوله) ولو هالكاً فلا ضمان ولا بعد العتق) وجه عدم الضمان أن موجب فعله مؤاخذته بعد عتقه ولا يسرى اقرار السيد عليه فيه (قوله) فان قال المالك أنا أضمنه لم يقع عندنا الخ) هذا يؤيد ما قاله الشمني من أنه يشترط طلب المالك المال والقطع اه سندی (قوله) فالاعتماد على ما قاله لا على ما قاله فتنبه) لكن ما تقدم من الاستدلال لهما ولحمد

يفيد جريان الخلاف فيما لو كانت الصبغة بعد القطع أيضا

﴿باب قطع الطريق﴾

(قوله وكذا لو كانت رجله اليسرى الخ) عبارة أي النهر وكذا لو كانت رجله اليمنى شلاء لم تقطع رجله اليسرى الخ (قوله وكذا الرجل اليسرى نهر) وقال في البحر لو كانت يده اليسرى مقطوعة أو شلاء أو رجله اليمنى كذلك لا يقطع اه وظاهره أنه لا يقطع منه شيء في هذه الصور وذلك أنه في صورتين الأوليين لو قطعنا يده اليمنى لفات جنس المنفعة ولا جائز قطع يسراه الشلاء لأنها ليست محل الجزاء بالقطع ولو قطعنا رجله اليسرى مع كون يده اليسرى شلاء أو مقطوعة يلزم اهلاكه معنى ونحوه يقال في صورتين الأخيرتين (قوله خلافاً للمحمد أنه لا يقطع) بل يقتل أو يصلب (قوله أما فيما إذا اختار الجمع بين القتل والصلب الخ) فيه أن جميع عبارات المتن أنه يصلب حياً وهي شاملة لما إذا اقتصر عليه أو جمعه مع القتل وليس في كلام الفتح ما يدل على تخصيصه بما إذا اختار الصلب خاصة بل هو شامل لما إذا اختاره مع غيره أيضاً ومقتضى عباراتهم أنه إذا اختار الصلب ولو مع غيره لا بد أن يكون حياً في حالة الصلب نعم قال ط هذا يعني صلبه حياً لا يظهر في اجتماع القتل والصلب إلا إذا كان الصلب متقدماً اه ومقتضى كلامهم لزوم تقديم الصلب (قوله وظاهره ترجيح القول الثاني الخ) بل الظاهر ترجيح الأول لما ذكره من قوله ومن تمام توته رد المال فيكون أخذه قبل الرد أخذاً قبلها وفيه الحد والمقرر أن الرد شرط التوبة ولا وجود للمشروط قبل شرطه فالقول بالسقوط قبل الرد شبه التناقض (قول المصنف أو بين مصرين الخ) أي متقاربين بحيث يتصل عمران أحدهما بالآخر فتح (قوله وشمل ما إذا كان المال مشتركاً بين المقطوع عليهم الخ) عبارة التهر عقب المتن هذا إذا كان المال مشتركاً بين المقطوع عليهم أو لم يكن مشتركاً لكن لم يأخذوا إلا من ذي الرحم أما إذا أخذوا منه ومن غيره فقليل يحدون نظراً إلى ذلك الغير والاصح أنهم لا يحدون اه (قوله وينبغي أنه لو كان مال الشركة معه في القافلة أنهم لا يحدون الخ) كما أنه ينبغي إذا كان الشريك المتفاوض ليس معه المال المشترك وجوب الحد لأن علة سقوطه أن الشريك يأخذ عين حقه والباقي يعينونه (قوله من فنون التحرير أفنانا) الفن الحال والضرب من الشيء كالأفنون والجمع أفنان وفنون والفن محركة الغصن والجمع أفنان اه من القاموس (قوله وموطئاً بنيتها) من وطئ الشيء يطده أثبته ونقله اه قاموس (قوله للعنف) يطلق كالعنف على كل طالب فضل أو رزق كما في القاموس (قوله بسناه وسنائه) الأول الضوء والثاني الرفعة (قوله عن روض أريض) الأريض تابع للفنل عريض وعند البعض يعني سمين من القاموس وفي لسان العرب يقال نزلنا أرضاً أريضاً أي معجبة العين وشئ عريض أريض اتباع له وبعضهم يفرد

﴿كتاب الجهاد﴾

(قوله ومن ترك كلاً أو عيالا فهو الخ) الكل بالفتح يطلق على المصيبة تعدت واليقيم والثقل لا خير فيه والعيال والعيال والثقل اه قاموس (قوله وقد استدل غير واحد بهذا الحديث على أن المرباط لا يسأل في قبره الخ) هذا الاستدلال غير ظاهر فإن غاية ما أفاده الأمن من الفتان مع أن المعلوم أنه غير ملكي السؤال

(قوله وليس بتطوع أصلاً الخ) فيه أنه إذا قامت طائفة بفرض الكفاية حتى سقط عنهم لو أتى بالجهاد طائفة أخرى لا يتصور إلا كونه تطوعاً فإن فرض الكفاية حصل أو لا تأمل (قوله ولا يخفى أن هذا عند هجوم العدو أو عند خوف هجومه الخ) كلامه في بيان فرض الكفاية في حد ذاته فيحتاج لزيادة هذا القيد لإخراج ما لو هجم العدو من ضابط فرض الكفاية تأمل (قوله بحيث لا يجب على أحد وبحيث يجب على بعض الخ) عبارة القهستاني وبحيث يجب على كل أحد وبحيث يجب الخ (قوله وهو المناسب لقوله وأقطع الخ) ذكر الأقطع لإدالة فيه أصلاً على تفسير المقعد بالأعرج أو غيره (قوله لقوله تعالى ليس على الأعمى الخ) المناسب لإتيان بالووالعاطفة وقد جعل الزيلعي الآية دليلاً على سقوطه عن أصحاب الأعداء (قوله بلا إذن التكفيل) أي أو الدائن (قوله على أن في دعوى الأولوية نظر الخ) فيه تأمل بل منعه من الغزو ليس لخصوص ما فيه من الخطر بل له أو الحاجة الناس إليه في أمور دينهم ومعاملاتهم ويدل لذلك التعليل بقوله خوف ضياعهم (قوله لكن ذكر في شرح السير أنه لا بأس أن يحمل الرجل وحده وإن ظن أنه يقتل الخ) لا يرد على ما في الشرح لأن ما فيه في العلم وهذا في الظن وأيضاً ما فيه في نفي الزوم وهذا في الحل المفاد من قوله لا بأس الخ تأمل وأيضاً الشارح أنما في الزوم وهو يفيد الجواز وما في شرح السير أفاد الجواز ولم ينف الزوم والظاهر أن قصده بالاستدراك تقييد الجواز المفاد من السراج بما إذا حصل بمحاربه فائدة (قوله قلت لا يخفى فساد بل هو على قول الكل الخ) قلت بل يظهر على قولهم أيضاً إذا وجدت الضرورة لو جود العلة التي قالوها فيما استثنوه بل الضرورة هنا أشد من الأذان والامامة تأمل (قوله في الخاتمة لا ينبغي للمسلمين أن يفروا إذا كانوا اثني عشر ألفاً وإن كان العدو أكثر الخ) في السندي قال في محيط السرخسي وإذا كان عددهم اثني عشر ألفاً وأكثر لا يحمل لهم الفرار وإن كان عدداً الكفار أضعاف عددهم وهذا إذا كانت كلمتهم واحدة فإن تفرقت يعتبر الواحد باثنين وفي زماننا تعتبر الطاقة اه (قوله ومفاده أنه إذا كان ممتنعاً يصير آمناً بمجرد طلبه الأمان وإن لم يؤمنه الخ) في السندي في قوله ولونادي الخ أي وأجابه المسلمون أو سكتوا (قوله وليس كذلك الخ) عبارة شرح السير لا تنافي ما في الشرح لاختلاف موضوعهما كما هو ظاهر تأمل (قوله هذا غلط الخ) كتب في السندي ما نصه (وصح) كونه مستأمناً (بطلبه) الأمان (انذار به لا) يصير مستأمناً بطلبه الأمان (لا هله) ولا تنوهم أن مراد الشارح أن طلبه الأمان لأهله غير صحيح وقد غلط في ذلك الحلبي ومن بعده اه (قوله أي لو قال أمتوني على أولادي دخل فيه أولاده لصلبه وأولادهم الخ) سيأتي في الوقف أنه لو وقف على أولاده يدخل البطن الأول فقط وإن دخول التسلسل كله قول شاذ فأنظره (قوله والظاهر أن التاجر المستأمن كذلك) قديقال أنه يحرم عليه التعرض للأمان له لا لتأمينه إذا فائدة له تظهر تأمل (قوله كالمحصور إذا جاء تار كالمقتال بأن ألقى السلاح ونادي بالأمان فإنه يأمن القتل) مقتضاه أنه يكون فياً وما قدمه عن البحر يفيد أنه يكون آمناً فياً من القتل ولا يكون فياً والظاهر أن المراد أنه يأمن ولا يكون فياً بل يكون آمناً ليوافق ما تقدم

(باب المغنم وقسمته)

(قوله أي بعد الحرب) أي وصيرورة دارهم داراً سلام (قوله وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة الخ)

أى لافى مقابلة شئ أصلا وهذا لا يتأق ما فى شرح السير من أن المأخوذ فى مسئلة المودعة يوضع فى بيت
 المال فانه مأخوذ فى مقابلة شئ وهو المودعة وهذا لو كانت الهدية لغير الامام والا كانت كالتخراج تصرف
 لمصالح المسلمين العامة بدون أخذ نجس كما يأتى فى الجزية اذ هى مأخوذة فى مقابلة شئ معين كترك قتال
 مثلا بخلاف الهدية لغيره ممن ليس فى معناه فانها ليست فى مقابلة شئ لاحقيقة ولا حكا هذا ما ينبغي أن
 يجمع به بين عباراتهم **(قول)** ويعتبر فى صلحه الماء الخارجى الخ) فيه أن ما فتح عنوة وأقر أهله عليه أو
 صلحا انما يوضع عليه الخراج كما يأتى فى باب العشر والخراج حيث قال وما فتح عنوة ولم يقسم بين جيشنا
 أقر عليه أهله أو نقل اليه كفارا آخر أو فتح صلحا خراجية لانه ألتقى بالكفار اه الا أن هذا يشبه العشر
 وليس عشر حقيقة ولذا يصرف مصرف الخراج وقال السندى أى ان كان مأوهم خراجيا صلحهم
 على الخراج والافعل على العشر اه والظاهر أن المراد بالعشر جزء من الخراج وعبارة القهستاني قوله
 عنوة احتراز عما اذا أسلم أهله فانه عشرين وعما اذا صلحوا فانه يعتبر بالماء الخارجى أو عشرين اه تأمل
(قول) لانها من عنايع عنوة ذل وخضع الخ) وقال فى الفتح وفسر المصنف العنوة بالقهر وهو ضده لانه
 من عنايع عنوة وعنوا اذا ذل وخضع وانما المعنى فتح بلدة حال كون أهلها ذور عنوة أى ذل وذلك
 يستلزم قهر المسلمين لهم اه **(قول)** أى مع رؤس أهلها استرقا قافا الخ) الظاهر أن فسمه الرؤس ليس أمرا
 لازما بل يجرى فيها ما يأتى متنا فى حق الاسارى **(قول)** لانه اضرار بالمسلمين بردهم حربا علينا فتح) تمة
 عبارة الفتح نعم له أن يبقهم أحرارا ذمة بوضع الجزية عليهم بلا مال يدفعه اليهم فيكونون فقراء يكتسبون
 بالسعى والاعمال اه **(قول)** وعبر فى الفتح والبصر بقليل) الظاهر أن ما فى الفتح والبصر من التعبير بقليل
 ليس القصد اثبات التمريض بل مجرد العزو فلا يخالف ما فى الاختيار من التعبير بقالوا المفيد للاعتماد
 والاتفاق **(قول)** ونحن نقول به فيهم وفى المرتدين الخ) فيه أن المرتد لا يقبل منه الا الا الاسلام أو السيف
 وكذا مشركو العرب كما هو مقتضى ما ذكره وانظر ما يأتى فى الجزية والمرتد **(قول)** عبارة الدرر وسند
 الشريعة وأما القداء فقبل الفراغ من الحرب جاز بالمال الخ) ما ذكره هنا فى مسئلة القداء لم يصف
(قول) فان الولوالجى صرح بان ذلك عند عدم إمكان الاخراج لا مطلقا الخ) عبارته عتب قوله لانه مطلقا فلا
 اشكال أصلا الخ **(قول)** فان مراد الفتح أن تركهم فى أرض خربة الخ) لعل الجواب أن يقال ان تركهم فى
 الجزية كما ذكره لم يتحقق فيه هلا كهمل لاحتمال قدرة الامام على نقلهم بعد انصرافه قبل هلاكهم واحتمال
 محي طائفة أخرى من المسلمين اليهم قبلة وهم قادرون على نقلهم **(قول)** وحكم اسبلا الجارية بعد
 الاحراز قبل القسمة وبعدها الخ) لعله وقبله أى الاحراز تأمل والحكم هو أنه لا يثبت له سب وعليه العقر
 لانه لا يحدد ثبوت سبب الملك وتقسيم الجارية والعقر على جماعة المسلمين اه ثم رأيت المنع عبر بقوله قبل
 القسمة وقبله الخ وبمراجعة جملة نسخ من الدر المنقى وجد فيها وبعد بلا تمييز أصلا **(قول)** قال فى النسخ
 والاوجه أنه ان خاف تفرقهم لو قسمها الخ) يصلح توفيقا بين الروايتين **(قول)** أرلم يوجد عندهم حولة على
 الرواية الأخرى الخ) أى لكن يجردون دواب بالاجرة حتى يتصور قدرتهم على الحمل **(قول)** الشارح
 دفعا للفساد) لعل الانسب رفعا بالراء لا بالبدال **(قول)** وبه يظهر ما فى قوله لا للامام ولا لغيره) قد يقال
 المراد بقوله لا للامام ما اذا باعها لا عن اجتهاد أو اجتهاد فوق اجتهاده على عدم بيعه فانظر ما قيل فى القسمة
 بخلاف ما اذا باعها بعد ما وقع اجتهاده عليه فانه جائز نعم اذا لم يعلم حال الامام وباعها يحتمل على أنه رأى
 المعصية فيه كما يشهد ما فى الفتح تأمل **(قول)** وزاد فى الفتح التاجر الذى دخل بامان الخ) عبارته والمرتد

اذا تاب ولحق بالعسكر والتاجر الذي دخل بامان اذا لحق بالعسكر وكذا من أسلم في دار الحرب ان قاتلوا
استحقوا والا فلا شيء لهم **(قول)** والظاهر أنه يملك ما قبضه بالتنزيل ثمة ففي كلام الدر المنثور (نظر) لعل
كلامه في التنزيل بدون قبض لا فيما اذا حصل قبض حتى يرد عليه تنظير المحشي تأمل على أن القول بأنه
يملك ما قبضه ثمة بالتنزيل يحتاج لص والظاهر مما ذكره الزيلعي وغيره في علة عدم ثبوت الملك بالهزيمة
بدون احراز الغنيمة في دارنا من أن الاستيلاء على المباح الذي هو سبب انما يكون بآليات اليد والتقل ولم
يوجد النقل لقدرتهم على الاستنقاذ ظاهرا اذا القوة لهم في دارهم فصار كما اذا قسم قبل الهزيمة أو قبل
استقرارها فكان استيلاء من وجهه فلم يتم سبب ملك المباح فلم يملك اه أنه لا يملك ما قبضه
بالتنزيل ثمة ثم رأيت المصنف ذكر فيما يأتي في التنزيل أن حكمه قطع حق الباقيين لا الملك قبل الاحراز الخ
اه وعند محمد يثبت الملك بدون **(قول)** فبالنظر الى الاجرة يورث ما يستحق اذا استحق الخ) عبارة
النهر في النظر الى الاجرة يورث ما يستحقه غير مقيد الخ **(قول)** وان معلوم المستحق في وقف الذرية يورث
عنه بوثه بعد ظهور الغلة وان لم يقبضها الناظر الخ ولو كان الوقف يوجب أقساما فتمام كل قسط بمنزلة
طلوع الغلة فن وجد وقته استحق كما أفتى به الخانوقى اه رد مختار من الوقف وفي الفتاوى الكازرونية
في ضمن جواب سؤال ما نصه حيث كان الولد موجودا قبل طلوع الغلة يدخل في القسمة ويستحق كامل
ما يخصه وكذا لو تحقق وجوده في بطن أمه وقت طلوع الغلة وهو الوقت الذي ينقسم الزرع متقوما وأما في
الارض المؤجرة على الأقساط كل أربعة أشهر يقال الكمال المعتبر وجوده قبل تمام الشهر الرابع
(قول) فيتعين حل قوله أو الثمن أنفع على معنى الخ) أى فلا تكون مسألة ما اذا كان قائما والثلث أنفع
داخلة فيما بعد الابل فيما قبلها وهو المسئلة الثانية والداخل حينئذ تحت قوله والاصورة واحدة
وهي ما اذا كان المبيع قائما وهو أنفع من الثمن ثم ان الاجازة بعد الهلاك استحسن والقياس أن
لا يصح بعده كما في البحر **(قول)** ووجهها غير ظاهرا الخ) بل وجهها ظاهر وذلك لانه اذا ترك الخدمة استحق
سهم الراجل بقتاله واستحق رب الفرس سهمها لان عقد السبب له واذا شرط السهم للستاجر كان له ولا
يستحق الا جبر شيئا منه لا خذمه على خروجه مالا وهو الا جبر

(فصل في كيفية القسمة)

(قول) فالاولى الجواب بأنه زاد ذلك تفسير القول المتن صالح الخ) لكنه تفسير قاصر اذا دخل فيه الحرون
مع أنه لا سهم فيه **(قول)** وان المحجب من اصحاب المتون فانهم يتركون في متونهم قيود الابد منها الخ)
تعقبه الخير الرملى في حاشيته على المنع حيث قال أقول الافتاء والقضاء لا يجوز الا بعد التحلى بوجوه الفقه
وهو معرفة المطلق والمقيد واصطلاح الفقهاء وكثيرا ما يطلقون وعلى فهم الطالب ومعرفة بالاصطلاح
يحيلون وبعثه لا ينبغي الرد على السابقين في الفضل ولا التطاول عليهم فيما هم به أعلم من غيرهم وبأيت
شعري كيف يبالغ في هذا مع أنه في الحقيقة غير محتاج اليه لما أن المطلق ينصرف الى الفرد الكامل عند
الاطلاق وأيضا لا يفهم ذوفهم عند اطلاق الفرس هنا الا الفرس الصالح للقتال اذ الكلام فيه بل
لقائل أن يقول ذكر ما طالة لا تليق بالمختصرات اذ من علم أن هذا الباب باب الجهاد وسمع أن لصاحب
الفرس سهمين وللراجل سهم لا يسبق في فهمه الا الفرس الصالح للقتال فالباب مقيد له وذ كرهه في
الاختصار الذي هو مطلوب اصحاب المتون انتهى اه سندی **(قول المصنف)** وكانت المرأة تقوم بمصالح

(المرضى الخ) عبارة البرهان تفيد أنه يرضخ لمن عدا العبد بمجرد ادعائهم سواء وجد القتال أولا ولغظه ورضخ الامام لعبد قاتل وصبي وامرأة وذوي عياله مصلحة اذا أعانوا الغزاة بجمع السهام وسقى الماء وطبخ الطعام ومدوا اواة الجرحى والقيام على المرضى انتهى اه سندی والظاهر عدم ارادة التخصيص والحكم في الكل من العبد وما عطف عليه واحدا من أنه يرضخ لهم اذا قاموا بفعل ما يعود نفعه في أمور الحرب (قوله) ومثله ما في التأويلات للشيخ أبي منصور لما كان فقرا وذوي القربى يستحقون بالشكر الخ) فيه ان المراد بذوي القربى في الآية القرابة المخصوصة بدون اشتراط الفقر فهم افاضلهم بالنسبة لزمه عليه السلام ليس مشروطا بالفقر حتى يقال انهم يستحقون بالفقر وانه لا فائدة في ذكرهم وحيث لا اراد ولا جواب (قوله) لان المراد بهم هنا بنوه هاشم وبنو المطلب لانه عليه السلام الخ) فمن يدفع له الخمس أعم ممن يمنع من الزكاة لا يحصره في بنى العباس والحارث وعلي وجعفر وعقيل وكلهم من بنى هاشم اه سندی وتقدم في الزكاة ان عبد مناف أعقب الأربع المذكورين ثم هاشم أعقب أربعة انقطع نسل الكل الا لعبد المطلب فانه أعقب اثني عشر تصرف الزكاة الى نسل كل اذا كانوا مسلمين فقراء الا اولاد عباس وحارث وأولاد أبي طالب من علي وجعفر وعقيل ولذا تحمل بنى أبي لهب مع نسبتهم لهاشم (قوله) لان غير ذوي القربى يحمل له أخذ الصدقة لدفع حاجته بخلافهم الخ) لا يظهر الا في بعض ذوي القربى وهم الاصناف الخمس لجواز دفع الزكاة لمن عداهم تأمل (قوله) كان يعطهم سهم النصر للافقر الخ) حقه القرابة بدل الفقر كما هي عبارة الزيلعي (قوله) اذ لو كان كما قاله في النهر لكانت رواية أبي يوسف عين ما قبلها يمكن أن يقال رواية أبي يوسف القصد منها عدم تقديم ذوي القربى بل يساؤون باقى الاصناف بخلاف ما قبلها فلم تكن عين ما قبلها على هذا تأمل (قوله) فالواجب اتباع المذهب في هذه المسئلة التي اعتنى الشراح وغيرهم بتأييد الخ) تقدم أول الكتاب في رسم المفتي انه لو ذكر مسألة في المتون ولم يصرحوا بتعقيبها بل صرحوا بتعقيبها فقد أفاد العلامة قاسم ترجع الثاني لانه تصحيح صريح وما في المتون تصحيح التزاعى والتصحيح الصريح مقدم على الالزامي (قوله) فدر الجامعة التي لا منعها بسبب جملة الخ) كذا في الفتح ولعله تسعة بالتاء تأمل (قوله) وفي القهستاني ان في قوله وفن الخ حال اشارة الى انه الخ) وقال في المنع قال أصحابنا لا يجوز التنفيل الا قبل احراز الغنمية بدار الالام وأما بعده فلا يجوز الا من الخمس لانها لم تحرز في التنفيل بل حث على القتال واذا أحرزت زال هذا المعنى ولانها اذا أحرزت تعلق بها حق جميع الجيش فلم يجز اسقاط شيء منها وأما الخمس فلا حق للغنائم فيه فيجوز التنفيل منه اه (قوله) الظاهر انه مبني على القيل المار عن السراج ويؤيده الخ) فيه تأمل فان حصة التنفيل الى القيل المذكور متوقفة على صدوره في دار الحرب وعلى ما في القهستاني متوقفة على صدوره قبل التسميين الغنائم فلا أحرزت بدارنا ولم تقسم مع التنفيل على الثاني لا على الاول والظاهر ان المسئلة وقع فيها اختلاف عباراتهم ومفهوم عبارات المتون يؤيد القيل المذكور (قوله) لكن قال الزركشي قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال أي حال التلبس الخ) لكن عبارات جميع أهل المذهب ناطقة بالمجاز في هذا وأمثاله فلا تصلح عبارة الزركشي رداعلى ما قاله الشارح في التمهيد وسرحه واثل الجزاء الارل (مسئلة) الوصف حال الاتصاف أي اطلاقه على من وصف به في حالة قيامه من الوصف به (حقيقة) اتفاقا كضارب مباشر الضرب (وقبله) أي اطلاقه على من يوصف به قبل قيامه به (مجاز) اتفاقا كالضارب لمن لم يضرب ويضرب (وبعد ان قضائه) أي واطلاقه على من انصف به ثم زال اتصافه عنه

فيه ثلاثة أقوال مجاز مطلقا حقيقة مطلقا (نالتها ان كان بقاؤه) أى معنى الوصف بعد تمام وجوده (تمكنا) بان كان حصوله دفعا كالقيام والقعود (فجازوالا حقيقة) أى وان لم يكن بقاؤه تمكنا بان كان حصوله تدريجيا كالمصادر السيالة التي لا ثبات لأجزائها كالتركيب والتحرك فاطلاقه عليه حقيقة اه وقالوا فى حديث المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا هما متبايعان حالة البيع حقيقة وما قبله أو بعده مجاز كسائر أسماء الفاعلين مثل المتجاذبين والمضارين اه ولم يفصلوا بين ما اذا كان محكوما به أولا (قول الشارح فالتحريض الخ) هكذا فى أغلب النسخ بالقاء ورأيت فى نسخة بالواو وهى الأولى (قول) وهو خلاف ما فى الشرح تبعا للبحر والنهر) هذا وقد قدم فى باب الجمعة والعديد أن أمر الخليفة لا يبق بعد موته أو عزله وكذا نهيته وبنى عليه فى الخيرية أنه لو نهي عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يبق نهيته بعد موته اه لكن ما ذكره فى الشرح عزاء فى النهر للتأخر خاتمة كفى السندى (قول) كما يعلم ذلك مما ذكره الامام السرخسى فى السير الكبير الخ ونقل السندى عن البرهان التفصيل المذكور فاذا بعث السرية من دار الحرب ونقلهم ما أصابوا جاز ومن دار الاسلام لا

(باب استيلاء الكفار)

(قول) وبه ظهر أنه من اضافة المصدر الى فاعله لا الى مفعوله الخ) لاشك أنهم فاعلون ومفعولون فانهم باعبار كونهم سايين تكون الاضافة من الاضافة للفاعلين وباعتبار كونهم مسببين من الاضافة للمفعولين فانه يذكر فى هذا الباب كونهم مسببين من قبل الكفار (قول) لكن ذكر ابن كمال أن الاحراز هنا غير شرط الخ) لكن العلة المذكورة لا شرط احرازنا ما نأخذه من أموالهم للمكنا اياه تقييد اشتراط الاحراز هنا أيضا (قول) اذا باع الحربى هناك ولده من مسلم عن الامام أنه لا يجوز الخ) عبارة ط يجوز بالاثبات وهى الاصول ورأيت فى النهر مثل ما قاله ط (قول) وله أن تخلص المسلم عن ذل الكافر واجب فيقام الشرط الخ) أى شرط زوال عصمة ماله (قول) أى كما يعتق عبد الخ) الظاهر أن هذه لا خلاف فيها كمسئله المصنف بعدها خلافا لما ذكره المحشى أن هذا على قوله خلافا لهما تأمل

(باب المستأمن)

(قول) وان طأ وعته لا يصح بيعها لانه لم يملكها الخ) بل هى حرة لان أهل الحرب انما يملكون بالقهر فى دار الحرب فاذا لم يقهرها فى دار الحرب وخرجت الى دارنا بغير قهر لا تصير ملكا اه ولوالجبة (قول) لانه لو لم يخرجها وجب رددها الخ) قال الرخنى هذا الوجوب ديانة لان أحكامنا منقطعة عنهم فلا يجزى قضاؤنا عليهم وحينئذ فلا يظهر فرق بينه وبين المسئلة التي قبله فان من أخرج ما أخذه الى دار الاسلام يجب عليه الرد كما صرح به صاحب البحر فى شرح المنار فى بحث الخاص حيث ذكر عدم ضمان المسروق بعد القطع قضاء ووجوبه ديانة وكذلك من دخل دار الحرب بأمان وأخذ شيئا من أموالهم لم يلزمه الرد قضاء ويلزمه ديانة اه والفرق بين ما اذا أخرجها أو اغتصبه فى دارهم أنه فى الاولى يملكه ملكا خيئا وفى الثانية لا يملكه فاذا ملكه نفذ تصرفه لكن يبقى خبثه فلا يطيب للملك منه لقيام الخبث بعينه اه سندى وحينئذ فالفرق بين المسئلتين أنه يملكه فى الاولى لافى الثانية لافى وجوب الرد (قول) مخالف لما فى القاموس) عبارة على ما فى السندى أدان وأدان واستدان وتدين أخذ دينا والدين ماله أجل ومالا أجل له فقرض وأدان اشتري بالدين أو باع بالدين فهو من الاضداد اه فالحاصل أن اللغو بين لم

يفرقوا بين التخفيف والتشديد والعقهاء فرقوا بفعلوا التشديد من الادانة على وزن الاقتعال بمعنى قبول الدين وبالتخفيف بمعنى البيع بالدين اه سندی (قول) ولا ولاية وقت الادانة أصلاً اذ لا قدرة للقاضي (الح) فيه أن الولاية عند الطلب كافية كالموقع والمرافعة في بيع صدر قبل ولاية القاضي فانه يقضى فيه وان كانت ولايته منعدمة عند السبب (قول الشارح وكذا الحكم يجري في حريين الخ) لكن هنا لا يفتى بالردديانة لان ذلك مخصوص بالمسلم والكافر لا ديانته اه سندی

(فصل في استثمان الكافر)

(قول) والذي يظهر لي أنه لا يحل للناسجراً أخذ بدل الهالك من ماله الخ) لكن الواقع الآن أن أهل الحرب يدخلون دار الاسلام بلا أمان فهم حريون غير مستأمنين فلكل واحد من المسلمين أخذ ما معه من المال بأي وجه كان ولو بدون رضاهم ويجري في ذلك الخلاف في أن ذلك في أولاد أخذ (قول) قيل هو قولهما لا قول أبي حنيفة كافي المسلمين الخ) لكن المذكور في شتى القضاء تركه قسمت بين الورثة أو القرماء بشهود لم يقولوا لانعلم له وارثا غيره أو غيرهما يكفلوا خلافا لهما ولو قال التهود ذلك لا يكفلون اتفاقا اه تأمل (قول) وكذا الواسم الأب في دارنا أو صار ذمياً ثم رجع حتى ظهرنا على دارهم تبعه طفله الخ) أي اذا رجع الى دار الحرب ولم يصرح ببياءه والاباز سببه وابنه أيضا لنقض ذمته بالعاق (قول) كافي شرح مسكين) نقل في الشربلالية تصحيح عدم لزوم الدية بقتل المستأمن عن الجوهرية نقلا عن النهاية ونقل بعده عن الزيلعي تصحيح التسوية بينه وبين الذمي وسيأتي للشارح في الدييات ذكر ما في الجوهرية والاستدراك عليه بما في الاختيار من التسوية وتصحيح الزيلعي لذلك ونقل المحشي هنالك عن الرملي استظهار ما صححه الزيلعي وغيره واختلاف التصحيح انما هو بعد ثبوت ما نقله في الجوهرية عن النهاية والله أعلم اه فالظاهر للعنى أن يقول قيد بما اذا أسلم لانه اذا لم يسلم يكون حق أخذ الدية للوارث لا للامام (قول) وهل اذا طلب الامام الدية ينقلب القصاص مالا كافي الولي فلا يظن اه قلت الظاهر نعم الخ) الذي يظهر عدم انقلابه مالا فان انقلابه مالا في الولي لو سلم انما هو شبهة العفو ممن يملكه والسلطان لا يملك العفو صريحاً فلا تعتبر الشبهة في حقه مسقطه ثم رأيت في حاشية عبد الحليم من كتاب الجنائيات عند قوله والقود عيناً مانصة فلا يأخذ ولي المقتول دية الارضا القاتل حتى لو ثبت على أحد قتل يوجب القصاص أو أقر به وطلب الولي الدية ولم يرضها القاتل سقط القصاص بطلبه الدية وسقطت أيضا لعدم رضا القاتل كافي الشروح اه فانظر من أين أتى للشربلالي لزوم الدية ثم رأيت في شرح الملتقى من كتاب الجنائيات ما يوافق ما نقله عبد الحليم ونصه لوقال الولي أنا أخذ المال بدل القصاص ولم يرض القاتل ليس له أخذ المال لعدم الصلح ويسقط القصاص بالامضاه (قول) لو كان المقتول لقيطاً للامام أن يقتل القاتل عندهما خلافاً لابي يوسف وتما فيه) أي الفتح حيث ذكر وجه قوله أنه لا يخلو عن ولي كالأب ونحوه ان كان ابن رشد وكالام ان كان ابن زنا فاشتباه من له حق القصاص ولهما أن المجهول الذي لا يمكن الوصول اليه ليس بولي لان الميت لا ينتفع به فصار كعدمه فتنتقل الولاية الى السلطان فانه ولي من لا ولي له كافي الارث اه وهو يفيد كافي البحر أن من لا وارث له معلوم فآرثه لبيت المال وان احتمل أن يكون له وارث وان أوصى بجميع ماله لأجنبي يعطى كله وان احتمل بحجـ وارث لكن بعد اثباتي اه ويظهر أنه اذا قتل شخص وليس له وارث معلوم يكون للامام حق استيفاء موجه ولو فصاصا وان احتمل أن له وارثا

(باب العشر والخراج والجزية)

(قول الشارح وقالوا أراضى الشام ومصر خراجية) وفي الفتح المأخوذ الآن من أراضى مصر أجرة
 لاخراج (قول) بدليل أن الغازى الذى اختط له الامام دار الاشئ عليه الخ) هذا الدليل غير مفيد
 وجود الفارق وهو أخذ البديل في المشتراة من بيت المال دون المجعولة بستاننا المذ كورة (قول) لكن
 عدم ملك الزراع في الاراضى الشامية غير معلوم انما الخ) فيه انه حيث ذكر صاحب الفتح حكم أراضى
 مصر كما ذكره جازمابه فالواجب اتباعه لانه من أجل من يعتمد عليه في مثل ذلك وتردده انما هو في وجه
 قبولها لبيت المال لا يتنى جزمه بالحكم (قول) لان هذا أبعد من التهمة) هذا التعليل يفيد أن ادخال
 الاجنبى في البين ثم شراء السلطان منه ليس أمراً احتماوسيد كالمحشى في كتاب الوقف جواز شراء
 السلطان أراضى بيت المال عن ولاء نظريته كما وقع ذلك للسلطان الاشرف (قول) لكن نازعه
 صاحب البحر في رسالته باطلاق ما مر الخ) ما استدله في البحر على جواز البيع للامام ولو بدون وجود
 أحد المستوغات المذ كورة لا يدل على دعواه لجواز أن ما استدله به انما هو جار على مذهب المتقدمين
 وما ذكره في الفتح جرى على مذهب المتأخرين المقتضى به اذ لا فرق بين عقار اليتيم وعقار بيت المال اذ تظر
 السلطان في مال المسلمين كنظر وصى اليتيم (قول) لانها من بيت المال أو ترجع اليه الخ) كما اذا غصب
 السلطان مال انسان ووقفه ثم مات المقصوب منه لا عن وارث فانه مال أخذه لم يكن لبيت المال لكنه
 يرجع اليه اه حوى (قول) علة لقوله وغاية الطاقة نصف الخارج فلا ينافى أنه يجوز النقص الخ) لاشك
 أن ما قاله ط وارد وما قاله المحشى لا يدفعه تأمل وعبارة ط قوله لان التنصيف عين الانصاف يفيد
 انه لا يعدل عن النصف عند الطاقة مع أنه يجوز النقص عنه (قول) هذا في خراج المقاسمة الخ) الظاهر
 أن الحكم كذلك في الخراج الموقوف والتعير بالنصف والخمس لا يدل على أنه في المقاسمة خاصة وذلك
 أنك اذا وجدت الخراج الموقوف زائد على نصف الخارج نقصته وجوباً الى النصف ولك تنقيصه الى الخمس
 (قول) لكن قال الخير الرملى يجب أن يحمل الخ) استدراك على عدم التنقيص عن الخمس تأمل (قول)
 فان كان ضعف وظيفه الكرم الخ) أى قيمة الثمر (قول) ولو بعد ما صارت في الجرين لا يضمن الخ)
 حقه حذف لا كما هو ظاهر وتفسيره عبارة في العشر (قول) ولم يظهر لي وجه قول محمد الخ) ما في
 الخاوى يفيد أن الخلاف في غير المصرف وعبارته على ما في الخاوى واذا ترك الامام خراج أرض رجل
 أو كرمه أو بستانه ولم يكن أهلاً للمصرف الخراج اليه عند أبي يوسف يحمل وعليه الفتوى وعند محمد لا يحمل
 الخ) (قول الشارح خلافا لما في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معزى بالبرازية الخ)
 قد يقال يحمل ما في السراج على ما اذا لم يكن رب الارض مصر فأملاً وما في البرازية على ما اذا كان
 مصر فاولو للخراج وفي شرح الاشياء لو صرف العشر لرب الأرض بعد أخذه منه يجوز فكذا اذا تركه
 عليه ألا يرى أن السلطان اذا أخذ من انسان زكاة ماله واقتصر قبل صرف الزكاة الى المصرف كان له
 أن يرد عليه زكاته لما قلنا اه تأمل (قول) فليحفظ وليكن التوفيق) هذا التوفيق غير صائب لان
 العشر وبالواو عبارة عما يأخذه العاشر الذى نصبه الامام في الطريق من زكاة التجار المسارين به
 لا العشر الذى يجب على ما أخرجه الارض اه سندى

(فصل في الجزية)

(قول) لكنه لا يقدر على الكسب لخرقه الخ) في القاموس خرقه ويخرقه جابه وخرقه والرجل كذب

وقطع المسافة والثوب شقه والكذب صنعه وفي البيت خروقا أقام فلم يبرح كعرق كقروح اه وفي المصباح
 وخرق الغزال والطائر من باب تعب اذا فرغ فلم يقدر على الذهاب ومنه قيل خرق الرجل اذا دهش من حياء
 أو خوف فهو خرق (قول الشارح ولوطه رنا عليهم) أي المرتدين ومشركي العرب اه سندی (قول) صورته
 أن نسبة القبول الى السيف مساحقة وقال الرحمتي معناه الاستسلام له اه سندی (قول) صورته
 استولد جارية لها ولد قدم ملكه الخ في هذه الصورة لا يتبع الولد أمه لانفصاله قبل كونها أم ولد تأمل
 نعم اذا زوج أم ولده وأنت بولد كان كأمه (قول) لانه أدى خراج السنة الثانية قبل الوجوب الخ هذا
 يقتضي أنه لو دفع حق السنة الآتية في آخر السنة التي هو فيها ثم أسلم قبل أن تدخل السنة أنه يرذ عليه
 ما دفعه اه سندی (قول) فان وجوبه باخر الحول الخ قال السندی قبل فصل الجزية وأوان وجوب
 الخراج عند أبي حنيفة أول السنة ولكن يشترط بقاء الارض النامية في يده سنة ما حقيقة أو اعتبارا
 كذا في النخبة وفي كتاب العشر والخراج وينبغي للوالي أن يولي الخراج رجلا يرفق بالناس وأن
 يأخذهم بالخراج كلما خرجت غلة فيأخذهم كلما خرجت بقدر ذلك حتى يستوفي تمام الخراج وأراد أن
 يوزع الخراج على قدر الغلة الخ اه فتأمله وقال في الجران الخراج يؤخذ لسلامة الانتفاع (قول) أي
 عن التمتع من أنها في الصلحية تهدم الخ قال الرحمتي الظاهر أن عبارة القهستاني مقابلة من الناسخ
 وصوابه هذا كله في الصلحية وأما في القمحية فتهدم في جميع الروايات فتراجع التمتع اه وجماعها
 من الفصل الثالث من مسائل أهل الذمة وجدفها مانعه وروى عنه انه اذا كان في البلدان المفتحة
 كنائس تركها في القرى في الروايات كلها وأما في الامصار قال محمد بن نوادر هشام تهدم وفي الجرد
 عن أبي حنيفة تركها وأما في الصلحية ترك في المواضع كلها في الروايات كلها اه (قول) الكسبي يضم
 الكاف وبالجيم كما في القهستاني فارسي معرب الخ قال الرحمتي ولا ينافي هذا قول البحر كسجيات
 النصارى قلنسوة الخ لانه يحتمل أن يكون اطلاقه على القلنسوة على سبيل التغليب والمشاكلة وكذا
 كون معناه الذل والجزلان علة التسمية لا يلزم اطرادها اه وقد نقل عن القاسموس والمصباح وغيرهما
 تفسيره بما قاله الشارح اه من السندی (قول) كصوف مريع الخ مريع على وزن فعييل
 سندی وهو بمعنى النامي الزائد على ما يفيد القاسموس والمتعود المرتفع (قول) فوله في محله خاصة
 هذا اللفظ لم أجده لأحد الخ قال الرحمتي وحاصل اعتراضه أن صاحب الاشياء مجوز لهم في محله خاصة
 والمنقول في الفقه أنه يجوز بناحية في المصر ليس في سكناهم به تارك جماعة المسلمين ولا تغليلها وان النسفي
 نص على أنهم يمنعون من سكناهم في محلة خاصة والظاهر في جواب اعتراضه أنه لا فرق بين المحلة والناحية
 والذي أجازها صاحب الاشياء هي الناحية المذكورة في كلامه بشرط أن لا تظهر لهم بها منعة عارضة
 وأن يكونوا مقهورين تحت يد المسلمين وأن المحلة التي منعها النسفي هي الموصوفة بقوله لهم منة
 عارضة الى آخر ما ذكره وهذا التوفيق يظهر من كلام جوي زاده لمن تأمل اه سندی وقال أيضا
 فالخاصل أن أهل الذمة اذا سكنوا بين المسلمين بوصف القهر لا يمنعون ولو كانوا في محلة خاصة وأما اذا كانت
 لهم منعة كما أفاده التمرناشي أولزم من سكناهم تغليل الجماعة كما أفاده صاحب النخبة فلا يكثرن بها
 ولو في محلة خاصة بل يؤمرن بالاعتزال بناحية كقرية ليس فيها مسلمون ومن هنا علمت أن قول صاحب
 الاشياء والمعتمد الجواز في محلة خاصة يحمل على ما إذا لم تكن لهم منعة وهو لا ينافي ما صرح به التمرناشي
 والله أعلم (قول) وقوله عارضة صفة منعة الخ هي اسم فاعل من عرض وفلان شديد العارضة أي الناحية

أى ذو جلد وصرامة وقدرة على الكلام سندی عن جامع اللغة (قوله ان لم يكن ذلك المكان مواخجا لدار الاسلام الخ) عبارة الفتح متانجا اه وفي القاموس التجوم بالضم الفاصل بين الارضين من المعالم والحدود وأرضنا تناخم أرضكم تحاذها اه (قوله ويمكن تصويره فيمن دخل في عهد الذمة تبع الخ) أو يصور فيما لو عقد الامام عقد الذمة معهم بدون تعرض لقبول الجزية ثم امتنع أحدهم عن قبول الجزية فاتهم بالعقد المذكور صاروا ذمة ثم بالامتناع عن قبولها انتقض العهد (قوله أو يقاتل رجلا من المسلمين ليقتله الخ) عبارة ط فيقتله (قوله ان هذا دليل لما قاله الكمال الخ) لم يظهر وجهه كون ما ذكره دليل لما قاله الكمال تأمل (قوله وكذا النفقة على المساجد الخ) وفي الظهيرية يجوز صرف الخراج الى نفقة الكعبة وفي الشربة لالية عمارة الكعبة ونفقتها من جملة مصرف البيت الاول قال الجوى انما يتم هذا بالنسبة الى الجزية والخراج ان وجد على الوجه الشرعى وأنت تعلم أنهما على خلاف ما ورد بهما الشرع فمبارتها الآن تكون من هدية أهل الحرب وما أخذ منهم بغير قتال اه انتهى سندی (قوله وفيه عن القنية وللإمام الخيار في المنع والاعطاء الخ) عبارتها له حظ في بيت المال وظهر بما وجهه له فله أخذ مديانة وللإمام الخيار الخ) فالتظاهر أن المراد بالمنع المنع من عين هذا المال الموجه له لا مطلقا تأمل (قوله بأنه يورث بخلاف رزق القاضي الخ) ومال الوافى الى أن ما يأخذه المؤذن والامام الحاقه بالاجرة أولى قال واذا كان أجرة فالواجب أن يسترد ويوزع على الاشهر والايام وهو أوفق في رعاية الجانبين وأوفق بنية الواقفين خصوصا في زماننا فان قصدهم أن لا تعطى غلة الوقف الا لمن أدى ما عين له من العمل اه واستصوبه نوح اه سندی

(باب المرتد)

(قوله وانما قيل موسوس لانه يحدث بما في ضميره الخ) أى بدون جزم ولا يثبت على حالة واحدة من السندی (قوله الظاهر أن ثمرة العرض الاسلام الخ) لاشك أن ثمرة العرض هو كشف الشبهة فان من ارتد غالباً يكون عن شبهة فبالعرض يبديها فتكشف له فيكون الكشف أمراً متربطاً على العرض تأمل (قوله وحاصله أن ظاهراً قوله وكذا انما لثاورياً بعائنه لو استهل بعد الرابعة الخ) على تسليم أن ظاهراً ما ذكر لا يبقى كلامه على ظاهره بل يراد بالتشبيه أصل قبول التوبة وأنه بعد الثالثة والرابعة لو استهل يؤجل ويحبس مع الضرب كما صرح به في التارخانية وغيرها والكرخي يقول انه بعد الثالثة لا يؤجل (قوله أو كالمجوس كافي أنفع الوسائل) عبارة أنفع الوسائل عن البدائع وصنف منهم يقرون بالصانع وينكرون توحيدهم وهم الوثنية والمجوس وصنف كالمجوس الخ (قوله قال الحسير الرملى أقول ولو كانت الرواية لتغير أهل مذهبنا الخ) وقد صرح الجوى بأنها لو كانت تلك الرواية لتغير مذهبنا ويجب على المفتى الميل اليها وتبعه أبو السعود والحسير الرملى ويدل على ذلك اشتراط كون ما يوجب الكفر شجعا عليه اه سندی (قوله هو العراف الذى يحدث الخ) حدس من باب ضرب ظن ظننا مؤكدا كافي المصباح (قوله لقيام الشبهة باختلاف العلماء في صحة اسلامه الخ) فان زقروا الشافعي مخالفاً في صحة اسلامه على ما ذكره المحشى فيما يأتي عن الفتح وكلام المصنف شامل لما اذا ارتد حال صغره أو بعده تأمل (قوله لان المرتدة لا تقتل الخ) قال في البحر عن المحيط في تعليل عدم القبول لانهم في زعمهم انه مرتد ولا شهادة لأهل الذمة على المرتد اه قال الرملى هذا التعليل يقتضى عدم القبول في المرأة أيضاً وقد فرق بينهما في الوافى بأنها

لا تقتل بخلافه يعني لو شهد نصرانيان على نصرانية بانها أسلمت جاز وأجبرت على الاسلام في قول الامام
وهذا يعكز عليه عدم قبولها وهو ميت كما صرحوا به وأيضا لا يلزم من القبول القتل بل تقبل الجبر على
الاسلام ولا يقتل كالمراة كما هو قول البعض الا أن يقال من قال بعدم القبول يقول يلزم من القبول
القتل لان البيضة حجة متعديّة قال والذي اتضح في تحريره هذه المسئلة بعد النظر في كلامهم أن العلة فيها أنه
في زعمهما أنه مرتد وهو يقتضى أن الحكم في المرتدة كذلك ويظهر من كلامهم أن في المسئلة ثلاث روايات
القبول فيها وهو رواية النوادر وعدمه فيها وهو الظاهر من كلام المحيط وكثير والثالثة تقبل فيها دونه
والذي يظهر من الفرق بينهما ما على هذه الرواية الاحتياط في الفرج للزوم حرمة فرج المرتدة على كل
ناكح لا ما ذكره الوافي من لزوم قتله دونها لعدم الملازمة بينهما كما في شهادة المسلم والمسلمتين عليه
بذلك اهـ ومثله في حاشية الجوى من كتاب الشهادة (قول) لماسياتي من أن الزوجين لو ارتسا
معاً فولدت ولداً يجبر الخ) ليس في هذا الفرع الدلالة على أنه لا يقتل الذي الكلام فيه بل فيه أنه يجبر
على الاسلام والظاهر أنه اذا ولدته ثمة يكون حكمه كأمه من كونه صابراً حراً يباحسوا واسترقاقه فيجوز
قتله اذا بلغ (قول) ثم اذا تاب وأسلم ترفع تلك البيضة الخ) لعل المراد بها الحرمة التي كانت نابتة
بالردة فاذا أسلم حلت له بالعقد (قول) لانه بالردة كأنه مرض مرض الموت لاختياره الخ) أصله في الفتح
وهو أنه بالردة كأنه مرض مرض الموت باختياره سبب المرض ثم هو باصراره على الكفر عتاراً على
الاصرار الذي هو سبب القتل حتى قتل بمنزلة المطلق في مرض الموت ثم يموت قتلاً أو حتف أنفه أو يلحقه
فينت حكم الفرار اهـ (قول) وتبطل عنده الخ) لان في العنان وكالة وهي موقوفة عنده اهـ فتح (قول)
المصنف والاجابة أي الحاصلة منه في زمن رده وكذا الاستبصار أمالو أجراً واستأجر ثم ارتد فلا شك في
صحة العقد السابق على رده لكن لو مات أو لحق بطلا اهـ من البحر (قول) وكذا ذكره الزيلعي الخ) عبارته
وان عاد مسلماً بعد الحكم بلحقه فواجده في يدوارته أخذه لانه كان خلفه لاستغنائه عنه فاذا عاد طهرت
حاجته وبطل حكم الخلف ولو عاد بعد الموت الحقيقي كان حكمه كذلك ثم انما يعود بقضاء أو برضا لانه دخل
في ملكه بحكم شرعي فلا يخرج عن ملكه الا بطريقه اهـ وظاهره اشتراط القضاء أو الرضا في الموت أيضاً
تأمل (قول) ففي كلام الشارح ايها الخ) هو مدفوع بما ذكره من التعليل تأمل (قول) وتعامه فيه
قال فيه ولا يسقط بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقوقه تعالى التي يطالب بها الكفار كالحقوق سوى
حد الشرب كذا في شرح الطحاوي وكذا ما لا يطالبون به مثل الصوم والصلاة والزكاة والنذر والكفارة
فيقتضى اذا أسلم على ما قال شمس الأئمة لان تركها معصية والمعصية بالردة لا ترفع كافي قاضيان وغيره وعن
أبي حنيفة لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء وذكر التمر تاشي الخ
(قول) ولا ينافيه وجوب قضاء ما تركه من صلاة الخ) في السندی وذكر شمس الأئمة أنه يسقط عند العامة
بالتوبة والعود الى الاسلام ما وقع حالة الردة وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين وعلى هذا
فينزل ما روى عن الامام أنه لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء كافي التمة
ولذا قال في شرح الطحاوي بالردة انسلخ عن دينه وبطل جميع طاعاته وسقط عنه جميع ما صار ديناً عليه من
حقوق الله الخاصة فيجعل كافراً منذ آدم وأسلم الآن فالمصنف مشي على قول الحلواني لانه الاحوط اهـ تأمل
(قول) وهذا يفيد أن الخلاف بين أبي علي وأبي هاشم وبين الكعبي الخ) قد يقال ما ذكره في البحر انما
هو في عود نفس الحسنات فقال أبو علي وأبو هاشم بعودها وقال الكعبي بعدمه ولم يتعرض فيه لعود

استحقاق الثواب وما ذكره التفتازاني في عود استحقيقه فقال لا بعده وان عادت الطاعة فتعود حينئذ بلا
ثمرتها وقال الكعبي بعوده بدون عودها فلا يخالفه بين العبارتين (قوله) اذا استولى عليها الزوج بعد الردة
ملكها الخ) أي بعد الاحراز بدار الاسلام اذ لا ملك له بدونه لكن ما دامت على ردتها لا يبطؤها (قوله) الا ان
جعلهم الوارث كالوكيل من جهته يأباه قال المقدسي ويمكن التوفيق بحمل كلام الخاتمية على ما اذا لم يؤد
شيأ من البذل وكلام الزيلعي على ما اذا أدى ولو البعض فإنه قيد لعنقه في الجملة كما عرف في يابه وأما قوله
جعلهم الوارث كالوكيل يأباه فإياه أن التشبيه لا يقتضي المشاركة منه كل وجه مع أن ملاحظة المعنى
هنا تدفع الاعتراض فإن القياس يقتضي كون الولاية لنفس الوارث لصدور الكتابة منه بولاية شرعية للملك
أيام بطريق شرعي وهو القضاء بالحاق حتى نفذ عتقه وتدييره حتى كان الولاية في التديير لكن رد على المالك
الأصل لتوبته ورجوعه للاسلام فقلنا بأخذ ما يجده في يد الوارث من البذل ويكون الولاية له وكان الوارث
وكيل عنه (قوله) وعلى الثانية في الهداية بأنه صار ميتا تقديرا الخ) لكن ذكر الشرنبلالي في الثانية
أنه يجب دية كاملة على قولهما ونصفها على قول محمد (قول الشارح لان الردة لا تؤثر في الكتابة الخ)
هذا على أصلهما ظاهر لان كسب الردة ملكه اذا كان حرا فكذا اذا كان مكاتباً لان الردة لا تؤثر في الكتابة
لان الكتابة لا تبطل بالموت فبالردة أولى واذا كان ملكه قضيت من كتابته وأما عنده فيشكل لانه
لا يملك كسب الردة اذا كان حرا فكيف جعله هنا ملكه مكاتباً ووجه الفرق أن المكاتب انما ملك
أكسابه بعد الكتابة وهي لا تتوقف بالردة ولا تبطل بالموت فيستمر موجبها مع الردة ومن هنا علمت أن
قول الشارح لان الردة لا تؤثر في الكتابة تعليل للمسئلة على قولهم فيتحقق ملكه في أكسابه ولا يتوقف
فيقتضي منها بدل الكتابة ويورث الباقي ألا ترى أنه لا يتوقف تصرفه بالاقوى وهو الرق مع أن الرق أقوى
من الردة في نفي صحة التصرف حتى لا يصح استيلاده فبالأولى أن لا يتوقف بسبب رده وأورد عليه
أنه اذا وفيت كتابته حكم بحريته في آخر جزء من حياته فتبين بذلك أن كسبه كسب حر تدخر فيكون
فيأعنده وأجيب بأن الحكم بحريته انما هو في الحقوق المستحقة بالكتابة وهي حرية نفسه وأولاده
وملك كسبه رقية وفيما عدا ذلك من الاحكام يعتبر عبداً ألا ترى أنه لا تصح وصيته لان الوصية من
الحقوق المستحقة بها فكذا كسبه لا يكون فيألان كسب العبد المرتد لا يكون فيأ فلا يجعل حراً في حقه
كذا في البحر اهـ سندی وقال في الفتح الحكم ببقاء العقد يوجب الحكم بنبوت أحكامه فصار
المكاتب في دار الحرب ككونه في دار الاسلام (قوله) والظاهر أن هذا بعد بلوغه لما مر الخ) بل
الظاهر أنه يضرب قبله أيضاً فانهم يجوزوا ضربه لترك الصلاة فكيف لا يضرب للعود للاسلام
(قوله) وعليه يتخذ القولان) الظاهر اتحادهما والجزم به وأنه ليس المدار على مجرد التمييز على القول الاول
بل عليه وعلى ما زاد في المبسوط وعلى هذا استقام قول الشارح وقد رأيت نقله وعلى أنهما قولان
لا يناسب ذكره لان التقدير به انما ذكر على الاول لا الثاني الذي ذكره الطرسوسي (قوله) ذكر في القاموس
في مادة وديق قال المازني لم يصح أن علياً الخ) قال فيه وذات وديق الداهية كأنها ذات وجهين ومنه
قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه

تلكم قريش تمناني لتقتلني فلا وربك ما برأ ولا تطفروا
فان هلكت فرهن ذمتي لهم بذات وديق لا يعفوها أثر

قال المازني الخ

(قوله وأصله من بغى الجرح إذا تراحم إلى الفساد) أي تجاوز الحد في الفساد (قوله قد يعترض على الفتح بأن كلامه يقتضي اختصاص البغى بمعنى الطلب وأن استعماله في الجور والظلم معنى عرفي الخ) لم يتعرض في الفتح لاستعماله في الجور والظلم وإنما قال أنه عرف فاطلب ما لا يحل الخ فهما معنيان متباينان ولم ينقل في شيء من كتب اللغة إطلاقه على خصوص طلب ما لا يحل من جور وظلم فإطلاقه عليه فقطع وإنما هو عرفي لا لغوي (قوله لكن ينافيه قول المصباح وأصله من بغى الجرح الخ) لا منافاة لأن ما قاله في المصباح من بيان الأصل إنما هو لبغى بمعنى سعى في الفساد كما هو ظاهر وفي المصباح البغى التعدي وكل مجاوزة وإفراط على المقدار الذي هو حد الشيء اه وهو محمود ومذموم وأغلب استعماله في المذموم ومن المحمود تجاوز العدل إلى الإحسان والفرض إلى التطوع (قوله فكان أحدهما يغني عن الآخر على ما قلنا) على كلامه يكون كلام المصنف من باب الأعم بعد الاختص ولا يغني الأول عن الثاني بل العكس تأمل (قوله قلت ويمكن التوفيق بأن وجوب اعانتهم الخ) ويمكن الجواب عن المخالفة بأنهم الاختلاف الزمان فعدمها هو الاشبه بزمانهم لعدم جور الولاية ومعاونتهم هو الانسب بزماننا لجور الولاية جوى اه سندی (قول المصنف لو غلبوا على مصر فقتل مصري مثله عند الخ) احتريزه عما لو قتله خطأ فإنه لا يجب شيء أيضا سواء جرت أحكام البغاة عليهم أولا سندی وانظره والذي تقدم في باب المستأمن أنه إذا قتل أحد المستأمنين صاحبه عمدا أو خطأ تجب الدية لسقوط القودعة كالحدف في ماله فيم العذر الصيانة على العاقلة مع تبين الدارين اه وهذا يفيد وجوب الدية إذا لم يجب القصاص في مسئلتنا سواء كان القتل عمدا أو خطأ (قوله ولكن حله عليه في النهر لأنه المراد بدليل التعليل الخ) فإنه يدل على سقوط القصاص لهذه الشبهة فيكون موضوع الكلام في القتل العمد لكن يجب الدية في قتلنا المستأمن في دارنا بل على أن العمد غير قيد (قوله أي كالمقتل المسلم مستأمن في دارنا فتح) فإنه تلزمه الدية في العمد سندی (قوله لأنه تسبب في الاعانة ولم أر من تعرض لهذا) قال الجوى وفيه تأمل وكأنه ميل منه إلى أن ما في الخاتمة محمول على كراهة التحريم لأن التسبب بهذه الأفعال فظيع قريب من الحرام فلا يكون خلاف الأولى اه ط وقال المحشى في الحظر والاباحة أقول هذا التوفيق غير ظاهر لأنه قدم أن الأمر مما تقوم المعصية بعينه وعلى مقتضى ما ذكره هنا يتعين أن تكون الكراهة فيه للتحريم فلا يصح حمل كلام الزيلعي وغيره على التنزيه وإنما مبنى كلام الزيلعي وغيره على أن الأمر ليس مما تقوم المعصية بعينه كما يظهر من عبارته (قول الشارح وفي الفتح ينفذ حكم قاضيهم لو عاد إلى الخ) أي من أهل العدل وعبارته لو ظهر أهل البغى على بلدة فولوا فيه قاضيا من أهل ليس من أهل البغى صح وفي البدائع الخوارج لو قاضيا فإن كان باغيا وقضى بقضايائهم رفعت إلى أهل العدل لا ينفذها لأنه لا يعلم كونهم أحدهم يستولون دماءنا وأموالنا وذ كرفي الفتح بعد العبارة السابقة قبيل كتاب اللقيط وإذا أولى البغاة قاضيا على مكان إلى آخر ما ذكره المحشى عنه فالشارح اعتمد ما نقلناه أولا عن الفتح حيث وجد ما يؤيده من كلام البدائع ولم يلتفت إلى ما ذكره أخيرا في الفتح والذي يقتضيه النظر الاعتماد على ما في الفتح آخر لأن الخوارج وغيرهم قضاة قاضيا من أهل العدل فلم ينفذ قضاء قاضيهم منهم لتعطلت الأنكبة والأمور الشرعية فالقول بنفاذه ان وافق رأي مجتهد أولى اه سندی والذي يظهر اعتماد ما قاله أولا وثانيا ولا منافاة بين كلاميه فإنه أولا اشترط أن يكون القاضي من أهله وثانيا أن يكون حكمه عدلا تأمل

(قوله المذكور في المبسوط أن للامام الأعظم أن يأخذ الخ) في المحيط من دعوى النسب صبي في
 يدرجل لا بدعيه ادعت امرأة أنه ابنها وأقامت على ذلك امرأة يقضى لها لأنه لقيط ليس عليه يد مستحقة
 ألا يرى أن للقاضي نزعه من يده وإذا كان له إبطال يده من غير شهادة القابلة فمع شهادة القابلة أولى اه
 وهذا يفيد اطلاق الأخذ للقاضي والسلطان (قوله فلا تبطل الحرية بالشك الخ) أي الثابتة بالدار
 كذلك عبارة الزيلعي (قوله فكانت هذه اليينة) لعلة الدعوى (قوله والظاهر خلافه الخ) بل الظاهر
 أن له أن يوالى غيره ويتردد تقرير القاضي ولا من الملتقط ليس حكما رافعا للخلاف لعدم صدوره بعد
 منازعة وصيرورته حادثة حتى يقال أنه تأكد بالقضاء وارتفع الخلاف (قوله فيشكل قول
 القهستاني الخ) عبارته ولا إجارته ليأخذ الأجرة لنفسه وأعاد كلمة لاردالماقال القدوري والاول أصح
 كما في الاختيار اه (قوله وعلى هذا فلا يصح أن يحمل الخ) التوفيق الذي ذكره ط عن أبي السعود
 هو حمل المتع من الإجارة على ما إذا أجرة لتكون الأجرة لنفسه وحمل الجواز على ما إذا كانت للقيط اه
 وحينئذ فالأصوب في عبارة المحشي أن يقول على ما إذا أجرة ليأخذ الأجرة للقيط وقال ط ذكر
 القدوري أن له أن يؤجره وسيأتي آخر الكراهية أن هذا أقرب لأن فيه نفعاً محضاً شلي

(كتاب اللقطة)

(قوله كهمة ولمزة لكثير الهمز والمز بالسكون الخ) همزة همز اغتابة في غيبته ولمزة لمز من باب ضرب
 عابه مصباح (قوله الظاهر أنه مساو للعنى اللغوي الخ) فيه أن المتبادر من اللغوي عدم اشتراط الضياع
 بخلاف المعنى الشرعي تأمل (قوله والفرق بينه وبين الرزق أن الرزق الخ) أي على ما جرى عليه في الفتح من
 عدم الضمان إذا رفعها ثم ردها (قوله الشارح قال في البدائع الصحيح أنه يضمن الخ) الذي في المخ قال
 القاضي بديع الدين الخ (قوله أو تخصيص لظاهر الرواية الخ) لا يتأتى هذا التخصيص مع قول البصري
 بيان ظاهر الرواية من التقدير بالحول في القليل والكثير نعم يتأتى على عبارة غير ظاهر الرواية تقديره
 بالحول من غير فصل بين قليل وكثير (قوله ولو ادعى على صاحب الدابة أنك قلت من أخذها فهي له الخ)
 هذا لا يظهر على ما تقدم عن الهداية من أن التملك من المجهول لا يصح وإنما هو رواية أخرى قائمة بحجة
 إباحة التملك للمجهول (قوله والظاهر أن له البيع أيضا الخ) الذي رأيت في النهر وظاهر أن الخ يحذف
 أل وهذا لا يفيد أن ما ذكره من أنه يظهر منه كيف وقد يجوز للقاضي الأمر بالبيع (قوله فلت مقتضاه
 أنها لو كانت تو باقيلسه لا يملكها الخ) الظاهر ما سلكه في النهر بدليل مسألة الزكاة ولا يرد عليه ما ذكره في
 مسألة الثوب من أنه يصدق عليه الخ فانه لا يتأتى عدم الملك ولا ملكه بيعها فان المراد بصرفها لنفسه
 صرف عينها أو بدلها فقد جوز له البيع كما جوز له الانتفاع بعينها نعم قوله وهذا لا يتحقق ما بقيت في يده
 لا يتأتى في كل لفظة (قوله الضمير عائدا إلى الغنى الخ) المتبادر عوده للملتقط وبه صرح في النهر (أقول
 المصنف فان جاعلا كهاخير بين إجازة فعله ولو بعد هلا كها الخ) قديقال كيف تلحقه الإجازة وهي
 تنوقف على قيام المحل وقد يكون شيء المالك بعد استهلاكه الفقير لها فيجاب بأن ذلك فيما يتوقف
 فيه الملك على الإجازة كما في بيع الفضولي أما هنا يثبت قبل ذلك شرعا لأن بالتصدق بعد التعريف
 لا يفيد مقصوده دون ملك المتصدق عليه وإذا ثبت الملك قبل إجازة المالك ومعلوم أنه مطلق التصرف
 ومال الفقير يقتضي سرعة استهلاكها ثبت عدم اعتبار قيام المحل (قوله فلذا عم الشارح الخ)

فيه أن الشارح لم يعم بل أطلق عبارته فالأولى إبقاؤها على عمومها (قول) قد يؤيد بحثه بما يأتي من
 أن الملتقط الخ) حقه المالك (قول) وأجاب المقدسي بحمله على أنه قال ذلك لجمع حضرات الخ)
 فيه أنه وإن قاله لجمع لم يوجد قبول لهذه الإجازة فهي لا وجود لها فاعتراض البصر وارد ثم رأيت عبارة
 المقدسي على ما في حاشية البصرونصها يحمل على أنه قاله لجمع حضر عنده فذهب بعضهم للنظر وتحصيلها
 فهذا قبول منه كما قالوا في الوكالة لو وكله فباع كان قبولا ٥١ (قول) معها سقاؤها وحذاؤها الخ)
 الحذاء النعل والسقاء القرية والمرابيه هنامشاغيرها وبالاول فراسنها وفي مجمع البحار الحذاء بالمد النعل
 أراد أنها تقوى على قطع الأرض وعلى قصد المياه وعلى ورودها ورعي الشجر والامتناع عن السباع
 المفترسة شبهها بمن كان معه حذاء وسقاء في سفره اه من السندي (قول) قلت وهو أيضا طاعرها
 قدمناه آنفا الخ) قد يوفق بأن المسئلة فيها الاختلاف الرواية فعلى ما في التارخانية يكون لا خلاف
 بيننا وبين الأئمة الثلاثة وعلى ما في القمع وظاهر الهداية الخلاف متحقق تأمل (قول الشارح أي يصدق
 على أن القاضي قال له ذلك لا مازعه ابن المالك نهر) الذي ذكره العلامة السندي أن الشارح تبع
 صاحب النهر وهو تبع البصر وتبعه أيضا المقدسي والحموي وعبارة الحر بعد ما نقل ما قدمناه عن المجمع
 قال وينبغي أن يكون معنى التصديق تصديقه أنه أنفق بأمر القاضي على أنه يرجع لا تصديقه على
 الانفاق لأنه لو كان بلا أمر القاضي لارجوع له فتصديقه وعدمه سواء وفي شرح لابن مالك خلافاً فإنه
 قال يعني إذا لم يأمر القاضي بانفاقه فصدقه اللقيط بعد البلوغ أنه أنفق في الرجوع فله الرجوع عليه لأنه
 أقرب بحقه اه كلام ابن مالك قال وحينئذ لا اعتبار بأمر القاضي وهم قد اتفقوا على أنه لا بد من إذن
 القاضي لعدم ولاية الملتقط فلا يكفي فيه الأشهاد بخلاف الوصي لو أنفق من ماله وأشهد يرجع لأن له ولاية
 في مال اليتيم ولم أر من تبعه على هذا المحل لكني فهمته مما نقلته عن الخانية في باب اللقيط عند قوله ونفقته
 في بيت المال اه خلاصه أن ابن مالك أفاد أن مجرد التصديق من اللقيط بعد بلوغه في أنه أنفق الملتقط
 عليه للرجوع كاف سواء أذن له الحاكم بالانفاق أو لم يأذن له أصلاً واحتج في ذلك بأنه أقرب بحقه وصاحب
 البصر ومن تبعه أفاد أن اللقيط لو صدقه بعد بلوغه في أنه أنفق عليه للرجوع والحال أن القاضي لم يأذن له
 فلا يثبت الملتقط على اللقيط حق الرجوع واحتج في ذلك بأن أصحابنا فرقوا بين الملتقط والوصي فجعلوا قول
 الوصي مقبولا في الانفاق ما لم يكذب الظاهر إذا شهد ليرجع ولا كذلك الملتقط فإنه لو أشهد على الرجوع
 والحال أن القاضي لم يأذن له لا يثبت له حق الرجوع ولا يفتي أن الفرق بينهما بالنظر إلى الأشهاد في حق
 الرجوع متجه لا يحصى عنه لكن لو أنفق الوصي بلا أشهاد للرجوع وصدقه اليتيم بعد بلوغ رثته فيما
 ادعاه من الرجوع بلا أشهاد فلا بد من ثبوت حق الرجوع للوصي على اليتيم لأنه أحقر له به فله وكذا إذا ادعى
 الملتقط على اللقيط بعد بلوغه أنه أنفق عليه كذا بغير أمر القاضي للرجوع عليه فصدقه اللقيط في ذلك
 فالظاهر أنه يثبت له حق الرجوع لأنه أحقر له بحقه فالفرق بينهما من هذا الوجه يحتاج إلى نقل سريع وعبارة
 البرهان تؤيد ما أفاده ابن مالك حيث قال أو أن يصدق اللقيط أو رب اللقيط أنه أنفق عليه ليكون ديناً له
 يرجع بتظيره وإن كذبه فالقول له وعلى المدعي البينة لأنه يدعي لنفسه ديناً في ذمته وهو ليس بأمين في
 ذلك وإنما يكون أمينا فيما ينفي الغمان عن نفسه ولهذا كان عليه إثبات ما يدعيه بالبينة اه وحيث فسر
 التصديق بمجرد الانفاق للرجوع ولم يشترط انفاقه بإذن القاضي للرجوع ونذكر في بيان التكذيب إقامة
 البينة على أمر القاضي بل على إثبات ما يدعيه دل على أن حكم الحاكم في صورة التصديق غير متناهي إلى

قال الشيخ الرضائي وما زعمه ابن ملك هو ظاهر متن المجمع والتنوير لانه عطف تصديق اللقيط على اذن القاضي بأوالتى لاحد الشيثين ومستند صاحب النهر قول الفتح فان أنفق بالامر الذي يصير به ديناً عليه فيبلغ فادعى أنه أنفق عليه كذا فان صدقه اللقيط رجع عليه به وان كذبه فالقول قول اللقيط وعلى الملتقط اليقظة اهـ فليصرر ما هو الصواب في ذلك انذربما يصح ارجاع كلام الفتح لكلام ابن ملك اهـ قلت وقول الكمال بالامر الذي يصير به ديناً عليه لا يتعين حمله على أمر القاضي فقط بل انه يحتمل ذلك ويحتمل دعوى الرجوع عليه فخصره في أمر القاضي غير متوجه على أنه لا يصح التقابل في عبارة المجمع ومواهب الرحمن على ما ذهب اليه صاحب البحر ومن تبعه لان حق العبارة على ما زعموا فان أنفق الملتقط كان متبرعاً الا أن يقيم اليقظة على أمر القاضي له بالانفاق بشرط الرجوع أو يصدق اللقيط اذا بلغ فلو كانت العبارة كذلك لكان قولهم وجهها لكن عبارة صاحب المجمع الا أن يأذن له القاضي بشرط الرجوع أو يصدق له الى آخره فجعل التصديق قسماً لاذن القاضي وقسم الشيء غيره وقد نبه على ذلك أبو الحسن السندی رحمه الله تعالى في حاشيته وقال فتأمل وأنصف بعدما نقل ما استدله صاحب النهر والطرا بلسي في شرح منظومة الكثر بعد ما نقل عن البحر قوله وينبغي أن يكون معنى التصديق الى آخر ما قدمناه عنه قال أقول وحيث كان الامل منقولاً لا يريد به ما أفاده ابن ملك فلا يعارض بمجرد البحث كما لا يخفى اهـ فالحاصل أن الذي يرجحه الفكر القاصر حال التخصير ما أفاده ابن ملك خصوصاً مع تأييده من الشيخ الطرا بلسي والشيخ أبي الحسن السندی والشيخ الرضائي والله أعلم بالصواب **(قوله وعلى ما في الهداية جرى في الملتقى الخ)** وجرى الحموى في منظومته عقود الدرر فيما يفتى به من أقوال زفر على ما في الهداية ومقتضاه أنه المفتى به **(قوله الظاهر أنه احتراز عن الأجنبي الخ)** الظاهر أن الأجنبي كذلك ويدل لهذا قول محمد في الاستدلال والله يعلم المفسد من المصلح **(قول الشارح فان لم يجدهم فله لو مصرف الخ)** في السندی قوله فله لو مصرفاً متعلق بما قبله والتقدير كل نقطة فان لم يجدهم فله لو مصرفاً ان كان قليلاً والافليت المال اهـ

﴿كتاب الآبق﴾

(قوله أي زوال يد المال الخ) فيه أن زوال اليد متحقق في الثلاث لا متوقع فلهذا يعنى التلف الا أن يراد به الزوال التام بان يقع في يد غيره اذ هو المتوقع **(قول الشارح والاباق انطلاق الرقيق ترداً)** هذا القدر من التعريف غير واف بالمقصود اذ لو عتق العبد وتورد وانطلق بحيث لم يرغب عن مولاه لا يقال له آبق اهـ سندی **(قوله قلت لكن تقدم أن ما نسبته في البدائع الى الشافعي مذهبا الخ)** فيه أنه وان تقدم ذلك لا يصح جعل ما في البدائع دليلاً لما في المتن اذ ما فيها نسبة الفرضية للشافعي وأنه غير سديد **(قوله وظاهره أن ذلك في حق القاضي الخ)** ليس في الفتح ما يدل على أن الاستيثاق في حق القاضي **(قوله ينبغي وجوب الدفع في صورة اقرار العبد وعدمه في صورة ذكر العلامة الخ)** الظاهر عدم وجوب الدفع في صورتين اذ اقرار العبد ليس حجة على غيره حتى يقال بالوجوب **(قوله وعليه فهو مما خالف فيه الآبق الخ)** المخالفة انما هي على القيل الثاني **(قوله وما اذا اغتصبه منه رجل وجاء به الخ)** في شمول كلام المصنف لهذه المسألة تأمل فانه لم يوجد من أخذ الآبق رد لولاه لا بتفضيه ولا بنبأه وعزافي البحر هذا الفرع للحيط **(قوله أما لو بعد فراغه وعزمه على أن يرده الى صاحبه فينبغي عدم الضمان الخ)** سيأتي متناً في الوديعة ما يؤيد هذا البحث **(قوله واحترازه عما لو جنى في يد الآخذ فلا جعل له الخ)** قال الرضائي ينبغي تقييد

الخطا بما اذا كانت الجناية مستغرقة لاما لو كان ارشهادون قبته فينبغي أن يجب الجعل فيما بقي فليصر
اه سندی

(كتاب المفقود)

(قول) وقول النهر الظاهر أنه لا يمان قبض ديونه الخ غير مسلم الا بنقل الخ لكن تعليل التنبس
بقوله لانه لعنه مات يؤيد ما في النهر وكذا ما في فتاوى الحنفية ان كان الغائب مفقودا لا يصح تصرف
وكيله لاحمال موته كما في البرازية وكونه حيا في حق نفسه وأن الاصل بقاء ما كان على ما كان يعلم
للدفع للاستحقاق الوكيل التصرف وقد عاوا منع التعير باحتمال موته فان الوكيل بتعمره يري استحقاق
ما أنفق عليه بديل بقاءه حيا وبقائه وكيلا عنه فلا يستحق بديل الظاهر الى آخر ما ذكره السندی لكن
ما عزا الحنفية الى البرازية لا وجود له فيها الا في باب المفقود ولا في الوالة في قول الشارح والركه في يد البنتين
الخ) أما اذا كان المال في يد الاجنبي وقال مات المفقود قبل أبيه فانه يجهز على دفع الثلثين الى البنين لان
اقراره فيما في يده معتبر وأولاده لم يدعوا شيئا لأنفسهم ويوقف الباقي في يده حتى يظهر من جهة وادابعد أن
يكون في يده شيء فأقامت البنتان البينة أنه مات وترد المال لهما والمفقود قد قع لهما المصنف ويوقف الباقي
على يد عدل لانه غير مأمون ببحوده واذا كان في يده ولدى المفقود واثبت على فقد فعلى البنتان النصف
ويوقف الباقي في يده ولديه اه من العماية (قول) فيه ايها المأني يحتاج الى بيده على مذهب امرائه وليس
بمراد الخ) فيه أن موت الاقران انما يعلم غالباً بالبينة فلا بد منها سواء قامت على مرته أو على مذهب امرائه
فاذا أراد الوارث اثبات موته فطريقه أن يثبت موته حقيقة أو يثبت موت أقرانه وحراد التنازعية بقوله
أومرت أقرانه المحقق بالبينة عند عدم علم القاضي له من غيرهما وعلى الحكم بموت الاقران ولم يشترط فيه
البينة لا يمكن وقوفه عليه في الجاه بدونهما ان كان يعلم المفقود قبل فقد وسنه وأقرانه ثم معنى بعده مدة
مات فيها أقرانه قال في الوالدية واذا فقد الرجل فارتفع ورثته الى اناذي وأقروا له فقدوا بالوه فسمه ماله
لم يقسم لانه لو قسم ماله بين ورثته قبل أن يثبت مرته بديل لال لانه عبدان في هذا حيث ورثته وانهما
ينبت بالبينة أو يثبت أقرانه أما البينة فلان الثابت بالبينة العادلة كالثابت بحاياتها واما موت الاقران فلانه
نوع دليل لان الظاهر من حاله أن لا يعيش بعد منهم اه وحر مراقبة له صار له وتبين قبيل البينة
على موت الاقران أيضا أخذ من تعليل قبولها على الميراث وحر أن اثباتها انما بالبينة ودكروا
التعليل بذلك في كثير من المسائل ثم رأيت في الحامدية من الامم ان الثابت من الوقف أجاب بما اعاب
الموقف عليه وشهد عدلان بموت أقرانه بطله بانه يقضي بمرته وبذلك تقرر ما ذكره اه وفي كتابه ان
يقضي بموته اذا شهد الشهود أنه يقضي عليه كذا وكذا من مذهب الامم اه

(كتاب الشرك)

(قول) أي المشركين وكسر الشين وسكون الراء الخ) انما هو من الامم ان الشرك بغيرهما أي
بكسر الشين في كل منهما ومن الشافعي يعني جاء بضم الشين في الشرك اه والظاهر ان هذا
أوجه أولها بكسر الشين فانها بضم فسكون ثالثها بفتح الشين بضم الشين اه والظاهر ان هذا
مدر اه (قول) وأما الاختلاط فمعه للمال بسبب عن حاله اه من الامم ان الشرك بغيرهما (قول) ولا
يلين أن الامم انما هو لانه دعهما أيضا مسدرا تركه الربا لانه معان من الشرك (قول) انه غير

الاول عائد الى العقد الخ) وجعل السندى الضمير في لانها عائد الى الشركة وقال يعنى أن الشركة بمعنى
 الاشتراك المضمرة في نفس كل من الشرير يكن سبب للعقد والعقد مسبب عن الاشتراك المراد لهما هذا
 باعتبار ظاهر عبارة الشارح (قول) فانها في الشرع تطلق على الخلط وكذا على العقد مجاز الخ) ظاهر
 عبارة المصنف اطلاقها على شركة العقد حقيقة وهكذا ظاهر كثير من عباراتهم والدليل الذي قاله انما
 يفيد اطلاقها على القسمين ولا يفيد أن أحدهما حقيقة والآخر مجاز وفي السندى عن الرجتي عرفها بذلك
 ثم بين ركنها في شركة العين وفي شركة العقد أشعر أن التعريف للقسمين وليس هو الا تعريف بالشركة العقد
 فكان ينبغي أن يزيدوا واختلاط المالكين اهـ (قول) الا أن يقال المراد تعريف شركة العقد فقط لانها الخ)
 مجرد كون المراد تعريف شركة العقد لا ينبغي أن ظاهر كلامهم اتحاد المعنى اللغوي والشرعي على ما ادعى
 وانما يصلح دفعا لا يراد آخر على عبارة المصنف (قول) مع أن مقتضى ما مر التعبير بالخلط) ما مر هو
 في بيان المعنى اللغوي وظاهر عباراتهم هنا أن المعنى الشرعي هو الاختلاط ولذا نقل ط عن الاتقاني أنها
 اجتماع النصيبين تأمل (قول الشارح) كالواشترى شيئا ثم اشترك فيه آخر) ذكر السندى هنا عن الهندية
 مسئلة ما اذا اشتركا بغير مال على أن ما اشترى يافهو بينهما ونص عبارته وفي الهندية قال محمد رحمه الله تعالى
 اذا اشتركا بغير مال على أن ما اشترى باليوم فهو بينهما وخصاصتفا أولم يخصافه وجائز وكذلك اذا قال اهـ هذا
 الشهر وكذا اذا لم يذكر الشركة وقتا بان اشتركا على أن ما اشترى يافهو بينهما هكذا في المحيط وان وقت هل
 تتوقت بالوقت المذكور روى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يتوقت والطحاوى
 ضعف هذه الرواية وصححها غيره من المشايخ وهو الصحيح واذا لم يذكر لفظ الشركة ولكن قال أحدهما
 للآخر ما اشترى اليوم من شيء فهو بيني وبينك ووافقه الآخر هل يكون شركة لم يذكره محمد رحمه الله تعالى
 في الاصل وروى أبو سليمان عن محمد رحمه الله أنه يجوز وثبتت الشركة بهذا القدر ألا ترى أنهم ما لو ذكرا
 الشرا من الجانبين يجوز وان لم يذكر اللفظ الشركة باعتبار ذلك حكمها فكذا هذا وهو الصحيح اهـ (قول)
 وامر ق أن الشركة اذا كانت بينهما من الابتداء الخ) فنه أن ما ذكره من الفرق غير فارق بين مسئلة
 الخلط والاختلاط وبين غيرهما لان البائع في الكل لا يقدر على التسليم للمشتري للمبيع الاختلاط
 بنصيب الشريك من الحيات في مسئلتى الخلط والاختلاط والانصاف في غيرهما (قول) كان كل حبة
 مما لو كان بجميع أجزائها ليس للاخر فيها الخ) عبارة ط لاحدهما ليس الخ) (قول الشارح) فلا يخفى
 أن يبطل البيع الخ) في العمادية عن واقعات أبي العباس قال ذكر محمد في شفعة الاصل دار بين رجلين باع
 أحدهما نصفها من رجل مشاعا انصرف البيع الى نصيبه ولو باع ذلك أجنبى بغير أمرهما انصرف ذلك
 الى نصيبهما فان أجاز أحدهما صححت الاجازة في نصيب المجيز وهو النصف في قول أبي يوسف وقال محمد
 وزفر جاز البيع في ربعها اهـ سندى وذكره في الفصولين من الفصل الحادى والثلاثين ونقل الجوى في
 حاشيته من القول في الدين عن جامع الفصولين عليه دين لشريك فوهب أحدهما نصيبه من المديون
 صح ولو وهب نصف الدين مطلقا نفذ في الربع ووقف في الربع كالو وهب نصف قن مشترك اهـ فتأمل
 (قول) من غير شريكه الابادته ولا يخفى أن هذه الخ) عبارته انتهى ولا يخفى الخ) (قول الشارح) ففي بيت
 وخادم وأرض ينتفع بالكل الخ) يشروط ثلاثة أحدها أن يكون بشا لا تصرفه السكنى فانها أن يكون
 به بة شريكه فانه ليس له ذلك بحضرتة ويتأ كذا المنع بنهيه وهي واقعه الهوى أفاده الرمل في حاشية المنع
 ثالثها أن لا يكون مشركا بنبه وبين يميم اهـ سندى ثم رأيت في جامع الفصولين من الفصل الخامس

والشلائين مانعه أما لو سكن بنفسه ليس له ذلك ديانة قياما وله ذلك استحسانا اذ له أن يسكنها بلا إذن
شريكة حال حضوره اذ يتعذر عليه الاستئذان في كل مرة على هذا أمر الدور فيما بين الناس فكان له
أن يسكن حال غيبته بخلاف اسكان غيره اذ ليس له ذلك حال حذمرته بلا اذنه فكذا حال غيبته اهـ (قوله)
يعني عنه قول المصنف بعد وشرطها كون الخ (مع هذا كان الاصول أن يقول على ما يقبل الوكالة
كما قاله الرستي (قوله) لكن قيد اشتباه وهران الراعي هنا جملته الخ) لعل المناسب أن يقول لكن بقي شيء
آخر ويذكر الاعتراض بجهالة المكفول لا فان كلام من الاعتراضين وارد وجوابه معلوم مما ذكره الشارح
في قول الشارح وان لم يعرف معناها لا يلاحظه قوله اذ العبرة للعنى لا المبني كما في اتحادى على الدرر
وقال في غاية البيان ولا تنعقد الا بلفظ المفاوضة لبعدها عن العوام قال الكرخي وان شرطنا
في عقد الشركة انهما متفاوضا باللفظ يترك ان ذلك لفظا عند عقدهما الشركة فان ترك ذلك كانت
عنايتا روى ذلك الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ولم يحل خلافا وعندى هو قول أبي يوسف ومحمد الى هنا لفظ
الكرخي وقال البيهقي أن كان العاقد يمكنه اسيفاء المعنى ان لم يتلفظ به ينبغي وزلان العبرة للمعنى اهـ (قوله)
لما أنه علق المجنى عليه بالضممان الخ) هذا قيد أن الجناية عليهم ما اذا كانت غير موجبة لانتك لا يلزم بدلها
الشريك اتفاقا (قوله) ورده في الشرع لبيان الملك حصل ببرده وثورته الخ) الظاهر أن
وصول المال شرط لبطلان المفاوضة حتى في الارث وذلك أن المبتطل لها ملك مانع فيه الشركة
والمال الغائب وان كان مملوكا لا تصح فيه على ما يأتي للمصنف كالدين وان كان مملوكا لا تصح فيه فلا
يصدق عليه أنه ملك مانع فيه الشركة بل يقال انه ملك مالا لا تصح فيه لغيبته وبعبارة الهداية كالمصنف
فيكون قوله ووصل ليده قيد في الارث أيضا وبعبارة الكافي مرسية في ذلك وهي اعلم أنه اذا وصل الى يد
أحد المتفاوضين مال يصلح رأس مال الشركة كالدرهم والدنانير بالارث أو الهبة أو الصدقة تبطل المفاوضة
وتصير عنايتا كما رأيتاهم عزوة اليه تأمل وقال السندي عبارة الولو بالجنية تفيد اشتراط القبض في كل
موروث ولفظها واذا ورت أحد المتفاوضين ما تصح فيه الشركة كالدرهم والدنانير وصارت في يده بطلت
المفاوضة لفوات المساواة وصارت عنايتا وان ورت عروضا أو ديونا لا تبطل ما لم يقبض الديون اهـ فبطلان
المفاوضة يتعلق بثبوت الملك واليعد جميعا لا بما توهمه الشرع لبيان ثم رأيت عبارة الكافي ونفسها اذا
وصل لأحد المتفاوضين مال تصح فيه الشركة كالدرهم والدنانير بالارث أو الهبة أو الصدقة فتنتقل
المفاوضة عنايتا اهـ ونحوه في غاية البيان (قوله) الشارح وهذه حيلة واحدة بالعرض الخ) أي فان
فسادها ليس لذات العرض بل للبلازم الباطل من أمرين أحدهما لزوم دفع ما لم يقبض راتان جهالة
رأس مال كل منهما عندا منه وكل منهما منفى في هذه السورة فيكون كل مال من مالهما يتوزع ما هو مضمون
عليه ولا يحصل جهالة في رأس مال كل منهما عند التسميت حتى يكون ذلك بالسر وحققة مع الجهالة لانهما
مستويان في المال شريكا فيه فبالضرورة يكون ما يصلح من المال بينهما مضمون مشترك اهـ سندي
(قوله) أحدا لكونها لا تقتضي الكفالة الخ) بارجاع اسم الإشارة ما قبله وهو اقتضاء الوالة يتم دفع
ما قاله ح تأمل (قوله) وان شرطنا على أحدهما فان شرطنا الخ) مع بدها به الخ) في الدرر
كتاب المضاربة مانعه والثالث أي من وط المضاربة تساميه الى المضارب حتى لا يفسد الرب المال
ديون المال يكون أسامة عنده فلا يسم الابان سلم كالديعة في آلاف الدراهم لان المال في المضاربة
من ابايدين والعمل من الجانب الآخر فلا بد أن يفسد المال له له تكون من الـ صرف فيه وأهـ

العمل في الشركة فمن الجانبين فلو شرط خلوص اليد لأحدهما لم تنعقد الشركة لا لتفاء شرطها وهو العمل
 منهما اه فظاهر ما فيها ينافي ما نقله المحشي ويقال في دفع المناقاة ان شرط العمل منهما شرط لتحقيق
 الشركة واذا شرط على أحدهما تكون مضاربة أو بضاعة على ما ذكره المحشي تأمل ثم انه لا حاجة لما
 ذكره المحشي عن البصر في تقييد كلام المصنف بل هو باق على اطلاقه لما أن كلامه في الشركة وتخصيص
 العمل بأحدهما يخرج المسئلة عن أن تكون من مفردات مسائل الشركة بل هي حينئذ بضاعة ان شرط
 العمل على أحدهما مع التساوي في الربح ومضاربة ان شرط الفضل للعامل (قوله) والذي يظهر أن
 القول للمشتري لانه الخ) فيه أنه وان صار مقرا بترتب الثمن بذمته الخ الا أنه ليس للمشتري مطالبته
 به الا اذا دفعه من ماله وهو ينكر ذلك فلا بد من ثبوت دفعه من ماله حتى يكون له مطالبته به فيظهر
 أن القول له وعلى المشتري اقامة الحجة قال القهستاني في قوله ان أدى من مال نفسه اشعار بأنه
 لو لم يؤده أصلا لم يرجع عليه كإشيراليه في الهداية ولا ينافي ما تقر بأن الوكيل يرجع على الموكل
 وان لم يؤده كما ظن لان بين الوكالة الصريحة القوية والضمنية الضعيفة فرقا اه وقال في شرح
 الملتقى فان تقدم من مال نفسه يرجع عليه فان كان ذلك لا يعرف الا بقوله فعليه البيئته لانه يدعي
 وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر والقول للمنكر مع عيئه والبيئته لم دعي الوجوب في ذمة الآخر (قوله)
 وان كان قائما فهو له الخ) سيأتي في الوكالة زعم أنه اشترى عبد الموكلة فهلك وقال موكله بل شريته
 لنفسك فان معينا وهو قائم فالقول للمأمور بنقد الثمن أولا لاخباره عن أمر يملك استثنافه وان ميتا
 والثمن منقود فكذلك الحكم والايكن منقودا فالقول للموكل لانه ينكر الرجوع وان كان العبد غير
 معين وهو حي أو ميت فكذا يكون للمأمور ان الثمن منقود الا أنه أمين والا فلا امر اه وانظروا جريان
 هذا التفصيل هنا أيضا ثم رأيت في السندى قبيل الشركة الفاسدة مانصه قال أحدهما اشترت متاعا
 فعليك نصف ثمنه وكذبه شريكه فان كانت السلعة قائمة فالقول قوله وان كانت هالكة لا يصدق اه
 فالصواب في عبارة المحشي الاتيان بضمير المثنى أو الاتيان بضمير المفرد المؤنث العائد للشركة (قوله)
 وقد يجاب بحمله على ما ادالم يكن من جنس تجارتهما) هذا الجواب لا يستقيم مع التفصيل الذي قاله
 قارئ الهداية فاه لو كان المشتري ليس من جنس تجارتهما يكون للمشتري بدون تفصيل (قوله)
 فليس ذلك تكرارا محضا فافهم) فيه أنه فيما سبق ذكر المصنف الشرط وما فرغ عليه فاهنا يكون
 تكرارا (قوله) لكن يخالفه ما في الحاشية في فصل العنان ولو وكل أحدهما رجلا الخ) فيه تأمل فان
 ما في الحاشية في عزل أحد الشريكين وكيل الآخر وما قبله على ما فهمه ط و ح من الشرح في نهى
 أحد الشريكين الآخر عن التوكيل (قوله) ثم لا يخفى أن الضمير المنصوب في قول الشارح ولونهاء عائد
 الى الوكيل كما هو مرصيح عبارة الحاشية الخ) كذلك هو صريح عبارة البحر فانه ذكر أولا وكل المفاوض
 رجلا بشرأه شي فنهاء الآخر صريح نهيه ثم ذكر وكل أحدهما رجلا في بيع أو شراء وأخرجه الآخر عن
 الوكالة صار خارجا عنها الخ فالنهي في عبارتيه هو الوكيل لا المفاوض الآخر عن الوكالة وليس في كلامه
 ما يدل على تخصيص النهي عن التوكيل بالمفاوض بوجه من وجوه الدلالات بل لم يتعرض للنهي عن
 التوكيل أصلا (قوله) وفي الحاشية من فصل العنان ولو شاركا أحدهما شركة عنان الخ) أي بالاذن
 (قوله) ولا يصح اقراره بعد ما تناقضا الشركة الخ) قال في التهر واقراره بالرهن والارنهان عند ولايته
 العقد صحيح فان أقر بذلك بعد موت شريكه أو اقترافهما لم يجز اقراره على شريكه كذا في السراج (قوله)

انظر هل المفاوض قيد في كلام المصنف في الهندية عن المحيط ما يملكه أحد شر يكي المفاوضة يملكه
أحد شر يكي العنان اه لكن هذا في غير تزويج الامة (قول) الا أن هناك يضمن لموكله عندهما
لا هنا بحر) يتظر وجه عدم ضمانه لشر يكيه هنا وما الفرق بين الوكالة والشركة (قول) فيه نظري
مضاربة الجوهر عند قول القدوري وان خص له رب المال التصرف الخ لا نظروا فان ما في الجوهر
موضوعه أنه خص له التصرف في بلد بعينها وبجميع رد المجاوزة لم يخالف و موضوع الحادثة انتهى عن
الانحراج يدون تعرض للتصرف في غير رد الانحراج صار ثانيا مل (قول) وأما الثاني فن حيث أنه لم
يقيد بالمكان الخ) ومن حيث أنه قلما يسكن الخياط والصياغ في مكان بخلاف الخياط والصباغ (قول)
ولومن أحدهما أداة القسارة والعمل من الآخر فسدت الخ لا يظهر الفساد الا اذا شرط العمل على الآخر
مع النهي كما سبق أو يقال ما هنا رواية أخرى (قول) والتظاهر أنها في الاول أي في المال حقيقة الخ بل
التظاهر من عبارة المصنف وغيره أنها في الكل حقيقة

(فصل في الشركة الفاسدة)

(قول) لان الكثر الاسلامي لقطة كون الكثر الاسلامي لقطة لا يتأني أن أخذه مباح فالمراد بالمباح في
كلام المصنف مباح الذات أو الأخذ فيدخل الكثر الاسلامي (قول) لانه يعمى العقد واستحقاق ما في يده
وهو متكر فرج) تمام عبارته فان أقام البيئة فشهد وأنه مفاوضة أو زاد راعى هذا فقالوا المال الذي
في يمين شر كتم ما أو قالوا هو يتهم ما تعذران قضى للمدعى بنصفه لان الثابت بالبيئة كالثابت بالافرار
وبجميع ما ذكر مقتضاه انقسام ما في يده فيقتضى بذلك اه ولعل المداسب للشارح ذكر ما في الفتح فان
ما ذكره ليس محل فائدة بدونه (قول) فلو قال في هذا المال الذي في يدي نذا يقبل أيضا الخ) فقتضى
عبارة الفتح السابقة عدم القبول وحيث يفرق بين هذه وبين قوله استقرضت الفالخ وقال في الهندية
واذا مات أحد المتفاوضين والمال في يدي الباقي منهما فادعى ورثته المات الماتنة وهذا الخ فاقاموا
البيئة أن أباهم كان شر يكيه شركة مفاوضة لم يقض لهم شيء مما في الخ الا أن يده البيئة أنه كان في
يده في حياة الميت حيث يفتدى بنصفه لهم (قول) فاذا أخذ المال ووجه مال الشركة وكان المال
في يده يصدق فله أخذ نظيره الخ) فيه انه بوضعه في مال الشركة صار مملوكا فيطل ويكون شامنا له
اذ خلط الجنس بجنسه استهلاك فنامل (قول) والفرق بين الكرم والارض الخ) أي بين الحرم
حيث شرط فيه أن يكون حرزا وبين الارض التي ليست بمأذنة حيث لم بشرط فمما الارض غير المأذنة
وعبارة الفصولين قال دغتها في مكان كذا ونسيت فلو دار او كرم ما له بالارض ولو دفن في الارض
يسرأ الوجه هل هناك علامه والافلا وفي المأذنة ضمن مملوكا ولو دفن في الحرم به ارض سينابان
كان له باب مغلق ولو وضعها بلا دفن برئ لو موضع لا يدخل فيه أحد بلا اذن اه (قول) على
أن يكون الرجح لي جاز ولا يكره الخ) الظاهر أن لازائدت في عبارة المساحات تنوير لذلك ما في الهندية
من الفصل الثالث من كتاب المضاربة ونسب ولا يقال في هذا الا ان المال انما هو مملوكا على أن
تعمل في النصف الآخر مضاربة على أن الرجح كله في فائدة يجوز ويأمر لا بد من هذا الا ان المحيط
والاخيرة وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي اه راسخا في عبارة الاسل م ما راجعة الى السارحانية
فوجه ذلك تماثلهما المعنى (قول) والتظاهر أن الشركة كالمأذنة الخ حقيقة المأذنة في ظاهر

(قوله والمراد أنه طلب مال القرضه الخ) المتبادر من لفظ حصته ومن قول المنع أي بما كان الخ أن المراد حصته من مال الشركة ولا يتأني ذلك ما في التبايع فانه يراعى كل من وقت الشراء ووقت البيع لمعرفة الربح تأمل (قوله يخالف لما قبله والضابط) يمكن دفع مخالفته لما قبله كما أشار له السندی بحمل العبارة هنا على المضطر إليها وفي المسئلة السابقة على غيرها كما يظهر من قوله هذه العبارة تكفيني وإذا حل ما في السراجية أيضا على ما إذا كان باذن القاضي وافق الضابط (قوله وحاصله أن في الجبر على الاتفاق على القن والزرع قولين الخ) لم يتقدم ما يدل على الخلاف في القن والزرع وعبارة الفصولين تفيد الخلاف في الحائط عريض العرصه ويقاس عليه مسئلة السفلى تأمل (قوله نقل هذا الضابط في متفرقات قضاء الصرعن الامام الحلواني) وذكر في الثانية في الفصل الاول من باب الحيطان والطرق اه سندی (قوله وعلى هذا يحتمل ما في جامع الفصولين حيث قال والتحقيق الخ) وذلك بأن يقال في عبارة الفصولين ان محلها فيما اذا اضطر الشريك الى اتفاق شريكه معه ولا يكفي مجرد اضطراره للارتفاع بملكه (قوله قلت وهذا زيادة بيان لما سكت عنه الضابط المذكور وهو أنه اذا اضطر ورفع الامر الى القاضي ليحبره الخ) كون المراد بالجبر المذكور في الضابط ما هو المستفاد من عبارة الشربلالي والخيرية خلاف الظاهر والظاهر أن المسئلة فيها طريقان الجبر وما في شرح الوهبانية (قوله فعلم أن هذا فيما لا يجبر عليه كالحائط والسفلى الخ) فيه أن الحائط لا يكون كالسفل الا اذا كان لاحدهما ولا تنزع عليه حوله وإذا كان بينهما كان محالا يقسم فلا بد من اذن القاضي وهذا خلاف ما في الفصولين وبالحمله الفروع في هذه المسئلة متضاربة وقد حاول المحشى ارجاعها للضابط وهو غير ممكن (قوله فان ضمن الشريك جاز بيعه الخ) لا يتأني هذا التفصيل الا فيما اذا باع الشريك كل الدابة لا فيما اذا باع نصفها ولا يضطر الاصل المنقول عنه ثم رأيت في الحامدية ذكر ما ذكره هنا ونص فتاوى قارئ الهداية سئل عن جماعة مشتركين في فرس باع أحدهم حصته لأجنبي وسلم بغير اذن الشركاء وهلكت عند المشتري أجاب الشركاء بخيرون ان شاؤوا ضمنوا الشريك وان شاؤوا ضمنوا المشتري منه

(كتاب الوقف)

(قوله قال الجوهرى وليس في الكلام أوقفنا واحدا أوقفنا على الامر الذى كنت عليه الخ) فعلى ما ذكره المحشى يكون أوقف بمعنى حبس لغة رديئة ومعنى اطلع ليس في كلام العرب الاحرفا واحدا أى طريقة ولغة واحدة وانما هو وقف والضعيف ضعيف كما في الدر المنقى (قوله وقد قال الشافعى رحمه الله تعالى لم يحبس أهل الجاهلية فيما علبت وانما حبس أهل الاسلام الخ) لعل القصد به بيان أن استعماله في خصوص هذا المعنى اسلامي (قوله وفي وقف المنية الرباط أفضل من العتق نهر) في السندی نقلا عن الخاتبة رجل جاء الى فقيه وقال انى أريد أن أصرف مالى الى خير عتق العبد أفضل أم اتخاذا الرباط للعامة قال بعضهم الرباط أفضل وقال الفقيه أبو الليث ان جعل للرباط مستغلا يصرف الى عمارة الرباط فالرباط أفضل وان لم يجعل الارباطا فالاعتاق أفضل ولو تصدق بهذا المال على المحتاجين فذلك أفضل من العتاق اه وفي الهندية رجل جاء الى المفتى فقال انى أريد أن أتقرب الله تعالى بدارى هل أبيعها أو تصدق بتمتها أو أشتري عبيدا فأعتقهم أو أجعلها دارا للمسلمين أى ذلك أفضل قال يقال ان بنيت الرباط وجعلت مستغلا لعمارتها فالرباط أفضل والا فالأفضل أن تبيع دارك وتتصدق بتمتها على

المساكين كذا في الخاتمة وفي البرازية وقف الضيعة أولى من بيعها والتصدق بثمنها وفي متفرقات وقف
 الهندية أنه لو اشترى الكتب ووضع في دار العلم الكتب ليكتب العلم لكان أفضل من غيره ولو أراد أن
 يتخذ دارا وقفها على الفقراء فالتصدق بثمنها أفضل ولو كان مكانها ضيعة فالوقف أفضل اهـ (قول) وأما
 في الوقف فلا يتم إلا إذا وقف على نفسه وغيره (عبارة السندي وهذا ظاهر فيما إذا وقفه على نفسه وغيره
 أو وقفه على غيره بالكلية وأما إذا وقفه على نفسه مدة حياته ثم على أولاده فادخل الغير يتحقق بما له
 إلى الفقراء اهـ وهذه المناسبة ظاهرة بجميع صورها على قول الإمام وكذلك على قولهم مأمع الصبوز أو
 التسامح في لفظ ماله ألا ترى أن له الولاية عليه بدون شرط وله عزل متوليه على قول الثاني وإذا خرج عن
 الانتفاع المقصود عاد إليه قديم ملكه ومثل ذلك كاف لجهة الإضافة المذكورة في كلامه تأمل وادخل غيره
 في الشركة إنما هو في الربح والتصرف وفي الوقف في الغلة ولو في المال تأمل (قول) قد رافق حكم تبعا
 للأسعاف الخ الحق أن هذا ليس تعريفا للوقف اللازم بل للختلف فيه ويدل لذلك ما يأتي له عن الأسعاف
 بقوله فعند مجوز إلى قوله ولو رجع عنه حال حياته جازع الكراهة فلو كان تعريفا لالزم لم يصح قوله
 جاز الخ والظاهر أن زيادته لدفع توهم أن التصرفات لا تصح منه لفوات الحبس على الملك بالبيع وإنما
 زاده فيما يأتي إشارة إلى أن الأشياء بأمرها محبوسة على ملكه تعالى بحيث لا يكون غيره تصرف سوى
 المنفعة وأيضا ملكه تعالى بعزل عن التصرف وإنما يتصرف العبد في حكمه وما ذكره المحض من عبارة
 القهستاني غير شاهد لدعواه كما يظهر بالتأمل وفي التمهيد الثاني جواز قراءة التصديق بالجرع عطفًا على
 مدخول على ثم رأيت بعد مدة طويلة في التمهيد من الفصل الخامس ما نصه وإذا جعل الولاية إلى رجل
 ومات ذلك الرجل حال حياته الواقف والأمر في نصب القيم إلى الواقف يقيم من أحب لأن العين في الصدقة
 الموقوفة وإن زال عن ملكه حقيقة فهو باق على ملكه حكما ألا ترى أنه جعل متصدقا شرعا بكل ما يحدث
 من الغلة كأنها حدثت على ملكه وتصدق بها ولهذا سمي الشرع الصدقة الموقوفة جارية له إلى يوم القيامة
 وإنما تكون جارية له إلى يوم القيامة إذا اعتبرت الغلة الحادثة حادثة على ملكه وجعل هو متصدقا بها
 صدقة جديدة فدل على أنها مبقاة على ملكه حكما فيعتبر بما لو كانت مبقاة على ملكه حقيقة اهـ وعزا
 ذلك لوقف الأصل ومقتضى هذا أن التعريف المذكور يصح تعريفا للوقف على قولهما أيضا إذا أريد
 بالحكم ما قابل الحقيقة ثم رأيت في الفصل الثاني من وقف البرازية ما نصه مات المتولي والواقف حي
 فالأمر في النصب إلى الواقف وعدم موته إلى وصيه لا إلى الحاكم لأن العين وإن زالت عن ملكه حقيقة فهو
 باق على ملكه حكما بإشارة قوله عليه السلام أو صدقة جارية وإنما توصف صدقة بالدرام إذا حدث
 الحاصل وجعل لها متصدقا جديدا فدل إشارة النحر أنها مبقاة على ملكه ولو كان على ملكه لكان
 التصرف إليه كذا هنا اهـ (قول) واعترضه ح بأن هذا النوع من الوقف بدوئى في الوقف أصح
 الوقف على الأغنياء الخ قد يقال إن هذا النوع يكفي لأصل الوقف وإن كان يشترط النوع الأخير لا غيره
 تأمل (قول) فلفظ حبس لا معنى له لأن التصرف الخ قد يقال متى عين العين للصدقة تحقق الحبس
 لها وإن جوزه إبطاله مع الكراهة تأمل (قول) قد رافق حكم ليفيد أن المراد أنه لم يبق على ملك الواقف
 الخ فيه أن أفادة ما ذكره غيره توقفة على زيادة لفظ حكم بل استفاد من كلامه بدونها والذي في المنع عقب
 قوله على ملك الله أي حكم الله اهـ يعني أنها محبوسة على حكمه تعالى وتصرفه بحيث يكون له لا لغيره من
 الواقف وغيره إلا ما ينبت الشارع لغيره وحينئذ فالمناسب أن يقال زاد لفظ حكم إشارة إلى أن الأشياء

قبل الايقاف محبوسة على ملكه تعالى وكذا بعده وبه صار أثر الملك يعني أحكامه انما هي له تعالى لا لغيره
 بخلاف ما قبله فانه تعالى فوض أحكام الملك من بيع وغيره لغيره تعالى مع كونه هو المالك الحقيقي (قوله)
 لثبوت التلازم بين اللزوم والخروج عن ملكه باتفاق الخ) هذا ظاهر في الوقف المحكوم به وأما اذا علق
 بالموت أو قال وقفها في حياتي وبعد وفاتي مؤبداً فالصحيح أنه وصية تلزم بالموت من الثلث ولا يزول الملك وهو
 بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبداً كما يأتي توضيح ذلك في كلامه (قوله) خلط الشارح مسألة النذر بالوقف بمسئلة
 ما لو كانت صيغة الوقف نذراً الخ) وقال الرضوي لعل في الكلام تحريفاً وتعميهاً وتحريراً للمسئلة أن نذر
 الوقف يصح والنذر لا يتعين فيه الدرهم فكذلك لا يتعين فيه العين المنذورة وقفها بل هي أو ما يساويها قيمة هذا
 أن قال الله على أن أقف هذه الدار مثلاً فان قال الله على أن أتصدق بها فهذا نذر الصدقة وهي التي عنها
 بقوله فتصدق بها أو يثنى لانه لا يتعين عين المسمى بالنذر اه باختصار ثم قال السندي فالخاص أن
 الأولى للشارح وقد يكون واجباً بالنذر فيقف ما نذروه وقفه أو ما يساوي به قيمة على من يجوز له أداء الزكاة كما
 لو نذر التصديق بعين معلومة فيتصدق بها أو بقيمتها ولو وقفها أو تصديق بها على من لا تجوز له الزكاة جاز
 في الحكم وبقي نذره حتى يقف ويتصدق بما يساويها قيمة على مصرف الصدقات (قوله) وهي ستة
 وعشرون لفظاً على ما بسطه في البحر) الذي في البحر سبعة وعشرون لفظاً وأصلها السندي لسته
 وثلاثين وجعل منها جعلت نزل كرمي وقفاً فيه ثمراً ولا وكذا جعلت غلته وقفاً وعمر الأول للنوازل
 والثاني للفتح وفي منية المفتي قال جعلت غلة كرمي هذا وقفاً صار الكرم مع الغلة وقفاً اه
 (قوله) قلت ومقتضاء أن الدار كلها تصير وقفاً من ثلث مالها الخ) تقدم أن الوقف المعلق بالموت أو المضاف
 اليه الصحيح أنه وصية تلزم بالموت من الثلث وهو بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبداً فعلى هذا لا تكون الدار
 موقوفة حقيقة بل محبوسة لهذه الوصية فاذا بقي شيء مما عينته يكون لورثته لما علمت أن هذا ليس وقفاً حقيقة
 تأمل (قوله) وينبغي أنه اذا وقفها المحجور لسفه على نفسه ثم على جهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي
 يوسف الخ) القائل بحصة جعل الغلة للواقف ويرد على ما قاله النهر أن المحجور عليه لسفه في حكم الصغير
 في تصرفه وفي صحة ايقافه ابطاله ملكه للحال تأمل (قوله) كقوله اذا جاء غداً واذا جاء رأس الشهر أو اذا
 كملت فلانا فأرضى هذه صدقة موقوفة الخ) هكذا في الاسعاف من باب الوقف الباطل والذي في النصف
 من باب الوقف الذي لا يجوز التفرقة بين ما اذا كان التعليق بقوله فأرضى صدقة بدون لفظ موقوفة فيصح
 وبين ما اذا قال صدقة موقوفة فلا يصح ونصه لو قال اذا قدم فلان فأرضى صدقة موقوفة أو قال اذا كملت
 فلانا أو قال اذا تزوجت فلانة فأرضى صدقة موقوفة قال الوقف باطل ولو قال اذا كملت فلانا فأرضى
 صدقة أو قال اذا قدم فلان أو قال اذا دخلت هذه الدار فأرضى هذه صدقة قال هذا يلزمه وهذا بمنزلة
 اليمين والنذر اه وفي رد المختار مما يبطل بالشرط ولا يصح تعليقه به لو قال ان قدم ولدي فدارى صدقة
 موقوفة فجاء ولده لا يصير وقفاً لان شرطه أن يكون منجراً جزمه في فتح القدير والاسعاف حيث قال
 اذا أتى غداً ورأس الشهر أو اذا كملت فلانا أو تزوجت فلانة فأرضى صدقة موقوفة يكون باطلاً لانه تعليق
 والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر اه فتأمل (قوله) فلا ينافي عدم صحته معلقاً بالموت ولو مطلق
 موته وان لزم بالموت من الثلث لان لزومه انما هو على أنه وصية لازمة لا وقف كما يأتي (قوله) لو قال على
 أن لي اخراجها من الوقف الى غيره أو على أن أهبها الخ) في حاشية الاسقاطي بعد ذكر عبارة البرازي التي
 ذكرها الشرح مانصه وفي فتاوى الشيخ قاسم أن الوقف صحيح والشرط باطل وهو المختار اه وفي

منهوات فتاوى الانقروى ولو شرط في الوقف أن له أن يبيع ذلك ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفا مكانه قال محمد الوقف باطل وعن أبي يوسف أن الوقف جائز والشرط باطل وفي الكبيرى هو المختار كذا في وقف التتار خاتمة اه ثم رأيت بخط الشيخ محمد الطائى على هامش انضمام بخطه أيضا مانصه سئل شيخنا العلامة الاسقاطى عن واقف شرط في وقفه النقص والابرام والتبديل الخ ثم توزع في هذا الشرط وأراد المنازع ابطال الوقف به قائلا ان النقص هو الابطال وهو مبطل للوقف حكم القاضى بعدم الابطال وصحة الوقف فهل يسوغ لاحد بعد ذلك ابطاله أو الافتاء بالابطال فأجاب الوقف المذكور صحيح معمول به وان لم يحكم الحاكم بصدقه وأما شرط الواقف نقضه وابطاله فهو شرط غير صحيح على ما هو المختار للفتوى وما نقل عن أوقاف الخصاص وهلال من أن الوقف يبطل بهذا الشرط خلاف المختار للفتوى صرح بذلك العلامة قاسم والشيخ الطوبى في فتاوىهما ونقله الطرسوسى عن التتار خاتمة والفتاوى الكبرى ثم بعدما حكم الحاكم بالصحة لا يجوز الافتاء بالابطال ولا العمل بتلك الفتوى والله أعلم اه وجعل في خزانه الاكل القول ببطلان الوقف بهذا الشرط هو القياس والاستحسان صحة الوقف (قوله حتى لو وقف على مسجد هيا مكانه الخ) تهى المكان ليس بشرط كما هو ظاهر من قوله ولا يشترط وجود الموقوف عليه الخ (قوله وسيأتى تمام الكلام على ذلك قبيل الفصل الاق) في شرح الوهبانية ولى في هذه المسئلة نظر فان حبوط عمله ينبغى أن يكون في ابطال ثوابه لا في ابطال ما يتعلق به من حق الفقراء وصار لهم فانه ينبغى أن لا يبطل حقهم بفعله اه ولا فرق بين المرتبة والمرتبة في بطلان وقفهما بالردة انما يفرق بينهما لو وقف في حالها فينقذه منها لانها لا تقتل وينوقف منه عنده وينقذه عندهما كما هو حكم تصرف المرتد وقال الخصاص وان ارتد عن الاسلام ثم وقف فان أبا حنيفة قال لا يجوز أمره في المال الذى في يده ان قتل على رده أو مات وجميع ما يفعله في ماله باطل وأما أبو يوسف فان المروى عنه أنه لو اشترى أو باع أو فعل نحو ذلك فانه جائز ولم يرو عنه فيما يتقرب به شئ نعرفه الى آخر عبارته وقال عبد الحليم في أول وقف الدرر مانصه وأما المرتبة فلا يخلو من أن يكون مرتبة قبل الوقف أو بعده أما الأول فان مات أو قتل على رده أو لحق بدار الحرب وحكم بلعاقه بطل وقفه ويكون ميراثا وأما الثانى فانه اذا وقف حال اسلامه وقفا صحيحا ثم ارتد بعد ذلك وفل على رده أو مات بطل الوقف وصار ميراثا لحبوط عمله وقال صاحب المحيط وعندى في هذه المسئلة نظر فان حبوط عمله ينبغى أن يكون في ابطال ثوابه لا ابطال ما يتعلق به حق الفقراء وصار لهم فانه ينبغى أن لا يبطل حقهم بفعله اه أقول ومن الله الاعانة والتوفيق ان هذا النظر مدقوع عن آخر لما أن هذه المسئلة مبنية على قول أبي حنيفة والوقف عنده حبس العين على ملك الواقف ومن ذلك صح عليكك وارثه والرجوع عنه بعد كونه وقفا صحيحا فاذا بى الموقوف في ملكه لم يبق فرق بين الوقف قبل الارتداد وبعده وقد سبق في باب المرتبة أن تصرفه موقوفه ان أسلم نفذت وان هلك حقيقة أو حكما بطلت اذا عرفت هذا ثم إن وقفه باطل على كلا الحالتين من غير فرق عند من خلافا لهما فانه ان وقف حال الاسلام فعند أبي يوسف خرج عن ملكه بمجرد قوله وقفت هذا لهذا وعند محمد خرج عنه به وبالتسليم والقبض فلم يبق في ملكه عندهما فلا يبطل بالردة وان وقف حال الردة فالخفونك عن أبي يوسف أن ما عمل في ماله بشئ انه جائز عذاه. والمذكور في الكتب فتدريج في هذا التعمم الوقف مع سائر المعاملات ولا خفاء فيه وعلى قول محمد يجوز منه ما يجوز من القوم الذين اتفقوا الى دينهم هذه مائة ما في الشروح والفتاوى مع عناية الله تعالى فاغتم هذا الافادة فانك

لا تجدها مجموعة في كتاب من كتب الانام **(قوله)** والظاهر أن ما في الاسعاف صحيح بالنسبة الى الديانة الخ
والظاهر أن حكم المحكم صحيح كذلك بالنسبة للديانة بل الظاهر اعتماد تصحيح الجوهرية من أن المحكم
كالمولى لأنه أنفع لجهة الوقف **(قوله)** وأشار به هذا الى أن ما من من تصويره بالدعوى غير لازم الخ
وأصله للبصر حيث قال بعد تصوير طريق القضاء بما ذكره الشارح وانما يحتاج الى الدعوى عند
البعض والصحيح أن الشهادة بالوقف بدون الدعوى مقبولة اه **(قوله)** ويقضى القاضى بلزومه لدفع
دعوى الخ) الظاهر أن الحكم باللزوم ليس حكما على الكافة اذا كانت المرافعة فيه فقط مع التصديق بين
المتداعين على أصل الايقاف وملك الواقف اذا الحكم حينئذ انما هو بالزوم فقط وأصل الايقاف والمالك
متصادق عليه غير محتاج للحكم حتى يقال يتعدى أولا تأمل **(قوله)** خلافا لمحمد اسعاف أى لأنه مشاع
الخ) فيه تأمل كما يأتي والظاهر أن وجه عدم الصحة على قول محمد عدم التسليم لا الشيوع لأنه طارئ
كما يأتي **(قوله)** فاذن مات صار كلها للنسل) فيه أنه يدخل في النسل ولده لصلبه غير ابنه المشروط له
الوقف أولا وفيه الوصية للوارث فاذن اذ نصيبه من الغلة كيف يستحقه بدون اجازة من باي الورثة مع أن
مقتضى ما ذكره في البصر عن البرازية بقوله وقف أرضه في مرضه على ولده وولد وولده ولا مال له سواها
فثلثها وقف على ولد الولد بلا توقف على اجازة الورثة والثلثان ملك ان لم يحيزوا اه أنه بانقراض الابن
المعين يكون الوقف على النسل ما عدا ولده الصلي الوارث ومقتضى ما يأتي في الوصايا أن تقسم الغلة بعد
موت الابن المعين على ولد الواقف وولد ولده فما أصاب ولد الولد كان له وما أصاب الولد يقسم عليه خمسة
ميراث وقال في الاسعاف لو قال أرضي صدقة موقوفة بعدهم وقي على ولدي وولد ولدي ونسلي ومن بعدهم
على المساكين وليس له مال غيرها ولم تجز الورثة يكون ثلثها ملكا لورثته على قدر ملكهم وثلثها وقف
على ولده وولد ولده ونسله ثم ينظر الى عدد الفريقين يوم اتيان الغلة وتقسم على عددهم فان كان ما يصيب
ولد الولد والنسل مثل غلة الثلث الذي صار وقفا كما اذا كان أولاد الصلب عشرة والنافلة خمسة أو أكثر من
غلة الثلث الموقوف كما اذا تساوى عدد الفريقين كانت غلة الثلث الوقف لهم خاصة ولا شيء لولد الصلب
منه وان كان ما يصيب النافلة من جميع غلة الارض أقل من غلة الثلث الذي صار وقفا كما اذا كانوا ثلاثة
وأولاد الصلب تسعة يعطى لهم ما كان يصيبهم من جميع غلة الارض وما فضل يكون ميراثا بين ورثته الخ
(قوله) تصرف غلة الارض الى الفقراء ان لم يوص الخ) عبارة البرازية وان لم الخ بالواو الحالية ثم رأيت نسخة
كما هنا وفي نسخة ان لم يوص الخ ومؤدى الكل واحد والقصد أن محل الرجوع للفقراء اذا لم يوص لوارث
بجعله الغلة لمن يجب **(قوله)** ثم يجعل سهمه ميراثا لورثته الذين لاصحة لهم الخ) عباراتهم لم تقيد الورثة
بهذا القيد فالظاهر اعتماد اطلاق الورثة كما يعلم ذلك من الاسعاف وغيره **(قوله)** أن ما ذكره الشارح
من قوله قلت الى هنا ليس هذا محله لان خروج الخ) فديقال انه وان كان مصورا في مسألة الوقف
في المرض الا أنه ان كان الوقف على الورثة أو بعضهم مطلقا بالموت يكون الحكم فيه كذلك فلا مانع من
ذكره هنا أيضا ويكون قد نبه على أنه اذا صدر منه الايقاف على الورثة مطلقا بالموت يكون حكمه ما ذكره
فذكره لبيان حكمه ولدفع توهم أن هذا الوقف الذي هو في الحقيقة وصية لا يصح لكونه وصية في المعنى
تأمل **(قوله)** ثم هذا بخلاف ما اذا أوصى أن تكون الخ) أى ما وقفه في مرضه قال الخصاص فأتقول
ان لم يقف في مرضه ولكن أوصى أن تكون وقفا بعد وفاته هل له الرجوع قال نعم وليس هذا بمنزلة
ما أنفذه في مرضه وأبته ألا ترى انه لو برئ من مرضه وصح كانت هذه الارض وقف الصحة وان الذي

أوصى أن تكون أرضه وقفا بعد وفاته أنما هي وصية بعد موته له الرجوع فيها وإبطالها فمما فترقتان اه
(قوله) ذكر الحياة والموت غير قيد لا غناء التأيد عنه الخ فيه تأمل فان الكلام في لزوم الوقف ولا يلزم
الابتدأ كرها ولواقتصر على التأيد بطل الإيقاف بموته وتورث عنه نعم يظهر أن ذكر الحياة غير قيد **(قوله)**
يفيد أن الخروج والرجوع الخ حقه خذف لفظ الخروج **(قوله)** الظاهر أن هذا على قوله أما على
قولهما فالظاهر أنه وقف الخ الحسن أن يقال في حل عبارة الشارح هذا على قوله أما على قولهما فكذلك
في الأول لا الثاني **(قول الشارح)** فقول الدرر لو اقتصر بنفسه القاضي لو غير مسجل منطوق فيه أفاد
الرحمى أن صاحب الدرر لعله شرط فقره ثلاثا يكون راجعا عن صدقته بدون عذر وشرط قضاء القاضي
ثلاثا ينقضه آخر على مذهبهما اه وهو وجيه اه سندی **(قوله)** وفي القهستاني أن التسليم ليس
بشرط إذا جعل الواقف نفسه قima الخ عبارة القهستاني وهذا يعني اشتراط التسليم للناظر على قول محمد
إذا لم يشترط الولاية لنفسه والافقد سقط اشتراط التسليم اه ويندفع توقف المحشى عما يأتي في الشرح
أن اشتراطها لنفسه جائز بالإجماع كما نقل ذلك عن الزيلعي وإن نوزع في دعواه الإجماع والذي في التهر
أن عن محمد روايتين كما سيأتي له تأمل **(قوله)** أي لأنه مشاع حيث لم تقسمه بينهن لم يظهر هذا
التعليل وإذا سلمتهن بدون قسمة يصح التسليم والظاهر أن عدم الحجة عند محمد لعدم التسليم لا لا شيوع تأمل
(قوله) لكن ذكر في البرازية أن عن أبي يوسف في التأيد روايتين الخ ذكر السندی عند قوله سابقا
وأكتفى أبو يوسف بلفظ موقوفة مانعة وذكر الوقف وحده أو الحبس معه يثبت به الوقف على ما هو المختار
وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغيانية ولو قال أرضي هذه موقوفة على فلان أو ولدي أو فقراء
قرايتي وهم يحصون أو على اليتامى ولم ير دبه جنسه لا يصير وقفا عند محمد لأنه وقف على شيء ينقطع
وينقرض ولا يتأبد وعند أبي يوسف يصح لأن التأيد عنده ليس بشرط كذا في محيط السرخسي اه
ونقله في الهندية وهو موافق لما في البرازية قالوا ولي أن يقال إن عن أبي يوسف طريقتين ما ذكره البرازي
وما ذكره في البحر أنه ظاهر المجتبى تأمل ثم رأيت في التمه ما يؤيد البرازية ونصه التأيد بشرط عند محمد
حتى لو وقفه على جهة يتوهم انقطاعها بان وقف على أولاده وأولاد أولاده ولم يجعل آخره للفقراء لا يصح
الوقف وعلى قول أبي يوسف التأيد ليس بشرط حتى إن في هذه المسئلة يصح الوقف عنده ثم قال وبعض
مشايخنا قالوا لا خلاف أن التأيد بشرط صحة الوقف وانما الخلاف في تلك المسئلة في شيء آخر أن عند أبي
يوسف يثبت التأيد بنفس الوقف من غير اقتران شيء آخر به ثم قال ولما كان من مذهب أبي يوسف أن
التأيد يثبت بنفس الوقف فإذا مات أولاده نصرف الغلة إلى الفقراء اه وبؤيده أيضا ما ذكره في أول
وقف الانقروية وذكر نحو ذلك في المنيع ومثل ذلك في كثير من كتب المذهب وفي الدرر أن التأيد بشرط
اتفاقا لكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف لأن قوله وفقت أو تصدقت يقتضي الإزالة إلى الله تعالى
وهو يقتضي التأيد فلا حاجة إلى ذكره اه **(قوله)** والمراد بالمعين ما تمل الانقطاع كأولاد زيد أو فقراء
قراية قسلا وهم يحصون الخ أي بخلاف ما إذا كانوا لا يحصون فإنه يقع مؤبدا قال في تمة الفتاوى في
فتاوى أبي الليث إذا وقف دار على فقراء مكة أو فقراء قرية إن كان الوقف في حيوان وصحة والفقراء
يحصون لا يجوز هذا الوقف لأنه لا يجوز الامؤبدا وهذا لم يقع مؤبدا الجواز أنهم عوتون في تمة طلع الوقف
وإن كان الفقراء لا يحصون جاز الوقف لأنه وقع مؤبدا اه **(قوله)** فإذا سمي من ذلك ثلاث بلون فهي وقف
مؤبدا إلى يوم القيامة سيأتي في فصل الوقف على الأولاد ما نصه ولو زاد البطن الثالث عم نسله اه

والظاهر أن هذا هو المراد بكونه مؤبداً **(قوله)** وبه تعلم أنه لا يحل لقوله الشارح مطلقاً لأنه (فسر
الاطلاق السندی بقوله يعني طال الوقت أو قصر ولا يتوهم منه أنه يجزم بعمدة وقف المؤقت الذي زاد فيه
قوله فإذا مضى الشهر أو السنة فالوقف باطل فقد صرح في ذلك بطلانه اهـ بلفظه **(قوله)** لزومه على
قول الامام باحد الامور الاربعة المارة الخ) لكن ليس لزومه في كلهما موجباً لزوال الملك بل في بعضها وهو
الحكم به والافراق في المسجد كما تقدم **(قوله)** لاقتضائهما الملك أي ملك المنفعة أو العين **(قوله)**
ويستثنى من عدم الاعارة ما لو كان داراً موقوفة للسكنى الخ) وكذا ما شرط الواقف اعارته فلو وقف
كتباً أو منقولاً أو عقاراً وشرط أن يعارفاً لا يجوز للتولي اجارته اهـ سندی **(قوله)** كما إذا كان الموقوف
أرضاً مشلا بين جماعة فتراضوا على أن كل واحد منهم يأخذ له من الأرض الموقوفة قطعة الخ) في المنع
عند قول المصنف الموقوف عليه لا يملك الاجارة مانصه ذكر في الفتاوى الرشدية إذا كان الوقف على رجل
معين قال بعض المشايخ يجوز أن يكون هو المتولي بغير اطلاق القاضي لأن الحق لا يعدوه والفتوى أنه
لا يصح ولا يصلح لأنه لا حق له في التصرف في الوقف انما حقه في أخذ الغلة وقال الفقيه أبو جعفر إذا كان
الاجر كله للموقوف عليه بان كان الوقف لا يستمر وغيره لا يشركه في استحقاق الغلة فينبذ يجوز وهذا في الدور
والخوانيت وأما الاراضى ان كان الواقف شرط تقديم العشر والخراج وسائر المؤن فليس للموقوف عليه أن
يؤجرها وأما إذا لم يشترط ذلك يجب أن يجوز ويكون الخراج والمؤنة عليه وهذا نظير ما روى عن أبي
يوسف انه إذا كان الموقوف عليه متي أو ثلاث فتقاسموه وأخذ كل واحد أرضاً رعى بها بنفسه قال أبو
يوسف ان كانت الأرض عشرية جازمها بآثارهم وان كانت خراجية لا تجوز هكذا ذكر في فتاوى ظهير
الدين كذا في الفصول العبادية اهـ ثم ان ما ذكره المصنف من جواز المأوىة نظاهره جوازها ولو كان
الوقف للغلة مع أنه سيد كفي باب الوصية بالخدمة أن الدار تقسم في الوصية بالسكنى أما في الوصية بالغلة
فلا تقسم على الظاهر اهـ أي ظاهر الرواية اذ حقه في الغلة لا في عين الدار وفي رواية عن الثاني تقسم
ليستغل ثلثها كما نقله الشرنبلالي عن الكافي والظاهر عدم الفرق بين الوصية والوقف وظاهر كلامهم هنا
اعتماد هذه الرواية **(قول الشارح في قسم المشاع الخ)** لكن هذه القسمة لا يجري فيها الاجبار في المنع
عن أنفع الوسائل ان القاضي لا يجوز له أن يقسم قسمة بجمع بين الملك والوقف على وجه الاجبار بمعنى أنه
إذا طلب ذلك ناظر الوقف وامتنع الشريك المالك عن القسمة لا يجبره القاضي ويقسم بل لا بد أن يكون
على وجه التراضي من الشركاء كلهم اهـ سندی **(قوله)** والتوفيق كما أفاده الخیر الرملي بحمل ما في
الخصاف وغيره من عدم جواز القسمة والنهاية على قسمة التملك الخ) الاظهر في التوفيق حمل ما في الخصاف
على ظاهر الرواية والوقف للغلة وما في الاسعاف وغيره على رواية أبي يوسف كما علم مما تقدم **(قوله)** أي بان
يأمر رجلاً بان يقاسمه الخ) أو يتولى ذلك بنفسه **(قول الشارح ولو بعضه ملك وبعضه وقف الخ)**
في شرح الملتقى والمعتمد لزوم الاجر على الشريك والزوج في دار البتيم الملك كالوقف خلافاً لما في الصيرفية
اهـ فالتعميم في كلام الشارح انما يظهر على ما في الصيرفية الا أن يكون مراده انه استعمله الموقوف عليه
فلا يلزم أجره حصه الملك بخلاف ما إذا استعمله الشريك المالك فيلزمه أجره حصه الوقف **(قوله)** ويصح أن
يراد بالفعل الاقراض الخ) لكن المتبادر من ذكر الجار في المعطوف هو الاحتمال الاول وعليه الواو بمعنى أو
(قوله) لكن عنده أي عند الامام **(قوله)** وهو بعيد الخ) لا بعد فيه مع معرفة وجهه وذلك
أنه بالقول لم يحصل التسليم الذي هو شرط بخلاف الصلاة فيه مع الاذن فإنه يحصل التسليم مع ما يدل

على الخروج تأمل **(قول)** لكن المناسب أن يراد من البناء الآن الخ) لكن يكون في عبارته ركازة
فانه جعل موضوعها ارادة أهل المحلة فلا يناسب التفصيل بعد ويصح أن يراد الباني الاول ويجعل
موضوعها انه حي فان أهل المحلة اذا ارادوا ذلك وكان الباني منهم يكون اهم ذلك لطالبه معهم وان كان الباني
من غيرهم لا يكون لهم ذلك لكون الولاية له مادام حيا لا لأهل المحلة تأمل **(قول)** المصنف لمصالحه ليس
بقيسديل الحكم كذلك اذا كان ينتفع به عامة المسلمين على ما أفاده في غاية البيان حيث قال أو رد الفقيه أبو
الليث سؤاله وجوابا فقال فان قيل أليس مسجد بيت المقدس تحت مجتمعات الماء والناس ينتفعون به قيل اذا
كان تحت شئ ينتفع به عامة المسلمين يجوز لانه اذا انتفع به عامتهم صار ذلك لله تعالى أيضا اهـ ومنه يعلم حكم
كثير من مساجد مصر التي تحتها صهاريج ونحوها **(قول)** ظاهره انه لا خلاف فيه مع أن فيه خلافا **(قوله)** الخ
قديقال ظاهر التشبيه يفيد أن فيه خلافا فهم ما ذكره في البحر يفيد ترجيح قواهم ما اذا كان له جماعة اذا
أغلق الباب ولا يمنعون غيرهم في سائر الاوقات **(قول)** وقد رد في الفتح ما بحث في الخلاصة من أنه لو احتاج
المسجد الى نفقة تؤجر قطعة منه بقدر ما ينفق عليه بأنه غير صحيح الخ) قال السندي أكن أفتي الرمي
بخلاف ما هنا في عدة أسئلة ففي فئاواه مثل في مدرسة احتاجت الى نفقة لعمارة ما خرب منها وليس هناك
ما يعمر به من الوقف هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما ينفق عليها أم لا أجاب مقتضى ما في الخلاصة
جواز ذلك فانه قال ولا يؤخر فرس السبيل الا اذا احتج لنفقته فيؤجر بقدر ما ينفق عليه وهذه المسئلة
دليل على أن المسجد المحتاج الى النفقة تؤجر قطعة منه بقدر ما ينفق عليه اهـ وبديع لم الحكم في المدرسة
بالاولى وقد بحث فيه الطرسوسي بحثا يلوح رده والاعتبار بعخته فقد قال المحقق ابن الهمام ان الطرسوسي
لم يكن من أهل الفقه وقد نقل كثير من أهل العلم عن الناطقي الاستدلال المذكور وسلموا له فخر يحبه
ومعلوم أن الفرق بين الناطقي والطرسوسي كما بين السماء والارض وحيث كان الناطق مصلحا لا يخشى
الفساد والله يعلم المفسد من المصلح الى آخر عبارته **(قوله)** لكن نقل في البحر بعده هذا عن الوالدية
مسجده أوقف مختلف الخ) غاية ما تفيد عبارته جواز الصرف العمارة وأما صرف غلة أحد الوافين
لمصرف آخر فسكوت عنه فيكون العمل حينئذ بما يفيد كلام المصنف **(قول)** ومن اختلاف الجهة
ما اذا كان الوقف منزلي الخ) ومن اختلافها أيضا كما أفاده السندي عن التميمي الرمي أيضا مال الوقف وقف
أحد هما على قراء المسجد والآخر على ترميمه **(قول)** الشارح ونفقته وبنائته في مال الوقف الخ) أي
ولو كان الواقف متلفا ويكون العبد حينئذ من جملة المصالح الموقوف عليها فيؤول توقف ط تأمل
لكن هذا ظاهر اذا كان الوقف على المصالح وأما اذا كان انشرا خبز لأهل الر باله أو عمارة أو نحو ذلك
فلا يظهر **(قول)** والظاهر أن مثل ما ذكره اذا رضى القاتل دفع البسول الخ) سيأتي في الجنائيات
التصريح بانقلاب القود ما لا وعلل في الشرب ليلية عدم التقصاص باعتبار من له الحق بناء على الاختلاف
في تعريف الوقف **(قول)** لا تتمين بالتعيين فهي وان كانت لا ينتفع بها الخ) انما ذكرنا ذلك في عقود
المعاوضات خاصة تأمل وعبارة الفتح تفيد نسبة المسئلة لفر خاصة ولم يذكر ما يدل لدعواه من نسبة القول
بوقف الدراهم والمكيل والموزون لمحمد وأيضاد عوى أن الدراهم لا تتعين بالتعيين لا تجدي نفع في المكيل
والموزون فانهما يتعينان به **(قول)** لان الوقف على المسجد لا على أهله الخ) فيه انه لا معنى لجعل
المسجد وقفا عليه اذ لا ينتفع بالمصحف والظاهر أن المراد وقف على أهل المسجد بتقدير مضاف ويقيد
جواز الوقف بما اذا كان أهله يحصون أو هور وايد أخرى فائله بحجة الوقف بدون احصاء والظاهر ما فعله

في الدرر وتبعه الشارح من أن هذه المسئلة ليس فيها اختلاف اذ مجرد ذكر أنه يقرأ فيه في المسجد في موضع
وذكر أنه لا يكون محصورا على هذا المسجد في موضع لا يدل على الخلاف غاية الامر أنه بين في الاول أنه
يقرأ في المسجد ولم يبين حكم القراءة في غيره بل سكت عنه وبين في الموضع الآ خر ما سكت عنه ومجرد هذا
لا يوجب القول بالاختلاف وما في القنية لا يدل عليه أيضا غاية ما أفاده عبارتها أنه ليس للواقف دفعه لغير
أهل المحلة ومفاده أن هذا الوقف يكون على أهل محلة المسجد لا لغيرهم وتعين المسجد للقراءة فيه أو عدمه
لادلالة عليه في عبارتها ثم رأيت ما يأتي في القروع المهمة المذكورة في الشرح أن الارصاد على المالك
ارصاد على المالك وفي القهستانى وصح وقف منقول فيه تعامل كالمصحف الموقوف على أهل المسجد
ويقرأ فيه وفي غيره **(قوله)** بأن يصرف الى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه الخ أى فالمراد
بالوقف الذى يبدأ من غلته بعمارة العين الموقوفة للغلة والعين الموقوف عليها كالمسجد اذ لا شك أن كلا
موقوف عليه الغلة بمعنى أنهم ما مشروط صرف الغلة الى عمارتهما **(قوله)** فلو كان الوقف شجرا يخاف
هلاكه كان له أن يشتري من غلته قصيلا الخ فالمراد بالعمارة ابقاء الموقوف على ما كان عليه زمن الواقف
ودفع المرسد ملحق ومقاس على العمارة وليس داخلا فيها والاولى أن يراد بالعمارة ما فيه غلته الوقف وما
كان فيه بقاءه فيدخل ما ذكر **(قوله)** لو كان الوقف على معين الخ رجل أو رجال وسياقى التكلم
على هذا قنأمله **(قوله)** وظاهر قوله بقدر ما يبقى الخ منع البياض والحرة على الحيطان الخ هذا اذا لم
يزدأجره بما ذكر **(قوله)** والذي يبدأ به من ارتفاع الوقف أى من غلته عمارته الخ قال البرجندى المراد
بارتفاع الوقف المنافع التى تحصل منه وهو من اطلاق العوام حيث يسمون ما يحصل من الزرع ارتفاعا
يريدون بذلك الحاصل بالرفع وهو رفع الزرع الى اليبدر بعد الحصاد انتهى وأقول غاية الامر أنه استعمال
مجازى وليس بخطا قنأمل اهـ جوى على الكثر **(قول الشارح)** بقدر كفايتهم الخ قال السندى
فيه نظرفان كفايتهم قدر يزيد على المشروط لهم وقد تنقص عن أجر عملهم والمقصود أنه يعطى لهم أقل
من معلومهم توقيرا لحق العمارة **(قوله)** لان ما ذكره هو مفاد كلام الفتح الخ نعم ما ذكره مفاد الفتح
الأن قوله أما المباشر والشاذ الخ انما هو من كلام الجبر ولا وجود له فى الفتح **(قوله)** والمؤذن والميقانى
عبارة الاشياء بدون واو فى المؤذن على ما نقله عنه فى النهر **(قوله)** وبهذا التقرير يسقط ما قدمناه عن النهر
فى الرد على الاشياء الخ فيه أنه فى الاشياء ألحق المؤذن وما عطف عليه بالامام وما عطف عليه ولا يصح
هذا الالحاق لاقتضائه أن المؤذن ومن معه أهم المشروط بمباشرة الوظيفة مع أنهم انما يستحقون الاجرة اذا
باشروا بعمل العمارة كما قدمه وبما قرره لا يسقط رد النهر على الاشياء **(قوله)** بخلاف مودع الابن فانه
مأمور بالحفظ الخ أى فضمانه لتركه الحفظ لانه دفع المال لغير مستحقه لما أن نفقة الابن ونحوه تجب
بدون قضاء ولذا كان الضمان عليه قضاء لادبائه وأصل هذه العبارة بخلاف مودع الابن لتعديه بالدفع لانه
مأمور بالحفظ فقط **(قوله)** أى القدر الذى يغلب على ظنه الحاجة اليه الخ قد يقال قدر ما يحتاج اليه
فى المستقبل غير معلوم اذ هو غير منضبط فلا يدري القدر الذى يرصد للعمارة وغاية ما يقال ان الامر مفوض
للتأطرق يرصد القدر الذى يغلب على ظنه الحاجة اليه اهـ سندى عن الجوى وقال ما ذكره الشارح قول
الفقيه أبى الليث ولا يعارض بما سواه من الاقوال والنفس به تشرح وقول أبى بكر لا يجوز صرف شئ
للفقراء ولو اجتمعت غلة كثيرة لانه يجوز أن يحدث للمسجد حدث والداه بحال لا تغل وقد سئل العلامة
أبو السعود العمادى هل يلزم الحفظ لعمارة الوقف قبل أن يحتاج الى المرممة فاجاب بانه لا يلزم وانما يؤمر

في الوصية بغلة دار لرجل ثوبج ويدفع اليه غلاتها فان اراد السكني بنفسه قال الاسكاف له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية أخت الوقف فعلى هذا يكون الفتوى في الوقف على هذا بل أولى لأنه لم ينقل فيه اختلاف المشايخ اهـ وأنت خير بان ترجيح الشربلالي الجواز ليس أقوى من ترجيح الظهيرية عدمه مع التعبير عنه بلفظ الفتوى مع أن الشربلالي ليس من أهل الترجيح ولم يستند في ترجيحه للجواز بنقله عن هوأهله بل استند فيه لبعض استدلالات دالة عليه كما يظهر ذلك لناطري رسالته تأمل وانظر ما يأتي في الباب المذكور (قول) وهذا كما ترى خلاف ما رجحه الشربلالي الخ) أي حيث قال كان للاستغلال وأنت خير بأنه ليس في عبارته ما يفيد منع سكناء بل ربما أفاد تعبيره أولاً بكان وثانياً بتقييد أن له السكني في الاول تأمل (قول) وهذا يحتمل أن يكون المراد جواز الوقف مقترباً بهذا الشرط الخ) لكن ما تقدم من أنه لو كان الوقف على رجل بعينه وآخره للفقراء فهي في ماله ولا تؤخذ من الغلة لأنه معين يمكن مطالبته اهـ يفيد صحة هذا الشرط اذ هو شرط اقتضاء أصل الوقف فيكون ذكره تأكيداً له (قول) ولا يكون امتناعه منه رضا بطلان حقه لأنه في حيز التردد) بيانه أن الامتناع يحتمل أن يكون ابطالان حقه ويحتمل أن يكون لنقصان ماله في الحال لرجائه اصلاح القاضي وعبارته ثم رده اهـ عناية (قول) نعم يرد عليه ما قاله الرملي وكذا ما قدمناه عن الفتح الخ) فعلى ما قاله الرملي يكون الحكم هو الاستبدال وعلى ما قدمه تعويلك الوارث عند محمد حيث كانت للسكني كما هو موضوع المسئلة (قول المصنف وصرف نقضه الخ) قال في البصر المراد ما أتهدم من الوقف فلواتهدم الوقف كله فقد سئل عنه قارئ الهداية بقوله سئل عن وقف تهدم ولم يكن له شيء يعمرنه ولا أمكن اجارته وتعميره هل تباع أنقاضه من حجر وطوب وخشب أجاب اذا كان الامر كذلك صح بيعه بأمر القاضي ويشتري بثمنه وقف مكانه فاذا لم يمكن رده الى ورثة الواقف ان وجدوا والا يصرف الفقراء اهـ (قول) بأن أحضرت المؤن الخ) هذا تصوير لقوله والاحفظه لاقوله ان احتاج كافي ط وهو ظاهر تأمل وقوله والافبالانهدام تحقق الحاجة ليس في جميع الصور فانه قد يحصل الانهدام ولا يحتاج الى هذا النقض بعينه لكسره مثلاً (قول) قلت وشجر الوقف ليس له حكم العين الخ) الذي في هلال من باب وقف الدار والارض على معينين ان ما ييس من الشجر المثمر حكمه حكم النقض (قول) أطلق في الطريق فعم النافذ وغيره الخ) الظاهر أنه في غير النافذ يشترط فيه ما يشترط في أخذ أرض بجوار المسجد لانه مما لو لأهله تأمل (قول) قلت الظاهر أن هذا في مسجد جعل كله من الطريق الخ) الظاهر أن حكم المسجدية في صورتي جعل كل الطريق مسجداً أو بعضه متحققة فيهما بدون فرق بين المسئلتين لكن مادامت حوائطه قائمة والاعاد طريقا فيهما كما يأتي ما يفيد هذا كما كتبناه عقب هذا (قول الشارح لانهما للمسلمين) هذه العلة انما تظهر في النافذ خلافاً لما في ط (قول الشارح وهو ما اذا جعل في المسجد عمراً الخ) بالبناء للفعول والذي يظهر أن الجاعل غير الباني اذ لو كان هو الباني ابتداء لا مانع من دخول الجنب ونحوه لعدم مسجديته لكن التعليل بقوله لتعارف الخ انما يدل أن الباني هو الذي جعل بعض ما أحاط به البناء عمراً ولا يظهر منع الجنب من دخوله ولو جعله الباني عمراً بعد انعقاد مسجديته لا يصح لحروجه عن ملكه وتقييد جواز الجعل بالاحتياج يفيد أن الجعل بعد انعقاد مسجديته وحينئذ لا فرق في كون الجاعل الباني أو غيره ويظهر استثناء الجنب ونحوه من المرور فيه (قول) ولعل هذا هو المراد الخ) لا يصح أن يكون هذا مراداً مع قول الشارح حتى الكافر بل الظاهر أن المرور فيه جائز لكل

أحد ولو بدون حاجة ما عدا ما استثنى **(قول)** وأجيب بأن صورته ما إذا كان لمقصود طريقان **(الح)** قلت
ومن تحقق عبارة الخاتبة والهندية المشار إليهما لم يحصر على هذا التصور اه سندی وفيه أن عبارتهما
انتهى في جعل بعض الطريق لافي كله كما هنا **(قول)** بقربة التعليل المذكور **(الح)** لانه يفيد عدم
جواز جعل المسجد طريقا كلاً أو بعضاً **(قول)** فيه أن الصلاة في الطريق مكروهة كالمرور **(الح)** قد
يقال ان المراد أن الصلاة في الطريق الذي جعل مسجدا جائزة بلا كراهة فلذا جوازنا هذا الجعل لخروجه
عن كون الصلاة مكروهة فيه بخلاف المسجد فإنه لا يخرج عن المسجدية فلم يجعل طريقا للزوم المرور
فيه وهو غير جائز تأمل ثم رأيت في السندی ما نصه ان الكراهة تختص بحال كونه طريقا أو ما عند تفسيره
مسجدا فتنفي الكراهة اه فعلى هذا مراد الفصولين بقوله لعدم جواز الصلاة في الطريق مادام
طريقا فلا ينافي ما في الشارح ومراده أيضا بقوله المسجد الذي يتأمن من جانب الطريق لا يكون له حكم
المسجد بل هو طريق **(الح)** ما بعد نقضه للدليل الذي ذكره فلا ينافي ما ذكره الشارح بقوله لجواز الصلاة
في الطريق **(قول)** لما روى عن العمارة رضى الله تعالى عنهم لما خاق المسجد الحرام أخذوا أرضين
بكره **(الح)** في شرح الوهبانية في الاستدلال بما ذكره على قول أبي حنيفة تغلرفاه لا يجوز بيع أراضي مكة
في العمرة ولا اجارتها أيضا عند فالباني ما غاصب أو مستعير فيؤمر بأخذ عمارته وتضاف إلى المسجد
لعدم غلظته **(الح)** **(قول)** وهو قول المتن ولاية نصب القيم إلى الواقف ثم لوصبه **(الح)** فيه أن ما يأتي في نصب
المتولى لافين يستحق الولاية نعم ما ذكره الشارح فيما يأتي عقب قوله ثم لوصبه بقوله له مقامه يفيد أن
له الولاية كالواقف **(قول الشارح ويزرع وجوب **(الح)**** الذي حققه السندی بعبارة طويلة أن الوصي
أو المتولى المنسوب من الواقف أو القاضي لولم يتحقق من أحدهما خيانة وأراد من عدا قاضي القضاة عزله
واقامة غيره مقامه من هو أصح منه وأورع فليس له ذلك ولا يتولى ذلك الا قاضي القضاة وأما عزل
الخائن واقامة غيره من يحفظ الوقف ويعمره ويحفظ ما بقي على تحقده واقامة تولى على وقف لم يكن
له متول فلا يوقف على القاضي فضلا عن قاضي القضاة وان عزله واجب على كل مسلم يستطيعه فله
من قيل انكار المنكر فله حفظ هذا فانه نفيس جدا اه وهذا غريب **(قول)** وفي الجواهر القسم اذا لم يراع
الوقف يعزله القاضي **(الح)** وفي خزانه الاكمل الولاية في الوقف للواقف الا أن يكون خائفا من زعم القاضي
من يده وكذا الواتمه في عمارته أو حفظ غلظته **(قول الشارح)** أو ظهر به فسق **(الح)** في مسكين من الوصاية
لأوصى إلى عبد وكافر وفاسق بدل الوصاية بغيرهم وشرط في الاصل أن يكون العاق متماخوفا عليه في
المال اه قال في المجتبى لاند قد يفسق في الافعال ويكون أمينا في المال اه أبو الواسع **(قول)**
ويشترط للصحة بلاؤه وعذله لا حرته واسلامه **(الح)** في منهوات الاسقروية هذا لعل على أن تولية الذي
صحيحة وينبغي أن يخص بوقف الذي فان توليه الذي على المسلمين حرام لا ينبغي اتباع شرط الواقف فيها
من خط ابن نجيم اه **(قول)** وذكر صاحب الجفر في بعض رسائله أن ما ذكره العلامة قاسم لم يستند
فيه إلى نقل **(الح)** هي الرسالة الخامسة عشرة ونص عبارتهما من أسقط حقه من وتظيفته لا يسقط
وكذلك من فرغ عن وتظيفته لغيره ولم يكونا بين يدي القاضي الا أن الشيخ قاسم في فتاواه أفتى بسقوط
حقه بالفراغ لغيره وان لم يقرر الناظر المنزول له ولم يستند لنقل وخولف في ذلك اه وبظهر أن الفرق
بين ما أفتى به قاسم وغيره أنه قائل بالسقوط بمجرد الفراغ ولو بدون علم القاضي بخلاف غيره فإنه يقول
لا بد من علمه وليس الفرق بينهما اشتراط تقرير غيره وعدمه خلافا لما يفيد قوله وان لم يقرر الناظر المنزول

مطلب في عزل متولى الوقف

مطلب فيمن أسقط حقه
من وتظيفته

اليه فانه محل اتفاق على عدم شرطيته تأمل وتراجع فتاوى العلامة قاسم حتى يعلم محل الخلاف ثم
 راجعناها ونظهر منها ان محل الخلاف كما ظهر وسند كبريائه فيما يأتي عند التكلم على الفراغ عن
 وظيفة النظر ونحوه **(قول)** وحاصله جواز أخذ المال بلا رجوع الخ انظر ما قاله في البيوع فانه قد
 أوسع فيه الكلام **(قول)** وعند محمد لا يجوز بناء على اشتراطه التسليم الى متول الخ لانه حينئذ لا يقطع
 حقه فيه وما شرط القبض الا لينقطع حقه ولما لم يشترطه أبو يوسف لم يمنع كذا في السندي **(قول)** أي
 حين اذ كان الفتوى على قول أبي يوسف الخ الا صوب جعل قوله حينئذ راجعاً لقوله صح جعل غلة الوقف
 لنفسه ولا دخل لكونه على قول أبي يوسف أو غيره فتأمل **(قول)** ظاهره انه لا فرق بين ذكره بلفظ الاستبدال
 أو البيع وهو خلاف التوفيق الخ فيه تأمل ان غاية ما أفاده المصنف صحة الشرط فيهما بدون أن يذكر أن
 الاول محل إجماع والثاني خلاف نعم قول الشارح حينئذ يفيد أن الاول على الخلاف تأمل **(قول)** والظاهر
 أنه قيد للبيع لا للشراء الخ يؤيد ما قاله انه في المنبع ذكره قيد للبيع لكن انما ذكره بلفظ الاستبدال
 ونصه ولو شرط الواقف أن يستبدل به أرضاً أخرى اذا شاء ذلك الخ **(قول)** ويخرج من شاء ومن استبدل به
 كان له الخ الا صوب حذف من الثانية كافي ط وايدال الماضي بالمضارع وزيادة الاستثناء قبل
 أن يجعله كما هو عبارة الاصل ونصه وعلى وزان شرط الاستبدال لو شرط لنفسه أن ينقص من المعاليم اذا شاء
 ويزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس لقيمته الا أن يجعله له واذا أدخل وأخرج مرة ليس
 له ثانياً الا بالشرط اه **(قول)** الشارح وشرط في البصر خر وجهه عن الانتفاع بالكلية الخ أي بان لا
 يحصل منه شيء أصلاً أو لا يبق عوته كما تقدم **(قول)** فكذا يكون شرطاً فيما لو لم يشترطه لنفسه بالاولى
 وقد يقال بالفرق وذلك انه فيما شرطه لنفسه يتبع ما شرطه لوجوبه بخلاف ما اذا لم يشترطه لعدم
 ما يقتضي الاتحاد ألا ترى أنهم جوزوا الاستبدال بالدرهم فتأمل **(قول)** فلو استبدل الحاتوت بأرض الخ
 فيه أن صقع الأرض ليس كصقع الحاتوت الا أن يصور بما اذا كانت الأرض أصقع منها كما هي أكثر
 غلة **(قول)** لو شرط أن يقرأ على قبره فالتعيين باطل أي على القول بكراهة القراءة على القبر والمختار
 خلافه فعلى المختار تعين القراءة على القبر بقي ما لو شرط القراءة في منزله مثلاً هل يتعين أولاً والظاهر أنه
 لا يتعين نظير عدم تعيين المكان في المسئلة الخامسة وليست كمسئلة القراءة على القبر لان للواقف فيها
 غرضاً صحيحاً وهو تنازل الرحمت على القبر بالقراءة عنده زيادة عن ثواب القراءة فيراعي شرطه لذلك
 ولم يوجد هذا الغرض فيما لو عين منزله للقراءة فيه ثم رأيت في الشرح قبيل باب الوصية بالخدمة ما نصه
 ويجوز في تنوير البصائر أنه يتعين المكان الذي عينه الواقف لقراءة القرآن أو التدريس اه وفي حاشية
 أبي السعود على الاشياء عن التارخانية أن الحسين بن علي بن مرسية وبنى فيها مقبرة لنفسه ووقف
 ضيعة وذكر أن ثلاثة أرباعها للمتفقهة والرابع يصرف الى من يقوم بكنس المقبرة وفتح بابها والى من يقرأ
 عند قبره ورفع هذا الى الحاكم فقضى فيه بحسنة هل يحل لمن يقرأ عند قبره أخذ هذا المرسوم قال نعم قيل
 واذا لم يكن هنالك قضاء قاض هل يحل لمن يقرأ عند قبره أخذ هذا المرسوم قال نعم اه **(قول)** لا يخفى ما في
 هذه العبارة من الركاكة الخ في السندي فيرشدونهم بحكامهم وقضاتهم على مقتضى الشرع فدلالة
 الحكم وارشاد القضاة بموجب الشرع لا يكون من قبيل المداخلة المنه عنهما من الواقف لان المداخلة
 المنه عنها أن يأتهم القاضي أو يأمرهم ابتداء وهم كارهون وهو لا علماً عرضوا ما أشكل عليهم واسترشدوا
 وعملوا بما أرشدوا كانوا معصومين من هجوم من سواهم عليهم وقوله بأرائهم أي بمقاصدهم وقوله مع قضاة

البلاد أى يذهبون اليهم حتى تدلهم على الامر المشروع اه **(قول)** بل لان غير المنقولات تبقى بنفسها
 مدة الخ لا يناسب ذكره وعبارة السندی لان المنقولات الخ بحذف لفظ غير والقصد أنه لا يجوز وقفه وان
 جرى به التعامل لما ذكره من العلة **(قول)** قال فى أنفع الوسائل أنه لو بقى فى الارض الموقوفة المستأجرة
 المسجدانه يجوز الخ لكن لا يعطى حكم المسجد من كل وجه فلا يحرم على الجنب خوله لعدم
 خروج الارض عن وقفها الاصل كما هو ظاهر **(قول)** غرس شجرة ووقفها ان غرسها على أرض مملوكة
 يجوز الخ أصل المسئلة على ما ذكره السندی عن أنفع الوسائل وأما اذا غرس شجرة ووقفها ان غرسها
 فى أرض غير موقوفة فلا يخلو اما ان وقفها بموضعها من الارض فيصح تبع الارض بحكم الاتصال الخ
(قول) أى قبل دخوله الخ فيه أن الضمخ كما يصح قبل دخول الشهر رمضا فاصح عند رأس الشهر فلا
 داعى لهذا التفسير وحقه أن يقول أو قبل دخوله **(قول)** هذا فيما اذا ضر رفع البناء الخ فيه أن تلك
 الناظر برضا المالك لا يختص بمسئلة الضرر وما يدل لذلك عبارة البحر المذكورة نعم حق التعبير أن
 يقول الشارح عقب قوله لم يرفع ثم للناظر أن يملكه برضا المستأجر الخ **(قول)** بالقيمة بينا أوه نزع الخ
 والذي قالوه فى العصب والاجارة اذا مضت مدتها والرفع يضر أنه يملكه بقيته مستحق القلع **(قول)** الشارح
 فان لم يرض يبق الى أن يخلص ملكه ولا يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة لغيره اذا لا يملكه حيث
 لا يملك رفعه والظاهر أنه اذا لم يرض القيم لا يلزمه أجرة لبنائه لانه انما يبق لمصلحة الوقف لا لمصلحته ولو أزم
 بالاجرة لزم عليه ضرر ان اجباره على التبرص الى وقت التخلص والزامه بالاجرة ولم يعهد نظيره فى الشرع
 ولانه اذا أخذ بالاجرة أخذ برفع ملكه وتخليصه عن الوقف كذا قال الرولى هذا وقد صرح فى الخلاصة
 وغيرها فى حانوت وقف وعمارته لغيره أبى صاحب العمارة أن يستأجر العرصة بأجر مثلها ان كانت بحال
 لو رفعت العمارة تستأجر بأكثر يكاف برفع العمارة ولو أجرها من غيره مع العمارة لا يجوز فينبغى أن
 لا تجوز الاجارة هنا أيضا الا اذا أجز العرصة مع العمارة فأجاز صاحب العمارة فتحوز ويقسم الاجر عليهما
 قال فى البزاية ولو كان البناء ملكا والعرصة وقفا وأجر المنولى باذن مالك البناء فالاجر يقسم على البناء
 والعرصة وينظر بكم يستأجر كل فها أصاب البناء فهو لملكه اه وقد ذكره الشارح فى باب ما يجوز
 من الاجارة اه سندی **(قول)** كما أوضحه العلامة عبد البر بن الشحنة يمكن نازعه فى ذلك بعض معاصريه
 وجعل المصلحة العامة ما لا كافية لصحة الوقف كما أوضح ذلك فى شرحه وعمل مصر فى الارصادات على
 ما قاله المعارض خلاف ما جرى عليه ابن الشحنة **(قول)** والظاهر أن الحكم بطلان الوقف يكون بعد
 بيعه كآته فهم أن الحكم بالبطلان انما يكون بعد التنازع فى صحة البيع ليكون فى ضمن حادثة وقد
 علمت أن الظاهر من كلامهم هنا أنه حكم ضمنى لا يتوقف على كونه فى ضمن حادثة ويدل لذلك ما قالوه هنا
 أنه لو كتب القاضى شهادته على صلح البيع وقد كتب فيه باع بيعا جائزا صحه ما كان حكما بصحة البيع
 وبطلان الوقف اه نعم فى الصورة المذكورة فى الشارح ثانيا لا بد من المرافعة واستيفاء شرائط
 الحكم كما فى السندی فى الملح عن الخلاصة رجل وقف محدودا ثم باعه وكتب القاضى شهادته على صلح
 البيع لا يكون قضاء بصحة البيع ونقض الوقف هكذا أفق الأوزجندى وهذا اذا كتب الشهادة على
 وجه لا يدل على صحة البيع بان كتب أقر البائع بالبيع أما اذا كتب تشهد بذلك وفى الصلح باع بيعا جائزا
 صحا كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا فى بيوع الجامع الصغير اه **(قول)** فذا فى
 غير ما صرح أهل المذهب بترجيح خلافه الخ تقدم ما فى هذا فى رسم المفتى **(قول)** وأما ما أفق

به قارئ الهداية من صحة الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فعمول على أن القاضي مجتهد أو سهو منه
 في كلام البحر ومن تبعه مناقشات منها أنه حل فتوى قارئ الهداية على القاضي المجتهد وذلك بتأنيه قوله
 قاض حنفى ومنها أن قوله أن قول الامام مرجوح ممنوع فإنه صحيح أيضا ولا يقال أنه وإن صحح لم يفت به
 أحد كما ذكره صاحب البحر في أول كتاب الوقف والقضاء ممنوعون عن القضاء بغير المفتي به في المذهب لانا
 نقول إن أراد أنه لم يفت أحد من الحنفية بقول الامام من عدم لزومه الإبحكم الحاكم فتعديس ذلك وإن
 أراد أنه لم يفت أحد منهم فيما إذا أطلق القاضي بيع الوقف غير المسجل الوارث بجواز البيع فغير مسلم لما
 مر من افتاء قارئ الهداية وأبي السعود وهو الذي تقدم عن الخلاصة والبرازية وظهر الدين وشمس الأئمة
 الأوزجندى وخير الدين الرملى وصاحب البحر فى فتاواه ولذا أطلق المصنف القاضي ولم يقيد بالمجتهد وإنما
 حمله صاحب البحر على المجتهد لأن القاضى يقضى عند اختلاف الأئمة بما فيه قوة المدرك وهى لا يدركها إلا
 المجتهد أولان قول الامام ضعيف والقاضى لا يقضى به إلا أن يكون مجتهدا على أن صاحب البحر صرح
 فى كتاب القضاء أن الحكم بالقول الضعيف ينفذ ونقل الطرابلسى عنه أنه قال فى بعض رسائله وحل ابن
 الهمام كلامهم على ما إذا كان القاضى مجتهدا مردود بصريح النقول اه سندی وقدم أن ابن الهمام أفاد
 ترجيح قول الامام من حيث الدليل (قوله) لكن ليس فى كلام الشارح ما يوجب البطلان الخ يدل لعدم
 البطلان ظاهر عبارة الدرر ونصها فى مجمع الفتاوى القاضى إذا أطلق بيع وقف غير مسجل أن أطلق
 لوارث الواقف كان ذلك حكما منه ببطلان الوقف ويجوز بيعه وإن لغير وارثه لالان الوقف اذا بطل عاد
 الى ملك وارث الواقف الخ اه وكذلك ما فى المنح بالعز وظهر الدين لو أطلق لوارث الواقف يجوز البيع
 ويكون حكما بنقض الوقف وإن أطلق لغير الوارث فلا اه وقوله يعنى بعد البيع هذا غير مفاد التركيب بل
 مفاده أنا لو قلنا بالبطلان بهذا الاطلاق لا يتأتى القول بالصحة لعود الملك للوارث فيكون القصد تعليل عدم
 الصحة فتأمل (قوله) ينبغي أن يكون هذا فى سورة الاستبدال الخ فى السندى مانعه وانما جازلان
 هنا طر يقاشر عيا اذ هو قائم مقام الواقف فكان الاطلاق وقع له لكنها غير صريحة فيما فهمه الشارح
 لاحتمال أن مراده خصوص مسألة الاستبدال وهو الظاهر لان القيم انما يكون نائباً عن الواقف مادام
 الوقف وقفاً واذا بطل الوقف بطل كونه قيميا فكان أجنبيا فلا يكون الاطلاق له حكما ببطلان الوقف
 رحتى اه (قوله) فيكون المراد به المحكوم يلزومه الخ) لكن مراد الشارح وجد مسجلا ولا يثبت تشهده
 الآن وأراد أولاد الواقف ابطاله بمعاملة الملك من بيع وغيره فالقضاء ممنوعون من سماع هذه
 الدعوى كما يؤخذ هذا من السندى (قوله) الدين المحيط بالتركة مانع من نفوذ الاعتاق الخ) فيه أنه نافذ
 وانما على العبد السعاية (قوله) هذا فى التعميم الخ) الظاهر أن مراد الشارح أن دخولهم فى منقعة
 الوقف مع كونهم غير معلومين بالتبعية للفقراء وإن كانوا مذكورين فى لفظه فإن ذكرهم لا يصح دخولهم
 مع جهلهم تأمل ويدل لذلك عبارة القنية ونصها ولو على الأغنياء والفقراء يجوز ويدخل الأغنياء تبعا اه
 (قوله) أى سلمه الى المتولى على قول محمد بن ذلك شرط وقوله صحيح الخ) فى السندى قوله صحيح فاعل أقر
 واحتز به عما لو أقر مريض فى مرض موته بوقف فلا بد من تصديق الورثة حتى ينفذ فى الكل وإن لم
 تصدقه فن الثلث كما فى اقرار الحانية وإن لم يكن له وارث فلو كان على جهة عامة صح تصديق السلطان
 أو نائبه كما صرح به الشارح فى باب اقرار المريض اه وبهذا تعلم ما فى كلام المحننى (قوله)
 فالجواب الصحيح أن الوقف على الفقراء بقربة باقية الى حال الردة والردة تبطل القربة الخ) فيه أن كلماتهم

قاطبة ناطقة بان الردة تحبط العمل الصادر في حال الاسلام قبلها وقد ذكر المصنف وغيره أن ما آتى من العبادات في الاسلام يبطل بها ولا يقضى الا بالرجوع وفرض الوقت اذا صلاه ثم ارتد ثم تاب فيه وعلاو ذلك بأنه صار كالكافر الاصل بالردة فاذا أسلم وهو غني أو الوقت باق فعليه الرجوع أو الصلاة فهذا يقضى أنها تزيل نفس الطاعة ولو كانت تزيل الثواب أو العبادة التي قارنتها ما لزمه اعادتهما وحينئذ لم يبق بجواب الشرب لابي و ذكره جواب السؤا ل آخر لا يمنع صحة جعله جوابا لما قاله ابن النخعة أيضا فهو ملاق فتأمل وانظر ما تقدم كتابته عن عبد الحليم أول الكتاب

(فصل) **(قوله وكذا الوقف على أولاد الواقف الخ)** مازال التعليل قاصرا كما في ط لانه لا يشمل ما اذا لم يوجد في أولاده فقير ولا غائب ولم يخلق له أحد الا أن يقال انه بناء على الغالب **(قوله أي في الدار والارض)** الاظهر أن يزيد في تفسير الاطلاق قوله سواء كانت المصلحة في اجارته سنة أو لا كما يفيد مقابلة هذا القول بما بعده وبما يأتي له عن قارئ الهداية وعن البرازية **(قوله كما في)** هذه المصنف تبعاً للدراخ صدر عبارته يعني أن الارض ان كانت مما يزرع في كل سنة لا يؤجر أكثر من سنة وان كانت مما يزرع في كل سنتين الخ ثم ذكر أن هذا التفصيل منقول عن أبي جعفر كما حكاه عنه في أنفع الوسائل ثم قال وقال الصدر الشهيد في واقعاته المختار أن يفتي في الضياع بالجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع يفتي بعدم الجواز فيما زاد على السنة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف المواضع والزمان اه فانت ترى أن آخر كلامه يفيد أن الاختيار في الفتوى غير مأمنى عليه أولا تبعا للدور حيث نقله آخر أو أفره فتأمل **(قوله ومن فروع ذلك ما في الاسعاف دار لرجل فيها موضع الخ)** المراد ما اذا امتنع رب الدار من استجاره الامدة طويلة وليس الكلام في الاحتياج للعمارة **(قوله محل ما ذكره من التقييد ما اذا كان المؤجر غير الواقف الخ)** يمكن أن يقال ليس في كلام القنية ما يعين أن ما ذكره على رأي المتأخرين بل يمكن أن يكون على رأي المتقدمين من عدم تقدير المدة للاجارة ثم ما ذكره من نقض الاجارة بموت الواقف مبني على أن موت متولى الوقف الخاص به وغسلاته له يوجب فسخا وسيأتي أن غالب الكتب يفتي بعدم بطلانها بموت المؤجر سواء الواقف وغيره كما ذكره المحشى في فسخ الاجارة **(قول الشارح)** يعقد عقودهم لاحاجة الى العقود لما قاله من أنها تؤجر مدة طويلة للضرورة وقد يقال انها أخف وأقل ضررا لمكانه من الفسخ اذا زالت الضرورة أثناء المدة فتكون بعقودا أنفع بلجهة الوقف تأمل ثم ظهر أن ما في البرازية مبني على أحد الأقوال الثمانية ويدل لذلك ما قدمه عن قارئ الهداية وما ذكره في أنفع الوسائل حيث قال والمتأخرون تعرضوا لتقديرها فمنهم من قال لا يجوز أكثر من سنة مسلقة منهم من قال كذلك لا تعارض ومنهم من أجاز في الضياع ثلاثا وفيما عداها سنة ومنع عما زاد ومنهم من أجاز من سنة الى ثلاث ومنهم من لم يستحسن الزيادة على ذلك لكن لو فعل جازت اه **(قوله)** والظاهر أن هذا في الدار أما في الارض فيصح بل عقد ثلاث سنين الخ بل الظاهر أن ما ذكره في الخاتمة من التصدير بسنة في الدار والضيعة فادعى ما مبنى عليه في البرازية لا يزداد على سنة فيهما وهو القيل الذي ذكره المتن **(قوله)** لانه يثبت الاستأجر الفسخ فيرجع بما عمله من الاجرة الخ قد يدفع هذا المحذور بمرف الناظر الاجرة في وازم العمارة مثلاً قبل الفسخ واذا فسخ بعد ذلك وطلب ما عمله يؤمر بالانتظار لحصول غم له للوقف والجري على رواية اللزوم بوجوب عدم صحة هذه الاجارة فإنه لا يملكها الا سنة لا أن يربلا فرق بين العقد الواحد والعقود لكن

دفع المحذور بما ذكر لا يتم اذا قلنا ان الناظر يلزمه الدفع من ماله لتعلق الحقوق به (قول) فاذا اضطر الى ذلك لحاجة عمارة الوقف بتججيل أجرة سنين مستقبلية يزول المحذور والموهوم (الخ) لعله يتحمل المحذور الخ ارتكبا بالانخاف الضررين فانه لم يزل ثم ان ما ذكره ط ليس فيه دلالة على أن ابطالها عند عدم الحاجة (قول) فأجاب لا يجوز ذلك وان كان هو المستحق لما يصل اليه الخ الذي رأيته في فتاوى قارى الهداية بعد قوله وان كان هو المستحق ما لفظه لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتفسخ هذه الاجارة اه وما في المحشى ليس موجودا في فتاوى قارى الهداية ونقل السندى عبارته كما ذكرت وعلى ما في المحشى الضمير في اليه عائد للمستحق وضرر الوقف بالاجرة هو نقصها تأمل وليس في التفسير المذكور بقوله أى لاحتمال الخ وصول ضرر بهذا المستحق المؤجر فيظهر أنه عائد للمستحق لا بالمعنى السابق بل بمعنى من يستحق في المستقبل ثم رأيت نسخة من فتاوى قارى الهداية توافق نسخة المحشى (قول الشارح) أو اذا لم يرغب فيه الا بالاقل الخ) أجرة المثل انما تعتبر بالرغبات فاذا كان لا يرغب فيه الا بالاقل صار هو أجر المثل تأمل سندی عن الشيخ محمد باي (قول) فهذا يؤيد بحث البحر هنا الخ) من أنها ما لا يتغابن فيه الناس فقد اعتبر تغابنهم وهنا اعتبر في الغبن قلة التصرف وكثرته (قول) أولها انه ليس المراد بالزيادة ما يشمل الخ) بينه المتن بعد الجملة الاولى (قول) والاوجب الزيادة على المستأجر الاول من وقتها الى أن يستحصل الزرع الخ) كذا ذكره الشارح في الاجارة قبيل باب ما يجوز من الاجارة نقلا عن البحر وهو غير ظاهر اذا العقد باق على حاله ولم يلتمز المستأجر بالزيادة نعم يظهر وجوبها عليه من وقت فسخ الناظر عقد الاجارة وترك الأرض في يد المستأجر حاملة للزرع فيلزمه أجر مثلها من حين الفسخ (قول) وبهذا ظهر أن المستأجر لارض الوقف ونحوها من حائوت أودار اذا لم يكن له فيها حق القرار الخ) في شرح الاشياء لبالي زاده من الاجارة وكذا يعرض المؤجر الزيادة بعد تمام المدة على الساكن فان قبلها فهو أحق لكن ان أجر غيره صحت اجارته وهذا خلاف ما قاله المحشى اه سندی وهو ما أشار لردّه (قول) ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية واحدا الخ) لا يظهر عدم سماعها الا بالنسبة لما يخص شركاءه لا بالنسبة لما يخصه منها على احدى الروايتين ثم ما ذكره في الجواب من التفرقة بين ما اذا كان الموقوف عليهم جماعة فلا تسمع دعوى أحدهم وبين ما اذا كان واحدا فسمع منه دعوى الغلة غير ظاهر وأى مانع من دعوى أحد الموقوف عليهم نصيبه منها و يظهر أن المراد من عدم سماعها عدم سماعها بالنسبة لنصيب شريكه لا نصيبه (قول) لكن تعليله الاصح بان له حق في الغلة لا غير يفيد صحة دعواه بها) فيه أن معنى التعليل المذكور أن الغلة وان كانت حقه فولاية دعواها واستخلاصها ممن هي عليه الناظر لاله كالو كسل بالبيع مع موكله فان الحق في الثمن للموكل ولا يعلل الدعوى به وانما يملكها الوكيل وقوله فيما مر لان حقه أخذ الغلة يراد به على المفتي به أخذها من الناظر لا ممن هي عليه و يظهر أن دعواه بها على الناظر سموعة رواية واحدة بلا توقف على الاذن ثم رأيت في فتاوى الانقروى من الفصل الثاني من كتاب الوقف مانصه وفي الشروط وقف على فقراء قرابته فادعى رجل أنه من فقراء قرابته انما تسمع على الواقف أو على قيمه أو وصيه أو على أرباب الوقف ان كانوا أخذوا شيئا من الغلة اه وفي منقواته وهذا يدل على أن للموقوف عليه دعوى حصته من الغلة من المتولى وعليه فتوى المرحوم وأما دعواه من متصرف الوقف فلا تجوز اه (قول) واستشهد في البرازية لهذه الرواية الخ) أى بعد أن ذكر أن الفتوى على عدم السماع حيث قال ادعى ان هذه الارض

وقف عليه لا تسمع وانما تسمع من المتولى وقيل تصح والفتوى على الاول وأشار الخصاص في مسائل
الى أن الدعوى من الموقوف عليه صحيحة وسردها **(قول)** فقد علم صحة ايجار الموقوف عليه اذا كان
معينا بهذه الشروط الخ) الظاهر أن مدار صحة الاجارة على صدورهما من تلك الغلة سواء كان معينا
أو متعددا لا على كونه معينا ثم صحة الاجارة بهذه الشروط وانما هو على قول أبي جعفر لا على مقابله فإنه
عليه لا تصح ولو اجتمعت الجماعة **(قول)** منشأ غلظه أنه وقع في عبارة الخلاصة قوله الخ) أقول لعلة بناء
على أن الناظر غاصب والمستأجر غاصب الغاصب ثم رأيت في خزائن المفتين ما نصه متولى الوقف أو
الوصى اذا أجر مال الصغير أو الوقف بأقل من أجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه يجب أجر المثل بالغاما يبلغ
وهو المختار وينبغي أن يصير لا أجر والمستأجر غاصبا كالوكيل يدفع الأرض من زراعة اذا دفع الأرض
من زراعة وشرط لصاحب الأرض شيئا يسيرا لا يتغابن الناس في مثله يصير الوكيل غاصبا وكذا المدفوع اليه
اه **(قول)** يعني وكان من جنس حقه) سيأتي له عن المقدسي جواز الاخذ من غير الجنس في هذا الزمن
(قول) أي للاستغلال) أي بشرط علم المستعمل بكونها معدة وأن لا يكون مشهورا بالغصب وبعوت
المالك يبطل الاعداد واذالم تكن العين معدة للاستغلال ثم قال بلسانه أعددت له وأخبر الناس
صارت معدة كذا يفاد من السند وفيه عن المنية اجارة الفضولي تتوقف فان أجاز المالك قبل
استيفاء المدة فالأجرة له وان أجاز بعده فلا عقاد وان في بعض المدة الماضي والباقي للمالك عند أبي
يوسف وعند محمد الباقي له والماضي للعاقده اه وهكذا نقله الحوى عنها **(قول)** الشارح وعلى الغاصب
رد ما قبضه لا غير الخ) لعدم طيبه فيثبت لا يحكم به الحاكم بل يفتى اما بالرد أو بالتصدق اه حوى
وقول المحتى قلت الخ هو كذلك والظاهر أن المستأجر غاصب الغاصب فلان شرط تضمينه أجر المثل
كما أن له تضمين الغاصب **(قول)** وقع في الخصاص لوقبض المستأجر الأرض) أي الوقف **(قول)**
الشارح كان على الساكن أجر المثل الخ) الظاهر أن الساكن يكون بمنزلة غاصب الغاصب والمتولى
بمنزلة الغاصب فيكون القاضى تضمين أيهما شاء وان كان للمتولى تضمين الساكن بدون دخل
القاضى **(قول)** وهي الوقف وطلاق الزوجة الخ) وجعل مناهى فروق الاشياء النكاح حيث قال
النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والمالك بالبيع ونحوه لا والفرق أن النكاح فيه حق الله تعالى لان
الحل والحرمه حقه سبحانه بخلاف المالك لانه حق العبد وفي الاشياء والنكاح يثبت بدون الدعوى
كالطلاق **(قول)** ودعوى المولى نسب العبد) الظاهر أن ما قيل في دعوى المولى يقال في النسب
ثم رأيت في شرح الوهبانية الشهادة على النسب تقبل من غير دعوى وفيها اخذ خلاف قال صاحب
المحيط وتقبل الشهادة على النسب من غير دعوى لان النسب يتضمن حرمان كل حاله تعالى حرمة الفرج
وحرمة الامومة والابوة وقيل لا تقبل من غير خصم ونقل صاحب القنية الشهادة على دعوى المولى نسب
عبده تقبل من غير دعوى اه والظاهر أن ما ذكره صاحب القنية والمحيط من الجواز يخرج على
قولهما وما ذكره من عدمه على قوله اه والظاهر أن النكاح يقال فيه كذلك **(قول)** اذا كان الوقف على
قوم بأعيانهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى تمام عبارة الخانية عندنا تل وان الوقف على الفقراء
أو على المجدد على قول أبي يوسف ومحمد تقبل البيعة بلا دعوى وعلى قول أبي حنيفة لا تقبل **(قول)** فن
قال بأنه قابل جواز ذلك من الموقوف عليه) تمام عبارة البيرى وغيره **(قول)** ومقتضاه أن الشاهد
في الوقف كذلك) فيه أن شاهد الحسبة اذا أخر شهادته لعذر ارتنا ويل تقبل فأي في كتاب الشهادة

وهنا رعايتا قول مذهب الامام كما ذكره في القنية فيما لو شهدوا على المشتري بعد مشاهدتهم ببناء الارض
المشتراة انهم مسجد لانهم رعايتا قول مذهب محمد أنه يجوز بيع المسجد اذا خرب (قوله) هذا بناء على
قول الامام ان الوقف حبس أصل الملك على ملك الواقف الخ (بل يظهر أيضا على قولهما لان العين
في الصدقة الموقوفة وان زالت عن الملك حقيقة فهي باقية على ملكه حكما لا ترى أنه جعل متصفا بكل
ما يحدث من الغلة كأنها حدثت على ملكه وتصدق بها فدل على أنها مبقاة على ملكه حكما ولهذا كان
التدبير في نصب القيم اليه وهكذا فروع كثيرة دالة على أنها مبقاة على حكم ملكه (قوله) وفي المنع كل
ما يتعلق بحصة الوقف ويتوقف عليه فهو من أصله الخ في السندى آخر الوقف اذا شهدا بالشهرة على
الأصل والشرايط لا تقبل فيهما لانها واحدة فاذا بطلت في أحدهما بطلت في الكل ولا تنهما للمالم يحل لهما
الشهادة على الشرايط فاذا شهدوا بها فسقوا والجهل لا يكون عذرا اه بالمعنى وعزام أيضا هنا للقهستاني
اكن في الهندية من الباب السادس اذا شهد شاهدان أن فلانا مات وترك هذه الدار لابنه هذا ولم يدركوا
الميت فشهادتهم باطلة كذا في المبسوط هذا اذا كان نسب المسمى معروفا من الميت وان لم يكن معروفا
فشهدا انه ابن الميت وأن فلانا الميت ترك هذه الدار له لم يذكر هذا الفصل هنا وذكر في المنتقى أحيز شهادتهما
في النسب وأبطلها في الميراث اه ولعل ما في المنتقى مفرع على قول أبي يوسف من أن الشهادة اذا بطلت في
البعض لا تبطل في الكل وما قاله السندى مفرع على قول محمد من أنها تبطل في الكل (قوله) بان قالوا عند
القاضي تشهد بالتسامع الخ الذي ذكره الشارح قيل باب القبول وعدمه معني التفسير أن يقولوا
شهدنا لا نسمعنا من الناس أما لو قالوا لم نعاين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت عند الكل وصححه شارح
الوهبانية وغيره اه وعزام ذلك للعزيمة عن الخانية وهذا يقتضي تصحيح ما في الخيرية وضعف ما في
الدرر (قوله وأصل الوقف) نقل الاقطع في شرحه عن محمد جوازها أي الشهادة بالتسامع لانه وان كان
قولا مما يقصد الاشهاد عليه والحكم به في الابتداء لكنه في توالي الاعصار تريد الشهود والاوراق مع
اشتهار وقفه فتبقى في البقاء سائبة ان لم تجز فيه الشهادة بالتسامع فست الحاجة الى ذلك وفي قوله فتبقى
في البقاء سائبة اشعار بان شهادة التسامع انما تقبل اذا لم يكن في يد من يدعى ملكيته ولذا قال شيخنا زاده
في شرح الملتقى آخر كتاب الوقف هذا اذا كان الوقف لم يستند الى ملك شرعي أما اذا استند فلا تقبل
الشهادة بالشهرة بل لا بد من الشهادة على تسجيله وبه يفتي اليوم لان الملك الشرعي لا ينزع من يد المالك
الا بالشهادة على تسجيل الوقف لا بالتسامع اه وقد نقله الطرابلسي في شهادات شرح منظومة الكنز
وأقره ويؤيده ما نقله في الهندية عن التارخانية قال وفي النوازل سئل أبو بكر عن صدقة موقوفة استولى
عليها طالم وأنكر الوقف هل يجب على أهل القرية أن يشهدوا أنه الفقراء قال من سمع من الواقف له أن
يشهد ومن لم يسمع لا يجوز اه ويؤيده أن مسألة الشهادة بالتسامع في الوقف أصلا وشرطالم تذكر
في ظاهر الرواية وانما قاسها المشايخ على الموت كما في الخلاصة فليتنبه الفقيه على هذه الفائدة ولا يغتر بما
شاع في أعصارنا أنها تثبت الوقفية وتوجب الانتزاع عن يدى الملكية وليس كذلك لانه لا سائبة مع استيلاء
اليد عليه اه سندى فتأمل مع ظاهر عباراتهم هنا وسيأتى في الشهادة ما يؤيده (قوله) وهذا عكس
ما في الخيرية فتنبه لذلك) قديقال في دفع المناقاة المراد بقولهم المجهولة شرائطه الخ ما اذا لم تعلم من قبل
الواقف ولا يراد عدم علمها ولو بالنظر الى المعهود من تصرف القوام فان ما في الدواوين مقدم عليه (قوله)
وهذا بظاهره يناهض ما هنا من العمل بما في دواوين القضاة الخ لا مناقاة لان ما هنا في العمل بما في دواوين

القضاة بالنسبة لشرائطه المجهولة مع التصديق على ذات الوقف وما في الخاتمة والاسعاف في عدم العمل بالصكوك لا ثبات أصل الوقف ولا سبيل للعمل بها لاثباته ولو كانت موافقة لما في السجل وهذا موافق لما نقله بعد عن الخيرية من عدم ثبوت الوقف بوجوده بالدقتر السلطاني هذا هو الموافق لنصوص المذهب المعتمدة فتأمل **(قوله)** وما ذكرناه عن الخاتمة محل ما إذا لم يكن للصك وجود في سجل القضاة الخ) بعده التعديل بقوله لأن القاضي إنما يقضي بالجنة والجنة إنما هي الجنة أو الاقرار الخ **(قوله)** لا يعتمد على الخط ولا يعمل به الا في كتاب أهل الحرب بطلب الامان) أي فاذا أظهره لا يكون حمله فيا بخلاف ما إذا لم يظهره **(قوله)** أي من كونه للضرورة أو غيرها ولكن فيه نظرا الخ) لا نظرو ذلك أن من قال بالقبول على الشرائط بالتسامع يقول به وان أمكن الثبوت بشهادة من سمع من الواقف كما هو الحكم في الشهادة بالأصل اذ لم يقيد واذلك بما اذا تعذرت الشهادة بالمعينة والعمل بما في الدواوين إنما هو عند تعذر العمل بما سمع من لفظ الواقف ولذلك قالوا في منقطع الثبوت على أن مامنى عليه المصنف ذيل بلفظ الفتوى فلا يعدل عنه ولك أن تمنع المساواة فان الدواوين تبقى مصونة مأمونة من التغيير فيها والكلام اذا تناولته الالسن يتطرق اليه الزيادة والنقصان **(قوله)** وتقبل الشهادة بالوقف وان لم يبينوا وجهها الخ) ظاهرة قوله وان لم يبينوا وجهها قبولها بدون بيان الجهة وهذا لا يستقيم على قول محمد فتعين أن يكون على قول أبي يوسف ولو قيل بعدم قبولها على قوله في بيان المصروف لزم ابطال المصروف المعتاد بالمصرف الى الفقراء والظاهر قبولها عليه اتفاقا لكن التعديل الذي ذكره الشارح إنما يظهر على قول محمد **(قوله)** هذا تأييد لقبولها في وجه أحد الغرماء الخ) الظاهر ما في السندى من ان ذكر هذه المسئلة هنا لبيان ان ما قبلها لا يناسب ذكره من هذه المسائل لعدم انتصاب أحد عن أحد والقصد معرفة القاضي اعساره بأى وجه أمكن فكان وجود البعض كالعدم اه بالمعنى لكن المسائل المزیدة ليست كلها مما نحن فيه اذ هو فيما ينتصب البعض خصما عن الكل بل فيما يقوم البعض عن الكل **(قوله)** بخلاف رزق القاضي فإنه ليس له شبه بالاجرة الخ) فيه أن له شبهة بالاجرة ولا بد الا ان المرجع جهة الصلة لعدم جواز الـ استجار عليه **(قوله)** اذا كان للميت شئ من الصر والحب وورد ذلك عن السنين الخ) عبارة ط مثل العسامة ابن ظهيرة القرشي الختفى عن وقف على جماعة مات أحدهم في أثناء السنة هل يستحق الميت من غلة الوقف بقسطه أم لا وهل اذا كان الميت ناظرا على بعض أوقاف وله في مقابلة النظر شئ يستحق بقسطه واذا كان للميت شئ من الصر الخ **(قوله)** ان كان فقيرا يحصل وإذا الحكم في طلبه العلم الخ) هذا بناء على مذهب المتقدمين ان هذه عبادة لا يصح الاستجار عليها وان ما يأخذ منه صله تلك بالقبض لكنهم من قبيل الصدقات فلذا شرط الفقر لحاله وأما على قول المتأخرين بجواز الاستجار فأخذها جرة حتى حكموا له بأخذ اجرة المدة التي باشر فيها ثم مات قبل مضيه فلا يدخل له أخذ الفل وتترك مباشرة باقي السنة اه وحتى ولا يشترط الفقر الا فيما تجمل وذهب والافنى القنية الاوقاف على الفقهاء فتجاوز لا غنى اذ افرغوا أنفسهم للتفقه الخ اه سندی **(قوله)** لكن أجاب في البحر بان المراد أن العبرة به فيما اذا قبض معلوم السنة قبل مضيه الخ) ذكر السندی في الفروع عند قوله وشبه الصدقة لتدريج أصل الوقف ما نصه قال الحموى ما قاله الطرسوسى يعنى من اعتبار مقدار ما باشره الامام ونحوه الى آخر ما ذكره قول المتأخرين وأما قول المتقدمين فالعبرة وقت الحصاد فن كان يباشر الوظيفة وقت الحصاد اسحق ومن لا فلا قال في جامع الفصولين والعبرة لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يؤم في المسجد يستحق وقد كتب مفتي

السلطنة السليمانية رسالة في هذا وحاصلها أن المتقدمين يعتبرون وقت الحصاد والمتأخرون يعتبرون زمن
المباشرة والتوزيع اهـ **(قوله)** والاجاز عزله أيضا الخ الظاهر أنه لا يسبق على اطلاقه بل يقيد بما اذا
مضى مدة بدليل أنه لو ذهب خارج الرستاق لالحاجة انما يباح عزله بمضي المدة المحددة له **(قوله)** ولو عزل
نفسه لم يعزل أي الا اذا أخرجه القاضي كما نقله في أنفع الوسائل حيث قال ولو قال متولى الوقف من
جهة الواقف مات نفسي لا يعزل الا أن يقول له أو للقاضي فيخرج به اهـ وسيأتي في الشرح أنه
ان علم القاضي أو الواقف صح **(قوله)** فلو نصب الواقف عند موته وصيا ولم يذكرك من أمر الوقف شيئا الخ
مقتضى العطف في كلام المصنف أن ولاية نصب القيم بعدموت الواقف لوصيه وقبجري على ذلك
السندی حيث قال ثم تكون الولاية في نصب القيم بعدموت الواقف لوصيه اهـ وهو مقتضى التعليل
أيضا بقوله لقيامه مقامه وفي الشرح عند قول المصنف جعل الواقف الولاية لنفسه جاز ثم لوصيه ان كان
والا فللمعاكم فتاوى ابن نجيم وقارئ الهداية اهـ وما في الجرائم ما سبق لا ما هنا **(قوله)** ومقتضى
قولهم وصى القاضي كوصى الميت الا في مسائل الخ قد يقال ان وصى القاضي يتخصص بالتخصص
فان خصه بغير أمر الوقف تخصص وان عمله أمر الوقف تعمم بخلاف وصى الميت فانه لا يتخصص
بالتخصص تأمل **(قوله)** فكان الاولى أن يقول خلافا للمحمد وأن يحذف قوله فقط أي ليوافق ما في
الاسم ما في لاصحة الحكم فانه لا يختلف وعبارة البحر ولو نصب وصيا عند موته ولم يذكرك من أمر الوقف
شيئا تكون ولاية الوقف الى الوصي ولو جعله وصيا في أمر الوقف فقط كان وصيا في الاشياء كلها عند
أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف وهلال اهـ **(قوله)** بان يقول وقفت أرضي على كذا وجعلت
ولايتها لفلان الخ سيأتي في فروع الوصايا عن الخاتمة عن ابن الفضل اذا جعل وصيا على ابنه وآخر على
ابنته أو أحدهما على ماله الحاضر والآخر على ماله الغائب فان شرط أن لا يكون كل وصيا فيما أوصى
به الى الآخر فكما شرط عند الكل والافعل الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة **(قوله)** فيثبت
ينفرد كل منهما بما فوض اليه الخ هذا تخصيص بالقريضة والافعله وجميع أموري عام للوقف
اهـ ط **(قوله)** لكن في أنفع الوسائل عن النخبة ولو أوصى لرجل في الوقف الخ بحمل ما في
الاسعاف على قول محمد القائل بان كلام من وصى الميت وناظره يتخصص بالتخصص نزول المخالفة فانه في
الاسعاف ذكر ما في الشارح بدون عزومع الفاصل الكثيرين هذه وما سبق فتأمل **(قوله)** وفيه
نظر بل تعليله يدل على خلافه الخ فيه نظرو ذلك أنه حيث كان له التغيير الخ صح نصب الثاني ولم
يتعرض لعزل الاول فيبقى على حاله فصار كما اذا وكل رجلا بشئ ثم وكل آخر به لا يعزل الاول به **(قوله)**
الشارح طالب التولية لا يولى الخ الحديث انان نستعمل على عملنا من أراد أن يخرج البخاري وفي
رواية لغيره من سألته ولا من حرص عليه وفي رواية لا جد وان أخونكم عندنا من يطلبه وظاهر الحديث
منع من يحرص على الولاية اما على سبيل التحريم أو الكراهة والى التحريم جنح القرطبي لكن يستثنى من
ذلك من تعين عليه كان يموت الوالى ولا يوجد بعده من يقوم بأمور العامة غيره اهـ سندی عن ابن حجر
(قوله) والظاهر أن مثله ما لو شرطه للذكور من الموقوف عليهم ولم يوجد غير ذكروا واحد الخ الظاهر أن
لفظ المشروط في كلام الشارح شامل للصورتين **(قوله)** ومفاده أنه لا يملك التصرف في الوقف مع وجود
المتولى الخ سيأتي له في الفروع عند قوله أجر لا يملك أن القاضي لا يملك التصرف عند صحة تصرف
الناظر بنفسه وملك التصرف الذي لا يملكه الناظر وقال في البرازية من الفصل الثامن من البيوع

القاضي لا يبيع من اليتيم مال نفسه ولا يتزوج بالصغيرة لكن اذا باع مال اليتيم واشترى من وصيه وان منصوبه يجوز اهـ ويوافق ما قاله المحشي ما في أول وصايا الأشباه عن القنية لو باع القاضي من وصي الميت شيئا من التركة بمثل الثمن لا ينفذ لانه محجور به اهـ (قول) والظاهر أن مراده بالموقوف عليه من كان من أولاد الواقف الخ) أو يقال المراد أنه ينصب من أولاد الموقوف عليه اذا لم يوجد أحد من أولاد الواقف وأقاربه (قول) فان ظاهره أن هذا الحكم في المتولي من جهة القاضي فقط) فيه أنه اذا علم الحكم في المتولي من جهة القاضي يعلم في المتولي من الواقف بالاولى لانه أقوى حالاً منه (قول) لما في الحاشية من أنه بمنزلة الوصي الخ) مقتضى كونه كالوصي أن يكون له التفويض في العصة بان يكون ناظر ابعده موته مع أنهم منعوهم من ذلك نظراً لشيء أنه كالوكيل فقد عملوا بالشهين في هذه المسئلة وبالمجمل أن كلام المصنف في جعله ناظر في المرض الآن وكون الوصي يملك الايصاء انما هو في جعله وصياً بعده موته فلم يتم الاستدلال بأنه كالوصي فتأمل (قول) اذ لو سقط قبله انتقض قولهم لا تصح اقامته في صحته الخ) لو قيل به لا ينتقض قولهم المذكور كما هو ظاهر اذ سقوط الحق غير صحة الاقامة ولا يلزم من سقوطه صحة الاقامة فتأمل وعبرة العلامة قاسم قد سقط بالتزول حق النازل من الوظيفة المذكورة سواء كان بعوض أو لا وسواء كان المنزل له أهلاً أو لا وسواء أمضى الناظر التزول أو لم يمضه وليس مقتضى تولية الناظر الموظف غير هذا ومن المعالوم المقرر أن الموظف انما يحقه في مباشرة العمل وانما ملك عزل نفسه الذي يقال له ترك حقه ولا يملك تعيين الوظيفة لغيره ولا اقامة غيره فيها الا بشرط رضا الناظر واذا تم من تصرف الموظف ما هو له وما ليس له فعمل فيما هو له وهو اخراج نفسه ولم يعمل فيما لغيره وهو تعيين غيره لذلك أو تخصيصه به اهـ (قول) فاذا قرر القاضي المزول له تحقيق الشرط فتحقق العزل الخ) مقتضاه أنه لو قرر غيره لا يعزل لعدم تحقق شرط عزله نفسه وليس كذلك والحق أن قولهم هنالكا بد من التقرير مبني على أنه لا بد من اخراج القاضي فمن عزل نفسه وعلى مقابله يكفي عله وعلى كلام قاسم لا يشترط شيء من ذلك وذكر في البحر أن ظاهراً كلامهم في كتاب القضاء أنه يعزل اذا علم القاضي سواء عزله القاضي أولاً وفي القنية لو قال المتولي من جهة الواقف عزلت نفسي لا يعزل الا أن يقول القاضي عزلتك وكذا الواقف وأقنى العلامة قاسم بان من فرغ لانسان عن وظيفته سقط حقه منها سواء قرر الناظر المزول له أولاً اهـ (قول الشارح) وينبغي أن يكون له العزل الخ) يعني كما أن الوصي اذا أقام وصياً في مرض موته فالمقام يكون وصياً بعده وكذلك له أن يعزله في مرضه وينصب غيره لكن تعقبه المحسوي وقال له التفويض الى غيره من غير عزل اذ لا يلزم من أحدهما الآخر اهـ قلت اقامته ان أباحت التفويض لكونه في مرض موته تبخج له العزل اذ لا يظهر فرق بينهما اهـ سندی (قول) ولا يخفى أن قوله فبات عبد الله وأوصى الى رجل يقتضي أن ذلك في المرض الخ) الحق أن كلام هلال ليس فيه ما يقتضي أن ذلك في النجدة أو المرض بل محتمل ولا يتبادر منه شيء فتأمل على أن الكلام في التفويض لا في الايصاء (قول) وظهرت خيانتة أي خيانة المفوض الخ) بل الأنظر ارجاع الضمير للمفوض اليه فان التفويض صحيح مادام المفوض حياً حيث كان في المرض فاذا انقضت خيانتة يولي القاضي الأرشد (قول) وظاهره أن القضاء شرط لعدم اخراج الواقف له الخ) قال في اجابة السائل بعد نقله لما ذكره الشارح عن العتابة هذا ان جل على قول الثاني أشكل يعني لعدم صحة نصب القاضي له اذا ولاية للواقف وعلى قول محمد كذلك اذ صحة الوقف عنده مشروطة بالتسليم اهـ قال في شرح

الاشياء ما نقله البيهقي عن الاجناس يشير لادفعه قال نقلنا عن الاجناس لو وقف أرضا ودفعها الى رجل
 وقبضها فله أن يخرج منه من الوكالة ما لم يقض القاضي فإذا قضى القاضي ليس له الانخراج اه فتكون
 المسئلة مخرجة على قول الثاني ومقيدة لقوله أولا ويقيد حينئذ قوله وقضى القاضي بقوامته ويندفع
 ما قاله الجوى من أن نصب القاضي للقسم لا يحتاج الى القضاء فيها علمت أن ما في أنفع الوسائل من أن
 الولاية في الوقف لو شرطها لواحد كان للواقف أن يلبها دونه ويعزله متى شاء وان شرط عدم عزله وأن هذا
 الشرط باطل محمول على ما إذا لم يقض القاضي به والا ليس له ذلك وصورة القضاء أن يترافع الواقف مع
 القيم ويطلب نزع الوقف من يده متمسكا بقول محمد أنه يشترط التسليم وهو لم يسله فينازع متمسكا بقول
 الثاني من عدم اشتراط دفعه بقوامته وحتمها ولزومها قليلا له عزله بعد ذلك اه فتأمل فانه في هذا
 التصوير انما حكم بصحة التولية بناء على قول الثاني والزوج وعنده لم يصرحا حتى لا يكون له عزله
 خصوصا مسألة العناية لم يجز فيها هذا التصوير ثم رأيت في الفصل الخامس في الولاية على الوقف
 من تمة الفتاوى ما به يزول اشكال هذه المسئلة بالكافية ونصه اذا وقف الرجل أرضه ولم يشترط
 الولاية لنفسه ولا لغيره فالوقف جائز والولاية للواقف هكذا ذكر الخصاص قال هلال وقد قال قوم ان
 الواقف لو شرط الولاية لنفسه كانت الولاية له وان لم يشترط فلا ولاية له وجه هذا القول أن ولايته كانت
 بحكم الملك وبالوقف زال ملكه فزول ولايته اه (قوله وفي القضية الناطرة المشروطة له النظر اذا عزل
 نفسه لا ينعزل الخ) يوافق ما في القضية ما نقله في أنفع الوسائل وعبارته في المسئلة السادسة عشرة نقلنا
 عن التمة لو قال متولى الوقف من جهة الواقف عزلت نفسي لا ينعزل الا أن يقول له أو القاضي فيضربه اه
 وعلمت من عبارة البحر السابقة ما يفيد الخلاف (قوله أي الدعوى للتناقض الخ) هو ظاهر فيما لو قال
 وقفها أمالوقال وقف على فلاناه وان وجد الا أنه عقولانه محل خفاء فيغتر ثم رأيت في ١٢ من
 الاستروشنى بعد ذكر مسائل لا يضربها التناقض للخفاء قال بعض المشايخ بخلاف ذلك في هذه المسائل
 وذكر في العميون مسئلة تدل على قولهم رجل قدم ببلدة واستأجر دارا فقبل له هذه دارا بيل فادعاهاميرانا
 عنه لا تسمع للتناقض اه وعليه يكون تعليل الشارح مبنيا على قول البعض وهو خلاف المشهور
 (قوله كما قدمناه عند قوله وتقبل فيه الشهادة حسبة لا الدعوى الخ) تقدم ما فيه وفي السندى هو انما
 يكون معتبرا بالبيئة ولذا عول ابن نجيم في جوابه على البيئة فأولمخ الخلو أي أقام بيئته فقط أو أقامها وأبرز
 حجة (قوله والفتوى على أنه يدفع الخ) في قوله يدفع إشارة الى أنه في يد ذى اليد حتى لا تسمع الدعوى عليه
 وقال السندى لو قلنا ان الكتاب الذى كان في يد المدعى على ذى اليد وجدنا فيه ما يدفع دعواه ما للتناقض
 أو شئ آخر فله وجهه وعلى هذا يحمل العمل بكتاب القضاء الماضين أي في الدفع لا في الاستحقاق اه
 (قول الشارح وهي إحدى المسائل السبع المستثناة الخ) لا يظهر أن مسئلة المتن من المسائل
 المستثناة مع القول بعدم صحة الدعوى ثم يظهر على القول بسماعها (قوله لانه برهن على اقرار البائع
 الخ) هكذا ذكره في التهر من كتاب اليسوع من فصل القضولى عند قول الكثر لوباع عبد غيره بغير أمره
 حيث قال لانه لما أقام البيئة على البيع من الغائب قبل البيع منه فقد أقامها على اقرار البائع أنه ملك
 الغائب لان البيع اقرار من البائع بانتقال الملك الى المشتري اه لكن فيه أن الاقرار على الوجه
 المذكور انما تسمع دعواه وتقبل بينته اذا كان بعد البيع لا قبله للتناقض في الثاني لا الاول كما يأتي هناك
 (قوله على أن الوقف يلزم عند الامام أيضا اذا كان مضافا الخ) هو وان لزم فيهما عنده لكنه لا يلزم الملك

لكنه يكون بمنزلة المحكوم بلزومه **(قوله)** ولو أقام بينة قبلت على المختار كما تقدم عن العمادية وبه صرح في الخلاصة الخ) نص ما قدمه المصنف عن العمادية عند قوله وتقبل فيه الشهادة بدون الدعوى عن أبي الليث أنه يأخذ بسماع البيعة وينقض البيع وقيل لا يقبل والاوّل أصح اهـ ونقل السندي عن العمادية الخلاف المذكور في هذه المسئلة وقال فيما نقله وقيل ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل البيعة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء أو المسكين عندهما تقبل وعند أبي حنيفة لا تقبل وذكر رشيد الدين هذا التفصيل وقال هكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو فتوى الكرماني اهـ ما في العمادية من الفصل العاشر فعلى هذا صرح قول الشارح وفي العمادية لا تقبل عند الامام لكن قوله هو المختار ظاهره يقتضي ترجيح قول الامام على قولهما وبعبارة العمادية تصرّح بترجيح التفصيل من حيثية عدم قبول البيعة بدون الدعوى اتفاقاً فيما لو كان موقوفاً على قوم بأعيانهم واختلافاً فيما لو كان موقوفاً على نحو الفقراء غير مع هذا التفصيل على غيره مما قيل في هذه المسئلة اهـ **(قوله)** وصوبه الزيلعي حيث قال وان أقام البيعة على ذلك الخ) وجعل موضوع المسئلة مالو باع ضبيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى أولاده **(قوله)** تسمع دعواه على البائع لو هو المتولى الخ) عبارة الحيرية تسمع دعواه ما على متولى الوقف ان كان له متول والانصب الخ **(قوله)** وتعم ذلك في الحيرية) حاصل ما نقله فيها عن التارحاية أن مخاصمة البائع ليست للشري بل للمتولى ان كان والا أقامه القاضي ثم نقل عن القصورين قبول دعواه على بانيه وقال عقبه يعني ان كان هو المتولى ثم نقل عن الحساوي الزاهدي بالعزول للخبندى اشترى أرضاً ثم أقام بينة أن فيها كروية مسيلة فله أن يسترد عن الكروية قال وفي المحيط ليس المخاصمة للشري مع البائع حيث لم يكن متولياً انما هي لمتولى الوقف فان لم يكن أقامه القاضي حتى يخاصم ثم قال وجواب الخندى مستقيم على قول الفقيه أبي جعفر بان دعواه وان لم تصح أي على غير المتولى للتنازع لكن بقيت الشهادة على الوقفية وانها تقبل على قول كثير من المشايخ بدون الدعوى اهـ والظاهر أنه وقع في عبارته خطأ في التعبير وتبعه المحشي بجعله المتولى مدعى عليه حيث قال في جواب الحادثة تسمع دعوى المشتريين على متولى الوقف ان كان له متول والا فالقاضي ينصب متولياً الخ وجرى على هذا أثناء كلامه ولا معنى لجعل المتولى مدعى عليه بل هي من المتولى وعلى قول أبي جعفر الدعوى وان لم تصح تقبل البيعة بدونها اهـ فانظر **(قوله)** أما في العمارة فقل في أنفع الوسائل أن الباني أو ولي الخ) وكذا في الاسعاف كما نقله السندي وعبارته لو بني مسجداً في سكة فاحتاج الى العمارة فنازعه أهل السكة فيها كان الباني أو وليهم واسلهم منازعته فيها اهـ والظاهر أنهم لو أرادوا بناءه أحكم كانوا أو وليه له العلة التي ذكرها في النصب فتأمل **(قوله)** فيه نظرفان المكان موجود فيكون وقفاً على موجود الخ) هو وان كان وجوده الا أنه قبل جعله مسجداً لا يصح الوقف عليه لعدم تصوره استحقاقه الغلة حينئذ يكون الوقف على معدوم لعدم تحقق كونه مسجداً الآن وتقدم أن الظاهر أن تهيئة المكان ليست شرطاً كما يفيد قوله صرح الخ فالوقف وقفت على المسجد الذي سأعمره في مكان كذا صرح بدون تهيئة مكانه تأمل وبعبارة العمادية لا تنفذ اشتراط تهيئة المكان لصحة الوقف ونصها كما نقله السندي وادعى رجل هيا موضع عالبياء مدرسة وقبل أن يبني وقف على هذه المدرسة وقفاً وجعل آخره للمقراء أفتى الصدر أنه غير صحيح مع إلحاحه وقف قبل وجود الموقوف عليه وأفتى غيره بصحته وهو الصحيح فانه ذكر في النوازل رجل وقف أرضاً على أولاد فلان وآخر

للفقراء وليس لفلان أو لادف الوقف جائز الخ وليس في عبارتهما ما يقيد اشتراط تهيئة المكان اعتمادا كرفها
لكونه حادثة الفتوى ونقل القتال عن بعض الفضلاء قال أصل عبارة العمادية وقفه وجعل آخره
للفقراء ولا بد من هذا القيد لانه مدار الصحة حتى لا يكون وقفا على معدوم محض فانه على المعدوم
المحض لا يصح كما في شرح الحدادي وذكر أنه يكون كأنه قال أرضي صدقة موقوفة على الفقراء إلا ان
حدث لي ولد فقلت له ما بقي انتهى ففي المسئلتين لا يكون الوقف على المعدوم المحض كما في مسألة الحدادي
اه وقال في الفصولين في الفصل ١٣ يصح الوقف وهو الصحيح فانه ذكر في التوازل لأبي الليث وقف
أرضه على أولاد فلان وجعل آخره الفقراء وليس لفلان أو لادف الوقف وتكون الغلة للفقراء فان حدث
لفلان أو لادف صرف ما يحدث من الغلة إلى أولاد فلان فكذا هذا بالاولى وبيان الاولوية أن بعض
المدرسة بل ما هو أصل فيها موجود وقت الايقاف وهو الموضع بخلاف مسألة الوقف على الاولاد اه
ومقتضى هذا القياس أنه يصح الوقف في المسئلة المقيمة وان لم يهيئ المكان (قول) ومنه ما في الاسعاف
وقف على ولده وليس له الا ولد ابن الخ) فيه تأمل وذلك أنه ليس فيما ذكره في الاسعاف انقطاع أصلا
بل غاية ما فيه حل الولد على حقيقته وهو الصلي اذا أمكن بأن كان موجودا والاحل على مجازة وهو ولد
الابن فاذا أمكن حل اللفظ على حقيقته بعد ذلك بان حدث له ابن حل عليه (قول) وفي فتاوى الحانوتي
بعد كلام فاعلم أنه اذا شرط الواقف المعلوم لاحد أنه يستحقه عند قيام المانع الخ) ينبغي على ما في فتاوى
الحانوتي أن المدرس والطلبة يستحقون العلوقة بدون تدريس وحضور درس في مدرسة أخرى (قول)
وهذا لم أره في كلام علما ثنائ الخ) رأيت في الرسالة المسماة بعطية الرحمن في ارضاد الجوامك والاطيان
للشيخ عيسى الصفدي الحنفي التي جمع فيها أجوبة علماء المذاهب الاربع في صحة الارصاد التي ألفها
في سنة احدى وعشرين ومائتين بعد الألف ما نصه فاذا مات الذي اشترى الجامكية وكان أرضها
بأمر نائب السلطان على أولاده وعياله ولا وارث له من أولاد وعيال فاهما ترجع لبيت المال انتهى الا أنه
لم يعزم لاحد وهذا هو الموافق لقواعد المذهب وأما العود لأقرب محانس فلا تأمل وبهذا علم أن
صرف غلة الارض المذكورة لما نقله اليه وكيل الامام بعد ارضاد اجديا حتى لو لم يفعل ذلك تكون
لبيت المال وليست هذه كمسئلة الخوض المذكورة في الحاوي والخلاصة (قول) فالظاهر عدم التفصيل
في الوقف الخ) قديقال يحمل المطلق على المقيّد ويؤيد ذلك ما نقله السندى عن الهندية بعد نقله
ما في الذخيرة عنها ولو وقف أرضه على أخرى على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفيهم فان كان ذلك
في عقدين مختلفين فالقرابة يعطون من الوقف الاخير ما يكفيهم وان كان ذلك في عقد واحد لا يعطون
ويجب أن يكون ما ذكر من الجواب فيما اذا كان العقد واحد على قول هلال ويوسف بن خالد كذا
في المحيط انتهى اه (قول) والمراد به مفهوم المخالفة المسمى دليل الخطاب الخ) هو دلالة اللفظ على ثبوت
نقيض حكم المنطوق للسكوت بخلاف مفهوم الموافقة فانه دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق للسكوت
عنه بمجرد فهم اللغة بدون توقف على رأى واجتهاد (قول) أن تخصيص الشيء بالذ كر يدل على نفي ما عداه
في متفاهم الناس وفي المعقولات الخ) وذلك كما وقع لمرضى الله تعالى عنه أنه قتل سباعا وهو محرم
وأهدى كبشا وقال ابتداءه علل لا هداية بائتداء نفسه فعلم بذلك أنه اذا قتله دفعا لصوته لا يجب شيء
والا لم يبق للتعليل فائدة فتعليله من باب المعقولات فان التعليل تارة يكون بالنص من آية أو حديث وتارة
بالمعقول كما هنا والعلة العقلية ليست من كلام الشارع ففهومها معتبر ولهذا تراهم يقولون مقتضى

هذه العلة جواز كذا أو حرمة فيستدلون بفهمها اه من شرح منظومة رسم المفتي
 (قول الشارح أى فى زمن المباشرة الخ) حتى انه لو باشر وتطبيقه بعض السنة يعطى بقدر ما باشر
 (قوله لان الصلة تملك بالقبض الخ) لا تظهر هذه العلة بغيرها فان الكلام فى عدم الاسترداد هو غير
 مترتب على الملك بالقبض فلا بد من ملاحظة معنى الصدقة هنا أيضا تأمل (قوله ويحل له لو فقير الخ)
 وفى خزانه الاكل لا يسترد منه حصة ما بقى من السنة ان كان فقيرا اه أبو السعود بخلاف القاضى فانه
 يسترد منه ما استجمل أخذه على الصحيح ومقتضى ما قيد الاكل الاسترداد منهم ان كانوا أغنياء هبة الله
 (قوله فيكون ذلك المعين قائما مقامهم الخ) الاستثناء لا يدل على قيام الاغنياء مقام الفقراء بل على أنهم
 مستحقون أصالة فكلامه كالشارح لا يخلو عن مناقشة (قوله هذا غاية ما وصل اليه فهمى فى هذا
 المحل) وفى السندى مانصه (لا يصح على الاغنياء ابتداء) يعنى بحيث ينضمهم فى كل وقت أموال
 وقف على الاغنياء وهم يحصون ثم من بعدهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للاغنياء ثم للفقراء لانه
 يكون قربة فى الجملة ثم ذكر عن الطرسوسى أنا علمنا شائبة الصدقة فى تصحيح أصل الوقف فانه لا بد فيه
 من ابتغاء قربة ولا يكون الا بملاحظة جانب الصدقة وهذا فى كل الاوقاف على الاولاد والاقارب أو
 المدارس أو غير ذلك اه (قوله لانه صدقة فأشبه الزكاة) استثنى بعض حواشى الاشياء من الكراهة
 المديون وصاحب العيال بحيث لو فرقه عنهم لا يخص كلا نصاب أو لا يفضل بعد دينه ما تادروهم
 اه سندی (قوله وقراءة العشر الخ) بأن كانت الجماعة لا تنظم الا بقراءته قبل الصلاة كما هو
 موجود فى بعض مساجد مصر (قوله ثم رأيت الامام السرخسى فى شرح السير الكبير ذكر الحديث
 دليلا على ذلك الخ) الذى تقدم فى الجهاد عن البحر والنهر أن التفتيل لا يبطل بالموت والعزل حيث قال
 الشارح ويم كل قتال فى تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات الوالى أو عزل ما لم يمنعه الثانى اه وهو الظاهر
 اذا والى انما فعل ذلك نيابة عن الخليفة فلا يبطل بعوته أو عزله حيث كان الاصل موجودا بل لو نقل
 السلطان ثم مات أو عزل يظهر عدم البطلان أيضا لانه نائب عن المسلمين ولا يظهر بطلان التقرير بعوت
 المعلق أيضا حتى يوجد نقل بخلافه ولا يظهر تعديل بطلان التعليق بما ذكره أبو السعود فى حاشية
 الاشياء وشرحه بأن المعلق بالشرط كالتجيز عنده وبعد الموت انتفت الاهلية اه لما علمت انه انما فعله
 نيابة (قوله أى وصى الميت ليس للقاضى عزله بمجرد الشكاية الخ) ولكن لو عزله صح وأثم القاضى على
 المختار كما حرره شارح الوهبية وعليه مشى المتن وأما قول القسولين والحدح عندى أنه لا ينزل أشار
 به الى أنه تصحيح منه واختياره لأنه المختار من المذهب وعمله بفساد افضاء فينبغى للمفتى اذا سئل عن ذلك
 قبل العزل فيكون جوابه ليس له ذلك وان سئل بعد العزل يجيب بالجمعة مع الاثم أقاده الشيخ محمد بالى فى
 شرح الاشياء اه سندی (قوله فلونزل بساط المسجد بلا نفقض حتى أكلته الارضة ضمن ان كان له
 أجرة) ظاهر كلام الشارح الضمان وان لم يكن له أجر تأمل (قوله أكن اكثرتهم لا تصور مطالبهم
 الخ) واذا كانوا معينين لا يكون له الاستدانة أيضا لعدم ولايته عليهم نعم باذنهم له الاستدانة عليهم لا على
 الوقف (قوله ذكره هلال وهذا هو القياس الخ) عبارة البحر بعد ذكره ما عزاه لاهلال مانصه وعن
 الفقيه أبى جعفر أن القياس هذا الكنه يترك فيما فيه ضرورة ثم ذكر ما نصه وفى تناوب أبى الليثقيم
 وقف طلب منه الجبايات وانخراج وليس فى يده من مال الوقف شئ وأراد أن يستدين فهذا على وجهين
 ان أمر الواقف بالاستدانة فله ذلك وان لم يأمره بالاستدانة فقد اختلف المشايخ قال الصدر الشهيد

المختار ما قاله أبو الليث إذا لم يكن من الاستدانة بدالخ **(قوله)** أطلق الإجارة فشمّل الطويلة منها ولو بعقود
 الخ) الأنسب التعبير بالمقردين بدل الجمع **(قوله)** صوابه الاستقراض الخ) أي ليصح الاخبار به عن
 الاستدانة التي هي فعل وهو اسم عين لما تعطيه لتأخذ مثله وفيه تأمل فإنه يطلق أيضا على العقد المخصوص
 كما عرفه به المصنف في فصل القرض وعليه تكون السين والتاء زائدتين **(قوله)** ومفاده أن المراد بالقرض
 الاقراض من ماله لا الاستقراض من مال غيره الخ) فيما قاله نظرو ذلك أن عبارة الحانية ليس فيها ما يفيد
 أن المراد بالقرض الاقراض من مال نفسه حتى يكون من باب الاستدانة المتوقفة على الاذن بل تحتمل
 ذلك وتحتمل أن المراد به الاستقراض من مال غيره وعطف الاستدانة عليه من عطف العام على الخاص
 ومع الاحتمال لا تصلح معارضة لاطلاق ما نقله الحنفية من أن الناظر لو أنفق من مال نفسه الخ وما
 نقله في الخيرية من اتفاق الاصحاب وكذا ما في الحاوي ولا يليق حمل عباراتهم على الرواية الضعيفة مع
 عدم وجود ما يخالفها صراحة وكذا ما نقله تايبا عن الحانية ليس فيه ما يؤيد دعواه صراحة نعم المفهوم
 من قول الحانية إذا كان للوقف غلة أو إذا كان في يده شيء الخ أنه إذا لم يوجد هذا الشرط يكون ما أنفقه
 استدانة لا يرجع به الا باذن لكن العمل على اطلاق عباراتهم أنه ليس منها مطلقا وأن له الرجوع إذا شهد
 وهذا ما اعتمد في تنقيح الحامدية وأنها منحصرة في الاستقراض والشراء نسيئة فانظره **(قوله)** عن
 الحاوي سئل عن آجر منزل لرجل وقفه والده عليه وعلى أولاده الخ) ذكر هذا الفرع أيضا في خزنة
 المفتين كذلك ونقله عنها السندی في كتاب الإجارة **(قوله)** ما يفعله في زماننا في اثبات المرصد من
 تحكيم قاض حنبلي يرى صحة اذن الناظر للمستأجر بالعمارة الضرورية بلا أمر قاض غير لازم) فيه
 تأمل بل هو لازم اذ لو لا الترافع الى الحنبلي لايحل للناظر دفع المرصد بناء على ما هو المعتمد في المذهب وبه
 يحل له ذلك ولا يكون للقاضي الحنفي تضمينه بدفع المرصد بعد حكم القاضي الحنبلي **(قوله)** ومنشأ
 ما حرره ابن وهبان عدم الوقوف على تحرير الحكم ممن تقدمه الخ) قال الحاوي الا أن يقال ما حرره ابن
 وهبان داخل في الشراء نسيئة وهو مما يجوز حيث كان مما يفعله الناس للزوم الاجل فيه وأما الجمع بين
 القرض وشراء اليسير بثمن كثير ففيه ضرر على الوقف لعدم لزوم الاجل في القرض وهو المقصود الذي
 لاجله عقد الشراء في ذلك اليسير فتعوض ضررا على الوقف اذ هو والحالة هذه مجرد شراء اليسير بثمن كثير
 تأمل قال ثم رأيت بعض المتأخرين جعل الكلامين متخالفين ولم يجب بما أجب فليتأمل عند الفتوى
 انتهى اه سندی وقد ذكر الرملي نحو ما قاله الحاوي من الفرق كما نقله في تنقيح الحامدية ومع ذلك لم
 يرتضه فيها والظاهر الفرق بينهما الظهور أن المراد في مسئلة ابن وهبان شراؤه بقيمة مع اعتبار التأجيل فلا
 غبن على الوقف بخلاف المسئلة الثانية لظهور الضرر بشراء الشيء اليسير بثلاثة دنانير لا تضاح الغبن في
 الشراء **(قوله)** وليس فيه التعليل بأنه رجع عما شرطه ولذا قال الحاوي أنه مشكل الخ) قد يدفع الاشكال
 بان يكون الواقف قد شرط لنفسه الرجوع عما شرط من تعيين الوقوف عليهم وأن له تغييرهم بغيرهم أو أنه
 شرط في أول كلامه زيدا المقر وفي آخره المقر له ومعلوم أن العبرة في كلام الواقف لا آخره تأمل **(قوله)**
 الا أن يخرج على قول الامام بعد لزومه الخ) لا يصح ذلك فإنه عنده يسكون ملكا للواقف لاحق للوقوف
 عليه فيه ولا في غلته انما يأخذها بطريق النذر وبعد وفاة الواقف يبطل التصديق بها الا أن يخرج على
 ما اذا وقف على المقر بدون تسجيل ثم على المقر له وسجل **(قوله)** ويؤيده ما مر عن الدر الخ) هو مالو
 وقف ضيعة على الفقراء وسلم للتولي ثم قال لو صبه أعط من غلته فلانا كذا وقلانا كذا لم يصح لخروجه عن

ملكه بالتسجيل فلو قبله صح (قوله فما أصاب زيد منها كان بينه وبين المقر له الخ) أي بقدر ما يخصه من الغلة على تقدير أنه من الموقوف عليهم حتى لو كانوا أربعة يأخذ المقر له خمس ما أخذ المقر (قوله) أما إذا قال المشرط له الغلة أو النظر جعلت ذلك لفلان لا يصح لأنه ليس له ولاية إنشاء ذلك الخ قد يقال يمكن تصحيح ذلك بأن يكون الواقف جعل له ولاية التغيير نحو ما تقدم في توجيه تصحيح الإقرار (قوله) وهذا غير الجعل المذكور هنا فانهم اعترض ط بأن ما في الشارح من عدم صحة الجعل يناق ما قدمه الشارح بقوله وعن واقف شرط مرتباً رجل معين ثم من بعده الفقراء ففرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للفقراء فأجبت بالانتقال إلى آخر ما ذكره ط (قوله) متمسكاً بأن الناظر كان يدفع له الاستحقاق الخ) ظاهر التعبير بكان يفيد أنه لو كان يأخذ لحين الخاصة، ليس للناظر منعه من الأخذ وبدل لذلك أنه لو كان يعرف الطريق لحين الخاصة يكون له حق المرور ولا يقبل قول مالك الأرض أنه ليس له حق كما ذكرنا ذلك وإن كانت العلة تقيده بقبول قوله فتأمل لكن في الحامدية أنه يؤثر الناظر بدفع الاستحقاق حسب التصرف القديم وأن الشيخ اسمعيل أفتى بأن التصرف القديم ووضع اليد من أقوى الحجج وأنه يعمل بتصرف النظار السابقين وقال إن سداب التصرف القديم يؤدي إلى فتح باب خلل عظيم وذكر عن الحامية أنه أفتى فيها كما ذكره الشارح فتأمل (قوله) وسيأتي أنه لو وقف على فقراء قرابته لا بد من اثبات القرابة وبيان جهتها) لتنوعها فلا بد من بيان نوعها بخلاف ما لو ادعى أنه من الذرية لعدم التنوع فيها لأنها نوع واحد وهو الانتساب بالفرعية ثم رأيت في الفصل الثامن من وقف تمة الفتاوى ما يفيد أن ما استظهره خلاف النقل ونصه فإذا حضر القيم وجاء يعنى مدعى القرابة بشاهدين على أنه قريب هذا الواقف والقاضي لا يقبل شهادتهما حتى يشهدا بنسب معلوم فيشهدا أنه ابنه أو أخوه أو عمه أو ابن عمه وما أشبه ذلك وينبغي مع ذلك أن يبينوا أنه أخوه لأبيه وأمه أو لأبيه وألأمه والجواب في هذا نظير الجواب في فصل الميراث إذا شهدوا بوراثته رجل وكذلك على هذا إذا وقف على نسله فجاء رجل يدعى أنه من نسل الواقف وأقام على ذلك بينة لا تقبل شهادتهم ما لم يبينوا أنه ولده لعمله أو ولداً له أو ولد بنته أو ما أشبه ذلك اهـ (قوله) والظاهر أن يقول فذلك له الخ وقال السندي اهـ ما أي الباني والغارس ولو قال فهمال أهى المشتري لكان أولى اهـ وقال الأصوب حذف الباء من أنفع لانه إمام مقول أو نائب فاعل ليسلك (قوله) وأشار به إلى أنه انما يرجع الخ) لم يوجد في كلامه ما يدل على هذه الإشارة والظاهر أن التعبير بقوله بعد نقضه إشارة إلى أن الرجوع إذا سلمه بدون نقض بالأولى ومثله النقض فيها خلاف بخلاف التسليم بدونه فإن الرجوع متفق عليه كما ذكره في الاستحقاق (وهو الشارح لو انقطع قبوته الخ) ظاهر كلامه أن اعتبار البرهان بعد اعتبار عدم وجوده في الدوان مع أنه معبر مطلقاً فلا بد من التأويل في عبارته (قوله) لأن فيه تعطيل حق بقية المسلمين الخ) قد يقال أنه لو وقفه على شخص بعينه مستحق من بيت المال يجوز وإن لم يكن من الجهات العامة لما فيه من إيصال الحق لمستحقه ولا نظر لتعطيل حق بقية المسلمين والالما جاز صرف شيء من بيت المال لمستحق ليس من الجهات العامة لما هو من القطع وصرح الرسالة الموضوع في الارصادات جوازها على الأولاد والعيال بشرط ان تحقق من بيت المال وقد ذكر فتاوى علماء المذاهب الأربع على ذلك فتأمل وانظر ما ذكره في الاقطاع للأرض من بيت المال على أنه وقع نزاع فيما لو وقفه على غير مستحق من بيت المال ثم على الفقراء في صحة هذا الإصدار كما ذكره ابن الشحنة في شرحه (قوله) مخالف لما في البحر الخ) يحمل ما في الشارح على ما إذا لم يتهم

القاضي الناظر ولم يوجد المنكر لقوله تزول المخالفة ونقل في التنقيح عن القنية أنه إن كان معروفاً بالامانة لا يحتاج إلى اليمين قال ومثله في الخاوي الزاهد في لان في اليمين تنفير الناس اه ونقل المحشى في شتى القضاء عن البصر أن نائب الامام كهو ونائب الناظر كهو في قبول قوله فلا وادعى ضياع مال الوقف أو تفريقه على المستحقين فأنكروا فالقول له لكن مع اليمين وبه فارق أمين القاضي فإنه لا يمين عليه كالقاضي **(قوله)** اذ يلزم منه تضمين الناظر اذ ادفع لهم بلايينه الخ مناف لما قبله من أن الضمان على جهة الوقف ثم إن كون الضمان على الوقف يلزمه إلحاق الضرر به كما قال الرملي ولاداعي لجل قول العلماء يقبل قوله في الدفع إلى الموقوف عليهم على غير أرباب الوظائف بدون وجود نص عنهم على هذا الجمل وقال الخاوي عن بعض الفضلاء الجواب عما تسلك به أبو السعود أنها ليس لها حكم الاجارة من كل وجه بل فيها شوب الاجرة والصلة والصدقة ويلزم على ما قاله الضمان على جهة الوقف لانه عامل له والمال في يده أمانة وقد ادعى دفعها إلى مستحقها ويلزم أن لا يقبل قوله في نحو الخطيب أنه أدى وظيفته والمصرح به خلافه وقد تقرر أن جواز ذلك للضرورة يتوأنى الناس في الامور الدينية وما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها وهو محل التناول وجواز الاخذ لا في جميع الاحكام اه **(قوله)** ذكر مثله في البصر عن القنية معللاً بأن المعزول آجرها الخ فيه أن حقوق العقد في مثل ذلك راجعة للعاقدة هو وكيل الواقف أو الفقراء فكان حق القبض له حيث كان هو العاقدة ثم رأيت في فتاوى الخاوي بعد ما ذكر أن الرجوع في الدين الذي على الوقف اتعاهو على من يشر العقد ما نصه ولا يشكّل بما في القنية من أن الناظر لو آجر ثم عزل فإن ولاية قبض الاجرة للناظر الثاني على الصحيح لان ذلك نظراً لجهة الوقف لانه ربحاً يتقاعد الاول عن الخلاص فيتعطل الوقف اه **(قوله)** يأخذونهم لمن يحفظ الزرع الخ عبارته في الفتاوى يأخذها للمحافظة الخ وقوله مع ما ذكر المراد به المعلوم المقرر للناظر المذكور في كلامه **(قول الشارح ولو وليا الصغير)** لعل الاولى في المبالغة ولو أماً أو عمّاً في حجره الصغير **(قوله)** والحصم في ذلك هو الواقف الخ عبارة البرازية فان ادعى أحد أنه من القرائب إن الواقف حيا فهو والحصم لان الوقف والغلة في يده والمدعى يدعى عليه حقاً وان مات نخصه الوصي الذي الوقف في يده الخ وقال في الاسعاف من فصل اثبات قوم مشاركة القرائب والحصم في ذلك وصي الواقف أو هو وان كان موجوداً اه **(قوله)** ألا ترى أنه لو افتقر الأغنياء واستغنى الفقراء الخ نص عبارة الاسعاف بعد قوله يوم قسمة غلة الوقف ألا ترى أنه لو وقف على فقراء قرابته وكان فهم فقراء وأغنياء فتكون الغلة للفقراء ثم لو افتقر الخ تأمل **(قوله)** وتعمامه في الاسعاف ثم ذكر بعد هذه المسئلة ما لفظه ولو وقف على أقاربه المقيمين في البلدة الامن تخرج منها فإنه لا يعود حقه اذا عاد لانه استثنى الموصوف بهذه الصفة فلا يدخل تحت الشرط ولو وقف على أقاربه المقيمين في بلدة كذا وآخره للفقراء ثم أراد أقاربه الانتقال من تلك البلدة هل يحرمون من غلة هذا الوقف قال الفقيه أبو بكر البلخي ان كان أقاربه في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم عند دفان وظيفتهم وحققهم تدور معهم أينما داروا وان كانوا لا يحصون فكل من انتقل منهم من تلك البلدة انقطعت وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقيماً بها فان رجعوا وأقاموا بها رجعت اليهم الغلة في المستقبل اه فأنت ترى أن ما ذكره الاسعاف مناف لما في الحرانة وما ذكره ط عن البصري قوله وكذا الوشرط أن من انتقل من قرابته من بغداد لاحق له اعتبر لكن هنا اذا عاد إلى بغداد رد إلى الوقف اه مناف لما ذكره الشارح بقوله أو على بني فلان الخ فانظر الفرق بين هذه المسائل **(قوله)** قد لا ح لي أنه لا يبعد أن يحمل كلام الخاتبة على ما اذا وقف على

أولاده وله ولدان الخ) هذا الجمل وإن كان صحيحا في عبارة الخاتمية لكن تبقى التفرقة في عبارة الأشباه بين أولاده وبنيه غير مستقيمة حيث كان كلامه مبنيًا على أنه لم يوجد له ابتداء الأولاد واحد **(قول)** قلت ويكتفي في التوفيق ما أمر عن الفتح من ابتناؤه على العرف الخ) قال الخصاص في الباب الثالث عشر فإن قال على ولدي وعلى ولدي ومن بعدهم على المساكين وكان لزيد ولد ولم يكن له من ولد ولدان الغلة كلها لزيد فاذا انقرضوا صارت للمساكين اهـ وذكر المحشي في الإيمان أن الجمع المضاف يراد به الجنس الصادق بالواحد والاكثر ولا يراد به في العرف الجمع وذكر نحوه الطحطاوي في حاشيته وما ذكره شامل لما إذا كان الجمع بصيغة من صيغ الجمع أو كان جمعًا بحرف الجمع كالواو وفي وقف فلان من ياء الرجل يقف أرضا على نفسه مانصه قال أوصيت بثلاث مائة لفلان وفلان فبات أحدهما قبل موت الموصي للباقي منهما نصف الثلث ولو قال قد أوصيت بثلاث مائة لفلان ولولده فبات ولده قبل موت الموصي أن الثلث كله للباقي فكذلك الوافق إذا أشرك مع نفسه قوما معلومين أبطلت من ذلك ما وقف على نفسه وأجزت الباقي وإذا أشرك مع نفسه قوما ليسوا معلومين أبطلت الوقف أجمع ألا ترى أن من مولنا في رجل قال أرضي صدقة موفوفة على فلان وعلى ولده ونسله فانقرضوا فلم يبق غير فلان أن الوقف كله له ولو قال قد جعلتها صدقة على ولدي أو على أولادي وعلى فرايتي وعلى قال الوقف لا يجوز قلت أرايت لو قال صدقة موفوفة على نفسي وعلى المساكين قال النصف من الوقف جائز صحيح وهو النصف الذي للمساكين والنصف الذي وقفه على نفسه باطل اهـ وفي الأسعاف ولو أقر لرجلين بأرض في يدها أنها وقف عليهما وعلى أولادهما ونسلهما أبدأت من بعدهم على المساكين فصنعه أحدهما وكذبه الآخر ولا أولاد لهما يكون نصفها وقفًا على المصدق منهما والنصف الآخر للمساكين ولو رجع المنكر إلى التصديق رجعت الغلة إليه اهـ **(قول)** وقيل الوصي كضارب الخ) في الذخيرة أن من المشايخ من قال بجواز جارة المتولى لابنه وقاسه على المضارب إذا أجر من هؤلاء فإنه يجوز بلا خلاف اهـ سندی وذكر المحشي في كتاب المضاربة عند قوله ويملك المضارب البيع الخ) الإطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل أحد لكن في النظم أنه لا يجتمع امرأته وولده الكبير العاقل والديه عنده خلا فالهما ولا يشتري من عبده المأذون وميل من مكاتبه بالاتفاق اهـ فتأمل **(قول)** وكذا متول أجبر من نفسه الخ) ما ذكره مثل اتفاق **(قول)** الا إذا أطلقه الموكل الخ) فيجوز بيعه لهم مثل القيمة اتفاقا كما يجوز عقده معهم بأكثر من القيمة اتفاقا اهـ ط وذكر الشارح مع المصنف في الوصايا باع أو اشتري الوصي مال اليتيم من نفسه لا يجوز مطلقا والوصي القاضي وإن وصى الأب جاز بشرط منفعة ظاهرة وهي قدر النصف **(قول)** كالموذن والامام والمعلم إن لم يكونوا أصلح الخ) مقتضاه أنه مع التساوي يكون له العزل مع أنه لا يحد حينئذ وهذا خلاف ما قرره المحشي فإنه جعل مدارج العزل المصلحة فإن وجدت صح العزل والافلا **(قول)** وما كان ينبغي للشارح أن يفرد هذا بفرع مستقل الخ) فديقال إن عدول الشارح في التمثيل عن ذكره من يستحق الوقف لا في مقابلة عمل مع كونه أقوى في الاستحقاق إلى من يستحقه في مقابله إشارة خفية تدفع الوهم المذكور **(قول)** ولا تخصيصه بعد تقرر الخ) وأما قبله فيصح الرجوع عنه ويعتبر الشرط المتأخر وهذا ما قدمه المحشي عن الأسعاف عند قول الشارح متى ذكر الواقف شرطين متعارضين الخ) من أن الواقف إن قال على أن لفلان بيعه ثم قال لا يباع لا يجوز بيعه لأنه رجوع عما شرطه أولا اهـ ولو شرط لغيره الاستبدال ثم أخرجه زهاء عنه يصح نهيه فانه من باب الرجوع عن الأتية لا من قبيل الرجوع عن الشرط وإذا كان

للاواقف فعله دون المشروط له كما ذكره الخصاصف (قول الشارح لان الكفاية تنصرف لا قرب المكنيات الخ)
هذا في ضمير المفرد لا في ضمير الجمع كما يأتي ما يفيد عن الخصاصف (قوله اذهوا لأقرب الى غرض الواقف الخ)
مقتضى ما ذكره الرملي من التعليل لعود الضمير للواقف في هذه الحادثة أن الضمير في حادثة جواهر الفتاوى
عائد للواقف لا لولده المسمى اذ لا فرق بين الحادثتين وحينئذ يتقوى ما سينقله عن المنع من أن الكفاية
تنصرف للواقف لا لابنه (قول الشارح وفي الزيلعي من باب المحرمات وقولهم ينصرف الشرط اليهما
الخ) لفظه على ما نقله السندي وقال محمد بن شجاع وبشر المريسي ومالك أن أم الزوجة لا تحرم حتى
يدخل بها وهو مروي عن علي وزيد بن ثابت وابن مسعود وجابر واحتجوا بقوله تعالى وأمهات نساءكم
وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ذكر أمهات النساء وعطف عليهن الربائب ثم
أعقبها بذكر الشرط وهو الدخول فينصرف الشرط اليهما وهو الاصل في الشروط والاستثناء بعشيرة الله
تعالى فتتقيد حرمتها بالدخول أو يقال ان الموصول وقع صفة له ما يقتيد بالدخول ولنا اطلاق قوله
تعالى وأمهات نساءكم من غير قيد بالدخول وهو كلام تام منفصل عن الثاني فلا يتعلق به اذهوا الاصل
في الجمل وهو مذهب عمر وابن عباس وعمران بن حصين ورواية عن علي وزيد بن ثابت وروى عن ابن
مسعود رجوعه اليه وقال ابن عباس أبهموا ما أبهمه الله تعالى أي أطلقوه وقال عمران بن حصين الآية
مبهمة لا تفصيل فيها بين الدخول وعدمه وقولهم فينصرف الشرط اليهما وهو الاصل قلنا ذلك في الشرط
المصرح به والاستثناء بعشيرة الله تعالى وأما في الصفة المذكورة في آخر الكلام فينصرف الى ما يليها
فانك اذا قلت جاز يدومعرو والعالم تقتصر الصفة على المذكور آخر على أنه لا يجوز هنا أن يكون صفة
لها أصلا لا اختلاف العامل فيهما لان العامل في أمهات نساءكم الاضافة وفي نساءكم حرف الجر ولو كان
صفة لهما لما اختلف العامل في الصفة لان العامل في الموصوف هو العامل فيهما ولا يجتمع العاملان
في معمول واحد فامتنع أن يكون قوله اللاتي دخلتم بهن صفة للاول اه (قوله وهو الاوجه من صرفها
للجميع) مقتضاها ترجيح ما مشى عليه في جواهر الفتاوى من عود الوصف للاخير (قوله بنت أختها) حقه
أخيها كما هي عبارة الاصل (قوله أن كلام من الشرط والاستثناء الخ) أي بالمشيئة حتى يتم استثناء الوصف
فقط والاستثناء الحقيقي يرجع الى الاخير عندنا (قوله وانما الخلاف في البطن الخ) يعارضه ما نقله عنه
في الذخيرة من أنه لا خلاف في هذه الصورة فتأمل ونقل السندي عن الهندية عن محيط السرخسي أن
المفتي به عدم الدخول في ولدي وولدي اه والأصوب في عبارة المحشي القلب ليوافق ما يأتي له وما في
الذخيرة (قول الشارح بنى أولادي الخ) يعني لو قال هذه صدقة موقوفة على بنى أولادي الخ سندي
(قوله لكن السبكي قسم على الموتى من كل طبقة الخ) قال في رسالته انه بانقراض الطبقة الاولى
تنقض القسمة الاولى ويبدأ بقسمة أخرى على البطن الثاني لكن لا يقسم الذكرا مثل حظ الانثيين كما كان
يقسم على الاولى ولا يختص أحد منهم بما كان منتقلا اليه من جهة أبيه بل ينظر الى أصولهم كأنهم
أحياء ويقسم عليهم ثم يعطى نصيب كل أصل لفرعه ومن ليس له فرع لا يقسم عليه الخ (قول الشارح
بأنه ينتقل نصيبها لهما الخ) الاولى أن يقال يثبت استحقاقهما لأنه يثبت لكل واحد منهما مثل ما يثبت
لكل مستحق خصوصا حيث لم يرتب الواقف فانه يزاحم الفرع أصله اه سندي

(فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد)

(قوله لان لفظ وادي مفرد وان عم الخ) هذا انما يصلح علة لاستقلال الواحد بالوقف لا لاختصاص الصلي تأمل (قوله أي مات والاولى التعبير به) بل الاولى ما فعله الشارح ليصح الاستثناء بعده (قوله فانه يدخل فيه ولد البنت الخ) لعل الاصوب حذف لفظ ولد (قوله هذا مخالف لما في الخاتمة رجس وقف أرضا على أولاده الخ) لكن يوافق ما في الدرر ما ذكره الشارح في كتاب الجهاد من بحث الامان حيث قال ويدخل في الاولاد اولاد البنات اولاد البنات اه و ذكر المحشى اختلاف الرواية عن محمد في اولاد البنات وفي الاسعاف من باب الوقف على الاولاد ما يوافق الدرر حيث قال ولو قال على أولادى وأولادى وأولادى يصرف الى أولاده وأولادى وأولادى لا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الأولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط فيه ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى التوافل ما تناسلوا اه فلا يستقيم حيث تدعى أن شمول سائر البطون شاذ نعم القول بترتيبها شاذ اه ثم رأيت في الخلاصة من الفصل الخامس ما ذكره في الاسعاف بدون زيادة ولا نقص ورأيت كذلك في البرازية من الفصل الخامس (قوله ولكن يقدم البطن الأول الخ) علة في الاختيار بأن الانسان يقصد صلة ولده لأن خدمته ايام أكثر فكان علة استحقاقه أربع والناقلة قد يخدمون فكان قصد صلته أكثر ومن عدا هذين قل أن يدرك خدمتهم فيكون القصد برهم للنسبة اليه وهم فيها سواء اه (قوله وقد أعاد الضمير الى أولاد الأحياء يوم الوقف دون غيرهم) لعل حقه الى أولاده الخ يذكّر الضمير وعبرة الاسعاف عقب قوله دون الأموات وقد نسبته الى أولاد الأحياء يوم الوقف بقوله وأولادهم يعود الضمير اليهم دون غيرهم اه (قوله يدخل أولاد أولاده بقوله ونسلهم الخ) من هذا الفرع يؤخذ أن محل قولهم ان الضمير يرجع لأقرب مذكور انما هو في ضمير المفرد لا ضمير الجمع كما أفقى بذلك مفتى سكندرية المرحوم الشيخ الجزايري كما رأيت ذلك في فتوى منسوبة له (قوله لكن مقتضى ما قدمناه في بيان المنقطع أن يصرف نصيبها الى الفقراء) وفي السندى المناسب للشارح التعبير بتم أولاده وجعل قوله اذا لم يشترط الخ من تمة المسئلة الاولى اه لكن عبارة الدرر تفيد أنه راجع للمسئلة الأخيرة وتقدم له أن من وقف على أولاده وأولادهم أنه لو بقي واحد منهم يأخذ الوقف كله اه وتقدم عن الخصاصف أنه لو قال على ولدي وعلى ولدي وعلى ولدي ومن بعدهم على الساكنين وكان لزيد ولد ولم يكن لعمرو ولد أن الغلة كلها لولدي زيد الخ والظاهر أنه لا فرق بين مسئلة الدرر المذكورة في الشارح ومسئلة ما لو وقف على أولاده وأولادهم في أنه لو بقي واحد يأخذ الوقف كله فعلى هذا لا يكون نصيب الفقراء بل لجميع الاولاد اذا لا فرق بين المسئلتين ثم رأيت ما في الدرر في البرازية والخلاصة من الباب الخامس (قوله وكذا لا تدخل الخ في صورتين الخ) لا يظهر عدم دخول الخ في الاصل والوقف على بناته لا فيما قبلها والظاهر أن قول ط وما قبلها حقه بعدها وعبرة الهندية ولو وقف على أولاده دخل الذكر والأنثى والخ في ولو وقف على البنين لم يدخل فيه الخ في ولو وقف على البنات لم يدخل أيضا فيه لاننا نعلم ما هو اه وفيه تأمل وامل الصواب يدخل في الأول ولا يدخل في الثاني ولم يعرف في الهندية ما ذكره لأحد (قوله وقال بعضهم يوم يصير الزرع متقوما) في السندى وذكر هلال هو اليوم الذي صارت لها قيمة ولم يشترط الفضل عن المؤن وقيل هو اليوم الذي صارت له قيمة بحيث يفضل عن المؤن والخراج والنوائب القاهرة وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بخاري

كما في الحاوي **(قوله)** والفرق أن ما يبطل من الثلث يرجع ميراثا إلى ورثة الموصي الخ في هذا الفرق تأمل فإن ما يبطل من الوقف على تقدير أنه كالوصية يرجع إلى الفقراء كما هو حكم المنقطع فلا يكون للبطن الثاني فلا يلزم أن يكون حكمه مخالفا لها وأيضا الفرق المذكور انما يظهر في الوقف المرتب والحكم المذكور أعظم منه ومن غيره وقال السندى الفرق أن في الوقف اخراج الكل عن ملكه فلو فرض ذلك وأتى لكان ذلك السهم لهم أو للساكنين وفي الوصية لما أوصى للذكور والانات فلم تصح الوصية من كل وجه بل صحت في جانب الموجودين أما ذكر الأناث وبطلت في الجانب الآخر **(قوله)** لانه استحقه من وجهين اسعاف فاستحق كل سهم منهما بوجه مابين الوجه الآخر بخلاف ما لو أوصى بثلاث ماله لقربته وأوصى لرجل بألف درهم وكان من قربته فانه يستحق الاكثر من الألف ومما ينوبه بالمقاسمة لان هاتين الوصيتين من وجه واحد فلا يجوز أن يجمع بينهما كما في الاسعاف سندی وقوله وكذا يقال الخ أي في اعطاء نصيب من مات لولده لا في اعطائه نصيبين كما هو واضح من عبارة الاسعاف **(قوله)** أي في صورة الترتيب بين البطنين الخ الظاهر أن هذا التصور غير قيد بل الحكم كذلك لو لم يرتب والمسئلة بحالها تأمل **(قوله)** قالوا وقال على أقاربي وأقربائي الخ أي بلفظ الجمع لانه اذا قال لقربته وأولدى قربته وأولدى نسبه فالفرد يستحق الوصية عند الكل **(قوله)** ويدخل فيه المحرم وغيره الخ دخول غير المحرم على قولهما لا قوله ولذا حكى الاتفاق في عدم اعتبار الجمع فقط **(قول الشارح)** وان قيد بفقرائهم يعتبر الفقروقت وجود الغلة الخ وهذا بخلاف ما لو وقف على العور أو العياني أو الصغار من أولاده قال في وقف هلال أرايت لو وقف على العور أو العياني قال الوقف لمن كان منهم أعور أو أعمى دون الباقي قلت أرايت من أعور منهم بعد الوقف أعمى أعطيه قال لا قلت ولم قال لان العور والعياني بمنزلة الاسم فكانه قال موقوفة على ولدي فلان وقلنا قلنا فن أين افسرق قوله العياني وقوله الفقراء أو الذين يسكنون البصرة فجعلت الوقف في قوله العياني لمن كان أعمى يوم وقف الوقف دون من يحدث له العي من الولد وجعلت في قوله الفقراء وفي قوله لمن يسكنون البصرة لمن حدث له الفقر من الولد ومن سكن البصرة منهم ومنعت من انتقل واسكني قال هما مفترقان أما قوله الفقراء فالفقير يحدث بعد الغنى والغنى يحدث بعد الفقر وكل ما كان كذلك فهو صفة فاذا عاد إلى الصفة أعطيه واذا زالت عنه الصفة لم أعطيه وكذلك السكني فأما العياني والعور فانهم لم ينتقل صاحبهما عنهما فهما بمنزلة الاسم وليس بمنزلة الصفة التي ترول وتعود وكذلك ما كان لا يزول عنه الاسم الذي سماه به ووصفه به فكانه عهد إلى قوم بأعيانهم قلت اذا قال صدقة موقوفة على أصغر ولدي قال فهي على صغارهم دون كبارهم قلت أرايت ان حدث له ولد بعد ذلك أي دخلون في الوقف قال لا قوله الأصغر بمنزلة قوله العور وهو على ما وصفت لك قلت ولم قلت ذلك والصغير يذهب اذا كبر والعور لا يذهب اذا عور قال لان الصغير لا يعود بعد الكبر صغيرا فهذا بمنزلة الاسم ولا يشبه هذا قوله فقراء ولدي لان الفقير يكون غنيا والغنى يكون فقيرا والساكن ينتقل بعد السكني ويسكن بعد الانتقال أما الصغير فلا يكون صغيرا بعدما كبر اه **(قوله)** وهذا مذهب أصحابنا الخ هذا يقتضي ترجيح ما في الاسعاف **(قوله)** وبيان التعليل حيث أن من كان فقيرا الخ يخالف ما هنا ماذكره هلال في باب الوقف على فقراء القرابة أرايت رجلا قال أرضى صدقة على فقراء قرابتي بخاءت الغلة ولم يأخذها فقراؤهم حتى جاءت الغلة الثانية وقد كان نصيب كل واحد منهم في الغلة الاولى مائتي درهم فصاعدا قال فلاحق لهم في الغلة الثانية لانهم قد صاروا

أغنياء بما يصيبهم من الغلة الاولى لانه يصيب كل واحد منهم ما تادهم فجاءت الغلة الثانية وهم أغنياء
فلاحق لهم فيها اه وقال في الاسعاف ولو وقف على فقراء قرابته وكان فيهم يوم عجي الغلة فقير فاستغنى
أومات قبل أخذ حصته منها كان له حصته لثبوت الملك له وقت حجيها اه لكن يوافق ما هنا ما في
الاسعاف أيضا واذا وقفها على فقراء قرابته ولم تقسم غلة سنة حتى جاءت غلة أخرى وكان نصيب كل واحد
من كل غلة نصيبا يستحقوا الكل ان دفعت لهم الغلتان معا والا لا يستحقون الثانية لصيرورهم أغنياء
بقبض الاولى الا اذا نقصت (قوله مقدم على الحال أو الخالة الخ) يعني لأبوين كما هو عبارة الاسعاف
(قوله يعطى ذو الاقل الى أن يصير معه مائة درهم الخ) يظهر أن هذا استحصان والقياس أن تعطى الغلة
كلها للاخوج وقال في الاسعاف وقف على فقراء قرابته الاقرب فالاقرب يبدأ بأقربهم اليه بطناء فيعطى
كل واحد مائتي درهم ثم يعطى الذي يليه كذلك حتى تفرغ الغلة وهذا استحصان وفي القياس
تعطى الغلة كلها للبطن الاقرب منه ولا يعطى لمن بعده شيء حتى ينقرض الاقرب ذكره هلال اه
والظاهر أن مسألة الحسن كذلك (قوله عبارة الاشياء) وقد ذكرت في الشارح أن المستثنى اثنان
وأربعون مسألة الخ) لكن الشارح هنا نظرا الى التكرار الواقع في عبارة الاشياء في السادس عشر
والسابع عشر فعند المستثنى احدى وأربعين نظرا للواقع لا لما ذكره في العدد تأمل (قوله وقالا
لا تقبل) لان أحدهما شهد بالقول والآخر بالفعل (قوله وزاد في الولوالجية ما لو شهد أحدهما على
قرض الخ) ومثل ذلك لو شهد أحدهما على صلح بعائنة دراهم مائة وشهد الآخر على الاقرار بمثل ذلك
لان الصلح كله اقرار اه سندی عن كافي الحاكم (قوله ولو كان المدعى يدعى الاقل لا تقبل الا ان
وفقى بالابراء الخ) بأن يقول كان كما قال هذا الشاهد الا أنى أبرأته من حصة الجودة فعلم به أحدهما دون
الآخر (قوله أى غير مقيد بقرض ولا وديعة الخ) من هذا يعلم صحة دعوى الدين الا ان بدون بيان
سبب وان كان يشترط بيان السبب في دعوى المليات تأمل (قوله بخلاف ما اذا شهد أحدهما على
الهبة والآخر على الصدقة لا تقبل) هذا مما ألف في الشرح ويظهر أنه مفرع على القول بعدم القبول
في مسألة الشارح لان الهبة عليه والابراء اسقاط وذكر هذا القول السندی فتأمل (قوله لو علق
طلاعها على الجبل الخ) حقه الولادة كما هو في ط (قوله والاصل في اليد الملك الخ) لكن الظاهر
لا يكفي لثبوت الملك وان كان هنا يحكم بسابقة اليد تأمل وفي الفصل الثالث من دعوى التهمة لو أقر أن
فلانا يسكن هذه الدار ثم أقام بينة أنها له تقبل لان هذا الاقرار منه باليد لفلان رابدا المعايينة لا تمتنع
قبول البينة فالمقربها أولى اه ثم رأيت في الفصل الرابع من تهادات الخلاصة نقلا عن المتني لو شهد
أحدهما أنه أدور بأن المدعى سكن هذه الدار وشهد الآخر أن الدار له لا تقبل ولو شهد أحدهما أنه أدور بأن
الدار له وشهد الآخر أنه ساكن هذه الدار قضى بالدار له اه وبهذا تبين أن المصواب ما في الفتح حيث
قال على ما نقله عنه السندی شهد أحدهما أنه أقر أن هذه الدار له وشهد الآخر أنه ساكنها قضى له بها اه
والبينه من قبل المدعى عليه ولعل وجهه أنه باقراره بالسكنى فيها في الحال يكون مقراله بالملك اذ أفصى
ما يستدل به عليه اليد تأمل (قوله وما ذكره الشارح فيما اذا اتفقا على النكاح واختلفا في قدر المهر الخ)
بل ما في الشارح فيما اذا أر يد اثبات نفس النكاح بأن وقع التباحث فيه وما جرى عليه من أنه يقضى
بالاقل ولا يرجع الى مهر المثل هو ما مشى عليه في الكنز والهداية والمصنف في باب الاختلاف في الشهادة
وعليه الاعتماد لا على ما في الفصولين (قوله ينبغي أن تثبت المعينة) الظاهر عدم القبول هنا لكون

المدعى ادعى الاقل فهو مكذب للشاهد بالاكثر كما ذكرنا ذلك في نظائره تأمل (قوله) قال ط اعلم أن الغريم يطلق على الدائن الخ) ووجد منسوبه إليه ما نصه وتصوير الشارح على ظاهره أن زيد الله دين على عمرو فأحال عمرو زيد على بكره فبكر المحال عليه أحال زيد على خالد بن أبي حبل به عليه فقطالب زيد خالدا بالدين فأنكره فأقام زيد بينة على خالد فشهد أحدهما أن المحال عليه الذى هو بكر أحال غريمه وهو زيد على خالد بنكذا وشهد الآخر أن خالدا كفل عن بكر بنكذا اهـ (قوله) لكن هذا التصوير لا يوافق عبارة الشارح الخ لم يظهر عدم موافقته لها بل هو موافق لها ولعبارة القنية أيضا مع قراءة غريم بالرفع فاعل أحال ومفعوله محذوف تقديره دائنه وهو زيد ومفعوله محذوف تقديره عليه وخميره للمحال عليه كما أن التصوير الثانى موافق لهما أيضا (قوله) الشارح فشده أحدهما أنها له أو قال ملكه وشهد الآخر أنها كانت ملكه تقبل) وعلى هذا إذا ادعى ملكا مطلقا وشهد أنه ورثه من أبيه ولم يتعرضوا للملك في الحال أو شهدا بالشرا من فلان وهو يملكه ولم يتعرضا للملك في الحال تقبل ويقضى بالعين للمدعى ولكن ينبغى للقاضى أن يسأل الشهود هل يعلمون أنه خرج عن ملكه وكذلك في دعوى نكاح المرأة اهـ سندی عن العمادية من الفصل الثانى عشر (قوله) قال في الكنز فان شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم تقبل الخ) مافى الكنز في اختلاف الشاهدين وفيهما يشترط الموافقة بطريق المطابقة عند الامام بخلاف التوافق بين الشهادة والدعوى فانه يكفي التوافق عنده ولو بطريق التضمن كما ذكرنا ذلك في الشهادات ومحمدا كنى في الكل بالموافقة ولو بطريق التضمن تأمل (قوله) لانه لم يكن به فيما شهد به بل فيما شهد عليه) كما اذا شهد به بحق ثم شهد عليه لآخر ولا يقال انه متناقض في هذه الشهادة لان قضاء الدين طريقه المقاصدة اهـ من السندی (قوله) أى والزوج هنا باعها الدار بالدستيمان) أى فترجع الى الشهادة بالاقرار بالملكية لان كل بائع الخ والشاهد الآخر شهد باقراره بالملكية فاتفقا (قوله) الشارح السكوت كالنطق الخ) الاولى أن يقول ليس السكوت كالنطق الا في مسائل الخ وعبارة الاشياء لا ينسب الى ساكت قول ثم قال وخروج عن القاعدة مسائل منها الخ اهـ سندی (قوله) سكوت البكر عند استثمار ولها قبل التزويج) عبارة الاشياء قبل التزويج ويعد (قوله) سكوتها عند قبض مهرها) أى فلا تسمع دعواها به لرضاها لكن قيده شارح الاشياء بالبكر وقال ان السكوت اذن بقبض الاب المهر ويرأى الزوج عن المهر (قوله) حلفت أن لا تزوج فزوجها أبوها فسكتت حنت) لانه بمنزلة رضاها بالقول عمادية سندی وفي الشرح واستشكل بمسئلة الفضولي المشهورة فانه لا يقع عليه الطلاق مع اجازته بالفعل فكيف يحث هنا مع السكوت (قوله) سكوت المتصدق عليه قبول لا الموهوب له) اذا لم يقبض الموهوب بحضرة الواهب شرح (قوله) صححا كان البيع أو فاسدا) في السندی بعد نقل المسئلة مانصه قلت هو في الصحيح قول الطحاوى وظاهر الرواية فيه أن لا يكون اذنا بالقبض وله أن يسترده اهـ (قوله) لو حلف لا ينزل فلانا في داره وهو نازل في داره فسكت حنت لا لو قال اخرج منها الخ) لان فلانا ان لم تكن ملكه يكفي المنع بالقول لبره شرح (قوله) سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتهنته اقراره الخ) هما مسئلتان فان سكوته أكثر من يومين في مسألة الولادة اقرار بالولد وكذا سكوته عند التهنته كما يفيد مافى الشرح (قوله) سكوت المولى عند ولادة أم ولده اقرار به الخ) أكثر من يومين وكذا بعد التهنته شرح (قوله) واحترز بالبيع عن نحو الاجارة والرهن) لان البيع ثبت على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره ولان الانسان يرضى بالانتفاع بملكه ولا يرضى بخروجه عنه اهـ شرح (قوله)

سكوت ولي الصبي العاقل اذا رآه يبيع ويشترى اذن يفهم منه ان الوصي والقاضي ليسا كذلك والفرق
 ظاهر جوى سندی بل الظاهر ان المراد بالولي ما يبيع الوصي والقاضي (قوله) لكن اعترض بما في الاشياء
 أيضا لو رأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذنا الخ قال الجوى يمكن جعل ما هنا على الاتلاف الممكن
 تداركه سندی (قول الشارح كقوله لساكن داره الخ) ثم هذا في جانب المستاجر ويكون في
 جانب الاجير كقول الراعي لا أرى غنمك الا بكذا كما في جوى زاده على الاشياء سندی ثم ذكر ان المودع
 بالكسر يصير مودعا بمجرد وضع متاعه عند أحد بدون قول وذكر ما يفيد ذلك (قوله) أي لان البراء
 عنهما يوجب انفساخ عقدهما الخ فيه أنه لو قيل بصحة البراء ولزم منه انفساخ العقد لم ينفرد أحدهما
 به غاية الامر أن أحدهما وجد منه ابراء لفظي والثاني رضاه بسكوته (قوله) وهي ما لو أبرأ الطالب
 الاصيل فانه يتوقف على قبوله الخ ينظر وجه توقفه على القبول (قوله) وما لو أوصى رجل فسكت
 في حياته الخ فيه أنه انما صار وصيا بالتصرف لا بالسكوت فلا يظهر عدهما ممن فيه الا أن يقال
 تصرفه اللاحق دليل على أن سكوته أو ابراء الوصاية كما سبق نظيره (قوله) أي وذكر عدم الاستحلاف
 في تزويج البنت لعدم جريان الاستحلاف في النكاح ولعدم صحة اقراره على ابنته بالنكاح عنده في
 الصغيرة والكبيرة بالاولى وكذا عندهما في الكبيرة وقت الخصومة لانه بمنزلة الوكيل وهو لا تتوجه عليه
 الخصومة فلا يحلف اه من السندی ويظهر أن عدم التحليف في البنت الصغيرة والامة مطلقا من
 فروع قولهم لا تحليف في نكاح فلا حاجة لعددهما مستقلتين تأمل الا أن يقال زاد ذلك نظر المايوهمة قول
 الكثر أنكره الخ (قوله) لعل وجهه أنه لو طلب تحليفه فتكل حتى صار نكوله اقرارا بالبيع لا يكون له فائدة
 الخ قد يقال يكون له فائدة على تقدير عدم فسخ المرتهن أو المستاجر فلم يتيقن بعدمها تأمل والظاهر
 أن وجهه عدم ترتب الفائدة المقصودة من الملك وهي الانتفاع تأمل (قوله) ولكن هذا بناء على القول
 بأن للمرتهن والمستاجر فسخ البيع الخ في السندی ما ذكره الشارح من عدم التحليف في هذه الصورة
 والتي بعدها هو ما في البحر والحانية وخالفه في الهندية فيما نقله عن محيط السرخسي وانقله ادعى أحدهما
 أنه اشتراه منه وادعى الآخر أنه ارتهنه أو استأجره بألف فأقر به للمستاجر أو المرتهن أو لا فقال صاحب
 الشراء حلفه لي بالله ما باعه منه فانه يحلفه فان حلف انتهى الكلام وان نكل يثبت البيع ويثبت
 الخيار للشترى ان شاء صبر الى أن يقتل أو تمضي مدة الاجارة وان شاء فسخ وان أفرع صاحب الشراء
 أو لا فقال المرتهن أو المستاجر حلفه لي بالله ما رهنه أو أجزه منه لم يكن عليه في ذلك عين اه (قوله) وهذا
 اذا أثبت الشراء الخ الظاهر أنه اذا أثبت الشراء كان مقدما على الرهن وعلى هذا فائدة هذا القول
 توجه اليه بين بعد فلك الرهن أو مدة الاجارة لزوال المانع وقد ذكر الشارح من دعوى الرجلين أن بينة
 البيع أولى من بينة الرهن اذا ادعى على ثالث (قوله) وان لم يقبل ولا قيته لم يظهر معنى لهذه الجملة
 ولم يظهر أيضا وجه تحليفه على أنه لم يكن عليه الشوب مثلاً اذ الذي عليه انما هو فميت لا عند الانتقال
 الحق اليها نعم في دعوى الغصب يحلف أنه لا يجب عليه رد العين ولا قيمتها ولا شيء من ذلك (قوله) ويحتمل
 أن يراد ما اذا أراد الموكل رد بعيب الخ هذا الاحتمال لا يناسب قول الشارح لم يحلف وكيه الخ وما في
 الخلاصة في تحليف الموكل لا الوكيل (قوله) وصورتها اشترى الوكيل شيئا فظهر به عيب الخ وكذلك
 يدخل في هذه المسئلة صور كثيرة منها ما سيذكره بقوله بالغة زوجها ووليها الخ ومنها لو زوجها رجل لا خراج
 (قوله) وليس المراد أنه يلزم الموكل ما أقر به وكيه الخ فيه أن وكيل قبض الدين يملك الخصومة عنده

ووكيل الخصومة عاك الاقرار عند القاضي فانما أقر بقبضه بين يديه يلزم الموكل فلا مانع من ارجاع
الضمير اليه **(قول الشارح ضمن ما تلف بها الخ)** وان كان اقراره يرجوع بالطل لانه اقراره به
يجعل رجوعا منه في الحال اه سندی **(قول)** لعل وجهه أن قول المصنف فيما تحقق أنه مال الصبي
الخ فيه تأمل فان كلام المصنف شامل لما تحقق أنه ماله ولما عرف أنه ماله باقراره وتخصيصه
بالاول لا داعي له **(قول مكررة مع قول البصالح)** كما أن مسألة الشفعة داخلة في كلام المصنف أو في
الاولى التي قبلها **(قول)** لانه ينكر الرد الخ لا يصلح علة لعدم اليقين كما هو ظاهر **(قول)** فيه أن الحكم
القول يحتاج الى الدعوى الخ فيه تأمل وذلك أن فعل القاضي حكم وهذا منه وليس من الحكم
القول المتوقف على الدعوى فانه ما يكون بلفظ حكمت **(قول)** ثم لا يخفى أنه لا فائدة في ذكر هذه المسئلة
الخ لا يخفى أنه لا يحلف على ما لو أقر به لزمه فهو موافق لما سلف فهو نظير ما سلف من المسائل المستثناة
تأمل **(قول الشارح لانه أقر بسبب الضمان الخ)** فيه أن الأخذ انما أقر بالقبض وديعة وهو
ليس سببها وسيدكر المصنف قبيل اقرار المريض مانعه ولو قال لاخر أخذت منك ألفا وديعة فهلكت
وقال لاخر بل غصبيا ضمن المقر لاقراره بالأخذ وهو سبب الضمان وفي قوله أعطيتني وديعة وقال
الاخر بل غصبته متى لا يضمن لانكاره الضمان اه فالتظاهر أن مانحن فيه كذلك بعد جعل موضوع
المسئلة أن المالك دفع لاخر ما لا الخ نعم الاقرار بالقبض كالاقرار بالأخذ فيوجب الضمان والاقرار
بالدفع كالاقرار بالأعطاء فلا يوجب كذا ذكره الزيلعي ولو قال أخذتها وديعة وقال المالك بل قرضا
فالقول للمقر تصادقهما أنه حصل باذنه والاخذ به لا يكون سببا للضمان الا باعتبار عقد المعاوضة فالمالك
يدعيه وذلك ينكر فالحول اه منه أيضا **(قول)** لكن كونه مهجورا ليس على اطلاقه الخ
فيما قاله نظر فان القول المهجور بالنظر في عدم سماع الدعوى عليه لمضي ثلاث سنين لا لقيام القرينة
المذكورة **(قول)** لان المراد به الطلقة الثالثة الخ حيث كان المراد به الطلقة الثالثة لم يكن القائل بعدم
وقوع شيء أو بعدم ما زاد على الواحدة مخالفا لآلية فلم تتم المخالفة فتأمل **(قول)** أي اذا كانت بلا موجب
الخ ما قدمه لا يعارض ما هنا لانه في زيادة القاضي وأهل المحلة لا يملكون ذلك على ما هو ظاهر تأمل
(قول) كافي حاشية الاشياء عن تنوير الاذهان فتأمل لعله يشير الى أن الاستدلال المذكور غير تام
فان الحديث المذكور غير صريح في انتقاض الطهارة بما ذكر وعلى فرضه لا يتم الا اذا كان مشهورا
(قول) فلو أمضاه يصير كالقاضي الثاني سيأتي له في كتاب القضاء عقب قول المصنف واذا رفع اليه حكم
قاض في هذا القسم الخ مانعه فاذا رفع الى الثاني فأمضاه يصير كان القاضي الثاني حكم في فصل مجتهد
فيه فليس الخ اه وهذا تصح عبارته هنا تأمله **(قول الشارح في الاسفار في الوصية)** أي
وصية المسلمين **(قول)** ويظهر لي أن العبارة مقلوبة الخ بل يظهر أن هذه مسئلة أخرى غير المسئلة
الاصولية فان موضوعها اختلاف أصحاب المذهب على قولين ثم ترك أحدهما والعمل بالآخر لافي
خلاف سابق واجماع لاحق **(قول)** فخصمته زوجته الى قاض يرى أن الحرام لا يحرم الحلال
الخ قال الرجعي قلت ووقع في بعض نسخ الدر وذكر أن ذلك لا يحرمها مطلقا ومعناه وذكر الحاكم
أن ذلك أي تفريق الثاني لا يحرمها مطلقا لنفاذ حكم القاضي الاول وفسر الاطلاق بعدم الفرق بين
العالم والجاهل ووقع في بعض النسخ وذكر ذلك مطلقا بحذف قوله لا يحرمها ومعناه ذكر الحاكم
ذلك أي أن الثاني يفرق بينهما مطلقا من غير ذكر خلاف ومفاد هذا أن للقاضي الثاني أن يبطل حكم

الاول وهذه النسخة هي التي أراها صوابا اه سندى لكن الموافق لما نقله عن الوقعات النسخة الاولى تأمل ثم كتب قوله وانظاهر من الزواهر أو من الشارح أن ذلك أى جواز إبطال حكم الاول مذهبه أى الحاكم اه ومعلوم أن الحاكم جمع كلام محمد بن المنتقى (قول الشارح لان القضاء لا يحل ولا يحرم خلافا لابي حنيفة) ووافقه محمد بن علي أن الفقيه يترك رأيه ويأخذ بما قضى له القاضي وهذا موافق لما نقله السندى عن العمادية والحانية خلافا له في دعواه المخالفة لهما فتأمل (قول قد علمت أنه قول أبي يوسف) نعم علمنا ذلك مما رآه بالهامش ولم نعلم منه قول الامام وعلمنا من عبارة الشارح أنه يقول كأي يوسف بعدم نفاذ القضاء وعلى ما ذكره أولا النفاذ جمع عليه (قول أى لا يلزمنا أن نقول مولى الموالاة كذلك الخ) يعنى لا يقول قائل بأنكم منعتم العتيق من الارث لانه خلاف الحديث فبالبكم في توريث مولى الموالاة الخ سندى والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(كتاب البيوع)

(قول والمراد بالعبادات الخ) اذا أريد بها حقوقه تعالى المقابلة للعقوبات بدليل المقابلة بها يستقيم الكلام فيراد بها حيث نشد المأمور به خالصا ومشترا كما تأمل وتقدم في مبحث النية أول الكتاب التكلم على العبادة والطاعة والقرية فانظره (قول ثم ان ما تقدم غير متخص بالعبادات الخ) قد بينا ان الكفارات داخله في العبادات بالمعنى الذى ذكره بل فيها معنى العقوبة أيضا (قول وأورد في الفتاوى أنه لا يخفى شروعه في المعاملات من زمان الخ) اعلم أن المشروعات اما أن تكون من حقوقه تعالى أو من حقوق العباد وما نعلق منها بحقه تعالى فلا يخلو اما أن يكون متممها له تعالى لا تعلق للعباد فيه أصلا كالصلاة والزكاة والصيام والحج واما أن يكون مشتركا ولكن حقه تعالى غالب كالنكاح والطلاق والعتاق والايان أو يكون حق العبد غالبا كالقيد والقطعة والمفقود والآبق والشركة والوقف وهذا كله فيما اذا كان حقا لله تعالى مأمورا بالانتيان به على سبيل الوجوب أو الندبية أو ما انفلة على عدم التمسور وأما اذا كان في مقابلة العصيان مشروعا وعازر المرتكبه عن انتهاك حرم الشرع وخروجها عن الحدود المرعية فهي الحدود وفي مشروعة أيضا لكن في مقابلة العصيان اه سندى واعلم وجه تسمي الشركة والمفقود من حقوقه تعالى وجوب حفظ مالهما (قول والبسيط مقدم على المركب في الوجود الخ) أو بالطبع فعلى ما ذكره يكون الوقف خروجا عن الملك والبيع خروجا عن مال ودخولا في مال (قول أو بمن يعين) الذى يأتي أن السلم بيع أجل وهو السلم فيه يعاجل ويؤخر رأس المال المراد بان ثمن هذه العبارة ما في الذمة وهو المسلم فيه وبالعين رأس المال (قول أو بزيادة وانقص مساومة) أى بدون نظر لزيادة ولانقص لما يأتي أن المساومة هي البيع بأن ثمن كان من غير نظر إلى الزيادة (قول وبما قررناه ظهر لك أن قوله باعتبار كل من البيع الخ) لكن المتبادر من قوله هو أن الجواب أنه قد رآه المفعول بجمع باعتبار أنه انما يجمع باعتبار ارادة المفعول به ولا يقال الشئ كافي ط اما لكونه يعنى مبيع ويظهر في الجواب عما قاله ط رحمه الله أن يقال ليس في كلام الشارح أن الجمع باعتبار النظر الثلاثة معايل المقصود أن النظر لى اعتبار منها كاف لتمام الجمع ولا نظر لهما معا حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتأمل (قول أعم من المتقول الخ) لعله المتقوم (قول الا أن يراد بالمقابلة ما يكون على وجه التملك حقيقة) اذا أريد بذلك تعيين ارادة المجاز فيما تقدم الاستدلال به من الآيات ولا مانع

الى هنا انتهاء الجزء الثالث من
تجريدة المؤلف وابتداء الجزء
الرابع منها كجزئة المحشى
وجنا الله أجمعين كتبه
مصممه

من الملاقى البيع على النكاح لغة تأمل (قول) فقد تساوى التعريفان (الخ) أى فيندفع إيراد بيع
 الحجر بدراهم من متعاطيه على كلا التعريفين خلافاً لما في ط حيث جعله وارداً على الأول لا الثاني
 (قول) قال ط فان فيها مبادلة مال (الخ) ليس في عبارة ط لفظ مال (قول) والمنفعة في الاجارة والنكاح
 مملوكة ملكاً مقيداً ألا ترى أنه لا تورت عنه المنفعة فيهما ولا يملك تملكها في النكاح ولا يملك في الاجارة
 تملكها بجنسها ونحو ذلك مما يدل على الملك المقيد (قول) وهو فاسد (الخ) في السندي عن البحر بيع
 مالا فائدة فيه وشرائه فاسد اه (قول) والالم يخرج التبرع من الجانبين على ما قاله ط (عبارته قوله
 باليجاب أى وقبول ولو كان المراد الايجاب فقط لدخل التبرع من الجانبين لوجوده فيه اه وكتب
 السندي على قوله فخرج التبرع من الجانبين مانعه يعنى لو تصدق زيد على عمرو بماله فتصدق عمرو على
 زيد بماله أيضاً فكل منهما تبرع غير طالب للعوض على ما تصدق به عليه فحيث كان كل منهما مالياً عن
 الايجاب والقبول لا يكون بيعاً وكتب أيضاً وقد قرر الشارح في شرح الملتقى خلافاً ما ذكره هنا قال
 لم يقل كافي العناية وغيرها بالتراضي بطريق الاكتساب أى طلب الربح كافي الحوائى السعدية ليشمل
 بيع المكره والمبادلة بطريق التبرع والهبة بشرط العوض اذا ضرر في شمول البيع لذلك ولذا قالوا
 قال وهبتك هذه الدار بثوبك هذا فقبل كان بيعاً بالاجماع اذا العبرة للمعاني لا للالفاظ اه والمذكور في
 الهبة أنه لو وهبه على أن يعوضه كذا فهو هبة ابتداءً ببيع انتهاء ولو قال وهبتك كذا بكذا فهو بيع
 ابتداءً وانتهاء والمذكور في باب اليمين في الضرب والقتل أن الهبة ونحوها من التبرعات بازاء الايجاب فقط
 حتى لو حلف ليهن فلانافوه فلم يقبل برب بخلاف المعاوضات فانها بازاء الايجاب والقبول معا ومقتضى
 ما هنا أنه لا فرق فيما ذكر بين الهبة الحالية عن شرط العوض والهبة المشروطة فيها في أن كلا منهما يتم
 بالايجاب تأمل (قول) وهذا صريح في دخولهما تحت المبادلة على خلاف ما في النهر (الخ) لفظه ولا
 يخفى أن الهبة بشرط العوض خلية عن المبادلة ابتداءً أما انتهاء فسلم ولا يضرنا وكل من التبرعين هبة
 مستقلة من كل جانب فلا بدالة وهذا هو السرف في حذف أهل التحقيق لهذا القيد اه (قول) لان المنفعة
 معدومة (الخ) وليس التعليل الخلو عن الفائدة كما يفيد كلام الشارح فان الاجارة هنا غير جائزة وان
 وجدت الفائدة وسكنى الدار والحانوت هنا جنس واحد وان كان المحل مختلفاً جنساً (قول) وظاهر كلام
 المصنف أن الايجاب والقبول غير البيع (الخ) يجعل الباء للملازمة لا للاستعانة في كلام المصنف يندفع
 توهم أن الايجاب والقبول غير البيع فالمعنى أنه يتحقق ويوجد بهما كافي بنيت البيت بالحجر كما تقدم
 نظير ذلك في النكاح من قوله وينعقد بايجاب وقبول (قول) وشراء العبد نفسه من مولاه بأمره) ألا أنه
 يكون مجازاً عن العتق فليس مما نحن فيه (قول) والرسول من الجانبين (الخ) معطوف على المستثنى
 قبله كما تفيد عبارة البحر (قول) فيصح بيع الصبي أو العبد لنفسه (الخ) في البحر زيادة وشرائه
 (قول) لم ينعقد الا في الشفعة (الخ) فان الصفقة تحول للشفيع فلم يوجد منه الا قبول بعض المبيع
 (قول) متقوماً هو بالكسر كافي القهستاني (قول) ولا يبيع الحر والمدر وأم الولد (الخ) فان كلا من
 المدر وأم الولد والمكاتب ومعتق البعض في حكم ما ليس بعمال بواسطة استحقاقهم الحرية في الحال لا انعقاد
 سببها كما يأتي في البيع الفاسد (قول) قلت صوابه تسعة) لدخول قيد الوجود في المال والاستغناء عن
 الشرط الرابع فان كونه مملوكاً للبائع يستلزم كونه مملوكاً في نفسه وقد يقال هي ثمانية فقط للاستغناء
 عن كونه مالا بكونه متقوماً (قول) فلم ينعقد بيع الفضولي (الخ) عبارة البحر فلم ينفذ وهو المناسب

للتفريع على شرائط التنفيذ (قوله) وكون البديل مسمى في المبادلة القولية (الخ) بخلاف بيع التعاطي (قوله) فيه نظر لما مر من أن التحريم مال (الخ) قد يقال أن المال محله وأن شرط شيء آخر وهو التقوم لبعض أنواعه ولذا عرفت فوالبيع بأنه مبادلة مال بمال ومقتضى تنظيره عدم صحة هذا التعريف تأمل (قوله) لزوم أن يكون مع المكروه (الخ) نسخة الخط لزوم أن يكون بيع المكروه باطلا لا فاسدا (الخ) (قوله) ثم لا يخفى أن هذا كله انما يتأتى (الخ) قد يقال إن قصد الشارع بزيادة تعريف القبول دفع الاعتراض عن المصنف الوارد على التعبير بالتراضي كما سبق فيكون كأنه نبيه على أن مراده أن الدال على التراضي هو تعريف الإيجاب والقبول لا الإيجاب فقط كما يظهر من كلام المصنف ثم نبيه على أن التعبير به اقتضاء بالآية وبيان الخ تأمل (قوله) فهو بيان للواقع (الخ) فيه أن الأصل في القيود أن تكون للاحتراز لا لبيان الواقع فكلامه يوهم أن تحقق الإيجاب مشروط فيه أن يكون دالا على الرضا حتى لو وجد معه ما يدل على عدمه كما كراه لا يسمى إيجابا فلا يصح أن يكون من ركن البيع فيرد عليه نظير ما ورد على الكنز (قوله) وهذا أولى لموافقته لما في كتب الأصول (الخ) لكن مقتضى ما يأتي في باب البيع الفاسد أن كل ما أوردت خلافا في ركن البيع أو في محله وهو المبيع مبطل له أن يكون باطلا لا فاسدا إذا خلل هنا في ركنه حيث لم يرد به ما وضع له (قوله) والشارح ويرد على التعريفين ما في التتارخانية لو خرج ما صاغ البيع (الخ) وكذا نقل في الهندية عن الظهيرية أن والده كان يقول بذلك سندی وما ذكره عن الفهريستاني إنما ذكره على سبيل البحث حيث قال وينبغي أن يكون الواو في دوأ وينع قد يأتي باب وهو قول يعنى الفاء فانهم ما لو كانوا معالما ينعقد كما قالوا في السلام (قوله) أي لو رد على المـ لم مع السلام فلا يبرهن من الاعادة ولو سلم ما عاوجب على كل الرد سندی (قوله) هذا إذا كان الصلح على سبيل الاسقاط (قوله) وكان الثاني بأزيد من الأول (قوله) قلت الظاهر أن الصلح على سبيل الاسقاط يعنى الإبراء (الخ) لكن عبارة البيهقي على ما نقله السندی عنه تفقد أن جل الصلح على ما إذا كان يعنى الاسقاط هو من المصلحة في عين محله عليه وعبرة السندی هذا إذا كان الصلح على سبيل الاسقاط لما في الخلاصة قيل الثاني من البيوع أن المراد الصلح الذي هو اسقاط أما إذا كان الصلح على عوض ثم إلى آخر ما ذكره المشي (قوله) وبعضهم أوجب كلا المهرين (الخ) قال الحموي نصلا عن المسئلة تزوج حلي مهـ رمـ معلوم ثم تزوج على ألف أخرى ثبت التسميتان على الأصح (قوله) ولذا أطلق العتق في الصبر حيث قال راداعده الإيجاب والقبول أنه قد التاني وانقسخ الأول (الخ) وحكم ما إذا خلت العقد الأول والتاني له بعد البيع مذكور في الاشياء والبحر (قوله) وأشار بجواز تعدد ما إلى أن المدعى (الخ) والـ أنه بعد الحوالة باطله بجر عن فروق الكبراييس (قوله) لكن قد يقال إذا قال يعنى ذاك كفاً أو رأسه نعم (الخ) الكلام في عدم انعقاده بالإشارة وأنه قد بعد ذلك بالتعالي أي أي آخر ليس الكلام فيه ولا يتبرهن عدم الانعقاده بعدها (قوله) أي سواء نوى بذلك الحال أو لا (الخ) هذا صريح في أن البيع لا يصح بنية الحال في الأمر وهو مخالف لما يفهم من التحفة حيث قال وأما إذا كانا بلفظين عبر بهما عن المستقبل أما على سبيل الأمر أو الخبر من غير نية الحال فإنه لا ينعقد الخ وإن قوة من غير نية الحال يشهد الانعقاده إذا نوى الحال كذا في الحموي على الاشياء (قوله) بخلاف قول البائع ثم بعد قول المشتري استريت الخ) فيه أن الشراء الصادر يعنى إنشاء التملك وهو لا يفتقر إلى البيع فالعقد يتقيد لا يقتضي البيع كما بيع ولو نظر للأخبار فإن كلا يستلزم الآخر تأمل (قوله) تأييد لكلام الترخ) لا تأييد فإن بيع الجناحية بيع

الدين بخلاف بيع الحظ تأمل (قول فلو صالح عنها بطلت الخ) بخلاف ما اذا صالح عن دعواها يصح ويكون فداء الممين وكذا الوادي عليه تعزير افاقتدى بعينه بحال صح على الاصح اه سندی عن البحر (قول ونخرج عنها حق القصاص الخ) خروج ما ذكر يقيد المجردة عن الملك (قول قال في المستصفي التعامل العام الخ) عبارته على ما في ط أن العبرة للتعامل العام أي الشائع المستفيض والعرف المشترك لا يصح الخ (قول وهو أن العبد الموصى برقبته لشخص وبخدمته لا تسر ولو قطع الخ) الظاهر عدم صحة الاستدلال بهذا الفرع على صحة الاعتياض عن الحقوق المجردة فان المراد أنها مجردة عن الملك والحق في الفرع المذكور مملوك فلم يكن مجرد اعنه كما نحن فيه وقال الزيلعي حق الشفعة ليس بتقرر في المحل انما هو مجرد حق التملك فلا يجوز أخذ العوض عنه بخلاف الاعتياض عن القصاص وملك النكاح واسقاط الرق لان ملكه في هذه الاشياء متقرر في المحل ولهذا يستوفيه وينفذه الأثرى أن الولي قتله قصاصا بالارضاء ولا قضاء فعلم أن حقه ثابت في المحل في حق القتل ولولا ذلك لما تمكن من القتل بغير قضاء ولا رضاء اه ولا شك أن حق الموصى له بالخدمة مملوك متقرر في المحل كحق القصاص والنكاح والرق بخلاف ما نحن فيه (قول بالهامش قوله يستحق المتزول به كذا رأيته والظاهر أن يقال المتزول عنه) فيه أن المراد من المتزول به البذل كما يدل عليه تمام عبارة البيري المذكورة وما ذكره عن البيري هو معنى ما سيذكره بقوله ثم اذا فرغ عنه لغيره ولم يوجهه السلطان الخ (قول فهو أولى بدكاته الخ) حيث كانت مدة اجارته له باقية سندی قيل الكفالة (قول وان شاء أجازها ورجع بخلوه على المستأجر الخ) هذا وما بعده غير موافق للقواعد والنظائر (قول وينبغي أن يقال فيه اننا ننظر الى ما دفعه صاحب الخلو للواقف الخ) لكن أفتى في الخيرية بلزوم الاجرة الزائدة ولعله محمول على ما اذا كان في الوقف مال وأراد الناظر دفع المرصد فيثبث لا شك في لزوم الزيادة كما نقله المحشي في الوقف عنها (قول أفاد به أن الخلو اذا لم يكن عيناً قائمة لا يصح بيعه) قياسا على عدم صحة بيع الكراب ونحوه المنصوص عليها في معين المفتي (قول ترك قيد اذ كرم في معين المفتي وهو قوله اذا لم يشترط تركها) الظاهر أنه على اعتبار لزوم الخلو وعدم صحة الزام به برقمه من الارض لا يكون شرط تركه في الارض مفسد للبيع اذ هو مستحق له بمجرد البيع فيكون من مقتضياته (قول لانها عبارة عن كراب الارض وكري أنها ما الخ) الظاهر أنها عبارة عن حق استحقاق المزارع منفعة الزراعة في الارض وان لم يوجد منه كراب أو كري أنها (قول بالهامش لا وجه للاحاقه بالاب هنا وكذلك الوصي فانه وان جاز بيعه وشراؤه منه بشرط الخيرية لكن لا تكفي عبارته عن عبارتين كما هو مصرح به في الخانية الخ) في الخانية من باب بيع غير المالك رجل باع ماله من ولده فقال بيعت عبدي هذا بألف درهم من ابني هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك أن يقول قبلت وكذا لو اشترى لنفسه مال ولده فلا يحتاج أن يقول قبلت ولو كان وصيا لا يجوز في الوجهين ما لم يقل قبلت مروى ذلك عن محمد اه وفي البرازية من الفصل الثامن الواحد لا يصلح بائعا ومشتريا الا الوالد والجد عند عدمه ويكتفي بعبارة واحدة وذكر في زيادات الاستروشنى أن القاضي اذا باع مال أحد الصغيرين من الآخرة جاز ولو فعل ذلك الأب أو الوصي لم يجز وذكر الوتار على عكسه وضم الوصي الى القاضي وقال يلى الاب ذلك لا الوصي والقاضي (قول والوصي لا يملك الخ) لعله والوكيل (قول فلو مات قبله بطل الا في مسألة الخ) هي ما لو أوصى ببيع داره من رجل فقال داري تباع منه بألف درهم ومات فقبل الموصى له بعدم موته جاز كما في الخانية ففهم في البحر أن المراد بجواز

البيع وفهم في النهر أن المراد جواز قبول الوصية وعلى الوصي أن يبيعه له بإيجاب وقبول ثم رأى في شفعة
 المحيط طبق ما فهمه (قول وسكوت المشتري عن الثمن مفسد للبيع) لعل المراد ما إذا أوجب المشتري
 بلا بيان ثمن وقبيل البائع ولو مع بيانه لكن حيثئذ يكون المشتري غير قيد اذ مثله البائع لو هو الموجب
 وليس المراد ما إذا قبل المشتري بدون ذكر الثمن مع ذكره في كلام البائع اذ يكفي لصحة البيع بمجرد قوله
 قبلت (قول وقوله ابتداء خرج به ما إذا عرض البيع بالخصصة بأن باعه الدار بتمامها الخ) لعل
 الأحسن في التصوير أن يقال بأن باعه الدارين فاستحق أحدهما الخ فإن البيع بالخصصة في الدار الواحدة
 صحيح ابتداء وانتهاء لانقسام الثمن على أجزاء المبيع (قول وجهل المشتري يمنع) فزع في الخيرية على
 هذا عدم صحة البيع في كرم به أشجار ملك متنوعة وأشجار وقف كذلك باع مالك الأشجار جميع أشجاره ولم
 يميزها ولم يعلم المشتري أشجار الوقف من أشجار الملك (قول وانما الخلاف في اشتراط الوصف فهم الخ)
 كلام النهر السابق انما يفيد الخلاف في اشتراط الوصف في الثمن لا المبيع (قول والذي في الفتح والبحر
 عدم التخير الخ) يحمل قول الشارح ولم يعرف ما فهمه على أن المراد أنه لم يعرف صفة ما فهمه باوفاق ما في
 الفتح الا أنه لا يناسب قوله ويسمى خيار الكمية فالأولى أن يقول ويسمى خيار الكيفية كذا يفاد من
 السندی (قول قلت ويشكل على القولين أن شرط صحة التأجيل أن يعرفه العاقدان الخ) فيه تأمل
 فانه اذا كان المعهود أن الاجل الشهر أو الثلاثة أيام شرعا وعرفا يكون ذلك معلوما عند العاقدين حتى
 لو لم يكن عهد له عرفا كما في زماننا فالظاهر عدم الصحة (قول فوجه تقديمه بنسب كونها أكثر اثباتا الخ)
 فيه أن موضوع المسئلة أنهما اتفقا في قدره واختلفا في مضيه فليس في بيته المشتري اثبات زيادة الاجل
 الا أن يقال المراد أن ينته توجب زيادة الاجل بمعنى أنها نافذة حوله وقائله انه بقي منه كذا من الايام
 (قول لكن قال في المضمرة فان انقطع ذلك فعليه الخ) فيه أن ما في المضمرة لا يخالف ما في كثير
 من الكتب انما جرى فيها على قول محمد واعتبار الدفع من الذهب والفضة فيما اذا كان البيع بالفلوس
 أو الفضة الغالبة الغش (قول وكذا حكم الدراهم لو كسدت الخ) كذا في البحر ولم أره لغيره وقال
 محشيه الرمي أي الدراهم التي لم يغلب عليها الغش فاعتصار المصنف على غالب الغش والفلوس الغلبة
 الفساد فهم مادون الجيدة اه قلت لكن علمت أن بطلان البيع في كذا ما غالب الغش والفلوس معلل
 عند الامام ببطلان التمنية فبقي بيعا بلا ثمن ولا شك أن الجياد لا تبطل ثمنيتها بانه كساد لانها باصل الخلقة
 لا بالاصطلاح فلا وجه لبطلانه عنده بكساد الجياد فالظاهر أن مراد البحر بالدراهم غالبية الغش لكنه
 مكرر بما في المتن اه محشئ في الصرف لكن يوافق ما قاله الشارح ما ذكره الزيلعي والمقدسي كما يأتي
 نقله في الصرف فانظره (قول وفوله اذ لم يكن الخ فيه نظر لان الخ) قديقال ان كلام الشارح محمول
 على ما اذا منع السلطان التعامل بها بأي وجه كان ولو بقضاء ما عليه من الدين منهافتة تقى الضرورة الى
 القول بوجوب قيمتها من الذهب (قول الشارح والاجل ابتداء ومن وقت التسليم الخ) في اطلاق
 عبارته تأمل وذلك لانه اذا كان الاجل معينا كرجب فابتداءه من وقت العقد وليس له من الاجل غيره
 امتنع البائع أو لا اتفاقا واذا كان منكرا فابتداءه من وقت العقد ومن امتناع ومن وقت التسليم
 عنده ومن وقت العقد عندهما فكلما انما يستقيم على قوله في صورة المذكور مع عدم الامتناع (قول
 تعليل لثانية) وجعله السندی تعليل لا لاولي أيضا قال أما الثانية فظاهر وأما الاولى فلتحديد
 الاجل بحد معين فافهم (قول فانه قال معزيا الى بيع عينا من رجل باصفهان بكذا الخ)

فيه أن غاية ما أفادته عبارة مجمع الفتاوى أن صرف الدينار إلى دينار مكان العقد وليس فيها ما يدل على
أنصرفه إلى غالب نقد البلد وقد يقال القصد من هذا العزو أفادة أن المراد من البلد في عبارة المصنف بلد
العقد كما اعتبر ذلك في عبارة المجمع وإن كان الموضوع مختلفاً (قول) كان البيع فاسداً وجهه أنه
لا يلزم من رواج النقود اتحادها في المالية فيفضي إلى جهالة الثمن اهـ سندی (قول) وكذا يصح
لواستوثق مالية ورواجها (الخ) كذا في البصر عن البرازية وزاد عقب قوله لكن بخير المشتري (الخ) لكن
في الدعوى لا بد من التعيين اهـ (قول) حيث لم يمكن دفع القيمة لما قلنا ولزم من إبقاء الخيار للمشتري لزوم
الضرر للبائع (الخ) قد يقال إن الخيار للمشتري كما كان في دفع أي صنف باعتبار قيمته وقت العقد
ولا تضر للبائع بذلك لحيث التقصير منه حيث لم يعين صنفاً مخصوصاً بل يباع بالقروش وقوض الأمر
للمشتري في التعيين مع علمه بأنه ربما حصل تغير سعر النقود (قول) وفي العرف اسم لما يؤول (الخ) المراد
به العرف العام فلا ينافي كلام الشارح والقصد بالبر ما يشمل دقيقه فإنه أجزاؤه وحينئذ لا مخالفة بين
ما في المصباح والفتح فالقصد بقوله البر خاصة الاحتراز عن نحو الزبيب ونحوه لا عن الدقيق تأمل (قول)
منصوبان على الحال (الخ) وفي المحوى ما يوافق ط من جعله تغييراً (قول) ونقل ط أن شرط جوازه
أن يكون مميّزاً (الخ) نقل ذلك عن المكي ولا يظهر إبقاء قوله مميّزاً على ظاهره إذ يصح بيع نصف هذه الصبرة
المشار إليها وفي السندی والمراد أي بالخرف أنه يصح بيع الطعام بلا كيل ووزن إذا كان مشاراً
إليه اهـ فالظاهر أن قوله مشار إليه بيان لقوله مميّزاً تأمل (قول) وإن كان مجازفة كما في الفتح (الخ)
ولا ينافيه ما في الصيرفية تباع باعتبارها بذهب مضروب كفة بكفة وأخذ صاحب التبر الذهب لا يجوز ما لم
يعلم وزن الذهب لأنه وزني اهـ لأن الذهب الخالص أقل لأنه لا ينطبع بنفسه اهـ نهر و مراده بالذهب
الخالص المضروب كما في المحوى ولم يظهر هذا التعليل لأن جيد مال الربا ورديته سواء والظاهر أن وجه عدم
الجواز هنا عدم إمكان المساواة بين المضروب والتبر بخلاف مسألة الفتح تأمل (قول) فاعتراض البصر
عليه بأنه خلاف ظاهر الهداية (الخ) نصه بعد توفيق الفتح وهو غير محتاج إليه بل ظاهر الهداية أنه
على حقيقته ولذا قال إن الجواز أصح وأظهر اهـ ولم يظهر ما قاله المحشي أنه غير ظاهر تأمل الآن
يقال حيث لم يحتاج إلى التصحيح لارتفاع الخلاف لم يبق ظاهر الهداية معتبراً وفيه أن ظاهرها ما قاله في
البحر من الخلاف (قول) وذلك لأن الجهالة قاطعة (الخ) قيام الجهالة انما يفيد الفساد لا الخيار لاحد
وتفرق الصفة انما يفيد اثباته للمشتري (قول) استشكل على قول الامام لأنه (الخ) وذ كر السندی
في وجه تفرق الصفة أنه اشترى صبرة وانعقد البيع في صاع (قول) لأن كل شاة لا يعرف ثمنها إلا بانضمام
(الخ) هذه العلة لا تنفي عدم الجواز إذ لم يقل أحد باشتراط معرفة ثمن كل مبيع على حدته فيما لو ضم
مبيع إلى آخره بعبارة صفة ثم رأيت في الغاية عن الشامل ما نصه لأن كل شاة لا يعرف ثمنها إلا بانضمام
غيرها إليها وأنه مجهول لا يدري أنه جيد أم رديء اهـ فتأمل (قول) أي بعد العقد (الخ) فيه أن
الفساد إذا رفع قبل تقرر العقد صححاً وقد جرى أولاً في مسألة الصبرة لو كيلت في المجلس
بعد البيع على الصحة فيصالح ما تقدم على مقابل الأصح الذي منى عليه هنا تأمل أو يفرق بين ما هنا وبين
ما تقدم (قول الشارح ولو رضيا (الخ) أي بان عزل المشتري الأشياء فذهب بها والبائع ساكت كذا
في النهر (قول) وان تفرقا قبل العلم بطل (درر) ما منى عليه في الدرر لا يناسب التنظير الواقع في الشارح
وما تقدم له كاف في المسئلة وفي النهر عند قول الكنز ومن باع صبرة كل صاع بدرهم (الخ) وله أي للامام

أن الثمن مجهول وذلك مفسد ولا جهالة في القفيز فصح فيه وكون العاقدين بيدهما إزالة الجهالة في صلب
 العقد لا يوجب صحة البيع قبل إزالتها بل لا يوجب الإجماع على عدم جواز بيع الثوب برقمه مع أن بيد البائع
 إزالتها وقرر في فتح القدير أولاً أنه موقوف وثانياً في دليل الإمام أنه فاسد وهذا انما يتم بناء على أن
 الموقوف فاسد وهو قول مرجوح ثم قال وغايته أنه إذا أزيلت أي الجهالة في المجلس وهما على رضاها
 ثبت للعقد المعاوضة لا لعين الأول كما قال الحلواني في الرقم ذاتيين في المجلس وأنت خير بأن هذا لا يناسب
 التوقف بل ولا الفساد لأنه إذا رفع قبل تقريره ما قلب العقد صحيحاً وحينئذ فلا حاجة إلى انعقاده بالتعاطي
 اهـ **(قوله)** وبأن قوله بطل غير مسلم الخ كثير ما يطلقون الباطل على الفاسد وبالعكس **(قوله)**
 وجوزاه فيما إذا علم في المجلس الخ والامام يجوزه كذلك **(قوله)** وفرق أبو يوسف بين المنكر والمعين
 في الكل الخ حيث ذكر الخنث في المعرف لا المنكر **(قوله)** والارجع في الخبر لأنه قد فيه متعارف الخ
 عبارة الصهر لان التسعير فيه الخ ولو فرض التعارف أيضاً في اللحم في بلد المشتري وبلد البائع فالظاهر أن
 حكمه حكم الخبر **(قوله)** ثم إن الظاهر من كلام الخانية أنه عند المعاينة يلزم البيع الخ الظاهر في التعبير
 أن يقول ثم إن ظاهر كلام الخانية أنه عند عدم المعاينة يخير المشتري بين التسعير والاختيار بكل الثمن وعند
 المعاينة يلزم البيع بكل الثمن وكلامنا في الخيار الخ والقصديان أن كيفية الخيارين متلفة وأنت خير
 بأنه لم يدع أحداً اتحادهما ولا يتوهم من كلام البحر غايته أنه قيد الخيار المذموم في المثلث بالقيود
 الذي ذكره في الخانية في القبي مع ما بينهما من الفرق المذكور في النهر **(قوله)** أي تناول المبيع له الخ
 وفي السندي عقب قوله بالتناول حقيقة أو حكماً أما حقيقة بأن قطع البائع بيد العبد قبل القبض فإنه
 يسقط نصف الثمن لأنه صار مقصوداً بالقطع والحكمي بأن يتمتع الرضا في البائع كما إذا تعيب المبيع عند
 المشتري أو لحق الشاري كما إذا خاط المبيع ثم وجد به عيباً فالوصف متى كان مقصوداً بأحد هذين الوجهين
 يأخذ قسطاً من الثمن كذا في الفوائد الظهيرية اهـ **(قوله)** لأن البيع لما كان ناقصاً في الأولى لم يوجد المبيع
 الخ لا يستقيم ما قاله في الدرر مع تعليل الترتيل بتسريق المسفحة فالظاهر أن القصد التنزيه في العبارة ولو
 كان البيع غير منعقد لزم إثبات الخيار للبائع أيضاً ولم يقتل به أحد **(قوله)** وله أن البيع وقع على قدر
 معن الخ وفي ط ومبنى الخلاف في مؤدى التركيب فعند هاتين وعند قدر معين فلواتفقوا
 على مؤداه لم يختلفوا اهـ والظاهر اعتماد قولهما الآن لموافقه العرف لجلال كلام المعاهد على عرفه
 تأمل **(قول الشارح)** وينبغي انقلابه صحيحاً الخ ينبغي أن يكون هذا على خلاف الأصح كما تقدم
 له في بيع ثلثه أو ثوب كل شاء أو ذراع بكذا من أنه لو علم عدد العنق في المجلس لم ينقلب صحته عند على الأصح
(قوله) أي معدوداً بتأويل العدد بالمعدود لا يحتاج لإخراج المائي والمدرع فإنه لا يطلق عليهما اسم
 المعدود عرفاً نعم يحتاج لإخراج العددي بالمقارب لأنه من المليان ولذا خرج به من "بقي له من" أي هذا هو
 المفهوم من كلام المصنف فتأمل اهـ **(قول الشارح من الخ)** أن باله جعل كإيهامه التعليل وعبارة
 البحر وفي الخانية وكذا لو باع داراً على أن فيها كذا كذا مثلاً عليها أعمارها الخ قول المصنف أخذه
 بعشرة في عشرة وزيادة تعسف بلا خيار الخ لأن الذراع وصف في الأصل راسماً لا حكم الأصل بالشرط
 وهو مفيد بالذراع ونصفه ليس ذراعاً فكان الشرط معدوماً وحينئذ لا يوجد ثبوت الخيار مع الزيادة
 ووجه ما قاله أبو يوسف أنه باقر إذا ثبت صار كل ذراع أشرب على حصة وأثر بذايع على أنه كذا ذراعاً
 فنقص ذراعاً لا يسقط شيء من الثمن وانما يخير في الأمرين لأن في الزيادة معايشة منه وشره وزيادة الثمن

(فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل الخ)

(قوله الاول أن يقول على ثلاث قواعد الخ) قد يقال ترك الثالث لان الكلام فيما يدخل وما لا يدخل تبعا والحقوق اذا ذكرت تدخل أصالة لا تبعا (قول الشارح يعني كل ما هو متناول اسم المبيع عرفا يدخل الخ) انظر المخ فانه قال فيها فان قلت لا تسلم تناوله البناء في العرف فانه لم يدخل في باب الايمان التي بناؤها على العرف كما تقدم قلت ان تناوله اياها باعتبار كونه صفقة وهى اذا لم تكن داعية الى اليمن لا تتقيد بها كما تقر في محله والبناء ليس بداع الى اليمن فلا تتقيد به وحيث بالدخول بعد الانتهاء اه (قوله والاصل بقاء ملكه فتأمل) الظاهر أن هذه المسئلة الحكم فيها هو الحكم في مسئلة الباب الآتية عن البحر فانظره (قوله تبع فيه الدرر والمناسب اسقاطه الخ) كأنه فهم أن المراد بقوله وما لا فلا ما لم يوضع لان يفصله البشر وهو صادق بما وضع للفصل وغيره مع أن ما وضع للفصل لا يدخل وغيره فيه التفصيل الذي ذكره وليس ذلك مراد ابل المراد أن ما وضع لاجل أن يفصله البشر في تاني الحال لا يدخل وهذا ما حل به السندى كلام الشارح تبعا للعناية فيكون القصد نفي القيد وهو قوله لا لأن الخ فقط ويحتمل أن المحشى فهم أن قوله وما لا الخ راجع لكلام المصنف ومقابل له تأمل (قوله والا فلا المشتري) لانه كالمحتاج الموضوع فيها فالقول لدى اليد خانية اه سندى (قوله ولا تبني الخ) مقتضاها أن المبنية تدخل (قوله وتازعه تليذه ابن وهبان بأن القصب يقطع الخ) ولا شك أن كلام الطرسوسى اعتبر فيه كونه مما يقطع في أوقات معروفة وحيث لا ترد منازعة الشارح اه من السندى (قوله فان لم يكن له نهاية معلومة فلا يدخل أيضا) القول بعدم الدخول انما يوافق ما قاله الطرسوسى أخذ من التعليل بالقطع الواقع في عبارة الواقعات لا ما قاله ابن وهبان من عدم صحة اللاحق المذكور وحيث سلم له ذلك فالمناسب أن يجري فيه على الدخول نعم ما يأتى له عن الخانية من تصحيح عدم الدخول في قوائم الخلاف يوافق ما قاله هنامن عدمه (قوله واختلفوا في قوائم الخلاف الخ) فقيل لا تدخل لان لقطعها نهاية معلومة كالثمار وقيل تدخل من غير ذكر كالاشجار والاول هو المختار كما في الخانية اه سندى (قول الشارح وكذا الاعمدة المدفونة في الارض الخ) أى المدفون أصولها (قوله لانه حيث لا يمكن أخذه بالغرب الخ) أى فلم يكن تبعا للارض حيث لا (قوله وبعدم دخوله في البيع الخ) حقه الحذف فان الذى ينبى على سقوط التقوم الدخول في البيع لاعدمه ثم راجعت القمع فوجدت ما فيه فان القول بعدم جواز بيعه وبدخوله في البيع الخ (قوله ولا يدخل الزرع في اقاله الارض) أى بعد هلاك الزرع الذى دخل بالشرط حتى لا تسقط حصته من الثمن قال السندى ولو اشترى أرضا فيها أشجار فقطعها ثم تقايل أصحت الاقاله بجميع الثمن ولا شئ للبائع من قيمة الاشجار وتسلم الاشجار للمشتري هذا اذا علم بقطع الاشجار وقت الاقاله وان لم يعلم يخبر ان شاء رجع بجميع الثمن وان شاء ترك اه ونقله في البحر عن القنية (قوله أجبت عنه فيما علقته على البحر بأن المقيد الخ) فيه أن غاية ما أفاده هذا الجواب أن مفهوم اللقب غير معتبر وليس الكلام في اعتباره وهذا لا ينبى أنه قد وجد مطلق ولم يحمل على المقيد على انه لو قيل بعدم صحة التفريع الواقع في عبارة النهاية لا ينتج بطلان دعواه المذكورة وكون كلامه مخالفا لما في الكتب المذكورة ليس بشئ فانه كثيرا ما تصح الشه وح خلاف

ما في المتون **(قوله)** وأدخل محمد ما تحتها الخ وفي أي موضع دخل ما تحت الشجرة من الأرض فأنها
تدخل بقدر غلط الشجرة وقت مباشرة ذلك التصرف حتى لو زاد غلطها كان لصاحب الأرض أن يخط
أه سندی **(قوله)** وما نقله القهستاني عن المضمرة من ألف ما في الهداية الخ قد يقال إن ما في
المضمرة أثبت الخلاف في مسألة يدو الصلاح وما في غيره أثبت في الناهي ومفهومه أن مسألة يدو
الصلاح محل اتفاق ومعلوم أن الصريح مقدم على المفهوم فلا مانع من إثبات الخلاف في المسئلتين عملاً
بالنقلين تأمل **(قوله)** ولا يخفى أن هذا الفرق يناق ما حرر أول البيوع الخ وجه المناقاة أن الباطل اعتبر
وجوده وأنه غير متلاش حيث قيل بعدم انعقاده بالتعاطي بعده مع أن مقتضى كونه لا وجود له أن ينعقد
به لكن أنت خبير بأن عدم الانعقاد لوجود ما يدل على أن التعاطي بناء على قصد الأول وأنه غير
مقصود به العقد بل القصد تسليم المبيع والتمن بمقتضى العقد الباطل تأمل **(قوله)** ويناق فروعا آخر
مذكورة في آخر الفن الثالث من الاشياء الخ لم يوجد في الفروع ما يدل على المناقاة لما هنا ونص عبارة
الاشياء باختصار لو أبرأ أو أقر له ضمن عقد فاسد فسد الأبراء التعاطي ضمن عقد فاسد أو باطل لا ينعقد
به البيع لو باعه دمه فقتله وجب القصاص ولو قال افتلني فقتله لا قصاص لو أجز الموقوف عليه ولم
يكن ناظرا وأذن له بالعسارة فانفق كان متطوعا لو جدد النكاح لم تكن كوحته تهر لم يلزمه الخ **(قوله)** وطيب
ما زاد في ذات البارز لا دخل للعامل في طيب ما زاد في ذات البارز ولا ندم مع المعاملة فيه للملكة بالشراء
والطيب موكول للأذن بالإبقاء تأمل ولا يتوقف على المعاملة وإن كانت تسحق في التمر قبل الإدخال إذا
كان باعيا على ماله ولا تنافي هنا بين البائع والمشتري في التمر المبيع **(قوله)** لأن استجار الأرض لا يتأق
هنا الخ لا دخل لعدم تأق اجارة الأرض هنا فانه لو قيل بعنتها لا يحل للمشتري ما سيوجد من الثمار
فالعدة في حله هو الاحلال **(قوله)** والثاني أيضا فيه أنه لا يتأق فيه على تصويره بأنه ما وجد كله لكنه
لم يدرك **(قوله)** وقيل لا الخ لأن تجوز ذلك يؤدي إلى تغيير حكم الشرع بمجمل الوكالة من العقود
اللازمة **(قوله)** فيتعين حينئذ الاحتيال بالمعاملة على الاشجار وفي السندی بعد ذكره عن الرحتى نحو
ما ذكره المحشي مانعه فالجمله عند ذلك أن يقول على أني كلما رجعت في الاذن تكون أيها المشتري
ما ذونا في التمر باذن جديد فلا يصح له رجوع عن الاذن المعلق وابطال المنجز لمراعاة لفظ كلما كما حققه
أهل الاصول اه **(قوله)** وأجاب عنه في النهر فراجعه عبارته قال في الترخ وعدم الجواز أقيس
بذهب الامام في بيع مسبرة كل فقير بدينهم فانه أفسد البيع لجهالة قدر المبيع وقت العقد وهو لازم
في استثناء أوطال معلومة مما على الاشجار وليس كل ما لا يقضي البهايص مع هابل لا يفي الصحة من كون
المبيع على حدود الشرع ألا يرى أن المتبايعين قد يتراضيان على شيء طلائعته العقد وعلى البيع بأجل
سهول ولا يعتبر ذلك محصا اه أقول يمكن أن يجاب عنه بما قدمنا من أن الفساد عنده في بيع الصبرة بناء
على جهالة الثمن إذا لمبيع معلوم بالاشارة وفيه الاحتياج إلى معرفة المقدار والندين يمانين فيه معلوم اه
نهر **(قوله)** شارح وفستق في فشرها الاول وهو الاعلى أي الذي يرمى به ولا يد كل بخلاف الملاصق
للثمرة الذي يؤكل أيضا فلا خلاف فيه **(قوله)** ونحو ذلك كبيع تبر في سبيله دون الخنطد كما في السندی
عن البدائع وعلمه بأنه لا يصير تبنا إلا بالعلاج وهو الدق **(قوله)** الا اذا خلى بينها وبين المشتري حقه
حذف الا **(قوله)** فلو سمي وقت تسليم المبيع جازا الخ قلت قد مر لما أنه نقل عن السراج والجوهرة
أن التاجيل في البيع لا يصح ما لم يكن سلما اه سندی **(قوله)** ولو المبيع شبتين بمقتة واحدة وسهي

لكل ثمنافله حبسهما الخ) يظهر على أن الصفقة لا تعدد بتعدد الثمن (قوله) وكذا بحواله المشتري
 البائع به الخ) للبراءة كالأيفاء وفرق محمد ببقاء مطالبة البائع فيما إذا كان محتالا وسقوطها إذا كان محيلا
 بحر (قوله) قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض الخ) كالبيع والإجارة (قوله) ولو اشترى ثوبا أو
 حنطة فقال للبائع به الخ) عبارة البحر ولو اشترى ثوبا أو حنطة فقال للبائع به قال الإمام الفضلي إن كان
 قبل القبض والرؤية كان فسخا وإن لم يقل البائع نعم لأن المشتري ينقذ بالفسخ في خيار الرؤية وإن قال
 به على أي كن وكيل في الفسخ فالم يقبل البائع ولم يقبل نعم لا يكون فسخا وإن كان بعد القبض والرؤية
 لا يكون فسخا ويكون وكيل بالبيع سواء قال به أو به على اه نقلا عن الحاشية وجه كون به على
 توكيلا بالفسخ لا بالبيع أن يبيع المنقول قبل قبضه لا يصح فلا يحمل على التوكيل به فحمل على التوكيل
 بالفسخ بخلاف ما بعد القبض والرؤية كذا ظهر (قوله) أي بأن تكون في البلد الخ) فيه أن المعتبر
 في جعل التخلية قائمة مقام التسليم أن يكون المشتري قريبا من المبيع بحيث يتصور منه القبض الحقيقي
 كما يأتي له عن الحاشية ومجرد كونه في البلدة وهو بعيد عنه لا يتصور معه القبض الحقيقي فلا يكون قبضا
 فالظاهر أنه لا تحقق إلا إذا كانت بحضرته قادرا على أغلاقها جمع غلق وهو ما تفتح به نعم يرد على ما في
 الحاشية مسئلة بيع البقر في السرح الآن يقال إسهام بنية على خلاف ظاهر الرواية وأنها مستثناة لكن
 لا يظهر بناؤها على خلاف ظاهر الرواية لما أنه لا يشترط عليها رؤية المبيع وقت التخلية (قوله) لو باع
 حنطة في سبيلها فسلها كذلك لم يصح الخ) فيه أن المبيع في هذه الصورة وما بعده شاغل لا مشغول
 وهو غير مانع من التسليم مع أنه تحقق في مسئلة الحنطة عدم الإفراز كما في مسئلة ثمار الأشجار (قوله)
 ويدخل في الشغل بحق الغير الخ) المتبادر من الشغل بحق الغير إنما هو الشغل الحسي نعم مسئلة الإجارة
 مما تعلق به حق الغير (قوله) بأن يكون في حضرته على هذا التفسير يكون ذكر قوله ولا حائل
 زيادة توضيح (قوله) لكن أنت خبير بأن هذا مخالف للروايتين الخ) أنت خبير بأن ما في فتاوى قارئ
 الهداية يصلح مقيد لظاهر الرواية تنزيلا للتمكن من القبض بالذهب الخ منزلة القبض كما نزلت التخلية مقام
 القبض الحقيقي لتصور القبض في كل تأمل (قوله) لأن عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف) لا دخل
 لهذه العلة في الحكم بل العلة هي تحقق الهلاك قبل التسليم ولا فرق بين كون المبيع حطباً أو غيره (قوله)
 لأنه توكيل الخ) أي والأول رسالة (قوله) وانتقل بعد موته إلى ورثته) الظاهر حذفه إذ لا ينتقل
 الملك للورثة مع استغراق التركة بالدين (قوله) ودفع له البذر أيضا الخ) يظهر أنه غير قيد بل لو كان
 البذر من الأكار كان الحكم كذلك في هذه الصورة

(باب خيار الشرط)

(قوله) كذا في القنية) عبارة القنية بلفظها بعث منك هذا الحمار على أنك ما لم تتجاوز به هذا النهر فرددته
 على أقبلة منك والأفلا لا يصح وكذا إذا قال ما لم تتجاوز به إلى الغد لأنه تعليق خيار الشرط بالشرط فلا يصح
 اه (قوله) ذهباً بآباء) لعله أو بآباء الخ (قوله) ومنه ما ذكره بعده في بيع صبرة كل صاع بكذا الخ) فعلى
 هذا يكون المراد بكشف الحال حال المبيع كما في الصورة الأولى أو كشف حال ما نفذ فيه العقد كما في الصورة
 الثانية فإنه فيهما ينفذ في صاع فيثبت الخيار لتفرق الصفقة وكشف الحال فيما نفذ فيه البيع (قوله)
 الشارح وتولية) أنت خبير بأن التولية لا خيار فيها بل له الخط لا غير فعنى ثبوته فيها أن له الخط كما أن

له أن لا يطالب البائع بشئ **(قوله)** وكذا يخير المُرتهن والمستأجر بين الفسخ وعدمه أي بين فسخ البيع وعدمه **(قوله)** قلت فيه نظر فإن الشرط الواقع في الترجعة عام الخ فيه أن الإضافة كما تكون للعام تكون للخاص فيقال غلام رجل والرجل فلا تصلح قرينة على العموم على أن الإضافة انما تدل على عموم المضاف في نفسه لا المضاف اليه ولا شك أن سبب الخيار بمعنى التخيير بين الامضاء والفسخ انما هو الشرط الخاص الذي هو هذا الاشتراط الذي تعلق به لا مطلق شرط اذ لا معنى لثبوته بسببه الا أنه اذا شرط في العقد يكون ثابتاً به لا مطلق شرط ولذا قال في التهرأي خيار يثبت باشتراطه وبعود التخيير للركب الاضافي يرد عليه ما في التهر من أن الذي يتصف بالصفة هو الشرط لا الخيار لما أن الموصوف به يفعل المكلف لا أثره تأمل وبالجملة ما سلكه هنا لا يخالو عن مناقشات **(قوله)** ولو أمره ببيع مطلق فعقد بخياره أو لا أثره أو لا جنبي صحته) للخالفة الى خير لما أن البيع بالخيار فيه رأى وتدير بخلافه بدونه تأمل **(قوله)** ولو أمره ببيع بخياره لا أمر فشرطه لنفسه لا يجوز) وان كان اشتراطه لنفسه اشتراطاً لا أمر الا أنه يكون للأمر بطريق التبعية فيكون مخالفاً كذا في البصر **(قوله)** فهو لا يتوقف على ذلك مطلقاً أي في فسخ بفساد أو شرط وقوله فكذلك أي الخيار ولم يتعرض لقوله ولو بعد قبض مع الاشتراط فيه بين الفسخ بالفساد والخيار تأمل ولا يخفى ما في كلامه من الخفاء وجل الكلام على خلاف ظاهره **(قوله)** وقد أمكن تخصيصه بإمكان الخيار الخ) عبارة الاصل بآيات الخيار الخ **(قوله)** قد يتجرب بان أياماً في الحلف يجمع أن يراد الخ) هذا الجواب لا يلا في ما في السؤال **(قول الشارح)** وصلح عن مال الخ) يظهر فيما اذا لم يكن بمعنى أخذ بعض حقه واسقاط الباقي والا يقال فيه ما قيل في البراء على ما يأتي كما أن اطلاقه الكتابة شامل لما اذا شرط الخيار للقرن أو المولى **(قوله)** قال الجوى يحتمل أنه نظير بالمقول بعد ذلك الخ) فيه أن عبارته في الاشياء تدل على أنه قال ذلك بطريق البحث حيث قال الخافه ما بالاجارة اه ثم رأيت في شرح هبة الله قال مانعه وفي البصر ما يصرح بان ثبوته فيهما على طريق البحث وبه يشعر كلامه هنا **(قوله)** أي قبل تمامه بالقبول الخ) فيه أنه قبله لا يقال أنه لازم يحتمل الفسخ **(قوله)** وشرط الخيار للمكقول له الخ) فيه أن الكفالة من جانبه غير لازمة اذ له ابطالها متى ارادوا الظاهر أنه ليس كل المسائل مبنية على القاعدة اه **(قول الشارح)** وتسليم شفعة الخ) فيه أنه لا يحتمل الفسخ فهو لازم لا يتنله وبذلك يقال في البراء **(قوله)** فيه أنه لا يحتمل الفسخ) قد يقال بفسخه اذا حكم القاضي بعدم رومه تبع القول الا ما تأمل **(قول الشارح)** وصرف وسلم) لان شرطهما القبض والشرط يمنع تمامه المستحق بالعد قد اذا الخيار استثناء لحكم العقد وهو الملك عن العقد فيمتنع الملك ما بقي واذا امتنع المالك امتنع الذي يتبعه به التعيين الذي هو شرط جواز هذا العقد قال الرضى هذا ظاهر في رأس مال السلم أو مالو شرط في السلم فيه فانه لا يمنع تمام القبض لرأس المال فينتظر المانع من جوازه اه سندی **(قوله)** لان الاقرار اخبار الخ) فعدم صحة شرط الخيار لذلك والافهول لازم يحتمل الفسخ **(قوله)** فان قلتم التمر كان هكذا) فقد وقع التغيير في الصدر الاول من البيت الثالث وفي الشطر الثاني من البيت الثاني وحله على التغيير كرون قافية البيت الاخير لم توافق قافية الابيات الاول فبجعلها أرجوزة لكل بيت قافية اه سندی **(قوله)** أو قتلها أجنبي خطأ الخ) وكذلك لو قتلها أجنبي عمداً أو خطأ ولم يغرم القيمة بالاولى **(قوله)** فان جوزه الى ما سميها) فحمد مر على أصله من صحة الزيادة على ثلاث في خيار الشرط والا ما مر على أصله أيضاً من عدم دحضها وأبو يوسف خالف أصله هنا ذكره الزيلعي من أخذه بالنص في هذا وبالأثر في ذلك **(قوله)** فلو كان فضولي

كان اشتراط الخيار له مبطلا للبيع الخ نقل هذه المسئلة في النهر نحو ما ذكره المحشى وذكرها في البصر بقوله اذا شرط الخيار في بيع الفضولي يبطل البيع ولا يتوقف لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطلا له اه وذكرها في الاشياء بقوله خيار الشرط داخل على الحكم لاعلى البيع فلا يبطل الا في بيع الفضولي اذا شرط للمالك فانه يبطله كما في فروق الكرايسى اه من البيوع وقال أبو السعود في حاشيته يعنى يمنع وقوع المالك وقال عللوا ذلك بان التصرف الذى لا يحتمل التعليق بالشرط كالبيع تعذر جعله معلقا فقلنا بوجود السبب في الحال واعتبرنا الشرط داخلا في الحكم وقال في تعليل البطلان نقلا عن المحبوبي لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطلا له لانه يكون داخلا على البيع وهو يبطل بالشرط بخلاف ما اذا كان خيار الشرط داخلا في غير بيع الفضولي فانه يكون داخلا على الحكم والحكم لا يبطل بالشرط اه وقال الصواب كما في فروق المحبوبي لا الكرايسى ونقل عن شرح الخلاطى أن المالك يثبت بالاجازة من وقت العقد اه **(قوله ولا يرد الوكيل بالبيع الخ)** لا وجه لورود الوكيل بالبيع لعدم وجود المبطل في حقه وهو أن له الخيار بدون الشرط فلا يتوهم مما سبق وروده حتى يحتاج لبيان انه كالمالك **(قوله أو بعد ما فسخ البائع البيع)** فيه أنه بفسخ البائع البيع انتقض جهة البيع وكأنه لم يوجد فكيف يضمن بقيته بالهلاك وأيضا هو متناقض لما سينقله عن المنتقى **(قوله ويتم البيع)** لانه بعضى الثلاثة يسقط خياره بحر **(قوله)** واذا كان العيب بفعل البائع ينتقص المبيع الخ عبارة البحر ينتقض البيع الخ **(قوله وردته في البحر بانه خطأ الخ)** وقال الزيلعى ثم اذا كان خيار التعيين للمشتري وبضهما فهلك أحدهما أو تعيب لزمه البيع فيه بثمنه لا متناع الرد بالعيب وتعين الباقي للأمانة لان الداخل تحت العقد أحدهما والذى لم يدخل تحت العقد قبضه باذن مالكه لاعلى سوم الشراء ولا بطريق الوثيقة فكان أمانة في يده وتعين الباقي للأمانة لما ذكرنا بخلاف ما اذا أطلق إحدى امرأتيه أو أعتق أحد عبديه فهلك أحدهما حيث يتعين الباقي للطلاق والعتاق لانه حين أشرف على الهلاك لم يخرج من أن يكون محلا للطلاق والعتاق ولا يهجر عن الايقاع عليه قبل الهلاك وبعد الهلاك لم يبق الهالك محلا للايقاع فتعين الباقي له لبقاء المحلية وفيما نحن فيه حين أشرف على الهلاك يهجر عن رده وهو قابل للبيع ولم تبطل محلته فتعين له وهذا الفرق يرجع الى أنهما استويا في بقاء المحلية قبل الموت غير أنه في البيع حين أشرف على الهلاك يهجر عن رده فتعين هو للبيع لانه قابل له وفي الطلاق والعتاق كذلك لا يخرج من أن يكون محلا للايقاع قبل الموت غير أنه لا يهجر عنه فبقى محيرا الى الهلاك فاذا هلك خرج من أن يكون محلا فلو وقع عليه لوقع بعد الموت وهما لا يقعان بعده فتعين الباقي ضرورة هذا اذا هلك أحدهما قبل الآخر وان هلكا معا يلزمه نصف ثمن كل واحد منهما الشيوع البيع والأمانة فيهما لعدم الاولوية بجعل أحدهما مبيعا وأمانة ولا فرق بين أن يكون الثمن متفقا أو مختلفا وكذا اذا هلكا على التعاقب الخ اه **(قوله لما في الخانية طلب منه ثوبا ليشتره الخ)** لكن ما في الخانية في خيار التعيين لا في المقبوض على سوم الشراء ويظهر أن الحكم فهما واحد **(قوله أنه لا بد من تسمية الثمن من الجانبين الخ)** فيه أن ما يأتي له عن القنية يدل على كفاية تسمية الثمن من المشتري بدون أن يوجد من البائع ما يدل على التسمية أو الرضا به الا أن يفرض بما اذا وجد من البائع ما يدل على الرضا بما سماه المشتري **(قوله والظاهر الثاني الخ)** يحتاج لقل والافا الفرق بين الفساد بعدم تسمية الثمن فليل بعدم الضمان فيه وبينه بسبب الزيادة على الثلاث في مسئلتنا تأمل **(قوله فتكون هذه عين المسئلة التي قبلها الخ)** وصور المسئلة

العلامة السندی بقوله يعنى لو قال انسان لاخر اقرضنى هذه العشرة الدراهم التى لا أو اقرضنى هذا الثوب وقبضه المستقرض فى يده قبل أن يرضى المقرض بذلك أو قال المقرض أنظر فى حتى أستشير قضاة من يد المستقرض الدراهم أو الثوب قبل أن يتم المقرض بينهما يضمن المستقرض عشرة دراهم أو قيمة الثوب كمقبوض على حقيقته ومقبوض على سوم البيع الا انه فى البيع يهلك بالقيمة وهذا يهلك بما ساومه به من القرض اه (قول) ويحتاج الى وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم الشراء (الخ) ولا يقال وجه الفرق أن المقبوض على سوم النكاح البذل لا يفسد عنه لعمته بدون سمية فكانه منذ كور لفظا بخلاف المقبوض على سوم الشراء مثلاً فان الصحة فى البيع تتوقف على تسمية الثمن لان المهر بدل المتعة والقيمة بدل العين ولا توجب تسمية أحدهما الآخر تأمل (قول) أى فى يد المشتري جعل السندی ضمير فيها عائد المدة الخيار تأمل ولعله الاحسن (قول) وكذا بفعل البائع عند محمد فلا يسقط (الخ) عبارة ط أو البائع عندهما وقال محمد لا يسقط به (الخ) وقال فى البحر نقلا عن البناية التعيب اذا كان بفعل البائع فى يد المشتري لم يسقط خيار المشتري فان أجاز البيع ضمن به البائع نقصان اه ولكن ذكر فى الفتح أن هذا قول محمد وأما عندهما اذا تعيب بفعل البائع يلزم البيع (قول) لان المطلوب بيان ما يلزم بالتعيب (الخ) القصد بقوله فيلزمه قيمته (الخ) بيان هذا التشبيه فى كلام المصنف وأن العيب كالهلاك فى المسئتين فى لزوم القيمة فى الاولى والثمن فى الثانية الا أنه نبه على حكم سكت عنه المصنف فى الثانية بقوله وللبيع فسخ (الخ) وبهذا تكون عبارة الشارح فى غاية الاستقامة تأمل (قول) تجب النفقة عليه بالاجماع (الخ) للمالك على قوله ما وتعلقه على قوله (قول) ان عدم صحة الرهن (الخ) عبارة البحر ان عدم صحته (الخ) يعنى البراء لا الرهن (قول) ولا عهد لنا به فى الشرع يعنى فى المعاوضات (الخ) لا حاجة لهذه العناية مع تفسير السائية بما ذكره الشارح لوجود تعلق المالك فى التركة المذكورة نعم على تفسيرها بما ذكره من أنها شئ لا مال له (الخ) يحتاج (قول) لم اجتماع البديلين (الخ) لان الثمن لا يخرج عن ملك المشتري إجماعا كما فى البحر (قول) وعلى هذا فيشكل ما فى شرح من لا مسكين من أنه يمتنع الرد عند الامام (الخ) عبارته مع المتن فلو اشترى زوجته بالخيار بقى النكاح وان وطئها له أن يردّها عند أى حنيفة خلافاً لها هذا اذا كانت ثيباً وان كانت بكر امتنع الرد عنده أينما وكذا اذا قبلها أو مسها أو مسته بشهوة وكذا الووطئها غير الزوج فى يده اه وكان المحشى فهم أن قوله وكذا اذا قبلها (الخ) راجع لما قبله وهو قوله وان كانت بكر امتنع الرد عنده وبارجاءه لقوله وان وطئها له أن يردّها عند أى حنيفة (الخ) يزول الاشكال وكذلك يقال فى قوله وكذا الووطئها غير الزوج يعنى بدون أن ينقصها فلا يمتنع الرد عنده وان وجب العقر لانه زيادة منفصلة غير متولدة كما تقدم المحشى خلافاً لما قاله هناك من أنها متولدة والظاهر أن مسئلة وطء غير الزوجة اتفاقية وكتب فى حاشية مسكين للصوى مانصه قوله وكذا اذا قبلها (الخ) يعنى أن الخلاف فى التقييل وما عطف عليه كالخلاف فى الوطء اه ولتراجع المسئلة الاخيرة هل هى خلافية أو لا تأمل لكن ما تقدم له من أن العقر غير متولدة كراحموى فى شرحه ما يخالفه وأنها متولدة ونصه مما يتم به العقد ما اذا زاد المبيع زيادة متولدة متصلة كالسمن وانجلاء بياض العين خلافاً ل محمد ولا خلاف فى امتناعه من غير المتولدة كالصبيغ وكذا فى المنفصلة المتولدة كالعقر والثر الخ ونحوه فى شرح المجمع فعلى هذا يكون التشبيه الاخير راجعاً لاصل امتناع الرد الىه مع الخلاف وذكر فى الذخيرة أن العقر والارش فى معنى الزيادة المنفصلة المتولدة

(قوله) لان تعيب المبيع في مدة الخيار بعد قبضه له يبطل الخيار (في الواقع لا يقال قد ظهر ابتداء هذا العيب في ملك البائع بالعلوق الحاصل من النكاح لان العلوق يحتمل أن يسقط ما يستتبعه من وضع الحمل فلا يكون معينا لعلية اه سندی (قوله) ومثله خيار العيب وخيار الشرط (الخ) عبارة البحر بعد ذكره ما ذكره في الفتح من الخلاف في استدامة السكنى وفي التارخانية أن محمدا ذكر في البيوع أن خيار الشرط يبطل بالسكنى وفي القسمة ذكر أنه لا يبطل باختلاف المشايخ فمنهم من حمل ما في البيوع على الابتداء وما في القسمة على الدوام ومنهم من أبقي ما في البيوع على اطلاقه فيبطله بالابتداء والدوام وأبقي ما في القسمة على اطلاقه فلا يبطل خيار الشرط فيها بالابتداء والدوام اه (قوله) وهو الصواب لا يتعين أن يكون ما في الفتح هو الصواب بل يصح كل من التصورين اذ لا فرق بينهما في الحكم نعم على تصوير البحر يكون هو ما ذكره أولا في صدر كلامه فلا معنى لذكره بعد ذلك فلذا كان الصواب ما في الفتح لكن هذا لا يقتضي التصويب بل الاولوية لدفع التكرار (قوله) فكان على الشارح اسقاط هذه (الخ) لا يناسب القول بالاسقاط فان ما كان بمعنى الكسب كالكسب والذي يناسب أن يقيد الزوائد بالمنفصلة الغير متولدة وكسب العبد ذكر أولا ولا يشمل سائر الزوائد فإذ كررنا تاتيا تعميم بعد تخصيص (قوله) ولو قال هويت أخذه أو أحببت أو أردت أو أجبني أو وافقني لا يبطل (الخ) لعل الفرق في هذه اللفاظ هو العرف والافا الفرق بين الحب والرضامثلا تأمل مع أنه ذكر في تمة الفتاوى أول الوكالة مانصه في المنتقى بشر عن أبي يوسف اذا قال لاخر أحببت أن تبيع عبيدي هذا أو هويت أو رضيت أو وافقني أو شئت أو أردت فهذا كله توكيل وأمر بالبيع اه ومقتضاه أنه يبطل خياره في اللفاظ المذكورة كلها (قوله) الشارح ولو مع جهل صاحبه لان الخيار اذا كان للمشتري فن غرض البائع أن يؤكد البيع فاذا أجازاه فقد فعل مراده وان كان للبائع فن غرض المشتري أن يتم البيع فاذا أجازاه فقد أ كدله ما قصد اه سندی عن السراج (قوله) أما لو كان للمشتريين ففسخ أحدهما (الخ) الكلام في الاجازة لا في الفسخ فلا يناسب ذكر ما في الفصولين هنا (قوله) الذي في العيني أن يأخذه منه وكيلا (الخ) لعل ما في الشارح وقع منه استنباطا يعني يأخذه منه كفيلا يحضره في المدة للرد عليه اه سندی (قوله) والجنون كالمت (خلاف التحقيق كما يأتي والتحقيق أن المسقط للخيار مضي المدة (قوله) لان نقد الثمن فعل لا وصف) ليس الكلام في النقد بل في خياره فاقاله متأت في خيار النقد أيضا (قوله) أي ملك المباشر للفعل (الخ) فيه أن ملك الأمر يكفي للنفاذ اذا كان المباشر وكيلا تأمل (قوله) أو وهبه وسله أو رهن) ينظر الفرق بين الهبة حيث شرط التسليم فيها وبين الرهن حيث لم يشترط فيه (قوله) لا لو قص حوافرها (الخ) ينظر الفرق بينه وما بعده وبين ما لو حلق رأس العبد ولعله العرف (قوله) أو أخذ من عرفها) شعر عتق القرمس قاموس (قوله) وكذا اذا فعلت الجارية ذلك سقط خياره (الخ) لان حرمة المصاهرة تثبت بهذه الاشياء فكانت ملحقة بالوطء نهر (قوله) ثم اعلم أن التفصيل بين اللبث وعدمه خلاف (الخ) الحق أنه لا مخالفة بين الضابط والمفاد لان الضابط في خيار الشرط والمفاد فيه وفي خيار العيب والتفصيل بين اللبث وعدمه فيه فقط لا في خيار الشرط وعبارة النهر مساوية للشارح والقصد بها بيان أن قوله كان اجازة انما هو بالنسبة لخيار الشرط لا بالنسبة لخيار العيب فالاصوب ما قاله أخيرا بقوله على أن هذا الضابط (الخ) والقصد ببيان أن خيار الشرط سقط بوطئه وله خيار العيب والخلاف المذكور انما هو في خيار العيب لا في خيار الشرط (قوله) فانه اذا اشترى دارا ولم يرها (الخ) وأما بعد الرؤية والاطلاع على العيب اذا طلب النفعة

يسقط خياره كذا يفاد من الرضى حتى **(قول)** لانهم علوا والمسئلة بانه لا يكون الا بالملك الخ) فيه أنهم علوا
أيضا كافي الزيلعي بان الشفعة شرعت نظر الملالة لدفع ضرر يلزمهم على الدوام فكان الاخذ بهم ادليل
الاستبقاء فيتضمن سقوط الخيار سابقا الخ فهذا ونحوه يفيد أن البائع يسقط خياره بطلبها ثم قال الزيلعي
وهذا التقرير يحتاج اليه لابي حنيفة وأما على قولهما فإن المشتري بالخيار يملك الدار فلا يحتاج الى هذا
التقرير لثبوت الملك وانما يحتاج اليه لسقوط الخيار لا غير وهذا لان خياره يسقط به اجماعا اه وأيضا
عبارة الكنز غير مقيدة بالمشتري حيث قال والاخذ بالشفقة وكل ما هو اجازة من المشتري يكون فسخا من
البائع كما تقدم عن الفتح **(قول)** والقياس أن لا يصح الخ) وجهه أن أحكام العقد تقتضى بالعاقد
فاشترطها على غيره يفسده كاشتراط الثمن على غير المشتري ووجد الاستحسان أن الخيار لا غير العاقد
لا يثبت الانبابة عن العاقد فيقدم الخيار له اقتضاء ثم يجعل هو نائباعنه تحججه بالتصرف **(قول)** وعليه
فقوله واعادة العقد بمعنى عقده ثانيا الخ) يخالف هذا ما قدمه عن جامع الفصولين فان مقتضاه ان لم يوجد
عقد أصلا بل الذي وجد بعد الفسخ لفظه أجزت وقبول المشتري واذا كان القصد أنه حصل اعادة العقد
كما ذكره لا وجه حيثئذ لتقييد الجوار فيما سبق بالاستحسان اذ هو حيثئذ قياس أيضا **(قول)** قلت هذا
لا يرد على ما قبله من كونه قيد احترازيا الخ) لاشك في ورود ما في التهرقان المثليين المذكورين فيه
لا يصح العقد فيهما بدون التفصيل والتعيين اذا كان المثليان من جنسين كما دل عليه التعليل بعدم
التفاوت الواقع في عبارة الزيلعي وكذلك الحكم لو كان أحدهما مثليا واذا شرطه **(قول)** وان مات
أحدهما قبل الآخر لزمه قيمة الآخر فعلى هذا يفرق بين الفاسد والحيح في الفاسد يتعين الهالك أخيرا
لليبيع فتلزم قيمته والاول للأمانة وعلى العكس الصريح ووجه الفرق بعلم مما تقدم نقله عن الزيلعي
(قول) ظاهر كلام البحر أن هذا مبنى على القول بانه يشترط معه خيار الشرط الخ) فيما قاله تأمل وكنه
فهم أن قول البحر على هذا القول راجع الى القول باشتراط ذكر خيار الشرط مع أنه ليس كذلك بل هو
راجع الى القول بعدمه اذ على اشتراط خيار الشرط فيه لا يصح أن يقال لابد من توفيت الخ مع عدم ذكر
خيار الشرط اذ هو حيثئذ باطل عين له مذهب أول **(قول)** ثم قال في البحر واذا لم يرد الخ) الاول حذف
هذه الجملة فان صاحب البحر ذكر جملة واذا لم يذكر خيار الخ عقب ما نقله عن قاضيهان بلا فاصل
(قول) فلا حاجة الى توقيت التعيين) ربما أفاد قول الفتح فيما تقدم على أنه بالخيار لاثثة أيام فيما يعينه
بعد تعيينه المبيع أن لتوقيت خيار التعيين فائدة ولا يغني تأفيت خيار الشرط عنه اذ خيار الشرط يثبت
له بعد تعيين المبيع **(قول)** قال في البحر ذكر الرضا لرد أحدهما الخ) عبارة البحر وقوله ورضي
أحدهما لا يردم الآخر انما في اذ لورد الخ) قول الشارح خلافا لهما أي لان الخيار لهما ورضا أحدهما
لا يبطل حق الآخر وهذا بعد القبض وقبله ليس له اتفاقا كافي البنية اه سندی بقول الشارح
لضرر البائع يعيب الشركة) ولان المشروط خيارهما لا خيار كل واحد منهما على انفراد فلا ينفرد
أحدهما بالرد اه زيلعي وهذا التعليل يشمل ما اذا كان المبيع يضر الشركة كالتقنيات أولا كالمثليات
(قول) وأنت خبير بان ما في الخاتمة لا يدل على قوله أورد ا) اذ الموجود في عبارة الخاتمة اجازة أحدهما
ثم رد الآخر لا العكس وقد علمت أن القصد بقوله أورد أن يوجد بعد الاجازة وما في الخاتمة صادق به
وعكس اذ لا ترتيب فيه وحيثئذ يستقيم قول البحر اجازة أو ردا تأمل **(قول)** وفصد الوصف باذرا به ذكر
الثن الخ) تقدم في الشرح أن الوصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان قصودا بالتناول اه وتقدم

أن قصده بالتناول حقيقة أو حكماً أما حقيقة بان قطع البائع يد العبد قبل القبض فإنه يسقط نصف الثمن لأنه صار مقصوداً بالقطع والحكمى بان يتمتع الردي لقطع البائع كما إذا تعيب المبيع عند المشتري أو لحق الشارع كما إذا غلط المبيع ثم وجد به عيباً فالوصف متى صار مقصوداً باحدهذين الوجهين يأخذ قسماً من الثمن كذا في الفوائد الظهيرية **(قول)** لأنه شرط زيادة مجهولة الخ) هذا التعليل غير ظاهر في مسئلتى الكتابة والخبر لقدر معين وفي السندى وكونه يكتب ويحجز كذا كل يوم يحتمل عدم بقاءه وعدم استمراره اهـ **(قول)** أفاد ذلك وجوب الاستبراء على البائع) وأفاد أيضاً أنه يشترط رضاه حتى يحل له التصرف والأفلا **(قول)** ان وجه عدم الخيار أنه لم يشترط هذه الاشياء الخ) تقدم له في فصل فيما يدخل في البيع وما لا يدخل أنه ان سعى الزرع والثمر بان يقول بعثك الارض بزرعها أو الشجر بثمره يدخل كما لو قال على أن يكون زرعها لك الخ فعلى هذا هو وان لم يشترط هذه الاشياء في البيع إلا أنه سماها فتكون داخله بالتسمية فكيف لا يكون له الخيار بل التسمية أقوى من الشرط لما فيها من صراحة كونها مبيعاً بخلاف الشرط تأمل والظاهر أن المراد بانه لا خيار للمشتري أنه فاسد لأنه صحيح بدون خياره ولا وجه للقول بانه لم يشترط هذه الاشياء في البيع الخ بعد ادخال الباء عليها بل هو شرط دخولها فيه مع الاخبار بانها موجودة فيه فدخولها فيه أولى من دخول الثمر بقوله بثمرها ولا ينافى هذا ما نقله عن الفصولين لان ما فيه فيما اذا ذكر على وجه الشرط لا فيما اذا سعى وجعل من ضمن المبيع **(قول)** وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيراً مما شرطه كالمصبوغ بزرعها الخ) في الخاتمة اشترى ثوباً على أنه مصبوغ بالعصفر فاذا هو أبيض جاز وخير وفي عكسه يفسد اهـ سندى **(قول)** ويشكل مسئله الشجرة التي لا تثمر الخ) قدم الشارح مسئله الشجر وقدمنا أن المراد أنه مثمر بالفعل كما يفيد التعليل بان الثمر له فسط من الثمن بالذكر الخ والمراد باعها بثمرها فيوافق هذا ما في البرازية ويندفع ما قاله من الاشكال **(قول)** أو على عكسه فله الخيار) بناء على أنه لا فرق في الصفة التي ظهرت بين كونها أشرف أولاً **(قول)** الشارح البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً وذلك أن الشرط الذي شرط ان كان يقتضيه العقد أى يجب بدون شرط لا يوجب الفساد وان كان لا يقتضيه إلا أنه يؤكدهم وجبه أو الشرع ورد بجوازه كالخيار أو متعارف كما اذا اشترى نعلان على أن يحذوه فإنه يجوز استحصاناً اهـ أبو السعود **(قول)** هي شرط رهن معلوم الخ) البيع بشرط الرهن أو الكفيل مما يوجب البيع فيكون ملائماً **(قول)** وشرط احوالة المشتري للبائع الخ) لأنه يؤكدهم وجب العقد في الاول اذ يتقوى دفع الثمن بتعدد المطالب على تقدير التوى وعدمه ولم يوجد ذلك في الثاني تأمل **(قول)** وشرط تركها على التخييل الخ) للتعارف **(قول)** وشرط عدم خروج المبيع عن ملكه في غير الآدى) الفرق أن المعقود عليه في الاول من أهل الاستحقاق فيطالب بعقضى الشرط والمنشروط عليه يتمتع بحكم الشرع فإنه نهى عن بيع وشرط الاما استثنى فتقع المنازعة وكل عقد أدى إليها كان فاسداً بخلاف ما اذا كان المعقود عليه ليس من أهل الاستحقاق فان الشرط لا يفيد وجوب المنشروط في حقه فكان وجوده كعدمه فكأنه حصل بدون شرط اهـ حاشية الاشياء مختصراً **(قول)** ومقتضاه جريان ذلك في الامة المغنية) قد يفرق بانه في الامة اذا شرط أنها مغنية على وجه الرغبة يفسد البيع لا شرطه ما هو محرم بخلاف ما اذا شرط أنه فحل أو خصى فبان بخلافه فان له الخيار والمعصية فيه لا بقاء لها اذ هي عبارة عن نزع الخصيتين وقد انقضت والتغنى بتعدد المعصية فيه كذا يفاد من حواشى الاشياء **(قول)** وشرط الحمل

الى منزل المشتري الخ) في شرح الزيادات لقاضيخان من الباب الاول من الوكالة مانصه لوقال خذ هذه
الالف بضاعة في الثياب أو في الرقيق فاشترى المستبضع ذلك بجميع المال وحمله الى الأمر بحال نفسه
من مصر الى مصر كان متطوعا لا يرجع بذلك على الأمر لان صاحب المال سلطه على التصرف في هذا
المال خاصة فادخل من مال نفسه لورجع بذلك كان ذلك استدانة عليه من غير أمره ففرق بين هذا وبين
الوكيل بالشراء اذا اشترى في المصر ماله حمل ومؤنة وحمله بحال نفسه الى منزل الأمر فانه لا يكون متطوعا
استحسانا والفرق من وجهين أحدهما أن ذلك متعارف فكان مأذونا فيه دلالة والثاني أن الكراء في المصر
يقبل ومن مصر الى مصر يكثر فيلحقه بذلك كثير ضرر وهو تظير مالواشترى حطباً خارج المصر لم يكن
عليه أن يحمله الى منزل المشتري ولو اشترى في المصر كان عليه أن يحمله الى منزل المشتري استحسانا ولو أن
المستبضع اشترى ببعض المال ما أمره وحمله ببقية المال الى الأمر جاز وكذا لو اشترى ببعض المال
الرقيق وأنفق الباقي عليهم جاز لانه ليس فيه استدانة على رب المال وشراء الطعام والكسوة لهم واستجار
الدواب لخدمتهم من ضرورات ذلك فكان مأذونا فيه عرفا اهـ وهو مقتضى عدم الفساد لو شرط الحمل على
البائع في المصر الى منزل المشتري (قول) ويشكل عليه مسألة السداسي الخ) حيث لم يفصل فيه بل قلنا
بالتحيار وقد يدفع الاشكال بان التفصيل فيه معلوم بالاولى من ذكره في مسألة السوق والصابون لانه
أقرب في المعرفة منهما على أنه داخل فيما ذكره الشارح عن الغانية تأمل

باب خيار الرؤية

(قول) أن الرؤية شرط ثبوت الخيار الخ) هذا ما عبر عنه الشارح بقيل وما قيل في جواب ما يرد على جعله
سببا يصلح جوابا لما يرد على جعله شرطا اهـ والظاهر ما في القمع (قول) ان قسمة الاجناس المختلفة
يثبت فيها الخيارات الثلاث الخ) وقيل السندى نقلا عن الرحتى القسمة بما اذا كانت بالتراضي وقال واذا
كانت بقضاء فلا خيار له مع الحكم عليه (قول الشارح) لان كلامها معاوضة ؟ مقتضى هذا
التعليل أن يراد بالصلح ما كان فيه معنى المعاوضة فلا يكون شاملا لما اذا صالح عن دعوى المال ببعضه
مثلا فانه ليس فيه معنى المعاوضة بل هو اسقاط وهذا هو المبادر من قوله في الفتح والصلح عن دعوى المال
على عين اهـ (قول) وما اشترى بعد رؤيته فوجده متغيرا الخ) لان تلك الرؤية غير معرفة بالتصوفاً الآن
وكذا شراء الاعشى يثبت فيه الخيار عند الوصف فاقم فيه الوصف مقام الرؤية (قول) اشترى ما يذاق
فذاقه ليلاً ولم يره سقط خياره) ينبغي أن يقيد بما اذا لم يتنافى القبة عند اختلاف ألوانه ففي السكر
حيث اشتمل على أجزء وأبش ثم الأبيض مختلف الأنواع وكل نوع متنافى القبة الظاهر يبقى الخيار له
حتى يراه ولم يره اهـ سندی (قول الشارح) وفي حاشية أني زاده الاصع الجواز عبارة على ما قاله
السندى وما في المبسوط من أن الإشارة اليه أو الى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر اليه أو الى مكانه لم يحجز
بالاجماع قيل عليه ان ما ذكر في المعبرات في باب الاعتكاف ويوسع ويشترى بلا حضور المبيع يدل
على صحة بيعه أن حضور المبيع وقت البيع ليس بشرط ويرد عليه أن قضية حكم جبير بن عثمان
وطه في بيع الأرض الكائنة بعصرة تدل صريحا على عدم اشتراط حضور المبيع اهـ (قول) والرهن
الظاهر تقيده بالتسليم فانه حينئذ يوجب حقا للغير ويؤنه لا تأمل (قول) والمساومة أي عرضه ليبيع
وأما عرضه ليقوم فلا يبطل خياره جوى (قول) بطل الخ) لعنه يبطل ثم رأيت كذا في المتن

(قوله وأما التصرفات الأولى الخ) هي ما يبطل خيار الشرط (قوله وقد علمت أن مسألة العرض خلافية) انحلالية عرض البعض لا الكل فانها بعد الرؤية محل اتفاق على أنها تبطل كما هو ظاهر مما ذكره الملتقى من الضابط بقوله وما لا يوجب الخ وإيراد الجرح في المسئلة الاتفاقية تأمل (قوله وكذا لو اشترى أرضاً لم يرها وأعارها فزرعها المستعير) لتعلق حقه بالزرع فانه لا يمكن إخراجها من يده وفي الزيلعي ولو اشترى أرضاً فأذن للآخر أن يزرعها قبل الرؤية فزرعها تبطل لان فعله بامر كفعله اه (قوله وهو غير صحيح) فيه نظر بل جعله هنا مبطلاً بعدها لا قبلها ونصه (وكذا طلب الشفعة بمالم يره) أي يبطله بعد الرؤية لا قبلها اه وكأن المحشى فهم أن مراد الغرر بمالم يره وقت الطلب مع أن مراده لم يره وقت البيع وطلب بعد الرؤية كما أفصح عنه في شرحه تأمل (قوله والمراد أن رؤية ذلك قبل الشراء كافية الخ) أو المراد أن رؤية ما ذكر كاف في تحقق رؤية المبيع بدون تعرض لكونها مسقطاً للخيار أو لا فان هذا أمر آخر وبدون فرق بين كون رؤية ما ذكر قبل الشراء أو بعده (قوله وعلامته أن يعرض بالتمودج) في المصباح الأتمودج بضم الهمزة ما يدل على صفة الشيء وهو معرب وفي لغة تمودج بفتح التون والذال معجمة مفتوحة مطلقاً وقال الصغاني التمودج مثال الشيء الذي يعمل عليه اه من البحر (قوله وهذا اعتراض على مافي الينابيع) الذي يظهر أن كلام النهر اعتراض على مافي الفتح أيضاً لا على مافي الينابيع فقط وذلك أن كلام الفتح يفيد انفراد خيار العيب حيث قال انه خيار عيب الخ فهذه العبارة تفيد أن كلام الخيارين ينفرد وقد يجتمعان فيرد عليهما مافي النهر أن هذه الرؤية إذا لم تكن كافية فما الذي أسقط خيار رؤيته وقوله في الحاصل والتحقيق التفصيل الخ خلاف ما يدل عليه كلام الفتح وحينئذ فلا يصح نفي خيار الرؤية كما وقع في عبارة الينابيع صراحة وما يدل عليه كلام الفتح (قوله ووجه رقيق) لا يظهر الا كتفاء بوجه الرقيق في زماننا ولا بوجه الدابة وكفلها فان المقصود لا يعلم برؤية ما ذكر عادة (قوله أو أكثر) أي أكثر الوجه كما يفيد ط (قوله قبل هذا قول زفر) أي مافي المتن من الاكتفاء برؤية الداخل (قوله قال الشارح الزيلعي لان بيوت الخ) عبارته وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيوت وهو الأصح لان بيوتها الخ (قوله وبهذا عرف أن كون مافي الكتاب قول زفر كما ظنه بعضهم غير واقع موقعه الخ) أنت خير أن ما قدمه لا يعلم منه أن ما قيل من أن مافي المصنف قول زفر غير واقع موقعه ادغاية ما يفيد سابق الكلام أن الثلاثة اكتفاء برؤية الخارج أو العنصر وأن هذا مبني على عادتهم وهذا لا يصلح رداعلى من ادعى أن مافي المتن قول زفر فان مراده أنه يقول باشتراط ذلك بخصوصه بخلاف الثلاثة فانهم قائلون بالاكتفاء باحدى الرؤيتين تأمل والظاهر أن المراد برؤية داخل الدار على هذا رؤية داخل بيوتها لا رؤية صحنها فانسب لزفر من أنه يقول يكفي رؤية داخل الدار لا يخالف مافي الجوهرة من أنه يقول لا بد من رؤية داخل البيوت ويدل على أن هذا هو المراد قوله بعد ذلك لا رؤية خارج دار وصحنها وحينئذ فلا يظهر صحة المقابلة الواقعة في الشارح بقوله وقال زفر لا بد من الخ (قوله فكان مذهبه عدم الاكتفاء به مطلقاً) متفاوتة أولاً وأنت خير أنهم ذكروا مسائل كثيرة وحكوا فيها الاختلاف بين أئمتنا الثلاثة وجعلوه من اختلاف الزمان لا البرهان فانه لا شك في تأخر أبي يوسف مثلاً عن الامام وفاة وكذا زفر عنهم فيحتمل تغير الحال بعدم مدة الوفاة وعلى تقدير عدم تغيره هو قائل باشتراط رؤية الداخل لبرهان قام عنده لالتفاوتها والتعليل به اتما هو لترجيح قوله في زماننا وهذا لا يتنى أنه قول زفر (قوله ولعله يفرق بين ما إذا اشترى الشجر بنمرة الخ) هذا الفرق بعيد من هاتين العبارتين والظاهر في دفع المناواة أن قوله

في البحر فرأى بعضها يشب له الخيار معناه أنه برؤية البعض لو أجاز أو رذيصح منه ذلك وإذا رأى الثمار على رؤس الأشجار ثم اشتراها لا يعتبر رؤيته السابقة إلا إذا رآها كلها تأمل (قول) لكن في النهر الظاهر أنه لو اقتصر الخ) وبما ذكره في البحر جزم القهستاني وفي الذخيرة والمنطوق مقدم على المفهوم اه سندی والظاهر أن البقرة الحلوب والناقة كشاة القنية لا بد من النظر إلى جميع الجسد والضرع إذا فرق يظهر بين الكل (قول المصنف وكفى ذوق مطعوم) قال الرحمتي أي عمالاية صديقه اللون فلو كان مقصودا فلا بد من النظر إليه أيضا مع الذوق كالعسل اه سندی (قول) لا في نظره السابق على بيعه الخ) فانه في هاتين الحالتين لا يكفي رؤية الوكيل اتفاقا (قول) عمول على ما إذا وجد منه الجنس الخ) لا حاجة لذكر هذه العبارة لأنها مصرح بها في كلام المصنف (قول) وبه سقط ما بحثه الجوى في شرحه أنه لو وجد بعد اخراجه الخ) الظاهر ما بحثه الجوى فان اخراج المسك المنقطع الرائحة لا يحدث به عيبا حتى يمنع به الرد وما بحثه داخل تحت قول البحر حتى لو لم يدخل كان له أن يردم بخيار العيب والرؤية اه وفي البرازية أخرج المسك من النافذة لا يرد لا برؤية ولا بعيب إلا إذا لم يكن في الاخراج ضرر اه ومعلوم أنه لا ضرر في اخراج منقطع الرائحة (قول) فكيف يعول عليه في منته الخ) تقدم في رسم المفتي أنه صحح في الحاوي القدسي قوة المدرك أي الدليل في الترجيح وأن من كان مجتهدا يعني اه لا للتفكر في الدليل يبيع من الاقوال ما كان أقوى دليلا ولا اتباع الترتيب السابق اه ولا شك أن المصنف له قوة المدرك فلذا جرى على ما قاله (قول) لانه دليل تساويهما في الوصف الخ) منظور فيسد الغالب والافقد ينساوي الثمن ويختلف المبيع حملا لا ردإ على الجيد والمسقط لخيار حقيقة أن المشتري قدر حتى يشراء أي الثياب كان بالعشرة على أن كون تساوي الثمن يفيد التساوي في الوصف غير موافق لما نحن فيه فان الموضوع المتخالف فيه تأمل (قول) وان تبين أن الثمن الأدنى للأعلى الظاهر وان تبين الأعلى للأعلى لان القصد بيان أن العلة ما ذكر لا ما تقدم عن الظهيرة بقوله لانه ربما الخ) فاد يفيد أنه لو تبين أن الثمن الأعلى للأعلى لا يكون له الخيار تأمل (قول) فيدبه ليمكن تأني خيار الرؤية فيه الخ) فيه أن اعتراض الطعناوى ان ذكر الخيارات الثلاثة بعد معنى عن ذكره هنا لأن الخيارين المذكورين مسافران لخيار الرؤية تأمل (قول) وادعى في البحر ان الاول أوجه ورده في النهر) أكن قال الجوى بعد ذكر ما قاله في النهر وفيه تأمل (قول) أي بل يبطل بطلان البيع مقتضى بطلان البيع في حصة العبد أن يصير مقدار حصة العبد من الجار بقبايع الجارية فتكون مشتركة بينهما فثبت الخيار لمشترى الجار به لعب الشركة وتفرق الصفقة هذا ما تقتضيه القواعد الفقهية اه سندی وتأمله (قول) ويسألها لا تشتري لتتم الصفقة) فيه أن خيار الرؤية يمنع التمام بلافراق بين الدليل وعدمه (قول) لا بد من بعض الثوب والضيعة تمت الصفقة الخ) حقه أن يقول لم تتم الصفقة وتفرق بطلان التمام الخ) كما قد سألنا عن مقدمه وفي جامع الفصولين استحق بعض المبيع قبل مبضه بطل البيع في قدر المستحق وبغيره المشتري في الباقي أورد الاستحقاق عيبا في الباقي أو لا تفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض أو غيره ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو أورد الاستحقاق عيبا في الباقي بخير المشتري ولو لم يورث عيبا فيه يأخذ المشتري الباقي بجمعه بلا خيار اه فالجواب أشبه عليه مسألة خيار الرؤية بمسئلة الاستحقاق (قول) أي قيمين) مقتضى العلة الاطلاق

(باب خيار العيب)

(قوله الأيرى أنه لو قال بعثك هذه الخنطة الخ) قال في الثمرين بلالية بعد سوق ما في الفتح وتفسير الفطرة بما ذكره والظاهر أن القصد به الاستدلال على تفسيره بأنه ما يخلو عنه أصل الفطرة لا على زيادة القيد الذي ذكره في الفتح ووجه صحة هذا الاستدلال أن المعنى الشرعي مراعى فيه المعنى اللغوي (قوله) فأخرجوا بفوات الغرض الصحيح ما لو بان فوات قطعة يسيرة الخ (عبارة الجرح قالوا انما شرطنا فوات غرض صحيح لانه لو بان فوات قطعة يسيرة من ثغره أو ساقه لا رد بخلاف ما لو قطع الخ) (قوله) فاغتم هذا التحرير) قد يقال ان مسألة الشاة وما بعدها ليس الرد فيها أو الرجوع بالنقصان للعيب حتى يحتاج لتقييد تعريفه بما ذكره الشافعية فانه يبعد كل البعد أن أئمة المذهب أطلقوا في تعريفهم ويقيده بما قاله أئمة مذهب الغير بل لفوات الوصف المرغوب المذكور حكما ولا يرد على التعريف مسألة الدابة والأمة الثيب لان التعريف الشرعي مراعى فيه التعريف اللغوي كما في ط ولا يخفى أن قول الكنز وغيره ما أوجب نقصان الثمن الخ القصد منه تعريف العيب فيكون المراد حصر العيب فيه ويدل لهذا قول الشارح وشرعا ما أفاده بقوله الخ فانه قد جعله تعريفا تاما (قوله) فينبغي أن يكون ذلك عيبا لا ينبغي ذلك بعد نصهم أن العبرة للعيب في ذات المبيع (قوله) ونقل ابن الشحنة عن الخاتبة لوعلم بالعيب الخ) هكذا نقل عبارة الخاتبة في شرح الوهبانية لابن الشحنة والمذكور فيها من فصل الرد بالعيب رجل اشترى شيئا فعلم بعيب قبل القبض فقال أبطلت البيع بطل البيع ان كان يحضر من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال أبطلت البيع الصحيح أنه لا يبطل البيع الا بقضاء أو رضا اهـ (قوله) ولو وهبه البائع الثمن ثم وجد بالمبيع عيبا قيل لا يرد وقيل رد) ينظر توجيه القولين في هذه المسئلة واعمل وجه الأول أنه لا ضرر على المشتري في عدم الرد وهو انما شرع لدفع الضرر ووجه الثاني تحقق السبب والعلل الشرعية انما مراعى تحققها في غالب الأفراد لا في كل فرد (قوله) ولو قبل القبض رده اتفاقا) لانه امتناع عن اتمام العقد خاتبة (قوله) وفيه نظر) ولا يخفى أنه يمكن أن يكون العيب مفضيا للهلاك وله قيمة ولو قليله فيشترىه الوكيل مثلاً بأقل منها وهذا امتناع فيه (قوله) قال في السراج لانه لما اشترى الثوب ملكه وبالتكفين يزول ملكه الخ) وقال المقدسي ولو اشترى كفنا لميت ثم وجد به عيبا لا يرد كذا في الخلاصة وفي حاشيتها تتعلق حق الميت به ولا يرجع بنقصان العيب لاحتمال أن يترسه سبع فيعود لملك المشتري فيتمكن من الرد وما لم يقع بأس من الرد لا يرجع بنقصه اهـ من السندى وط وانظر ما قاله المحشى هناك من انه أى الأجنبي بالشراء ملكه وبالتكفين يزول ملكه عنه مع ما تقدم في الجنائز من أنه لا يخرج الكفن عن ملك المتبرع وفرع عليه في النهر كما نقله المحشى أنه لو افترس الميت سبع كان للمتبرع والظاهر أن المراد بملك الميت الكفن في تكفين الأجنبي تعلق حقه بالملك حقيقة وقال السندى فالخاصل أن الرد ممنوع في الصورتين إلا أن الوارث له الرجوع بالنقصان لانه قائم مقام الميت ومثله الوصى ولو كان الميت حيا كان له الرجوع بنقصان العيب عند تعذر رده وكذا من قام مقامه وأما الأجنبي فامتنع الرد منه لتعلق حق الميت بالكفن ولا يرجع بالنقصان لاحتمال العود الى ربه والميت لم يملكه فامتنع الرد له الرجوع بالنقصان اهـ لكن احتمال افتراض السبع متحقق في تكفين الوارث فلم يتعذر الرد ومقتضاه عدم رجوع الوارث أيضا بالنقصان

ما لم يقع اليأس من الرد تأمل وقد ذكر في المحيط المسئلة كما في السراج وقال الفرق أنه إذا كان المشتري
 وارثاً أن الملك لم يثبت للوارث بل هو على حكم ملك المورث فبقى على الوجه الذي أوجب به العقد وقد تعذر
 الرد فيرجع بالارث بخلاف ما إذا تبرع أجنبي بالتكفين لأن التكفين ملك المتبرع وبالتكفين أزاله عن
 ملكه فبطل حقه من كل وجه كالوتبرع به على إنسان في حال حياته اهـ ولعل هذه المسئلة فيها طريقتان
 (قوله وزوال الملك بفعل مضمون الخ) أي بخلاف غير المضمون فإنه لا يوجب السقوط كالموت فإنه معنى
 لا يتعلق به ضمان فلا يمنع من الرجوع بالارث وكالعتق بلامال فإن الاستحسان أنه لا يمنع لأنه لا يوجب
 الضمان فأشبه الموت بخلاف الأكل على قول أبي حنيفة والبيع والقتل اهـ من السراج (قوله بفعل
 مضمون الخ) سيأتي توضيح هذه الجملة في هذا الباب (قوله رد إلى الوارث الآخر الخ) الأصوب حذف
 إلى كما هي عبارة الأصل (قوله لو اشترى المولى من مكاتبه فوجد عبداً الخ) انما يظهر ما قاله في المحيط
 فيما إذا عجز نفسه بعد الشراء لا فيما إذا بقي على كتابته فإنه مع المولى أجنبيان في الحقوق (قوله أولم يقف
 على الرجوع الخ) عبارة التهرأ ولم يقو الخ (قول الشارح ينبغي نعم) فديقال ينبغي عدم الرجوع وذلك
 أنه بالبلوغ لم يتيقن بزوال العيب لاحتمال أنه بسبب ضعف المثانة أو الداء فيل البلوغ وبعده ولا رجوع
 مع الشك في زوال العيب بخلاف ما ذكره من المسئلتين فإنه قد يتيقن بزواله (قوله وهو خلاف ما ذكره
 الحكماء الخ) من أنه جوهر مضمي مخلقه الله تعالى في الدماغ وجعل توره في القلب يدرك به الغائبات
 بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة (قول الشارح والقروح) جمع قرحة بالفتح وهي عند الأطباء عبارة
 عن كل جراحة متقيحة وقال القرشي تفرق الالتئام اللحمي إذا كان حديثاً يسمى جراحة وإذا تقدم حتى
 اجتمع فيه القيح يسمى قرحة والقروح بالنسب ألم الجراحة والمراد هنا الأعم المتقيح وغيره اهـ سندی (قوله
 نعم يشكك عليه ما في الخاتمة يهودى باع الخ) يندفع الاشكال بأن الجرح في حقه هم كالحمل عندنا وهي من
 المسائل التي يقرون عليها بخلاف اعتقادهم أن الكفر خير (قوله والمرجع في الحمل إلى مول النساء وفي
 الداء إلى قول الأطباء) ثم في الداء ترد بشهاده رجلين إذا شهدا أنه قديم وأما الحمل فيثبت بقول النساء في
 حق الخصومة ولا ترد بشهادتهن (قوله لكن ينفيه ما مر من قوله الخ) لا منافاة لأن القصد بعدم قبول
 قولها في القصد بدليل مقابله برواية أبي يوسف فلا يناق في قوله لتوجه الخصومة (قوله بالجرح عطفاً
 على المضاف الخ) مقتضى قاعدة العطف أن يكون هنا على الأباقي تأمل (قوله فلو قبل العقد فبالبيع
 صار البائع مختاراً للفساد) انما يصير مختاراً للفساد إذا كان عالماً بالجناية (قوله هو كمنه مخالف
 للنقل) قديقال انه وان خالفه لكنه نظر للعرف تأمل (قوله وبينهما مناه) فديقال في دفع المنافة
 ان القصد بقوله هم لا تسمع دعوى الخ بيان أنه لا بد من ذكر السبب في دعوى عدم الحيض وإيس المراد
 حصره في الشئتين المذكورين بل مثلهما الشبب بدليل ما ذكر وهما من أنه عيب فالمفهوم غير محمول به
 لوجود النص بخلافه وعلى هذا يكون الكبر في السن عيباً في الآتي ثم ان المنافة التي ادعاها انما تأتي على
 اشتراط ذكر السبب لا على ما قاله في الفتح من عدم الاشتراط (قوله وكذا لو كانت حرمة عليه الخ) لأنه
 يقدر على الانتفاع بتزويجها وإذا كانت مطلقة بائناً لا يكون للزوج سبيل عليها والحرمة عارضة كحرمة
 الحائض والظاهر أن الحرمة برضاع أو مصاهرة إذا أخذها للسرى يكون له ردها تأمل (قول المصنف
 حدث عيب آخر عند المشتري بغير فعل البائع الخ) فيه أن ما ذكره المصنف من امتناع الرد والرجوع
 بالنقصان متفق فيما إذا حدث العيب بفعل البائع أو غيره فلا حاجة لتقييده كالام المصنف بل يبقى على

عمومه وان كان في بعض الصور يرجع بالارش أيضا لكن يستثنى من عموم المصنف ما لو حدث بفعل المشتري فانه يلزمه بجميع الثمن على ما يأتي عن البحر **(قوله)** ظاهره أنه لا يطرح عنه شيء الخ لكن التشبيه في قوله وكذا لو كان بأفة سماوية يفيد أنه يطرح عنه حصة النقصان اذا أخذه في هذه كالتى قبلها ويوافقه ما قاله المقدسي وان كان بأفة سماوية أو بفعل المبيع يرد به بكل الثمن أو يأخذه وي طرح عنه حصة جنائية المعقود عليه أو الأفة **(قوله)** رجع بنقصان الخ لعل حقه بعشر الخ **(قوله)** ثم الرجوع بالنقصان اذا لم يمتنع الرد بفعل مضمون الخ مثلا القتل فعل مضمون ولهذا الواشراء في ملك غيره كان مضمونا وانما استفاد البراءة عن الضمان بملكه فيه فيجعل سقوط الضمان عنه بسبب الملك وقد زال عنه الملك بالقتل اعتياضا عن الملك وانما يأتى وتجب عليه الكفارة ان كان خطأ ويضمن ان كان مديونا والا لعدم الفائدة فصار الضمان كاللازم وفي الهداية فيصير كالاستفيدة عوضا أى يصير المشتري كالاستفيدة بملك العبد عوضا وهو سلامة نفسه على اعتبار العمد وسلامة الدية للولى على اعتبار الخطا فصار المشتري بقتله استفاد سلامة نفسه أو ماله فصار كانه أخذ عوضا بازاء ملكه بالقتل كما لو باع وأخذ الثمن كذا في المبسوط بخلاف الاعتاق فانه لا يوجب الضمان عليه لو فعله في ملك غيره لعدم النفاذ من أحد الشرىكين لانه تصرف شرعى لا يمكن الا فى الملك بخلاف القتل فانه حسى يتصور فى غيره وكذا يقال فى الأكل واللبس انهما يوجبان الضمان فى ملك الغير وانما استفاد البراءة باعتبار ملكه فى المحل فذلك بمنزلة عوض سلم له اه من شرح المنبع **(قوله)** لانه لو غرم نقصان العيب من رأس المال الخ هذه العلة موجودة فى غير مسألة السلم وان الأوصاف لا يقابلها شئ من الثمن مع انهم عللوا الرجوع بالنقصان عند امتناع الرد بان الأوصاف اذا صارت مقصودة يقابلها شئ وانها تصير مقصودة بأحدثين بالاتلاف حقيقة أو بالمنع حكما كما اذا امتنع الرد لحقه أو لحق الشرع الى آخر ما قالوه واذا نظر الى أن هذا التعليل فى المال الربوى لا تكون مسألة السلم قيذا بل جميع مال الربا كذلك تأمل وقد يعلل بانه لو قيل بالرجوع بالنقصان فى مسألة السلم لزم عليه أخذ عوض الوصف فى السلم وفيه لا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه قبل قبضه ولو للمسلم اليه فكذا عن وصفه بالاولى وان كان مقصودا تأمل **(قوله)** ولينظر الفرق بين هذا وبين ما قدمه الشارح عن العيب عند قوله والسرقة ما تقدم عن العيب الرجوع لا للعيب بل لان قطع اليد من باب الاستحقاق حكما من باب العيب كما يأتي فى الشرح عند قول المصنف قتل المقبوض أو قطع بسبب عند البائع فانظره اه ثم رأيت فى زبدة الدراية مانصه فان قيل اذا حدث عند المشتري عيب ثم اطلع على عيب عند البائع فقبله البائع رجع عليه بجميع الثمن فلم يكن ههنا كذلك يعنى فى مسألة القطع أجيب بان هذا على قول أبى حنيفة نظرا لجريانه مجرى الاستحقاق وما ذكرتم لا يتصور فيه فان قيل أمان ذكره أن حكم العيب والاستحقاق مستويان قبل القبض وبعده فى غير المكيل والموزون فما الذى أوجب الاختلاف بينهما هنا أجيب بلى لكن ليس كلامنا الآن فيهما بل فيما يكون بمنزلة الاستحقاق والعيب وما ينزل منزلة الشئ لا يلزم أن يساويه فى جميع الاحكام اه **(قوله)** أى الالعيب مانع من الرد الخ لكن استثناء العيب المانع انما يناسب عبارة التهرلا عبارة المصنف تأمل نعم يناسب قول الشارح أو رضى به البائع **(قوله)** وانما يرجع بالنقصان على الجناية الاولى الخ عبارة الاصل بنقصان الجناية الاولى **(قوله)** وكما لو اشترى عصيرا فتخمّر بعد قبضه ثم وجد فيه عيبا لا يردّه الامتناع من الرد هنا لحق الشرع لما فيه من تملك الخمر وتملكها فلا يرتفع بتراضى المتعاقدين **(قوله)** وكذا بعده فى ظاهر الرواية الخ عبارة البحر

وأما الزيادة بعد القبض فإن كانت متصلة متولدة تمنع الرد بالعيب عندهما ويرجع بنقصان العيب
وعند محمد لا تمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية وللمشتري طلب نقصان العيب فإن طلب فليس للبائع أن
يقول أنا أقله كذلك عندهما وعند محمد له ذلك اهـ (قول يمنع الرد في موضعين الخ) بقي موضع ثالث
وهو المتصلة المتولدة بعد القبض المختلف فيه (قول قال في البحر وهو تكرار لان رجوعه الخ) عبارة
الكتزليس فهم التمثيل كعبارة المصنف بل قال فلو حدث آخر عند المشتري رجع بنقصانه ورد برضا
بائعته ومن اشترى ثوبا فقطعه فوجد به عيبا رجع بالعيب اهـ فلا يرد على المصنف ما ورد عليه (قول فانه
لا يرجع بالنقصان الا في الكتابه) نسخة البحر يرجع بالاثبات كما نقله ط وهو ظاهر وبه هذا لا يكون
مخالفة بين ما في المحيط والفصولين ويكون ما في الفصولين مقيدا لما في المحيط بأن يقال ان الرجوع به
في الاجارة اذا لم ينقضها وفي الرهن اذا لم يرد به بعد فكه والفرق بين الرهن والاجارة أنها تنقضي بالاعذار
بخلافه (قول الشارح أو خبر الدقيق الخ) في فتح القدير في كون الطعن والنهي من الزيادة المتصلة
تأمل اهـ والظاهر أنه يقال كذلك في خبر الدقيق (قول وهي في المعاوضات المالية وغيرها الخ) في
الزيلي عند قول الكتزما يبطل بالشروط الفاسدة كما نقله السندی أن الشرط الفاسد من باب الربا وهو
مختص بالمعاوضات المالية دون غيرها من المعاوضات والتبرعات لان الربا هو الغفصل الخالي عن العوض
وحقيقة الشروط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فها فاضل حال عن العوض
وهو الربا بعينه اهـ (قول أما هنا فلا عمل له لان العرض على البيع الخ) ما قاله محل نظر وبمقتضى الرمي
جارهنا اذا لفرق بينهما ولا شك أنه اذا وجد صريح الرضا ودلالته كان سلم جميع الثمن ان يكون له الرجوع
بالنقصان فيراد بما يدل عليه هنا ما يناسبه والعرض على البيع والبيع في هذه المسائل غير دال على الرضا
اذ تعين حقه في عين المبيع فاستوى البيع والعرض وعدمهما فها هنا خلاف غيرهما كما هو ظاهر لتأمل
فتدبر (قول وانما ثبت الملك فيه مؤقتا الى الاعتاق انهاء كالموت) عبارة الهداية فكان انهاء فصار
كالموت (قول والتدبير والاستيلاء بعنترته لانه تعذر النقل الخ) عبارة الزيلي والتدبير والاستيلاء
كالعتق تعذر الرد فيهما بالامر الحكيم مع بقاء الملك حقيقة اهـ (قول لان فيه عيب ليس المبيع بالتملك
من هؤلاء الخ) مقتضى هذا أنه لا بد من دفع المطعوم الى المرأة وما بعدها حتى يتحقق التملك لهم اذ بدونه
يكون اباحة لتملك كافيو كل على ملك المشتري ولا بد أيضا من التملك من الطفل والا أكله على ملك أبيه
مع أن ظاهر كلامهم هنا لا يدل على هذا وانما يدل على أنه اذا أكله بنفده أو أطعمه عبده أو مديره أو أم
ولده رجع بالنقصان بخلاف ما اذا أكله طفله أو ولده الكبير أو امرأته أو مكاتبه أو ضيفه فانه لا يرجع
(قول فلذا اقتصر عليه الشارح) فيه أنه لم يقتصر على قول تقدم من رد ما بقي والرجوع بنقصان ما أكل
بل ذكر أيضا أن الرجوع بالنقصان استحسان عندهما (قول الشارح فله رد الباقي بحسبته من الثمن)
لم يبين حكم الرجوع بالنقصان في غير الباقي والظاهر أن له الرجوع (قول قوله ولو أعتقه على مال) وان لم
يقبض البذل (قول اذ الفرق واضح وهو ثبوت الرجوع في المسائل المتقدمة الخ) ثبوت الرجوع
في المسائل المتقدمة بعد العلم ليس عاما فيها جميعها بل في بعضها لافي كانه تأمل (قول قوله والاصل
الخ) الشيخ الرحمتي والحلي لم يختارا الا ما في الزيلي في بناء هذه المسائل وهو أن الرد متى امتنع بفعل
مضمون من المشتري كالقتل والتملك من غيره امتنع الرجوع بالنقصان ومتى امتنع لامن جهته أو من
جهته بفعل غير مضمون كالهلاله بأفة سماوية أو انقص أو ازداد بزيادة مانعة من الرد أو الاعتاق

وتوابعه لا يمنع الرجوع بالنقصان ونقل ذلك في البحر وما أدرى وجه اختيار ما في الاختيار على ما في الزيلعي مع أنه منطبق على جميع المسائل المتقدمة بخلافه ولعله لقصور أذهاننا اه سندی **(قول)** وينبغي جريان الخلاف فيما لو أكل الطعام عبارة البحر وينبغي جريان الخلاف فيها كالألخ والمراد ما إذا علم بعد الأكل في هذه كالسابقة لا ما إذا علم قبله فإنه لا خلاف فيها **(قول)** قلت الكسر في الجوز يزيد في ثمنه الخ فيه أن الكسر انما يزيد في الثمن إذا كان المكسور سليماً والكلام فيما إذا وجد معيباً تأمل **(قول)** وما في العيني أو من يخاف فيه نظراً استظهر السندی ما قاله العيني وقال الجوز بأقسامه الثلاثة الهندي والشامي وجوز الطيب إذا صار من نخايورت الغشيان في الأول والثاني بعد تغيره يكون سماً والثالث يخرج عن الدوائية ولا يخلو استعماله عن ضرر اه لكن يرد على العيني ما قاله من أنه ينتفع به باستخراج دهنه **(قول)** واعترض بأنه مختل والصواب تعبير الثمر وغيره بالكثير لان المراد بالكثير في عباراتهم ما زاد على الثلاث في قدر المائة لا الكثير الذي هو الزائد على النصف اه فتال **(قول)** الشارح وفي المجتبى لو كان سماً ذا ثبافاً كله الخ فيمانقله عن المجتبى قيود ينبغي ملاحظتها منها أن البائع لم يخبره إلا بعد تمام أكله فلو أخبره قبل أكله كله رده اتفاقاً ان شاء وبعد بعضه لا يرجع بشئ عنده ويرجع عندهما بنقصان ما أكل ويرد الباقي على القول المقتضى به كما سبق ومنها أنه كان ذا ثبافاً لو كان جامداً وأخبره قبل أكله قور منه موضع وقوع الفأرة ورده على البائع وصح البيع في الباقي بحصته لانه مثلي والثلث ينقسم على الأجزاء وان أخبره بعد أكله كله أو بعضه لكن جاوز موضع الفأرة فيرجع بنقصان ما كان حوالها من الثمن ولو أكل من ناحية لم تكن فيها الفأرة ثم أخبره البائع قور موضع الفأرة وردها وصح البيع فيما أكله وما بقي هذا ما يقتضيه مفهوم ما تقدم والله أعلم اه سندی **(قول)** وهذا الإطلاق يسهل في المبسوط بما إذا ادعى الخ لا يظهر هذا التقييد إلا إذا قلنا ان معنى رده على بائعه أنه يرد عليه بدون خصامة على خلاف ما قدمه فيقال حينئذ ان محل رده على بائعه إذا ثبت العيب عنده والافلا يظهر وجه لعدم رد المشتري الأول على بائعه إذا أثبتته عنده ولم يشبته المشتري الثاني ثم ظهر توجيه المسئلة بما ذكره في الفتح تعليلاً لها بقوله لان المشتري الأول لم يصبر مكذباً فيما أقربه ولم يوجد هنا قضاء على خلاف ما أقربه فيسبق إقراره بكون الجارية سليمة فلا يثبت له الرد اه لكن فيما ذكره من التعليل نظراً وذلك لأنه صار مكذباً شرعاً بالقضاء فيما أقربه من كونه سليماً فله دعوى العيب عند بائعه وان لم يدع المشتري الثاني أنه كان عند البائع الأول **(قول)** وما قلناه من إرجاع ضمير عنده إلى البائع الثاني أصوب من إرجاعه إلى المشتري الثاني الخ غاية ما يفيد الكلام على هذا الاحتمال أن المشتري الثاني يرجع على الأول بالنقصان وليس فيه تعرض للمسئلة الخلافية بالكلية وكأنه فهم أن ضمير يرجع عائداً إلى المشتري الأول وهو غير متعين في الكلام ويكون قوله ما لم يحدث الخ على هذا كافياً ط كالاستثناء من معلوم من المقام تقديره وله أي الثاني الرد ما لم يحدث عيب آخر عنده نعم المتبادر ما قاله المحشى **(قول)** فيجمل ما مر عن القنية على ما إذا رضى بها صريحاً ليس في عبارة القنية ما يدل على هذا الحل والمفهوم منها أن مجرد ما يدل على الرضا كاف في منع الرد ويدل على هذا أيضاً التشبيه بمسئلة المداواة والظاهر تحقق الخلاف في هذه المسئلة إذا حل المذكور مما لا دليل في كلام القنية عليه **(قول)** فيصير كأن البائع الأول لم يبعه لعل حقه الثاني **(قول)** الوكيل بالبيع على هذا التفصيل إلا أنه إذا رد بقضاء على الوكيل بيئته أو نكول لزم الموكل وان باقراره لزمه وله أن يخاصم الموكل كافي البحر عن النزاية لكن اعتماد ما في الخانية أولى **(قول)** واعترض

بأنه لا يجبر وان ثبتت المطالبة) تنمة عبارة ط بعد قوله المطالبة والتي لا يتنى الا حيث يمكن ثبوته أي
 شرعا الخ ثم انه لم يتضح وجه ورود هذا الاعتراض على ما في البحر (قول ثم قال وقد ظهر لي أن موضوع
 هذه المسئلة الخ) لادليل على كون الموضوع ما ذكره بل هذه المسئلة عامة والقصد منها عدم جبر
 المشتري على دفع الثمن عند دعواه أي عيب كان وأطلق في قوله أو يحلف بأثباته اعتمادا على ما يأتي في
 مسئلة الاباق ونحوه وبهذا لا يكون الثاني حشا لاختلاف المقصود في كل اذني الاولى القصد ببيان عدم
 الجبر والثانية بيان وقت توجه الخصومة في دعوى الاباق مثلاً تأمل (قول ونبه عليه ط أيضا) فيه
 أن عبارة ط هكذا قوله وجنون فيه أن الجنون يشترط وجوده عندهما على الصحيح وانما التعليل
 جعله مختلفا صغرا وكبرا اه ثم انه لا شك أن كلام الشارح مبني على ما مر عن العيني وان كان الكلام
 في اشتراط المعاودة هنا فانه فيما نشترط فيه قسمه قسمين في كيفية التحليف ففيما يختلف صغرا وكبرا
 يحلف في حالة الصغر بالله ما أتى قط الخ وفي حالة الكبر يحلف ما فعل كذا مذبذب والشارح جعل من هذا
 القسم الجنون حيث قال وما جن قط الخ وهذا لا يوافق الاما تقدم عن العيني وعلى اسقاطه كما يأتي له لا يرد
 عليه شيء (قول سلما كما التزمه قاله السرخسي) في التهر عقب ما نقله عن السرخسي مانعه وعمله ما لو ادعى
 أنه لا علم له به أمالو ادعى الخالف العلم به كما هنا حلف على البتات ألا ترى أن المردع لو ادعى قبض ربهالها
 حلف على البتات وان كان القبض فعل الغير قال في الفتح وهذا أوجه لان معنى تسليمه تسليمه بالحال
 انه لم يفعل السرقة عندي فيرجع الى الخالف على فعل الغير اه (قول الشارح وظاهر الخ) أي للقاضي
 أو أمينه في البحر من شتى القضاء عند قوله ولو باع القاضي أو أمينه عبد الغرماء الخ عن البدائع أن العيب
 اذا كان ظاهرا يرد المبيع به بنظر القاضي أو أمينه اه (قول الشارح كعبور) ان سلم أنه ظاهر في الحال
 فلا بد من اثبات كونه قد عا قبل الشراء والذي في البحر والنهر والهي وعمله أراد أن يكون ولدا كنه وأما
 ما يمكن حدوثه فلا يصح التمثيل به اه سندی عن الرجتي (قول أي لنوجه الخصومة الخ) في السندی
 انما يحتاج القاضي الى قول الاطباء عند عدم علمه بالعيب أما اذا كان الثاني من الاطباء ينظر بنفسه كما
 في البرازية ونظر أمينه كنظره كما في البدائع اه لكن يظهر هذا على القول بأن القاضي يقضي بعلمه
 (قول وعند الثاني يحلف) وفي الدراية أراد المشتري الرد ولم يرضع علي البائع شيئا يسقطه لا يحلف وعند
 الثاني يحلف صيانة للقضاء وأكثر اقتضاة يحلفون بالله ماسقط حلف في الرد بالعيب من الوجه الذي
 تدعيه نصوصا ولا دلالة وهو الصحيح وأحب الى أن يستعمله وان لم يرضع البائع ران ادعاء حلف اتفاقا انتهى اه
 سندی (قول ذكر الكل غير جيد الخ) بزيادة الشارح لفظ لكل صير كلام المصنف أملا لما اذا لم يوجد
 قبض لشيء أصلا وما اذا وجد قبض البعض (قول وظاهر كلام الشارح أنه يرد الخ) عرصرع ما في
 الفصولين حيث قال ولو عالج الاول ثم علم عيبا آخر فله رده كما نقل عنه أنه أن صدر عبارة ينشأ من ظاهر
 عبارة الشارح فان مقتضاها أنه لو كان فيه جملة عيوب فداواه من أحدها ولو مع علمه بالباقي يكون له الرد
 بالباقي وجري على ظاهر عبارة الشارح السندی ثم على جعل عبارة القدرين محمولة على ما اذا شرعنا لما
 بعينه لا تكون صريحة فيما استظهره وبجمل كلام الشارح على ما اذا داواه بدون علمه بالعيب ألا خر
 لا يكون مخالفا لما في الفصولين (قول الشارح بعد العلم الخ) احتراز عما اذا كان قبل الاطلاع فله
 الرد ما لم ينقصه أو يزد فيه كالحياطة فعند ذلك له الرجوع بالنقصان كما تقدم وقوله والارش احتراز عما يمنع
 الرد ولا يمنع الارش كما اذا جامعها وقد اشتراها بكرافيات ثببات فان له المطالبة بالارش كما ذكره السندی

فاذا وجدته ما يدل على الرضا بعد الجماع ليس له أن يرجع بالادش وما فسر به المحشى كلام الشارح
 غير المفهوم منه وان كان صحيحا في ذاته **(قول)** بخلاف الرهن فلا يردده الا بعد الفكاك (الا أن يرضى
 المرتهن برده الى الراهن قبل قضاء دينه فللراهن أن يردده بالعيب الذي وجدته ولم أره فليراجع اه سندی
(قول) ومنه ارسال ولد البقرة عليها الخ) ينظر الفرق بين ارسال ولد البقرة الخ وبين أكل ثمر الشجر الخ
 ولعل هذا مبني على اختلاف الرواية ثم رأيت في المنيع تعليل عدم الرد في مسألة اللبن بقوله لأن اللبن
 الذي حدث في ملك المشتري مخلوط باللبن الذي كان حدث في ملك البائع فلو رد كل الحليب يلزم الربا في حق
 البائع لانه أخذ مبيعاه وما لا آخر وهو الذي حدث في ملك المشتري ولهذا قلنا ان الزيادة المنفصلة تمنع
 الرد بالعيب اه ومقتضاه ان الزيادة المنفصلة تمنع في صورة الاختلاط مع أنه تقدم اطلاق منعها
 فيكون ما هتار رواية أخرى فتأمل وفي البصر وليس منه يعنى مما يمنع الرد جز صوف الغنم فان لم ينقصه فله
 الرد وكذا قطع الثمار واستشكله في جامع الفصولين بأنه ينبغي أن لا يرد لأنه زيادة منفصلة متولدة وهي
 تمنع الرد ولم أر فيها خلافا ولكن يظهر من هذا أن فيها خلافا اه **(قول)** قال ويدل له ما ذكره محمد في
 السير الكبير أن جوالق العلف الخ) هكذا وجدته في الذخيرة وأنت خير بأن هذا الدليل لا يصلح
 الاستدلال به على جعل القيد للثلاثة اذ هو خاص بمسئلة شراء العلف فهي أخص من المدعى الذي جعله
 قيد للثلاثة تأمل **(قول)** لكن قال في الفتح ان العذر المذكور في السقي يجزى الخ) قال في الفتح والتقييد
 بحاجته لأنه لو ركبها ليسقبها أو يردّها على بائعها أو يشتري لها علفا وليس لها علف فليس برضا وله الرد
 بعد ذلك أما الركوب للرد فانه سبب الرد فانه لو لم يركبها احتاج الى سوقها فربما لا تنقاد أو تلف ما لا في
 الطريق ولا يحفظ لها عن ذلك الا الركوب والجواب في السقي وشراء العلف محمول على حاجته الى ذلك
 لانها قد تكون صعبة ففي قودها ليسقبها أو يحمل عليها علفها ما ذكرنا مع كونه قد يكون عاجزا عن المشي
 أو يكون العلف في عدل واحد فلا يتمكن من حمله عليها الا اذا كان راكبا فتقييده بعدل واحد لانه اذا
 كان في عدلين فركبها يكون رضا ذكره قاضيخان وغيره ولا يخفى أن الاحتمالات التي ذكرناها في ركوبها
 للسقي أنها لا تمنع الرد معها تجري فيما اذا كان العلف في عدلين فركبها فلا ينبغي أن يطلق امتناع الرد اذا كان
 العلف في عدلين اه **(قول)** وقد يجب أن العذر في ركوبها الخ) هذا الجواب لا يدفع المخالفة للقول الثالث
 انما يدفع المخالفة لغيره حيث اعتبر العذر فيما تقدم ولم يعتبر في مسئلتى الشرح والسير وانما الدافع لها على
 ما اختاره الزيلعي هو أنه انما جعل الركوب في المسائل الثلاث غير مانع للرد لعذرا ولا وهذا لا يناقض أنه في
 غيرها مانع ولولعذره فلم تحقق المخالفة بين ما في الزيلعي وبين هاتين المسئلتين **(قول)** ولان البيع انفسخ في
 المردود الخ) هذا التعليل انما يظهر فيما اذا لم يقبض البائع الثمن لافيا اذا قبضه **(قول)** ويخالفه ما في
 الظهيرية حيث قال وان اختلفا الخ) ما نقله عن الظهيرية وغيرها في الصفة المشروطة واذا حل كلام
 العمادية على غير هارزول التنافي كأن اشترى أمة ثم أراد ردّها بعيب السرقة مثلا ثم اختلفا فقال البائع
 كانت بكر او هي الآن ثيب وقال المشتري هي ثيب وقت البيع وكالمودع أو الغاصب اذا اختلف مع
 المالك في الصفة **(قول)** الشارح ولو جاء ليرده بخيار عيب فالقول للبائع الخ) وكذا القول للبائع لو استحق
 المبيع فأراد المشتري الرجوع بالثمن على بائعه فأنكر أن يكون هو المبيع وقال هو غيره كما يظهر من الفرق
 الذي ذكره عن الفتح بين خيار الشرط والرؤية وبين خيار العيب وقد صرح بذلك في الخلاصة من الفصل
 الخامس عشر في الاستحقاق ونصه استحق الفرس من يدر جل فلما أراد أن يرجع بالثمن على البائع وبين

صفحة القرض فقال ديزه رنك مع الكي وقال البائع الذي بعته كيت يدون كي فيينة المشتري أولى اه
(قول) بدليل انفساخ العيب) حقه البيع **(قول)** قلت بل هو في غاية الخفاء الخ) فيه أن مراد الحلبي أن
قول الشارح لم يعلم به الخ فيدليما اذا قبض المبيع فانه هو الذي يشترط فيه لردهما عدم العلم بالعيب قبل
قبضه اذ لو علم به أولا ثم قبضه لزماء بخلاف ما لو قبض السليم فله ردهما بلا فرق بين علمه به قبله أو بعده أما
الثاني فظاهر وأما الأول فلما نقله عن الجبر بقوله لانه لا يمكن الزام البيع الخ **(قول)** لكن هذا الاعتذار
لا يتأتى في عبارة المصنف الخ) لكن يفهم منه حكم ما قبل القبض بالأولى فان الصفقة تتم به ومع ذلك
قال ليس له التفريق هتالان المبيع كشي واحد فقبله كذلك بالأولى **(قول)** وهذا التعليل أظهر لانه
يشمل دواعي الوطء) فيه أن تعليله بأنه يكون وطوء في غيره لو كة فيكون عيبا يمنع الرد لا يشمل الدواعي
فالتعليل ما زال قاصرا وأيضا فسح العقد يكون بالنسبة لما يستقبل بالنسبة لما مضى تأمل **(قول)** وفي
الغانية من أول فصل العيوب ولو اشترى جارية الخ) وفي مجمع الفتاوى اشترى جارية على أنها بكر
وقال لم أجدها بكرًا وقال البائع كانت بكرًا فذهبت عذرتها عندك فاقول قول البائع مع عينه بالله لقد
باعها وقبضها المشتري وهي بكر انتهى اه سندی **(قول)** ولو اشترى جارية على أنها بكر ثم قال هي ثيب
الخ) الذي في غاية البيان على ما نقله السندی اشترى جارية على أنها بكر فقال المشتري ليست ببكر وقال
البائع هي بكر في الحال فان القاضي يريها النساء فان لمن هي بكر لزم المشتري من غير عيبين البائع لان
شهادتهن تأييد بمؤيد وهو أن الأصل هو البكارة وان قلن هي ثيب لم يثبت حق الفسخ لا لثبوت بشهادتهن
لأنهن ضعيفات وحق الفسخ قوي وبشهادتهن يثبت للمشتري حق الخدم ومعه في توجيهه البين على البائع
فيكلف بالله لقد سلمها بحكم البيع وهي بكر ان كان بعد القبض وان كان قبله فيكلف بالله أنها بكر وروى
عن محمد أنها ردت على البائع بشهادتهن من غير عيبين البائع اه **(قول)** رجع بالنقصات الخ) لان المريض
والمقطوع عند البائع انما ما تاز ياداه الآلام وترادفها عند المشتري وهي لم توجد عند البائع وزنا العبد
يوجب الحد والموت غيره **(قول)** أي باع بشرط البراءة من كل عيب الخ) كذلك الحكم لو اقتصر على قوله
عما يحدث وما ذكره عن النهر موافق لما ذكره الزيلعي حيث قال باعه بشرط البراءة من كل عيب يحدث
به بعد البيع قبل القبض لا يصح عند محمد ويصح عند أبي يوسف الخ **(قول)** وأجيب بمنع الإجماع الخ)
فيه تأمل وذلك أن المعارض انما يبنى كذا مذهب على رواية الإجماع فلا يصح أن ينادى بتمهينه بناء على الرواية
الأخرى **(قول)** ولهذا لا يقبل الرد الخ) لعل المناسب حذف لا كما ذكره المأخر وعبارة الجبر كما ذكره المحقق
(قول) وتسر وأبضم التاء وفتح الصاد) وقيل بالعكس في رواية أخرى والله أعلم هل يرد في الوجهين وقال
الطحاوي هذا منسوخ بآية الربا وآية الإلءاء بالمثل وكان ذلك حين يغرم الجاني راء ادعز جرا لا على وجه
التضمن انتهى من المنع **(قول)** مع أن وجهه خفي) قد يقال والله أن لا تتقدم مع كره العبد لا يصلح
للامتهان فلا يصلح أن يكون علامة على الصلاحية له مع العيب فكان رضا كما هو القياس في مثل ذلك
(قول) واستشكله في الشربلاية الخ) عبارتها قوله قال لا نرد عدي هذا آبق الخ) كذا الوفا على أنه يرى
من الآبق ولو قال على أنه يرى من آباقه أو على أنه آبق وقيله المشتري الأول على ذلك يرد الثاني عليه لانه ذكر
هذا وصفا لايجاب أو شرطافيه والایجاب يقتضي الجواب والجواب يتضمن إعادة ما في الطلب فاذا قال
المشتري قبلت ذلك صار كما قال اشتريت على أنه آبق فيكون اعترافا بكونه آبقا مقام مقتضى الجواب بخلاف
ما لو قال على أنه يرى من الآبق لانه لم يصف الآبق الى العبد ولا وصفه به فلم يكن اعترافا بوجود الآبق

للمحال لان هذا الكلام كما يحتمل التبرى عن اباق موجود من العبد يحتمل التسبى عن اباق سيحدث في المستقبل فلا يصير مقرا بكونه آبقا للمحال بالشك فلا يثبت حق الرد بالشك كذا في المحيط فليتنظر مع ما قاله الكمال لو قال أنا برى من كل عيب الا اباقه برى من اباقه ولو قال الا اباق فله الرد بالاتفاق اه وكتب في هامشه لعل حق العبارة لو قال أنا برى من كل عيب الا اباقه لا يبرأ من اباقه فيرد به ولو قال الا اباق فليس له الرد والفرق انه لما أضاف الا باق الى العبد بقوله الا اباقه كان اعترافا بوجود الا باق للمحال فيرد عليه بخلاف قوله الا اباق لانه لم يصف الا باق الى العبد ولا وصفه به فلم يكن اعترافا بوجود الا باق للمحال لانه كما يحتمل التبرى عن اباق موجود للمحال يحتمله للمستقبل فلا يثبت الرد بالشك في ارادة أيهما فكذا انه لم يستثن شيئا أما على قول محمد وزفر فواضح لانه لا يدخل العيب الحادث قبل القبض في البراءة من كل عيب وأما على قول أبي يوسف فقد يترجح احتمال ارادة الحال وهو لو برى من كل عيب به لا يدخل الحادث أجماعا لانه خص الموجود وإذا استثنى منه اباقه صح فيرد به اه ههنا ما ظهر لي بحثا اه منه وكتب الشيخ عبدالحى الشرنبلالي على قوله فليتنظر ما قاله الكمال الخ مانصه اشتباه وانتقال من مسألة مكررها في البيع بمسئلة لم يتكرر فيها وحينئذ فكلام الكمال في غاية الاستقامة ولا يحتاج الى قول المحشى في العبارة التي بالهامش لعل حق العبارة الخ فان كلام المحيط فيما اذا تكرر البيع وكلام الكمال فيما اذا لم يتكرر اه وما قاله المحشى سبقه به الشيخ عبدالحى فانه بعينه (قوله ثم على القضاء للمستحق الخ) حقه للمشتري (قوله ومقتضاه أنه مثل الوكيل بالخصومة) المسئلة خلافية كما يعلم مما هو مذكور في باب الوصى (قوله الشارح لانه لا وجه له غير الرشوة الخ) وذلك لان البائع على تقدير سلامة المبيع انما يستحق الثمن وعند ظهور العيب له استرداده أو تنقيص الثمن برضا المشتري وليس له استرداد ودراهم أخرى بسبب ما حصل بينهما من مجرد العقد لانه لا يكون حينئذ الرشوة اه سندی وهذا ظاهر أيضا فيما اذا أقر البائع بالعيب (قوله قول المصنف رضى الوكيل بالعيب لزوم الموكل الخ) لانه لم يلزمه في ذلك نقصان سندی (قوله بعد ما ذكر قولنا آخر الخ) في الكافي والفيض ما يوافق القول الآخر المقابل لما في المصنف كما في السندی وذکر عن الفيض أيضا أن الوكيل بالشرائه الرد بالعيب قبل أن يدفع الى الموكل استحصانا ولا عين عليه اذا ادعى عليه رضا الموكل كما لا عين على الموكل أيضا لانه لم يجز بينهما عقد اه (قوله فلا محل للاستثناء الخ) بالنسبة للمسئلة الأولى فقط لا الثانية (قوله ولا يرد عليه ما سيذكره المصنف في فصل التصرف في المبيع الخ) في الأشياء لو باعه بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولا لم يجز ولو كان فسخا لجاز كما قال الفقيه أبو جعفر كما نطق أن يبعه جائز قبل قبضه من المشتري وغيره لكونه فسخا في حق الكل قياسا على البيع بعد الاقالة حتى رأينا نص محمد على عدم جوازه قبل القبض مطلقا كذا في بيوع الذخيرة اه وقال الخوى في تفسير الاطلاق أي سواء كان البيع من المشتري أو غيره لصدق ببيع المنقول قبل قبضه عليه اه وحينئذ لا يظهر فرق بين البيع من المشتري وغيره في عدم الجواز لكن يخالفه ما في الاقالة

(باب البيع الفاسد)

(قوله بان كان من مجنون الخ) قد يقال المراد بخلل الركن صدوره عن غير الأهل أو تعلقه بغير المحل بان كان المبيع غير مال في دين من الأديان أو في بعضها أو بمن ليس مالا في دين من الأديان فانخلل حينئذ

ظاهر لعدم تحقق معنى البيع الذي هو مبادلة مال بمال وحيث لا حاجة للزيادة التي زادها المحشي ولا لما في
 الضابط الثاني من الزيادة باعتبار الثمن **(قوله)** وهذا الضابط يرجع الى الفرق بينهما من حيث المحل
 فقط وما مر من حيث الركن والمحل فهو أعم هذا انما يتأتى على زيادة أو في عدل وهو لم يرد بها بل به
 المحشي أنه كان عليه أن يزيد بها وعلى تقدير الزيادة قد وجد في الضابط الثاني ما لم يوجد في الأول وهو بيان
 ما اذا كان الثمن غير مال في دين من الأديان الا أن يقال ان ركن البيع حينئذ لم يوجد لانه مبادلة مال بمال
(قوله) ولا هو حق متعلق بالمال بخلاف حق المرور على رواية جواز بيعه لانه متعلق برقبة الأرض
 وهي مال زيلعي **(قوله)** أو نيت ولم يعلم وجوده الخ وذلك لان الأصل العدم فكان معدوما حكا سندی
 لكن سياق أنه اذا سلم الاطلاع عليه يجوز بخلاف ما لا يسهل كالحمل كما ذكره عند قوله وبيع الحمل
(قوله) فانه يخرج بالتدرج ط فالبيع في المعدوم باطل لكونه معدوما وفي الموجود لكونه بيعا بالخصه
 ابتداء وينبغي أن يكون فاسدا في الموجود لان الفساد لو صفه انتهى رحتى اه سندی **(قوله)** وفي الفقه
 المقول الخ وقال في التهر من المهر الجنس عند أبي حنيفة هو الكلي المقول على كثير من متعدي الصورة
 والمعنى وعند أبي يوسف المقول على كثيرين مختلفين بالأحكام وعند محمد مختلفين بالمقاصد اه وقام
 ما يتعلق بذلك في الفتح من المهر **(قوله)** وينبغي أن يجري فيه الخلاف الماز الخ الظاهر أن المراد بقول
 الشارح ولو من كافر أن المسلم يباعه من كافر وأنه لا يعتبر معتقده جوازه **(قوله)** وذكر في الفتح أن الحق
 أنه باطل الخ قال في الفتح جوابا عن الايراد الأول الوارد على قول الهداية بالبطلان وأجيب بأن المراد
 من قوله باطل أنهم لا يملكون بالقبض كما لا يملك الحرف فكان مثله فلو قال فاسد ظن أنهم يملكون وأما تملك
 القن المضموم اليهم فلدخولهم في البيع لصلاحيتهم لذلك بدليل جواز بيع المدبر من نفسه ولذا وقضى
 قاض بجواز بيعه نفذ وكذا أم الولد عند الشيعين في أصح الروايتين وهذا الجواب ربما يوهم أنه بيع فاسد
 ولكنه خص حكم الفساد بعدم الملك بالقبض والحق أنه لا حاجة الى الحكم بانه مفسد فهو باطل وحكمه
 كحكمه وجاز أن يتخلف أفراد نوع شرعي في الحكم الشرعي لخصوصية اه فتأمل **(قوله)** الشارح
 فصع بيعهم من أنفسهم الخ قال البرجندي ليس ذلك ببيع حقيقة وانما هو اعتاق على مال فلا يرد
 نقضا انتهى اه سندی **(قوله)** قال ابن كمال انما قال بالدين دون الثمن الخ عبارة ابن الكمال وبيع مال
 غير متقوم كخمر وخنزير بالدين انما قال بالدين دون الثمن لان الدين أعم منه والمعتبر المقابل به دون الثمن
 على ما أفصح عنه صاحب الهداية حيث قال وأما بيع الخمر والخنزير فان كان قوبل بالدين كالدرهم
 والدنانير فالبيع باطل وان كان قوبل بعينه عين فالبيع فاسد حتى يملك ما قابله وان كان لا يملك عين الخمر
 والخنزير اه **(قوله)** والظاهر أن المراد بالفساد الباطل الخ التعليل للسئلة بأن فيه بيعا بالخصه ابتداء وبأن
 قبول العقد في الحر والميتة شرط الجواز في العبد والذكية يقضى بحمل البطلان المصريح به في الهداية
 وغيرها على الفساد وأيضا لخلل هتافي الذكية والعبد انما جاء من خارج عنهما ومتعدي ذلك الفساد
 لا البطلان كما يعلم من الضابط تأمل **(قوله)** أي فهو باطل أيضا لكن المراد للشارح أن المسجد
 العام حكمه كالمدبر من جهة أن بيعه مجتهد فيه فاذا ضم الى مالا في البيع لا يبطل في المالك كما اذا ضم الى
 مدبر فيه **(قوله)** الا أنه قال في شرحه هنا يرد عليه ما صرح به قاضيخان من أن الوقف الخ قال في حاشية
 البحر نقلا عن الرمي يمكن حمل القضاء في كلام قاضيخان على القضاء بعهده لا يلزمه فلا يرد ما أفتى به
 مفتي الروم **(قلت)** هو مطلق فيحمل على الكامل وهو القضاء بعهده ولان في سله على القضاء بعهده

فائدة بخلاف حمله على القضاء بالصحة فإنه لا فائدة فيه لأنه صحيح بدونه اهـ **(قوله)** تفريع على قول المصنف
 فيصح الخ على وجه الترتيب) الأنسب أنه يقول تفريع على قوله بخلاف من ضم الخ وقوله فيصح الخ
 تفريع على وجه الخ **(قوله)** بطريق الولاية الخ) عبارة ط الوكالة **(قول السارح)** واكتفى في
 البصر الخ) لكن يحمل اطلاق البحر على ما اذا غلب التراب نزول المخالفة بينهما وبين ما في المصنف الآن
 ما ذكره في توجيه صحة البيع مع الخلط يفيد اطلاق الجواز من أن جواز البيع يتبع حل الانتفاع
 وباتخلط محل الانتفاع به **(قوله)** وذكر أن سبب النهي في الحديث ذلك) الأولى أن يقول يفيد ذلك كما
 هو عبارة الفتح وذلك أنه في الفتح قال وقال الشافعي لا ينعقد أي بيع الفضولي لأنه لم يصدر عن ولاية
 شرعية لأنها بالملك أو اذن المالك وقد فقد أولاً انعقاد الأبالق القدرة الشرعية فصار كبيع الآبق والطيور
 في الهواء في عدم القدرة على التسليم وطلاق الصبي العاقل في عدم الولاية وقال عليه الصلاة والسلام
 لحكيم بن حزام لا تبع ما ليس عندك قلنا المراد البيع الذي تجرى فيه المطالبة من الطرفين وهو النافذ
 والمراد أنه يبيعه ثم يشتريه فيسلبه بحكم ذلك العقد ثم قال وسبب النهي يفيد هذا وهو قول حكيم بن حزام
 الله أن الرجل يأتيني فيطلب مني سلعة ليست عندي فأبيعها منه ثم أدخل السوق فأشترى بها فأسلبها
 فقال لا تبع ما ليس عندك اهـ **(قوله)** الآن القول الثاني في مسئلتنا من الخ) لعل أصل العبارة
 لأن الخ ليناسب الاستدراك بما قاله النهر ولتنظر عبارة العزيمة ثم رأيت عبارة العزيمة هكذا لأن
 القول الثاني في مسئلتنا من الخ على القول الأول وفي بعض نسخها الآن القول الخ **(قوله)** ونقل أولاً عن
 أبي يوسف في كتاب الخراج عن أبي الزناد الخ) الذي يفيد كلام فقهاءنا أن كلاماً من اجارة البراءة
 للأصطيد وبيع السمك في الماء غير جائز شرعاً وما نقله في كتاب الخراج عن عمر بن عبد العزيز
 من الجواز فيه مما مقابل للمذهب ومباين له ولم يذكره أبو يوسف في كتاب الخراج على أنه هو المذهب
 بل على أنه مقابل له وعبارة وسألت يا أمير المؤمنين عن بيع السمك في الآجام وموضع مستنقع الماء فلا
 يجوز بيع السمك في الماء لأنه غرر وهو الذي يصيده فإن كان يؤخذ باليد من غير أن يصطاد فلا بأس
 ببيعه ومثله إذا كان يؤخذ من غير صيد كمثل سمك في جب والافاذا كان لا يؤخذ إلا بصيد قتله كمثل
 نطي في البرية أو طير في السماء ولا يجوز بيع ذلك لأنه غرر وهو الذي صاده وقد رخص في بيع السمك في
 الآجام أقوام فكان الصواب عندنا في قول من كرهه حدثنا العلاء بن المسيب عن الحرث عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه أنه قال لا تبيعوا السمك في الماء لأنه غرر وحدثنا يزيد بن أبي زياد عن المسيب
 ابن رافع عن عبد الله بن مسعود أنه قال لا تبيعوا السمك في الماء فإنه غرر قال وحدثنا عبد الله بن علي عن
 اسحق بن عبد الله عن أبي الزناد قال كتبت إلى عمر بن عبد العزيز في بحيرة يجتمع فيها السمك بأرض العراق
 أنوأجرها فكتب أن افعلوا قال وحدثنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن حماد قال طلبت إلى عبد
 الحميد بن عبد الرحمن فكتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن بيع صيد الآجام فكتب إليه عمر أن لا بأس
 به وسماء الحبس قال وحدثنا الحسن بن عمار عن الحكم بن إبراهيم قال إن اشتريته صيداً محصوراً
 ورأيت بعضه فلا بأس وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه وضع على أجرة برس أربعة آلاف
 درهم وكتب لهم كتاباً في قطعة آدم وانما دفعها إليهم على معاملة في قصبتها قال أبو يوسف حدثنا ابن أبي
 ليلى عن عامر الشعبي قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر اهـ ثم ذكر ما نقله في البحر عن
 كتاب الخراج عن عمر بن قفاذ كره عنهما اعتماد كره على أنه مقابل لما ذكره أولاً أنه المذهب لا على أنه هو

المذهب فتأمل ويقال من أجاز البيع بحيز الاجارة أيضا لكن ما عراه في البحر لم يربن الخطاب عراه في كتاب الخراج لعمر بن عبد العزيز وقال في شرح الملتقى ما ذكره في البحر من جواز الاجارة لصيد السمك يتنافيه ما في اجارات البرازية حيث قال الاجارة اذا وقعت على العين لا تجوز فلا يصح اجارة آلا جام والحياض لصيد السمك ورفع القصب وقطع الخطب أو لسقي أرضه أو غنمه وكذا اجارة المريع والحيلة في الكل أن يستأجر موضع معلوما لعطن الماشية وسبح الماء والمرعى اه وهكذا ذكره قاضي جنان أيضا وقال لان الاجارة ما وضعت للملك العين اه **(قوله أن يؤجرها الخ)** عبارة كتاب الخراج أن يؤجرها الخ **(قوله)** والميراث يجري في الحمل الخ) فانه في المثال قبل هذا يكون الحمل ميراثا **(قوله)** لكن الاستثناء باطل في الهبة الخ) وأما هبة الحمل وحده بدون الام لا تصح الا اذا سلم الى الموهوب اليه مع الام كافي السراج اه سندی وفي الفتاوى والخيرية والحيلة في جواز بيع اللبن في الضرع أن يقرض طالب اللبن لمالكه دراهم بقدر ما يغلب على الظن أنه يساوي اللبن أو يقاربه اذا وقعت فيه المبادلة ويقول مالك اللبن ما يأتي من دابتي الفلانية أو دواي خذته قرضا فاذا استوفاه يجعل هذا به هذا فيحصل لهذا المال ولهذا اللبن وقوع المقاصة بينهما بذلك اه **(قلت)** ويرد عليه أن هذا لا يسمى بيعا مع أن اللبن مثلي وربما لا يرضى صاحب اللبن الا بدفع مثله فالاولى أن يقال ان طالب اللبن يقرض صاحب اللبن درهما ثم يحطب صاحب الماشية اللبن ويبيعه بذلك الدرهم الذي في ذمته اه سندی **(قوله)** بل بالعكس لان ما يقتضي البطلان يدل الخ) اذا نظرنا لكون مقتضى الفساد يقتضي عدم المشروعية في الوصف بدون تعرض لمشروعية الاصل وعدمها لا يتنافى مقتضى الفساد لمقتضى البطلان واذا نظرنا لكون الفساد يقتضي عدم المشروعية في الوصف والمشروعية في الاصل ومقتضى البطلان عدم المشروعية فهم ما تنافي كل من مقتضى الفساد ومقتضى البطلان والذي قدمه اول الباب أن الباطل ما لا يكون مشروعا لا بأصله ولا بوصفه والفاصد ما كان مشروعا بأصله لا بوصفه وبهذا تعلم ما في كلام الحنفي **(قوله)** يشيد الجواز بلا حاجة الى التعليل بالتعامل الخ) فيه أن التعليل بالتعامل محتاج اليه في غير الكرات أيضا لدفع ما يقال من عدم الجواز بعلّة أن المبيع بمنزلة وصف **(قوله)** وبه يحصل الجواب عما استدلل به الفضلي على المنع الخ) لوقيل ان الكلام فيما اذا كان موضع القطع معلوما كما أفاده ما نقله الشارح عن القنية لكان أوجه في دفع كلام الفضلي **(قوله)** فقوله معين ليس للاحتراز عن الفساد الخ) بل يظهر انه للاحتراز عن البطلان لاعن الفساد **(قوله)** والذي نقله العلامة نوح الخ) عبارته واطلاقهم يفيد أنه ينقلب صحيحا بالتسليم سواء كان معينا أو غير معين وقال الزاهدي في شرح مختصر الطحاوي ان الفساد في غير المعين معطل بلزوم الضرر والجهالة فاذا تحمل البائع الضرر ووسله الى المشتري زال المفسد وانتفتت الجهالة أيضا اه وفي اصلاح الايضاح ما وافق ما نقله في النهر ونصه (وجذع في سقف) يعني الجذع المعين لان غير المعين يبعه لا ينقلب صحيحا ذكره الزاهدي في شرح القدوري اه **(قول الشارح)** فلو لم يكن رطب الخ) بأن كان بسرا **(قوله)** والمراح بالضم الخ) في القاموس أرواح الابل ردها الى المراح بالنم أي المأوى والماء وفي العصاح أراح أبله أي ردها الى المراح وفي المصباح الرواح رواح العشي وهو من الزوال الى الليل والمراح بالضم حيث تأوى الماشية بالليل والمناخ والمأوى مثله وفتح الميم بهذا المعنى خطأ لانه اسم مكان واسم الزمان والمكان والمصدر الميم من أفعل بالالف مفعول بضم الميم على صيغة اسم المفعول وأما المراح بالفتح فاسم الموضع من راحت بغير ألف واسم المكان من التلاقي بالفتح والمراح بالفتح أيضا الموضع الذي يروح

القوم منه ويرجعون اليه انتهى اه أشباه (قول الشارح بزوال الفيلق) في المغرب الفيلق اسم لما يتخذ منه
 القرمع اه فالإضافة لليان اه سندی (قول العلق شئ أسود الخ) وإذا سحق مع دهن البنفسج
 وقطر في الاحليل يرفع حرقة البول وحرقة المثانة تجرب ويقال ان مسحوقه مع الصبر يحفف البواسير
 ولعوقه مع الصبر يحلل الخناق ومطبوخه في الزيت اذا طلى على القضيب قواء وضما دحرقه مع الخل
 ينبت الشعر الجيد بعد تنف الرديء اه سندی (قول بقرينة التعليل) التعليل لا يقيد الا أنها متولة
 وهذا متحقق فيها وما ذكره من التأييد لا يدل لان عدم جواز التداوى بلبن المرأة لكونه جزء آدمي وعدم
 الانتفاع بشعر الخنزير لخباسته تأمل (قول يجوز بيع الحيات) هي وان كان فيها نفع الا أنه يحرم
 أكلها فليصر رجوى اه سندی (قول الظاهر أن له الاجر بالغاما بلغ الخ) وجوب الأجر انما هو
 فيما اذا كان البذر من أحدهما واذا كان منهما متفاضلا والحاصل متساويا لأجر العامل لعمله في المشتري
 والتشريك لا يستحق الاجر سندی عن الرحمتي (قول ويتعارف أيضا ما سيذكره المصنف الخ) سيأتي
 له تعليل ذلك بما في العناية من أنه نظير من استأجر صباغاً ليصبغ ثوبه يصبغ نفسه على أن يكون نصفه
 للصباغ فان الغراس آلة تجعل بها الارض يستأنفاً فاذا فسدت الاجارة بقيت الآلة متصلة بملك صاحب
 الارض وهي متقومة فيلزمه قيمتها كما يجب على صاحب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه وأجر عمله (قول
 وأما لو باعه ممن يزعم أنه عند غيره ففي الثمر أن بيعه فاسد اتفاقاً) بخلاف بيع الآبق المطلق ففيه الخلاف
 في البطلان والفساد اه سندی (قول أو كان يقدر على أخذه ممن هو عنده) في شمول كلام المصنف
 لهذه الصورة تأمل ظاهر (قول وقد صور المسئلة في الفتح عما اذا كان ذلك الآخذ له الخ) وكذلك صورها
 المقدسى وكذلك نقلها في زبدة الدراية عن الجامع الصغير وحينئذ يستقيم جواب ط ولا يتعين جواب
 المحشى (قول وهذا يغني عنه قوله أو قبضه الخ) لا يعترض بالتأخر على المتقدم لوقوعه في مركزه (قول
 وليس للبائع حبس العين بالثمن الخ) عبارة البحر فاذا فعل المشتري في فصل الوديعة والعارية ما يكون
 قبضاً ثم أراد البائع أن يحبسها بالثمن لم يكن له ذلك لانه لما باعه منه مع علمه أنه في يده وهو متمكن من القبض
 يصير راضياً بقبضه دلالة اه (قول الشارح وسلم) غير قيد بل المدار للتمام على ظهور الآبق قبل القسح على
 هذه الرواية كما يدل عليه ما نقله المحشى عن الفتح وكأنه أخذ هذا التقيد من التأويل الذي نقله المحشى
 عن البحر والظاهر عدم اعتماده لمن أخذ بهذه الرواية (قول لكونه ليس بمال الخ) مقتضى هذا التعليل أن
 هذا البيع باطل فلا يصح نظمه في سلك الفاسد (قول وفيه أن جواز اقدام المشتري الخ) ما قيل من كراهة
 البيع ذكره في العناية وأصله في العناية كما في السندی (قول وبه يظهر أن ادخال الشارح لفظة كل
 لا محل له) الشرط في الفساد تقدم الشراء على نقد كل الثمن فإذا نقد البعض ثم اشترى بالأقل يتحقق
 الفساد وفي السندی عن السراج لا يجوز أن يشتريه بأقل من الثمن ولو بقي درهم ولا بد من نقد جميع الثمن
 اه وما فهمه المحشى وقاله مندفع تأمل (قول وهذا قول المصنف الخ) لعله مختار قول المصنف الخ (قول
 لكن لم يظهر لي كون الاولى مما نحن فيه اذ لو كانت الخ) ما أورده على هذه الصورة وأرد بعينه على صورة
 قضاء الدين والمراد أنه بالمصارفة المذكورة كأنه لم يبدل أحد التقدين بغيره بل باق على حاله حكماً والتصوير
 على الوجه المستطور نقله في المنح والبصر أول البيوع عن العمادى وعبارة البحر الدراهم أجريت مجرى
 الدنانير في سبعة مواضع الاولى بيع القاضي دنانيره لقضاء دينه الدراهم وعكسه الثانية يصرفها المضارب
 اذا مات رب المال أو عزل لتصير كرأس المال الخ (قول وقال ط صورته عقد معه المضاربة الخ)

ويمكن أن يصور بما هو في تقرير عبد البر أنه إذا كان رأس المال دنائير فاشترى بها المضارب دراهم يمكن
 رب المال نهيه عن شراء الأعيان وذلك لأن له فسخ المضاربة بغير رضا المضارب إذا لم يتضمن إبطال حق
 المضارب فكذا الدنائير باقية بعينها بخلاف ما لو اشترى بها عروضا فإنه لا يملك نهيه كذا يوجد في بعض
 نسخ ط ملحقة بالأصل **(قوله)** لا يحصل لهذه الجملته هنا الخ قد يقال ذكرها ليبين أن الفساد في كلام
 المصنف إنما هو للشراء بالآقل كما قيده الزيلعي بقوله وقبضه الخ وليبين أن قوله جازم مطلقا محمول على ما بعد
 القبض تأمل **(قوله)** ويظهر منه أنه لو اشتراهما بخمسة مثلاً أي بأقل من الثمن الأول فهو كذلك بالاولى
 توقف ط إنما هو في فساد المضموم لا في صحة المبيع الأول ومثله الفتح في أطروا الفساد لا في مسألة ط
 لمقارنته فلا يفهم منها بل هي نظير مسألة الشارح فهي مفهومة منها إلا بالاولى تأمل وبعبارة ط في وجه
 الطرول أنه قابل الثمن بالمبيعين وهي مقابلة صحيحة إذ لم يشترط فيها أن يكون بازا ما باعه أقل من الثمن الأول
 لكن بعد ذلك انقسم الثمن على قيمتهما فظهر البعض بازا ما باع والبعض بازا ما لم يبيع ففسد بازا ما باع
 ولا شك في كونه طارئا فلا يتعدى إلى الآخر اه وأنت ترى أن طرورا الفساد لا يشمل ما إذا باعهما بأقل
 من الثمن الأول إذ لا شك أنه اشترط بازا ما باعه أقل من الثمن الأول ابتداء ولما كان هذا التعليل لا يشمل
 جميع صور المسئلة الثلاث علله بقوله ولمكان الخ تأمل ثم رأيت في الزبدة ما يوضح المسئلة حيث قال
 لأن الفساد ليس بمقارن لأنه ليس في صلب العقد لأنهما لم يذكر في البيع ما يوجب فسادهما وانما هو باعتبار
 شبهة الريا وهي أمر خفي ظهر بعد العقد أما بانقسام الثمن على قيمتهما أو المقاصة أعني مقاصة الثمن في البيع
 الثاني بمقدار ذلك من الثمن في البيع الأول فبقى من الثمن الأول فنفسل من غير أن يقابله عوض فكيفما
 كان يظهر الفضل للبائع الأول اه وبهذا يصح جعل تعليل الفساد بالطرور شاملا لجميع المسائل
(قوله) لف ونشر مرتب) الأنسب جعل أول التحذير بمعنى أنك إذا نظرت لجهة كونه قابضا فالقول قول
 المشتري في نفس الطرف أو قدره إذا كان غائبا وكذلك إذا نظرت لكونه منكرا كما يفيد ذلك عبارة البحر
(قوله) والأولان يدخلان بلا ذكر فيه نظر لأنه يدافع ما قدمه من أن الطريق لا يدخل الأبد كمنحوك
 حق ولا يكون إلا في طريق خاص فليتأمل اه شربلا لينة ونقل المحتش عن الفتح فيما يأتي ما يوافق
 التارخانية حيث قال وفي الفتح عن المحيط المراد الطريق الخاس في ملك إنسان فأما طريقها إلى سكة
 غير نافذة أو إلى الطريق العام فيدخل وكذا ما كان له من حق تسهيل الماء والقاء الثلج في ملك إنسان
 خاصة اه من فصل الحقوق **(قوله)** قوله الآخر في رواية الزيادات الخ عبارة الشربلا لينة وفي الخ بآيات
 الواو **(قوله)** بيع حق المرور بدليل قوله بدون الأرض الخ لا يتم الدليل إلا إذا أريد بالأرض أرض الطريق
 لا الأرض التي يتوصل من الطريق لها **(قوله)** فان ما ذكره ابن رستم في بيع الكل الخ انظروا ما قاله
 الناظم فان قول ابن رستم ليس لأصحابها أن يبيعوها ولو أجمعوا على ذلك يفيد مع البيع من البعض كمنعه
 من الكل **(قوله)** لما قاله في السراج أيضا أن صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم الخ عبارته فان
 قيل لم يخص الصوم بالنصارى والفطر باليهود قيل لأن صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود
 بعكسه مع أنه إذا باع إلى صوم اليهود فالحكم فيه كذلك لا يتفاوت فيكون معتاه إلى صوم النصارى وفطرهم
 وإلى فطر اليهود وصومهم فاكثف بذكر أحدهما اه ومثله في شراح الهداية وبهذا نعلم ما في عبارة
 المحتش **(قوله)** ومقاده أن صوم اليهود ليس كذلك الخ ذكر الشيء بحكم لا يدل على نفيه عن غيره وفي
 القهستاني أن اليهود يصومون بنص التوراة ستة وثلاثين يوما فعلى هذا لا يكون صومهم مخالفا لصوم

التصاري تأمل **(قوله كذا في الدرر عن التمر تاشي)** الظاهر في الجمع بين هذه العبارة أن التصاري طوائف وكل طائفة لها مدة معلومة في الصوم مغايرة لغيرها فيها وإن كان ما في الشارح موافقا لما نقول في كتب السنة كما نقله السندي عن البخاري في تاريخه وعن غيره **(قول الشارح)** لأن الجهالة اليسيرة متعملة في الدين الخ) ذكر السندي تمثيل الجهالة في الدين بما إذا اشترى عبدين بألف ولم يسلم الثمن فبات أحدهما قبل القبض فان عن الحق يكون مجهولا ولا يفسد العقد بهذا المعنى اه **(قوله)** ذكر أبو حنيفة الاجل المجهول مطلقا الخ) عبارة الحقائق وذ كر اسقاط الاجل مطلقا **(قوله)** وهذه من جملة المواضع التي لم أر من نيه عليها الخ) رأيت حاشية على بعض نسخ ابن ملك بدون عزو أن الحقائق ذكر التفصيل بين المجهول بجهالة متقاربة ومتفاوتة وذ كر مثل ما ذكره المحشي وذ كر أن كلام الشارح يوهم خلافه **(قوله)** قول الحقائق ونقد الثمن غير شرط في المجلس الخ) لا يظهر كلام المحشي إلا إذا قرئ ونقد الثمن بمصيغة الفعل وإذا قرئ مصدرا كما هو المتبادر يكون فيه إشارة لاشتراط كون الإبطال قبل التقدوا إذا كان بعده لا يكون له فائدة فلا ينقلب صحابه تأمل **(قوله)** مع أن تسبب السوائب لا يحل) قديقال ان حرمة تسبب السوائب لما فيه من اتلاف المال المتقوم والخزير ليس بحال في حقنا فلا يمنع تسببه حينئذ ويعلم حل قتله من ذكرهم حل اراقه الحرم مع امكان الانتفاع به بالتخلييل بالأولى تأمل **(قوله)** والظاهر أنهم يقولون معصمان) مانقله لا يفيد تصحيح القول بالاتحاق غايته أنه ذكر أقوالا بالاتحاق **(قوله)** بأنه يكون على ما تواضعا) ظاهرا أنه يكون على ما تواضعا عليه من بيع الوفاء وإن لم يتفقا على بناء العقد عليه ولينظر الفرق بينه وبين مسألة الفصولين السابقة ولعله هو أن ما في الفصولين لما كان ما تواضعا عليه من الأمور الغير الجائرة شرعا لم يحمل عقدهما عليه جلا لخالها على الصلاح وهذا غير موجود في الثانية فلا مانع من البناء على ما تواضعا عليه بقربة سبقه منهما **(قوله)** اه ما في البحر) فعلى مانقله عن النخبة والسراج يفسرهما بالاباحدهما **(قوله)** ولم يذكر مثال ما يقتضيه العقد ولا يلائمه الخ) الظاهر أنه لا يوجد مثال لما يقتضيه ولا يلائمه ولو كان لذكروه وما نقله عن البحر لا يدل على أن شرط الوطء من مقتضياته ولا يلائمه إذا الوطء بالفعل لا يثبت بالعقد ثم رأيت في الزيلعي ما نصه شري جارية بشرط أن يطأها المشتري أو لا يطأها فسد البيع عند أبي حنيفة لأنه لا يقتضيهما لأن قضيته اطلاق الانتفاع لا الحجر عنه ولا الإلزام وقال أبو يوسف صح في الأول لأنه يقتضيه وفسد في الثاني لأنه لا يقتضيه وعند محمد صح فيهما الخ **(قوله)** وكذا ما اشتراء على أن يدفعه البائع اليه الخ) هذا وما بعده خرج عن الاقتضاء كما هو ظاهر وبعبارة النهر صريحة في ذلك حيث قال وخرج عن الاقتضاء ما في المجتبى شراء على أن يدفعه قبل دفع الثمن أو على أن الخ **(قوله)** ولو سلم فلا ماس له بمثلتي) ادليس فيها تعرض لشرط الخيار فلا فرق فيها بين الشهر ومادونه في الفساد وقديقال له ماس بمثلتي فاما إذا شرط مع الاستخدام الخيار ثلاثة أيام وكان كل منهما للبائع لعدم خروجه عن ملكه بخلاف ما إذا كانا للمشتري فإن العقد حينئذ فاسد لعدم دخوله في ملكه عنده فيكون استخدام ما لا يملكه وعندهما وإن دخل فيه إلا أنه إذا رد العقد كان الاستخدام على وجه العارية المشروطة في صلب العقد فيفسد تأمل **(قوله)** يلزمه القيمة نهر لمخصا) عبارة النهر وأجمعوا أنه لو أعتقه قبل القبض لا يعتق وأما في الظهيرية أن المشتري لو أمر البائع بالعتق قبل القبض فأعتق جاز فقد ملك المأمورا لا يملكه إلا أمر وانما كان كذلك لأنه لما أمره بالعتق فقد طلب منه أن يسلطه على القبض فإذا أعتق بأمره صار قبض المشتري سابقا عليه لأن البائع سلطه عليه اه بلفظه

(قول) كأن اشتري طعاما بشرط أكله الخ) الظاهر جريان الخلاف فيها نظير ما لو شري أمة بشرط أن يطأها لعله المذكورة سابقا (قول الشارح كشرط أن لا يبيع الدابة المبيعة الخ) الظاهر أن الخلاف في هذه المسئلة وما بعدها الذي عبر به ابن الكمال نظير ما مر (قول) فجعله مقابلا لقوله فعلا الخ) لعل الأوضح أن يقول بجعله مقابلا لقوله اشتري فعلا على أن يحذوه إذا المقابلة بين الحذو والتشريك وعبارة الفتح كما ذكره المحشي (قول) وأجاب في التهرب أنه يجوز أن يراد بالنعل الصرم الخ) في الجوى على تقدير صحته هو خلاف الظاهر لا يحمل عليه كلام المصنفين لما تقدم أن النعل مؤنث سماعى فتأمل اهـ سندی (قول) ليعم بيع المكره الخ) نقل السندی توقف الرحتى في جعل سكوت المكره مع قيام الإكراه إذا دلالة قال وفي التهرب ولم يقل بربطه ليعم المكره غير أنهما ما دام في المجلس اكتفى به ولو دلالة اهـ فهذا يقتضى أن سكوت المكره يكون إذا بالدلالة اهـ بلفظه ونظائر كلام الشارح إلا كفاء بالدلالة في المكره فيجعل سكوته مع قيام الإكراه إذا دلالة تأمل (قول) ولا رضاء فيه الخ) عند البيع والتسليم إذا كان عند البيع خرج عن كونه بيع مكره أو عند التسليم يكون إجازة فيلزم الثمن لا المثل أو القيمة فالمدار على كونه مكرها عندهما (قول) قوله بأن يأمره بالقبض الخ) كتب هذه الجملة ط على قول المصنف حسريا (قول) قلت المراد المال المتقوم الخ) لكن على تقدير أن المراد بالمال المتقوم يخرج ببيع الثوب بغير مشلا فانه ليس كل من العوضين ما لا متقوما ومقتضى هذا القيد أن المبيع لا يملك بالقبض مع أنه يملك به كما تقدم وحينئذ فلا بد من حذفه فتأمل (قول) وأعتقه في الأيام الثلاثة لا ينفذ الخ) وإذا كان الخيار للشترى لا يتمتع العتق ويملكه بالقبض كما يظهر (قول) وتعامد في البحر) وفيه وقولهم منقوض بما إذا كان البائع وصى ببيع عبده فاسدا فأعنته المشتري فانه يصح ولو كان على وجه التسلط لا يصح كذا في جامع الفصولين اهـ سندی (قول) وصوابها وفي شراء الأب من مال طفله لنفسه فاسدا أو يبيعه من ماله الخ) بأرجاع الضمير في بيعه وفي ماله للأب وجعل قوله كذلك أى بماله أى الصغير تستقيم هذه العبارة وتوافق عبارة المحيط (قول) فلا يلزم في صورة الشراء لطفله أن يكون الخ) وكتب السندی مانصه (حتى يستعمله الطفل) إذا القبض غير مأذون فيه شرعا فلم يكن قبضه نائبا عن قبض طفله إلا بالاستعمال وكذلك إذا باع شيئا مملوكا لطفله من نفسه فانه لا يكون قابضا إلا بالاستعمال الخ) فانستراط الاستعمال للأجل تحقق القبض لتحقيقه بدونه خلافا لما يفيد تعليلا المحشى بل لأن قبضه غير مأذون فيه فلم يعتبر فلذا شرط أمر زائد عليه وهو الاستعمال والأظهر من هذا كله أن يراد أنه يستعمله في حاجة طفله إذا وقع الشراء للطفل وفي حاجة نفسه إذا وقع الشراء له فانه لا بد من قبض حادث وذال لا يوجد إلا بالاستعمال في حاجة من وقع له الشراء وبدونه هو مقبوض بالقبض الأول ولا ينفذ الفرق بين هذه المسئلة وبين مسألة الأمانة حيث لم يشترط فيها الاستعمال (قول) المراد لا يصح لأنها باصدد أن تعود الخ) ولولم يقبضها منه المشتري فزوجها البائع له صح كذا في القنية أقول ويشكل ما في السراج أنه لو سرقه البائع بعد القبض قطع به فان القطع يقتضى أن لا يملكه ولا شبهة ملك وقولهم بعدم صحة نكاحها للبائع يقتضى الملك أو شبهته فينبغى أن لا يقطع للشبهة اهـ وقال المقدسى أقول يفرق بأن تزويج البائع تقرير للعقد وهو مأثور برفعه بخلاف تزويج المشتري لتضمنه فصح البيع وأما سرقه البائع لما كانت خفية لم يجعل ذلك فسخا له ولم يجعل ذلك شبهة في إسقاط الحد لأنه لا يسقط بأى شبهة كانت والا لانسدياه اهـ سندی (قول) أى عن الفساد) عبارة ابن مالك مع متن الجمع (فيضحه كل من العاقلين ولو بعد القبض) فيسببه لأن

البيع الفاسد قبل قبض المبيع لا يفيد الملك ففسخه يكون امتناعاً عنه وأما بعد القبض فيفسخ العقد مع
 افادته الملك اعداماً للفساد المجاور له اهـ فالظاهر من عبارته عود الضمير في عنه للملك لا للفساد كما هو واضح
 من لفظ امتناع أيضاً وكونه اعداماً للحكم لا ينافي أن فيه أيضاً اعدام الفساد تأمل (قوله) والأولى عدم
 زيادة التعليل الخ) جعل السندى الضمير في قوله لأنه معصية راجعاً لتعاطي البيع فاسداً واسم الإشارة في
 قوله ولذا راجعاً لكونه معصية وبهذا تستقيم عبارته تأمل (قوله) فاصراً أحدهما لا يحتاج معه إلى
 فسخ القاضي) يحتاج إلى فسخ القاضي إذا أصر أحدهما ولم يفسخ الآخر بل سكت بدون تعرض
 لفسخ أو اصرار ويمكن اصلاح الشارح بحمله على هذا تأمل (قوله) وهو ما مر تصحيحه عن قاضيان
 الخ) الذي مر في قبض المشتري شراء فاسداً لا في قبض البائع عند الرد عليه (قوله) ويتفسخ الأول
 بقبض الثاني الخ) هذه مسألة أخرى موضوعها ما إذا باعه وهو في يد المشتري الأول قبل الفسخ في قبض
 الثاني يتفسخ الأول (قوله) ولو صدقه فله القيمة كما في جامع القصولين) قال محمد في الجامع رجل اشترى
 أمة من آخر شراء فاسداً وقبضها باذن البائع فأراد ردّها للفساد فبهرن المشتري أنه باعها من فلان بكذا فان
 صدقه البائع ضمنه قيمتها وان كذبه فله استردادها فان استردها ثم حضر الغائب كان للذي حضر أن
 يستردها من البائع وان كان البائع صدق المشتري وأخذ القيمة ثم حضر الغائب لم يكن للبائع الأول
 استردادها سواء صدقه الذي حضر أو كذبه ولو قال بعته من رجل ولم يسمه وكذبه البائع فللبائع أن يستردها
 فان استردها ثم جاء رجل فقال المشتري اتعاضت هذا فان كذب الرجل المشتري فالاسترداد ماض وكذا
 ان صدقه قال في الكتاب وهذا نظير ما لو قال المشتري انها ليست لي لا يبطل حق الاسترداد هكذا نقله
 المقدسي اهـ سندی (قوله) ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة الخيار) أفاد الشيخ الرحمتي أن
 المراد من الخيار في كلام الشارح خيار المشتري الأول الذي هو البائع الثاني لأنه يقدر على فسخ البيع
 ودفع الفساد بخلاف ما إذا باع بدون شرط وشرط المشتري منه الخيار فان البائع لا يقدر على نقض البيع
 للزومه من جهته والمانع الذي هو حق العبد الذي هو المشتري متحقق فينبغي أن يمنع الفسخ فليراجع اهـ
 اهـ سندی (قوله) الظاهر بقاء الفسخ الخ) الظاهر امتناع الفسخ إذا الاستيلاء كالعتق لا يقبل الفسخ بعد
 تحقيقه وقد تحقق بعد ملكها (قوله) قال في المنع عن الفصول العمادية وإنما كان كذلك لأنه الخ) الثابت
 اقتضاء انما هو طلب التسليط وسبق القبض ثابت حكماً لطلب التسليط هذا ما تفيد عبارة المنع فالظاهر
 ما قاله ط أن الأولى أن يقول حكماً بدل اقتضاء تأمل (قوله) فلا يخرج عن عهدها إلا بالتوبة الخ)
 التوبة تتوقف أيضاً على العزم على أن لا يعود لمثل هذه المعصية (قوله) لزوم وارتفع الفساد الخ) قال
 البيهقي وجه اللزوم ظاهر وأما ارتفاع الفساد فلا قال في الذخيرة لو تصرف المشتري نفذ تصرفه لمصادفته
 ملكه ويبطل به حق البائع في الاسترداد إلا الإجارة اهـ وهذا ناطق ببطلان حق الاسترداد الذي هو حق
 العبد لا الحق الذي وجب للشرع اهـ سندی باختصار ثم قال قلت ونازع الرحمتي في تعلق حق العبد
 في الوقف أما على قوله فظاهر وأما على قولهما فلا نه حبس على ملكه تعالى فهو من حقوقه سبحانه لا من
 حقوقهم اهـ وأنت خبير بأن اللزوم فيه ليس إلا لأنه خرج عن ملكه كما يفيد تعلييل الشارح تأمل
 (قوله) فلا يصح استثناء الأولى الخ) قد يقال ان الاستثناء في كلام الشارح بالنظر لما يفيد قوله لتعلق
 حق العبد تأمل (قوله) ان الفرق موجود الخ) الحق في دفع المناقاة ما قاله السندی ان صريح عبارة
 الولوالجي فيما اذا زوجها المشتري قبل قبضها ثم فسخ البيع وهذا انما يصح في البيع الصحيح لا في

الفاقد لعدم ملك المبيع فيه قبل قبضه فلا ينفذ فيه تصرف المشتري بل يتوقف على اجازة مالكة وكلام
غيره في البيع الفاسد **(قول)** لان البيع الصحيح صورة اما ان ينتقض بالاستحقاق أو بالتليار الخ فيه
انه قد ينتقض بغير ما ذكره كالأقالة وعليه يحمل كلام الوالوي **(قول)** لان هذه العقود لم توجب الفسخ
من كل وجه الخ) عبارة ط عن المنع لان هذه العقود كانت لم توجد لكونها فسخا من كل وجه في الكل
هـ ونص عبارة الفصولين ثم الاصل المانع اذا زال كفل رهن ورجوع هبة وعجز مكاتب ورد مبيع
على المشتري بعيب بعد قبضه بقضاء فالبائع حق الفسخ لو لم يقض بقيمته كان هذه العقود لم توجد
بفسخ من كل وجه في حق الكل **(قول)** والرهن لعلة والتكاح فانه الذي مر **(قول)** أو هبة أي
راضيا عليها **(قول)** لانه يمكن حل كلام الشارح على وجه صحيح وهو أن قوله الخ) هذا الحل وان كان
صحيحا في ذاته الا أنه لا فائدة لقوله حيث شد والفرق في الكافي فانه فيما اذا كان الثمن غير منقود فرق بين
الصحيح والفاقد **(قول)** وهي قبله غير مقررة الخ) لعلة بعده اذ قبل القبض لا يجب شيء على المشتري
وبعد يجب القيمة غير متقررة **(قول)** عبارة العيني والزيلعي فان مات البائع وهي أنسب الخ)
ضمير مات بالنظر لكلام المصنف وقطع النظر عن كلام الشارح راجع للبائع الا أن الشارح لما نظر
أن موت المشتري كونه حاول الكلام وجعل الفاعل لفظ أحد وزاد ونحوه ليم ما قصده من ذكر الحكم
متحدا فيهما وكتب السندي على قوله أحد عما أي البائع أو المشتري قبل أداء الثمن فالبائع أحق ويحتمل
أن يقال مات المشتري بعد ما نقد الثمن فمات شراء فاسدا وتفسد البائع وأحاطت به الغرما فورثة المشتري
أحق بذلك المبيع من سائر الغرما وإهم أن يحبسوه حتى يسترفوائته هـ **(قول)** سيأتي في كتاب الاجارة
أن الراهن الخ) لعلة المرتهن كما هو ظاهر تأمل **(قول)** لم يذكر ما اذا مات المشتري قد علمت أنه بزيادة
الشارح ما زاده يكون مذكورا **(قول)** وأما بعده فالعمامة كذلك الخ) ثمرة الخلاف جواز أخذها
من الوكيل قبل تسليمها للبائع ودفع غيرها عند اعادته ومنعه عند غيرهم تأمل رمي وفي البرازية النقود
قبل التسليم الى الوكيل لا تعين وبعده قبل لا تعين حتى لا تبطل الوكالة بالهلاله وقال أكثر مشايخنا
تعين وتبطل بهلا كما هـ لكن ما في البرازية يخالفه ما في الفصولين حيث قال وأما بعد التسليم
الى الوكيل فهل يتعينان اختلاف فيه المشايخ بعضهم قالوا لا يعينان حتى تبطل الوتاه بهلا كما وعامتهم
على أنهم ما يتعينان وقائدة النقد والتسليم على قول العمامة شيان أحدهما موت بقاء الوكالة ببقاء النقد
فان العرف ظاهر بين الناس أن الموكل اذا دفع النقد الى الوكيل يريد شراء مال ميام المقدني يد الوكيل
والثاني قطع الرجوع على الموكل فيما وجب للوكيل على الموكل حين دفعه اليه أمره أن يستوفي بما نقد
ثم ما نقد لو صلح لاستيفاء ما وجب للوكيل على الموكل من الامر بالاستيفاء ولو لم يصلح يبطل الامر
بالاستيفاء ويبقى الامر بالشراء على حاله ويعبر بوجود النقد وعدمه سواء كان امره بشراء أو لم يقبله شيأ ولو
سرق من يد الوكيل لم يضمن لانه أمين فلو شري بعده أمة بألف نفذ عليه لانه لم يبق وكيل بعد هلاله تلك
الدراهم عند بعض المشايخ ولتوقف بقاء الوكالة ببقاء تلك الدراهم عند عمامة المشايخ أقول على هذا لا ثمرة
لعدم تعينها بعد التسليم عند عمامة المشايخ هـ قال الرمي أقول قد يقال ثمرة جواز الخ **(قول)** وعمامة في
جامع الفصولين) انظر ما في الفصولين وحاشيته من الفصل السابع عشر **(قول)** الشارح بناء على تعين
الدراهم في البيع الفاسد وهو الاصح وفي حاشية الجوى ذكر في غاية البيان أن المختار عدم التعيين هـ
وفي البعلي قالوا ينبغي على هذا أنه اذا ربح البائع هل يطيب له أو لا في التعيين لا وعلى عدمه نعم وهذا الذي

جزم به في الفتح والعناية اه ويعلم من هذا جواب اشكال صدر الشريعة وغيره الذي ذكره المحشي وانظر ما قاله في كتاب الغصب من أنه لو تصرف في دراهم الوديعة أو الغصب من أنه لو أشار إليها ونقدها لا يطيب **(قوله)** لكن قدمنا أنفعنا من الاشياء أن الصحيح تعيينه في الصرف الخ ما هنا لا ينافي ما تقدم لأنه في الصرف انما هو بالنسبة لذات عقده فلا ينافي عدم تعيينه بالنسبة لعقد آخر فيطيب لهما الرجحان الحاصل فيه كما طاب للبائع ما ربح **(قوله)** وفيه أن المؤجر أيضا سلب المستأجر على الانتفاع الخ فيه أن النهر لم يعتبر مجرد التسليط بل تسليطا على بناء يقصده الدوام بخلاف الاجارة فان التسليط الحاصل فيها لا على بناء يقصده الدوام فحاقله لا يخرج عما قاله المحشي تأمل **(قوله)** فمن أطلقه أي جوزه **(قوله)** والذي خص منه من لا تجب عليه الجمعة هو الواو في فاسعوا الخ فيه تظرفاته قد خص من كل من الواوين من لا تجب عليه الجمعة من مسافر ومريض وأعمى وامرأة وصبي وعبد لا من ضمير فاسعوا فقط حتى يرد ما قاله من التنظير **(قوله)** فلا وجه لما في النهر من أن الخ عبارة النهر وإذا عرف هذا فقوله أو لا في الفتح ولو كانا لحرب مستأمن فباع أحدهما فالسليم أن يشتريه مع أن المنع كما هو للبائع كذلك للمشتري المراد به الكافر **(قوله)** وبه ظهر أنه كان الأولى للشارح أن يقول كما في البحر أو كان البائع الخ فيه أن المذكور هنا حكم التفريق من جهة المالك لا حكم التملك فانه سيأتي والمناسب حينئذ الاقتصار على ذكر هذه المسئلة فيما يأتي **(قوله)** أولملاوكة أي المأذون **(قوله)** لو كان معه أم وأخ أو أم وعمة أو خالة أو أخ جاز الخ هكذا عبارة الفتح ولا حاجة لذلك قوله أو أخ فانه بذلك تكون الصورة الأخيرة هي الصورة الأولى

(فصل في الفضولي)

(قوله) وقال بعض المتأخرين ينعقد ويتوقف الخ على ما قاله يكون المراد بقوله وله مجيز أنه قابل للاجازة شرعا لا وجودا ولا مثالا يملكها **(قوله)** ولعل ما في الحاوي قياس والعمل على الاستحسان فيه أن القياس والاستحسان انما يجريان في مسئلة الفصولين لا في مسئلة الحاوي ولا يصح قياس احدهما على الاخرى لوجود الفرق تأمل **(قوله)** فقال عند قول الكنز ومن باع ملك غيره الخ نعم قال ذلك أول الباب ثم ذكر عند قول الكنز وصح عتق مشتري من غاصب باجازة يبيعه ما فيه الموافقة للبحر قطعاً ونصه وهذا التقرير صريح في أن بيع المشتري من الغاصب موقوف والمصرح به في المعراج أنه غير موقوف لان فائدت النفاذ ولا تحقق له وهذا معنى ما في البدائع من أن الفضولي انما ينفذ بيعه موقفاً اذا باعه لمالكه أما اذا باعه لنفسه لا ينعقد اذا لا خفاء أن المشتري من الغاصب باعه لأجل نفسه الخ اه فالظاهر أن البدائع عبارتين ماذ كره في النهر أو لا وتانيا والمتعين الجواب الذي قاله الرملي فتأمل **(قوله)** ولعل وجهه أن الأصل فساد العقد الخ تقدم في باب خيار الشرط تعليل المسئلة بأن له الخيار بدون شرط فيكون مبطلاً له لأنه حينئذ يكون داخلاً على البيع وهو لا يصح تعليقه بالشرط فانظره **(قوله)** فهاتان مسئلتان الخ فيه أن هاتين المسئلتين ليستا مما نحن فيه اذ هو في بطلان بيعه ابتداء وبطلان فيما بطريق الطرق للبات على الموقوف **(قوله)** فرجعت المسائل المستثناة من جملتها وفي شرح الاشياء لبالي زاده يزاد على ما ذكره رجل باع ثوباً بالغير بغير أمره من ابن صغيره مأذون أو عبد مأذون له في التجارة وعليه دين أو لادين عليه ثم أخبر رب الثوب أنه باع ثوبه بكذا ولم يعين من ابتاعه وأجاز المالك قال محمد لا يجوز ذلك الا في عبده الذي عليه دين لان الفضولي لو كان وكيلاً في البيع لا يجوز بيعه من أحد من

هو لا ما خلا عيده الذي عليه الدين كما في قاضيان اه سندی (قوله وعلى هذا فلا اكتفاء الخ)
 لا حاجة الى هذا فان الكلام في شراء الفضولي يتعلق بأمرين اما أن ينفذ عليه فقط أو على من اشترى
 له وفي هذه الصورة لا ينفذ عليهما اه سندی (قوله لكن لا يخفى أن صريح تصحيح البرازية أنه الخ)
 ما عزم البرازية مسلم وما ذكره من أن المفهوم من تصحيح الفروق أنه لا يتوقف الا اذا أضيف لفلان في
 الكلامين وأنه المفهوم من كلام الفتح غير مسلم فان البطلان في مسألة الفروق لحصول الاضافة لفلان
 في كلام أحدهما وللباشرة في كلام الآخر لا اشتراط الاضافة له فيهما وما ذكره بعد ذلك من المسائل ليس في
 شيء منها ما يدل على هذا الاشتراط فانه لم يذكر في جميعها الاضافة له في الكلامين حتى يتوهم أنه قائل به
 وليس في قوله فانه يتوقف لاضافته لفلان في الكلامين ما يدل على هذا الاشتراط كيف وقد جعله علة
 للتوقف في هذه المسائل التي في بعضها الاضافة له في أحدهما فقط فإدعاء الاضافة له فيهما ما يشمل ذلك
 تقدير افتائه اذا وجد اضافة له في كلام أحدهما أولاً ثم وجد قبول بعده بدون اضافة لاحد انما سميت الى
 القبول أيضاً فكأنها موجودة فيهما وأما عبارة الفتح فعدم الانعقاد لفلان والنفوذ على المباشر لعدم
 الاضافة اليه يقيناً لا احتمال الذي قاله مع الاضافة ظاهراً للبائر لا لاشتراط الاضافة لفلان في الكلامين
 تأمل (قوله لكن ضمان العبد بعد العتق) هذا محمول على ما اذا ظهر الاتلاف باقراره والاضمن في
 الحال فيباع فيه (قوله كما سيأتي في باب) الذي سيأتي هو أن الصغير اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله
 حتى يبلغ نحواً وعشرين سنة وانه يصح تصرفه قبله وبعده يسلم اليه وان لم يكن رشيداً وقال لا يدفع حتى
 يؤنس رشده ولا يصح تصرفه فيه (قوله لا يخفى أن في هذه الصورة تفصيلاً وفرقاً الخ) لكن هذا
 التفصيل يعلم من فصل التصرف (قوله فانه موقوف عند الامام على الاسلام الخ) فان أسلم نفذ وان
 هلك أو حكم بطافه بطل وورث كسب اسلامه وارثه المسلم وكسب رده في عتقه قضاء دين كل من كسبه
 (قوله والظاهر أن المسائل بعده كذلك) الاظهر في حل الشارح أن يقول انه راجع لجميع ما قبله (قوله
 الشارح على اجازة الغرماء) ومثل الغرماء القاضي اذ ولاية بيع التركة المستغرقة كما أن الوصي له
 بيعها أيضاً فله الاجازة كما يأتي في القضاء (قوله الشارح أو بغيبته فباطل) قال في المعرفة لا ينفذ
 باجازته كما ذكره الزيلعي في الوكالة اه سندی (قوله ثم ذكر أحد الوصيين الخ) وهكذا لو كان وصياً
 ومشرقا فليس له العمل في مال الميت بدون اطلاع المشرف نص عليه الرملي في فتاواه اه سندی (قوله
 الشارح وأوصله في النهر الى نيف وثلاثين) أي في أول البيع الفاسد (قوله وبيع الصبي بشرط
 الخيار الخ) عبارة النهر وبيع الوصي الخ (قوله والبيع بما حل به الخ) حل ضد حرم ومراده بما
 يصير به حلالاً (قوله ولو اختلفنا في وقت الهلاك فالقول للبائع انه هلاك الخ) لان الحادث يضاف
 لا قرب أوقاته (قوله لانه لما كان العوض متعيناً كان شراء الخ) يظهر من هذه العلة أن محل التقاذ
 على الفضولي اذا لم توجد الاضافة في أحد الكلامين لمالك العرض على ما مر في شراء الفضولي والانهذ عليه
 لا على الفضولي (قوله تبع في ذلك المصنف الخ) قال الرحبي ظاهراً كلام الشارح أن من حكم عقد
 الفضولي أن للمالك أخذ الثمن وطلبه من المشتري وذلك يكون اجازة وهو مسلم في كونه اجازة لانه يدل
 على الرضا وأما كون المالك له طلب الثمن أو أخذه من المشتري فلا لان بالاجازة صار الفضولي وكيلًا
 والحقوق ترجع اليه لا الى المالك ولذلك قال في المنع تبعا للدرر وحكمه أن أخذ المالك الثمن أو طلبه من
 المشتري اجازة فجعل الحكم كونه اجازة لانفس الاخذ كما صنعته الشارح انتهى اه سندی ووقع في

نسخة أخرى للشارح موافقة لعبارة المنع ولا يرد عليها شيء إذ ليس فيهما العدول عن كلام المصنف ولا شك
أن كون أخذ البائع الثمن أو طلبه إجازة حكم من أحكام بيع الفضولي تأمل **(قوله)** ثم اعلم أن المتبادر من
كلام الزيلعي وابن ملك أن المراد إذا وجدت الإجازة (الخ) ما ذكره من أن المراد ما ذكره هو صريح
كلامهما لا المتبادر منه **(قوله)** لانه قبضه بعقد فاسد قد تقدم أن البيع الموقوف من أقسام الصحيح
لا الفاسد ولعل المراد بكونه فاسداً أنه في حكمه حيث قبضه الفضولي لنفسه بحكم هذا العقد الموقوف على
إذن المالك بالنقد **(قوله)** وأن المشتري والفضولي ليس لهما الإجازة استفادة ما ذكره الشارح من
كلام المصنف محل تأمل والظاهر ما قاله ط أن قوله والمشتري (الخ) جملة مستأنفة ليست من المقاد
نم يستفاد منه أنه ليس له الفسخ **(قوله)** فيلزم العجز فينسخ يعني يلزم العجز عن إثبات ذلك اه
فتح **(قوله)** فينبغي تقييد قوله والمشتري الفسخ بالرضا أو القضاء الظاهر بقاء كلام الشارح على إطلاقه
وأن للمشتري الفسخ بلا قضاء ولا رضا ويخصص من عمومته مسألة الاستحقاق للعلة التي ذكرت ولا يلزم أن
يكون الحكم كذلك في جميع صور بيع الفضولي لعدم هذه العلة فيها تأمل **(قوله)** وألزمه محمد بن الهالاه
رضي بتفريق الصفة عليه (الخ) ما ذكره من العلة يفيد أن خلاف محمد فيما إذا علم أنه فضولي **(قوله)**
الشارح حتى يصح حظه من الثمن (الخ) قال ط ينبغي أن يكون هذا على قول الإمام أما عندهما
فينتقد الوكيل بالبيع بمثل القيمة فإن ظهر أن الثمن دون القيمة يعمل الفسخ اه ويظهر أن ما أجاب به
صاحب الهداية مبني على قولهما **(قوله)** وأما ما في البحر والنهر عن النهاية والمعراج من أنه باطل فهو
مخالف لما في جامع الفصولين (الخ) وموافق لما ذكره في البحر وأولاً عن البسائط من أن بيع الفضولي
موقوف إذا باعه للمالك لانفسه **(قوله)** هذا عندهما (الخ) الخلاف مبني على أن بيع الفضولي لا ينعقد
عنده في حق الحكم وهو الملك لانعدام الولاية فكان في غير الملك فيبطل وعندهما يوجب موقفاً لأن
الأصل اتصال الحكم بالسبب والتأخير لدفع الضرر عن المالك والضرر في نفاذه لا في توقفه اه نهر
(قوله) إذا غصب سبب الملك عند الضمان (الخ) وجدت هذه العبارة في الفصولين كذلك في الفصل ٣٢
في أحكام بيع المغصوب وقوله يسبب خبر ليس ولفظ البيع اسمها **(قوله)** وأجاب في حواشي مسكين
بأن هذا غير وارد (الخ) ما في حواشي مسكين لا يوافق ما مشى عليه في الفصولين من التفصيل وهو جواز
بيع الغاصب بالإجازة له وبتقديم سبب ملكه على بيعه وعدم جوازه إذا تأخر ومقتضى ما في حواشي
مسكين أيضاً جواز البيع الثاني بإجازة المالك الأول لأن البات حدث لمن باشر الثاني الذي هو المشتري
الأول هو مخالف لما في المصنف من عدم جواز الثاني بإجازة الأول ومقتضاه أيضاً أنه لو ضمن الغاصب نفذ
البيع الأول وهو موافق لما في الفصولين ومخالف لكلام المصنف وأنه لو ضمن المشتري منه ينفذ الثاني لطرو
الملك البات لمباشره وهو غير مسلم لخالفته للمصنف فالظاهر الجواب الذي في البحر لعدم مخالفته ما في
المتون وقوله قلت الخ لعل حقه أن يفرع على ما قبله مسألة التضمين فيقول أنا ضمن الغاصب نفذ
بيعه وبطل بيع المشتري لأن الملك للغاصب فإن الملك في إجازة بيع الغاصب للمشتري لا للغاصب إلى
آخر كلامه وبالجملة فهذه العبارة غير محررة على ما ظهر **(قوله)** قوله قيد اتفاقاً فإنه وإن وقع في الجامع
الصغير (الخ) الأحسن زائد وإن وقع الخ كما قال في البحر **(قوله)** ودعوى الإقرار بعدم الأمر تناقضه
(الخ) أي الإقرار قبل البيع وأما الوادعي إقراره بعد البيع تسمع دعواه ويثبت كذا كره في البحر والنهر
والسندی وسيأتي للشارح نحوه في غير هذا المحل وبهذا يندفع التعارض بين ما هنا وما نقله في الدرر

من أن المشتري إذا ثبت عليه الاستحقاق باقراره لا يرجع بالثمن وإذا أقام بينة أن الدار ملك المستحق لا تسع
بينته ولو أقامها على اقرار البائع أنها ملك المستحق تقبل ولو لم يقدمها على ذلك كان له طلب عينه اه
باختصار بأن تحمل هذه العبارة على دعوى الاقرار بعد البيع (قوله فإذا أذى رجوع على البائع الخ)
وجه رجوعه على البائع أنه يفسخ البيع في حقهما يكون المبيع له فعليه ما غرمه المشتري من الثمن
لما لكه قال المقدسي وإن كذبهما وقال أمرته قال القول له لما أمر أن أقدمهما اقرارا بالامر فلا يعمل
رجوعهما في حقه ويغرم البائع الثمن له ويكون المبيع للبائع ويبطل عن المشتري الثمن لا أمر في قولهما
وعند أبي يوسف يبقى في ذمة المشتري لا أمر ويرجع المشتري على البائع بمثل الثمن ينفع على أن الوكيل
بالبيع يملك البراءة عن الثمن عندهما والاقالة بغير رضا الأمر وفي قول أبي يوسف لا يملك (قوله)
فعند أبي حنيفة لا فلا يضمن الخ في الأشياء من كتاب الغصب العقار لا يضمن الا في مسائل إذا جحد
المودع وإذا باعه الغاصب وسله وإذا رجع الشاهد به بعد القضاء كما في جامع الفصولين اه وفي حواشيها
أنه بالبيع والتسليم يضمن عند الكل لأن البيع والتسليم استهلاك كافي فاختياري اه ولعل المسئلة محل
اختلاف والمتون على الاول فتأمل وانظر ما في الغصب

(باب الاقالة)

(قوله) وتعرف بالقصد الشامل للصلاة وغيرها فافهم) وقال الرحمن لا عموم فيها عند التحقيق لأن الاقالة
انما تجرى في البيوع ومنه الاقالة في الاجارة والقسمة لاشتمالها على المباداة الخ وهذا كلام دقيق لم يرف
وغفل عن هذه النكتة الحلبي فقال الاولى العميم لأن الباب مطلق كما لا يخفى انتهى اه سندی (قوله)
أحدهما مستقبل الخ) وانعقادها بافتين أحدهما مستقبل مني على أن الأمر ايجاب لا توكيل والا
فالاقالة لا يتولى طرفها واحد بخلاف النكاح اه من السندی وتماه فيه وفيما تقدم أول النكاح (قوله)
وظاهر أنه في الصورة الاولى يفسخ وإن باعه بعد المجلس) لكن لا بد من وجود ما يدل على القبول في
المجلس حتى تتم الاقالة (قوله) فوجد فباع بأزيد لا ينعقد البيع الثاني الخ) المراد بعدم انعقاد البيع الثاني
عدم انعقاده على البائع وإن كان منعقدا على المشتري وإن لم ينفذ (قوله) لأنه تعلّق الاقالة لا الوكالة بالشرط
الخ) على هذا يكون قول البائع للمشتري بعه اقاله صحيحة اذا ذكر تدون تعلّق وحينئذ يكون بعه فباعه
المنقول عن البرازية اقالة لكن المذكور في المنع يفيد أن المسئلة خلافة حيث قال قال البائع هذا المبيع
وقع خاليا على فأردته عليك فقال البائع لغيره بعه لكي نه لم نقصانه ورضى المشتري بذلك قيل لا يكون اقالة بل
توكيلا وأمر بالبيع لأجل المشتري وهو اختيار القاضي ببيع الدين رجل اقاله لأن قوله بعه نوع تصديق
وقدرضى به المشتري وعن الزاهدي العتاي لو قال لبائعه بعه لنفسك فقال عيب وأما أبيع انفسخ وعن
أبي حنيفة كذلك وفي المنتقى اذا قال بعه فأعتقه البائع جاز عند أبي حنيفة لأن الاعتاق قبول الاقالة
عنده (قوله) والظاهر أن ما ذكره أولا من كون ذلك اقالة مبني على ما هو الصحيح الخ) فيه أن التصرف
في المبيع ليس بمضاله حتى يكون ما في البرازية مبنيا على الاكتفاء به من أحد الجانبين والظاهر أنه مبني
على أن تسليم القبالة يقوم مقام تسليم المبيع مع وجود ما يدل على الرغبة في الاقالة وعلى هذا ينبغي أن تتم
بعبارة بعض البائع لها يدون توقف على تصرفه في المبيع ثم أيت في السندی قلا عن الفقيه عند قول
المسئف وتسمع بمثل الثمن الاول طلب البائع من المشتري ففسخ البيع فقال المشتري ادفع الى الثمن

فكتب قبالة دفعها اليه فأخذها منه ورد المبيع فهو فسخ **اه** **(قول)** وتظاهر هذا أن القبض فوراً بلا قطع
لا يكفي الخ) فيه أن ما ذكره في الفسخ مجرد مثال لا يفيد التخصيص فلا ينافي ما في الشارح من أن القطع
قبول بالفعل **(قول)** أي المشتري المأذون) أبقى الرضى المشتري على إطلاقه كما نقله عنه السندى
ونصه ووجهه أي وجه ما قاله من عدم صحة الإقالة فيما إذا وهب البائع الثمن قبل القبض أنها لو صحت
كانت بيعاً بلا ثمن لأن الثمن يسقط بالهبة قبل القبض والبيع بلا ثمن فاسد يحرم تعاطيه بحقه تعالى
وهي بيع في حق ثالث وهبة الدين إبراهيم خلاف ما لو وهبه بعد القبض فإنها صحيحة فان تقايلاً بعد ذلك
رجع بالثمن لأن الموهوب غير المقبوض لأن النقود لا تتعين في العقود والفسوخ هكذا قرر الرضى ثم
قال وليست هذه المسئلة مختصة بمسألة العبد المأذون ونحوه كما زعم من وهم انتهى قلت وأراد به الحلبي **اه**
سندى **(قول)** وما في الاشياء في الشراء) في غير مسألة أجارة المتولى للوقف **(قول)** وانما يضمن
الوكيل بالبيع إذا أقال بعد قبض الثمن الخ) الذي في الظهيرية على ما في حاشية البحر الوكيل بالبيع
يملك الإقالة قبل قبض الثمن في قول محمد **اه** وفي حيل التارخانية من الفصل السابع عشر في الوكالة
إذا أراد وكيل البيع شراء الجارية لنفسه فالجارية في ذلك أن يبيعها الوكيل عن يثقه بمثل قيمتها
حتى يجوز البيع بلا خلاف ويدفعها إلى المشتري ثم يستقيه العقد فتتخذ الإقالة على الوكيل خاصة
اه وفي خزائن المفتين الوكيل بالشراء لا يملك الإقالة وفي الكبرى يملك الوكيل بالبيع قبل قبض
الثمن **(قول)** صح عندهما وضمن لموكله لا عند أبي يوسف) الضمان للموكل في الإقالة على قول محمدانما
هو فيما إذا قبض الثمن وليس الكلام فيه لا فيما إذا كانت قبل قبضه على ما يعلم من التوفيق الآتي نعم
يقال بالضمان مطلقاً عند محمد أيضاً على مقتضى ما نقله المحشى عن الحاشية **(قول)** فتأمل
مع ما في الظهيرية الخ) فيه أن ما في الظهيرية لا يخالفه فإنه حكم بصحة الإقالة في جميع الصور ولم يذكر
عدم جوازها في صورة منها نعم ما في الفصولين يخالفه فيما إذا قبض الثمن نعم بين ما في الظهيرية
والبرازية مخالفة من وجه آخر وهو أن مقتضى كون الوكيل مالكا لها كما يفيد ما في البرازية أنها
تسرى على الموكل وأنه لا ضمان على الوكيل وعدم الضمان مخالف لما في الظهيرية ودفع هذه
المخالفة ظاهر بأن يراد بكونه مالكا لها أنها تصح منه **(قول)** فتحصل أن أقالته تصح عند الإمام قبل
القبض وبعده ويضمن الخ) الضمان راجع لما قبل القبض وبعده وكون ذلك عند الإمام مأخوذاً من
اقتصار الظهيرية في نسبة الملك لمحمد ويؤخذ منه عدم الضمان بدليل المقابلة لما قبله تأمل **(قول)** قوله قيل
وبالسلام أي عند أبي يوسف) لا يظهر حينئذ جعل المسائل المستتاة نجسا فان عنده جميع مسائل الوكيل
لا تصح الإقالة فيها **(قول)** والمعنى إذا غرم غابنا له غبنا يسيراً الخ) موافق لما نقله السندى عن الرضى
أن المراد أنه يجب على الغارم منها أن يجيب البها ولا يجتمع دفعا للمعصية التي ارتكبها ولا تجب على المغرور
لأنه أن يرضى بضر نفسه وحينئذ لا يظهر للتقيد بالبائع ثمرة وفائدة **اه** **(قول)** الظاهر أنه أراد بالفسخ
الانقضاء الخ) الظاهر بقاء الفسخ على حاله والشارح لم يخبر عن الحكم بأنه فسخ حتى يحتاج للتأويل
بل يضمنون هذه الجملة أي كون الإقالة فسخاً الخ ولا شك أنه حكم وأثر لها تأمل **(قول)** قال أبو يوسف
الخ) قال السندى بعدما ذكر قول الإمام وقال أبو يوسف هي بيع في حق الكل إلا إذا تعذر بأن كانت
قبل القبض ففسخ إلا إذا تعذر فبطل بان كانت قبل القبض في المنقول بأكثر من الثمن الأول أو بأقل
منه أو بجنس آخر أو بعد هلاك المبيع وقال محمد في حق الكل إلا إذا تعذر بأن تقايلاً بأكثر

من الثمن الاول أو بخلاف جنسه أو ولدت المبيعة بعد القبض قبض الا اذا تعذر ايان كانت قبل القبض
يا كثر من الثمن الاول قبطل اه وهذه العبارة أحسن في بيان مذهبهما (قول وفيه شئ الخ) فيما
قاله الرملي نظرتا هرفتا مل (قول أي خيار عيب الخ) وفي السندی بخيار عيب بعد قبض المبيع لان
قبله ليس يفسخ لعدم تمام الصفقة وانها لا تتم في خيار العيب الا بعد القبض كما تقدم وهكذا الورود بخيار
رؤية أو شرط قبل القبض أو بعده لعدم تمامها فيبقى الاجل والكفالة على حالهما اه وفيه أيضا مانعه
وفي معونة المفتي لو كان به رهن في يد الطالب فهو رهن على حاله بكل حال اه كافي منية المفتي (قول
والحاصل أن الزيادة متصلة كانت كالسمن أو منفصلة الخ) المراد المتولدة كما أن المراد بلفظ المتصلة
المذكورة ثانيا المتولدة وبالمنفصلة المذكورة ثالثا المتولدة وبهذا تشدفع المخالفة بين ما في الفتح
وغيره (قول فلو رضى يكون انخياطة البائع بأن يسلم الثوب اليه كذلك نقول تصح) الصفة
مخالفة لا إطلاق ما تقدم عن الخلاصة والقصولين وفيها الربا وكتب السندی على قوله احياء لحق
الشرع مانعه لانه لا وجه للفسخ فيها مقصود الان العقد لم يرد عليها ولا تبعه لانها صالحة ولا للفسخ في الاصل
بدون زيادة لانه يؤدي للربا لان المشتري يأخذها بدون ثمن اه فتأمل ثم رأيت في السندی عند قول
الشارح فيما يأتي شري أرضا من روعة الخ بعدما ذكر عبارة الحاوي نقلا عن القنية مانعه قلت وقد
تقدم في خيار العيب للشارح أنهما الورضيا بالرد لا يقضي القاضي به لحق الشرع لحصول الرضا في قوله اذا
سلم المشتري الثوب الى البائع تصح الاقالة نظرا ليجر هذا المصحت اه (قول لانه ليس من فروع كونها
فسخا الخ) قد يقال ذكره لانه من فروع كونها فسخا بل يدفع توهم لزوم رد مثل المقبوض اذ ليس في
كلامه ما يدل على أن هذا من فروع كونها فسخا (قول فصار الباقي بمنزلة أصل الثمن فتلغو الزيادة
الخ) لو كان الباقي بمنزلة أصل الثمن لوجب أن يقال في مسئلة التتارخائية الآتية بوجوب تنقيص
الثمن بقدر العيب فيما لو اختار الامضاء وفيما لو علم بالعيب مع أن المتبادر منها عدم التنقيص وظاهر
عبارة تهم يدل على جوارده لا على لزومه ولو كان الباقي بمنزلة أصل الثمن لكان الواجب جوبه لا جوارده ففي
الزيلي وأما اذا تعيب عنده فيجوز بالاقول اه تأمل وانظر ما ذكره المصنف من قوله اشترى عبدا
فقطعت يده وأخذ أرشها الخ (قول وهذا يؤيد ما قلنا) مقتضى كون الباقي صار بمنزلة أصل
الثمن أنه يرجع وان قلنا انها فسخ في حقهما فلم يتم الاستظهار ومراره بما قاله ما قاله فيما لو زال العيب
الخ فانه يلزم من الفسخ رجوع الثمن بتمامه للمشتري (قول أعمالا لموضوعه الغوى) بخلاف لفظ
الاقالة فانهم اعتبروا معناه الشرعي فلا يرد أن المعنى الموضوع له الاقالة هو الازالة فلا تغاير للمفاهمة
والتاركة لانهم انما خصوا الاقالة بتضمن البيع لورود الشرع بذلك كذا يفاد من الزاوي ثم ان ما ذكره
من أنها بلفظ المفاسخة أو التاركة أو التراد لم تجعل بيعا اتفاقا لا ينافي ما ذكره في خيار العيب عند قول
المتون ولو بيع المبيع فرد عليه بعيب بقضاء رده على باعه ولو برضاء لا من أن الفسخ بالتراضي بيع جديد
في حق غيرهما اذ لا ولاية لهما على غيرهما بخلاف القاضي لانه ولا ينعمة فينفذ بغيره في حق الكل اه
فان المفاد مما ذكره هنا أنها لم تجعل بيعا اتفاقا في حق المتعاضدين بل هي فسخ في حقهما قولا واحدا وان
كانت بيعا في حق غيرهما (قول يزاد ما قدمه في قوله أمالو وجب بشرط رائد الخ) وذكر السندی
عن الرجعي ستة عشر مسئلة وقال من أمعن النظر في الفقه وجدأ كثر من ذلك (قول أي بدل نقصان
المبيع) ما زال كلام ط من أن الاولى أن يقول من أرش اليدوية النجبر مسلما فانه ليس فيما نقله

عن المصباح اطلاق الارش على قيمة الشجر وغاية ما يفيد كلامه أنه أطلق الارش على النقصان وقدر
المضاف الذي هو البديل وهذا لا يدفع أن الاولى أن يقول مثل ما في ط (قول الشارح لكون المسلم فيه
دينا سقط الخ) مقتضى العلة المذكورة أن يكون الصرف كذلك فلا تصح اقاله اقالته تأمل (قول
ويجوز الاستبدال به) أي لا التصرف فيه (قول قال في البحر من السلم ووجه الفرق أن القبض في
مجلس العقد الخ) وانما منع عن التصرف في رأس المال قبل القبض لأن من شرط السلم قبض رأس
المال قبل الافتراق حيث كان كذلك كان التصرف مقفولة فلم يجوز وأما المسلم فيه انما منع عن التصرف
فيه لأنه مبيع ولا يجوز التصرف فيه قبل قبضه اذ اعلم أن التصرف في رأس المال بعد الاقالة
في عقد السلم كذلك لا يجوز فلا يجوز لصاحب المال أن يشتري من المسلم اليه شيئاً برأس المال قبل قبضه
بحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ الا سلمك أو رأس مالك أي الا سلمك حال قيام العقد
أو رأس مالك حال انفساخه فامتنع الاستبدال فصار رأس المال بعد الاقالة بمنزلة السلم قبلها فيأخذ
حكمه من حرمة الاستبدال بغيره وفي البدائع قبض رأس المال انما هو شرط حال بقاء العقد فأما بعد
ارتفاعه بطريق الاقالة أو بطريق آخر فقبضه ليس بشرط في مجلس العقد بخلاف القبض في مجلس
العقد فان هناك حاجة الى أن يصير البديل معيناً بالقبض صيانة عن الافتراق عن دين بدين ولا حاجة الى
التعيين في مجلس الاقالة في السلم لأنه لا يجوز استبداله فيعود اليه عينه اهـ من السندي والتوجيه
الذي نقله المحشي عن البحر لم يفد وجه الفرق بين صحة التصرف في بدل الصرف قبل قبضه بعد الاقالة
وعدم صحة التصرف في رأس مال السلم بعدها قبل القبض وسيأتي توضيح هذه المسئلة في باب السلم (قول
والظاهر أن الضمير في به عائد الخ) لا يختلف الحكم أرجع الضمير للثمن أو الاقل فان البائع على كل يدعي
الصحة والمشتري الفاسد وقد خلت عبارة الحاشية عنه (قول ووجهه كما قال المحوي ان دعوى الاقالة
تستلزم دعوى صحة البيع الخ) ما نقله عن المحوي لا يصح توجيهها للحكم المسئلة لان غاية ما أفاده كلامه
أن دعوى الاقالة تستلزم صحة البيع السابق عليها ولا نزاع فيه بين المتعاقدين والمحوي لم يذكره توجيهها
لها بل دفعاً لما قيل انها ليست باخلية تحت الاصل ليجتاح للاستثناء ونصه قيل ينبغي أن لا يكون هذا
الفرع داخلاً تحت الاصل المذكور ليجتاح الى استثنائه لأنه لم يدع صحة العقد وانما ادعى الاقالة والمشتري
ينكرها فيكون القول قوله انتهى أقول فيما قاله نظر فان ادعاء الاقالة مستلزم لادعاء صحة البيع اذا الاقالة
لا تكون في غير الصحيح اهـ محوي وفيما قاله تأمل اذ ليس دعوى البائع الصحة باعتبار العقد السابق
وهو البيع اذا نزاع في صحته بينهما بل النزاع في سبب رده على البائع هل هو صحيح كما قال البائع أو فاسد كما قال
المشتري ففي الحقيقة نزاعهما في عقدين مختلفين أحدهما يدعي الصحيح منهما والآخر الفاسد فدخلت هذه
المسئلة تحت الاصل بهذا الاعتبار تأمل (قول ويظهر لي أن وجهه هو أن المشتري الخ) هذا التوجيه
لا يناسب لان الموضوع عدم نقد الثمن فلا نزاع فيه بل في المبيع فالمشتري يدعي خروجه عن ملكه بالعقد
الفاسد وان له استرداده والبائع يدعي عود ملكه بعقد صحيح وانقطاع حق المشتري عنه مع اتفاقهما على
سبق خروجه عن ملكه ودخوله في ملك المشتري فلذا كان القول قوله مع دعواه الفاسد تأمل (قول
وذلك اختلاف في الثمن الخ) قد علمت أنه لا نزاع في الثمن لان الكلام قبل قبضه تأمل

(باب المراجعة والتولية)

(قول الشارح مصدر راجع) في الصحاح يقال بعته الشيء مراجعة واشتريته اذا سميت له كل قدر

من الثمن ربحا انتهى اه سندی (قول لعدم احتياجه الى تحرير المراد الخ) أنت خبير بأن ما أورده على عبارة الكثر في مسئلتى الطرد وورد على المصنف لصدقه عليهما وبأن مسائل العكس واردة عليه أيضا ما عدا مسألة الغصب فقد تساوت العبارتان في الاحتياج للتحرير بل كلام المحشى هنا يخالف ما يأتي له في تقرير الكلام تأمل (قول وعلاه في الفتح بأن بدلى الصرف لا يتعينان الخ) هذا التعليل غير مفيد لوجه عدم صحة المراجعة في بدلى الصرف لأنه انما أفاد عدم تعيين كل منهما لكونه مبيعا مع أنها تصح فيما ملكه ولو بجهة غير البيع وأيضا تصح المراجعة في المسلم فيه بعد قبضه مع أنه ما كان متعينا لابعده كبدلى الصرف قال في غاية البيان من باب السلم عند قول الهداية ولا يجوز التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض انما قيد بقوله بسبب القبض احراز انما يبعده ولذا قال في شرح الطحاوى ولا بأس أن يبيع رب السلم سلمه بعد قبضه اياه مراجعة أو تولية أو مواضعة وأن يشرك غيره فيه لان المقبوض بعقد السلم يجعل في الحكم كعين ما ورد عليه العقد اه (قول والربح مثلى) قال في الجسر ان تقيد الربح بالمثل في اتفاق اه (قول تفريع على مفهوم قوله معلوما الخ) على جعل الشارح معلومية الربح شرطا مستقلا يكون التفريع عليه بحد ذاته بقطع النظر عن كون الثمن مثليا أو قيميا نعم على عبارة غيره من جعله شرطا للشرط يكون تفريعا على معلوما في مسألة كون القيمي مملوكا للمشتري والمحشى بنى ما كتبه هنا وفيما يأتي مما يتعلق بهذه المسئلة على جعله شرطا في الشرط وهو لا يناسب عبارة الشارح والمناسب ما فعله الشارح من جعله شرطا مستقلا في المسئلتين لموافقته للواقع وحينئذ لا يليق حمله على جعله شرطا للشرط موافقة للجرفاته انما اعتبر ذلك في عبارة المجمع وهي قابلة لما قاله تأمل مع أن كونه شرطا لصحة البيع وكونه أمرا ظاهرا لا يحتاج للتنبيه عليه لا يقتضى جعله شرطا للشرط ولاداعي لذلك حيث كان شرطا في صحة البيع مطلقا (قول أى فيما اذا كان الثمن قيميا الخ) لا يخفى ما في كلام الشارح حينئذ من الركاهة وعدم الاستقامة بل العوالب أن معنى كلامه أنه ان باعه برأس ماله فيما مملوكا للمشتري أو مثليا وزيادة مقدار درهم على العشرة منه فان كان قيميا لم يجز لجهالة بجملة الثمن بجهالة الربح لان القيمة التي تبين مقداره مجهولة لانها لا تعرف الا بالظن ولا ينأى علمها أصلا في المجلس ولا بعده وان كان مثليا فكذلك لجهالة كل من الثمن والربح الا أن يعلم المشتري بجملة الثمن في المجلس فيخير حينئذ والكلام فيما اذا لم يعلم بالثمن أولا والاصح تأمل (قول وكأنه أراد ببعض المتأخرين صاحب التمر) المتبادر من قول النهر وفي عرفنا الخ أنه أراد به عرف أهل زمنه لا عرف الفقهاء فلا يصح ارادته ببعض المتأخرين ((قول المصنف المشروطة في العقد)) المراد أنها مشروطة في العقد الاول (قول الشارح واعتمد العيني وغيره عادة التجار بالضم) فيه أن العيني قال في شرح قوله وسوق الغنم لان العرف جرى بالحق هذه الاشياء برأس المال ثم قال بعد سطرين والاصل أن ما يزيد في عين المبيع أو في قيمته يلحق برأس المال وما لا فلا وكذا ذكره في البناية وهذاوافق ما نقله الشارح عن الدرر اه سندی (قول والا فالخزن ويبت الحفظ سواء الخ) يفرق بينهما بأن المخزن مما يزيد في القيمة لانه لا يوضع المتاع فيه الا بقصد بيعه عند زيادة قيمته فله دخل في الزيادة بخلاف بيت الحفظ ((قول المصنف وله الخط)) أطلقه فشمعل حالة بقاء المبيع وهلاكه وامتناع رده لانه لا خيار له وانما يلزم الثمن الاول سندی (قول وله الخط قدرا لحياة في التولية الخ) وأطلق الخط في التولية فشمعل حالة هلاك المبيع وامتناع رده لانه لا خيار له وانما يلزم الثمن الاول قال في الملتقى وهو القياس في الوضعية أى اذا خان خيانة تنفى الوضعية بأن يباع

بتسعة على أنه شراء بعشرة ثم بان أنه شراء بتسعة فهو يحط منه قدر الخيانة كالتولية وأما إذا خان خيانة
توجب الوضعة معها بأن باع بثمانية وقال اشترى به بعشرة ثم اطلع أنه اشتراه بتسعة فهو بالخيار في
أخذه بكل ثمنه أو تركه على قياس الامام هكذا اقر الداغستاني في شرحه اه سندی (قوله ولا
مدخل لها في المراجعة الخ) اذ تعيينها لا يخلو عن شبهة الغلط فتح لكن كون العلة المذكورة تنج المدعى
محل تأمل كما لا يخفى تأمل (قوله لان التأكد حصل بغيره) وهو الثالث وفيه تأمل فانه بظهور
العيب عنده يرجع على بائعه وهكذا الا اذا وجد ما يمنع من الرد (قوله يراجع على العشرة) وان كان
يتأكد به انقطاع حق الواهب في الرجوع لكنه ليس بحال ولا تثبت هذه الوكادة الا في عقد يجري فيه
الربا اه سندی عن الفتح (قوله لان عاد بسبب جديد كهبة الخ) أي فانه تمتنع المراجعة عليه يعني
بالثمن الاول والا فيجوز له أن يراجع أو يولى على القيمة كما يظهر (قوله أو مدبره نهر) عبارة مع المتن
(ولو اشترى مأذون مديون) ولو مكاتباً أو مدبراً (ثوباً بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر يديه)
السيد (مراجعة على عشرة) اه فانت تراهما جعلهما ماصداق المديون لانهما مستقلان (قوله
وأما بالنظر الى صحة العقد وعدمه فله فائدة الخ) ظاهر الشارح أن الدين المستغرق شرط لتحقيق الشراء
وظاهر عبارة النهر أن الدين ولو غير مستغرق هو الشرط وسيأتي للعشى في المأذون عند قوله ولا يكاتبه أن
للإمام قولين في منع الدين الدخول في ملك المولى فقوله الاول أنه مانع منه مطلقاً وقوله الاخير لا يمنع الا
المستغرق اه وعندهما لا يمنع مطلقاً فله اعتاق عبده مأذونه (قوله وأحد المتفاوضين عنده) أي
فانه لا يراجع على الثمن الثاني بل على الثمن الاول ونصيب شريكه من الربح على ما يأتي عن الفتح (قوله
الاول أن لا يكون في قيمة المبيع ولا في الثمن فضل على رأس المال بان كان الخ) وذلك لان الجسمائة التي
نقدتها المضارب الاجنبي خرجت عن ملك رب المال أو المضارب والجسمائة الاخرى لم تزل عن ملك رب
المال رقبته فلم يستتمز والها عن ملكه فلم تعتبر زائلة (قوله الثاني أن يكون الفضل في قيمة المبيع دون
الثمن فانه كالاول) كان اشترى عبداً بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب المال يراجع على ألف لان
الرائل عن ملكه هذا القدر كما لو كان المشتري هو المضارب (قوله الثالث أن يكون فيهما الخ) كان اشترى
المضارب عبداً يساوي ألفين بألف وباعه من رب المال بألفين يراجع على ألف وخمسمائة لانه استتم زوال
ألف وخمسمائة عن ملك رب المال ألف بشراء المضارب من الاجنبي ونقدته له وخمسمائة حصه
المضارب من الربح لانه استفاد بازائها ربع رقبته وبقيت خمسة مائة من الربح ملك رب المال ملكه
رقبته وصار كما لو كان المشتري هو المضارب من رب المال (قوله الرابع أن يكون الفضل في الثمن
فقط) وذلك بأن اشترى المضارب عبداً بألف قيمته ألف فباعه من رب المال بألفين فانه يبيعه مراجعة
على ألف وخمسمائة لانه زال عن ملك رب المال ألف وخمسمائة ألف بشراء المضارب وخمسمائة بشرائه
هو حصه المضارب من الربح وقد ملك بازائها عبداً رقبته وتصرفا لانه ملك الرقبه بشراء المضارب
لانه وكيله وملك التصرف بشرائه من المضارب (قوله اذا كان لا فضل في الثمن وقيمة المبيع على رأس
المال كما لو اشترى المضارب الخ) أي فانه يراجع على خمسمائة وذلك لان خمسمائة من الثمن لم يستتم زواله
باعتبار العقد لانه وان زال عن ملك المضارب لم يزل عن ملك رب المال فانه كان ملكه قبل الشراء
من المضارب وانما خرج عن ملك رب المال في ثمن العبد خمسمائة فيبيعه مراجعة على ما خرج عن
ملكه (قوله أو لا فضل في قيمة المبيع فقط بأن اشترى رب المال عبداً بألف قيمته ألف الخ) وذلك

لان قيمته اذا كانت مثل رأس المال فلا يرجع للمضارب الا ترى انه لو اعتقه لم يجز عتقه ويرجع رب
 المال يطرح في بيع المضارب (قوله فانه يراجع على ألف ونجسمائة) وذلك لان الف خارجت عن ملك
 رب المال بالبيع الاول فلا بد من اعتبارها ونجسمائة من الالف الرجوع حصه رب المال لم يزل عن
 ملكه لانها كانت على ملكه قبل الشراء من المضارب فيجب طرحها بقى نجسمائة أخرى حصه
 المضارب من الرجوع لا بد من اعتبارها لانها تخرج عن ملكه الى رب المال رقبه وتصرفا فيجب ضمها
 الى الالف الخارجة عن ملك رب المال بالبيع الاول (قوله يبيعه المضارب على ألف ومائتين وخمسين)
 وذلك لان الرجوع فيه نجسمائة نصف ذلك لرب المال وقد بينا أن رجوع رب المال يطرح وانما يعتبر
 رأس المال ويرجع المضارب وذلك ألف ومائتان وخمسون والخاصل في هذه المسائل انه متى كان
 شراء المضارب بأقل الثمنين فان كان للمضارب حصه ضمنها الاقل الثمنين ومتى اشترى رب المال بأكبر
 الثمنين ويضم اليه حصه المضارب محيط الرضوى (قوله أما لو وجد بالبيع عيبا فرضى به الخ) عبارة البحر
 وأشار المصنف بالمسئلة الاولى بمعنى مسئلة التعيب الى انه لو وجد بالمبيع الخ ولا يصح التعبير باما المقيدة
 أن ما بعدها مقابل له في الحكم مع أنه موافق له وبال عليه تأمل (قوله المصنف ووطئ الثيب الخ) أورد
 أن المبيعة اذا وطئها ثم وجد بها عيبا لا يردّها اذ صار حابسا جزأ منها وأجيب بأن عدم الرد لا لما ذكر
 بل لانه اذا ردّها ما أن يردّها بعقرا وبغيره لا وجهه الاول لان الزيادة تنفع الفسخ ولا الى الثاني لسلامة
 الوطء له بلا عتق وهو لا يجوز اه سندی (قوله بخلاف الفئات بعور الجارية الخ) أى في مسئلة
 التعيب وفي هذا الجواب الذي قاله للفرق أن التعيب ليس قاصرا على موات الجزء بل هو أعم لأن يرد
 بالجزء ما يشمل الحكمى تأمل (قوله فلا يقابله شئ حقة اذ لم يشترط زيادة الثمن الخ) مقتضاه أنه اذا
 اشترط زيادة الثمن بمقابلة الاجل قصدا يصح وأنه حينئذ لو هلك المبيع فسقطت هذه الزيادة مع أن
 مقتضى كونه ليس بمال أنه لا يصح مقابلة به بالثمن قصدا ولا يخفى ما في عبارة البحر ولينظر أصلها وهو
 شراح الهداية ولعل الاصول في التعبير اذا تعليلية لا اذا شرطية وهو الموافق لما في شراح الهداية
 (قوله قال الرملى مفهومه أنه لو غرر رجل أجنى الخ) عبارته على ما نقله السندى ولو غرر المشتري البائع
 في عقار فأخذ الشفيع هل للبائع أن يسترد منه لم أرفقه نقلا على رواية الرد بالتغير وهو واقعة الفتوى
 وينبغي عدمه لانه لم يغيره وانما غرره غيره وهو المشتري وقد قالوا ان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري
 ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشرأ من البائع وعلى كل ولم يوجب رد التغير من الشفيع وهذا
 على الرواية المفصلة وأما على ظاهر الرواية فهو ظاهر لانه لا خيار بالغبن مطلقا وأما على الرواية القائلة
 بالرد مطلقا فيكون للبائع الاسترداد لانه بمنزلة الشراء منه قبل القبض وله الاسترداد بالغبن فيما باعه ولو
 أخذ من المشتري ليس له الاسترداد لانه بمنزلة الشراء من المشتري ولمنع خياره بخروجه عن ملك
 المشتري المذكور ولم أر تحريرا لهذا المحل لاحد غيري فتأمل اه (قوله ولو قيل انه قد غلب ويحتمل القولان
 المطلقان على القول المفصل لكان حسنا) لكن مقتضى ذكرهم الصحيح أن الالف حقيقى (قوله أى
 مسئلة المتن الخ) لم يذكر في الاشياء هذه من الثلاث وانما ذكرها عن التسمية بعد ما استوفى الثلاث
 والشارح نقل بالمعنى فقدم وأخرى العبارة فتنبه اه سندی فاما في الاشياء الالف في ثلاث الاولى
 اذا كان الغرور بالشرط والثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة والثالثة أن يكون في عقد
 يرجع تبعه الى الدافع اه (قوله أى الثلاث المستثناة) لم يستوف الضابط للمسائل الثلاث وما ذكرنا

هو ضابط الثالثة لكن حيث ذكر الضابط لباقي المسائل المستثناة صح كونه ذكر ضابط الثلاث (قوله أى فيكون ضامنا للدرك فيما ثبت لهم على العبد الخ) لكن في مسألة العبد يرجعون بقيته فقط وبجميع الديون في مسألة الابن بالقعة ما بلغت سندی عن السراج وفيه أيضا عنه وكذا ان ظهر المأذون له حرا أو مدبرا أو أم ولد فعلى الذى أمرهم ببايعته الاقل من قيمة العبد ومن الدين وما يبق من ذلك أخذه من ذكر بعد الحرية يعنى أنهم بالخيار ان شاؤا رجعوا بدینهم على الذى ولى مبايعتهم ان كان حرا وان كان عبدا أو مدبرا أو نحوه لم يرجعوا عليه بشئ حتى يعتق فيتبعونه ببقية ديونهم اه من السندی عن السراج (قوله ويصير مغرورا بالجارية التى اشتراها الميت الخ) بقية عبارة الاشياء بعد ما نقله المحشى وبصح اثبات دين الميت عليه وأما ملك الموصى له فليس خلافة عنه بل بعقد تلك ابتداء فانه عكست الاحكام فى حقه كذا ذكر الصدر الشهيد فى شرح أدب القضاء للخصاف اه ونصه على ما نقله عنه السندی فى الباب الثالث والسبعين وأما الموصى له فلا نه ليس بخليفة للميت فيما يملكه بل يملك ابتداء بعقد الوصية ألا ترى أنه لا يرد بالعيب ولا يصير مغرورا فيما اشتراه الموصى له فلم يكن فى عبارة الاشياء ذكر للموصى بل هو الموصى اليه

(فصل فى التصرف فى المبيع والتمن الخ)

(قوله لان بيعه من بائعه قبل قبضه فاسد الخ) لا يظهر وجه فساد بيع العقار للبائع قبل قبضه والعلة المذكورة للفساد فى المتقول وهى الغرر غير متحققة فى هذه المسئلة (قوله أى غرر انفساخ العقد الخ) فى الصحاح انه عليه السلام نهى عن بيع الغرر والغرر ما طوى عنك عله اه فتح (قوله أى الصلح عن الدين الخ) لا يصح أن يكون هذا قيداً بل كذلك لو جعل المشتري قبل قبضه بدل صلح عن عين لا يصح لانه بيع وما ذكره فى الفتح مجرى مثال وهو لا يخصص (قوله وتعبير التهر بالخلع سبق قلم) عبارة التهر وفى الايضاح كل عوض ملك بعقد ينفسخ العقد فيه بهلاكه قبل القبض لم يجر التصرف فيه كالمبيع والاجرة اذا كانت عينا وبطل الخلع اذا كان معينا وما لا ينفسخ بهلاكه فالتصرف فيه جائز قبل القبض كالمهر وبطل الصلح والعق على مال وبطل الصلح عن دم عمد اه وأنت خير بان بيع بدل الخلع قبل قبضه صحيح ولا يظهر فرق بين بدل المهر وبطل الخلع وقد وقع التحريف فى عبارته بذكره فى القسم الاول بدل الخلع وحقه أن يقول وبطل الصلح وحقه أن يقول وبطل الخلع (قوله قيد به ليفهم أنه لو كان من بائعه فهو كذلك بالاولى) كذا قال الحلبي لكن سيأتى أن الهبة من البائع قبل القبض لا تصح بل تكون نقضا للبيع سندی وفيه عن السراج وهكذا الورهنه أو أعاره أو تصدق به أو أقرضه من البائع قبل قبضه حيث يبطل جميع ذلك (قوله فى قول أبى يوسف ثم قال محمد الخ) عبارة الفتح ثم قول محمد الخ (قوله لان قبض البائع لا ينوب عن قبض المشتري الخ) عبارة السراج على ما فى السندی والفرق بينهما أن قبض البائع لا يقوم مقام قبض المشتري فلا تصح الهبة قبل القبض الا أن البيع يبطل لان الهبة تصلح لاسقاط الحقوق ولهذا يبرأ بهما من الديون فصارت اسقاطا لقبض المبيع فاذا تراضيا بذلك بطل البيع وأما البيع فلا يصح قبل القبض ولم يوضع لاسقاط الحقوق وانما وضع للتقليد فاذا لم يقع به الملك لم يتعلق به حكم اه وبهذا يتم تعليل المسئلة

(قول أو يؤخره الخ) لا يظهر الاعلى مقابيل المعتمد من جواز الاجارة قبل القبض ولا يظهر فرق بينهما وبين أمره ببيعه له حيث قال فيه لا يجوز تأمل (قول لان امسالة فلان لاجل البائع) لانه يحسكه اليه لاجل الثمن بجر (قول والظاهر ان له اخذ القائم لو كان نقد الثمن الخ) يظهر ان القيمة كذلك حتى لا يأخذها من المشتري الثاني قبل نقد الثمن لقيامها مقام المبيع (قول والمطلق من البيع ينصرف الى الكامل الخ) عبارة الزيلعي ولو شري المكيل أو الموزون شراء فاسدا فقبضه ثم باعه بغير كيل أو وزن فالبيع الثاني جائز لان الملك في البيع الفاسد يثبت بالقبض فصار المملوك قدرا المقبوض لا قدرا المذكور فيه فصار نظيره من استقرض طعنا ما بكيل ثم باعه مكايلا لا يحتاج الى اعادة الكيل كذا في الايضاح (قول فسر الحرمة بذلك لان النهي خبر آحاد الخ) أولان الحرمة انما تثبت عند تيقن الزيادة وهي موهومة (قول وهو ما أسنده ابن ماجه الخ) وعند أحمد عن عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا عثمان اذا ابتعت فاكثا واذا بيعت فكل وهذا يبين أن المراد بالصاعين في حديث جابر صاع البائع لنفسه حين يشترى به وبصاع المشتري صاعه حين يبيعه لاجتماعهم أن البيع الواحد لا يحتاج الى الكيل مرتين كذا في العناية سندی (قول الحقوا بمنع البيع منع الا كل الخ) هذا الالحاق لا يظهر في مثل الهبة الاعلى قول أبي يوسف القائل بفسادها قبله (قول فلا يصح بيعه من عمر وبلا كيل الخ) لا وجه للقول بفساد بيع زيد لعمر وفي هذه الصورة لان غاية الأمر أنه باع مملكته بمجازفة ونحوها ولم يتم قبض المشتري منه وهذا لا يقتضي الفساد اذ ليس فيه التصرف في المبيع قبل قبضه بخلاف بيع عمرو لبركر تأمل نعم اذا كان لمكة زيد بالبيع بمجازفة تتوقف صحة بيعه على قبضه لاعلى كيله (قول الشارح لا يقال لا كله انه أكل حراما الخ) قال الرحمتي يعني اذا كان المقبوض قدرا المبيع في نفس الامر أما ان زاد فأكل الزائد أكل حراما لانه ملك البائع اه وهو وجيه سندی (قول أولقوله وقد صرحوا بفساده) فيه أن احتمال الزيادة لا يصلح علة للفساد اذ غاية اخذ لاط المبيع بغيره وهو لا يقتضيه نعم هذا ظاهر بالنسبة للحرمة اذ لا شك في حرمة بيع وأكل ملك الغير والظاهر أن علته هو التصرف في المبيع قبل القبض ولذا لو ملكه بهبة أو ارب أو وصية جاز التصرف قبله مع توهم الزيادة في بعض الصور وكذا التصرف في الثمن الدراهم والدنانير جائز مع احتمالها (قول الشارح بخلافه بمجازفة الخ) يجعل الداغستان في المسئلة على أربعة أقسام اشترى مكايلا وباع كذلك اشترى بمجازفة وباع كذلك وحكمهما ظاهر اشترى مكايلا وباع بمجازفة وفيها لا يحتاج الى الكيل اشترى بمجازفة وباع مكايلا وفيها يحتاج الى كيل واحدا ما كبل المشتري أو البائع بخبرة المشتري وهو متيقن مفيد الطالب اه سندی تأمل (قول والظاهر أن هذا مقروض فيما اذا كان في عقد صرف الخ) بل الظاهر الاطلاق وذلك لان الكلام في التصرف في الموزون ونحوه بعد قبضه قبل وزنه وأنه لا يثبت وزنه لما كانت الدراهم والدنانير لازية فيها عن مقدارها المعلوم بين الناس جوزوا التصرف فيما بعد القبض قبل الوزن لعدم احتمال الزيادة في وزنها المانع من التصرف في غيرها وهذه غير مسألة التصرف في الثمن بل قبضه الذي قالوا بجوازه على ما يأتي لعدم الغرر (قول لكنه مخالف لما شرح به بلام الهداية أو لا الخ) لانه الفقه لما ذكره أولا ولا داعي لارجاع ضمير كفاء البائع وهو المشتري الاول بل عائدا لا قرب مذکور وهو المشتري الثاني ولذا فرع عليه قوله حتى يحل للمشتري التصرف فيه وهذه المسئلة هي مسئلة المصنف فانها هي المحكى فيها الخلاف ومعناها أن المشتري بعدما قبض المبيع اذا باعه مكايلا فكاله بمخبرة المشتري يكتفى بذلك

بذلك عن كيل المشتري الثاني فله التصرف فيه (قول مثل اشترى كتر بر بهذا العبد الخ) ففي هذا المثال
الكرمييع والعبد ثمن ويشترط له شرائط السلم (قول واعترضه ط بانه لا وجه له الخ) لا يظهر الاعتراض
على الحلبي فان قصده انما هو بيان ما يتوهم عدم دخوله في الثمن وهو القبي والمثلي غير التقد والتقد لا يتوهم
عدم دخوله حتى يحتاج لبيان أنه داخل (قول وانفراد الثمن بالشراء بعبد) فيه أنه حينئذ يكون القبي
ثمنافيتوجه ادخال الحلبي له في كلام الشارح ويندفع اعتراض المحنسي عليه ولعل مراد المحنسي
أن الثمن الذي يثبت ديناً في الذمة والقبي وان كان يصح جعله ثمناً كما في بيع المقايضة الا أنه ليس ثمناً من
كل وجه فلذا لا يصح ادخاله في الثمن هنا لتحقيق كونه مبيعاً من وجه تأمل لكن علمت تحقيق كونه ثمنافى غير
بيع المقايضة أيضاً كما في المثال السابق (قول وفي النذر والامانات الخ) حقه أن يقول بعد قوله وفي
النذر ويتعين في الامانات الخ كما هو عبارة الاشياء (قول ويتعين في الصرف بعدها كما الخ) الذي
قدمه بعد فساد (قول وقد قال الطحاوي ان القرض لا يجوز التصرف فيه الخ) يمكن توجيه ما قاله
الطحاوي بان يقال مراده بالقرض المال المقرض فانه لا يملكه الا بالتصرف على قول الثاني والقبض على
قوله ما قبل ذلك لا يجوز له التصرف فيه لعدم ملكه وذكر في الاشياء أنهم اختلفوا في القرض هل يملكه
المستقرض بالقبض أو بالتصرف (قول قيد الخلع والعق لا يتوهم ما يدون مال لا يكون له ما يدل فافهم)
اعتراض ط انما هو في أن لفظ بدل مسلط على العتق أيضاً فلا حاجة لذكر مال وهو متجه ولا يصح حينئذ
جعل قوله يمال قيد الخلع والعق للاستغناء عنه تأمل (قول ولا شراء المسلم اليه برأس المال الخ)
عبارة في السلم ولا يجوز لب السلم شراء شيء من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة الخ (قول الاولى
أن يقول فلا يجوز التصرف فيه) لان الكلام في التصرف لكن منيع الشارح أحسن فانه لو قال فلا
يجوز التصرف فيه لأوهم أنه لو كان البدل مشار اليه لا يجوز أخذ غيره من جنسه لوجود صورة التصرف
فيه فدفع هذا التوهم بما قاله (قول والعجب من الزيلعي حيث ذكر أن الزيادة لا تصح الخ) يحمل
كلامه من صحة الزيادة بعد الهلاك على رواية النوادر ويدل على هذا الحل ما ذكره أولاً (قول وكذا لو
خاط الثوب الخ) أي من غير قطع والافبا لحياطة معه ينقطع حق المالك في الغصب وذكر في البحر من
المواضع التي تصح زيادة الثمن فيها ما لو كان المبيع كرسا فغطاه خريطة من غدير أن يقطعه (قول
الشارح ولو بعد هلاك المبيع الخ) لان الخط اسقاط محض فلا يشترط لصحته قيام العقد زيلعي
(قول فان كان قبل قبضه صح الكل الخ) الظاهر أن صحة خط الكل كالقبض تكون ولو بعد القبض
(قول لا يخفى أن الزيادة تجب على المشتري والمخطوط يسقط عنه الخ) لا يخفى ما في كلامه فان كلامه
لزوم الزيادة على المشتري وسقوط المخطوط عنه ينفرع على صحة الزيادة والخط في نفسه ما وما ذكره من
الفروع انما ينبني على الاتصاف وهو أمر آخر غير المحصة (قول فلا يناسب ذكر هذا هنا) أي لا يناسب
تفريع ما ذكره الزيلعي على كلام الشارح بل تفريع ما اذا زاد في الثمن عرضا فهلك قبل تسليمه انفسخ
العقد بقدره كما يأتي في الشارح (قول فلو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد أحدهما الخ) وان باع الدراهم
بالدنانير جاز كل من الزيادة والخط في المجلس وبعده لا والظاهر أن الفساد لا يتوقف على القبض بسل
يتوقف على القبول فقط (قول كأنهما عقداه كذلك من الابتداء عند أبي حنيفة زيلعي) تمامه
وقال أبو يوسف لا تجوز الزيادة ولا تصير هبة مبتدأة وكذلك الخط لا يصح ولا يصير هبة مبتدأة حتى يجب
عليه أن يرد المخطوط وقال محمد في الزيادة مثل قول أبي يوسف وفي الخط يكون هبة مبتدأة (قول وكان

الشارح لم يذكر هذه الثلاثة لان كلامه في الثمن (هذا الاعتذار لا يصح الا في مسألة الزيلعي والمسئلة
 الاخيرة من عبارة النهر (قوله أي المشتري على البائع) حقه العكس (قول الشارح وفي البرازية
 باعه على أن يهبه من الثمن كذا لا يصح) ما فيها يخالف ما تقدم من تساوي الخط والهبه وأيضا على الفرق
 بينهما لا يظهر الا القول بفساد العقد فيهما بالشرط الذي لا يقتضيه العقد ويجوز كون الخط يلحق لا يؤثر
 في رفع الفساد المتحقق بهذا الشرط اذ هو أمر آخر في ذاته ثم رأيت في الخلاصة من الفصل الخامس ما نصه
 وفي النوازل لو قال لآخر بعث منك هذا على أن أهب لك كذا لا يجوز ولو على أن أحط كذا من غنه جاز
 لان الخط يلحق بأصل العقد بخلاف الهبة ولو قال على أن أحطت أو على أن وهبت جاز لان الهبة قبل
 القبض لا تكون هبة فيكون البيع مجاورا للمحطوط اه وما زالت المسئلة محل تأمل (قوله فهو أعم
 من القرض) فيه أن ما يأتي له من تفسيري القرض يدل على أنه ليس هو ما في الذمة اذ هو نفس المدفوع
 أو العقد المخصوص وما فيها بهله وحينئذ لا يصديق الدين عليه (قوله قال ان قوله الشرط اللاحق
 ملحق بأصل العقد ساقط الخ) قد يقال ليس مراد القنية بقوله فان الشرط اللاحق الخ أن ما نحن
 فيه ومع على وجه الشرط حتى يعترض بأنه انما وقع على وجه التبرع بل مراده أن هذه المسئلة تغلير ما قيل
 ان الشرط الخ يعني أن ما ذكر بعد العقد مما يتعلق به يلحق به سواء كان شرطاً أو غيره ولا يخفى على
 صاحب القنية والصر أن ما نحن فيه ليس فيه شرط وكأنه نظر الى اتحاد الحكم فمع العليل (قوله
 ويؤيده أنه نقل جواز تأخير الثمن بعد الرد بالعيب الخ) أي يؤيد رجعة التأجيل بعد الإقالة ووجهه أن
 الرد بعيب بلا قضاء إقالة وليس المراد أنه يؤيد باعتراضه على قوله الشرط اللاحق الخ ادلائاً يصدق فيه
 (قوله يعني لو أجل المشتري الشفيع في الثمن لم يصح) عزا المسئلة في البصر للقنية ولم يظهر وجهها مع
 أن مقتضى تصرفهم بأن الاخذ بها بمنزلة شراء مبدا وأنه يثبت بها ما يثبت بالشراء كالرد بخيار رؤية
 وعيب أن يصح تأجيل المشتري للشفيع في الثمن (قوله وشمل ما لو كان الشرط مؤجلاً فان الاجل
 لا يثبت الخ) في شمول الكلام لهذه الصورة تأمل فان ما وجب على الشفيع لم يبر فيه تأجيل أصلاً وانما
 المؤجل ما على المشتري (قوله لان الاجل صفة الدين الخ) ذكر ان زيلعي في الشفعة عند دعوى الكفر
 وبحال لو مؤجلاً لان لم أن الاجل وصف للدين لانه حق المطلوب والدين حق الطالب ولو كان وصفه
 لا يستحقه الطالب ولهذا لو باع ما اشتراه ثمن مؤجل مرابحة أو تولية لا يثبت الاجل من غير شرط ولو كان
 صفة له ثبت اه فأمل ثم لعل المراد بسقوطه عن الذمة بالموت سقوط المطالبة به في دار الدنيا والافهي
 مشغولة به حقيقة أو المراد أنه بالموت يعلق بالتركة بعدما كان معطياً بالذمة فقط وحيث لا تنافي بين
 العبارات (قول الشارح بعد ثبوت أصل الدين عند الخ) عبارة قنية على ما في عدم ما ثبت
 عنده تأجيل القرض (قول الشارح اذا كان مردداً لا يظهر الا لاحقاً بالشفيع) لا يشاء القرض
 المجعور فان الصورة الثانية وجبت المائة فيها على المدعي عليه (قول الشارح في قوله لا يسرى عليه دعم
 المدعي أنها فرض وكذا مسألة الافرار فانه انما أمر بالتأجيل فله فله كما امر اذ لم يقرأه بفرض
 ولا يسرى عليه زعم المقره (قوله وفائدة الاقرار تمكن المحال عليه من الرجوع الخ) فيه أن المحتال
 عليه الرجوع على المحيل اذ دفعه للحال بدون هذا الاقرار ولا يبعد في تأجيل في قولنا تلت دين لي عليك
 كما يأتي في الحوالة (قوله لكن في النهر عن السراج قال أبو يوسف اذا أمر من رجل الخ) قال ط
 بعد ذكر عبارة السراج لعل ما هنا على قول الطرفين اه وحينئذ لا يظهر منه

(فصل في القرض)

(قوله لكن الثاني غير مانع لصدقه الخ) أي ما ذكره الشارع ومع كونه غير مانع هو تعريف للقرض بمعنى اسم المفعول وما في المتن بمعنى المصدر فلا يناسب القول بأن ما في الشارع أخصر (قوله وفيه أن النكاح لم يدخل في قوله عقد الخ) فيه أن النكاح ينعقد بكل ما وضع لتمليك عين في الحال ومنه لفظ القرض فهو داخل في قوله عقد مخصوص إذا كان بلفظ القرض (قوله فيه أن الكلام في الكساد الخ) فيه أنه وإن كان الكلام في الكساد لأنه به يتحقق الرخص أيضا إذا تخرج عن أن يكون لها قيمة أيضا (قوله كما قدمنا أول البيوع) انظر ما قدمه في البيوع يتضح ما في كلامه هنا (قوله والثاني يعني عن الأول) فيه تأمل فإنه لو اقتصر عليه لايعلم أن قيمته تعتبر بالعراق أو مكة وما فعله المصنف أحسن من تعبير الذخيرة (قوله وهذا في الوجه كالألوان في بلد الطعام فيه غال الخ) انما يظهر على قول الامام (قوله لأن المستقرض على قوله وإن لم يملك الكسر بنفس القرض الخ) في التعليل للجواز بما ذكره تأمل ولا يظهر صحته أصلا

(باب الربا)

(قوله واستدل به بقول البرزوي أن من جلة صور البيع الفاسد جلة العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض) تقدم في باب البيع الفاسد ما يفيد الاختلاف في أن العوض يملك بالقبض في العقود الربوية أولا ثم يظهر أن الملك بالقبض لا يدخل له في صحة الإبراء كما أن عدمه لا يدخل له فيه نضايلا تابانا (قوله والحد لا يتم بالعناية الخ) عبارة القهستاني على ما رأيت فيه والحد لا يتم إلا بالعناية اهـ والقصد أن ذكر هذا القيد لا يكون به التعريف تاما إلا بقصد أن المراد به أن الفضل ذكر لأحد المتعاقدين في ضمن العقد لأنه شرط صراحة كما هو المتبادر من لفظ مشروط (قوله أي انعدام الربا بسبب الهبة ان ضررها الخ) لعل الأحسن ما قاله ط وهذا أي صحة الهبة المفهومة مما قبله ويدل عليه عبارة الملح اهـ فان صحة الهبة وعدمها لا يدخل لها في فساد المعاوضة بل هي صحيحة على كل حال والتمصيل انما هو في الهبة (قوله كذا فسر الضمير في الفتح الخ) وعليه فالضمير راجع لما يفيد تعريف الربا السابق فإنه يفهم التحريم عند اطلاق لفظ الربا لكن لا يخفى أن إرجاعه للربا مع تقدير مضاف أولى من هذا التكلف ولعل هذا مراد الفتح بتفسيره تأمل (قوله وليس المراد بالرطل والأواقي معناه المتعارف الخ) ليس في الكلام ما يقتضي حل الرطل على غير معناه المتبادر والذي يدل عليه أن المراد بالوزن ما ينسب إلى الرطل سواء بيع به أو بالأواقي المقصورة بطريق الوزن بخلاف سائر المكيال (قوله فالحرمة للفضل) أي كما هي للنساء ولا يظهر أنها لخصوص الفضل وسيأتي أنه كلما حرم الفضل حرم النساء ولا عكس وكلما حل النساء حل الفضل ولا عكس اهـ وعبارة ابن كمال فلا يجوز بيع قفيز بقفيز منه متساويا وأحدهما نساء وانما قلنا متساويا لأنه إذا لم يوجد النسأى تكون الحرمة للنساء بل لأنه بيع الكالئ بالكالئ وهو منهي بالنص انتهت لأنه إذا كان كلاهما نساء لا تكون الحرمة للنساء بل لأنه بيع الكالئ بالكالئ وهو منهي بالنص انتهت وهي غير ظاهرة فإنه إذا وجد الفضل والنساء - رجم كل منهما وإذا كان كل منهما نساء تكون الحرمة له وليبيع الكالئ بالكالئ ولا مانع من تعدد موجب الحرمة (قوله وإن كان لا يوجب الحكم الخ) عبارة

ط لا يوجب عدم الحكم (قوله وصاحب القنية قدم السلم أول البيع الخ) قال السندی الاولی ان
يقول وقد قرر فی السلم الخ وأنه راجع القنية فلم یجد فيها (قوله أي ونسيئة الخ) أو يقال مراده
ما يشمل التفاضل الحكمي (قوله قيد به احترازاً عما اذا اصطاح الناس على بيعه جزاء الخ) فيه أن
المتبادر من عبارة الشارح أن القصد بيان أن الجنس كيلي والحديد وزني لا التقيد (قوله
والجيري) عبارة الكمال الجيري بالتاء المجمة (قوله ولا يجوز بيع رطل زيت غير مطبوخ برطل
مطبوخ الخ) سيأتي أن مقتضى كونهما جنسين صحة البيع كيف كان (قوله فان قبض المعين
منهما صح الخ) حقه الدين ليوافق عبارة التهر وما ذكره من التفصيل موافق لما في البحر ومخالف لما
في الزيلعي فان مقتضاه الفساد في الكل ما عدا الخلافية وهو مقتضى اطلاق الشارح وذلك لانهما اذا لم
يكونا معينين أو كان أحدهما بعينه دون الآخر يؤدي إلى الربا أو يحتمله بأن يأخذ بائع الفلاس
أولاً فیرد أحدهما قضاء دينه ويأخذ الآخر بلا عوض أو يأخذ بائع الفلاس أولاً ثم يضم
اليه فلما أترفرد بهما عليه فيرجع اليه فليس آخر بلا عوض يقابله وهو ربا كذا يؤخذ
من الزيلعي وذکر نحوه السندی (قوله أما لو علم تساويهما في الوزن والكيل معاً جاز الخ)
في الظهيرية لو بيعت الحنطة بالحنطة وزناً وعلم أنها يمتثلان في الكيل قيل بأنه يجوز اه قلت وقد
اختار المصنف القول بعدم الجواز في هذه الصورة أيضاً لعموم قوله ولو مع التساوي اه سندی والظاهر
اعتماد الجواز في هذه الصورة لظهور وجهه ويراد بالتساوي في كلام المصنف التساوي وزناً في الحنطة
وكيلاً في الذهب (قوله والواقع في زماننا خلافة الخ) الواقع في زماننا عدم اختلاف النوع الواحد
من أنواع الذهب والفضة والعبد في مثلاً جميع أفراد متساوية فإذا اشترى بعينه منه صم وصار
الثن معلوماً نعم قد يوجد فيه ما هو نقص بالاختصاص بعد ضربه وهذا لا يضرب بالانصراف العقد إلى
الكامل الذي لانقص فيه وقد تقدم لنا في التصرف في الثمن قبل قبضه ما وافق التاملي (قوله فانه
لا يجوز الاوزنا) أي على سبيل الاعتبار كما يأتي (قوله أراد به حقوق العباد ما ليس من الاموال الربوية
الخ) لا تظهر هذه الارادة بل الوجه ارادة الربوية وغيرها كما ينظر من كلامه في ما يأتي تأمل (قوله
فيه أن هذه الاربعة من حقوق العباد أيضاً الخ) أي كما أن مسألة الاتلاف من حقوقهم فلا وجه حينئذ
لهذا الاستثناء وعلى الاحتمال الآخر كان المناسب في الاستثناء الاثني بالجنس فيسدد به أن يرد قوله
لاحقوق العباد لعدم الاحتياج له (قوله وفي حق المريض حتى تغد من الثلث) فإذا باع جيداً بردياً
تعتبر محاباته من الثلث (قوله فقوله لما مر فيه نظر) فان الذي مر في بيع الفلاس بالفلسين ان شرط
التعين لا القبض كما فانه ح والاولی أن يقال لما مر من أنه لا يشوز الاقتراف عن دين بين وقد مر
في القرض رحى (قوله) وحينئذ فلا يخالف قول الشارح في بيع الكرباس بالقطن لاختلافهما
جنساً الخ) نعم لا يخالف قول الشارح في بيع الكرباس بالقطن لما ذكره من الشارح جهل الكرباس
والغرل مختلفي الجنس وهذا يخالف ما في القنية فاللازم لدفع المخالفة حل الكرباس الذي يبيع بالغرل
في كلام المصنف على ما لا ينقض لكن الحل المذكور بعيد والاولی الحل على الاختلاف في هذه
المسألة فانه في القنية حكى جملة أقوال في بيع القطن بالغرل (قوله لان أحدهما قد يكون أثقل من
الآخر وزناً الخ) لعل الاصول لان أحدهما قد يكون مساوياً للآخر وزناً الخ (قوله وقبل لا يجوز
اتفاقاً) الفرق لا يبيح حنفية على هذه الرواية أن النص الوارد بلفظ اتمر يتناول الرطب ولم يوجد مثله هنا

فبقى محرما حتى يعتدل **(قوله ان الاصل ان محمد اعتبر المائلة في أعدل الاحوال الخ)** محمد جرى على أصله في هذه المسئلة حيث منع بيع الرطب بالتمر وأبو يوسف وافق الامام هنا لاطلاق حديث الخنطة بالخنطة مثلاً بمثل الحديث فإنه يتناول الخنطة والتمر والشعير على أى صفة كان الى آخر ما في السندى **(قوله وان محبة بيعه متفاضلا مشروطة بما اذا كانت الزيادة في غير المطيب الخ)** مقتضى كونهما جنسين عدم اشتراط الزيادة في غير المطيب بل يصح البيع كيف كان **(قوله لانه لو أخذ شيئا وسكت ينعقد بيعا بالتعاطي)** نعم ينعقد بيعا بالتعاطي لكن لا بد فيه من بيان الثمن فلا بد من المقالة المذكورة حتى يكون صحيحا الا اذا كان السعر معروفا عند الناس فيكون على ما هو المعلوم لكن هنا يحتاج اليها وان معروفا لان قصد هما انعقادها بما قاطعه عليه لا بالمعروف **(قوله وعلا له شيئا بان تأجيل الثمن جائز دون المبيع)** أى أنه في الاولى وجد تأجيل الثمن وفي الثانية المبيع وهذا على فرض صحة التأجيل هنا وقوله وفيه أن هذا الخ غير وارد فان معنى قوله كيف كان أنه يجوز بيع الكسرات بعضها ببعض نقدا ونسيئة سواء كان المبيع أقل أو أكثر وهذا انما فيه تأجيل الثمن لا المبيع **(قوله وكذا اذا لم يكن عليه دين أصلا بالاولى)** فيه أن هذه الصورة داخله في كلام المصنف اذ هو صادق بعدم دين أصلا أو بوجوده غير مستغرق فلا حاجة لدعوى دخولها بالاولى **(قوله لا يجب عليه الرد أى على المولى الخ)** متعلق بالرد وليس تفسير الضمير عليه وعبارة التهرالأن على المولى أن يردها أخذه من العبد لانه أخذه بغير عوض ولو أعطاه العبد درهما بدرهمين لا يجب عليه الرد على المولى اهـ ويظهر أن المناسب حذف أى من كلامه

(باب الحقوق)

(قوله لان الحقوق توابع فيلحق ذكرها بعد مسائل اليسوع) لكن لما لم يكن للصرف والسلم تعلق بمسائل هذا الباب قدمه عليهما **(قوله كالمتوضا والمطبخ كما في القهستانى)** وقال في البصر عن النخيرة اعلم أن الحق في العادة يذكر فيما هو تابع للبيع ولا بد للبيع منه ولا يقصد الا لاجل المبيع كالطريق والشرب للارض والمرافق عبارة عما يرتقب به ويختص بما هو من التوابع كالشرب ومسيل الماء **(قوله فهو أخص تأمل)** لعله أشار به الى أن دخول العلوف في الحقوق بناء على تفسيره بالتابع الذى لا بد له منه محل تأمل **(قوله والجملة صفة لحق مقدار الخ)** أى بين كل وما بعده **(قوله وبهذا التقرير ان دفع طعن أبى يوسف على محمد بدخول الامتعة الخ)** فإنه بتقدير حق وجعل الجملة صفة له لا يتوهم دخول ما أورداه **(قول الشارح ولو الابنية بتراب الخ)** ذكر هذا التعميم في البصر عن البناية في بيان معنى الدار لاني دخول العلوف فيها ونصه وفي البناية الدار لغة اسم لقطعة أرض ضربت لها الحد ودوميزت عما يحاورها بإدارة خط عليها فبني في بعضها دون البعض ليجمع فيها مرافق العمارات للاسترواح ومنافع الابنية للاسكان وغير ذلك ولا فرق بين ما اذا كانت الابنية بالماء والتراب أو بالخيام والقباب انتهى اهـ وبهذا تعلم ما في عبارة الشارح من إيهام دخول العلوف فيما اذا كان البناء بالتراب الخ مع أنه لا علو حيثئذ تأمل **(قول الشارح لبنائها على الطريق فأخذت حكمه)** مقتضاه أن الطريق الى سكة غير نافذة أو الى الشارع لا يدخل بدون ما يدل على دخوله وهذا خلاف ما يأتي ولعل المسئلة خلافية ويدل لعدم الدخول على الاطلاق ما ذكره للفرق بين الاجارة والبيع **(قوله وهو خلاف ما في الهداية الخ)** تمام عبارته أى الفتح

فالحق أن كلا منهما لا يدخل لأنه وإن كان في هذه الدار قلم يشتري جميع هذه الدار وأما المشتري شيئا معينا منها فلا يدخل ملك البائع أو الاجنبي الا بذكره اهـ وبهذا تعلم ورود ما في الفتوح على تعليل نفي الاسلام (قول لا حاجة اليه مع المتن) جعل السندى لفظ ونحوه مبتدأ وما بعده خبره وأراد به ما تقدم من ذكر المرافق وكل قليل الخ

(باب الاستحقاق)

(قول والمراد بالأحد أحد الباعة مثلا لا المدعي الخ) قد يقال ان المدعي له حق الملك لا الملك الذي الكلام فيه فلا يرد المدعي على عموم أحد في كلامه (قول واعتز به شارح بأن غايته الخ) الذي رأيته في الفصح الشارح بالالف واللام ولعله أراد به الزيلعي (قول ومعنى هذا أن يتراضيا على الفسخ الخ) الظاهر ابقاء قول الز يادات لا يفسخ ما لم يفسخ على عموم من شموله افسخ المتعاضدين أو القاضى أو المستحق (قول الضمير عائدة على من الخ) لعله أراد به ضمير كان المقدرة وأما ما مر من مورثه فمائدة ذي اليد (قول الشارح لزوال البذل عن ملكه الخ) لأنه لما أبرأ منه بعد الحكم فكأنه أخذ منه اهـ سندى وكذلك يقال في الصلح فإنه أخذ لبعض حقه واستقاط للباقي وإذا كان بدل الصلح ثيابا أتريكون أخذه كأخذ الثمن عنه (قول وكان حكمه بها حكما على العامة) لم يظهر وجه كونه على العامة وقال عبد الحليم تمام تحقيق هذه المسئلة في مشتمل الاحكام فلا يتظر (قول أشار الى أن الاستحقاق لا يأتى بردا الخ) ليس في كلام المصنف ما يدل على هذه الاشارة (قول وما لو أبرأ البائع المشتري عن ثمنه الخ) لعله في العبارة قلبا وأصلها أبرأ المشتري البائع الخ فإنه هو الذي مر أنه لا يمنع الرجوع بثمنه ابراء البائع للمشتري فإنه يمنع الرجوع (قول واحترز بقوله بلا حكم عما إذا كان بحكم ولم يرجع الخ) اظهر أن المناسب في التعبير أن يقول واحترز بقوله بلا حكم عما إذا كان بحكم فإنه لا تصح دعواه ولا برهانه أنه لا يصارحكم وما عليه وبقوله فأداء عما إذا لم يؤده الخ فإن الفصولين قيد المسئلة بقيد من هما عدم الحكم وتأدية الثمن فالمناسب بيان محترزهما تأمل وعبرة الرملى كأنفسه الخشى عنه بزيادة وله عقبه بل على ظاهر الرواية لا يفسخ ما لم يفسخ ومضى ما ذكره ت عن محمد لا يفسخ ما لم يأخذ العين بقضاء وبهم ذاتا ظهر جواب حادثة الفتوى استحق بحكم وأخذ المستحق ولم يرجع المشتري بآثمن على بائعه ولم يفسخ فادعى البائع على المستحق مع غيبة المشتري التلى أو الساج عبد بائعه ويظهر أنه لا يقبل لعدم انقضاء البيع على ظاهر الرواية وعلى ما صح أيضا من أنه لا يفسخ حتى يرجع المشتري على بائعه بالثمن اهـ (قول قوله أو يشكوله) فيه أن اليمين لا تجرى بها السلامة فكيف يثبت انكسار من رذل المشتري بالخصومة تأمل نعم في أحرف العروف من الأشباه أن الوصى ادبائع من الترس فادعى المشتري أنه معيب ولا بينة فإنه يخلف على البتات بخلاف الوكيل يثبت على العلم اهـ وذلك أن الوصى ضمن بنفسه السلامة لبيع فيخلف على البتات والوكيل ليس كذلك فيخلف على نفي العلم بما في شرحها وما في المصنف ليس من هذا القبيل (قول أما لو برهن على اقرار البائع الخ) اظهر أن المراءا براء بعد البيع كما تقدم في فصل القسولي كما أن مقتضى ما تقدم ليس له تحليف البائع لعدم صحة دعوى بائعه بدون ما يرفعه ثم في صورة دعوى الاقرار له تحليفه لجهة الدعوى (قول ثلاثة الخ) وأنه لا شك أن القضاء اظهر بالقرار فلا يصح الاحتراز عنه (قول المصنف لا الاقرار) وثالث النكول في شرح الزيادات

من البيوع من باب ما يقربه المشتري فيرجع على من باعه النكول بحجة في حق النا كل خاصة لانه بذل
أوراقا فلا يتعدى الى غيره الا اذا كان مضطرا الى النكول فيتعدى الى من جاء الاضطراب من قبله اه
(قول الشارح بل هو حجة قاصرة الخ) ومن ذلك ما في أول دعوى تمة الفتاوى عين في يد آخر ادعى آخر
انه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدقه بذلك ذواليد فالقاضي لا يأمره بالتسليم الى المدعي حتى لا يكون
قضاء على الغائب بالشراء باقراره وهي عجيبة في أدب القاضي أحاله الى باب اليمين ولم أجدهم اه وذكر
الانقروى في الباب الخامس من الدعوى هذه المسئلة عن قاضيان (قول لا بالاستحقاق) حقه الاقرار
كما هو عبارة الفتح (قول ومقتضى الفرق المذكور أنه لا يكون له) وأيضا على التقيد المذكور لا يتأتى
الفرق بين القضاء بالينة والاقرار اذا لا يمكن القاضي القضاء بالولاد بدون أن يسعيه المدعي سواء أقر المدعي
عليه بالألم أو أقام المدعي بينة عليها (قول هذا اذا كان الكلام الاول قد أثبت لشخص معين حقا الخ)
تأمله مع ما ذكره في شرح الوهبانية للمصنف من كتاب القضاء حيث قال نقلا عن المحيط سئل الاوزجندى
عن ادعى نصف دار معين في يد رجل ثم ادعى بعد ذلك جميعها قال لا تسمع دعواه ولو كان على العكس تسمع
والصواب أن تسمع في الوجهين جميعا الا اذا قال وقت الدعوى بالنصف لاحق لي فيها سوى النصف فينثذ
لا تسمع دعواه جميعها المكان التناقض وبدونه لا تناقض فتصح الدعوى انتهى اه وفي السراجية المدعي
عليه اذا أقام البينة أن المدعي شهد بهذا فلان تندفع به الخصومة وكذا اذا أقام البينة أنه استوجهه
أو استامه أو أنه ليس له وكذا الوادعي دار اميرائا عن أبيه وأقام المدعي عليه بينة على اقرار أبي المدعي
أن الدار ليست لي أو ما كانت لي فهو دفع اه وما في القصولين والأقروية يفيد أن المسئلة خلافية
(قول الشارح لعين الخ) والدين في هذا كالعين كما في الظهيرية اه سندی (قول ولا قائل به أصلا)
في الفتاوى الأقروية من الثاني عشر من التناقض من الجزء الثاني رجل ادعى على آخر أنه ابن عم الميت
وطلب الميراث ثم ادعى بعد ذلك أنه أخوه لا تسمع فلو عاد وادعى أنه ابن عمه تسمع في العاشر من دعوى
الخلاصة وقد سبق في الفصل السابع ادعى الارث بالعمومة ثم بالابوة لا تصح واذا عاد الى دعوى العمومة تسمع
في العاشر من دعوى البرازية اه فهذا يدل أن المتناقض لو رجع الى الدعوى الاولى وترك الثانية تقبل منه
بل قال في منوها تها فيه اشارة الى أن المتناقض لو ترك القول الثاني وعاد الى الاول يسمع وان لم يقل تركت
الثاني وعدت الى الاول اه (قول الشارح طلب نكاح الامة يمنع دعوى تملكها الخ) كذا رأيت
في البرازية وفي هامشها طلب نكاح الامة والحرة مانع من دعوى تملكها ونكاحها ذكر شمس الأئمة أنه
مانع والكروخي لا وعليه عامة المشايخ لان طلب تجديد النكاح للاحتياط جائز وهو الصحيح في قولهم
جميعا اه فتوى اسبجاي (قول لصحة الاضافة بالأخصية الخ) في هذا التعليل نظرا ذهوه متحقق
في صور غير العكس أيضا بأن يقال في الاولى أضافه لنفسه بعد دعواه الوقف باعتبار الأخصية بالاتفاق
الخ وانظر القصولين والأحسن في الفرق أن يقال ان تناقض الانسان على نفسه لا يمنع صحة الدعوى
وعلى غيره يمنع انظر القصولين ونور العين (قول بخلاف دعوى الاخوة) فانه لا بد من دعوى مال فيها
وقد وجد ما يمنع من الدعوى وهو التناقض بخلاف دعوى الولاد لجمعها دعوى نسب (قول ادعى شراء
من أبيه ثم برهن على أنه ورثها منه الخ) سماع الدعوى في هذه الصورة لوضوح التوفيق كما في البحر
لا لأن المحل محل خفاء (قول الشارح كالتسب) التسب في كلام المصنف خاص بالاسول والفروع
وتناقض من عداهم يمنع لانه لا تصح الدعوى الا اذا ادعى حقا وكذا اذا ادعى أنه ابن ابنه أو أبو أبيه والابن

والاب غائب أو ميت لا تصح ما لم يدع مالا فان ادعى مالا فالحكم على الحاضر والغائب جميعا كذا في البحر
ومقتضى الأصل الذي ذكره الشارح عدم التخصيص بقرابة الولاد ووافقهم ما تقدم في الرضاع وانظر
ما يأتي في دعوى النسب **(قوله وبين الجهة الخ)** أي جهة الارث بالولاد اذ هي التي يعنى فيها التناقض لا غير
لكن ما في شرح الزيادات من البيوع يقتضى اطلاق جهة الارث حيث قال دعوى المتناقض باطله فيما
يحتمل الانتقاض لان أحد الكلامين ينقض الآخر فلا يصح دعواه حتى لو كان أمرا لا يحتمل الانتقاض
كالنسب والحرية والطلاق ونحو ذلك تسمع دعواه ولهذا قلنا ان مجهول النسب اذا أقر بالرق لانسان
ثم ادعى الحرية تسمع دعواه لان اقراره بالرق لا يبطل الحرية فلا يمنع دعوى الحرية اهـ **(قوله وبالعكس**
لا الخ) عبارته في صورة العكس ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس بوادي لا يصح النفي لان النسب اذا ثبت
لا ينتفى بنفيه اهـ فصولين **(قوله كان طلقها في صحتها ثلاثا)** ونذا مادونه والرجعي الذي انقضت منه
العدة ويمكن الزوج من اقامة بينة على زواجه بها بعد ذلك شيء آخر كما أن دعوى تجديد العقد عليها بعد
الثلاث وانقضت العدة وتزوج بآخر كذلك **(قوله نه حر)** حقه عبد **(قوله انكن التناقض لا يمنع**
صحتها الخ) في الجوى أول كتاب الاقرار فسل عن البرازية باع المقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تسمع ولو
برهن تقبل لان العتق لا يحتمل الرد والحرية لا تشمل الانتقض فتقبل بلا دعوى ران ثبت الدعوى شرطا
في حرية العبد عند الامام وأما من قال ان التناقض هنا محذور فلهذا اهلوق وتورد الملهى بالا عتاق يقتضى
أن تقبل الدعوى أيضا اهـ وقبول البينة مع عدم سماع الدعوى مشاي على قول الامام **(قوله دون**
الدعوى المجردة الخ) حتى لا يترتب عليها التليف **(قول الشارح وفي القنية لو امر بالملك للبائع الخ)**
يوافق ما في القنية ما نقله في زبدة الدراية عن الفتاوى السغرى حيث قال اشترى شيئا ثم اتحقق من يده
ثم وصل الى المشتري يوما لا يؤمر بالسليم الى البائع لانه وان جعل مقرا بالملك للبائع لانه يقتضى الشراء
وقد انفسخ الشراء بالاستحقاق فينفسخ الاقرار ولو اشترى عبدا ثم امر بانه ملكا لاسانح ثم اتحقق من يده
المشترى ورجع بالثمن على البائع ثم وصل اليه يومئذ بالسلب الى بائعه لان اقراره بالملك لم يبطل ونقله عن
خواهر زاده اهـ **(قوله بان يشهد أن قاضي بلدة تذاقضى على المنة عليه بالدابة الخ)** طاعره أنه
يكفى الاجمال في الشهادة على الوجه الذي ذكره والمقول عليه أنه لا بد من انه فيسئل في ما بان يشهد بجميع
ما وقع بين يدي القاضي مفصلا كما نقله الحانوفى في فتاواه أول كتاب الوفاء **(قوله ومقتضاه أنه لا بد من**
شهادتهم بضمونه الخ) الشهادة بالضمون أن يشهدوا أن قاضي بلدة تذاقضى على المنة عليه الى آخر
ما قدمه زائدة القراءة على الشهود أن يشهدوا عند المكتوب اليه أن القاضي الكتاب براء عليهم وهذا غير
الشهادة بالضمون تأمل **(قوله هذا ما ظهرنى)** ما من نظره ينشأ ما ذكره الشارح بعده بقوله قيد
بالمجهول الخ **(قوله فاذا ادعى اقرار المدعى عليه بذلك الحق المجهول الخ)** انذر هذا مع ما قاما تهستانى
أول الاقرار من أن المقر يلزمه بيان ما أمر به من المجهول بما فيه فبسة ران اتقول للقران ادعى المقر أنه أكثر
أى عما بين لانه المنكر والكلام مشير الى أنه لو أنكر الادوار بجهول وأريد اقامة بينة عليه لم تقبل لان
جهالة المتهود به تمنع حجة الشهادة وتعممه في الجواهر والتمتة **(قول الشارح فاذا تمت بعد التفرق**
الخ) وقبله لا يبطل ان دفع غيرها في المجلس **(قوله بأصل المدعى وهو الشارح)** فاعرف ان رفع العلم عن
اقراره اذا رفع عن انكاره فانه يرجع بالدعوى وكذا اذا كان عن سكون كما ذكره المصنف أول كتاب
الصلى **(قوله فلو زاده ان رجوع الخ)** وكذا اذا انقضت الالة في التمسك من الراجح هو البائع على المشتري

بمقداره وفي الزيادة الراجع هو المشتري على البائع بمقدارها **(قول الشارح لو اشترى خرابة وأنفق الخ)** هذه المسئلة يحتمل أن يكون معناها أن رجلا اشترى خرابة فعمرها أو صرف في بنائها مبلغا عظيما فجاء إنسان واستحق الخرابة وما بنيت به من الاخشجار والاشخاب وقال في دعواه اشتريتها وهي ملكي وعمرتها بحقي من الاخشاب والاشجار ففي هذه الصورة يرجع على البائع بالثمن ولا رجوع له بما صرفه في البناء على بائعه ولا على المستحق وهذا ما يشير إليه كلام ط والمختني ويحتمل أن يكون معناها أن رجلا اشترى خرابة فبنى فيها بأخشجار وأخشاب اشتراها أو صرف في عمارتها مبلغا عظيما فلما اكملت عمارتها جاء رجل يدعي أن تلك الدار له وأنكر بنیان المشتري لها وأتى بيينة شهدت عند الحاكم أن هذه الدار له بهذه الصورة فقضى القاضي بها للمستحق فليس للمشتري على البائع رجوع بالثمن ولا بقيمة البناء وما صرفه في التعمير لان الاستحقاق ما ورد على ملك البائع كما لو اشترى ثوبا فاقطعه قيصا وناطه ثم جاء مستحق وأثبت استحقاق القميص فالمشتري لا يرجع بالثمن على البائع اه من السندی وبهذا يتضح ما قيل هنا فتأمل **(قول الشارح أو رم من الدار شيئا)** أي بأشجارها **(قول الشارح لم يرجع بشئ على البائع)** أي من نفقة ما عمل فيها **(قول الشارح وكذا لو حفر ساقية)** هي المسناة كما هو عرف الشام لا الساقية المشهورة بمصر **(قول الشارح فلا يرجع بقيمة حصص وطين)** هذا التعمية يظهر اذا نقض وسلم لافيا اذا سلم الى البائع مبنيا لانه يرجع بقيمته مبنيا بما فيه من حصص وطين بل لا يظهر أيضا فيما اذا دفع النقض لانه بعد دفعه يرجع بقيمته مبنيا اه ط وقد يقال المراد انه حصص الدار أو طينها بدون بناء **(قول)** وهذا مشكل توجه المسئلة بما ينسب دفع به الاشكال بان الغلة حصلت بشيئين وهما الكرم وما أنفقته في العمارات الخ فتوزع عليهما فيسقط عن المشتري ما قابل نفقته ويجب عليه ما قابل الكرم من الزيادة الحاصلة بسببه تو زيعا على كل من السنين ماله من الزيادة **(قول)** لان زوائد المغصوب الخ لا تدخل لهذا التعليل فيما قبله كما هو ظاهر **(قول)** لكن كان الأوفق الرجوع على البائع الخ لا يظهر وجه الرجوع على البائع بالنفقة وان حصل منه تغير نعم لو أحدث بناء يرجع بقيمته مبنيا ان كان بأنقاض منه **(قول)** لو استحق بعد قبضه الخ عبارة الفصولين بعد قبض بعضه الخ **(قول)** أو لا يضر تبعضه الخ عبارة الاصل اذا لا يضر الخ **(قول)** ونقل في الحامدية بعده عن القاعدة اشترى بقرة الخ ما في الحامدية لا يخالف ما في القنية فان الاول في نفي الرجوع بالنفقة والثاني في الرجوع بالزيادة على البائع كالرجوع بقيمة البناء ولا فرق حينئذ بينهما **(قول)** لما في جامع الفصولين اذا ذكر البناء والشجر الخ عبارة من الفصل السادس عشر وهذا الوهم يذكر الشيا وبالشجر في البيع حتى دخلا تبعا لما لو ذكر كما ياميين قصد الاتباع حتى لو فاتا قبل القبض بأفة سماوية تسقط حصتهم من الثمن كذا في فسط وفي خ شري دارا مع بنائه فاستحق البناء قبل قبضه يأخذ الارض بحصته أو يترك ولو استحق بعد قبضه يأخذ الارض بحصته ولا خيار له والشجر كالبناء ولو احترقا أو قلعهما ظالم قبل القبض يأخذهما بجميع الثمن أو يترك ولا يأخذ بالحصص بخلاف الاستحقاق والهلاك بعد القبض هو على المشتري كذا في خ وهذا بخلاف ما في فسط

(باب السلم)

(قول الشارح كالسلف) في النهر عن المغرب سلف في كذا وأسلم اذا قدم الثمن فيه اه **(قول)** ويظهر لي الجواب بأنه ناظر الى ابتدائه من جانب المسلم اليه الخ لا يخفى أن كلام من هذا الجواب

وجواب الحواشي السعدية لا يدفع ايراد دخول البيع بتمن مؤجل في نفس التعريف بالنظر اليه في ذاته
 معلوم أن المراد لا يدفع الايراد (قول الاول في تعريفه أن يقال شراء آجل بعاجل) فيه أن المراد
 بتعريفه بأنه بيع آجل الخ أو شراء آجل بعاجل أنه عبارة لايجاب والقبول الصادرين في ثلاث الآجل
 بالعاجل لا بخصوص البيع وحده ولا الشراء وحده حيث لا تساوى التعبير بالبيع والشراء قال الزيلعي
 وسى هذا العقد سلم الكونه مجعلا عن وقته فان أو ان البيع بعد وجود المعقود عليه في ملك البائع والسلم
 يكون عادة بما ليس بموجود في ملكه فيكون العقد مجعلا اه ففيه بيان أنه عبارة عن العقد المذکور مع
 بيان المناسبة للعنى القوي (قول وجب العمل بالرواية الاخرى) عبارة الفتح يجب أن يعمل بهذه الرواية
 فلا يجوز السلم فيها بعد ذكر العدد الامع تعيين المقدار واللون أو اهداره اه (قول وبيان الفرق في النهر)
 عبارته والفرق له بين البيع والسلم أن من ضرورة السلم كون المسلم فيه مثناعاذا قدم على السلم فقد
 تضمن ابطالهما اصطلاحهما على التنية بخلاف البيع فانه يجوز وروده على الثمن فلا موجب لخروجهما
 عنه واذا بطلت التنية بقيت على الوجه الذي تعورف التعامل به فها هو العادل الخ (قول ولا يخفى أن الملبين
 اذا كان معينا الخ) لا يخفى أن قوله معين مفسر ببيان الصفة أى الطول والعرض والسلك كما يأتي عن
 الجوهره فيكون المراد بيان المراد بالمعين وانه ليس المراد به خصوص المشار اليه ولذا عبر في الكثر بعلاوم بدل
 قول المصنف معين فيكون المراد به ما واحد تأمل (قول الشارح أو زيلعي) فيه أن هذا عامل
 معين وقد ينعذر عمله لموته أو غير ذلك فالدالم يجعل كثر محله معينة اه ط وقد يقال ان المقصد بهذه
 الاضافة بيان الصفة لانه من عمل زيلعي مثلا حاصة (قول ولو ذكر الوزن بدون النذر ع يجوز) عبارة
 النهر لا يجوز بالسبي اه (قول في الفرق بين الغمان والسلم بان المعادلة في الغمان منه من علمها وتعامها
 بالمثل الخ) ما ذكره انما أفاد وجه ضمان المثل في اللحم ولم يبين وجه عدم صحة السلم فيه مع كونه مثليا
 ويعلم الوجه مما ذكره الفتح من أنه بالقبض في الغصب والقرض يعان المصنف يعرف مثله فأمكن اعتبار
 المقبوض تاسا بالاول أما السلم فانه يقع على الموصوف في الذمة ولا يمكن بالوصف في معرفة الموافقة بين
 الموصوف والمقبوض كما هو بين المقبوض أولا والمقبوض تاسا (قول فالسلم ليس ان القدر الخ) عبارة
 الزيلعي فالتقدير به الخ (قول وقد عرف أنه ديبه الخ) عبارته ريبه الخ بالواو وهو اسم له كمال مخصوص
 في مصر (قول بل الاقليم) أى على صفة مخصوصة (قول ولكن لا يصح قول الشارح كفتح مرجى
 أو بلدى الخ) فيه أن مراد الشارح أن هذه اللفظة الثلاثية في مرجى والمدى ليس ان الصفة من الجوده
 أو غيرها لسان الخارج من الارض المعلومه وهذا انذار ما ذكره من الحذر في راسه أى فانه لا يراد به
 خصوص الساب في المكان المنسوب اليه بل المقصد بيان الصفة وطوره اقمى اه سندوني في مصر فانه
 لا يراد به خصوص الساب في مريضة سندوني بل يراد به ان الصفة (قول الشارح لبطلان الاجل بموت
 المدين لا الدائن) قال الرملى وشمل المدين ولو قبل بالشراء ذاك اه سندوني فمات حل الثمن عليه
 وبقي في حق الموكل كما في الحسابه ثم قال بقي أن يقال لو قبل الدائن المدين هل يمل بموته أو لا صرح
 الشافعية بأن الاصح أنه يحل وقواعد بالانابة انتهى اه سندوني (قول لا تبادا حقة) عبارة الاصل
 لا تبادا الصفة (قول أو الحمل فقط الخ) عبارة الجهر ولو شرا الحمل الى ماله يمل يجوز لانه اشتراط
 لا يساء وقيل لا لان الحمل لا يقتضيه العقد وانما يقتضى لا يفسد رهبه متعذر مدون الحمل فيكون مفسدا
 اه ثم قال الشارح لم يصح لاجتماع الصفتين المؤدى لجهتها من المال وجههالة الاجرة أيضا

(قول المصنف ولو عين مكانا تعين في الاصح) مقابله أنه لا يتعين لأن الشرط الذي لا يفيد لا يعتبر (قول
والكثير كالكل الخ) في البحر عن الإيضاح استحسّن أبو حنيفة في اليسير فقال يردّها ويستبدل في ذلك
المجلس وفي تحديد الكثير وأيتان الخ (قول واستشكله في البحر بأن هذه الفائدة الخ) عبارته ويشكل
عليه قولهم في تعليل قول الإمام أن الإشارة إلى رأس المال لا تكفي لاحتمال أن يجرد البعض زيوفا فيحتاج
إلى الرد ولا يتيسر الاستبدال إلا بعد المجلس فان هذا يقتضي عدم اشتراط الانتقاد أولا اه فتأمل مع
كلام المحشى (قول فلا بد حينئذ من ذكر الشرطين) لا يتم تفريعه على ما أوردته على الشرط المذكور بل
مقتضاه الاكتفاء بأحدهما وهو معرفة لقدر (قول والخلاف مبني على اعلام قدر رأس المال بحر)
عبارته كالزيلي أما حصة الدين فلماذا كرنا وأما حصة العين فلهيالة ما يخصه من المسلم فيه وهذا عند
أبي حنيفة وعندهما يجوز في حصة العين وهي مبنية على اعلام قدر رأس المال وقد بيناه اه (قول
واحتزبه عن الاقالة على محرد الوصف الخ) وفي البرازية أسلم في ثوب وسط وجاء بالجيد فقال خذ هذا
وزدني درهما فلي وجوه لأن المسلم فيه كيل أو وزني أو ذرعي ولا يخلو ما أن يكون فيه فضل أو نقصان
وذلك في القدر والصفة فان كان كيليا بأن أسلم في عشرة أقضرة فجاء بأحد عشر فقال خذ هذا وزد درهما
جاز لأنه باع معلوما بمعلوم ولو جاء بتسعة فقال خذ وأرد عليك درهما جاز أيضا لأنه اقالة البعض واقالة الكل
تجوز فكذا اقالة البعض ولو جاء بالاجود أو الأردل وقال خذ وأعط درهما أو أرد عليك درهما لا يجوز
عندهما خلافاً للثاني وفي الثوب أن جاء بذراع أزيد وقال زدني درهما جاز لأنه بيع ذراع يمكن تسليمه
بدرهم فاندفع بيعه مفردا وكذا الزاد في الوصف يجوز عندهم وإن جاء بنقص ذراعا ورد لا يجوز
عندهما لأنه اقالة فيما لا يعلم حصته لكون الذراع وصفا مجهول الحصة ولو جاء بنقص من حيث
الوصف لا يجوز ولو يازيد وصفا يجوز وهذا إذا لم يبين لكل ذراع حصة أما إذا بين جاز في الكل بلا خلاف
انتهى اه سندی (قول لكن لا يخفى أن جواز الاستبدال لا يدل الخ) لا يخفى أن ما ذكره من التعليل
عن القصولين يفيد جواز التصرف ولو بالشراء فراده بالاستبدال ما يشمله (قول والالم تصح الاقالة الخ)
فيه تأمل فان الاقالة كما تصح بعد قبض رأس المال تصح قبل الاقتراق فاه شرط بقاءه على الحصة
(قول وبهذا ظهر أن قول المصنف بخلاف الصرف الخ) ما ذكره ما يدل على عدم جواز التصرف
في عن الصرف قبل قبضه والتبادر منه أن الصرف باق على حاله بدون اقالة وليس فيما ذكره ما يدل على أنه
لا يجوز التصرف فيه بعد الاقالة قبل القبض فلم يتم استدلاله لدعواه ثم رأيت في المنيع ما يؤيد كلام
المصنف ونصه وأما بدل الصرف فلا يجوز بيعه قبل القبض في الابتداء وهو حال بقاء العقد ويجوز في
الانتهاء وهو ما بعد الاقالة بخلاف رأس مال السلم فاه لا يجوز بيعه في الحالين ووجه الفرق أن القياس
يقضي جواز الاستبدال في البديلين جميعا بعد الاقالة لما ذكرنا أن الاقالة قسح وقسح العقد رفعه من
الأصل كأن لم يكن ولولم يكن العقد لجاز الاستبدال فكذا إذا رفع فكان ينبغي أن يجوز الاستبدال فيهما
جميعا إلا أن الحرمة في باب السلم ثبتت نصا بخلاف القياس وهو ما روينا والنص ورد في السلم فبقى جواز
الاستبدال بعد الاقالة في الصرف على الأصل اه كلام البدائع اه هذا وقد ذكر ط عن الهندية
أنه بعد اقالة عقد السلم إذا كان رأس المال مما لا يتعين بالتعيين ردمه قاعا أو هالكا اه وذكر عن
النهر أن بدل الصرف بعد اقالته يجوز له أن يشتري منه ما شاء يبدله ويجب قبض بدله في المجلس وفي
البحر نحوه آخر عبارته وإن أوهما أولها أنه لا بد من قبض بدل الصرف بعد الاقالة (قول والمراد الأول)

ولا يصح ارادة الثاني فان وجب الاختلاف فيه هو انه الف لان الوصف جار مجرى الأصل كما في النهر
(قوله) فهو متعنت في انكاره حقا له الخ فان قلت المسلم اليه ليس بمتعنت لانه يدعي فساد العقد وفيه
 نفعه لانه لا يلزمه المسلم فيه بسبب فساد العقد بل يجب عليه رد رأس المال وهو أقل من المسلم فيه
 عادة فوجب أن يكون القول له لانكاره قلنا الفساد بسبب عدم الأجل مختلف فيه بين العلماء فلم يتيقن
 بالفساد فلا يعتبر النفع في سقوط المسلم فيه عنه بخلاف عدم الوصف عندهما لان الفساد فيه قطعي فيعتبر
 انكار المسلم اليه الوصف لانه ليس بمتعنت لان فيه نفعه بسقوط المسلم فيه ورد رأس المال بخلاف
 انكار رب المسلم فيه لانه متعنت حيث ينكر وجوب حقه وهو المسلم فيه لانه يز يدعي رأس المال عادة
 ا هـ سندی **(قوله)** ويبدأ بيمين الطالب الخ وجهه أن أول التسليمين منه وهو قول محمد وأبي يوسف
 آخره وقال أولاً يبدأ بيمين المطلوب لانه أول المنكرين **(قوله)** فتح ملخصاً في المنبع الأصل لمحمد في
 جنس هذه المسائل أن يقضي بيمين ما مكن وان لم يمكن لضرورة قضى بيمين واحد وانما كان الأصل
 القضاء بعقدين لأنه اجتمع ما وجب القضاء بعقدين فان كلا يدعي عقداً غير ما يدعيه الآخر فان القضاء على
 الحنطة مثلاً غير العقد على الشعير وما وجب القضاء بعقد واحد فافهم مع اختلافهما اتفاقاً على أنه
 لم يجز بينهما إلا عقد واحد فكان القضاء بعقدين وفيه عمل باليمينين وبدعوى العقدين صورة أولى من
 القضاء بعقد واحد وفيه تعطيل أحدي اليمينين اذا ثبت هذا فنقول مادام في الجاس أمكن القضاء
 في العقدين بعشرين في كل عقد عشرة اذ يمكنه أن يتقدر رأس المال لكل عقد في مجلسه أما اذا تفرقا عنه
 وقد تقدر بيمين السلم عشرة لا غير لا يمكن القضاء بعقدين لانه تعذر تقدر رأس المال في أحدهما بعد التفرق
 فيقضي بيمين السلم لان رب السلم يبينته ثبت الحق لنفسه والمسلم اليه يثبت الحق لغيره والأصل
 عندهما القضاء بيمين واحد الا اذا تعذر فيقضي بيمينين وانما كان الأصل هو القضاء بيمين واحد تفضيلاً
 لما ياباه القياس لان القياس يأبي جوازه لانه بيع ما ليس عند الانسان اذا ثبت هذا فنقول القضاء بعقد
 واحد هنا يمكن بردين السلم اليه لان يمينته قامت على اثبات العشرة لنفسه وعلى اثبات الشعير لغيره
 والعشرة ثابتة له باقرار رب السلم فلا تقبل يمينته من هذا الوجه وتذا لا تقبل يمينته على اثبات الشعير لان
 اليمين على الشعير قامت على اثبات ما أقرب للغير واليمين على ثبات ما يقر به الا ان لغيره غير مقبولة
 فان من أقر لانسان بشئ وكذبه المقر له فقال المتراباً أقيم اليمين على ذلك تقبل بيمينته فهو معنى قوله
 أمكن ردين السلم اليه فيمكن القضاء بعقد واحد بيمينه رب السلم من هذا الوجه فيقضي به الجملة من
 الذخيرة اهـ وتتمام تحقيق هذه المسئلة في هذا الموضع **(قوله)** ان ارجب عدم ذكر هذه الجملة الخ
 يقال ان المدة اذا ذكرت على وجه الاستحجال لم يوجب جديلاً تأجيل الذم هو رب السلم فقد فات شرطه
 فلا يكون لما فصح أن ذكرها على سبيل الاستحجال شرط لكونه ملماً ولا يلحق ذكرها على وجه الاستحجال
 لعدم تحقق التأجيل ولا يفهم من مواعدهم شرطه التأجيل الا ذكر المدة على وجه الاستحجال وذكرهم
 هذا التفصيل فيما اذا كانت المدة أقل من شهر لا ينافي جريانه في السلم أيضاً مل **(قوله)** متعلق بقوله صح
 الآتي الخ والظاهر أن ضمير بدونه راجع للأجل السابق الذي هو أجل السلم وهو صادق بعدم أجل
 أصلاً وبأجل أقل من أجل السلم في السورتين يصح بيعه الآن فهو موقوف فيهما فيه بيمينه بغيره بمول
 باطلاً فانه اذا كان لا تعامل وذكر المدة على وجه الاستحجال كان محتملاً أن يوافق وذا موافق
 لكلام الشارح الآتي لكن يخالفه ما في اثر يلحق من أن الاستصناع فيما لا تعامل فيه لا يجوز اجتماعاً

(قوله وأجيب بأنه انما لا يجبر لانه لا يمكنه الخ) هذا انما أفاد عدم جبر الصانع ووجه عدم جبر المستصنع أنه ثبت له خيار الرؤية فباعتباره يكون له الضمخ اه من الزيلعي (قوله وهو مخالف لما ذكرناه آنفا الخ) قد يقال في تصحيح كلام المصنف في ذاته ان قوله فيجبر الخ ليس تفريعا على ما قبله بل على سابقه وهو مسألة السلم بقرينة ما ذكره بعده والأولى تقديم هذا التفريع دفعا للتوهم (قوله الأولى قبل اختياره الخ) مقتضى قول البدائع لانه باحضاره الخ ابقاء الرؤية على حالها وصحة التعبير بها اذ باحضاره سقط خياره وبقي خيار الآخر ولو كان المدار على الاختيار لجازله التصرف فيه بعد سقوط خياره بالرؤية تأمل (قوله) والتعليل لا يوافق المعلن على ما فهمه الخ) فيه تأمل ظاهر بل هو موافق للعقل على ما فهمه (قوله) وظاهره أن السلم لا يجوز الا في المثلى الخ) عدم جواز السلم لالآته قبي فقط بل لان النار عملت فيه ولا يمكن ضبطه حينئذ تأمل

(باب المتفرقات)

(قول المصنف خروء جام كثير) وفي السندى والمراد من كثرته ما يتأتى الانتفاع به فانه مع دقيق الشعر ينفع من الاورام الصلبة ومع زيت الزيتون ينفع من حرق النار ومع الخسل يحلل الخنازير وكذا مع برز السكبان ومع العسل ومع برز السكبان لفجر الدماميل ومع الحرف والخردل ينفع من النقرس والشقيقة والصداع المزمن ووجع الجنب والمفاصل واذا طبخ مع دقيق الشعر والخل والماء والعسل ينفع من الدماميل والخنازير والأورام الصلبة ومع دقيق الخنطة قدر ما يلتئم ويصير مرهما اذا طبخ على البرص وتزل ثلاثة أيام ثم يغسل ويجدد لطنخه برز البرص ومع الخسل ينفع من السعفة وأنواع الاستسقاء وكل مع السكتيين من درهم الى ثلاثة ينفع من الاستسقاء البارد ودرهمين منه مع ثلاثة دراهم دارصيني اذا شرب نفع من الحصى مجرب والجلوس في طيخه ينفع من عسر البول كما قرره في تحفة المؤمنين اه وفي تذكرة داود الحرف هو حب الرشاد اه (قوله لان الصحيح من مذهب أصحابنا أن الكفار مخاطبون بشرائع الخ) ومقابلته أنه يباح لهم الانتفاع به كما في البحر (قول الشارح أو مصفا) لعل الكتب الحديثة والتفسيرية تلحق به بجامع التكريم اه سندی (قوله) فصار هلا كما مستندا الى معنى فيها الخ) وكذلك اذا نظرنا الى أن تعذر قبضها من جهة المقرض فإن ذلك يوجب سقوطها عن المقرض وعدم المطالبة له تأمل (قوله لانه تعيب حكى الخ) فصار كالتيدير والاعتاق وقطع اليد ويترك على الاستحسان بأن التدير والاعتاق فهما اتلاف المالية وقطع اليد فعل حسي أو جبر نقصان في ذاتها كالوطء لما فيه من استيفاء ماؤها (قوله) فان خيف جازله البيع الخ) وان جازا البيع الا أنه لا يجوز ابقاء حق البائع من الثمن لان حقه متعلق بذمة المشتري بخلافه قبل القبض فانه ظهر ملك المشتري على وجهه تعلق به حق البائع تأمل (قول الشارح أي بآءه القاضي الخ) قال ابن كمال باشا ان هذا البيع وان كان قبل القبض الا أنه ليس بمقصود انما المقصود احياء حقه وفي ضمنه يصح بيعه لان الشيء قد يصح ضمنا وان لم يصح قصدا اه (قوله) فقال في البحر بعدما أعاد المسئلة في الصرف الخ) عبارة البحر بعدما فسر الدرهم في عرف مصر بأنه ينصرف الى ما وزنه أربعة دراهم بوزن سبعة من الفلوس وان هذا اذا لم يقيد هاما نصه وأما اذا قيدها بالنقرة كواقف الشيخونية والصرغتمشية فيصرف الى الفضة لا يمكن وقوع الاشتباه في أنها خالصة أو مغشوشة الخ (قول الشارح) كالمو كانت ستوفة أو نهرجة) أي فانه يرجع بالجناد اتفاقا (قوله) ظاهره

أنه لا يجوز الاقدام على الأخذ بما يسمع المالك) السماع من المالك ليس بشرط بل لو سمع من أخير بما قال المالك عند اللقاء وسعه الأخذ بالخبر وقوله وظاهره أنه الخ غير ظاهر من عبارة الشارح بل غاية ما أفاده جواز الأخذ وهذا يحتمل أن يكون على سبيل الإباحة وإن كانت عبارة الخاتمة المنقولة في السند تفسد الملك وعدم اشتراط السماع من المالك ونفسه رجل قال لقوم وهيت جاريتي هذه لأحدكم فليأخذها من شاء فأخذها واحد كانت له رجل سيب دابته لعله فأخذها انسان وتعاهدها قال أبو القاسم لصاحبها أن يستردها إلا أن يقول عند التسليم من شاء فليأخذها حينئذ تكون الدابة لمن تعاهدها قال أبو الليث الجواب كذلك إذا قال صاحب القوم معلومين فتكون هذه هبة استتمسانا لان الموهوب له وإن كان مجهولاً فعند القبض يصير معلوماً ولو سيب دابته وقال لا حاجة لي اليها ولم يتل هي لمن أخذها فأخذها انسان لا تكون له ولو أرسل طيراً مملوكه فارسله بغيره تسبب الدابة ولو قال رجل أذنت للناس جميعاً في ثمر نخلي هذه فمن أخذ شيئاً منها فهو له فيبلغ ذلك الناس وأخذوا من ذلك شيئاً كان لهم ولو رفع عيناً ساقطاً وزعم أن الملقى قال من أخذ فهو له وصاحب العين ينكر ذلك القول قال الناطقي إن أقام الرافع بينة على ما ادعى أو حلف صاحب الحق فأبى أن يحلف فهي للرافع ولو أن الرافع لم يسمع ذلك من صاحبها لكن أخبر بما قال صاحب العين عند اللقاء وسعه أن يأخذها بالخبر اه (قول) وبه يشي جامع الفصولين) مثل ما في الفصولين في السند عن الخاتمة وعبارتها وفي رواية لا يجوز بيعه إلا أن يكون خيراً للعبي وبذلك بأن يبيع الشيء بضعف قيمته وعليه الفتوى (قول) فكان هو المذهب) فبه أن الثاني غير عنه بل يفتى الفتوى فلا ينبغي العدول عنه تأمل (قول) لانه هنا تخلص لا شراء حقيقة) أي ومداً أمره به بألف فلا يجب ما زاد كما إذا أمره أن يقضي من دينه ألفاً فقتضى أكثر وفي السند عن الخاتمة لو قال الأسير لرجل اشتري بألف فأشترت بمائة ديناراً وعرض يرجع بالألف كأنه قال خلصني بما أمكنك إلى الألف والوكيل بالشراء إذا اشترى بمائة ديناراً وعرض لا يلزم الموكل اه (قول) في المجرى عن أبي حنيفة قال للحمام كيف تباع الحمام الخ) الظاهر أن موضوع المسائل مختلف وذلك أن ما قاله الامام فيه جهالة مقدار المبيع فإذا وزن لا ينعقد فيه البيع بمجرد الوزن فيكون لكل الخيار ثم إذا قبضه المشتري أو جعله البائع في وعائه بأمره ينعقد بيعاً بالتعاطي وما قاله محمد فيه جهالة محل المبيع فيثبت الخيار للمشتري بخلاف ما إذا عين الجانب مثلاً أو أمره بوزن الكل فإنه ينعقد بيعاً لعدم الجهالة ويفسر كما لو باعه فقيراً من هذه الصيرة بدرهم أو باعه هذه الصيرة بحساب كذا إلا أن الظاهر أن المسئلة الثانية لا ينعقد فيها عند الامام في شيء ولو رطل بالجهالة المحل وهي فاحشة تأمله بخلاف مسئلة الصيرة فإنه ينعقد عند غيره في فقير (قول) فلا باع أن يدفع اليه قيمتها الخ) فيه مخالفة لما تقدم في البيع الفاسد فإنه يقتضي الفساد (قول) فعلى قراره من الأرض الخ) أي بحيث لا يتضرر البائع ليوافق كلامه (قول) ورأيت فيه تقييد الزیوف بالنهرجة الخ) التعليل بقوله لان الصحاح الخ يفيد أنه لا فرق بين النهرجة وغيرها وأن المدار على استواء الصحاح والمكسرة بأن لا تروج الزیوف رواج الجياد وفي السند عن الخاتمة رجل دفع الدراهم إلى ناقد لينقد ففقر الدراهم وكسر قالوا يكون ضامناً إذا قال له المالك اغمز وهذا إذا كانت المكسورة تروج رواج الصحاح وتنقص بالكسرة وذكر بعد أوراق في الغصب رجل كسر درهم رجل فوجد داخله فاسداً أو كسر جوز رجل فوجد داخله فاسداً قال لا يضمن شيئاً انتهى فعلم أن ما نقله الشارح شمول على ما إذا لم ترج الزیوف رواج الجياد (قول الشارح وقال الثاني في رجل معه فضة نحاس الخ) أي مصنوعة

منه بعمل الكيمياء سندی (قوله لاحتمال أن يظهر الدرهم معبأ الخ) بل الظاهر أن هذه المسئلة من فروع التصرف في المبيع المكيل أو الموزون أو المعدود قبل كيله أو عده أو وزنه كما تقدم ويجرى ذلك في الصرف أيضا (قوله وأما لدفع أرضه مزارعة الخ) الظاهر أن قول الشارح لم يجز أي في حصة المالك أيضا لأن بيع الحصة في الثردون الشجر لغير الشريك لا يصح وكذلك في الشجر على ما يظهر لعله الخاق الضرر فتكون هذه المسئلة مثل مسئلة المزارعة المذكورة تأمل

(ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به)

(قوله الفرق بين التعليق والشرط الخ) الذي في الحموى عند قول الاشياء القول في الشرط والتعليق من الفن الثالث والشرط ما جزم فيه بالاصل أي أصل الفعل وشرط فيه أمر آخر وان شئت فقل في الفرق ان التعليق ترتيب أمر لم يوجد على أمر لم يوجد بان أو إحدى أخواتها والشرط التزام أمر لم يوجد في أمر وجد بصيغة مخصوصة اهـ ومن هذا تعلم التصريف في عبارة المحشى (قوله ويحتمل أن يكون قاعدة ثانية الخ) على الاحتمال الثاني جرى السندی حيث قدر لفظ ما فقال (و) ما (لا يصح تعليقه به) لكنه في حل الامثلة أبقى الاشكالات المذكورة في بعضها على حالها (قوله كما لو استأذن جاره لهدم جدار مشترك بينهما الخ) لا يصلح مثالا لما نحن فيه فانه في التعليق لا الشرط وأيضا التزام الحفظ لم يجعل له شرطا وانما هو جعل شرطا للاذن ويظهر أن الحوالة والكفالة من الالتزامات التي لا يحلف بها وأن الإبراع عن الكفالة من الاسقاطات المحضة التي لا يحلف بها وسيأتي في كلامه بيان ذلك كما أن الاذن بالتجارة من الاسقاطات التي لا يحلف بها كما يأتي أيضا كما أن الكتابة من الالتزامات التي لا يحلف بها فالمولي يلزم العبد البذل والعبد يلزم المولى العتق عند أداء البذل فكل منهما كتب على نفسه أمر هذا البذل وهذا الوفاء كما يأتي في كتاب المكاتب وفي الفصولين لا يجوز تعليق الكتابة بالشرط وتبطل بفاسده أقول هذا لا يتم على اطلاقه لو كاتبه بشرط أن لا يخرج من المدينة صحت ويبطل الشرط اهـ وسيأتي جواب هذا الاشكال عن القرمانى في حاشية الفصولين (قوله كقوله بعته ان كان زيد حاضرا) هذا ليس تعليقا محضاً بل اذا كان زيد محقق الحضور وتبين ذلك بعد البيع كان تنجيذا لا تعليقا لما ذكره أن التعليق على أمر كائن تنجيذ وان لم يتحقق حضوره لا ينعقد لكونه معلقا على معدوم وان ذكره في الشرط بلا لية مثالا للتعليق تأمل (قوله لكن فيه أن الكلام في الشرط الفاسد الخ) مقتضى كلامه أن ما كان ملائما يصح تعليق البيع به مع أن الظاهر عدم الصحة كما يعلم من كلامهم ومما ذكره الشارح وانما استثنوا الصورة المذكورة نظرا لمعنى خيار الشرط فتأمل (قوله على أن لاحدهما الصامت وللآخر العروض) تمام عبارة الجبر بعد قوله وللآخر العروض وقاش الخانوت والديون التي على الناس على أنه ان قوى شئ من الديون يرتعليه نصغه الخ (قوله وحاصله أن تعليق القسمة على رضا فلان غير مؤقت الخ) كلام العيني فيما واقتسموا دارا برضا فلان ولا شئ في فساد هذا الشرط سواء كان مؤقتا أو لا الجريان الجبر فيها وقول المحشى يصح في الجنس الواحد حقه في غير الجنس الواحد ولا يستقيم أيضا قوله أو على الاجناس المختلفة فانه صحيح فيها مع أن كلام العيني في داروهي جنس واحد يجرى فيها الجبر تأمل (قوله فلم يكن تعليقا بخطر الخ) فيه تأمل فانه كما لا يصح بما فيه خطر لا يصح بغيره (قوله ويحتمل أن يراد بالاطلاق عدم التقييد الخ) عبارة النهر صريحة في الاحتمال الاول فانه بعدما ذكر المسئلة وتعليقها عن الشارح بانه معاوضة مال بمال قال وهذا

يقتضى تخصيصها بما إذا كان بيعا ونقل نحو ما نقله المحشى عن صلح الزبلى وقال عقبه الآن الظاهر الى
 آخر عبارة الشارح والتفريع لا يدل على الاحتمال الثانى فانه اذا كان عن انكار أو سكوت لا يكون بيعا فهو
 مقابل لكونه بيعا تأمل ويكون قصد صاحب النهر ادخال مسئلتى الانكار والسكوت للمسائل الثلاث
 المنقولة عن الزبلى بدليل اقتضائه فى التفريع عليهما **(قول)** ويصح تفريع البراءة على القاعدة الاولى
 (الخ) فيه تأمل وذلك لان مقتضى القاعدة الاولى عدمه اذا البراءة بالشرط ملائما أولا لانه وان كان من
 التليكات الا انه ليس بمبادلة مال بمال فهو خارج عنها **(قول)** لكن علمت أن الوصية يصح تعليقها بالشرط
 المذكور فى آخر كتاب الهبة أن الرقبي اعلم تصح وصيد لانه لم يعلقها بطريق موته بل بشرط أن يموت
 والمرفق له حتى فكانت مغايرة اه كما ذكره السندى وغيره **(قول)** ويلزم منه صحة التعليق
 (الخ) لعدم صحة التعليق (الخ) **(قول)** وينبغى انه ان أجارته الورثة يصح (الخ) حيث كانت عبارة
 النهر هكذا ينبغى للشارح أن يقول ولولوارته ان أجازت الورثة **(قول)** وفيه ان المانع كونه مغايرة (الخ)
 وصحتها معاقبة بالعتق وهو خطر على احتمال الوجود لماسيأتى فى الوصايا أن هذا من باب الاضافة
 لا التعليق **(قول)** وهو مردود بما فى هبة النية بجملة ما لا يصح تعليقها بالشرط الفاسد ثلاثة عشر
 (الخ) أى كلام النهاية يفيد أن الكلام فى ايجاب الاعتكاف لافى نفس الاعتكاف أى ومعلوم أن
 ايجابه بالنذر ثم أجاب عنه بان معناه ما اذا قال أو يجب الخ وقوله لكنه خلاف الظاهر لان الظاهر أن
 المراد الايجاب بالنذر وسيأتى فى العرف عند قوله المواعيد تاوان لازمة لمصلحة الناس أن قوله أنا أجب لا يلزم
 به شئ ولو علق وقال ان دخلت الدار فأنأجب يلزم الخ **(قول)** وقد حكي الزبلى فى كتاب الاقرار خلافا
 فى أن الاقرار المعلق باطل أولا) أى بل صحح ويطل الشرط **(قول)** ولم أر من دبر حجة بطلانه به (الخ)
 تقدم فى عبارة البحر عن المبسوط التفسير بحجج فى قوله اعلان على ألف درهم ان حلف أو على أن يحلف
 الخ فيعمل به ولا يضر مخالفة الاصل كما أن بطلان الوقف بالشرط الفاسد مخالف له وقد سمعت ما نقله عن
 البحر من تصريح به - م بأنه لا يصح تعليقها بالشرط وانه يبطل بالشرط الفاسد **(قول)** الا أن يكون الفهم
 للحكاية المفهومة من قوله وحكى) والتعليل على هذا الاحتمال طاعرفة ان الشرط - هذه الرواية يقتضى
 صحتها والحكاية عنها بانها رواية يقتضى ضعفها فتكون هذه الحكاية ضعيفة **(قول)** ويمكن التوفيق بينه
 وبين ما فى الاسماعى بان الشرط الفاسد لا يبطل عقد التبرع الخ) تقدم فى الوقف اعتماد بطلان شرط
 البيع وان الوقف صحح وأن الفتوى على ذلك **(قول)** والاصل فيها ما ذكره فى البحر عن الاصوليين الخ)
 فيه تأمل وذلك أنه ليس كل ما يأتى يصح مع الهزل حتى يقال لا تبطل الشرط الفاسد **(قول)** كوهبتك
 هذه المائة أو تصدقت عايلك بها على ان تخدمنى - هذا) ينظر ما وجه عدم حمله على العوض والظاهر أن
 المائتة فى كلام النهر وقع تحجر يقع عن الامنة فيكون ما ذكر من فيل الشرط يبطل وتصح الهبة وخمير
 تخدمنى للامة لا للموهوب له **(قول)** الشارح وأجاب فى النهر بان هذا من المحتال وعد الخ) عبارة
 وهذه ترد على اطلاق المصنف وجوابه أن هذا من المحتال وعدان **(قول)** صوابه المحتال عليه) لا حاجة
 لدعوى انطباطل الصلة مقدرة فى كلامه وهذا أمر ظاهر ثم كان الاولى الاثبات بها **(قول)** ويظهر لى
 الجواب بان الحوالة قد تكون مقيدة الخ) يظهر أن ما قاله انما يصح وجهها فساد الحوالة فى هذه المسئلة
 لا جوابا عن ورودها على المصنف **(قول)** مالو باع ورا من زيد فقال اشتره رخصا الخ) انظر
 ما ذكرناه فى هذه المسئلة أول الاقالة **(قول)** الشارح وعليه يعمل اطلاقهم) وحل القرمانى قول

القصولين تعليق الكتابة بالشرط لا يجوز وانها تبطل بالشرط على شرط بان لا يعلى كما اذا كاتبه ان لم يخرج
 من المدينة **(قول)** بان ادعى نسب التوأمين حقه زيادة أحد **(قول)** الشارح وعن جناية غصب
 ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل الخ قال عبد الحليم هذه مسائل ثلاث لم تذكر في بعض الكتب ووجهه أن
 هذا في الحقيقة ضمان شرط فيه شيء والضم ان كفاؤه وقد ذكر واحكمها اه وأصله للمعدي
(قول) ولعل مسورة المسئلة لو أتلف ما غصبه الخ الاحسن في التصوير أن يقال ان الجناية وقعت من
 المغصوب الخ وما ذكره هو تصوير الغصب الآتي وبه يندفع التكرار في كلامهم **(قول)** تقدم
 تصويره الخ وما هنا أعم **(قول)** بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم حين آمن أهل خيبر الخ ليس مما نحن فيه
 فان الكلام فيما لا يبطل بالشرط الفاسد ويبطل الشرط دونه وهذا شرط صحيح ولذا بطل أمان آل أبي الجعداء
 رحى **(قول)** علق أمانهم بكتائبهم الخ لعل أصله بعدم كتمانهم ثم رأيت الحوى قال بعدم الخ **(قول)** وان
 المراد أن الرد بخيار عيب أو شرط يصح الخ حقه زيادة لا في يصح أو لا وتابا وكذا الثاني قوله يصح تقييده
 والمناسب أيضا أن يقول في الجواب وان كل ما لم يصح تعليقه لا يصح تقييده والحاصل أن المقصود من
 العبارة أن تعليق الرد في الخيارين لا يصح ويكون له الرد كما كان لا ما يتوهم من أن تعليق الرد بأحد
 الخيارين بالشرط لا يصح تقييده كما يدل على ذلك الامثلة المذكورة في تصوير كلام الكثر والمصنف تأمل
 وبالجملة ان هذا البحث يحتاج لتقرير زائد فتأمل وانظر ما في العزيمة والمتعين في فهم عبارة المصنف أن
 المراد بالتعليق التقييد وان القصد منها أن تقييد الرد بأحد الخيارين بالشرط لا يصح وان كان الرد في نفسه
 صحيحا **(قول)** اذ لا يظهر تصوير تقييد التعليق لان نفس التعليق فاسد فلا معنى للقول بان التقييد
 فاسد حينئذ مع أن الكلام في بطلان الشرط خاصة **(قول)** مع أنهم لم يستووا بينهما في الطلاق والعناق
 لا يضر عدم التسوية بينهما في الطلاق والعناق صحة كل منهما في ما يخلاف ما نحن فيه فان الاضافة تصح
 فاما مكن الحمل عليها في اذا جاء غمد ولا يصح التعليق **(قول)** وذكر في الدرر عن العمادية الخ عبارتها
 على ما في حاشية البحر بان يقول الامام القاضى اذا أتى كتابي اليك فانت معزول قيل يصح الشرط ويكون
 معزولا وقيل لا يصح الشرط ولا يكون معزولا وبه يقتضى كذا في العمادية والاسر وشنية **(قول)** واعتراض
 بان عبارة العمادية والاسر وشنية قال ظهير الدين المرغيناني ونحن لانفتى بصحة التعليق الخ عبارته
 في حاشية البحر قال في العزيمة وعبارتهما قال ظهير الدين الخ وليس فيها ما يدل على الاعتراض بل
 القصد نقل كلامهما ولا يلزم من عدم صحة التعليق أنه يمتنع العزل حتى يتم ما قاله الشارح وما أجابه
 المحشى وقدم انه ليس المراد بطلان نفس التعليق مع صحة لمعلق بل المراد أنه لا يقبل التعليق بمعنى انه
 يفسد به **(قول)** وقد يجب ان يبطل بالتعليق لا يبطل بالشرط بالاولى الخ مقتضاه أنه ينعزل
 بمجرد التعليق وأنه لا يبطل به مع أن ما تقدم عن القصولين لا يفيد ذلك ولم يقل أحد انه لا يبطله التعليق وأنه
 ينعزل بمجرد كذا يفيد كلام الشارح أيضا وعبارته في حاشية البحر وقد يقال المراد بالشرط ما يعم التعليق
 فالسذ كورات لا تبطل بالتعليق بل تصح به ولا تبطل باقتراثها بشرط بل يبطل التعليق والشرط **(قول)**
 قال الطوري في تكملة البحر وقد يفرق بحمل ما في الهداية الخ الاحسن أن يجاب عن الهداية بان
 المراد بالتعليق في كلامه التقييد فلا ينافي ما قاله محمد فان المراد بالتعليق في كلامه التعليق الحقيقي
(قول) في كفر بخلاف الاسلام هذا مسلم ان قصد ذلك وان قصد الامتناع عن الكفر بهذا التعليق فلا
 يكون كافرا وان فعله لزمه كفارة عين كما اذا قال ان فعل كذا فهو كافر اه ط **(قول)** ليس فيه تعرض

لنحول الكفر في هذا القسم الخ) بل فيه ما يدل على دخول الكفر في هذا القسم فإنه قال في آخر كلامه
 فإنه إذا علقه المسلم على فعل وفعله الخ فإنه لم يحكم بكفره إلا بفعله وأما قوله وكافرا بمجرد النسبة فإنما هو
 في غير التعليق فالجواب أنه يتحقق بمجرد النسبة بدون تعليق وبه لا يكفر إلا بتحقق الفعل فإنه يوجد الترتيب
 حينئذ وقبله موقوف على وجود الشرط تأمل (قوله هذا حاصل ما ذكره في كتب الأصول) تقدم
 قبيل باب الرجعة ما يفيد عدم الفرق بين التعليق والإضافة وأن الحل قبل ذلك على حكم تلك المسالك في
 جميع الأحكام فانظره (قوله لو قال أجر تلك هذه رأس كل شهر يكذا يجوز في قولهم) لأنه لم يجعل قوله كل
 شهر الخ إلا بيانا للآجرة بانها كل شهر كذا فالقصد أنه أجرها مدة معلومة ثم بين آجرة كل شهر (قوله لكن لم
 أر من صرح بصحة التعليق في المضاربة الخ) ما مر من الأصل من أن التعليق يصح في الاستقاقات
 المحضة يدل على صحة التعليق في المضاربة (قوله وأنت خير بان الكلام في الإضافة الخ) بناء على أن
 إذا جاء غدا إضافة لا تعليق كما هو أحد قولين في الأعيان أيضا ولو قيل أنه تعليق وصحة مناه تكون الإضافة
 كذلك صحيحة بالاولى وعلى كل فعبارة الفصولين لا تتخالف ما في الشارح عن العمادية تأمل (قوله كذا
 في الدرر) لا يشمل التعليل الرجعة والشركة ولا يظهر فرق بينهما وبين المنار بدق تأمل

(باب الصرف)

(قوله ولا يفتى ما فيه) كذلك لا يفتى ما في جوابه قبله (قوله يشترط في مضمون الخ) صحة فيه عدم الخ
 (قوله ثم أجاب عنه) أي بقوله قلت لا منافاة بينهما لاختلاف الموضوع وذلك أنها عروضا أشبهت الثمن
 فبالنظر إلى الأول يكتب في قبض أحد البديلين وبالنظر إلى الثاني لا يصح البيع لم فيها وزنا انتهى وقال الجوى
 الدراهم لا يخلو الحال فهما بين أن تكون كاسدة أو رابحة فإن كانت كاسدة فليست بالأعروضا وإن كانت
 رابحة فليست بالأثمانا وحينئذ لا يتم هذا الجواب والجواب الصحيح أن يقال إن ما في البرازية محمول
 على أن الفلوس كانت في الصدر كاسدة وما في فتاوى فارتى الهداية محمول على أنها في هذه الأعصار
 المتأخرة صارت رابحة بدليل قوله والفلوس ليست من المبيعات بل دارت أثمانا فتأمل اه لكن مقتضى
 كون الكاسدة عروضا عدم اشتراط قبض شيء من البدلين لا قبض أحدهم فلم يظهر وجه الرواية الأولى
 (قوله وأنه لا يلزم الجمع بين الفعل والقول) اظهر لزوم الجمع في مثل الشرط إذا قبض وحده
 لا يبطل الشرط وهو يخل بالقبض تأمل اه وفي المنبع اختيار وإن كان لا يفتى في حصة واحدة لكنه
 يفتى في القبض المستحق بالعقد فكان اشتراط القبض بدلا من اشتراط عدم إيراد أجل لغيره ولو تفرقا
 ولا حدهما اختيار عيب أو روية جاز لا تنهيا لاعتناع الملأه كون القبض الذي يفتى فيه العيين ثابتا فيصح
 العقد ولا كذلك الأجل وخيار الشرط فهذا هو الفرق إذ في الأخيرة وفي شروع الهداية انما أفرد
 اسقاط الخيار بالذكر بعدما جمع بين الخيار والأجل في الذم لانه لم يلم في المجلس من غير قاطع الأجل
 يجوز اه كما أن الظاهر أيضا أنه يكتب في قولهما أسقطنا الخيار والأجل لصحة العقد في ذاته بدون توقف
 على التقدير وانما يشترط بعد ذلك لبقائه على الصحة (قوله الآن يفتى كل الأنف في قوله فمته أنف على أنه
 من الذهب الخ) بهذا الحل لا يتدفع عدم مناسبة ما ذكره من الانقسام إذ عند الانتهاء في الجنس لا انقسام
 سواء قدرت قيمة الطوق بالفضة أو الذهب تأمل ولو حمل الاتيين في قوله بأنفين على الذهب لثم كلامه تأمل
 (قوله وبعد هذا يرد عليه كما قال ط أنه عند اختلاف الجنس لا تعتبر القيمة الخ) فيه أن الأصل الاتي لم

يشترط فيه الاتقايض وهو يحتمل أن يكون المراد به قبض أى شئ وإن قل ويحتمل أن يكون المراد قبض ما قابل التقدم من الثمن ولا مرجح لاحد الاحتمالين فلم يكن صريحاً في المناقاة وما هنا صريح في الاحتمال الثاني فتعين الرجوع اليه حيث لم يكن الاصل نصاً في المخالفة تأمل **(قوله)** فالمقبوض من ثمن الحلية كما في الزيلعي علله الزيلعي بقوله لانه لو قال ان الكل ثمن السيف يكون المقبوض من ثمن الحلية لان السيف مع الحلية شئ واحد فجعل المنقود عوضاً منه ولان مراده أن يسلم له كل الثمن ولا يسلم له الا بهذا الطريق اهـ وهذا التعليل موجود في صورتي الامكان وعدمه فلا وجه للحمل الذي ذكره المحشى وما في الكافي لا يشهد له لان الثياب ليست من مسمى الدراهم بخلاف السيف فانه يطلق على النصل والحلية تأمل **(قوله)** ومقتضاه أن المؤدى من خلاف الجنس وان قل يقع عن ثمن الحلية الخ) فيه أنه عند اختلاف الجنس لا بد من قبض ما قابل الحلية من الثمن بان يقوم كل منها ومن السيف في دفع ما قبلها ولا يكفي دفع أقل من ذلك لان الثمن ينقسم باعتبار قيمتهما كما تقدم عن الزيلعي في مسألة الامة والطوق ومعنى قوله كيفما كان انه لا يشترط تحقق زيادة الثمن **(قوله)** كسفينه ما على طرف مقبضه من فضة أو حديد قاموس **(قوله)** وأن المعتمد عدم اعتباره الخ) أى العلم أى بل المعتبر بنفس الثوب لاعلمه **(قوله)** لكن ينبغي أنه لو زاد على أربعة أصابع أن يعتبر هنا أيضاً مقتضى تعليل التارخائية بأنه تبع محض عدم اعتباره ولو زاد على أربع أصابع وحل الانتفاع وعدمه شئ آخر تأمل **(قوله)** أو هو علة لقوله صح فيما قبض وما بعده لا يظهر كونه علة لما بعده لما قال ان علة بطلان البيع فيما لم يقبض **(قوله)** ولا يخفى أن النكول عن اليمين ان كان من البائع فهو كالينة الخ) فيه أنه بنكول البائع لا يثبت الاستحقاق في المشتري بل البيع على حاله اذ هو بذل أو اقرار ولا يسرى شئ منهما على المشتري فلم تحقق الشركة وان ضمن البائع نصيب المستحق **(قوله)** ولكن قيل في العقود الخ) أصل العبارة قيل يحتمل في الخ ولا يحتمل الخ أى فان العقد انعقد صحيحاً وانما طرأ الفساد بالافتراق لا عن قبض اذ القبض شرط البقاء على الصفة وصرف الجنس لخلاف جنسه شرط للتصحيح ابتداء وهو صحيح بدونه وليس كلامنا في الطارئ **(قوله)** ودين النفقة للزوجة لا يقع قصاصاً بين الزوج عليها الا بالتراضى في الهندية من فصل أحكام التوكيل بتقاضى الدين مانعه الوكيل بقبض الدين من رجل اذا وجب عليه من جنس الدين المطلوب وقعت المقاصة كذا في الخلاصة **(قوله)** وتعين بالتعيين ان راجت) حقه زيادة لا وحذفها من قوله بعده لا تخلص **(قوله)** لعدم الرضا بها بخر) العبارة المذكورة انما ذكرها الزيلعي لا البصر فحقه العزو اليه وعبارة البحر وان كان البائع لا يعلم تعلق العقد على الاروج فان استوت في الرواج جرى التفصيل الذي أسلفناه في كتاب البيوع كذا في الفتح اهـ والتفصيل هو أنها اذا اختلفت مالية فسد البيع الا اذا بين في المجلس **(قوله)** أى فالبيع والاستقراض بالوزن) الظاهر صحة البيع والاستقراض بالوزن مع التعارف على العدد وبالعكس لحصول العلم بالثمن والقرض كما أن الظاهر أيضاً في المتساوى أنه يجوز البيع والاستقراض عدداً اذا كان غير مختلف القدر نعم اذا وقع الاختلاف فيه لا بد من الوزن كما أن حكم الدراهم الخالصة كذلك كما أن الظاهر أيضاً صحة الاستقراض في المشار اليه بدون وزن كما يفيد كلام الشارح خلافاً لما قاله المحشى **(قوله)** وظاهره اعتماد ما في الخانية) بل الظاهر اعتماد ما يفيد عبارات المتون **(قوله)** وقال الزيلعي ولو باعها بالفضة الخالصة الخ) ما قاله الزيلعي هذا ذكره عقب ذكر حكم ما اذا باع المتساوى بجنسه **(قوله)** أى ثبت للمشتري الخ) لعلة البائع **(قوله)** كذا في البصر لم

أره لتفسيره الخ) ذكر الزيلعي ما وافق البحر حيث قال بعد بيان حكم ما إذا اشترى بالدرهم التي غلب عليها الغش أو بالفلوس وكان كل منهما ناقصاً كسدت أو انقطعت عن أيدي الناس وعلى هذا إذا باع بالدرهم ثم كسدت أو انقطعت عن أيدي الناس الخ ونحوه في شرح المقدسي فاللازم اتباعه ما لم يوجد صريح نقل يخالفه **(قوله أو بقيمة الهالك)** عبارة ط الكاسد **(قوله)** والظاهر أن ما فيها مبنى على قول البعض الخ) قد يفرق بين ما في الفتح فإن الكاسد فيه مبيع وبين ما في البرازية فإنه ثمن ولا يلزم من تحقق الخلاف في الأول تحقيقه في الثاني للفرق الواضح بين الثمن والمبيع **(قول المصنف)** ويطلب بنقد ذلك العيار الخ) أراد به المقدار السندي والمراد به في عرف الناس الكمية للفضة والغش ولعل هذا هو المراد به هنا **(قوله غلت الفلوس القرض الخ)** ليس في عبارة البحر وعدم ذكره هو المناسب لما بعده من قوله يوم البيع **(قوله)** والظاهر أن الكلام فيه كما مر في غالب الغش الخ) لم يعلم مما مر حكم الانقطاع في أفلس القرض وإن علم حكمه في التبائع **(قوله)** لأنه اشترى بالفلوس وهي تقدر بالعدد الخ) بيان ما قاله زفر من عدم الجواز أن هذا بيع أما بقيمة نصف درهم فضة أو بفلوس وزنها نصف درهم وكلاهما لا يجوز أما الأول فلأنه باع بقيمة غيره ولو باع بقيمة نفس المبيع لا يجوز بقيمة غيره أولى فصار نقضاً لير ما لو باع بارية بقيمة عبد وأما الثاني فلأن الفلوس مقدرة بالعدد لا بالوزن اه من السندي عن الزيلعي **(قول الشارح صغيراً)** في بعض نسخ الخط كبيراً وهو أولى **(قوله)** فعندهما جارا لبيع في الفلوس الخ) وأصل الخلاف أن العقد يتكرر عنده بتكرار اللفظ وعندهما بتفصيل الثمن **(قوله)** المراد بآئن هتاما يثبت ديناً في الذمة الخ) كون المراد بذلك بعيداً فإن القصد بيان ما علم كونه ثمناً ومبيعاً مما تقر من أول البيوع إلى هنا ولا شك في علم أن كلا من مبيع في بيع المقايضة ولو كان المراد ما ذكره لما صح إطلاق الثمن على المثل المعين المقابل بعين فإنه تعين بالتعيين ولم يثبت ديناً في الذمة تأمل الآن يقال إن المراد بما يثبت ديناً ما يقبل ثبوته ديناً اه وبالحالة كلامه هنا وفيما بعده مثل نظرو تأمل **(قول الشارح)** بهلاك أي الثمن ظاهره ولو مشار إليه وعليه جرى السندي حيث قال ولو مشار إليه فلا يبطل البيع وإنما يترتب في ذمة المشتري مثله إن كان مثلياً وقيمته إن كان قيمياً اه وظاهر إطلاقه قبول المثليات إذا كانت ثمناً مشار إليها فليتأمل مع أن المعلوم أن الذي لا يتعين بالتعيين خصوصاً النشدين لا غيرهما من المثليات فعلى هذا يبطل العقد بهلاكها إذا كانت ثمناً معينا تأمل **(قوله)** كما إذا اتفقا على البناء الخ) التشبيه راجع لقوله وهما اعتبر المواضعة ولو أرجع للاستثناء كان المناسب زيادة عدم **(قوله)** وإن اتفقا على البناء على المواضعة الخ) قال في شرحه على المنار (وإن اتفقا على البناء على المواضعة فإن الثمن أفتان عنده) لأنهما جادا في العقد والعمل بالمواضعة يجعله شرطاً فإدخاله فيفسد البيع فكذا العمل بالأصل عند المعارض أولى من العمل بالوصف اه وقال في حاشيته لأن الالف الذي هو داخل في العقد يكون قبوله شرطاً في البيع فيفسد ولم يعتبر المواضعة هنا لوجود ما يعارضها من فساد البيع بخلاف صورة المواضعة مع عدم المعارض وعند الإمامين الثمن ألف لأنهما قصدوا السمعة ذكر أحد الالفين لأجله متابلاً بالمبيع فكان ذكره والسكوت عنه سواء والخاص أنهما يملان هنا بالمواضعة لافي صورة إعرانهما وأبو حنيفة رحمه الله تعالى بأصل العقد **(قوله)** لأن مدعى الجدل لا يحتاج إلى برهان الخ) ويقال برهان مدعى الجدل قبول لاسقاط الميمن عنه كما في نظائره **(قوله)** بأن اتفقا بعد البيع على أنهما أعرنا وقتاً عن المواضعة هذه صورة مما دخلت في أوله والآخر وان لم يتفقا على المواضعة فبدخل في باقي الصور بعده لكن لما

كان اللزوم انما هو في هذه الصورة فقط حمل كلامه عليها وفيما عداها الاختلاف الذي ذكره المحقق **(قول الشارح أو قبله)** هذا اخذ من شرح المجمع لابن ملك لا من الدرر السندى **(قول)** ولعل ما ذكره مبني على انه صار معدلا للاستغلال الخ لعل وجه ما قالوه انه صار معدلا لاجبار بالشراء فانه لا يقصد به في بيع الوفاء الا اعداده للاستغلال واستغلاله بعد ذلك وبهذا يصير معدله كباقي الشراء البات **(قول)** وصح في العقار أي التعامل

(كتاب الكفالة)

(قول) عبارة الفتح ولها مناسبة خاصة بالصرف الخ ولما كانت المناسبة الثانية عامة في ذاتها الانواع اليسوع راعى الشارح عمومها ولم يسلك مسلك غيره **(قول)** مقتضاء أن ابن القطاع حكاه وليس كذلك يمكن أن يقال ان قوله وتثليث الخ جملة معطوفة على قوله وحكى ابن القطاع الخ أي ويجوز فيها تثليث الخ من السندى **(قول)** والمراد بها العهد في الجموي انه تعالى لما خلق الانسان أكرمه بالعقل والذمة حتى صار أهلا لوجوب الحقوق له وعليه وثبت به حقوق العصمة والحرية والمالكية وهذا هو العهد الذي جرى بينه تعالى وبين عباده يوم الميثاق وهذا غير العقل لما انه لمجرد فهم الخطاب والوجوب مبني على ذلك الوصف المسمى بالذمة حتى لو فرض ثبوت العقل بدون ذلك الوصف لم يثبت له وعليه اه كذا نقله عنه السندى **(قول)** من باب اطلاق الحال وإرادة المحل في العبارة قلب **(قول)** الشارح الى ذمة الاصيل يعني أنها صار مطلوبين المكفول له سواء كان المطلوب من أحدهما هو المطلوب من الآخر أولا كما في الكفالة بالنفس اه من الجبر **(قول)** وكذا بتسليم عين غير مضمونة كالأمانة فيه أن هذا داخل في تسليم المال فانه أعم من كونه مضمونا أو غير مضمون وسيد كر أن كفالة تسليم المال يمكن دخولها في كفالة المال ولم يقل في الدين لكن هذا ظاهر في دخول ما ذكر في قول المصنف الآتي وأما كفالة المال لافي قوله هنا المطالبة بنفس الخ فانه لا تدخل فيه الكفالة بتسليم المال نعم لو زاد الشارح أو بالتسليم لكان التعريف شاملا ولو قيل أراد بقوله أو دين ضمان ذاته أو تسليمه يكون كلامه شاملا كما أن المراد بالعين ما يشمل تسليمها **(قول)** يظهر لي الاتفاق على ثبوت الدين في ذمة الكفيل الخ بخلاف لما ذكره من حكاية الخلاف فلا عبرة بدعوى الاتفاق لمخالفتها عباراتهم وان كانت الفروع متفقا عليها **(قول)** الاولى اسقاطه ليتأتى له التفريع بقوله فلم تصح الخ فيه تأمل فانه يعلم من اشتراط كون المكفول به مالا أو نفسا أنه لا تصح الكفالة في غيره فتم تفريع عدم صحتها بمجرد وقوعه على هذا الشرط تأمل ويدل لصحته تعليله لعدم صحتها بهما بقوله فانها ليسا بنفس ولا مال **(قول)** وسيد كر الشارح هناك استثناء الدين المشترك الخ فانه مع كونه ديناً صحيحاً لا تصح الكفالة به لأحد الشريكين **(قول)** وينبغي أن يزيد أو فعلا كما لو كفل تسليم الأمانة الخ قد علمت دخول الكفالة بتسليم المال في الكفالة بالمال **(قول)** لا تجوز له الا اذا كان تاجرا الظاهر أنه لو لم يكن الصغير تاجرا وقبلها له وليه تنفذ لتمامها بقبوله تأمل ولتراجع عبارة الكافي وقد يقال كيف لا تصح له الا اذا كان تاجرا مع أنها نافع محض وما كان نفعاً لا يتوقف على اجازة الولي وسيأتي للعنى الكفالة عن الصبي وله عند قول المصنف وصح لو غننا فليتنظر ثم رأيت في القصولين مانعه الكفالة للصبي لم تجز قيل هو جرح عن الضار لا النافع بدليل قبول الهبة والصدقة وفي هذا منفعة فيجوز قال لأن الهبة والصدقة تصح

بالفعل وفعله معتبر وأما هنا فلا بد من قول وقوله لم يعتبر اه من الفصل الثلاثين لكن المقرآن ما تمحض
 نفعاً من العقود كالإتهاب وقبض الهبة يصح بلا توقف على الإذن **(قول)** مما لا بد له منه) الظاهر أنه غير قيد
 بل لو اشترى له شيئاً ليس مما لا بد له منه يكون كذلك تأمل ثم رأيت في جامع أحكام الصغار على ما نقله الجوى
 فإن كان الدين دين الصبي بأن اشترى الأب أو الوصى شيئاً للصغير بالنسيئة وأمره حتى ضمن المال أو ضمن
 بنفس الأب والوصى فضمنانه بالمال جائز وضمنانه بالنفس باطل أما ضمنانه بالمال فلا أنه التزم شيئاً كان
 عليه قبل الضمان فإنه قبله كان يرجع رب المال عليه فلم يكن هذا الضمان تبرعاً الخ اه **(قول)** وبجاء
 فيه في التهر) بقوله وفي كونه مستأجراً نظراً إذا المستأجر مجهول فأنى تصح الإجارة وأيضا فيه عدول عن
 الظاهر بما لا داعي إليه ادعى ما ادعى يكون قوله وأنبأه زعيم تصريحا بما علم من قوله ولن جامع به جل بعير
 وقال الرازي هذه كفالة لرد مال السرفقة وهو كفالة للمال يجب لأنه لا بد للشارق أن يأخذ شيئاً على رد
 السرفقة ولعل مثل هذه الكفالة كانت تصح عندهم اه لكن فيما قاله الرازي تأمل إذا ليرد ما قاله الألو
 كان جل البعير لخصوص السارق تأمل **(قول)** الأظهر أن يكون بمعنى فاعل الخ) وعلى كونه بمعنى
 مفعول يكون معناه أن المديون جله هذه الكفالة بأن كانت بأمره تأمل **(قول)** احترازاً عن خلاف
 جواب الكتاب الخ) لم يظهر المراد بهذه العبارة فإن إخراج القاضى عن الكفالة حكم بغير جواب الكتاب
 فهو مخالف له لا احتراز عنه وإن كان بعد الحكم صار تبعاً عليه لا ارتفاعاً عنه لاف به كما أن قول المعنى زيادة
 احتياط الخ غير ظاهر أيضاً فإن المتعاقدين لو فسد ذلك المسمى وأخرج القاضى الكفيل عن الكفالة
 لا يصح إخراجها عنها في الواقع لعدم ولايته إبطال حتى الغير وإن لم يتصددها لا فائدة في إخراجها ثم ظهر أن
 المراد بما نقله عن أبي على التمسك في أنه بإخراج القاضى الكفيل عن الكفالة بعد الأيام المعدودة تكون
 المسئلة إجماعية ويتأتى له منع الطالب من مطالبة الكفيل بموجب الكفالة ولا يكون في هذا المنع مخالفة
 لجواب الكتاب لأنها صارت اتفاقية وإن كان الإخراج نفسه تنافاه فالفقيد حيث نشد الاحتراز عن
 مخالفتها في المستقبل **(قول)** فإن قال برئت اليك منه يبرأ في المستقبل الخ) يتأمل في وجه البراءة مع أنه لم
 يوجد من الطالب إبراء وأعله أن قول الكفيل ذلك وتسلم الطالب منه المطلوب مع هذا الشرط يعد قبولاً
 للبراءة تأمل **(قول)** وبه ظهر أن كلام الشارح محمول على كفالة المال الخ) الظاهر بقاء كلام الشارح
 على عمومته الشامل للكفالتين وأن عدم تأجيله تأمياً فبهما لأن القصد أن كل طلب له أجل وهو لم يقم
 بموجب الطلب الأول بعد التأجيل فيطالب به ولا يجاب لأجل آخر لو جوب الدساء عليه بقتضى الطلب
 الأول الذي وجد أنه أجل له الآن تكرار التأجيل متصور في حقه كقوله نفس لمصور تكرار الموافقة
 بتكرار الطلب كما ذكره ولعدم تصور ذلك في كفالة المال لم يؤجل تأمل **(قول)** وبه يعلم أنه لا حاجة إلى
 إقامة البينة الخ) ما فعله المصنف من إعماد إقامة البينة عند عدم التمسك به هو الأصوب والتفصيل
 الذي ذكره الزيلعي إنما هو إذا لم يقم بينة على غيبة لا تدعى فاسمها مقدمة على التفصيل المذكور وحينئذ
 يكون مفهوم كلام المصنف فيه تفصيل **(قول)** ولا يخفى أن التوهم بأن الخ) قد يقع بأن التلازم في كفالة
 النفس فلا يتوهم دخول ما إذا كفل برقبته خصوصاً مع ذكر المسئلة الثابتة في كلامه الخ) **(قول)** والا
 فلا يبرأ كما في السراج) يظهر أن محله إذا لم يقبله فاذا قبله وقال لم يمت نفسي عن إمامة فتح كما في الأجني
(قوله) أي الثلاثة الخ) لعل حقه الأربعة بزيادة الأجني الذي زاد على المصنف **(قول)** مسطرة لا بالملة
 الخ) لعله مثبتة **(قول)** لكن هذا مخالف لكلام المصنف وغيره الخ) فيدان كلام المصنف في قبول

قول المدعى انه اراد البيان عند الدعوى لتصح الكفالة وما هنا فيما اذا اراد المدعى الزام الكفيل بما بينه
ومعلوم انه لا يكفي بيانه لالزامه بل لابد من بينة او اقرار المدعى عليه او الكفيل وليس كلامه مبني على
ما في السراج (قول قيد بالدعوى الخ) لاجابة التقيد بالدعوى فان الكفالة بنفس الحدود والقود خارجة
بقول المصنف بالنفس فالاولى ابقاء المتن عاما شاملا للكفالة بالنفس في دعوى حد والكفالة بالنفس في
نفس الحد تأمل (قول هذا الحق التمر تاشي الخ) أي فيجوز التكفيل بنفس من عليه بالاجماع وفي
الاجبار عليه عندهما اه زيلبي (قول قد صرح به الحاكم في الكافي حيث قال ولو ادعى رجل الخ)
ما في الكافي انما افاد انه لا يؤخذ منه كفيل لاقامة الحد عند دعواه وارادة ان يقام الحد عليه ولم يتعرض
ان هذا متفق عليه أو مختلف والمنقول عن صاحبين انه في القود وحد القذف يجبر على اعطاء كفيل
بالنفس فيما ولم ينقل عنهما شيء في حد السرقة فألحقها التمر تاشي بهما عندهما التوقف كل على الدعوى
(قول فالأظهر أن يكون مراده أن ما سيجي عن قولهم لا تصح الخ) نقل هذا التوفيق السندي عن عمه
محمد حسين الانصاري وقال لاجابة التوفيق لان الموضوع مختلف (قول فما أجاب به في التهر غير صحيح
الخ) قد يقال مراد التهر بحقوقه تعالى وحقوق عباد مخصوص حقوق التعزير بدلالة المقام لا مطلق
حقوق حتى يرد عليه انه لا يقضى بعلمه في الحدود والحالصة وقد يدفع ايراد التهر من أصله بأنه ليس ما هنا قضاء
بالعلم بل بالاخبار من العدل أو المستورين وقد اكتفوا به هنا كافي كثير من المسائل (قول والا أرسل
اليها أمينا الخ) يسألها عن دعوى الزوج فان أقرت بهذا الشاهدان بذلك وأجبرها على التوجه الى الزوج
أو بالحق قال في الهندية من الفصل الحادي عشر في العدوى ان كان القاضي مأذونا بالاستخلاف يبعث
خليفته اليها يعني المريض والمخدرة فيقتضي بينهما وبين خصومهما وان لم يكن مأذونا به يبعث أمينا من
امثاله بشاهدين عدلين حتى يخبر القاضي بما جرى ثم اذا ذهبوا الى المدعى عليه فالأمين يخبره بما ادعى
عليه فان أقر بذلك أشهد شاهدين بما أقربه وأمره أن يوكل وكيله يحضر معه مجلس القاضي يشهدا عليه
بما أقربه بحضرة وكيله فيقضى عليه بحضرته وان أنكر والمدعى له بينة يأمر المدعى عليه أن يوكل كذلك
وان لم يكن له بينة فالأمين يحلف المدعى عليه فان حلف أخبر الشاهدان القاضي بذلك حتى يمنعه من
الدعوى وان نكل عن اليمين أمره أن يوكل كذلك ويشهدان بنكوله ويقضى عليه بالنكول اه
(قول وهذا مبني على القول بانها بعد الدخول بها برضاها ليس لها منع نفسها الخ) أو على القول بأنه
لا تسمع دعوى المهر بعد الدخول بها (قول وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه الخ) ينظر الوجه
في هذه المسائل المذكورة في الكافي ووجه الفرق بينها فان ما في شرح الاشياء غير محرر ولم يذكر في
حواشيه شيء وليس في عبارة الاشياء هذه ما يفيد أن المأذون مدعى عليه كما يفهمه كلام الشارح في رآدبه
ما اذا كان مدعى والسيد مدعى عليه على التفصيل المذكور (قول لان المدعى عليه اذا أنكر كونه الخ)
يعني أن المدعى عليه ادعى عليه المدعى انه وصى او وكيل ولو ادعى المدعى الوصاية لنفسه أو الوكالة كان
الحكم كذلك كافي السندي عن شرح أدب القاضي (قول وهذا اذا لم يذكر معلقا الخ) لا معنى لهذا
التقيد فانه فيما تقدم لا فرق بين تنجيز وتعليق لوجود ما يدل على الالتزام وأيضا عبارة الفصولين فيها
كفالة مال والأنسب أن يقول هذا اذا كان فيها التزام بخلاف ما اذا لم يوجد فانه يفصل بين المعلق
وغيره ثم يستدل بعبارة الفصولين تأمل (قول كما اذا اعتق بعضه وسعى في باقيه الخ) في السندي
نقل عن الرحقي لا نسلم أن بدل السعاية لا يسقط الا بالقضاء أو الرضا بل يسقط أيضا بموت المستسي

فهو دين ضعيف انتهى وهو عجيب فكتبه اه (قوله) وقد يجاب بان المهر وجب بنفس العقد (الح) في هذا الجواب تأمل وذلك أن الدين الضعيف كبذل الكتابة والسعاية والدية على العاقلة يقال فيه انه وجب بسببه مع احتمال سقوطه بالموت أو التجهير فيقتضي هذا أن احتمال سقوطه بما ذكر لا يصير منه ضعيف مع أنه ليس كذلك فاقاله هنا لم يزد التعريف الا اشكالا وما يأتي له ليس حاسم له (قوله) والظاهر أنها لو وجبت في مال الغافل (الح) يتقرر ما كتبناه على هذه المسئلة في باب الرجوع في الهبة فانه مفيد (قوله) فظهر الفرق بينه وبين المهر والثمن لكن لم يظهر منه الفرق بين المهر وبين باقي الديون الضعيفة كالدية على العاقلة (قوله) ويظهر من هذا أنه يرجع على المولى (الح) ليس في ذكر القيد الثاني ما يدل على أن الرجوع على المولى ويظهر أنه اذا أراد الرجوع على المكاتب لا بد من تحقق القيدين واذا أراد الرجوع على المولى يشترط القيد الثاني فقط (قوله) والا كانت كفالة نفس) هذا مسلم اذا دل الكلام عليها والا لا تعتد أصلا كما قدمه (قوله) ذكره في المجرى عن أبي حنيفة (نصا) على ما في المجرى تكون لمجرد الشرط غير متضمنة للوصول وعلى ما في التوارد تكون متضمنة لها (قوله) والفرق أن الاولى مبنية على الامر دلالة (الح) ما ذكره من هذا الفرق صحيح لأن الامر الذي انبثت عليه الكفالة الاولى غير لازم بمعنى أنه يصح الرجوع عنه والذوب الذي انبثت عليه الكفالة الثانية لازم لا يقبل الرجوع بخلاف ما ذكره بعده فانه غير صحيح فان كلاما من الذوب والمبايعة لم يتم حتى بعد فسلم يجب شي عاب الكفالة بل الوجوب موقوف على المبايعة أو الذوب في المستقبل وكلاهما غير موجودا (قوله) أو المراد بالمرجع ما قابل الضمى في قوله ما يابعت (الح) هذا على جعل ما موصولة ومتممة للشرط لا على جعلها تكميلية متممة فيكون عليه التعليق من التعليق الصريح كان (قوله) من اصاب الدرابة ختمت كل مال على فلان (الح) الامثلة ليس كل منها فيه التعليق بشرط تعذر الاستيفاء بل بعضها كذلك وبعضها لا بل ليس من الامور الثلاثة وحينئذ يظهر أن المناسب مطلق صحة التعليق بالملائم بدون تقيد بهم هذه الثلاثة (قوله) والانصاف ما في الدرر لان ارتكاب تأويل هذه العبارات وارجاع بعضها الى البعض يحتاج الى نهاية التكلف (الح) لا يظهر وجه للقول بصحة الكفالة وبطلان التعليق فانه يخرج العلة عن العلية والمتعين ارجاع الثاني الى الاول (قوله) فلا يلزم الكفيل ما لم يقض (الح) انما يظهر على الاول لا الثاني (قوله) لم يبين أن البائع حين قبضه قبض شيئا لا يستحقه) يفيد أن الحاق الشرط بعد قبض البائع اثنان من الكفيل وأنه لو اُلحق قبل قبضه يكون للكفيل الرجوع على البائع (قوله) ولو كفل بالدرابة بعد قبض السبي اثنان لا يجوز (الح) علة في البحر نقلا عن انما تبين بقوله لكونه كفل بماله من ضمانات على السبي مع أن هذه العلة موجودة فيما لو كفل قبل قبضه اثنان ولعل وجهها أن يشبهه على السبي من ضمانات الدافع والسبي نائب عنه في القبض اه ثم رأيت لسندى نقل المسئلة عن تاجيخان على ما في البحرين وعلاها بما ذكرنا (قوله) وكالوجه الكفالة (الح) ليس في هذه المسئلة أمر حكى (قوله) لأن الواجب اذا أذن للموهب بقبض الدين جاز (الح) ما ذكره من هذه العلة غير كاف لخدمة الهبة لأن تسليم وان وجد لم يوجد قبض الكفيل من المديون للدين وقد قلنا بصحة ما عجز دقوا بها وتقدم أن هذا القرض مما يدل على أن الكفالة تضم ذمة الى ذمة في الدين (قوله) فانه يرجع بما أدى (الح) هذا ظاهر اذا لم يخالف أمره بالزيادة أو بنحو آخر وقال في البحر بخلاف المأمور بقضاء الدين فانه يرجع بما أدى ان أدى أرد أو ان أجود لم يرجع الا بالدين فيرجع بما أدى ما لم يخالف أمره بالزيادة أو بنحو آخر (قوله) فاذا قبضه) أى

المطالب يكون للكفيل الرجوع على المطلوب بمقتضى الهبة **(قوله ولو أدى بشرط أن لا يرجع لا يجوز)**
 أى الرجوع على المطلوب **(قوله قلت هذا واراد على مسألة الولوية الخ)** فيه أن مسألة الشارح هو عين
 ما فى الولوية لا غيره وعلى فرض أنه غيره فالظاهر وروده عليهم ما قالوا قلنا ان الكفيل ملك الدين بمجرد
 الهبة لا معنى لاداء الدين بعد ذلك للمطالب بعد هالته لادين له بعد هابل صار ملكا للكفيل فكيف
 يتأتى أدائه اليه الاعلى وجه الهبة المتدأة وحيث لا فرق بين كونها قبل الاداء بهذا المعنى أو بعده تأمل
 ثم ان ما يأتى فى الهبة أن هبة الدين لغير من عليه لا تصح الا اذا أمره بقبضه وأنه يكون قابضا للواهب
 نيابة ثم لنفسه بحكم الهبة وقالوا مقتضاه لا تلزم الا اذا قبض وله منعه وعزله عن التسليط قبله ومقتضى
 ما قالوه هنا أنه يملكه بمجرد الهبة والظاهر أن المراد بصحة الهبة له انعقادها موجبة للرجوع على الاصيل
 لأنه ملك الدين حقيقة بمجرد هبها والا كيف يتأتى ذلك مع أنه لو وهبه عيناً يد غيره وسلطه على قبضها
 لا يملكها الا به فالدين الذى هو وصف قائم فى الذمة أولى تأمل وبهذا يتوافق ما هنا وما قالوه فى هبة الدين
 لغير من عليه **(قوله لانه لم يجب المال للكفيل على الاصيل بعد)** هذه العلة موجودة فى مسألة الشارح
 ومع ذلك صح الرهن ثم يقال ان مسألة الشارح وجب الدين للكفيل مؤجلاً بخلاف مسألة التعليق فإنه
 لم يجب أصلاً على ما يأتى **(قوله ولا يخفى أن المكفول انما يجب بسدين الطالب حقيقة فيلزم حبس**
الاصل بدين فرعه الخ) سيأتى له عن النهاية عند قوله ولا يسترد أصيل ما أدى الى الكفيل أن الكفالة
 توجب ديناً للكفيل على الاصيل لكنه مؤجل الى وقت الاداء ولذا لو أخذ الكفيل من الاصيل رهناً أو
 أبرأه أو وهب منه الدين صح الخ ومقتضى هذا صحة ما قاله الرملى وأن الحبس انما للدين الكفيل وان كان
 مؤجلاً لأنه هو الذى أوقعه فى هذه الورطة تأمل **(قوله)** ثم يظهر ما ذكره الخبير الرملى على القول بان
 الكفالة ضم ذمة الخ لا يظهر ما قاله الرملى على هذا القول أيضاً فإنه لا دين للكفيل على المطلوب وان
 كان كل منهما مديوناً للطالب **(قوله أما لو رد المسترى بعيب ولو بلا قضاء لم يبرأ الكفيل الخ)** هذا
 بالنسبة للغريم كما هو ظاهر وقوله بلا قضاء لعل حقه ولو بقضاء **(قوله)** والظاهر أنه معصوم فيما اذا كانت
 الكفالة بغير أمره الخ يصور أيضاً بما اذا كانت بأمره بان قال الكفلى بما على فكفله بألف وأتكر أن
 تكون عليه بل قال على غيرها أو أقل وحلف فان الكفيل يطالب بها ويرأ الاصيل عنها بحلفه وان كان
 يلزمه ما أقرب **(قوله محل براءة الكفيل ببراء الطالب الاصيل اذا لم يكفل بشرط براءة الاصيل الخ)** هكذا
 ذكره فى البحر ويظهر أنه لا حاجة له فان الاصيل يرى بمجرد الكفالة على الوجه المذكور بدون توقف
 على البراء لانها حينئذ ابراء **(قوله بشرط قبول الاصيل الخ)** سكوته كذلك كما فى السندى فاشتراط
 القبول ليس على ظاهره بل المراد أنه يشترط عدم الرد فيدخل السكوت **(قوله كالأبرأهم الخ)** حقه
 ضمير الافراد تأمل **(قول الشارح وفيه يشترط قبول الاصيل البراء)** انظر مع ما قالوه ابراء الدائن
 مديونه لا يتوقف على قبول ويرتد بالرد اه وبهذا يعلم أن المراد باشتراط القبول عدم الرد فيصدق
 بالسكوت **(قوله لعوده بعد الاجل)** الأحسن فى التعليل ما يأتى عن الزيلعى **(قوله)** وأجاب المقدسى
 بان ما فى الخاتمة فى معنى الاقالة لعقد الكفالة الخ الاظهر حمل ما فى الخاتمة على رواية فى المذهب وهى
 ضعيفة فإنه لا معنى لجعل أخرجه اقالة **(قوله)** على أن ابراء الاصيل يتوقف على قبوله الخ علمت أن
 شرط القبول ليس على ظاهره بل المراد أنه يشترط عدم الرد فيدخل فيه السكوت **(قوله أى ان البراءة**
عن باقى الدين الخ) أى للكفيل **(قوله الأولى أن يقول لما امر الخ)** لعل الأولى أن يقول كما مر أى من أنه

إذا أدى بغير ما ضمن الخ فإنه يفيد أنه إذا أدى من جنس آخر رجوع بما ضمن **(قول)** ومقتضاء صحة الصلح ولزوم المال الخ لا يخفى أن عبارة الهداية إنما تفيد عدم براءة الأصل ببراءة الكفيل الحاصل من هذا الصلح ولا تعرض فيها لصحته ولزوم المال فليست مخالفة لما في الخاتمة ولا شكت في عدم صحته وعدم لزوم المال في الكفالتين كما يفيد ما أطلق عبارتي الخاتمة والهندية وما نقله عن التتارخانية لا يفيد التفرقة بين الكفالتين بل غاية ما أفاده براءة الكفيل إذا كان مع كفاالة النفس كفاالة مال وعدم جوازه وعدم البراءة في كفاالة النفس المجردة تأمل **(قول)** وهذا أينما ترجع منه لقول أبي يوسف لكن في السندی عن النهر واختار المصنف قول محمد بن النضر عليه اه **(قول)** لاحقيقة المجهول المجهول ما تواردت فيه المعاني على اللفظ بلا ترجيح لاحدها اه منار **(قول)** لما فيه من معنى التملك قال الزيلعي عند قول الكنز وبطل تعليق الخ لان في البراءة معنى التملك كالبراءة عن الدين وهذا على قول من يقول بنسب الدين على الكفيل ظاهر وكذا على قول من يقول بنسب المطالبة لا غير لان فيها تملك المطالبة وهي كالدين لانها وسيلة اليه والتملك لا يقبل التعليق بالشرط وقيل يصح لان الثابت على الكفيل المطالبة دون الدين في الصحيح فكان اسقاطا محضا كالطلاق والعتاق ولهذا لا يرتفع براءة الكفيل بالرد لان الاسقاط يتربا بالاسقاط بخلاف التأخير عن الكفيل حيث يرتفع بالرد لانه ليس باسقاط بل هو خاص بحق المطلوب فيه بدعي لا ف البراءة عن الدين لان فيه معنى التملك اه **(قول)** وظاهره ترجيح عدم بطلان الخ أي حيث أخرد دليل هذه الرواية كما هو عادة الهداية من تأخير دليل الرابع **(قول)** واسلم أن إذا فنه تعلق الى البراءة من إضافة الصفة الخ ما ذكره هنا غير متعين بل هو خلاف المتبادر من نسبة البطلان الى التعليق والتعليل المذكور يناسبه كما هو ظاهر لمن تأمل ولا يلزم من القول ببطلانه صحة البراءة وأنها تكون مخيرة كما هو ظاهر أيضا **(قول)** فكيف ينسب اليه ما ذكره الشارح قد علمت أن النسخ اختار الرواية الثانية وكان الشارح فهم من عبارة الفخ الاحتمال الاول في الرواية الثانية فصح نسبة ما ذكره الشارح اليه تأمل **(قول)** بل كلامه قريب من كلام الهداية الماز فراجع قد سمعت عبارة الزيلعي فتأملها تجددها كما قال في النهر **(قول)** مبسوطا في الخاتمة حاصله الخ فيه أن ما ذكره في الخاتمة إنما هو في تقييد البراءة عن كفاالة النفس بشرط لاقى تعليقها به الذي الكلام فيه والظاهر من علمه بطلان التعليق في كفاالة المال أن كفاالة النفس كذلك لا يصح تعليق البراءة عنها ومسئلة التقييد بشرط شيء آخر ليس الكلام فيه على أن كلام المصنف ليس فيه تقييد بكفاالة المال وان قال "سندی" اعتبار أن الكلام فيها تبع للملبي والشارح تبع في ما فعله البحر **(قول)** ان "كفاالة" توجب ديناً للمطالب الخ أي بتحقيق معناها ما ذكره لأنها في المراجعة لذلك والاشارة في قرنة ودية الكفيل على الأصل فإنه هو الذي يظهر من قوله لانه ملك بالاقضاء **(قول)** توجب ديناً للمطالب على الكفيل حقه على الأصل كما يفيد آخر عبارته والمطالب لا يجب له على الكفيل الا المطالبة **(قول)** فانه أشار فيه أيضا الى أنه لا استدلال الخ ليس في عبارة الكافي هذه ما يدل على أنه لا استدلال وهو لا على الأصل وعدم طيب الربح للكفيل لا يدل على ذلك ويقال هو وان كان أماته تتعلق به حق الغير **(قول)** على وجه مقتضاه الخ لعله ليس له الخ **(قول)** لان الكفيل وجب له بمجرد الكفاالة على الأصل مثل ما روي في كتاب على الكفيل وهو المطالبة مقتضى ما سبق أن الكفيل وجب له على الأصل من ردها الذي يفيد في المقبوض المات لا المطالبة لكن عبارة الفخ لانه وجب له على الأصل مثل ما روي في كتاب على الكفيل وهو المطالبة

لكن آخرت مطالبة الكفيل الى أدائه فتزل ما للكفيل على الأصل منزلة الدين المؤجل الخ **(قوله)** فلا يجوز أيضا لجهالة نوع الثوب وغنه قلت فلو كان زيد مدنياً بعشرة وكفل بها خالداً فامر زيد خالداً بأن يشتري ثوباً معيناً لكبر بخمسة عشر ديناً ثم يبيعه على غيره ولو بعشرة ويقضى الدين عنه فهذه الصورة انتفت فيها جهالة المبيع وقدر الثمن واشتملت على التفويض في بيعه فهل ما خسر خالداً يكون مضموناً على زيد أم لا وظاهر عباراتهم يقتضي انصرافها الى زيد لصحة التوكيل بانتفاء الجهالة اهـ **(قوله)** فقيه تستيت الضمان مع ايهام عوده للكفول أيضاً الخ هو حاصل في قوله قضى له عليه والايهام مندفع بقوله له وحقه أن يقول مع ايهام عوده للكفول له تأمل ولا بد من تقديره حتى يعلم المكفول عنه فلا يصح حينئذ جعله قاصراً غير محتاج الى مفعول ولم يوجد من الشارح تنبيه على أن الأولى اسقاطه بل غاية ما ذكره أن عبارة الدرر بلا ضمير وهذا غير دال عليه وعلى تقدير دلالة عليه وأن الأولى اسقاط الضمير تكون الكفالة حينئذ غير صحيحة لعدم بيان المكفول عنه **(قوله)** وقوله حتى لو ادعى الخ هو معنى ما في الفصول العمادية ادعى على رجل الخ) إلا أنه لا بد من حل ما في الفصول على ما إذا كانت الكفالة بالأمر حتى يتأتى القول بأن القضاء على الغائب أيضاً ثم رأيت في الفتح ما يفيد حيث قال لو ادعى أني قدمت الغائب الى قاضي كذا وأقت عليه البيعة بكذا بعد الكفالة وقضى عليه لي بذلك وأقام بيعة على ذلك صار كفيلاً وصحت الدعوى وقضى على الكفيل بالمال سواء كانت بأمره أو بغير أمره إلا أنه إذا كانت بغيره كان القضاء على الكفيل خاصة **(قوله)** ثم ذكر أن المطلقة هي الحيلة في القضاء على الغائب وأن المقيدة لا تصلح الخ قال في حاشية البحر في المحصر نظر بل المقيدة بمقدار الأمر كذلك كما علمت نعم يظهر التخصيص بالمطلقة إذا لم يكن له شهود على كون الكفالة بالأمر أم إذا كان له شهود عليها وأثبت ذلك على الكفيل ثبتت على الأصل ولو كانت مقيدة وكأنه خص المطلقة لان الكلام في حيلة الاثبات على الغائب بالمواضعة وذلك حيث لا بيعة اهـ **(قوله)** وبهذا التقرير يظهر لك ان الإشارة في قول الشارح وهذه لا مرجع لها الخ لاشك أنه في المقيدة المذكورة في كلام المصنف قد برهن على الأمر أيضاً وبذلك تعدى الاثبات على الغائب فصح جعله حيلة لكن ان كان الاثبات للأمر بيعة صادقة يكون المدعى وشهوده غيراً ثمين والا أئتمروا ونفذ القضاء لا بتثاقه على الشهادة والبحران في كون ذلك حيلة لعدم وجود بيعة له على ذلك ولو كان له بيعة صلح أن يكون حيلة **(قوله)** وبه ظهر أن الإشارة بقوله وكذا الحوالة راجعة الى أصل المسئلة الخ لاشك أن مراد الشارح الإشارة الى بيان جعل الحوالة حيلة لاثبات الدين على الغائب ولا شك في تأنيها في صورة الحوالة المطلقة والمقيدة وما يأتي من أن شرط صحتها كون المال معلوماً استنبطه في البحر من قول البرازية لا تصح الحوالة بما يذوب له على فلان فعدم الصحة قاصر على مثل هذا لا في مثل قوله أحلتك بما لي على فلان فان الظاهر صحة الحوالة فانه لم يوجد في كلامهم ما يدل على عدم صحة الحوالة فيه نعم لو أقر المحال عليه بالحوالة في المقيدة لا يتأتى اثباته على الغائب تأمل **(قوله)** لكن نقل شيخنا عن فتاوى الشيخ الشلبي أن حضوره مجلس البيع وسكوته بلا عذر مانع له من الدعوى الخ فعلى هذا يقيد كلام المصنف والبحر بالأجنبي فقط وإذا كان قريباً أو زوجة يكون مجرد حضوره مانعاً من دعواه فكاتبته بالأولى تأمل **(قوله)** فاذا حلف وقال ليس لك على حق أي في الحال فهو صادق كيف يكون صادقاً مع أن عليه حقاً وذمته مشغولة به في الحال ولذا لو حلف أنه ليس عليه دين يمحت وإن كان لا يطالب به الآن للتأجيل فلا بد من توجيه اليقين بأنه لم يكن عليه دين يطالب به في الحال أو نحو ذلك **(قوله)** وأخذ من المشتري مع الثمن قيمة

(الولد الخ) حقه أن يقول وأخذها مع قيمة الولد والعقر من المشتري لم الخ على ما هو معلوم من باب الاستحقاق
(قوله لا مرجع في كلامه له - ذا الضمير الخ) قد يقال مرجع الضمير إلى المأخوذة من قوله وكذا
 التوائب المراد بها المعنى الذي رآه في هامش نسخة **(قوله)** وفيه اشكال لأن الإعطاء عانة لا ظالم على
 ظله) يندفع الاشكال بان الظالم هنا محقق وتحملة له أولى من تحميلة لغيره والأولى منه أن يعطى من هو
 عاجز عن دفع الظالم عن نفسه عانة له على دفع الظالم عن نفسه **(قوله)** وقوله ان كان عالما به أى بنقب
 الدلو يشكل عليه مسألة الاستحقاق) يندفع بان التبرير في مسألة الاستحقاق في نفس المعقود عليه
 بخلافه في مسألة الطمان فانه في تعلقاته فلذا شرط فيه العلم بالنقب **(قوله)** أما في الأصل الثاني فهو
 ظاهر الخ) في كون ضمان الغرور ضمان الكفالة حقيقة تأمل فان الكفالة بالمعنى السابق غير موجودة
 هنا تدبر **(قوله)** إلا أن يكون لفظ الإيعنى لكن) هذا هو الأنسب ادلا معنى لكون الهبة لازمة عادة
(قول الشارح وأفتيت بأن ضمان الدلال والسمار الثمن للبائع باطل الخ) هذا ظاهر فيما اذا بائرا
 العقد لا فيما اذا بائرا المالك

(باب كفالة الزوجين)

(قوله) فلو كفل أحدهما عن صاحبه دون الآخر الخ) هذه المسئلة واردة على ترجيح مسألة المصنف
 بما ذكره الشارح اذ مقتضاه أن لا يصح تعيينه انضافا إلى أن العلم بالثأمة امر فيها **(قوله)** والقياس
 أن لا يصح لأنه شرط فيه كفالة المكاتب الخ) الأولى ما قاله الزيلعي لأن مسألة المكاتب والكفالة
 بيد الكتابة وكل من ما بائرا بطل وعدا لا أفراد أولى **(قوله)** الشارح لم يستثنهما) لكن
 مقتضى ما قدمه الشارح من ضمان جهة الامالة على جهة تاتية أدل لا يرجع إلى بائرا على نهيه
(قول المصنف ولو كفل عبد غير مديون الخ) عدم رجوع العبد عما اذا به - مدعته لا فرق فيه بين
 ما اذا كان مديونا أولا نعم) ومالكالة حال الرق بشرط له عدم التمتع بالدين وإذا في التمتع لم يقيد
 العبد بشئ والشارح أشار بقوله جاز لفائدة تقييده بغير المديون وان كان له مدقة بالأسببة لكم
 بعدم الرجوع

(كتاب الخوالة)

(قوله) ونسب إلى الأهل إلى أبي يوسف) وعليه العتق - مديون - ارشاد **(قوله)** لا يكون
 متطرا الخ) فيكون له الرجوع - به إلى له على المال عليه ان كان له دين **(قوله)** ولزمت قبل الدين
 إلى ذمته لما اختلف حكم الإبراء وانهد) فان الإبراء - شذوذ - لميل الدين إلى الدين عليه وهو يرتب
 بالرد **(قوله)** ولو وهبه رجوع الخ) ولو كان الدين يتحمل لكون الإبراء - هبة - سواء في عدم الرجوع
 قال في الفتح في هذه الصورة ولو كان الدين يتحمل إلى منه من الإبراء والهبة - وفي حقه - ولزمت رجوع
 اذ لو انتقل الدين على المال عليه كتاب الهبة إبراء فلا رجوع - بل - من سندات **(قوله)** فعلى الأول يقال
 فقال الخ) المراد بالأول المعنى اللغوي كما أن المراد بالثاني المعنى الشرعي **(قوله)** برآن المأذون يطالب
 له - راجع بعد العتق) معنى هذا أن العبد اذا حال وتولى المال توجه المدعي عليه - ان
 ما - وتارة بعد العتق - ان - من عبوروا والا فالكلام في شرط صحتها - به - لم يحل - هو - وفي المنبع غير

أنه ان كان مأذونا يرجع عليه المحال عليه اذا أدى وتعلق برقبته ان لم يكن في يده ما يوفي وان سجدوا يرجع عليه بعد العتق اه وهذا أصوب **(قول)** وأما رضا الثالث وهو المحتال عليه فلانها التزام الدين الخ في السندي والمذهب انه لا بد من رضا المحال عليه سواء كان عليه دين أو لا وسواء كان المحال به مثل الدين أو لا بحرا **(قول)** لكن لا يخفى أنه على الثاني لا يثبت الخ) القصد التوفيق بين روايتي اشتراط رضا المحال عليه وعدمه ولا شك في حصوله بما قاله الاكمل والرجوع وعدمه شيء آخر لا تعرض له في الكلام وان ثبت اذا تحققت الحوالة من المحيل ولا يثبت اذا لم تتحقق منه تأمل ثم ان ما ذكره الشارح من التوفيقين لا يتأتى مع ما ذكره في الدرر من علة اشتراط رضا المحيل فان مقتضاها عدم صحة الحوالة بلا رضاه ولو كانت غير موجبة للرجوع أو كان ابتداءها من غيره **(قول)** فقولها لما قدمناه أن قبولهما الظاهر أن المسمي فيه زائده الخ) قد يقال لا حاجة لدعوى الزيادة والعبارة فيها تعليل والمراد بقبولهما الايجاب والقبول والقصد بيان اشتراط اتحاد المجلس لهذا العقد وهذا مستفاد مما ذكره في البحر أو لا **(قول الشارح)** فان قبولها الخ) الذي في نسخ الخط قبولها هو الوجه في الاستدراك بما في الدرر **(قول الشارح)** لا حضورهما أي معا والافلا بد من حضور أحدهما ورضا حتى يتحقق عقد الحوالة بالايجاب والقبول اذ ركنها الايجاب والقبول كما نقله ط عن البدائع وان كان ظاهر عبارته أنه لا يشترط حضورهما أصلا ولذا استدرك به على ما قبله المفيد اشتراط القبول في مجلس الايجاب ويدل على ذلك تصوير الدرر الآتي وكأن وجه الاستدراك أن الكلام السابق انما يفيد انعقادها بالايجاب والقبول ولا يفيد اشتراط حضور المحتال حتى يكون قابلا لها وقد أفاد هذا الاستدراك أنه شرط **(قول)** حتى لا يكون له أن يرجع بخلاف ما لو قيل للمدين عليك ألف فلان فأحله بها على فقال المدينون أحلت ثم بلغ الطالب فأجاز لا يجوز عند الامام ومحمد كذا في البرازية سندی **(قول)** فلو احتال بمال مجهول على نفسه الخ) أي مجهول ثبوته على المحيل وليس المراد بمجهول القدر فان عبارة البرازية لا تفيد اشتراط عدمه بل ما يأتي عن الذخيرة يفيد ذلك كما نقله المحشي عنها وعن البحر وكذا ما قدمه المحشي في الكفالة قيل قول المصنف وكفالاته بالدرك الخ عن شرح التحرير تأمل والظاهر أن الضمير في نفسه راجع للمحيل أي أنه مجهول عليه بسبب عدم معرفته أنه يثبت أولا أو راجع للمحتال عليه والجار متعلق باحتال **(قول الشارح)** زاد في الجوهره ولا في الحقوق) أشار في شرح نظم الكزالي تمثله بأن يحمله بحق الشفعة الثابت له على المشتري انتهى سندی **(قول)** ما ذكره في المغنم أنه يورث عنه لتأ كدملكه فيه وقد وجد الجامع للقياس فيها وفي الوديعة) حقه في المغنم وان كان متأكدا لأنه لا يملك فلم يكن كالوديعة المقيس عليها فلم يرل التردد في صحة هذه الحوالة موجودا على ما ذكره **(قول)** وزاد في التهر والمحتال عليه الخ) الظاهر ما نقله في التهر اذ ليس الكلام في صحة عقد الكفالة حتى يقال انه يتم بقبول المحتال بشرط رضا الباقيين بل في براءة المحيل من الدين وهي متوقفة على قبول المحتال عديه أيضا لكن يراد به بالنسبة له ما يشمل الرضا وفي العناية المراد بالقبول رضا من رضاه شرط فيها اه وفي مختصر القصد يرى الحوالة اذا تمت بقبول المحتال له والمحتال عليه برئ المحيل اه وهذا يوافق ما في التهر **(قول)** لا لو رد بعيب ولو بقضاء الخ) ما ذكره من عدم البطلان في هذه وما بعدها استحسان والقياس البطلان كما قال زفر وجه القياس أن الكفالة مقيدة بالتمن وقد بطل قبل الحوالة ووجه الاستحسان أنه قيد الحوالة بالتمن ولم يتبين أن التمن لم يكن واجبا ليظهر بطلان الحوالة بل يسقط للمال فلا يظهر في حق الغريم المحتال بخلاف

الاستحقاق والحرية لانه ظهر بذلك أن الثمن لم يكن واجبا أصلا فلم يثبت ما قيد به الحوالة فلم تكن صحيحة
 اه منبج (قول المشتري يستقل بالقسط بخيار العيب الخ) الذي تقدم في خيار العيب عن الثمانية
 يخالف هذا ونصه رجل اشترى شيئا فعلم بعيب قبل القبض فقال أبطلت البيع مع بطل البيع ان كان بمضمر
 من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وان علم بعد القبض فقال
 أبطلت البيع الصحيح أنه لا يبطل البيع الا بقاء أو رضاه (قول عاد الدين الى ذمة المحيل) وذلك أن عقد
 الرهن لم يبق بعدم موت المحال عليه مفسا اذ لم يبق الدين عليه ولرهن مدين ولادين محال بخلاف ما اذا ترك
 كفيلا بأمره أو بغيره لان الكفيل خلف عنه زيلعي (قول وأنكر المحيل ذلك فالقول له أيضا) لان
 المحتال أقوله باليد والتصرف له في ذلك المال والانسان يتصرف ظاهر النفس فلا تسرع دعواه أن ذلك له
 بلا بينة زيلعي (قول أي محاربا) أي متعارفا فيمكن أن يخرج به عن الحقيقة ولو لم يخرج به كان عتده لا فلا
 يدل على الاقرار فاتفق ما قيل أنه لا يعارض الحقيقة فاحتماله لا يخرج به عن ارادة الحقيقة اه منبج
 (قول المصنف أحاله بماله عند زيد وديعة الخ) هذه من مسائل الجامع الصغير صورته رجل أودع رجلا
 ألف درهم ورجل على المودع ألف درهم فاحال المودع الذي له الألف على المستودع بالألف الذي عنده اه
 بناتية (قول يعلم منه بالاولى أن الحوالة المطلقة كذلك الخ) فيما قاله تأمل وذلك أن الحوالة المطلقة
 أوجبت براءة ذمة المحيل من الدين وترتب في ذمة المحال عليه ولا يهود شي منه على المحيل الا بالتدوي حتى
 لو مات لا يأخذ المحتال الدين من تركته وان كان له أخذ كغيب كعادته عن شرح المجمع وعبارة البرازية
 مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتال المال من المحتال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة فالمحتال مع
 سائر الغرماء سواء ولا يترجح المحتال بالحوالة ولو قد سده به بينه الذي على المحتال عليه لو مات قبل الاستيفاء
 يتساوى المحتال مع سائر الغرماء اه وهكذا عبارة الخلاصة عن ابيادان والظاهر حمل ما ذكرهما
 أولا على الحوالة المقيدة بالعين لا المطلقة والاتفاق كلامهم (قول وصرح في اخاوت منسلان الحوالة
 بموت المحال عليه) أي في المقيدة وفي المطلقة يؤخذ الدين من تركته وما في الكافي انما هو في المقيدة
 أيضا كما هو ظاهر (قول ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطا في الحوالة الخ) نحوه في الهندية
 (قول ولا يجبر على بيع داره الخ) مقتضى صحة اشتراط بيع دار المحيل في العقد وجبره على البيع
 ليؤدي من الثمن أنه لو اشترط في العقد بيع دار المحال عليه أن يجبر على البيع وأداء الدين من الثمن بل هذا
 أولى من اشتراط بيع دار المحيل تأمل (قول وان لم يقبل) أي المكفول له (قول وان لم يقبل) بل فلان
 فالكفيل على ضمانه الخ) وجه عدم بطلان الكفيل ان يوجب فلان أراءه دم فبرأ المالك من الشرط فبول
 الشرط من الطالب لا تحته فخرجا كما اذا حلقها الى مال شرط «يوما» لم تحته فخرجا كما اذا حلقها الى مال
 بصير المعنى على أن أحيل حوالة مقيدة بشهر وذلك لا يصح الخ) فيه أنه ليس بالإجماع في تقييد الحوالة
 بحد بل في تأجيلها فالانسب أن يقول حوالة بعد شهر

(كتاب انقضاء)

(قول والحوالة المطلقة الخ) أي ما ينصرف لها اللفظ عند الاطلاق لا عموم من المدة والمقيد والقيد
 الاحتراز عن الحوالة بمعنى الوكالة فانها غير مختصة بالديون بخلاف المقيد والقيدها كالمطلقة
 (قول فقني عابد أي وله وقني نعمه بمان) كانه فرع عنه بغير (قول انه اذا اترام في مسائل الالتهاد

المتقاربة) عبارة البحر وغيره المتقارب **(قول)** انه الازام في الطاهر على صيغة الخ) عبارة غيره على صفة
 الخ بدون ياء وقوله التقرير التام أي سواء كان الجاء الى فعل أو ترك أو اظهر أو ثبوت كما في الجوى وغيره
(قول) وعلى صيغة مختصة الخ) عبارة النهر وقوله على صفة فصل عن مطلق الازام اذا اعتبر هنا الازام
 بالصيغة الشرعية الخ **(قول)** فيه نظر لان المراد بالقضاء الحكم كما مر الخ) القضاء المعرف الذي قيل له حكم
 فيما مر ما توفر فيه الاركان الست والحكم المعدود أنه ركن بمعنى اللفظ فلم يلزم في كلام الشارح أن يكون
 الشيء ركناً لنفسه تأمل **(قول)** وقضية أصله قضوية الخ) ممتضى كون هذه المادة يائية أن أصل قضية
 على جعل الياء للنسبة قضائية فحذفت الياء الاولى لاجتماع ثلاثة أمثال لان الحرف المشدد بحرفين ثم
 حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبلها المناسبة للياء والمذكور في حاشية الصبان من القضايا
 انها فعيلة بمعنى فاعلة أو مفعولة على الاستناد المجازي في الأول ولك اعتبار ذلك هنا فان الحادثة لا بد من
 وقوع قضاء فيها فتكون مقضيا فيها أو قاضية على الاستناد المجازي تأمل **(قول)** زاد في الحاشية أو أشهد عليه
 الذي في شرح المتن ما نصه ذكر الخلو في قول القاضي ثبت عندى حكم وفي الصغرى أنه حكم اذا شهد
 عليه وكذا صح عندى أو ظهر عندى أو علمت واختار الا لا وزجندى أنه لا بد من قوله حكمت أو ما يجري
 مجراه ولا يكون قوله ثبت عندى حكماً اهـ فلعلم ما في المحشى تحريف **(قول)** والوجه أن يقال ان وقع
 الثبوت على مقدمات الحكم الخ) ومن ذلك ما ذكره ابن الفرس من قولهم الدعوى في العقار لا تصح حتى يثبت
 المدعى أن المدعى عليه واضع يده عليه وهذا الثبوت ليس بحكم قطعا الى آخر ما ذكره من الفروع المماثلة
 لهذا الفرع سندي **(قول)** كالحكم على الكفيل بالدين الخ) الا صوب ما يأتي في التمثيل بما اذا ادعى رب
 الدين على الكفيل بدين له على الغائب المكفول عنه وطالب به فانكر الدين فأنبتته وحكم بموجب ذلك
 فالواجب أمران لزوم الدين للغائب ولزوم أدائه على الكفيل **(قول)** ولا حاجة في ذلك الى الدعوى الخ)
 المذكور في السندي أن ما فيه حق الشرع فنه ما لا بد فيه من الدعوى كحد القذف والسرقة ومنه
 ما لا يحتاج اليها كالاعتداد في المنزل المضاف للطلقة سكنى حال وجوب العدة عليها عند ما كان ذلك اهـ **(قول)**
 سواء كان مدعى عليه أولا فان بهض حقوقه يشترط له الدعوى فيوجد مدعى عليه وبعضها لا يوجد
(قول) وهي اما البينة أو الاقرار أو اليمين الخ) لم يذكر اليمين في الاشياء **(قول)** وهذا ترجيح لرواية صحة
 التولية الخ) ما ذكره لا يصلح مرجحاً لرواية الصحة فانه لا يلزم من تصحيح رواية عدم عزله بالردة تصحيح رواية
 صحة توليته اذ يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء **(قول)** لكن التفسير بالاداء احتراز عن التحمل الخ)
 لا يخفى أن التعبير بالاداء وان كان احترازاً عن التحمل ليس فيه منافاة لكون المراد اداءها على من يقضى
 عليه فلا يتم ما قاله من الاستدراك **(قول)** ان كان المراد جع الضمير من تصح توليته الخ) في التعبير هنا
 وفيما سبق مسامحة فان من تصح توليته أو من يصح منه القضاء انما هو المراد بالادل المضاف الى ضمير القضاء
 باحد المعنيين المذكورين **(قول)** علة للعلة) فيه نظر بل هذا افادة حكم آخر ما خوذ من العلة المذكورة
 تأمل **(قول)** وأما كون عدم تقليده واجبا فيه كلام كما علمت المتعين رجوعه لما في الشارح أيضا فانه وقع
 في كل الاختلاف وذلك أن الفاسق لا يصح أن يكون قاضيا والمفتي به العجة مع الاثم في التقليد وشهادته
 الاولى عدم قبولها وان قبلت كان فيه خلاف الاولى لا الاثم والمفتي به وجوب عدم قبولها فاذا قبلت صح مع
 الاثم وحينئذ يكون قصد الشارح بقوله وبه يفتى أنه لا يلتفت الى القول بعدم أهليته للقضاء ولا الى القول
 بان قبول شهادته خلاف الاولى ولا معنى لقول المحشى وأما كون الخ تأمل **(قول)** قلت والطاهر أنه

لا يأنتم أيضا الخ) على ما قاله لامعني لقول أئمة المذهب اذا قبل القاضي شهادة الفاسق صح وأثم فانه على هذا التقييد يجب قبولها فلا تتم واذا لم يوجد القيد لا يصح أصلا ولم توجد صورة يصح القبول مع الاثباتي يحصل كلاله هم عليها وأيضا لا يصح نسبة الاستثناء لابي يوسف فقط بل هو متفق عليه ويكون اللاتق استثناء ما اذا غلب على الظن الصدق لا خدوس هذه المسئلة فلم يظهر ما قاله المحشي تأمل ثم ان هذا التقييد المنقول عن القاعدة غير متعين بالفارق بل كذا في العدل انما يقبل القاضي شهادته اذا غلب عنده صدقه كما مر به الزيلعي في باب الرجوع عن الشهادة عند قوله فان رجعا قبل حكمه الخ حيث قال القاضي انما يقضي بشهادتهم ما اذا ثبت عدالتهم ما عنده وغاب على ظنه أنهما صادقان اه و ذكر المحشي فيما يأتي عند قول المصنف ونفذ ذاق قضاء بشهادة الزور الخ أنه لو علم القاضي بكذب الشهود لا ينفذ قضاء وظاهره اولا باطنا لعدم شرط القضاء وهو الشهادة الصادقة في زعم القاضي تأمل الا أن يقال انه متى كان الشاهد عدلا يغلب على ظن القاضي صدقه ويدل لذلك ما في شرح الاختيار أول الشهادات أن الحاكم يحكم بقول الشاهد وينفذ في حق الغير فيجب أن يكون قوله يغلب على ظن القاضي الصدق ولا يكون ذلك الا بالعدالة اه (قول المصنف) الا أن يفرق بينهما الفرق بين القضاء والشهادة واضح وذلك أن الفاسق المذكور يمتنع عن الكذب فقط ولا يمتنع عن أنواع المعاصي فتقبل شهادته لانها مجرد اخبار لا يفتن الكذب فيه ولا يولي القضاء لانه ليس خاصا بالأخبارات خوفا من جوره تأمل (قول) ان دلالة على عدم قبول العدل الخ) حقه غير العدل (قول) وعليه فلا خلاف بين كلامي ابن الشحنة وابن وهبان الخ) فيه أن كلام ابن الشحنة مقيد بما اذا كان القاضي عدلا وكلام ابن وهبان غير مقيد بهذا التقييد بل فيه التفسير بين كونه بعلمه أولا فزال الخلاف متققا فيما لو كان القاضي غير عدل وقضي بشهادة العدو أو قضي بعلمه على غير المعتمد وكان عدلا تأمل (قول) ولم أر هذا الكلام في نهجتي من شرح المصنف بل رأيت في نسخة مديعة وقف الشيخ عبدالحى الشرنبلالي (قول) واختاره ابن وهبان الخ) فيه أن ابن وهبان لم يثبت المدار في صحة القضاء الاعلى عدالة الشهود لا على عدالة القاضي وابن الشحنة على اعتبار عدالة القاضي خاصة (قول) فاعتنم هذا التحقيق لا يخفى أنه لا خلاف في الحقيقة بينهم لان المتقدمين منعوا القبول في المفسقة وأجازوها في غيرها والمتأخرون أطلقوا المنع ثم ذكروا ما يفيد أنه في المفسقة ومن ذلك قول الشرنبلالي ثم انما ثبت بنحو الخ فانهم ما ذكرناه هذا التقييد لا لقول أئمة المذهب لا تقبل شهادة العدو الذي هو قول المتأخرين تأمل (قول) ولا يخفى أن هذه تمنع القبول على العدو وعلى غيره (لكن منع القبول على عدوه بمعنى عدم النفاذ لقضي بها وعلى غيره بمعنى أن القاضي لا يملك قضاها ولو قبلها رقتي بها نفذ حكمه (قول) بل هو صريح كما سمعت) يقال ان قوله وعلى امتناعه الخ يتم أن يكون خبر مبتدا تقديره والامل على امتناع الخ وليس معطوفا على قوله على حل الخ والقريظة على هذا الاحتمال ذكر غيره اختلف في هذه المسئلة تأمل (قول) وقد جمع الشارح بين العبارتين الخ) أي المصنف في شرحه لا شارح الدر فانه لم يتعرض لما في الخلاصة ولا الجملة على من لم يخاصم اليه (قول) لكن سيأتي في قبل القبول الخ) لا حاجة لهذا الاستدراك فان كلام المصنف مقيد بما اذا لم يوجد ترجيح لخلاف هذا الترتيب كما يأتى (قول) وبهم سار جمع القول الارل الى ما في الحاوت من أن العبرة الخ) فيه تأمل وذلك أن كلامه في خصه يس ما اذا كان الامام في جانب وساجاه في جانب كما ذكره عنه ونقله أيضا وكلام المصنف أعظم من ذلك وعبارة ط قال في

الصبر وصحح في الحماوى القدسي أن الامام اذا كان في جانب وهما في جانب أن الاعتبار لقوة المدرك اه
(قول) وبه علم أن كلام من القولين معزو الى ظاهر الرواية وفيه تأمل وجهه أن المذكور في البرازية من
 الفصل الاول أنه يتنفاذ القضاء في غير المصر وبه يقتضى بدون أن يعزوه لظاهر الرواية ثم قال فيه المصر شرط
 لتنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وذ كر في الفصل الرابع قضى في الرستاق تنفذ في رواية النوادر وهو المأخوذ
 اه ولم يذكر أن تنفاذ ظاهر الرواية **(قول)** وأما في عقار لا في ولايته فالصحيح الجواز وان كان الصحيح
 الجواز لكن لا يصح التسليم فلذا قال في الهندية من الباب العشر من القضاء بخارى ادعى دارا على
 سمرقندى عند قاضى بخارى أن الدار التي في يديه بسمرقندى محلة كذا ملكى وأقام البينة على دعواه
 فالقاضى يقضى بالدار لأن التسليم لا يصح لان الدار ليست في ولايته فيكتب الى قاضى سمرقندى لاجل
 التسليم كذا في المحيط **(قول)** فالصحيح الجواز الخ لكن بشرط أن يكون في ولاية من قلده كما يأتى نقله
 عن البرازية **(قول)** المناسب اسقاطه لانه يغنى عنه قوله ولو كان عدلا الخ ما يأتى في استحقاق العزل وهو
 لا يفيد عدم النفاذ فلا بد من ذكر ما هنا تأمل **(قول)** وغاية ما وجه أنه اذا ارتشى الخ كانه فهم من توجيههم
 أنه اذا ارتشى لم يقصد وجه الله تعالى بهذه العبادة بل قصد نفع نفسه وهذا لا يقتضى بطلان ذلك العمل
 بل ثوابه مع أن هذا ليس مرادهم بل المراد أنه يكون ما كالتنفس والقضاء لنفسه باطل **(قول)** المصنف
 والآثار الاثر ما يروى عن غيره عليه السلام من الصحابة والتابعين قولاً أو فعلاً أو تقريراً اه سندی
(قول) الاول في التفريع أن يقال فصحة تولية المقلد الخ لما كان العامى محل الاشتباه في صحة توليته
 ولذا قال ابن الفرس بعدمها وكان مقابلاً للمجتهد في الجملة فترعه على ما قبله مع فهم المقلد الغير العامى بالاولى
 ولو ذكر المقلد بدله لربما ينصرف الى المتأهل تأمل **(قول)** ولا يلزم من هذا أن يكون عامياً الخ نعم
 لا يلزم منه ذلك بخصوصه لكنه يشمله والمتأهل في العلم وهو المطلوب فيتم حيث ذكرنا ما قاله غير ابن الفرس
 أيضا **(قول)** قلت وأيضاً حيث تعين عليه يخرج عن عهدة الوجوب بالسؤال الخ فيه تأمل فانه ليس
 أصل بحث الصبر في أنه لا يخرج عن العهدة الا ببذل المال بل في حل بذله لاجل التقليد وأنت خير بانهم
 يجوزوا البذل لدفع الظلم الجزئى عن نفسه فبالاولى أن يجوزوا دفع الظلم العام الذى يترتب على تولية غير
 الاهل وهذا ليس من الرشوة المحرمة على الدافع وليست داخلة في قولهم أخذ القضاء برشوة اذا المراد المحرمة
 كما هو ظاهر **(قول)** على خلاف ما مر عن التارخانية الظاهر أن ما في الفتح هو الشق الثانى في عبارة
 التارخانية المذكور بقوله وأما بلاد الخ فلا مخالفة بين العبارتين ثم ان صحة تولية الكافر لا تفيد صحة
 سلطنته خلافاً لما في البحر كما في السندى **(قول)** وهذا لا يناسب القيل المذكور قبله الخ بل هو قول
 آخر مقابل للقولين قبله **(قول)** الذى في الفتح وغيره الاقتصار على ذكر المريض لكن حيث صرح في
 البرهان بحكم المسئلة وجعل حكم الميت والمريض واحداً يلزم اتباعه **(قول)** ولا يمكنه من التبرع ونحوه
 كالالقاء والاحتباء بل يجئون كما في البرازية **(قول)** وقياس ما في الفتح أن القاضى لا يلتفت اليه بل
 يقتضى ما فيه أنه يعطى كل واحد منهما ما يستحقه وان لم يحصل إباء بناء على ما فسر به كلامه وفيه تأمل
(قول) وقياسه أنه لو سارهما أو أشار اليهما معاجاز فيه أن الإشارة لا تنحصر في كيفية واحدة وقد يتوهم
 أحدهما من الإشارة لصاحبه ما لا يتوهم الآخر وكذا المسارة بالاولى نعم لو سارهما معاً انتفى الوهم اه
 سندی **(قول)** أما فيها بان ادعى المدعى ألفاً وخمسمائة والمدعى عليه ينكر الخمسمائة وشهد الشاهد بألف
 فيقول القاضى الخ كذا عبارة الفتح ولا يظهر تصوير المسئلة بما قاله وانما يظهر بما اذا ادعى ألفاً

في الاعتماد بدليل صدر عبارته **(قول وفيه نظر)** ليس الضمير في لانه عائد للقاضي كما في ط لانه في
 البحر قال لكون الحكم نكراً الخ ولا شك أنه نكرة عامة لكونه نكرة مضافة فتم ويؤكد بقاءها على العموم
 وقوعها في سياق الشرط فهو نظيران جاء في غلام رجل فعبدي حرفاته يعتق يعجب أي غلام بخلاف جاء في
 غلام رجل فانه لا عموم له وان كان نكرة مضافة لاستناد المجيء الواقع خارجا اليه وهو لا يستند الالتصاف تأمل
(قول) ولهذا لان في الشرط المثبت الخ) حقه المنفي **(قول)** لكن ذكر ذلك ابن القرمس الخ) فيه أن
 معنى التنفيذ الحكم نفسه الزام الحكم والعمل بمقتضاه وليس في هذا الحكم لنفسه قصدا بل تبعا ولا مانع
 من ذلك تبعا كالأزواج اليتيمة ثم حصل ترافع في زواجهما فحكم بحسنه فانه يصح حكمه وان تضمن
 الحكم لنفسه تأمل **(قول)** بان يكون الخلاف في المسئلة وسبب القضاء) الظاهر التعبير في أو يقال
 ان العطف للتفسير تأمل **(قول)** وأما علمه بكون المسئلة اجتهدية فلا) الاوضح التعبير بخلافية **(قول)**
 وهذا كلام في غاية التحقيق) الظاهر أن ما نقله العلامة قاسم من عدم نفاذ الحكم مسئلة أخرى موضوعها
 ما اذا حكم غير عالم بالمحكوم به وانه اذا كان عالما به يصح ويحمل على تبدل رأيه بدون تحقق الشرط الذي
 ذكره الشارح وهذه طريقة أخرى غير مافية والمتبادر من كلام الشارح وغيره أن موضوع المسئلة
 ما اذا كان القاضي يرى عدم بيع المديون مثلا ثم خالف رأيه وحكم بالصحة فيقال لا ينفذ حكمه الا اذا علم
 باختلاف العلماء فيه فانه حينئذ يكون رجوعا عن رأيه الى رأي غيره فيكون رأيا حادثا له أو تقليد الغير
 فينفذ واذا لم يعلم ذلك يكون باقيا على رأيه بدون تقليد غيره فيكون مجازا في حكمه فلا ينفذ هذا هو المفهوم
 من عباراتهم في هذه المسئلة وحينئذ ترجع هذه المسئلة لمسئلة حكم القاضي بخلاف رأيه كما شرحه في
 البحر فأمل **(قول)** وأما الوقف فالصحيح عدم اشتراطها الخ) عدم اشتراطهم الدعوى انما هو للحكم
 بالوقف وليس في كلامهم ما يدل على عدم اشتراطها لتنفيذ هذا الحكم فبدون الدعوى يكون التنفيذ
 خاليا عن الحكم الواقع في التنافي في الاوقاف عدم تقدم دعوى للحكم فالانكار ما زال واردا تأمل **(قول)**
 ثم لا يحى أن هذا التعريف مافيه من التعقيد خاص بالموجب الذي وقع الحكم به صحيحا الخ) ليس
 في التعريف ما يقتضي تخصيص الموجب بالذي وقع الحكم به صحيحا بل هو أعم مما وقع الحكم به صحيحا
 أولا **(قول)** والضمير في به عائد الى قوله ولو قال الموثق الخ) لكن لا بد من ملاحظة تعريف الموجب
 أيضا حتى يتم الظهور المذكور **(قول)** أو الى الموصول) على معنى وان أكله فسق أو جعل ما لم يذكر
 عليه اسم الله من نفسه فسقانه **(قول)** لعل الصواب لا المؤقت الخ) يمكن أن يقال مراد المؤلف بعدم
 صحة الحكم بالسكاح المؤقت أن يحكم به مؤقتا بحيث يرتفع بعد الوقت **(قول)** حتى لو أبطله ثان نفذه ثالث
 مراده بالثاني الثاني بالنسبة للمنفذ لا بالنسبة للقاضي المحدود أو الاعشى الخ) ومراده بالاجتهاد الاول
 ما قضى به المحدود الخ) والثاني ما يراه القاضي المبطل ولا شك أن القضاء قد تأيد بالتنفيذ الذي هو القضاء
 الثاني وهذا بالنسبة للمسائل الاربع الاول وبالنسبة للمسائل الثلاث الاخيرة قد تأيد الاجتهاد بنفس
 القضاء فيها قبل التنفيذ بخلاف اجتهاد القاضي المبطل فانه لم يتأيد باتصال القضاء به وبهذا تضح عبارة
 الدرر ويوافق التعليل المسائل السبع وليس في كلامه الا أن التنفيذ في هذه المسائل صحيح بدون أن
 يتعرض لتوقف القضاء الاول عليه أو لا فتأمل وبهذا لا يظهر قول المحشى لان القضاء في هذه السبع
 لا ينفذ ما لم يحضه قاض آخر بل هو نافذ في الثلاثة الاخيرة ومتوقف على الامضاء في الاربع الاول **(قول)**
 حيث عد هذه الصور من جملة ما لا ينفذ الخ) دعوى المناقاة بين ما ذكر المصنف شرحا وبين ما في الدرر وما

يجب متناغير ظاهر وذلك أن ما في الدرر وما يجب متنافي صحة تنفيذ قضاء المرأة في الحد والقود وما ذكر
 شرحا في عدم نفاذ قضائهما فلامنا في هذه العبارات لاختلاف الموضوع فيها وما في الهندية لا يدل
 على خلاف في صحة التنفيذ ولا على خلاف في عدم صحة قضائهما فيها ما وقع في الباب التاسع من القضاء
 ولو أن امرأة استقضيت باز قضاؤها في كل شيء إلا الحد ودوا القصاص فإن قضت في الحد ودوا القصاص
 ثم رفع قضاؤها إلى قاض آخر فامضاء نفذ أمضاؤه وفي الخاتمة ولا يكون لغيره أن يبطله وذكر الشيخ الإمام
 نفي الإسلام على البردوي في مقدمة قضاء الجامع أنه لا ينفذ وهكذا ذكر في وقف فتاوى الناصبي اهـ
 والظاهر أن الضمير في لا ينفذ عائد إلى قضاء المرأة لا إلى تنفيذ قضائهما فإيهما والدليل على هذا عدم حكاية
 خلاف لأحد فيهما فلم تكن عبارة لهندية تصافيه تأمل ثم اعلم أنه في المحل المذكور أنه ليس الذي ذكر
 المحشى لهذه بقوله لمخالفة الدليل بل ذكر الأصل الذي في الشارح به وذكره المائل التي لا ينفذ فيها
 القضاء التي منها هذه المسئلة ثم رأيت في زبدة الدراية ما نصه قال الإمام العسائي في شرح الجامع
 الصغير امرأة قلدت القضاء فقضت في الأموال جميع ولو قضت بالحدود والقصاص وأمضاء فاض يرى
 جوازه نفذ بالأجماع (قوله وما اختلف الذين أوتوا الكتاب الخ) التلاوة وما تفرق (قوله أي لا يقتضي
 به قصدا بأن تنازع الخصمان الخ) لا تنافي المنازعة فيه قصدا بأفراد أو هو ليس على خصوصية بل لا بد أن
 يكون مع دعوى حق آخر إلا أنه تارة يقتضي به تبع أو تارة لا يقتضي كما يظهر من الفروع الآتية ثم رأيت
 في حاشية القرمانى على الفصول يوم الموت اخل تحت الحكم الرابع في نزاع في تقديم الملائكة فصارح به
 البرازي وكذا يوم الزوج وأما خبر رد دعوى يوم الموت فلا يدخل تحت الحكم فاذ اوقع النزاع في تقديم الملائكة
 قصدا ويوم الموت تبعاً يدخل تحت الحكم تبعاً فكم من شيء يثبت تبعاً ولا يثبت قصداً أو انزعاضات
 المصنف مبني على عدم التفرقة اهـ وقال في نور العين يدل على وجهه أن الخلاف في مسئلة لو كملته وهى مالو
 برهن على وكالته وحكم له بهائم المطلوب ادعى أن الطالب مات قبل دعواه وليس له حق القبض فصح الدعوى
 اهـ (قوله وفيها ادعى على آخر ضيعة الخ) ذكر في الظهيرية هذه المسئلة وأن فيها خلافاً على ما نقله
 عنه السندى والظاهر اعتماد عدم سماع هذا الدفع بل هو الجواب على ما يأتي في مسئلة مالو برهن أنه
 شراء من أبيه منذ سنة و برهن ذواليد على موته منذ سنين وما ذكره من أن عليه بل يدفع النظر غير ظاهر
 (قوله ينافي دعوى الاستثناء) لا مناواة كما هو ظاهر فإنه إذا صح القبول بالدينونة لقتل لا الموت صح
 الاستثناء من قوله بخلاف يوم القتل والمراد بإبطال بينة الابن على القتل بطوع في عبارة له رخصة إيسالها
 من حيث التاريخ فلا تنافي ما في الظهيرية (قوله فعلى هذا نسباً بالكون نقباء بشهادة زور) إنما
 يظهر أنه كالتضاء بشهادة الزور على أنه يدل على أنه قرار لا ينفذ رضاء القضاة في لاقراءة قضاء عائده هو
 بمنزلة الفتوى (قوله فلو قضى ببيع أمة بشهادة زور وحل للمذكرة وضد) وهو المأثور بأن مات
 الدعوى من قبل البائع والمشتري ينكر (قوله تنبيه أشار المصنف إلى أن قوله استثناء الخ) ما في
 هذا التنبيه يحتاج لتحرير والذي في الخلاصة من الفصل الرابع من القضاء وجب قال لامرأته أت طالق
 البتة ونوى واحدة بآئنة أو رجعية فقضى القاضي بكوسا ثلاثاً أخذ بقول علي رضي الله عنه فسد القضاء
 ظاهر أو باطنا وبعد ذلك أن كان الزوج فقهاً مجتهداً يتبع رأى انتاذه في عدم تمتد وعدم أبي يوفى فان كان
 مقتضياً عليه يتبع رأى القاضي وإن كان مقتضياً له يتبع أشد الأمرين حتى لو قضى له بالرجعة وهو
 يعتقد بها ثانياً أخذ بالبائن وإن كان عامياً واستفتى فما أفتى به يارعيه كالتأثير بالاجتهاد وإن كان

لا رأى له في تقديم بعض الفقهاء ولم يستفت يأخذ بما قضى اه ثم رأيت عبارة الولوالجية من الفصل
الاول بقوله القاضي اذا قضى في فصل مجتهد فيه ان كان القضاء عليه يتقذس سواء كان المقضى عليه جاهلا
أو عالما رأى بخلافه وان قضى له ان كان المقضى له جاهلا لا رأى له يتخذ القضاء وان عالما رأى بخلافه
عند أبي يوسف لا يتخذ وعند أبي حنيفة ومحمد يتخذ لما ذكرنا قبل هذا فان كان المقضى له جاهلا لكن
استفتى فأفتى له ممة هو أفتقه وأعلم من القاضي فهذه المسئلة أيضا على الاختلاف لان الفتوى في حق
الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فصار هذا عين تلك المسئلة وثمة على الاختلاف فكذا هذا اه وبهذا يتضح
الحال ويعلم المراد بعبارة الولوالجية التي نقلها في البحر (قوله أي أصل المذهب كالحنفي) ما ذكره في
الدرر احدى طريقتين ففي أدب المفتي للسيد محمد صديق حسن خان ما نصه وقد اختلف الحنفية في
أبي يوسف ومحمد وزفر بن الهذيل والشافعية في المرتضى وابن شريح وابن المنذر ومحمد بن نصر المروزي
والمالكية في أشهب بن عبد الحكيم وابن القاسم ووهب والحنابلة في أبي حنيفة والقاضي هل كان
هؤلاء مستلقين بالاجتهاد أم مقتدين بمذاهب أئمتهم على قولين ومن تأمل أحوال هؤلاء وفتاواهم
واختياراتهم علم أنهم لم يكونوا مقلدين لأئمتهم في كل ما قالوه وخلافهم لهم أظهر من أن يشكر وان
كان منهم المستقل والمستكثر ورتبة هؤلاء دون الأئمة في الاستقلال بالاجتهاد (قوله وكذا
المجتهد كما مر في كلام الفتح) ليس كذلك بل المجتهد محل خلاف فحتم حكاية الاتفاق والتقييد
بغير المجتهد الا أن كونه محل خلاف على احدى روايتين والروايتان عن الامام في المجتهد خاصة
هذا ما يفيد كلام الفتح ومقتضى ما في الوهبانية جريان الخلاف في المقلد أيضا الا أن المعتمد ما في
الفتح (قوله أي إذا كرا أو ناسيا) مقلدا أو مجتهدا (قوله لكن الاولى تغيير الشطر الثاني الخ)
ليفيد عدم النفاذ أيضا اذا قضى برواية ضعيفة في مذهب (قوله وقال أبو يوسف يحكم وهذا
أرفق بالناس) كذلك اختاره الخصاص على ما ذكره في شرح الوهبانية لكن ما ذكره الزيلعي يدل على
ترجيح أنه لا يقضى على الغائب في هذه الصورة حيث ذكر القولين واقتصر في التعليل لأصل المذهب
على ما ذكره في رسم المفتي من ترجيح القول المعلن على غيره وكذا ما ذكره في العناية حيث قال وكذلك
لا يقضى القاضي في غيبته اذا أنكر وسمعت البينة ثم غاب قبل القضاء لان الشرط قيام الانكار وقت
القضاء لان البينة انما تصير حجة بالقضاء وفيه خلاف أبي يوسف فانه يقول الشرط الاصرار على الانكار
الى وقت القضاء وهو ثابت بالاستصحاب وأجيب بأن الاستصحاب يصلح للدفع لاللايات اه فانه
يفيد ضعف ما عن أبي يوسف لضعف دليله وأصله لقاضيخان في شرح الزيادات من الباب الثاني من
كتاب الدعوى حيث قال وان غاب المدعى عليه بعدما جعد وأقيمت عليه البينة ثم عدلت لا يقضى عليه
حال غيبته وعن أبي يوسف يقضى عليه لان حضرته شرط لانكاره ولسماع البينة وقد تحقق فيجوز القضاء
كما لو أقر ثم غاب وجه ظاهر الرواية أن حضرة المقضى عليه انما كان شرط ليكون القضاء على من كان في
ولايته والغائب ليس في ولايته ولان صيانة القضاء عن البطلان واجب ما أمكن فلو قضى عليه حال غيبته
ربما يأتي المدعى عليه بما يبطل قضاءه ولان القاضي مأثور بالنظر للكل ومن أسباب الدفع ما يسمع قبل
القضاء ولا يسمع بعده فلو جاز حال غيبته قبل عجزه لا يمكنه التدارك فيؤدي ذلك الى ابطال حقه بخلاف
الاقرار فان به لا يقبل منه ما يبطل اقراره انما يقبل منه دعوى الايضاء والبراءة وذلك لا يبطل بالقضاء حال
غيبته اه ولذا أفتى قارئ الهداية فيما اذا ادعى شخص على آخر بحق فأنكر فأقام عليه بيينة شهدت له فتسحب

المدعى عليه قبل القضاء فطلب المدعى الحكم عليه ليذهب خلقه بأن المذهب أنه لا يجب أن يكون
 ما أجابه به يقتضى ترجيح طاهر الرواية وقد ذكرنا في رسم المفتى أنه إذا كان في المسئلة قولان
 وكان أحدهما في المتن أو طاهر الرواية فالأولى الأخذ به وقالوا لا تخيير لو كان أحدهما قول الإمام
 والآخر قول غيره لأنه لما تعارض النعمان تساقطا فارجعنا إلى الأصل وهو تقديم قول الإمام (قول هذه
 العبارة غير شريفة) إذا قرئ بتفصيل شديد صحيح الانسحاب ويكون جاريا على أحد النعمان وقول ح
 الحكم صحيح الخ غير وارد على المصنف لأن قوله بان حكم الحنفى على الغائب ولا خلاف غير صحيح
 والخلاف انما هو فيما لو حكم من يراه (قول ونظير لى ان يثبت حكم على الواقف فيما يتعلق به وعلى الوقف
 فيما يتعلق به) لا معنى لجعل الوقف حكموا عليه فلهل أصل المسئلة وعلى ما يقتضى الوقف الخ ثم رأيت
 في الرسالة المسماة بظفر اللاذخى بما يجب في القضاء على القاذى ما ذهبه القضاء في الشرع الرام إلى الولاية
 بعد الرفع لعين أو جهة والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال ثم رأيت في المسئلة والكافية آخر انفق أن
 لا بد للقضاء من مقتضى له وهو من أهل الاختصاص (قول من أشار إلى ان القاذى اسلك حكم على
 الغائب والميت الخ) نقل السندى عن القيسيه ما هو صحيح في أن الحكم يكون على الحاضر ومن عبارة
 القيسيه التي نقلها قامت اليقنة على الوكيل فغاب وحضره كذا أو على المولى أو ما يشبهه على الموت
 فحاضر وحضره وأرثه أرقاهت على وأرث فقاب وحضره وأرثه أرقاهت على وأرث فقاب وحضره وأرثه أرقاهت على
 بتلك اليقنة اه لكن في تمام الفتاوى مثل ما في الشرع وأما أن يقتضى على وكيل
 الغائب أو على وصي الميت يقتضى على الغائب والميت حضرة الوكيل والوصى وما لا يكتفى به في
 المنع من عليه القدورى من أدب القاذى اه وقال عبد السلام المهر علة جازا أن القضاء
 على الحاضر وقد صرح به الحنفى في فوائد حية فان قام تبيسة على أو على غائب وحضره وكذا
 إلى آخر عبارة القيسيه المتقدمة قال رخص المصنف في ما رآه اه وما أورد لا قرئ من هذا في
 المال انتهى وفي البرازية من المصنف ما يشي من أن ما رآه اه وما أورد لا قرئ من هذا في
 الغائب أو وصي الميت يقتضى على الوكيل والوصى إلى أهله وأبوابه أو يكتفى به في الميت
 والغائب حضرة وكيله ووصيه اه ومع هذا كله من فيء رخص المصنف في ما رآه اه وما أورد لا قرئ من هذا في
 الغائب والميت كما يفيد تعبير الشارح باننا (قول لجواز أن يكون تزويجا طائفا) فيه أن هذا الاحتمال
 موجود في مسألة المصنف مع أنه لم يتقرا به وبذلك في كثير من المسائل التي أتت عن هذا وهذا
 في المسئلة أن مسألة المصنف ما يعنى على أسانده والغائب الخ واحد اه ذلك وأن ذلك لا يفتى فيها
 إذا كان المدعى عليه ما يشي رخصه وقعه وهم يعرفونه بأنه على رخصه الخ اه وما أورد لا قرئ من هذا في
 والمدعى به شئ في هذه المسئلة كما أن رخصه وقعه وهم يعرفونه بأنه على رخصه الخ اه وما أورد لا قرئ من هذا في
 السبب بخلاف ما إذا كان المدعى على الحاضر نعم المدعى على الغائب لا يفتى (قول الشارح ذكر
 منها في المجتبى تسعا وعشرين) بل كان ليس كل المسائل المذكورة ما يعنى على الغائب فيها ما يعنى على
 الحاضر بل بعضها كذلك وبعضها شرط نعم جعل في المسئلة تسعة عشر من المسائل المذكورة بخلاف
 الأصح وجرى عليه في المجتبى (قول من حرق المولودين الخ) عار الأصل في رخصه الخ (قول فأقام
 دراهم الخ) أتى ومدعى المدعى تلى الملائمة فلا بد من ما عار عن رخصه المدعى عليه تأمل
 (قول رخصه الخ) وأما ما رخصه الخ ولا بد من ما عار عن رخصه المدعى عليه تأمل

ولم يثبت أو عجز المدعى عن اثبات دعواه الملك فطلب تحليف المدعى عليه على نفي الملك فنكل فقضى عليه بالملك للمدعى كان قضاء على فلان الغائب لكن فيه أن النكول بحجة قاصرة كالأقرار فلا يظهر تعديه على الغائب وأيضا لو أقام المدعى بينة على دعواه وقضى بها لا يتعدى إلى فلان إذا الحكم حكم على ذى اليد وعلى من تلقى الملك منه والمدعى عليه لم يتلقاه من فلان حتى يتعدى إليه وعلى هذا تكون المسئلة التالية لهذه المسئلة محل نظر أيضا كما قال ط لكن يتدفع الإيراد بأن المراد بالنفاذ على الغائب من جهة أمر المدعى عليه بالتسليم فقط والغائب إذا حضر تسمع دعواه (قول فطلب المدعى تحليفه به) عبارة الحاوى به (قول فقضى عليه) أى بالبينة أو النكول (قول ما لو أقام الحاضر على القاتل بينة الخ) هكذا عباراتهم والقصد الحكم على القاتل بنصيب الحاضر من الدية (قول فالظاهر أنه في حكم الأول للزوم الضرر) في النعمة من الفصل العاشر في القضاء على الغائب الحاصل أن الإنسان إذا أقام البينة على شرط حقه بإثبات فعل على الغائب فإن لم يكن فيه إبطال حق الغائب تقبل هذه البينة وينتصب الحاضر خصما عن الغائب وإن كان في قبول البينة إبطال حق الغائب من طلاق أو عتاق أو بيع أو ما أشبه ذلك الأصح أن لا يقبل اه وهذا نص فيما استظهره ط وانظر التتمة في مسائل القضاء على الغائب فإن ما فيها مهم هنا ومثله في الفتح (قول وعليه فإثبات طلاق معلق الخ) عبارة البصر وعلى هذا إذا أراد إثبات طلاق معلق بدخول شهر فالخيلة فيه ذلك ولو كان الزوج الخ (قول قلت لكن تقدم أن القضاء على الغائب إنما يصح الخ) نعم طلاق الغائب ليس سببا لمدعى على الحاضر من الزوج أصلا بل هو شرط له وقد علمت أن حيل إثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من أن الشرط كالسبب فعلى هذا ما في الفصولين على الصحيح ومعنى جعل ما ذكر حيلة أنه لو فعله انعدم الزنا لنفاذ القضاء بشهادة الزور باطنا وإن أم وأغلب الحيل الشرعية كذلك لكن هذا إذا كانت المرأة في نفس الأمر مطلقة ومنقضية العدة والا لا ينفذ باطنا لعدم المحل (قول فالظاهر عندي أن يتأمل في الوقائع الخ) صاحب الفصولين ليس من أهل الرجح وعلمت أن المذهب أنه لا يقضى على غائب فعلى هذا يكون القضاء عليه خلاف المذهب وإن كان فيه ضرورة تأمل (قول ولو في زماننا الخ) لا يتأتى هذا في زماننا للتقييد للقضاء بالصحيح اه وقد علمت أن حكم المذهب أنه لا يقضى على غائب تأمل (قول الذى في شرح الأدب هو ما ذكرناه من تفويض المدة إلى القاضي الخ) والذي في الخلاصة من الجنس الثالث في التقليد القاضي إذا جعل نائباً عن الغائب حتى يسمع عليه الخصومة ويسمى هذا المسخر والغائب ليس في ولاية هذا القاضي لا تصح هذه الأبادة وليس لهذا طريق عند علماء نازحهم الله تعالى وعند أهل البصرة إذا كان الخصم مختفيا فالقاضي يختم على باب داره أياما وبعد ذلك يجعل نائباً عنه اه تأمل (قول ثم ذكر عن القصة قولين الخ) عبارتها قالت الورثة في التركة المستغرقة لا تعرض لها ولا يبيعها ولا تقضى الدين من مالها قبل بيعها للقاضي أو وصيه عن الميت وقيل يحجرون على البيع إذا طلب الغرماء فإذا امتنعوا يبيعها القاضي ويقضى الدين شرط الدين المستغرق يمنع الملك للوارث حتى لا يملك بيعها ولا هبتها ولو وهب ثم سقط الدين لا ينفذ ولو أعتق ثم سقط نفذ اه فأنت ترى أن الأقوال ثلاثة (قول توفيقا بين القولين وعملاهما) فيه أنه لا يظهر العمل بالقولين إلا إذا كان الأذن لكل الورثة إذ على القول الثاني الولاية لهم جميعا إلا لبعضهم (قول لم يذكر بيع الوصي) وفي البرازية من الفصل التاسع في إثبات الوصاية من القضاء الوصي أولى بالتصرف في التركة من الجد فان لم يكن له وصي يملك الجد التصرف في التركة ان كانت

التركة خالية من الدين وان كانت مستغرقة بالدين لا يملك الجديع التركة ويملك الوصي ذلك فان لم يكن له وصي نصبه القاضي وصيا له (قول) الا أن يقال انه حيث لم يكن الاقراض أسرا (الظاهر أن اقراض المتول فيه ر وايتان كالوصي والاب والافلا اسرا من لازم لا بد منه حتى بالنسبة للقاضي (قول) ثم الظاهر أن المراد باقراض القاضي اللقطة هنا ما اذا دفعها الملتقط اليه الخ) الظاهر أن للقاضي اقراضها قبل تجوير التصديق للتمتقط فانه لا يملكه فيملكه القاضي نظير ما يأتي في كونه له ولاية او ارضها ولو بدون دفعها له (قول) لانه ربما ينكر المستقر من الخ) بل فعله قضاء فيكون حاكما ولو لم ينفذ الاقراض (قول الشارح بخلاف القاضي) أي فانه قادر عليه حتى لو لم يجد الشهود دلوت أو غيبة قضى بعلمه واستخرج عبد الحليم عن الفتح امكن على هذا لا يظهر الفرق بين القاضي وغيره في الاقراض الاعلى القول بان للقاضي أن يقضى بعلمه وعلى مقابله لا يظهر الفرق بينهما فلا يملكه لجزءهما من التصصيل تأمل ثم رأيت في آخر القضاء من المبسوط ما نصه واذا دفع القاضي مال يتسبر الى تاجر بقعه له التاجر فالقاضي مصدق في ذلك على التاجر يقضى عليه بالمال لانه قاض فيما يملكه في مال انيتبه وفيما يتخير به من القضاء هو مصدق لانه يخبر بما يملك الانشاء اه (قول) وبعض اذ كذا خوارزم قاس المفتي الخ) انظر رسالة أدب المفتي الهندية في هذه المسئلة (قول) بأنه لا بد من تحريم التهمي ولا بد من الخ) هذا انما يظهر بالنسبة لمن تولى بعد موت السلطان لا لمن تولى من الميت فانه معزول لماتهم عنه في حياته ويبقى على حاله الاول بعد موته (قول) من أنه اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ أمره باتباعه الخ) المتبادر من قوله وأخذ الخ أن من يعرض عليه القانون يأخذ منه أمرا باتباع قانون من قبله بأن يكتب أمره باتباعه فيكون أمر القضاء بالعمل بالقانون الذي فيه التهمي وليس في هذا ما يدل على مجرد التزام السلطان بأن يعمل به فيتم ما قال الجوى لكن هذا لا يظهر الا في قاض مولى وأما اذا عزل وتولى غيره لا بد من التهمي تأمينا ولا يكفي التهمي السابق تأمل (قول) ونقل عن الصيرفية جوار التحليف الخ) مقتضى ما في الصيرفية جواز أمره بالتحليف اكونه محمل اجتهاد واذا كان القاضي متقلا لمن يراه يخلف لكن في السندي نقلا عن الكردي تحليف المدعى والشاهد أمر منسوخ باطل والعمل به حرام وفي التهذيب وفي زماننا لما تعذرت التزكية بغلبة الفسق اختار القضاء استخلاف الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى لحصول غلبة الظن (قول) أراد أن المدعى اذا استهل من القاضي حتى يحضر بينة الخ) صدر عبارة البيري هكذا قال الخصاص وأجعل لمن يطلب حقا غائبا أو شاهدا أمدا ينتهي اليه أراد أن الخ وبهذا يتفهم الحال (قول) وزاد البيري عن الخلاصة الخ) لا حاجة لزيادة ما في الخلاصة فان المراد بالريية ما يشمل الريية في الحكم (قول) ورد في نسكاح الفتح بأن الواجب له أن ليس بحكم الخ) في الجزاية أول القضاء أمر القاضي انسابا بالقسمة في الرستاق بعد لانها ليست من أعمال القضاء وهذا اذا خرج الى الرستاق ونسب فيما في مال الصغير والوقف وأذن بالنسكاح لانه ليس بقضاء ولا من أعماله والمصدر شرط للقضاء في ظاهرها رواية لاغيره فان صاحب المحيط وهذا مشكل عندى لان القاضي انما يفعل ذلك بولاية لقضاء حتى لو لم يؤذن له في ذلك لا يملك فينبغي أن لا يشترط في المصدر على ظاهر الرواية وفي فتاوى الديسارى المحدود اذا لم يكن في ولاية القاضي ولكن في ولاية من قلده يصح حاكمه اه وقال أبو السعود نقلا عن أحكام العشار نسب الوصي ليس بقضاء ولكن من أعماله (قول) قال في الاشياء وعلى هذا لو شهدا بان ثلاثة الخ) قال البيري هذا التصريح مخالف للتقوى فلا يعول عليه اه من جهة الله (قول)

لأنهما من بيت المال أو ترجع إليه) بأن كان الواقف رقيق بيت المال لأن في عتقه نظرا (قول الأول أن يقول إن لم يكن من جنس الكتابة الخ) كل من العبارتين مساوية للأخرى كما هو ظاهر فلا أولوية لأحدهما على الأخرى

(باب التحكيم)

(قول) خلافا لما توهمه عبارة الشارح الخ) الإيهام مندفع على جعل ما موصولة كما هو مقتضى الرسم وإنما الإيهام في عبارة الصحاح حسب ما هو مرسوم (قول) وتحكيم المرتد) من إضافة المصدر لفاعله لا لمفعوله لعدم صحة جعله حكما لعدم أهلية الشهادة قال في الهندية مسلم ومحمد حكما بينهما مرتدا حكما بينهما ثم قتل المرتد وألحق بدار الحرب لم يجز حكمه عند أبي حنيفة ولو أسلم جاز وعندهما جاز بكل حال (قول) وأشار بهذا إلى فائدة قول المصنف صلاحيته للقضاء ليس في كلامه هذه الإشارة بل لوعبر بالشهادة بدل القضاء لساوى عبارة المصنف فالتعبير بأحدى العبارتين مساوٍ للتعبير بالأخرى كما هو ظاهر تأمل (قول) وأن هذا يؤيد صحة تولية الكافر والعبد الخ) تقدم في أول القضاء ما يفيد أن ما ذكره لا يفيد تصحيح رواية تولية الكافر للفرق بين حالتي الابتداء والبقاء (قول) أو يذكره هناك) لعل الأنسب إسقاط الكاف من لفظ هناك (قول) والاحسن في الجواب أن يقال إن الخلاف في اليمين المضافة الخ) فيه نظر فإن مقتضى هذا الوجه أن التحكيم لا يصح في كل شيء لعدم إفادته شيئا في معتقده وأيضا لا يظهر ما قاله الأفيين له رأى لا في العاصي وإذا كان الشخص مقلدا لأبي حنيفة كيف يحرم عليه العمل بما حكم به المحكم والامتثال تقليد غير إمامه والوجه أن يقال في توجيه هذه الرواية أن التحكيم في اليمين ونحوها راجع لحقوقه تعالى إذ موجبها الحرمة وهي من حقوقه ففيه إبطاله ولا ولاية لهما عليه تعالى فلذا منع عنه واحتاج الأمر لحكم المولى تأمل وتقدم له عن الولو الجلية أن المحكوم عليه يتبع رأى القاضي إجماعا وأن المحكوم له يتبع رأى القاضي عند محمد وهذا كله إذا كان الزوج له رأى واجتهاد فلو عاصيا تابع رأى القاضي سواء حكم له أو عليه والمراد بالعاصي غير المجتهد في شمل العالم والجاهل والوجه قول محمد (قول) فلو فوض وحكم الثاني بلارضاهما فأجازة القاضي لم يجز الخ) توضيح هذه المسئلة ما في الهندية وليس للحكم أن يفوض التحكيم إلى غيره لأن الخصمين لم يرضيا بتحكيم غيره فإن فوض وحكم الثاني بغير رضاهما وأجازة الحكم الأول لم يجز إلا أن يجيزه الخصمان ومن مشايخنا من قال بأن قوله فإن أجازة الحكم الأول لا يجوز مما لا يكاد يصح فإنه كالوكيل الأول إذا أجاز بيع الوكيل الثاني جاز وكالقاضي إذا لم يؤذن له في الاستخلاف إذا أجاز حكم خليفته جاز وذكر في السير إذا رل قوم على حكم رجل فحكم غيره بغير رضاهم لم يجز ولو أجاز الأول حكم الثاني جاز وتأويل قوله إن أجازته باطله أي أجازته بتحكيمة وتفويضه إلى الثاني باطله لأن الأذن منه بالتحكيم في الابتداء لا يصح فكذا في الانتهاء فأما أجازته حكم الثاني فتجوز كأنه باشره بنفسه ومنهم من فرق بينهما والفرق أن الحكم لا يصح إلا بالعبارة فلا يصح منه تنفيذ الحكم عليهما بعبارة غيره بخلاف أجازة الوكيل الأول بيع الثاني لأن البيع يتغذ بدون العبارة بالتعاطي فكان المقصود بالتوكيل حضور رأى الوكيل عند البيع لا عبارته فإذا أجاز بيع الثاني فقد حضر رأي ذلك العقد فصح وبخلاف أجازة القاضي حكم خليفته لأن القاضي يملك القضاء بما قضى خليفته من غير رضا الخصمين فلا يملك أيضا أجازة قضاء الغير عليهما من غير رضاهما كذا في محيط السرخسي اه كذا عبارة الأصل وحقه حذف حرف النفي من قوله فلا يملك الخ (قول) عبارة البصر لأنه يعضيه) مقتضى قولهم ويمضي حكمه أن الخ أن القاضي

يعضى حكمه لأنه يحكم بالوقف ابتداء ونص الجبر الصريح أن حكمه بالوقف لا يرفع الخلاف كما في البرازية
وفائدته أنه لو رفع إلى موافق يحكم ابتداء بلزومه لأنه يحضيه **أ** فعبارة البرازية بأنها تفيد أنه لا يرفع
الخلاف وأما الحكم بابتداءه فغير مفاد وهو محتاج لنص والا كان مخالفا للمتون تأمل **(قوله)** وأنه ليس
له التفويض (إلى غيره) فيه أن كلام من الحكم والقاضي لا يملك إلا الخلاف ون اذن وبه يملكه كما
يظهر فقه ما تأمل **(قوله)** وأنه لا يتعدى حكمه على وكيل بعيب المبيع الخ نقل هذه المسئلة في البصر
عن الفتح وعبارة الفتح ولو اختصم الوكيل بالبيع مع المشتري منه في العيب حكم برده على الوكيل لم
يلزم الموكل إذا كان العيب محذور مثله رواية واحدة إلا أن يرضى الموكل بتحكيمه معهما ما وإن كان
العيب لا يحدث مثله ولم يخل الموكل معهما في التحكيم ففي لزومه والله واهل روايتان **أ** وفي الهندية ولو أن
رجلا باع سلعة رجل بأمره فطعن المشتري بعيب فحكم بينهما كما يرضى الأمر فردها الحكم على البائع بسبب
ذلك العيب باقرار البائع أو بنكوله أو بينة قامت فإن كان الردي بالبيع أو لا أو لا الوكيل فله أن يرد
على الموكل وإن كان الردي باقراره بالعيب وذلك عيب لا يحدث مثله رده على الموكل أيضا وإن كان يحدث
مثله لم يرد على الموكل حتى يقيم البينة أن هذا العيب كان عند الموكل وإن كانت الحكومة بغير رضا
المعسر لم يلزم الأمر من ذلك شيء إلا بينة أو كان عيبا لا يحدث مثله ولو كان ذلك الرجل اشترى عبدا
لرجل بأمره فطعن المشتري بعيب وحكم بينهما كما يرضى الأمر فله أن يرد به من ماد كرتا
فكذلك الجواب وكان الردي جائزا على الأمر بذلك **أ** **(قوله)** لأن الحكم مطلق **أ** مذكور
من الفرق قبل تأمل فإن كلام من الحكم والقاضي مطلق **أ** **(قوله)** لأن الحكم مطلق **أ** مذكور
المنكر **(قوله)** أنه ينعزل بقبالة من الجاس الخ المراد أنه ينعزل بقبالة من الجاس الخ لا بقبالة
قبله ففي الهندية ولو أقر الحكم أو عرس أو أقر ثم قدم من غيره أو برأه ولم يرد ولو من الحكم ثم ذهب
العمى وحكم بغير **أ** **(قوله)** فهي أربعة وعشرون **أ** **(قوله)** فمقدمة وعشرون

باب طلب الثمن إلى القاس

(قوله) فكذا إذا أرسل كتابه ولم يجز الرسم في مثله الخ وإن حزن لم يرد له الثمن إلى القاس
مصر إلى مصر فينبغي أن يقبل كالأثر المسر **(قوله)** أن يكون بينك وبينه جاس ماله إلى الخ
يحمل الصل على المبادر من وثيقة القرض وثقه وتدفق الما تأمل **أ** **(قوله)** أن يكون بينك وبينه جاس ماله إلى الخ
هو وإن كان غير ملزم إلا أنه يشترط الأمان للماله **أ** **(قوله)** أن يكون بينك وبينه جاس ماله إلى الخ
الجبر وظاهر أن العمل في عدم التزامه على **أ** **(قوله)** أن يكون بينك وبينه جاس ماله إلى الخ
أول كتاب الشهادة **(قوله)** فاعلم أنه لا يعمل إلا بالمسابقة **أ** **(قوله)** أن يكون بينك وبينه جاس ماله إلى الخ
أي بأنه خط من يروي عنه في الأول الخ **أ** **(قوله)** أن يكون بينك وبينه جاس ماله إلى الخ
هذا هو ظاهر الرواية الخ **أ** **(قوله)** أن يكون بينك وبينه جاس ماله إلى الخ
وظاهر ما في الشارح يشهد أنه مذهب **(قوله)** لا بد من شهادة الخ **أ** **(قوله)** أن يكون بينك وبينه جاس ماله إلى الخ
الخاتبة من أن شهادة الفروع تبطل بغير الأصل لا على ما في المتن من أنه لا بد من المدعي من الاعذار
لتحصيل الشهادة وقبرها **(قوله)** لأن الموت والعسر ليس بمنع **أ** **(قوله)** أن يكون بينك وبينه جاس ماله إلى الخ
فإنه "القضاء بشهاده يبيع القضاء بكتاب" تمام ما دام أن الحاكم وبما بينه وبينه وثيقة وشهادة المعني الشاهد بعد

داء الشهادة قبل الحكم تبطل شهادته فيبطل كتابه وعند أبي يوسف العمى كالموت لا يبطل الشهادة
قوله فالظاهر أن في المسئلة قولين لكن يحتاج للفرق بين الموت والعزل وبين غيرهما على ما في الخاتمة
على ما في الزيلعي وقد علمت من تصحيح عبارة الخاتمة أن الفرق هو أن الموت والعزل ليسا بحرج بخلاف
لفسقى والعمى فانهما يبطلان الشهادة فيبطلان كتاب القاضى **(قوله** لكن في منية المفتى المخصصة من
السراجية التعبير بالقاضى الخ) لكن المذكور في السراجية التعبير بالامام كأنقله عنها في الاشياء
لا التعبير بالقاضى وقد ذكر هذا في باب ما يجوز من القضاء وما لا يجوز **(قوله** استدرأه على ما نقله
فانيا عن الاشياء الخ) لا يتم كونه استدرأه على ما في الاشياء الا اذا كان ما ذكره الشرنبلالى في الامام
مع أنه اعتماد كرم في القاضى **(قوله** الظاهر أن الخلاف مبنى على الخلاف في أن المصر هل هو
شرط الخ) عبارة المقدسى من كتاب القاضى يكتب قاضى مصر الى قاضى مصر آخر أو قاضى الرستاق
ولا يكتب قاضى الرستاق الى قاضى مصر حدادى معزى بالنيابيع والظاهر أن هذا مبنى على
اشتراط المصر لصحة القضاء بل صرح به في المحيط قال لأنه ليس بقاض والمفتى به خلافة اه وعبرة
البرازية أول القضاء وفي الاملاء أن المصر ليس بشرط وينبنى عليه كتاب قاضى الرستاق الى قاضى
المصر لا يقبل في الظاهر لأنه نقل الولاية والولاية لقاضى الرستاق اه وفيه تأمل **(قوله** قوله اختارأى
الكمال في المسارة) عبارة المسارة ليس فيها ما يفيد اختيار جواز كونها تبعية ونصها على ما نقله السندى
شرط النبوة المذكورة الى أن قال وخالف بعض أهل الظاهر والحديث حتى حكموا بنبوة مريم عليها
السلام وفي كلامهم ما يشعر بالفرق بين النبوة والرسالة بالدعوى وعدمها وعلى هذا لا يبعد اشتراط
الذكورة لكن أمر الرسالة مبنى على الاشتهار والاعلان والترديد بين المجامع للدعوى ومبنى حاله على
الستر والقرار الخ **(قول السارح وفي البرازية كل من تقبل شهادته الخ)** مقتضى هذا قبول شهادة
الرعايا الاميرهم وكذا أعمالهم ويظهر عليه أن السلطان لو وكل وكيلاً في شئ تقبل شهادة الرعايا له نظير ما سبق
متنا وفي الباب الرابع فحين تقبل شهادته من الهندية عن الخلاصة شهادة الجنيد الامير لا تقبل ان كانوا
يحصون وان كانوا لا يحصون تقبل نص في الصيرفية في حد الاحصاء مائة ومادونه وما زاد عليه فهو لاء
لا يحصون كذا في جواهر الاخلاط اه قال في التكملة وقد مناه في الشهادات اه لكن في حاشيته
على الجرع وعن شرف الأئمة لا تقبل شهادة الرعية لو كـل الرعية والشحنة والرئيس والعامل لجهلهم
وميلهم خوفاً منه وكذا شهادة المزارع اه وهو صريح في عدم جواز شهادة من ذكره التهمة وفساد
الزمان وهذا الذى يجب أن يقول عليه في زماننا قد بر به يعلم أن شهادة الفلاحين لشيخ قريتهم
وشهادتهم للقمام الذى يقسم عليهم وشهادة الرعية لما كهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز اه
ثم رأيت في الزيلعي من القضاء ما نصه أهله أهل الشهادة لان كل واحد منهم ما ثبت الولاية على الغير
الشاهد بشهادته يلزم الحاك أن يحكم والحاكم يحكمه يلزم الخصم ومن صلح شاهد اصلح قاضيا فكان من
باب واحد فيستفاد أحدهما من الآخر اه وفيه من الشهادة روى أن الحسن شهد على مع قنبر عند
شرح بدرع فقال شرح لعلى أنت بشاهد فقال مكان الحسن أو قنبر فقال مكان الحسن قال أما سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للحسن والحسين هما سيدا أهل الجنة قال سمعت لكن أنت بشاهد آخر
القصة الى آخرها وفيها أنه استحسنته وزاد في الرزق اه وسأنى في الشرح بعد أسطر لا يقضى القاضى
لمن لا تقبل شهادته اه وفي قاضخان شرح الزبادات من كتاب السير شهد فقيران مسلمان على رجل

مطلب شهادة الجنيد الامير الخ

بسرقه شيء من بيت المال جازت شهادتهما وكذا الوشود بعد أو طريق العامة والقاضي أن يقضى
 بالغنية وإن كان له شركة فيها وما لا يمنع القضاء لا يمنع الشهادة اه وفي الخاتمة من فصل فيمن يجوز قضاء
 القاضي له يجوز قضاء القاضي للأمر الذي ولاه وكذا قضاء القاضي الأسفل للقاضي الأعلى وقضاء الأعلى
 للأسفل اه وفي البحر من الشهادات أن من لا تقبل شهادته له فلا يجوز قضاؤه له فلا يقضى لأصله وإن
 علا ولا فرع له وإن سفل ولا لو كيل من ذكرنا كفاي قضاؤه لنفسه كفاي البرازية وفيها اختصم رجلان عند
 القاضي وكل أحدهما ابن القاضي أو من لا تجوز شهادته له فقضى القاضي لهذا الوكيل لا يجوز وإن
 قضى عليه يجوز الخ اه (قول المصنف ويقضى النائب بما شهدوا به عند الأصل وعكسه) نظير
 اه إذا ذكر في الدرر قبيل كتاب القاضي أن غاب الوكيل أو مات بعدما أقيمت البيعة عليه ثم حضر
 الموكل يقضى عليه بتلك البيعة وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فإنه يقضى عليه بتلك البيعة وكذا
 لو مات المدعي عليه بعدما أقيمت عليه البيعة يقضى بها على الوارث وكذا لو أقيمت على أحد الورثة ثم غاب
 يقضى بها على الوارث الآخر وكذا لو أقيمت البيعة على نائب الصغير ثم بلغ الصغير يقضى بها عليه ولا
 يكلف بإعادة البيعة كذا في الخاتمة ثم اعلم أن ما ذكره المصنف إنما يظهر فيما لو كان القاضي المأذون
 بالإنابة نائب غيره لا في نواب زمانه فان كلاً من القاضي والنائب يتولى من قبل نائب السلطان فهما بمنزلة
 قاضيين كل تولى من الخليفة (قول) ولعل هذا شمول على ما إذا لم يكن القاضي أدوناً له بالإنابة الخ) هذا
 الحمل غير مناسب فان المانع من جواز قضاء النائب إنما هو أن قضاؤه كقضاؤه به والآن المانع
 هو عدم صحة الإنابة وقوله والوجه لا يدل لما قاله (قول الشارح) فورد ما يؤيده الخ) القصد أن قضاء
 المكسوب إليه لا ينه جميع (قول) وتختلف الوكالات عن غائب الخ) ينظر الفرق بين الوكيل والابضاء ثم
 رأيت المحوى في حاشية الأشباه ذكره حديث قال والفرق أن القاضي تلك نصبه دون البيعة لأنقطاع
 الرجاء عن النظر لنفسه فلم يكن منهما ولا يملك نصب الوكيل عن الغائب لرجاء حضوره اه (قول) ولا يخفى
 أن هذا أيضاً مخصوص بما إذا كانت أم زوجته الخ) تهيد الشق الأول في كلام الشرح لا لي

(هذه مسائل شتى)

(قول) حتى لو كانت الدار صغيرة الخ) انظر ما تقدم في الشركة فان مقتضى ما يؤيد الرجوع على اذن
 الشريك أو القاضي ويدل عليه ما يأتي له أيضاً وأن المسألة المدعى بردة واحدة (قول) جد دار بينهما
 ولكل منهما حصة فوهي الحائط الخ) انظر ما سيذكره في دعوى الرجل عدة من المصنف وذو
 بيت من دار كذا بيوت في حق ساكنها (قول) أعاد من الأولى نعمة بل معار' قصد المذكور وشمول
 الأولى للنافذة وغيرها (قول) ادعك مراقبة حقه لا تمكن الخ) (قول) لم يكن لأهل الأولى نعمة فيها
 ولو غير نافذة كما يأتي في الشفعة (قول) وبه يظهر الفرق بين كون الأولى نافذة أو لا خلافاً لما مر عن الرملى
 كلامه تعميم في مسألة المصنف وهذه مسألة أخرى لم ينبه المصنف عليها فصح تعمم الرملى (قول) وفي
 حاشية الوافي على الدرر هذا إذا كانت أي المستديرة الخ) ما قاله الوافي راجع لما قاله الشارح من التفسير
 بقوله أي نهاية الخ) فان القصد بتقييد عموم عبارة المصنف تأمل (قول) وردد ابن كمال عمارة ابن كمال
 (وفي مستديرة نرف طرفاها) أي اتصل طرفاها (بالمستطيلة) والمراد بطرفها أي تسعها ولا يلزم أن تكون
 مثل نصف دائرة أو أقل دل على ذلك تصور شمس الأتية الحلواني حيث قال في كتاب الشفعة من شيطه

سكة غير نافذة بيعت فيها دار فأهلها شفعاء لانهم شركاء في حقوق المبيع وان كان فيها عطف فان كان مربعا
فاصحاب العطف أولى بما يبيع في عطفهم لانه بسبب الترتيب يصير العطف المربع كالمنفصل عن السكة
لان هيئات الدور في العطف المربع تختلف هيئات الدور في السكة فصار العطف المربع بمنزلة سكة أخرى
فصار كسكة في سكة ولهذا يمكنهم نصب الدرب في أعلاهم وان كان العطف مدورا فالكل سواء لان العطف
المدور أعوجاج في بعض السكة وبذلك لا يصير بمنزلة سكتين لان هيئة الدور فيها لا تتغير بسبب الأعوجاج
فكانت سكة واحدة اهـ **(قول)** وقال أبو نصيرة ذلك أي الفتح في السكة الاولى على الخلاف السابق اذا فتح في
أسفل السكة **(قول)** نعم على ما قدمنا من أن المختار المنع في الضرر البين والمشكل تندفع المخالفة الخ) اندفاع
المخالفة بذلك أعناء وعلى ما جرى عليه الشارح هنا من أن المشكل في حكم ما اذا أضر يقينا وسيأتي له منع
القياس **(قول)** فانظر كيف جعل المقتضى به القياس الخ) لعل الانسب أن يقول ترك القياس في الذي يكون
فيه الخ **(قول)** قال قاضيان ادعى على رجل أنه أخذ منه ما لا الخ) تمة عبارته وان شهد شهود المدعى عليه
أن المدعى أقر أن فلانا آخر وكيل المدعى عليه أخذ مني هذا المال كان ذلك كذبا بالبينته وتبطل دعواه
اهـ **(قول)** لم تقبل منه هذه البينة) يظهر على القول بأن امكان التوفيق كاف وما في البرازية يدل على صحة
الدعوى اتفاقا **(قول)** بأن لا يكون ساعيا في نقض ما تم من جهته) وذلك كأن اشترى شيئا من غير مالكة
ثم ادعى عدم الأمر وأنكر ألاخر فالقول للمدعى الأمر لا لاخر لتناقضه مع امكان التوفيق بأن يكون قدم
على الشراء ولم يعلم باقرار البائع بعدم الأمر ثم علم من اخبار العدول أنه أقر بذلك قبل البيع بحر **(قول)**
ومرادهم بين الدعوى والبينة) وفي الزيلعي ما يوافق حيث قال لانه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده
يشهدون به قبلها وهذا تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما اهـ لكن جعل في العناية التناقض من
وجهين الأول ما ذكره في البحر والثاني من حيث الدعوى نفسها ان ثبت موجب الشهادة وهو تقدم وقت
الشراء على وقت الهبة لانه يكون قاتلا وهب لي هذه الدار وكانت ملكي بالشراء وقت الهبة فكيف يثبت
الملك بالهبة بعد ثبوته بالشراء اهـ فعلى هذا يكون التناقض بين كلامي المدعى أحدهما دعوى الهبة
صراحة والثاني دعوى الشراء الثابت بموجب الشهادة وقال سري الدين في حواشي العناية في صورة ما اذا
شهدت بالشراء بعد الهبة ولم يقل بحدنيها ان دعواه الشراء ثابت بموجب الشهادة بدون صريح الدعوى
اهـ لكن قال ان قبول الشهادة بدون صريح الدعوى محل اشكال اهـ ويدفع هذا الاشكال بوجود
الدعوى بموجب الشهادة وان لم توجد صراحة بناء على الاكتفاء بامكان التوفيق **(قول الشارح)** ولولم
يذكر لهما تاريخا وذكر لأحدهما تقبل) ذكره العيني بلفظ ينبغي وجزم به الشارح لظهور وجهه وأراء
منقولا وعبارة البحر كعبارة الشارح **(قول وهو حسن)** ما قاله المقدسي من التعليل بفساد أيضا أنه
لا يشترط وجود أحدهما لانه بل يكفي ثبوتهم بالديه وان لم يوجد شيء منهما بين يديه **(قول الشارح)** وقيل
تقبل ان وفق) لا يظهر وجه التعبير بقيل بل هو محل اتفاق **(قول)** تسمع لعمدة الاضافة الخ) الاظهر
في وجه السماع هنا أنه وان كان متناقضا الا أنه لم يبطل حق أحدهما التناقض بل أبطل حق نفسه
بخلاف ما لو ادعى الوقف أولا لغيره ثم لنفسه لا بطله حق غيره وفي نور العين ادعى اذنا وقال لا وارت له
غيري ثم ادعى أن معه وارنا آخر تسمع دعوى الارث اذا التناقض على نفسه لا يمنع صحة الدعوى اهـ
(قول المصنف ثم أعناء وبرهن) مقتضى ما يأتي نقله عن البحر أنه يكفي الرجوع للتصديق بلا حاجة
لبرهان **(قول والابطال)** عبارة البحر وان كان بينهما منافاة كأن قال عن عبد لم أقبضه وقال

قرئ أو غصب ولم يكن العبد في يده لزمه الألف صدقه في الجهة أو كذبه عند الامام وان كان في يده المدعي
 فالقول للقرئ يده (قول) ولم يكن العبد في يده الخ ضمير يده فيه ما عند المدعي كما يعلم من عبارة
 البحر والمنية (قول) فالقول للقرئ يده لا حاجة لذلك قوله في يده (قول) وفيه اختصاراً وضحة
 في حاشيته حيث قال عبارة المنية هكذا وان كان بينهما ما منساقاً بأن قال المدعي عليه عن عبد باعني
 الا أني لم أقبضه وقال المدعي بدل قرئ أو غصب فان لم يكن العبد في يده المدعي بأن أقر المدعي عليه ببيع
 عبد لا بعينه فعند الامام يلزمه الألف صدقه المدعي في الجهة أو كذبه ولا يصدق في قوله لم أقبضه وان
 وصل وان كان في يده المدعي بأن كان المقر عين عبد فان صدقه المدعي يؤمر بأخذه وتسليم العبد الى
 المقر كما اذا قال العبد له ولكن هذه الألف عليه من غير ثمن هذا العبد وان كذبه وقال العبد له وما بعته
 وانما لي عليه بسبب آخر من بدل قرئ أو غصب فالقول للمقر مع عيته بأنه ماله هذا عليه ألف من غير
 عن هذا العبد اهـ (قول) فلا ينقرب بالعقد أصله كمالاً لا ينقرب بالعقد (قول) انظر لو لم يذ كر لفظ
 كان) اذا لم يذ كر يكون الحكم كذلك بالأولى فان توهم التناقض انما هو مع ذ كر هاتم رأيت في الزبدة
 مانصه وكذا اذا قال ليس لك على شيء فقط لان التوفيق أظهر لانه يقول ليس لك على شيء في الحال فاني
 قضيت أو أبرأتني وفي الزيلعي كالموقال ليس لك على شيء لان التوفيق فيه أظهر لانه للذ كر اهـ (قول) فانه
 يفيد الفرق بين الماضي والحال الفرق ظاهر بين الماضي والحال في واقعة - برقت لا في هذه
 المسئلة فان ما ذكره الشارح من التوفيق انما هو للماضي وعلمت أن الحال ~~بذلك~~ بالأولى ففرق بين
 المسئلتين (قول) انظر لو برهن على ايشاء البعض التعليل بأن غير اخق قد يقضى بشيئ عدم الفرق
 بين البرهان على ايشاء الكل أو البعض تأمل (قول المصنف أو الصالح عنه على ما) - سيأتي أن طلب
 الصالح والبراءة عن الدعوى لا يكون اقراراً بخلاف طلب الصالح عن المال فانه اقراراً بانه من الصالح
 عن القصاص والعفو وان تضمن الاقرار بالقتل الا أن التوفيق ممكن بخلاف ما ذكر (قول) تحمل هذه المسئلة
 عند قوله الخ) ولا يقال يمكن تأني ما قاله في الخلاصة في مسئلة دعوى ائتمن لانه مما عني فيه التناقض
 وانظر المسئلة في الصالح والظاهر أن البراء كذلك لانه مما عني فيه التناقض أيضاً (قول) ودفعه ظاهر
 فيه نظراً فان تناقض المدعي عليه يتدفع بكونه متجيباً أو المسمى فالوجه ما في الاصلاح (قول) وهو
 أحسن مما علل به الشارح بل الأحسن ما صنعته الشارح وذلك انه لا بد أن يبي الأيسال وان أقر به فقد
 جمع بين كلامين متناقضين فيقال في تصحيح دعواه انه لا يمنع من ذلك اقرار وانظر ما سبق في الاستحقاق
 (قول) وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر عزاهما عدة المفتين للذ كر في ذ كر ان يذ كر يظهر وجه القبول
 فيها وتنظر عبارة الخلاصة ثم رجعتهما فها من الباب الرابع في اختلاف ما عني به في الأفضلية لو
 شهد الشهود على بيع ولم يبيننا الثمن ان شهدا على بيعه تقبل وهذا ان بين أحدهما وكذا الآخر اهـ
 (قول الشارح بينة البائع للتناقض) ينظر هذا مع ما تقدم من أن الساكن يرتفع بتدقيق الخصم
 أو بتكذيب الحاكم وقد وجد هنا ثم رأيت في الكفاية نعرض لهذا المسئلة فانظر جامع زبدة الدراية
 وما كتبنا في الاستحقاق (قول) وعلى ما قلنا مضاف الى فاعل) فيه أن البراء لا يكون الا من المشتري
 والبراءة من البائع كذا قاله الشارح ولا مانع من نسبته للمشتري ايشاء انما تقدم في الخلاصة (قول)
 أي بأن قال لانكاح بيننا) لا يصح هذا التفسير بل مذكور في الحديث أن أنكر تزوجها (قول) ينبغي
 أن يكون هذا وسيلة العيب الخ) عبارة ومسئلة العيب سواء رثته في ظاهر الخ لكن هذا غير ما في الخلاصة

(قول) والتظاهر أن هذا خاص) لاحاجة لهذا الجمل بل هو عام (قول الشارح وعطفه بعد سكوتة لغو
 الخ) تقدم له والشارح في الإيمان قبيل باب اليمين في البيع أن المفتي به عدم لحوق الشرط بعد السكوت
 له أو عليه ولومع العطف فها هنا على غير المفتي به (قول) لا وجه لتخصيص الجريان الخ) لا معنى لتحكيم
 نفس الماء فلذا قدر جريان وأراد أنه يحكم نفيًا وإثباتًا (قول) فلو مات مسلم الخ) نقل هذه المسئلة عن
 الهداية وهي المذكورة تانيًا في المتن (قول) لماسيأتي) من أن الحادث يضاف لأقرب أوقاته (قول
 الشارح لأنه لو أقر أنه وصيه) يتأمل فيه مع أن الوصاية خلافة لانيابة فيكون كالورثة ويظهر وقوع
 الخلاف في الوصي أنه نائب أو خليفة وما هنا مبني على أنه نائب وانظر ماسيأتي وما كتبه السندي على
 قوله وصح الإيصاء الخ (قول) أي إذا ادعى أنه أخو الميت) ليس هذا هو المراد بل القصد بيان الوجه
 الأول من أوجه المسئلة المذكورة في الجمر (قول) يعني فيما إذا قال لا وارث له الخ) فيه تأمل بل مسائلنا
 ما إذا قال لا وارث له غيره أو لا نعلم محل اتفاق في عدم التلوم تأمل (قول) والمسئلة على وجوه ثلاثة
 الأول ما إذا لم يشهدوا على عدد الورثة ولم يعرفوهم بل قالوا تركها للورثة لا تقبل ولا يدفع شي والثاني مسئلة
 التلوم والثالث مسئلة عدمه المذكورتان متنا (قول) ويجاب بأن هذا التعميم الخ) فيه أن قوله وترك
 الخ من الجواب لحكم المسئلة المقيدة بالبرهان فلا يصح التعميم لما أن موضوعها البرهان فجوابها كذلك
 تأمل (قول) الأصوب عن الميت) لا وجه للتصويب بل الأوضح التعبير عن بل الأولى في حل كلامه
 أن تبقى اللام ويكون قصده أن أحد الورثة خصم منسوب للميت وهذا شامل لخصومته فيما له وعليه
 ويرتبط حيث ذقوله والحق الخ بقوله لا انتصاب الخ بالنظر لاحد مدلوليه تأمل (قول) وجه الفرق بينهما
 الخ) غير ظاهر بل انتصاب أحدهم خصم في دعوى الدين لأنه يثبت ابتداء في ذمة الميت ثم ينتقل للتركة
 لخراجه به وكل خليفة عنه ولو كان الفرق ما ذكره لما صححت الدعوى إلا إذا كانت كلها في يده تأمل (قول
 ويعلم منه أن المشتري الخ) لا يعلم من جواب المسئلة إلا الخروج عن ملك الخالف ولا يعلم عدم الدخول
 في ملك المشتري أذ يقال إن عدم وجوب التصديق بالتوب لا ينسخ العقد من الأصل فكأنه لم يوجد ابتداء
 على أن هذا التعليق إنما ينصرف لما هو قائم في ملكه لا الحادث كما تقدم ما يفيد في العتق (قول) كما في
 نور العين) عبارته بيع الوكيل قبل علمه بالوكالة لم يجز حتى يجيزه موكله أو الوكيل بعد علمه بالوكالة اه
 (قول) وفي البرازية عن الثاني خلافه) عبارة البرازية الوكيل قبل علمه بالوكالة لا يكون وكيلًا ولا ينفذ
 تصرفه وعن الثاني خلافه أما إذا علم المشتري بالوكالة واشترى ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكيلًا بالبيع بان
 كان إلى قوله قباعه هو منه فالمدكور في الوكالة أنه يجوز وجعل معرفة المشتري كمعرفة البائع وفي المأذون
 ما يدل عليه فإن المولى إذا قال لأهل السوق يا يعوا عبيدي فبايعوه ولم يعلم العبد يصح اه (قول) رجع
 على المشتري) حقه أن يقول عليه وقوله لأن ولاية البيع الخ لا يصلح غلة لما قبله (قول) ليشمل وصي
 الميت) فيه تأمل بل كلامه شامل للوصيين (قول) وقيل لا يرجع به في الثانية) عبارة البصر ويرجع
 بما ضمن للوصي أو للمشتري في المسئلتين وقيل لا يرجع الخ) فأنتم تراءم اعتماد الرجوع في المسئلتين ولم يعتمد
 عدمه في الثانية كما ذكره المحننى (قول) والمراد بما مر أن القاضي لا يضمن) لكن لا يصلح غلة له بل غلته
 صحة قسمته مع الورثة (قول) وفي الجامع الصغير لم يعتبر بهما) حقه لم يقيد (قول الشارح إلا في كتاب
 القاضي للضرورة) في البحر ظاهر الاقتصار على كتاب القاضي يقيد أن القاضي لا يقبل قوله فيما عدا
 سواء كان قتلا أو قطعاً أو ضرباً كما في الكتاب أو غيرها فلو قال قضيت بطلاقها أو بعته أو ببيع أو نكاح

أو أقرار لم يقبل قوله الخ اه (قول كما زاده في الصراح) لكن على اعتبار ما زاده في البحر يجب الضمان
فما لو قال المولى لعبد بعد العتق أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقل المعنى أخذتها
بعد العتق لعدم اسناد الحالة منافية للضمان من كل وجه مع أن المذكور في البحر في هذه الصورة هو عدم
الضمان ثم رأيت في جنائية المأول من الهداية ما به يزول الاشكال وهو أن وطء المولى أمتة المدينة
لا يوجب العقر وكذا أخذ غلتها فصل الاسناد الى حالة معهودة منافية للضمان

(كتاب الشهادات)

(قول فان حقيقة اليمين عقد الخ) مقتضى تقسيمهم اليمين الى منعقدة وانقرو ونموس أنها حقيقة في الكل
وان كان التعريف الاول (قول نظرية المقدسي بان الواجب الخ) لكن ما ذكره الشارح توارده عليه
في الفتح والعناية والبحر والبنية بدون ما يدل على أنه بحث فاللازم اعتماد خصوصاً والطلب الحكمي
محقق واحتمال ترك المدعى حقه غير متحقق مع وجود الترافع والمنارعة مع المدعى عليه بدون ترك لها
(قول المصنف الكامل) لعل حقه الحذف لايهاه خلاف المراء (قول لانه قد استعمل في القسم)
لكنه هنا استعمل بمعنى الخبر ففي الزيلعي رتب الغلط أشبه بمعنى ان خبر بدون القسم الا أنه يلاحظ فيها اه
(قول خوف ريبه) أي في الشهود ولا حاجة لزيادة النقطة خوف (قول تقبل شهادة الحسبة بلا دعوى
في طلاق المرأة) ولورجعبا قال في الهندية من متفرقات الدعوى لدعوى في حق الأمة وفي المطلقات
الثلاث والطلاق البائن ليست بشرط لصحة القضاء قالوا وذلك في الطلاق الرجعي لا تكون الدعوى
شرطاً لصحته لان حكمه الحرمة بعد انقضاء العدة وأنه حقه تعالى اه (قول وهل يرد منان وغيره) اذا
قصد بآتيات الهلال أمر ديني حاله تعالى بان غم هلال رمضان فيحتاج لاثبات هلال شعبان أو غم
هلاله ما فيحتاج لاثبات هلال رجب وهلم جرا اه من الشرح الوهابي (قول الشارح ومتى آخر
شاهد الحسبة شهادة الخ) في شرح البعلی وحاشية أبي السعود بشرط نفسه بآتي آخر بعد العلم
بالحرمة من غير عذر ظاهر تعيينه لاداء الشهادة يرى عن خزانة المفتين (قول وحرمة) عبارة الاشياء
وحرمة مصاهرة (قول الشارح ولو علق عتقه بالزنا وقع برجلين) الظاهر أنه يكفي رجل وامرأتان أيضا
بل هو صريح ما يأتي (قول الشارح بأن لا يشاركه في المصراع غيره) ومثله المعلق على ما به هم مما نقله
الانقروى في الباب الاول من كتاب الشهادة ونصه ولو ذكر اسمه واسم أبيه وقبيلته وحرفته ولم يكن في
شملته آخر بهذا الاسم وهذه الحرفة يكفي ولو كان مثله آخر لا يكفي حتى يذكرياً آخر به يسلم به التمييز
كذا في بقى (قول بل في البحر لا بد من تقديم تركية الخ) ذكر المقدسي حبار البحر بماءها ثم قال يمكن
أن يقال مراده أي الملتقط الجمع لا الترتيب (قول أي وبما في الشهادة) لا حاجة له كرم حيث جرى
المعنف على الأصح (قول اثبت الحرمة بالدار) فيه أن هذا من الظاهر وهو لا يصلح حجة مثبتة وإنما
هو للدفع والشهادة للاثبات اه ط (قول وان كتب وقرأ عند الشهود مطلقاً) وان لم يقل شهدوا
على (قول الشارح والمهر على الأصح بزازية) وحججه في الخاتمة أيضا (قول ولولاد) أي الولادة
وهذا المذكور الشارح ولا المصنف وقد ذكره الانقروى نقلاً عن المحقق وخبرته في الفصل السابع في
دعوى النسب اذا ولدت أمة الرجل ولذا قاعدت أن مولاهما أمة وبجهد المولى ذلك وأقامت على ذلك
شاهدين فشهد أحدهما أنه ولد على فراشه وشهد الآخر أن المولى أقربها فالتأني لا يقبل شهادة أحدهما وان

اتفقا على اقرار المولى بها أو اتفقا على نفس الولادة على فراشه قبلت فان قيل كيف يعلم الشاهد ولادة
 ولد على فراشه قلنا أصل الولادة يعلمها الشاهد بطريقين بالمعانية ان اتفق له ذلك كافي الزنا أو بالشهرة
 والتسامع كذا في المحيط البرهاني اه (قول) قال في جامع الفصولين الشهادة بالسماع من الخارجين (الخ)
 عبارة جامع الفصولين قوم خرجوا من بيت رجل فأخبروا من في الخارج أن فلانة تزوجت على كذا من المهر
 وسع الخارجين أن يشهدوا أن المهر كذا وكذا ولو قالوا سمعنا من الذين خرجوا يقولون ان المهر كذا لا تقبل
 (قول) نظر ذكره في الفتح والبحر) عبارة البحر وأورد عليه لزوم الشهادة بالمال بالسماع وأجيب بأنه في
 ضمن الشهادة بالنسب كفاي النهاية وتعليقه في فتح القدير بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم
 يوجب ثبوت ملكه الضيعة لولا الشهادة به وكذا المقصود ليس اثبات النسب بل الملك في الضيعة اه الا
 أن هذا الايراد انما هو فيما اذا عين محدودا دون المالك لان النسب يثبت بالسماع وشهرة الاسم كالمعانية
 (قول المصنف يعبر عن نفسه) الفرق بين من يعبر عن نفسه ومن لا يعبر أن من يعبر له يدعى نفسه
 تدفع يد الغير عنه فان عدم دليل الملك بخلاف من لا يعبر فانه كالمحتاج (قول) بشرط أن لا يخبره عدلان
 بأنه لغيره) هذا الشرط ليس خاصا بما هنا (قول الشارح يل في العزيمة عن الخانية معنى التفسير الخ)
 ونقل ما في الخانية في البرازية عنها وعبارتها وفي فتاوى القاضي لو قال فيما تقبل الشهادة بالتسامع
 لم نعين ذلك لكنه اشتهر ذلك عندنا تقبل ولو قال لا نسمعنا من الناس لا تقبل انتهى والمذكور في المنع
 مثل ما في الشارح وعبارتها ومعنى التفسير للقاضي أن يقول اشهدنا لا نسمعنا من الناس أما اذا قال لم
 نعين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت كذا في الخلاصة والبرازية اه وقد ذكر في كتاب الوقف عن الدرر
 تصوير التفسير بأن يقولوا اشهد بالتسامع وفي حاشية نوح الشهادة بالشهرة أن يدعى المتولى أن هذه
 الضيعة وقف على كذا مشهور ويشهد الشهود بذلك والشهادة بالتسامع أن يقول الشاهد اشهد بالتسامع
 اه قال المحشى ولا يخفى أن المال واحد وان اختلفت المادة

(باب القبول وعدمه)

(قول) أي لا قبولاً عاماً (الخ) لا يناسب مع كلام الشارح لا تكفر (قول) الأصح أنها كل ما كان شنيعاً
 (الخ) وقدم المحشى في واجبات الصلاة عن رسالة ابن نجيم المؤلف في بيان المعاصي أن كل مكروه تحريراً من
 الصغار وصرح بانهم شرطوا لاسقاط العدالة بالصغيرة الا دمان عليها ولم يشترطوا في فعل ما يخل بالمروءة
 وان كان مباحاً وقال أيضاً انهم أسقطوها بالاكل فوق الشبع مع أنه صغيرة فينبغي اشتراط الاصرار
 عليه قال وجوابه أن المسقط لها به بناء على أن كل ذنب يسقطها ولو صغيرة بلا دمان كما أفاده في المحيط
 البرهاني وليس يعتمد (قول الشارح وفي الوهبانية أمير كبير ادعى قسمة له عماله الخ) تقدم له قبيل
 شتى القضاء مع المصنف لو قضى للامام الذي قلده القضاء أو لولد الامام جاز سراجية وفي البرازية كل من
 تقبل شهادته له وعليه يصح قضاؤه له وعليه اه خلافاً للجواهر والملتقط اه ومقتضى هذا قبول
 شهادة الرعايا لأميرهم وكذا عماله عليهم ويظهر أن السلطان لو وكل وكيلًا في شئ تقبل شهادته أحد الرعايا
 له نظير ما سبق متنا وفي الباب الرابع فيمن تقبل شهادته من الهندية عن الخلاصة شهادة الجنود لأمير
 لا تقبل ان كانوا يحصون وان كانوا لا يحصون تقبل نص في الصيرفية في حد الاحصاء مائة ومادونه وما
 زاد عليه فهو لا يحصون كذا في جواهر الاخلاط اه قال في التكملة وقدمنا في الشهادات اه

لكن في حاشيته على البحر وعن شرف الأئمة لا تقبل شهادة الرعية لو كيد الرعية والشبهة والرئيس
والعامل لجهلهم وميلهم خوفاً منه وكذا شهادة المزارع اه وهو صريح في عدم جواز شهادة من ذكر
للتهمة وفساد الزمان وهذا الذي يجب أن يعول عليه في زماننا فتدبر وبه يعلم أن شهادة الفلاحين لشيخ
قريتهم وشهادتهم للقمام الذي يقسم عليهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم
لا تجوز اه ثم رأيت في الزيلعي من القضاء مانعه أهله أهل الشهادة لان كل واحد منهما ما يثبت الولاية
على الغير الشاهد بشهادته يلزم الحاكم أن يتركهما والحاكم بتركهما يلزم الخصم ومن صلح شاهد صلح قاضياً
فكانا من باب واحد فيستفاد أحدهما من الآخر اه وفيه من الشهادة روى أن الحسن شهد على مع
قبر عند شريح بدرع فقال شريح لعلني أثبت بشاهد فقال مكان الحد بن أوقنبر فقال مكان الحسن قال
أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للحسن والحسين هما سيدي أهل الجنة قال سمعت لكن
أثبت بشاهد آخر القصة إلى آخرها وفيها أنه استحسنه وزاده في الرزق اه وفي الدرر عن الأشياء قبيل شق
القضاء لا يقضي القاضي لمن لا تقبل شهادته اه وفي فاضل بن شرح الزيادات من كتاب السير شهد
فقيران مسلمان على رجل بسرقة شيء من بيت المال جازت شهادتهما وذاك لو شهدا بمسجد أو طريق
للعمامة وللقاضى أن يقضى بالغنمة وان كان له شركة فيها وما لا يمنع القضاء لا يمنع الشهادة اه وفي
الخاصية من فصل فيمن يجوز قضاء القاضي له يجهز قضاء القاضي للأمة من الأئمة ولا بد من ذلك قضاء القاضي
الأسفل للقاضي الأعلى وقضاء الأعلى للأسفل اه وفي البحر من أن ما لا يقبل من الأئمة لا يقبل من العامة
فلا يجوز قضاء له فلا يقضى لأهله وان علا ولا لغيره وان سئل ولد له رجل من دثرنا بما في قضائه نفسه
كما في البرازية وفيها اختصم رجلان عند القاضي وولد أحدهما ابن القاضي أو من لا تجوز شهادته
فقضى القاضي لهذا الوكيل لا يجوز وان مضى عليه لا يجوز الخ (قوله لان رده في اليعتوبية الخ)
لكن الوجه يشهد له (قوله وأما منعها عند الحمل الخ) حقه عدم منعها أو المراد منعها المنفى (قوله)
لا بد من انتفاء التهمة وقت الزوجية) حقه وموت القضاء (قوله ولو كانت الزوجة أمة) حقه التقديم
وعبارة البحر وأطلق في الزوجة فشم الأئمة قال في الأصل لا تقبل شهادته روى زوجته روى أن أمة
لان لها حق في المشهود به كذا في البرازية (قوله المعصية فيما عدا من شهادتهما) أن المناسة قال
فاضل بن شرح الزيادات من السير ان الشهادة ترد بالتهمة ومن أ... باب التهمة شرع في المنع هو
شركة خاصة والشركة العامة لا تمنع قبولها ولهذا لو شهد فقيران مسلمان على رجل بسرقة شيء من بيت
المال جازت شهادتهما ولو شهدا بمسجد أو طريق للعمامة جازت شهادتهما (قوله في و... الخ) اه
كان له شرع فيها وما لا يمنع القضاء لا يمنع الشهادة اه (قوله في و... الخ) اه (قوله في و... الخ) اه
وأما في و... الخ (قوله ثم عمل لا تقبل) أي إذا روى القاضي شهادته
أولاً وإذا يقال فيما بعده (قوله في و... الخ) حقه لم يأت في المنع كذا في البحر واستتاف قانع
من القنوع لا من القناعة غير متعين بل يظهر صحة العمل وقال في الكشف في تفسيره له تعالى وأطعموا
القانع والمعتد القانع السائل من فتنعت البسبب انما خفت تدرك الله فيها راء المدح من غير قول أو
المناع الراضى بما عده وما يعطى من غير سؤال من... الخ (قوله في و... الخ) اه
(قوله ويمكن الضرفي بأن المراد رفع صوت الخ) بل انصرف عن صحتها الخ (قوله في و... الخ) اه
(قوله ان على عدوه) قال الزيلعي عند دخول الدار وأهل الدار اه (قوله في و... الخ) اه

لاتقبل وعلى غيره تقبل وكذا شهادته لقربته ولاداً لاتقبل ولغيرهم تقبل اه وفي شرح الوهبانية
ومثال العداوة والديونية أن يشهد المذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول
وليه على القاتل والجرحى على الجرح اه وفي تمة الفتاوى قذف انسان ثم جاء القاذف مع نفر يشهدون
على المذوف بالرثا ان لم يكن قضى القاضي على القاذف بالحد تقبل وان كان قد قضى لاتقبل اه
(قول الجواب قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو الخ) في هذا الجواب تأمل فان ظاهره ثبوت عداوة
البينة الضاربة للمدعي عليه مع أنه هو العدو ولهم بسبب ضربهم له (قول الا أن يذهب للاعتبار الخ) عبارة
شرح الوهبانية والفتوى على أنهم اذا خرجوا لاتعظيم من يستحق التعظيم ولا للاختبار تبطل عدالتهم
اه نقلا عن قاضيان (قول الشارح لاتقبل شهادة البخل) وكذا شهادة السفه وان كان يصرف
ماله في الخير وجميع أنواع السفه حرام يوجب الفسق خلافا لما ذكره في الاشياء قبيل الفن الرابع كما
يفيد ذلك ما نقله عن الزيلعي (قول المصنف ومن يغني للناس) قد استوفى الشوكاني في شرح المنتقى في
الحديث الكلام على مسألة التغنى وآلات الله ونقل دليل المجوز والمنازع في شرح باب ما جاء في آلة الله
آخر الجزء السابع فانظره فانه فريد (قول أو أكل الفواكه) لا وجود لها في المعيار بل الموجود فيها القول وهو
تحريف عن القول غير معلوم (قول فالمراد هنا أنه خاص فيما وكل به) حقه أنه شهد فيما خاص به فان شهد
في غيره والمراد بالتفصيل المذكور عن البرازية (قول فيه أن أبا يوسف جعل الوكيل كالوصي الخ) فيه
أن الوكيل صار خصما عند أبي يوسف بمجرد التوكيل وان لم يخصه وقد حكى الاتفاق على الأصلين في
شروح الهداية أيضا على أن ما ذكره الزيلعي مبنى على ما قاله أبو يوسف أولا على ما رجع اليه من جعل
الوكيل كالوصي (قول الرابع والعشرين من التارخانية) حقه العاشر فانه في التارخانية ذكر شهادة
بعض لبعض فيه لافي الرابع والعشرين وكذلك في الذخيرة (قول لانه اذا لم يشتبه بالشهود الخ) صوابه
لانه اذا لم يثبت الشهود الخ (قول ويشير الى هذا قول ابن الكمال الخ) في الفصل الثامن من التمة من
مسائل الجرح والتعديل مانصه وان جرحهم واحد وزكاهم واحد فعندهما الجرح أولى لأن الجرح
والتعديل يتم بالواحد عندهما فصار كما اذا جرحهم اثنان وزكاهم اثنان وعند محمد الشهادة موقوفة لارتد
ولا تجاز وهكذا ذكر في المنتقى قال فان جرحهم آخر ثبت الجرح فترد وان لم يجرحهم أحد وعدلهم ثبتت
العدالة فتجوز وان جرحهم واحد وعدلهم اثنان فالتعديل أولى عندهم جميعا وان جرحهم اثنان وعدلهم
عشرة فالجرح أولى اه ونحو ما في التمة في البرازية من القضاء وهذا محمول على ما اذا أخبر الجرح
القاضي بالجرح سرا أو عند سؤاله منه عن الشاهد فلا ينافي ما ذكره المصنف والشارح فانه فيما اذا أخبر
به جهرا (قول الشارح وجعله البرجندي على قولهما الخ) الظاهر أنه راجع للتركية سرا وعلنا وضمير
قولهما للشخصين وقوله لمحمد (قول المصنف أو قتلوا النفس عمدا) أي والى يدعيه كما في قوله قاذف الخ
وقال ط فيه أن هذه الشهادة لا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد لعدم تعيين ولي الدم ولا احتمال أنه قتل
عمدا بحق كأن قتل المقتول ولي القاتل اه وحينئذ يرد ما اذا ادعى الولي القتل العمد بغير حق (قول ولا
يلزم منه نفع الشاهد) نعم يلزم منه نفع الشاهد اذا كان المدعي من جنس الشركة فيستقيم كلام الجرح
وقال ط ليس المراد أنه أقام شاهدين على أنهم شركاء في المدعي به والا كان اقرارا بالمدعي لهما بل هي قاعة
على اقراره بجرم مزيدا (قول أي شهدوا على قول المدعي الخ) عبارة الزيلعي وكذا اذا قال صاغت
الشهود بكذا من المال على أن لا يشهدوا بهذا الباطل وقد شهدوا على به وأقام على ذلك بينة وطلب

استرداد الخ (قول المصنف شهد عدل) أي ثابت العدالة عند القاضي أو لا وسأل عنه فعدل بحجر عن
الفتح وقوله ولم يطل المجلس هو: وأية هشام عن محمد كافي البصر لكن تعليل المسئلة لا يظهر عليه واشترط
عدم البراح انما يناسب القول الثاني فيكون المصنف جاريا عليه والتعبير بقوله جازت شهادته غير دال
على جريانه على القول الاول كما أن عبارة الهداية كذلك انظر حاشية البصر (قول الثاني أنه لا محل
للاستدراك هنا) الثاني وما بعده من أوجه النظر غير وارد على الشارح بالتأمل والنظر كما أن الاول كذلك
وعبارته موافقة لما في البصر ثم الاولى أن يقول ولو قبل القضاء (قول المصنف وان بعد قيامه عن المجلس
لا) في البرازية من الفصل الثالث من الشهادة في التوارد برعاية من حرة وقع الغلط في الدعوى أو
الشهادة ثم أعاد أو أعادوا في مجلس آخر بلا خلل ان زاد أو زادوا لا يقبل وان خلا عن تناقض لان الظاهر
أن الزيادة كانت بتلقيق انسان وعن الامام ثم دعا عند القاضي ثم راد فيها قبل القضاء أو بعده وقالوا
أو همنا وهماء عدلان تقبل وعليه الفتوى وأما تعيين المحتمل وتقييد المطلق به من الشاهد ولو بعد
الاقتراح ذكره القاضي وعن الامام الثاني لو شهد عند القاضي ثم جاء بعد يوم وقال شهد كذا في
شهادتي في كذا وكذا فان كان يعرف بالصلاح تقبل شهادته فيما بقي وان كان لا يعرفه فهذه تهمة
تلقى شهادته وموله رجعت عن شهادتي في كذا وكذا أو غلطت في كذا ونسيت مثل قوله شككت
وهذا كله بشرط عدم المناقضة بين الاول والثاني اهـ (قول نقل الشيخ عانتم بخلافه عن اخلاصة الخ)
نقله المعنى في المنايا (قول وادعى الب أن لا جيل قد اتفق) أي لا جيل ائمال التمسك وان روى
(قول المصنف فيمنه زيارتي الخ) هذا الم يكن جرح ربه معلوما عند القاضي والناس في المحيط
البرهاني من الفصل السادس والعشرين وانما جرح الرجل عدلا لا سيف فأنشأ الجرح أن فلان نام
يجرحه ثم مات من ذلك فهذا على وجهين اما ان يجرى جرحه فلان معروفه عند الناس والقاضي أولم
تكن فان كانت معروفة عند الناس والقاضي فهو: ان الشهادة منه لا يصح لأن الشهادة منه حصل على ما
هو كذب بيقين فان اقراده أن فلان لم يجرحه وفلان مدحرجه نذب بيقين والكذب محال يتناقض حكم
فصار وجوده والعدم عنراة فان قيل يجب أن يكون مدحرجه نذب عن الارأ حتى لا يعبر كما يحل محذور
المتبايعين للبيع ذاب عن الفسخ كيلا يلغوه قلنا يجوز السبب ما ينه عن ذاب عن الفسخ في موضع ان
السبب قابلا للفسخ بخلاف غيره فان وجوده لا يجعل ذاب عن اسقاطه فصار جرحا بوجوب ان كاح لما
تعد أن يعل ذاب عن الفسخ لأنه لا يقبل الفسخ براضهما لم يجعل ذاب عن الطل الذي هو اسقاط
انه كاح والجراحة بعده وعيها لا تقبل الفسخ فالكاح فلا يجب بل ذاب عن الفسخ بل ذاب عن
البراء الذي يقطع الدين لان نبي الجراحة لا يشق لا يمان بما لا سقوط الواجب بالجراحة لان ما يجب
بها لا يجب من غيرها وان لم تدان جراحة فلان معروفه عند القاضي وعند الناس كان لا محذور الا أنه
شتم على المدق فيه بل صدقا اهـ (قول المصنف وبينة أدرك المصنف الخ) هذه المسئلة خلافية فعلى
ما ذكره المصنف بينة أدرك المصنف ادعى أولى وعلى ما ذكره ما نتم بينة منه معتمدها أولى وهذا ذكر
ما يفيدنا خلافه الخ عبد الرحمن الخصال في ترجيح البينات قد قال في كتابه اقامه بينة أمة
على أن يدرن من رايها ما لا حين به في مرض المدة أولى من بينة البينة على ما يدرن من رايها
ترجيح البينات في الدعوى بينة دون البينات معتمدها أولى من بينة مدعيا فلا جامع العادة في الدعوى
ر دافى له بينة المدعى على بينة المدعى على بينة المدعى على بينة المدعى على بينة المدعى على

كونه مجنوناً وقت البيع ترجيح البيّنات في البيع اهـ وانظر الأربعة عندهم (قول الشارح أو خصومة الخ) الذي في الدرر وإذا أقامت الأمة بينة أن مولاهم برها في مرض موته وهو عاقل والورثة أنه كان مخلوطاً العقول فيبينة الأمة أولى وكذا إذا خلعت امرأته ثم أقام الزوج أنه كان مجنوناً وقت الخلع وأقامت بينة على كونه عاقلاً حينئذ أو كان مجنوناً وقت الخصومة فأقام وليه بينة أنه كان مجنوناً والمرأة على أنه كان عاقلاً فيبينة المرأة أولى في الفصلين اهـ تأمل (قول) وان برهنا وقتاً واحداً فيبينة الورثة أولى (الاحتاد الوقت ليس شرطاً في تقديم بينة الورثة بل كذلك الحكم إذا لم يوقتاً أو وقتاً أحدهما أو وقتاً وقتين مختلفين وفي نور العين من أحكام المرضى مات فقالت أبانني في مرض موته وأنا في العدة ولي ارثه وقالت الورثة أبانك في صحته قبل قولها إلا أن تبرهن أنه في صحته اهـ وعلل في البحر أن القول لها بأنهم يدعون عليها الحرمان بالفساق في الحجة وهي تشكرك فيكون القول لها كما لو قالت طلقني وهونائم وقالوا في البقطة كان القول لها (قول) فتقديم ذات الكره صحيح (لا كثر) في السندي قيل باب المراجعة وإن اختلفا في الطوع والكره فالقول لمدعي الطوع وإن أقام البينة فيبينة مدعي الأكرام أولى وبه يفتي كافي منية المفتي اهـ (قول الشارح إلا في مسألة الإقالة) تقدم ما يتعلق بهذه المسئلة وتوجيهها في باب الإقالة قيل المراجعة والتولية فأنظر فإنه نافع (قول الشارح اختلفا في البتات والوفاء) حرر المحشى هذه المسئلة قيل كتاب الكفالة (قول) وصفات) الظاهر أنه تحريف عن وصفاء (قول) لأنه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة ما لم يدخله الشك الخ) عبارة البرازية والضروريات مما لا يدخله الشك عدنا إلى كلام الشافعي اهـ (قول) فاختلطوا بدينه أخرى الخ) عبارة الولوالجية ثم اختلط بهم أهل مدينة أخرى قالوا كتابهم وقت الأمان اهـ (قول الشارح بطلت في الكل الخ) البطلان في الكل قول محمد وعنده أبي يوسف يجوز أن تبطل في البعض وتبقى في البعض كما نقله الخوي عن الطهيري وفي السندي لكن المعتقد عدم الجواز كما يشهد إطلاقهم اهـ (قول) وهي في البرازية أيضاً) قال فيها لاشهادتهما اختلفت في الكلام اهـ وهو محل تأمل

(باب الاختلاف في الشهادة)

اختلاف الشهادة أمل لنا لفتحها للدعوى واختلاف الشاهدين واختلاف الطائفتين بحر لكن يخالفه ما يأتي عن السعدية (قول) ليس من هذا الباب الخ) قد يقال إنها منه فإذا كانت الدعوى في حقوقه تعالى وودعت المخالفة بينها وبين الشهادة تخالفته كلية تقبل ولا تضر هذه المخالفة لأن تقدم الدعوى في حقوقه تعالى ليس بشرط حتى تشترط الموافقة وسينبذ عليه لكن بكيفية أخرى (قول) فيه قيد كما في الجعر عن الخلاصة) وذلك بأن يسأل القاضي مدعي الملك أبهذا السبب الذي شهد وأبه تدعي أم بسبب آخر فإن قال بهذا السبب يقضي بالملأ به والا لا يقضي له بشئ أصلاً (قوله) وحكي في الفتح عن العمادية خلافاً في الانقروى ادعى الشراء مع انقبض وشهد بالملأ المطلق فيه اختلاف المشايخ والأكثر على عدم القبول اهـ (قول) وهذا جعله الزيلعي تفسيراً لرافقة) فيه أن الزيلعي انما فسر الموافقة بالمطابقة الخ ولم يجعل قوله بطريق الخ تفسيراً لها والظاهر أن الأنسب للزيلعي أن يقول والمراد بالاتفاق في اللفظ والمعنى تطابق الخ واللم يبقى لذكر معنى في قول الكثر ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظاً ومعنى فائدة كما أنه كذلك في

عبارة المصنف (قوله بخلاف ما اذا شهد أحدهما بالف للدعي الخ) في هذا المثال لم يوجد توافق
 الشاهدين على معنى واحد بطريق المطابقة فهو خارج عن الأصل المأثور تأمل وانظر الحاوي ثم رأيت في
 الاشياء ذكر أن هذه المسئلة مما استثنى من قولهم لا بد من التطابق لفظا ومعنى حيث عدم ذلك مسائل
 وقال الخامسة شهد أن له عليه ألفا والآخر أنه أقر له بألف تقبل كفاي العدة اه وعري في نور العين عدم
 القبول للجماع الكبير والقبول لأبي يوسف كفاي فتاوى رشيد الدين وهو المختار كما فيها (قوله بخلاف
 ما لو ادعى الملك بالشراء فشهد بالهبة الخ) فيما قاله تأمل فان في كل من المستثنى لا يحتاج لاثبات نفس
 التوفيق بل تقبل بنسبه الهبة بعدد عري الشراء اذا وفق بأن قال محمد في البيع فهو هبة المبيع في بل امكانه
 يكفي على ما تقدم وعبارة الجهر ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالهبة لان الشيء انما يحتاج الى اثباته بها اذا
 كان سببا لا يتم ولا ينفرد باثباته كما اذا ادعى الملك بالشراء فشهد بالهبة فله يحتاج الى اثباته بالهبة أما
 البراء فيتم به وحده ولو أقر بالاسيغاء يصح اقراره ولا يحتاج الى اثباته اه أي لانه اقرار على نفسه
 (قوله وظاهر الهداية أن الرهن انما هو الخ) فيما قاله هاتما مل يحتمل لظن لما في الهداية والعناية
 (قوله وذكر الراهن في المين الخ) لعله في الين وانظر اليه بتريية فان ما فيها يوافق ما في الايضاح وبني الخط
 محل نظر (قوله من اثبات الملك لايت عند الموت) لأن ما كان له عدم موته يكون لو ارثه حيث يكون
 في معنى الخ كفاي شاهر الصواب (قوله لان الأبي في الأمانات الخ) ليس هدا في كل أمانة بل في
 البعض دون البعض تباين في الوديعة والتعليل المدعوى غير عام راجع الى اشارة وبق شرط ثالث
 وبداي شرط هذا الشرط في الدعوى في نور العين من السبل السادس طلب ارثه فادعى انه عم الميت
 بشرط ان يبين أنه عم لأبوي أولأبيه أولأبيه ويشترط قوله وهو وارثه لا وارث له غيره (قوله
 حل وارثا أولا قال رد هذا أساس الخ) التي في اشارة ثم يقتضى بطله الخ (قوله والظاهر الأول
 الذي قبله عند الخ) في ثبوت القصاص من حاشية الدور من المصنوع ان الأصح هو ان أي محمد والامام
 (قوله فلا تحل له الشهادة) فثبتت نفسية قسمه اشهاد وعدمه اه لا لا نكاحه ما لا يلى وهذا ما قبله
 المستندى عن الطحاوي بقبول بعض أصحابنا زهر وجوابه ان ثبت أنه دين فيما أخبر به من القرض
 متقدما ولا يتقرر القاضي الى اعتقاده عما ينظر الى أداء الشهادة اه ولا يثبت حجة ما دله زهر (قوله
 قال في اشارة ولو عي لوئها الخ) عبارة الأصل أسالو عي لوئها ثمراء وقال أحمد حاشا وداء لم يقطع
 اجماعا اه (قوله أما الأول فلان الاطلام اري الخ) عبارة شرح الرهبانية اه ان هدا غير
 موافق لادعوى قال ادع حجة له زهر اه معتمدا على الاطلام يقتضى أن يكون حجة اه أي ان المدعى
 بمسألة كذب بالشهادة زهر اه أي ما وسمه شهودا ببيان اه وحرر المسئلة في اشارة تقنية
 ولا ينبغي عدم هذه الاشارة

باب الشهادة على اشارة

(قوله ان نقل البرج - يدى وسمه اى علامه سباعن لاسمه الخ) عبارة الأصل لان نقل
 البرج يدى عن الاسد والمهسانى عن الخرافة ودعى الخراف (قوله اشارة من أصل عن اعلية
 اشارة الخ) فيما به بالمرتب فيقال ان يخرج عن الأهل تاخذ برتبها لا يخرجها كجائفة دم مراراه

(قوله ولو شهدا على شهادة رجل واحد) عبارة الأصل ولو شهدا على شهادة رجل واحد بما يشهد بنفسه أيضا لم يجز الخ (قوله وهو المراد هنا) في كون المراد ما ذكرهنا نظير بل المراد به أن الفرع إذا لم يكن أهلا للتعديل لا بد من تعديل الكل ولا يكفي تعديله للأصل (قوله فتأمل النقل) فعلى ما نقل أولا عن الحلواني من أنها تقبل في المسئلة الثانية وما نقل عنه هنا من أنها تقبل فيما لو قال الفرع إن الأصل ليس بعدل يكون قائلا لا يقبل شهادة الفرع في هاتين المسئلتين ويكون حكمهما واحدا عنده لأن الأولى منهما بقي الأصل مستورا والثانية طعن مجرد وهو غير مقبول فللقاضي أن يعتله ويقضي بهذه الشهادة وحينئذ لا محالة بين التقاين عن الحلواني لكن بمراجعة المحيط ظهر أن التصحيح انما هو في الثانية لا الثالثة (قوله وأنكرت المرأة أن تكون هي المنسوبة الخ) غير قيد وقال الشرنبلالي الأمر لا يختص بانكارها (قوله وجعله في ديوان أقل الخ) هنا سقط والأصل وجعله في ديوان الأدب أقل الخ (قول المصنف ثم نهى عنها لم يصح) ذكر في الحاشية أن هذا قول الإمام والثاني (قوله وبحث فيه الرملي) بقوله قد يجوزوا الشهادة بالموت لمن سمع بموته من ثقة فكيف يحكم وعديقال لما جزم بالشهادة بالموت وطهر حيا قطع بكذبه فكان ينبغي أن لا يجزم بل يقول أخبرني فلان أو أشهر عندي في مثل ذلك ينبغي أن لا يحكم به فلا يشهر ولا يعرر اهـ

(باب الرجوع عن الشهادة)

(قول المصنف فلو أنكرها لا) سيأتي في الوصاية أن الموصي لو أنكرها قيل يكون رجوعا وقيل لا يكون وجمع كل من القولين فهل هذا الخلاف جارها أولا لم أره (قول الشارح لأنه فسح أو توبه) هذا التعليل عليل بالنسبة للشق الثاني انظر السندی (قول الشارح أو برهن أنهما أقربا رجوعهما الخ) هكذا عبارة ابن ملك وعبارة غيره إذا أقر الشاهدان في مجلس القاضي أنهما رجعا في غير مجلسه صح وجعل إنشاء الحال ولم أر ما ذكره ابن ملك لغيره والتعليل ظاهر لما قاله غيره فتدبر ثم رأيت في حاشية الحادي على الدرر نقلا عن الإيضاح ما يوافق عبارة ابن ملك ونصها ولو ادعى اقرار رجوعهما عند غير القاضي وبرهن على ذلك قبل وجعل إنشاء اهـ وطهر وجه جعله إنشاء وهو أن الثابت بالبينه كالثابت بالمعاينة فيعمل اقرارهما الثابت بالبينه كالثابت منهما في الحال عنده لكن معلوم أن البينة انما تكون سمرة بعد صحة الدعوى ولم تصح (قول الشارح وعزز) طاهر الاطلاق وقد علمت أنه ان ادعى السهو أو الخطأ أو النسيان أو كان على وجه التوبة لا يعزز اهـ حادي (قوله وصاحب المجمع) أي في شرحه فانه أطلق في متنه حيث قال (ويضمنون ما أتلفوا بشهادتهم) هذا اذا قبض المدعي المال ديناً أو عيلاً اهـ (قوله اقتصار أرباب المترن على قول ترجحه) لكن ما في الفتاوى صرح فيه بأن الفتوى عليه والتصحيح الصريح أقوى من الضمني (قوله لتأنيبه كلام) وهو أنه أراد به الضمان بالرجوع مطلقا سواء كان الشاهد كحاله الأول أو لا (قوله تقدم في الحدود عن المحيط اذا شهد الخ) مثله ما ذكره الشارح في الحدود ولا شيء على حامس رجوع بعد الرجم فان رجوع آخر حاد وغرما ربع الدية ولو رجع الثالث غرم الربع ولو رجع الخمسة ضمنوها أنحاسا حادي اهـ ولم يذكره في المحيط والمذكور قيد من الحدود ولو كان الشهود خمسة والحد رجم فرجع واحد بعد الامضاء لا شيء على الراجع فان رجع آخر بعد ذلك كان عليهما ربع الدية ويضمنان حد القذف والأصل فيه أن العبرة ببقاء من

بقي اه ولم يذكره أيضا في الشهادات **(قول)** ولا غنى عما نقله الشارح عن العزيمة الخ لا يخفى أن زيادة ما نقله الشارح عن عزمي تكون عبارته مفيدة للصواب الست خمسة منطوقا وواحدة مفهوما فتكون عبارة الشارح مساوية لما زاده في المصحح وهي مرادة للمصنف ولم يصرح بها الظهور اذ انتهت في كلامه اذ لا يتأتى القول بضمنان الزيادة فيما اذا كان المدعي الزوج اذ هو راض بالتلافها على نفسه بدعواه الشكاح بما زاده على مهر المثل وحيث لا يكون ما نقله عن عزمي قيد في مسئلة الزيادة فقط وتكون مسئلة مهر المثل والأقل على الاطلاق وهذا أحسن مما ظهر للمحشي لا فائدة الخمس منطوقا عليه لا على ما ظهر له وأحسن مما قاله الحلبي أيضا نعم في كلامه ايها المصنف تكرار كاذ كره المحشي **(قول)** الشارح اذا التلاف بعوض كالاتلاف **(قول)** هذا طاهر في حقها اذ قد اتلفا عليها البضع بمال متقوم وكذلك في حقه اذا البضع متقوم حال دخوله في ملكه والكلام فيه كذا يؤخذ من الزيلعي **(قول)** ولا يظهر تفاوت بين المستثنين الخ يظهر التفاوت بينهما فانه في الاولى يقضى بما سباه من الثمن وبالزيادة أيضا وتقوم من جنس الثمن أو غيره وفي الثانية يقضى بالقيمة فضة أو ذهباً وفي المسئلة الاولى اذا كان أكثر من القيمة يضمنه بتمامه فالفرق بينها وبين الثانية ظاهر **(قول)** فان رد المشتري المبيع بعيب بالرضاء الخ هذه المسئلة في الخرافة كذلك ولينظر وجهها ثم رأيت في الهندية ما نصه فان وجد المشتري بالعبد عيبا فرد ما كان بغير قضاء فهذا بمنزلة بيع جديد فليأخذ من البائع التي درهم ولا سبيل له على الشاهدين وان كان بقضاء القاضي رد العبد على البائع وياخذ من الشاهدين ما دفع اليهما التي درهم ويرجع الشاهدان على البائع بما دفع اليه ألف درهم شرح طحاوي **(قول)** وفي البحر عن المحيط ولو رجع شاهد الطلاق الخ عبارته نقلا عن المحيط شهد رجلان بالطلاق ورجلان بالدخول ثم رجع شاهد الطلاق لاضمان عليهما لانهما أوجبان نصف المهر وشاهد الدخول أوجب جميع المهر وقد بقي من يثبت بشهادته جميع المهر وهو شاهد الدخول وان رجع شاهد الدخول لا غبر يجب عليهما نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحد لا يجب على شاهدي الطلاق شيء ويجب على شاهد الدخول الربع **(قول)** المصنف وفي القصص الدية الخ هذا اذا رجعا بعد القصاص كما يفهمه ما في الدرر بقوله يعني اذا شهدا أن زيدا قتل بكرافاقتص من زيد ثم رجعا تجب الدية عندنا ويقتضى ما ذكره في الفتاوى الهندية بقوله ثلاثة شهدوا بالقتل الحمد فقطع الولي يده ثم رجع واحد فقطع رجله ثم رجع آخر بطل القود على عامد الروايات اه وذكر المقدسي لو قطع الولي يده فرجع واحد فقطع رجله فرجع آخر لم يكن للولي قسلة لانه عقوبة والامضاء فيه من القضاء كالحديث اه وهي حادثة الفتوى أجبت فيها بذلك وقد خالف فيها بعض علماء العصر ثم رجع

كتاب الوكالة

(قول) لم يذكر ما يصير به وكيل الخ في البرازية أول القضاء السلطان اذا قلده القضاء فرد مشافهة ثم قبل لا يصح وان بعث منشورا وأرسل اليه فرتقه ثم قبل ان قبل بلوغ الرد الى السلطان يصح القبول لا بعد بلوغ الرد اليه وكذا لو قبل رد الوكيل كالة ثم يقبل وكذا كتبت المرأة الى رجل اني زوجت نفسي منك فبلغ الكتاب اليه فردته ثم قبل والرسالة كالكاتب اه **(قول)** لكن صرح في البدائع أن افعل كذا الخ ما ذكره في البحر من أنه يصير رسولا بالامر انما هو في امر مخصوص وهو قوله قل لفلان الخ لا في كل أمر فلا يرد عليه ما في البدائع والولوية الخ ثم رأيت في البرازية وكه بتقاضى الديون ثم قال وكل من شئت بذلك له أن يعزله ولو

وكله به ثم قال وكل فلانا ليس له أن يعزله لانه رسول في حقه لما سماه باسمه ولو قال وكل فلانا ان شئت ملك
عزله لان المتصرف بعشيئته مالا لا رسول اه (قول) أنت وكيل في كل شيء جائزا أمرك (الح) قال في تمة
الفتاوى أنت وكيل في كل شيء فهو وكيل بالحفظ ولو زاد جائزا أمرك فهو وكيل فيه وباليبيع وغير ذلك لانه
فوض اليه التصرف عام فصار كما لو قال ما صنعت من شيء فهو جائز فيك أنواع التصرفات اه ومن
تعليق المسئلة يعلم حكم ما لو قال أنت وكيل في كل شيء وكالة عامة مقوضة وأنه حكم ما لو قال فيها جائز
أمرك (قول) وظاهر العموم أنه يملك قبض الدين (الح) لا يظهر هذا على عبارة قاضيه وانما يظهر على
عبارة غيره (قول) ليس له صناعة معروفة تفسير لما قبله والقصد أن معاملاته مختلفة (قول) كما
ذكره صاحب الهداية عبارتها ويشترط أن يكون الوكيل ممن يعقل العقد ويقصده اه (قول) ولم يعين
الخاص به والخاص فيه الفرق بينهما أن الخاص به ما وقعت الخاصية بسببه كالبيع والاجارة والخاص
فيه هو المال المتنازع فيه تأمل (قول) بحث فيه في البرازية بان التفويض لقضاء العهد فساد (قول
الشارح ويكفي قوله أنا أريد السفر) ظاهره أنه يكفي وان لم ينضم له شيء وهو ظاهر ما في الخزانة أيضا
الأنه يفيد أنه لا يقبل قوله الابالعين (قول الشارح اذا لم يرض الطالب (الح) يظهر صحة جعله قيدي في
الكل (قول) أي المدعي عليه أو المدعي (قول المصنف واصل) اذا كان فيه معنى المعاوضة لا البراء
(قول) وقيل ينتقل الى موكله (الح) قال الطرابلسي وهذا أولى عندي أن يفتى به في زماننا لان الرفع الى
الحاكم لا يخلو عن مغرم مالي اه سندی (قول) وجزمه هنا) أي البرازي فيما نقله عنه في البحر (قول
المصنف ان لم يكن محجورا) مفهومه أنه ان كان مأذونا تتعلق الحقوق به مع أن فيه تفصيلا ذكره في
وكالة جامع أحكام الصغار ونصه فان كان مأذونا له بالتجارة فان كان وكيلًا بالبيع بثمن حال أو مؤجل
لزمته العهدة وان كان وكيلًا بالشراء اما أن يكون بثمن حال أو مؤجل فان كان بثمن مؤجل لا تلزمه
قياسا واستحسانا وتكون العهدة على الأمر لان ما يلزمه من العهدة في هذه الصورة ضمان كفالة
لا ضمان عن لان ضمان الثمن ما يفيد الملك للضامن في المشتري وانما هذا يلزم ما لا في ذمته ويستوجب
مثله بذلك على موكله وما عهد الا معنى الكفالة والمأذون له يلزمه ضمان الثمن لا الكفالة وان وكله بالشراء
بالثمن الحال فالقياس أن لا يلزمه العهدة وفي الاستحسان يلزمه لان ضمان الثمن وان كان لا يفيد الملك
في المشتري الا أن الصبي هنا يلزم من الضمان بملك المشتري من حيث الحكم والاعتبار فانه يحبس به بالثمن
حتى يستوفي من الموكل كما لو اشترى لنفسه ثم باع منه بخلاف ما اذا كان مؤجلا لانه بما يضمن من الثمن
لا يملك المشتري لامن حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فانه لا يملك حبسه بذلك وان كان ضمان كفالة
من حيث المعنى الخوذ كره في العناية والفتح أيضا (قول) تتعلق حقوق عقد هما بالموكل) ما لم يعتق فاذا
عتق لزمته لا الصبي اذا بلغ اه شرنبلالي وانظر ما فيه عن النبيين (قول الشارح لانه العاقد حقيقة
وحكم) لاستغنائه عن اضافة العقد الى الموكل (قول الشارح فالعهدة على أخذ الثمن (الح) وفي
الخلاصة تتعلق بالوكيل ولو حضر الموكل عند العقد اه (قول) هذا لا يناسب كلام المصنف (الح) بل هو
مناسب لكلام المصنف فان الملك ثابت للموكل ابتداء على سبيل الاستقرار (قول) انظر ما حقوق الهبة
والصدقة المتعلقة بالموكل) رأيت في آخر وكالة الزيلعي أن الوكيل بالبيع يتولى حقوق "عقد ويتصرف
فيها بحكم الوكالة وأن الوكالة بالهبة تنقضي بمباشرة الهبة حتى لا يملك الوكيل أنواعا أرجوع ولا يصح
تسليمه اه وقال في العناية ليس للوكيل الرجوع في الهبة ولأن يقبض الوديعة والعارية والرهن

والقرض ممن عليه اه (قول الشارح التوكيل بالاستقراض باطل لا الرسالة) انظر ما قالوه في الشركة والمضاربة من أن الشريك والمضارب يملكان الاستدانة بالاذن وفي ذلك تصحيح التوكيل بالاستقراض وانظر ما قاله الزيلعي عند قول الكثر ومن ادعى أنه وكيل الغائب بقبض دينه الخ

﴿باب الوكالة بالبيع والشراء﴾

(قوله ولو أثنى بالاجور الخ) قال في البحر مانصه وفي الكافي فرقوا بين ثياب وأتواب فقالوا الأول للجنس والثاني لا وكان الفرق مبني على عرفهم اه ويمكن أن يقال أنه مبني على أن أتواب جمع قلة لأن أفعالا من أوزان جوع القلة وهو لمادون العشرة فلم يدل على العموم بخلاف ثياب فإنه جمع كثرة لا ينحصر فتباحشت الجهالة اه واعترضه المقدسي بأنه يفهم من تفريعه أن لفظ ثياب لا يصح التوكيل فيها وأتواب يصح لقلته وعدم تفاحش الجهالة وهو خلاف صريح كلامه وكلام الخلاصة والوجه الوجه في ذلك أنه إذا ذكر الثياب ونحوها من ألفاظ العموم يكون مقوضا الأمر إلى الوكيل فبصح بخلاف ثوب أو أتواب لا يظهر فيها العموم فيصير شاعيا في جنسه متفاحش الجهالة فلا يصح وفي الخلاصة انما ذكر ذلك بعد ذكر البضاعة الدالة على العموم إلى آخر ما ذكره اه والأوجه ما في الكافي (قول المصنف ولو أثنى أو وصيه الخ) ظاهره تساويهما في الرديدون تقديم الوصي على الوارث (قوله والذي يدفع الاشكال من أصله الخ) غير دافع للاشكال فإن ما منى عليه العيني غير مقيد بما إذا قبض الموكل بل أعم مما إذا قبض هو أو الوكيل (قوله وما ذكره العيني) لعلة الزيلعي (قوله لا الشراء من ماله) أصله لا النقد من ماله (قوله لكن لا يخالف ما ذكره المسائر الخ) هي وإن لم يخالف ما في المتن من حيث وجوب الأجرة لكن فيها مخالفة من حيث ذكر الخلاف بعد الوجوب وعدم الجواز قبل الوجوب على قولهما تأمل (قول الشارح لكن في الأشياء القول للوكيل يمينه) يصح جعله استدراكا على قول المصنف سابقا صدق لانه أمين فانه أطلقه ولم يقيد باليمين تأمل (قول الشارح ولذا بطل في حصة شريكه الخ) لينظر وجهه بطلان البيع وصحة العتق ولزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز انما يفيد عدم صحة استعمال اللفظ فيهما معا ولا يفيد وجه صحته في العتق دون البيع تأمل ويظهر أن وجهه أن قصد البائع استعماله فيهما وهو غير صحيح كما ذكره لأن البيع الحقيقي مشروط بالعتق وهو مما يفسد بالشرط الغير الملائم دونه فلذا قيل بفساده دون العتق لكن هذا يقتضي الفساد لا البطلان هكذا ظهر فتأمل

﴿فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء﴾

(قوله والاقالة على الخلاف مامر) صوابه على الخلاف المذكور (قوله أي خلاف قوله فيما استشهد به) فعلى هذا لا يستقيم قول الشارح والمفتي به خلافاً فإنه يوهم اعتماد قول الامام (قوله والأمر بالشراء صايف ملك الغير فلم يصح) أي الأمر مقصود لانه لا ملك للأمر في ملك الغير وانما صح ضرورة الحاجة اليه ولا عموم لما ثبت ضرورة وقوله فلا يعتبر الخ أي فلم يجوز شراء البعض لأن الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها وذلك يتأدى بالمتعارف وهو شراء الكل بنائية (قوله لا يحدث مثله قبل الخ) في الأصل لا يحدث في مثله الخ (قوله ضمن نصف المال الخ) هذا مخالف لما يأتي عن السراج (قوله فالأحسن

ما سئد كره بعد لا تحوير فيما قاله تأمل (قول) تقدمت أول كتاب الوكالة مع عدم مناسبتها لما
 الكلام فيه خلافا لما يفيد كلام السندی (قول) انظر ما معنى هذا فان لم نذكره الخ) معناه ما اذا
 كان حاضرا مع خصمه مجلس القضاء فان التوكيل حيث لا لازم بدون رضا الخصم ثم رأيت هذه العبارة
 في تمة فروق الأشباه قبيل كتاب الدعوى لعمربن نجيم وعبارة التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند
 الامام الا ان يكون الموكل مسافرا أو مريضا أو مخدرة لكن اذا لم يكن الموكل حاضرا بنفسه فان كان حاضرا
 فأبى الخصم التوكيل لا يسمع منه والفرق أنه اذا كان غائبا تحقق تهمة التليس لان كان حاضرا (قول)
 المصنف الوكيل لا يوكل الا باذن أمره رجل وكل رجلا بتقاضى دينه أو خصومة أو بيع وقال
 ما صنعت من شيء فهو جائز كان للوكيل أن يوكل غيره ولو أن الوكيل وكل غيره وقال ما صنعت من شيء فهو
 جائز لم يكن للوكيل الثاني أن يوكل غيره وروى أن له أن يوكل غيره اه خاتمة ومثله في الانقروية ونقل
 المسئلة في الهندية عن الخاتمة مقتصر على الرواية الأولى وفي التارخاتية اذا وكل رجلا ببيع أو شراء
 وقال له اعمل برأيك فوكل الوكيل وكيلا وقال له اعمل فيه برأيك لم يكن الثاني أن يوكل الثالث نص عليه
 في كتاب الشفعة وذكر في كتاب المضاربة اذا قال رب المال للمضارب اعمل فيه برأيك فدفعت المضارب
 المال الى غيره مضاربة وقال اعمل فيه برأيك كان الثاني أن يدفع المال الى غيره مضاربة فمن مشايخنا من
 قال ما ذكر في المضاربة يصير رواية في الوكيل وما ذكر في الوكيل يصير رواية في المضاربة فعلى قول هذا
 القائل يصير في المسئلتين روايتان ومنهم من قال بين المسئلتين فرق وهو الاظهر اه وفي حاشية الدرر
 لعبد الحليم ولو قال الوكيل الاول ذلك لو كيله لم يكن توكيل ثالث بخلاف ما لو قال السلطان للقاضي
 استخلف من شئت وقال القاضي ذلك لمن استخلفه له الاستخلاف أيضا اه (قول) فلو وكل غيره
 بشرائها الخ) انظر مع ما يأتي عن السراج (قوله) وبه صرح في الخلاصة والبرازية الخ) ما ذكره
 في الخلاصة وغيرها الادلالة فيه على عدم صحة توكيل الوكيل في النكاح مع تسمية الزوج والمهر فلم
 يكن ما قال ط مخالفا للنقول والظاهر صحة قياس الوكالة في النكاح على الوكالة بالبيع مع التعيين
 في كل كادل على ذلك ما نقله الشارح في باب الولي عن القيسة ولم أظفر بنقل في المسئلة يخالف ما فيها
 (قول المصنف فاجازه الاول صح) ينظر الفرق بين هدا وبين ما نقله في الدرر عن الزيلعي من أن أحد
 الوكيلين لو تصرف بحضرة صاحبه فان أجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائبا فاجاز لم يجز اه حيث
 لم يعتبر اجازة الغائب من الوكيلين لما باشره الحاضر واعتبر اجازة الوكيل الاول لما باشره الوكيل
 الثاني مع أن المقصود هو حضور الرأي حاصل في كل تأمل والظاهر في وجه الفرق أن أحد الوكيلين
 لما لم يملك الفعل لم يملك الاجازة وان حضر رأيه اذ لا يملك الاجازة الا من يملك الانشاء بخلاف الوكيل
 الاول فانه يملك الانشاء فملك الاجازة مع حصول المقصود وهو حضور رأيه وسيأتي في باب الوصي
 ما يخالف ما في الدرر ثم رأيت في وقف هلال من باب اجارة الوقف أوصى الى جماعة فأجرها بعضهم
 لا يجوز الا أن يجيزها الباقي اه ثم رأيت في العناية بالفرق فانظره (قول الشارح فلا تكفي الحضرة)
 ذكر السندی أول النكاح عند قول المصنف وبما وضع أحدهما الخ أن مباشرة وكيل أو وكيل
 بحضرة الوكيل في النكاح لا تكون كمباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع كافي الأصل ونقل عصام
 في مختصره أنه جعله كالبيع فلا يحتاج لقبوله انتهى (قوله) ينبغي أن يملكه في صورة الخ) ويحوى
 في تكملة الفتح

(باب الوكالة بالخصومة والقبض)

(قول التوكيل بالتقاضي يعتمد العرف الخ) ومثله ما ذكره في الفصل الخامس في مسائل الوكيل بالاقراض من تمتع الفتاوى التوكيل بالتقاضي يعتمد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار ان المتقاضي هو الذي يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضي توكيلا بالقبض والا فلا اه وفي الهندية من الفصل السابع من الوكالة الوكيل بالتقاضي وكيل بالقبض لان التقاضي تفاعل من الاقتضاء وهو عبارة عن القبض وكان التوكيل بالتقاضي توكيلا بالاقتضاء نصا وقال مشايخنا ليس للوكيل بالتقاضي القبض لان العادة جرت بخلاف ذلك في بلادنا وهل يملك الخصومة اختاف المشايخ فيه وقيل يجب ان يملك الخصومة عند أبي حنيفة وهو الأصوب والأشبه فان محمدا ذكر عقب هذه المسئلة في كتاب الوكالة الوكيل بالتقاضي وكيل بالخصومة اه (قول الشارح أي الخصومة خلافا لهما) فان قبض الدين عنده قبض بمثل حقه وعندهما بعينه وتقبل البيعة على الوكالة عندهم اه قهستاني (قول الشارح فيملكهما مع القبض) أي قبض العين (قول وقد تبع المصنف صاحب الدر الخ) لا تحرير في هذه المسئلة هنا ولا فيما سبق (قول المصنف وكله بخصوماته وأخذ حقوقه الخ) في محاضر نور العين رتب محضرا ذكر فيه أنه وكله في الدعاوى والخصومات ولم يذكر فيه في جميع الدعاوى بأن الألف واللام فيها للجنس لدخولهما على اسم الجمع فكانتا للجنس والحكم فيها أن يتناول الأدنى مع احتمال الأعلى فيتناول خصومة واحدة وأنها مجهولة فلا بد من بيانها أو يقول في جميع الدعاوى والخصومات اه وفي الأنقروى من الفصل الثاني ادعى أنه وكيل فلان وكله بالدعوى على فلان وأقام عليه بينة هل تسبغ أجاب لا لأن بيان المدعى فيه شرط صحة التوكيل ولم يوجد من دعوى القاعدية ولو أرسل الوكالة بالخصومة بأن قال وكلتك بالخصومة ولم يرد على هذا الا يصير وكيلاً وحكى خلافا فيما لو قال وكلتك بخصومة ما بيننا فانظره (قول المصنف لا يسمع على الوكيل) أي ويحكم بالمال على المدعى عليه ويتبع الدائن بدفعه شربلاي لكن قد يقال المفهوم مما سبق سماع البيعة لقصر اليد وينظر الفرق بين الدين والعين (قول ومثله استثناء الانكار فيصح منهما) أي الطالب أو المطلوب (قول أي فيما لو أعتق المولى عبده الخ) جعل في الهداية هذه المسئلة نظير مسئلة الكفالة فهي غير داخلة في كلام المصنف (قول الاستثناء مستدرك فانظر ما في البحر) ما قاله في البحر فيه تأمل كما أن قوله في الأشياء فقط كذلك (قول لكن لا يظهر في مسئلة وكيل الامام الخ) فيه تأمل (قول فالضمير المستتر في وكله عائد الى الوكيل الخ) غير موافق لما في البحر فانظره (قول الشارح لاتفاقهما على ملك الوارث) والحال أن ملكه قد زال بموته كما في الزيلعي وفيه لو ادعى رجل أن صاحب المال مات ولم يدع وارثا وأنه أوصى له بما في يدرجل من عين أو دين وصدقه الذي في يده المال يؤمر بالتسليم اليه لانه لما ادعى أنه لم يترك وارثا ينزل منزلة الوارث الخ (قول وهذا التعليل أظهر مما ذكره الشارح) وجهه أن البين المتوجهة على الأصل غير المتوجهة على الوكيل لكن عدم جواز الاقرار على الموكل محل نظر (قول فكيف يتصور لزومه على الوكيل) فيه أن المراد بلزومه على الوكيل لزومه من حيث قصر يده (قول الشارح خلافا لفر) في حاشية عبد الحليم صرح بعض بأن قول زفر هو الحق (قول يعني لا يقضى اتفاقا الخ) المناسب حذف اتفاقا (قول قال في الصغرى الوكيل بقبض الدين الخ) وفي الصغرى أيضا على ما نقله الشربلاي عنها وأقام الوكيل

يقبض كل حق بينة شهدت دفعة على الوكالة وعلى الحق للوكيل على المدعى عليه قال الامام تقبل على الوكالة لا غير فاذا قضى بها يؤمر الوكيل باعادة البيينة على الحق للوكيل على المدعى عليه وعندهما تقبل على الأمرين ويقضى بالوكالة أو لا ثم بالمال وكذا الخلاف في دعوى الوصاية أو الوراثية اه وفي الباب الثالث عشر من دعوى الوكالة من الهنديه رجل قدام رجلا الى القاضي وقال ان لفلان بن فلان على هذا ألف درهم وقد وكنتي بالخصومة فيها وفي كل حقه وبقبضه وأقام البيينة على ذلك بجهة قال أبو حنيفة لا قبل البيينة على المال حتى يقيم البيينة على الوكالة وان أقام البيينة على الوكالة والدين بجهة يقضى بالوكالة ويعيد البيينة على الدين وقال محمد اذا أقام البيينة على الكل يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البيينة على الدين وهذا استحسان والفتوى على قوله وتعممه في الباب المذكور اه وفي انتفاية من الدعوى فان شهدوا على الأمرين معا على الوكالة والدين في الاستحسان تقبل فاذا ظهرت عدالة الشهود يقضى بهما لكن يقدم القضاء بالوكالة على القضاء بالدين الى آخر ما فيها وفيها من الوكالة أنه يقضى بهما لكنه يحمل على تقديم القضاء بالوكالة عملا بما أفادته عبارته السابقة لكن ذكر في محاضر الهنديه أنه يقضى بالموت والوراثية ثم يقضى بالوصاية (قوله فانه يكون خصما في اثبات الدين) لعله الوكالة (قوله من ذمته الى ذمة الوكيل) عبارة شرح الوهابية في ذمته أي ذمة الخ وقوله على الأمر حقه لا أمر كما هو في الاصل (قوله فكذلك اذا أمره أن يبيع طعاما في ذمته) ذكر عقب هذا ما نصه وهذا لانه انما يعتبر أمره فيما عاك المأمور بدون أمره وهو في قبول السلم في الطعام يستغنى عن أمر غيره وقبول السلم من منيع المقاليس قالتو كيلة باطل كالتكذيب اه شرح الوهابية (قوله أنه هو المراد في تصوير هذه الحيلة الخ) بالتأمل فيما قالوه وما قاله يظهر أن المؤدى واحد

(باب عزل الوكيل)

(قوله لانه انما يحتاج اليه في عقد لازم الخ) هذا التعليل لا يظهر في الوكالة اللازمة وخيار الشرط يصح في كل لازم ولو من أحد الجانبين يحتمل الفسخ الآن الاصل فيها عدم اللزوم ولا عبرة بالعارض (قول المصنف في ضمن دعوى صحيحة على غريم) أي من تحقق كونه خصما من دعوى المدعى كأن ادعى أن لفلان عليك كذا وكنتي بالخصومة فيه وقبضه مثالا ثبتت الوكالة في ضمن دعوى على غائب في وجه من يزعم أنه وكيله بدون تحقق وكالته مشافهة عند القاضي بحضور وكيل المدعى الغائب وبدون سبق ثبوتها تبوتنا شرعا ولذا ذكر في البازية من الفصل السابع من كتاب الدعوى ما نصه واحد من وكلاء المحكمة ادعى أنه وكيل عن فلان في طلب حقوقه وعلى هذا المحضر كذا فقال وكيل آخر من وكلاء المحكمة ان موكلتي هذا يريد المدعى عليه يقول ليس على هذا الحق وليس لي علم بالوكالة فبرهن الوكيل على الوكالة لا يقبل لعدم الخصم اه ثم ان المذكور في محاضر الهنديه أنه في دعوى الوصاية يبدأ المدعى باقامة البيينة ثم يسأل المدعى عليه عنها لان الجواب انما يستحق بعد دعوى الخصم وانما يعرف كون المدعى خصما باثبات الوصاية وان كثيرا من أهل هذه الصنعة يبدؤن بجواب المدعى عليه كما هو الرسم في سجلات سائر الدعاوى والخصومات اه ومقتضى التعليل المذكور صحة أن يبدأ في دعوى الوكالة باقامة البيينة عليها ثم يسأل الخصم تأمل (قوله وكلاهما ليس بشئ) لان في الاول عزله وتوكيله من غير فصل بينهما مادام لم لا الى نهاية وليس فيه وكالة تنفع ولا عزل يمنع وليس في الثاني ما يبطل الوكالة المتعلقة لان عزله لا يتناول الا الموجودة فلا يتصور عزل

الوكيل قبل الوكالة كما لا يتصور عزل القاضى أو السلطان قبل التولية ولكن الصحيح الخ ز يلجى **(قول)** أما على الاول فلما فاته الخ فيه أن مراد الشارح أن له عزله عن الوكالة الدورية بقوله عزلتك عنها فاته يكون معزولا عن الوكالات كلها بناء على ما صححه البرازى حيث قال علق وكالته بشرط ثم عزله قبل مجيئه صح عند محمد وهو الأصح خلافا للثانى اه ومقاد كلام العيني الآتى من ان عزاله بقوله كلما وكلتک فانت معزول انه لا يتعزل بقوله عزلتك عن هذه الوكالة الدورية وما ذكره البرازى موافق لما نقله الزيلجى عن صاحب النهاية وهو ما قاله شمس الأئمة اه وذكر البرازى أيضا ما نصه والمختار أن الزوج يملك عزل وكيله بطلاق امرأته اه وحيثئذ فالمتعين في فهم عبارة الشارح ارجاع المبالغة لقوله فلما موكل العزل وتقدير دخول لو على قوله في طلاق وعناق وجعل ذلك مسألة أخرى وذكر في الخلاصة نحو ما في البرازية **(قول)** وكله غير جائز الرجوع هذه مسألة أخرى غير مسألة الوكالة الدورية **(قول الشارح)** لا الوكيل بنكاح وطلاق الخ لكن التعليل المذكور لا شرط علم الموكل شامل لأنواع الوكالات فانظره في الزيلجى وغيره ثم رأيت في الكفاية أن ما في الهداية مخالف لعامة روايات الكتب **(قول)** الا الوكيل بشرا منى بعينه حقه بغير عينه **(قول المصنف)** الغيث تو كيلي الخ يتأمل في وجه كون ما ذكر ليس عزلا ثم رأيت في الاشياء من الفن الثالث ما ليس بلازم من الحقوق لا يتصف بالاسقاط كالوكالة والعارية وقبول الوديعة اه وفي بعض رسائله ان حق الوكالة والعارية والوديعة ينبغي أن لا يسقط بالاسقاط حتى لو قال المستعير أسقطت حتى من الانتفاع بالعارية لا يسقط مادام المعير لم يرجع وله الانتفاع لانها كملك الاعيان اه وقال البعلجى ان الوكيل عزل نفسه بشرط علم الموكل فهو من الحقوق التي تقبل الاسقاط اه فعلم من هذا أن المصنف تبع الاشياء وما فيه غير مرضى تأمل **(قول الشارح)** لكى ذكر في الوصايا الخ حقه التقديم فانه لم يذكر هذا الاستثناء وقوله وحله المصنف الخ غير مناسب انظر التكملة **(قول)** الظاهر أن الضمير في تزوجها الخ صرح في التتمة بما استظهره هنا **(قول المصنف)** ويموت أحدهما ذكر في خزائن المفتين من الانصاء لا يتعزل وكيل القاضى بعزله أو موته ونقله في البحر عن قضائها **(قول)** ثم رأيت منقولاً عن الجوى عبارته يعنى وكله بالبيع وفاء وباع ثم مات الموكل لا تبطل الوكالة لتعلق حق المشرى بالبيع وفاء وهذا موافق لما ذكره البرازى في الفصل الرابع من كتاب البيوع وكل أحاه يبيع عقاره وفاء وباع ومات الموكل لا يخرج الوكيل عن الوكالة اه والظاهر أن المراد بعدم خروجه عنها بقاء حقوق هذا العقد متعلقة به حتى كان للمشتري مطالبة بالثمن وله قبض المبيع منه وليس المراد أنه يملكه ثانيا بعد فسخ الاول ولا أنه يملكه بالوكالة السابقة مع انتقال الملك للورثة حتى يكون مشكلا الا أنه على هذا لا تكون خصوصية لمسئلة الوكيل بالبيع وفاء بل كل عقده حقوق تتعلق بالوكيل لا يتعزل عنها بموت موكله **(قول)** ونصها فاما في الرهن فادا وكل الخ صدر عبارتها قولهم يتعزل بجنون الموكل وموته مقيد بالموضع الذي يملك الموكل عزل الوكيل فاما في الرهن الخ ومعلوم أنه لا يتأق طلاقها بعد موت الزوج الموكل به فتخص مسألة التوكيل به بالجنون ويبطل التوكيل به بالموت وعبارة الزيلجى وان كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض كما اذا كانت الوكالة مشروطة في عقد الرهن وكذا اذا جعل امرأته بيدها ثم جن لا يبطل أمرها لانه ملكها التصرف فصار كتمليك العين اه فقد جعل عدم بطلان الوكالة بالجنون لا بالموت وكيف يتأق عدم عزله بالموت وقد عجز عن التصرف معه اذا يتأق طلاق بعده **(قول)** المصنف وبتصرفه الخ هذا ما سبق له من أنه يتعزل بنهاية الموكل فيه

(كتاب الدعوى)

(قول المصنف قول مقبول الخ) فيهما إشارة إلى أنه لو كتب صورة دعوى بلا عجز عن تقريرها لم تسمع كما أشير إليه في الخزانة قهستاني وفي الخزانة لو كان المدعي عاجزا عن الدعوى عن ظهر قلب يكتب دعواه في صحيفة يدعي منها تسمع دعواه اه بحر (قول الشارح فتسمع به يفتى بزازية) نحوه في الخلاصة من الفصل الأول من الدعوى (قول) ومحمد يقول إن المدعي عليه دافع لها والدافع يطلب سلامة نفسه والاصل البراءة ومن طلب السلامة أولى بالنظر من طلب ضدها (قول) لتعريف المدعي عليه في الاصل المدعي والمدعي عليه (قول) أقول كلام البرازية مفروض في كون النفي الخ فيه أن المراد بقوله وتظيره نظيره في اعتبار الحالتين لا في جعله دعوى مع المنازعة (قول الشارح وهل يحضره بمجرد الدعوى الخ) في إجابة السائل المدعي إذا طلب احضار خصمه فان كان في المصر أو قريبا أحضره القاضي بمجرد طلبه إلى آخر ما فيها فليتظر مع ما قاله ط (قول المصنف فلو كان ما يدعيه منقولاً في يد الخصم الخ) الذي حققه الشرنبلالي وغيره أن العقار كذلك لدفع الاحتمال المذكور فأنظره (قول) وهو مزم به القهستاني وكذا في الخزانة (قول المصنف وطلب المدعي احضاره الخ) احضار الموقوف ليس إشارته في الدعوى والشهادة انما هو فيما إذا كان البعض لا يشبه البعض وإذا كان البعض يشبه البعض كالدينارين وما أشبهها لا يشترط الاحضار لأن البعض يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز والفصل كما في أول محاضر الاستروشنية اه ثم رأيت ذلك في محاضر الهندية من محضر دعوى العدليات واستهلا كما هو ذكر في الخاتمة من فصل رجل ادعى عند القاضي على رجل حقا أن القضاء بعك الدراهم والدينارين يمكن حال غيبتها الخ وذكره في الفصول (قول الشارح احضارها) قال في البرازية وإن تحمل المدعي مؤنة الاحضار يحضر وإن لم يتحمل مؤنة الاحضار لا يحضر (قول المصنف ادعى أعيانا مختلفة الجنس الخ) في الخاتمة من باب ما يبطل دعوى المدعي ادعى أعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جلة ولم يذكر قيمة كل عين وجنس ونوع على حدة بعضهم كتنى بالاجمال وهو الصحيح لأن المدعي إذا ادعى غصب هذه الأعيان لا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة ثم ينتظر أن ادعى أن الأعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فتقبل البيعة بحضرتها وإن قال انها هلكت في يده أو استهلكها أو بين قيمة الكل جلة تسمع دعواه وتقبل بيئته لأنه لما صح دعوى الغصب من غير بيان القيمة فلا ينبغي أن يصح إذا بين قيمة الكل جلة أولى وإن لم يدع الغصب وادعى أن في يده هذا كذا كذا من الأعيان ولم يبين القيمة تسمع دعواه في حكم الاحضار وبعده كانت الدعوى بالإشارة إلى الأعيان فلا يحتاج إلى ذكر القيمة وانما يشترط ذكر القيمة إذا كانت الدعوى دعوى سرقة ليعلم أن السرقة كانت نصاباً أولاً ما في ما سوى ذلك فلا حاجة إلى ذكرها (قول) أي المذكور من الشروط السابقة المناسب ما في الطحاوي فأنظره (قول) أقول في شبهة في هذا المحل الخ) ما ذكره المصنف هو منقول المذهب والقصد أنه يشترط مع بيان القيمة ولو جلة فيما إذا ادعى أعيانا ببيان جنس المستهلك ونوعه في دعوى قيمته ووجه ذلك ما نقله السندي عن الفصول ادعى على آخر ألف دينار بسبب استهلاكه لأعيانه لا بد وأن يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بد أن يبين الأعيان فإن منها ما يكون مثلياً ومنها ما يكون من ذوات القيم وفي فتاوى النسفي من شرائط صحة الدعوى بيان أعيان مستهلكة وبيان قيمتها حتى لو ادعى قيمة أعيان مستهلكة لا يصح ما لم يبين الأعيان وفي النصاب عسى أن يظن أنه من ذوات القيم وهو مثلي كما في الفيض اه ثم رأيت في محاضر الهندية في دعوى قيمة الأعيان المستهلكة أنه رد

محضر دعوى ألف دينار قيمة عين استهلكها من أعيان ماله بسم رقن قدر ديو جوه أحدها أنه لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لأن من الأعيان ما يكون مضمونا بالقيمة ومنها ما يكون مضمونا بالمثل ولعل هذه العين مضمونة بالمثل ولأن من أصل أبي حنيفة أن حق المالك لا ينقطع عن العين بنفس الاستهلاك ولهذا جوز الصلح عن المغصوب المستهلك على أكثر من قيمته وانما ينقطع عن العين وينتقل إلى القيمة بالقضاء أو التراضي وقيل ذلك حقه في العين فلا بد من بيانه ولأنه لم يذ كر أن هذا المقدار قيمة العين بسم رقن أو بخاري وهي تختلف باختلاف البلدان والمعتبر قيمة المستهلك في مكان الاستهلاك اه وفي الخلاصة بعد نقله ما في فتاوى النسفي والتصاب مانصه وقال الامام حالي رحمه الله أما في دعوى قيمة الأعيان المستهلكة فلا حاجة إلى بيان الأعيان **(قول المصنف وفي دعوى الايداع الخ)** هكذا ذكر الفرق بين الغصب والايداع في الخلاصة في الباب الثالث من الدعوى وقال وتعمامه في الغصب فليستظر **(قول أي بيان موضع الغصب)** في الخلاصة من الفصل الثالث ولو ادعى أنه غصب هذا العبد ولم يقل متى صح ويجعل **(كأنه قال مني)** **(قول المصنف وذ كر أسماء أصحابها الخ)** أي فيقول في كل حديث انتهى إلى ملك فلان بن فلان وفي اضافة الاصحاب اشارة بأنه ذ كر المالك قهستاني وفي الفصل الحادي عشر من العمادية اذ ذ كر أحد الحدود ولزيتي أراضى المملكة يصح وان لم يذ كر أنها في يد من لان أرض المملكة تكون في يد السلطان بواسطة يد نائبه لكن يشترط أن يقول والفاصل بينهما كذا وذ كر في العدة المختار أنه اذ ذ كر اسم ذي اليد يكفي اذا كان الحد أراضى لا يدري مال كها اه **(قول المصنف ولا بد من ذ كر الجد الخ)** هذا عندهما وعند أبي يوسف يكفي النسبة إلى الأب لكن قال الزبلي في باب الكفافة بناء على أنه قال ذلك في قرية صغيرة لا يقع اللبس فيها لعدم من يشاركه في الاسم وهما قال ذلك في مصر وعلى هذا الخلاف بينهم **(قول ولا يخفى أن بحشه مخالف لقول الامام الخ)** لا يخفى أن ما قاله الامام في الدار المدعاة لا مما جعل حدا فلا مخالفة **(قول الشارح لمعاينة يده)** هذا التعليق لا يشمل ما لا يمكن حضوره مجلس القضاء كالرحى الكبيرة فينبغي أن يلحق بالعقار اه مقدسي **(قول الشارح لان دعوى الفعل كما تصح الخ)** في الفصل الاول من دعوى الخلاصة ادعى على آخر غصب ضيعة لا بشرط حضرة المزارع لانه يدعى عليه الفعل اه **(قول ولولم يذ كر يوم غصبه ينبغي أن يصح الخ)** فان مقتضى قوله وان لم يذ كر الخ أن ما في فح دعوى غصب فيكون الضرع قبله كذلك بالاولى **(قول وتعمامه فيه في الفصل السادس)** قال لو قال هذا ملكي وكان بيدي الى أن أحدث هذا يده عليه بلا حق يكون هذا دعوى غصب اه وبه يتضح ما في المحشى **(قول الشارح تصح على غيره أيضا)** أي في حق الضمان لا في حق العين ففي نور العين من الفصل الثالث برهن على غاصب أن القن ملكي لا تقبل بينته اذ دعوى الملك المطلق لا تصح الا على ذي اليد لكن لو ادعى على غير ذي اليد أنك غصبته متى تسمع في حق الضمان ألا يرى أن دعواه على الغاصب الاول تصح ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب اه وفي الخيرية من الدعوى ضمن جواب تسمع الدعوى على الغاصب وان لم يكن المدعى في يده حيث أراد تضمينه بغصب اه ويتأمل في مسألة الشراء ثم رأيت في البرازية من الخامس عشر مانصه باع دار غيره وسلمها فادعى المالك على البائع الدار ان ادعى الدار لا يصح لانه ليس في يده فاشبه دعوى المغصوب على الغاصب حال كون العين في يد غاصب الغاصب وان أراد ضمائه فعلى الخلاف المعروف أن العقار هل يضمن بالبيع والتسليم أم لا اه ورأيت في الفصل السابع من شهادات التارخانية واذا شهدا أن فلانا غصب من أب هذا المدعى هذه القرية وهذه القرية

في يد غير الغاصب والغاصب غائب أو ميت فهذه الشهادة ليست بشئ حتى يشهدا أنها وصلت إلى هذا
 المدعى عليه من قبل الغاصب أو يشهد بذلك غيره اهـ ومنه يعلم تصوير كلام الشارح وفي الباب
 الثاني والأربعين من وقف المصنف ألا ترى أن رجلا لو ادعى أرضا في يدي رجل أو دارا أنه اشتراها من
 فلان وفلان غائب أو ميت وفلان باعه إياها وهو مالك لها والذي في يديه يقول هي لي وقد أقام المدعى
 البينة على الشراء وعلى أن الذي باعه كان مالكا لها يوم باعها منه بمائة دينار وقبض الثمن اتى أقبل البينة
 وأحكم له بالأرض أو الدار الخ **(قوله وقيل يصح وهو الصحيح)** والاشتراط قول ضعيف انظر حاشية أبي
 السعود وفي البرازية من الفصل الرابع في دعوى الدين ادعى عليه ألف درهم ولم يرد على هذا قيل لا يصح
 ما لم يقل للمالك ثم حتى يعطيني حتى وقيل يصح قال أبو نصر والصحيح أنه يصح اهـ وفي الفصل
 السادس من أدب القاضي من التارخانية وفي التوازل سئل أبو نصر عن رجلين تقدمتا إلى القاضي فقال
 أحدهما ان لي على هذا الرجل ألف درهم ولم يرد على هذا سأل القاضي المدعى عليه في ذلك وقال أبو بكر
 تقدم رجلان إلى يحيى بن أكرم فقال أحدهما ان لي على هذا ألف درهم فقال يحيى قد أخبرتني
 خبرا فأتساءل يعني أن هذه الدعوى غير صحيحة ما لم يقل مره ليعطيني حتى أو نحو ذلك قال أبو نصر وهذا
 عندنا ليس بشئ لأنهم ما لم يتقدما إلا للطلب **(قول المصنف وسبب الوجوب)** هذا في غير دعوى النقود
 فإنه لا يشترط فيها بيان السبب لما ذكره الشارح في مسائل نقلها عن الاشياء في آخر كتاب الوقف ادعى
 القام مطلقا فشهد أحدهما على إقراره بألف قرص والآخري بألف وديعة تقبل وانظر ما ذكره في الاشياء
 وحواشيه من كتاب القضاء في هذه المسئلة **(قوله ظاهره أن البينة لا تقام على مقرر)** وظاهره أيضا أن
 البينة لا تقام إلا بعد الانكار وهذا صرح به في زبدة الدراية عند قوله ولا يقضى على غائب بقوله ان شرط
 إقامة البينة الانكار لانها في نفس الامر محتملة للصدق والكذب فلا يجوز بناء الحكم على الدليل المحتمل
 إلا أن الشارع جعلها حجة ضرورة قطع المنازعة ولا منازعة عند عدم الانكار فإذا انعدم الانكار
 انعدمت الضرورة الموجبة لكون البينة حجة اهـ وذ كر نحوه في الخلاصة من الفصل السابع في دعوى
 الوكالة ثم ظاهر قوله والإيبرهن حلقه بعد طلبه أن له تحليفه ولو قال لي بينة والمسئلة خلافية في البرازية
 من شئ القضاء إذا قال المدعى لي بينة وطلب عين خصمه لا يستلزمه القاضي لأنه يريد أن يقيم عليه البينة
 بعد الحلف ويريد أن يفرضه وقد أمرنا بالستر وقالاه أن يحلفه وقال الامام الحلي ان شاء القاضي
 مال إلى قوله وان شاء مال إلى قولهما كما قالوا في التوكيل بل أرضا المصم يأخذ بأي القولين شاء **(قوله وهو)**
 تصحيح لقولهما كما لا يخفى ولا يخفى أنه وان كان تصحيحا لقولهما في مسئلة المتن يكون أيضا تصحيحا
 له في مسئلة السكوت قال الرحمن حتى حاصل ما في البحر اختيار قول الثاني في السكوت فإنه يحبس واختيار
 قولهما فيما لو قال لا أقر ولا أنكر في جعله انكارا فكان نقله التصحيح الثاني رجوعا عما أفتى به أولا في
 مسئلة السكوت فلذا قال الشارح ثم نقل المخ ليفيد أن تصحيح ما في البدائع يقتضي تصحيح قول
 الامامين في الاولى اهـ سندی وذكر في الفصل السابع من قضاء التارخانية إذا قال المدعى لا بينة لي أو
 شهودي غيب يحلف المدعى عليه وهذا إذا تقدم منه الجعود وان لم يتقدم منه وسكت لم يقر ولم ينكر
 ففي ظاهر الرواية يجعله باحدا أو يعرض عليه اليمين ثلاث مرات ويقضى بنكوله وروى عن أبي حنيفة
 في غير رواية الأصول أن القاضي لا يجعله باحدا **(قول المصنف في الامتناع عن أداء الشهادة)** لا يظهر
 وجهه إذا لازم على الشاهد القيام بالشهادة وإذا امتنع القاضي من العمل بها يكون ظالما **(قوله)**

الاولى يفترض) بل هو الاصول وعبرة الدرر اصلها الزيلعي حيث قال وهل يشترط القضاء على فور التكون فيه خلاف (قول الشارح قلت قدمنا أنه يفترض الخ) ما قاله لا يدل على ترجيح أحد القولين (قول المصنف قضى عليه بالتكون ثم أراد الخ) بخلاف ما إذا قال بعد التكون قبل القضاء أنا أحلف فانه يحلف قال في شرح المجمع لو قال المدعي عليه بعد التكون عن اليمين أنا أحلف يحلفه القاضي قبل القضاء بالتكون وبعده لا يحلفه ولا بد أن يكون التكون في مجلس القضاء اهـ (قوله لكن عبارة ابن القرمس فقد قالوا الخ) لكن مراد البصر أن مدارها عليه في النقل لأنه بحث منه (قوله وأقام الينة ثبتت بينته) عبارة البصر قبلت الخ ثم مقتضى قبول هذه الينة ابطال القضاء برد العبد بالعيب وان كانت متضمنة لما أقر به في ضمن تكوله وفي الاشياء وتسمع الدعوى بعد القضاء بالتكون كما في الخاتمة اهـ والذي في الخاتمة ونقله عنها الجوى يفيد أن هذه المسئلة خلافية ونصها ادعى عبدا في بدرجل أنه له بحد المدعي عليه فاستحلف فكل وقضى عليه بالتكون ثم ان المقتضى عليه أقام الينة أنه كان اشترى هذا العبد من المدعي قبل دعواه لا تقبل هذه الينة إلا أن يشهدوا أنه اشتراه منه بعد القضاء وذ كرفي موضع آخر أن المدعي عليه لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة وأقام الينة قبلت بينته ويقضى له اهـ من باب ما يبطل دعوى المدعي واقتصر في فصل اليمين على عدم القبول وعزاء للنتي وظاهره اعتماده ولعل وجه القول الثاني أن التكون ليس اقرارا أو بذلا من كل وجه فلذا قبلت الينة بعده وتقدم مثله في النفقة (قوله الذي نقله في البصر عن اطلاق الخاتمة الخ) المذكور في تعليق الخاتمة التفصيل كما ذكره المصنف كما نقله السندی (قول الشارح أنكروا أحدهما بعد المدة) لو فعل مثل ما قبله لكان أنسب (قوله لانه محض حق العبد) انظر حكم التعزيز الذي هو محض حقه تعالى في بابه (قوله ذكر في الفصل ٢٦ من نور العين أن الوصي الخ) كذا رأيت في من الفصل ٢٧ ونقلها في الاشياء عن القنية فيما افرق فيه الوكيل والوصي وذ كرها في البصر أيضا عنهما معللا بان الوصي له علم بالعيب ظاهرا لان العبد في يده بخلاف الوكيل (قوله ليس المراد بالاباق الذي يدعيه المشتري الخ) ما قاله محل نظر (قوله الى البت ويزول الاشكال) فيه سقط وأصله الى البت فتكوله لعدم لزومه فلا يكون بذلا ولا اقرارا ويزول الاشكال الخ (قوله أو شهودي غيب أو في المصر) عبارة البصر أو مرضى (قوله عبارة ولو أمره بالعطف الخ) المناسب كتابته على قوله ويجنب الخ وكتابة ما قاله الزيلعي هتامن قوله ولو حلف من غير تغليظ وذ كل عن التغليظ لا يقضى عليه الخ (قوله ماله قبلك ما ادعاه ولا شيء منه) الجمع بين الكل والبعض احتياط (قوله والحاصل أن دعوى الشراء الخ) فيه بعض سقط (قول الشارح نظرا للمدعي عليه أيضا) أي كما نظر للمدعي في أصل التحليف (قوله وان حلف لزم المال) أي في دعوى الابراء وفي دعوى التحليف يحلف القاضي المدعي عليه المال (قوله ومنهم من قال الصواب أن يحلف الخ) وفي الخاتمة من الفصل ١١ نقلا عن شمس الأئمة الحلواني أن له أن يحلفه في المسئلتين وهو الاصح

(باب التحالف)

(قوله فلو في وصفه فلا تحالف الخ) لم يعلم حكم ما إذا اختلفا في جنسه وسيأتي بيانه في كلامه (قوله هذه العبارة لا تشمل الامورة الاختلاف) كأنه فهم أن المراد ما اذا رضى كل بمقالة الآخر في آن واحد وليس المراد خصوص هذا بل ما يشمل ما اذا رضى كل بمقالة الآخر في آئين بان رضى البائع بالثمن الذي قاله المشتري عند الاختلاف فيه أو رضى المشتري بالمبيع الذي ذكره البائع عند الاختلاف فيه (قول

لمصنف تحالفاً في الاختيار وان ماتا أو أحدهما واختلفت الورثة فلا تحالف (قول وأشار بجزمها الخ) في حاشية الصر في هذه الإشارة نظراً (قول الشارح بالقضاء) كذا في الدرر وأما احتج بالقضاء لان التسكول أما يذل أو أقرار فيه شبهة فتقوية القضاء يكون حجة ملزمة وبدونه لا يكون حجة ملزمة (قول بخلاف ما لو اختلفا في الاجل في السلم الخ) أي في مقدار الاجل كما هو ظاهر (قول فيه أنه داخل في الهلاك الخ) اذ بالتعيب يفوت جزء منه ولو وصفا فيكون من باب هلاك البعض فهو داخل فيما يأتي (قول فلو قبله يتحالفان في موتهما الخ) عبارة الكفاية قوله وان هلك أحد العبدین ثم اختلفا في الثمن لم يتحالفا عند أبي حنيفة يريد به اذا هلك أحدهما بعد القبض وفي الجامع الصغير التمر تاشي فان كانت السلعة غير مقبوضة يتحالفان في موتها وموت أحدهما وفي الزيادة لوجود الانكار من الجانبين اه والقصد أنهما اختلفا في الثمن وقد هلك العبدان قبل القبض وادعى المشتري الزيادة في المبيع والا كيف يتأتى تحالف مع هلاكه قال الزيلعي وان هلك قبله يتحالفان بالايجاع لان الكل يعود الى ملكه فلا يؤدي الى تفريق الصفقة على البائع اه (قول يعني بأخذ من ثمن الهالك الخ) لم تظهر صحة هذه العناية انظر الزيلعي (قول الشارح أو جنسه) انظر حكم الاختلاف في الوصف وتقدمت هذه المسئلة في المهر بتفاصيلها (قول قيد للتأثر) يصح ارجاعه لهما فانه يلزم من جعل الجران الصحيح التأثر أن الصحيح وجوب مهر المثل ومقابلته وجوب قبول بينة المرأة (قول المصنف ولو اختلفا في الاجارة) أي قدرا أو جنسا أو وصفا كانه لله عبد الحليم (قول فان تسليم المعقود عليه واجب) أو لا على الأجر ثم وجب على المستأجر نقدا لاجرة عناية (قول لان تسليمه لا يتوقف على قبض الاجرة) فيبقى انكار المستأجر فيكلف عناية (قول الا انه خرج منه ما لو كانت تباع الخ) القصد أنه وان كان قول الدور وكذا ان كانت دلالة الخ شاملا لما اذا كانت تباع ثياب النساء الا انه يخرج منه ما اذا كانت تباع ثياب النساء فانها هي المصدقة لاهو ونحوه بقوله فالقول لكل الخ

(فصل في دفع الدعاوى)

(قول المصنف أو دعيه) في فتاوى شيخ الاسلام فيض الله أفندي من كتاب الغصب قال محمد في آخر بيوع الجامع غاصب الغاصب ومودع الغاصب ينتصب خصم الله الا حتى ان من ادعى عبدا في يدي رجل أنه ملكه غصبه منه فلان وغصب هذا الرجل من فلان وأقام على ذلك بينة تسمع بيته مجمع الفتاوى في الدعوى وكذا في الخامس عشر من دعوى البرازية اه والذي رأيته فيها وان ادعى عليه الخ (قول تعذر التمييز اه بجر) وفي الحاشية أقام المدعى عليه البينة أن نصفها ودعيه عنده فلان بصلت دعوى المدعى في النصف وهل تبطل في الكل قال بعضهم تبطل قال رحمه الله وفيه نظر أشار في الجامع الى أنه لا تبطل اه من باب ما يبطل دعوى المدعى وفي الفصل العاشر من الفصول أو دعيه نصف دار لم يقسم ثم باع منه النصف الآخر فبرهن رجل أن نصفه له فبرهن ذوا يمد على الشراء والودعة تندفع الخصومة حتى يحضر بآئعه اذا المدعى لو استحق نصفه يظهر أن البائع كان شريكا مدعى فانصرف بيعه لنصفه والمشتري ليس بخصم في نصفه الاخر لانه مودع فيه اه وفي ايراد ادعى عليه او وضعته فبرهن على أن نصفها ودعيه الغائب عنده قيل تندفع الدعوى في الكل وقيل في النصف لا غير اليه اه في الجامع اه من الباب الاول من الدعوى (قول لکن لا تشترط المطابقة الخ) ويشترط تقدم اليد

على القضاء لما في الثاني عشر من الاستروشنية ولو لم يكن لدى اليدينة على الايداع حتى قضى القاضي
 بالعين للمدعى ثم ان المدعى عليه وجد يئنة على الايداع وأقامها لا تقبل بيئته والحاصل أن البيئنة
 من المدعى عليه على الايداع مقبولة قبل القضاء غير مقبولة بعد القضاء اهـ (قول) فقد نقل عن البرازية أنه
 يختلف على البتات الخ) أي المدعى عليه ولا يظهر وجه لتحليفه الاعلى قول ابن أبي ليلى القائل بان
 الدعوى تندفع بدون بيئنة (قول) ولم يذكر برهان المدعى ولا بد منه الخ) لا يتوقف الامر على اقامة
 برهان من المدعى (قول) ولا يخفى أنه بعد رجوع ما زاده الخ) لا يخفى أن اعتراض الصراغما هو على حصر
 المسائل في خمس صور ولا شك أنها أكثر والجواب بانها راجعة الى الامانة أو الضمان غير دافع للاعتراض
 فانه لو نظر له لما كان هناك داع لعداها تنساق كلام المصنف بل كان يلزم الاكتفاء بمسئلة واحدة فيها
 ضمان ومسئلة واحدة فيها امانة تأمل (قول) واذا لم تندفع في هذه المسئلة الخ) كذلك حكم ما بعدها
 فان الغائب لا يكون محكوما عليه ثم ما ذكره الزيلعي انما هو فيما اذا أنكر البائع البيع والا فالحكم بالبيئنة
 حكم على البائع أيضا (قول) تندفع كاقامته على الايداع) عبارة السندی عن البرازي وان لم تندفع باقامة
 البيئنة على الايداع الخ) (قول) وهذا بخلاف قوله الخ) حقه التعبير بأى التفسيرية (قول) لعل وجه
 الاستحسان هو أن الغصب ازالة اليد الخ) وجعل السندی وجهه دفع فساد السراق اذا الضرورة فيه أعظم
 من غيرها لانها تكون خفية ولذا شرع فيها الحد والافقد توافقا أن اليد لذلك الرجل اهـ وهذا أظهر
 مما في المحنى (قول) وظاهره أنها ادعت سرقة أخيها الخ) فيما قاله هنا مخالفة لما في المتن ولما قدمه
 وموافقة لما قاله السائحاني (قول) أي بعد أن سأله عنه الخ) وفي الفصل ١٢ من الاستروشنية وفي
 الذخيرة والفتاوى الصغرى اذا قال المدعى عليه لي دفع يمهله القاضي الى المجلس الثاني وذكر في الاقضية
 أنه لا يمهله على وجه يبطل به حق المدعى وانما يمهله ثلاثة أيام وما أشبه ذلك في الذخيرة المدعى عليه
 اذا ادعى البراءة من دعوى الحق وقال لي بيئنة حاضرة في المصرف فانه يؤجل ثلاثة أيام وذكر رشيد الدين
 في فتاواه اذا قال المدعى عليه لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت القاضي اليه ويقضى عليه وان بين وجه
 الدفع لكن قال بينتي غائبة عن البلد فكذلك الجواب وكذا ان بين وجه الدفع الفاسد فالجواب
 كذلك ولو كان الدفع صحيحا وقال بينتي حاضرة في المصرف يمهله الى المجلس الثاني اهـ (قول) المسترى ليس
 خصم للمستأجر والمرتهن) هذا قول آخر مقابل لما في الشارح

(باب دعوى الرجلين)

(قول) لا يخفى عليك أن عقد الباب لدعوى الرجلين على ثالث الخ) لا يخفى ما فيه فان مسائل هذا الباب
 تشمل ما اذا كانت الدعوى من كل على الآخر نعم لو ادعى أحدهما واقتصر الآخر في جوابه على الانكار
 لا تكون من مسائله (قول) فذواليسدأولى الخ) هكذا في الفصولين وعز الاستروشنية مسألة الارث
 لرشيد الدين والمذكور في الهداية مسألة الشراء فقط وفيه أنه مع كون المورد واحدا اذا أثبت كل
 منهما وراثة له مع استوائهما يقضى بالمدعى لهما لا لواضع اليد وان كان أحدهما مقدما يقضى له (قول)
 أقول يقضى به للمؤرخ عند أبي يوسف الخ) عبارته عقب قوله حالة الانفراد و ينبغي أن يفق بقول
 أبي يوسف لانه أرفق وأظهر (قول) فيقضى لكل وقف النصف) عبارة الصرع عقب قوله في يد ثالث
 فيقضى بالعقار نصفين لكل وقف النصف (قول) الا أنه يشكل ما ذكره بعده عن الذخيرة الخ) قد يقال

الثابت بالبينة كالثابت معاينة فما قيل في أحدهما يقال في الآخر وليس في عبارة التخيير ما يدل على اشتراط ثبوت اليد بالمعاينة حتى يشكّل (قول الغمر) بثلاث أوله من لم يجرب الأمور قاموس (قول) ويزيد ذلك بعد الخ) عبارة التخييرية ويزيد على ذلك قبصا وبعد الخ (قول) ورده المقدسي بأن الأولى الخ) الذي يظهر ما قاله في البحر (قول الشارح) كما حرره في البحر مغلطا للجامع (ردده المقدسي) فانظر (قول المصنف أقدم) لا حاجة إليه (قول) وأما في الثانية الخ) لا وجود لها في البحر ولعله الثالثة والمراد بالوجه الثلاثة عدم التار يخ أصلا والاستواء فيه أو تار يخ أحدهما فقط (قول) وإن كان البائعان) لعله كأن البائعين (قول) يعني بينهما) لعله فيقضى بينهما (قول الشارح) ثم لا بد من ذكر المدعى وشهوده ما يفيد ملك بآئعه الخ) في نور العين من الفصل السادس لا تقبل بينة الشراء من الغائب إلا بالاثبات شهادة بأحد الثلاثة أما بملك بآئعه بأن يقول باع وهو يملكه وأما بملك مشتريه بأن يقول هو المشتري شراء من فلان وأما يقبضه بأن يقول اشتراه منه وقبضه اه وفي التمه من الفصل الثاني في أداء الشهادة ادعى دارا أنها ملكه اشتراها من فلان وذو اليد يدعيها لنفسه فشهد الشهود أنها ملك المدعى اشتراها من فلان أولم يشهدوا أنها ملك هذا المدعى وانما شهدوا أنه اشتراها من فلان وفلان يملكها أو شهدوا أنها كانت للبائع فلان اشتراها المدعى منه أو شهدوا أنه اشتراها من فلان وسلمها إليه تقبل شهادتهم لانهم شهدوا بالملك للمدعى فان شهدوا أنه اشتراها من فلان لا غير لا تقبل من آخر باب الشهادة على البيع لشيخ الاسلام اه وفي البرازية من الفصل الثالث في الموافقة بين الدعوى والشهادة ان كان مكان البيع هبة وذ كراما ذ كرا تقبل وان لم يقول أنه ملك المدعى وفي الاقضية فيما اذا شهدا أن فلانا باعها من هذا المدعى وهي في يده ذ كرا اختلاف المشايخ وقال قيل لا تقبل اذا كانت الدار في يد غير البائع وان كانت في يد البائع فشهدا أن المدعى هذا اشتراها من المدعى عليه تقبل ولا حاجة الى أن يقول باع وهو يملكها اه وفي التبيين من الكفالة تحت قول المصنف وكفالاته بالدرك تسليم مانصه لو شهدنا أيضا عند الخ) كم بالبيع وقضى بشهادته أولم يقض يكون تسليميا حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك لان الشهادة على انسان بالبيع اقرار منه بنفاذ البيع باتفاق الروايات لان العاقل يريد بتصرفه الصحة فيصير كأنه قال باع وهو يملكه أو باع بيعا بائنا فاذا اه وفي محاضر الهندية ان قوله وسلم المبيع تطير قوله وهو يملكه اه وهذا بخلاف دعوى الاجرة ففي السادس من دعوى الاجارة من البرازية ادعى أجرة محدد وباجارته منه وتسليمه اليه ولم يذكر أنه ملكه يصح بخلاف دعوى الشراء كما مر والوقف لان اجارة الغاصب المغضوب صحيح بلاذن المالك ويستحق الاجرة ادعى عليه انه كان استأجر منه هذه الدار وقبضها ثم انك غصبته انني يصح لانه ادعى عليه فعلا أما لو قال كنت استأجرتها قبلك ثم استأجرتها من المالك وسلمها اليك لان المستأجر لا يصير خصما للمدعى المالك والاجارة ما لم يدع عليه فعلا وقال ظهير الدين يسمع لادعائه عليه منافع ولو كان له فكان خصما اه وفي الفصل السادس من نور العين ادعى ارتا ورثته من أبيه وادعى آخر شراء من الميت وشهوده شهدوا بأن الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يدي مدعى الشراء أو مدعى الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذ انما تكن الدار في المشتري أو الوارث أما لو كانت فالشهادة بالبيع شهادة ببيع وملك اه (قول) بأن يباع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف الخ) في هذه الصورة الوصية لكل من الموصي اهم بالالف ولا يضر اعتبار جهة العول أو جهة المنازعة بل يقسم الثلث بينهما بالسواء (قول الشارح والاصل عنده أن القسمة الخ) عبارة شرح الزادات

الاصل لابي حنيفة أن قسمة العين متى كانت لحق ثابت في الذمة أو لحق ثبت في العين على وجه الشروع في البعض دون الكل كانت القسمة عولية ومتى وجبت قسمة العين لحق ثبت على وجه التمييز أو كان لحق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل كانت القسمة نزاعية اه وقوله على وجه الشروع في البعض متعلق بثبت لابي الشروع فان حق كل من الورثة مثل شائع في كل التركة لا البعض وقوله أو ثبت على وجه التمييز وذلك في مسألة الكافي فان مدعى الكل انما يدعى ما في يدي شريكه من الثلثين وذلك بميز لا شائع في كل العين ومدعى النصف يدعى سدسا في يدي شريكه وذلك بميز غير شائع في كل العين (قوله ومحصلة اختلاف التحجيج) الا أن الاصح أقوى من الصحيح في الترجيح (قوله أقول لكن في الهداية والمتقى مثل ما في المتن) لكن قال في شرح المتقى واختار القندوري ظاهرا لرواية حيث قال تنازعا في دابة أحدهما راكب في السرج والآخر رديفه قضى بالدابة بينهما (قوله ويخالفه ما في البدائع لو اذعيا دارا الخ) فيه أن كلام المصنف في الجاوس لا في السكنى وكلام البدائع فيها وفرق بينهما فانها تصرف في العقار كأحداث البناء أو الحفر فيه وقول البدائع في مسألة دخول أحدهما فهي بينهما أي لا يطرق القضاء بل بحكم الاستواء بينهما لعدم العلم بيد لغيرهما تأمل ثم رأيت في السندى نقلا عن الكافي عند قول المصنف فيما يأتي أو تصرف فيها فان لبن الخ لو شهد أنه ساكن في هذه الدار أو لا يس هذا الثوب أو هذا الخاتم أو راكب هذه الدابة أو حامل هذا الثوب يقبل لانهما شهدا باليد المتصرف اه وفي تمة الفتاوى من الفصل الثالث من مسائل التناقض أقر أن فلانا ساكن هذه الدار ثم أقام بينة أنها له تقبل لان هذا اقرار منه باليد لفلان واليد المعاينة لا تمنع قبول البينة فالمقرب بها أولى اه وفي الولولجية من الفصل الرابع من أدب القضاء أن اليد تثبت على الدابة بالركوب وعلى الثوب بالحمل ولا تثبت بالعود على البساط أو النوم على الفراش (قوله ولكن أحدهما داخل فيها والآخر خارج عنها فهي بينهما) أي لا يرجح الداخل على الخارج بل تكون لهما ان أثبتا دعواهما على واضع اليد (قوله وأفتى فيها بخلافه نقلا عن العمادية) موضوع ما في العمادية ما اذا لم يكن على الجدار جذوع لأحدهما وانظرها في الفصل الخامس والثلاثين والمستفاد من قول البرازي سقفا آخر أن الجدار المشترك مشغول (قوله أي اجارة داره) أي دار صاحب الجدار لذى الجذوع (قوله ويريد به أنه يملك مطالبته الخ) بل الظاهر أن المراد أن رب السباط يكاف رب الحائط أن يحفظه عن السقوط بأن يحمله بأخشاب حتى يكون معلقا إلى أن يبنى الحائط (قوله فالساحة بينهم على قدر البيوت) لعله على قدر سهامهم اذ مع قسمة البيوت تبقى الساحة مشتركة بين الورثة كما كانت فتكون بينهم على قدر ميراثهم (قوله فعلم أن الخارجين قيدا في الخ) الانسب ما في ط أن اليد لا تثبت في العقار بالتصادق فهما وان تصادقا على اليد لكن القاضي لا يجعلهما الا خارجين (قوله من كل وجه لانه أمين) تمامه والأمين يده قائمة مقام يد غيره فكانت غير ثابتة حكما

﴿باب دعوى النسب﴾

(قوله ويلزم البائع أن الامة الخ) عبارة الاصل وبلاد البائع الخ (قوله فان برهن أحدهما فينيته) هذه غير مسئلة التارخانية السابقة وموضوعها ما اذا قال المشتري أصل الحبل لم يكن في ملكك وانما اشتريتها وهي حامل وقال البائع كان في ملكي كما في السندى (قوله صحت دعوة المشتري لا البائع) ينبغي أن

يقيد ما اذا سبق دعوى البائع بعدم تصديق المشتري له قبل دعواه والا فلا تصح دعوى المشتري (قول لان الفرق صحيح اذ يكون الخ) عبارة صدر الشريعة لان القسرق الصحيح أن يكون الخ (قول وفي التفريع خفاء الخ) لا يخفى أنه يتفرع على عدم احتماله النقض بعد ثبوته صحة تصديق المقر له المقر بعد تكذيبه له في اقراره ببقائه وعدم انتقاضه بالرد فكأنه لم يوجد بخلاف ما اذا رد اقراره بالمال مثلا ثم صدقه فانه لا يصح تصديقه فيه لبطلانه بالرد (قول الشارح وهذا اذا صدقه الابن الخ) لاحاجة اليه لان الكلام في صحة الاقرار بالنسبة للمقر لا المقر له (قول الشارح ولو ادعى نبوة الم لم يصح ما لم يذكر اسم الجسد) وكذا يشترط ذكر نسب الجسد في البرازية من الفصل العاشر وان ادعى بتقوة الم فمع ذكر الجسد يلزم ذكر الاب والام الى الجسد ١٥ ونحوه في الخلاصة من الفصل العاشر ونور العين من الفصل السادس وبهذا اُفتي في المهديّة كما هو مذکور في الجزء الرابع (قول انظر ما صورته ولعل صورته الخ) الاظهر في التصوير أن الوارث اذا حضر وادعى أنه وارث بعد اثبات الدائن دينه والموصي له الوصية بوجه شرعي وادعى ما يفيد سقوط الدين وبطلان الوصية كادائه ورجوعه عنها فأنكر كونه وارثا وأن محاصمته غير صحيحة يصح اثباته بالنسب في وجههما فافتتوا بوجه عليهما خصومة بما يبطل دعوى الدين والوصية أي يقال في تصويرهما اذا حضر شخص وادعى ديناً على الميت أو وصية من قبله وأحضر معه شخصاً زاعماً أنه وارثه يصح اثبات وراثته في وجه المدعي لتحقيق نيابته عن الميت في اثبات الدين أو الوصية عليه (قول وثبوته لا يكون الا على وجه الخصم الجاحد) ظاهر المناقاة لما يأتي من اجتماع الافرار مع اليقينة في الوكالة والوصاية وحيث أمكن اثباتهما معه لا يكون هناك لانكار وعبرة قاضيان أول كتاب الدعوى ولو ادعى رجل أنه وصى الميت لا تسمع دعواه الا على وجه خصم جاحد وخصمه وارث الميت أو رجل عليه للميت دين أو رجل أو وصى له الميت بوصية لان الوصي له حقاقي الميراث فكان بمنزلة الوارث وان أحضر رجلاً له على الميت دين اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصماً لمن يدعى أنه وصى الميت لان الوصي لا يدعى قبله حقا ومنهم من قال يكون خصماً وهو الصحيح ١٦ والظاهر في دفع المناقاة أن يقال ان القصد بعبارتها هذه أن الوصاية كالوكالة لا تثبت بمجرد عن حضور الخصم هذا هو المحترز عنه بقوله وجه خصم جاحد ولا يشترط بجوده لصحة الاثبات كما ذكره نفسه في فصل التوكيل بالخصومة فالجاحد في كلامه ليس قيداً احترازياً وحيث لا يتم ما قاله بعض الفضلاء وسئل لذلك ما في الفصل السادس من تمة الفتاوى في اثبات الوكالة اذا ادعى أن فلاناً وكالة بطلب كل حقه بالوكالة وبقبضه والخصومة فيه وجاء باليمنة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل أحد الاموكل قبله حق فان القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصماً جاحداً ذلك أو مقره فيثبت يسمع ١٧ (قول لم يظهر وجهه) ذكر في المحيط أن بعضهم وجه المسئلة بان الاقرار بالمجهول صحيح وقطع الخصومة بإيصال الحق الى مستحقه واجب والثياب أجتاس فالقاضي لا يرى أقل ما يصلح أن يكون قيمة هذا الثوب لان ما من ثوب من جنس الاوثوب من جنس آخر يكون أقل ولا يقضى بما قاله المدعي بأن الغاصب حلف على ذلك وما يقال ان عيين المفعوب منه عيين المدعي قلنا يمينه عيين المدعي من وجهه من حيث أن أصل الاستحقاق ثابت باقرار الغاصب وانما الحاجة الى فصل الخصومة فكانت بتزتين المدعى عليه من كس وجهه مما يجوز أن يفصل بها الخصومة فكذلك عيين المدعي عليه من وجه

﴿ كتاب الاقرار ﴾

(قوله بانه لاحق له على فلان بالابراء الخ) عبارة الاصل وبالابراء ثم أجاب عن الاشكال بقوله الآن يقال المعترف هو الاقرار في الاموال كما يدل عليه ما ذكر في الدليل المعقول اه وفي القهستاني بحق أي بما ثبت ويسقط من عين وغيره لكنه لا يستعمل الا في حق المالية فيخرج عنه ما دخل من حق التعزير ونحوه ﴿قول الشارح بأنه أقر له الخ﴾ في السندی یعنی لو قال المدعی ادعی علی هذا أنه أقر لي بالعبد الغلاني یعنی ولم يقل وهو ملكي وهو معنى قوله بناء على الاقرار له بذلك اه (قوله ان لم يقربه لانسان معروف) في البرازية وان لم يقربه الخ (قوله محله فيما اذا كان الحق فيه لواحد الخ) ومحله أيضا فيما اذا لم يصفه لغيره متصلا بالرد قال في أول اقرار البصر لو رد اقراره ثم قبل لا يصح الا اذا أضافه الى غيره متصلا بالرد كان له اه وفي تمة الفتاوى قبيل اقرار المريض مانصه المقر له بالدين اذا أقر أن الدين لفلان وصدقه فلان صح وحق القبض للاول دون الثاني لكن مع هذا لو أدى الى الثاني برئ وجعل الاول كالوكيل والثاني كالموكل (قوله حتى صح اقراره لغيره الخ) نقل صحة اقراره لغيره في المنع عن الخاتبة لكن ذكر السندی في باب الاستثناء عند قول المصنف هذا الالف وديعة فلان بل فلان رواية أخرى تفيد عدم صحة الاقرار الثاني ونصه روى ابن سماعة عن أبي يوسف لو قال هذه الالف أو دعتها فلان بل فلان والاول غائب فأخذ الثاني ثم حضر الاول فان أخذ مثلها من المقر لم يرجع المقر بها على المدفوع اليه وان أخذها من المدفوع اليه مرجع المدفوع اليه بعثها على المقر كذا في المحيط اه والاطهر اعتماد هذه الرواية ﴿قول الشارح لانها نهاية اسم الجمع﴾ هذا التعليل ذكره في الهداية وغيرها ولا يخلو عن تأمل لان الوصف بالكثرة لا يقتضي حمل لفظ الجمع على نهايته اذ هي مشكوكة والمال لا يجب بالشك (قوله لكنه غلط ظاهر الخ) لعل وجه ما حكاه العيني أنه كما يقال أحد وعشرون ألفا الخ يقال ألف ومائة وأحد وعشرون وعشرة آلاف وان كان فيه تطويل بزيادة حرف العطف فيصل اللفظ عليه لليقن بالاقل تأمل الا أنه على هذا لا يتعين أن يكون المزيده عشرة الاف بل يصح تقدير مادونها (قوله ينبغي تقييده بما اذا لم يأت الخ) لاجابة لهذا التقييد لعدم اضافة المئات في المقربة بل فيما جعل طرفاه (قوله لا ورود لها على ما تقدم) غير مسلم نعم ما قبله غير وارد لعدم اضافة المقربة أصلا (قوله المصنف أو قضيتك اياه) ولا يرد أن غير الحق قد يقضى ويبرأ منه كما تقدم فيما لو دفع دعوى الدين بذلك لان القضاء والابراء يقتضيان الوجوب حقيقة بدون صارف هنا بخلاف ما تقدم لوجوده وهو تقدم الانكار انظر عبد الحليم (قوله وكذا لا أقضيكها أو والله لا أقضيكها الخ) الذي في المقدسي والله لا أقضيكها اليوم ونحوه اقرار لانه نفاذ في وقت معين وذابعد وجوبه أما اذا لم يكن عليه يكون منضيا أبدا زيلعي ومفهومه أنه بدون تقييده باليوم لا يكون اقرارا ثم ذكر عبارة الخاتبة ثم ذكر عن الخلاصة ما ينافي الخاتبة وقال فأنت ترى ما فيه من الاختلاف بذكر الضمير وعدمه وقال والذي لم يذكر فيه الكناية يقدر فيه كما في أحل على غرامك أي بها وبالجملة يلزم الاطلاع في هذا المقام على ما قاله فانه أوضح المقام (قوله وقوله اترن ان شاء الله اقرار) الذي في المقدسي بالضمير ومقتضى الاصل أن يكون سوف تأخذ اقرارا وكان جعله رد ما استفاد من العرف ويدل عليه التعبير بسوف تأمل ثم رأيت السندی علل عدم كونه اقرارا بقوله لان هذا يكون استهزاء واستخفافا به ﴿قول الشارح أو ما استقرضت من أحد

سوال الخ) فانه يحتمل أنه أراد ما استقرضت من أحد سواله فضلا عن استقرض مني منك وهو الظاهر
ويحتمل ما استقرضت من أحد سواله بل منك فلا يكون اقرارا بالشك اه سندی (قول المصنف
وادعى المقر له حمله لزمه حالا) في الوقعات ان هذا اذا لم يصل الاجل بكلامه أما اذا وصل صدق اه قال
الطرابلسي في شرح منظومة الكنز وهو قيد حسن اه سندی (قول) قال الانقروى والاكثر
على تصحيح ما في الزيادات الخ) في الفصل الثالث في التناقض من التهمة مانعه في دعوى المنتقى سا كن
دارا قرأته كان يدفع لفلان الاجرة ثم قال الدارداري فالقول له ولا يكون ذلك اقرارا أن الدار لفلان لانه
يقول كان وكيل في قبض أجرها اه ثم ذكر في الفصل الاول من الاقرار أن هذار واية ابن سماعة
عن محمد وفي رواية هشام عنه يكون اقرارا لمن كان يدفع الاجرة اه ونقل ذلك الانقروى عنها وذكر
الروایتين في الخاتمة مقدما رواية ابن سماعة من أنه لا يكون اقرارا ومقتضاه اعتمادها (قول) بل
يكون استغناء ما الخ) الاظهر ما في ط ثم لا وجه لهذا التأييد فان الاستيلاء مانع من الدعوى لنفس
المساوم ومسئلة الكتابة لا تنفع له ولا غيره (قول) فيلزمه به بعد ذلك) أي باقراره الضمني بناء على رواية
الجامع (قول) قال الزيلعي) حقه المقدسي (قول) ولكن الاحوط الاستفسار الخ) فيه تأمل
فانه لو قال مرادى التصف كيف يقبل منه مع أخذ المقر له بظاهر اللفظ (قول) فيه أن الخيمة لا تسمى
ظرفا حقيقة) لاشك أنها طرف حقيقة لا عرفا ولذا لزمه الاصطبل على قول محمد تأمل (قول) ويؤيده ما في
الخاتمة له على ثوب الخ) وجه التأييد الزامه بالقيمة في عبارة الخاتمة فانه لو كان الاقرار بالعصب لزمه العين
(قول) والقول بتميزه البعض الخ) أصل العبارة يتميز به (قول) ولعل المراد بقوله فعليه التمرقته) بل
يبقى التمر على ظاهره لانه مثلي (قول) لان تصحيحه وجهها وهو الوصية من غيره الخ) كذلك يمكن فيه الميراث
بأن أوصى بالامة الاجلها فانه يصح كل من الوصية والاستثناء فلو اقر الموصى له بعد قبضها به للوارث
صح انظر السندی (قول) ولعل الاولى أن يقول المتيقن وجوده شرعا) قد يقال انه حكم بالاحتمال وقت
الاقرار لا بعد الوجود ثم قيد المتن بقوله بأن تلدا الخ) وليس هذا تصويرا له وفائدة ذكر الاحتمال دفع توهم
عدم صحة الاقرار مع عدم التيقن بوجود المقر به (قول) يعني كتب في صدره أن فلان الخ) لا تصح
هذه العناية وليست في عبارة الاشياء بل هي ان كتب مصدرا مرسوما وعلم الشاهد حل له الشهادة على
اقراره الخ) (قول) ووجه كل في الكافي) وجه ما قاله أبو يوسف أن الكل اتفقوا على الثلث فياخذ المقر له
من يد كل واحد منهم ثلث الالف ومتى أخذ وصل اليه كل ما أقربه الاصغر ثم اتفق الاوسط والا كبر
على ألف آخر فياخذ من كل واحد منهم ما نصفه فبقي في يد الاوسط سدس الالف فهو له وفي يد الا كبر
سدس الالف فياخذ منه لانه مقر أن الدين مستغرق ولا رث له ووجه قول محمد أن زعم الاصغر أن
المدعي ادعى ثلاثة آلاف فأبحق وألفين بغير حق فاذا أخذ من الا كبر ألفا فقد أخذ ثلث الالف
بحق والثلثين بغير حق والاوسط يقول ان دعوى المدعي في الالفين بحق وفي الالف بغير حق فاذا أخذ
الالف من الا كبر فقد أخذ ثلثها بحق وثلثها بغير حق وزعم الاصغر أنه بقي من دعواه ثلث الالف وزعم
الاوسط أنه بقي من دعواه ألف وثلث فتصادق على ثلثي الالف فياخذ من كل واحد نصف ما تفقعا عليه
ودا ثلث الالف فبقي من اقرار الاوسط ثلثا الالف وفي يده ذلك فله أن يأخذ ذلك فلم يبق شيء مني اه
كافي النسبي (قول) فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أجزاس الخ) ووجه القياس أنه قد أقرت المرصى
له يستحق ثلاثة أثلاث ألف من التركة وهو ثلثا الالف واقراره انما ينفذ على ما في يده فيقسم أجزاسا

(قول كافي آخر الكنز) وكذا في الفتح من شتى القضاء (قول) حيث تعلق حقهم صار حقا للقرلة عبارة الاصل حيث تعلق حقهم لم يتعلق بما صار حقا للقرلة فليس لهم ولاية تخليفه اه (قول) ثم وقع بينهما تبارؤ عام ثم ماتت أي فيما عدا ما أقربت به كما هو الحادث والام لم تمت بل عتبت وقد علل في الرسالة لصحة دعوى الكذب بأن التبارؤ انما يمنع دعواه بشئ هو أو من يقوم مقامه لانه يمنع أن يدفع عن نفسه اذا ادعى عليه بشئ وبأنه قال في البراء ما عدا علقه الاقرار

(باب الاستثناء وما في معناه)

(قول الشارح وهذا معنى قولهم تكلم الخ) أي المستفاد من العبارة المختصرة سندی (قول) قال الشيخ على عشرة دراهم الا دينارا الخ) هنا سقط وأصله قال الشيخ على المقدسى لو استثنى دنانير من دراهم أو مكيلا أو موروناً على وجه يستوعب المستثنى كقوله له على عشرة دراهم الا دينارا الخ (قول) فكما للقرلة لعدم صحة الاستثناء) عدم صحته لا يصح الا على غير المشهور وما مشى عليه فيما سبق هو المشهور (قول) وفي البحر أيضاً ومن التعليق المبطل الخ) الظاهر أن هذا وما بعده ليس من التعليق وعدم صحة الاقرار لعدم الجزم بالمقربة لا للتعليق معنى فقوله فيما أعلم أو في على يذكر للسك عرقاً وستأتي هذه آخر شتى الاقرار فانظرها مع ما كتبه في التكملة (قول المصنف الا اذا صدقه أو أقام بينة) على ما ادعاء من المغير (قول المصنف لزمه ان كذبه المقر له والا لا) الحكم المذكور يقال فيما قبله أيضاً (قول) واذا قال أخذت هذا الثوب منك عارية الخ) هكذا في البرازية ولعل العارية محرفة عن الوديعة لأن اللبس في العارية مباح دون الوديعة ومعالم أن العارية تبيع التصرف كالبيع فلا يصلح اللبس فارقا اه من التكملة وفيه أن الاشكال وارد أيضاً فيما لو أقرب بالوديعة على الوجه المذكور فلا يظهر الوجه أيضاً في صورة الاقرار بالوديعة (قول) يكون ضامنا حيث أقربها الاول الخ) فقد عجز عن رد الوديعة بفعله فصار مستهلكا فيضمن اه سندی (قول) وان كان المقر له رجلين يصرف الى الثاني) ان لم يبين أنه من الاول

(باب اقرار المربض)

(قول) وينبغي أن يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء الخ) اذا حل الجواز ابتداء على ما قاله وأريد بجواز الاقرار في هذه الصورة من الثلث الجواز بالنظر للديانة وأما بالنظر للقضاء فن الكل لا يبعد في عبارة العمادية وتزول مخالفتهما لما أطلقوه في كتبهم فانه بالنظر للقضاء لا الديانة (قول) فيقرضه بين الناس) عبارة الاصل فيعرض عنه بين الناس (قول) فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال الخ) الظاهر اعتماده مقدمه المصنف أول الكتاب من صحة اقراره بملك الغير ويلزمه تسليمه اذا ملكه برهة من الزمان اه والظاهر أن ما في القنية محمول على الديانة وما في المصنف على القضاء (قول المصنف وايفاء أجرة) أي بعد استيفاء المنفعة أما اذا كانت الأجرة مشروطة بالتعجيل وامتنع من تسليم العين حتى يقبض الأجرة فهي كمن المبيع الذي امتنع من تسليمه حتى يقبض ثمنه (قول) ولولو وارث عليه دين الخ) عبارة الاصل ولولو لريض دين على وارثه (قول الشارح فان كانت كان أولى) فتباع ويقضى من ثمنها له فان زاد رده في التركة وان نقص حاصص بنقصه (قول) أقر أنه أبرأ فلانا في صحته من دينه لم يحز) أي من الكل وان جاز من الثلث وقوله اذا لعلك انشاء الخ أي في الكل وان ملكه في الثلث وصحة البراء لا جني انما هي في

الثالث وبهذا نزول المخالفة الثابتة التي ذكرها المحشي وأجاب في شرح الوهبانية للمصنف عن المخالفة الأولى حيث قال بعد أن ذكر عبارة الخلاصة المذكورة نقلا عن الملتقى فإن قيل هذه المسئلة لا تخلو عن اشكال فإن الأصل أن اقرار الرجل في مرض موته لغير وارثه جائز وإن أحاط بتركته واقراره للوارث باطل الآن يصدق الورثة فيثبت المقر له أما أن يكون وارثا فلا يصح أصلا اقراره له بالقبض إلا بإجازة بقية الورثة أو غير وارث فيصح وإن أحاط بماله قال في الفصل العشرين من اقرار المحيط ما نصه إذا باع المريض شيئا من أجنبي وأقر باستيفاء الثمن وهو مريض فإنه يعتبر بمن جميع المال فالجواب أن الفرق ما أشار إليه في الخلاصة فإنه لما صدقه المشتري في إضافة العبد إلى نفسه وإشارته إليه كان مصدقا له على ملكيته حال اقراره فيكون انشاء تعليق كما مر في هذا الأصل فيصح حيثئذ من الثالث لأنه تبرع محض وحق الورثة قد تعلق بالتركة وانما صح اقراره بالبيع لأنه غير محبور عليه فيه فعلى هذا يصح اقراره بالبيع ولا يصح بالقبض إلا أن يكون بمعاينة من شهود اقراره فينبغي أن يصح حتى لو أقر من ماله في حال مرضه ثم أقر بقبضه فيه يصدق من الثالث لأنه صريح في التبرع كما مر آنفا بقي الاشكال على صاحب المحيط والظاهر أنه مشى على قاعدة اقراره للأجنبي ولم يعتبر صدوره بالبيع في الصحة أو في المرض وإن مسألة الفتاوى صدقه فيه المدعى فإنه قال وادعى ذلك المشتري اهـ (قول الشارح سواء كان المريض مديونا أولا للثمة) المناسب في التعليق أن يقول لأنه وصية وهي للوارث لا تجوز كافي التكملة (قوله الآن يكون الوارث كفيلا الخ) استثناء من مفهوم التقييد بقوله وهو مديون (قوله ان أبانا قصر حرماننا بهذا اقرار تسمع) صوابه لا تسمع (قوله ولهذا قال السائحاني ما في المتن اقرارا وأبراء الخ) لا يستقيم ما قاله على إطلاقه لمخالفته النقل والمتعين تقييد المتن بما إذا لم تقم القرينة على خلاف ما أقربه هذا المقر ((قول الشارح ولا اقراره بدين)) هذه الزيادة شاذة والمشهور لا وصية للوارث فالأولى الاقتصاد على المشهور كما فعل صاحب الدرر لدلالة تني الوصية على تني اقراره بالطريق الأولى لأن بالوصية يذهب ثلث المال وبالاقرار يذهب كله فأبطلها بإبطاله بالطريق الأولى كافي المنبع كذا في حواشي عبد الخليم (قوله وقال محمد للأجنبي الخ) هنا سقط وأصله وقال محمد جاز للأجنبي (قول الشارح فلو على جهة منصف تصديق السلطان أو نائبه) مقتضى كون الوقف وصية عدم وقفه على إجازة السلطات تنقدها على بيت المال ولعل هذا وجه الاشكال المذكور ثم رأيت في الاسعاف في باب وقف المريض ما نصه وإن كان عليه دين محيط بماله ينقض وقفه ويباع في الدين وإن لم يكن محيطا يحوز الوقف في ثلث ما يتي بعد الدين إن كان له ورثة والأقربى كله اهـ (قوله وقيل للمشتري أدعته مرة أخرى الخ) استشكل في التكملة قولهما في هذه فأنظره وأنظر الولائية (قوله الجواب يكون اقراره غير صحيح) يظهر أن قامت قرينة على خلاف ما أقربه (قوله جاز لانه للأولى لا للقفن) وإذا كان مديونا لا يصح محيط قول المصنف وإن أقر لعلام مجهول الخ) لوتنازع المقر والمقر له في أنه مجهول لا رواية فيه أنظر آخر فصل العاشر من الفصولين (قوله أن المراد به بلد هو فيه كما ذكر في النقية الخ) إلى قدمه في أول كتاب العتق أن مختار المحققين من شراح الهداية وغيرهم أنه الذي لا يعرف نسبه في مولده ومسقط رأسه رتبته في الدرر وقال ط هناك وهو المعتمد (قول الشارح من جهة العتاقة) وكذا من جهة لمواته (قول الشارح أي غير المقر) هذا فيما إذا قال المولى هذا عبدى أعنته ولو قال هذا مولاي أنى أعنتى في شرط أن لا يكون الولاء ثابتا من جهة غير المقر اهـ سندی (قوله أفاد بقابلته به الخ) هذه المقابلة

لا تنفد أن ما قبلها في جمود الزوج للولادة بل يحتمل ذلك ويحتمل جمود التعيين (قول كما علمت بما قدمناه أن الكلام فيما إذا أنكر الولادة الخ) فيه أن الكلام أعم من انكار الولادة أو التصديق عليها مع انكار التعيين (قول والظاهر أن ما أفاده الشارح الخ) لا معنى لذكر هذه العبارة هنا (قول المصنف إذا تصادق عليه) أي إذا كان المقر له من أهل التصديق كما مر في الاقرار بالابن ونحوه وحينئذ يظهر ذكر الحضنة تأمل (قول صوابه المقر عليه) لا وجه للنصوب (قول وقد رأيت المسئلة منقولة الخ) في المنبع وههنا صورة أخرى وهي ما إذا أمر الاخ بآب لا أخيه الميت قال في الوجيز الظاهر أنه يثبت النسب دون الميراث اذ لو ثبت يحرم الاخ ويخرج عن أهلية الاقرار وقيل انهما يثبتان وقيل انهما لا يثبتان (قول وبه صرح الزيلعي الخ) ليس في الزيلعي ما يقتضي أنه لا يحلف في الاولى بالكلية بل نفي التخليف لحق الغريم حيث قال إلا أنه هنا يحلف المنكر لحق المدين بخلاف الاولى حيث لا يحلف لحق الغريم الخ

(فصل في مسائل شتى)

(قول المصنف وعند ههنا) محل الخلاف فيما إذا لم يذكر المقر له سببا ولا يصح اقراره في حق الزوج أيضا عند الكل كما ذكره في حيل التارخائية ونقله الحوى عنها (قول التفرع غير ظاهر) بل هو ظاهر لانه حكم برقمها خاصة وولد الرقيق رقيق تأمل (قول حيث قال لانه نقل الخ) هنا سقط وأصله حيث قال ويرد على كون اقرارها غير صحيح في حقه انتقاض طلاقها لانه نقل الخ (قول قيل ما ذكره قياس) هنا سقط وأصله قيل ما ذكره في الزيادات قياس (قول وعلى ما في الكافي لا اشكال الخ) ما في الكافي لا يدفع الاشكال كما هو ظاهر والاولى في دفعه أن يقال انها صارت رقيقة وحكمها انتقاض طلاقها كرقبة أولادها وأنه يظهر اقراره في حق الزوج أيضا في المستقبل (قول وهو في بعض النسخ كذلك وهو ظاهر الخ) فيه أن صورة الدرر تحتمل الاخبار أيضا فلا يظهر جعلها اقرارا (قول محل بحث) فان التزجار لا يحصل الا باقامة الحد بعد العفو (قول فيه أن الكلام في الاقرار بالوقف الخ) يدفع هذا بأن قصد الشارح ذكر مسألة أخرى لمناسبة ما في المتن تأمل (قول والا فالدعوى لا تسمع) هذا أحد قولين والثاني ما نقله عن الشرنبلالي وسيأتي في الصلح نقل الخلاف (قول لاحتمال وجوبه بعد الاقرار) الا صوب التعليل بعدم صحة ابراء المجهول (قول اخبار عن ثبوت البراءة لا انشاء) لا فرق في ترتيب حكم البراءة على جعل ما ذكر اخبارا أو انشاء (قول أو شيئا من الاشياء حادثا) لعلة الاشياء حادثا (قول ظاهر فيما إذا لم تكن البراءة عامة) كلامه هذا غير محذور تأمل (قول فيه ان اضطراره الى هذا الاقرار عذر) فيه أن المراد لا عذره مقبول عند القاضي (قول الشارح بالدخول) ولم يجد لعدم تكرار اقراره أو بعبارة اخرى لما ذكر وجوب المهر كما ذكر ذلك الزيلعي أول كتاب الحدود فانظره (قول وفي الخصاص قال المقر له بالغلة الخ) عبارته من الباب الحادى والثلاثين قلت وكذلك ان كان المقر قال صادرة غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشر سنين أو لها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا دونى بأمر حق عرفته له ولزم نفي الاقرار به قال ألزمه ذلك وأجعل الغلة للمقر له مادام المقر حيا هذه العشر سنين فان مات المقر قبل ذلك رددت الغلة الى من جعلها له الواقف بعد المقر قلت فان لم يميت المقر ولكن السنوات العشرة انقضت قال ترجع الغلة الى المقر له أبدا مادام حيا اه

ولم يعلم من هذه العبار تحكم ما لو مات المقر له قبل مضي العشرين والظاهر انتقالها الى الفقراء (قول ولا تبطل بعبوت المقر له عملاً الخ) بل تكون على حالها ويعطى نصيب المقر له للفقراء بعبوته ولو أبطلناها لا عطينا للمقر (قول الشارح وأفتى بعضهم بعبوته) من حيث ضمان المال لا الخد كما يظهر (قول نجسمائة درهم) حقه نجسمائة دينار (قول ولا بد من كونه محالاً من كل وجه) لا داعي لهذا التقييد فان صحة الاقرار معللة بأن اضافة العقد للصغير مجاز عن اضافته لوليه أو بأنه قد ثبت عليه المال بقوله له على كذا وما بعده رجوع عن الاقرار فلا يقبل منه (قول مع أنه يبرأ من الاعيان في البراء العام الخ) معنى براءته من الاعيان بعد البراء العام البراءة من دعواها لا أنها تصير ملكاً للمبرء فيصح الاقرار بها بعده والدين يسقط بالبراء فلا يصح الاقرار به بعده (قول لاحتمال الرد) فيه تأمل اذ كيف يعمل بالاحتمال ويترك المتيقن به وهو البراء المانع من صحة الاقرار (قول لكن كلامنا في البراءة عن الدين وهذا في البراءة عن الدعوى) أى ولا فرق بينهما (قول ولا يبرأ عن المضمون) أى بما في الذمة وماله عنده يشمل المغموص أيضاً فيدخل في البراءة والظاهر أن المراد الاحتراز عما في الذمة لا المغموص وهذا مقاد العرف والذي في البرازية وغيرها أن لفظ قبله يتناول المضمون وغيره ويدخل فيه كل عين ودين وعنده تدخل الامانة لا المضمون (قول الشارح ومفاده أنه لو أقر ببقاء الدين أيضاً الخ) لعل الاولى حذف لفظ أيضاً (قول اذ لو كان الاقرار بأز يد منه لم يصح) هذا التقييد انما يظهر فيما اذا لم تصدق الورثة أن المهر الذي تزوجها به أكثر من مهر المثل واذا صدقت على ذلك وادعت الهبة والمرأة الاقرار به في المرض يكون الحكم كذلك ووجه الاهداء أن الاقرار به في المرض من الزوج يتنافى دعوى ورثته الهبة في الصحة وما هنا لا يتنافى ما قدمه الشارح لعدم جعود الاقرار والهبة فيه حتى لو أقر بالمال ثم ادعى الهبة قبله لا تقبل للتناقض كذلك هنا (قول الشارح فيئنة الايهاب الخ) أى مع القبول حتى يتحقق التناقض والا فتقبل البيئنة ولا يضر التناقض للخفاء تأمل

(كتاب الصلح)

(قول الشارح فيما يتعين) أى اذا طلب المدعى عليه الصلح وكان البديل من جنس المدعى قال في العناية ور كنهه الايجاب مطلقاً والقبول فيما يتعين بالتعيين فاذا وقع الدعوى في الدراهم والدنانير وطلب الصلح على ذلك الجنس فقد تم الصلح بقول المدعى فعلت ولا يحتاج فيه الى قبول المدعى عليه لانه اسقاط لبعض الحق وهو يتم بالمسقط بخلاف الاول لانه طلب البيع من غيره ومن طلب البيع من غيره فقدل ذلك الغبر بعت لا يتم البيع ما لم يقل الطالب قبلت (قول فحتاج الى ذكر القدر) ويقع على الجياد من نقد البلد وان كان فيها نقود مختلفة يقع على الغالب منها وان لم يكن لبعضها غلبة لا يجوز ما يبين نقداً منها سندی (قول أى بشرط أن يكون مما لا يحتاج الى التسليم الخ) في الغهستاني عن قاضيه ان لمصلحة عليه أو عنه اذا كان مجهولاً واحتج فيه الى التسليم بفساد الجاهالة والافلاذ ودعى حقاً مجهولاً من دار فصالحه على حق مجهول من أرض لم يجز ولو صالحه على أن ينزل كرمه دعواه جاز وأردع حتماً مجهولاً من دار فصالحه على مال معلوم ونسلم المدعى عليه المدعى لم يجز ولو صالحه عليه بربطه دعواه جاز ولو ادعى حقاً معلوماً فصالحه على مجهول كان على هذا التفصيل اهـ وقد ذكرنا في التكملة عن العناية (قول لانه لم يذكر قدر المال المدعى فيه الخ) فيه نظر لان المال مسمى حيث قال المدعى ما

معلوماً والظاهر أن لفظ معلوماً نذحتي يتم المراداه تسكلمة (قول الشارح لا حد زنا وشرب) لم يتعرض
لحد السرقة ونقل السندى صحة الصلح فيه ثم نقل عدمه ونقله المحشى فيما بعد (قول المصنف عمالا
يتعين بالتعيين) فيه أن الكيلى أو الوزنى مما يتعين به مع أن حكمهما كالدرهم (قول الشارح
وطلب الصلح على ذلك) أى الجنس الذى وقع عنه الصلح فيكون زيادة قوله وطلب الخ بياناً لزيادة
قيده كلام المصنف فلا تكرر فى هذه الزيادة تقييداً لطلاق المتن بما إذا كان البديل من جنس المدعى
به الذى لا يتعين بالتعيين لكن يقيد أيضاً بما إذا كان أقل وإذا كان أكثر ففسد ومساوياً صار مستوفياً
لحقه بتمامه (قول هذا يفيد أنه لا يشترط الطلب الخ) لا يتم هذا إلا فى الصلح عن اقرار أو لو كان عن
سكوت أو انكار كان فى حق المدعى عليه فداء يمين وقطع خصومة فلا بد من وجود الطلب منه القائم مقام
القبول حتى يتحقق ذلك منه (قول اعتبر بهما أن كان على خلاف الجنس إلا فى مسألتين) الأولى إذا
صالح من الدين على عبد وصاحبه مقر بالدين وقبض العبد ليس له المراجعة من غير بيان الثانية إذا
تصادق أن لادين بطل الصلح كما لو استوفى عين حقه ثم تصادق أن لادين ولو تصادق أن لادين لا يبطل
الشراء بجر (قول مقتضى المعاوضة أنه إذا استحق الثمن الخ) فى حاشية عبد الحليم عند قول صاحب الدرر
(وان استحق البديل أو بعضه رجع المدعى بالمدعى) وهو الدار أو بعضها مانصه هذا إذا كان بدل الصلح
عيناً ولم يجز المستحق الصلح فإن أجاز سلم العين للمدعى ورجع المستحق بقيمته على المدعى عليه إن كان من
ذوات القيم وإن بدل الصلح ديناً كالدرهم والدنانير والمكيل والموزون بغير أعيانها أو ثياب موصوفة
موجلة لا يبطل الصلح بالاستحقاق ولكنه يرجع بمثله لأنه بالاستحقاق يبطل الاستيفاء فصار كأنه لم
يستوف بعد كما فى شرح الطحاوى والجلالية أه (قول أو فيما بقيمته الخ) غير مسلم فيه بل حكمه فساد
العقد تأمل وانظر التكملة (قول فبطل الصلح على دراهم الخ) أى إذا صالحه على قدر الدين وإن على
أكثر بطل ابتداء وعلى أقل لا يشترط القبض (قول لأن الصلح معاوضة فى زعم المدعى الخ) فباعترار
زعم الآخر المصالح يكون بدل الصلح عوضاً عن حقه فى الدار فلا يكون لآخيه فيه شئ كالأباع نصيبه منها
وباعتبار زعم المدعى عليه يكون مشتركة لأنه فداء عن اليمين وهى حقهما فبذلها كذلك فلا تثبت
الشركة بالشك (قول ولا يبطل الصلح كالفلوس) فإنه لو صالحه من الدراهم على فلوس وقبضها ثم
استحققت يرجع بالدراهم كفى الحاوى سندى لكن نقل ذلك فى الصلح عن اقرار (قول فإنه يرجع
بقية المصالح عليه كالفصاحس الخ) أى إذا أقام بينة على ما ادعاه من القتل ونحوه أو تنكل المدعى عليه عن
الدعوى فإنه يرجع بقية المصالح عليه ولا يحكم له بالمدعى لأنه لا يحتمل النقص بخلاف ما يحتمل النقص
فإنه عند استحقاق البديل يرجع المدعى إلى الدعوى وبعد ثبوتها أو النكول عنها يحكم له بالمدعى لا بقية
البديل هذا هو المراد بهذه العبارة وبه يسقط اشكال الحاوى ولادعى حينئذ للاستثناء الواقع فى الأشياء
(قول المصنف صالح عن بعض ما يدعيه لم يسمع الخ) فى البرازية من الفصل التاسع فى دعوى الصلح
ادعى داراً فانكر فصول على نصفها ثم برهن المدعى أن الدار ملكه فالمدعى كور فى أكثر الفتاوى أنه يقبل
وهذا بناء على عدم جواز الصلح على بعض المدعى فى مثل هذه الصورة وأنه لا يجوز على ما ذكره فى المختصر
والهداية وأنه على خلاف ظاهر الرواية وجهه أنه استوفى بعض حقه وترك الباقي وغاية الترك أن يحمل
على الإبراء والبراءة لا فى عينها لا يصح فصار وجوده وعدمه بمنزلة بخلاف ما إذا ادعى على أخيه نصف
ما فى يده بحكم الميراث فانكر وصالح على بعضه ثم برهن على الميراث حيث لا يصح ولا يأخذ بآبى حصته لأن

الصلح قد صح لزعم المدعى انه أخذ ببعض ملكه وبيع بعضه ملك المدعى عليه وما تركه فبعضه ملكه وبعضه ملك المدعى عليه فيكون ما أخذ من ملك المدعى عليه عوضاً عما ترك من ملك نفسه وصار هذا كالمشرط في المسئلة الأولى مع بعض المحدود الذي أخذه المدعى دراهم معاومة فدفعه المدعى عليه فانه حيلة يتقطع بها دعواه أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي بأن يقول برئت من هذه الدار أو برئت من دعوى فيها وهذا الكلام من صاحب الهداية نص على الفرق بين قوله برئت وقوله أبرأتك كأنص عليه في الذخيرة أنه لو قال أبرأتك من هذا العبد له أن يدعيه بعده لأنه أبرأه عن الضمان الواجب فيبقى أمانة في يده فتصح دعواه حال قيام العين واستهلاكه لا حال هلاكه كأنص عليه في غير الذخيرة ولو قال برئت من هذا العبد أو العين لا تصح دعواه بعده وكان بريئاً أما لو صالح على قطعة دار أخرى لا تقبل الدعوى إجماعاً لصحة الصلح وبه كان يفتي الامام طهير الدين قال بكره هذه رواية ابن سماعة وفي ظاهر الرواية يصح الصلح ولا تصح الدعوى بعده وعليه عول السرخسي في شرح الكافي ووجهه أن الأبراء لا يقبل دعوى الأبراء عن العين لا تصح لكن الأبراء عن دعواه صحيحة فان المدعى كان يدعى كل الدار لنفسه فبأخذ البعض أبرأه عن دعوى الباقي فيصح اهـ **(قوله وله أن يخاصم)** أي غير المخاطب عناية وبالحيلة ما كتبه هنا غير محرر والمسئلة خلافية **(قوله جواب سؤال وارد على كلام المتن)** بل هو وارد على ظاهر الرواية والأبراء والاسقاط بمعنى واحد **(قوله وانما كان كذلك لانهما يتعقدان الخ)** أي البيع والابارة كما ذلك عبارة الحموي بدل ضمير التثنية أي بخلاف الصلح عن المنفعة فانما تعتبره اسقاطاً فان نقله يحتمل التملك والاسقاط فاذا لم يمكن اعتباره تملكاً يعتبر اسقاطاً والامساك لانه بمنزلة المستعير وهو لا يقدر على غلب المنفعة من أحد يبدل كذا يفاد من النهاية **(قوله والموافق للكتب ما في شرح المجمع)** جعل عبد الحليم المعول عليه ما في الولو الجلية ونقله عن عدة كتب فانظره **(قوله كافي العمادية قهستاني)** وقال الرحقي قوله غير من وجبة شمل ما اذا ادعى أنها زوجته قبل أن يتزوجها هذا الزوج الموجود في حال الدعوى لانه حين ادعى النكاح ادعاه على غير من وجبة أما لو ادعى انه تزوجها في حال قيام الزوجية لم تصح دعواه فلا يصح صلحه لعدم تأني كونه خلعا وكذا لو لم يحل له تزوجها كتزوج أختها أو أربع سواها الخ اهـ **(قوله لانه لو كان القتل خطأ فالظاهر الجواز الخ)** ظاهر تعليل الشارح بقوله لانه ليس من تجارته الخ أن الخطأ كذلك اذ موجه الدفع أو الفداء وهذا ليس من التجارة ولا توابعها فعلى هذا لو قتل خطأ وصالح ولي الجناية على ثوب ولم يجز الصلح المولى واختار أحد الامرين يكون الصلح غير نافذ وله دفع ما اختار **(قوله وفي جامع الفصولين غصب كبر الخ)** في الحموي عند قول الكثر أذا لي غدا نصفه على أنك بريء الخ عن الخانية قال صالحك من الألف على مائة لا يبرأ ديانة الا اذا أبرأتك عن البقية صالح عن دراهم غصبها وغيبها على بعضها ودفعه جاز قضاء وعليه رد هاديانة وكذا الواضحة يراها المالك جاحداً لان المحجور كسبته فان وجد بينة قضى له بها الظهور عدم الاستهلاك ولو مقرأ وهي حاضرة يقدر المالك عليها فصالحه على نصفها على أن أبرأه عن الباقي ففي القياس يبرأ قضاء وفي الاستحسان لا يجوز لتعذر تعميمه بطريق الاسقاط لان الأبراء عن الاعيان باطل والمبادلة أيضاً للربا **(قوله والصلح على بعض حقه في كبرى أو وزنى حال قيامه باطل)** انما يظهر على رواية ابن سماعة **(قوله بمكيل أو موزون كما يفيد في العناية)** القصد الاحتراز عن القيمات والافالعدديات المتقاربة والسياب الموصوفة كذلك لانها تثبت في الذمة **(قوله لان الولي لم يرض بسقوط حقه مجانا)** أي فيصار الى موجه الاصل وهو البدية لانها موجب القتل

في الجملة تأمل **(قول الشارح من مكيل وموزون)** بيان للدين والمراد انه دين منهما ولو بحسب التقدير
 فيدخل قيمى المتلفات والظاهر أن مثل ما ذكر المعدود المتقارب والمذروع اذا بين صفة وطوله وعرضه
 فإن ذلك يثبت في الذمة وحينئذ فالبيان قاصر **(قوله وكذا الصلح بالخلع)** لعله والخلع كالصلح فتحصل
 أنه يرجع في مسألتى الصلح المذكورين وفي مسألة الخلع وفي مسألة الصلح عن مال بمال باقرار ووكيل
 النكاح اذا ضمن وأدى لا يرجع لأن أمره بالنكاح فائده الجواز لعدم نفاذه من الأجنبي بخلاف
 الوكيل بالصلح المذكور أو بالخلع لأن أمره به أمر بالاداء عنه ليفيد إلا أمر فائده لجوازه بغير أمره
 فكان فائده الرجوع عليه **(قوله وأما الرابع فلان دلالة التسليم على رضا المدعى الخ)** وأما الخامس
 لما لم يكن كباقي الوجوه لم يفسد صحة الصلح درر **(قوله ان كان الصلح بأمره)** لكن اذا كان بالأمر لم
 تكن المسئلة مما نحن فيه وهو صلح الفضولى **(قوله لعدم توقف صحتهما على الأمر الخ)** العلة المذكورة
 تفيد أن الأمر بقضاء الدين كالأمر بالصلح في الرجوع على الأمر **(قوله فيه أنه اذا كان صادقا في دعواه)**
 كيف يطيب له الخ) الظاهر أن من قال يطيب له يعنى به أنه يطيب له الاخذ ويجعله مكانا موقوفا للجزء
 عن تحصيل الوقف بفقد اليقنة ومن قال لا يطيب أراجه أنه لا يحصل له التصرف فيه لانه بدل الوقف في
 زعمه فيكون في حكم الوقف تأمل رحتى اه سندی وفي البرازية من الوقف في الفصل السابع في
 الدعوى والشهادة وفي الفتاوى قيم خاف من السلطان أو من الوارث على الوقف له أن يبيع ويتصدق
 بثمنه قال الصدر والفتوى على أنه لا يجوز بيع الوقف اه والظاهر أن ما نحن فيه كذلك تأمل
(قوله فصالحها عنه) أى عن ادعائه أنها أمته لا عن دعواها أنها حرة الاصل فان الظاهر عدم صحته
 كالصلح عن دعوى الطلاق الثلاث تأمل **(قول المصنف وصح الصلح عن دعوى حق الشرب وحق**
الشفعة الخ) أى في حق المدعى عليه ادفع اليمين عنه لا في حق المدعى ومن هنا يعلم الفرق بين الصلح
 عن الشفعة وبين الصلح عن دعواها فيصح في الاول ولا يلزم البذل ويصح في الثانى ويلزم البذل
 سندی **(قوله كالصلح عن دعوى حد)** ليس في هذا المثال الصلح عن دعوى باطلة وان كان باطلا فيه
(قوله أى دعوى حقة المدفع اليمين الخ) قال وكذلك يقال في دعوى وضع الجذع والشرب **(قول**
الشارح بخلاف دعوى حد ونسب) علل عدم صحته في الحد في الدرر بان الصلح لا يجرى في حقه تعالى
 وفي النسب بان الصلح اما اسقاط أو معاوضة وهو لا يحتملها وهذا ظاهر والافالتسب وارد على الاصل
 الذى ذكره فانه يجرى فيه الحلف على المعتمد تأمل **(قول الشارح بان كان ديننا بعين)** في هذا
 التصوير وما بعده قصور **(قوله لانه لو بين المدة يصح)** ينبغى أن تكون الصحة على ظاهر الرواية كما
 هو ظاهر وليس هذا الصلح في حكم الاجارة لا بالنسبة لزعم المدعى ولا المدعى عليه كما هو ظاهر أيضا **(قوله**
جاز عند محمد وأبي يوسف آخر الخ) وجه قول محمد أن دعوى الضمان بالاستهلاك للامانة صحيحة واليمين
 متوجهة على المودع والبراءة غير ثابتة في حقه قبل الحلف لانه يصدق بالحلف فيكون الصلح واقعا عن دعوى
 صحيحة وعين متوجهة فيكون في حق المدعى عوضا عن الضمان وفي حق المودع بدلا عن الخصومة ووجه
 قولهما أن المدعى تناقض في دعواه لان المودع وأمين المالك وقوله قول المؤمن فكان اخباره بالرد
 والهلال اعترافا من المالك بذلك فكان المدعى متناقضا في دعوى الاستهلاك والتناقض يمنع صحة الدعوى
 لأنه انما يحلف لادفع الدعوى لانها مندفة لبطلانها ولاشوب البراءة لانها ثابتة بقوله ولهذا الوما ولم
 يحلف تثبت براءته ولم يحلف وارثه على العلم واليمين لنفى التهمة واذا لم تصح الدعوى لم يصح الصلح لان صحته

بناء على محنتها ووجه قول أبي يوسف في الرابع أن الضمان لا يجب إلا بدعوى المدعى وقد انعدمت
الدعوى فلا يجب الضمان فلا يجوز الصلح لأن جوازها بناء على وجوب الضمان في زعم المدعى ووجه
قول محمد أن سكوت المدعى محتمل بين أن يكون مصداقاً لدعوى المودع أو مكذباً لأنه لما أقدم على الصلح
ترجح التكذيب لأنه لو ردها أوضاعاً عند ما أقدم عليه فيثبت التكذيب مقتضى إقدامه على الصلح
أه من المتبع (قول) هذا هو الثاني في الثانية) وهو ما إذا ادعى المودع الرد لكن ما في الثانية أقربها
وفي هذه سكنت عن الدعوى أصلاً (قول) وكذا في أحد شقي الثالث والرابع على الرابع) حقه على المرجوح
(قول) وعلمت ترجيح الجواز الخ) حقه ترجيح عدم الجواز الخ (قول) المصنف طلب الصلح والبراءة عن
الدعوى لا يكون اقراراً لم يذ كر ما لو طلب منه الصلح أو البراءة ولم يذ كر ما يدل أنه عن الدعوى أو المال
وفي السندی عن الخلاصة ما يدل على أن حكم الاطلاق حكم ما لو صرح بالمال ونصه ولو قال أخرها عني
أو صالحني فأقرار أه

(فصل في دعوى الدين)

(قول) وإن كان قدر ما عليه بنفسه) عبارة التكملة وإن كان لا يعرف أن قدر ما عليه في نفسه أه ولعل
ألف التثنية من كان ساقطة (قول) بأن دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن الخ) أنت خبير بأن إعطاء
اليض عوضاً عن السود وتجميل المؤجل أحساناً من المدين فقط والكلام في الأحسان منها الآن يقال
المراد ما إذا وجد مع هذا من الدائن إسقاط بعض الدين (قول) الشارح لقوات التقييد بالشرط أي من
حيث المعنى فكأنه قيد البراءة من النصف بإداء نجسمائة في القعد فإذا لم يؤد لا يبرأ لعدم تحقق الشرط
أه وانظر الكفاية (قول) وفيه إشعار بأنه لو قدم الجزاء صح) هكذا عبارة القهستاني ولا يظهر وجه
لصحة الخط نقدأولا والصواب ما نقله السندی عن الظهيرية أنه لا يصح الخط نقدأول ولم ينقد في هذه
المسئلة (قول) قال في غاية البيان وفيه نوع اشكال الخ) يندفع بأن هذا الشرط غير متعارف وأيضاً
البراءة متضمنة للتبليك من جهة الأصل (قول) لكونه معاوضة من كل وجه الخ) أي بخلاف الدين
لكونه أخذ عين حق لا آخر من وجه حتى كان للطالب أن يأخذ منه إذا طفر به بغير إذن الغريم ويجبر
الغريم على القضاء ولا إجبار على المبادلة سندی (قول) المصنف فلو صالح أحدهما عن نصيبه الخ) قال
الشرنبلالي في التفريع تأمل لأن الأصل أي المفرع عليه أن يقبض من الدين شيئاً وهذا صلح عنه ولم
يظهر لي كون ما ذكره من التفريع جزئياً للأصل انتهى وظهر لي صحة هذا التفريع بأن يراد بالقبض
ما يشمل القبض الحكمي فإنه بالصلح عن نصيبه على ثب أو بالشراء به شيئاً صار قابضاً حقه بالمقاصة فصار
كقبضه نصف الدين حقيقة كما تفيد عبارة الدرر تأمل (قول) المصنف ولو أبرأ عن البعض قسم
الباقى على سهامه) عبارته في الشرح ولو أبرأ عن البعض كانت قسمة الباقي بينهما على ما بقى من
السهام أه وهي أسلس (قول) لأنه يملكه من وقت الغصب الخ) عبارة الغاية لأنه وصل إليه عين ما
مستقوم وهو المغصوب لأنه يملكه من وقت الغصب عند أداء الضمان أه أي وكانت المقاصة بمنزلة أداء
الضمان تأمل (قول) الشارح أو يبيعه به الخ) البائع أحد الشريكين ثم مديون وقوله كف من ثمري عني
يقدر دينه

(فصل في الخارج)

(قول جاز الصلح) هذا غير المشهور في كتب المذهب وإن عزام في الاشباه للاسعاف (قول علة للاخير) يصح جعله أيضا علة للمسئلتين قبل الاخير وذلك لان فيها صرفا للجنس بخلاف الجنس ويدل لذلك التعبير بالباء التي للمقابلة والمراد بالصرف المصطلح عليه (قول قال في الترتيب ليلية وقال الحاكم الشهيد الخ) ما مشى عليه في الترتيب ليلية بخلاف الصحيح والصحيح انه لا بد من كون حصته أكثر من ذلك في حال التناكر أيضا لانه معاوضة في حق المدعى لا لقطع المنازعة كما في جانب المدعى عليه صرح بذلك الاسيحياني وصححه كما في غاية البيان كما أوضح ذلك عبد الحليم فانظره (قول ما يأخذه لا يكون بدلا الخ) هذا ظاهر في حق الدافع ووجهه في حق الآخذ أنه بالجود صار حقه مستهلكا حكما وصار مضمونا عليهم من قبيل الدين فصله حينئذ أخذ لبعض واسقاط للباقي لكن إن وجد دينه قضى له بها الظهور وعدم الاستهلاك كما تقدم نظير ذلك عن الجوى في مسألة الصلح عن المصوب المجمود على بعضه (قول لان في الاخيرة لا يخلو عن ضرر الخ) عبارة ابن ملك لان ما اختاره أي صاحب الهداية لا يخلو الخ (قول ولا يظهر عند التفاوت بل هو ظاهر عند التفاوت أيضا غاية ما فيه أن أحدهم تبرع بزيادة عما عليه (قول وتأمل في وجهه الخ) إذا حمل المال في عبارة الصر على العين لا تنافي عبارة البرازية وأصل الأولى في المجتبى (قول أي لو ظهر عين لادين) فيه أنه لا فرق بين الدين والعين (قول لو وصلية) لا يظهر جعلها وصلية بل هي شرطية مقدر لها جواب يناسب فانها مسألة أخرى

(كتاب المضاربة)

(قول المصنف ايداع ابتداء) أي فقط فلا ينافي أنها كذلك بقاء والمراد بالايديع الامانة ويدل عليه قول الكنز والمضارب أمين وبالتصرف الخ لاحقيقة الايداع وقال عبد الحليم عدل انواع المذكورة أحكامها بناء على أن حكم الشيء ما يثبت به ويثبت عليه ولا يخفى في أنه يراعى ذلك في كل حكم منها في وقته فلا يرد عليه أن معنى الاجارة والغصب مناقض لعقد المضاربة منافي لصحتها فكيف يجعل حكما من أحكامها اهـ (قول ثم يبضع المضارب) أراد به الاستعانة فيكون ما اشتراه وما باعه للمضاربة لا ما هو المتعارف كما يأتي (قول وفيه نظر لانها تكون شركة عتات شرط فيها العمل الخ) فيه أنه ليس في عبارة الزيلعي ما يفيد اشتراط العمل على أكثرهما ما لا حتى يرد عليه هذا التفسير وعبارته وإذا أراد أن يجعله عليه مضمونا أقرضه رأس المال كله ويشهد عليه ويسله اليه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يدفعه الى المستقرض يستعين به في العمل فإذا ربح وعمل كان الربح بينهما على الشرط وأخذ رأس المال على أنه بدل القرض وإن لم يربح أخذ رأس المال بالقرض وإن هلك هلك على المستقرض وهو العامل أو أقرضه كله لادرهامنه وسلمه اليه وعقدا شركة العتات ثم يدفع اليه الدرهم ويعمل فيه المستقرض فإن ربح كان الربح بينهما على ما شرطوا وإن هلك هلك عليه اهـ فأنت تراه لم يشترط العمل على أكثرهما ما لا الذي هو المستقرض والذي لا يجوز أنما هو اشتراط العمل على الأكثر ما لا والربح مناصفة وانظر ما قدمه في الشركة (قول المصنف وتوكيل مع العمل) فيه أن التوكيل متحقق قبل العمل أيضا (قول المصنف وغصب إن خالف وإن أجاز بعده) صورته في الدرر بما إذا اشترى ما نهى عنه ثم باعه وتصرف فيه ثم أجاز رب المال لم يجز اهـ وعدم صحة الاجازة ظاهري في هذه الصورة لافي صورة ما إذا أمره بالبيع نقدافباع نسيئة

فأجاز رب المال لأن البيع تلحقه الإجازة لا الشراء لوجود النفاذ على المباشر قبلها تأمل ثم رأيت ذلك في
التكملة عند قول المصنف فيما يأتي فإن فعل ضمن بالمخالفة ونص له باع مال المضاربة بمخالفة الرب
المال كان بيعه موقوفا على إجازته كما هو حكم عقد الفضولي اهـ (قوله فلم يكن الفساد بسبب المخ)
نسخة الخط ما لم يكن الفساد المخ وهي واضحة قال المقدسي ونقله عنه الجوى عند قول الكزبان
شرط لأحدهما زيادة عشرة فله أجر مثله لا يجاوز القدر المنشروط أي الذي شرطه له لرضائه أقول هذا
ظاهر إذا كان المسمى معلوما ما في مثل هذه المسئلة فهو مجهول ولم يوجد ربح ولا يقال أنه رضى بالخمسة
الزائدة لأنه لم يرض بها إلا مع نصف الربح وهو معدوم فالمسمى غير معلوم فيجب أجر المثل بالغاما بلغ وقد
يجاب بأن هذا العقد لما كان فاسدا كان ماسي فيه محظورا فقطع النظر عما هو موجب المضاربة وعول
على ما عين معه على أنه أجر مثل في إجازة لا موجب مضاربة ولهذا قالوا هذه إجازة في صورة مضاربة اهـ
(قوله لكن في الواقع ما قاله أبو يوسف المخ) ما بعد الاستدراك وافق لما قبله فلا وجه له تأمل ثم
رأيت في السندی نقلا عن شرح نظم الكنز (قوله فلو من العروض فباعها المخ) أي بأن دفع إليه عرضا
وأمره ببيعه وعمل مضاربة في ثمنه فقبل صح لأنه لم يضيف المضاربة إلى العرض بل إلى ثمنه كافي للبرر
بخلاف ما إذا دفع عرضا على أن قيمته ألف مثلاً ويكون ذلك رأس المال فهو باطل كافي الشرب لا لينة
(قوله بخلاف الفاء والواو) جعل في المخ الفاء كتم واعترض ما قبله أنها كالواو فانتزعه (قوله
الشارح كقوله لغاصب المخ) أي إذا كان ما في يدهؤلاء مما تجرى فيه المضاربة (قوله المصنف عينا
لادينا) أي على المضارب لا على ثالث وانظر الفرق بينهما في التبيين (قوله مكررم مع ما تقدم) فيه أن
ما تقدم مذكور شرحا وما هنا ذكره المصنف (قوله الشارح كل شرط يوجب جهالة المخ) قال
في الهداية كل شرط يوجب جهالة في الربح يفسده لاختلال مقصوده وغير ذلك من الشروط الفاسدة
لا يفسدها ويبطل اهـ وقال في العناية قبل شرط العمل على رب المال لا يوجب جهالة في الربح ولا
يبطل في نفسه بل يفسد المضاربة كما سيجيء فلم تكن القاعدة مطردة والجواب أنه قال وغير ذلك من
الشروط الفاسدة لا يفسدها وإذا شرط العمل على رب المال ليس بمضاربة وسلب الشيء عن المعدوم صحيح
يجوز أن يقال زيد المعدوم ليس ببصير وقوله بعده هذا بخطوط وشرط العمل على رب المال مفسد للعقد
معناه مانع من تحققه اهـ وقال سعدى قوله والجواب أنه قال وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسد
هذا المقام وإن كان صحيحا في نفسه اهـ وذلك لأن معنى القسم الثاني من الأصل هو أن غير ذلك من
الشروط لا يفسد المضاربة بل تبقى صحيحة (قوله قال الأكمل شرط العمل على رب المال لا يفسدها)
عبارة لا يوجب جهالة في الربح ولا يبطل في نفسه بل يفسدها المخ (قوله فإن رهن شيئا من المضاربة)
في دين عليه لا للمضاربة (قوله ولو حظ بعض الثمن إن لعيب) أي وقد تحقق باتسوت (قوله لأن حق
التصرف للمضارب) فصل رب المال أن يكون وكيل عنه فيه (قوله الشارح فلو استأجر رضايضا
ليزرعها المخ) قال الرجعي كأن هذا في عرفهم أنه صنيع التجار وفي عرفنا ليس منه فيبني أن لا يملكه
(قوله وفي الثالث ما أن يكون المخ) في هذه العبارة سقط لم يعلم ثم رأيت في الهندية أو في هذه المسئلة
ونصه فان قال له اعمل برأيتك في المضاربة الأولى ولا تقل له ذلك في الثانية فله مال المضاربة
فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه أما أن خلت أحد المائتين بخلاف أن يربح من حصة المائة
ماربح في المائتين أو بعد مائة ربح في مال الأولى ولم يربح في مال الثانية أو بعد مائة ربح في مال الثانية ولم يربح

في مال الاولى وفي وجهين منها يضمن مال الثانية الذي لم يقل له رب المال اعمل فيه برأيك أحدهما اذا خلط أحد المالكين بالآخر بعد ما يرجع في المالين والوجه الثاني اذا خلط أحدهما بالآخر وقد يرجع في مال الاولى الذي قال له فيها اعمل فيه برأيك لا يضمن مال الاولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن لمال الاولى ولمال الثانية أحدهما اذا خلط أحد المالكين بالآخر قبل أن يرجع في واحد منهما وكذلك ان يرجع في مال الثانية الذي لم يقل له فيها اعمل فيه برأيك ولم يرجع في مال الاولى الذي قال له فيها اعمل فيه برأيك وهو الوجه الثاني فان قال له في المضاربة الثانية اعمل برأيك ولم يقل ذلك في الاولى فالمسئلة لا تخلو عن أربعة أوجه أيضا على ما بينا وفي الوجهين منها وهما اذا خلط أحد المالكين بالآخر بعد ما يرجع في المالين أو في مال الثانية الذي قال له فيها اعمل برأيك ولم يرجع في مال الاولى الذي لم يقل له فيها اعمل برأيك يضمن مال الاولى ولا يضمن مال الثانية وفي الوجهين منها وهما اذا خلط أحد المالكين بالآخر قبل أن يرجع في المالين أو يرجع في مال الاولى ولم يرجع في مال الثانية فإنه لا يضمن شيئا لمال الاولى ولمال الثانية كذا في المحيط (قوله يظهر في مخالفته في المكان) وكذا يظهر في غيره أيضا

باب المضارب يضارب

(قوله وهو قولهما) وعليه الفتوى كما نقله عبد الحليم عن النصوصية ممزجا بالقاضجان (قوله) الشارح بل للثاني أجر مثله على المضارب الاول) ويرجع به على رب المال (قوله والاشهر الخيار) يظهر على قول زفر من أن المضارب الاول يكون متعديا بمجرد الدفع بدون توقف على العمل وقال السندي لا يلتفت الى ما في الاختيار من أن الضمان على الاول ولعله سبق قلم لان الثاني في مباشرة هذا الفعل مخالف لما أمر به المضارب الاول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل ممثلا أمر المضارب الاول فلذا كان رب المال أن يضمن أيهما شاء اه ونقل الحكم كذلك في الهندية عن المبسوط (قوله الشارح مات المضارب والمال عروض باعها وصيه الخ) في الفناوى الانقروية مات مضارب والمال عروض فولاية البيع لوصيه لارب المال لانها له في حياته فلن قام مقامه بعدم بخلاف عدل مات في باب الرهن فإنه ليس لوصيه حق البيع وقيل ولاية البيع لوصيه وارب المال وهو الاصح اذا الحق للمضارب والمالك لرب المال فكأنهما شريكان جامع القصولين في أوامر الفصل الاول اه ثم ذكر عن مبسوط السرخسي أن الذي يلي البيع هو وصي المضارب وانه في المضارب الصغير يبيعها وصي الميت ورب المال وان ماد كرهنا أصح لان الوصي قائم مقام الموصي وكان للموصي أن ينفرد ببيعها فكذلك لوصيه وهذا لان رب المال لو أراد بيعها بنفسه لم يملك فلا معنى لاشتراط انضمام رأيه الى رأى الوصي اه وما ذكره في القصولين جرى عليه في نور العين فالمسئلة فيها اختلاف الصحيح (قوله) كما يفيد ما قدمنا عن الاتقاني) لس فيما قدمه عن الاتقاني ما يفيد ما قاله (قوله) فبأخذ بالقيمة يوم الخصام) فيه انه مع عدم العلم بنوع المدفوع لا يمكن القول بأخذ قيمته يوم الخصام اذ هو فرع معرفة نوعه

فصل في المفرقات

وقول المصنف وبيع واسترى الوابوعني أو كما يفيد ما في السندي (قوله المصنف وان صار عرضا لا) قال اسندي بقلا عن الرملي استفيد من هذا جواز بيع رب المال عروض المضاربة وهي واقعة الفتوى

اه ثم رأيت في الكفاية من باب المراجعة مانصه لو صار مال المضاربة جارية ليس لرب المال أن يطأها
 وإن لم يكن فيها ربح لأن للمضارب حق التصرف فيها ألا ترى أن رب المال لا يملك بيعها وأحاله إلى الأيضاح
 قائل (قوله) وإن كان أحدهما بضاعة فنفقته في مال المضاربة لا يظهر جعل جميع النفقة في مال
 المضاربة بل تصفها فيه ونصفها في مال نفسه (قول المصنف وأوحكا) معلوم من قوله سابقا ونحوه
 (قوله) لأنه لو كان فيهما فضل أي على رأس المال بجر (قوله) فإنه يربح على ألف ونجسمائة) لانا
 نعتبر الثمن الأول وذلك ألف في حق رب المال وحصصة المضارب من الربح وذلك نجسمائة فيبيعه مراجعة
 على ألف ونجسمائة بيانه أن الألف خرج عن ملك رب المال في ثمن العبد فيعتبر في بيع المراجعة ونصف
 الألف التي هي الربح ملك رب المال قبل البيع وبعده فلا يعتبر أما النصف الذي هو حصصة المضارب من
 الربح وهو نجسمائة درهم خرج عن ملك رب المال إلى ملك المضارب حقيقة بإزاء هذا العبد فيعتبر اه
 غاية البيان وفي الهندية المضارب إذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد
 أن يبيع مراجعة فإنه يبيع مراجعة على أقل الثمنين وحصصة المضارب من الربح اه (قوله) وكذا عكسه
 عبارة البصر وأما إذا كان في الثمن فضل على رأس المال ولا فضل في قيمة المبيع بأن اشترى رب المال عبدا
 بألف قيمته ألف باعاه من المضارب بالفين فإنه يبيعه مراجعة على ألف فهو كسئلة الكتاب (قوله) بأن
 شري عبدا قيمته ألف الخ) حكم هذه الصورة كسئلة المصنف (قوله) وتماه في البصر عن المحيط) عبارة
 المحيط باب المراجعة بين رب المال والمضارب أصله أن المضارب أعما يبيع المشتري مراجعة على الثمن
 الذي استتم زواله عن ملك رب المال والمضارب فأما ما هو زائل من وجهه دون وجهه فلا يعتبر زائلا
 في المراجعة احتياطا والمراجعة مبنية على الأمانة منفية عن الغدر والتحيانة كالمكاتب إذا اشترى شيئا بألف
 ثم باعه من المولى بالفين فإنه يبيعه مراجعة على الألف لأن الألف الأخرى لم يستتم زوالها عن ملك المولى
 والمكاتب فإنه بقي للمولى فيها حق ملك فلم يعتبر زائلا في بيع المراجعة ثم المسائل على قسمين أما إن كان
 المشتري في البيع الثاني هو المضارب أو رب المال وكل قسم على أربعة أوجه أما أن كان في الثمن الثاني
 أو في المبيع فضل أو لا فضل في كليهما أو كان في أحدهما فضل في المبيع دون الثمن أو في الثمن فضل دون
 المبيع أما القسم الأول لو اشترى رب المال عبدا بمجسمائة وباعه من المضارب بألف المضاربة ولا
 فضل في المبيع والثمن بأن كان قيمة العبد ألفا ورأس المال ألفا فإن باعه مساومة باعه كيف شاء وإن باعه
 مراجعة باعه على نجسمائة لأن نجسمائة من الثمن لم يستتم زواله باعتبار العقدين لأنه إن زال عن ملك
 المضارب لم يزل عن ملك رب المال فإنه كان ملكا له قبل الشراء من المضارب وأما خرج من ملك رب
 المال في ثمن العبد نجسمائة في البيع الأول فيبيعه مراجعة على ما خرج عن ملكه ولو اشترى بألف وقيمت
 ألف وباعه من المضارب بنجسمائة ومال المضارب ألف فإنه يبيعه مراجعة على نجسمائة وأما إذا كان
 في الثمن والمبيع فضل على رأس المال بأن اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب
 بالفين بعد ما عمل المضارب في ألف المضاربة وورح فيها ألفا فإنه يبيعه مراجعة على ألف ونجسمائة لأن
 الألف خرجت عن ملك رب المال بالبيع الأول فلا بد من اعتبارها ونجسمائة من الألف لربح المضارب
 المال لم يزل عن ملكه لأنها كانت ملكا له قبل الشراء من المضارب فيجب طرحه في نجسمائة أخرى
 حصصة المضارب من الربح لا بد من اعتبارها لأنه يخرج عن ملك المضارب إلى رب المال وبصر
 فيجب اعتبارها فيجب ضم هذه النجسمائة إلى الألف الخارجة عن ملك رب المال يبيع الأول فكذا

ونجسمائة فيبيعه مراحجة على الالف لانه خرج عن ملك رب المال في ثمنه نجسمائة فاعتبرت في المراحجة
 ونجسمائة حصه المضارب من الربح خرجت عن ملكه الى ملك رب المال وملك المضارب بازاها ربيع
 العبد فوجب اعتبارها وما زاد عليها وهو الف ملك رب المال قبل البيع وبعده نجسمائة رأس ماله
 ونجسمائة ربح لم يخرج عن ملك أحد فلم يعتبر بقي المعتبر الفافيبيعه مراحجة على ألف فأما اذا كان
 في الثمن فضل على رأس المال ولا فضل على رأس المال ولا فضل في المبيع بأن اشترى رب المال عبدا بألف
 قيمته ألف باعه من المضارب بألفين فإنه يبيعه مراحجة على ألف لان ألفا زال عن ملك رب المال وعن
 المضارب رقبه وتصرفا فاستتم زواله باعتبار التعيين فلا بد من اعتبارهما ونجسمائة من الالف الباقية حصه
 رب المال لم يستتم زوالها عن ملكه لانها كانت ملكا له قبل الشراء وبعده رقبه ونجسمائة أخرى حصه
 المضارب ان خرجت عن ملكه الا انه لم يملك بازاها شيأ من رقبه العبد فان جميع العبد مشغول
 برأس المال لا فضل فيه وانما استفاد بازاها ملك التصرف واذا لم يملك المضارب بحصته شيأ من العبد
 لا تعتبر حصته في المراحجة وجعل كأنها نويت كمن اشترى عبدا وزاد الاجنبي للبائع نجسمائة وسلمها
 الى البائع فالمشترى يبيع مراحجة على ألف ولا يبيع مراحجة على ألف ونجسمائة لانه لم يملك بتلك
 الجسمائة شيأ من العبد ولو اشترى رب المال بنجسمائة فباعه من المضارب بألفين يبيعه مراحجة
 على نجسمائة لان نجسمائة خرجت عن ملك رب المال فلا بد من اعتبارها وبقي ألف ونجسمائة
 فألف كانت ملك رب المال ونجسمائة من رأس المال ونجسمائة ربح ان زال عن ملك المضارب
 الا انه لم يستفد بازاها شيأ من رقبه العبد فلا يعتبر فأما اذا كان في المبيع فضل دون الثمن بأن كان
 العبد يساوي ألفا ونجسمائة فاشترى رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب
 مراحجة على ألف ومائتين ونجسين لان ألفا خرجت عن ملك رب المال لم يزل عن ملكه فلم
 يعتبر ونجسمائة حصه المضارب من الربح فلم يملك بها الا مائتين ونجسين لان نصف الربح في العبد مائتان
 ونجسون فاعتبر ذلك القدر مع ألف وأما القسم الثاني فالوجه الاول منه وهو ما اذا لم يكن فضل في
 المبيع والثمن بأن اشترى المضارب عبدا بنجسمائة قيمته ألف فباعه من رب المال بألف فإنه يبيعه مراحجة
 على نجسمائة لان الجسمائة التي نقدتها المضارب الاجنبي خرجت عن ملك رب المال والمضارب
 ونجسمائة أخرى لم تزل عن ملك رب المال رقبه فلم يستتم زوالها عن ملكه فلم تعتبر زائلة وان فيها فضل
 بأن اشترى المضارب عبدا يساوي ألفين بألف ويأعه من رب المال بألفين فإنه يبيعه مراحجة على ألف
 ونجسمائة لانه استتم زوال ألف ونجسمائة عن ملك رب المال بشراء المضارب ونقدتها الاجنبي ألف
 من رأس المال ونجسمائة حصه المضارب من الربح لانه استفاد بازاها ربيعاً من رقبه العبد بقيت
 نجسمائة حصه رب المال من الربح ملكا له رقبه وصار كمالو كان المشتري هو المضارب من رب المال وان
 كان الفضل في الثمن دون المبيع بأن اشترى المضارب عبدا بألف قيمته ألف فباعه من رب المال بألفين
 يبيعه مراحجة على ألف ونجسمائة لانه زال عن ملك رب المال ألف ونجسمائة ألف بشراء المضارب
 ونجسمائة بشرائه وهو حصه المضارب من الربح وقد ملك بازاها عبدا رقبه وتصرفا الا أنه ملك الرقبه
 بشراء المضارب ونزاعه كشرائه بنفسه لانه وكيله وملك التصرف بشرائه من المضارب ولو اشترى
 المانضارب بنجسمائة فباعه رب المال بالنفي درهم فباعه رب المال مراحجة على ألف ويخرج على نحو
 ما مر وان كان الفضل في البيع دون الثمن بأن اشترى عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب

المال فانه يبيعه من ارجحة على ألف لان الزائل عن ملكه هذا القدر كالمال كان المشتري هو المضارب
فالخاصل في هذه المسائل أنه متى كان شراء المضارب بأقل من الثمنين فان كان للمضارب حصة
ضمها الى أقل الثمنين ومتى اشترى رب المال باعه على أقل الثمنين ويضم اليه حصة المضارب ولو ملك رب
المال بغير شيء فباعه من المضارب لا يبيعه من ارجحة حتى يبين أنه اشتراه من رب المال لان المضارب يبيعه
لرب المال ورب المال لا يملك بيعه من ارجحة وكذا المضارب وذلك لان الثمن ان زال عن ملك المضارب
لم يزل عن ملك رب المال فلا يعتبر زائلا احتياطا اشترى المضارب عبدا بألف وباعه من رب المال
بألفين ثم باعه رب المال من أجنبي مساومة بثلاثة آلاف ثم اشتراه المضارب من الأجنبي بألفين
لم يبيعه من ارجحة عند أبي حنيفة وعندهما يبيعه من ارجحة بألفين وهذا بناء على أنه يطرح الربح الخاصل
للمشتري الآخر من الثمن الآخر في العقد المتوسط عنده وعندهما لا يطرح كافي مسألة مرت في اليسوع
وهي ما اذا اشترى ثوبا بعشرة وباعه بعشرين ثم اشتراه بعشرة فانه لا يبيعه عند أبي حنيفة وعندهما يبيعه
من ارجحة على عشرة لان عنده اذا طرح الربح من هذا الثمن لم يبق شيء من ثمنه وعندهما لا يطرح الربح
اتهى (قول ومثله لو الفضل في القيمة الخ) لعلمه في الثمن وقوله أو في الثمن حقه أو في القيمة وعبارة
البحر كاذره (قول واذا خرج عنها بالدفع أو بالفداء غرما الخ) عبارة البحر بخدمهما الخ ولا معنى لقوله
بالدفع (قول ان شا آفديا وان شا آدفعا فتأمل) قال السندی وقال في البدائع في مسألة المصنف فان
اختار أحدهما الدفع والآخر الفداء لهما ذلك (قول ويؤخذ من هذا الخ) فيه أن مقتضى كون مدعى
المضاربة خارجا أن تقدم بينته على أن جميع ما في يد المدعى عليه مال مضاربة

(كتاب الإيداع)

(قول الشارح لان الاعطاء يحتمل الهبة) فيه أن احتمال الوديعة في مثل هذه العبارة بعيد جدا لغة
وعرفا فلما اذا عدلوا عن المتبادر الى غيره اه ط (قول وأجاب عنه أبو السعود) بقوله أقول ليس
المراد من جعل القابلية شرطا عدم اشتراط اثبات اليد بالفعل بدليل التعليل والتفريع اللذين ذكرهما
الشارح (قول الشارح فلو أودع صبيا فاستهلكها لم يضمن الخ) لان الصبي من عاداته تضييع
الاموال فاذا سلمه اليه مع علمه بهذه العادة فكأنه رضى بالتلاف بخلاف العبد البالغ فانه ليس من عاداته
ذلك وهو محجور عليه في الاقوال في حق سيده والمالك لما سلطه على الحفظ وقبلة العبد كان ذلك من قبيل
الاقوال فاذا عتق ظهر الضمان في حقه لتمام رأيه (قول الشارح كوكيله بخلاف رسوله) التفرقة
بين الوكيل والرسول غير مناسبة فان ظاهر المذهب أنه لا يضمن بالمنع لهما ومقابله أنه يضمن
فيهما والتفرقة بينهما تلتفيق بينهما ثم رأيت السندی نقل عن فتاوى النسفي في فروع
الوديعة عند قوله ليس للسيد أخذ وديعة العبد أنه يضمن بالمنع عن الرسول (قول ولكن
لقائل أن يفرق الخ) هذا الفرق واه (قول علم أنها للغير أولا) مقتضى ما يأتي آخر الغصب أنه
لارجوع للمأمو مع علمه أنها للغير فلتنظر عبارة الفصولين وستأتى هذه المسئلة في الوديعة فانظرها فيها
وقد أزال الاشكال عنها في التكملة (قول أما بتجهيل المالك فلا ضمان الخ) عبارة الرملى كافي السندی
وهذا كله دعوى بالفتح وأما دعوى بالكسر مجعلا فلا ضمان الخ (قول قال بعض الفضلاء
وفيه تأمل) لم يظهر وجهه كافي التكملة (قول فهي سبعة الخ) الذي تفسده عبارة المنع أن
الاشياء ذكر عشر صور منها أربعة معلومة ذكرها غيره بمجموعة وزاد ستة مفردة من كتب اه وهكذا رأيت

في الاشياء ذكر أو لا بالتلفيق ما اذا مات الناظر مجهاً أو القاضي أو السلطان أو أحد المتفاوضين ثم ذكر
الستة التي ذكرها عنه المحشي **(قول هو القيم الآن الاخوين الخ)** فيه سقط وأصله هو القيم على هذا
الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الميث بحصته من الغلة وإن لم يكن الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم
على هذا الوقف إلا أن الاخوين الخ **(قول)** وبه علم أن اطلاق المصنف والشارح في محل التقييد الخ
الذي تحرر لنا في هذه المسئلة اعتماداً لطلاق عباراتهم في عدم الضمان ولو لغلة غير المسجد كما يظهر ذلك
بالاطلاع على أطراف كلماتهم وقد أفتى ابن عبد العال شيخ صاحب البحر في ناظر على وقف غلته مستحقة
لقوم معلومين بعدم ضمانه بموته مجهاً وليس في قولهم غلات الوقف ولا في عبارة أنفع الوسائل ما يفيد
التقييد بل ما فيها يدل على أن الوقف على مستحقين **(قول)** ان كان المراد من المحجور ستة الخ بل المراد
جميع أقسام المحجور السبعة وعلى تقدير أن المراد ستة يكون ما في النظم ثمانية عشر تأمل **(قول)** يؤيده
ما في جامع الفصولين الخ ليس فيما نقله عن الفصولين ما يؤيد أن الأب كالوصي **(قول الشارح قبل**
أداء الضمان) أو الأبراء أو الحكم عليه به **(قول)** ولعل ذلك في غير الوديعة الخ وقال السندی ولا يخفى
أن صاحب المجتبى ذكر أولاً أن خلط الوديعة بما له حتى لا يتميز ضمنها ولا سبيل للمودع عليها عند أبي حنيفة
وعندهما شركة إلى أن ذكر ولو صب الردي على جدي ضمن مثل الجيد وفي عكسه كان شريكاً فقد فرعه
على قولهما بأن الخلط سبب ثم استثنى منها ما إذا خلط الردي بالجيد وهو صحيح وأما ذكر الشارح
له هنا مع اقتصاره على قوله فلا معنى له لانه إذا خلطه ملكه ووجب ضمانه اهـ **(قول الشارح**
وهذا إذا لم يضره التبعض) ظاهره أنه لو أنفق بعض الوديعة مما يضره التبعض ثم هلك الباقي أنه
ضمن الجميع أو يضمن ما أخذ وثقة صان ما بقي اهـ سندی **(قول)** ولم يقبضها حتى هلكت عند
المرتبهن لا ضمان على الراهن أي ضمان التعدي لا ضمان قضاء الدين لان الراهن بعد ما قضى الدين
يرجع عما أدى لان الرهن لما هلك في يد المرتبه صار مستوفياً حقه من مال الرهن فيرجع المعير على
الراهن بما وقع به الايفاء كما يأتي له في الرهن عن الكفاية **(قول الشارح لان العقار لا يضمن بالجحود**
عندهما خلافاً للمحمد في الاصح) مقابله ما روى عن الامام من ضمان العقار بالجحود كالمنقول **(قول)**
ونقل في البحر عن الخلاصة أنه لا يصدق عبارة الخلاصة من الفصل الثاني وان أقام البيعة أنه ردّها قبل
الجحود وقال غلطت في الجحود وأنسيت أو ظننت أني دفعته فأنا صادق في قولي لم يستودعني قبلت بينته
أيضاً في قياس أبي حنيفة وأبي يوسف وفي الاقضية لو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لم يصدق
(قول الشارح حلف المالك ما يعلم ذلك) محل التحليف إذا لم ينكر أصل الابداع لتنافضه حينئذ
بخلاف ما لو أنكر الوديعة فإنه يحلف حينئذ لعدم تنافضه كذا تفيد عبارة الهندية التي نقلها ط
وحينئذ لا فرق في كلام الشارح بين ما إذا أقام المالك بينة على الابداع أو أقر المودع بعد جحوده الوديعة
تأمل نعم لو أنكر الابداع ثم ادعى الرد قبل الجحود وقال غلطت في الجحود وأنسيت أو ظننت أني
دفعته أو عجز عن البرهان على الرد يحلف حينئذ المالك لارتفاع تناقض المودع كما قبلت بينته حينئذ
(قول) فان ما رأيت في الخلاصة موافق الخ عبارتها على ما في حاشية البحر قضى عليه بقيمة يوم الجحود
فان قال الشهود لا تعلم قيمته يوم الجحود لكن قيمته يوم الابداع كذا فتنى عليه بقيته يوم الابداع **(قول**
الشارح وبأهله لا) أي ولا بد من السفر بهم كما يفيد ما قالوه **(قول)** فتبين أن ما في المتن والشرح غير
الصحيح الجمع عليه لعل أصل هذه العبارة على الجمع عليه على الصحيح تأمل لكن المناسب حذف

قوله والشارح (قوله يتبع الدافع بنصف مادفع الخ) فأبو يوسف وان قال بجواز دفع المودع حصة الحاضر وصحة هذه القيمة لكن يشترط سلامة الباقي للحاضر فإذا لم يسلم لا يتقضى الضمان عنه (قوله قال المقدسي يخالف لما عليه الأئمة الأعيان) وأيضا قدم قول الامام في الخاتبة وتقديمه يفيد اختياره (قول الشارح وأحرز) يعني أو كان البيت الذي حفظها فيه أحرز سندی (قوله أي إذا غصبت من الوديع الخ) الظاهر أن المودع يصدق لبراءة نفسه لالتقي الضمان عن الغاصب إذا أراد المالك تضمينه تأمل (قوله لا يضمن المودع لانه وصى الميت) فيه تأمل فان المودع وكيل وليس في الكلام ما يدل على أنه جعله وصيا (قوله يصح الدفع) فإذا برهن على هذا الدفع انتفى الضمان عنه (قوله في جامع الفصولين ولوض من المعالج الخ) ما ذكره الشارح يوافق ما يأتي نقله عن القهستاني وغيره وما في الدرر يوافق ما في الفصولين وهو المرجح للتعبير عنه بالظاهر (قوله ولو أحسد سرقتها يضمن) عبارته في التنقيح ولو سرقتها سارق يقطع الخ (قوله ولو وضعها في الدار الخ) لا تدخل لها فيما نحن فيه ولا ما بعدها أيضا فان الضمان للتقصير وعدم القطع لعدم الحرز (قوله فالقول قول الرسول الخ) أي في براءة نفسه فقط فلا ينافي ما في نور العين من أن القول للمرسل أي في عدم سقوط حقه تأمل (قوله ضاع من المديون) لان أمر المدين لم يصح اذ دينه في الذمة لا في العين بخلاف الوديعة (قوله من أنه لا يضمن) لكنه يؤمر بالبحث عنها في مسألة الشارح الأولى ط (قوله ولو لم ينق على المودع حتى هلك يضمن) يتطرأ الفرق بين هذه المسئلة حيث قبل بالضمان لوترك الانفاق وبين ما ذكره من أنه لو خاف الفساد ولم يرفع الامر للقاضي حتى فسدت فلا ضمان تأمل ثم ظهر أن المسئلة خلافية كما يفيد ما يأتي في مسألة نشر الصوف (قوله لكن نفقتها على المودع) أي بأمر القاضي كما هو ظاهر (قوله مستغرا لما دفعه) لعله مستغرا للتركه وما في ط ليس فيه هذه الزيادة وكذلك عبارة الجوى موافقة لما في ط وقوله سواء كان الخ ليس في الجوى (قوله سوقى قام الى الصلاة الخ) فيه سقط والاصل سوقى قام من دكانه الى الصلاة الخ

(كتاب العارية)

(قوله وانعقادها بلفظ الاباحة الخ) ساقه في البحر تفرع على المذهب (قوله وأما الإيجاب فلا يصح به) محل تأمل فان البيع والهبة يضمنان بالتعاطي فالعارية كذلك بالاولى (قول الشارح وصرح في العمادية بجواز اعادة المشاع الخ) هذا أورد جوابا عن سؤال مقدر تقديره ان العارية لو كانت عليك للمتفعة كيف صحت اعادة المشاع فانه مجهول العين فأجاب بقوله يعني أن الخ لكن قوله لعدم لزومها لاحاجة اليه لان جهالة العين في اللازم لا تمنع سندی (قول الشارح والهبة بها أي مجازا) لا يتأتى ذلك على ما قاله الزيلعي من الاشتراك (قوله أن يأمره برفع البناء على كل حال) أي ولو مع شرط القرار وقت وضع الجذوع أو حضر السرداب بخلاف المشتري حيث لا يتمكن من الرفع مع هذا الشرط أو السعود (قوله والزراعة) الظاهر اعتماد ما يأتي عن الزيلعي من أنها مما يختلف بالاستعمال (قوله لمن يختلف استعماله) مقتضاه أنه يعبر لمن لا يختلف استعماله كأن كان مساويا له مع أنه لا يعبر مطلقا مع التقيد (قوله قال أبو السعود وتعقبه شيخنا بان سلب الخ) ما قاله عن شيخه مدفوع فانه في متن الوقاية أنما تعرض لما إذا أجزأ المستعير ولم يذكر ما إذا رهن كما وقع للمصنف ولم يذكر أيضا في الكنز مسألة

الرهن **(قول)** قال شيخنا حكم المرتهن في هذه الصورة الخ ما قاله أبو السعيد عن شيخه من أنه لا رجوع
للمرتهن على الراهن المستعير لعل كونه صار غاصبا غير تام لانه وان صار غاصبا بما ذكر فالراهن المستعير
غاصب أيضا بالدفع اليه فيكون المرتهن غاصب الغاصب فتكون هذه المسئلة تطير المسئلة الخامسة التي
نقلها الشارح اذ لا فرق بينهما ولذا قال السندی ويؤخذ من جواب المسئلة الخامسة جواب مسئلتنا
لان كلام من المستعير والمرتهن لا يمكن ان كان الرهن فكما أن المرتهن اذا رهن يخيّر المالك في تضمين أيهما شاء
ويرجع الثاني على الاول ان ضمنه وكذلك الحكم في المستعير اذا رهن ومتى ضمن المرتهن الثاني
والمرتهن من المستعير يرجع كل منهما بالدين على الراهن اه وقال قوله سكنت عن المرتهن الخ أي هل
للمعير تضمينه أولا أقول عبارة الشرنبلالية تشعر بأن له تضمينه والمسكوت عنه انما هو رجوع المرتهن
بعد تضمين المعير له على المستعير **(قول الشارح ويرجع الثاني على الاول)** بما ضمنه لانه غره
سندی **(قول الشارح وهذا)** أي التفصيل السابق في جواز اعادة المستعار وايجار المستأجر وعدمه
وقوله مطلقا أي سواء كان مما يختلف بالاستعمال أولا عين أولا **(قول)** ينبغي أن يحمل هذا الاطلاق
الذي ذكره الخ الظاهر اعتمادا هنا **(قول)** كما حل الاطلاق الذي ذكره يعني الكافي شرنبلالية
(قول) لكن في الهداية لو استعار دابة الخ الظاهر اعتمادا في الهداية لا ما في الزيلعي لانه بحث منه
(قول) لكن أشار إليه الشارح الخ لم يوجد فيما يأتي هذه الإشارة **(قول)** فعليه مثلها أو قيمتها لم يظهر
ايجاب المثل لان التريدين القيمات ونحو ما في المنع في الخاتمة ولعل ذلك يختلف باختلاف التريد
(قول) ويدل عليه تنظيره الخ فيه أنه يحتمل رجوعه للمنفى فلا يدل حينئذ على مدعاه وقوله لان الرمي
الخ أي من غير تعدل الاذن فيه فلا يضمنه **(قول)** تأمل في هذا التعليل وجه التأمل أن العارية
لا تتوقف صحتها على العلم بالمنفعة كما تقدم عن البحر ومقتضى هذه العلة أن صحتها الماذكر مع أنها تصح
مع الجهالة تأمل وتعليل الهداية ظاهر حيث قال أما الجواز فلانها منفعة معلومة تملك بالاجارة فكذا
بالاعارة **(قول)** فينبذ يكون الخيار للمعير كما في الهداية عبارة الهداية وان كان وقت العارية
ورجع قبله صح رجوعه وضمن المعير ما نقص من البناء والغرس بالقلع كذا ذكر القسدي وذكر
الحاكم الشهيد أنه يضمن رب الارض للمستعير قيمة غرسه وبنائه ويكونان له الا أن يشاء المستعير أن
يرفعهما ولا يضمنه قيمتهما فيكون له ذلك لانه ملكه قالوا اذا كان في القلع ضرر بالارض فانه الخيار لرب
الارض لانه صاحب أصل والمستعير صاحب تبع والترجيح بالأصل اه ويعلم من هذا أن المناسب
كتابة ما نقله المحشي على الشق الثاني **(قول المصنف وضمن ما نقله بالقلع)** علل الضمان في الدرر
وغيرها بان المستعير صار مغرورا من جهة المعبر حيث وقت له والظاهر هو الوفاء بالعهد فيرجع
عليه دفعا للضرر عنه اه لكن في وجوب الضمان بالتغير يرهننا خفاء اذ هو لا يوجب الا في ضمن عقد
المعاوضة ثم رأيت في العناية والكفاية الجواب عن ذلك **(قول)** فان ضرفضمان القيمة مقلوعا هكذا
عباراتهم ومقتضى النظر وجوب قيمة البناء قائما الى المدة المحدودة **(قول)** بخير بين ضمان ما نقص الخ
أي مع القلع وضمان القيمة بدونه **(قول)** فلو قيمته قائما في الحال الخ عبارة التكملة مقلوعا وعبرة ط
مستحق القلع وقال الزيلعي معنى قوله ضمن أن يقوم قائما غير مقلوع لان القلع غير مستحق عليه قبل
الوقت **(قول)** أي ابتداءها لم يظهر معنى لهذا التفسير **(قول)** والكسوة على المستعير صوابه
على المعير **(قول)** والظاهر أن المراد بالاذن الخ الظاهر كفاية الاذن دلالة وموضوع ما نحن فيه

ما اذا استأجر الدابة مثلاً للعمل عليها في هذا اليوم وانظر التكملة (قول المصنف بان كانت العارية مؤقتة الخ) علل الضمان فيما لو ورد العارية مع أجنبي في جامع الفصولين بان العارية انتهت بالفراغ عن الانتفاع فبقي مودعاً فلا يودع اه وعلى هذا لا حاجة لتقييد العارية بما اذا كانت مؤقتة كما فعل المصنف تبعاً للزيلي ويزول أشكال هذه المسئلة (قول لانه بامساكها بعد يضمن الخ) هنا سقط والاصل لانه بامساكها بعد ضي المدة يصير متعدداً حتى اذا هلك في يده ضمن الخ (قول فيما يختلف وليس كذلك) لكن في السندي عن الذخيرة أن القول بان العارية تودع أولاً وتودع محله ما اذا كان المستعير يملك الاعارة أما فيما لا يملكها الا بملك الايداع بالاتفاق فتقييد الشرح مبنى على ذلك اه (قول ومسئلة الغير خلافية) لعلة الغصب بدل الغير وعبرة الخلاصة الغاصب اذا رد الى عبد يقوم عليها هل يبرأ قال الصدر الشهيد لم يذ كر هذا في الاصل وقال مشايخنا يجب الخ (قول وفي البرازية استعار من صبي مثله الخ) في الفصل ٣٢ من الفصولين صبي استعار من صبي شيئاً فدفعه هو لغير الدافع فلو كان الدافع مأذوناً يبرأ الآخذ لجهة أخذه وضمن الدافع لتلف بتسليطه ولو كان الدافع محجوراً ضمن كل منهما اذا دفع غاصب والآخذ غاصب الغاصب أقول لو أراد بالمأذون مأذوناً في التجارة لا في هذا الدفع ينبغي أن يضمن كل واحد منهما كما في المحجور اذا دفع غاصب حيث أن كان مأذوناً في التجارة لعدم المالك والاذن في الدفع فبصير الآخذ غاصب الغاصب فينبغي أن يضمن كل منهما ولو أراد الاذن في هذا الدفع أيضاً ينبغي أن لا يضمن الدافع أيضاً لاذن المالك اه وفي حاشيته للقرماني بعد نقله عبارة الفصولين مانعه أقول يحتمل أن يكون مأذوناً بالاستعمال بنفسه فقط فاذا دفع الى غيره فقد خالف أمر المالك وهو وجب الضمان في حق نفسه دون الآخذ منه لأخذه بآذنه اه فيكون الدافع المأذون بالاستعمال بعد الفراغ منه مودعاً على ما تقدم عن الفصولين وليس له الايداع فيضمن به والآخذ مودعه ولا ضمان عليه وكذلك يقال في مسئلة البرازية (قول يضمن الاول لا الثاني) لم يظهر وجه عدم ضمان الثاني قول المصنف ولو أعار مثله فاستهلكها اه كذلك الهلال وقوله ضمن الثاني للحال أي ولا ضمان على الاول ان كان المسدوق مال سيده وان مال غيره عاربه أو ودعة فبعد العتق وان غصباً فيضمن للحال (قول فبعد محجور فاعل الخ) أي أن لفظ محجور الاول صفة الفاعل والثاني صفة المفعول (قول وهذا لا ينافي ما مر) أي في كلام البرازي ويناقض ما قاله في الفصولين بقوله والافلا فانه صادق بعبارة البرازية الا أن يخص بغير صورة البرازي (قول الا أن السارق من تحت الخ) هنا سقط وأصله ألا يرى أن السارق الخ (قول الشارح أوتارة وتارة) لا حاجة اليه قول المصنف فالقول له بآي الاب فيما زاد على جهازه لا في الكل سندی (قول ويؤيده ما في وكالة الاشياء الخ) علله في الولوالية بان المبيع اذا كان قائماً كان له الورثة ظاهراً فبه فالو كيل بهذا الاخبار يريد ازالة ملكهم ظاهراً فلم يصح اخباره أما اذا كان مال الكاف الوكيل به هذا الاخبار لا يريد ازالة مال الورثة بل يشكر وجوب الضمان باضافة ان يبيع الى حالة الحياة والورثة يدعون الضمان بالمبيع بعد الموت فيكون القول قول المنكر اه يرى قول الشارح لان رد ما عليه اه التعليل الصحيح العرف (قول أرض آجرها الخ) لا حاجة له في التمثيل

(كتاب الهبة)

(قوله أي بلا شرط موس) والوفى للشارح الا بيان به حتى ينظر قوله لأن الخ (قوله على أنه اعترضه

(الحوى الخ) كأن الحوى فهم أن المراد بالشرط من قوله بلا شرط عوض الشرط من المتعاقدين مع أنه ليس مراد ابل المراد أن الشارع لم يشترط العوض لتحقيقه ولا شك أن هذا صادق بما إذا لم يوجد أصلاً أو وجد مع عدم اشتراط الشارع له تأمل وعبارة الحوى بلا عوض أى بغير بدل فخرج البيع وهذا تعريف للهبة المطلقة لا المطلق الهبة وحيث شذفلا حاجة الى ما قيل أى بلا شرط العوض لأن عدم العوض شرط فيه لأن قوله بلا عوض نص الخ وانظر ما فى تكملة الفتح (قول) قلت والتحقيق أنه ان جعلت الباء الخ) فيه أنه اذا لوحظ تقدير المضاف لا يكون فرق بين جعل المتعلق الخبير أو الحال المذكورين واذا لم يقدر لا يكون فرق بينهما فالمدار على تقديره لا على المتعلق تأمل (قول) الظاهر نعم فليراجع الظاهر من عباراتهم عدم التوقف على الاذن فى المجلس فانهم انما شرطوا الصحة الهبة الاذن ولم يشترطوا أن يكون فى المجلس (قول) غير صحيح ما لم يأذنه بالقبض) فيه تأمل بل هذا من مسائل هبة العين فيقال فيه ما قيل فيها مع شرط عدم الشيوع (قول) ومقتضاه عزله) فيه سقط وأصله ومقتضاه أنه عزله (قول) ولعل الحق الاول) يدل له ما فى المنبع عن البدائع ركن الهبة الايجاب من الواهب فأما القبول من الموهوب له فليس بركن استحصانا والقياس أن يكون ركناً وبه قال زفر (قول) المصنف وعدم صحة خيار الشرط فيها)) عدم صحة خيار الشرط فيها صادق بطلانه فقط كفى الابراء وبطلانها معا كفى الهبة فاستقام كلام المتن وصح قول الشارع وكذا الخ وان دفع ما قاله ط تأمل وعبارة الخلاصة ولو وهب على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام ان اختارها قبل أن يتفرق اجاز ولو أراءه عن الدين على أنه بالخيار ثلاثة أيام صح الابراء وبطل الشرط (قول) وهذا مخالف لما مر فى باب خيار الشرط تقدم له ما يفيد أن المسئلة خلافية (قول المصنف ولو ذلك على وجه المزاج) أى ما ذكر من الايجاب ويوافقه ما فى القهستانى وشريعة تملك العين ولو هازلا اه وبه يسقط ما فى التكملة تبعاً لحاشية البحر من أن الهزل فى طلب الهبة لا فى الايجاب لكن الانعقاده محل تأمل فان الهبة تملك وهو يعتمد الرضا والرضا غير حاصل مع الهزل (قول) وفيه أن ما فى الخاتبة فيه لفظ الجعل الخ) فيه أن ما فى الخلاصة فيه لفظ الجعل أيضاً المسلط على قوله باسم ابني نعم فى الخلاصة تردد فى قوله اغرس باسم الخ وجرم فى الخاتبة بعدم الهبة (قول) وكذا لو اتخذ تلميذه ثيابا الخ) هذا محمول على ما اذا تمت الهبة له كأن سلمها للتلميذ فلا ينافى ما نقله فى التكملة عن الخاتبة من الفرق بينه وبين الولد الصغير (قول) ليس خطا بالابنه بل لاجنبى الخ) لو قال وبالاخذ لاجنبى لانتتم الهبة وما هنا فيما لو قال ذلك للابن فبغرسه بعده هذه المقالة يكون له أو ما هنا مبنى على العرف انتم الفرق تأمل (قول) وبديظهر التوفيق بين القولين الخ) بل الخلاف حقيقى كما يظهر من فروعههم ومن هذا ما نقله فى التكملة هنا عن التنازع خاتبة عن الذخيرة نعم من اشترط القبول أراد به ما يشمل الفعل ومن لم يشترطه قال لا بد منه للدخول فى ملكه لا لتحقيق الهبة وبهذا تندفع المخالفة فى الفروع المذكورة فى التكملة (قول) والسادس النكح) مكررة مع الهبة وكذا ما قبلها (قول) والسابع الجنين) ظاهره أنه اذا قبضه بعد الولادة يصح مع أنه فيما يأتى أنه لو وهب الحمل وسلمه بعد الولادة لا يصح ط على أن هذه الصورة مكررة مع الهبة والاحسن أن تصور فيما لو أوصى به وفى بعض النسخ الخبيس وهى مكررة بالوقف (قول) والتامن الصل) اذا كان بمعنى الصرف فحينئذ هو داخل فيه (قول) وان لم يكن مشغولاً باجازا الخ) فيه سقط وأصله جاز كما اذا الخ (قول) جازت الهبة فيهما الخ) هنا سقط والاصل جازت فى المتاع خاصة وان بدأ نوهب له المتاع وقبض الدار والمتاع ثم وهبه

الدار جازت الهبة فهما الخ **(قول)** قال صاحب الفصولين فيه نظرا الخ ما ذكره موافق لما نقله عن شرح المجمع **(قول)** يقول الحقير صل أي الاصل الخ عبارة نور العين يقول الحقير يؤيده ما يأتي قريبا نقلا عن قاضيان من مسألة جارية عليها حلى الخ ص عكس في هاتين الصورتين يقول الحقير الظاهر أن هذا هو الصواب كما لا يخفى على ذوى الالباب اه وص رحم الفتاوى الصغرى للصدر الشهيد الآن الذى فى جامع الفصولين ضل بدل ص وهو رمن لبعض الكتب لكن فى تأييد بحث الفصولين بما فى الخاتمة بحث كما يعلم من الفرق المذكور فى الولوالجية بين مسألة الخاتمة وبين ما اذا وهبه دارا فيها متاعه وأهله من أن قيام هذا الشغل ساقط عادة لانه لم يسلم عريانا إعادة ولا كذلك فى تلك المسئلة اه

والحاصل أن المسئلة خلافية فعلى ما فى الشارح الدابة مشغولة بالسرج والجام وعلى ما فى ص بالعكس **(قول)** كان وهبه دارا والاب ساكنها الخ فى الفصل الثالث فى الهبة للصغير من ثمة الفتاوى تصدق بارض قد زرعها على ولده الصغير جاز وان كان الزرع لغير الاب باجارة لا يجوز لان يد المستأجر ثابتة على الارض وانما يمنع القبض للصغير بخلاف يد الاب وفى المنتقى وهب دارا لابنه الصغير وفيها ساكن بأجر لا يجوز ولو كان بغير أجر أو كان الساكن هو الواهب جاز لان يد الساكن بأجر ثابتة على الموهوب بصفة الزوم فيمتنع القبض فيمتنع تمام الهبة بخلاف ما اذا كان بغير أجر وبخلاف ما اذا كان الساكن هو الواهب لان الشرط قبضه ويده على الدار تقرر قبضه وفيه أيضا عن أبي يوسف لا يجوز للرجل أن يهب لامرأته أو تهب لزوجها أو لاجنبي وهما ساكنان فيها وكذا الهبة للولد الكبير ولو وهب لابنه الصغير والواهب فيه جاز وعن أبي يوسف لا يجوز فى رواية ابن سماعة اه فعلى هذا ما ذكره فى الخاتمة من عدم الجواز هو رواية ابن سماعة عن أبي يوسف وجعل فى الولوالجية على ما نقله عنها فى التكملة رواية الجواز عليها الفتوى **(قول)** مستدرك بان الشغل هنا الخ قد يقال ذكره للاشارة الى أن الشغل يملك المستعير كالشغل يملك الاب **(قول)** قد علمت ما فيه مما قدمناه الخ الذى تحرر أنهم ما قولان صحيحان يجوز العمل بكل منهما لكن أحدهما وهو ما عبر عنه بلفظ الفتوى أكد **(قول)** لينظر فيما لو ظهر باقرار الموهوب له لاشك فى أنه طارئ اذا الاقرار حجة قاصرة ولذا لا تستحق به الزوائد **(قول)** بمنزلة المشاع الخ هذا لفظ الخ وكتب عليها الرسمى ما ذكره المحشى بقوله أقول لا يذهب الخ وفيها بعض اختصار كما نقل ذلك الفتال فى حاشيته **(قول)** أي بان يرجع الخ تصوير للمتنى أى لا يكلف لذلك **(قول)** لكنه ليس على إطلاقه الخ فى جامع الفصولين من آخر الفصل السابع عشر كل شئ مضمون فى يده بقيمة لو شراه يقع الشراء والقبض معا ولا يحتاج الى قبض جديد وكل شئ مضمون بغيره أو أمانة فلا بد من قبض جديد وأما الهبة فاتها تقع والقبض معا فى الوجه كله انهم قالوا الراهن لو باع الرهن من مرتهنه لا يتوب قبض الرهن عن قبض البيع ولو وهبه منه يقع العقد والقبض معا والمبيع قبل قبضه مضمون بالثمن فلو شراه ولم يقبضه حتى وهبه من باعده فواقالة ولو أجره منه من مرتهنه صح ولا يصير قابضا ما لم يجدد قبضا للاجارة بخلاف ما لو أعاره منه حيث يصير قابضا وان لم يجدده حتى لو هلك قبل أن يستعمله يهلك أمانة الخ والذى فى شرح الاقطع على ما نقله السندى فيه بعض مخالفة لما فى الفصولين ونصه اذا كانت العين فى يد الموهوب له مضمونة فهو على وجهين ان مضمونة بعثلها أو قيمتها كالعين المنصوبة والمقبوضة على السوم فانه يملك بالعقد ولا يحتاج لتجدد قبض لان القبض الذى تقتضيه الهبة قد وجد وزيادة وهو الضمان وذلك الضمان تصح البراءة منه ألا ترى أنه لو أبرأ الغاصب من ضمان الغصب جاز وسقط فصارت الهبة براءة

من الضمان فيقبض من غير ضمان فتصح الهبة وان مضمونة بغيرها كالبيع المضمون بالثمن وكالرهن المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف للهبة وهو أن يرجع الى الموضع الذي فيه العين ويعضى وقت يتمكن فيه من قبضها وذلك أن العين وان كانت في يده مضمونة الا أن هذا الضمان لا تصح البراءة منه مع وجود القبض الموجبه فلم تكن الهبة براءة واذا كان كذلك لم يوجد القبض المستحق بالهبة فلم يكن بدم من تجديد قبض اهـ **(قول)** ولولم يكن له تصرف في ماله انما له تأديبه وتسليمه في صناعة زيلعي **(قول)** وهذا اذا علمه وأشهد عليه الخ) عبارة العناية والقبض فيه باعلام ما وهب له اهـ **(قول)** لعله احتراز عن نحو وهبه شيأ من مالي ونحو وهبه عبد من عبيدي لكن الظاهر أن هذا اذا لم ينوبه شيأ معين اذا الموهوب حينئذ ليس مجهولا في نفسه قال الرحقي وهل يشترط أن يكون محوزا مقسوما كما هو الشرط في الهبة أو يقال انما شرط ذلك لاجل تمام القبض وهو مقبوض لولي القبض فلا يفتقر لذلك يحزر **(قول)** لا يعدل عن تصحيح قاضيان) في التتمة من الفصل الثالث اذا كان الصغير في عيال الأخ أو الجدا أو الم أو الأم أو الاجنبي والاب حاضر فقبض من في عياله هل يجوز اختلف المناسخ فيه ذكر شيخ الاسلام وشمس الأئمة أنه لا يجوز وذ كر في شرح الجامع أنه يجوز وبه يقتي **(قول)** وانظر حكم رد الولي والظاهر أنه لا يصح الخ) فيه أنه حيث جاز الرد من الصغير مع أنه لا نفع له فيه فليكن الولي كذلك كما أنه يصح من العبد ان يجوز على ما استظهره الفتاوى وكذا المكاتب وقد عللوا صحة رد الصغير بأنه ليس فيه ابطال حق له فيملكه كما ذكره في الوالدية فيقال في الولي كذلك وقد بطلت بمجرد الرد **(قول)** ليس له الرجوع عليه) أي الصغير لا الكبير **(قول)** السارح لعدم الشيوع) لانهم اسلموا له جله وهو قبضها كذلك زيلعي **(قول)** لو كانا صغيرين في عياله جاز عندهما بل هو جائز عنده أيضا فالاولى حذف عندهما أو ابداله بصغير الجمع **(قول)** لانه لا فرق بين الكبيرين والصغيرين) أي اذا كان لهما وليان والجاز عنده أيضا لعدم الشيوع عند القبض **(قول)** والآ خر صغيرا) أي في عيال الواهب **(قول)** صوابه في عيال الواهب) اذ لو كان الصغير في عيال الكبير الموهوب له لجازت اتفاقا لانه يقبض بجاهه نصفها لنفسه ونصفها للصغير الذي في عياله فتصح عندهم **(قول)** عبارة الخاتبة وهب داره لابن له الخ) في التتمة ما يدل على خلاف في هذه المسئلة ونصه ذكر الحاكم الشهيد في المنتقى من رسائل غيره ضاف لاحد أن من وهب دار لابنين له وأحدهما صغيرا أن الكبير ان قبض جازت الهبة وذ كر بعده عن أبي يوسف أن الهبة باطله وهو الجمع لان الهبة من الصغير منعقدة حال مباشرة العقد لقيام قبض الاب مقام قبضه والهبة من الكبير تحتاج الى ان يقول فكانت الهبة من الصغير سابقة فتمكن الشيوع **(قول)** ثم ظهر أن هذا الذي قيل مبنى على قولهما الخ) ومدار الخلاف أن هبة الدار من رجاين تعليق النصف من كل عنده وعندهما تعليق كل الدار لهما جله منبع وانظره في بيان هذه المسئلة وفيه أنه يعبر السيو عن وقت القبض وهما عند القبض والعقد جميعا ولذا جوزاها من واحد لاثنين لانه لم يوجد في الحالين بل في احدهما تأمل **(قول)** تقدم) أي السارح **(قول)** أو نصفهما واحد منهما الخ) المناسب نصف المجموع والاولو كان المراد بما قاله انه صدق الهبة لجهاله الموهوب **(قول)** السارح فهذا يدل على كون سعة الواهب الخ) ويكون نظيره هبة الدابة المسربة دون السرج

باب الرجوع في الهبة

(قول) اما في الزيادة المتصلة) قال الزيلعي المراد بالزيادة المتصلة الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب

زيادة في القيمة **(قول)** لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانتقص جميعا وذلك كما في الموشب ثم شاخ فانه زاد في
بنيه وانتقص من جهة شيوخته ومقتضى هذا أن القهستاني يقول في هذه المسئلة بعدم الرجوع وهي
ذات خلاف ولم يذكر أحد الخلاف فيما زاد بنفس الزيادة بل أجمعوا على عود الرجوع وما في الخاتمة لم يتعرض
لهذه المسئلة بالاستدراك فيها وما في القهستاني محل تأمل **(قول)** ولو كانت الزيادة بناء فانه يعود فيه
سقط وأصله ولو كانت الزيادة بناء فانه يعود **(قول)** الزيادة في العين فيه سقط وأصله الزيادة
الباقية في العين **(قول)** وعن الهندية لعلة الهداية أو وقع التحريف في الاول **(قول)** وهب المريض
عبد الامال له غيره الخ هكذا عبارة البرازي وفيها تأمل ولتراجع نسخة أخرى من آخر الفصل من نوع في
هبة المريض ثم راجعت نسخا كثيرة صحيحة فوجدتها موافقة لما هنا ونظهر أن الصواب في التعليل
أن يبدل الاعتاق بالهبة والواهب بالموهوب له ومع هذا فهو ظاهر على غير المختار **(قول)** لا ينقض البيع
الخ نفاذ البيع في هذه الصورة والعق في ما اذا كان قبل موت الواهب انما يظهر على مقابل المختار على
ما يعلم من توجيه مسئلة الجوهرية من أنه تعلق حق الغرماء بتركه بمرض الموت وهبته حينئذ وصية لا تنفذ
مع استغراقها بالدين فلذا يلزمه عقرها لانه لم يملكها قبل الموت حيث كانت وصية ولا بعده لتعلق حق
الغرماء وسقط الحد للشبهة كما ذكره في التكملة اه ثم رأيت المقدسي ذكر آخر كتاب الهبة ما نصه في
الذخيرة وهب داره وسلمها فوات ولا مال له غيرها ولم تجز الورثة بطل في الثلثين فقط وبهذا تبين أن ملك
الورثة واستحقاقهم يثبت مقصورا على حالة الموت ولا يستند الى أول المرض والا لفسدت في الثلث وذكروا
محمد بن موسى الخوارزمي أن المريض لو وهب أمة وسلمها فوطئها فوات الواهب ولا مال غيرها ونقض في
الثلثين كان عليه ثلثا العقر لهم وهذا يشير الى أن حق الورثة يستند ولا يقتصر ذكره ولم يستند ولو كان صحيحا
لبطلت الهبة في الثلث الباقي في مسئلتنا فلا يكاد يصح لانه يخالف لجواب كتب أصحابنا أنه يقتصر ولا عقر
اه أقول ولا يخالف ما في الخاتمة والخزانة وغيرهما وطئ أمة وهبها مريض فوات وعليه دين مستغرق
برذالهبة وعليه العقر وهو المختار لان ذلك لحق الغرماء لا الورثة وفي الخزانة مريض وهب لمريض عبدا
وسلمه فأعنته ولا يسر لواحد مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له سعى في ثلثي ثمنه لورثة الواهب
وفي الثلث لورثة الموهوب له اه بلفظ وبه يظهر الفرق بين المسئلتين **(قول)** رخص الهبة في ثلاثة من
ثمانية فيه شيء ولتنتظر عبارة الأصل **(قول)** يسكون الهاء وتقول النظم كذا دية المراد أنها تسقط
بموت من وجبت عليه من العاقلة لا أنها تسقط بموت القاتل عن العاقلة فان المصريح به في أول جنابة
الرفيق عدم سقوطها عنهم بموته ولا تسقط أيضا عن القاتل بموته اذا وجبت عليه كما يفيد ما ذكره الواقفي في
حرائر الدرر من الكفالة ونصه وله الدين الصحيح دين لا يسقط الخ اعترض في هذه العبارة على صاحب
الكافي بأنه قال وتصح الكفالة بالمال معلوما كان أو مجهولا اذا كان ديننا صحيحا مثل أن يقول كفلت عنه
بمالك عليه وكذا لو قال كذا أنت كذا أصابك من هذه الشجة التي شجبت فلان وهي خطأ بصرح بلغت
النفس أو لم تبلغ وقد صرح نفسه في كتاب الزكاة بأن الدية كبديل الكتابة ليست بيد من حقيقة حتى لا
تسقط في من تركه من من العاقلة اه ويمكن التوفيق بينهما بأن المراد من الدية الذكورية أولا
الدية التي تجب على الجاني من مان نفسه وبالدية المأذونة نيا ما يجب على العاقلة على ما صرح به لانه
لما كان مبنيا على انتصرة ضيعة المال القاتل عن الاستدراك كان فيه سائبة التبرع فلم يجب بعد الموت اه
وانظر ما في الهداية والعناية من باب المرتد وفي شرح الاسباب ما سعط بالموت نفقة الاقارب والدية على

العاقلة اه وفي الفتح من كتاب الزكاة لا تؤخذ من تركه من مات من العاقلة الدية لان وجوبها بطريق
 الصلة انتهى وقال الشارح في باب المرتد ارتد القاطع فقتل أو مات ثم سرى الى النفس فهدر لوفات محل القود
 ولو خطأ فالدية على العاقلة في ثلاث سنين من يوم القضاء عليهم خاتمة **(قوله)** كما في الانقروى ومثله في غاية
 البيان **(قوله)** ولا يذ كر خذ بدل هبتك ونحو ما استحياء لا يظهر ما قاله الا اذا كان العرف فيما ذكر
 مستمرا وهو غير محقق **(قوله)** ولا يخفى أنه على هذا ينبغي أن يكون الخ) ذكر في الجوهر ما يفيد أنه
 يكفي العلم بأنه عوض هبته كما نقله السندی **(قول الشارح ولذا)** الاولى حذفه كما قال ط ولا يستقيم
 ما في التكملة والسندی **(قول الشارح ولو العوض مجانس)** لعله ولو غير مجانس **(قوله)** لان العوض
 ليس ببدل حقيقة الخ) وذلك أن الموهوب له مالك للهبة والانسان لا يعطى بدل ملكه لغيره وانما عوضه
 ليسقط حقه في الرجوع **(قول المصنف كما لو استحق كل العوض الخ)** تنظير لمفهوم قوله ما لم يرذ الباقي
 فان مفهومه أنه اذا رد الباقي يرجع بكل الهبة سندی **(قول المصنف لان كانت هالكه الخ)** الظاهر
 تقييدها وما لو استحق العوض مع زيادة الهبة بما اذا لم يكن العوض مشروطا تأمل **(قوله)** عوضه في
 بعض هبته الخ) هذه مسألة أخرى غير ما في المصنف **(قوله)** قال أصحابنا ان العوض الذي الخ) منه
 يعلم اعتمادا في المجتبى **(قوله)** قلت الظاهر أن الاشتراط الخ) لا يناسب ما قبله بل المسئلة خلافية
(قول المصنف مطلقا) يظهر أنه لا حاجة اليه **(قوله)** قيل الظاهر أنه سقط منه لفظة لا الخ) في الهندية
 من الباب الثاني عشر رجل تصدق على رجل بصدقة وسلمها اليه ثم استقاله الصدقة فأقاله لم يجز حتى يقبض
 وكذا الهبة لذي رحم محرم وكل شيء لا يفسخه القاضي اذا اختصما لدية فهذا حكمه وكل شيء فسخه القاضي
 اذا اختصما اليه فأقاله الموهوب له فهو مال للواهب وان لم يقبض الخ) **(قوله)** وقد يفرق بينهما بأن الواهب
 الخ) في هذا الفرق تأمل

﴿فصل في مسائل متفرقة﴾

(قوله) فانما صح وان كان تعليقاً لانه وصية الخ) مقتضاه صحة التعليق في ان مت من مرضى هذا فانت
 في حل من مهرى ويكون وصية وانظر ما ذكره في المتفرقات وقد من أن الوصية انما يصح تعليقها بمطلق
 موته لا بموت مقيد **(قوله)** وقال أبو يوسف أما أنا فأرى أنه اذا قال الخ) قال الزيلعي وقال أبو يوسف
 تصح الرقي أيضا بناء على أنها تعليق للحال واشترط الاسترداد بعد موته عنده كالمرى ثم قال فاصله أنه
 متى وجد التملك في الحال واشترط الرد في المال يجوز بالايجاع لما بينا أن الهبة لا تبطل بالشرط بل
 الشرط يبطل ومتى كان التملك مضافا الى زمان مستقبل لا تجوز بالايجاع فكان الخلاف بينهم مبني على
 تفسير الرقي وليس باختلاف حقيقة فاذا لم يكن بينهم اختلاف في الحقيقة أمكن التوفيق بين الاخبار
 روى من النهى محمول على أن المراد به ابطال شرط الاسترداد بعد موت الموهوب له وما روى من الاطلاق
 محمول على أنه جائز والشرط باطل الخ) فانظره **(قول المصنف هبة الدين ممن عليه الدين)** شامل لمن عليه
 حقيقة أو حكما كالوهاب لو ارثه المديون أو لولاه كما في الاشياء والتمة **(قول الشارح أو سلم)** اذا أبرأه عن رأس
 مال السلم يتوقف على القبول اتفاقا واذا أبرأه عن المسلم فيه يتوقف عليه على القول بأنه يكون اقاله موجبة
 لرد ما قابله لا على أنه حط غير موجب لذلك كما بين ذلك المحوى **(قوله)** الاولى اذا أبرأ المحال المحال عليه الخ)
 هذا ظاهر على القول بأن الحوالة تقل المطالبة فقط لا على أنها نقل الدين مع أن هذا الفرع محل اتفاق على

ما ذكره المحشي في الحوالة وقال الجوى لا يخفى عدم ظهور وجهه ثم لعل الخلاف المحكى في الكفالة
 مبنى على الخلاف فيها من أنها ضم في المطالبة أو في الدين **(قول المصنف عليك الدين من ليس عليه الدين**
باطل الخ) صادق بالهبة والبيع فقتضاء أنه يجوز بيعه بالتسليط كما قاله البعلى ويظهر أنه إذا كان البيع
 بأحد التقدين لا بد من التقابض في المجلس لكونه صرفاً وقوله ويتفرع على هذا الأصل الخ قال في الاشياء
 من أحكام الدين في مداينات القنية قضى دين غير ملكه ما على المطلوب فرضى جاز ثم رقم لا يخرج خلافه
 اه قال البعلى يمكن أن يوفق بينهما بحمل الأول على التسليط والثاني على عدمه **(قوله)** فيه صير كانه وهبه
 حين قبضه الخ على هذا لا تكون هذه المسئلة من عليك الدين لغير من عليه **(قوله)** لأنه صار الحق للموهوب
 له الخ كذا في الاشياء قال بعد نقله هذه المسئلة عن الواقعات الحسابية وهو مقتضى لعدم صحة الرجوع
 عن التسليط اه وهـ وأيضاً مناف لكونه وكيلًا قابضاً للموكل ثم لنفسه تأمل **(قوله)** وإذا نوى في ذلك
 التصديق الخ عبارة الاشياء لو تصدق بالدين الذى على فلان على زيد بنية الزكاة وأمره يقبضه فقبضه
 أجزاء **(قوله)** كما فهمه السائحانى وغيره ما فهمه السائحانى وغيره هو الموافق لما في القنية على ما نقله عنها
 في شرح الاشياء وفي حاشية أبي السعد وشرح تنوير الاذهان ونصها لها على زوجها دين فوهبته
 لولدها الصغير صح لان هبة الدين من غير من عليه الدين تجوز إذا سلطه على قبضه وللاب ولاية قبض الهبة
 لولده الصغير فكان قبضه بحكم الولاية كقبض الصغير فصارت كأنها سلطت الصغير على قبضه اه ونقل البيهقي
 عنها أيضاً وهبت مهرها الذى على زوجها لولدها الصغير وقبل الاب لا يجوز لانه غير مقبوض وبه تأخذ
 اه قال أبو السعود فاستفيد من مجموع كلام المصنف وهو المنقول هنا عن الفصولين والبيهقي ترجيح كل
 من القولين **(قوله)** لكن لينظر فيما إذا كان الابن لا يعقل مقتضى اشتراطهم تسليط الصغير على
 القبض أن الهبة لا تصح في هذه الصورة ومجرد فرز الاب قدر الدين لابنه وقبضه له لا يكفي للصحة إذ بذلك
 لا يصير المفروض للدين **(قول الشارح)** فلمقر له قبضه هذا رواية أبي يوسف وعلى ظاهر الرواية ولاية
 القبض للقر ولا علكه المقر له الاب وتوكيله له ووجهها أن الدين قد يكون مملوكاً لآدم ولا يكون له حق
 القبض كما في الولوالجية من الفصل الرابع من الدعوى **(قوله)** وقد يجاب بأن الاضافة في قوله الدين الخ
 ليس في كلام الاب ما يدل على اضافة النسبة في الصورة التي نقلها الشارح عن البرازية **(قوله)** ولعلهما
 قولان في التهمة عن المنتقى لارجوع في الصدقة وإن كانت على الغنى استحسنانا لان التنصيص على
 الصدقة دليل على أن غرضه الثواب والصدقة على الغنى قد تكون سبباً للثواب بان كان له نصاب وله عيال
 لا يكفي اه ومقتضى كونه استحسنانا ترجحه على القول بأن الصدقة على الغنى هبة تأمل **(قوله)** فللامام
 أن يخرج متى شاء تقدم له أن للسلطان أن يقطع ويملك عين أرض بيت المال لمن يستحقه **(قوله)**
 والفرق مع أنه عليك فيها أن التملك الخ عبارة الولوالجية من الفصل الثاني والفرق أن هذا عليك في
 المسئلتين جميعاً والتملك قد يكون بالقرض وقد يكون بالهبة والقرض أدنى لانه عليك المنفعة فكان تعينه
 أولى أن أمكن في المسئلة الاولى أمكن لان قرض الدراهم يجوز وفي المسئلة الثانية لا اه **(قوله)** بكسر
 التاء لعله الواو **(قوله)** ويظهر لك منه ما في كلام الجراح الخ عبارته في حاشية البحر قوله فلا رجوع في
 هبة دين للمديون بعد القبول بخلافه قبله لا يخفى عليك أن الكلام في رجوع الواهب وهذا في رد
 الموهوب له ولا رجوع للواهب هنا مطلقاً قال في المنظومة الوهابية - وواهب دين لبس يرجع مطلقاً -
 ولا يخفى أن غاية ما يقال ان صاحب البحر مثنى على القيل الثاني ان هبة الدين تتوقف على القبول

فلو اذهب الرجوع قبله لا بعده (قول) كالمو وهب نصف العبد المشترك الذي تقدم نقله في الشركة عن الفصول العمادية بالعزو الى الاسل خلاف هذا وهو انصرف البيع الى نصيب البائع فانظره فيها

(كتاب الاجارة)

(قول) فهي مثلثة الهمزة) صرح في القاموس بتثليث الاجارة (قول) فانه خطأ وقيح الخ) أي مستعمل في موضع قبيح وخطؤه باعتبار أنه مهموز من أفعال وجعل معنلا من فاعل وما نقله الرملي لا يدل على أن المدود من المفاعلة بل هو أفعال نعم يدل على محيى اجارة مصدرا (قول) وليس آجر هذا فاعل الخ) وانما الذي من باب فاعل قولك آجر الأجير مؤاجرة لا يتعدى المفعول واحد (قول) وفي العيني فعالة أو عالة الخ) على أن الفعل عمل مدود أو غير مدود (قول) ذكر الضمير لعوده على الأجر المفهوم من ذكر مقابله الخ) لا يخفى بعد ما سلكه في رد دعوى ط الخلل في عبارة الشارح والأولى في رده أن يقال ان الضمير راجع للأجرة وذكر مراعاة الخبر وهي تطلق على ما يستحق على عمل الخير كما يطلق لفظ الأجر أيضا كذلك ويدل لاطلاق الأجرة على ما يستحق على الخير أيضا ما قدمه عن قاضي زاده بقوله وهي ما يستحق على عمل الخير وحيث أطلقت الاجارة على الأجرة فتكون كذلك تطلق على ما يستحق على عمل الخير تأمل ثم رأيت ذلك في القهستاني حيث قال وهي بمعنى الاجارة كالأجر ما يعود اليه من الثواب اه (قول) فدخل به العارية الخ) عبارة الطوري فخرج به الخ ويدل عليه قول المحشي وبقوله نفع الخ لكن نعبر به لا يخرج العارية بل يدخلها وقال ولا يخفى أن بيع مصدر ماع وهو المعنى القائم بالذات ويحوز أن يراد به اسم المفعول ولا يصلحان تعريفه الا حارة لأن الايجاب والاضول والارباط غير المعنى المسدري واسم المفعول هو هذا تعريف بعض المواضع ولو أراد المعريف بالحكمة اقال هو عقدي دعلى بيع الخ تأمل (قول) والتكاح لانه تأين البضع الخ) فيه نظر بل هو عقد يملك المنة فهو على هذا داخل في تعريف الاجارة نعم على أنه انما يقيد حل الاستمتاع يكون خارجا عنه (فرا وفيه نظر الخ) تقدم اه أول اليسوع أن تعريفه شامل لأنواعها ولو فاسد لانه بيع حقيقة وان توفى حكمه على القبض فالقيد بدلا من الرضى لاخراج بيع المكره غير مرضى لانه اذا اريد تعريف مطلق البيع يكون غير جامع لخروج هذا منه وان اريد تعريف الصحيح فليس بمانع لدخول أكثر البياعات العاسدة فيه اه وبهذا يعلم عدم ورود ما ذكره من التنظير وقوله على أنه لا تعليق الخ ممنوع فان جهاله العرض لا تنافي للميلان لمعة وان كان فاسدا تأمل (قول الشارح) بل وان اجارة المنفعة بعد المنفعة اذا اخلاها ولا يجوز جعلها ثلثا وذلك لان الثمن يجب أن يملك بنفس العقد اذا لم يكن ذيه من المنة فلا يملك بنفس العقد لانه عدمه أما الأجرة فليس من شرائطها أن يملك بنفس العقد صارت كالتكاح فان المنة تصلح مبرا اه من بيع ومثل في الهداية لما يسم آجرة لا تحب بالآعيان التي ليس من ذوات الامثال وتذكر في العنات بأن المقايضة بيع فلو لم تصح ثمنها كانت بيعا بلا ثمن وأجاب ما ذى راده بان المراد بالثمن في العكس ما يجب في الذمه والمراد به في الاصل العوض المقابل للبيع أعم من كونه دينيا أو عينيا والمقايضة بيع بمن يملكه في الأعم اه وتماه فيه وبما نقل عن المنبع يسقط ما نقله الجوى عن المقدسى بقوله قال الزيلعي وغيره ان المنفعة تصلح آجرة ولا تصلح مبرا قال المدة هي وظاهره لانها لا تبيع بمدة المدة هي المدة وهذا محال لما صرح به عمدة الكفاية أما ما نقله الوالدان من أن المدة هي المدة التي تستعمل فيها المدة هي المدة التي تستعمل فيها المدة هي المدة التي تستعمل فيها

الواجب عليه عمل في ذمته وأما في باب الكفالة فقالوا يصح ضمان حل دابة غير معينة لشبوتها في الذمة
لامعينة فتأمل اهـ ثم رأيت في السندی نقلا عن القنية ما نصه بعت منك عبدي بمناقع دارك ستة وقيل
فهو أجارة اهـ وذكره في الهندية عنها أيضا (قول) لكن في الشربلالية جزم في البرهان بعدم الانعقاد
الح) لكن معلوم أن لفظ الأطهر من ألفاظ التصحيح ومقتضاه اعتماد الانعقاد تأمل على أن ما في
البرهان من عدم الانعقاد للاضافة للنفعة لا للتعبير بلفظ البيع فلا يدل على اعتماد عدم الانعقاد بلفظه
بدون اضافة للنفعة كما لو قال الحر بعتك نفسي شهرا بكذا العمل كذا فإنه أجارة (قول) يعني أن الاجارة
بلا عوض لا تنعقد اعارة) وجه الفرق بين الاجارة حيث انعقدت بلفظ الاعارة لا العكس كما في البحر
أن الاعارة مأخوذة من التعاور وهو التناوب وهو كما يكون بعوض يكون بغيره والتعاور بعوض أجارة
والاجارة عقد خاص لتملك المنفعة بعوض غير شامل للاعارة تأمل (قول) وظاهره ترجيح خلاف ما مشى
عليه المصنف والشارح الح) ويعلم ترجيح عدم الجواز أيضا من تقديم الخاتبة له كما نقله الشربلالي لكن
في السندی لو قال أجزتك منفعة هذه الدار شهرا بكذا تجوز على الأصح كما في خزانه المفتين اهـ ونقله
في الهندية عنها فيه اختلاف الصحيح (قول) بل هذا أولى) للنصوص الموجبة له المصلحة بالتمسك عن
قربانه (قول) محله ما إذا أجره غير الواقف الح) هكذا قدمه في كتاب الوقف واستند لما نقله عن الغنية
كما ذكره مع أن ما فيها لا يدل على ما ادعاه لاحتمال أن ما فهمه على ما قاله المتقدمون والعلة لمنع الزيادة عن
المدة المحدودة تفسد عموم الحكم لاجارة الواقف (قول) أي إذا احتاج القيم الح) فيه أنه عند تحقق
الحاجة له لا يجاز مدة طويلة بعقد واحد وانظر ما تقدم في الوقف وأصل ما ذكره المحشي في المنع ولعل
مراده أنه احتاج لمصلحة نفسه لا لمصلحة الوقف (قول) والظاهر الأول الح) مقتضى ما يأتي عن قاضيان
وقوع الخلاف فيما لو قال استأجرت ثلاثين الح) في أنه عقد واحد أو عقود (قول) هذا ما استظهره في
الخاتبة) الظاهر أن ما في الخاتبة مسئلة أخرى غير ما في المصنف وذلك أن ما فيها في اجارة طويلة كان
يعول استأجرت كذا بثلاثين عقدا كل عقد على سنة ولذا حكى الاختلاف في أنها عقد واحد أو عقود
واستظهر فسادها في الكل والاماتاني وقوع الاختلاف وما في المصنف في اجارة بعقد واحد أكثر من
ثلاث سنين كما هو الواقع في فتاوى قارئ الهداية وبهذا يظهر أنه لا يشترط أن يعقد على كل سنة بعقد
مستقل بل يكفي أن يقول استأجرت ثلاثين سنة بثلاثين عقدا تأمل نعم على ما استظهره في الخاتبة يكون
الحكم في مسئلة المصنف كذلك بالأولى (قول) اجارة طويلة رسمية ثلاث سنين الح) عبارة ط والمنع
رسمت الح) وبه يظهر المعنى نعم في بعض نسخ المنع كما هنا (قول) أي من أنه يفسخ الزائد على الثلاث
الح) وجهه كما في أنفع الوسائل أن العقد في الاجارة يقدر حكما عند حدوث كل منفعة وإن كانت المنافع
تعد وقت العقد جملة ويرد العقد عليها ولما كانت المدة الزائدة مظنة الخوف على الوقف وأنه يتضرر بها
زالت ولايته عن التصرف فها فتعذر أن يقدر فيها أنه عاقد عند حدوث كل منفعة (قول) ومقتضاه
البطلان بالاطلب) وأما لا تبطل الا في الزائد كما قال في أنفع الوسائل (قول) فلا تصح كاسباني) الذي ذكره
المجوى آخر السابيع عشر من فن الحيل نقلا عن المحيط الرضوي استئجار الأشجار لا يحوز وحيلته أن
يؤجر الأرض البيضاء التي تصلح للزراعة فيأبى الأشجار بأجر مثله أو زيادة قيمة الثمار ثم يدفع رب الأرض
الأشجار معاملة اليه على أن يكون لرب الأرض جزء من ألف جزء ويأمره أن يضع ذلك الجزأ حيث أراد
لأن مقصود رب الأرض أن تحصل له زيادة أجرة المثل بقيمة الثمار ومقصود المستأجر أن يحصل له ثمار

الأشجار مع الأرض وقد حصل مقصودهما بذلك فيجوز اهـ (قول الشارح وجعلوه) أى فساد الأجرة الطويلة (قول الشارح بشرط التجهيل إجماعاً) هذا ما ذكره قاضيان ونظر فيه الشرنبلالي وفي شرح الوهبانية للمصنف إذا أراد نقض الأجرة المضافة قبل مجيء الوقت فعن محمد وإيتان في رواية لا يصح النقض وفي رواية يصح وعلى هذه الرواية لا يملك الأجرة بالتجهيل وعلى الرواية الأولى يملك اهـ (قول) وهذا بناء على أن المضافة لازمة الخ ولو بنياء على عدم لزومها لم يحتج في هذه الصورة للاستثناء لم تكن كل من الفسخ بدونه تأمل (قول) وبهذا تعلم أن كلام الشارح غير محذور وكلام المحشى هنا غير محذور أيضاً فان قوله أما استثناء الأيام فليكون الخ لا يفيد شيئاً إذا كانت الأجرة لازمة بدون شرط الخيار فيها وإذا قلنا أنها غير لازمة فلا فائدة له ذلك الفسخ بدونه وتأمل في كلامه هنا يظهر لك ما فيه (قول) أن التمكن يجب أن يكون في محل العقد الخ أى المكان الذى أضيف إليه العقد وفي هذه الصورة استأجرها لذهب للكوفة وبقي مسكها في بغداد حتى سلمها بعد المدة لربها في بغداد وبعبارة النهاية على ما نقله في المنبع التمكن من المستأجر يجب أن يكون في المكان الذى وقع العقد في حقه حتى إذا استأجر دابة إلى الكوفة فسلمها المؤجر وأمسكها المستأجر ببغداد حتى مضت مدة يمكنه السير فيها إلى الكوفة فلا أجر عليه اهـ (قول) والثالثة لم يوجد فيها التمكن في المدة الخ) لأنه يمكن أن يكون الثوب منتقياً في ذلك الوقت وإذا مضى وقت يعلم أنه لو لبسه لتخرق سقط عنه الأجر لأنه بعد مضى ذلك الوقت تعذر جعله منتقياً اهـ ط عن اليرى (قول الشارح والمعدل الاستغلال) لا وجه للاستغلال بالوقف في وجوب الأجرة بالتمكن (قول الشارح لان حقيقة الغصب لا تجرى في العقار الخ) في الخلاصة من الفصل الثالث في المحيط ساحة بين يدي حانوت لرجل في الشارع فأجرها من رجل فبايأخذ من الأجرة فهو العاقد وقال الفقيه أبو الليث هذا إذا كان ثمة بناء حتى يصير غاصباً بذلك لان بدونه لا يصير غاصباً عندهما وعندى الصحيح هو الأول لان عندهما الغصب انما لا يتحقق في العقار في حكم الضمان أما فيما وراء ذلك يتحقق ألا ترى أنه يتحقق في الرد فكذا في حق استحقاق الأجرة (قول) وكلام المصنف مفرع عليه حيث قال في المنع وأشار بقوله ويسقط الأجر إلى أن العقد لا يفسخ بالغصب كما صرح به في الهداية اهـ وفيه تأمل إذ قوله ويسقط الخ انما أفاد عدم لزوم الأجر وهو صادق مع فسخ العقد أو عدمه وبعبارة الهداية فان غصبها غاصب سقطت الأجرة وانفسخ العقد وان وجد الغصب في بعض المدة سقط بقدره إذا انفساخ بقدرها لا يدل على الانفساخ بالكلية وما ذكره الشارح أصله للزيلي وبعبارة الهداية لا تدل عليه فتأمل اهـ (قول) فان كان فيها غير المستأجر فالقول للمستأجر الخ وقال السندي فان كان المستأجر متمكناً من السكنى حالة المنازعة فالقول للمؤجر وان كان ممنوعاً عنها فالقول للمستأجر وهذا مراد صاحب البحر فان كان المستأجر هو الساكن الخ لان الكلام في التمكن لا في السكنى نفسها (قول اهـ ملخصاً) قال المقدسى وسئل كثير عن دعوى الشراقي بعد فوات وقته فأفتيت بأن اثباتها على المستأجر لان النزاع وقع بعد فوات الشراقي الذى هو المانع ولا ينظر إلى كون الماء منقطعاً في ذلك الوقت لان انقطاعه ليس مانعاً مطلقاً بل انما يكون مانعاً في وقت مخصوص وهو وقت الري ووقت النزاع كان الماء منقطعاً ولو كان المانع هو عدم الماء كان ذلك موجوداً في كل أرض رويت ثم زال عنها الماء اهـ سندي وفيه تأمل فان بينة المستأجر نافية وبينة المؤجر مثبتة فالظاهر تقديم بينة المؤجر (قول الشارح ولا يقبل قول الساكن لانه فرد) قلت ظاهراً أنه لو تعدد الساكن وشهدوا على الغاصب الذى أسكنهم أو تعدد الغاصب وسكنوا فيها وأقروا

على أنفسهم سطة الأجر اه سندی وهذا محل نظر **(قول)** أشار إلى أن ما في المتن تفريع على مقدار
لعل المراد به الارتباط المجرد لعدم علم الحكم المذكور ومتاعماً ذكره الشارح **(قول)** لتفريق الصفة الخ
فيه تأمل فان عقداً لا جارة ينقد شيئاً فشيئاً بحسب حدوث المنفعة فهي بمنزلة عقود متعددة فلذلك لم يكن
لأحدهما الامتناع بعدمضى بعض المدة ثم رأيت في الغاية والمراد من الانعقاد ساعة فساعة على حسب
حدوث المنافع هو عمل العلة ونفاذها في المحل ساعة فساعة لا ارتباط الإيجاب بالقبول كل ساعة وإن كان
ظاهراً كلامهم يوهم ذلك والحكم تأخر من زمان انعقاد العلة إلى زمان حدوث المنافع لأنه قابل له كالبيع
بشرط الخيار وفسره بعضهم بوجه آخر فقال اللفظان الصادران منهما مضافين إلى محل المنفعة وهو الدار
صفاً كلاً ما هو عقدي بينهما ثم الانعقاد يثبت وصفاً لكلامهما شرعاً والعلة الشرعية مغايرة للعلة العقلية
فإنها يجوز أن تنفك عن معلولاتها فإنما يقال العقد وجد وأنه عبارة عن كلامهما والانعقاد تأخر إلى
وجود المنافع ساعة فساعة بخلاف العلة العقلية فإن الانكسار لا يصح تأخره عن الكسر اه **(قول)**
الشارح وإن وصلية أي بقوله إذا فرغ لا بقوله وسله خلافاً لما في ط تبعاً للعلي اه سندی **(قول)**
مع أن من اتبع الهداية لم يضل) لكن الوجه ما في غيرها ووجه ما فيها أن العين في يده مضمونة عندهما
فلا يبرأ إلا بحقيقة التسليم كالغاصب لا يبرأ إلا بالتسليم دون الوضع في بيته كفاية **(قول)** المصنف ولو احترق
قبله لا أجر له ويغرم قال في الوقاية فإن احترق بعدما أخرج فله الأجر وقبله لا ولا غرم فيها اه وهذا
مخالف لما مشى عليه المصنف ووفق بحمل ما في الوقاية على ما إذا كان الاحتراق بغير صنعه وما في المتن على
ما إذا كان بصنعه كما في الخادمي على الدرر **(قول)** المصنف أولم ينضج الخ الظاهر تقييده بما إذا لم يأت
الانضاج بعده كما في بعض المأكولات **(قول)** بقي هنا اشكال وهو أنه انما يستحق المطالبة بعد التسليم الخ
عبارة الهداية كالكنز ليس للقصار والخياط أن يطالب بالأجرة حتى يفرغ من العمل فأفاد أن المدار في
وجوب الأجر على الفراغ منه لا على التسليم لأنه مع هذا يشترط لاستحقاقه فيما إذا كان للعمل أثر عدم هلاك
العين قبله حتى لو هلك قبله سقط بخلاف ما لم يكن له أثر وهذا معنى قوله في البحر في شرح قول الكنز
للقصار والخياط بعد الفراغ من عمله وأراد به ما إذا سلمه فأفاد أنه لو هلك في يده قبل التسليم لا أجر له انتهى
وليس مراده أن استحقاقه متوقف على الفراغ والتسليم وأنه لا يستحقه قبلهما أو قبل أحدهما كما يفيد
كلام المصنف فيما سبق بل مراده أن استحقاق الأجر بالفراغ مشروط بعدم الهلاك فلا يناقض ما ذكره
في الهداية والكنز بعده من قوله وكل صانع لعمله أثر في العين فله أن يحبس حتى يستوفي الأجر اه وبهذا
يندفع الاشكال الذي ذكره ولا يصح دفعه بما ذكره من قوله والظاهر أن فائدته الخ كما هو ظاهر **(قول)**
وأشار إليه الشارح) لا تتم الإشارة إلا إذا كان قوله على الظاهر من الشارح كما هو نسخ الخط **(قول)** وهل له
على الدافع أجر المثل محل تردد قليلاً راجع) الظاهر أن له الأجر المسمى حيث كانت الاجارة الثابتة صحيحة
(قول) الشارح ضمن الأول الخ) لأنه كالمودع والثاني كودع المودع والأول ضامن لا الثاني ثم يعمل الثاني
انما عمل في مال مضمون على الأول بعد أن ملكه باستحقاق الضمان عليه فكان الثاني أميناً لأنه عمل باذن
الأول وهو مالك له لضمانه إياه وحتى سندی وفيه نظر لأنه إذا عمل الثاني كان للمالك تضمينه ولا يملكه
الأول بمجرد استحقاقه وكلام الخلاصة محمول على ما إذا لم يعمل الثاني **(قول)** مقدسي عن الكفاية وقال إن
ظاهر كلام المصنف أنه إن كان المأني بهم النصف فله نصف الأجر أو الثلث فالثالث **(قول)** وليستظر ما للفرق
الخ لم يظهر الفرق بين القولين على عبارة الهداية بل على عبارة المصنف والكنز إلا إذا لوحظ أن التقيد

بالذهب غير قيد وان الهندواني قائل بلزوم أجر من يقي وبلزوم أجر الذهب بخلاف الفضلي فانه يفصل
(قوله) ويؤيده ما في التارخانية استأجره الخ) ويؤيده أيضا ما في البرازية في مسألة التارخانية وله أجر
الذهب لانه كان له **(قوله)** وهو مخالف لما قدمنا عن الرملي) الا أن يقال مراده بقوله لا يجب الأجر أصلا
أجر المجي فقط **(قوله)** فان جهلوا فسدت ولزم أجر المثل) نحوه في الخلاصة كما قاله عزمي في حواشي
الدرر وقال عبد الحليم قول المصنف والافكله تبعاً للزيلي مشكل الا أن يراد كل أجر المثل كما في المقدسي
وفيه بعد وقد عزى ما في المصنف للهندواني **(قوله)** أقول نعم الخ) كلام القهستاني غير مسلم فان تصوير
الجامع على ما نقله ط يدل على أن موضوع كلام محمد في إيجاب أجر الذهب فقط فيما لو استأجره على
الذهب والمجيء والعلة تفيد أنه اذا كان على الايصال فقط يجب له الأجر بتمامه وعبارة التامية انما
أفادت لزوم أجر الذهب سواء شرط المجيء أو لا فان لم يشترطه كانت أجرته تمام الأجر وان شرطه كانت
بعضه فلا تخالف ما قيل انه من الظن تأمل **(قول الشارح وهو نصف الأجر المسمى)** وقال عبد الحليم
هذا اذا ساوى مؤنة الذهب مؤنة الأياب وقد يختلف كلتا المؤنتين فيجب أجر الذهب قليلا كان أو كثيرا اه
لكن فيما قاله هو وعزمي نظير **(قول الشارح ولو بعقد فاسد)** فلا فرق بين عقدها الصحيح والفساد ومثلها
الشراء والرهن الا في مسألة واحدة وهي ما اذا وقعت الاجارة أو البيع بدين كان للمستأجر أو المشتري على
الآجر أو البائع ثم فسح العقد الفاسد لا يكون للمشتري أو المستأجر حق الحبس لاستيفاء الدين وليس أولى
من سائر الغرماء اذا مات الآجر أو البائع ولو كان عقد البيع أو الاجارة صحيحا وكان كل منهما بدين للمشتري
أو المستأجر على الآجر أو البائع ثم تغافاه يكون له ما حق الحبس لاستيفاء الدين ويكونان أحق بهما من
سائر الغرماء ولوما تاو عليهما ماديون كثيرة عمادية اه سندی **(قوله)** أي ان كانت من خلاف جنس
ما استأجره) كما لو استأجر دارا بدراهم فزاده دراهم بخلاف ما لو زاده منقعة دار تأمل **(قوله)** وهو شامل
لمال اليتيم بهومه) لكن الوجه والنظر يقتضي إلحاق مال اليتيم بالوقف **(قوله)** أي قبل المدة وبعدها
هكذا فسر الاطلاق الجوى وفسره في تنوير الاذهان بقوله سواء زاد عليه أحد في أجرته أولا ط **(قوله)**
ومعنى الاستدراك أن الكلام في الزيادة على المستأجر في الوقف الخ) لا يخفى ما في كلامه من الخفاء
والركاكة والأوضح أن يقول انه استدراك على ما قد يتوهم أنه يكفي اخبار أي مخبر كان **(قوله)** أن يأتي
بالغاء الخ) والذي في الاشباه الاتيان بالغاء **(قوله)** أطلق الفسخ هنا مع أنه قد فصل بعده الخ) فيما قاله
تأمل بل مقتضى عبارة الشارح الفسخ في الكل كما ذكره والتفصيل انما هو في الاجارة لغير الاول كما هو
ظاهر من عبارة الشارح **(قوله)** الأولى حذفه ليتأتى التفصيل المذكور الخ) بل الأولى حذف بجملة قوله
فيفسخها القاضي الى قوله ثم يؤجرها من زاد ليتأتى التفصيل بعده **(قوله)** والظاهر أن هذا على قول
محمد الخ) الظاهر أن هذا صادق بقول الكل اذ برهان كل شيء بحسبه فعندهما الواحد يصدق عليه أنه
برهان هنا وعند محمد الاثنان **(قول الشارح ان لم يقبلها الخ)** ليس بقيد اذ اجارة ما بعد الشهر الاول
جائزة لازمة فاذا أجزها للغير كان فسحا للاجارة الأولى **(قول الشارح أو يصبر حتى يتخلص بنائه)**
انظر ما كتبناه على هذه العبارة في الوقف **(قول الشارح وان صح فيعول عليها الخ)** أي ما استفاده
من ظاهر عبارة الاشباه فيعول عليها أي على ما في عامة الشروح قال الرجعي ظاهره أن ما في الاشباه
مخالف لما في الشروح والظاهر أنه محمول عليها وانما لم يقيد اعتماده على ما صرحوا به من التقيد اه
سندی **(قوله)** فلو لنفسه وأشهد عليه فلا يكون الوقف) ليس بقيد بل يكون له بدونه الا اذا أخبر أنه

بناء للوقف (قوله وسيأتي في الباب الآتي أن المستأجر استبقاء البناء الخ) ما يأتي هو مسألة الأرض
المحتكرة التي فيها النزاع الآتي (قول الشارح ولا يكون بناءؤه مانعاً من صحة الإجارة لغيره الخ) أي
فله إيجاره الأرض الخالية والظاهر لزوم الأجرة للأرض المشغولة على المستأجر لأنه مستعمل لها حيث
أنه شاغلها ببنائه تأمل

(باب ما يجوز من الإجارة وما يكون خلافاً فيها)

(قوله وقيل فعلوت كملكوت) وعليه تقلب الواو ألفاً (قوله من باب المثال) هو ما كان معتل الفاء
وحذفت (قوله أما الوضئ بعضها هل يسقط أجره أو يجب بحره) المفهوم من قواعد أصحابنا لزوم
الأجرة فيما مضى بحسبه اه سندی (قوله ويرفع التراب لا تطيب) إلا إذا شرط على نفسه كنس
التراب في الإجارة الأولى كما في الخلاصة (قوله ينبغي تقييده بما إذا علم المؤجر بما زرعه فرضي به) ولو
مضت المدة بدون رضايجب أجر المثل حيث لم يررض المؤجر (قوله ونقل الجوى أنه توقف في صحتها
بعضهم الخ) مقتضى كلامه في حاشية الأشباه المبل لعدم صحتها (قوله لأن أصل وضعهما بحق)
لا حاجة لهذه العلة (قوله وهي مرنان) في القاموس الرنة الصوت والمرنة والمرنان القوس اه والقصد
أنه القوس في حال رنته (قوله أن يفسخ الإجارة) لعله بدون أن جواب الشرط (قوله وفيه أن الفعل
والجزر ليسا من الرطبة الخ) سيأتي له عند القاء والبطيخ من الرطبة مع أنهما لا دوام لهما فلعل الفعل
وتحويه يطلق عليه اسم الرطبة عرفاً فلذا قصد الشارح إخراجهما هنا فقال ثم المراد الخ (قوله ذكر في
الهندية لو دفع أرضاً ليزرع فيها الرطاب الخ) ما فيها لا يقيد شيئاً بالنسبة لمسلتنا (قوله بجرع عن الخلاصة
مختصراً) عبارة الخلاصة رجل استأجر دابة ليحمل عليها له أن يركبها وإن استأجرها ليركبها ليس له أن
يحمل عليها وإن حمل عليها فلا أجر لأن الركوب الخ اه وقال في البرازية استأجرها ولم يسم ما يحمل
فسدت فلوسى وحمل الأخف بأن استأجر ليحمل فركب جاز ولو ليركب ليس له أن يحمل ولو حمل لا أجر لأن
الخ ومع هذا أدخل للفرق المذكور بل المدار على المخالفة إلى خيراً وأشر (قوله ويكتفى في استئجاره
التمكن منه وإن لم يلبس الخ) فيما قاله تأمل فإنه في كل من الثوب والدابة لا بد من التمكن في المكان الذي
أضيف إليه العقد حتى لو استأجر الثوب ليلبسه خارج المصر كان حكمه ما ذكره في الدابة (قوله أقول
ذكر في الخلاصة والتأخرانية بعد سرد نظائر هذه المسئلة أن الإجارة فاسدة الخ) ليس في كلامه تحرير
ما توقف فيه ط غاية ما أفاده لزوم الأجر فيما لو كان قد استأجر لينتفع به أي وانتفع بالفعل وصحة الإجارة
فيما قاله ط شيء آخر والمتعين العمل بمفهوم الرواية حيث لم يوجد ما يخالفه نصاً وتكون الإجارة صحيحة
إذا علمت منفعة الركوب ويلزم المسمى بمقابلتها وإذا جهلت يلزم أجر المثل بها (قول المصنف لا يختلف
فيه الخ) نسخ المنع به وهو أولى (قوله لكن قد يقال معنى كلامهم أن له أن يسكن غيره في بقية بيوت
الدار الخ) خلاف الظاهر من كلامهم بل في السندی عن الذخيرة ما يخالفه حيث قال تكارى منزلاً على
أن ينزله ولا ينزل غيره فتزوج امرأة أو امرأتين له أن ينزلهما وليس لأصاحب الدار أن يأبى اه (قوله وإذا
راجعت النهاية أضح لك ما قررناه) لكن مع القول بأنه إنما يضمن النصف في هذه المسئلة كمسئلة
الارداف لم يجتمع الأجر والضمان من جهة واحدة فالحق ما قاله ط من أنه لا وجه لذكر عبارة الأشباه
وعبارة ط عند قول الشارح (ان الأجر والضمان لا يجتمعان) محله ما إذا ملك العين المؤجرة بالضمان

فانه لا أجر في ملكه ولا وجه لذكر هذه العبارة لما علم من أنه لم يملك شيأ بهذا الضمان مما شغله بركوب نفسه
وجميع المسمى بمقابله ذلك وانما ضمن ماشغله بركوب غيره ولا أجر بمقابله ذلك اه (قول) وعبارتها كما
في البحر استكرى ابلا الخ) هكذا نقله في البحر عن العمادية والذي رأيت في جامع الفصولين ونور
العين عن العمادية كما نقله في البحر لكن قوله الى ذلك المحل لا وجود له في شيء من الكتب المذكورة ولعل
المрад بقوله فحمل مائة ونجسين أعدادا المحمول كأن وضعه في جوالقه لأنه هو المحمل له حقيقة فلا
ينافي حينئذ ما بعده (قول) ولو فرض أن قوله أو متعاقبا موجود في عبارة الغاية فهو مفهوم) اذ ليس فيها
أن المتقدم رب الدابة أو المستأجر انما يفهم منها أن حكم التعاقب بقسميه حكم المعينة (قول الشارح
وه فاده أنه لا ضمان على المستأجر سواء تقدم أو تأخر وهو الوجه) وذلك أنه اذا تقدم المستأجر فقد فعل
المعقود عليه واذا تقدم المؤجر لم يظهر أن المحمول هو المعقود عليه فالمستأجر قد فعل المعقود عليه بعده فلم
يكن متعديا فيه (قول الشارح الاجر للحمل والضمان للزيادة) فيه أنه لما ضمن القيمة كانت الدابة
مملوكة له بحكم الضمان فكيف يجب عليه الاجر مع أن تحميله المأذون فيه قد وقع في ملكه حيث أدى
ضمانه اه رحتى وهذا بخلاف مسئلة الارداق فانه لا يملك شيأ بالضمان مما شغله بركوب نفسه وجميع
المسمى بمقابله وانما ضمن ماشغله بركوب غيره ولا أجر بمقابله ذلك (قول) وهذا الوعين قدرا الخ) فيه
أنه بدون تسمية القدر تفسد الاجارة واذا قيل بعدم فسادها وانصرفها الى المعتاد قياسا على ما يأتي في
المتفرقات يقال أيضا أنه يكون غاصبا بالزيادة عليه وعليه الاجر اذا بلغ مكة في المعتاد فلا يظهر حينئذ التقيد
الا اذا جعل تقييدا لقول الحر وينبغي الخ (قول) لان السوق يتحقق بدون الضرب الخ) عبارة الغاية
ولا يحنيفة أن الضرب والسكج لاجل المبالغة في السير واستخراج الزيادة وذلك ليس بمحقق بالعقد فلا
يكون مأذونا فيه فيقعان تعديا فيضمن ما تولد منه ولئن سلمنا أن ذلك ثابت عرفا لکن لا نسلم أنه ثابت مطلقا
بل مقيد بشرط السلامة الخ وبهذا تعلم ما في عبارته (قول) فكان كضرب المعلم بل أولى) الفرق لا ي
حنيفة بينهما وبين المعلم أن الاذن بالضرب منهما صحيح لما فيه من ولاية ضربه تأديبا واذا صح كان المعلم معينا
ولا ضمان على المعين ولا على الاب أيضا بضرب المعلم لان ما رأى من التأديب لم يصرم نقولا اليه لانه صح
بقدر ما يملكه والزائد من المعلم وهو نظير ما لو رجع شهود الزنا بعد جرح السياط لا يضمن الامام لانه معين
ولا الشهود لان الجرح لم يجب بشهادتهم اه زيلعي (قول) فلا ينافي ما قدمناه الخ) لا يخفى أن المخالفة
ظاهرة اذ قول القنية لا يضربها يفيد عدم ابحاثه وان قلنا معناه لا ينبغي (قول) وفي البحر أن ما في الكافي
هو المذهب الخ) والأظهر تقييده بما قاله الاسدي جابي ولا مانع من حمله على التفصيل الذي قاله القدوري ولا
على المتعارف (قول) لتلايهم العطف على نزع) هذا التوهم لا ضرر فيه فان الاسراج بما لا يسرج هذا
الحارج مثله كاف للضمان وان لم يسبق نزع للسرج تأمل (قول) تشبيه بحكم مفهوم المتن بقريضة التعليل
وهو تعليل لمفهوم المتن فقط (قول) واما اذا كان بحيث يسلط قطاها الكتاب أنه الخ) عبارة الهداية وان
استأجر حمالا ليجمل له طعاما في طريق كذا فأخذ في طريق غيره سلكه الناس فهلك المتاع فلا ضمان
وان بلغ فله الأجر هذا اذا لم يكن بين الطريقين تفاوت لان عند ذلك التقييد غير مفيد أما اذا كان تفاوت
يضمن لصحة التقييد فانه مفيد الآن الظاهر عدم التفاوت اذا كان طريقا يسلكه الناس فلم يفصل اه
فواه فلم يفصل أي محمد في الجواب بناء على أن الظاهر عدم التفاوت في الطريقة بين اذا كانا مسلوكين اه
كفاية (قول الشارح أوجه في البحر اذا قيد بالبر مطلقا) انظر ما قاله في التكملة من كتاب الوديعه

عند قول الدر والمودع له السفر بها الخ فإنه مفيد **(قول كالتقاء الخ)** لا يظهر فيه وفي البطيخ كونه
أضر من البر في بلاد مصر **(قول وله ما وجه)** لأنه لما كان معزباً تلاعبت به الألسنة كما شئت ولم يذكر
في القوانين كالديوان والصالح اه غاية **(قول الشارح وقد أمر بالبقاء الخ)** كذلك لو أمر بالتقصيص
نقاطه سراويل **(قول ولكن في البرازية عن المحيط أمره بزعفران الخ)** فيه أن ما فيها التفاوت فيه كثير
بالنسبة لما شرطه المستأجر تأمل **(قول الشارح ضمن لوالسرقة والمطر غالباً)** أي حصولهما في هذا
المحل **(قول بقدر ما سأل)** لعله سأل بدل سأل **(قول تكرار مع صدر البيت الاول)** لكن أعاده نظراً
لما بعده **(قول فيرجع الى المحل الخ)** تأمل في هذه العبارة وراجع أصلها من نسخة صحيحة ثم
راجعت شرحه على الملتقى فوجدته كما نقله المحشي عنه وهو محل تأمل **(قول فسيما نقله رد على إطلاقه)**
هنا أيضاً الخ أي على ما ذكره هنا من التقييد بالحضرة في خراب الدار لكن دعوى الإطلاق محل تأمل
فإن ما هنا فيما لو خربت كلها على ما نقله عن ح فيكون كلامه فيما لو خربت كلها نعم إذا كان المراد
بخرابها ما يشمل خراب البعض يكون قد أطلق هنا **(قول ولعل في المسئلة خلافاً)** لم يتقدم في كلامه
ما يفيد الخلاف وما قاله الشرنبلالي بحث منه غير مسلم له فكيف يترجى المحشي الخلاف تأمل **(قول)**
أي يظهر أثر عقدها الذي وقع لط من نسخ الشارح فتعقد فلذا احتاج للتأويل

باب الاجارة الفاسدة

(قول المصنف الفاسد ما كان مشروعا بأصله الخ) تقدم في البيع الفاسد أن ما أورث خلافاً في ركن
البيع وهو الإيجاب والقبول بأن كان من مجنون أو صبي لا يعقل أو في محله وهو المبيع بأن كان ميتة
أو خرافاً أو مبطل وما أورثه في غيره مقسد وأن أحد العوضين إذا لم يكن ما لا في دين سماوى فالبيع باطل
وإن كان في بعض الأديان ما لا إن أمكن اعتباره ثمناً فالبيع فاسد كيبيع العبد بالحر وعكسه وإن تعين
كونه مبيعاً فباطل كيبيع الحر بالدرهم والعكس اه والتظاهر أن يقال نظير هذا هنا **(قول أو رجلاً)**
ليخت له صنماً بخلاف ما لو استأجره لبناء بيعة أو كنيسة أو تحت طنبور يجب الاجر ويطيب إلا أنه آثم
للإعانة على المعصية وفي المتن امرأة تائحة أو صاحبة طبل أو زمراً كتبت ما لا إن كان على شرط رده
على أصحابه إن عرفتهم والانصدقت به وإن كان على غير شرط فهو لها وقال الشيخ الإمام لا يطيّب
والمعروف كالمشروط ولو استأجره لثمن الأصنام أو ليحعل على ثوبه تماثيل والصبي من رب الثوب
لا شيء له بخلاف الطنبور ونحوه لأنه يصلح لمصالح آخر خلاصة من الفصل العاشر **(قول ونقل في المنع أن)**
شمس الأئمة الحلواني قال تطيب الاجرة الخ عبارة المنع هكذا وهل تطيب الاجرة في الاجارة الفاسدة
بالقبض فيه خلاف فعلى قول الحاكم الكفتي لا تطيب وعند الحلواني تطيب وهو الأصح بخلاف البيع
الفاسد حيث يطيب لأنه بدل العين والاجارة بدل منفعة فافترقا وقال شمس الأئمة الحلواني تطيب إن كان
أجر المثل كذا في الصيرفية اه وهكذا رأيت في الصيرفية **(قول لأن أجر المثل في الاجارة الفاسدة)**
يطيب وإن كان الكسب حراماً انما طاب مع السمية لأمع عدمها لأنه معها واجب مهر المثل فأتاخذ
عوض ما جعله لها الشارع بخلافه بدونها هذا ما ظهر في الفرق والافالا اجارة باطلة لا أثر لها تأمل ثم رأيت
السندی قال نقلاً عن الجوى ما ذكره شرح المجمع عن المحيط أن ما تأخذه الزانية بعقد الاجارة حلان
عنده لم أره فيه ويعيد عن الإمام المعروف بالورع فتح هذا الباب **(قول تطاراً اسمية وشوا الظاهر)** لكن

الذي في الخلاصة من الفصل الثاني نقلا عن النوازل رجل استأجر دارا اجارة فاسدة وقبضها ليس له أن
يؤجرها ولو آجرها مع هذا يستحق الاجر يعني أجر المثل ولا يكون غاصبا ولا آجرا الاول ان ينقض هذه
الاجارة اه بلفظه ثم لزوم المسمى ظاهر على القول بجواز الاجارة الثانية وقوله ولا آجر ان ينقض هذه
الاجارة لانها عقد فضولي فهي جائزة غير لازمة وله ايضا نقضها على القول بالجواز لما قاله في المنع عن
المضمرات وبهذا نعلم أنه لا يناسب جعل ما في المنع تعليلا لما نقله في البحر عن الخلاصة تأمل **(قوله)** وذكر
أصلا يستخرج منه كثير من المسائل هو أنه اذا استأجر انسانا على عمل لورام الاجير الشروع فيه حالا
قدر عليه صحت الاجارة ذكره وقتا أولا كالاجارة على خبز عشرين منامن الدقيق والآلات كالدقيق
ونحوه في ملك المستأجر وان لم يذكّر مقدار العمل لكن ذكر الوقت نحو أن يقول استأجرتك لتخبز لي اليوم
الى الليل يجوز أيضا لأن المنفعة تصير معلومة بذكر الوقت أيضا وكذا لو قال أصلي هذا الجدار بهذا الدرهم
يجوز وان لم يذكّر الوقت لأنه يمكن له الشروع في العمل حالا بخلاف ما لو قال تذكّر هذا الكدس بهذا الدرهم
لعدم إمكان الشروع في العمل حالا لتوقف التدبيرة على الريح وان ذكر الوقت ويجوز ان ذكر الوقت
أولا ثم الاجرة نحو استأجرتك اليوم لتذريته بدرهم لأنه استأجر لعل معلوم وانما ذكر الاجل بعد بيان
العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة أولا ثم العمل بأن قال استأجرتك بدرهم اليوم لتذريته لا يجوز لان العقد
أولا وقع على الاجرة والاحتياج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل مجهولا أو معدوما فذكر
الوقت بعد ذكر الاجرة للاستحجال أي تجهل اليوم ولا تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة
فكذا مسئلة السمسار اه **(قوله)** المعروف كالمشروط الخ أي فيفسد العقد وان لم يصرح بهذا
الشرط لأنه بمنزلة المنصوص عليه وهو لا يقتضيه العقد خصوصا مع جهالة مقدار ما يأكله العبد وجنسه
لكن هذا حيث شذ محال لكلام الفقيه بالكلية فان مقتضاء جواز الاجارة في العبد لا الدابة ولعل وجه
الجواز فيه مع الجهالة في علقه أنها لا تنفذي الى المتازعة بسبب انه يأكل من مال المستأجر عادة كما يشير
اليه قوله أما في زماننا الخ فتكون مثل استئجار الظربطعماها **(قول الشارح)** لكن رده العلامة قاسم
الخ ماسياتي في المتفرقات يدل على أن قولهما مفتي به أيضا فانظره ونقل ط فيها أن قولهما مفتي به
عن المضمرات اه ونقل أبو السعود في حاشية الاشياء عند قوله وجاز استئجار طريق للروا أن الفتوى
على قولهما عن المضمرات والفتاوى الصغرى والتمة وغيرهما من الكتب المعتمدة فالرجح قد اختلف
وقال في شرح الأشياء أكثر المشايخ على ترجيح قوله اه **(قوله)** ان تعذرت المرافعة الظاهر أنه غير
قيد **(قوله)** أي نفقنها لاداعي لهذا التفسير **(قوله)** أي فيخالف مامر مقتضى الاصل المذكور أول
الباب الفساد لا البطلان **(قوله)** أي عند اختلاف الناس فيه أي بخلاف ما اختلف المقومون في قيمة
المستهلك فانه يؤخذ بالاكثر كافي الاشياء لان شهادة الاكثر مثبتة للزيادة والاخذ بالوسط في الاجارة لان
الاصل عدم ضمان المنافع والعدل هو الوسط وعلى تأمل **(قوله)** لا يصح ذلك لانصلي عبارة الخاتمة ردا
لدعوى الشارح عدم النقص عن المسمى اذا كان البعض مجهولا فانه لم يتعرض فيها لما اذا كان أجر
المثل أقل من المسمى وانما تعرض لزيادته عليه فأوجبه بالغاما يبلغ والمتعين حمل كلام الشارح على ما اذا
جهل بعضه وسيأتي قريبا نقل ذلك عن غاية البيان تأمل **(قول الشارح)** لرضا عما به الاولى لرضا
المؤجر به لانه الطالب والعبرة برضاه باسقاط الزيادة لارضاه المطلوب **(قول الشارح)** لفساد التسمية
فان قيل مقتضى فساد التسمية وجوب أجر المثل بالغاما يبلغ فيما لو زاد على المسمى لفسادها أيضا يجاب

على ما يؤخذ من الكفاية بان الاسقاط وان كان في ضمن التسمية لكن لا يفسد بفسادها لرضاه يسقط
 الزيادة وعدم تقوم المنافع في نفسها اه وما قاله في الدرر اظهر ونصه وانما الزم اجر المثل في الفساد بهما
 بالغاما بلغ ولم يرد على المسمى في الفساد بغيرهما لان المنافع لا قيمة لها في انفسها عندنا وانما تقوم بالعقد أو
 شبهته فاذا لم تقوم في انفسها وجب الرجوع الى ما قومت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاهما باسقاطه
 واذا جهل المسمى أو عدمت التسمية انتفى المرجع ووجب الموجب الاصل وهو وجوب قيمته بالغة ما بلغت
 هكذا ينبغي أن يقرر هذا الكلام فان عبارات القوم مضطربة اه وانظر ما قاله الشرنبلالي فانه أو رد على
 قوله فان فسدت بالجهالة وعدم التسمية وجب اجر المثل الخ انه يرد عليه ما ذكره من مسئلة ترديد العمل اذ
 لا يتجاوز فيها المسمى مع أن فسادها بالجهالة المسمى وأورد على قوله والا أي وان لم تفسد به بل بالشرط أو
 الشيوع الخ انه يرد عليه ما قاله الزيلعي وقالوا اذا استأجر دارا على أن لا يسكنها المستأجر فسدت الاجارة
 ويجب عليه ان يسكنها اجر المثل بالغاما بلغ اه فهذه فسدت بالشرط وزيد فيها على المسمى اه (قول
 الشارح واستثنى الزيلعي الخ) عبارته فان كان الفساد بالجهالة المسمى أو لعدم التسمية يجب اجر المثل
 بالغاما بلغ وكذا اذا كان بعضه معلوما وبعضه غير معلوم مثل أن يسي دابه أو ثوبا أو يستأجر الدار على
 أجر معلومة بشرط أن يعمرها أو يرمها وقالوا اذا استأجر دارا على أن لا يسكنها الخ اه (قول ونظائر
 كلامه اختيار الشق الاول الخ) لا يخفى أن المفهوم من عبارة البصر أن الاستثناء الواقع في كلام الزيلعي
 غير صحيح لأنه ان كان المراد في هذه المسئلة أنه آجر بدون تسمية للاجرة أصلا فهي المسئلة المتقدمة وهي
 ما اذا فسدت الاجارة بعدم التسمية وان كانت الاجرة مسماة قالوا يجب اجر المثل لا يجاوز به المسمى على
 ما يحشه ولا يصح حل كلامه عليه فتعين حله على الاول ليصح قوله بالغاما بلغ وعبارة الخلاصة ليس فيها
 دلالة على اختيار الشق الاول وانما أفادت الفساد بهذا الشرط بدون أن يبين فيها حكم الاجرة ولا معنى
 لجعل الشرط المذكور بدلا ولا يقصد ذلك في كلام المتعاقدين أصلا بل البطل غير مسمى بالكلية ولا معنى
 أيضا لكونه غير معلوم اذا السكتى معلومة فكذا عدمها فالأصوب حينئذ للشرح أن يقول وحله في البصر
 على ما اذا لم توجد التسمية والاستدراك حينئذ بعبارة قاضيان ظاهر ووجه ارجاعه لجهالة المسمى على
 ما في شرح الجامع أنهم ما حيث تراضيا على أجر معلومة بشرط عدم السكتى يفوت الرضا بها على تقدير
 السكتى ويكون المؤجر طابا للزيادة وهي مجهولة بجهالة البعض (قول وقد ذكرها في الخلاصة الخ)
 أي ذكر هذه المسئلة بدون ذكر للاجرة وعبارتها استأجر دارا على أن لا يسكنها فهي فاسدة اه (قول فلا
 مفهوم له الخ) الظاهر اعتماد ما قاله الرضى من عدم الزيادة عليه فان الاصل العمل بالمفاهيم حيث لم
 يوجد ما يخالفها (قول ولو قال آجرتك سنة بألف كل شهر بمائة الخ) وذكرها في الخاتمة أيضا وقال
 فيها نوع اشكال وهو أنه لو جعل فسحا للاول وابتداء اجارة ينبغي أن يجوز في الشهر الاول ثم تتجدد بمجيء
 كل شهر ويكون لكل واحد الخيار عند تجديد كل شهر اه ويقال المراد أنها فسخ في حق الاجرة لا المدة
 فاسها لافسخ فيها بل هي سنة (قول فلو غلطنا قال آجر هو الاول) ولو ادعى آجر أنه قصد الفسخ وادعى
 المستأجر الغلط في التفسير فالقول قول الآجر كالتواضع على البيع تلجئة ثم باشر البيع مطلقا من غير شرط
 ثبت البيع مطلقا الا أن يتفق على أنهما باشرا على ما تواضعا كذلك ههنا اه خلاصة (قول فالهذور
 غير لازم واللازم غير محذور) وهو اجتماع عيدي الاضحى في السنة المعروفة وقوله واللازم غير محذور أي
 اجتماع عيدي الاضحى في سنة الاجارة (قول الشارح لأنه عليه الصلاة والسلام دخل حمام الخففة)

لا يصلح دليلا على جواز الاجارة بل على جواز الدخول (قول الشارح والمعتد أن لا كراهة الخ) بل
 الظاهر كراهة الدخول وان غض بصره ولم يكشف عورته لتحقق المعصية من غيره اذ يكره دخول المكان
 الذي فيه المعصية (قول للذكر والأنثى) أى يقال للرجل الحاضن لغيبه ظنرا كما يقال للانثى
 (قول بخلاف ما اذا استأجر أرضه ليرعى الكلا) فانه لا يجب قيمة الكلا لعدم ملكه وان كانت
 الاجارة فاسدة (قول وليس عليها أن ترضعه في منزل الاب الخ) بل لها أن تخرج به لمنزلها (قول
 قيل أجز ما مضى على الاب وما بقي في مال الصغير) تعبيره بقليل يفيد ضعفه ولذا قال السندی
 الصحيح أن الكل في مال الصبي (قول الأصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليها
 عندنا الخ) بخلاف ما لا يختص به المسلم كتعليم التوراة فانه يجوز كفاية وكذلك يجوز لبناء المسجد
 وأداء الزكاة وكتابة المصحف والفقه فانه يقدر عليها الاجير والاجر يكون للامر لوقوع الفعل عنه
 نيابة ولذا لا يشترط أهلية المأمور بل الامر حتى جاز أن يستأجر فيها من الزيلعي (قول الى عمرو بن
 أبي العاص) في الهداية والزيلعي عثمان الخ (قول واهذا تعين أهلية الخ) عبارة الهداية تعتبر الخ
 أى تعتبر أهلية العامل وتعتبر نيته أيضا ولوانتقل فعل المأمور الى الامر يشترط نية الامر وأهليته كما
 في الزكاة فانه يعتبر فيها نية الامر وأهليته حتى لو كان كافرا يصح أداء الزكاة لان المؤدى هو الامر
 وههنا بخلافه فعلم أن المؤدى هو المأمور اه كفاية (قول على خلاف في بعضه) فان صاحب الهداية
 مثلا استثنى جواز أخذ الاجرة على التعليم فيكون ماعدا باقيا عنده على أصل المذهب فيكون مخالفا
 لغيره في الامامة مثلا تأمل (قول فان الاستثناء من أدوات العموم الخ) أى انه اذا وقع الاستثناء في
 الكلام يكون المستثنى منه باقيا على عمومه فيما عدا المستثنى (قول لامعنى لهذه الوصية الخ) في القضية
 بنى مقبرة ووقف عليها ضيعة وشرط أن ثلاثة أرباعها للمتفقهة والربع على مصالح المقبرة وعلى من يقرأ
 عند قبره وجعل آخره للفقراء قال يحل لمن يقرأ عند قبره أخذ هذا المرسوم وقال بعضهم ان كان القارئ
 معينا يجوز والا لا قال شيخنا وقد أوضحه صاحب الجرفى كتاب الوقف اه أبو السعود في حواشى
 مسكين من الاجارة الفاسدة ونقله في حواشى الأشباه عن التارخانية اه ومن المعلوم أن الوصية
 أخت الوقف (قول الشارح لانه استأجره بجزء من عمله الخ) لان الخنطة انما تصير محمولة بعمل الاجير
 كالديق يوجب عمل الاجير (قول فلو خلطه بعد وطن الكل ثم أقرز الاجرة ورد الباقي جاز الخ) نعم
 لا يكون بمعنى قفيز الطحان لكن لا يستحق الأجر لكونه بالخلط صار مشتركا ولا أجر في العمل بالمشاركة
 ولو تحققت بعد العقد كما يأتى الآن يقال ان الشركة هنا شركة مجاورة ضرورة عدم امكان تمييز نصيب كل
 وفيما يأتى الشركة بينهم شركة ملك في جميع حبات وأجزاء محل العمل تأمل (قول وأجاب في الحواشى
 السعدية بقوله لعل الخ) لم يرتض جواب سعدى في تكمله الفتح وأجاب عن الاشكالين بقوله كل من
 اشكاله ساقط أما الاول فلانه لا ريب أن وضع المسئلة فيما اذا سلم الى الاجير كل الطعام كما يفصح عنه
 قولهم في تعليلها لان المستأجر ملك الاجر في الحال بالتجصيل وقد صرح بذلك كثير منهم صاحب النهاية
 ومعراج الدراية وأما الثانى فلأن المناقاة بين قولهم ملك الاجر في الحال وبين قولهم لا يستحق الاجر ممنوعة
 اذ معنى الاول أنه ملك الاجر ابتداء بموجب العقد وتسليم الاجر للاجير بالتجصيل ومعنى الثانى لا يستحق
 الاجر لبطان العقد قبل العمل بعد أن ملك الاجر بالتسليم بسبب أنه صار شريكا في الطعام قبل ايفاء شئ
 من العقود عليه ولا يذهب عليك أنه لا تنافي بين هذين المعنيين بل الاول منهما يؤدى الى الثانى ويدل على

هذا التوفيق قطعاً ما ذكره في النهاية نقلاً عن الجامع الكبير للسرخسي وصدر الإسلام الحميدي حيث قال وأما في المسئلة الثانية وهي ما إذا استأجر ليحمل نصفه إلى بغداد بنصفه الباقي ودفع إليه فاعلم أنه على سبيل التمثيل لنصف السكر من قبل أن البديل نصف كرم مطلق لأن نصف كرم محمول إلى بغداد فصار بتسليم السكر إليه مجعلاً للآجرة فملكها بنفس القبض وإذا ملكه بالتسليم بطل العقد قبل العمل لأنه صار شريراً كافي السكر قبل إيفاء شيء من المدة - قد وعليه وما قبل - بل التسليم في الآجرة بمنزلة ابتداء العقد فلا يبدأ العقد في المشتري بطلت فكذا هنا وإذا بطلت لم يجب الأجر إلى هنا لفظ النهاية وبهذا ظهر أنه لا حاجة إلى ما تعسفه بعض الفضلاء حيث قال لعل مرادهم إلى آخر عبارة سعدى (قوله) وكل ما أقضى وجوده إلى انتفاء لزومه فهو باطل) عبارة سعدى وكل لازم يؤدي فرض وجوده إلى انتفاء لازومه الخ (قوله) وأما الصحيح فملك الآجرة بالتجمل مع الإفراز الخ) مقتضى مانقوله الطوري عن النهاية عدم اشتراط الإفراز لملك الآجرة بالتجمل (قوله) وذكر في التارخانية عن شيخ الإسلام ما حاصله أن الفساد الخ) الذي في حواشي الأشياء عن شيخ الإسلام أنه إما أن يشترط الكراب في مدة الآجرة أو بعدها ففي الأول الآجرة فاسدة لأن مدة الآجرة مجهولة لأن مدة الكراب مجهولة تقبل وتكروهى مستتاة عن مدة الآجرة لأنه عامل في هذا الكراب لرب الأرض فتكون مدة المستثنى منه مجهولة وفي الوجه الثاني المسئلة على وجهين إما بأن يقول أجر تلك الأرض بكذا وإما بأن تكررها بعد انقضاء المدة فتردها على مكروبه أو يقول أجر تلكها بكذا على أن تكررها بعد ذلك ففي القسم الأول جازت الآجرة لأن جهالة وقت الكراب بعدها لا يوجب جهالة هذه الآجرة والكراب في نفسه معلوم يصلح أجراً وفي القسم الثاني لم تصح الآجرة لأنها صفة شرطت في صفقة فلا أطلق يجب أن تصح ويصرف إلى الكراب بعد انقضاء مدة الآجرة كذا في الوالاجية اهـ (قوله) ووجهه أن الكراب يكون حينئذ من الآجرة بخلاف ما لو كان في مدة الآجرة فإنه لم يتعوض أجراً فان المستأجر ينتفع به أيضاً (قوله) على فعل نفسه الخ) أصلها عن فعله لنفسه الخ كما هو كذلك في العناية (قوله) وعمله لغيره مبني على أمر مخالف للقياس الخ) للحاجة وهي تندفع بجعله عاملاً لنفسه لحصول مقصود المستأجر عناية (قوله) أقول انما ذكره ليفزع عليه الخ) اعتراض الشرنبلالي على قوله قضى الاجل فقول المحشي أقول انما الخ لا يصلح جواباً بل هو بيان لوجه زيادة الشارح قوله عاد صحيحاً وقوله ومنشأ الاعتراض الخ وارد بدون زيادة الشارح قوله عاد صحيحاً لأن وجوب المسمى لا يتوقف على مضي الاجل فان المقصد نفى وجوب أجر المثل لا إيجاب المسمى بتمامه ولو سلم ذلك لا يتوجه الاعتراض على المصنف بل على ما زاده الشارح وقوله فليس فيه الخ فيه تأمل فإنه لا شك أنه يفهم أنه لا يعود صحيحاً بدون مضيها إذا المفاهيم معتبرة (قوله) أفاده المصنف في الخ) المصنف لم يجزم بذلك بل قال بعد ذكر عبارة المضمرات قلت وما نقل عن قاضيان لعله في شرح الجامع الصغير والزوائد له وأما في فتاواه فقد صرح بعدم وجوب الآجرة على الزوج (قوله) ولو أجر أرضاً مع شرب أرض أخرى لا يجوز الخ) وجه الفرق ما في البرازية أن الشرب في البيع تبع من وجه أصل من وجه فمن حيث أنه يقوم بنفسه أصل ومن حيث أنه لا يقصد لعينه تبع فمن حيث أنه تبع لا يباع من غير أرض ومن حيث أنه أصل يجوز بيعه بخلاف ما يبيعه نظراً لكونه أصلاً والشرب في الآجرة تبع من كل وجه لأن الانتفاع بالأرض لا يتبها إلا به فلم يجز آجرة الشرب مع أرض أخرى كالم يجز بيع أطراف الحيوان تبعا لرقبة أخرى (قوله) أولسقى أرضها) عبارة البرازية أرضه

(باب ضمان الاجير)

(قوله ولولم يكن معناه ذلك بل اثبات الضمان فقط لزوم الخ) فيه أن الامام لا يقول بنفي الضمان على سبيل العموم بل يقول به في بعض الصور فلو أبقى الكلام على ظاهره لثم (قوله) فإن عباد كرم يظهر وجه الخ) عبارة سعدى فإن عباد كره الشارح لم يظهر وجه الخ وتبين وجه التقديم من كلام سعدى تأمل لكن ما قاله لا يتم مع ما تقدم عن الطوري من معنى الضمان فإنه عليه ليس خاصاً بالمشترك (قوله) قال الزيلعي معناه من لا يجب عليه الخ) لكن حل كلام المصنف على ما قاله الزيلعي يوجب التكرار فيه بما بعد الاول بخلاف الكثرة فإنه اقتصر فيه على الاول في كلام المصنف فلذا احتاج الزيلعي لتفسير معناه ليدخل باقي صور الاجير المشترك تأمل (قوله هو العمل أو أثره) أي العمل اذا شرط عليه أن يعمل بنفسه وأثره اذا لم يشترط أن يعمل بنفسه كفاية (قوله) وتقدم هناك أنه لو طلب الأجر اذا فرغ وسلمه فهلك قبل الخ) حقه أن له طلب الأجر اذا فرغ وسلمه فهلك قبل الخ (قوله) والأصل أن الاستئجار على عمل في محل الخ) ذكر هذا الأصل عقب قوله استأجره بديرهم على أن يجعل له قطناً معلوماً مسمى جازاً اذا كان القطن عنده وكذا ليقتصر له مائة ثوب هروى اذا كانت عنده (قوله) لكون المعقود عليه وهو المنفعة مضمونة بأجر المثل) أي بخلاف الصحيحة فإنها مضمونة بالمسمى ومن دليله ما على الضمان فيها أن الأجرة المسماة تكون في مقابلة الحفظ أيضاً وذلك من أن المعقود عليه الحفظ لان عقد المعاوضة يقتضى سلامة المعقود عليه من العيب فيكون المستحق عليه بالعقد حفظاً سليماً عن العيب الذي هو سبب الهلاك فيكون داخل تحت العقد فيضمن بالهلاك كافي الوديعة اذا كانت بأجر وهذا المعنى لا يوجد في الاجارة الفاسدة (قوله) ومعناه عمل في كل نصف بقول الخ) لكن في هذا خروج عما يقوله الفريقان ففيه ترك لجميع أقوال الصحابة نعم اذا قلنا انه حط للنصف وابقاء للنصف يكون عملاً بقول من يوجب الضمان (قوله) مذكوران في البرازية بالحرف مع زيادة في الجواب الخ) ليس في عبارة البرازية زيادة في الجواب بل ذكر بعد قوله فيجري فيها الجبر ما نصه ولا يرد ما قيل ان الصلح بعد دعوى البراءة في الأمانات لا يصح حتى لم يصح مع المودع وأجير الواحد بعد ما قال هلك أو رددت ولا ما قال في العون ربما لا يقبلان الخ (قوله) ذكرهما صاحب البرازية بعد قوله وبعضهم أفتوا بالصلح الخ) تمام عبارتهما عملاً بقولين ومعناه عمل في كل نصف بقول حيث حط النصف وأوجب النصف فان قلت كيف يجري الصلح جبراً الخ (قوله) لا يضمن في قول الامام) الظاهر أن قولهما كذلك اذا هلك لا بفعله ولا يمكن الاحتراز عنه (قوله) أقول ومقتضى كلامه الخ) أي فلم يتم ما قاله القهستاني من أن كلام الصدر غير مخالف لما في الكافي وقوله لا منافاة بين كلامهم غير ظاهر بالنسبة لكلام صدر الشريعة بل هو مخالف لكلامهم كما هو ظاهر تأمل (قوله) ويبقى مخالفاً الخ) أي كلام الصدر لكن افادة ما في الكافي أن العمل المتلف قد يكون غير معتاد غير مسلمة (قول الشارح وفي المنية هذا اذا لم يكن رب المتاع الخ) قال الرضوي ينبغي أن يحمل ما في المنية على ما اذا كان المتاع تحت يد مالكه أو وكيله والمعتاد الآن أن صاحب السفينة يتسلم المتاع ويضعه في مكان لا يصل اليه مالكه ولا يعرف محله فينبغي أن لا يجعل مثل هذا في يده بل يكون مضموناً على الملاح فليحذر اهـ (قوله) وكان بأمر الخ) لعله وان كان الخ (قوله) قيده لما في البدائع وان جملة الى بيت صاحبه الخ) وفي السندى لو سقط من رأسه برلق رجله بعدما انتهى الى

الى المكان المشروط فانكسر فله الأجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي مساعد النيسابوري وهذا
الذى حكى عن القاضي يوافق قول محمد آخره فأما على قول أبي يوسف وهو قول محمد أولاً لا يجب أن يكون
ضامنا ولو انتهى الى المقصد كما في الذخيرة وعلل في العمادية عدم الضمان بأنه لما انتهى الى المكان
المشروط لم يبق الجمل مضمونا عليه لوجوب جميع الأجر فصار الجمل مسلما الى صاحبه والمتولد من عمل
غير مضمون لا يكون مضمونا اهـ (قول اذ لم يتعمد قتله الخ) فيه أن الشرط في العمد الموجب للقصاص
تعمد الضرب لا القتل كما يأتي في الجنايات وهنا وجد تعمد الضرب ولذا وجب القصاص في مسئلة النائم
ولعل المسئلة خلافية وفي شرح الوهبانية من الجنايات وجه وجوب القصاص في مسئلة النائم أن آلة
الفصاد آلة جارحة وأصاب بها مكانا يزهدق بخروج الدم منه الروح عمدا اهـ ومعلوم أن اذن الصغير
والعبد غير معتبر فلا يصلح شبهة لسقوط القود تأمل وانظر ما يأتي في الجنايات (قول وفيه أنه اذا
استؤجر شهرا لرعى الغنم كان خاصا الخ) فيه أنه لا بد في الأجير الخاص من ذكر التخصيص لفظا كما لو استأجره
لرعى غنمه شهرا بدرهم وزاد ولا رعى غنم غيرى أو ما يدل عليه بدون ذكره مادة التخصيص كما في المثال
الذى أورده فانه لما قال استأجرتك شهرا لرعى الغنم بدون أن يسميها كان العقد واردا على منفعة الاجير
هذه المدة وهذا عين التخصيص وقوله بعده لرعى الغنم كأنه لم يذ كر لجهالته وان كان معلوما كان فاسدا
على ما تقدم تأمل (قول فيخالف ما هنا الخ) قد يقال ما هنا مبني على قول الصاحبين (قول فلا يتغير
أول كلامه بالاحتمال ما لم يكن بخلافه) عبارة الدرر ما لم يصرح بخلافه (قول قوله ولو عمل نقص
من أجرته الخ) تقدم أن الظن اذا كانت أجير وحده وأجرت نفسها وأرضعت الصغيرين تستحق
الاجر كاملا على الفريقين من حيث انها يمكنها ابقاء العمل لهما وذكرا السندی عن الهندية ليس للرعى
اذا كان خاصا أن يرعى غنم غيره بأجر فلو أنه أجر نفسه لعمل الرعى ومضى على ذلك شهور ولم يعلم الاو ل فله
الاجر كاملا على كل واحد منهما لا يتصدق بشئ من ذلك الا أنه يأتي في الذخيرة وفي الوالولية بخلاف
ما اذا استأجره يوما للحصاد وللخدمة فخصد في بعض اليوم أو خدم لغيره لا يستحق الاجر كمالا ويأثم
اهـ (قول ومقاده أن بين الخاص والوحد عموما مطلقا الخ) فيما قاله نظروا كل بمعنى الآخر يطلق على
ما يطلق عليه الآخر بلا فرق ويدل لذلك ما نقله ط عن المغرب أجيرا لوحد على الاضافة بخلاف
الاجير المشترك والمراد به من يعمل لواحد أو ما في حكمه وما نقله عن الجوى عن البرازية أجيرا لوحد قد
يكون لرجلين اهـ وليس فيما نقله ما يدل على العموم المطلق (قول وان شرط أن يأتيه بسمته ما هلك)
أى ان هذا الشرط غير معتبر فيصدق في دعوى الهلاك وان لم يأتيه بالسمة (قول كقولهم انها تستحق
الاجر على الفريقين الخ) استحقاقها الأجر على الفريقين لا يدل على أنها أجير مشترك كما يعلم مما قد منا
قبل هذا على أن الاول كذلك لا يدل على أنها أجير وحدها ولو كانت أجيرا مشتركا لا تضمن الآدمي اذ
لا يضمن الا بالجناية ولم توجد ولا ما يدل عليه لانه ليس محل العمل (قول قلت انما يظهر هذا على القول
بأنه أجير مشترك) بل لا يظهر عليه أيضا لانه لم يسرق من خارجها بل من داخلها فهذه نظير النقب
ويدل لذلك ما ذكره بقوله اذا لاموال الخ وما في نور العين استؤجر على حفظ خان فسرق من الخان شئ
قال الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر لا يضمن اذا الحارس يحرس الابواب أما الاموال فمحفوظة في البيوت
وهي في يدي ملاكها (قول اللهم الا أن يقال اذا كسر القفل الخ) واجمع لقوله قلت انما الخ لا لقوله نعم
يشكل الخ كما هو ظاهر وحينئذ فالاشكال باق على حاله وقد يقال في دفعه ان العلة الموجبة للضمان في

المشتركة متحققة في الاجير الخاص اذا كان لالواحد فيكون مستثنى من قولهم الاجير الخاص لا يضمن مع أن الهلاك في مسألة التارخائية بعمله وهو السوق بخلافه في مسألة الحارس فانه لا يضمن عمله **(قول)** وجه ظاهر الرواية أنه اجتمع في الغد تسميتان (الخ) عبارة الكفاية وجه هذه الرواية أن الواجب في الفاسدة أجر المثل لا يزاد على المسمى والمسمى في اليوم الثاني نصف درهم فأما الدرهم فهو مسمى في اليوم الاول ولا يقال التسمية الاولى باقية في اليوم الثاني لان اعتبار المصريح اولى من غيره والمصريح نصف درهم لا الدرهم وجه ظاهر الرواية أنه اجتمع في الغد تسميتان (الخ) **(قول)** وظاهر هذا الصنيع (الخ) أي حيث اعتبر حاله كما في ط **(قول)** لانه تعذر طمعا في الاجر (الخ) أي هو تعذر يمكنه الاحتراز عنه في الجملة **(قول الشارح)** لان موثته عليه مع عدم جريان العرف باستخدامه في الحضر فقط بخلاف المستأجر لكن ذكر المصنف في الوصايا أنه ليس له اخراجه الا أن يكون أهله في مكان آخر فله اخراجه اليه ان خرج من الثالث **(قول)** وهذه مكررة مع قوله ولا يسترد مستأجر (الخ) قد يقال ان العبارة الاولى انما أفادت صحة القبض بالنسبة لما بين العبد والمستأجر وهذه أفادت صحته بالنسبة للولى **(قول)** قوله صح على الترتيب أي لانه لما قال شهرا بأربعة انصرف الى ما يلي العقد تحري باللحظة كالوسكت واذا انصرف الاول الى ما يلي العقد انصرف الثاني الى ما يلي الاول تحريا للجواز لانه أقرب الاوقات اليه فصار كمالو صرح به اه زيلعي **(قول)** وجوابه أنه يستحقه بالسبب السابق (الخ) قال المقدسي فيه أنهم قالوا لا يجب الاجر بالعقد بل بالتجمل اه وفيه أن المذكور في كلامهم أن الاجرة لا تملك بالعقد بل بالتجمل أو شرطه أو الاستيفاء والكلام في الملك غيره في الوجوب اه ط وفيه أنهم لا يحب ولا تملك الا بأحد ما ذكر حتى لا يعتق قريب المؤجر لو كان أجرة ولا تملك المطالبة بتسليمها للحال كما تقدم فهذا يفيد في الملك والوجوب والذي في العناية أن الموجب للاستحقاق هو العقد مع تسليم العبد في المدة ولكن تعارض كلامهما في اعتراض ما يوجب السقوط بفعل الحال من جملة الكلام المؤجر لا موجباً للاستحقاق فهي في الحقيقة دافعة لاستحقاق السقوط بعد الثبوت لا موجبة اه **(قول)** بأن صرح (الخ) أي ابتداء فلا ينافي ما في الشارح **(قول)** والظاهر أن هذا مبني على قول المتقدمين بأن منافع (الخ) ما استظهره غير موافق لقوله الفتوى على لزوم الأجر اذ لو كان مبنياً على قول المتقدمين لم يجب الاجر على كل حال ولا يستقيم الاستثناء في كلامه وما يأتي في الغصب يوافق ما ذكرهنا **(قول الشارح)** وكذا مال الينيم (الخ) أي في وجوب الأجر

(باب فسخ الاجارة)

(قول) ظاهره أنه شرط في خيار الشرط (الخ) الاعتراض على الشارح غير متوجه على زيادة الواو والعاطفة في قوله وبخيار شرط ومتوجه على حذفها كما هو نسخ الخط **(قول)** فلو فسخ في الثالث منها لم يجب أجر اليومين (الخ) لانه لا يتمكن من استيفاء المنفعة لانه لو انتفع بطل خياره **(قول)** وفيه اشعار بأنه لا يشترط حضور صاحبه (الخ) أي في كلام الوقاية حيث قال وتفسخ بخيار الشرط بفعل ولايته للمستأجر ولم يوقفه على قضاء أو رضا **(قول)** وينبغي أن يكون فيه خلاف خيار الشرط قهستاني مما يقوى ما في القهستاني ما تقدم في البيوع اذا فسخ من له خيار الشرط لا يصح الا اذا علم الآخر في المدة عند الطرفين ويصح عند الثاني وان خيار الرؤية على هذا الخلاف اه وأقاد السندی أنه لا يتوقف الفسخ فيها على القضاء اتفاقاً

كالبيع **(قوله)** وقيل بقدر حصة ما انقطع من الماء (أي يتقرر بكم يسكن هذا المحل مجردا عن الماء
 غيب **(قوله)** أنه خلاف ظاهر الرواية فتأمل) الظاهر ابقاء عبارة الجوهرية على إطلاقها حتى يوجد
 نص يفيد اختلاف الرواية كما في مسألة الدار إذا انهدم بعضها تأمل **(قوله)** وإن استأجرها بشربها
 سقط عنه الأجر (الح) أي بانقطاع الشرب بخلاف مسألة الشارح فإن مدار السقوط على انقطاع ماء
 النهر على وجه لا يرجح منه السقي كذا تنقيده عبارة الهندية ونصها إذا استأجر من آخر أرضا وزرعها ولم
 يجد ماء ليسقيها فيبس الزرع قال إن كان استأجرها بغير شربها ولم ينقطع ماء النهر الذي يرجح منه
 السقي فعليه الأجر وإن انقطع كان له الخيار وإن استأجرها بشربها فانقطع الشرب عنها في يوم فسد
 الزرع من انقطاع الشرب فالأجر عنه ساقط كذا في الكبرى اهـ **(قوله)** والظاهر أن المراد بالرفق به
 الارتفاق (الح) الظاهر أن مسألة الحمام يقال فيها ما قيل في مسألة الرعي ويأتي فيها الخلاف السابق
 وأن الأجر بتمامه يسقط بدون إيجاب أجر منفعة السكنى على الأصح **(قوله)** يشعر بأن منفعة غير الطعن
 معقود عليها (الح) بحمل ما في التبيين على رواية القدوري كما قدمه المحشي بزول اشكاله وقوله فإذا
 استوفاه ذكر على سبيل التفريع لا التقييد فلا حاجة حيث لا دعوى أن السكنى معقود عليها قصد ابل
 هي معقود عليها تبعاً كما أن ما تقدم عن الحلواني مبنى على هذه الرواية **(قوله)** بخلاف تطيين جدرانها
 هو محل بها في عرفنا **(قوله)** وبغرم قيمة التراب (الح) أي إن كان له قيمة **(قول الشارح)** وله أن ينفرد
 بالفسخ بلا قضاء أي في صورة حاجة الدار إلى الإصلاح واحتياج بدها ونحوه إلى الإصلاح ونحو ذلك
(قوله) حتى لو باع المؤجر دكانه قبل القضاء (الح) أي قبل علمه بالفسخ والافالفسخ يكون بالرضا وبيعه له
 بعد علمه بالفسخ يكون رضاه **(قوله)** أولي قصر أي بالنشاء مثلاً لا الماء كما يظهر **(قوله)** ولكل مرجع لم
 يظهر المرجع للثاني بل لا يصح **(قوله)** باعتبار أنه قد لا يصدق على عدم مال آخر العلة تنفيده أنه لا تفسخ
 الإجارة فيما يصدق فيه على عدم مال آخر لعدم الحبس **(قوله)** غير مسلم فيه أن الخاتون استحسنت هذا
 القيد وذكر أنه غريب لم يقف عليه وهذا لا يوجب الرد عليه بأنه غير مسلم **(قوله)** والفرق إمكان إكراه
 الدار لا الدابة (الح) هذا الفرق يفيد أن إرادة سفر مستأجر الدار ليس بعذر وهو خلاف الآتي في الشارح
(قوله) فن الظن أنه ينتقض بموت المزارع (الح) أي فيما إذا استأجر أرضاً فزرع فيها ثم مات قبل انقضاء
 المدة كان على ورثته ما سقى من الأجر إلى أن يدرك الزرع كما في الهندية **(قوله)** نعم يشكّل بموت المعقود
 عليه (الح) الأشكال وارد على قولهم الإجارة تنعقد ابتداء بالعذر فإن من استأجر سقينة شهراً فمضت المدة
 في وسط البصر فانه تنعقد بينهما إجارة مبتدأة ومقتضى هذا أن تنعقد إجارة أخرى في موت الدابة المعينة
 إذا وجدت دابة أخرى للعذر **(قوله)** هذا إذا كان في موضع يخاف أن ينقطع به (الح) بأن لا يجد دابة
 أخرى في وسط الطريق قالوا لو وجد دابة أخرى يحمل عليها متاعه تنقض الإجارة **(قوله)** ومثله لو تقاضاه
 ولي اليتيم (الح) على ما عتمده وهو كالوقف لا يلزم فيه التقاضي **(قول الشارح)** لأنه فصل بمقتضيه
 لا يخفى أن الشافعي وإن قال بعدم الانقضاء بالموت لا يلزم الخنق أن يجري على مقتضاه بل يخبر بذهب
 اهـ سندی **(قول الشارح)** لاتفاقهم على عدم عتق قريب الوكيل (الح) لا يخفى أن ما ذكره الرملي
 لا يصلح رداعلي المنع من أن ما ذكره مني على ما قاله الكرخي بل صريح ما نقله لا يتأتى الأعلى قوله وعدم
 العتق وفساد النكاح على الوكيل على قوله شيء آخر ثم رأيت في تمة الفتاوى من كتاب الوقف ما يدل على
 البناء المذكور حيث قال الإجارة تبطل بموت الوكيل بالاستجار بخلاف الوكيل بالإجارة لأن الوكيل

بالاستجار حاله كحال الوكيل بشراء الأعيان لان المنافع لها حكم الأعيان فيعتبر الموكل كأنه يملك من جهة الوكيل فيكون للوكيل حكم المالك أما الوكيل بالاجارة فليس له حكم المالك لان المنافع تتولد من دار هي للوكل اه (قول) والثانية اذا استأجر الناظر الخ يظهر فيما لو أذنه الموقوف عليه بهذه الاجارة والا فالناظر لا يملكها لعدم ولايته على صرف الغلة لغير مستحقها بدون اذنه تأمل نعم يظهر تصويرها فيما لو استأجر عاملا للوقف ثم مات (قول) لكن لا يخفى أن التسليم ليس شرطا لصحة العقد الخ لا يخفى أن الكلام ليس في صحة العقد بل في لزوم الأجر والتسليم ليس بشرط لوجوبه بل التمكن من الانتفاع ولا يتحقق التمكن مع البعد نعم على ما في فتاوى قارئ الهداية يقيده كلام الأشياء بما اذا لم يعرض مدة الخ

(مسائل شتى)

(قول) أقول لكن هذا حيث زالت الخ وعلى هذا يكون مفهوم كلام المصنف وهو ما لو كان الوضع بدون حق اذا تعدت الى شئ في مكان آخر وأحرقت فيه تفصيل وبه يسقط كلام الرملي وحيث نذر لأمواخذة على المصنف (قول) فلو نذر حرجا أحداهما على الأخرى وانكسرت المتدحرجة ضمن صاحب الواقعة ولو انكسرت الواقعة ضمن صاحب المتدحرجة لعدم انتساخ فعله بخلاف ما لو عطبت الدابة الواقعة فانه لا ضمان على رب الدابة الآتية لها لا انتساخ فعله باتيانها (قول) زاد في نور العيون عن الخاتمة بعد قوله ضمن الخ) أى لفظ ضمن الأول (قول) ولك أن تقول اذا أنكر الخ يظهر ما قاله السائحاني اذا أنكر الغصب مع ادعائه له فيقال انه سكن بتأويل ملك وبدونه يلزم الأجر لعدم التأويل لانهم انما استثنوا عدم الأجرة في المعذا اذا كان مع التأويل وفيما عداه يجب الأجرة (قول السارح) ما لم يظهر المنع) أى من الأمر في قبض الوكيل فلو قبضه الوكيل بعد ما منعه الأمر عن القبض حتى مضت المدة فالأجر على الوكيل ولا رجوع له على الموكل لانه بمنعه انتفى كونه قابضا حكاه سندی (قول) أخذ من قواهم من عقد الاجارة لغيره لا تنفسخ بموته الخ الحق أن ما أخذ السائحاني غير مفيد للدعي من الانفساخ نعم ما قدمه عن العلامة قاسم بفسده فان بتقرير السلطان المفرغ يكون قد أخرج المفرغ تأمل (قول) ولانه يحتاج في الدابة الخ هذا التعليل مستقيم دون ما قبله (قول) فالاجارة باطلة لان الدلالة والاشارة ليست بعمل الخ عبارة الولو الجلية على ما نقله الجوى لان المستأجر ليس بمعلوم والدلالة والاشارة ليست بعمل الخ (قول) والجواب عما قاله ما ذكره الشيخ شرف الدين من أنه الخ رده في تنوير الاذهان والبصائر بأنه ليس بشئ لان وجوب أجر المثل معلل بأن ذلك عمل يستحق يعقد الاجارة الا أنه غير مقدر بقدر فيجب أجر المثل لا بمجرد حضوره وقبوله خطاب الأمير كما نقله الجوى وأبو السعود وقال لعل الأولى تعليل الصحة في مسألة أمير السرية بخصوصها بالحاجة الى اعانة الدال على هذه المصلحة العامة استحسانا وان كان القياس خلافه اه وفي البحر من اللفظة نقلا عن التارخانية لوقال من وجده فله كذا فأقضى به انسان استحق أجر المثل وعلمه في المحيط عازي لا كرنى بأنها اجارة فاسدة فهذا الفرع نظير فرع السير الكبير ويدل لما بحثه في الاشياء من وجوب أجر المثل وكأن الوجه الحاجة الى الاعانة ويكون في المسئلة روايتان وان نظري في البحر فيما نقله بأنه لا قبول لهذه الاجارة أصلا (قول) من أنه يتعين هذا الشخص الخ بأن يكون من قبيل استعمال العام في الخاص مجازا كما في أبي السعود (قول السارح) هذا قوله ما وهو المختار (ما ذكره من اختيار قوله ما وما نقله الطحاوي عن المضمرات من أن عليه الفتوى بردهما تقدم عن قاسم

من أن تصحيح المغنى لقوله ما مجهول القائل اه نعم قول الامام صحيح أيضا تأمل (قول الشارح * ولو كان في بعض الطريق ومؤجر *) أي كان معه فهو مبتدأ وخبره محذوف ويحتمل أن يكون قوله ولو في بعض الطريق من تمة المسئلة السابقة وصورته حيث نذر جل اكترى دواب لجل بضائع التجارة عليها الى كوفة مثلاً فترك التجارة بعد ما سافر بعض الطريق كان للاستأجر أو المؤجر الفسخ فيما اكتراه من الدواب ويكون قوله ومؤجر مبتدأ وخبره الجملة بعده اه سندی لكن ثبوت الفسخ للمؤجر على الاحتمال الثاني محل نظر بل هو للاستأجر فقط كما أنه كذلك لو مات بعض الابل المعينة لتفريق الصفقة عليه فاذا المتعين الاحتمال الاول وقوله وأطلق يعقوب أي الفسخ للمؤجر بموت الابل سواء المعينة وغيرها فاثبت له في المعينة وغيرها قال ابن وهبان في شرحه فهم من اسناد الفعل الى المكترى أن الكارى لا يملك الفسخ الا في صور منها لو وقعت الاجارة على دواب بعينها لجل المتاع فانت انقضت الاجارة بخلاف ما لو وقعت على دواب لا بعينها فانت لا تنسخ اذا العقد لم يقع عليها وعلى الآخر أن يأتي غيرها وعن أبي يوسف ان المؤجر حق الفسخ أيضا ومنها لو مرض المؤجر في هذه الصورة ذكر القدوري أن له حق الفسخ وهو خلاف رواية الاصل ومنها ما عن أبي يوسف في امرأة ولدت يوم النحر قبل أن تطوف طواف الزيارة وأبى الجمال أن يقيم معها مدة النفاس فهذا عذر للجمال في فسخ الاجارة ولو ولدت قبل يوم النحر وبقي من مدة نفاسها مدة الحيض عشرة أيام أو أقل أجبر بالجمال على المقام معها كل ذلك ذكره صاحب المحيط

مطلب الصور التي يملك
الكارى فيها الفسخ

(كتاب المكاتب)

(قوله لان نسبة الذاتيات أولى من العريضات كما حققه في العناية) عبارة العناية وذ كرفي بعض الشروح لو ذكر كتاب المكاتب عقب كتاب العتاق كان أنسب ولهذا ذكره الحاكم الشهيد في الكافي عقب كتاب العتاق لان الكتابة ما لها الولاء والولاء محكم من أحكام العتق أيضا اه وليس كذلك لان العتق اخراج الرقبة عن الملك بلا عوض والكتابة ليست كذلك بل فيها ملك الرقبة لشخص ومنفعته لغيره وهو أنسب للاجارة لان نسبة الذاتيات أولى من العريضات وقدم الاجارة لشبهها بالبيع من حيث التملك والشرايط فكان أنسب بالتقديم والكتابة عقدين المولى وعبد بلفظ الكتابة أو ما يؤدى معناه من كل وجه اه ومراده ببعض الشروح غاية البيان وعبارته كافي الخواشي السعدية ولهذا ذكر الحاكم الشهيد في الكافي كتاب المكاتب وكتاب الولاء عقب كتاب العتاق لان الكتابة ما لها العتق بحال والولاء حكم من أحكام العتق أيضا اه وبهذا يظهر لك تصرف الشارح في عبارته الى ما لا يرضاه صاحبه فان ذكر الولاء لبيان مناسبه العتاق لبيان مناسبه المكاتب العتاق وقوله والكتابة ليست كذلك ان أراد أنها الاخراج فيها فهو كالمكابة ألا يرى أنه اخراج اليد حلالا والرقبة ما لا وان أراد أنها ليست بلا عوض فسلم ولا عس الحاجة الى المناسبة في جميع أجزائه مفهومه مع أن اعتبار انتفاء العوض في مفهوم العتق غير مسلم أيضا وكيف والعتق على مال باب من أبوابه اه سندی (قول الشارح لان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة) لعل مرادهم الضم ما لا فاته اذا أدى البدل اجتمع لحرية اليد مع حرية الرقبة ولا يخفى أن الشيء يتقرر بانتهائه (قوله وهذه شروط انعقاد الخ) فيه أن البلوغ والملك أو الولاية من شروط النفاذ نعم العقل شرط انعقاد (قوله فلو أدى القابل عن الصغير) أي العاقل (قوله لان

فيه الغاء الشرط الخ) لا يكون فيه ذلك الا اذا كانت الاباحة بمعنى الجواز والافعال المانع من تقييدها
 بالعلم بالخير **(قول وقيل المال)** أى أن يكون كسواً يقدر على أداء المال الذى هو البذل **(قول)**
 الشارح وتعامه في التارخانية **(قول)** نحوه ما نقله السندى عن خزائن المفتين رجل كاتب نصف عبده
 صار نصفه مكاتباً لا غير فاذا أراد العبد أن يخرج من المصر فليس له أن يمنع منه ذلك وإن أراد أن
 يستخدمه يوماً ويخلي عنه يوماً فله ذلك في القياس وفي الاستحسان لا تعرض له في شيء حتى يؤدي أو يهجر
(قول) وفي الأماة عشر القيمة لو بكر الخ) خلاف المعتمد بل مهر مثلها كما تقدم في باب المهر **(قول)**
 وعليه فلم يظهر بين الكتابين فرق فليتأمل) الظاهر أن في المسئلة اختلاف الرواية فها مشى عليه
 المتون ما في المصنف من لزوم العقر بوطء المولى لها الخ ومقتضاه أنها لو وطئت بشبهة يكون العقر لها
 ويدل عليه تعليل الهداية بقوله لأنها صارت أخص بأجزائها وذكر في المنيع مانعها وأما وجوب
 العقر بوطء مكاتبته فلأنها أحق بمنافعها وأجزائها ولهذا لو وطئت بشبهة أو جنى عليها كان عقرها
 وأرش الجناية لها ومنافع البضع ملحقه بالأجزاء والاعيان ولهذا لو استحققت الأمة غرم المشتري العقر
 وقيمة الولد دون المنفعة ولو كانت في حكم المنفعة لما غرم **(قول)** فلو كاتبه على عين في يد العبد من جملة
 كسبه فيمروا بآياتان في رواية يجوز لانه كاتبه على بدل معلوم يقدر على تسليمه وفي رواية لا يجوز
 لأن المولى كاتبه على مال نفسه ولو كاتبه على دراهم اكتسبها قبل العقد جاز باتفاق الروايات لأنها
 لا تتعين في المعاوضات اهـ سندى **(قول)** وأما مسألة الوصيف فظاهر كلام الزيلعي أنه باطل
 مقتضى تعليله بالجهالة أن تكون فاسدة كالمالك كاتبه على قيمة نفسه تأمل **(قول)** تقييد لقوله فان أدى
 لا لقوله عتق لانفهامه الخ) أى انفهام تقييد العتق بما ذكر من تقييد الاداء به والظاهر صحة رجوعه
 لكل منهما واذا قيد به أحدهما بعينه لا حاجة لتقييد الآخر لانفهام التقييد من مقابله تأمل **(قول)**
 على ألف رطل الخ) لعله ورطل بالعطف **(قول)** فقد سمي النوع جنساً الخ) في الكلام قلب وكذا
 ما بعده **(قول)** فلا مخالفة في الحكم) أى بل في الإطلاق فعلى الأول الفرس جنس وعلى ما في الاختيار
 نوع وقال في غاية البيان أراد صاحب الهداية بالجنس ما أراد أهله النحوي وهو ما علق على شيء لا بعينه
 والألف فرس والعبد ليس بالجنس اهـ **(قول)** وفيه كلام يعلم من الشرنبلالية) ما قاله في الشرنبلالية
 وارد على عبارتي الشارح والدرر فإن فيها مانع قال في الهداية الكتابة تشبه البيع بمعنى انتهاء
 لانها مبادلة مال بالمال وتشبه النكاح الخ فكتب الشرنبلالي أن صاحب الهداية لم يعن شبه الكتابة
 بالبيع من هذا القبيل بل من حيث المعاوضة وعدم صحتهما بالبدل واحتمال الفسخ كما ذكره في
 العناية الى آخر ما ذكره

(باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله)

(قول) يعنى الحرية المنتظرة الخ) وفي السندى عن الرحتى يعنى أن الامنة تثبت لها الحرية من قبل
 السيد لاستيلائه فاستمتع على المكاتب بيعها حيث ملكها مع ولدها منه لانه باءه تثبت أمومية الولد
 ولا يتأتى ذلك مع الزوج لانه لا تثبت له الحرية ولا سيها من قبل الزوجة وليس لنا أبو ولد كما تكون الامنة أم
 ولد **(قول)** وبه يندفع الاشكال) فيه أن محمداً وإن قال بالتفصيل كما نقله عنه لسكنهما لا يقولان به بل يقولان
 لا يجب المال في حق المولى مع اذنه بالنكاح أيضاً كما يفيد ما في الهداية وشرح الجامع كما ذكره في العناية

فيأتي اشكاله بأنه كيف لا يكون مقاسا على الحر ويطلب به في الحال مع أنه لزمه بسبب إذن فيه المولى فقد وجدت المساواة بين المقيس والمقيس عليه **(قول)** اعترضه في الشربلالية بان الاستحقاق يمنع صحة الشراء) فيه أن الاستحقاق يمنع النفاذ لا الصحة فاعتراض الشربلالي مدفوع تأمل **(قول)** وهذا العقر من توابعها الخ) لان المشتري لا يسلم في كل مرة بل يجوز أن يستحق فكان العقر من توابعها لانه لولا الشراء لوجب الحد وما يجب بسبب الشراء يكون حكمه حكم التجارة وان كان مقابلا لعمال ليس بحال **(قول)** أو بان تلد لا أكثر من ستة أشهر منذ كاتبها الخ) الاظهر أن يقول أو بان تلد لستين فأكثر منذ كاتبها فانه حينئذ يتيقن أنه حال الكتابة وأما اذا ولدت لا أكثر من ستة أشهر منذ كاتبها فيحتمل أنه من وطء حادث بعدها ويحتمل أنه من سابق عليها فلا يجب العقر عليه بالشك مع عدم اقراره به تأمل ومافاله المحشى قال السندی هو المنقول عن الاتفاق وغيره والذي رأيته في غاية البيان عن شرح الطحاوي المكتوبة اذا جاءت بولد لسته أشهر أو أكثر وأقل فادعاء المولى ثبت بنسبه صدقته أولا فان شاعت مضت على الكتابة وتأخذ العقر اذا كان العلوق في حال الكتابة اه وهذا لا يدل لما قاله السندی **(قول)** وقول صاحب الهداية مع سلامة الاكساب له يفهم منه أن الخ) يوافقه ما في الزيلعي وبالتأمل فيما ذكره في الغاية من النقول لم يوجد فيها تعرض لحكم الاكساب أصلا **(قول)** لانه اعتياض عن الاجل الخ) لانه لما أدى جسمائة كانت بمقابله جسمائة من الالف التي في ذمته والجسمائة الاخرى تسلم للمكاتب بالاجل وانه ليس بحال كفاية **(قول)** كما يشهد به السباق الخ) لم يوجد في السباق ما يشهد لما قاله **(قول)** يفهم منه بعد قوله وقبل الرجل أنه الخ) الاحتياج للقبول انما يظهر فيما اذا لم يأت بالتعليق لافيا اذا أتى به على أنه لو أدى حالا يظهر أنه يكون قائما مقام القبول كافي البيع **(قول)** والغائب متبرع به غير مضطر اليه) فان قيل الغائب ههنا كمعير الرهن ومعير الرهن مضطر ولهذا يرجع على المستعير بما أدى فكيف قال غير مضطر اليه فالجواب أنه كهذا في جواز الاداء من غير دين عليه لافي الاضطراب فان الاضطراب انما هو اذا فات له شيء حاصل وههنا ليس كذلك انما هو بعرضية أنه يحصل له الحرية وهو كما يقال عدم الربح لا يسمى خسرانا فان قيل حق الحرية حاصل بالكتابة ورعا فاته ولم يؤد فكان مضطرا أجيب بأنه متوهم وحق الرجوع لم يكن ثابتا فلا يثبت به اه عناية **(قول)** لانه دخل مقصودا بخلاف المولود في الكتابة الخ) عدل في الكفاية للحلول فيما لو أعتق الحاضر بان الاجل كان مشروطا له دون الغائب اه وعلل عزمي نقلا عن الكافي بما علله به في الكفاية ولا يظهر ما علل به المحشى تأمل

﴿ باب كتابة العبد المشترك ﴾

(قول) ولانما فاق لما في الكفاية حيث قال الخ) فيه أنه على ما قاله الزيلعي التباعد انما هو على المكاتب وهو قضى به دينه فالقابض حينئذ لم يكن متبرعا عليه بل أخذه في مقابلة دينه **(قول)** والاحسن ما أجاب به في المبسوط) في هذا الجواب تأمل فانه بالتجيزيين أنها أم ولد الاول وتبين أن الثاني وطئها مع كونها أم ولد فيكون ولدها الثاني حكمه حكمها وكيف يصح أن يقال علق حرامع أنه لا ملك له فيها وأيضا اذا كان الامام قائلا بعدم تقوم أم الولد يكون قائلا بعدم تقوم الولد اذا علق حرا بالاولى تأمل

﴿ باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى ﴾

(قول) لتعارض الآثار) وفي السندی والمروى عن علي يقيد اثبات الفسخ اذا تولى عليه نجهان فلا ينفى

ثبوت الفسخ قبله وقال في العناية الجواب ما أشار إليه فخر الإسلام أنه معلق بشرطين والمعلق بهما لا ينزل عند أحدهما كان دخلت هذين الدارين فأنت طالق اه **(قول لا كالمشتري)** حقه حذف لا والبيان بالواو بدلا عنها الآن يقال مراده بقوله لا كالمشتري أي عند الامام **(قول فلما كان الصغير تابعه قيد بالكبير لتظهر الفائدة)** أي أن الكبير محل توهم استقلاله بسبب كبره فقيه بذكره ملدفع هذا التوهم ويعلم منه حكم الصغير التابع بالاولى **(قول ومقتضاه أن الدين ليس بقيد الخ)** ما ذكره الشارح من قوله قيد بالدين الخ هو عبارة الكفاية وعبارة الكثر والهداية كعبارة المصنف مقيدة بالدين وما نقله عن الزيلعي ذكره بعد ذكر الفرق بين هذه المسئلة والتي بعدها فتأمل مع ما ذكره **(قول يعني اختصموا بعد موت الولد في ارثه الخ)** ليس ذلك بتعيين فلو اختصموا في حياة الولد بعد موت أبيه فقال موالى الام نحن أحق بالنظر إليه وادعى موالى الاب كان الحكم كذلك اه رضى كما نقله السندی **(قول لانه لا خبث في نفس الصدقة وانما الخبث في فعل الآخذ الخ)** أقول فعلى هذا الواجح الفقير للفقير أو الهاشمي ينبغي أن يطيب لهما عنده إذا أخذ منهما كما لا يخفى اه سعدى ورده في كملة الفسخ بقوله أقول ان لم يوجد منهما إلا خذ من يد المتصدق فقد وجد منهما إلا خذ من يد الفقير فقد تناولا ما كان في يده وملكه فقد وجد في حقه ما سبب الخبث إذا لفرق في ايراث الخبث بين أخذ من أحد وأخذ من أحد إذا وجد الاذلال بالأخذ بخلاف المولى فيما نحن فيه فإنه لم يوجد منه الاخذ لا من يد المتصدق وهو ظاهر ولا من يد العبد فإن أ كسبه ملك مولا عند أبي يوسف فبالهجرة لا يتبدل الملك فلا يوجد منه الاخذ بل يبقى ملكه على حاله كما يرشد إليه التشبيه بابن السبيل إذا وصل الى وطنه والفقير إذا استغنى وقد بقي في يدهما ما أخذ من الصدقة الى آخر ما قاله اه **(قول أقول عبارة شرح درر الجار تفيد الاولين حيث قال الخ)** ليس في عبارة درر الجار ما يفيد أن القسمة على الحصص تأمل **(قول وأما ما في الشرنبلالية الخ)** عبارتها على قوله في الدرر وإذا لم يحكم عليه حتى يحجز بطلت كذا في القاعدة اه قدأوهم المصنف وأبعد لان المسئلة في شرح المجمع وأما الايهام فلانها لا تبطل أصلا بل في حق المولى للعود في الرق ويؤاخذ بها بعد العتق عند أبي حنيفة خلافا لهما ونص شرح المجمع لو قتل خطأ فصالح على مال أو أفر به فقتل عليه بالقيمة ثم يحجز أو أفر بقتل عمد ثم صالح ولم يؤد حتى يحجز فهو مطالب بعد العتق عند أبي حنيفة وقالا مطلقا أي يطالب به في الحال ويبيع فيه بعده اه ومثله في البرهان **(قول وقالا مطلقا أي في الحال ويبيعه بعده)** عبارة الشرنبلالي وقالا مطلقا أي يطالب به في الحال ويبيع فيه بعده اه وكذا رأيت في شرح ابن ملك مع عدم ذكر قوله بعده ثم عبارة مصنف المجمع في شرحه عليه في الحال وبعد الحرية اه وهو تفسير لا طلاق **(قول قال أبو السعود وفيه نظرا الخ)** الظاهر اعتماد ما في الزيلعي لانه صريح ويكون الدائن كأحد الورثة فيقدم على المفهوم من عبارة غاية البيان **(قول ولينظر وجه الاول)** وجه الاول ظاهر من تعليل أصل المسئلة كما هو مذكور في ط وغيره ثم وجه الثاني غير ظاهر تأمل **(قول فليس له ذلك)** لان العقد قام بهما وليس أحدهما نائب عن الآخر فلا تفسخ إلا بحضورهما رضى **(قول والحق مبتدأ)** أو مجرور عطف على ميت

﴿كتاب الولاء﴾

(قول فان ما ذكره المصنف مفضل الى الدور الخ) يندفع بأنه تعريف لمن يعلم ولاء العتاقة ويجهل الولاء

المطلق (قوله والجواب أن الأصل في الاشتقاق هو مصدر الثلاثي وهو العتق) فيه تأمل فانه لا شك ان أعتق مشتق من الاعتاق لا من العتق وان كان مصدرا مجردا (قوله انما يعتقان بعدم موت السيد لما عرفت أن الولاء الخ) فيه تأمل فانه قبل الموت الملك باق في المدير فلا ولاء الآن عليه وان باشر السبب المفضي اليه بعد الموت واستحققه مباشرة لكن ان تحقق الموت وقد تقدم أن سببه العتق فلو أثبتناه الآن لثبت الولاء قبل وجود سببه تأمل ولعل الاحسن في الجواب ما في الدرر أن ثبوت الولاء فقهما انما يكون بسبب ثبوته للمولى فانه المستحق له أو لاصدور سبب العتق منه ثم يسرى منه الى عصبته (قوله بان مات بعده قبل قبض ميراثه منه) الاولى في التصوير أن يقال بان مات المدير أو المستولد أو المكاتب عن ديون ووصايا ثم مات العبد المدير أو المكاتب أو أم الولد فان ديون المولى أو وصاياه تعطى من تركه الثاني وقال السندي يعني لو مات المعتق بالكسر وترك ابنه أو دينه عليه أو وصى بوصاياه ثم مات العتق فانا لا ندفعه الى ابن المولى بل نوقف الولاء حتى تنفذ منه وصاياه للمولى وتقضى منه دينه اهـ (قوله وأما التعبير بأكثر من الاقل فهو مساو لتعبير الشارح) لعله المصنف ولعل من عبر بأكثر من الاقل أراد بالاقل ما دون نصف حول فالأكثر منه شامل لنصف الحول فالأكثر فلا يكون حينئذ التعبير بأكثر من الاقل مساويا لتعبير المصنف (قوله لتعذر اضافة العلو إلى ما بعد الموت الخ) أصل عبارة العناية ونوقض قوله فاذا صار أهلا عاد الولاء اليه بما اذا أعتقت المعتدة عن موت بان كانت الامتة امرأة مكاتب فات عن وفاء واذا أعتقت المعتدة عن طلاق فجماعت بولد لاقل من ستين من وقت الموت أو الطلاق حيث يكون الولاء لمولى الام لم ينتقل عنهم وان أعتق العبد والجواب أن العود اليه بعود الاهلية ولم يثبت بهذا العتق للاب أهلية لتعذر اضافة الخ (قوله فان كان المعتق من نصارى تغلب الخ) المعتق بالكسر أي والمعتق بالفتح مسلم فالعقل على قبيلته المسلمين من بني تغلب (قوله لان الكفاءة تعتبر لها لاله) أي أن يكون الرجل مكافئ لها ولا تعتبر من جانبها بان تكون مكافئة له بل يجوز أن تكون دونه وتقدم في الكفاءة أنه لا يلزم الاتحاد في الحرفة بل التقارب كاف (قوله ومثله في الهندية) قال فيها ومنها أي شرائط الولاء أن لا يكون للاب مولى عربي فان كان فلا ولء لاحد عليه فان حكمه حكم العربي اهـ والظاهر أن المراد لا ولء لاحد عليه من موالى الام لو كانت معتقة لما هو ظاهر من أن ولء أبيه لمولاه فكذا ولء هذا الولد لمولاه نسبة الاب للعرب وعده منهم في الحديث لم يثبت الولاء عليه لموالى الام

(فصل في ولء الموالاة)

(قوله وان أذن أبوه الكافر الخ) مقتضاء أن الاب لو كان مسلما يصح اذنه له وقال الرجتي قوله والى صبي أي الجانيين بان كان أعلى أو أسفل أما في الأعلى فلما علل به المصنف بقوله لان الصبي من أهل أن يثبت له ولء العتاقة فجاز أن يثبت له ولء الموالاة وأما في الأسفل فلما في الظهيرية أسلم رجل على يد رجل ووالاه وله ولد كبير أسلم على يد رجل آخر ووالاه فولاه كل واحد منهما للذي والاه لان كل واحد منهما ذو ولاية بنفسه فهما كابوابن أعتق الاب رجل والابن رجل آخر وبهذا تبين أن كون الأسفل مجهول النسب ليس بشرط لصحة الموالاة كذا ذكره ظهير الدين اهـ ونقله المقدسي والحموي وأقره قلت وعبرة الظهيرية غير صريحة في كون الابن غير بالغ بل قوله وله ابن كبير ظاهره البلوغ اهـ

سندی لكن صدر عبارة البدائع نص في أنه لا بد في الإيجاب من البلوغ ﴿قول المصنف كالوإلى العبد الخ﴾ أي وإلى رجل عبدا فقبل العبد توقف على إذن السيد أو وإلى عبداً ذمه رجلاً اه سندی تأمل ﴿قوله﴾ أقول صرحوا بان للابن أن يعتد الخ (الآن يحمل كلام الشارح على جهالة نسب أبيه بمعنى أن الابن مجهول الجدا اه سندی ﴿قوله﴾ ولا مولى عربي) يغني عنه اشتراط أن لا يكون له ولاء عتاقة ﴿قوله﴾ ويغني عن هذا كونه مجهول النسب الخ) الظاهر عدم الاغناء فأنالو علمنا أن هذا الشخص أصله عربي لا يصح موالاته وان جهل نسبه

﴿كتاب الاكراه﴾

﴿قول المصنف فعل يوجد من المكره الخ﴾ اعلم أنه في دعوى الاكراه لا يشترط بيان المكره ونسبه كما ذكره في الخلاصة من الجنس الثالث في الدين قيل المحاضر والسجلات ﴿قوله﴾ وعبر في الشرب ليلية عن البرهان بقوله أو ضرب الخ) مثله ما قاله السندی عن البدائع ان الضرب ان كان يخاف منه تلف النفس أو العضو فهو الملبى قل أو كنروان كان لا يخاف منه ذلك فهو الناقص اه ﴿قوله﴾ وفسره القهستاني بالظالم الخ) عبارة القهستاني سلطانا كان الحامل أو أصا أي ظالمًا من غير سلطان وانما ذكره بلفظ الاصل تبركاً بعبارة محمد وان اكتفى به ولذا سمى به بعض الحساد إلى الخليفة وقال انه سماه في كتابه لصافاً غاظه وطلب كتبه فلم يجد كتاب الاكراه فقدم على ذلك واعتذر إلى شخذه ورد به بحميل وانما يجده لاند القام ابن سماعة في بئر داره حين وقف على ذلك وتأسف شخذه ان لم يحبه خاطره فوجدته على حجر نائي من طي البئر وهذا من كراماته كما في المبسوط وغيره اه ﴿قوله﴾ لان مقصود المكره الاستحقاق الخ) فيه أن البيع كالهبة لا يفيد ان الاستحقاق الا بالقبض وان كان البيع بدون اكراه يفيد الملك بالعقد نعم ما ذكره في الهداية منظوره في أصل وضع الهبة والبيع وبه صرح الزيلعي ﴿قول الشارح وفي البرازية الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه ولم يذ كر الخسلاف وسوق اللفظ يدل على الوفاق وعند الثاني ان هدها بما يحصل منه القتل فاكراه كالسيف ونحوه وان بغيره فاقرار جائز وعند شخذه اذا خلا بها في موضع لا تقدر أن عتق منه فبمثلة السلطان أما اذا هدها بوعيد فاقرارها باطل اه وذ كر في شرح الوهبانية عن التهمة مانعه وفي اكراه الزوج امرأته عن أبي حنيفة روايتان في رواية قال هواكراه معتبر لان الزوج سلطانها وأميرها وهذه الرواية ذكرها شيخ الاسلام اه وفي البرازية أيضاً أمره بقتل رجل ولم يقل ان لم تقتله لاقتلنك ولكن بعلم أنه لو لم يقتله يوقع ما هدد به كان مكرها اه فسوى بين السلطان وغيره في ذلك وهذا هو التحقيق اه مخ وقال السندی عقب قوله أمر السلطان اكراه هذا اذا لم يغلب على ظنه انه يمازحه فان غلب على ظنه فليس باكراه توعده أو لالمافي الهندية السلطان اذا هدد رجلاً وقال لاقتلنك أو لتشرين هذا الخمر أو لتأكلن هذه الميتة أو لتأكلن لحم هذا الخنزير كان في سعة من تناوله بل يفترض عليه اذا كان في غالب عقله انه لو لم يتناوله يقتله فاما اذا كان في غالب رأيه انه انما يمازحه بذلك وبهده ولا يقتله لو لم يتناول لا يباح له تناول ويحكم في ذلك رأيه اه وفي الانقروبة رجل أمر رجلاً بقتل غيره ولم يقل له اقله والاقتلنك لكن المأمور يعلم بدلالة الحال أنه لو لم يقتل أمره بقتله أو يقطع يده أو يضربه ضرباً يخاف على نفسه أو تلف عضو منه كان مكرها منية المفتي اه وذ كر ذلك أيضاً في متفرقات اكراه التهمة

الفتاوى نقلا عن شرح اكرام عصام (قوله وفي القهستاني عن الظهيرية أكره البائع فقط لم يصح اعتاقه
 الخ) في الهندية لو أكره المشتري لا البائع فلما اشترى وقبض أعتق أو دبرأ واستولدا وقبل بشهوة كان
 اجازة للشراء ولو اشترى ولم يقبض حتى أعتقه البائع نفذ وبطل البيع وان أعتقه المشتري قبل القبض
 نفذ استحسانا ولو أعتقا معا قبله كان اعتاق البائع أولى كذا في المحيط اهـ (قوله وفي عكسه نقدا اعتاق
 كل قبله الخ) ويجعل اعتاق المشتري اجازة للعقد (قوله وكذا نفذ شراء المشتري من المكره) فيه
 تأمل بل انما ملكه هذا المشتري بالضمان ولو نفذ لوجب الثمن والمناسب كره هذه العبارة في المسئلة
 السابقة لافقيا اذا تعدد الشراء (قوله وحكم هذا الطائغ ما ذكرناه داية) عبارتها ولو قال الذي أكره
 على اجراء كلمة الكفر أخبرت عن أمر ماض ولم أكن فعلت بانث منه حكما لاديانته لانه أقر أنه طائع الخ
 قال في الكفاية لانه أكره على انشاء الكفر والاخبار غير الانشاء وهو طائع فيه ومن أقر بالكفر فيما
 مضى طائعا ثم قال عنيت به كذبا لا يصدق القاضى لانه خلاف الظاهر اهـ (قوله آله للمكره الخ) يقرأ
 بالنصب حالامن المكره بالفتح (قوله وان لم تمكن وزني بها فلا) وقيل لا تأثم ولو مكنت ط عن الهندية
 وهذا القيل هو المقاد من قول المصنف وفي جانب المرأة يرخص الخ (قوله وقد ذكر في المح أيضا عبارة
 التنف) ثم ذكر بعدها ما نقله عنه الشارح (قوله لانه دخل في ملكه قبل ما خرج) المذكور في
 ط تعليلا لعدم الرجوع عن الجوهرية أنه أكرهه على الشراء دون العتق وعن البدائع أنه وصل للمعتق
 عوض وهو صلة الرحم اهـ وعبارة البرازية لانه دخل في ملكه بدل ما خرج عنه كما لو قال ان تزوجت
 امرأه فتر وج مكرها لا يرجع على المكره بنصف الصداق وكالوا كرهه على أن يقول كل محلول أملكه
 فكذا فالك عبدا عتق ولا يرجع على المكره بقيمة من عتق وان ورث عبدا في هذه الصورة يرجع بقيمة
 في الاستحسان اهـ (قوله هذا اذا أكرهت بالمجئ وأما بغيره فعليه نصف المهر كافي الظهيرية
 قهستاني) لكن ينظر هل يفصل في اكرام الاجنبي بين الاكرام بالمجئ وغيره أولا وينظر الفرق
 والظاهر أن التفصيل بين المجئ وغيره جار فهما (قوله ثم اعلم أن المكره يرجع على المكره استحسانا الخ)
 والقياس أن لا يرجع عليه لان الاكرام وقع على التوكيل وبه لا يثبت الاتلاف بل يفعل الوكيل بعد
 ذلك باختياره وقد لا يفعل ذلك أصلا فلا يضاف التلف الى التوكيل ككافي الشاهدين اذا شهدا أن فلانا
 وكل بعثت عبده فاعتق الوكيل ثم رجعا لم يضمننا وجه الاستحسان أن غرض المكره زوال ملكه اذا
 باشر الوكيل فكان الزوال مقصودا وجعل ما فعل طريقا الى الازالة فيضمن ولا ضمان على الوكيل لانه
 لم يوجد منه الا اكرامه زيلعي (قوله لانها اقرار بفرار الذمة الخ) الاظهر أنهما لا تصح لمافهما من معنى
 التملك والا لا اقرار في البراءة تأمل (قول المصنف وان متهما بالسرقة معروفا بها وبالقتل لا) وان لم يكن
 معروفا بذلك اقتصر من المكره فيما فيه قصاص وضمن ما لا قصاص فيه سندی عن المحيط (قوله أى
 اكره عجمي على فعل أحد هذين الفعلين) الظاهر أن غيره كذلك في تحقق الاكرام لو باع ولم يشرب
 والظاهر أنه لا يسعه الشرب وان كان الاكرام عجمي لعدم تحقق الضرورة للشرب وتعيينه اذ يمكنه البيع
 ثم فسحه بعد الاكرام فهو لم يضطر اليه على وجه يلحقه به ضرر (قوله وان علم قيل يقتل) عليه الا كثر
 كافي الهندية (قوله ادلا يرخص الخ) بخلاف اتلاف مال الغير فانه يرخص (قول الشارح منع
 امرأته المربضة عن المسير الى أبيها الا أن نهيه بمهرها الخ) الظاهر أن المراد به المرض الذي يحتاج في
 مثله الى والديها فاما المرض الخفيف فله أن يمنعها فيه عن الخروج شيئا كما اذا كانت محجمة ومثمل

الابوين أحدهما اه سندی (**قوله** فان منع المريضة عن أبوها ومنع البكر عن الزفاف الخ) فيه أن منع المريضة عن الابوين والبكر عن الزفاف منع بدون حق فلذا كانا كراها وما نحن فيه بحق فلا يكونا كراها وان أدخل غما وليس كل ما أدخله كراها (**قوله** لكن يخاف عوده الخ) مقتضاه أنه لو تحقق عوده يكون مكرها (**قوله** قلت هناك أكل طعام الأمر الخ) أي حكما لوجود سبب الملك (**قوله** صرفه لان مؤنته قابل للتاء) والشرط في منع صرف فعلا ان انتفاء فعلا انه ووجود فعلى وقد جاء كل منهما كما في القاموس فعلى قول من يشترط انتفاء فعلا انه يجوز صرفه

(كتاب الحجر)

(**قوله** وفيه أنه لا يشمل سوى العقود الدائرة بين النفع والضراخ) لاشك ان منع نفاذا التصرف شامل لما اذا انعقد ولم ينفذ ولما اذا لم ينعقد أصلا فانه منع فيه عن نفاذه لبطلانه ولا يرد صحة طلاق العبد وقبول الهبة فانهم لم يقولوا ان المحجور عليهم ممنوعون عن نفاذ كل تصرف قولى (**قوله** وعن وصف نفاذه ان كان دائرا بين الضرر والنفع) لا يظهر بالنسبة للمجنون والصغير الذي لا يعقل فان المنع فيهما عن التصرف لا النفاذ (**قوله** اعلم أن الله تبارك وتعالى جعل بعض البشر ذوى النهى الخ) صدر عبارة الزيلعي اعلم أن الله تبارك وتعالى خلق البشر أشرف خلق وجعلهم بكمال حكمته متفاوتين فيما به يمتازون عن الانعام وهو العقل وبه يسعد من سعد وذلك أن الله تعالى ركب في البشر العقل والهوى وركب في الملائكة العقل دون الهوى وركب في البهائم الهوى دون العقل فن غلب من البشر عقله على هواه كان أفضل خلقه لما يقاسى من مخالفة الهوى ومكابدة النفس ومن غلب هواه على عقله كان أردى من البهائم قال الله تعالى انهم الا كالانعام بل هم أضل سبيلا فجعل بعضهم ذوى النهى الخ (**قوله** والصغر والعته الموجبان لنقصانه) كذا نسخ الزيلعي (**قوله** والتمثيل على الثاني) لكن الموافق لا إطلاقا فانهم عدم دخول المعتوه في المجنون (**قوله** وقد يوفق بان الضمان الخ) الاولى أن يقال لا منافاة فان المراد بما في البدائع أن الضمان على الصبي وتحمّل العاقلة عنه (**قوله** وكلام المصنف والشارح هنا مجمل) فيه تأمل بل عبارتهما مساوية لعبارة المنقولة (**قوله** الشارح وأما ما لا يحتمله الخ) كذا عباراتهم وهو شامل لما اذا زوج موليته والذي في الهندية وانكاح المحجور ابنته أو أخته الصغيرة لا يجوز اه لكن عزاه في جامع أحكام الصغار لمحمد حيث قال في شهادات المتتقي السقيفة المحجور عليه اذا زوج ابنته أو أخته الصغيرة لا يجوز كذا عند محمد اه وجعله في المحيط البرهاني رواية هشام عنه حيث قال هشام عن محمد السقيفة المحجور اذا زوج ابنته الصغيرة أو أخته الصغيرة لم يجوز اه فتأمل فانه حادثه الفتوى (**قوله** وبشرط لصحة الحجر عندهما القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه الخ) هذا محل خلاف في الكفاية نقلا عن الذخيرة من مشايخنا من قال مسئلة الحجر بالدين بناء على مسئلة القضاء بالافلاس حتى لو حجر عليه ابتداء من غير أن يقضى بالافلاس لا يصح حجره ومنهم من جعل المسئلة مبتدأة اه فانه يقتضى أنه على الثاني لا يشترط لصحة القضاء بالافلاس وما في القهستاني من أنه يشترط لصحة القضاء بالحجر عندهما القضاء بالافلاس ثم الحجر بناء عليه اه فهو على الاول (**قوله** أي على قول أبي يوسف لكونه لحق الغرماء الخ) فيه أن توقف الحجر بالدين على القضاء قول أبي يوسف ومحمد لا قول أبي يوسف فقط والاصوب أن يقول أي عند محمد (**قوله** لكن سيأتي صحة وصايا به بالقرب من الثلث والندية

منها الخ) الفرق ظاهر بين التدبير وغيره من الوصايا فإنه بالتدبير امتنع عليه البيع ونحوه ففيه اتلاف ماله
معنى بخلاف الوصية فإنه لم يوجد فيها اتلاف أصلاً فلذا فرقوا بينهما **(قوله)** ولا يمنع من عمرة واحدة فيها
استحسان الخ) عبارة الجوهره وإذا أراد أن يعتمر عمرة واحدة لم يمنع منها استحسان الخ **(قوله)** فإن جامع
قبل الوقوف يدفع القاضي الخ) عبارة غيره وإن جامعها قبل أن يقف لم يمنع من نفقة المضي في إحراره
ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للقضاء **(قوله)** ويقال له إن شئت فأخرج ماشياً الخ) وإن لم يقدر على
الخروج ماشياً ومكث حراماً وطال به ذلك حتى دخل عليه من ذلك مرض أو غيره فلا بأس إذا جاءت
الضرورة أن ينفق عليه من ماله حتى يقضى إحراره ويرجع اهـ سندی عن المحيط **(قوله)** قوله وفي الاتفاق
في ذكر هذا وجعل المحجور عليه كبالغ محل تأمل فإن الصغير كذلك تلزمه نفقة من ذكر فلا فرق
حينئذ بين اعتباره كبالغ أو صغير فيها وإن كان المراد أنه ينفق على من ذكر بنفسه كبالغ فالظاهر خلافه
وأنه تسلم النفقة إلى ثقة ليصرفها إلى المحجور عليه لئلا يتلفها ثم رأيت في الفصل الثاني من حجر
الفتاوى الهندية أن القاضي لا يدفع المال إلى المحجور بل يدفعه بنفسه إلى ذوى الرحم المحرم منه انتهى
فالظاهر صحة نسخة الاتفاق ويكون كلامه على ما إذا كان باذن القاضي بناء على ما قاله البلخي تأمل
واعلم أنه لا يسمع إقراره بالقرابة إلا في أربع الولد والوالدين والزوجة ومولى العتاقة وفيما عدا ذلك لا يصدق
والمرأة تصدق في الوالدين والزوجة ومولى العتاقة ولا تصدق في الولد والمصلح والمفسد في ذلك سواء ثم لا بد من
اثبات عسرة من تجب له النفقة بالينة ولا يكفي إقرار السفيه بها غاية البيان وإقراره بالزوجة صحيح ويجب
مهر مثلها والنفقة عناية **(قوله)** ويكفر عنه وغيره بالصوم) والظاهر عدم صحة نذره ولا يلزمه شيء بعد زوال
الحجر كما هو مقتضى تشبيهه بالعبد وقال في شرح الوهبانية عن خزانه الأكل لو نذر صدقة أو هدياً أو حلف
لا يدعه القاضي أن يكفر بالمال بل يصوم لكل عين ثلاثة أيام وكذا الصوم في كفارة الظهار والقتل اهـ
وقال في شرح المختار وأما الكفارات فما للصوم مدخل يكفر بالصوم لا غير اهـ ثم رأيت في الهندية عن
الكافي لو حلف بالله أو نذر نذراً من هدى أو صدقة أو ظاهراً من أمر أنه لا يلزمه المال ويكفر عنه وظهاره
بالصوم اهـ وهو صريح في عدم وجوب شيء بنذره **(قوله)** والواجب على الوصي أن لا يدفع إليه المال إلا بعد
الاختبار الخ) في شرح الوهبانية لمصنفها اختبار التيمم بقوى التصرفات التي يتصرف فيها أمثاله
إليه فإن كان من أولاد التجار ففوض إليه البيع والشراء فإن تكررت منه فلم يغبن ولم يضيع ما في يديه فهو
رشيد وإن كان من أولاد الأمراء والكبراء الذين يصابون أمثالهم عن الأسواق دفعت له نفقة مدة لينفقها
في مصالحه فإن يصرفها في موقعها ويستوفي على وكيله ويستقصى عليه فهو رشيد والمرأة يفوض إليها
ما يفوض إلى ربة البيت من استئجار الغرالات وتوكيلها في مشتري الكتان والحريز وحوائج البيت التي
تسلم بها عادة فإن وجدت ضابطة لما في يدها مستوفية من وكيلها فهي رشيدة اهـ **(قوله)** وقيل دستان لانه
إذا غسل ثيابه لا بد له من ملابس) هو المختار قال في غاية البيان نقلنا عن الفتاوى الصغرى ثم على
قولهما إذا ملك القاضي بيع مال المدين فأي قدر يبيع المختار أنه يبقى له دستان حتى إذا غسل أحدهما
يبقى له الآخر ونقله عن باب الحجر بسبب الدين من أدب القاضي وذكر أن مختار الحلواني إبقاء دستان ومختار
شمس الأئمة السرخسي إبقاء دستان **(قول الشارح)** ولو أقرب مال الخ) أي المحجور بالدين في حالة حجره
سندی **(قوله)** فلو به في التارخانية أنه يستل عن إقراره الخ) ما قاله في التارخانية في المحجور بالسفه
وفي المحجور بالدين يطالب به بعد زوال حجره بدون إعادة إقراره كما ذكره **(قوله)** والمراد حكم الخ) ثم بتفليسه

مطلب اختبار التيمم

الظاهر أن المراد بالافلاس هنا الانتقال من حالة اليسار إلى حال العسر وإن لم يحكم القاضي بتفليس
 (قوله أي فيما لو أفلس بعد قبضه الخ) غير متعين في فهم كلامه بل يحتمل أن قوله كان له استرداده راجع
 لما إذا أفلس بعد قبضه بدون إذن وقوله وحسبه راجع له ولما إذا أفلس قبل قبضه (قوله أقول الذي
 يظهر أن الإجازة شرط لجواز صدقه الخ) وقال الرحبي لا بد من قوله وأجاز ما صنع ليكون حكماً بطلان
 الحجر بعد عام الدعوى أما إطلاقه فقط بدون عام شر وط القضاء من جهة الدعوى فهو فتوى كالخبر اه
 وما قاله الرحبي هو المتعين تأمل (قوله ولكن فيه اشكال هنا الخ) فيد أن حجره بنفس السفه على
 ما قاله محمد لم يقع منازعاً فيه حتى يقال إنه تأكد بقضاء القاضي بل هو إنشاء حجر دون أن توجد خصومة
 في حجره بمجرد السفه على قول محمد وأصل الاشكال للزيلي والمحشي نقل عبارته بتمامها ١١٠ قول الشارح
 يصح الحجر على الغائب الخ ١١٢ هذا في العبد المأذون والوكيل أما السفه فلا لأنه حكم فلا بد من حضور
 المحكوم عليه أو من يقوم مقامه كما هو مقرر في كتاب القضاء اه رجبى ومثل العبد المأذون الصبي
 المأذون وكذا قال السندي لا يتم الحجر على السفه على قول أبي يوسف لا بحضور المحكوم عليه أو نائبه
 فنبه اه لكن نقل عن المحيط في الخبر بالدين أنه يصح وإن كان المديون غائباً لكنه يشترط أن يعلم
 المحجور بالخبر اه ويظهر أن الحجر بالسفه حكمه كذلك فتبقى عبارة الخانية على إطلاقها ثم رأيت في
 الفصل الخامس من أقرار المحيط البرهاني الخبر يثبت من غير قضاء إذا كان للماجر ولاية الحجر كعبد المولى
 على المأذون وأنه فتوى على الحقيقة اه (قوله قال في البرازية فلو أخبره عدل وصدقه انحجر الخ) قدم
 الشارح في شتى القضاء أن حجر المأذون يثبت بأخبار عدل أو فاسق إن دفعه أو مستورين أو فاسقين اه
 (قوله ثم إن هذا مبني على قول أبي يوسف الخ) لا يستقيم هذا على ما ذكره الرحبي من أن كلام الخانية
 في العبد المحجور والوكيل لا في السفه فإنه لا بد من حضوره أو من يقوم مقامه وعلمت ما عن المحيط
 (فصل بلوغ الغلام بالاحلام الخ) (قوله فلا خلاف في الحقيقة الخ) الظاهر أن الخلاف حقيق كما
 يدل عليه الاستدلال بالحديث

مرز كتاب المأذون ١١٠

(قوله قال الطوري قال شيخ الإسلام في مبسوطه الاذن هو الاطلاق لغة الخ) عبارته على قول
 الهداية الاذن الاعلام لغة أقول لم أرفق كتب اللغة بمعنى الاعلام وإنما المذكور فيها كون
 الاذن بمعنى الاعلام ثم وقع في كلام كثير من المشايخ في كتب اللغة تفسير معنى الاذن لغة بالاعلام كما
 ذكره المصنف وأعلمهم بذلك هو غير واعند بما يلزمه عادة ولا يخار عن نوع الابعاء إليه ما ذكره في النهاية
 الاذن في اللغة رفع لما هو محجور عنه واعلام باطرافه الخ اه وأنت ترى أنه لا حاجة لدعوى التسامح
 في كلام المشايخ بل مفاده تبيينه بمعنى الاعلام أي بما وكبي باهل المذهب قدوة في تفسيرهم له لغة بالاعلام
 (قوله ولا يخفى عاين أن الصبي والمعتوه ليس فيه اسقاط حق) بخلاف العبد فإنه قبل الاذن لا تتعلق
 الحقوق برقبته وكسبه وبعده بسقط هذا الحق وتعلق بهما الا أنه اسقاط نسبي لأن المولى لا يخذل من
 كسبه جبراً فلا يسقط حقه من كل وجه ابن كمال (قوله كما قول الخ) أي لاهل السوق كما هو عبارة
 الخانية (قوله الآن يرجع النعم إلى قوله دارمادونا الخ) لو قيل إن المراد به وفرة ناله هذا
 السرف على إجازة المولى فيما لو كان المصنف فيه ملكاً أجنبي توفقه من حيث ما يتعلق بالبيد العاقد

كالعهدة لكان أقرب مما قاله المحشى على أن ما جعله أقرب غير ظاهر فلامعنى لتوقفه على اجازة المولى
 اذا باع بدون اذن الاجنبى تأمل وبهذا يستقيم كلام المصنف والشارح و يظهر استقامة قوله فلا ينفذ
 على المولى بيع ذلك المتاع (**قوله** أقول ان كان الثمن دراهم أو دنانير لا يشك كل الخ) ما قاله محل نظر
 وتأمل فان ما ذكره الشارح من أنه يصير مأذونا قبل أن يصير مأذونا متحقق فيما لو كان الثمن دينارا أيضا
 وليس الكلام فيما اذا أجاز حتى يقال الاجازة اللاحقة كالسابقة (**قوله** لانه بتسليم المبيع سقط حقه
 في الحبس الخ) أى ولا يجب له على عبده دين فخرج مجانا كذا قال الزيلعى وحقه أن يترك هذه الزيادة
 فانها محل المخالفة لما فى الجوهره المفيد فساد البيع وما فى التبيين يقيد صحته وهذا كله غير رواية أبى
 يوسف (**قوله** لم أرى مفهوم التقيد به) الظاهر أن التقيد اتفاقا للعلة المذكورة (**قوله** ولو أقر
 المأذون بمهر امرأته أو صدقة يؤخذ به بعد الحرية) الذى رأيت فى نسخة البرازية ولو أقر بمهر امرأة
 وصدقته لا يصح فى حق المولى ولا يؤخذ الا بعد الحرية اه ونحوه فى الخلاصة (**قوله** أو التوكيل)
 أى بقبوله (**قوله** يمكن حمل كلام الذخيرة آخر على ما اذا كان المأذون مديونا) يدل له ما فى الخلاصة
 ولا يجوز للمأذون أن يكفل بنفس أو مال الاباذن المولى فان أذن المولى جازان لم يكن عليه دين وان كان
 عليه دين لا يجوز (**قوله** وما لا يكون من باب التجارة لا يصدق فيه الابتصديق الخ) فيه انه حيث أخذ
 به بعد عتقه لا يظهر اشتراط الزياح تصديق المولى له فيه (**قوله** حذف الشارح جملة فيها متعلق الباء الخ)
 عبارة الشارح تامة بدون تقدير هذه الجملة المحذوفة يجعل الباء لتصوير اليسير (**قوله** ولهذا علق اهداء
 ما كولى الخ) اسم الاشارة ليس فى عبارة المنع (**قوله** ومثله فى التبيين) عبارته قالوا فى الهدية ليس له
 أن يهدى الا الشئ اليسير من المأكول وليس له أن يهدى الدراهم اه وهى صريحة فى افادة أنه لا يهدى
 من غير المأكول بخلاف عبارة التتارخانية فانها انما أفادت منع الاهداء بما سوى المأكولات من
 الدراهم والدنانير ولم تنص على ما سارعنا كالشباب (**قوله** قد مناعن التتارخانية عن الاصل أنه يجب
 ويتصدق بما دون الدرهم الخ) الذى قدما الفرق بين الصدقة وأنه يملكها بالدرهم فادونه وفى الهبة يجب
 مادونه فقط (**قوله** نحن عليه فى الكفاية) مثله فى النهاية أيضا لكن ما شئى عليه المصنف موافق لما فى
 البدائع كما ذكره عبد الحليم (**قوله** وما قاله المقدسى من أنه لا يحتاج الى الاستثناء ذابىس بماذون خ)
 ما قاله البيهقى لا يرتد ما قاله المقدسى فانه قال عبارة منية المفتى استأجر عبد البيع وبشترى جاز فلو لحقه
 دين أخذ به المستأجر دون العبد اه فلا يحتاج الى استثنائه اذ ليس بماذون بل كوكيل عن المستأجر اه
 فالمقدسى قائل ان ما فى المنية فى غير المأذون فلا يصح الاستثناء والاستثناء فيه المأذون لم يكن محله خاتما للتفصيل
 ثم نقل فى الهندية من متفرقات المأذون عن المننى ما نصه من استأجر عبدا لعمل التجارة يعنى بالعبد
 فى حق المستأجر كالوكيل حتى تراعى أحكام الوكالة فيما بينه وبين المستأجر ولا تراعى أحكام الاذن
 فى التجارة حتى يرجع بالعهدة على المستأجر وله أن يطالب المستأجر قبل أن يطالب هو الى غير ذلك من الاحكام
 ويعتبر فى حق المولى عبدا مأذونا فى التجارة حتى تراعى أحكام الاذن بالتجارة فيما بينه وبين المولى اه
 قول المصنف ولولا ما أخذ غله مثله . أى أجر مثله قوسنا (**قوله** وفى قوله وأن يضع اضربه بعد
 الدين مخالفة لما قدمناه عند الخ) فيه أن ما قدمناه فى غير الضريبة وغله مثله كما به عليه رقيقى الشارح
 بأخذ المولى قبل حقوق الدين انما فى كما يفيد ما فى الكرماني ويفيد ذلك ما ذكره من وجه الاستحسان
 وفى البرازية اذا لحق المأذون دين يأتى على رقبته وما فى يده فأخذ منه المولى الغلة كل شهر حتى صار مالا

واقراي سلم كله للمولى استحسانا الا اذا كان يأخذ كل شهر أزيد من غلة مثله فانه يرد الزيادة (قول الشارح علم أهل سوقه ببيعه أم لا) وكذا لا يشترط علم العبد كما هو ظاهر قال القدوري اذا باع المأذون أو وهبه من رجل فقبضه الموهوب له ينجز حركما ولا يشترط علم أحد (قول) وعليه لينظر ما فائدة قول الشارح مالم يقبضه المشتري الخ) ما ذكره الشارح في البرازية وذ كره في المنح أيضا والظاهر أن ملك المشتري قبل القبض ليس محل اتفاق (قول الشارح مالم يصرح بخلافه) الظاهر أنه يقال كذلك في الاباق (قول) فلهم أن يقبضوا مولاه القيمة الخ) أي ولهم اتباع العبد بخلاف عبد الرهن لما ذكره من الفرق تأمل (قول) أي سواء كانت قدر الثمن أو دونه أو أزيد الخ) لا يتناسب هذا التعميم مع ما نقله السائحاني تأمل (قول) ولعله انما ذكر ذلك لقوله مطلقا ليقابله بقوله أو بعده بقضاء) لعل الاحسن في الجواب أن يقال ذلك كحكم الرد قبل القبض وان كان خلاف موضوع المسئلة تنميما لحكم الرد بالعيب وان كان فيه زيادة على الموضوع كما أن ما ذكره الشارح من حكم الرد بخيار الشرط أو الرؤية عام لما قبل القبض أو بعده وهذا لا مؤاخذه فيه (قول) ويجاب بما ذكره السليبي الخ) قول النهاية وهو نظير المغصوب في ذلك يفيد كما هو المتبادر منه أن حكمهما واحد وأنه يشترط هنا أيضا أن تظهر العين وقيمتها أكثر وما نقل عن خط قارئ الهداية لا يقبل الا اذا وجد منقولا (قول) فقوله معلما في مسئلة حضرة الكل لا يظهر له فائدة في هذه المسئلة أصلا الخ) نعم لا يظهر له فائدة في هذه المسئلة وانما ذكره لينبني عليه ما يأتي في المسئلة الآتية فإقوله ابن كمال التماس نكتة لما ذكره من هذا القيد وهو كلام وجيه (قول) ولو قال وتأويل المسئلة فيما اذا باعه بثمن الخ) لو قال كذلك لم يحصل الغرض أيضا اذ لم يعلم حكم ما اذا وصل الثمن ليدهم مع أنه في حكم ما اذا وفي بدوئهم تأمل (قول) ثم قال ولكن احتمال احضار الثمن والتخلى بينهم وبين الثمن الخ) احتمال ارادة التخلي من الوصول لا يرد مع القول بان المراد به الرضا (قول) لكن قول صاحب الهداية قبله ان لهم الخيار اذا لم يف الثمن بحقههم قرينة ظاهرة الخ) لم يظهر جعل ذلك قرينة على ما ذكره واذا أريد بالوصول التخلي لم يظهر تناقض في كلامه تأمل (قول) ثم استثنى آخر الباب فقال الا أن الولي لا يمنع الخ) عبارته الصبي والمعتوه المأذون لهما كالعبد المأذون له في كل ما ذكرنا من الاحكام الا أن الولي لا يمنع الخ) ولا يخفى أن هذا الاستثناء مستقيم محتاج اليه اذ لولا ذلك كانت الاحكام المذكورة فيه متحدة في الكل مع أنه ليس كذلك (قول) بخلاف صاحب الشرط) قال في البناية بضم الشين وفتح الراء جمع شرط بضم فسكون والشرط خيار الجند وأول كتيبة ضرا الحرب (قول) وانما عدل عن كلمة الترتيب الى التسوية اشعارا بعصمة ولاية كل من الوالي والقاضي الخ) سيأتي في الوصاية ما يفيد الترتيب وأن الولاية الخاصة أقوى من العامة (قول) صوابه أو كان باوبدل الخ) لا حاجة لهذا التصويب فان عبارة المصنف مستقيمة في ذاتها ومفادها مستقيم

﴿كتاب الغصب﴾

(قول) والغاصب بلاذن شرعي) فين المعنيين نسبة المقابلة (قول) وكذا لو حبس المالك عن مواشيه حتى ضاعت لا يضمن) ينظر الفرق بين هذا وبين مسئلة المفاضة الآتية (قول) وعلى الاول الازالة حتمية) فيما قاله تأمل وذلك أن كلاما من الازالة والانباء حكى على قول رشيد الدين القائل باشتراط النقل وعلى قول غيره أيضا الذي لم يشترط ذلك اذ بالجود ولو مع النقل لم يوجد ازالة ولا اثبات حقيقيان بل

حكيمان (قوله قلت قد يوجد الفعل في غير القابل الخ) فيه انه وان وجد الفعل في غير القابل الا ان ازاله اليد لم توجد فيه فلا يكون داخلا في تعريف غير المصنف أيضا فتساوى التعريفان في خروج العقار وأن ابن الكمال لم يذكر قوله قابل للنقل حتى تتم دعوى الاحسنية بل عبارته أخذ مال متقوم محترم بلا اذن ممن له لاذن يزيل يده بفعل في العين اه وهدم الدار وركب الارض ليس فيهما أخذ فلا يردان على ابن الكمال (قوله وقوله ولم يجهد أي في مسئلة أخذ المتاع الخ) الذي نقله في المنع عن الخانية عقب فهو ضامن وان لم يحوله وان لم يجهد لم يضمن وكذا رأيت فيها وعلى هذا ان الاولى وصليّة والثانية شرطية وما سلكه المحشى في فهم عبارتها خروج عن موضوعها (قوله برئ الاول من الضمان) أي ضمان القيمة ويضمن نقصانه كما هو ظاهر (قوله كالمالك اذا اختار تضمين الغاصب الاول أو الثاني برئ الآخر) ظاهره انه بمجرد الاختيار لاحدهما يبرأ الآخر مع أن الذي في الخلاصة مانعه وفي الجامع في باب غصب الصبي قيل البيوع عن محمد بن سماعة أن تضمين أحدهما يوجب البراءة فلا تسر اذا رضى من اختار تضمينه بذلك أو قضى القاضي عليه أما بدون القضاء أو الرضا لا يبرأ الغاصب اه وفي البرازية عن الجامع تضمين أحدهما ما انما يوجب براءة الآخر ان رضى من اختار الخ ويؤيده ما سبق عن المحيط في باب الرجوع عن الشهادة أخذ من تعليقه فيما لو شهد بالكتابة ثم رجعا فانظره (قوله وعبارة المصنف يستفاد من مفهومها موافقة ما ذكره البيرى) لان موضوع كلامه ثبوت الخيار له في تضمين أحدهما الا فيما اذا كان الثاني أملا في مسئلة الوقف ففاد الاستثناء المذكور أن الاول لو كان أملا يتبعه حيث لم يستثن هذه الصورة بل اذا كان الأملا هو الثاني لكن ما ذكره المحشى من أن المستفاد هو الثاني هو المستقيم (قوله وطريق تضمين النقصان أن تقوم الدار الخ) أي فيما اذا لم يختار المالك أخذ النقص (قوله ومقتضاه انه اذا أمكنه رد البناء كما كان وجب الخ) ومقتضاه أيضا انه يطالب أولا برد البناء وان لم يمكن فالضمان (قوله فظهر أن لا فرق بين المسجد وغيره من الوقف الخ) لكن في الفصل الثاني والثلاثين من الفصول العمادية لو هدم حائط الوقف تلزمه القيمة الا في حائط المسجد فان عليه تسويتها اه سندی (قوله ولا شك أن تعميره كما كان أنفع من الضمان) فانه لو ضمناء النقصان ربما تكاسل الناطق في اعادته وصرف ما قبضه من القيمة فيما عدا ذلك (قوله وسيأتي في شتى الوصايا فيما لو عمر دار وجهه الخ) بحمل ما فيها على ما اذا أراد الزوج الرجوع مدعيًا الاذن وأنكرته يزول التنافي بينه وبين ما في القنية تأمل (قوله أي أخذ جميع ما فيه الخ) لا يظهر فرق بين أخذ الكل والبعض نعم لو حل كلام البرازية على اشتراط رد المغصوب بيد مالكة لا لموضع المغصوب لكان له وجه وقد ذكرنا الخلاف في الرد للداية المغصوبة الى اصطلح مالئها هل يبرأ أولا وبالبراءة قال زفر كما في البرازية ويسل لما قلنا ما ذكره في التمه فانه نقل عن المتقي عن ابن سماعة عن محمد بن رجل أخذ من كيس رجل جسمائة درهم وقد كان في الكيس ألف درهم فذهب ثم ردها بعد أيام فوضعها في الكيس الذي أخذ منه فانه يضمن الجسمائة التي كان أخذها ولا يبرأ منها ردها للكيس ونظائر هذا اختلاف زفر ويعقوب ان كانت دابة لغيره فركبها ثم نزل وتركها في مكانها على قول أبي يوسف يكون ضامنا وعلى قول زفر لا ومنها اذا نزع الخاتم من اصبع نائم ثم أعاده الى اصبعه بعد ما انتبه ونام ولو أعاده الى اصبعه قبل الانتباه من النومة الاولى برئ اتفاقا ومنها اذا كان ثوبا لغيره فلبسه ثم نزعها وهذا اذا لبسه على وجه العادة أما اذا كان قيصا فوضعه على عاتقه ثم أعاده الى موضعه لا ضمان عليه بالاتفاق لانه حفظ لاستعمال (قوله لكن لا يلزم منه تقومه) أي له قيمة والاستدراك بما

بعده غير ظاهر **(قول)** الخبر في ظاهر الروايات في الفصل ٣٠ من فصول الاستروشي
 الخبر من ذوات القيم لا من ذوات الامثال في ظاهر الرواية ورأيت في فوائد بعض الأئمة أن الخبر من
 ذوات القيم في ظاهر الرواية ومن ذوات الامثال باطلاق لفظ الطحاوي ان كل موزون مثلي ولكن
 الصحيح بخلافه **(قول)** الشارح صب ماء في حنطة فأفسدها وزاد في كيلها ضمن قيمتها قبل حبه
 للماء الخ فيه انه أتلفه وهو مثلي وهو كما يضمن بالغصب يضمن بالاتلاف فما الذي جعل ضمانه بالقيمة
 وما الفرق بين ضمان الغصب والاتلاف رحتي وقال السندي عن المحيط في وجهه ان الطعام المبطل
 لا مثل له فيغرم القيمة ولا يجوز أن يغرم مثله قبل الصب لانه لم يكن منه غصب متقدماً حتى لو غصب
 ثم صب الماء فعليه مثله اه **(قول)** وأما عكس قوله بعد الرد الخ أي بان ادعى الهلاك عند الغاصب
 قبل الرد فهو صحيح والبينة للغاصب لكن لا مفهوم له فانه لا يعمور هلاكه عند الغاصب بعد رده الا اذا
 فرض انه ادعى رداً لبعضه وانه هلك الباقي في يد الغاصب أو أنه رده بعد تغير وصفه وظاهر أن حكمهما حكم
 المنطوق **(قول)** ثم رأيت في حاشية الاشياء قال الكمال الفتوى على ضمان العقار في ثلاثة أشياء الخ
 لم يظهر ضمان عين المعدل الاستغلال ولا الفرق بينه وبين غيره ثم الحاق عقار اليتيم وعقار بيت المال
 بعقار الوقف ظاهر والظاهر أن مراد الكمال بضمانه في هذه الثلاث ضمانه من حيث المنافع لا من جهة
 الذات **(قول)** فيضمن ما تفاوت بينهما الخ الظاهر أن المراد أنه يضمن مقدار ما تفاوتت من قيمة الارض
 حتى لو كان تفاوت الاجرتين بمقدار العشر يضمن عشر قيمة الارض وفي السندي عن النهاية ان محمد بن
 سلمة رجع الى قول نصير انتهى وهذا يعين عدم ابقاء قوله على ظاهره **(قول)** كالغني الخ الاحسن
 قول القهستاني فالغني الخ بالفاء بدل الكاف **(قول)** حل له تناول زوال الخبث الخ لان الخبث
 كان لاجل المالك فانه أخذ لا يظهر الخبث في حقه ولهذا الوسيل الغلة اليه مع العبد يساح له تناول
 اه زيلعي **(قول)** وأما الثاني فليس له وجه بل وجهه ظاهر فان المراد النقصان الحاصل بسبب هذا
 الزرع وهذا شامل لما نقصته الارض بسبب القلع فانه انما ترتب على الزرع ولما نقصته بالاقاء
 ولما حصل من عطلها عن الغلة الكاملة في هذا العام بخلاف نقصان الارض بالانزع فانه لا يشمل ذلك
 تأمل وكأن الرمي فهم أنه يضمن النقصان الحاصل في ذات الزرع بسبب قلعه **(قول)** ويمكن الجواب
 بأنه لما كان الخ الامسوب في الجواب أن يقال انه لما لم يتحقق الغصب في الارض وما فيها من اشجار أو
 بناء فلا ضمان على الغاصب بفعل غيره وأما ما نقله عن الهداية فهو في المنقول لا العقار المغصوب
(قول) والبس في الخطئة بان زال اليبس بطرق البيل عليها **(قول)** وان شاء تركه وضمنه مثله تفادياً
 عن الربا ما تقدم في القلب الفضة يفيد أن له تضمينه وبيته من خلاف جنسه وبه صرح الزيلعي
(قول) ببدل خيث الخ حقه بسبب اذ التعرف في مال الغير بسبب لا بدل كما في حواشي الدرر **(قول)**
 ونصدق بالباقي الخ مخالف لما قدمه عن الدر المنقي فلعل المسئلة نهار وايتان أو يقال ان المراد
 التصديق لا على سبيل التحتم بل له العرف لنفسه **(قول)** ثم حمل ما مر على حكم الديانة لم أجده في البرازية
 والمراد حمل ما مر من الطيب أو عدمه على حكم الديانة اذ لا دخل للقضاء هنا **(قول)** وصار في يده من بدل
 المضمون دراهم ولو طعام أو عروض الخ عبارته وان كان في يده من بدله خلاف جنس ما ضمن بان ضمن
 دراهم وفي يده من بدله طعام أو عروض الخ **(قول)** أقول رأيت في الطوري عن المحيط ولو اشترى بالدرهم
 المغصوبة الخ توقف الرحمتي في النصدق بالفضل لا في حل تناول الذي هو موضوع كلام المحيط فلم يكن

ما فيه نصافي جواب ما توقف فيه الرجعي وعبارة المحشي تعلى أنه يجب رد الدنانير للمغصوب منه مع أن المراد رد المال كله ولا وجه لرد المال الدراهم تأمل ثم عدم استثنائهم هذه المسئلة من قولهم الدراهم والدنانير جنسان يفيد أنهم ما جنسان فيها وقد ذكر في الهداية ما نقله المحشي عن الملتقى وقال في العناية في شرحها إن الربح انما يتبين عند اتحاد الجنسين بان يصير الاصل وما زاد عليه دراهم ولم يصرف فلا يظهر الربح اه ونحوه في الغاية وذلك دال على أنهم ما جنسان **(قول)** فلانه أحدث صنعة متقومة) وبإحداها يصير حق المالك هالكاً من وجه حتى تبدل الاسم وفات أعظم المنافع وحق الغاصب قائم من كل وجه فيكون راجحاً على الهالك من وجه اه ط **(قول)** وقال بعض المتأخرين إن سبب المالك الغصب عند أداء الضمان) أي فيكون كالبيع بشرط الخيار للمشتري يملكه بالشراء عند سقوط خياره فصح التفريع بقوله فلوالخ تأمل **(قول)** قلت ما قاله المحققون مخالف للعامة المتون الخ) إذا حصل قوله لا يملكه الا الخ على المالك الكامل المفيد للحل نزول المخالفة لما في المتون والدليل على هذا الحمل المقابلة بما قبله تأمل **(قول)** تمثيل لقوله فان عصب الخ) لا يظهر التمثيل في مسئلة الساجة فالظاهر جعل الكاف للتنظير وعلى ما يأتي له في جعل الحجرين عروة مرادة أو صفاً في سقف من أنه بذلك صار من أوصاف ملكه يصح جعل الكاف للتمثيل بالنسبة للساجة أيضاً تأمل **(قول)** التارخ في رواية وسراما الخ) يقيد بما مر عن المتقى **(قول)** بل ولومع التاريب الخ) المذكور في شروط الهداية أنه يزول اسم الشاة مع التاريب قال في العناية فان قيل الكلام فيما بعد التاريب ولا يقال شاة ما روية بل لحم ما روب فقد حصل الفعل وتبدل الاسم ولم ينقطع حق المالك وأجيب بأنه كذلك لأنه لما ذبحها أبقى اسم الشاة فيها مع ترجيح جانب الحمية اذ معظم المقصود منها اللحم والسلخ والتاريب لا يفوت ما هو المقصود بالذبح بل يحققه فلا يكون دليل تبدل العين بخلاف الطبخ بعده لانه لم يبق المتعلق باللحم كما كان اه وفيما ذكره تأمل يعلم من تكملة الفتح **(قول)** ونعم هذا الجواب فان فيه سداً باب الظلم قال عبد الحليم في حواشي الدرر ذكر بعض المتأخرين أن الاوفق بقواعد الشرع أن يفتي بقول الكرخي إن كان الغاصب بنى أو غرس بزعم سبب شرعي والالجواب الكتاب أقول هذا هو الاعل عندى وهو الارفق لما سبق في كتاب الشفعة في بناء المشتري حيث فرق ثمة بين أخذ جبراً وبين أخذ على وجه شرعي **(قول)** هكذا العبارة في البرازية والشرنبلالية) لعل المراد بالبناء عما يشمل الساجة فأنها صارت تبعاله ومن أجزائه **(قول)** الا اذا جعله من أوصاف ملكه الخ) في عبد الحليم لو سبكه ولم يصنعه وجعله مدوراً أو مطولاً أو مربعا فللمالك الاسترداد اتفاقاً بلائش وفي الحانية لو غصب اناة فضة فنقشه بالنقر يملكه بقيمته لان المالك لو أخذه لم يعطه شيئاً الى آخر ما ذكره فأنظره وقال في الغاية عن صدر الاسلام في شرح الكافي الصحيح ما قاله أبو يوسف ومحمدان تلك الزيادة متقومة معتبرة حكماً حتى إن التلف يضمن قيمته مصوغاً ولكن من خلاف جنسه **(قول)** وبعضهم نقل كما هنا الخ) وهكذا رأيت فيها ونصها اذا غصب شيئاً وغصبه منه آخر فهاك فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني وان أراد أن يأخذ بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني له ذلك وهي من خواص الزادات **(قول)** أي وان توى المال عليه) تقدم تقييدها اذا رضى من اخار تضمنه بذلك أو قضى القاضي عليه وبدون قضاء ولا رضاء لا يبرأ **(قول)** يستثنى منه ما ذكره المحوى لو جاعرب اللفظة وأجاز تصدق المتقط بها الخ) في هذا الاستثناء انظر فإن التصديق من قبيل الاقوال لا الاتلاف واذا كان بالتعاطى فهو في حكم الاقوال وكذا يقال فيما لو بعث دينه

بندر رجل فرضى على ما هو الصحيح وان كان في مثله لا يشترط لصحة الاجازة قيام العين في يد الفقير **(قول)** ذكر في البرازية افسدنا لحياط الثوب فأخذ صاحب الخ (الظاهر أن المراد بالانلاف في كلام المصنف الاعدام من كل وجه فلا ينافيه ما في البرازية **(قول)** المصنف كسر الخشب فأحشأ لا يملكه) لانه لم يذهب اسمه ولا أعظم منافعه ولو نجح الخشب حتى صار يطلق عليها اسم آخر وانحصرت المنفعة فيما صنعت له فالظاهر أنه يملكه سندی **(قول)** الشارح لان أخذ الاجرة اجازة) ولان الخيث كان لاجل المالك فاذا أخذها لا يظهر في حقه كما تقدم ولا يظهر صحة تعليل الشارح الا فيما اذا كانت المدة باقية فان شرط صحة الاجازة قيام المعقود عليه **(قول)** ذكره عند قول النظم ولورفاً المحروق الخ يتأمل في الفرق بين مسألة المنشار ومسألة النظم الآن يكون رفاه بخيط من نفس الثوب وصورة المسئلة غصب ثوبا نخره ثم رفاه **(قول)** فلو في المكان سعة لا يزاحم الاول والاقله ولو الجحية) عبارتها من الفصل الاول من كتاب الوقف حفر قبر في أرض وقف فأراد آخر أن يدفن فيه ميتة ان كان في المكان سعة لا يزاحم الاول لانه يوحش صاحبه الذي حفر وان لم يكن فيه سعة فله أن يدفن نظير هذا من بسط المصلي في المسجد وأنزل في الرباط فجاء آخر فان كان في المكان سعة لا يزاحم الاول وان لم يكن فله أن يزاحمه ولو دفن في الوجه الاول لا يكره هكذا قال الفقيه أبو الليث لان الذي حفر لنفسه لا يدري بأي أرض يموت اه **(قول)** ولا يجوز في المتاع الخ لان الاذن ثابت باعتبار العادة فما يحتاج اليه من الطعام والدواء فكان كالمصرح به **(قول)** وكذا المأذون في التجارة لو مات مولاه فانفق في الطريق لم يضمن لعل المراد بعدم الضمان عدم الاثم بهذا التصرف والا فالعبد المحجور لا يتوهم ضمانه ما أتلفه من مال مالكة وتقدم أن المأذون يتعبر بموت مولاه

(فصل) **(قول)** أقول وظاهره أن المراد بالا كساب الخ المتبادر من قوله فانه بدل الخ ومن العطف في قول الزيلعي والكسب لانه تبع ابقاء الكسب على المتبادر منه تأمل ثم رأيت في الكفاية ما يفيد ابقاء الكسب على ظاهره عند قول الهداية ومن غصب عبداً فباعه فضمه المالك قيمته الخ وعبارة الكفاية والثابت بطريق الاسناد ثابت من وجد دون وجه أو ضرورة اذا الدليل يأبى ثبوت الملك بالغصب لكونه عدوانا والملك نعمة وانما يثبت الملك له ضرورة القضاء بالضممان كيلا يجتمع البدل والمبدل في ملك واحد والثابت ضرورة ثابت من وجه دون وجه ولهذا يظهر في حق الاكساب دون الاولاد لان الملك ثبت شرطاً للقضاء بالقيمة والولد غير مضمون عليه بالقيمة وهو بعد الاتصال ليس يتبع فلا يثبت هذا الحكم فيه بخلاف الكسب لانه بدل المنفعة فيكون تبعاً محضاً وثبوت الحكم في التبعية بثبوته في المتبوع سواء ثبت في المتبوع مقصوداً بسببه أو شرطاً لغيره ولان ملك الكسب أسرع نفوذاً من ملك الولد بدليل أن الغاصب اذا أجر المعصوب يملك الاجر ولو اؤلف لا يملك والمالك النافض يكفي لتفاد البيع ولا يكفي للعق الخ اه والمفهوم من عبارة الزيلعي المنقولة أن الزيادة المتصلة كالكسب والمنفصلة كالولد **(قول)** ومن المشايخ من فرق بينها وبين مسألة الوديعة الخ أي بان المودع ليس عليه الا ائمين وباقامة البيئنة أسقطها وارتفعت الخصومة والغاصب عليه ائمين والقيمة وباقامة البيئنة لم يسقط الا ائمين فلا يكون في معنى المودع كذا في العناية وغيرها ونظر فيه الطوري بأنه انما يفيد أن لا يكون الغاصب كالمودع من جميع الوجوه وهذا لا ينافي في صحة القياس لاسقاط ائمين لان الاتحاد بينهما من هذه الجهة كاف في صحة القياس ولا يضرها وجوب القيمة على الغاصب الخ وقال المقدسي الفرق

واضح هنالتوجه المصومة ووجوب القيمة في الغصب فاذا برهن كان المقصود نفي الزيادة والبيّنات
للاّتيبات أما المودع فالقول قوله في الرد لكونه أميناً واليمين في حقه لنفي التهمة (قوله لعل وجهه الخ)
ذكر في المحيط من الباب الاول من الدعوى أن بعضهم وجه المسئلة بان الاقرار بالمجهول صحيح وقطع
المصومة بإيصال الحق الى مستحقه واجب والنياب اجناس فالقاضي لا يدري أقل ما يصلح أن يكون قيمة هذا
الشوب لان ما من ثوب من جنس الاوثوب من جنس آخر يكون أقل ولا يقضي بما قاله المدعي لان
الغاصب حلف على ذلك وما يقال عيّن المصوب منه عيّن المدعي قلنا عيّن المدعي من وجهه من حيث
ان أصل الاستحقاق ثابت باقرار الغاصب وانما الحاجة الى فصل المصومة فكانت بمنزلة عيّن المدعي عليه
من كل وجه مما يجوز أن يفصل بها المصومة فكذا عيّن المدعي عليه من وجه اه (قوله مع أن
أحدهما مدع والآخر منكرك) الذي تقدم في التحالف أن كلا منهما مدع ومنكر فلم تكن كسئلتنا
(قوله بان قال سلمى الجارية أو الدابة بعد الحسن أو الحسن فنعته الخ) أي ثم زالت هذه الزيادة وبقي
لاصل على حاله أو طلبها منه فامتنع ثم هلكا بخلاف ما اذا تلف الاصل والزيادة بدوته فان الواجب فيه
القيمة يوم الغصب كما هو موضوع ما نقله المحشى فلم يكن فيه ما يدل على خلاف ما استظهره الرضى حتى تأمل
(قوله ولا يجبر بالولد الخ) الظاهر جريان الروايات الثلاث السابقة هنا (قوله يوم علق) علله شيخى
زاده بان ما انعقد فيها من العلوق سبب التلف (قوله وبحت فيه في اليعقوبية انه ينبغي الخ) الظاهر
أنه لاتنافي بين العبارتين لعدم التفاوت في القيمة بين اعتبار يوم الغصب ويوم العلوق غالباً فلا مخالفة
(قوله فما في الدرر فيه نظر) حيث قيد بالمكرهة وهو ظاهر لان الكلام في الغصب والمكرهة محل
توهم الضمان (قوله فتأمل في وجهه) لعل وجهه أن الغصب سبب الملك في الجملة فقد حصل
الاستيلاء بعد وجود سبب الملك في الجملة اذا النسب يثبت بالشبهة وهذا كاف في ثبوته ثم ان ثبوت النسب
لا يتوقف على ضمانها على ما تفيد عبارة التارخانية على خلاف ما نقله المحشى عن الدرر وعبارة الدرر
ثبت النسب بعد ارضاء المالك وقال عبد الحليم ثبوت النسب لا يتوقف على الارضاء كما لا يخفى اه
وعليك بمراجعة الكافي ولاتنافي بين ما نقله في الدرر عن الكافي وما في التارخانية فان مفاد الاول ثبوت
النسب لا الحرية مع التضمين ومفاد الثاني ذلك مع أخذ الجارية فكل تعرض لما سكت عنه الآخر
(قوله أقول وعلى ما قدمنا من ظاهر عبارة المحيط الخ) لكن ما في المحيط فيما لو سكنت بدون أمر الزوج
فلا مخالفة لما ذكره الشارح (قوله ولم أرها في هذه المسئلة في كلام غيره الخ) حيث لم يوجد في كلام غيره
ما يدل على تضعيف هذا التصحيح فعلياً اتباع ما مجموع والشارح ليس من ذوى الترجيح حتى يتابع
(قوله الشارح ولو بنى لنفسه ثم أراد أن يعده) الظاهر أن الحكم كذلك لو شراه لنفسه ثم أراد أن يعده
(قوله لكن أعاده ليربطه الخ) فيه أنه لا فرق بينهما لو أعاد ذكر مسئلة نجر الذي لاستقام ما قاله تأمل
(قوله اظهرا للفرق بينهما كما أشار اليه في الهداية من أن المأمر نابتة لأهل الذمة الخ) ليس هذا هو
الفرق الذي أشار اليه في الهداية بل هو ما ذكره الشارح من ثبوت ولاية المحاجة وانما هو بحث من
الاكمل في هذه المسئلة كما نقله ط والذي في الهداية لو أتلف المسلم نجر الذي أوخزيره ضمن لان
التقوم باق في حقهم ونجر لهم كالتحل لنا وانخزير لهم كالشاة لنا وقد أمر نابتة كهم وما يدينون والسيف
موضوع فتعذر الالزام بخلاف متروكة التسمية اذا كان لمن يبيعه لان ولاية المحاجة ثابتة اه (قوله الأولى ولو
لمسلم ليفيد الخ) قد يقال انه أتى بهذه الغاية لدفع توهم ضمان قيمته صالحاً لاهلها اذا كان لكافر تأمل

(قوله ويمكن الجواب بان المراد ثمة هو الضمان الابتدائي الذي بطريق الاكراه) فيه أنه ليس جميع المسائل الآتية الضمان فيها بطريق الاكراه (قوله فلا شبهة في ضمان الأمر الشريك الخ) فيما قاله من ضمان الأمر تأمل اذ لا ولاية له على نصيب شريكه فلم يصح أمره فيه وان كان له ولاية على نصيبه وهذا الفرع ان كان منقولاً فلا كلام والا فالضمان على المأمور أو المستعير (قوله وينبغي تقييده بما لو أوقد النار الخ) فيه أن الأب لا يملك ذلك فكيف يصح أمره تأمل وحينئذ فالتصوير بما في شرح تنوير الأذهان محل تأمل (قوله اذ لو ضمن لرجع على سيد العبد الخ) الاوضح في التعليل ما قدمه عن الفصولين بل هو الصواب المتعين (قوله فاطلاق الشارح في محل التقييد) انظر ما تقدم في الوديعة عند قول المصنف لا يضمن مودع المودع (قوله لانه نسخ فعله فعل المولى) فيه تأمل بل هو قائم بالفعلين بدون نسخ الاول (قوله وهل غير المعتاد خطأ أيضاً الخ) الظاهر أنه عمد وفيه القصاص (قوله المراد أحد شبيئين لا ينتفع الخ) قال ابن وهبان لو غصب كتاباً وهو حرّ أن أو أكره فأنلف واحد اي ينبغي أن يكون الحكم كذلك وكذا لو كان كرايس فأنلف منها واحد او الكاتب الذي كتبه غيره موجود ليحدد ما أنلف ينبغي أن يضمن الجميع وبأخذ ما بقي والله أعلم

(كتاب الشفعة)

(قوله ولعله أن البناء فيما ذكر ليس له حق البقاء الخ) هذا الفرق غير متأت في البناء القائم في أرض مكة على أنها وقف فانه في حكم العلوقاتنهما مالهما حق القرار على الدوام ومع ذلك قالوا بعدم الشفعة في بنائهما ولعل الشارح لم يبد الفرق المذكور لذلك (قوله وأقول بل هو احترازي الخ) مراد الشيخ شاهين ما اذا كان الاشتراك في حق المبيع فقط وليس مراده أن المبيع مشترك وباق بلا قسمة فلا يرد حينئذ قوله أقول الخ تأمل (قوله فلو فيه مسجد فنأخذ حكماً اذا كان مسجد خطة لا محذناً) قيده في الولو الجدية من الفصل الاول بما اذا كان باب المسجد الى السكة الغير النافذة وظهره وجانبه الآخر الى الطريق الاعظم قال لانه متى كان ظهره الى الطريق الاعظم فهذه السكة بمنزلة النافذة لان الامام حين اختط هذا المسجد وقت القسمة بين الغائبين كان له أن يفتح باباً الى الطريق الاعظم فاعتبر ما كان فتح الباب في ذلك الوقت بما لو فتح ولو فتح كانت غير نافذة فكذا ههنا الى آخر ما فيها (قوله وفي القهستانى الملاصق المتصل بالمبيع ولو حكماً الخ) وفي محيط السرخسى دار كبيرة فيها مقاصير باع صاحب الدار مقصورة أو قطعة معلومة فلجار الدار الشفعة كان جاراً من أى نواحها لان المبيع من جهة الدار والشفيع جار الدار فكان جاراً للمبيع فان سلم الشفعة ثم باع المشتري المقصورة أو القطعة المبيعة لم تكن الشفعة الجارها لان المبيع صار مقصوداً ومنفرداً بالملك فخرج من أن يكون بعض الدار اه أفاده الاتقانى سندی (قوله أقول اذ لو كان محاذياً للطريق غير نافذة فهو خليط لا جار الخ) فيه أن موضوع المسئلة ما اذا كان الباب في سكة أخرى وحينئذ لا يكون خليطاً بل هو جار وهذا هو المراد بما نقله الشارح عن شرح المجمع وبه يسقط كلام المحشى ويقوى ما قاله ط فيها (قوله ولعل وجه البطلان أن الوكيل بعد التسليم لم يبق خصماً الخ) مقتضى ما ذكره من هذا التوجيه صحة خصمة الموكل بعد قبضه وأنها لا تبطل به مع أن هذا خلاف ما صرح به المصنف وغيره من بطلانها بمجرد قدره على الطلب من الوكيل أولاً والوجه في بطلانها أن طلبها من حقوق العقد التي يطالب بها الوكيل وقد فات ذلك بالتسليم وقال في الهداية ومن اشترى داراً

لغيره فهو الخصم للشفيع الا ان يسلمها لغيره فيكون الخصم هو الموكل لان الوكيل كالبايع من الموكل فتسليمه كتسليم البائع من المشتري فتصير الخصومة معه الخ اه وهذا بناء على وقوع الملك للوكيل ثم ينتقل الى الموكل لاعلى ما هو المختار من وقوعه للموكل ابتداء ويظهر بطلان الشفعة عليه لانه لم يبق للوكيل يد حتى تصح خصومته ولا تصح خصومة الموكل لعدم تعلق حقوق العقده (قول ما لا يجوز بيعه من العقار كالاوقاف لاشفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف) كذا في الخلاصة عن التجريد ولعل أصل عبارة التجريد عند من لا يرى زيادة النافية كما هو ظاهر أو حذف لفظ بيع

(باب طلب الشفعة)

(قول لكن رأيت في الخانية انما سمي الثاني طلب الاشهاد لالا ان الاشهاد شرط الخ) يوافق ما فيها ما يفيد تعليلا الزيلعي في قوله وأما الثاني وهو طلب التقرير فلا بد من الاشهاد فيه لانه يحتاج اليه لاثباته عند القاضي (قول الشارح لو قال بسبب كذا كما في الملتقى لشم الخ) لكن ما ذكره المصنف للتمثيل لا التحديد ألا ترى أنه قال دار كذا والشفعة لا تختص بالدار بل بكل عقار رحى (قول أو هو محجوب بغيره) مقتضى ما تقدم في الباب السابق في قوله وكذا لو كان الشريك غائبا فطلب الحاضر الخ أنه لا نظر لهذا الاحتمال تأمل (قول لانها عينية على فعل الغير) الاولى في التعليل أن يقول لانها في يد غيره فيحلف على نفي العلم كما قاله غيره (قول بان يقولوا انها ملك هذا الشفيع الخ) ولو شهد أن الشفيع اشترى هذه الدار من فلان وهي في يده أو وهبها منه فذلك يكفي سندی (قول ولا يعذر متناقضا) في جعله متناقضا نظرا ولا يتوهم التناقض من المشتري (قول أو طلب التقرير فعلى البتات الخ) أي اذا طلبه عند لقائه والافعل العلم (قول نص عليه الزيلعي) قال في التارخانية ناقلا عن أبي الليث الشفيع اذا طلب الشفعة فقال المشتري هات الثمن وخذ شفعتك فان أمكنه أن يحضره ولم يحضر الى ثلاثة أيام بطلت شفيعته كذا عن محمد قال الصدر الشهيد المختار أنها لا تبطل وقال صاحب جامع الفتاوى الفتوى اليوم على قوله نقله الجوى (قول لا يناسب قوله قبل التسليم) ضميره عائذ لقوله مطلقا وقوله الخ مفعوله (قول الاستدراك في محله بالنظر الى مجرد المتن) فانه يوجد لفظ المشتري بالخط الاسود ثم لا استدراك في الاستدراك على عبارة الشارح فان مفادها أن البائع خصم قبل التسليم وربما يستفاد أن البينة تسمع عليه فصح جعل قوله ولا تسمع الخ استدراكا ومفاد الكثرة أنه البائع وان كان سماع البينة متوقفا على حضور المشتري ولو قيل ان مراد الشارح أن المشتري خصم بأي حال وجد القبض أولا الا أنه في الثاني يكون خصما مع البائع لا وحده يستقيم زيادة الاطلاق ثم يتوهم من كونه خصما معه أنه لا بد من حضورهما وقت الدعوى وسماع البينة مع أن الشرط حضور البائع في الاول وحضورهما فيما بعده فدفعه بالاستدراك ويكون المراد حينئذ من كونه خصما معه بالنسبة لسماع البينة والفسخ وان كانت الدعوى تسمع على البائع ابتداء وعبارة الكثرة وخصم البائع لو في يده ولا يسمع البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشده اه ونحو ذلك في الهداية وغيرها من المتون والمفاد من ذلك أن حضرة المشتري شرط لسماع البينة والفسخ لا لسماع الدعوى تأمل (قول وعلى هذا فالمدار على كون الثمن منقودا فقط) لكن حيث كانت عبارات المذهب ناطقة باشتراط القبض لقبول قول المشتري فعليتنا اتباعها مع أن اشتراط ذلك ظاهر الوجه فانه اذا كانت العين في يد البائع فانه هو الخصم فيعتبر انكاره لان

التمالك يقع عليه فيرجع الى قوله لانه لم يكن أجنبيا لكونه ذا يدوان لم يكن مالكا تأمل (قوله فينة البائع أحق لانها تثبت الزيادة) ظاهر بالنسبة لتقدمها على بينة المشتري لاعلى بينة الشفيع لانها غير ملزمة وبينته ملزمة على أنه لا تقدم بينة البائع على بينة المشتري الا اذا لم تقم السلعة (قوله بان أثبتته المشتري بالبينه أو اليمين كافي الدرر) عبارة الدور أو عينه ورأيت بخط عبد الحى الشرنبلالى مؤشرا على ضميره يرجوعه الى الشفيع اه والظاهر أن المراد من ثبوته بيمينه ثبوته بنكوله عنه بعد دعوى المشتري القبض والاقام معنى هذه العبارة تأمل (قوله وأما الإبراء عن الكل أو البعض فلا يصح) أى لا فى حق الشفيع ولا المشتري فهستأنى ويوافق ما نقله المحوى عن شرح المجمع لوحط البائع كل الثمن لم يسقط ولا يلحق بأصل العقد اه هذا وقدم المحشى فى البيوع عن الذخيرة أنه اذا حط كل الثمن أو وهبه أو أبرأه عنه قبل القبض صح الكل ولا يلحق بأصل العقد اه وقال فى شرح الملتقى من البيوع والحط جائز فى كل المواضع جازت الزيادة أو لا لكنه ان حط بعض الثمن التحق بالعقد وان كله لا يلحق وذكر شمس الأئمة أن هبة الكل حط أيضا لكن لا تلحق بأصل العقد اه وبهذا يعلم جواب ما توقف فيه المحوى أيضا صراحة واعلم أن وجه ما نقله المحشى عن التارخانية عن المحيط ما ذكره فى الذخيرة من البيوع ونقله عنها فى التارخانية أن الدين ياقى فى ذمة المشتري بعد القضاء لانه لم يقض عين الواجب انما قضى مثله فبقى ما فى ذمته على حاله الا أن المشتري لا يطالب به لانه مثل ذلك على البائع بالقضاء والحط والهبة صادف كل واحد منهما دينا فأنما فى ذمة المشتري بعد القضاء الا أن الإبراء يتنوع الى نوعين براءة اسقاط وبراءة قبض واستيفاء فاذا أطلق البراءة انصرفت الى البراءة من حيث القبض لانها أقل واذا انصرفت البها صار كأنه قال أبرأتك براءة قبض واستيفاء ولونص على هذا لا يسقط الواجب عن ذمة المشتري ولا يجب على البائع رد ما قبض وكل من الهبة والحط لا يتنوع الى نوعين هبة اسقاط وهبة قبض وحط اسقاط وحط قبض فاذا كان نوعا واحدا وهو الاسقاط صار كأنه نص عليه ولونص عليه سقط الواجب عن ذمة المشتري وكان له أن يطالب البائع بما وجب له بالقضاء هذا هو الفرق بين الهبة والحط والإبراء هذا ما أورده شيخ الاسلام فى كتاب الشفعة والرهن وذكر السرخسى فى الباب الثانى من كتاب الرهن أن الإبراء المضاف الى الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض وسوى بين الإبراء والهبة والحط فلي تأمل عند الفتوى اه (قوله وفى الجرمين باب العاشر عن الكافى يعرف بالرجوع الى أهل الذمة) ما فى البحر ظاهر اذا كان قول أهل الذمة كما قال الشفيع المسلم (قوله فان المخالفة بينهما من هذما الجهة) بل المخالفة له فى الجهتين فانه لا يكلف قلعه وفيه ضمان ما زاد لو اختار الاخذ تأمل (قوله أى فى مسألة المتنازع) خلاف أبي يوسف جار فى مسألة الشارح أيضا (قوله لانه أخذها بالشفعة جبرا) مقتضى هذا التعليل أن الاخذ لو كان بالتراضى يرجع بالقيمة (قوله كما اذا كان موجودا وقت الشراء كفاية) ليس فى كلام الكفاية كفاية لبيان حكم ما اذا ائتمرنى يد البائع من أن الشفيع يأخذ الثمرا ولا وأما كونه له حصه من الثمن أو لا فمسئلة أخرى لكن حيث كان له أن يأخذ ما حدث عند المشتري كان له أن يأخذ ما حدث عند البائع بالاولى اذ للقبض شبهة العقد فله حصه من الثمن لو هلك كالموجود عند الشراء (قوله عبارة البرازية وان قال لا فلا) الظاهر أن مسئلة السكوت بمنزلة النفي صراحة (قوله وظاهر تقديم الخانية الاول اعتماده الخ) ومقتضى التعليل الآتى أنه لا خلاف تأمل

﴿باب ما ثبتت هي فيه أولا﴾

(قوله بان تزوج امرأته على دار على أن ترد عليه ألف درهم فلاشفعة في شيء منها) قال عبد الحلیم كان أبو حفص الكبير يقول لابي حنيفة في هذه المسئلة ثلاثة أقوال الاول يجب الشفعة فيهما ثم رجع وقال لا يجب فيهما ثم رجع وقال لكل قسط حكم نفسه كما في مبسوط خواهر زادته والحقاتي وأنت خير بان هذا ترجيح لقولهما لانه مرجوع اليه من أبي حنيفة كما لا يخفى (قوله ولكن ان ثبت أن الثاني ظاهر الرواية لا يعدل عنه) سياقي أن ما في المتون والشروح مقدم على ما في الفتاوى (قوله أقول الظاهر أنه شراء بالتعاطي الخ) فيما قاله تأمل فان مراد الشربلالي أن بتسليم المشتري للجار يملكها بالشفعة فانها كما غلبت بالقضاء غلبت بالرضا وليس معنا ما يدل على غلبت النصف بالشراء وقال السندي ان كلاما من الشفعة قبل القضاء بها مستحق للدار المشفوعة والقسمه بينهم للمزاجه اهـ والرضا كالقضاء (قوله ولان أخذه بالشفعة يكون سيبا الخ) ذكره في الدرر تعليلا لقوله أو باع وعمل لقوله أو يبيع له بقوله لان تمام البيع به اذ لو لا تو كيله لما جاز بيعه (قوله أي بخلاف الوكيل بالشراء أو المشتري نفسه لانه محقق لما تم من جهته) ظاهر بالنسبة لقوله أو المشتري نفسه لا للوكيل بالشراء فانه بأخذه بالشفعة نقض الملك الذي أثبت له موكله ونقله لنفسه ولعل المقصود أنه محقق لما تم من جهته أي من أصل التملك واذا قال الزيلعي الاصل أن من باع أو يبيع له لا شفعة له ومن اشترى أو اشترى له كان له الشفعة لان الاخذ بالشفعة في الاول يلزم منه نقض ما تم من جهته وهو البيع لان البيع عملي والاشد بها تملك وبينهما منافاة وكذا البيع يوجب التسليم والاشد ينافي به لانه يمتنع به وفي الثاني لا يلزم ذلك بل فيه تقرير لان الاخذ بالشفعة مثل الشراء

﴿باب ما يطلها﴾

(قوله لم أره فيما مر صريحا) قديقال هو ما أخذ من قوله قبيل طلب الشفعة أسقط الشفيع الشفعة قبل الشراء لم يصح لغد شرطه وهو البيع (قوله هذا قولهما وقول أبي يوسف الاول) في الزيلعي الوكيل بالشراء تسليمه الشفعة صحيح بالاجماع وكذا سكوتة اعراض بالاجماع والوكيل بطلب الشفعة يصح تسليمه في مجلس القاضي عند الامام وعند أبي يوسف يصح في غيره أيضا وعند محمد وزفر لا يصح أصلا لانه أتى بضد ما أمر به وهما يقولان انه تو كيل بالشراء لان الاخذ بها شراء والوكيل بالشراء له أن لا يشتري فكذا هذا انه أن يترك الشفعة غير أن أبي يوسف يقول هو وكيل مطلق فينفذ تصرفه مطلقا وأبو حنيفة يقول انه وكيل بالخصوص ولا تعتبر الا في مجلسه (قوله وفيها عن الولوالجية تسليم الشفعة من الوكيل الخ) عبارة الولوالجية الوكيل بطلب الشفعة اذا سلم الشفعة للمشتري جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد بمنزلة الاختلاف في تسليم الاب والجد شفعة الصغية والفتوى على قولهما اهـ (قوله فلا يصح الاعتياض عنه ولا يتعلق اسقاطه بالجائز الخ) تقريره لو قال أسقطت شفعتي فيما اشتريت على أن لا يطلب الثمن مني هذا الشرط جائز لانه ملائم ومع هذا لم يتعلق سقوطها بهذا الشرط بل تسقط بمجرد قوله أسقطت بدون تحقق الشرط فلأن لا يتعلق سقوطها بالفساد وهو شرط الاعتياض عن حق ليس بمال وانه رشوة أولى عني (قوله الشارح بخلاف عكسه) أي فانه سلم النصف وكان حقه في أخذ الكل وهو غير النصف فلا يكون اسقاطه اسقاطا للكل اهـ زيلعي (قوله المشكل ما في العيون الخ) تقدم أن

المبيع من جملة الدار والشفيع جار للدارفكان جار له حكما وعيارة العيون برواية الحسن عن أبي يوسف
عن أبي حنيفة ورواية هشام عن محمد دار كبيرة فيها مقاصير فباع صاحب الدار مقصورة منها أو
قطعة معلومة منها فلجار من أي نواحيها كان الشفعة فإن سلم الشفيع ثم باع المشتري المقصورة لم تكن
الشفعة فيها الجار القطعة المبيعة وقال في شرحها لأن سبب الاستحقاق تقرر بين البائع والشفيع وهو
اتصال المالكين فسواء باع الكل أو باع قطعة منها يثبت للشفيع حق الشفعة كما إذا باع جزأ من الدار مشاعا
فأما إذا باع المشتري فالقطعة المبيعة مفصولة عن الدار الكبيرة اهـ (قول فقوله للمشتري من حجاز الاول
الخ) لا حاجة لدعوى المجاز على الاحتمال الثاني فإن القصد أنه وهب أولا ثم باع الباقي فقد تحقق
أنه مشترع عند الشراء فيصح أن يطلق عليه بعدهما أنه مشترع حقيقة (قول جارقيهما) بضمير
المتن كما هو عبارة الكفاية (قول قبل الخصومة لكونه في ملكه الخ) قبل متعلق بقوله شفعة والضمير
في لكونه راجع الى الجزء الاول وفي ملكه الى المشتري اهـ سعدى (قول بلا توقف على كثرة
التمن) فيه نظر فإنه بدون كثرة لا يتوقف عن أخذ الجزء الاول وحيث لا تقترن في العلم الذراع على
المذكور أولا (قول اللهم الآن يكون عالما بقدره الخ) فيه أن أصل الاشكال العمل بمجرد زعم
الشفيع ولا يكفي علمه في حق المشتري وتقدم أنه إذا اختلف في مقدار التمن مع المشتري بعد التقابض
فالقول للمشتري والمراد بالزعم في مثل هذه العبارة العلم (قول والظاهر أنه كذلك) هو كذلك
بالاولى (قول ولم يخالفه ما نقلناه أنفا عن الزيلعي) فإن قول الزيلعي أي بالشراء الخ شامل للصورتين
المذكورتين (قول لانتها تثبت الاخذ الخ) لعل وجه قول أبي يوسف في العمل بينة المشتري أنها تثبت
أمر إذا تداعى على الشراء وهو ترك طلب الاشهاد وهو مما يحاط به علما اهـ ثم رأيت السندی ذكر وجه
قوله بقوله لأن البينات شرعت لاثبات خلاف الظاهر والظاهر من حال الشفيع الطلب ماضيا كما أنه
يطلب حالا وبينه المشتري قامت على خلافه (قول عبارة الاشياء بأن ردها) عبارة الاشياء ان ولا
معنى لها والشارح قصدا صلاحيها بزيادة الواو ويكون الضمير في ردها للشفعة أي أن الاجارة بطلت
بطلب الشفعة وان ردها للشفعة بعد ذلك تأمل وقوله والابطلت الخ راجع لما قبله أي وان لم يأخذها
بها مع اجازة البيع بطلت الاجارة وهذه عبارة مستقيمة في ذاتها (قول أقول المسئلة مسوقة الخ)
مراده أن السوق يدفع الاليهام المذكور وأيضا يفهم أن له طلبها في الصورة الثانية بالاولى لأن اجازة
البيع وجدت دلالة (قول أقول علل في الولوالجية عدم البراءة ديانة الخ) أي أن كلام الاشياء مبني
على ما علل به في الولوالجية لا على عدم صحة البراءة من المجهول ديانة (قول وقد يجاب عن الاشكال بأن
ما في الظهيري بعد استقرار الشفعة الخ) الظاهر أن ما في الظهيري مبني على عدم صحة تعليق البراءة
بالشرط لا على ما قاله والا فلا براءة العام مبطل لكل حق سواء كان متأكدا أولا لكن ظاهر مفهوم
تعليق الظهيري يفيد أنه قبل الطلين يصح تعليق ابطالها والمفهوم في الكتب معمول به (قول وقد
يجاب بالفرق بين شرط وشرط فاسق في الذي يدل الخ) وقد يقال ان ما تقدم ليس فيه تعليق بالشرط
بل هو من باب التقييد كما يفيد مسوق كلام الهداية وما تقدم عن العيني فالمراد بالتعليق فيها
التقييد وعبارة الهداية عند قوله وإذا صالح عن شفيعته على عوض بطلت وردلان حق الشفعة لا يتعلق
اسقاطه بالجائز من الشروط فبالفساد أولى اهـ (قول فيمكن أن يدعى رقبته وهو في المجلس الخ) فيه أنه
إذا ادعى رقبته تبطل شفيعته ولا يتأتى له طلبها لتناقضه فيها كما سبق له (قول وتعمام بيانه في حاشية

(الاشياء للمحوى) واذا وجد في محلة أو مسجد قسمت على عدد من نسبت اليه المحلة أو المسجد من القبائل فاذا كانوا اثلاثا كانت عليهم اثلاثا على كل قبيلة الثلث دون عدد الرؤس عكس الاول فانه ثمة تقسم على عدد الرؤس دون القبائل اه منه (قوله سبع لمن حلى عقد نظامي) في حاشية المحوى بهن علا عقود نظامي وقوله ان من هو الخ الذي فيها أيضا ان من نفوس الخ واحترز به عما اذا كانت لا اجل سلامة النفس

(كتاب القسمة)

(قوله أي لكل شرب محتضر) نسخة الخط مختص (قوله الاولى أن تكون المناسبة الخ) ولعل مراد الشارح بما قاله من المناسبة انه لما كان كل منهما مترتباً على ارادة الافتراق ناسب ذكر القسمة عقب الشفعة وان كان ترتب الشفعة بواسطة البيع والقسمة بدون واسطة تأمل وقال في العناية في وجه المناسبة ان كلام من نتائج النصيب الشائع فان أحد الشرى يكن اذا أراد الى آخر عبارة الشارح (قوله المصنف وركنها هو الفعل الذي يحصل به الافراز والتمييز الخ) ذكر المحوى على الاشياء من أحكام الملك عند قوله الرابع عشر ملك العقار الشفيع بالاخذ الخ مانصه ذكر في التخييرة من الرابع من كتاب القسمة أن الملك لا يقع لواحد من الشرى كما في سهم بعينه بنفس القسمة بل يستقر باحدهما ان ربعة اما بالقبض أو قضاء القاضي أو القرعة أو يكون رجلا يلزم كل واحد منهما اه ونقل في غاية البيان قبيل باب دعوى الغلط عن شرح الكافي مانصه ان كان في الميراث ابل وبقرو غنم فباعوا الابل قسماً والبقر قسماً والغنم قسماً وأقرعوا على أن من أصابه الابل رد كذا كذا درهم على صاحبيه نصفين فهو جائز لان القسمة على هذا الوجه تقع بينهم براضيتهم وصار كأنه أخذ بعض الابل عوضاً عن حقه وبعضها بالدرهم فيجوز لتعديل الانصاء فان ندم أحدهم بعدما وقعت السهام لم يستطع نقض ذلك وجازت القسمة عليهم لان القسمة قد تمت والانصاء قد ظهرت وان رجع عن ذلك قبل أن تقع السهام فله ذلك لان القسمة لم تتم وكذلك ان وقع سهم وبقى سهمان لان القسمة بعد لم تتم وان وقع سهمان وبقى سهم لم يكن له أن يرجع لان القسمة قد تمت لانه اذا ظهر نصيبهما تعين الباقي للباقي اه وفي العناية ان الرجوع بعد التمييز صحيح اذا كانت القسمة بالتراضي أما اذا كان القاضي أو نائبه قسم فليس لبعض الشرى أن يأبى بعد خروج بعض السهام وقال في محيط السرخسي ان كان القاضي يقسم بالقرعة أو نائبه فليس لبعض الشرى أن يأبى ذلك بعد خروج بعض السهام كما لا يلتفت الى لباء بعض الشرى قبل خروج القرعة وان كان القاسم يقسم بينهم بالتراضي فرجع بعضهم بعد خروج بعض السهام كان له ذلك الا اذا خرجت السهام الا واحد الا ان التمييز يعتمد التراضي بينهم فلكل واحد منهم أن يرجع قبل أن يتم وبخروج بعض السهام لا يتم فكان كالرجوع عن الايجاب قبل قبول المشتري فأما اذا خرج جميع السهام الا واحد فقد تمت القسمة لان نصيب ذلك الواحد تعين خرج أو لم يخرج اه (قوله ان كان للقسمة قيل هو على الخلاف اه فليتأمل) لعله أشار بقوله فليتأمل الى عدم ارتضائه لهذا الجواب وهو ظاهر لانه لا يستقيم الاعلى هنا القيل وظاهر التعبير ضعفه والظاهر في الجواب أن يقال مرادهم بحكاية الخلاف فيه فيما عدا أجر الكيل ونحوه بدليل حكايتهم الاتفاق فيه ولان العلة المذكورة للخلاف غير ظاهرة في الكيل ونحوه تأمل ثم رأيت في محيط السرخسي أجاز الكيال والوزان قال بعض

مشايخنا هو على الخلاف فان المكييل والموزون يقسم بذلك والكيال والوزان بمنزلة القسام والاصح ان
 ايا حنيقة يفرق بينهما فيقول انما يستوجب الاجر بعمله في الكيل والوزن الا ترى انه لو استعان في ذلك
 بالشركاء لم يستوجب الاجر وعمله في ذلك لصاحب الكثير كثر بخلاف القسام اهـ **(قوله)** اقول نقل في جامع
 الفصولين عن شرح الطحاوي كل كيلى ووزنى الخ) تندفع منافاة ما في الفصولين لما ذكره الشارح بان
 المراد بكون العددي المتقارب مثلياً من حيث الحكم لقلة التفاوت لاحقية لوجود حقيقة تأمل **(قوله)**
 لكن لا يخفى مخالفته لقوله في المسئلة الاولى نفذت الخ) قد يقال لتصحيح عبارة الشارح في ذاتها انه يفرق
 بين كون القسمة مأموراً بها من الغائب أولاً فان كانت غير مأموراً بها فالحكم ما ذكره أولاً عن الخاتمة
 واذا كانت مأموراً بها منه فان كان الهالك نصيب الحاضر فهو عليهمما والوجه فيه ما ذكره المحشى
 بقوله ووجهه انه في الاولى لما ذهب الخ وان كان نصيب الغائب فوجه كون الهالك على الدهقان انه
 مجرد تحويله نصيب نفسه صار قابضاً له حقيقة ونصيب الدهقان صار قابضاً له نيابة عنه فيكون الدهقان
 قابضاً له حكماً لان امره لما فرار نصيبه يستلزم جعله نائباً عنه في اليد والحفظ فقد تحقق القبض من
 الطرفين أحدهما حقيقة والآخر بطريق النيابة بخلاف ما اذا ذهب نصيب الدهقان فانه لم يتجدد في
 نصيب نفسه قبض فبقى على حكم القبض الاول فلذا كان هلاكه عليهما وحينئذ يكون التشبيه راجعاً
 لعدم صحة القسمة في كل من المشبه به والمشبه بالنسبة للصورة لا لأصل المسئلة المشبه بهما في التفصيل
 المذكور فيها تأمل **(قوله)** انما اخرجوه للمستثنيات الثلاث يدل له ما نقله في المنع عن السراج
 بقوله ولهم ان يقسموا لانفسهم اذا تراضوا الا ان يكون فيهم صغير لاولى له أو غائب لا وكيل عنه فحينئذ
 لا تجوز بالاصطلاح بل لا بد من القاضى لانه لا ولاية لهم على الصغير ولا على الغائب فان امر القاضى بها
 جاز على الصغير والغائب لان له ولاية على الصغير ونظر على الغائب وتصرفه يصح على الميت **(قوله)** لكن
 يبقى قول الشارح ولو شركاء بطلت مخناً الى نقل) علل البطلان الرحى في هذه المسئلة بان كل واحد
 اجنبى في حق صاحبه فلم يوجد قابل عن الصغير ونحوه وشرط عقد الفضولى وجود القابل عن المالك ولا
 يتوقف شرط العقد على غائب بخلاف مسألة الورثة لان بعضهم يعلى خصماً عن الباين فيصح ان يكون
 بعضهم مقاسماً وبعضهم مقاسماً اهـ ومعلوم ان الشارح ثقف في النقل يعتمد عليه فيه حتى يوجد
 ما يخالفه **(قوله)** وانما اقتصر المصنف على الارث لان العقار الخ) أى انه لما كان العقار الموروث
 لا يقسم الا بالبرهان كان ذلك كقسمة النقلي الموروث مشعراً بان غير الموروث يقسم بالاولى وفهم الاولوية حينئذ انما
 يتحقق بعدم معرفة حكم العقار الموروث لا بمجرد بيان حكم النقلي الموروث وان قال في المنع فالمسئلة التي لم
 تذكر في المتن يقسم حكمها من قسمة النقلي الموروث ومن قسمة العقار المشتري بالطريق الاولى
 فتأمل **(قوله)** وصاحب الارض غائب ليس بقيد بل لهما القسمة سواء حضراً أو غاب كما في شرح
 الوهبانية قال ووجه عدم الجبر ان الارض المبنى عليها بينهما شائعة بالاعارة أو الاجارة فلو قسم البناء بينهما
 لكان لكل واحد منهما سبيل من نقض نصيب صاحبه وفيه ضرر فلا يجبر على القسمة بخلاف التراضى
 اهـ لكن أفتى في الحامدية بقسمة الجبر في غراس بين زيد ووجهة وقف قائم في أرض وقف **(قوله)**
 وهو الظاهر من قول الهداية) هذا خلاف الظاهر من قول الجامع أرض ادعاهارجلان فاتها ظاهرة في
 دعوى الملك وعبارة الدرر تنفد ان موضوع المسئلتين واحد حيث قال ولان برهنا انه أى العقار معهما

حتى يبرهنانه لهما يعني ان ادعوا الملك في العقار ولم يذكروا كيف انتقل اليهم لم يقسم الى آخره وكذلك
عبارة الجامع تفيد انهما ادعيا الملك من قوله أرض ادعاهما رجلا ناذ المتبادر من دعواهما لهما دعوى
ملكهما فعلي هذا لا بد من التوفيق بحمل ما تقدم على رواية القدوري وما هنا على رواية الجامع الصغير
ومشى على هذا التوفيق بعض شراح الهداية كأكمل الدين والزيلي ووفق بعضهم كتاب الشريعة
باختلاف الموضوع لكن علمت أن عبارة الجامع انما تفيد دعوى الملك لا مجرد ذكرهما أنه في يدهما حتى
ينتم هذا التوفيق تأمل وقال عبد الحليم عند قول الدرر (يعني ادعوا الملك في العقار) لاختفاء في
أن هذا التصوير يخالف لما سبق أنه يقسم اذا ادعوا الملك المطلق والتحقيق أن ما يظهر من الهداية أن
السابق رواية المبسوط وهذا رواية الجامع الصغير والمصنف أوردا الروايتين تبعا لصاحب الوقاية من غير
إشارة الى اختلافهما ومشى على هذا الظاهر بعض الشراح منهم الشيخ الأكمل ووفق بعضهم بينهما
منهم تاج الشريعة وعليه مشى الزيلي بان الاختلاف من اختلاف الموضوع فموضوع رواية المبسوط فيما
اذا ادعيا الملك ابتداء واليد ثابتة ومن في يده شيء يقبل اه (قوله أي حاضر) لاجابة لهذا التقييد وما
يأتي لا ينافيه (قوله) وهذا يدل على أن من ادعى على صغير الخ لم يظهر مما تقدم ما يفيد لزم حضوره
عند الدعوى وانما أفاده اشتراط حضوره عند التصب وهو غير الدعوى تأمل (قوله) فان كانوا كورا
أو انا فكذا الخ الاوضح قول العناية وان لم يكن أي مع الرقيق شيء آخر فان كانوا كورا أو انا لا يقسم
القاضي الا براضهم ما وان كانوا كورا أو انا لا يقسم القاضي في قول أبي حنيفة اه . قول الشارح
والبر والرحى الخ) في الخلاصة ولا تقسم البئر والقناة والتهر فان كان مع ذلك أرض قسمت الارض
وزكت البئر والقناة على الشركة (قوله وتأمل عبارة المح) أي فانه نقل فيها عن الجواهر
لو أراد أحد الورثة القسمة بالاوراق ليس له ذلك ثم قال ولو تراضوا فالقاضي لا يأمر بذلك وهذا مؤيد
لما استظهره المحشى (قوله ومنه يظهر الجواب) ما سيأتي في طلب أحدهما المهايأة وما هنا كل طالب
لها الا أنهما اختلفا في كيفية تأمل وسيأتي له أنهما اختلفا في التهايم من حيث الزمان والمكان
يأمرهما القاضي أن يتفقا الخ (قوله بأن يكتب في كغدة الخ) لا يصح تفسير التصوير والذي في
الكفاية وغاية البيان والبنابة المراد من تصوير ما يقسمه أن يكتب صورته على قرطاس . قول الشارح
فلو كان أرض وبناء قسم بالقيمة عند الثاني الخ . قال الزيلي واذا كان أرض وبناء فعن أبي يوسف
يقسم باعتبار القيمة لانه لا يمكن اعتبار التعديل فيه الا بالتقويم لان تعديل البناء لا يمكن بالمساحة وعن
أبي حنيفة ان الأرض تنقسم بالمساحة والمساحة هي الاصل في المسوحات ثم يرتد من وقع في نصيبه البناء
أو من كان نصيبه أجرد دراهم على الآخر حتى يساويه فتدخل الدراهم في القسمة ضرورة وعن محمد أنه
يرد على شريكه بمقابلته البناء بما ساويه من العرصه فادابقي فضل ولم يمكن تحقيق السوية بأن لم تف
العرصة بقيمة البناء حينئذ يرد دراهم لان الضرورة في هذا القدر فلا يترك الاصل وهو القسمة بالمساحة
الا بالضرورة اه (قوله وقال في الهداية انه وافق رواية الاصول) الذي فيها رواية الاصل وقال في العناية لانه
قال فيه تنقسم الدار مزارعة ولا يجعل لاحدهما على آخر فضل دراهم وغيرها كذا في بعض الشروح اه
وهو ما في الغاية وأنت ترى أن ما ذكر فيه لا يدل على هذه الرواية (قوله المصنف وشهد القاسمان
بالاستيفاء الخ) وفي الترتيب لالبية مانعه في المصنفين شهادتهما مقبولة سواء - لا أجر أو بغير أجر وهو
الصحيح وسواء ادعى على التسمية لا غيرا تدعى بالابعد ذلك نحن قسمنا أو شهدا على قسمه أنه

الابتداء على الصحيح كما في التارخانية وعلى هذا تقبل شهادة القبايين إذا كان المنكر حاضرا حال الوزن والتسليم كما في الفتاوى اهـ (قوله) لاتهم ما يشهدان على فعل أنفسهما أي معنى كما في شرح المجمع (قوله) فلا فرق حيثما دلخ) لكن اصطلاح الفقهاء أن البرهان خاص بالبيئة بخلاف الحجة فانها أعم (قوله) وإن لم يكن مانعا ينبغي أن يتحالفا فيه أن التحالف لا يتأتى فيما إذا أقام المدعي البيئة على دعواه كما هو موضوع المسئلة فإن لم يقم بيئة تتحالفوا تناقضا (قوله) كما يظهر من كلام شراح الهداية نعم شراح الهداية جعلوا هذه المسئلة متفقاً عليها إلا أنه في غاية البيان قال حقق الشيخ أبو الفضل الخلاف في البعض المعين وساق كلامه على ذلك فقال فأبو يوسف يقول الاستحقاق يخرج الفعل من أن يكون تميزاً في حصته فبطل معنى القسمة كما لو استحق جزء شائع في نصيبه الخ ونقل أيضاً عن الاسرار وأشار إلى الاسرار وإذا اقسامادار بينهما استحق من نصيب أحدهما بيت معين لم تبطل القسمة ولكن يتخير المستحق عليه أن شاء ضرب في نصيب صاحبه وإن شاء استأنف عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يستأنف القسمة وقول محمد مضطرب اهـ وما ذكره في العناية عن النهاية أنه ذكر في الاسرار الخلاف في الشائع لا يتأتى أنه ذكره في المعين أيضاً (قوله) فلو قال كإن الكمال وإن استحق حصته أحدهما الخ) عبارة الأصل (وإن استحق بعض حصته أحدهما مشاع أو لأم تفسخ) يعني جبراً (ورجع بقسطه في حصته شريكه أو نقضها) يعني إن شاء رجع وإن شاء نقض القسمة دفعا لعيب الشركة وتفسخ في بعض مشاع في الكل (قوله) فلو به فظهر وارث وقد عزل القاضي نصيبه لا تنقض) التقييده يفيد أنه إذا لم يعزل نصيبه تنقض بأن ظهر كونه وارثاً بعد ما كان سابقاً اهـ أبو السعود على الاشياء (قوله) كذا في الدرر قال ط فيه أن الدين الخ) في حاشية الحموي على الاشياء من الهبة عند قوله غلبك الدين من غير من عليه الدين باطل أفاد أنه يصح ممن عليه سواء كان عليه حقيقة أو حكماً كما لو وهب غريم الميت الدين لوارثه ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأ الوارث صح أيضاً كذا في البرازية (قوله) أقول وفيه نظريدل الخ) فيه نظرفان اعتراض الرملي على ظاهر قول المصنف تبعاً للدرر بطلت فإن ظاهر ما أنها لا تحتاج إلى التفسخ (قوله) الشارح لأنه لا تناقض الخ) في العناية إن لم تكن باطلة للتناقض فلتكن باطلة باعتبار أنها إذا فسخت كان له أن ينقض القسمة وذلك سعي في نقض ماتم من جهته والجواب أنه إذا ثبت الدين بالبيئة لم تكن القسمة تامة فلا يلزم ذلك اهـ قال سعدى أفندي أقول أنت خير بأن استماع البيئة بعد تبين صحة الدعوى لا على العكس وهذه الدعوى غير صحيحة لاستلزامها السعي في نقض ماتم من جهته فكيف تسمع البيئة والاولى أن يجاب بمنع استلزامها ذلك لجواز أن يظهر مال آخر أو يؤديه سائر الورثة من مالهم اهـ (قوله) أو اشترمني) نسخة الخط أو اشترى (قوله) قال في الخانية كما لو وقع في قسم الخ) مقتضى ما ذكره عن الخانية وتعليق المسئلة أن له أن يقيم غيرها مقامها كما كانت لو بيعت (قوله) كذا في غالب النسخ الخ) وقال ط ظاهر قوله قسمة التراضي أن هذا الحكم لا يجري في قسمة الجبر اهـ قال الرحمن قضاء القاضي يجري مجرى التراضي لأن فعله نافذ على الملأ كأنه نائب عنهم اهـ لا شك أنه بالقضاء صار كل نصيب ملكاً لصاحبه وبفسخها بالتراضي صار كل بائعاً ما بيده ولا مانع منه اهـ (قوله) والعجب من المصنف حيث ذكر الخ) لا يتم هذا التعجب إلا إذا كان تأليفه المتن بعد صدور هذه المقالة منه يعني قوله لم أطلع عليه على أن الاشياء ثقة في النقل فيصح للمصنف الاعتماد عليه وإن لم يره لغيره (قوله) التارخ يسكن كل داراً اهـ أو يسكنهما هذا شهر أو ذا شهر اعلى ما يظهر وكذا يقال فيما بعده (قوله)

(والافهم مشكل) قد يدفع الاشكال بان وجه عدم صحة المهايأة فيها عدم امكان المعادلة فيها اذ كثيرا لا يمكن تحصيلها ولا استغلالها فصار كالمهايأة في غلة العبد لظهور التغيير في الحيوان بل التغيير الحاصل فيها أكثر من الحيوان تأمل (قوله) وأما في عبد من أو بعين فلان التهايو في الخدمة الخ لا يظهر هذا التعليل فانه لو سلم لما صححت في غلة الدار تأمل (قوله) كالزبلة والحير والمناشف الخ هذه ليست من التهايو في الاعيان بل في المنافع ولم تجز للاختلاف في الاستعمال كالتهايو في لبس ثوب (قوله) هذا أحد أقوال ثلاثة الخ) وقدم في الخاتمة القول بانهم اعلی الاملاك وظاهره اعتماده (قوله) فعلى قدر الرأس التي يتعرض لهم الخ) ظاهره والتعليل بعدمه انه اذا تعرضت للنساء والصبيان يدخلون في العسامة (قوله) فعلى قدرهما الخ) هل المراد اعتبار قدر النفل حينئذ أو غيره يحرر (قوله) قياسا على مسئلة السفل والعلاج الخ) هذا القياس منظور فيه كما تقدم في الشركة والقضاء

(كتاب المزارعة)

(قوله) ويسميا أهل العراق القراح) بالفتح المزرعة التي لا بناء ولا شجر فيها يجعه أقرحة فتكون المزارعة من تسمية الشيء باسم بعض أركانه منح (قوله) يصح أن يراد بالزرع المصدر واسم المفعول الخ) مقتضى ما يأتي عن الخاتمة عند قوله وشرط التحلية أن يراد بالزرع المصدر فقط وأنه اذا ورد العقد على المزروع كان معاملة لا مزارعة (قول الشارح وأركانها أربعة) يعني أنه يتوقف معرفتها على هذه الأربعة والافرقتها الايجاب والقبول اه سندی (قوله) الا اذا كان البذر والآلات لصاحب الارض والعامل الخ) الذي ذكره السندی في حيلة الجواز على قول الامام هو أن يكون البذر والآلات لصاحب الارض ثم يستأجر العامل بأجر معلوم الى مدة معلومة فاذا مضت المدة يعطيه بعض الخراج عما وجب له من الاجر في ذمة صاحب البذر فيجوز ذلك كما في سائر الديون اذا أعطاه خلاف جنسه اه وأما ما ذكره القهستاني فغير ظاهر الصحة اذا لاجارة فاسدة ولا يستحق العامل عمله في المشترك تأمل ثم رأيت عبارة القهستاني وفيها التعبير بأوفي قوله أو العامل وقوله فيكون الخ فيه لف ونشر وحينئذ ترجع لما قاله السندی (قوله) وقضى أبو حنيفة بفسادها بلا حد الخ) عبارة القهستاني بلا جد بالجيم (قوله) ويدل عليه أنه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد أنافارس فيها الخ) الظاهر عود ضمير فرع للامام وي فرع لمحمد حتى يستقيم تقريره ما بعد حتى على ما قبلها ومعلوم أن محمد لم يفرع في مسائل الوقف كما ذكره في البرازية ويحتمل عوده في فرع للامام أيضا أي أن محمد المالم يفرع الامام في الوقف صار راجلا (قول الشارح وقياسا على المضاربة) القياس على المضاربة لا يجوز لان معنى الشركة فيها أغلب حتى صحت بدون ضرب مدة ولا تنعقد لازمة والربح متول من المال والعمل وعقد الشركة قد يعقد على العمل فقط كما في شركة الاعمال فاطنك اذا انضم اليه المال اه سندی وأصله للزيلي (قوله) وتقع على أول زرع يخرج واحد) عبارة البرازية وتقع على أول زرع يخرج زرع واحد الخ (قوله) ولودلالة بان قال دفعته اليك لتزرعها الخ) عبارة المحوي وقد نقلها السندی نصها ولودلالة بان قال دفعت اليك لتزرعها إلى أو أجزتك هذه الارض أو استأجرتك لتعمل فيها فقوله لتزرعها إلى واستأجرتك لتعمل فيها يبين أن البذر من رب الارض اه والظاهر أن أجزتك هذه الارض ليس فيه بيان أن البذر من قبله خلاف ما يفهم من عبارة المحشي بل من قبل العامل

ثم رأيت في غاية البيان نقلا عن نوادر ابن رستم عن محمد إذا قال لغيره أجزتك أرضي هذه سنة بالثلث أو النصف فهو جائز والبذر على العامل ولو قال دفعت اليك أرضي أو أعطيتك أرضي بالثلث فهو فاسد لانه ليس فيه بيان من عليه البذر (**قوله** لكن في الماتية أيضا وينبغي أن يكون العامل الخ) لم يظهر صحة هذا الاستدراك فانه لا يخالف مفاد التعليل الا أن يكون المراد به أن مفاده أن الشرط هو معرفة العامل فقط بخلاف مفاد التعليل فانه ربما يفيد اشتراطها حتى للمالك أو يقال ان الاستدراك يدفع توهم أن اشتراط معرفة الأرض منصوص عليه فان مقتضى عبارة الخاتمة أنه بحث ثم ان التوفيق الذي ذكره غير ظاهر فان مقتضاه أنه موجود قول في المذهب بعدم اشتراط معرفة الأرض مع أن مفاد التعليل وما في الخاتمة يفيدان الاشتراط تأمل وأيضا ما ذكره السندي من التعليل لما في الاختيار من أن الأرض قد يوسع فيها فيما بين حبات البذر وقد يضيق فيما بينهما فيكون قدر البذر ويقل بحسب ذلك وقد تحسن المضايقة وقد لا تحسن فلا بد من بيان قدره لانه أقطع للنزاع اهـ يرتد هذا التوفيق (**قوله** وفي الشرب ليلية أن هذا الشرط مستدرك الخ) فيه تأمل فان الاول لا يفهم منه حكم ما اذا شرط ما قد يقطع الشركة في الخارج وهذا لا يعلم الا من هذا الشرط تأمل (**قوله** أقول هو تفصيل حسن) انظر ما قدمه في الزكاة وما كتبناه فانه مفيد (**قوله** قول الشارح لانه خلاف مقتضى العقد) اذ مقتضاه ثبوت الشركة في كل الخارج لا في صنف منه (**قوله** ولانه يؤدي الى طاع الشركة) فيه أن هذا الاحتمال موجود لو شرط لرب البذر (**قوله** قال في الكفاية والجواب عما قاله مشايخنا) أن الاصل فيها عدم الجواز الخ لا يخفى أن هذا لا يرد ما قالوه اذ العرف بمنزلة التخصيص على الاشتراك ولو نصاب عليه ثبتت فكذا اذا وجد عرف بها (**قوله** فيما اذا كان العمل خاصة من المزارع) والبذر والبقر لصاحب الأرض والوجه فيه القياس على المعاملة فانهما شركة على الثمر دون الغراس شرح ابن الشحنة وقال في غاية البيان ان شرط التبن للاحب البذر جاز ولو شرط ماء للآخرف سدوع عن أبي يوسف لا يجوز أصلا لانه شرط يؤدي الى قطع الشركة لاحتمال أن لا يحسرج الحب وجسد ظاهرا لرواية أن النص ورد بجواز المعاملة وأنه شركة في الرمح وهو الثمر دون الاصل وهو الغراس فانه كمن القدر بجواز مثلها ودر المزارعة أما اذا شربا التبن لمن لا يذره فهذا لا نظيره فيقي على أصل القياس اهـ (**قوله** وقيل كالبزازي له ضابط الخ) عبارته السابعة البذر من واحد والباقي من آخر وانه قال سـ وعلى هذا لو أخذ جملان أرض رجل على أن يكون البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر لا يصح فكل ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين اهـ والنصد أنه اذا كان لواحده فله لا يصح شرطه على واحد لا يصح أن يشترط على اثنين ليس معه غيره وليس في هذا ما يخالف ما في التهستان ونصه لقائل أن يمنع الحصر في طرفي العجمة والفساد في صدر ركسية أما في الاول فلانه صح أن يكون الأرض لأحد والبقر لآخر والبذر والعمل منهما والخارج نصفان وأن يكون البقر لأحد والعمل لآخر والأرض منهما والبذر اما منهما والخارج نصفان أو من العامل وله ذلك الخارج كافي التمتع وأن يكون الأرض والبذر وبقر واحد لهما والعمل وبقر آخر كافي التمتع عن نعيم الامة وأن يكون البقر لأحد والأرض والبذر والعمل لهما والخارج نصفان كافي التمتع وأما في الثاني فلانه لا يصح أن يكون كل من الأرض والبقر لأحد كافي التمتع وأن يكون البذر والبقر لأحد والعمل لآخر وأن يكون الأرض والبقر لأحد والعمل لآخر والبذر والبقر لأحد والعمل لآخر والبذر والبقر لأحد والعمل لآخر

والبذر بينهما كما في العمادى وأن يكون البذر والعمل لاحد والبقر لا تحرق الارض لثالث وأن يكون
العبد أو الميسر والعبد أو البقر لأحد والباقي لا تحرق كما في التنقيف فوضح بطلان ما ظن أن الحصر
صحيح اهـ **(قول)** فان أراد أن يطيب الخارج لهما عير انصيهما الخ قال الجوى وغيره وإذا أراد
أن يطيب لهما الزرع عندهما في موضع فسدت فيه وعند الامام مطلقا قالوجه فيه ما حكى عن اسمعيل
الزاهد أنه عير النصيبان ويقول رب الارض للمزارع وجب لي عندك أجر مثل الارض أو نقصانها ووجب
لك على أجر مثل عملك وثيرانك وقدر بذرك فهل صالحتي على هذه الخطة أو على ما وحب لك على بما
وجب لي عليك فيقول المزارع صالحتي أو يقول المزارع لرب الارض قد وحب لي عليك أجر مثل عملك
وبذري ووجب لك على أجر مثل أرضك أو نقصانها فهل صالحتي عما وحب لي عليك على هذه
الخطة فيقول رب الارض صالحتي فإذا تراضيا على ذلك جاز ويطيب لكل منهما ما أصابه لان الحق
بينهما لا يعدو هما فإذا تراضيا على ذلك زال الموجب للثبث اهـ وكذا في المنبع وقد وقع في ذكر الحيلة
المذكورة تحريف في غالب نسخ الجوى وغيره والأصوب ما نقلته لموافقته للمنبع واستقامته ومع هذا في
هذه الحيلة تأمل فان الزرع يقع لرب البذر ويجب للأخر أجر مثله أو أرضه فكيف يجب على رب
الارض أجر مثل العامل وثيرانه وقدر بذره تأمل ثم رأيت في حاشية عبد الحليم عن اسمعيل الزاهد
قالوجه أن عير النصيبان على ما شرطوا يقول كل منهما لصاحبه ان لي عليك في هذا العقد حقوا لك على
حقاقه فهل صالحتي على هذا القدر من المحصول فيقول الآخر صالحتي فإذا تراضيا على ذلك جاز الخ اهـ
(قول) لكن في القهستاني أنه لم تثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء عبارته (يجب أن يسترضى) العامل
بإعطاء أجر مثل عمله لثلاثين الغرور قال مشايخنا هذا ديانته أما الحكم فلا شيء له فيه اذ العقد على الخارج
كافي المبسوط وفيه اشعار بأنه لم يثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء اهـ **(قول)** كذا قاله ابن الكمال
الخ وقال الزيلعي فيما لو مات رب الارض قبل الزراعة بعدما كرت الارض وحفر الأنهار لا شيء للعامل
بمقابلته العمل لانه يقوم بالخارج ولا خارج فلا يجب شيء بخلاف المسئلة الأولى حيث يفتي بارضائه حيث
كان مغرورا من جهته بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك هنا لانه بدون اختياره **(قول)** فتأمل معناه
نظر فيما نقله في النهاية في العناية بأن منافع الاجير وعمله انما يتقوم على رب الارض بالعقد والعقد
انما يقوم بالخارج فاذا انعدم الخارج لم يجب شيء اهـ ونقله في النهاية وأقره **(قول)** الضمير راجع
الى نفقة الزرع لا مطلقا الخ) اذا جعل راجعا لما يلزم بعدم مضي المدة مطلقا استقام الكلام بلا حاجة
لدعوى استخدام اهـ تأمل **(قول)** أو أنفقوا عليه بأمر القاضي ليرجعوا على المزارع بجميع النفقة
مقدرا بالحصصة) أى انه انما يرجع عليه بقدر حظه حتى لو كان حظه من النفقة أكثر من حظه من
الزرع لم يرجع بالفضل كما أفاد ذلك الجوى **(قول)** قال ح لما قدمنا من أن العمل والاشجار
منه فلم يبق من الآخر شيء وقال الرحمتي أى استأجر أرضا بعد المساقاة على ما فهمنا من الاشجار ودفع
ما فيها من الاشجار مساقاة لما لكها لم يجز لان الشجر والعمل منه فهو أولى بعدم جواز من دفع الارض
مزارعة والبذر من المؤجر اذ هناك ملك منفعة الارض بعد الاجارة ومع ذلك لم تجز حيث كانت رقة
الارض ملكه والبذر والعمل منه وهما المساقاة ليس له الا العمل فيستحق به ما شرط له من الثمر فاذا
دفعها الى مالكها لم يوجد منه شيء يستحق به الشروط اهـ سندی

(كتاب المساقاة)

(قوله وتأمله مع ما قدمناه عن الولوالجية) ليس فيه منافاة لما في الولوالجية بل زيادة بيان لحكم المسئلة تأمل (قوله بدليل ما يأتي) من قوله ولودفع غراسا الخ (قوله وهذا اذا انتهى جذا ذها الخ) لافرق بين ما انتهى جذا ذها أولا حيث كان القصد البذر وتقييد العناية اتفاق (قوله الشارح فان ذكر اذ لك صح) أي أعواما يمكن أن تحصل فيه ثمرتها صح العقد أن تظهر في تلك المدة ثمر والافسدت ويجب أجر المثل على ما مر سندی (قوله المصنف والرطوبة لصاحبها) أي ما بقي من الرطوبة اه سندی (قوله منها كما في النهاية أنه جعل نصف الارض عوضا عن جميع الغراس الخ) منظور فيه اذ موضوع المسئلة أن الغراس فيها بينهما ومقتضى التعليل أن جميعه لرب الارض اه من السعدية وشيخ زاده وتراجع هذه العبارة في محلها ويتأمل في تعليل النهاية المذكور ثم رأيت عبارتها كما نقله المحشي عنها وعزاها في النهاية لميسوط السرخسي من باب الاجارة الفاسدة وهكذا رأيتها فيه من الباب المذكور بالعزوالى الحاكم في المختصر ورأيت أيضا فيه من باب المعاملة مانعه وقد بينا في المسئلة طريقتين لما شيخنا جهم الله في كتاب الاجارة احدهما أنه اشترى منه نصف الغرس بنصف الارض والاخرى أنه اشترى منه جميع الغرس بنصف الارض اه وفي الهداية وفي تخریجها طريقتان آخريتان في كفاية المنتهى اه قال كثير من شراحها هو شراء رب الارض نصف الغراس بنصف أرضه أو شراءه جميع الغراس بنصف أرضه ونصف الخارج فكان عدم جواز هذا العقد لجهالة الغراس بنصفها أو جميعها اه قال الطوري في تكملة يرد على الصورة الثانية وهي قولهم أو شراءه جميع الغراس الخ أن وضع المسئلة أن تكون الارض والشجر بينهما نصفين لأن يكون جميع الغراس لرب الارض فلا يتصور المناصفة في الشجر اه والذي يظهر في دفع النظر أن يقال ان مراد المتعاقدين أن رب الارض يكون بائعا نصفها بجميع الغراس ثم بعد نباته وعلاوقه فيها يكون نصفه عوضا عن عمله أو أنه باعه نصف أرضه ونصف الشجر الذي ينبت فيها بجميع الغراس (قوله الشارح فكان كقفي الطحان الخ) الأنسب أن يقول ولانه كقفي الخ ليكون علة تامة فتال ورجحت اه سندی (قوله لان استجار الشريك على العمل في المشترك لا يصح الخ) في السندی عن الرجحي أنه من قبيل الاجير الخاص لانه ضرب لعمله مدة وبتسليم نفسه يستحق الاجر ولا يقال انه عمل في مشترك فلا أجرك لانه يستحق الاجر بتسليم نفسه اه لكن على هذا يلزم التعبير بالقاء بدل اللام في قوله يعمل (قوله قال في المنع عن العناية بخلاف الصيد الخ) عبارته فتكون بمنزلة شجرة في أرض انسان لا يعرف غارسها فتكون لصاحب الارض كالسبيل اذا جاء بتراب في أرض واجتمع كان لصاحب الارض بخلاف الصيد اذا فرخت في أرض انسان أو باضت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض ويكون لمن أخذه لان الخ (قوله ثم اعلم أن ظاهر التقييد بأمر القاضي أنه لا رجوع بدونه) لكن في السراجية على ما نقله السندی دفع كرمه معاملة فئات العامل في السنة فاتفق رب الارض بغير أمر القاضي لم يكن متبرعا ولا سبيل للعامل حتى يعطيه نفقته وكذا في الزرع ولو غاب والمسئلة بحالها لم يرجع اه وقدم المحشي نقله عن منية المقي (قوله وقدم الشارح آخر المزارعة عن الخلاصة أنه يضمن العنب بترك الحفظ لا صرف) ما قدمه كأه عرف خاص في المساقاة وما حكاه في الهداية من الاتفاق بناء على العرف العام حين ذلك (قوله الشارح وان زاد العامل جاز لانه اسقاط) في هذا التعليل

تأمل فانه بعد خروج الثمرة تكون مشتركة شركة ملك (قوله فتعين ما قلناه) أي من عدم الجواز (قوله) والعامل أجر مثله على العامل الاول بالغاما بلغ الخ) هو قول محمد وعندهما لا يجاوز به المسمى اه (قوله) وفي كون المساقى يسترنظر) الظاهر أن المراد الاستفهام عن أحدهما وليس المراد أن كلاهما يكفر

(كتاب الذبائح)

(قوله) هذا الدخول اقتضى خروج المتن عن كونه قيداً في التعريف) ليس في كلام المصنف تعريف حتى يكون قوله ما لم يذك قيداً فيه بل هو بيان لغاية الحرمة ولعل الشارح أخرج المصنف عن ظاهره إشارة إلى أن هذه الغاية لظهورها لا تحتاج لبيان (قوله) الخلق في الأصل الخلقوم الخ) وقال ابن الكمال في أقصى القم فضاء هو الخلق وفيه مجريان الاول موضوع من قدام وهو الخلقوم وهو مجرى النفس والثاني موضوع من خلاف ناحية القفا على خزان العنق ويسمى المري وفيه ينفذ الطعام والشراب وهذا ما في كتب الطب ويوافق ما في المغرب والجمهرة وديوان الأدب (قوله) ان كان بالذبح فوق العقدة حصل قطع ثلاثة من العروق) الذي في العناية من كتاب الصيد قبيل قول الهداية وان رمى صيداً فأصابه ولم يتخذه الخ أن الوداج من القلب إلى الدماغ (قوله) وفي العين أنه مجراهما) عبارة القهستاني وفي العين أن الخلقوم مجراهما اه (قوله) فكسر الهمزة أنسب) أي الواقعة في لفظ أفر في الحديث المذکور (قوله) وكان قوله قول الامام) قال فالخاصل أن عند أبي حنيفة ومحمد إذا قطع ثلاثاً أي ثلاث كان يحل وبه كان أبو يوسف يقول أولاً ثم رجع إلى ما ذكرنا يعني من قطع المري هو الخلقوم وأحمد الودجين وعن محمد أنه يعتبر أكثر كل فرد (قوله) متعلق بقطع) بل هو متعلق بحل (قوله) لان ظاهر حاله يدل على أنه قصد التسمية على الذبيحة) هذه العلة غير متجهة لما قاله الزيلعي اذ موضوعه أن النية لم تحضره فلا يتأتى أن يقال فيه ان ظاهر الخ فيبقى قوله ولو سمى ولم تحضره النية صح مفيد لعدم التأويل (قوله) لكن ذكر في البدائع أنه لم يجعل ظنه الخ) وجه الاستدراك أن ما في البدائع يفيد عدم الحل فيما أوتركها جهلاً بالشرطية (قوله) المصنف كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان) تنظير لا تمثيل كما يظهر من قول الكثر وأن يقول عند الذبح اللهم تقبل الخ لكن قال الزيلعي ومن هذا النوع يعني أن يذكر مع اسمه تعالى غيره موصولاً من غير عطف أن يقول اللهم تقبل من فلان فيكره لوجود الوصل صورة اه ومقتضاه أنه تمثيل (قوله) قال الشيخ الشلبي في حاشيته هكذا هو في جميع ما وقفت عليه الخ) الذي في الزيلعي كما وقفت عليه ونقله السندى الاوجه أن لا يعتبر بالاعراب بل لا يحرم مطلقاً بدون العطف ويحرم مطلقاً بالعطف (قوله) ووجهه يظهر مما يأتي قريباً الخ) بين النظر في البنية بأنه مخالف للنقول عنه عليه الصلاة والسلام (قوله) لكن في الكفاية ان تقاربت الولادة يكره ذبحها) نقل في الكفاية هذا الفرع عن النوازل ثم قال لان فيه تضييعاً للولد من غير فائدة وهذا التفريع انما يتأتى على قول أبي حنيفة الخ (قوله) دويرة أشترأصل أصل) يقال رجل أصل ومصلم الاذنين كأنه مقطوعهما ورجل أصل مضطرب الركتين والعرقوبين قاموس (قوله) الخفاش كرمان الوطواط) من الخفش بالتعريك وهو ضعف العين وضعف البصر خلقته أو فساد في الجفون اه (قوله) أي غير السمك والجراد) قال أبو السعد وفي حواشي الاشياء لا حاجة لاستثنائه لان ميتة السمك حلال وكذا الجراد اه

(كتاب الاضحية)

قال عبد الحليم في حواشي الدرر بضم الهمة وكسرها منسوبة الى الاضحية بفتحها والضم والكسر من
تغييرات النسبة و يحتمل أن تكون أفعولة من الضمومة أعلنت اعلال مري اه (قوله) وقيل منسوبة
الى اضحى) عبارة غير الاضحية (قوله) الا أن يحمل على أنه يحسن ويفيق في أيام النحر مقتضى الاصل
السابق أن من يحسن ويفيق في أيام النحر يعتبر حاله في آخر أيامها ولعل ما في الخاتمة رواية أخرى
(قوله) ثم إن هذا صريح في خلاف ما ذكره اليرى حيث قال ان منى لا تجوز فيها الاضحية الخ) نزول
المخالفة بان المراد في عبارة اليرى أهل منى المقيمون بها الغير محرمين فانها في زمن الموسم مصرفهم كغيرهم
من أهل الامصار لا تجوز أضحياتهم الا بعد الزوال في مسئلة ترك الصلاة بخلاف غيرهم من المحرمين
لانهم بمنزلة أهل القرى فتجوز منهم بعد انشقاق الفجر على أن اليرى فرغ ما قاله على قولهم ان وقت
الاضحية بعد مضي وقتها فحين لم يصلوا اه وهو تفريع صحيح في ذاته ويدل للحمل المذكور التعليل
بانهم مشغولون الخ (قوله) وهذا ظاهر الرواية وفي خزانة الاكمل أنه المختار وعند الجمهور لا بد مع
النية أن يقول بلسانه وأضحى بها ولو اشتراها الغني بنيتها لم تتعين باتفاق الروايات كما في الخلاصة وان قال
في الاشياء من القاعدة الاولى ان كان فقيرا وقد اشتراها بنيتها تعينت فليس له بيعها وان كان غنيا لم تتعين
والصحيح انها تتعين مطلقا اه فان المنقول في الغني عدم التعين باتفاق الروايات اه من شرح البعلی
(قوله) أقل من الباقي الخ) فيه تحريف وحقه أكر (قوله) وقيل معناه قولى قريب من قولك
وذلك لأن أبا يوسف اعتبر الاكثر من النصف وأبا حنيفة الاكثر من الثلث والثلث أقرب الى النصف من
الربع اه هداية (قوله) ليس الاحليل) يخرج اللبن من الثدي قاموس (قوله) ولقطة أولم يغلطا
سبق قلم) أى في العزول في الحكم كما يدل عليه التعليل بعدمه والا فالحكم واحد فهما كما يفيد ما نقله
(قول الشارح ولوا كلاله) صوابه حذف الواو اه سندی (قوله) ويحمل قولهم بلا غوم على ما اذا
رضى كل بفعل الآخر) يبطل هذا الحمل تعليل هذه المسئلة وتطأ ترها بالاذن دلالة فانه يفيد عدم
الضمان ولولم يرض كل منهما بفعل الآخر (قوله) وأجاب ط بانه أنه نظر الى الاضحية اليه) هذا الجواب
انما أفاد صحة الاخبار من جهة المطابقة بين المبتدأ والخبر في التأنيث ولا يفيد دفع ما قاله ح فانه مع
ما قاله ط مازال حمل العين على العرض متحققا (قوله) فديقال لما بين عليه السلام أن أحدهما
عنه وعن آله والآخرة عن أمته لم يقض بشئتين على شخص بالسنية) بيانه عليه الصلاة والسلام على
الوجه المذكور لا يدل على عدم وقوعهما عنه بل على التشريك في الثواب كما يأتي ما يفيد من الفتح
(قوله) لم يكن فيها الخ) لعله لم يمكن الخ ثم رأيت نسخة الخط عبر بقوله لم يمكن فيها الخ (قول الشارح
اضحية قسمه الغنم الخ) تعقبه الرحتى بانه اذا أراد بالتراضي فهو جائز في كل منهما وان أراد بدون علم
صاحبه فانه لا يجوز في الغنم أيضا لانه فيمي وانما يأخذ نصيبه بغيبه صاحبه في المال انتهى اه سندی
ولعل المسئلة استحسانية في الغنم (قوله) ظاهره ولو كان غنيا الخ) المتعين حمل عدم الاكل على ما اذا
كان الأمر نادرا (قوله) والضمير في كان للقول) الظاهر أن ضميره كضمير غير ويغير للأموار وان كان
ما قاله صحيحا (قوله) عن مولاة ورقة بنت سعد) حقه ابن كافي شرح المصنف (قوله) بجموضة) طم
الحامض مختار الصحاح

(كتاب الحظر والاباحة)

(قوله كون عامة مسائل كل منه ومن الاضحية لم تخل من أصل وفرع ترد فيه الكراهة) الا ترى أن في وقت التضحية من ليالى أيام النحر وفي التصرف في الاضحية يجزى الصوف وحلب اللبن وفي إقامة غيره مقامه كيف تحققت الكراهة وفي الكراهية كذلك أيضا اه عناية والكراهة في الحقيقة في التضحية لافي وقتها فيه تجوز سعدى وفيه أيضا أن المراد أن في كتاب الكراهية تحقق الكراهة في أشياء كثيرة تأمل (قوله كافي الشرع الخ) عبارة البيهقي المشرع الخ بالميم (قوله وأيده شارحه ابن أمير حاج الخ) ما ذكره ليس فيه تأييد للتجوز في كلام محمد بل فيه بيان أن ما وقع لابي حنيفة من لفظ التحريم مؤول (قوله ويأتى أيضا ما في لفظ محمد) أى من التجوز (قوله وعلى هذا فالاختلاف في مجرد صحة الإطلاق) قد علمت مما حرره صحة الإطلاق التحريم على قول كل من الامام ومحمد على التجوز لا الحقيقة (قوله ان كان الاصل فيه الحرمة الخ) يظهر أن هذا ليس عاما في كل ما يطلق عليه لفظ المكروه (قوله فان ظاهره أنه مندوب الخ) خصوصاً مع مقابله بما قبله (قوله وبعده لنفى اللوم) اللوم صغائر الذنوب اه سندی (قوله ولا يعلقه بالخوان) بل يوضع بحيث لا يعلق اه سندی عن الظهيرية (قوله أدخل مرارة في اصبعه للتداوى روى عن أبي حنيفة كراهته الخ) وجه الكراهة في ذلك ما فيه من استعمال النجاسة اذا المرارة نجسة بمجاورة ما فيها من النجاسة (قوله ظاهره أن الكراهة تحريمية) بحمل الكراهة على التنزيهية وان أطلقت هنا يزول توقف المحشى في الفرق ويظهر أن قوله من ساعته ليس احترازا بل ليفيد أن الحكم كذلك بعده بالاولى نعم الكراهة انما تحقق فيما اذا كل من ساعته (قوله والخزف بالراى محرقة الجراح الخ) جمع الجرعة من الخزف كالجرار قاموس (قوله ومفاده أن مجرد كون البائع مجوسيا يثبت الحرمة الخ) لا يخفى أن عبارة التارخانية ليس فيها ما يدل على هذا المفاد نعم تفيد الكراهة بالاولى لو علم أن البائع مجوسى بدون أن يخبره أن الذابح مسلم (قوله الاولى التعبير بالولى الخ) بل ما فعله الشارح هو المتعين وهو تعميم في الممولك ولا يستقيم ارجاع ضمير غيره ونفسه اليه اه ثم رأيت في نسخة الخط الخبر يدل الخبر والمناسب جعل الضمير للمولك (قوله قال في المنع وأما الاذن الخ) عبارة المنع بعد ذكره عبارة السراج وأما الاذن في دخول الدار اذا أذن في ذلك عبده أو ابنه الصغير فالقياس كذلك الا أنه جرت العادة بين الناس أنهم لا يمنعون عن ذلك فجوز لاجل ذلك اه وفي السندی عن السراج ولو أذن له في دخول الدار عبدا رجلا أو ابنه الصغير فالقياس أن يتحرى الا أنه جرت العادة من الناس الخ اه (قوله هذا توفيق منه بين العبارات الخ) الأحسن أن يجعل استدراكا على ما يتوهم من جعل الكافر كالفاسق فيما سبق أن يكونا كذلك فيما بعده فان العبارات لم يكن فيها تناف ولا شبهة حتى نحتاج للتوفيق وما قدمه انما يفيد عدم الفرق بينهما في ندب الاراقة (قوله فقد ساوى الفاسق من هذه الجهة الخ) أى التيمم بعد الوضوء (قوله وأنت تراهم قد جزم في شرحه بما كان مترددا فيه) ما نقله عن خط الشارح ليس فيه ما يفيد التردد فيما جزم به في شرحه فان ما فيه هو الفرق بين الكافر والفاسق لوتيمم قبل الاراقة وهو ما ذكره في التارخانية بقوله فان تيمم لا يجزى به الخ وهذا منقول لا يحتاج للاستظهار والاستظهار الواقع في خطه فيها لوتيمم دونها فاستظهر أنه انما يكفي بعد الوضوء تأمل (قوله أحدهما هذا) أى صحة الاكتفاء في خبر الكافر بالوضوء بخلاف خبر الفاسق (قوله بلا فرق

بين الذبيحة والماء) انظر السندى فانه ثقل عن المحيط أنه عند التعارض في الذبيحة ان أكثر المشايخ قالوا
يتنزه عن الأكل اه ونحوه في الهندية وذكر أن الصحيح قول أكثر المشايخ ونص عبارة السندى وفي المحيط
ولم يذكر محمد رحمه الله في الأصل ما اذا كان صاحب السيد الذي أذن لغيره في أكل الطعام أو شرب الماء
ثقة عدلا وقد أخبر أنه ملك لم يغصبه من أحد وقد اختلف المشايخ فيه قال الفقيه أبو جعفر الهندواني
لا يتنزه لان الخبرين تسافط بالحكم التعارض فتعتبر الاباحة الأصلية بخلاف ما اذا كان فاسقا وغيره من
المشايخ قال يتنزه وهو الصحيح فعلى هذا اذا أراد أن يشتري لحافا قال له خارج عدل لا تشتريه فانه ذبيحة مجوسى
وقال القصاب اشتريه فانه ذبيحة مسلم والقصاب ثقة فانه تزول الكراهة بقول القصاب على قول أبي جعفر
وعلى قول غير من المشايخ لا تزول اه (قوله) والظاهر حمله على غير الويلمة لا يظهر هذا الحمل بل
الظاهر حمله على عموم

(فصل في اللبس)

(قوله لانه صلف) في القاموس هو التمدح بما ليس عندك ومجاوزة الظرف اه (قوله) هذا الإشارة الى
أنه لا يجوز لبسه بلا ضرورة تاريخانية) تنظر عبارة التاريخانية ثم رأيت عبارتها كما نقلها المحشى (قوله)
لوصفيقا) في القاموس ثوب صفيق ضد ضيف وثوب ضيف قليل الغزل اه (قوله) وهل حكم المتفرق
من الذهب والفضة كذلك يحرر) الظاهر عدم الفرق (قوله) لكن في القهستاني وعن محمد لا بأس
للجندى الخ) الظاهر ابقاء قوله حالة الحرب على ظاهره وجعل ما روى عن محمد مقابلا له (قوله) ويظهر لي
ان هذا الجواب أحسن من الجواب السابق) لكن هذا الجواب يظهر اذا كان المراد بالخلط في كلام
الرملي اختلاط المجاورة وهو غير المتبادر منه فان المتبادر رخلط المازجة والظاهر اعتبار الغالب كما قال
الرملي (قول المصنف وكره ليس المعصفر) قال السندى أى ما صبغ بالعصفر لما أخرجه مسلم وأحمد
والنسائي عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين معصفرين
فقال ان هذين ثياب الكفار فلا تلبسها وفي رواية لمسلم رأى على ثوبين معصفرين فقال أأملك أمرتك
بهذا قلت أغسلهما قال بل أحرقهما وفي رواية للنسائي فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وقال اذهب
فاطرحهما اعنك قال أين يا رسول الله قال في النار وفي رواية للحاكم فقال ما هذان الثوبان قال صبغتهما
لى أم عبد الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقسمت عليك لما رجعت الى أم عبد الله فأمرتها أن
توقد لهما التنور ثم تطرحهما فيه قال فرجعت ففعلت وفي رواية لأحمد وأبي داود وابن ماجه قال رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ثوب مصبوغ بعصفر موزد فقال ما هذا قال فانطلقت فأحرقته فقال
النبي عليه السلام ما صنعت بثوبك فقلت أحرقته قال أفلا كسوته بعض أهلك وفي رواية لهما قال
هبطنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثنية فالتفت الى وعلى ربيعة مضرجة بالعصفر فقال ما هذه
الريطة عليك فعرفت ما كرم فأتيت أهلى وهم يسجرون تتورا لهم فقد قتها فيه ثم أتيتها من الغد فقال
يا عبد الله ما فعلت الريطة فأخبرته فقال أفلا كسوته بعض أهلك فانه لا بأس به للنساء الى آخر عبارته
ثم قال عند قول المصنف والمزعر الأجر والأصفر يعنى أن المزعر يقسمه مكروه كذا قاله السيد أحمد
قال وأما الأصفر من غير الزعفران فلا كراهة فيه (قوله) مفاده أنه لا يكره للنساء) قال السندى قد
قدمنا اباحتها لهن في حديث عبد الله بن عمرو وعند أحمد وأبي داود اه (قول المصنف ولا بأس بسائر

(الألوان) قال الحموي من أحكام يوم الجمعة في جامع المضمرات والمشكلات عن فتاوى اللجنة ويكره للرجال لبس الثياب الخضراء وأحب الثياب إلى الله تعالى الثياب البيض اهـ (قوله) وظاهره أنه لا يكره للزينة الخ لم يظهر مما قبله (قوله) ولأن السلطان يلبس للزينة الخ مقتضى هذه العلة أن المراد بغير السلطان في قول العامة من له حاجة فلا ينافي قول غيرهم يكره لغير ذي حاجة (قوله) لأنسلم أنها في السن ترتفع بالفضة لأنها تتن أيضاً قد يقال إن الفضة لا ارتباطها بالعظم في شد السن لا تتن بخلاف وضعه على اللحم في مسئلة الأنف فإنها تتن لوضعها على اللحم (قوله) قال رضي الله عنه نسخة الخط قال رضي الله عنه الخ

(فصل في النظر والمس)

(قوله) لا عورة للصغير جداً أي بان كان ابن أربع سنين فادونها وقوله ثم تغلظ أي يعتبر الدبر وما حوله من الاليتين والقبل وما حوله كما تقدم له (قوله) وعلى هذا لا يحل النظر إلى عورة الخ فيه أن ما نقله انما هو في النظر إلى المرأة وعليها ثياب ممتصة بها تصف جرمها وهذا لا يقيد أن الحكم في الرجل كذلك للفرق الظاهر بينهما وتخصيصهم الحكم المذكور بهما يقيد أنه ليس كالمرأة فيه وعلى ما قاله لا يخفى ما فيه من الحرج خصوصاً في زماننا المعتاد فيه لبس الثياب الأفرنجية للكثير من أصناف الناس مما يصف ما تحتها والظاهر ابقاء ما نقله الشارح على عمومته في حق الرجل ورأيت في شرح المنتهى الحنبلي ما ذهبه ويجب ستر عورة بما لا يصف البشرة أي لو نهالان السترا عما يحصل بذلك لأن لا يصف حجم العضو لانه لا يمكن التحرز عنه اهـ (قوله) فليتأمل عند الفتوى الذي يقتضيه النظر أن ما قاله من اشتراط عدم أهلية الجماع في كل منهما مبني على الرواية التي ذكرها القهستاني عن محمد وما قاله من أنه لم يشترط كون الرجل ممن يجامع مبني على مقابلتها والظاهر اعتماد رواية عدم اشتراط كونه ممن يجامع (قوله) ولا يكون إلا في المحارم وأمة الغير وأما العجوز فأنما يجوز ما صاغتها ومس يدها والسفر قد يحوج إلى مس غير ذلك (قوله) أنه لا تسافر الأمة بلا محرم في زماننا الخ ويظهر أن الخلوة كذلك كما يفيد التعليل (قوله) ومفاده أنها لا تتن الخ حقه حذف لا (قوله) وكذا الرجل إذا سلم على امرأة أجنبية فالجواب فيه على العكس ليس المراد به عكس الحكم السابق بمعنى أنها إذا كانت عجوزاً لا ترد وإذا كانت شابة ترد فإنه خلاف ما يعطيه التشبيه وخلاف ما يفيد ما بعده بل المراد به العكس بين العجوز والشابة بمعنى عدم التساوي بينهما في الحكم وأن الشابة لا ترد والعجوز ترد (قوله) ثم على مقابل الصحيح وجه الفرق كما في الهداية أن الشهوة الخ ما ذكره من الفرق انما هو فرق للقول الصحيح للمقابل تأمل (قوله) وقد يقال إذا حصل له جميع ما اتصل بها فحل المنفصل بالأولى الخ لم يظهر دعوى الأولوية إذ حل ما اتصل بها بالتبع لها ولا تتبعية بعد الانفصال (قوله) لقوله تعالى ولا تنموا ما فضل الله به بعضكم على بعض الآية لا تصلح دليلاً فإنها في التمني وهو غير التفكر (قوله) ولعله محمول على ما إذا فعلته للترين للأجانب يقال كذلك في الواشرة (قوله) وقدمنا هنالك عن النهر بحثنا أن لها سدقماً رجها الخ قدم في نكاح الرقيق أن ما في البحر مبني على أصل المذهب وما في النهر على ما قاله المشايخ والذي قدمه أيضاً مخالفة بحث النهر لما في البرازية وهو الموافق

(باب الاستبراء وغيره)

(قوله) ونشرطه حقيقة الشغل الخ فيه أنه يجب الاستبراء وأن يتيقن بفرغ الرحم (قوله) ويظهر أيضاً

فحين نزل عليها الدم أول البلوغ ثم استمر بها الخ لا يظهر الا اذا نزل عليها أول الشهر الا أن يراد بأول الشهر أول النزول **(قول)** وقيد الرد في الولوجية بالقضاء ليس في عبارة الولوجية ما يفيد التقيد ونصها بايع أمة خاضت عند المشتري ثم وجد بها عيبا فردها لم يقربها البائع حتى تحيض عنده وكذا الاقالة واذا قبضها المشتري شراء فاسدا ثم ردها القاضى على البائع لفساد البيع فعليه أن يستبرئها لانه استحدث ملك الوطء باستحداث ملك اليمين من جهة غيره اه فأنتم تراءم أنه لم يذكر القضاء قيداً في الحكم ويدل للاطلاق ما ذكره في التعليل **(قول)** ولعل الفرق شبهة الخلاف الخ يبطله حكاية الخلاف السابق في وجوب الاستبراء اذا كان الخيار للمشتري وردت بعد القبض فإنه لو سلم هذا الفرق لوجب اتفاقاً **(قول)** أما لو طلقها قبله فعليه الاستبراء لان القبض له شبه بالعقد وعليه مدار الأحكام ولو اشتراها المشتري في هذه الحالة يجب الاستبراء فكذا اذا وجد القبض **(قول)** وما حكاه ابن الشحنة الخ نسخة الخط وهو ما حكاه الخ **(قول)** ان الأمة اذا لم تخرج عن ملك المولى ولكنها خرجت من يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء يعنى وفي التزويج لم تزل يدها ورقبتها ملوكة فاشتراط كونه قبل القبض ولم يشترط ذلك في الكتابة اه سندی **(قول)** وبالإيد بعد القبض نسخة الخط واليد الخ بدون باء **(قول)** وكذا المولاها الذي قدمه اعتماد وجوب الاستبراء على المولى اذا أراد تزويج أمته التي كان يطؤها **(قول)** وبه ظهران قوله ولو عن شهوة في قول المصنف الخ كذا نسخة الخط ولعل الأصل وبه ظهران قوله أى في العناية ما كان على وجه الشهوة في معنى قول المصنف في ازار الخ ثم ان ما ذكره لا يدفع ما قاله ط من أن ما استدل به لأبي يوسف انما يفيد جواز المعانقة وأما كونها بازاراً واحداً وقيص فلا دلالة فيه عليه ثم قول أبي يوسف لا بأس الخ ان كان بشهوة فهو حرام اتفاقاً وبذلك جاز اتفاقاً كما نقله عن الخاتمية والحقائق فما مورد الخلاف اه نعم على ظاهر عبارة الشارح من ابقاء قوله في ازار على ظاهره وأن أبا يوسف قائل بعدم الكراهة الامع تحقق الشهوة وهما يكتفيان بوجود ازاراته تحقيقاً يكون جريان الخلاف حينئذ ظاهراً **(قول)** وان ما قبله الخ نسخة الخط وان ما نقله الخ **(قول)** والصواب اسقاط لا الخ أو لا **(قول)** لانه داخل في قول المصنف بعد السلطان الخ دخوله في السلطان خلاف المتبادر عرفاً

(فصل في البيع)

(قول) أو على الرخصة والاستحسان أى المطلق على الرخصة والمقيد على الاستحسان **(قول)** الظاهر أنه أشار بنقله الى أن تصحيح الانتفاع بالخالصة تصحيح لجواز بيعها أيضاً خلاف الظاهر بل الظاهر أنه أراد كما في شرحه لشيخه زاده أن ما كان يبيعه غير جائز يكون الانتفاع به غير جائز وما كان يبيعه جائزاً يكون الانتفاع به جائزاً اه وليس فيه ما يدل على تصحيح جواز البيع **(قول)** والظاهر أن المراد بالخبر التواريخ الخ انظر السندی فإنه بعد أن نقل ما ذكره الشارح عن الهندية قال لعل المراد اخبار السلف الصالحين لاجمع خبر بمعنى حديث لان المصحف أشرف من افلاستمانه والتفسير تابع له والفقه مستنبط منه وهو المقصود بتزيله لان الكتب انما نزلت لبيان ما للعباد وعليه وعلى هذا لا بأس بوضعها في كتب الأحاديث وقاية لها اه **(قول)** عليه السلام لا يجتمع في أرض العرب دينان مقتضى هذا الحديث أنه لا خصوصية لمكة والمدينة في منع الاستيطان بل سائر أرض العرب كذلك **(قول)** كالنفقة والكسوة واستجار النظر من الخ وقال في الفصل السابع في الوقف على فقراء قرابته واذا أراد الرجل اثبات قرابة ولده وفقره في الوقف فله

ذلك ان كان صغيرا لأن ولايته له عليهم بخلاف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بأنفسهم لانه لا ولاية لغيرهم عليهم ووصى الأب في هذا كالأب فان لم يكن لهم أب ولا وصى للأب ولهم أم أو أخ أو عم أو خال فلهؤلاء اثبات قرابة الصغير وفقره اذا كان في حجرهم استحسانا لان هذا تمحض منفعة في حق الصغير فصار كقبول الهبة ولهؤلاء قبول الهبة على الصغير اذا كان في حجرهم إلا أن بين قبول الهبة واثبات القرابة نوع فرق فان الأم تقبل الهبة على الصغير وان كان الأب حيا ولا تثبت قرابة الصغير وفقره اذا كان الأب حيا والفرق أن الهبة إنما تفوت لو انتظر محجي الأب بأن يرجع الوهاب عما أوجب أو يقوم من مجلسه فتبطل الهبة لو انتظر محجي الأب أما هنا لو انتظر محجي الأب لا يفوت على الصغير شيء لأن الأب اذا حضر يثبت قرابة الصغير وفقره في الأزمنة الماضية ثم ان كان الأم أو الم أو الأخ موضع الوضع الغلة في أيديهم فما يصيب الصغير من الغلة يدفع اليهم ويؤمنون بالانفاق عليه وان لم يكن موضع ذلك يوضع في يدي رجل ثقة ويؤمر بالنفقة عليه اه تمة الفتاوى وفي البعل على الاشياء من البيع قال في الذخيرة امرأه اشترت لولدها من مالها ضيعة وقع الشراء للام وتكون الضيعة للولد لانها تصير واهبة والام تلك ذلك ويقع قبضها عنه اه وفي الملقط امرأه اشترت ضيعة لولدها الصغير من مالها يجوز استحسانا على الصبي وليس لها أن تعتنع من دفعها اليه وفيه ولو اشترت المرأة لولدها الصغير على أن لا ترجع عليه بالثمن جاز وهو كالهبة استحسانا اه (قول وفيه أنه لا يظهر الا على قول من قال ان الكفار غير مخاطبين الخ) الظاهر اعتماد تقييد الكتب لما في المتن فان الخرف في حق الكفار كالماء في حقنا (قول فلا يصح حمل كلام الزيلعي وغيره على التنزيه الخ) الأولى التحريم (قوله ولعل المراد هنا عصر العتب على قصد الخيرية الخ) الأظهر ما قاله الرحمتي من أن المراد من عصرها تصفيتها من ثفلها (قول اذ لا فرق بين الغلام وبين البيت والعصير الخ) الأولى حذف العصير فانه ليس مما تقوم المعصية بعينه (قول نعم على هذا التعليل الذي ذكره الزيلعي بشكل الفرق بين ما تقوم المعصية بعينه الخ) يندفع الاشكال بما ذكره في باب البغاة من أن الجارية المغنية والكبش النطوح ونحوهما ما تقام المعصية بعينها لكن ليست هي المقصود الاصل منافع الجارية المغنية للخدمة مثلا والغناء عارض فلم تكن عين المنكر بخلاف السلاح فان المقصود الاصل منه المحاربة به فكان عينه منكرا اذا بيع لاهل الفتنة فصار المراد بما تقام به المعصية ما كان عينه منكرا بلا صنعة فيه فخرج نحو الجارية المغنية لانها ليست عين المنكر ونحو الحديد والعصير لانه وان كان يعمل منه عين المنكر لكنه بصنعة تحدث فلم يكن عينه وبهذا ظهر أن بيع الامرء ممن يلوط به مثل الجارية المغنية فليس مما تقوم المعصية بعينه خلا لما ذكره المصنف والشارح في الحظر اه (قول لعل المراد كراهة كسبه على مولا بأن يجعل الخ) ما ذكره عن التجنيس يفيد الكراهة على المولى وغيره (قول بضم الغين) وبكسرهما الحقد (قول الشارح طوق له راية) ظاهرا أنها شيء زائد على الطوق وان كان يسمى راية باعتبار أنه علامة الاباق (قول فيشكل قول الزيلعي ولو جعل العرضة للعرش كان جائزا الخ) قد يقال ان معنى قول الزيلعي كان جائزا أن هذا المعنى وهو وصف العرش بالعرز جائز في نفسه وان كان الدعاء بهذه الصيغة غير سائغ لتوهم المعنى الاول الغير الجائز (قول ما لم يسأل هجرا) في القاموس الهجرة بالضم القبح من الكلام اه (قول الا أن يحمل على السؤال من غير الدنيا أو على الخ) الكلام على التوزيع فالاول محمل ما في الاحاديث والثاني ما عن ابن المبارك (قول أي لو نقص الوزن عما سعه الامام الخ) عبارة الاختيار ولو سعه السلطان على الجبازين الخبز فاشترى رجل منهم بذلك السعروا الجباز يخاف

ان نقصه ضربه السلطان لا يحل أكله لانه في معنى المكره وينبغي أن يقول يعني بما تحب ليصح البيع اه
(قوله أقول وفيه تأمل) ما ذكره عن الاختيار من عدم الحل للشري عزاء الزيلعي أيضا للعبط وعمله بانه
في معنى المكره ولا شك أنه في معناه وان لم يكن مكرها حقيقة وهذا مؤثر في عدم الحل والطيب للشري
لا في عدم نفاذ البيع ولذا قال في الهداية ومن باع منهم بما قدره الامام صح لانه غير مكره ثم ما ذكره من
التفاد في مسألة المصادرة لا ينافي ما هتاه من عدم الحل بل الظاهر فيها عدم الحل للشري أيضا لوجود معنى
الاكراه فيها أيضا فلا فرق بين المسئلتين في الحكمين المذكورين **(قوله)** فينتدب أي شيء يباعه يحل
لانه قد أخذ بطيب نفسه ورضاه ثم ان ما ذكره الزيلعي وغيره من أنه لو تعدى رجل وبيع بأكثر أجازة
القاضي موضوعه فيما اذا لم توجد هذه الحيلة فلا تتوهم المناقاة بينهما أصلا **(قوله)** وظاهره أنه لو باعه
بأكثر يحل الخ ولو باعه بقليل يحل أيضا بشرط أن لا يخشى البائع بلوغ الخبر للسلطان وانتقامه منه
والا فلا تنفعه هذه الحيلة لانه أرضاه ببلائه وأكرهه بسلطانه رحتى **(قوله)** جعل الزيلعي وغيره ذلك
فيما اذا كان المشتري من غير أهل البلد الخ وقال الرحتى ما ذكره الشارح محمول على ما اذا كان
العرف أن الخبر لا يزدنثنه ولا ينقص واللحم له سعر معروف لكنه قد زاد وقد ينقص فلو كان العرف
بالعكس انعكس الحكم ولو كان كل منهما لا يزداد ولا ينقص في عرفهم كانا سواء في الرجوع بالنقصان وان
كان الاختلاف يقع في كل منهما بأن يشتري تارة بخمسة وتارة بأربعة مثلاً لا يرجع في واحد منهما قال
وهذا اذا قال يعني خبراً أو لحماً بهذه الدراهم أما لو قال له يعني رطلاً أو مناسلاً فإنه يرجع بالنقصان
مطلقاً لوقوع البيع على وزن معلوم وكذا في الكيل وأقاد أن المسئلة رباعية فتارة يشتر السعريهما وتارة
لا يشتر فيهما وتارة في أحدهما دون الآخر وقد علمت حكم الكل اه قلت فلو اعتبرنا خلاف حكم البلدي
بالأفاقي تصير عني مسائل اه **(قوله)** فيما اذا جلب حماً ولم يدر صاحبها الظاهر أن الاحتياط
فيما اذا اشتمت عليه بما يملكه لا فيما اذا لم يعلم مالك المجلوب فإنه حينئذ يجب التصديق بها ثم يشتريها أو
توهب له **(قول الشارح)** لم يأخذها ممن أخذها أي اذا سميت لوجود مانع الرجوع حينئذ أو يقال المراد
أنه لا يرجع بدون قضاء أو رضا **(قول الشارح)** وأقره المصنف هنا قديقال ما ذكره هنا من جواز
المسابقة في جميع ما ذكره محمول على ما اذا لم يشترط الجعل وما ذكره فيما سياتي على ما اذا شرط فلا مخالفة
حينئذ تأمل **(قوله)** أي لعدم مكانه في القول بعدم امكان العقد في المسابقة تأمل بل هو ممكن ويصور
بما قاله الشافعية **(قوله)** لشرطه أنه ان صرع أسلم الذي ذكره السندى عن البيهقي أن ركالة شرط على
نفسه له عليه السلام عشرة شياه في كل مرة من الثلاث فلم يقبلها منه وطلب منه الاسلام فطلب منه آية
على نبوته فدعا شجرة سمر فاقبلت ثم أمرها فرجعت ومع ذلك لم يسلم حين أراه الآية بل بعدها **(قوله)** متعلق
بعد هذا كله نسخة وقعت له والا فالنسخ لفظ عند وعليها فقوله المسابقة بالاقدام مبتدأ وخبر **(قوله)**
وليس استهال الخ نسخة انحط استسهال **(قوله)** لانه لو بلغه لا يكرهه لانه الخ لعسل المراد أن الشأن
في العاقل ذلك **(قوله)** وأولى بالكراهة الاقتصار على الشاذة الظاهر عدم كراهة الاقتصار على الشاذة والا
لما جاز روايتها والعلة في الكراهة انما هي التخليط في آية واحدة دفعة واحدة وإذا قيد الكراهة بقوله
دفعة واحدة **(قوله)** لانه لم يحتج اليه لكن نقل السندى أن الجماعة اختلفوا في خضابه فأنبته
كثير منهم ونفاه بعضهم رضى الله تعالى عنهم وقال النووى المختار أنه صبح في وقت وتركه في معظم
الاوراق وأخبر كل بما شاهد وهذا التأويل كالتعين اه **(قوله)** ولودفع الرشوة بغير طلب المرتشى

فليس له أن يرجع قضاء الخ) لا بد من التأويل في هذه العبارة والافهي لا تكون أقوى حالا من الهبة وهي له الرجوع فيها بالقضاء كأن يراد أنه لو رجع فيها ثم ترفع مع المرتضى لا يحكم القاضي بصحة رجوعه حيث كان بلا قضاء ويتوقف على الحكم له بالرجوع **(قول)** أو يضر من هم الخ) عبارة السندی أو يضر منه الخ **(قول)** وإنما المراد أنه لا يعاقب على تلك الصلاة الخ) لو قيل المراد أنه لا يعاقب بنفس الصلاة وإنما عليه عقاب الرياء نظير ما لو صلى في ثوب الغصب لا يعاقب بتلك الصلاة وإنما العقاب بتلبسه بثوبه لاستقام كلام الشارح وكان شاملا لكل صلاة وصدقة مع إبقائه على ظاهره **(قول الشارح)** يكره للمرأة سؤر الرجل وسؤرها له قال في النهر ليس هذا لعدم الطهارة بل للاستئذان قال ط أما عند عدمه فلا على الظاهر وحرره وينبغي أن يقيد بما إذا علم المرأة التي شربت من الماء أو علمت هي الرجل الشارب أما بدونه فلا كراهة لان الانسان لا يشتهي من لا يعلمه اه سندی **(قول)** يجب تقييده بغير الزوجة والمحارم لان الرجل لا يتلذذ بسؤر محرمة عادة حتى لو خافه تركه اه سندی **(قول)** والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب من تمام كلام ابن الفضل وتقدم في آخر التيمم أن الماء المسبيل في الفلاة لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيرا فيعلم أنه للوضوء أيضا وأنه يشرب ما للوضوء وأن الفرق أن الشرب أهم لانه لا حياة النفوس بخلاف الوضوء لان له بدلا فيأذن صاحبه بالشرب منه عادة لانه أنفع وقال ابن الفضل بالعكس فيهما اه **(قول)** أو استماله قلب المجني عليه الا بالكذب فيباح) الا أنه ينبغي أن يحتزم منه ما أمكن لانه اذا فتح باب الكذب على نفسه فيضئ أن يتداعى الى ما يستغنى عنه والى ما لا يقتصر على حد الضرورة اه احياء **(قول)** لان اظهارها فاحشة أخرى) مقتضى هذا أن الكذب واجب لامباح وكذا يقال فيما لو أنكر سر أخيه ونظائره **(قوا)** الذي في القنية أنه يأثم ولا يلزم منه الفسق الخ) ذكر ابن وهبان في شرحه أن وجه عدم جواز المرور بالجامع أنه لم يبين له وإنما بين للصلاة وذكر العلم وقراءة القرآن وأن وجه عدم تعليم الصبيان فيه ما يبدو منهم من العفاسة والقذارة وعدم الاحترام والتشويش على المصلين وكل ذلك مما ينبغي أن تصان عنه المساجد اه ولا يخفى أن ما ذكره من التوجيه يقيد الفسق في مسألة التعليم بالاولى **(قوا)** قال في القنية وقيل له أن يقوم بين يدي العالم الخ) صدر عبارتها ولا يكره قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما وفي مشكل الآثار والقيام لغيره ليس بمكروه لعينه وإنما المكروه محبة القيام من الذي يقام له فان لم يحب وقاموا له لا يكره وقيام قارئ القرآن لمن يحب عليه تعظيما لا يكره اذا كان ممن يستحق التعظيم وقيل الخ كما نقله ابن وهبان في شرحه ولا يخفى ان ما ذكره أولا انما يقيد أن القيام للقدم وما ذكره آخره أفاد حكم القيام بين اليدين ولا يتعين حمل النظم عليه بل على الاول كما فعله في شرحه **(قول)** وأنه لا منافاة بين القولين السابقين) والمنافاة ظاهرة بين المعتمد ومقابلته من ان الثواب لو اده فقط والله أعلم

﴿كتاب احياء الموات﴾

(قول الشارح) لعل مناسبتة أن فيه ما يكره وما لا يكره) لعل مرادهم بالمكروه ما امتنع احياءه كالتصل بالعمرا أو ما ينتفع به أهل العمرا اه سندی وسيأتي أنه يكره احياء ما حجره غيره اذا تركه أقل من ثلاث سنين **(قول)** أي المعروف) لا حاجة له **(قول)** وظاهره عدم الخلاف في الحقيقة) بل الخلاف حقيقي وكيفية تصرف الامام فيهما مختلفة تأمل **(قول)** بقي هل يكفي الاذن اللاحق لم أره) الظاهر من عبارة

المتون عدم كفاية الاذن اللاحق **(قول وقيل الثاني أحق)** فالخلاف مبني على أن المحي الاول يملك الاستغلال أو الرقبة **(قول ولم أر من ربح أحدهما على الآخر)** مقتضى تعبير الهداية عن الثاني بقوله فعن محمد الخ اعتماد الاول **(قول الشارح والسعي)** عطف تفسير

(فصل في الشرب)

(قول وجعله القهستاني اسم مصدر) عبارته الشرب اسم المصدر اه وهي لاتفيده انه اسم مصدر بل انه اسم للمصدر الذي هو الحدث **(قول وانظر ما وجه ارادة المعنى الاول الخ)** وجهه كثرة اطلاق الشرب في هذا الفصل بالمعنى الاول اه والمراد بالارادة الاختيار لاجل كلام المصنف فانه لا يتأتى فيه المعنى الثاني **(قول فأبدلت الواو الواح)** عبارة القهستاني اللام **(قول وفي نسخة بالجيم وهو تحريف الخ)** لا تحريف فان المراد حيثئذ بالماء غير التابع منه بل المحرز والمجعول فيه فهو نظير ما في الصهر يج **(قول أما في البحر فانه ينتفع وان ضر)** فيه أن الانتفاع بالمباح لا يجوز الا اذا كان لا يضر بأحد كما في الزيلعي ولا يظهر فرق بين البحر والنهر في اشتراط عدم الضرر وكتب الرحبي على قول المصنف من بحر أو نهر ما نصه البحر الماء الكثير أو المالح كما في القاموس فان أراد الماء الكثير دخل نحو دجلة فلا حاجة للعطف وان أراد المالح فلا يصلح لسقي الارض والاولى اسقاطه والاقتصار على قوله أو نهر الخ اه **(قول المصنف أو خضر الخ)** بضم ففتح سندی وضبط بفتح الخاء وكسر الضاد **(قول و ذكر الضمير للعطف بأو)** هذا التعليل انما يناسب وجه الافراد وما بعده للتذكير **(قول أقول وفي كل منهما اشكال الخ)** تقدم في الشركة أن لكل من شريك الملك أن يأخذ مقدار نصيبه في غيبة الآخر وقد يقال كذلك هنا فانه بالقاء العبد ما في الكوز في الحوض صار الماء مشتركا بين سيده وبين العامة فلكل أخذ مقدار حقه تأمل **(قول فلا يجب عليه أن يخرج له الجر ليصطلي الخ)** لكن على ما ذكره عن الذخيرة البحر الذي لا قيمة له حكمه حكم الماء **(قول أنها ردم شق التي تسقى أراضيها أو كثر دورها جرت العادة الخ)** وجه ما جرت به العادة تعسر حصول أهل الدور والحانات والاسيلة ونحوها فهم نظير أهل النصفة مع أن مال ذلك عائد للاراضي فانه بعد ما يستعمل ينصرف الباقي للاراضي وما ينتفع به أهل الدور شيء قليل تأمل **(قول الا أن يرهن صاحب الارض أنه ملكه)** أو انه اجراه في أرضه غصبا فيما اذا اعصى حق الاجراء فيه **(قول لكن في الذخيرة عن أبي الليث لو كان مسيل سطوحه الى دار رجل الخ)** ما قاله أبو الليث لا يتأتى ما قبله فان موضوعه في العلم بأن له مسيلا على دار الآخر كما يفيد تصوير الحادثة بقوله لو كان مسيل الخ ولعل القصد بذكر عبارة الذخيرة بيان أن ما جرى عليه المصنف جواب الاستحسان المقني به **(قول المصنف نهر بين قوم اختصموا في الشرب فهو بينهم الخ)** انظر حكم ما لو اختلفوا في شرب الدور والظاهر أنه يكون بينهم بالسواء لاستواء أيدهم عليه حكما لم يثبت التفاضل بالبرهان **(قول فعليه الواو هنا تبعال الوقاية وفي الهداية بمعنى أو ليوافق الكافي قاله الباقي)** عبارة الكافي على ما في شرح الملتقى الا أن تكون رحي لا تضر بالنهر ولا بالماء أو يكون موضعها في أرض صاحبها ف يجوز اه وعبارة الهداية الارضي لا تضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في أرض صاحبها اه وعبارة الوقاية الا في ملكه الخاص بحيث لا يضر بالنهر ولا بالماء اه والظاهر أن أوفى كلام الكافي بمعنى الواو حتى يوافق كلام غيره والشرط عدم الاضرار بكل منهما مع كون النصب في ملكه اذ لو كان فيه لكنه يضر بأحدهما يمنع ثم راجعت كافي النسفي

فوجدت عبارته بالواو لا باو ونصها وليس لاحدهم أن يكرى منه نهرا أو ينصب عليه رحي ماء الأرض
أصحابه إلا أن يكون رحي لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في أرض صاحبها فانه يجوز اه (قول)
وكذا إذا أراد أن يسوق شربه في أرضه الأولى) ماذكره لا يظهر فيما إذا كانت القسمة بالأيام أو الكوى
(قول) لانه اعارة الشرب الخ) أي ان كلا منهما ميراثا لصاحبه حقه من الشرب من النهر عناية (قول) قلت
لكنه خلاف ما في المتون الخ) لا يخفى أن كلام المشايخ فيما إذا لم ينتفع الكل الأعلى والأسفل إلا بالسكر
وهذا ما قدمه عن العناية والهداية وموضوع المتون فيما إذا لم يشرب الأعلى إلا بالسكر لا فيما إذا لم يشرب
الكل وما أفتى به في الاسماعيلية وغيرها انما هو في مسألة المتون وما في الكافي من قوله ولكن يشرب
بحصته ليس فيه ما يدل على السكر بل المتبادر أنه يشرب بدونه أن أمكنه تأمل (قول) وقال السرخسي
له مطلقا) وجه ما قاله وهو الصحيح كافي الزيلعي أن قسمة الماء في الأصل وقعت باعتبار سعة الكوة
وضيقها من غير اعتبار التسفل والترفع فلا يؤدي الى تغيير موضع القسمة فلا يمنع (قول) المصنف ويوصي
بالانتفاع به) وكذا تصح الوصية به إلا أنه إذا أوصى بالانتفاع به تبطل دعوى الموصى له ولو أوصى به
لا تبطل به (قول) مستغنى عنه الخ) لكن فيه فائدة وهي ان الايصاء باطل ونفي العصاة لا يدل عليه
(قول) وتبع من حيث انه لعينه) عبارة الشرب لئلا يفرق أن الشرب في حق البيع تبع للأرض من
وجه كونه لا يقصد لعينه وأصل من وجهه من حيث انه يقوم بذاته بخاز بيعه تبعا لأي أرض كانت
وأما الشرب في حق الاجارة فهو تبع من كل وجه اذ لا تنهيا الزراعة الا به فلم تجز اجارته مع أرض أخرى
كما يجوز بيع أطراف عبد تبعا لرقبة عبد آخر اه وعبرة بالبرازية وتبع من حيث انه لا يقصد
لعينه الخ (قول) ولا يعار) انظره مع ما سبق في كلام المحشى عند قوله ولكل نقضه (قول) علة أخرى
يؤهم أنه علة أخرى للعصاة مع أنه علة لعدم صلاحية بدل خلع الخ (قول) على أنه لا يظهر الأعلى مقابل
المفتى به الخ) بل يظهر أيضا على المفتى به فانه عليه وان كان غير مملوك هو مستحق للغير فهو حرام

(كتاب الأشربة)

(قول) لانهما شعبتا عرق واحد لفظا ومعنى) فاللفظي هو الشرب مصدر شرب والعرق المعنوي هو معنى
لفظ شرب الذي هو مصدر شرب لان كلاهما مشتق من ذلك المصدر ولا بد في الاشتقاق من التناسب
بين المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى اه سندی (قول) خمسة أنواع أدرسته) استوفى بيان الأنواع
في الهندية وزبدة الدراية (قول) أي في قوله والكل حرام اذا غلى واشتد) فانه لم يذكر القذف في الثلاثة
المدكورة بعد فأولى النجس اه ط (قول) فان اللغة لا يجري فيها القياس الخ) قال الرحقي نقلا عن ابن
الكامل ما قيل ان اللغة لا يجري فيها القياس لا يجدي نفعا لما عرفت أن تمتسا الخصم غير هذا وكون النجس
حقيقة فيما ذكر غير مسلم قال في القاموس النجس ما أسكر من عصير العنب أو عام كان نجسا والعموم أصح لأنها
حرمت وما بالمدينة نجس عنب وما كان شرابهم إلا البسر والتمر اه بقوله وغيره كل واحد له اسم يقال أيضا
للنجس أسماء كثيرة وهو لم يمنع من إطلاقها على ماء العنب حقيقة كذلك ماذكره من الأسماء لا يمنع من
إطلاق النجس عليها حقيقة والأصل في إطلاق الحديث أنه حقيقة لانه لا يعدل الى المجاز مع امكان الحقيقة
والسنة هي المينة لعاني القرآن فلو سلم أنها في اللغة خاصة بالنبي عن ماء العنب فقد بين الشارع أنها تكون
من غيره والحكم اذا أسند الى قطعي يحمل وظني مفصل انما يستند بثبوته للقطعي بل هو غير مجمل بل النجس في اللغة

والشرع اسم لكل مائع كما ارتضاه في القاموس وقال أنس رضي الله عنه حرمت الخمر وما بلدينة من عصير العنب فقد بين أن التي حرمت وأمر عليه السلام بارافتها غير التي من ماء العنب فلذا كان المفتي به حرمة جميع أنواعها قليلا أو كثيرا على أي وجه كان اه (قوله) لانه للنوع من ثبوت الحرمة الخ (قوله) كالعصير اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه فللطبخ تأثير في منع الحرمة (قوله) ثم رأيت ابن النخعة نقله عن ابن وهبان الخ (قوله) أي نقل أنه مفرع على مذهب الاعتزال كما خطر له (قوله) فلذا أفرد المصنف الرطب بالذكر (قوله) لعلة الزبيب (قوله) وما ورد من النهي عن تناول على الابتداء الخ (قوله) أي ابتداء الاسلام التي هي حالة شدة وحاجة (قوله) وبالأخير يحصل التوفيق بين ما فعله ابن عمرو وبين ما روى عنه من حرمة نقيع الزبيب الخ (قوله) قال في البناءة هذا الذي قاله في الهداية غير مستقيم لان حديث عائشة الذي ذكرناه صريح في أن الخليطين كان نيا وما روى عن ابن عمر من حرمة نقيع الزبيب لم يثبت ولم يذكره أهل النقل الخ اه (قوله) والمفهوم من عبارة الملتقى عدم اشتراط الطبخ فيه فليتأمل (قوله) قال شيخنا زاده في شارح الملتقى يمكن التوفيق بحمل ما في الملتقى على ما قبل الاشتداد وما في غيره على ما بعده (قوله) فلا يكون الذهاب ثلثي ماء العنب (قوله) أي على القطع واليقين اذ لم يتيقن بذهابهم مامعا أو الماء أو لا لطافته فقلنا بالحرمة احتياطا (قوله) ذكر الزبيب في هذه العبارة في كتاب الغصب الخ (قوله) وذكرها هنا صريح أيضا لقادتها أن الاثربة المحرمة تضمن غير صالحة للشرب وقال ط القياس على آيات الله ونحوها يفيد ضمانها غير مسكرة (قوله) فان الحدانما يجب في سائر الأئمة عند ما الخ (قوله) عبارة على ما في ط بالسكروان كان حلالا لشربه الخ (قوله) وان كان حلالا لشربه في الابتداء (قوله) أي قبل الاشتداد والقذف (قوله) وحاصله أنهم ما حيث حلالا الأئمة الخ (قوله) حقه حرما الخ (قوله) الظاهر أن هذا خاص بالأثربة المسكرة الخ (قوله) هذا الاستفهام يحتاج لنقل صريح والافعبارة البرازية عامة شاملة للجمادات (قوله) أي عند الامام (قوله) الظاهر رجوع الغصير لمحمد وليس في عبارة القهستاني التصريح برجوعه للامام بل قال عنه بعدما ذكر لفظ شمد والشيخين كما ذكره الشارح ذم ما ذكره في الهداية من تصحيح حل لبن الرمال انما ذكره على قول الامام (قوله) قول الشارح هي ورق القنب (قوله) في القاموس القنب كدتم وسكر نوع من الكتان اه (قوله) على أن المراد من أولى الأمر في الآية العلماء الخ (قوله) على أن المراد بهم العلماء تكون الآية دالة على وجوب طاعة السلاطان أيضا لان العلماء أمر واطاعته فوجب بهذه الآية أخذ من وجوب طاعة العلماء فيما أمروا به

(كتاب الصيد)

(قوله) وأن لا يشتغل بين الارسال والأخذ بعمل آخر (قوله) فيه تأمل وهذا انما هو شرط في الكلب ونحوه لافي الصائد على ما يعلم مما يأتي (قوله) وأقره الشراح (قوله) لكن ما قدمه من أنه يورث اللهو والغفلة يفيد كراهة اتخاذ حرفة كما قاله في الأشباه (قوله) الشارح انجاسة عينه الخ (قوله) هذه العبارة بتمامها للمصنف الى قوله فتنبه فتأمل (قوله) فالشرط اقتران التسمية به (قوله) لكن في السندى عن الظهيرية فان صاحبه صاحب الكلب صحيحة بعدما انفلت وسمى فان لم ينزجر بصياحه بأن لم يزد طلبا وحرصا على الأخذ فأخذه لا يؤكل أما اذا انزجر بصياحه كل استحسانا اه (قوله) وسيأتي في كلام المتن ما يفيد (قوله) فالظرف تنازعه كل من التسمية والارسال (قوله) هو قوله على حيوان وما قدمه انما أفاد تعلقه بالارسال خاصة ويفيد أن التسمية على الآلة لا المذبوح اذ لو كانت عليه ما أكل الصيد فيما اذارحي صيدا وسمى فأصاب

غيره اذ صدق عليه أنه لم يسم على المصاب مع أنه يؤثر كل لوجود التسمية على الآلة كما ذكره **(قوله)** وهذا لا يمكن
 هنا في عدم امكانه نظر والظاهر ما نقله عن البدائع من أن ذكر كاته ذكاته الصيد وأنه في معناه ان لم يمكن
 ذبحه **(قوله)** لكن اشتد على الأول كأن يقال وعدا على الأول حتى ازداد طلبه **(قوله)** فكان ينبغي
 ذكره قبل قوله وكذب مجوسى) يقدر لفظ كذب في قوله أولم يرسل ويصح العطف حينئذ **(قوله)** فالأولى
 أن يقول أن لا يشتغل بعمل الخ) فيه أنه لو قال ما ذكره لأفاد أن الوقوف ولو مع الطول لا يمنع من حل
 الأكل لعدم الاشتغال بعمل آخر مع أن كلام المصنف والنقاية يفيد عدم الحل وإذا قيل ان الوقوف عمل
 آخر غير الارسل لزم عدم أكل ما صاد به ولو لم يطل مع أنه خلاف ما أفاده كلامهما **(قول الشارح)** مطلقا
 عندنا) لعل المناسب تأخير ذكره في المسئلة بعده فان خلاف الشافعى فيما لو أكل بعد تعلمه لافي هذه
 المسئلة التي موضوعها ما اذا أكل قبل تعلمه كما يفيد ذلك المقابلة بما بعدها **(قوله)** نعم يظهر ذلك فيما
 لو ادعى المولى أنه ابنه الخ) فيه أنه يموت الأم مع وجود مولاه لا يتأق الحكم بحريتها لا قصد اولادها
 بل مانت رقيقة ولا يمكن الحكم بحريتها بعده أصلا **(قوله)** وفائدة ذكره أنه لو غاب وتوارى الخ) نحوه في
 القهستاني حيث قال انما شرط التحامل ليتيقن أن الجرح بالرمي لا بسبب آخر كرمي آخر ووقوعه على حجر
 حتى لو علم يقينا أن الجرح برميه أكل اه وهذا أوضح مما في المعراج **(قوله)** فاغتنم هذا التصريح) ما
 ذكره من التحرير المذكور أصله لقاضى زاده كان نقله السندى عنه **(قوله)** أقول ذكر صاحب المجمع ذلك
 في المتنفة الخ) فيه أن ما ذكره في المجمع من الخلاف في القدر المعتبر للحل من الحياة في المتنفة ونحوها قيل
 بحريته فيما أدركه من الصيد حيا ويدل لذلك ما ذكره الزيلعي أنه لو وقع الصيد في يده ولم يتمكن من ذبحه
 وفيه من الحياة قدر ما يكون في المذبوح خلال وذكر الصدر الشهيد أن هذا بالاجماع وقيل هذا قولهما
 وعند أبي حنيفة لا يحل الا اذا ذكاه بناء على أن الحياة الخفية معتبرة عنده وعندهما غير معتبرة حتى حلت
 المتردية ونحوها بالذكاة اذا كانت فيها حياة وان كانت خفية عنده وعندهما لا تحل الا اذا كانت حياتها
 بينة وذلك بان يبقى فوق ما يبقى المذبوح عند محمد وعند أبي يوسف أن يكون بحال يعيش بعثها الخ **(قوله)**
 بخلاف المتردية الخ) مأخوذ من تعليل الظهيرية **(قوله)** ويخالفه ما في العناية من الخ) مثل ما في
 العناية في الهداية والزيلعي فانظرهما إلا أنه لم يذكر فيهما التميم أعنى قول العناية سواء كانت الحياة فيه
 بينة الخ إلا أن الظاهر منهما ارادته **(قول الشارح)** كما أشيرنا إليه) مقتضاه أن قوله هنا من الشرح مع
 ان الموجود في النسخ كتابته بالمداد الأحمر وعليه فلا تتم الإشارة من الشارح بل من المصنف وقد يقال
 مراده بقوله كما أشيرنا إليه ما قدمه من قوله عند قول المصنف واذا أدرك الصيد حيا من قوله بحياة فوق
 حياة المذبوح فانه يفيد أن مثل المتردية يكفي فيه مطلق الحياة **(قول المصنف)** فان تركها عند الخ) كذا
 ذكره في النقاية وهو احتراز عما اذا عجز عن التذكية كما يفيد كلام المصنف حيث ذكر أن في منته إشارة
 للحل وبهذا ظهر أن قول الشارح مع القدرة عليها وقع تفسير للمعدية والأوضح التعبير بأى التفسيرية
(قوله) لان التقصير من جهته) حيث لم يحمل آله الذكاة مع نفسه **(قوله)** ولا يخفى أن الجرح بالرصاص
 انما هو بالاحراق والثقل الخ) نقل الحادى في حواشى الدرر عن فتاوى على افندى الحل معللا بأن النار
 تعمل عمل الذكاة في الحيوان حتى لو قذف النار في المذبح فاحترقت العروق يؤثر كل لكن ينبغي أن يحمل
 على ما اذا سال الدم حتى اذا انجمد ولم يسئل لا يحل الى آخر ما ذكره فانظره وسيأتى للعنى في الجنايات أن
 القتل بالبندقية الرصاص عمد لانها من جنس الحديد وتجرح فيقتص به لكن اذا لم تجرح لا يقتص به على

رواية الطحاوي انتهى ومقتضاه حل الصيد بها تأمل وما ذكره السندي هنا مؤيد للحل وأنه لا شبهة فيه لكن ما ذكره في الهداية وغيره أن الموت إذا كان مضافاً إلى الجرح يبين أن الصيد حلالاً وإذا كان مضافاً إلى الثقل يبين أن حراماً وإن وقع الشك ولا يدري مات بالجرح أو بالثقل كان حراماً اهـ يقتضي الحرمه هنا تأمل **(قوله)** وذكر في الخاتمة أن وقع في ماء فبات لا يؤكل يمكن حل ما في الخاتمة على ما إذا انفس جرحه **(قوله)** فالارسال بمنزلة الرمي حقه العكس **(قوله)** والتقيد بالكلب ليس له مفهوم وفي الفصل ٢١ من كراهية الهندية تقلاع عن العتابة الحمار إذا مرض ولا ينتفع به فلا بأس بأن يذبح فيستراح منه اهـ **(قوله)** وفرض المسئلة في الهداية فيما إذا سمع حسانته حس صيد فرماه الخ) عبارة الهداية سمع حسانته صيداً فرماه أو أرسل كلباً أو بازياً عليه فأصاب صيداً ثم تبين أنه حس صيد حل المصاد أي صيد كان وإن تبين أنه حس آدمي أو حيوان أهلي لا يحل اهـ **(قوله)** فالمراد كل ما لا يحل بالاصطياد لو قال فالمراد كل ما لا يصاد لكان أولى **(قوله)** أي وأصاب صيداً الخ) غير المتبادر من المصنف **(قوله)** أو رماه من الحرم الخ) أي وهو فيه نخرج فأصابه في الحل

(كتاب الرهن)

(قوله) على وجه التسريع) عبارة القهستاني على وجه الشرع **(قوله)** والمختار قول محمد كافي الاختيار) عبارته ثم الرهن على ثلاثة أضرب جائز وباطل وقد ذكرناهما وفاسد وهو رهن بالمبيع ورهن المشاع والمشغول بحق الغير واشترى عبداً أو خلا ورهن بالتمن رهنًا ثم ظهر العبد حراً أو انحل نجراً قال القدوري بهلاك بغير شيء لأن المبيع غير مضمون بنفسه والقبض لم يتم في المشاع والمشغول ولم يصح في الحر وانجر كالورهن ابتداء ونص محمد في المبسوط والجامع أن المقبوض بحكم رهن فاسد مضمون لأن الرهن انعقد بمقابلته المال حقيقة في البعض وفي البعض في ظن مال كنه فسد لنقصان فيه لأنه لا يمكن استيفاءه من الرهن فيكون مضموناً بالأقل والمختار قول محمد اهـ فتأمل **(قوله)** ورد العين مخلصان ان أمكن ردها على ما عليه الجمهور وذلك دين) على ما قاله الجمهور وهو رهن بدين حقيقة لا حكماً تأمل **(قوله)** واقتصر في الهداية على الثاني) فيه أنه فيها ذكر القولين حيث قال الرهن ينعقد بالإيجاب والقبول ويتم بالقبض قالوا الركن الإيجاب بمجرد اهـ والقائل بذلك خواهر زاده كافي العناية **(قوله)** وجوابه مع ما فيه في العناية) قال فيها أجيب بأن بقاء احتمال استحقاق المؤدى يوجب بقاء الضمان وفيه نظر لأن الاحتمال لا يوجب التحقيق لا سيما إذا لم ينشأ عن دليل اهـ ويظهر في دفع هذا الإيراد أن يقال أنه بالإداء لم يسقط الدين عن ذم الراهن إذا الديون تقضى بأمثاله بخلاف ما إذا أبرأ المرتهن منه فإنه يسقط فلم تبق العلة بوصفها في عدم الحكم وفي الخلاصة من الفصل الثالث في الأصل المرتهن إذا أبرأ الراهن عن الدين أو وهبه منه والعبء الرهن في يده فهلك من غير أن يمنع لا يضمن استحقاقه بخلاف ما لو برئ الراهن بالإيفاء ثم هلك الرهن في يد المرتهن حيث يهلك مضموناً حتى يجب على المرتهن رد ما استوفى على الراهن اهـ ونحوه في الهندية **(قوله)** لو كانت لتيتم الخ) لعل حقه الأولو كانت لتيتم فان الذي قدمه في الغصب أن الوقف ومال التيم يجب فيه الاجر على كل حال ولو سكنه بتأويل ملاك أو عقد ولم أر في الخبرية بأنه لا يلزم الاجر لوليتم **(قوله)** ولا يشترط في الزوجة والولد كونهما الخ) فيه أن الذي في الهداية والزيلعي يخالفه فانهما قالوا معنى قوله أي القدوري وولده أن يكون في عياله اهـ وعليه جرى شرح الهداية **(قوله)** وعلى

هذا فقوله فينبغي الى آخره لا حاجة اليه الخ) فيه أن قصد الشارع بقوله فينبغي الخ ترجيح ما جرى عليه المصنف لا إثبات حكم بالقياس حتى يقال أنه ليس أهله (قول المصنف والخراج الخ) لأن الخراج مؤنة الملك والعشر فيما يخرج مقدم على حق المرتهن لتعلقه بالعين زيلعي وقال الرحمنى لوزرعها المرتهن باذن الراهن يكون العشر على المرتهن لأنه حينئذ مستعير والعشر عليه وكذا على الاجتنبي لوزرعها باذنها كذا بحشه (قول) قال العلامة المقدسي لا يصدق الخ) عبارته بقى ما إذا لم يكن في البلدة قاض أو كان من قضاة الجور لا يصدق المرتهن على النفقة الابينة كذا قال محمد اه والظاهر أن قوله لا يصدق الخ جملة منقطعة عما قبلها الاجواب له وأن المراد ببينة على الاتفاق على وجه الرجوع (قول) أفاد بحكاية الخلاف في الحاضر أن ما في المتن مقروض في الغائب غير مسلم بل يقيد أن كلام المتن عام وإنما الخلاف في الحاضر

(باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز)

(قول نقله البيهقي) حقه الأشياء فانه هو الذي عزا ما في الشارح لشرح الأقطع والناقل لما في الروضة البيهقي عن الترمذى (قول) وليتظر الفرق بين المعلق عتقه بشرط غير الموت الخ) الدافع للاشكال في هذه المسئلة أن يقال انها خلافية فعلى ما في شرح الأقطع لا يجوز رهن المعلق عتقه ولو بصفة كانت حررا أو بموته على صفة خاصة لما نقله عن ط من العلة وعلى ما في روضة القضاة وما في الشارح من باب المدبر يجوز وعبارة البيهقي صريحة في ذلك حيث ذكر في شرح ما في الأشياء الذي عزا فيها للأقطع مانصه قال الترمذى ناقلا عن روضة القضاة علق عتق عبده بصفة ثم رهنه جاز خلافا للشافعي لنا يجوز بيعه بخازرهنه وفي الشافعي يجوز بيع المعلق عتقه بشرط سوى الموت اه فقد جعل ما في الروضة قولاً آخر مقابلاً لما في الأشياء على ما هو الظاهر (قول) يخالف لما قدمناه عن الهداية الخ) الظاهر عدم المخالفة فان ما تقدم فيه رهن التبع قصد اوماهنا رهنه تبعا وقرق بينهما اه ويدل على هذا ما في الخاتبة لورهن بيتامعينا من دار أو طائفة معينة من دار جاز اه (قول) تفسير لحاصل المعنى) لا يصح جعله تفسيراً فان الدرل هو ضمان الثمن الذي يجب عند الاستحقاق فالأظهر جعله تعليلاً للرهن الذي قصده المشتري تأمل (قول الشارح فاذا هلك ذهب بالثمن) في الخاتبة ذكر الكرخي والقنوري ان هلك المبيع قبل المنع فيغير شيء وبعده بالقيمة كالغصب اه سندی (قول) كأن كفل زيد بنفس عمر وعلى أنه الخ) هذا المثال ليس فيه الرهن بكفالة النفس بل بالمال المكفول كفالة معلقة والأصوب التصوير كافي السندی بما إذا أعطى الكفيل بالنفس رهناً للمكفول له بهذه الكفالة فانه غير جائز لعينين أحدهما أن المكفول به من الرهن غير ممكن والثاني أنه غير مضمون بنفسه حتى لو هلك لا يلزم شيء (قول) أي لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذي وجب الخ) وكذا لا يجوز أخذ الرهن من البائع بالمبيع بعد القضاء به لعدم الضمان عليه أيضا ومع هذا كله فالمتبادر أن المراد أن الشفيع أخذ رهناً من المشتري أو البائع بحقه الذي هو الشفعة لا المبيع (قول) تضمن بلا تعدد ضمان الرهن الخ) صرح به في الغاية عن الكرخي فقال في رهن الخمر أو الخنزير إذا كان الراهن ذمياً والمرتهن مسلماً فانه يضمن بالأقل من قيمته ومن الدين اه ولا شك أنه فاسد نظر المسلم وان كان مالا وفاسد الرهن يتعلق به الضمان كصحيحة كما فهمنا عن شرح القنوري (قول) لانه اذا هلك الرهن في المجلس يصير المسلم مسترداً لرأس المال الخ) الظاهر أنه يهلك الرهن هنا أمانة لعدم

وجوب شيء على المسلم اليه من رأس المال فلم يكن مقابلا لعمال تأمل (قوله دون المسلم فيه الخ) لامانع من حمل الرهن على عومه في الاشياء الثلاثة فان الحكم فيها واحد وهو أن المرتهن يصير مستوفيا للمسلم فيه ويقيد قوله وان افترق الخ بغير مسئلة المسلم فيه كما فعل الشارح حيث أطلق في الهلاك وقيد في الافتراق وحينئذ استقام ما نقله ط وأبو السعود (قوله ولعله أراد بالكفيل الكفيل بالغرامات الخ) لا يصح ارادة ذلك فان الكفالة بالغرامات لا يشترط لها وجوب المال لا ظاهرا ولا باطنا كما تقدم والأصوب أن يصور بما لو كفل عنه عن عبداً بأمره وأدى ثم تبين أنه حرفانه يرجع على المكفول عنه لعمتها الوجوب الدين ظاهرا وهو كاف لعمتها ولا ينافي هذا ما نقله عن الذخيرة (قوله أي شبهة مال الغير الخ) أي حيث لم تحصل منه اقالة في الظاهر (قوله أي ضمن الدافع) أو القابض لأنه غاصب الغاصب (قوله فقوله في العناية انهما من شعب قوله رهنارجل الخ) عبارتها عند قول الهداية وان رهن رجلان بدين عليهما رجلان هذه عكس المسئلة التي تقدمت وهي واضحة ومن شعبها ما اذا كان عبداً في يد رجل ادعاه رجل أنه رهنه بدين له عليه فقبضه وأقام على ذلك بينة وادعاه آخر كذلك الخ والمتبادر من هذه العبارة أن مسئلة المصنف من شعب المسئلة المتقدمة لا من شعب عكسها ثم رأيت معزيا إلى سعدى افتدى أن ضمير شعبيها راجع للمسئلة أه وهي قوله في الهداية وان رهن رجلان بدين عليهما رجلان وهذا واحد اقا الرهن جازا أه (قوله أفاده في الهداية) عبارتها ولا يقال أنه يكون رهنالهما كأنهما ارتهناء معا اذا جهل النار يخ بينهما وجعل في كتاب الشهادات هذا وجه الاستحسان لأننا نقول هذا عمل على خلاف ما اقتضته الحجة لان كل واحد منهما أثبت بينته حبسا يكون وسيلة إلى مثله في الاستيفاء وبهذا القضاء يثبت حبس يكون وسيلة إلى شطره في الاستيفاء أه وقال الزيلعي لأن كلا منهما أثبت بينته حبسا يكون وسيلة إلى تلك كل لعبد بالاستيفاء وبالقضاء يثبت حبس يكون وسيلة إلى تلك شطره بالاستيفاء فلا يكون عملا على وفق الحجة فكان العمل بالقياس أولى (قوله لان امساكه ليس من الهلاك الخ) كذا عبارة الولوالجية فتأمل

(باب الرهن يوضع على يد عدل)

(قوله وكذا الوكيل بالامر باليد) وذلك بان قال له أمرا أمرا أي بيدك فإنه يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع كما تقدم في تفويض الطلاق وليس المراد ما اذا وكله أن يجعل أمرا أمرا أنه في يده فإنه لو وكيل محض يملك الرجوع فيه لا تعليق حتى لا يصح الرجوع فيه (قوله لم يظهر لي وجه صحته لان المشتري الخ) يحمل كلام الشرنبلالي على ما اذا غرم المشتري القيمة يستقيم كلامه (قوله ويرجع المرتهن به على العدل الخ) لا يخفى ما في هذه العبارة من عدم الاستقامة والذي ينبغي أن يقال فيها بالنسبة لرجوع المشتري بثمن ما هلك في يده وضمن قيمته ما قبض في رجوعه به فيما لو كان قائما مثل ما قاله الشرنبلالي (قوله فلا يرجع العدل عليه) كما في الوكالة المفردة عن الرهن اذا باع الوكيل ودفع الثمن إلى من أمره الموكل ثم لحقه عهده لا يرجع على المقتضى زيلعي

(باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره)

(قوله وتعتبر قيمة الرهن يوم القبض السابق الخ) عبارة الهداية يوم القبض وهو مضمون بالقبض السابق لا بتراجع السعر الخ أه (قوله أي أعطاه كفيلا بتسليمه لابعينه) فيه أن أعطاه الكفيل بالتسليم جميع

في المستثنين ولا يصح اثبات المخالفة بينهما وهي انما فيها الواعطى الراهن المرتهن كفيلا بنفس الرهن فلا يصح في الاولى لعدم ضمانه عليه ويصح في الثانية لضمانه عليه ولا ينافي هذا ما تقدم في الكفالة لانه فيما اذا اعطى المرتهن الراهن كفيلا بنفس الرهن **(قوله)** فالظاهر انه خاص فيما اذا رهنه الخ لا داعي لهذا التخصيص ويحمل الكلام على ما اذا رهنه من المرتهن بدين عليه غير الدين الاول فانه جائز ويخرج عن الاول ويكون رهنا بالشأن كما ذكره الزياحي عند قول الكثر رهن شاة قيمتها عشرة فمات الخ **(قوله)** راجع الى قوله أو أعارته) الاظهر ما في ط من انه لا حاجة لقوله والاستعمال كما يدل عليه عبارة الدرر حيث اقتصر على الاول وقال انه راجع لصورتى الاذن والاستعارة **(قوله)** فيشمل ما اذا قال قبل العمل أو بعده) شمول الكلام لما اذا قال الراهن هلك قبل العمل غير مراد لانهما حيث شذلم يتفقا على زوال يد الراهن بل المراد ما اذا قال الراهن هلك بعده وقال المرتهن هلك وقته ولو قال الراهن هلك قبله كان القول له كما في مسئلة النوب الآتية في الشارح عن البرازية **(قوله)** قد يجاب بان الرهن لا يلزم الا بالتسليم الخ) أو يجاب باننا لم ننفذ العقد القولي بل نفذناه بالتعاطى وقبض المرتهن والتسليم وان تأخر عن العقد القولي فقد تقدم ما على العقد بالتعاطى وهذا الجواب أحسن **(قوله)** ولم نجد ذلك في كلام الشراح الخ) التعليل بان الزيادة أمانة من جانب الراهن يفيد عدم جبر المرتهن على دفعها الا عبر فقد ذكر المصنف في كتاب الوكالة قال انى وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع وكذا لو ادعى شراءه من المالك وصدقه لانه اقرار على الغير **(قوله)** أي بان كان عبدا فاستخدمه أردابه فمقر كيهما الخ) موضوع كلام المصنف أن الهلاك مع الراهن في صورتين وموضوع ما في الهداية في الثانية هلاكه عند المرتهن فلا يناسب جعل ما فيها تصويرا للكلام **(قوله)** هذا في المستأجر أو المستعير بشئ ينتفع به) يظهر صحة الاستدراك في كلام الشارح بجعله استدرا كما على التعليل قبله فانه يوهم أنه عام في كل أمين **(قوله)** أقول عبارة الخلاصة والبرازية ولو أعور العبد الرهن الخ) وقد ذكرنا الهستافى الاستدراك المذكور وقال كافي الخلاصة **(قوله)** وحينئذ فلا وجه لذكر هذه الخ) تستقيم عبارة الشارح في ذاتها وجعل الفعل من الافعال في العبد اذا كانت قيمته قدر الدين ومعلوم ان ما قدر من دية الحر قدر من قيمة العبد وصح العزو للخلاصة لانه يعلم ما هو مذكور فيها الذي هو الاعور **(قوله)** وقال الاجنابيه على المرتهن معتبرة) لفائدة تلك العبد وان كان دينه يسقط **(قوله)** تفرع بمنزلة التعليل الخ) الأصوب جعله مفرعا على الاصل أى واذا لم يسقط شئ بذلك يصير الخ يدل لذلك ما في التبيين واذا لم يسقط شئ يتراجع السعري في مرهونا بكل الدين فاذا قتله حر غرم قيمته وأخذها المرتهن ثم لا يرجع على الراهن بشئ لان يده يستيفاء من الابتداء وبالهلاك يتقرر فصار مستوفيا الكل من الابتداء اه وبهذا تعلم أن الاصل المذكور ليس منافيا لقوله ولا يرجع على الراهن بشئ **(قوله)** فالسائبة غير ما موربها) هذا خلاف ما في الشارح من قوله وقد أدته الخ والحكم واحد في المطلق والمقيد كما هو ظاهر **(قوله)** غير ظاهر) الابتأويل أنه باحتباس ماله عنده وان يده يستيفاء فيصير كأنه ملك **(قوله)** لا يسقط شئ من الدين الخ) لكن قدم الشارح أن الرهن لا ينفسخ بالفسخ بل يبقى رهنا ما بقى القبض والدين واذا فات أحدهما لا يبقى رهنا

(فصل في مسائل متفرقة)

(قوله) وانما لم يبطل لانه بصدد أن يعود الخ) نفي البطلان لا يستلزم نفي الفساد لانه بالتخمر يفسد

الرهن ويملك الجبس بالدين في فاسده دون باطله شرنيلاي وقال في العناية الرهن كالبيع في الاحتياج
 الى المحل فيعتبر محله بمحله والجر لا يصلح محلا للبيع ابتداء ويصلح بقاء فكذا في الرهن ولقائل أن يقول
 ما يرجع الى المحل فالابتداء والبقاء فيه سواء ويمكن أن يجاب بأنه كذلك فيما يكون المحل باقيا وهنا يتبدل
 المحل حكما بتبدل الوصف فلذا تختلف عن الأصل اه وفيه تأمل (قول) اذا اعتبار بنقصان السعر
 ليس مانحن فيه من تغير السعر بل الوصف كما أفاده ما قبله (قول) وتعام بيانه في الكفاية وغيرها وذلك
 أنه سقط بالهلاك خمسة من الدين مقدار قيمة الرهن وبقي من الدين خمسة فاذا دبغ الجلد فقد أحيا خمس
 الرهن فعاد خمس الدين الذي كان بازائه وهو درهم وسقط أربعة التي بازاء اللحم لأنه لم يزل القوي عنه
 وكان الباقي من الدين ستة فصار الجلد مرهونا بستة مضمونا بدرهم لأن كل جزء من أجزاء الشاة مرهون
 بجميع الدين مضمون بقيمة فكذا الجلد كذا في المبسوط اه سندی (قول) يعني يوم الرهن
 لان الأصل أن قيمة الرهن انما تعتبر يوم الارتهان كفاية (قول الشارح والارش) ما يأتي عن الهندية
 يفيد أنه ليس من التمام بل بدل عن الجزء الفائت (قول) فيكون للراهن حبسه) حقه المرتهن (قول)
 الظاهر أنه أراد بقوله (الح) ما استظهره هو المتعين وقد ذكر المستثنين أعني ما اذا أكل التمام بعد هلاك
 الأصل أو قبله في خزانه المفتين (قول) انظر ما مرجع الضمير المنصوب) الظاهر عوده لما أفاده من
 قسمة الدين على قيمته ما فانه مفاد أيضا من المصنف (قول) الا اذا صار مقصودا بالقبض عندنا) كما لو استحق
 الولد أو ظهر به عيب يتمكن من رده بالعيب بحصته من الثمن وكما لو هلك الأم قبل القبض وبقي الولد
 كان للشري أن يأخذه بحصته من الثمن ولو هلك قبله لا يسقط شيء من الثمن (قول الشارح رهن كرما
 وسلمه المرتهن ثم دفعه للراهن ليسقيه ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن) فله أن يسترده وما دام في يد الراهن
 لا يضمنه المرتهن (قول) زرع أو سكن باذن المرتهن لا يبطل الرهن) يفيد أن اصال المرهون بغيره بقاء
 لا يبطل الرهن بخلافه ابتداء وبخلاف الشيوع فانه ضار ولو طارئا (قول) ومقتضاه ترجيح الأول
 لعله الثاني كما هو ظاهر فقد أخرج في الهداية القول بعدم الاشتراط (قول) وفيه اشعار بأن للراهن أخذ الخ
 في الاشعار بما ذكره نظر (قول) يجب على المرتهن رد قيمته الخ) مقتضى بقاء البيع والصلح على الصحة
 وقد جعل البذل الدين فيهما وهلك الرهن به وجوب مثله على المرتهن للراهن لأنه المجمعول بدلا فيهما
 لا الرهن حتى تجب قيمته بهلاكه ولعلمهم قالوا بوجوبها نظر المساواته لا غالبا لأنما هي الواجبة حقيقة
 ولا يراد بما قبضه العين المبيعة أو المصالح عليها بل الرهن وقد تذر رده بالهلاك وبدله قائم مقامه فبرده
 يكون كأنه رد عينه (قول) هذا انما يؤخذ من التعليل الذي ذكره القهستاني الخ) بل يؤخذ أيضا من
 قول المصنف هلاك بالدين وان الرهن لا يقال فيه انه يهلك بالدين اذا كان أكثر من قيمة الرهن (قول) الأولى
 اسقاط قوله بالدين الخ) الا أن يعلق قوله بالدين بقوله الرهن لا يهلك (قول) لأنه ما استفاد تلك اليد
 بمقابلة هذا المال ويكون بعد الموت اسوة للغرماء الخ) عبارة الفصول لأنه ما استفاد ملك اليد بمقابلة
 هذا الدين فليس له حبسه لدين وجب بجهة أخرى اه وفيه تأمل ولعل فيه قلبا والأصل لأنه ما استفاد
 المال بمقابلة تلك اليد وعبرة البرازية الرهن الفاسد كالصحيح هذا اذا لحق الدين الرهن الفاسد أما اذا سبق
 الدين ثم رهن فاسد اينك الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتهن حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس
 المرتهن أولى من سائر الغرماء بعد موت الراهن لعدم المقابلة حكما لفساد السبب بخلاف الرهن السابق

والدين الا لاحق لأن الراهن قبضه عقابله الرهن وهنا القبض سابق فيثبت المقابلة الحقيقية ثمة وبخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين أو تأخر

﴿كتاب الجنایات﴾

﴿قول الشارح والافانواعه كثيرة كرجم الخ﴾ فيه أن جميع أنواع هذا القتل لا تخرج عن هذه الخمسة وانما هي خارجة عنها من حيث أحكامها فقط كذا قال عبد الحكيم ومثله في الوافي ﴿قول المصنف وهو أن يتعمد ضربه﴾ من هذا ومن قوله في الفصل الآتي يجب القود بقتل كل محقون الدم يعلم أنه لا بد في دعوى القتل العمد من قول المدعى قتله عمدا عدوانا ولا يكتفى بأحدهما عن الآخر اذ لا يلزم من العمد العدوان ولا من العدوان العمد لتحقق العمد فقط في القتل بحق والعدوان في الخطا وقد ذكر الزيلعي في استدلاله لمذهب الامام في شبه العمد أن في قصده القتل شكالمافي من القصور والقصاص نهاية في العقوبة فلا يجب مع الشك اه و ذكر أيضا في أول باب ما يوجب القود بشرط أن يكون المقتول محقون الدم على التأييد لتنتفي شبهة الاباحة عنه لان القصاص نهاية في العقوبة فيستدعي النهاية في الجناية فلا يجب مع الشك اه ﴿قوله أو يوضع﴾ في القاموس البضع القطع والشق اه وعبرة الجوهرة يقطع أو يوضع أو يرض اه فالمراد بالبضع الشق ﴿قوله والزبرة﴾ القطعة من الحديد اه قاموس ﴿قول الشارح لانه كبيرة محضة﴾ استشكل هذا بأن صيد الحرم كبيرة محضة ومع هذا تجب فيه الكفارة وأجيب عنه بأنه جنائية على المحل ولهذا واشترك حلالان في قتله يلزمهما جزاء واحد ولو كانت جنائية الفعل لوجب جزاء آن والجنائية على المحل يستوى فيه العمد والخطأ وناقش فيه فاضى زاده بأنه ان سلم كون صيد الحرم كبيرة محضة فالجواب غير دافع للسؤال لانه قد أتيط فيه الكفارة بالكبيرة سواء كانت الجنائية على الفعل أو المحل وقد تقر في كتب الأصول أن الكفارة جزاء الفعل لا المحل أصلا واستشكل أيضا بما لو زنى أو شرب الخمر في نهار رمضان فقتل كونهما كبيرة لا تجب الكفارة فيهما وأجيب بأنها تجب للافتطار والجنائية على الصوم وفيه جهة الاباحة من حيث دفع الشهوة فان قلت القتل بالمقل حرام محض لا يوجد له جهة اباحة فكيف وجبت به قلنا فيه جهة الخطا من جهة أنه ليس آله للقتل بل للتأديب وفي التأديب جهة من الاباحة والشبهة تكفي لاثبات العبادات كما تكفي لدرء العقوبات كذا في حواشي الهداية اه سندی ﴿قول الشارح فلا يناط بها﴾ أي الكفارة بالكبيرة ﴿قوله لأن العمد عندهما ضربه الخ﴾ عبارة القهستاني أن العمد الخ والمراد بلزوم حكم الكفارة بالعمد عنده لزومها على وجه النفي لا لاثبات أو الكلام على التوزيع ﴿قوله ليس بعمد ولا شبه عمد عندهم﴾ هكذا عبارة القهستاني والظاهر أنه شبه عمد اتفاقا نظير ما اذا تعمد ضربه بعصا أو بحجر صغيرين فإنه شبه عمد اتفاقا وفي زبدة الدراية عن شرح الطحاوي شبه العمد أن يضرب بشئ الغالب فيه الهلاك فاذا قتله به فهو شبه عمد عنده وعندهما هو عمد فما اذا تعمد فقتله بعصا صغيرة أو بحجر صغير أو وليطة أو كل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط ونحوه فهو شبه عمد بالاجماع واذا تابع الضرب حتى مات فهو شبه العمد عنده وعندهما هو عمد اه و ذكر أيضا عند قول الهداية ومن غرق صبيا أو بالغافي البحر فلا قصاص عنده وقال يقتص أن وجه قولهما أن الماء اذا كان بحيث لا يتخلص منه غالبا يكون كالقتل بالنار والحديد وليس كذلك اذا كان يتخلص منه لان ذلك لا يقصده القتل فصار ذلك كالقتل بالعصا الصغير اه وذكر ط فيما يأتي عند قول المصنف

كالخفق والتعريق عن المحيط أنه اذا كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالباً فهو خطأ العمد عندهم **(قوله أي في شبه العمد أن يقصد التأديب الخ)** يوافقه ما قاله الزيلعي وانما سمي هذا النوع شبه عمد لان فيه قصد الفعل لا القتل فكان عمدا باعتبار نفس الفعل وخطأ باعتبار القتل اهـ ويوافقه ما ذكره أيضا في الاستدلال لمذهب الامام رحمه الله تعالى وعلى هذا اذا أقر بقصد قتله بما ذكر يقتضيه منه عنده **(قوله ولو قيل باناطة الاتم بالقصد الخ)** فيه أن الكلام في موجب شبه العمد وهو انه اذا قصد القتل بآلة شبه العمد كان عمدا لا شبهه كما أفاده ما نقله عن المعراج **(قوله وعلى الجارحة)** أي وعلى فعل الجارحة الخ وعبارة العناية والجارحة وهو الرمي الخ بدون ذكر لفظ على **(قول الشارح أو رمي غرضاً الخ)** هذه وما بعدها داخلتان في كلام المصنف فلا حاجة لذكرهما إلا أن ذكرهما زيادة بيان **(قول الشارح ولو عنقه فعمد قطعاً)** في الخلاصة من الفصل الثالث ولو ضرب عين رجل عمداً بصبعة ضربة خفيفة فذهب ضوءها ففيها القصاص وإن مات من ذلك فدية النفس على العاقلة ولو قصد أن يضرب يداً خري خشبة فأصاب عينه وذهب بصره يجب الدية لانه شبه العمد وفي العميون عن عمداً اذا عمدت شيئاً من انسان فأصبت شيئاً منه سوى ما عمدت فهو عمد ولو أصبت بذلك غيره يعني غير ما قصدت به فهو خطأ وفي النصاب وتفسيره اذا قصد أن يضرب يداً بالسيف فأخطأ فأصاب عنقه وأبان رأسه فهو عمد ولو أرا درجلاً فأصاب غيره فهو خطأ اهـ **(قوله وانظر ما وجد التقييد بحالة النوم الخ)** تقدم للشارح في ضمان الأجير أنه سئل صاحب المحيط عن فساد قال له غلام أو عبد أقصدني فقصده معتاداً تجب دية الحر وقمة العبد لانه خطأ اهـ فقد تنق القصاص وجعله خطأ وبظهر أن وجه كونه خطأ مع كون الآلة جارحة أنها في غير مقتل فتكون كالابرة اذا غرزها في غير مقتل ووجه وجوب في مسئلة النام ما ذكره المحنّي وقدم هنالك أن وجهه أنه قتله بعمد وهو قاصد قتله اهـ انقصده له وهو نائم مع تركه علامة أنه قصده بخلافه وهو صاح فانه نظير الابرة في غير مقتل تأمل وانظر ما تقدم

(إفصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه)

(قوله والمراد هنا الثاني) ولا يصح ارادة الاول فانه لو قتل أباً امرأته وهي في نكاحه يجب القصاص عليه لعدم سقوطه بالزوجية **(قول الشارح على أنه تخصيص بالذكرا الخ)** لا يرد على الشافعي لانه يقول باعتبار مفاهيم القسرات **(قوله ولا يصح أن يحمل على الدية الخ)** وبصح أن يحمل على التعزير لوجوبه على المولى **(قوله ولا يقتل استحصاناً)** تقدم أن عادة صاحب الهداية اختيار الاخير الا اذا صرح باعتماد غيره عكس قاضيجان **(قول الشارح لان القصاص لا يتجزأ)** فاذا سقط في البعض لاجل انه ملك البعض سقط في الكل لعدم التجزئ اهـ زيلعي **(قول الشارح وكذا ابنه وعبداه)** لعل العلة فيه ما علل فيه لقتل عبد الوفف وذلك ان بالقود تسقط الدية فكان ذلك في معنى التبرع ولا يسوغ ذلك في مال المكاتب اهـ رحتي **(قوله اقتلوا اذا الطفتين الخ)** في القاموس الطفية بالضم خوصة المقل وحية خبيثة على ظهرها خيطان كالطفتين أي الخوصتين اهـ **(قول الشارح وبه صرح في جميع المضمرات حيث قال والتخصيص الخ)** عبارة المضمرات انما أفادت الحاق الرمح ونحوه بالسيف لأن المراد به السلاح كعبارة الكافي فيبينهما فرق **(قوله وفي مختصر الكرخي واذا وجب لرجل على رجل قصاص الخ)** ما قاله الكرخي لادلالة فيه على مدعي الاتقاني فانه ليس فيه صريح في حق للعتوه بل الحق فيه للصالح فيوز كيف كان بما

سماء من البديل ولا يلزم بتمام الدية لان المصالح صاحب الحق (قول وقيل يستوفي السلطان) في منقوات
 الانقروى اذا كان الورثة كلهم صغارا فاستيفاء القصاص الى السلطان هو الاصح وجيز والمجنون
 والمعتوه كالصبي ففي حاشية أبي السعود على الاشباه من النكاح المصريح به اذا كان السكل صغارا قيل
 يستوفي السلطان وقيل ينتظر بلوغ أحدهم والمجنون والمعتوه كالصبي اهـ (قول الشارح لقوات المحل بالقتل
 الخ) فيه انه يقال مثله في الحفر اذا المحفور لا يمكن أن يحفر ولعل وجه الفرق أن يقال بقتل القاتل سقط حق
 ولي المقتول فكان أجنبيا ولا ينفذ اقراره وبالسقوط في البئر المحفورة في أرض الغير لم يسقط حتى صابها
 بل هي باقية في ملكه فينفذ اقراره فيها بان الحفر كان باذنه اهـ سندی عن الرجنی (قول ووجه الظهور
 أن المصنف لم يتعرض لشي من ذلك الخ) عدم تعرض المصنف له لا يدل على شيء لانقيا ولا اثباتا (قول
 الشارح وقيل ان الجرح معروف الخ) جزم بهذا القيل في المحيط البرهاني وتقدم نقل عبارته في كتاب
 الشهادة (قول والصواب ما هنا الخ) ما ذكره في الوهبانية عزاه في شرحها للظهيرية ورايته أيضا
 في آخر جنائياتها والحكم عدم قبول بينة الاب في الاولى وقبولها في الثانية كما ذكره الشارح ولم يتعرض
 في الظهيرية للاثانة وهي ما اذا قال جرحني فلان وبرهن وارثه على فلان آخر أجنبي أنه جرحه والظاهر
 فيها القبول كما قال في الاشباه انما لم يعين الجرح في كلام الميت والشهود لا مكان تعدده بخلاف ما اذا عينوه
 في شهادتهم مع تعيين الميت له للتكذيب منه لهم فلا تقبل وما قاله البيهقي مستند الما في خزانة الاكمل
 جرحه بالسيف عمدا فاشهد المجروح أن فلانا لم يجرحني ثم مات من ذلك الجرح فلا شيء على فلان ولا تقبل
 البينة عليه أن ما ذكره المؤلف من قبول البينة على الجرح خلاف المنقول اهـ لا يدل على دعواه اذا ما فيها
 مفاده عدم قبول بينة الوارث على فلان أنه جرحه بعد ابراء الميت له بأنه لم يجرحه لمناقضتها الكلام
 المورث والظاهر أنه في الاشباه لم يقصد عزو قوله بخلاف الخ الى شرح المنظومة بل عزوا أصل المسئلة
 اليها وعبارة الاشباه نصها قال المجروح قتلتني فلان لم يقبل قوله في حقه ولا بينة الوارث أن فلانا آخر قتله
 بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات قبره من ابنه أن فلانا آخر جرحه تقبل كذا في شرح المنظومة اهـ
 (قول الشارح قبلت لقيامها على حرمانه الارث) قال ط فيه أن هذه العلة تظهر فيما اذا جرحه عمدا
 والعلة السابقة وهي قوله لانه حق المورث تظهر أيضا هنا اهـ (قول وكذا اذا علم بالاولى ط) الظاهر أن عدم
 العلم لا يدمنه في كلام المصنف حتى يتأق لزوم التعزير بالمدكور في كلامه (قول ومنهم من قال انه
 على قولهم جميعا خطأ العمد مطلقا) لم يظهر وجه كونه خطأ العمد على قولهما (قول وذ كر السائقاني
 أن شيخه الخ) وقال السندی في آخر السرقة نقلا عن الجوى من سقى رجلا سمافات قال في جنائيات
 البدائع يجب القصاص لانه يعمل عمل النار والسكين قال السمرقندی في شرحه والعمل على هذه
 الرواية في زماننا لانه ساع في الارض بالفساد فيقتل دفعا لشره اهـ (قول فهي مسئلة القتل بالنقل) في
 المحيط البرهاني أول الفصل الثاني في الجنائية على النفس قال محمد في الجامع الصغير رجل ضرب رجلا
 بمرقته فان أصابه بالحديد قتل به وان أصابه بالعود ففيه الدية هكذا ذكر وقوله في الكتاب وان أصابه
 بالعود ففيه الدية يحتمل أن يكون قول أبي حنيفة أما على قولهما يجب القصاص كما لو ضربه بالحجر الكبير
 أو الخشبة الكبيرة واليه ذهب بعض المشايخ وعامتهم على أن هذا قول الكل لان هذا مما لا يقتل غالبا
 وهم يعتبران غلبة الهلاك في آلة ليست بجارحة ومن هذا الجنس ذكر في فتاوى أهل سمرقند
 اذا ضرب رجلا بالكاذ كرب وقتله ان ضربه من قبل الحديد ففيه القصاص وان ضربه من قبل الخشبة

فلا قصاص فيه ويجب أن يكون الكلام فيه نظير الكلام في مسألة المزاها ونقل ط عن الاتفاق
 انه ان أصابه العود فعليه الدية ولا قصاص لكنه اذا كان عظيما لا يلبث كان كالسيف عندهما وكالسوط
 عنده اه وفي المنع وان قتله بعوده فلا قودا جماعا وقيل فيه خلافاهما **(قوله)** قال الاتفاق ان اذا والى
 الضربات بالسوط الخ وفي البرازية اول الجنايات وان والى في الضربات بالسوط لا يقتص عندنا اه
 وظاهره الاتفاق على عدم القصاص ثم رأيت في الزيلعي أنه وقع الاختلاف في الموالاة على قولهما ونصه
 ثم لا فرق عند أبي حنيفة بين أن يموت بضربة واحدة وبين أن يوالى عليه ضربات حتى مات كل ذلك شبه
 العمد لا يوجب القصاص واختلف على قولهما في الموالاة اه وبهذا يتضح الحال وانظر الارجح على
 قولهما **(قوله)** في التارخانية شق بطنه وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الثاني
 الخ قال في البرازية بعد ذلك كرمسألة التارخانية المذكورة وكذا لو حرقه جراحة مثخنة والآخر غير مثخنة
 والمثخن مما لا يتوهم معه البقاء فالقاتل هو المثلثن هذا اذا تعاقبا ولو معافهما قاتلان اه ونحوه ما يأتي عن
 الجوهرية عند قوله و يقتل جمع بمقدور وفي شرح الزيادات لقاضيخان من كتاب الاقرار من باب ما يصدق
 فيه الرجل اذا أقر أنه استهلك ما نصه اذا أقر بسبب الضمان وادعى ما يسقطه لا يصدق الا بحجة لان صاحبه
 متمسك بالاصل في ابقاء ما كان اه وبهذا يعلم جواب حادثة الفتوى وهي ادعى ولي قاتل على رجل أنه
 ضربه بحجر على رأسه وشق بطنه بجديدة عمدا عدا وانا وطالبه بالقصاص فافتراته ضربه رأسه بحجر ضربه
 مهلكا لو انفرد وأن شخصا آخر بعده شق بطنه بجديدة وكل منهما يهلك بانفراده وعاش بعده خمس عشرة
 ساعة فلكية ثم مات منهم ما فلم يصدقه الولي ولا الشخص الآخر على نسبة الشق للآخر وقال الزيلعي قيل
 اقرار المريض ولو قال اقتضيت من فلان ألف درهم كانت لي عليه وأنكر المقر له كان القول قوله فله أن
 يأخذها منه لان القابض قد أقر بأنه ملكه اذ الديون تقضى بأمثالها فاذا أقر بالاقتضاء فقد أقر بسبب
 الضمان ثم ادعى عليه ما يبرئه من الضمان وهو ملكه عليه بما يدعيه من الدين مقاصصة والآخر ينكره
 فكان القول قوله وقال أيضا في مسألة ما لو قال أخذت منك ألفا وديعة وهلكت وقال أخذتها غصبا
 فهو ضامن لانه أقر بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يوجب البراءة وهو الاذن بالأخذ والآخر
 ينكره فكان القول قوله مع يمينه ووجب الضمان على المقر بأقراره بسبب الضمان الا أن ينكر الخصم
 عن اليمين اه لكن في الهندية من الباب الثاني من الجنايات رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا
 ولا أدري أنه مات منهم او قدمات وقال ولي القاتل بل مات من ضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل
 مات منها ومن حية نهشته أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا وقال الولي بل مات من ضربك كان القول
 قول الضارب وعليه نصف الدية قاضيخان **(قوله)** وأشار به الى قاطع آخر في هذه الاشارة نظرفاته
 بالعقولم يوجد قاطع لنسبة الموت للجرح بل يسقط القصاص للعضو **(قوله)** قول المصنف وان مات بفعل نفسه
 وزيد وأسد وحية ضمن زيد ثلث الدية الخ الظاهر تقييد هذه المسألة بما اذا وجد فعل نفسه وزيد والأسد
 والحية معا واذا وجد ما ذكر على التعاقب فالمعتبر هو المثلثن كما في المسألة التي قبل هذه تأمل **(قوله)**
 ويؤخذ من ذلك جواب حادثة الفتوى الخ الظاهر في جواب هذه الحادثة أن يقال فيه ما نقله أولا عن
 التارخانية لا ما ذكره المحسني **(قوله)** وعبارة الكفاية الخ هذه عبارتها المكتوبة على قول الهداية
 ومن شهر على المسلمين سيفا فاعليهم أن يقتلوه وقوله فعليهم وقول محمد في الجامع الصغير فحق على المسلمين
 أن يقتلوه اشارة الى الوجوب والمعنى وجوب دفع الضرر اه أي انما وجب القتل لان دفع الضرر واجب

اه وانت ترى أن عبارتها ليس فيها إلا التصريح بوجوب القتل لعله أن دفع الضرر واجب نعم ذكر
في الكفاية بعد ذلك ما عراه الشارح لها في شرح المسئلة الآتية في المصنف حيث قال فيها حتى لو أمكن
دفعه بغير القتل لا يجوز قتله اه فالمناسب للعشي ذكر هذه العبارة بدل التي ذكرها ومع ذلك انما
فيها الإشارة (قوله قالوا فان كان عصا لا يلبث الخ) أي قال المشايخ الخ أي فيجوز قتله في المصنهارا
كافي السيف والتظاهر أن العصا التي لا تلبث كذلك عنده أخذ من العلة (قوله وذكر الفرق بينهما
وبين الدابة العلامة الاتقاني الخ) وذلك أن حظر قتل العبد لم يتعلق بمولاه حتى لو أباحه لا يباح فلما لم تصح
الاباحة من جهته لم يعتبر بقاء الحظر من جهته في إيجاب الضمان إذا فعل ما أباح دمه فكان كالحر إذا فعل
ما أباح دمه وإن العبد يملك أباحه بالارتداد وقتل العمد فكذا في حله على غيره بالسلاح وإن الصيد
عصمته ثبتت بالشرع لحرمته أو لحرمته مؤقتة لغاية الأذى فإذا وجد الأذى لم يبق معصوما كذا
في زبدة الدراية ومن هذا يعلم أن كلام النهاية في البالغ فلا يصلح رد الما قاله الرملي (قوله قال خ لم
يضمن الخ) رخص لقاضيان وعدم الضمان هو الصحيح قال السندي رجلان قاما في الملعب يلكر كل
منهما صاحبه فوكر أحدهما صاحبه فكسرسنه فعلى الضارب القصاص والمسئلة صارت واقعة الفتوى
فاتفقت الفتاوى على هذا ولو قال كل واحد لصاحبه دمه فوكر أحدهما صاحبه وكسرسنه لاشئ عليه
وهو الصحيح بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعها كذا في الظهيرية (قوله وإن قال كل منهما لا تخرده) أه
أي اضرب اضرب (قوله وكذا للقاتل الخ) لاشئ في جوازها للقاتل لأنها في معنى الإبراء كهبة الدين
لمن عليه بخلافها لغيره (قوله أو تخلص خطا) حقه حتى

(باب القود فيما دون النفس)

(قوله لأنها عظم) ليست ذات فصل (قوله في القهستان خلافه) نص ما فيه لا يقتصر من العين
التي بايسرى ولا بالعكس بل فيه الدية (قول الشارح غير مخسفة) وسوادها وبياضها قائمان
(قوله فلا قصاص بينهما) يتأمل في وجه عدم القصاص إذا كانت العينان متماثلتين (قوله فنقص
من ذلك) عبارة خزانة المفتين على ما نقله السندي فنقص الخ (قوله في الهامش الظاهر أن لفظة ربع
زائدة) بل المتعين أن لفظة ربع في موقعها (قوله والصحيح هو الأول الخ) نقل في الخلاصة عن
الفتاوى الصغرى أن الفتوى على عدم التأجيل في البالغ (قوله والعام إذا خص بجوز تخصيصه بخبر
الواحد) هو ما ذكره في الكفاية عن عمران بن حصين أنه قال قطع عبد لقوم فقراء أذن عبد لقوم أغنياء
فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقض بالقصاص انتهى وبقى المسائل محمول على هذا لعدم
التساوي في الكل لكن قال قاضي زاده العام إذا أخرج منه شيء بما هو مفصول عنه لا يكون ظنيا في الباقي
بل قطعيا فيه بخلاف المتصل فإنه يكون ظنيا في الباقي كما في كتب الأصول اه (قوله عما حاصله أن الخ)
رده قاضي زاده كغيره من الأوجه التي ذكرها أنها فارقة (قوله وفي ذكر المولود أن تحرك) أراد بالتحرك
التحرك للبول (قوله وصح قول الامام) ما صححه قاضيان انما هو قول الامام في اللسان لا في الذك
والفرق بينهما ظاهر وليس في كلامه رجوع التصحيح لهما (قوله كمالات التعدي إلى غير حقه) أي أنه
إذا استوفى المشجوع مثل حقه مساحاة كان أزيد في الشين من الأول وإن اقتصر على ما يكون
مثل الأول في الشين كان دون حقه فيضير بين أخذ الارش والاقتصار على ما يكون مثل الأول في الشين

لا المساحة (قول لان استيفاء الحق كمالا متعذرا الخ) ذكرها في الهداية علة للمستلثين الاولين وعلة الثالثة أن الشجة موجبة لكونها مشينة فيزداد الشين بزادتها وفي استيفائه ما بين قرني الشاجز يادة على ما فعل ولا يلحقه من الشين باستيفائه قدر حقه ما يلحق المشجوج فينتقص فيضير (قول فصار سالمة له) وكذا يجب الارش اذا قطع القاطع يذنبه وان لم يسلم له لانه أتلف محلات تعلق به حق الغير فصار ضامنا كالرهن اذا أتلفه الراهن ومال الزكاة بعد التحول اذا أتلفه المالك اه كفاية (قول وقدمنا آ نفا أنه يسقط أيضا وتلفت يد القاطع لآفة الخ) استوفى في شرح الزيادات الكلام على هذه المسئلة في باب ما يجب فيه القصاص فيبطل بحق أو بغير حق فقال من عليه القصاص في الطرف اذا قضى به حقا عليه يتقوم عليه ويغرم أرش الطرف في ماله وان فات من غير أن يقضى حقا عليه لا يغرم شيئا ومن عليه القصاص في النفس اذا قضى بنفسه حقا عليه لا يضمن شيئا لان القياس يأبى تقويم القصاص لفقدان المماثلة بينهما وانما عرفنا ذلك شرعا في الصلح وعفو بعض الشركاء فيلحق به ما كان بمعناه وثمة التعذر لا المعنى من قبل من له الحق مع سلامة محل الحق لمن عليه فاذا قضى بطرفه حقا عليه وصرفه الى حاجة نفسه سلم له الطرف معنى واذا قضى بنفسه حقا عليه لا تسلم له معنى لان سلامة النفس بعد الهلاك محال بخلاف الطرف حال بقاء النفس اه (قول المصنف وعفو الاولياء الخ) فيد بالعفو من الاولياء لانه لو أودى عند موته أن يعفى عن قاتله والقتل عمد كان باطلا في قول أبي حنيفة كذا في الهندية في متفرقات الوصايا انقلا عن الخاتبة اه سندی (قول لتعذر الوقوف على المثخن وغیره) مقتضى التعذر عدم القصاص عليهما الى أن يعلم المثخن من الضريتين وكيف يقتض منهما مع عدم تحقق وجوبه عليهما والظاهر ما قاله سري الدين أنه لا يجب القصاص (قول ولا يكون الا قبل موته الخ) فيه تأمل بل قد يعرف بعد الموت كما يعرف قبله (قول حتى يزول عن ذلك المكان) فهذا دال على أنه لا يزول الضمان الا بالتحول من المكان وكذلك عبارة الشارح دالة على أنه لا ينتفى الضمان الا بالتحول لا بمجرد المكث ولينظر الفرق بين المسئلة السابقة وهذه ولعله أنه في السابقة لما قصد الدفع عن نفسه لم يكن متعديا به فاعتبر الفور في اللدغ وفي الثانية هو متعديا باللقاء فلم يعتبر الفور بل جعل المدار فيها على التحول وعدمه (قول ولا يضمن العاثر شيئا) نقله كذلك في الهندية عن خزانة المفتين ولينظر وجه عدم ضمان العاثر

(فصل في الفعلين)

(قول الصواب اسقاط الواو الخ) عبارة المصنف مساوية لعبارة الكنز وما أورده عليها وأورد أيضا على التعبير بلو الشرطية وهو غير وارد اذا الاستثناء بعد الدخول ولا يعديه متناقضا اذ هو اخرج بعد الدخول لفظا أو تسكلم بالباقي بعد الاستثناء (قول والا لا يمكن الفرق بين سرية العشرة وبرء التسعين) امكان الفرق ظاهر وذلك بان يضربه العشرة في ذلك الموضع بعد التسعين فيه والبرء منها مع عدم أثرها (قول الشارح وعن أبي يوسف في مثله حكومة عدل) وهي أرش الأثم لوجود الشجة ولا سبيل لاهدائها وفسره في التبيين بما قاله محمد فلا خلاف حينئذ كما سيأتي والقصد بذكر ما روى عن محمد بيان المراد بحكومة العدل في كلام أبي يوسف لاذ كر خلاف في المسئلة ونقل السندی عن الطحاوي أنه فسر قول أبي يوسف عليه أرش الأثم بأجرة الطبيب والمداواة (قول فيه أن المسئلة مفروضة فيما اذا بقي أثر الجراحة الخ) ما ذكره الشارح من زيادة قوله مع دية النفس موافق لما قاله الزيلعي حيث قال ولو بقي لها أثر بعد

البر يجب موجبته مع دية النفس بالاجماع اه وتصور المسئلة بما لو ضرب به تسعين وجرحته ثم شق
منها مع بقاء أثرها ثم ضربه عشرة ومات منها فوجب الدية كاملة والارش (قول) لكن المصنف
لم يقيد بقوله في ماله الخ) لكن المتبادر منه أنه في ماله حيث أسند الضمان للقاطع (قول) لان الوصية
للقاتل اذا لم تصح للقاتل تصح للعاقلة) هذا الجواب غير مستقيم على ما سياتي متأنه اذا أوصى لأجنبي
و وارثه أو قاتله له نصف الوصية وبطل الوصية للوارث والقاتل لانهما من أهل الوصية ولذا تصح بإجازة
الوارث اه بخلاف ما اذا أوصى لزيد وعمر وهو ميت أو لزيد وجد ارفانها بتمامها لزيد تكروج المراحم
من الاصل بخلاف ما اذا خرج بعد صحة الايجاب فانه يخرج بحصته ولا يسلم للآخر كل الوصية كما ذكره
الشارح فالاعتراض وارد وأجاب عنه في الكفاية بان المخرج لم يقل أوصيت لك بثلث الدية وانما عني عن
المال بعد سبب الوجوب فكان تبرعاً مبتدأ للقاتل وذلك جائز ألا ترى أنه لو وهب له شيئاً وسلم بإجازة وقال
بعضهم لا يسقط قدر نصيب القاتل وقال بعضهم يسقط الكل لانه لو بقي نصيبه يجعل كأن الواجب ليس
الاهذا فتحمّل عنه العاقلة ثم هكذا وهكذا الى أن لا يبقى شيء على القاتل في الآخرة فوجب سقوط
الكل وهو الصحيح وذلك لاننا لو أبطلنا الوصية في حصة القاتل كانت كلها للعاقلة كمن أوصى لحي وميت
كانت للحي اه وقد ذكرنا في الكفاية الزيلعي أيضاً فليتنظر ثم رأيت في أول وصايا الخلاصة انه اذا
أوصى للقاتل وأجازت الورثة فعند أبي حنيفة ومحمد يجوز وعند أبي يوسف لا يجوز اه ويظهر أن
الجواب المذكور مبني على ما قاله أبو يوسف وسيد كرايخلاف عن البرهان (قول) وقد يجب بان القود
هنا سقط بالعفو) هذا الجواب غير دافع للاعتراض (قول الشارح لتعلق حق الورثة بالدية لا بالقود
الخ) لان حقهم انما ثبت بطريق الخلافة وحكم الخلف لا يثبت مع وجود الاصل والقياس في المال أيضاً
كذلك لكنه ثبت شرعاً بقوله عليه السلام لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون
الناس وتركهم أغنياء انما يتحقق بتعلق حقهم بما يتحقق به الغنى وهو المال فلو لم يتعلق به لتصرف فيه
فإن تركهم عالة يتكففون الناس والقصاص ليس بما لا يتعلق به (قول) لا يقال القصاص لا يجري
بين الرجل والمرأة في الطرف الخ) لو قيل بالسراية تبين أن لا أرش وأن المسمى معدوم فيجب مهر المثل
نظير الخطأ لما احتج لهذا السؤال والجواب عنه تأمل ثم رأيت في تكملة الفتح ما يوافقه (قول المصنف
ثم مات منه وجب لها في العمد مهر المثل الخ) وان برئ صار أرش يدهم مهرها عندهم وسلم لها ذلك وان كان
أكثر من مهر مثلها ان دخل بها أو ماتت وان طلقها قبل الدخول سلم لها نصف ذلك وتؤدي العاقلة
ألفين وخمسمائة اه سندی تأمل فان هذا ظاهر في الخطأ وفي العمد تؤدي الجانية نصف الدية
(قول) فيسقط أصلاً) كما اذا سقط القصاص بشرط أن يصير ما لا فانه يسقط أصلاً منح (قول) فان خرج
من الثلث سقط عنهم قدر الثلث الخ) عبارة الزيلعي بعد قوله فاذا صار ذلك ملكاً لها سقط عنهم وان
كان مهر مثلها أقل من الدية سقط عنهم قدر مهر مثلها ما ذكرنا وما زاد على ذلك يتظر فان خرج من
الثلث سقط عنهم أيضاً وان كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر مهر مثلها وما زاد على ذلك فان خرج
من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وأدوا الزيادة لاولي اه (قول) ووجه كونه وصية للعاقلة أنه قد أسقط الدية
بمقابلته المهر الخ) فيه تأمل فان ما ذكره لا يوجب الوصية للعاقلة (قول) فعندهما لا يضمن شيئاً لانه الخ
وقولهما هو الاظهر كما في الشريعة لانية (قول) ظاهره أنه لو استوفاه بنفسه بعد حكم الحاكم لا يضمن) لكن
الاصل الآتي يفيد الضمان وقد تبع الشارح في هذه العبارة الدرر حيث جعلها تفسيراً لما في متنه

والظاهر عدم صحتها **(قول)** وكذا فعل الحجام ونحوه واجب بالعقد الخ) ظاهره أنه لو لم يكن عقد ففيه
الضمان وإن كانت العادة إعطاء العامل الأجر بعد الفراغ من العمل لعدم وجوبه عليه فكان مباحا لكن
في الهداية جعل المأمور بقطع اليد كالحجام وعمله في تكملة الفتح بان فعله ينتقل للأمر فكانه فعله
بنفسه **(قول الشارح كالاجير)** إذا استأجره لحفر بئر أو هدم بناء فبات وقوع الهدم أو البناء عليه
فانه لا يضمنه المستأجر اه سندی والاصوب تصويره بالاجير الخاص إذا تلف بعمله المعتاد فانه
لا ضمان عليه **(قول)** لكون الوطء أخذ موجه الخ) في هذا التعليل نظر وذلك أن الوطء واجبنا الضمان
لأنقول أنه في مقابلة الوطء بل في مقابلة الافضاء وقد ذكر ابن وهبان في شرح توجيه المسئلة بقوله وجه
قول أبي يوسف أنه مأذون في الوطء لافي الافضاء فكان متعديا فيه ووجه قولهما أن الوطء مأذون فيه
شرعا فالمتولد منه لا يكون مضمونا عليه اه وعلى هذا الضمان وإن كانت مكرهة خلافا لما يأتي عن
الشرنبلالي **(قول)** وإن ضربه المعلم بأذن الوالد لا يضمن المعلم لم يظهر الفرق على هذه الرواية بين الأب
والمعلم **(قول)** وظاهره أنه لا فرق عند أبي حنيفة في ضمان الأب في التأديب الخ) أي ظاهره ما تقدم من
عبارة الحاتية والولوالجية لكن هذا نص فيما قاله لا ظاهر وأفادت عبارة الولوالجية أن ضرب المعلم تاديبا
كضربه تعليميا حيث كان بالأذن **(قول)** وعليه يظهر الرجوع الخ) لا يظهر الرجوع مما ذكر مع تصريح
فاضلهم بالفرق بين الأب والمعلم في ضرب التعليم **(قول)** والمراد أنه مذكور في الاشياء وغيرها مطلقا عن
ذكر الخلاف الخ) نسخة الخط أو المراد الخ بأووهي السواب والقصد بيان صحة قوله كما قدمناه أي أنه
ذكر عبارة المتن وأبقاها على ما هي عليه بدون ذكر خلاف فهي موافقة لما في الاشياء **(قول)** وعند
أبي يوسف كالأجنبية واعتمده ابن وهبان الخ) المعتمد لقول أبي يوسف هو أن الشخص ذابن وهبان لم يتعرض
للاعتما بشئ **(قول)** تلزم ديتها اتفاقا بالموت والافضاء لزوم الدية بالموت إذا كانت لا تطبق ظاهر ولزومها
بالافضاء مع اختيارها وعدم اطاقها محل تأمل لما تقدم أن الاباحة لا تجرى في النفس وإن سقط القود
وتجبري فيمادونها حتى لا يجب الارش **(قول)** أي حد كل منهما أي أن ثبت زناه بالوجه الشرعي المعتبر في
حد الزنا سندی **(قول)** لانه وقع بفعل مأذون أي وغير مأذون كما في عبارة ط **(قول)** ويدل عليه مسئلة
الختان الآتية الخ) الظاهر انه لا دلالة فيها فان قطع الحشفة غير مأذون فيه ديتها بالكال والعبي
حصل بما هو مأذون فيه وهو ما فيه النفع للعين وبما هو غير مأذون فيه وهو ما فيه الضرر فيجب نصف دية
العين **(قول)** فلو بدونه فالتظاهر القصاص يدل له ما قدمه الشارح عن البرازية شق بطنه بحديدة وقطع
آخر عنقه أن توهم بقاءه حيا بعد الشق قتل قاطع العنق والقتل الشاق وعزرا القاطع اه ونقل المحنثي
عن التشارخانية هناك شق بطنه وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الثاني
وإن كان خطأ تجب الدية وعلى الشاق ثلث الدية وإن نفقت إلى جانب آخر فثلثاها هذا إذا كان مما
يعيش بعد الشق يوما أو بعض يوم وإن كان بحال لا يتوهم معه وجود الحياة ولم يبق معه الا اضطراب المذبح
فالقاتل هو الاول اه فيقتص بالعمد وتجب الدية بالخطا اه وقرض ما ذكره الشارح انها عاشت
يوما أو يومين تأمل

(باب الشهادة في القتل واعتبار حالته)

(قول الشارح في استيفاء القصاص خلافا لهما) فيه أنه محل اتفاق فلا بد من تقدير أي في اثبات

ما يترتب عليه استيفاء الخ (قول المصنف فلو أقام حجة بقتل أبيه عمدا الخ) قال الرحمتي تسميتها حجة على قول الامام مجاز لما شبهتها في الصورة وليست حجة في الحقيقة لعدم قبولها لانها انما تقبل بعد صحة الدعوى وحضور الخصم والواحد لا يصلح خصما مع غيبة أخيه فلذا يعيدها بعد حضوره اه سندی وكتب عقب قوله فلا يصير الخ لانه أثبت حق نفسه لاحق غيره وغيره لم يوكفه فلا بد من إعادة البيعة للغائب اه وقال الزيلعي فان عاد الغائب فليس لهما أن يقتلاه بتلك البيعة بل لا بد لهما من إعادة البيعة ليقتلاه اه وفيه أي السندی ولا يعيد الغائب البيعة الا بعد خصومة ليتمكن من الاستيفاء وفي الخ فان حضر أخوه الغائب يعيدها اه وفي الكفاية قتل وله وليان حاضر وغائب فأقام الحاضر البيعة قبلت البيعة ولم تعد بالاجماع اه وفي زبدة الدراية عن المختلف الابن اذا ادعى دم أبيه على رجل وأخوه غائب وأقام البيعة انه قتل أياه عمدا قبلت وحبس القاتل فاذا حضر الغائب كلفا جميعا إعادة البيعة وقال لا يكلفان ذلك اه فالمراد بقبولها من الحاضر قبولها لاثبات التهمة ولذا يكلفان جميعا إعادة البيعة فصح ما قاله الرحمتي (قوله وفيه ايماء الى انه اتحد القاضي للحاضر الخ) عبارة القهستاني وفيه ايماء الى انه ادعى كل الدين وأقام الحجة على كنه وقضى القاضي بكنه والى انه اتحد القاضي الخ (قوله وهو الاصح الخ) تنبئة عبارته وان صدقهما الولي المشهود عليه دون القاتل ضمن القاتل ثلث الدية للولي المشهود عليه لانه أقره بذلك فان قيل كيف يكون له الثلث وهو قد أقر أنه لا يستحق على القاتل شيئا قلنا ارتد اقراره بتكذيبه القاتل اياه فوجب له ثلث الدية عليه وفي الجامع الصغير كان هذا الثلث للشاهدين لا للشهود عليه وهو الاصح لان المشهود عليه يزعم أنه قد عفي ولا شيء له وللشاهدين على القاتل ثلثا الدية دينيا في ذمته والذي في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس حقهما فيصرف اليهما لا اقراره لهما بذلك كمن قال نفلان على ألف درهم فقال المقر له ليس ذلك لي وانما هو افلان فانه يصرف اليه فكذا هنا اه وقصد بنقل عبارة الجامع دفع ما يتوهم مما قبلها انه تنقص المشهود عليه فهو كالاستدراك عليه وقوله وهو الاصح بيان لاختيار جواب الاستحسان لا القياس ولم يقل أحدان الثلث للمشهود عليه حتى يكون الاصح مقابلا به (قول الشارح ولا يحتاج الشاهد أن يقول انه مات من جراحته) أي مع التصريح بأنه لم يزل صاحب فراش وعبرة المنع الموت بسبب انما يعرف اذا صار المضروب صاحب فراش ودام على ذلك حتى مات وهو يقيد أنه لا يحتاج الشاهد أن يقول انه مات من جراحته وبه صرح البرازي في الجنايات حيث قال شهدوا على رجل أنه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات يحكم به اه وظاهر ما هنا أنه لا بد من الشهادة بأنه لم يزل صاحب فراش وانه لا يكفي بقاء الجراحة بدونه مع أن في العناية من القسامة ما يخالفه وكذلك ما ذكره في الخلاصة قبيل المحاضر بقوله رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته وماتت بضربه فقال المدعي عليه في الدفع انما خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع أما لو أقام بينة أنها صحت بعد الضرب يصح اه ونص ما في العناية ومن جرح في قبيلة ثم نقل الى أهله فاما أن يصير ذافراش أو صحيفا فان كان الثاني فلا ضمان فيه بالاتفاق وان كان الاول ففيه القسامة والدية على القبيلة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا شيء فيه ووجه قوله ظاهر ووجه قول أبي حنيفة أن الجرح اذا اتصل به الموت كان قتلا ولهذا وجب القصاص واعترض عليه بأنه لو كان كذلك لما افترق الحكم بين صيرورته صاحب فراش وعدم صيرورته كذلك كما لا يفرق في حق القصاص فانه اذا لم يكن وقت الجرح صاحب فراش ثم نسرى فمات وجب القصاص أوجب بان القسامة والدية وردتا في قبيل في محله لا يعلم له قاتل بالنص على خلاف

القياس فيراعى ذلك بقدر الامكان والمجروح في محله لم يعلم جارحه اذا صار صاحب فراش قتيلا شرعا لانه صار مريضاً من الموت وحكمه حكم الميت في التصرفات فجعل كانه مات حين جرح فوجب الدية وأما اذا كان صحيحاً يذهب ويحجب فلهذا في حكم التصرفات لم يجعل كالميت من حين جرح فكذا في الدية والقسامة اهـ ويوافق ما فيها ما نقله المحشى عن الاتقاني (قوله أى المتباعد) الظاهر أن الزمانين كذلك (قوله) فالعله أن أحدهما شهد بشبه العمد والآخر بقتل مطابق (الح) بل يظهر فيها تعليل الشارح أيضاً وذلك أن أحدهما شهد بشبه العمد والآخر بقتل مطلق وهو يحتمل على الأدنى حتى يذكر خلافه وإذا اختلف حكمهما كانا غيرين فاشهد به أحدهما غير ما شهد به الآخر ولذا قال الزيلعي فان من قال قتله بعصا يوجب الدية على العاقلة ومن قال لا أدري على القاتل فاختلف المشهود به اهـ وقد يقال في انضمامه أن أحدهما شهد بعناية القتل وموجبه القصاص أو الدية على العاقلة والآخر شهد على الإقرار به وموجبه الدية على المقر فكانا غيرين لاختلاف موجبهما تأمل ثم رأيت في شرح الزيارات لقاضيخان من آخر باب الجناية التي يقر فيها بالعمد فيجب فيها القصاص مانعه ولو ادعى الولي شيئاً لا تعقله العاقلة نحو السحاق والباطعة خطأ وادعى أنه مات فشهد بالبرء قبلت شهادتهم وما يقتضى له بارش السحاق في مال الجاني وإن كان المدعى يدعى الدية على العاقلة لانه يدعى السحاق مع السراية ويدعى وجوب المال على الجاني أيضاً لان العاقلة يتحملون عنه فلذا جازت شهادتهم وكذا لو ادعى الموضحة مع السراية عمداً على المرأة أو خطأ فشهد بالوضحة والبرء يقضى بارش الموضحة لانه لا قصاص بين الرجل والمرأة في الطرف وكذا لو كان القاتل عبداً فادعى مولاه الموضحة مع السراية عمداً وشهد بالبرء فانه يقضى بارش الموضحة لان القصاص لا يجري في العبد في الطرف فان كان المدعى يدعى القصاص في النفس ومع ذلك جازت شهادتهم لما قلنا أوضح بهذه المسائل أن المخالفة على هذا الوجه لا تمنع قبول الشهادة على أصل الفعل اهـ فانظر ما قاله مع ما قاله الزيلعي (قوله) أما في الرابعة والخامسة فلا يظهر) الظاهر بطلان الشهادة فهما لاختلاف موجبهما مع عدم أولوية أحدهما بالقبول ولعل مراد الشارح بالتعليل الذي ذكره التوزيع فقوله لتيقن الحراجع للثلاثة الأولى وقوله ولا أولوية راجع للاخيرتين لكن هذا إذا لم يصدق أحدهما كما يؤخذ مما يأتي (قوله) لان قوله قتلناه تكذيب للشهود (الح) انظره مع ما يأتي أول القسامة عند قول الشارح بان يحلف كل منهم بالله ما قتلت الح (قوله) وفيه نظر لان العاقلة (الح) قد يقال مراده بالصورتين صورة اقراره بالخطأ أى مع تصديق العاقلة وصورة الشهادة على الشهادة في الخطأ بدلالة التعليل بعد ذلك (قوله) أراد بالحل الخروج عن احرام الحج) أو المراد حل الصيد المرمى اليه (قول المصنف لا باسلا مة) هذه المسئلة حجة الامام عليهم ما في أن العبرة لوقت الرمي كما أن ما ذكره من المسائل الآتية بقوله والجزاء على الح حجة عليه ما أيضاً فانها اتفافية كما ذكره عبد الحليم ووجه قولهم ما في المسئلة الخلافية انه بارتداده أسقط تقوم نفسه فيكون مبرئاً للرأى عن موجب فصار كما اذا أبرأه في هذه الحالة (قوله) فانه يجب للمولى لو اعتبر الرمي مقتضاه أنه لو لم يكن له وارث سوى مولاه يجب القصاص

(كتاب الديات)

(قوله) كذا قال ابن الكمال راداعلى الزيلعي وغيره) قال الرجى لا تنافي بين ما مال اليه الشارح تبعاً لابن الكمال وما قالوه لان مرادهم أن معناه في الأصل ثم نقل وجعل اسماً للمال اهـ سندی (قوله) وقيل

(كالضحايا) أى فيصون الجذع (قوله وعلى عاقلته أرشها) الذى فى الدرا المتقى عن الجوهره انه يجب أرشها فى ماله وقالوا ان العاقلة لاتعقل عمدا اه من هبة الله (قوله فقد اختلف التصحيح الخ) أى فى مثله لا يقال أقره بل ذكر ما يعارضه ولعل مراد الشارح انه لم ينازع فى كونه معصيا وان ذكر أن مقابله معصم أيضا (قوله فقسنا ما فى معناه عليه) القياس الذى كور غير تام لعدم المساواة بين المقيس والمقيس عليه فى جميع الافراد نعم فى بعضها متحققة تأمل (قوله لكن قال القهستاني فان تكلم بالا كثر الخ) صدر عبارته واللسان ان منع أداء كثر الحروف فان تكلم بالا كثر الخ (قوله وعلى الاول منى فى المتقى الخ) هو وجوب الدية ان منع أداء كثر الحروف والحكومة ان تكلم بالا كثر (قوله وظاهر كلام الشارح أن الاخيرين تفسير للحكومة الخ) ليس فى كلام الشارح ما يدل على أن ما قاله تفسير للحكومة القائل بها صاحب القول الاول (قوله لان فى كل واحد من الشفر الخ) هو بالعين فى الزيلعى (قوله وبعد هاسن الخ) فى السندى ولكل انسان أربعة نواجذ فى أقصى الاسنان (قول الشارح وقد توجد نواجذ أربعة الخ) أى غير النواجذ المتقدمة الداخلة فى الاثنين والثلاثين فى كل من الجانبين اثنان واحد أعلى وآخر أسفل اه سندى

(فصل فى الشجاج)

(قوله والليمان عندنا الخ) يريد به العظم الذى تحت الذقن عناية والذقن منبت الاسنان السفلى (قوله المصنف والدامية) ذكر السندى ما محصله أن الصحيح فى الدامية بدو الدم من غير سيلان وفى الدامية السيلان خلاف ما أفاده الشارح فانظرو (قوله ورده الطورى بان الزيلعى نفسه صرح بتحقيق قطع الجلد الخ) فيما قاله الطورى تأمل وذلك أن ما قاله الزيلعى من تحقيق قطع الجلد فى الكل ليس مراده به قطع جميع الجلد بل بعضه فى البعض وكله فى البعض وهذا فى المعنى راجع لما قيل فى تفسير هذه الشجاج (قوله الشارح أى لو غير أصبع الخ) قال الرضى كانه أراد به الاقرع أما الصلع بدون ذلك فانه لانقص فيه بل هو ممدوح لانه علامة الذكاء تبصر والمتعين بقاء الاصبع على معناه وهو مختصر شعر مقدم الرأس فانه لاشك انه أنقص زينة بسبب عدم شعره وان كان ذا لعل على الذكاء وقد علل عدم القصاص فى موضحة الاصبع اذا لم يكن الشاج كذلك ابن وهبان بأن موضحته أهون (قوله وفى الهاشمية يستويان) لان فى الهاشمية كسر العظم وعظم الاصبع وغيره سواء ابن وهبان (قوله أى هو فى شجة الخ) الصواب حذف لفظ هو كما هو نسخة الخط (قوله مثاله اذا كانت قيمته من غير حراحة الخ) مقتضاه وجوب العشر لو كان هو الحكومة وكيف مع أن الموضحة التى هى أعلى يجب فيها أقل تأمل كذا قال الكرخى راد ما قاله الطحاوى وعبارة الشربلالى نقلا عن الزيلعى نصها وقال الكرخى ما ذكره الطحاوى ليس بصحيح لانه لو اعتبر ذلك الطريق فرما يكون نقصان القيمة أكثر من نصف عشر الدية فيؤدى الى أن يوجب فى هذا الشجاج وهو مادون الموضحة أكثر مما أوجب به الشرع فى الموضحة وانه محال بل الصحيح الاعتبار بالمقدار وقال الصدر الشهيد يتظر المفتى فى هذا ان أمكنه الفتوى بالثانى بان كانت الجناية فى الرأس والوجه يفتى بالثانى أى قول الكرخى وان لم يتيسر عليه ذلك يفتى بالقول الاول لانه أسرف قال وكان المرغينانى يفتى به وقال فى المحيط ينتظر كم مقداره هذه الشجة من أقل شجة لها أرش مقدرفان كان مقداره مثل نصف شجة لها أرش أو ثلثها وجب نصف أو ثلث أرش تلك الشجة وان كان ربعا فربع ذكره بعد القولين فكان جعله قولانا والاشبه

أن يكون هذا تفسير القول الكرخی وقال شيخ الاسلام قول الكرخی أصح إلى آخر ما ذكره المصنف اه ومع هذا لا يعدل عنه لأنه هو المفتی به (قول الشارح بان يسبر غورها بحسب اراخ) قال المقدسی لا يخفى ما في ذلك من التكلف مع أن بعض الناس قد يكون غليظ الجلد وبعضهم رقيقه فربما كان الجاني رقيقه فيقطع من لحمه أكثر فيتضرر به أكثر وما يشهه لذلك ما قدمناه في موضحة الاصبع مع غيره ولذا اختار القدوري والمصنف تبعاً لصاحب الكنز رواية الحسن ورجحها على ظاهر الرواية اه سندی (قوله) أقول لكنه مخالف لما ذكره عامة شراح الهداية وغيرهم الخ) ما ذكره في الجوهرية من عدم القصاص في السعاق إجماعاً عزاه لعمد في الأصل وكذا حكى الإجماع في البحر الزاخر فالمتعين حيث أن يقال أنه مستثنى من الستة المذكورة في شراح الهداية وغيرهم والوجه ظاهر في ذلك (قوله) لعله على غير ظاهر الرواية بل الظاهر رجل كلامه على ما إذا سلخ الجلد لعدم إمكان المماثلة لخروج بعض اللحم وكذا يقال في لحم الخلد أنه لا يمكن المماثلة (قول المصنف ومع نصف ساعد نصف دية) انظر لوقطع اليد من أعلاها خطأ هل يجب نصف دية أو يجب مع حكومة فيما زاد على الكف ثم ظهر أن الواجب نصف فقط أخذاً عما قالوه أنه يقطع المارن تجب دية واحدة سواء قطع معها شيئاً من القصة أو كلها أو لم يقطع شيئاً ثم رأيت في الهندية ونصها وفي اليد إذا قطعت من نصف الساعدية اليد وحكومة عدل فيما بين الكف إلى الساعد وان كان إلى المرفق كان في الذراع بعددية اليد حكومة عدل أكثر من ذلك وهذا قول أبي حنيفة كذا في المبسوط من الباب الثالث من الديات وفي الثالث في الأطراف من البرازية وقطع يداً وشئ منها ان عدا من مفصل فالقصاص وكذا ان من موضع يمكن الاقتصاص قطع من نصف الذراع في الكف والاصابع نصف الدية وفي الذراع حكومة عند الامام وان من العضد أو الرجل من الفخذ فنصف الدية وما فوق القدم والكعب تبع اه وفي الخلاصة نقلاً عن شرح الطحاوي اذا قطع اليد من نصف الذراع خطأ ففي الكف والاصابع نصف الدية وفي الذراع حكومة عدل عند أبي حنيفة ومحمد ولو قطع اليد من العضد أو الرجل من الفخذ يجب نصف الدية وما فوق الكعب تبع (قوله) قال أبو يوسف فيها حكومة العدل ولا يبلغ بها أرش اصبع الخ) الظاهر أنه تقرير منه على قول الامام لأنه لا يقول بتبعية الكف للاصبع تأمل (قوله) أي من قيمته لو فرض عسداً مع هذا العيب الخ) هذا غير متبادر من هذه العبارة بل المتبادر منها أن المراد فيقدر النقصان من وصولها لوصحية الخ إلا أن الموافق للمثال ما قاله (قول الشارح يؤخذ من جملة الدية الخ) أي دية اليد الواحدة سندی (قوله) لعدم تعلق الجمل بها) بل يبقى أثر الشين فتجب الحكومة باعتبارها (قوله) وان كان للقاطع اصبع زائدة) لان المساواة شرط لوجوب القصاص في الطرف ولم يعلم تساويهما إلا بالظن فصار كالعبد يقطع طرف عبد اه زيلعي (قوله) حتى لو نبت سقط) والديه تجب بفوات كل الشعر فقد تعلق أرش الموضحة والديه جميعاً بسبب واحد وهو فوات الشعر لكن سبب أرش الموضحة البعض وسبب الدية الكل فدخل الجزء فيه كمثل قطع اصبع اذا شلت اليد والأصل أن الجزء يدخل في الكل (قوله) أي كله غير معوج) الظاهر أنه لا حاجة لهذا فان المجنى عليه عليه أرش سن الجاني ولو نبتت سنه معوجة فان تبين الخطا في القصاص موجود حيث أن أيضاً

(فصل في الجنين)

(قوله وجه الفرق أن في موتها الخ) كذا في الخيرية ولعل المناسب حذف لفظ في (قول الشارح

أومن المغرور) أومن زوجها وقد اشترط حرية أولادها (قول أي ولا من غيرها لانه قاتل مباشرة)
 فان الجنين اذا أخرج كان من جملة ورثة مورثه فلا يكون لضاربته شيء مما ورثه أيضا واذا خرج بنفسه
 لا يكون من جملتهم (قول وقيل للجنين) لعله وقيل للمولى (قول) اذ لو اعتبر حالة الضرب فقط جاز أن
 لا يكون حيا (الخ) ولا يقال كيف يجوز ذلك مع أنه تبين حياته حين الضرب بانفصاله حيا لان القصد
 قطع النظر عن حالة التلف بالكلية (قول وعلى عاقبتها في رواية) لعله وفي بيت المال في رواية ثم رأيت في
 الفصولين حكى الروايتين فيما لو ضربت نفسها عمدا ولها عاقلة لا فيمن لا عاقلة لها (قول ولا يخفى أنها
 تأثم اثم القتل لو استبان خلقه ومات (الخ) كيف تأثم اثم القتل مع أنه لم تحقق آدميته كما يأتي له فيما بعد (قول
 لكن ذكر عزمي أن نفى الضمان عن المأمورة لا يلزم منه نفيه عن الأمرة (الخ) كلامه غير محرر فانه اذا لم
 يضمن المباشر فأولى أن لا يضمن المتسبب الأمر وعبرة الخلاصة المرأة اذا ضربت بطن نفسها أو ضربت
 دواء لتطرح الولد متعمدة فطرحت يضمن عاقبتها الغرة وهذا اذا فعلت بغير اذن الزوج فان فعلت بذاته
 لا يجب شيء ولو عالجت حتى أسقطت الولد فهو كالشرب ولو أمرت امرأته حتى فعلت لا تضمن المأمورة اه
 وليس فيها دلالة على اذن الزوج للام في الاسقاط بل مسألة الاذن انتهت بقوله لا يجب شيء ثم ذكر مسألة
 المعالجة والظاهر في دفع الاشكال قراءة المأمورة بالنصب مفعول لا تضمن وفاعله ضمير الام (قول
 المصنف وان لم تنقص لا يجب شيء) لعدم التيقن بحياته والاصل براءة الذمة وكان هو القياس في جنين
 الآدمي لكنه خرج عن ذلك وبقي هو على الاصل اه سندی (قول) اذ لو ماتت قبله لورث القصاص
 على أبيه (الخ) الذي تقدم عند قول المصنف قطع عنقه أنه ان مات ابنه وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم
 يرث هو من ابنه فتأمل هنا (قول) لسقوط القصاص بشبهة الابوة لا يتوهم وجوب القصاص هنا
 حتى يقال انه سقط بشبهة الابوة فانه لا يثبت بقتل الحمل الا بعد انفصاله أو أكثره على ما تقدم واطلاقهم
 وجوب الغرة على العاقلة وقولهم انها ثابتة بالنص على خلاف القياس يفيد وجوبها عليهم ولو مع
 قصد ضرب الولد ويدل له أيضا وجوبها على عاقلة الام اذا أسقطته عمدا

(باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره)

(قول هو في عبارة العيني بمعنى نحو الكيزان) ويحمل في عبارة الشارح على باقي المعاني لعدم تقدم الكيزان
 (قول الشارح ولم يمنع منه) أي لم ينس منه عن اتخاذه فان نهام مسلم أو ذمي لم يحل له ذلك سندی (قول
 وقال محمله المنع لا الرفع) ما في ط يفيد أن هذا قول أبي يوسف وما بعده قول محمد اه وفي الزيلعي
 ما يوافق ما قاله ط ثم ان ما قاله الامام هو فيما لم يضر كما يفيد ما في الزيلعي من دليلهما وعلى هذا يكون
 قولهما كقوله في الضار (قول) والوجه أن انتهى عن المنكر لا يتقيد بكون الناهي متباعدا (الخ) أي
 وبالأولى ما اذا كان مباحا بان لم يضر فيتدفع ما قاله المحشي تأمل (قول من عرض الناس (الخ) بالضم
 الجانب وفلان من عرض العشيرة أي من شقها لا من صميمها وقيل المراد من العرض هنا أبعد الناس منزلة
 أي أضعفهم وأرذلهم اه بنائية (قول الشارح ثم الاصل فيما جهل حاله) أي في القدم والحدوث بان
 تعارضت الاخبار ولا مرجح وأما ما تبين أنه قديم بان لم يتذكر من في القرية ابتداء أو خلافة ولا يحفظ
 أو أنه وراء هذا الوقت كيف كان فانه قديم والأخديث اه سندی (قول) أي كلهم حتى المشتري من
 أحدهم (الخ) فيه أن الأحداث حصل قبل الشراء وجاز حيث كان باذن المالك ولا معنى لاشتراط اذن

المشتري منه بعد الاذن وان كان له طلب الرفع كما أن من أذن بالاحداث له طلب الرفع أيضا ويصح أن يحمل كلامه على ما إذا أذن الملاله ثم أحدهم قبل الاحداث باع نصيبه **(قوله)** فلعلها في غير البناء كسبل الخ لا يظهر فرق بين البناء وغيره فافى الكافي قول آخر **(قوله)** ووضع الخشبة كالمرور الخ لعله كالرش ثم رأيت كذلك في الملتقى **(قوله)** والتظاهر منها أن حصاء الخ عبارة الهداية أو حصاة بتاء الوحدة على ما رأيت في نسخ ونقلها كذلك في الغاية عن الجامع الصغير وعبارة كافي الحاكم أو طر حواواري أو حصا **(قوله)** ولا يصح تعلقه بسقط لفساد المعنى يصح ويكون الضمير راجعا لغير اللابس وهو لفظ أحد المتقدم في المتن **(قوله)** اختلف المتأخرون فيه الخ أي على قوله كافي الزيلعي **(قوله)** وغيره مما لو لم يجرى حيث أنه لا يجوز له بيعه واطهار شبه الصحة بعد الفراغ من العمل أولى من اطهاره قبل الفراغ لأن أمر الأمر انما يصح من حيث أنه يملك الانتفاع بفناء داره وانما يحصل له ذلك بعد الفراغ من العمل زيلعي **(قوله)** جار في الحفر أيضا كما ذكره الشارح لكن ما ذكره الشارح من التفصيل انما ذكره فيما اذا لم يقل هو فنانا وليس لي الخ لافيه **(قوله)** ومشرع الجناح مباشر انما يظهر أنه مباشر فيما اذا سقط من يده حتى أنه تلزمه الدية والكفارة لافيه اذا سقط بنفسه وذكر الزيلعي الفرق المذكور فيفيد أن المراد أنه سقط الجناح من يده العامل لأنه سقط بنفسه والا يكون حكمه حكم الحفر **(قوله)** خصوصا صاحب الهداية أي والزيلعي كافي عبارة ط **(قوله)** لان الضمان منتف بالتعمد المذكور الخ التعليل الذي قاله الرملي انما يفيد أن المتعين حذفه هو قوله بلا اذن ولعل هذا مراده من ضمير حذفه **(قوله)** ومثله ما لو كانوا أعوانا له أي أعوانا لصاحب الارض بدون أجر وسقط من حفرهم أو أعوانا لاجير كذلك

(فصل في الحائط المائل)

(قوله) فهو من قبيل الاكتفاء قهستاني كما أن قوله الآتي بنقضه من قبيل الاكتفاء أي أو اصلاحه كافي القهستاني أيضا **(قوله)** وزاد في الهداية الأم عزها للزيادات واعترضه الاتقاني بأنه لا وجود لها فيها لكن ذكرها في الكافي كافي الهندية **(قوله)** فان أشهد على المولى صح الاشهاد أيضا فيه أن الشرط التقدم الى من له ولاية التفريغ ولم يوجد هنا ذلا ولاية للمولى في مال مكاتبه ولتراجع الخانية ثم راجعت عبارتها فوجدت أن ذلك مفروض في العبد التاجر لا المكاتب ونصها عبيد تاجر له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط فأنتلف انسانا كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبيدين أو لم يكن وان أنتلف الحائط مالا فضمن المالك في عتق العبيد يباع فيه وان أشهد على المولى صح الاشهاد أيضا لانه ان لم يكن على العبيدين فالحائط يكون لمولاه وان كان عليه دين كان لمولاه ولاية الاستخلاص بأن يقضى الدين من مال نفسه فيكون المولى بمنزلة المالك **(قوله)** أي الاحرار وكذلك العبيد كما يأتي في المعامل **(قوله)** اذا كوكب انخرق الخ قال العيني في شرح الشواهد انخرق امرأه كان في عقلها نقصان من انخرق بضم الخاء الجهل والحق من باب علم ولا يحسن معنى ظهوره وأذاعت فرقته وذاع الخبر فشا والمعنى أنها تنام عن الغزل ثم اذا أحست بطولوع سهيل فرقته غزلها بين أقدامها النساء اه **(قوله)** الشارح لانه شهادة على التقدم لا على القتل هكذا عباراتهم وفيه أنه ان اعتبر شهادة على القتل تقبل أيضا لان ما يثبت بها المال لا القصاص **(قوله)** وهذا مخالف لما قدمه في الفروع الخ لا مخالفة فان المراد هنا بالتعليق الحكمي والمراد به فيما قدمه الحقيقي

(باب جنابة البهيمية والجنابة عليها)

(قوله أي النخاس أو المشتري الخ) في الهندية وإذا أوقف الدابة في أرض أو دار مشتركة ثم أصابت شيئاً يسدها أو رجلها فالقياس أن يضمن النصف وفي الاستحسان لا يضمن شيئاً وبعض المشايخ قالوا هذا إذا أوقفها في موضع توقف فيه الدواب وفي غيره يضمن قيمة ما هلك قياساً واستحساناً كذا في الذخيرة اهـ

(قوله فتبقى دعوى المجاز بالنسبة إلى قوله أو ذنبها) نقل ط عن مختصر النهاية للسيوطي أن النفع الضرب والرمي ونفع الدابة برجلها رفسها قال ظاهره أنه مطلق الضرب وهو ما ذكره الواني اهـ وعلى هذا لا حاجة لدعوى المجاز بالنسبة لقوله أو ذنبها (قول المصنف وضمن عاقلة كل فارس دية الآخر الخ) ذكر في الخلاصة هذه المسائل المذكورة في المتن ثم ذكر بعدها صبي في يدايه جذبه انسان من يده والاب يمسكه حتى مات فدية الصبي على من جذبه ويرثه أبوه وإن جذبه الرجل وجذبه أبوه حتى مات فعليهما الدية ولا يرثه أبوه رجل أخذ بيد رجل فجذب الرجل يده فأنكسرت يده إن أخذه بالمصافحة فلا شيء عليه من أرش اليد وإن عقرها فتأذى فدها ضمن القابض دية اليد ولو عض ذراع رجل فجذب العضوض ذراعه من فيه فسقط بعض أسنانه وذهب بعض لحم العضوض فدية الأسنان هـ وفي ضمن العاض أرش الذراع هذا بخلاف ما لو كان في يده ثوب فتشبت بالثوب رجل فجذبه صاحبه من يده المتشبت فتخرق ضمن نصف ذلك وإن كان الذي جذب الثوب من لبسه ضمن جميع الخرق (قوله أي الحران أو العبدان كما يعلم من الهداية) فيه أن عبارة الهداية توافق ما في الشربلالية ونصها ولو كنا عبيدين يهدر الدم في الخطلان الجنابة تعلقت برقبته دفعاً وفداء وقد فانت لا إلى خلف من غير فعل المولى فهو ضرورية وكذا في العمدلان كل واحد منهما هلك بعدما جنى ولم يخلف بدلاً اهـ والمراد حينئذ بالعامدين في عبارة الشارح الحران فقط (قوله ثم تأخذه الورثة بجهة كونه مقتولاً) هذا غير كاف للفرق بين المستثنين فإن ما وجب للمرأة وجب لها باعتبار أنه مهر ووجب على عاقلتها باعتبار أنه أرش ومع اختلاف الجهة لم تأخذ المرأة بسقط عن عاقلتها تأمل وأجاب في العناية بأن السقوط إنما يكون فيما إذا كان الراجع الجاني وهنا الراجع وارثه فبالنظر إلى أن المستحق أولاه والجاني يسقط وبالنظر إلى أن الراجع غيره لا يسقط فلا يسقط بالشك اهـ قال ط وفيه تأمل فإن الراجع في صورة التزوج غيره وهو وارثه (قوله وفيها أيضاً في موضع آخر لا قصاص عليه ولاديه) ذكر في الخلاصة لو قطع رجل المنديل فوق عاقلته أفضيتهما فأتا ضمن القاطع ديتهما والمنديل كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله وعن الإمام الفضلي لا يجب على القاطع شيء لا الدية ولا القصاص اهـ فالمسئلة قهارا وابتان (قوله) وكان الموجب كأرش الموضحة فافوقها) هذا شرط للوجوب على العاقلة (قول الشارح هذا والسائق من جانب من الأبل) لأن سوق البعض كسوق الكل بحكم الاتصال (قوله لا يتقدم ولا يتأخر ولا يأخذ بزمام بعير) ليس بقيد بل هذا محل التوهم فإنه لا زمة حالة واحدة وهي عدم التقدم والتأخر توهم أنه لا يكون سائقاً لجميع القطار تأمل الآن يقال المراد التقدم والتأخر عن القطار بتمامه (قوله وأما غيره فاكنتي يكون زمام ما خلفه مربوطاً بغيره) وجعله قائداً لما خلفه يجعل زمامه مربوطاً بغيره (قول المصنف) ومن أرسل بهيمة وكان خلفها سائقاً لها الخ) قال ط الأولى أن يقول وكان سائقاً لها أي خلفها ليكون تفسير السوق كما ذكره بعد (قوله اعلم أولاً أن بين إرسال الكلب وغيره فرقاً الخ) نقل عبد الحليم عن البرجني أنه إذا أرسل الدابة ولم تنعط بمنة أو يسرها فإنه يضمن ما أتلفته سواء ساقها أو لم يسقها ونقل في الكلب أنه يضمن عند أبي يوسف سواء كان يسوقه أو يقوده أولاً وأن الإرسال بمنة السوق عنده وبه

أخذ الطحاوي وقال الصدر الشهيد الفتوى على هذا وقال أبو الليث وعليه الفتوى اه وهذا يؤيد ما قاله المحنّي **(قوله)** وعن أبي يوسف أنه يضمن بكل حال) أي حرر الكلب فإنه المتقدم في عبارة القهستاني وقوله بكل حال أي سواء ساقه أولا ويمكن حمل كلام المصنف على رواية أبي يوسف بأن يراد بالسوق ما يشمل السوق الحكمي وهو ما أشار إليه الشارح وإن لم يمش خلفها الخ وحينئذ صرح زيادة قوله أو كلبا والشرط على هذه الرواية عدم انقطاع السوق المذكور نعم لا يتناسب قوله بعد ذلك والمراد بالداية الكلب **(قوله)** تفريع على قوله وكان خلفها الخ) التفريع غير ظاهر والمناسب الاتيان بالواو

باب جنابة المملوك والجنابة عليه

(قوله) وفي القنية عن خواهر زاده محجور جنى على مال الخ) تأمل ما في القنية مع ما في التارخانية ولعل المسئلة خلافية **(قول الشارح أو اقراره مولا)** ولومديونا قال المقدسي وفي حصة اقراره عليه مديونا نظر الا أن يقال أنه اقرار على الغير في ضمن اقراره على نفسه كالزوجة تقر بالدين فتحبس مع أن فيه اضرارا بالزوج اه سندی **(قوله)** ولا يجبر على دفع العبد عنه خلافا لهما) وجه قوله أنه لما اختار الفداء تعين كما اذا اختار الدفع وهو ذو عسرة فينتظر الى ميسرة ووجه قولهما أنه لما اختار الفداء انتقل الحق اليه كالحالة فإذا توى عليه بافلاسه عاد الى العبد من شرح المجمع وفي الزيلعي ولا فرق بين أن يكون المولى قادرا على الارش أولا عنده لانه اختار أصل حقهم فيطل حقهم في العبد وقال لا يصح اختياره الفداء اذا كان مفلسا الارضا الاولياء لان العبد صار حقهم حتى يضمنه المولى بالاتلاف فلا يملك ابطال حقهم الارضا هم أو بوصول البذل اليهم وهو الدية **(قول المصنف غرم لرب الدين الاقل الخ)** وجه ما ذكره أنه أتلّف حقين كل واحد منهما مضمون على الانفراد الدفع الى الاولياء والبيع على الغرماء فكذا عند الاجتماع ويمكن الجمع بين الحقين ايفاء من الرقبة الواحدة بأن يدفع الى ولي الجنابة أولا ثم يباع للغرماء فيضمنهما بالتفويت بخلاف ما اذا أتلّفه أجنبي والمسئلة بحالها حيث يجب قبضه واحدة للمولى بحكم المالك في رقبته فلا يظهر حق الفريقين بالنسبة الى مالك المالك لانه دون المالك فصار كأنه ليس فيه حق ثم الغريم أحق بتلك القيمة لانها مالية العبد والغريم مقدم في المالية على ولي الجنابة لان الواجب أن يدفع اليه ثم يباع للغريم فكان مقدما معنى والقيمة هي المعنى فيسلم اليه وفي الفصل الاول كان التعارض بين الحقين وهما مستويان فيظهران فيضمنهما اه زيلعي **(قوله)** فالقيمة بالعلول والمضاربة الخ) معنى العلول أن يضرب كل واحد بسهمه فتجمع السهام كلها وتقسّم العين على مبلغ السهام بتاية وغسيرا كما أن معنى المنازعة أن كل جزء فرغ من دعوى قوم سلم للآخر بلا منازعة زبدة الدراية **(قوله)** فيضرب بجميع حقه) في المغرب وقال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث أي يأخذ منه شيأ بحكم ماله من الثلث **(قوله)** ان أصل حقهما ليس الخ) هذا خلاف المصحح فان الواجب الاصلى عليه هو الدفع فلا يصح التوجيه الذي ذكره عليه

فصل في الجنابة على العبد

(قوله) ولو كان اطهارا الخ) حقه انشاء كما هو عبارة العناية **(قوله)** لعدم الاولوية) فيه تأمل بل الظاهر أنه يجب القيمة للمولى والدية للورثة جميعا وعبارة العناية والاصل في ذلك أن القاتل اما أن يكون واحدا أو اثنين فان كان واحدا فاما أن قتلها معا أو متعاقبا فان كان الاول فالحكم ما ذكرنا من وجوب القيمة للمولى والدية للورثة فان لم يكن له ورثة غير المولى فظاهر وان كانت فكل واحد منهما يجب دية

في حال وقيمته في حال فيقسم ذلك باعتبار الاحوال اه وقال في غاية البيان نقلا عن مختصر الكرخي واذا قال الرجل لأمتيه احدا كحرة ولا ينوي واحدة بعينها فقتلهم ارجل معاف على القاتل نصف قيمة كل واحدة منهما للمولى وعليه نصف دية هذه ونصف دية هذه لورثتهما الخ (قول فيقسم مثل الاول) على قياس ما في العناية وجوب القبة للمولى والدية للورثة أى ورثة كل من العبدین لعدم الاولوية (قول الشارح وقال له أخذ النقصان) أى مع امسالك العبدوان شاء دفع العبد وأخذ قيمته (قول ولهما أن المالية معتبرة في حق الاطراف الخ) عبارة الزيلعي لهما أن العبد في حكم الجنائية على أطرافه بمنزلة المال حتى لا يجب القود فيها ولا تملها العاقلة وتجب قيمته بالنقصة ما بلغت فكان معتبرا بالمال فاذا كان معتبرا به وجب تخيير المولى على الوجه الذي قلنا كما في سائر الاموال فان خرق ثوب الغير خرقا فاحشا يوجب تخيير المالك ان شاء دفع الثوب وضمنه قيمته وان شاء أمسكه وضمنه النقصان وله أن المالية وان كانت معتبرة في الذات فالآدمية أيضا غير مهذرة فيها وفي الاطراف ألا ترى أن عبد الوطع يد عبد آخر يؤمر مولاه بالدفع أو الفداء وهذا من أحكام الآدمية لان موجب الجنائية على المال أن تباع رقبته فيها ثم من أحكام الآدمية أن لا ينقسم الضمان على الجزء الفات والقائم بل يكون بازاء الفات لا غير ولا يملك الجثة ومن أحكام المالية أن ينقسم على الجزء الفات والقائم ويملك الجثة فوفرنا على الشبهين حفظهما فقلنا بأنه لا ينقسم اعتبار الآدمية ويملك الجثة العمياء اعتبارا للمالية وما قاله الشافعي فيه اعتبار الآدمية فقط والنسب اذا أسبب شيئين يوفّر عليه حفظهما اه (قول والعمل بالشبهين أو يجب ما ذكرنا من كل) أى فقلنا ان الضمان بحكم انه وجب بجنائية على الآدمي لا يجب وزعا وبحكم أنه بدل مال لم يكن له أن يأخذ كل بدل العين مع امسالك العين بل قيل له من شرط استيفاء ذلك هذا الضمان أن تزيل الجثة عن ملكك ليكون قولا بالشبهين اه كفاية (قول ضمن سيده الفين باعتبار الاوسط) لانه جنى على الثاني وقيمته ألفان ولولم يكن منه الا تلك الجنائية لكان المولى ضامنا للالفين اه كفاية (قول فنصف الالف الباقية بين الاول والاوسط الخ) لانه لاحق في هذا النصف الثالث وانما حقه في قيمته يوم جنى على وليه وقد بقيت (قول أعنتى في مرض موته عبده) أى ولا مال له سواء ثم ما نقله عن المقدسي لا يصلح دليلا على سعي المدبر في قيمته نظرا للجنابة على مولاه اذ هو لا يستحق على عبده مالا وحين جنائته لم يكن معتوقا بخلاف المستسعى فانه يجب عليه السعاية بجنائته على مولاه كالمسكاتب

(فصل في غصب القن وغيره)

(قول نقصت قيمته بالقطع) فتجب عليه قيمته أقطع لورود الغصب عليه نافعا ولا تكون السراية مانعة لضمان الغاصب كما لو قطع يد عبده فباعه فمات في يد المشتري مات عليه لان قبضه صار فاصلا بين الهلاك والقطع فكذا هنا اه قول الشارح فيصير مستردا لان ما يصير به المشتري قابضا يصير به المعصوب منه مستردا (قول وأجيب أن ذلك فيما اذا تعددت الجنائية الخ) في هذا الجواب تأمل مع ما ذكره المصنف بعده فانه أوجب قيمة ونصفا مع أن الجنائتين في يد شخص واحد وهو الغاصب (قول لكن الفرق الآتي بين المكانب والصبي يشير الخ) وقال السندي قال السمرقندي سواء كان يعبر عن نفسه أولا (قول الشارح ان مقيدا) أى أو محروسا عليه سندي (قول المصنف وفان أمسكها الخ) وكذا اذا لم يقله في الصحيح سندي وكما يفيد تعليل المسئلة (قول انقطع التسبب بهذه المباشرة الحادثة

جامع الفصولين) وقال السدي قيد بقوله ولم يكن منه تسير لما في المنع عن الخانية أنه لو سير الصبي الدابة فإوطأ أنسانا فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القتييل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها لأن الصبي أحدث السير بغير أمر الرجل فإن كان الصبي ممن لا يسير على الدابة لصغر ولا يستمسك عليها فدية القتييل هدر لأن الصبي إذا كان لا يستمسك عليها كانت الدابة بمنزلة المنقلبة وإن سقط الصبي عن الدابة والدابة تسير ففات الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال سواء سقط الصبي بعد ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة أو لا يستمسك عليها انتهى (قول الشارح ونعم في الخانية) وفيها أيضا ولو كان الرجل راكبا فحمل صبيامع نفسه على دابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة أنسانا كانت الدابة على عاقلة الرجل خاصة لأن الصبي إذا كان لا يستمسك يكون بمنزلة المتاع وكان سيرها مضافا إليه وإن كان ممن يسيرها ويستمسك عليها فدية القتييل على عاقلة مالكها لأن سيرها مضاف إليها اهـ سدي (قول الشارح وكذا لو أودع عبد مججورا الخ) أي الخلاف (١) (قوله لا يضمن في الحال بل بعد العتق الخ) فعلى ما ذكره لا يكون فرق بين العبد المأذون وغير المأذون في الحكم المذكور في الشارح وهذا غير مستقيم بل الضمان فيما إذا كان مأذونا وقبل بالاذن في الحال كما سيذكره بعد ولا ياتي حيث ذكر خلاف بل الضمان إجماعا ثم رأيت عبارة الاتفاق ونصها ولو أودع عند عبد ودية فهلكته عند لا ضمان عليه بالإجماع ولو استهلكه إن كان مأذونا له في التجارة أو مججورا عليه ولكنه قبل الوديعة بأذن مولاه من بالإجماع ويكون دينه عليه وإن كان العبد مججورا عليه وقبل الوديعة بغير إذن مولاه لا يضمن في الحال ولكن يضمن بعد العتق إن كان بالغاعاقلا عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يضمن في الحال وأجمعوا أنه لو استهلك من غير إيداع ضمن وأجمعوا أنه إن كانت الوديعة عبدا جفت عليه في النفس أو فيما دون النفس يترأخذه ويحاطب مولاه بالدفع أو الفداء كذا في شرح الطحاوي اهـ (قول الشارح وكذا الخلاف لو أعتق أو أفرضا) أي فابو حنيفة لم يضمن الصبي ولا العبد إلا بعد عتقه وضمنهما الشافعي وأبو يوسف في الحال

(١) قوله أي الخلاف
تفسير لاسم الإشارة أي
الخلاف جار أيضا فيمالو
أودع الخ كتبه معصمه

(باب القسامة)

(قول الشارح حر) الأولى عدم التقييده كما في ط فإن الحكم لا يختلف وإن كان الواجب فيه الدية وفي العبد القيمة (قوله وانظر ما الحكم إذا لم يكن له ولي الخ) في المنع من القبط ما هو صريح في المسئلة كما نقله عنه عبد الحليم في حواشي الدرر من القبط ونقل ذلك أيضا عن الخانية والفتح عند قوله وهو حر في جميع الأحكام من أهليه للشهادة والاعتناق والسدبر والكتابة وعام الدية بقضله ووجوب القسامة في وجوده قتيلا في محله اهـ وقال أيضا عند قوله وأرثه أي لميت المال أطلق الإرث في مثل المال والدية حتى لو وجد اللقيط قتيلا في محله كان على أهله دية لميت المال وعليهم القسامة كما في الخانية والفتح اهـ وقد تقدم له في القبط ذكر عبارة الفتح ثم وجدت في فتاوى سراج الدين الخاوي من الجنائيات ما نصه سئل في ذمي وجد قتيلا في حارة اليهود مضر وباعثقل ومحمد ولم يعلم قاتله ولا ولي له فأجاب بأن المصريح به في قاضيخان أنه إذا قتل رجل رجلا عمدا للامام أن يقتله أو يصلحه اهـ أقول وكذا الدية ولا شيء أنه وإن ذكر الحكم في غير القسامة لكن لا فرق بين القسامة وغيرها في أن من يملك المطالبة في أحدهما يملك المطالبة في الآخر انتهى باختصار (قوله وإذا تركه فهل يقضى له بالدية أم لا الخ) مقتضى ما قاله

الزيلي في الاستدلال لعدم تحليف الاولياء بعد حلف أهل المحلة من أن اليمين مشروعة لتعيين القاتل
لا تجب الدية عند نكولهم حتى ينتفى باليمين لان الدية وجبت بالقتل الموجود منهم ظاهراً أو لتقصيرهم
عن المحافظة على ما عرف في القتل خطأ اه (قوله) أنه يقضى بالدية مع ترك الولى التحليف ثم قال الزيلي
ان اليمين مستحقة عليه فيه لذاته تعظيماً الامر بالدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف النكول في الاموال
لانه يدل عن أصل حقه فيسقط ببذل المال المدعى لا ببذل الدية اه (قوله) لانه اذا قتله مع غيره
كان قاتلاً يتأمل هذا مع ذكره الزيلي في باب الشهادة بالقتل عند قول الكثر وان أقر كل واحد منهما أنه
قتله فقال الولى قتلناه جميعاً فقتلناهما ولو كان مكان الاقرار شهادة لغت من أن كل واحد من الاقرار
والشهادة ينبي أن كل القتل وجد من المقر والمشهود عليه ومقتضاه أن يجب عليه القصاص وحده لان
معنى قوله أنا قتلتاه انفردت بقتله وكذا قول الشهود فقتله فلان يوجب انفراداً بالقتل وقتل الولى قتلناه
تكذيب لبعضه حيث الخ (قوله) والاول هو المذکور في الشروح الخ) واذا جمل الثاني على ما لم يتم
خلقه تزول المخالفة (قوله) فلا تكاذب وسقطت) أى وكان كل من زيد وعمر وليس من أهل المحلة التي
وجد فيها القتل (قوله) فيه أن الولاية في الوقف لو افسه الخ) ما ذكره الشارح من قوله لان العبرة الخ
لم يذكره في المحل تعليلاً لحكم الارض الموقوفة بل للمسئلة اذ تية في المتن وذكر في المنع علة حكم الارض
الموقوفة على معلومين أن تدبيرها لهم وحينئذ فاذا ذكره الشارح من العلة مرتبط بكلام المصنف فقط
(قوله) قول المصنف والدية على بيت المال ان كان نائياً الخ) انظر ما قاله عبد الحليم فانه قال بعد ما ذكره
فظهر منه انه بما لا يناسب العمل باطلاق المتون لا يناسب الافتاء بوجوب القسامة والدية على أهل أدنى
المحال مطلقاً والحاصل أن القتل ان وجد في الشارع الاعظم ونحوه فان وقع عند الازدحام فلا قسامة
وديته على بيت المال وان وقع في موضع لو صح فيه يسمعه أهل العمران فالقسامة والدية على أدنى المحال
وفي موضع بعيد منتفع به بين المسلمين فهي على بيت المال والافهدر اه (قوله) الشارح زاد في الخانية
والاراضى) يشمل الاراضى الموقوفة على معين كما مر أن حكم الاراضى المملوكة والتي في يد شخص
تحكم البنیان يجب على أهلها حفظها وحفظ ما قرب منها اه سندی (قوله) لكن في تصحيح العلامة
قاسم أن الصحيح قول الامام الخ) نقل عبد الحليم عن الاسرار أن ما قاله الامام أظهر وما قاله أحق اه
قال وأشار بقوله أحق أن قولهما أرجح فانظره (قوله) صوابه اسقاط لفظة آخر) عبارة الزيلي عن
الهداية مثل عبارة الشارح ولعل القصد بالحامل فيها الحامل الاول الذي وجد الجريح في يده لا الحامل الى
القرية لكن هذا ظاهر على عبارة الشارح لا على عبارة الهداية فانه قال فيها لم يضمن الذي حمله الى أهله
فان الذي حمله الى أهله لا ضمان عليه اتفاقاً وانما الخلاف فيمن وجد معه الجريح قبل أن يحمله الآخر
لأهله نعم يوجد كثير من نسخ الهداية كعبارة الشارح وقد علمت صحتها وعبارة الزيلي ولو أن رجلاً معه
جريح رمى فحمله انسان الى أهله فكث يوماً أو يومين ثم مات لم يضمن الذي حمله في قول أبي يوسف
ومحمد وفي قياس قول أبي حنيفة يضمن لان يده بمنزلة المحملة فوجوده جريحاً في يده كوجوده جريحاً
المحمله كذا في الهداية انتهى (قوله) وقدم في الملتقى قول أبي يوسف كالشارح فظاهره اختياره) لكن
لما كانت هذه المسئلة مبنية على ما في المتن وقد جرى عليه المتون فالظاهر اعتماد قول غير أبي يوسف تأمل
ثم رأيت في فتاوى على أفندي نقلا عن محيط السرخسى تصحيح ما جرى عليه المصنف (قوله) ومفاد هذه
المسئلة تقييد ما مر من قوله واذا وجد الخ) هذا هو المناسب وأما حمل هذه المسئلة على خصوص مذهب

الثاني فلا يناسب لانه يقول الوجوب على السكان ولو تعددوا وهي مقيدة بعدمه وقياس قول الامام لم يقل به هنا القوة الشبهة تأمل (**قوله** وموضوع المسئلة فيما اذا وجد قتل في دار امرأه في مصر الخ) المراد أن هذه المسئلة نظير ما نحن فيه والافنا نحن فيه قرية لا دار تأمل وسيأتي تمام الكلام على هذه المسئلة (**قوله** فان الناس عنه غافلون) لا حاجة لدعوى غفلة الناس في هذه المسئلة فان هذا التقيد مستفاد مما هو مذكور في باب القسامة لان كون الاصول قائلين لا يعلم الا بدعوى الورثة أو ثبات أهل المحلة لدفع الدعوى عنهم وهذا معلوم مما هنا تأمل وفي السندی عقبه قول المصنف وبطل شهادة بعض أهل الخ نقلا عن نوادر هشام اذا وجد قتل في محله وادعى أولياؤه عليهم وأقام أهل المحلة بينة أنه قتله فلان لرجل من غير أهل محلتهم أو جاء جريح محلتهم ومات يبرئ من الدية وإن ادعى أولياء الدم القتل على رجل بعينه وبرهنوا على ذلك فأقام المدعى عليه البينة أن فلانا قتله لرجل آخر قال لا أقبل هذه البينة كذا في المحيط (**قوله** أحسن من قول الهداية في معسكر أقاموا في فلان المعسكر الخ) لكن في النهاية على ما نقله السندی يقال معسكر الرجل فهو معسكره والموضع معسكره بفتح الكاف اه وعليه تصح عبارة الهداية (**قوله** قول الشارح ولو وجد المولى في دار ما ذونه مديونا أو لاف على عاهله المولى) لان دار ملولاه لكن يشك فيما اذا كان مستغرقا فان السيد لا يملك ما في يده عند أبي حنيفة وكأنه باعتبار أن له حقاً في ماله حتى لو قضى دينه كانت الدار له رجحاً (**قوله** قول الشارح ولو وجد الجرحي في دار أبيه أو أمه الخ) ولو وجد في بيت وارثه لا وارث له غيره لم تعقل عاقلته كذا في خزانة المفتين قلت وشك في ذلك اذ لم يكن على المقتول دين ولا أوصى بوصية والاقتجب على العاقله لما مر أن الدية تجب للمقتول ثم يخلفه الوارث إن زادت على ديونه ووصاياه من الثلث بعد الدين اه سندی

(كتاب المعامل)

(**قوله** وفيه أنه اذا كانت جمع معقولة وهي الدية لزوم الشكر الخ) ذكر عبد الحليم أن القصد الآن بيان الدية المقيدة وهي ما يتحملها العاقله بعد بيان مطلق الديات والمقيد غير المطلق ولذا عتوون بالكتاب وبالنظر الى اتحادهما بالذات عتوون بعض الباب وبعض بالفصل وه معنى المعامل ديات تلزم العاقله فناسب أن يبين العاقله من هم حتى يتضح الحكم بأن هذه دينية ملوئها وتلزمهم ولذلك قدم بيان العاقله فظهر أن المقصود من هذا الكتاب معرفة العاقله ومعرفة ما يتحمل عليهم والمقصود الأول وبالذات بيان الدية المقيدة وبالتبع العاقله لانها قيد لذلك فلذا عبر بالمعامل دون العواقل اه وبه سقط ما نقله المحسنى تأمل (**قوله** أي المراد بهم هنا العسكر) لا يناسب تفسيره بالعسكر مع ما يأتي عن غرر الافكار تأمل (**قوله** ولا يعقل أهل مصر لانه ليس مصر آخر الخ) وكذلك أهل ديوانين في مصر واحدة كما يظهر تأمل (**قوله** فرضت في الاعطية لانه ليس لآخر الخ) عبارة الهداية لانه ليس لآخر الخ اعطية أكثر أولان الرزق لكفاية الوقت فيتعسر الاداء منه والاعطيات ليكونوا في الديوان قائمين بالنصرة فينيسر عليهم (**قوله** لان الوجوب بالقضاء) فيدل على أنه انما يؤخذ في ثلاث سنين مستقبلة (**قوله** وآباء القاتل وأبناءه لا يدخلون في العاقله وقيل يدخلون) قال الزيلعي واختلفوا في آباء القاتل وأبناءه قيل يدخلون لقربهم وقيل لا يدخلون لان الضم لدفع الخرج حتى لا يصيب كل واحد أكثر من أربعة وهذا المعنى انما يتحقق عند الكثرة والآباء والابناء لا يكثرون اه ولم يظهر التعليل الثاني ثم رأيت في تكمله الفتح نظريه بأن اخوته أبناء أبيه وراز

أن يكثر وأقل لا يجوز أن يكون أبناؤه كذلك اهـ (قول ذكره في الميسوط) وفي العناية يعني إذا كان القتاتل من أهل الديوان أما إذا لم يكن فلا شيء عليه عندنا من الدية كما لا تجب عند الشافعي لكن تعليل المسئلة يفيد الدخول مطلقا (قول الشارح فيشاركهم على الصحيح زيادى) لم يذكر التصحيح هنا بل فيما تقدم حيث قال تدخل المرأة في التحمل وهو اختيار الطحاوى وهو الأصح فيها وإذا باشرت القتل بنفسها اهـ وذكره عند قوله وإن جنى حر على عبد (قول) وعليه فليس في المسئلة اختلاف تصحيح لاختلاف الموضوع ليس في كلام العناية ما يفيد اختلاف موضوع التصحيح بل غاية ما فيه التوفيق بين مسألة ما لو وجد القاتل في دارها حيث دخلت في الدية وبين ما لو باشرت القتل خطأ حيث لم تدخل على ما قاله في الهداية فقد بقي تصحيح الزيلعي الدخول في مسألة المتن وتصحيح الكفاية عدمه فيها بدون اختلاف موضوع تأمل وقال القهستاني ما نصه والقاتل كأحدهم ولو امرأة أو صبيا أو مجنوناً على الصحيح وقيل لا شيء عليهم من الدية وإن كانوا قاتلين لأن وجوب جزم من الدية باعتبار أنه أحد العاقلة واللام للعهد أى القاتل الذى من أهل العطاء فالذى لم يكن من أهل العطاء فليس عليه شيء من الدية كما في النهاية (قول الأولى كقتله) قال السندى لا يصلح قوله أو قتله ابنه الخ تمثيلا للشبهة كما قاله ح فإن قتله لم يسقط بشبهة إذا شبهة في قتله وانما سقط لأنه كان سببا في إيجاده فلا يكون سببا في اعدامه (قول أى عن دم عمد أو خطأ) الظاهر تقييده في الخطأ إذا كان بدل الصلح خلاف جنس الدية والا كان الصلح ابراء عن البعض وهو يظهر في حق العاقلة تأمل فلولى الجناية مطالبة القاتل حالا والعاقلة بنجوم الدية (قول الشارح وانما قبلت البيئته هنا مع الاقرار بالخ) لا يقال البيئته هنا قامت في الحقيقة على العاقلة وهم غير مقربين فلم تكن مع الاقرار لا نأقول الخصم في هذه الدعوى هو القاتل فالبيئته تقوم عليه مع اقراره اهـ سندى (قول أو مضبوط الخ) عبارة القهستاني بالواو (قول) وإذا مات فهل يسقط الباقي الخ) لا وجه للقول بالسقوط ويظهر على هذا القول أخذ الباقي من تركته لأنه دين حل بموت من عليه وانظر ما تقدم في آخر الوديعة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الوصايا)

(قول بل على معنى أن الوصية تأتى اسما من المتعدى بالى والمتعدى باللام الخ) فيكون حيث نذ من قبيل المتحد لفظا لا معنى وفيه أن الجمع حيث نذ غير جائز إذ لا يراد كل منهما ما يجمع واحدا لأن يراد معنى عام يشملهما وهو التملك المضاف لما بعد الموت الشامل لتمليك التصرف في ماله كذا ذكره السندى عن الرضى (قول فلا يرد أن ذكر باب الوصى في هذا الكتاب على سبيل النطف) أى ولا يصلح أن يكون عموم بطريق الشمول ودلالة اللفظ عليه لأن شرط الجمع والتثنية اتحاد اللفظ والمعنى وهنا قد اختلفا فإن التملك المضاف الى ما بعد الموت وصية ويجمع على وصايا وجعل الغير وصيا وصاية فلا يصح جمعها باللفظ واحد (قول وفيه أن القاتلين من علمائنا بان الاقرار اخبار الخ) وعلى قول من قال تملك هو خارج بقوله مضاف لما بعد الموت فلا حاجة لزيادة قيد لاخرجه كما أنه خرج به أيضا المعاوضات والهبة وإن أعطيت حكم الوصية باعتبارها من الثلث تأمل (قول) لأن الواجب لحقه تعالى لما سقط بالموت أشبه التبرع الخ) وحيث نذير اراد بالتبرع في التعريف التبرع الحقيقي أو الشبهى فسقط ما قيل ان شبهه به لا يصير تبرعا فلا يصح أن يقال فيه بطريق التبرع لأنه يتألف في الوجوب وقد جزم بوجوب الايصاء بحقه تعالى وليت

شعري ما معنى سقوطه بالموت مع وجوب الايصاعه رحتي وسيأتي أن المراد بسقوطها سقوط أدائها
(قوله أو ذاعبال) أو قصد تعاطي أسباب المحبة **(قوله)** رد على من قال بوجوبها للوالدين والاقربين
إذا كانوا ممن لا يرثون الخ) كذا في الكفاية وقال السندي اختلف القائلون بوجوبها فقال بعضهم جميع
ما في هذه الآية من ايجاب الوصية منسوخ منهم ابن عباس ومنهم من قال نسخ من ذلك من يرث لامن لا يرث
وهذا أيضا مروى عن ابن عباس وقال عكرمة نسختها القرائض وهو ما أفاده الشارح وقالت طائفة
كانت واجبة لذى القرابة ولم يكن على الموصي أن يوصي لجميعهم بل كان له الاختصار على الاقربين فلم
تكن واجبة للأبعدين ثم نسخت للأقرب بين فبقى الأبعدون على جوازها لهم وتركها ثم اختلف القائلون
بنسخها في نسخها وقدررونا عن ابن عباس وعكرمة أن آية المواريث نسختها وروى أيضا عن ابن عباس
أن الناسخ قوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان الآية وكلام الشارح يحتمل كلا القولين فإن كلا
منهما في سورة النساء وقال آخرون نسخها ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وأما
ايجاب الله تعالى الميراث للورثة فغير موجب لتسخ الوصية لجواز اجتماع الميراث والوصية فالقول بأن
الناسخ السنة المشهورة أولى اه **(قوله)** وفيه أن المراد بالحكم هنا الأثر الخ) قد يقال ان مراد الشرنبلالي
بقوله فقد مر أنها الخ أن أحكام الأقسام الأربعة هي أحكام الوصية في جانب الموصي لأن نفس
الأقسام هي الأحكام في جانب الموصي **(قوله)** إذا أجاز بعض الورثة جاز عليه بقدر حصته لو أجازت كل
الورثة) يعنى يجعل في حق الذي أجاز كأنهم أجازوا وفي حق من لم يجز كأنهم لم يجزوا فيعطى للجزير ربع
المال ولغيره ثلثه والموصي له الباقي فيجعل المال اثني عشر لحاجتنا إلى الثلث والربع فالربع لمن
أجاز والثلث لمن لم يجز ويبقى خمسة للموصي له **(قوله)** والأفلا وسيأتي فتدبر) لعله يشير إلى أنه يمكن
تصحیح كلام الزيلعي بحمله على الشق الأول في كلام الهداية **(قوله)** فيناقض ما قبله) مفرع على المنفي
في قوله لا الترك **(قوله)** ثم ان ظاهره أن كون الخ) بل ظاهر هذه العبارة أن هذا وصية بالعتق اتفاقا
الأنه عندهما تكون الوصية بعتق الثلث وصية بعتق الكل لعدم تجزئته وعنده تجزئته فلا يكون وصية
بعتق الكل تأمل **(قول الشارح)** ويدراهم أو بدنانير مرسله لا تصح في الأصح) مقابله ما في المنية
أوصى لعبد القن جازت الوصية اه قال المصنف وهو مخالف لما في الخلاصة أوصى لعبد بدراهم
مسماة أو بشئ من ماله مسمى لم يجز اه قال الرحمتي والظاهر عدم المخالفة بل ما في الآية محمول على
ما إذا أوصى له بالثلث اه سندی **(قوله)** أي بالجل الخ) فعلى هذا يخص ما تقدم من أن شرط الموصي
به كونه قابلا للتملك بعقد بغير هذه المسئلة لعدم صحة تملكه به أو يقال لا تخصيص لما تقدم ويراد بقابلية
التمليك ولو بالتبعية وسيأتي ما يفيد هذا عند قوله ويصوف غنمه الخ **(قوله)** وأشار إليه الشارح
من قوله لو زوج الحامل الخ **(قوله)** فلتراجع نسخة أخرى) الذي رأيته في القهستاني مثل ما في
الشارح **(قوله)** لما قدمناه عن النهاية من أن الموصي به الخ) فانه يفيد صحة الوصية بالمعدوم وكونه
قابلا للتمليك في حياة الموصي. تحقق فيه **(قول الشارح)** بما أوصى له الخ) لعله عما أوصى له الخ
وانظر الولوالجية **(قوله)** والصبي بمنزل من الغيظ الخ) لتصور عقله فلا يغيظ فعلة الورثة مثل غيظ
البالغ إياهم فلم الخ كفاية **(قوله)** والباقي يقسم بينهما على قدر حقوقهما) وذلك أنه بقي للأجنبي من
وصيته سدس لاستحقاقه الثلث ابتداء والمرأة تستحق النصف بطريق الوصية بعد فرضها الذي هو ربع
الباقي فالباقي بعدهما الذي هو نصف الكل يقسم على قدر حقوقهما الذي هو السدس تمام استحقاقه والنصف

استحقاقها فيقسم الباقي بينهما على هذا الوجه كما يستفاد ذلك مما ذكره في الجوهرة فيما لو أوصى لكل منهما بالكل فإنه قال فيها تبدأ أولاً بالاجنبي فأعطينا الثلث أو بعث من اثني عشر يبق ثمانية تعطى ربة ميرا ثا يبق ستة وبقى للاجنبي من تمام وصيته ثمانية لانه موصى له بالجميع والمرأة موصى لها بمائة لانها استحققت ذلك بعد اخراج الثلث للاجنبي حصل لها من هذه الثمانية سهمان بقي لها ستة من تمام وصيتها والباقي من المال ستة فيضرب فيها الاجنبي بمائة والمرأة بستة يكون للرجل أربعة أسابيع الستة ولها ثلاثة أسابيع لانك اذا جمعت الستة الى الثمانية كان ذلك أربعة عشر ونسبة الثمانية لها أربعة أسابيع والستة ثلاثة أسابيع الخ **(قول الشارح وكذا الوأوصى للجنين يدخل في ملكه الخ)** يتأمل هذا مع ما قدمه في التنبيه المذكور عند قول المصنف وصحت للعمل وبه **(قول الشارح بخلاف تخصيصها الخ)** أي رشاها بالخص ويظهر أن قوله لانه تصرف الخ علة للهدم فقط لا للتخصيص أيضا والا لزم أن يكون التطين كذلك **(قوله يعني أنه قسم ثالث للفعل الخ)** قال الرجتي هو أصل ثالث على كل سواء عطف بالواو أو بأو زاد لفظ التصرف أو لالان الرجوع اما بقول صريح أو فعل بقسميه أو بما يزيد ملكه فان عطف بالواو فهو تاني للتقسيم وان حذف لفظ التصرف فهو مقدر لدلالة الكلام عليه اه حاصل المفهوم من تقرير الشارح أن ما يكون به الرجوع شيان قول وفعل والفعل ثلاثة أقسام وهذا اذا كان معطوفاً أو بالواو وتقتضي عطفه على القول فما يتم به الرجوع شيان اما قول صريح أو تصرف لكن يصير الفعل مهماً ولك أن تقول مراد الشارح ما يتم به الرجوع ثلثة أشياء اما قول أو فعل أو تصرف لكن قوله عطف على بقول بعد ذلك الابتأويل بل المعطوف عليه وهو الفعل وحاصل تقرير الرجتي أن ما يتم به الرجوع ثلاثة أشياء قول أو تصرف أو فعل والفعل قسمان اه سندی **(قوله هذه الجملة وقعت موضحة الخ)** مقتضى ما نقله عن الكفاية والقهستاني أن الجملة الثانية قديمة مستقلة **(قوله في الفرضية وغيرها الخ)** عبارة الملتقى بأو **(قوله أو ينتقص الثلث الخ)** الذي في زبدة الدراية عن مختصر الكرخي أو ينتقص الخ **(قوله أقول صدر تقريره الخ)** قديمة قال ان كلام الزيلعي محمول على قول الطحاوي بأن يراد بالتساوي في القوة التساوي في الفرضية متلا وغيرها من المبرجات لا في أصل الفرضية فقط تعميها لكلامه بحمله على طريقة واحدة وما نقله المحشي عن الاتقاني لا يسقط تنظيره في كلام الزيلعي من أنه جمع بين قولين مفرعاً أحدهما على الآخر **(قول الشارح أي حجة الاسلام)** لاحاجة لهذا فان حج التطوع كذلك لا تصرف الوصية لما هو المعتاد **(قول الشارح حتى بلغ ستة أشهر)** قدم في عزل الوكيل عن الخانية والقهستاني والباقي تقدير الجنون المطبق بشهر وأنه به يقتي **(قول الشارح في قول أبي حنيفة)** لعل وجه قوله أن هذه الوصية لم يوجد فيها تمليك مع عدم التخصيص على الحاجة فوقع للجهول ووجه عدم الجواز في الأولى أنه لم يوجد فيها حقيقة الوصية التي هي التمليك **(قوله ولعل وجهه أنها وان كانت الخ)** توجيه هذه المسئلة بأي وجه مما ذكره محل تأمل تأمل **(قوله وان عتق ثم أجاز فإجازته باطلة)** ينظر وجه البطلان **(قوله وتأمله مع ما قدمنا من أن الوصية الخ)** لا منافاة لعدم التخصيص على الصرف للعبد فيما قدمه بخلاف ما هنا فإنه نص عليه فيه وهو من أهل الاستحقاق في الجملة **(قوله وهل نفقته في وقف المسجد الخ)** لا يظهر وجوبها في وقف المسجد بل اللازم في صرف ريعه اتباع شرط واقفه فان وجد فيه ما يدل على الصرف في النفقة المذكورة صرف والا لا **(قول الشارح لان اصلاحه على السلطان)** أي ولا يعذب بناءً وعرفاً عبادة فلا يرد المسجد فإنه وان كان بناءً وعلى السلطان اذا

(باب الوصية بثلث المال)

(قوله ويتنازعان في السهمين بتصفين الخ) عبارة القهستاني فينصفان الخ (قوله وعلى قولهم يلزم استواء عمالي الاجازة وعدمها) ولا ضرر في ذلك لانهم ما يقولان بالتفاضل بدون الاجازة فقائدتهم استحقاق ما زاد على الثلث فيقسم مع مراعاة التفاضل تأمل (قول الشارح المراد بالضرب المصطلح بين الحساب) وقال في الكفاية من دعوى الرجلين في المغرب وقال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث أى يأخذ منه شيأ بحكم ماله من الثلث (قوله وهو تحصيل عدد نسبته الخ) الظاهر أن هذا التعريف شامل لضرب الكسور فانه لو ضرب واحد في نصف يكون حاصل الضرب نصفاً ونسبته الى الواحد التصفية كنسبة النصف وهو المضروب الآخر الى الواحد وكذا ان نسبة النصف خارج الضرب الى النصف المضروب فيه كنسبة الواحد المضروب الى الواحد ويقال في مثاله الآتى نسبة واحد من اثني عشر الى الربع أى من اثني عشر كنسبة الثلث منها الى الواحد أيضاً فالنسبة في الطرفين ربع الثلث فعلى هذا لا مخالفة بين ما قاله القهستاني وما قاله المحنى والمراد بالعدد المضروب في كلام القهستاني العدد الذي هو أكثر من الثلث وبالمضروب فيه الثلث ويدل على ذلك قوله فلا يضرب ثلاثة الخ كذا نطهر فتأمل ثم صار اختبار ما ظهر من أن تعريف القهستاني للضرب شامل لضرب الكسور حتى في الكسر مع بعض مهرة الحساب فظهر صحته (قوله فلا يضرب ثلاثة أرباع في الثلث) عبارة القهستاني فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلاثة أرباع فيه (قوله وهذا عند الامام) وذلك لان الموصي له بالسدس يستحق فيه سدس الاجتماع وصيتين فيه وصية بأكمله ووصية بسدسه فيقسم السدس بينهما بطريق المنازعة وعندهما ما أسباعا بطريق العول (قوله لان الوصية اذا كانت مقدرة الخ) هذا الفرق يقتضي أن تكرن الوصية بالعين كالدرهم المرسله مع أنه تقدم عن التارخانية أنها خلافية وقال في الهداية بعد ذكر الفرق للامام وهذا بخلاف ما اذا أوصى بعين من تركته قيمته انز يد على الثلث فانه يضرب بالثلث وان احتمل أن يزيد المال فيخرج من الثلث لان الحق هناك يتعلق بعين التركة بدليل أنه لو هلك واستفاد مالا آخر تبطل الوصية وفي الدرهم المرسله لو هلكت تنفذ فيما استفاد فلم يكن متعلقاً بعين مانعاً به حق الورثة اه وقال الزيلعي وهذا ينتقض بالحجابه فانها تعلقت بالعين منسلة ومع هذا يضرب بما زاد على الثلث اه وردة قاضي زاده بان الحجابه متعلقة بالتمن لا العين كما أفصح عنه في الكافي اه (قوله أو عتق من جهتي الموصي له مال الخ) هي عين ما قبلها فقهه اه اله بالدرهم المرسله (قوله لكن هذا التصوير مشكل الخ) الاشكال خاص فيما لو حاجى بالف وأوصى لاخر بثلث ماله لا فيما اذا أوصى بعق عبده لعدم التخيير ويقال المراد بقوله أو يحجابه أن يوصى له بان يحجابه بقر ينتمى و يأتى ولفظ الشارح صريح في ذلك (قوله أى قوله بمثل نصيب ابنه) جعل السندى الضمير راجعاً للموصي حيث قال وصار هذا الموصي عند فقده ابنه كما لو أوصى بنصيب ابن لو كان اه أى لو فرض وجوده (قوله فله العشر محجتي) لعله التسع كما هو ظاهر ثم رأيت في المجتبى قال فله التسع (قوله وذ كرفي الهداية ما يمنع الزيادة والنقصان زيلعي) عبارة الزيلعي والمروى عن أبي حنيفة أن السهم عبارة عن السدس نقل ذلك عن ابن مسعود وعن اياس وقال في الجامع الصغير له أخس سهام الورثة الا أن

يكون أقل من السدس فينشد يعطى له السدس وقال في الاصل انه أخس سهام الورثة الا أن يكون أكثر من السدس فلا يزاد عليه جعل السدس لمنع النقصان في رواية الجامع الصغير ولا يمنع الزيادة وجعله لمنع الزيادة في الاصل ولا يمنع النقصان وذ كرم في الهداية ما يمنع الخ (قوله) فاما أن صاحب الهداية اطلع الخ) ما ذكره في الهداية لفظ القدوري في مختصره قال الاقطع في شرحه هذا الذي ذكره قول أبي حنيفة وزفر وعن أبي حنيفة رواية أخرى له أخس سهام الورثة الا أن يكون أكثر من السدس فيكون له السدس اه من زبدة الدراية ونقله في الغاية عن البزدوى (قوله) لان بيت المال بمنزلة ابن الخ) هذه العلة لاتفيد المدعى وقدر أيتها كذلك في الاختيار (قوله) وحرره نقلا في أول الفصل ٣٧ من الفصولين قال أوصيت له بشئ من مالى أو بقليل أو يسير من مالى ينقص عن النصف اذا شئ واليسير في العرف يستعملان استعمال القليل والقلة والكثرة تعرف بالمقابلة فلو أعطى نصفاً لم يكن الموصى به قليلاً بمقابلة الباقي بخلاف ما دون النصف وكذا في الاقرار الا أن الخيار فيه للمقرو وفى الوصية لورثة الموصى ولو لم يكن له ورثة فالخيار للسلطان يعطى ما شاء ما دون النصف ولو قال في الوصية أو الاقرار بجزء من مالى يجوز النصف لزيادة اذا الجزء يطلق على النصف وأقصى ما يطلق عليه هذا الاسم النصف ولا غاية لاقلة ولو أوصى بطائفة من ماله والطائفة اسم للعض من الجملة وقديقل وقديكثر فالبيان للمقرو والمودى ولو ما تباين وارثهما ولو لا وارث بين السلطان والبهض كالطائفة اه (قوله) تقديماً للوصية على الميراث الخ) والمال المشترك انما يملك الهالك على الشركة لو استوى الحقان اما اذا كان أحدهما مقدماً على الآخر فالهالك يصرف الى المثرخر اه زيلعى (قوله) فان كان عيناً كثلث غنمى الخ) لا يصح جعله تمثيلاً للعين بل هو يصلح تمثيلاً للتويع المعين ويدل لذلك عطف النوع المعين على العين في كلام المصنف الدال على المغايرة وان حكمهما واحد لوجود التعيين فمهما ولعل مراده بالعين ما يشمل النوع (قوله) الشارح لتعلقها بالعين الخ) ظاهر فيما اذا أوصى بعين وكذا فيما اذا أوصى بنوع موجود عنده فانه كاه أوصى بثلاث العين التى صدق عليها ذلك النوع اه من السندى (قوله) حزمه الخ) لعله أخذ من تقديمهم له المفيد اعتماده وعدم فى الملقى عدم الاحقة أيضا فدل على اعتماده (قوله) قد بناج الى الفرق هنا) لعل عن أبي يوسف روايتين فعلى ما هنا جعل الفقراء والمساكين قسماً واحداً وعلى ما مر فسمين رحمتي (قوله) بناء على قسمة الرقيق وعدمها) فالامام لا يرى قسمة الرقيق فيكونان كبنتين مختلفين وهما يريانها قصارا كالدرهم المتساوية اه منه (قوله) أى بسبب ما توقف فيه الشارح الخ) نسخة الخط انما قال به لأن ما ذكره ابن الكمال اشكال على المسئلة السابقة لكن يفهم منه جواب ما توقف فيه الشارح اه لكن فيه أن ما قاله ابن الكمال لا يعلم منه جواب الاشكال وانما يعلم بما قاله المقدسى فالمعين حينئذ أصل نسخ الطبع (قوله) المصنف ولا جنبي ووارثاً رقاتل له الخ) ما ذكره المصنف من صحة الوصية للاجنبي بالنصف وبطلانها للقاتل انما يظهر على قوله - ما لا على قول أبي يوسف التماثل بعدم جوازها للقاتل وان أجازت الورثة (قوله) أى بعدم موت الموصى) الظاهر أنه غير قيد وان كان المذكور في عبارة الجامع الصغير أن الهلاك بعدم موت الموصى كان نقلها فى الزينة قول الشارح - وهو الخوارج أى بالمعنى الذى عن الطورى وما قاله الشارح هو المذكور فى الدرر والهداية وفيه أن الخوارج بهذا المعنى لم يزل بالتساع والتسليم ولو قيل المراد بالمانع المانع من الحجة وهو الجهة الطارئة الموجبة للمنازعة وانما زالت بالتساع والتسليم للموصى لهم فزال وجود الورثة لحقهم يستقيم الكلام حينئذ

ثم رأيت في الغاية مانصه وانما بطلت بجهالة طارئة توجب منازعة وهي تحتمل الزوال بالتسليم من الورثة اه
(قوله) مفهومه أن الاقرار قبلها لا يصح الظاهر ما قاله ط انه قبلها كذلك اه ولو أثبت الموصي له
 الوصية في وجه أحدهما بعدها والآخرا غائب يأخذ منه النصف سندی عن المسوط

(باب العتق في المرض)

(قوله) على أني ضامن لك بخمسمائة من الثمن الخ وجهه أن هذا من باب الزيادة في الثمن وهي جائزة
 من الاجنبي بخلاف ما اذا لم يقل من الثمن حيث لا يلزمه شيء كافي متفرقات البيوع من الكثر **(قوله)**
 لا يظهر بهذا التعليل الفرق بين العتق والجح الخ بل هو ظاهر فيه وكأنه قال بخلاف الجح فان القرية فيه
 واحدة لا تتفاوت بكثرة النفقة وقتلها اذ هو اسم لافعال مخصوصة هي ولا تتفاوت في ذاتها **(قوله)** ولا
 يرجع لان الوصية بعتق عبد غير مان فقد خالف قال المقدسي بعد الفرع المذكور المعزول ولو الجح
 فيه بحث لانه ليس ملكه فكيف يصح عتقه وليس بطريق النيابة للمتألفه قليلا **(قوله)** على ما قرره
 صاحب الهداية من ذكر الخلاف الآتي بل لا يظهر أيضا بناء الخلاف في الثانية على الخلاف في الاولى
 على تعبير الهداية بل الخلاف مبتدأ على كل من التعبيرين كما هو ظاهر من حكايته في الاولى على الوجه
 المسطور فيها ومن الثانية على الوجهين المسطورين فيها

(باب الوصية للأقارب وغيرهم)

(قوله) وصوابه واخوتها الخ لاداعي لهذا التصويب فان الصهر يعم الذكور والاناث فاشار بلفظ
 الاخوات لذلك كما لا يشترط في قرابتهم لها جهة الام والاب بل ما يعمهما **(قول المصنف)** بشرط موته
 وهي منكوحته أو معتدته من رجعي هذا فيما لو أوصى في حياة زوجته وبقائها في عصمته والا
 فلا وأوصى لصهره وهو مطلقة أو ماتت قبل الايضاء ولم يكن له صهر غير ذلك فلا يشترط فتأمل انتهى
 سندی **(قول الشارح)** صوابه جويرية وكذلك ذكر هذا التصويب الزيلعي في تخريج أحاديث
 الهداية وان تبع ما فيها في شرح الكثر لا أن يثبت نقل هذه القصة في حق صفية أيضا ثم رأيت عبارة
 الشرنبلالي كما نقلها المحشي ثم ذكر مانصه قلت لكن جزم العيني بأن قوله في الهداية صفية وهم وصوابه
 جويرية يخالفه ما قال في الخصائص النبوية لابن الملقن أعنى صلى الله عليه وسلم صفية وترز وجها وجعل
 عتقها صداقها كما ثبت في الصحيحين وفي رواية من حديث ابن عمر أن جويرية وفع لها مثل ذلك لكن
 أعلمها ابن حزم بيعقوب بن حميد بن كاسب وهو مختلف فيه لا كما جزم بتنقيضه اه **(قوله)** وفيه أنه لا يظهر
 الالوفال أو صيت لآل عباس مثلاً يدفع بان المراد بالاضافة النسبة لا اللفظية **(قوله)** عبارة الاختيار
 وان كان لا يحصون في هذا تأمل فان الوصية اذا كانت لمجهول لا تصح الا اذا كان في اللفظ ما يدل
 على الحاجة والا كانت باطلة الا اذا كان الموصي له ممن يمكن احصاؤه فتكون عليه كاله تأمل ثم رأيت
 في الاختيار ما به يظهر الوجه حيث قال عقب قوله وان كانوا لا يحصون لان اسم القرابة يتناولهما والوصية
 للغنى القريب فريبة لانه صلة الرحم اه فعلى هذا تكون نظير الوصية للفقراء تأمل وفي السندی عن
 النارخاويه الوصية للقرابة اذا كانوا لا يحصون اختلف المشايخ في جوازها قال محمداهما باطلة وقال
 محمد بن سلة انها جائزة وعليه الفتوى **(قوله)** استشكله الزيلعي بأنه جمع نسب الخ يندفع الاشكال
 بان استعمال المفرد خاص بقرابة الاب والجمع عام للقرابتين بحسب الاستعمال بدون نظر لغتي مفردة

تأمل (قول) وقال كل من يجمعه وایاه أقصى أب في الاسلام) قيل ما ذكراه كان في ذلك الزمن حيث لم يكن في أقرباء الانسان كثرة وأما في زماننا فقبهم كثرة لا يمكن احصاؤها فتصرف الوصية الى أولاد أبيه وجده وجد أبيه وأمه وأولاد أمه وجده وأمه ولا يصرف لا كثر من ذلك اه سندی عن الزيلعي ومثل هذا البحث يقال فيما لأوصى لآله تأمل (قول) وعلى الاول لا يخالفه) لكن يحتاج للفرق على قول الامام حيث اكتفى بالصرف لواحد من الفقراء أو المساكين هناك واشترط ههنا اثنين فصاعدا (قول) وبهذا توجه ما بحثه بعضهم الخ) فيه أن المراد بالوارث وارث الموصي فإذا أوصى لقريب فلان يشترط كونه غير وارث للموصي لهذا الحديث (قول) الظاهر تقييده بما اذا ولده لا قل من ستة أشهر الخ) مقتضى ما تقدم للمعنى أن يقال الظاهر تقييده بما اذا ولده لا قل من ستة أشهر من وقت موت الموصي اذا العبرة لما اذا كان الموصي له غير معين بإشارة ولا تسمية تحقق وجوده عند موت الموصي لا عند الوصية (قول) فلو وجد اثنين فلهما الخ) أي من جهة واحدة لا من جهتين فانها تبطل (قول) الشارح فينبغي أن يكون القول بطلان الوصية الخ) قد يقال ان هذه الوصية باطلة ولو قلنا بعدم كراهة التطيين وذلك أن الوصية تعتمد التملك أو القرابة والوصية به ليست واحدة منهما فلا تصح وحيث لم يذكر أحد من أهل المذهب القول بصحة هذه الوصية علمنا أن بطلانها محل اتفاق حتى على القول بعدم كراهة التطيين تأمل (قول) وفي كونه مما أحيز الاستحجار عليه تأمل) في السندی قلت ومن تحقق قوله صلى الله عليه وسلم اقرؤا يس على موتاكم وحله على حقيقة ته دون مجازه وهو المحتضر وكذا اقراءته صلى الله عليه وسلم أول البقرة وخاتمتها على المقبور والامر بذلك وسؤال التثبيت للميت أيضا لم يتوقف في جواز الايصاء بنحو ذلك لا تانقيس الايصاء من الميت على أمره عليه الصلاة والسلام ولا أدري الى الآن فارقا بينهما وليست الضرورة في تعلم كل الفقه وكل القرآن لكل شخص فلن أجاز أن يقول بالانسان لم جواز ذلك للضرورة بل هو مطلق وقد أقرأ أهل السنة والجماعة بوصول نواب القراءة والصدقة للميت عن أهله اليه فربما كان الميت مضطرا الى ما يهدي له من الطاعات والوارث أو الوصي لا يمكنه القراءة بنفسه فعند ذلك تحقق الضرورة في جانب المستاجر وفي جانب الميت اه ثم رأيت في تفسير الألويسي من آخر تفسير الكهف ويدخل في العموم أي عموم الاشرار قراءة القرآن للموتى بالأجرة فسلأواب فيها للميت ولا للقارئ أصلا وقد عمت البلوى بذلك والناس عنه غافلون واذا نبهوا لا ينتبهون اه

(باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة)

(قول الشارح ويكون محبوسا على ملك الميت الخ) أي تكون العين باقية على ملكه موقوفة على حاجته مشغولة بتصرفه فتحدث المنفعة حيث تدعى ملكه فتجاوز الوصية به لانه أوصى بما يملكه (قول) ولعل هذا هو المراد من قول الاشياء ان التبرع بالمنافع نافذ من جميع المال) أي أنه لا تعتبر قيمة المنفعة بل الوصية نافذة وان كانت تبلغ أكثر من الثلث بعد أن كانت العين التي أوصى بها مقدار الثلث لكن ما ذكره عن الاشياء عزاء للفتاوى الصغرى وذ كر أن ظاهرا ما في تلخيص الجامع الكبير يخالفه وأن الزيلعي صورها بان المريض أعار من أجنبي والمنصوص عليه أنه اذا أجز باقل من أجر المثل فله ينفذ من جميع المال اه فما استظهره مخالف لتصور الزيلعي (قول) أي من حيث الزمان) والمهاياة من حيث المكان هي المرادة من قول المصنف تقسم الدار أثلاثا للاحق للموصي له في ذاتها حتى تكون

قسمه افراز بل في المنفعة فهي قسمه انتفاع (قوله وفي رواية عن الثاني: قسم ليستغل ثلثها) تقدم في كتاب الوقف جواز قسمته مهايأة ولو موقوفاً للغلة ومعلوم انه أخو الوصية وظاهره اعتماد هذه الرواية (قوله مخ ملخصاً) في الهندية كل جواب عرفته فيما اذا أوصى بخدمة عبده سنة فهو الجواب فيما اذا أوصى بغلة عبده سنة أو سكنى داره سنة أما ان عين السنة أو لم يعين إلى آخر ما ذكرناه في الخدمة من قول الشارح لان المنفعة ليست بمال على أصلنا الخ؛ وذلك لان المالبة لا تسبق الوجود وبعد الوجود لانه بقى الاحراز والمنافع تتلاني كما وجدت وفي تملكها بالمال يلزم احداث صفة المالية فيها لاجل تحقيق المساواة في عقد المعاوضة ولا تثبت هذه الولاية أعني احداث صفة المالية في المنافع الا لمن يملكها تبعاً في ضمن ملك الرقبة أول من تملكها بعقد المعاوضة كالأجرة ذاته يجوز للمستأجر أن يورج العين ويكون مملوكاً للمنفعة بالصفة التي ملكها فأما من ملكها بغير عوض مقصودة لا يجوز له أن يملكها به لانه يكون مملوكاً أكثر مما تملكه معنى فافهم اه من زبدة الدراية (قوله بخلاف الوقف فانه أعم الخ) الذي تقدم في كتاب الوقف أن المصرح به أن الواقف اذا أطلق الوقف كان للاستغلال (قوله فينبغي أن يجري الخلاف في الوقف من باب أولى) أي أنه اذا ثبت الخلاف في الوصية مع أنه يشوب بالسكنى مقصوداً لموصى ثبت فيه أيضاً بالاولى لانه أعم من كون الانتفاع بالسكنى أو الغلة لكن فيه أن كونه أعم يقتضي أنه السكنى اتفاقاً ولا يقتضي جريانه فيه بالاولى وقوله وحاشا للنزاع الخ فيه تأمل لان مفاد كلامهما الاتفاق على أن الوقف أولى إلا أن ابن وهبان علق ذلك بأن الخلاف في الوقف لم ينقل وابن الشحنة ذكر أن الخلاف فيه أولى لانه أعم (قوله واختلف في عكسه والراجع الجواز) ترجحه الجواز لا يكون أقوى من تعحيح الظهير بغيره مع التعبير عنه بلفظ الفتوى مع أن الشرنبلالي ليس من أهل الترجيح ولم يستند في ترجحه للجواز لنقله ممن هو أهل به بل استند فيه لبعض عبارات داله عليه كما يظهر ذلك للناظر في رسالته (قوله لعدم ملائمة لقوله بعده وأهله في موضع آخر) لعل الاحسن ما جرى عليه ح ويكون حينئذ في كلامه اشارة الى أن الشرط كون مكان الاصل غير الكوفة لأن الشرط كونه وأهله معاً في غيرها كما يوهم ذلك تعبير الهداية والمراد بكون الكوفة مكان المرسى له أنها محل اقامته ومكان أهله غيرها والملاءمة متفقة مع عود اسم الاشارة للمذكور قبله (قوله والذرق أن الترخا سم للموجود الخ) أي الموجود وقت التملك وهو وقت الموت وان كان معدوماً وقت الايجاب (قوله ولو راضوا على شيء دفعوه اليه الخ) قال العلامة المقدسي رحمه الله هذا النزول عن الوظائف بمان (قوله والفرق أن القياس يأتي بملك المعدوم) هذا الفرق غير ظاهر في غلة الغلام أي أجرته فانه لم يرد فيها عقد يجوز تملكها تأمل (قوله لان بابها أوسع) هذا لا ينسب على قول الامام وانما ينسب على قولهما فان عقد العامله مشروعة عندهما لا عند المسئلة هنا ما اتفقوا عليه وديف يبنى دليلها على ما اختلفوا فيه فتأمل اه طوري

فصل في وهاب الذي وغيره (قوله كما اذا أودى للمغنيات والناسبات) أي بدون تعيين والاجازت وكانت عليك (قوله وان لمعينين جازاً جاعاً) لكن لا يمكنون من احداثها في موضع لا يملكون الاحداث فيه (قول الشارح لانهم يسكنون الخ) فعلى هذا اذا شرط عدم سكناهم وعدم الدفن يسخ عنه في موضع يجوز الاحداث فيه قول الشارح نافذة عندهما أي يصح منه ما يصح من القوم الذين انتقل اليهم اه زياد (قوله لان الصحيح والاصح صدقان) فيه بحث فانهم اذا قالوا والله حق فهو في مقابلة الخطا

بخلاف الصحة المفهومة من الحكم بالاصحية بالالتزام اه ساعدى لكن ما قاله هو الغالب (قوله على ما قدمه عن الاختيار الخ) ما قدمه عن الاختيار لا يفيد صحة الوصية هنا لما تقدم عنه أيضا أن الوصية للغنى القريب قرينة لأنها صلة الرحم اه وهذا كيف تصح كلها للفقراء مع أنه أشرك معهم الاغنياء فالظاهر عدم صحتها أصلاً بالنسبة للنصف نصيب الاغنياء ويرد للورثة (قوله ويشكل عليه ما صرحوا به من أن السقاية الخ) يدفع الاشكال بأن السقاية ونحوها القصد بها القرينة لا احتياج الكل لذلك فلذا استوى الغنى والفقير فيها بخلاف ما لا كلام فيه فإن القصد به ما إذا لم يكن فيه معنى القرينة تأمل (قوله وهل هذه الشروط الخ) ما ذكره من العلة يقتضى أنه راجع للقسمين تأمل (قوله ببقى لأوصى بكفارة صلاته الخ) الظاهر عدم الاجزاء لانه قبضها بعد الموت واستهلكها فصارت ديناً فلا تصح نية الكفارة فيها تأمل (قوله الشارح تسمع ولا تبطل بالتأخير الخ) أى إذا لم تطل مدة السكوت كما فى غير هذه الدعوى تأمل (قوله لانهم لما ماتوا لم يجد الوصى نفاذا فيهم الخ) فيه أنه حيث لم يجد الوصى النفاذ فبين مات تبطل الوصية فيما عينه ويعود للورثة لا للفقراء فان حقهم فيما بقى بعد الوصايا لا فى شئ منها

(باب الوصى)

(قوله ظاهره انه ينعزل وان لم يبلغه العزل بخلاف الوكيل) والفرق بينهما ما ظاهره فان الوكالة قد تمت بمجرد التوكيل بخلاف الوصاية لتوقف تمامها على الموت اذ لا يملك التصرف قبله (قوله المصنف ولو الى وصى وعبد غيره وكافرو فاسق بدل بغيرهم) فى البرازية من الفصل التاسع فى نصب الوصى عن أدب القاضى ولو برهن أن الميت أوصى اليه ان المدعى عدلاً مرضى السيرة مهتدياً فى التجارة يقضى به وان عرف بالفسق والخيانة لا وان عرف منه ضعف الرأى وقلة الهداية فى التصرف يقضى بوصايته و يضم اليه غيره مشرفاً أميناً وكذا لو لم يظهر منه فسق لكنه اتهمه يضم اليه آخر اه وقال فى شرح مسكين و شرط فى الاصل أن يكون الفاسق متهماً مخوفاً عليه فى المال اه ونقل أبو السعود عن المجتبى تعليله بأنه قد يفسق فى الافعال ويكون أميناً فى المال (قوله لان الكبير بيعه) لعسل حقه منعه كما هو عبارة الزيلعى (قوله يؤخذ مما ذكره أنه ليس للوصى اخراج نفسه بعد القبول) لكن فى أنفع الوسائل وغيرها قال متولى الوصف من جهة الواقع عزلت نفسى لا ينعزل الا أن يقول له أو القاضى فيخرجه اه وسيأتى فى الفروع عن البرازية ما يفيد أن الوصى من قبل الميت كذلك وتقدم للشارح فى باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل أن وصى الميت لا يملك عزل نفسه بلا عزل قاض (قوله يمكن التوفيق الخ) هذا التوفيق واضح مما قبله ولا يتوهم معارضة تأمل (قوله الا اذا أجاز صاحب الخ) عز هذا الفرع فى المنح للجوهره والذى فى الدرر قيسل الوكالة بان خصوصية مانعه فان تصرف أحدهما يعنى الوكيلين بحضرة صاحبه فان أجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائباً فاجاز لم يجز ذكره الزيلعى اه وقد تقدم الوجه فى الوكالة وعلى هذا يحمل ما فى المنح على ما اذا حضر الوصى الآخر (قوله بالانفراد الخ) حقه بعدم الانفراد الخ (قوله الشارح أما لو كانا من جهة قاضين من بلدين فينفرد أحدهما بالتصرف الخ) قال الرحتى هذا مشكل لان القضاء يتوقف بالزمان والمكان والقاضى فى بلدة لا يملك نصب الوصى فى أخرى ولا يمكن أن يكون الميت فى بلدين فاذا نصب القاضى الذى هو فى بلدة الميت وصياً عنه ينبغى أن يكون هو المعبر دون الذى فى بلدة أخرى فانه هو الذى يتصرف فى ماله عند عدم من يقوم عليه لا قاضى

البلدة الاخرى تأمل اه قلت قد مر أن بعض العلماء إنما يعتبر النصب من القاضي الذي في بلدته المال دون الميت وبعضهم بالعكس فعلى هذا اذا مات الميت في بلدة وماله في بلدة أخرى ونصب كل من القاضيين وصيا فلا يكون مشكلا فتأمل اه سندی (قول) وفي قوله فكذا انائبه نظر ظاهر الخ يجب أن المراد أنه ليس نائبا من كل وجه بل سماء نائبا لانه استفاد الولاية من جهته وهو عاك التصرّف وحده فكذا من استفاده من جهته اه سندی (قول) والظاهر تفاديه لوالغيبة منقطعة أى واذا لم تكن منقطعة فتصرفه موقوف على اجازة وصى الميت على ما أفتى به في الخيرية لكن يخالفه ما تقدم عن المقدسي في الشهادات من باب القبول وعدمه حيث قال (فائدة) قضى بشهادة قظهر واعبيداتين بطلانه فلو قضى بوكالة بينية وأخذ ما على الناس من الديون ثم وجد واعبيد الم تبرأ الغرماء ولو كان بمثله في وصاية برئوا لان قبضه باذن القاضي وان لم يثبت الايصاء كاذنه لهم في الدفع الى ابنه بخلاف الوكالة اذ لا يملك الاذن لغريم في دفع دين الحى لغيره ثم قال فعلى هذا ما يقع الآن كثير من تولية شخص تصرف وقف فيتصرف فيه تصرف مثله من قبض وصرف وشراء وبيع ثم يظهر أنه بتغير شرط الواقف أو أن انتهاء باطل ينبغي أن لا يضمن لانه تصرف باذن القاضي كالوصى فليتأمل قلت وتقدم في الوقف ما يؤيده سائحاني اه (قول) ولا ينصب القاضي وصيا مع وجوده الخ) تقدم في الوقف أن الناظر اذا غاب مسافة القصر يقيم القاضي مقامه ناظرا مؤقتا والوصايا والوقف أخوان (قول) فيما اذا أوصى بعق عبد مجانا أو بديل وقدمه (قول) قيده لانه لا ينفردي قبض وديعة الميت) مقتضى ما نقله مكى عن الخانية أنه الانفراد (قول) ورد عن المبيع يبيع الخ) في السندی عن الهندية ومنه ارد عن المبيع بعيب كالو باع الميت عبدامعيا وأوصى الى رجلين في ماله فبرهن المشتري على أحد الوصيين بأن العبد معيب بعيب متقدم وحكم القاني برد العبد كان لذلك الوصى دفع ثمن العبد الى مشتريه ولو بلاذن الآخر (قول) وما في شرح الوهبانية من أنه ليس له الاقتضاء لا يخالف ما هنا الخ) ذكر في الجامع الصغير فصل التقاضى على هذا الخلاف أيضا قال مشايخنا التقاضى في عرف ديار محمد اقتضاء الدين وهو على الخلاف وأما في عرفنا فالتقاضى هو المطالبة وأنه بمعنى الخصومة فيكون على الوفاق اه فالحاصل أن الطلب ان كان بمعنى الخصومة فلكل منهما الانفراد والا فليس الطلب لاحدهما عند الامام اه سندی (قول) وعن أبي حنيفة لا ينفردي بالتصرف الخ) قال في الحاوى وبه نأخذ كما نقله السندی عن اليرى ومثله في حاشية أبي السعود عن الحاوى (قول) وفيها وكذا اذا أوصى اليهما ومات فقبل أحدهما الخ) وفي الفصل الخامس من الخلاصة لونا طيب المر يض قوما اجتمعوا عنده وقال لهم افعلوا كذا بعد موتى من الاعمال التي يصير الرجل بها وصيا فالكل أوصياء ولو سكتوا حتى مات المر نضر ثم قبل بعضهم دون البعض ان كان القابل اثنين أو أكثر صار اوصيين وان كان واحدا يرفع الامر الى القاضي حتى يضم اليه آخر كانه أوصى الى رجلين لا ينفردي أحدهما الا في أشياء معدودة اه وقد نقلها المحشى أول الباب عن الخانية (قول) هذا خلاف ما يقتضيه التعليل المذكور آتقا) هو ما قدمه أن رأى الميت باق حكا برأى الخ لكن هذا من دفع بانه حيث كان القاضي يتظر لمن لا يستطيع النظر الى نفسه صار تفويضه كتفويض الميت الموصى كما أن رأى الوصى الميت باق حكا برأى من يخلفه (قول) ثم هذا اذا لم يعين المصروف الخ) وهو مقيد أيضا بما اذا لم يوص الميت منهما لاحد والا فلا تبطل كما يفيد ما ذكره الزيلعي عند قوله ووصى الوصى وصى في الترتين حيث قال وقال الشافعي لا يكون وصيا في تركة الميت

الاول لان الميت رضى برأيه ولم يرض برأى غيره ولا نسلم أنه لم يرض برأى من أوصى اليه الوصى بل وجد ما يدل عليه لأنه لما استعان به في ذلك مع علمه أنه تعثر به المنية صار راضيا بإيصائه الى غيره لاسيما على تقدير حصول الموت قبل تميم مقصوده وهو ثلاث في ما فرطوافيه اه وفي آخر أدب الاوصياء قال لوصيه تصدق بالضيعة على من شئت فمات الوصى قبل المشيئة قال الحلبي لوصى الوصى أن يتصدق بها على من يشاء ومثله عن القاضي علاء الدين المروزي قال لان مشيئته كمشيئة الوصى **(قوله)** وان قال في تركه الاول فهو كما قال عندهم هذه الصورة مبنية على غير ظاهر الرواية كما يفيد ما نقله السندى ونصه قال في المحيط واذا أوصى الوصى الى رجل في تركه نفسه صح وصار وصيا في تركه موصيه أيضا وكذلك اذا أوصى الى رجل في تركه موصيه صار وصيا في تركه نفسه أيضا عندنا في ظاهر الرواية كما في الاختيار والوصى في نوع وصى في الانواع كلها عندنا وعن أبي يوسف ومحمد أنه اذا قال جعلتك وصيا في تركي فهو وصى في تركه خاصة هكذا ذكر الامام نجم الدين النسفي انتهى اه سندى **(قوله)** ويمكن أن يخص ما ذكره الشارح بغير هذه الصورة الاخيرة لا يتأتى هذا في عبارة الشارح فانه نص عليها بخصوصها **(قوله)** أن الورثة لو صغار فالوصى بيعهما الخ أي على قول المتأخرين ويظهر عما هنا أن الوصى لا يملك قسمة العقار عن القصر مع الموصى له فان الاصل أن من ملك بيع شيء ملك قسمة هندية وغيرها **(قوله)** أما لو قسم بأمر جاز فلا يرجع أي فيما يملك القاضي قسمته **(قوله)** الظاهر أن المراد بالهلاك ما يعم التصديق أي وهلاكه والافئوخ ذمتهم **(قول الشارح)** وقال محمد في الثلث لان البيع لتنفيذ الوصية فأخذ حكمها ومحلها الثلث **(قوله)** ولم يشتر لنفسه الخ لا حاجة اليه في المسئلة كما هو ظاهر **(قوله)** لانه يمكن التصرف الخ حقه لا يمكن الخ كما هو عبارة الزيلعي **(قوله)** وهل يضمن الوصى الغبن الفاحش الظاهر نعم الظاهر عدم ضمانه كما تقدم فيما لو أجره القيم بأقل من أجر المثل فان المستأجر يلزمه عمامه لا الناظر **(قوله)** لا حاجة اليه لتصريح المصنف به قد يقال انه ذكره تقييداً لما سبق في المتن حيث لم يقيد بالصغير تأمل **(قوله)** المصنف وفي القيمة وقع الشراء اه وفي السندى اذا اشترى اليتيم بالغبن الفاحش لا ينفذ شراؤه على اليتيم وانما ينفذ على الوصى **(قوله)** فلعل القيد اتفاقي لا يتأتى كون القيد اتفاقياً في عبارة الشارح حيث قال لا من نفسه **(قوله)** لانه لا يقبل القوامة ظاهراً الا بالحر والمعهود كالمشروط وحيث كان الآن لا عهد لا يجب أجر للناظر بدون جعل من القاضي أو شرط اذا كثير من النظر يتولى بدون أجر ومن يطلبه قليل تأمل **(قوله)** والا صار غاصباً ضامناً أي فان الضمان متحقق ولا بد من الدفع الى المقر له أو المنع الا أنه بالدفع اليه يرتفع اثم الغصب فيكون بارتكابه أولى **(قوله)** فيؤخذ بجميع ما أقربه من حصته هذا في اقراره بالدين وفي اقراره بالغبن انما ينفذ في نصيبه منها **(قوله)** أي في يده ليس بقيد وقوله وهذا اذا الخ غير مسلم فان الكلام في عدم سماع الدعوى لافي عدم صحة الاقرار وذكر في أدب الاوصياء من فصل الدعوى اذا أقر الوصى بعين آخر ثم ادعى أنها للصغير لا تسمع دعواه وفي محاضر القاضي جلال الدين أن من أقر لغيره بعين فكأنه لا يملك الدعوى لنفسه لا يملك أن يدعيها لغيره وكالة أو وصاية اه **(قوله)** من جهة الخ حقه من غير جهة الخ ثم رأيت في أدب الاوصياء من فصل الاباق بزيادة لفظ غير قبل لفظ جهة **(قوله)** والاصل فيه أن أضاعف الوصيين الخ انظر هل لوصى الام مثلاً تصرف مع غيبة الورثة الكبار فانه لم يعلم من هذا الاصل والظاهر أنه يملكه لانه من الحفظ وهو يملكه

(فصل في شهادة الاوصياء)

(قوله فيستثنى تكفيها بلاذن مطلقا) أى كفن المثل أولا (قوله ولو نكده من الزكاة) لعل لو شرطية وجوابها محذوف تقديره يصدق كما يظهر ثم رأيت في أدب الاوصياء من فصل الاتفاق ما يوافق ما نقله ونصه ذكر في الايضاح وواقعات الناطق والخاتمة والخلاصة أنه لو نكده الوصى عن الكفن من ماله يصدق اذا كان المثل أى كفن المثل وفي الخلاصة وكذا لو كفته الوصى من مال نفسه يعنى بنيا ب نفسه وأراد الرجوع فإنه يصدق ويرجع بثمنه في مال الميت وفي الوجيز ان الوصى لا يصدق في ثمن كفن المثل الا بينة وكذا لو نكده من الزكاة اه والذي رأيت في الخلاصة في الفصل السادس من تصرفات الوصى أنه يصدق في كفن المثل وكذلك لو كفته من ماله وأراد الرجوع فله ذلك وكذا لو اشتراه من ماله أن يرجع اه والذي رأيت في الوجيز من باب تصرفات الوصى الوصى اذا نكده الوصية من مال نفسه يرجع في المختار الوصى يصدق في كفن المثل وكذا لو كفن بماله يرجع وكذا الوارث اه (قوله فالمناسب للشارح حذف قوله من الاتفاق) ولعل مراد الشارح بالاتفاق الاتفاق في مهمات الصغير من كسوة وجناية عبد ونحو ذلك فيصح الاستثناء (قوله وظاهر هذا ترجيح قول محمد) لم يظهر هذا الترجيح مما قاله (قوله ظاهره ولو أقر اليتيم بالجناية) خلاف الظاهر بل الظاهر حيث تصدق الوصى كافي بمسئلة الدين السابقة بل قول الشارح اذا كان له دين أو عليه الخ ظاهر اطلاقه أن له النصب فيهما ولو مع حضور الوارث وهذا رواية في المسئلة ففي نور العين من الفصل السابع والعشرين للوارث مخافة من ديون الميت وله قبضه ولو لم يكن الميت مديونا له وصى أولا ولو مديونا بخصاصم ولا يقبض الا الوصى ولو أدى مديون الميت الى الوصى يبرأ أصلا ولو دفع الى بعض الورثة يبرأ من حصته خاصة وفيه أيضا وللقاضى نصب وصى ليدي عليه لو وصى الميت أو وارثه غائبا ويكتب في نسخة الوصاية ووصيه غائب مدة السفر وذ كر أن له ذلك ولو لم يكن الوارث غائبا في رواية اه فتحصل أن هذه المسئلة فيها ثلاث روايات مع ما نقله عن الجوى من اعتبار الانقطاع ثم رأيت في تنوير الاذهان أن ما ذكره في الاشياء من مسئلة ما اذا كان على الميت دين مشروط بامتناع الوارث الكبير من البيع للقضاء وقال قيد الخصاص نصب الوصى بما اذا كان على الميت دين وله وارث كبير غائب غيبة منقطعة اه ومن هذا تعلم أن المسئلتين الاوليين في كلام الجوى ليستا مستقلتين بل كل منهما يدل أنها تنقيس لما نقله عن الاشياء (قوله بان كان في بلد لا تصل اليه القوافل) ظاهره وان كان يصل اليه في البحر اه سندی (قوله والتبع يتنق الحصر) وفي نور العين من آخر الفصل الخامس للقاضى نصب الوصى لو كان الوارث غائبا ويكتب في الصل أنه جعله وصيا والوارث غائب مدة السفر اه (قوله الشارح ولا أن يقبض الا باذن مبتدأ من القاضى) فيه أن هذه المسئلة داخله في صحة التخصيص ثم رأيت الجوى اعترضها فانظره (قوله وتما فيه) قال تما قالوا ماتت عن زوج واخوة فسألوا القاضى أن يبعث أمينا ليحصن ماله الا أنه منهم لقوله بجميع ما في الدار لي لم يتعرض القاضى ولا يبعث أمينا في أشباه ذلك الا في رجل عوت عن صغار ولم يبع أحد شيئا فبيعت أمينا تحفظ للصغار (قوله وبأنهم ترددوا فيما اذا جعله وصيا في ماله على الناس الخ) البراديد غير ظاهر الورود وان مفهوم قوله ولم يجعله الخ عدم التفويض له فيه وهو لا يدل على صريح النهى الذى الكلام فيه تأمل (قوله ولعل ما في الخاتمة أو لا مبنى على قول الخواني) قد يقال لا حاجة لبنائه عليه فان معنى قوله ولم أوص لم أفوض وهو لا يدل على صريح النهى بل على أن التفويض صدر له في كذا لا كذا تأمل (قوله أن الاولى

الاقتصار على الجواب الثاني الخ) فيه أن قصد الشارح بقوله لانها الخ بيان وجه اعتبارها من الكل على هذه الرواية وبيان وجه خروجها عن القاعدة المذكورة ولو اقتصار على قوله ان في المسئلة روايتين لم يستفد الوجه على الرواية الاولى وما ذكره كاف لبيان ما ذكره من صورة الاجارة ونحوها الاعارة وكون هذا الوجه غير جار في صورة الوصية بالسكنى مثلاً لا يضر اذ لها وجه آخر خاص بها وهو أن عدم ضرر الورثة حاصل باشتراط خروج الرقبة من الثلث وبطلان الاجارة سبب لاعتبار الوصية من الكل تأمل (قوله) وبه سقط ما أورد عليه أنه لو أجاز الخ) فيه نظر بل الاعتراض وارد وذلك أن الورثة وان كانوا لا ملك لهم في حياته إلا أن حقهم يتعلق بمجرد مرض موته ولذا لا ينفذ تبرعه بما زاد على الثلث وان كان المثلث له ولا ملك للورثة وإذا قال الرحمتي على ما نقله السندی لأنه لم أنه في حياته لا ملك لهم مطلقاً بل قبل مرض الموت وأما فيه فلم يعلق حق في أعيانه ومنافعه بحيث لا يتصرف فيها إلا بقدر الثلث اه نعم ما ذكره المحنثي عن المحيط كاف لرد هذا الاعتراض تأمل (قوله) أقول وهذا عجيب فان ذلك الخ) هذا أعجب فان مراد البيرى أن القصاص مع كونه ليس بعمال يجري فيه الارث فهذا يمنع الحصر المذكور ومع كونه يورث يصح عفو المريض عنه من جميع المال لأنه ليس بعمال ولعل لفظة العفو زائدة في كلامه وقد عللوا جريان الارث في القصاص بأنه ينقلب مالا أي فهو في حكمه وبهذا يدفع اعتراض البيرى (قوله) وانما يحتاج الى فسخ الحاكم الخ) قال السندی هذا مشكل مع ما قدمه أي صاحب المحيط قيل عبارة التوازل ما نصه الوصى أو الاب اذا باع مال الصغير ثم أقال البيع مع المشتري صحت الاقالة لان الوصى نائب عنه في مطلق التجارة والاب كذلك والاقالة نوع تجارة فتصح منهما على الصغير اه الآن يحمل هذا على صورة ما اذا كان الوصى قد باع شيئاً من مال اليتيم بأكثر من قيمته وقد تقدم للشارح في الاقالة أنه لا تصح الاقالة في بيع مأذون ووصى ومتول اذا كان البيع بأكثر من القيمة (قوله) ذكر ذلك في البرازية الخ) لكن العبارة التي ذكرها عنها بعد شاملة الوصى الميت (قوله) وفي القنية ولا يضمن ما أنفق في المصاهرات الخ) عبارتها ولا يضمن الوصى ما أنفق في المصاهرات بين اليتيم أو القيمة وغيره في ثياب الخاطب أو الخطيبة والضيافات المعتادة والهدية المعهودة في الاعباد وغيرها الخ (قوله) الشارح عند عدم الوصى الخ) بيان لوقت ملك الجدة التصرف في مال الصغير وانما استثنى الجدة لانه لا يملك جميع ما يملكه الوصى اه سندی (قوله) الشارح يملك الاب والجدة قسمه مال الخ) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها بحذف الجدة أصلاً (قوله) هكذا رأيت في نسختي (قوله) وهكذا رأيت في نسخة مصححة منه غير أنه ذكر الواب بدل القام في قوله فينفذ الخ (قوله) وكذا أحد الوصيين لا يملك البيع من الآخر الخ) أي اذا كانا وصيين على اليتيم معاً لا أحدهما على أحدهما والآخر على الآخر وبهذا يسقط ما نقله عن ط

(كتاب الخنثى)

(قوله) وهو اللين والتكسر) أو هو مشتق من قولهم خنث الطعام اذا اشتبه أمره فلم يخلص أمره اه سندی (قوله) الشارح في كل الاحكام) لم يؤخذ بالاحتياط في حق غيره في مسائل الميراث بل الذي عومل بالاحوط هو الخنثى فقط فان مقتضى معاملة من معه به أن يعطى له أقل النصيبين أيضاً تأمل (قوله) تقدم في شروط الصلاة عن السراج أنه لا عورة للصغير الخ) لعل ما هنا مخصص لما تقدم لضرورة

اقامة سنة الختان **(قوله)** فلا ينافي ما حورناه سابقا) بل المتأقاة باقية في مسألة اللبن السابقة فانه يقال فيها ان الاصل في الفروج التحريم واحتمال أنه لبن ذ كرا يرفع هذا الثابت على أن هذا الاصل الذي ذكره محمل تأمل فان الاصل محل تلك الفروج وحرماتها انما هي بعارض تأمل **(قوله)** أي لا يغسل رجلا ولا امرأة) بهذا التفسير سقط توقف ط بقوله وهذا ظاهر في الأثنى أما اذا كان الميت ذ كرا المانع من اطلاع الختنى عليه اذا استرت عورته الخ **(قوله)** ولعله أراد بالواجب ستر عورة الأثنى) هذا التأويل غير موافق فانه عليه يجب النسبية في حق الرجل أيضا مع أنه قال وان كان رجلا الخ ولعل مراده بالواجب الثابت **(قوله)** وطريق معرفته أن تضرب السبعة الخ) يقال لهذه الطريقة طريقة التجنيس وهو جعل الكسر من مقام واحد فالطريق في معرفة التفاوت بين ما أعطى أبو يوسف وما أعطى محمد هو أن يضرب ما أخذ الختنى من تصحيح محمد في تصحيح أبي يوسف أو وفقه وبالعكس ثم ينظر بين الحاصلين

(مسائل شتى)

(قوله) لان تأثير المانع في التصرف الخ) نسخة الخط في التعرق والذي رأيته في المنع في العرق **(قوله)** وان كان متفتتا الخ) لم يعلم مما ذكره المتن وزاده المحشى حكم ما اذا كان طريا قال ط والظاهر أن الخبز طاهر ما لم يسرى في كل أجزائه وان سرى فيها فقتضى ما بعده أن يحكم بالطهارة ان لم يفسد ويحذر اه **(قوله)** وذ كرا المرغيناني ان كان اليابس هو الطاهر يتجنس الخ) يحمل على أن مراده فيما اذا كان الرطب يتفصل منه شيء وفي لفظه اشارة اليه حيث نص على أخذ البلة اه زيلعي أو يقال أنه قول آخر مقابل لما في المتن **(قوله)** قول المصنف فله أخذه ديانته) يظهر أن له الأخذ فضاء أيضا بحيث بعده لا يحكم عليه من قبل القاضي بردئى **(قوله)** قد علمت أن الثاني صحيح الخ) فتحصل أن في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها عدم وجوب التعيين في قضاء الصوم والصلاة مطلقا كما في المتن تانها وجوبه فبهما جيعا وضح كل من القولين ثالثها التفصيل فيجب التعيين في الصلاة التي يجب ترتيبها الا في ساقطة الترتيب ولا في الصوم كما أفاده في المحيط **(قوله)** ولو ترك العشر لا يجوز الخ) أي وكان رب الارض غنيا فلو فقيرا يجوز اه ط عن المفتاح وعليه لم يكن فرق بين الخراج والعشر فانه يجوز ترك كل للعشر لا للغيره وذ كرا السندی أنه يشك كل على ما في المفتاح قولهم ان زكاة الانسان لا تصرف الى نفسه بحال وقال لا يجوز في الخراج ولا في العشر لانهم ما جعلوا للجماعة المسلمين ويرفع الاشكال المذكور بان المراد بالزكاة المحقة **(قوله)** لم يحمله على حالة عدم العجز الخ) ليس في الكلام ما يدل على العجز فيما مضى حتى يمنع الحمل المذكور فان للامام أن يفعل ما ذكره بمجرد العجز في أي سنة وان لم يحصل عجز قبلها فلا مانع من حله على حاله عدمه فيما مضى ووجوده الآن بل هو أولى المحامل كما قال ط تأمل **(قوله)** لان كلا منهما حجة ضرورية) بناء على أن الكتابة انما تعتبر في الناطق للغائب **(قوله)** أقول يمكن ذلك بتعريضه أن المعنى القلاني الخ) وذ كرا السندی أنه رأى في قرية من اليمن رجلا آخرس خلقيا كان رقا ضال للغيل وكان اذا أشار اليه بكتب اسمه كتبه واذا أمرناه أن يكتب الفاتحة كتبها بخط حسن جدا اه وورد علينا آخرس قيل لي انه خالق من بيروت قاصدا للبحر وهو يحسن الكتابة حتى بعض اللغات الاخرنجية **(قوله)** وهذا كله في الناطق ففي غيره (بالاولى) هذا ظاهر في الآخرس وأما المعتقل فلا يظهر فيه عدم اعتبار كتابته الا أن يحمل على

القسم الاول فتعتبر منه لانه صريح بخلاف الثاني فانه كناية ولا يتأتى وجود ما يفسر هامة لعدم الوقوف
على نيته وعدم اعتبار اشارته المفسرة فعلى هذا يكون قولهم بالخالفه بينهما في حكم الكتابة انما هو في القسم
الثاني تأمل ويدل لذلك قول المحشى ثم ان هذا في كتابة غير مرسومة الخ (قول) وظاهره ان المعنون
من الناطق الحاضر غير معتبر لم يظهر وجه ظهوره من عبارة الاشياء (قول) واستثنى العمادى
المريض الخ نصه اذا اعتقل لسان المريض فقبل له أو صيت بكذا وكذا فأشار برأسه أى نعم لم تصح وصيته
الا أن يطول عليه الاعتقال فيصير بمنزلة الآخرس وروى الحسن أن تلك المدة كمدة العنة وفي واقعات
الناطقى اذا أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام فأشار بشئ أو كتبه وقد طال سنة فهو
بمنزلة الآخرس وفي الصغرى مريض قادر على التكلم قيل له أو صيت لهذا بكذا فأومأ برأسه أى نعم لا تصح
الوصية وان كان لا يقدر على التكلم فأومأ برأسه الى رجل ويعرفون أنه يريد الايصاء يصير وصيا وقالوا
فمين اعتقل لسانه يوما أو يومين فقرئ عليه صك وصيته فأومأ برأسه أى نعم ان هذا ليس بوصية منه اه
فتأمل (قول) وعبارة القهستاني فلو أصابه فالج الخ) عبارته على ما رأيت في نسختي متناوשה
(وقالوا في معتقل اللسان ان امتد ذلك) الاعتقال سنة وعنه الى الموت وعليه الفتوى (وعلم اشارته فكنا)
أى المعتقل مثل الآخرس في اعتبار الكتابة والاياء لان عارض الصمت يرجى زواله ساعة فساعة فلا
يعتبر كالانغماء فلو أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام فأشار أو كتب وقد طال ذلك
سنة فهو مثل الآخرس وقال محمد بن مقاتل المريض اذا لم يقدر على الكلام لضعفه الا أنه عاقل فأشار
برأسه الى وصيته فقد صح وصيته وقال أصحابنا لم تصح كفى العمادى اه وبهذا تعلم ما في نقل المحشى
وعدم ورود شئ على القهستاني (قول) ولو شهدوا بالقتل المطلق أو أقر بمطلق القتل يجب القصاص الخ
التسوية بين الاقرار بالقتل والشهادة فيه في وجوب القصاص قول في المذهب وتقدم الفرق بينهما (قول)
نعم تقدم في كتاب الاقرار صريح بالخ) ما ذكره ليس فيه صراحة صحة اسلام المعتقل بالاشارة لانه في
الناطق لا فيه وان كان يفيد دلالة (قول) ظاهره أنه لا عتق ولو بالنية) يحمل على احدى روايتين
عن محمد (قول) والمناسب قول الزيلعي وغيره ما لم الخ) فيه أن المدعى لا بد أن يذكر في دعواه أن المدعى
في يد المدعى عليه لاحتها فالبرهان عليه وعلى الملك شرط للزعم كما هو ظاهر اذا دعوى بهما تأمل وقوف
الشارح لان دعوى الفعل كما تصح على ذى اليد تصح على غيره أيضا) انظر ما كتب في أول كتاب
الدعوى على هذه المسئلة (قول الشارح لو يعلم) وجهه أن المفتي به عدم صحة القضاء بالعلم اه ط
(قول) كالو تحول اجتهاده) حقه لا لو تحول الخ) فان رأيه الأول قد ترجح بالقضاء فلا ينقض باجتهاد مثله
وفي الزيلعي وغيره القاضى اذا قضى بالاجتهاد في حادثة لا نص فيها ثم تحول عن رأيه فانه يقضى في
المستقبل بما هو أحسن عنده ولا ينقض ما قضى من قضائه (قول المصنف له طلب شهود الأصل)
أى مع المدعى ليظهر له وجه لنقض قضاء الأول والا فحضور الشهود وحدهم لا يكفي للنقض (قول) أقول
ويرد عليه ما ذكره الشارح هناك في مسئلة بيع قطيع غنم كل شاء بكذا انه فاسد الخ) يقال الفساد كما
يرتفع بالتاركة يرتفع بصريح الرضا أيضا فان وجه الفساد للبيع الثاني انه بناء على السابق فاذا صرح به
أو وجدت المتاركة لم يوجد هذا البناء اذ بعد العلم بقدر المبيع والتمن مع الرضا بالبيع لم يوجد البناء على الفساد
السابق على أنه لا بناء على الفساد مع ارتفاعه بعلم التمن والمبيع في هاتين المسئلتين (قول) أى وحده الخ)
وعليه تكون هذه خارجة عن موضوع أصل المسئلة فان وضعها فيما اذا خباء ثم سأله عن شئ وهذا يقتضى

بقاءهما في مكان واحد (قول أما بالنسبة إلى الأجنبي فلا الخ) الظاهر إبقاء عبارة الجامع والولو الجلية على العموم الشامل للوارث والأجنبي كما هو ظاهر إطلاقهما ولا يصح تقييدهما بالأجنبي فإن الوارث أولى بالمنع منه ويدل على هذا ما يذكره عن الرملي في وجه الفرق بين الوارث والأجنبي في مسألة المتن حيث اكتفى في حق الوارث بالحضور وقت البيع لعدم معار دعواه ولم يكتف به في حق الأجنبي بل شرط معه مشاهدة تصرف المشتري بقوله الذي يظهر لي في الفرق أن الاطماع الفاسدة الخ (قول وفي فتاوى المصنف إذا ادعى عدم العلم بأنه ملكه وقت البيع يصدق) فيما قاله تأمل فإن جعل سكوته كالاقتصاح يقتضي عدم قبول قوله أنه لا يعلم أنه ملكه نعم إذا كان معذورا يصدق (قول الأولي ذكره بعد الأجنبي الخ) هو المتعين لأولى بناء على ما جرى عليه المصنف أن سكوت القريب والزوج مانع لا على مقابله من أنهما كالأجنبي من اشتراط التصرف أيضا كما يعلم من المنع نعم لو ضمن الوارث الدرك قبل البيع كان هو المانع من الدعوى لا المشاهدة (قول وغيره من الأجانب بالأولى) أي خلافا لما ذكره خير الدين الياس المدني كما نقله السندی عن الرحمتي ناقلا عنه حيث قال الاستثناء راجع لقوله ولو جارا لا لجملة قوله الأجنبي ولو جارا اذ ما في الشارح وسائر الفتاوى يفيد التفرقة بين الأجنبي والجار في الحكم ففي الجار لو رأى التصرف يتمتع دعواه بخلاف الأجنبي فإنه لا يتمتع دعواه ولو رأى التصرف والعلامة خير الدين الرملي في فتاواه ذكر أنه لا فرق وفيه نظر ظاهر اه وقال الرحمتي مراده بالشارح المنع قال وهو ليس نصافي تخصيص الجار إذ يمكن ذكره على سبيل التمثيل اه فواصل ما يستفاد من كلامه عدم الفرق حيث عبارة المنع لا تدل عليه صريحا وكذا عبارات الفتاوى اه سندی (قول فتخصيص الجار بالذكور لانه مظنة انه في حكم القريب والزوجة) لكن كونه في حكم القريب والزوجة لا يقتضي أن الأجنبي غير الجار كذلك فإن ما يعطى للقريب ونحوه لا يعطى للأجنبي غير الجار اه تأمل (قول الشارح هذا ما اعتمدته في الخاتمة) وكذا ذكر أن القول لمن يدعي الهبة في المرض قبل الوادي به من الورثة الهبة في الصحة وقالوا كان في المرض كذا ذكره في الجامع الصغير (قول أي وقت الهبة) توضحه ما في الزيلعي أن وجه الاستحسان أنهم اتفقوا على سقوطه عنه لأن الهبة في مرض الموت تفيد الملك ولو للوارث فإذا سقط عنه بالاتفاق فالوارث يدعي العود والزوج ينكر فالقول قول المنكر (قول ولمعنى التمثيل اقتصر على المجلس الخ) بل لهذا المعنى أيضا لم يصح عزلها فاما لو نظرنا لخصوص أنه عيّن لكان الحكم في الأجنبي أنه لا يملك عزله مع أنه ليس كذلك وذكر السندی عن المقدسي نقلا عن البرازية اختلافا في صحة العزل عن التوكيل المعلق قبل وجود الشرط وأن الأصح الصحة وأنظره وذكر الخلاف أيضا في عزل من وكله بطلاق زوجته وأنه ذكر شيخ الإسلام أنه يصح عند محمد وعند أبي يوسف لا وبه أخذ ابن سلمة وبه يفتي (قول وهو مهولان المنجزة حصلت الخ) لا سهو بل هو صفة للعلاقة ولا يضر تأخيرها لأمن اللبس (قول المصنف قبض بصل الصلح شرط ان دينيدين) في الظهيرية رجلان بينهما أخذ وعطاء وبيع وقرض وشركة ومضى على ذلك زمان ولا يدريان مال الطالب على صاحبه فصالحه على مائة درهم إلى أجل جاز استحسانا اه سندی (قول ويمكن التوفيق بانه في هذه المسئلة ثبتت براءة الخ) الاظهر في الجواب أن يقال ان قوله المذكور انشاء ابراء شرعا فلا يملك الدعوى بعده (قول لكن تقدم في الاكراه أن أمر السلطان اكراه تأمل) قد يقال الفرق ظاهرين الأمر المجرد وبين التهديد بالضرب الغير المبرح ونحوه (قول مقتضى كونه أمينا أنه يصدق باليمين الخ) هو وان كان أمينا إلا أنه اعترف بما يوجب الضمان وهو دفع مال الغير بدون أنه وادعى

ما يسقطه عنه وهو الا كراهة فلا بد من اثباته بخلاف دعوى الهالك فانه لم يوجد منه اقرار بما يوجب له نعم
 لو اعترف بأخذ ولم يقرب دفعه اليه يصدق باليمين (قول المصنف وفوضت امرى الى الآخرة الخ) وأما اذا لم
 يأت بهذه الزيادة فقد ذكر في شرح الوهبانية لابن الشحنة ما يدل على الخلاف في السماع حيث قال
 الذي رأيت في القنية أنه رقم لشرف الأئمة المكي وقال أقر على ترك الدعوى على فلان تسمع دعواه ولو
 قال لا دعوى لي عليه لا تسمع ثم رقم القاضي جلال الدين وقال لا تسمع في الوجهين اه وقال في
 الخلاصة من فصل الأبرام عن الدعوى ولو قال تركت الدين الذي عليك لا يكون أبرام معناه تركت الدين
 عليك لأقبضه في نائي الحال اه وقال السندی من كتاب الدعوى ولو قال المدعى للمدعى عليه احلف
 وأنت برى من هذا الحق الذي ادعيت به أو وأنت برى من هذا الحق ثم أقام بينته قبلت لان قوله أنت برى
 يحتمل البراءة للحال أى برى عن دعواه وخصومته للحال ويحتمل البراءة عن الحق فلا يجعل أبرام بالشك كذا
 في البدائع بحر اه وفي البرازية من الفصل ١٤ في دعوى الأبراء لو قال تركت الدين الذي لي عليك
 لا يكون أبرام ويحمل على ترك الطلب في الحال اه (قوله انه لا يكره أكل المرققة واللحم) أى المطبوخ
 مع الذكرا والغدة وعبارة القنية على ما ذكره في شرح الوهبانية ذكر الشاة وغدها طبخا في اللحم لا تكره
 المرققة اه (قوله ويخالفه ما في البحر حيث قال ومحمل الخلاف الخ) فيه أن ما قاله الزيلعي من ان الخلاف
 خلاف مذهبي في الترحم المفرد وحيث لا يصح رده بما نقله في البحر عن ابن حجر ولا التوفيق المنقول
 عن السيوطي اذ لا يرتفع ذهب على مذهب

(كتاب الفرائض)

(قول الشارح وهو المتعلق بالعين) كالوديعة والمغصوب لكن اطلاق التركة على ذلك تطرأ للظاهر
 لانه وجدت في يده عند موته اه سندی وقديقال أراد بالعين الرهن والعبد الجاني الى آخر ما يأتي
 (قول الشارح اما اختياري وهو الوصية) قديقال هي ان قصد وجهه تعالى وعليه يقصد المضارة كما
 أنه يكون الميراث له بقصد البر بورثته وعليه يقصد اعانتهم على المعصية (قول الشارح لان الله قسمه
 بنفسه) الظاهر أن هذا باعتبار غالب مسائله (قوله والاولى أن يقول أوليوته) لكن عليه يكون
 بمعنى ما قبله (قوله وثمرة الخلاف فيما لو تزوج بامة مورثه الخ) قال الشرنبلالي العتق عندنا لا يصح الا
 في المالك أو مضافا اليه وليس في المسئلة شئ من ذلك لان موت المورث ليس ملكا ولا سبيله لانها قد تخرج
 عن ملكه قبل موته أو يتأخر موته عن الخالف وأيضا لا دخل لكونه زوجا بل الشرط كونه لا وارث
 غيره اه وقال الرضوي هب أن هناك وارثا غيره لم يعتق نصيبه تأمل اه سندی ثم رأيت في التتمة
 وجه قول مشايخ بلخ ان المورث مادام حيا فهو مالك لجميع أمواله من كل وجه فلو ملكه الوارث في هذه
 الحالة أدى الى أن يصير الشئ الواحد مملوكا للشخصين لكل واحد منهما على الكمال في حالة واحدة وهذا
 أمر تدفعه العقول ووجه قول مشايخ العراق أن الارث انتقال مال للمورث الى الوارث وبموت المورث زال
 ملكه فماذا ينتقل الى الوارث والدليل عليه أن الارث يجري بين الزوجين بلا خلاف والزوجة ترتفع
 بالموت أو تنتهي على حسب ما اختلفوا فيه بعد الموت لازوجية بلا خلاف فبأى شئ يجري الارث بينهما
 وفائدة هذا الاختلاف انما تظهر في رجل تزوج بأمة الغير ثم قال لها اذا مات مولدك فأنت حرة فمات
 الزوج وارثه لا وارث له غيره فعلى قول من يقول الارث يثبت في آخر جزء من أجزاء الحياة تعتق لان العتق

أضيف الى ما بعد ثبوت ملك الوارث فيصح وعلى قول من يقول ان الارث يجري بعد الموت لا تعتق لان
 بالموت يزول ملك المورث ثم يثبت للوارث فيكون ثبوت الملك للوارث بعد موت المورث بزمان فلا يكون
 العتق المضاف الى ما بعد موت المورث مضافا الى زمان ملك الوارث فلا يصح وذكر هذه المسئلة القدوري
 وذكر أن على قول أبي يوسف ومحمد لا تعتق وعلى قول زفر تعتق اهـ **(قوله)** وتظهر الثمرة أيضا فيما لو
 علق الوارث الخ) فعند مشايخ بلخ تطلق لا عند مشايخ العراق وظهور الثمرة في هذه المسئلة أيضا لا يفيد
 فائدة في تصوير مسئلة العتق بالزوج تأمل **(قوله)** فانها تسقط بالموت الخ) تقدم له أول الوصايا أن
 المراد سقوط أدائها والافهى في ذمته **(قوله)** وظاهر التعليل أن الورثة لو تبرعوا بها لا يسقط الواجب عنه
 الخ) بل الظاهر أن أصل دينه تعالى يسقط بالمشيئة وان بقي اثم التأخير وقد حكى السندی ولين بالسقوط
 وعدمه فيما لو تبرع الوارث حيث قال ان لم يوص وتبرع بها الورثة قيل لا تسقط الصلوات عن الميت لان
 الاختيار معدوم وقيل تسقط لان دليل الجواز الرجاء في سعة رحته وكال كرمه وهو يشمل التبرع أيضا
(قوله) ثم هذا ليس بتقديم على الورثة في المعنى الخ) تقدم في الوصايا ما يفيد أن الوصية مقدمة على الميراث
 فيما لو أوصى بثلاث دراهمه ونحوها من متعدد الجنس مما يقسم جبرافه لك ثلاثا أن له الباقي من أن المال
 المشترك انما يهلك الهالك على الشركة لو استوى الحقان أما اذا كان أحدهما مقدما على الآخر فالهالك
 يصرف الى المؤخر ذكره الزيلعي **(قوله)** بحسب المال الخ) عبارة الاختيار فيحسب الخ **(قوله)** ولأن
 من اختلف في وراثته دليله الخ) لا يصلح عله أخرى للنظر بل يصلح وجهها لبقاء الاجماع على ظاهره لكن
 عليه لا حاجة لزيادة لفظ الاجماع بالكلية ولو قيل المراد بالاجماع ما يشمل اجتهاد مجتهد كان أحسن وان
 كان خلاف المتبادر منه **(قوله)** والمؤقت) تقدم في النكاح اعتماد صحة العقد وبطلان النافيت
 وعليه ففيه التوارث **(قوله)** وقد يقال ان الداعي الى ابطال معنى الجمعية أنه الخ) مناقشة في قوله أو يقال
 بجمعه الخ) ومع هذا هي غير واردة كما هو ظاهر **(قوله)** فيرثه عصبة العتق الخ) لعله المعنى أو هو معناه
(قوله) ثم عصبة ترث أيضا الخ) أي الذكور كما هو ظاهر ويفيده مياسه على عصبة المعنى بالأولى **(قوله)**
 أي بان قال من غير علم باقرار المقر الخ) لافرق في الاقرار بين العلم باقرار الأخ أولا **(قوله)** صوابه المقر عليه
 الخ) لا داعي لهذا التصويب ويقال المراد بالمقر له الأب وهو كما يصح أن يطلق عليه لفظ المقر عليه
 يصح أن يطلق عليه لفظ المقر له نعم لا يصح في عبارة الشارح ذكر قوله وكذا الوصدة المقر له **(قوله)**
 وقد يقال كمال رقه انما هو بالنسبة الى المدبر وأم الولد الخ) جواز عتقه عن الكفارة يقتضي أن رقه
 كامل بالنسبة للمدبر وأم الولد وغيرهما تأمل ولا دخل لك مال رقه في ملكه كسبه **(قوله)** فليس
 له مطالبه الجاني بشئ فتدبره) ما قاله مسلم لو قيل ان الدية تجب على الجارح بمجرد جرحه قبل الموت
 وهو محل توقف واذا كانت الدية لا تجب في الذمة لا بعده بسبب الجرح السابق فما قاله لا يدل على مدعاه
 تأمل **(قوله)** بما لا يقتل غالبا الخ) حقه بما لا يفرق الاجزاء **(قوله)** الشارح وان سقطا) لعل حقه
 الافراد فان الذي يسقط بحرمه الابوة القصاص لا الكفارة **(قوله)** اذا الحكم فاستحب فيه الكفارة
 كذلك الخ) لو قيل ان المراد بالموجب الميثب كما هو الظاهر منه لا مثبت الواجب لشمل كلام الشارح مسئلة
 ما لو ضرب امرأه الخ **(قوله)** وبه علم أن المانع هو الاختلاف حكما سواء كان حقيقة أيضا الخ) الذي
 تقدم في باب وصية الذمي أن المستأمن لو أوصى بنصف ماله نفذ ورثته لا رثا بل لانه لا مستحق له
 في دارنا اهـ فقاده أن اعطاه لوارثه لا بطريق الارث وانه متنفذ بينهما وفي زبدة الدراية عن الكافي ان

ذلك مراعاة لحق المستامن للاحق ورثته فن حقه تسليم ماله لو رثته اذا فرغ عن حاجته اه وهذا يعلم
 أن اختلاف الدارين حقيقة فقط مانع من الميراث وان رد المال لو رثته المستامن لا يطريق الميراث ولعله
 هو المراد بما قاله الزيلعي **(قوله)** وهو خلاف ما قدمناه آنفا حيث وجد التصريح في عبارة منية
 المفتي وغيرها بعدم اعتبار اليد والاقرار بعمل به ويكون المفهوم غير معمول به لتقديم الصريح على المفهوم
(قوله) وفي الخامسة نظرا الخ فيه أن مراد الاشياء من الاب في قوله فالولاية لاب أب الميت عن أولاد
 صغار لأب الصغار ومراده من الجد في قوله بخلاف الجد جد الميت وهذا كلام مستقيم في ذاته فانه
 متأخر في الولاية عن أب الميت ووصيه ولو كان كالأب لشاركه فيها **(قوله)** وانه لا يصير مسلما باسلام
 جده هي المسئلة الرابعة فيما تقدم **(قوله)** وزدت أخرى أيضا الخ المناسب حذفها فاتفق في هذه
 فرقنا بين الجد والوصي لا بينه وبين الاب

(فصل في العصبات)

(قوله) فالميراث لموالهما حقه الافراد فيه وفيما بعده **(قوله)** وهذا يخالف لما ذكره شراح الكنز
 وغيرهم ما ذكره العلامة قاسم لا يخالف ما ذكره شراح الكنز وغيرهم فان غاية ما ذكره أن الميراث لموالى
 الام سواء كانت حرة الاصل أو معتقة وليس فيه تعرض لكونهم عصبته نعم عبارة الشارح توهم أن عصبته
 الام الملاعنة أو الزانية عصبته لولدها فتحرز هذه العصبته تركته بالعصوبة والمناسب ما قاله ط ان المراد
 أن الوارث لهما من ورثة الام لا من ورثة الزاني ولا الملاعن اه نعم عبارة الجوهره صريحة في أن قرابة
 الام عصبته حيث قال فاذا مات ذلك الولد يكون ميراثه لامه وولداً أمه الذ كرفيه والانثى سواء وما بقي بعد
 ميراث الام وأولادها يكون لعصبته الام الاقرب فالاقرب فان لم يكن عصبته فالباقي يرد على الام وأولادها
(قوله) واذا مات ولد ابن الملاعنة ورثه قوم أبيه الخ لانهم أجانب عن الملاعن **(قوله)** فالاولى زيادة
 ما ذكره العلامة قاسم الخ أى لأجل افادة أنه خاتم العصبات وليس فيه دلالة على أن الارث من أحد
 الجانبين فقط فهو مساو للحدث المذكور في الشارح من ههنا الجهة **(قوله)** أو ولاء من أعتق لعل
 حقه التعبير بلفظ ما ليوافق تقريره

(الحجب) **(قوله)** واصطلاحاً مانع من يتأهل للارث بآخرا الخ وقال السندی هو منع شخص معين
 عن الميراث بالكلية أو عن سهم مقدرا إلى أقل منه بوجود شخص لا يشاركه في أصل ذلك السهم قال وانما قلنا
 أو عن سهم ولم نقل أو عن بعضه كي لا يدخل منع العصبته بوجود صاحب فرض عن كل التركة الى بعضها
 في حجب النقصان مع عدم كونه منه وقلنا مقدرا لئلا يدخل منع أحد العصبتين الآخر عن سهمه
 من التركة في الحد كنع أحد الابنين الآخر عن جميع ما بقي من الاب الى نصفه فان ما بقي عنه ليس من
 السهام المقدرة وانما قلنا بوجود شخص كي لا يدخل الحرمان فانه بمعنى في نفس المحروم لا بوجود شخص
 آخر وقلنا لا يشاركه في أصل ذلك السهم المقدرا لئلا يدخل منع إحدى الصليتين الأخرى عن النصف الى
 الثلث مع عدم كونه منه فان المانع المذكور يشاركه المنوع في أصل السهم المقدر وهو الثلثان **(قوله)**
 ثم استعمل في كل شيء يمكن فيه الخ عبارة ط ثم استعمل في الارسال في كل الخ **(قوله)** يرد على ما ذكره
 المصنف لزوم حجب أم الام بالاب الخ اذا قيد كلام المصنف بما اذا اتحدت الجهة وكان الاقرب يحرز
 جميع التركة بجهة واحدة لا يرد عليه ما ذكره على أن ورودها أو رده نالها على كلامه محل تأمل مع تفسيره

القرب بما قدمه بقوله أى بحسب الخ نعم لو فسر بما يشمل القوة فى القرابة لكان واردا تأمل (قوله أو أجنبية عنها) وذلك بأن مات عن أب أب الأب وعن أم أم الأب فإن الجدة المذكورة أجنبية عن زوجة الجد المذكور الذى بعده عن الميت بثلاث درجات (قوله وهذا على حسد قولهم ليس الطيب إلا المسك فى جواز الرفع والنصب فى المسك على الخلاف المشهور) فإن بنى تميم إذا اقترن الخبر بعد ليس بالارفعونه جلالها فى الإهمال على ما عندنا تنقاض التقى والحجازيون ينصبونه على الأصل كما بسطه فى المغنى (باب العول) (قوله وعاذلة) أصله من اعتدل الراعى إذا راد الرمية

(باب توريث ذوى الارحام)

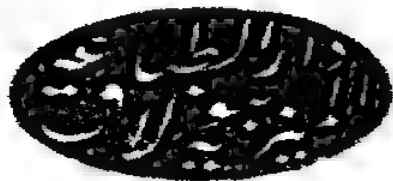
(قوله وظاهر قول السراجية أن الحكم فيهم كالحكم فى الصنف الاول) فيه أن عبارتها كما ذكره إلا أنه قال عقبها أعنى أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت وإن استووا فى القرب فولد العصبية أولى من ولد ذى الرحم اه فقوله أعنى الخ وقع تفسير الحكم المذكور وليس فى كلامه ما يدل على المساواة بين الصنف الثالث والاول من كل وجه وقولها ما أصاب كل فريق الخ ليس فيه دلالة على أن ما أصاب كل فريق يقسم على أول بطن يختلف بل هو دال على أنه يقسم بين فروعه بدون تعرض للقسمة على أول بطن وقع الاختلاف فيه ثم رأيت فى شرح منظومة السراجية المسمى بالخلاصة بعد ذكره ما ذكر المحشى ما نصه انما لم يجعل الاخوات طائفة وتقسم أنصباؤهن على فروعهن فى البطن الثانى مع اختلاف فهم فى الذكورة والانوثة لاختلافهن بالفرضية وحيث لم يجعل كل واحدة منهن طائفة لاختلاف حقلوطهن ويدفع نصيبها لآخر فروعهما لعدم اختلافهم كما جعل الاخ طائفة ودفع نصيبه لآخر فروعه بخلاف الصنف الاول وأولاد الصنف الرابع فإن الاختلاف لا يكون إلا بالذكورة والانوثة ففى وجد الاناث مع الذكور يجعل الاناث طائفة كما تجعل الذكور طائفة ولو كان الاختلاف فى الاخوة والاخوات بالذكورة والانوثة فقط لتأتى فيهم ما يتأتى فى الصنف الاول من قسمة ما أصاب الاصول على الفروع الخ (فصل فى الفرقى والحرق وغيرهم) (قوله لكن عبارة شرح المجمع تفيد الحالة الثانية الخ) هذه العبارة موافقة لعبارة الشارح فى احتمال الصورتين كما هو ظاهر

(باب المخارج)

(قوله هذا انما يظهر اذا لم يكن فى المسئلة سدس الخ) بل هو ظاهر فى المثال شرحا وذلك لتداخل مخرج الثلاثين والثلاث فى مخرج السدس فيكتفى به ثم وجدنا بينه وبين مخرج النصف موافقة بالنصف مضربا فى الثلاثة (قول المصنف ثم قسم الباقي من التصحيح على سهام من بقى منهم) لعل المناسب ما فى السراجية ثم اقسام باقى التركة على سهام الباقيين انتهى نسأله تعالى أن يهدينا الى الصراط المستقيم ويدعنا على الحق القويم ويمتعتنا بالنظر الى وجهه الكريم فى جوار نبيه الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم آمين

(يقول المتوسل بذى المقام المحمود الفقير الى الله سبحانه طه من محمود
رئيس تصحيح الكتب العربية بدار الطباعة الكبرى الأميرية)

حمد المن قبض الشريعة من خيار عباده من وفقه لمواده وأمد به عنايته وإسعاده فقام أحسن قيام
بأحكام الأحكام وتميز الحلال من الحرام فسبحان من أخرج بالعلم من الظلمات الى النور وهدى بكتبه
وسنة نبيه الى محاسن الأمور وصلاة وسلاماً على سيدنا محمد الذي لم يلدأ كرم منه والد القاتل لفقيه واحد
أشد على الشيطان من ألف عابد وعلى آله وصحبه الباذلين نفيسهم بل نفوسهم في مرضاته وحببه
(أما بعد) فإن من فضل الله وأحسنه على أهل العلم عموماً وعلى السادة الخفية خصوصاً طبع هذا
التقرير بالجليل الفنى بفضل الجلى عن المدح والتفضيل المسمى (تحرير المختار لدار المختار على الدر المختار)
تأليف الامام الهمام العالم العامل مربي الطالبين وخاتمة الفقهاء المحققين مفتى الديار المصرية مولانا
الشيخ عبد القادر الرافعى تغمده الله برحمته وأحسنه وأفاض على جدته غيث كرمه ورضوانه وآتاه
جزيل الثواب وبارك في أنجائه الانجاب لقد بذل «رحمه الله» أقصى جهده وشمع عن ساعد
اهتمامه وجده بقاء في هذا التقرير بتحرير هذه الحاشية أتم تحرير بحيث لم يغادر فيها من شئ يعاب
الا وقد أزال العاب وخطأ الخطأ وصوب الصواب ولقد كان بأهل العلم رغبة شديدة وحاجة ماسة أكيد
الى تقرير يبين لهم من هذه الحاشية الرشد من الغي ويوقظهم على الخي منها واللى حتى سهل الله لهم صعبها
وفرّج لهم كربها بما جادت به يده هذا الفقيه الأكبر جزاء الله أحسن الجزاء الا وفي الأوفر على صدقه في
خدمة العلم والدين ونهوضه على قدم السداد في نفع المسلمين ولما كان من بر الولد للوالد نشر
آثاره النافعة وإشاعة نتائج أفكاره ليستمد الناس من أسرارهم ويقتبسوا من أنواره نهض بطبع هذا
التقرير على نفقته بحمل المؤلف الاكرم الفاضل الكامل البار المحسن حضرة الشيخ رشيد الرافعى
أحسن الله عمله وبلغه أمله وكان طبعه بالمطبعة الكبرى الأميرية في عهد الدولة الفخيمة الخديوية
العباسية أسبغ الله نلالها وألهم العدل والإصلاح رجالها وتم طبعه في أوائل جمادى الآخرة
سنة ١٣٢٤ من هجرة من هوالا نبياء اختام عليه وعلى آله وصحبه الصلاة والسلام



(فهرست الجزء الثاني من التقرير المسمى بالتحرير المختار لرد المحتار)

صيفة	صيفة
٢٥ كتاب اللقطة	٣ (كتاب العتق)
٦٧ كتاب الآبق	٤ باب عتق البعض
٦٨ كتاب المفقود « كتاب الشركة	٧ باب الحلف بالعتق
٧٢ فصل في الشركة الفاسدة	٨ باب العتق على جعل
٧٣ (كتاب الوقف)	٩ باب التدبير
٨٤ مطلب في عزل متولى الوقف « مطلب فيمن	١٠ باب الاستيلاء
أسقط حقه من وظيفته	١١ (كتاب الأيمان)
٨٨ فصل	١٦ باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى
١٠٤ فصل فيما يتعلق بوقف الأولاد	الخ
١١٠ كتاب البيوع	١٩ باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام
١١٧ فصل فيما يتعلق في البيع تبعا وما لا يدخل	٢٥ باب اليمين في الطلاق والعتاق
١١٩ باب خيار الشرط	٢٧ باب اليمين في البيع والشراء والصوم والصلاة
١٢٦ باب خيار الرؤية	وغيرها
١٢٩ باب خيار العيب	٣٢ باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك
١٣٧ باب البيع الفاسد	٣٦ (كتاب الحدود)
١٤٧ فصل في الفتنوى	٣٧ باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب
١٥٠ باب الأقالة	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها
١٥٢ باب المراجعة والبريد	٤١ باب حد الشرب « باب حد القذف
١٥٧ فصل في المصرف في المبيع والثمن	باب التعزير
١٦١ فصل في القرض « باب الربا	٤٨ (كتاب السرقة)
١٦٣ باب الحقوى	باب كيفية القطع وإثباته
١٦٤ باب الاستدقاق	٥٢ باب قطع الطريق « كتاب الجهاد
١٦٧ باب السلم	باب المغنم وقسمته
١٧١ باب المنقرات	٥٥ فصل في كيفية القسمة
١٧٣ ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه	٥٧ باب استيلاء الكفار « باب المستأمن
١٧٦ باب الصرف	٥٨ فصل في استئمان الكافر
١٧٩ (كتاب الكفالة)	٥٩ باب العشر والخراج والجزية « فصل في
باب كفالة الرجلين « كتاب الحوالة	الجزية
١٨٨ (كتاب القضاء)	٦١ باب المرتد
١٩٢ فصل في الحبس	٦٣ باب البغاة
١٩٩ باب الحكيم	٦٤ كتاب اللقيط

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها	٢٦١
باب الاجارة الفاسدة	٢٦٣
باب ضمان الاجير	٢٦٨
باب فسخ الاجارة	٢٧٠
مسائل شتى	٢٧٢
﴿ كتاب المكاتب ﴾	٢٧٣
باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله	٢٧٤
باب كتابة العبد المشترك	٢٧٥
باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى	٢٧٥
﴿ كتاب الولاء ﴾	٢٧٦
فصل في ولاء الموالاة	٢٧٧
كتاب الاكراه	٢٧٨
كتاب الحجر	٢٨٠
مطلب اختبار اليتيم	٢٨١
كتاب المأذون	٢٨٢
كتاب الغصب	٢٨٤
فصل	٢٨٨
كتاب الشفعة	٢٩٠
باب طلب الشفعة	٢٩١
ما ثبتت هي فيه أولا « باب ما يبطلها	٢٩٣
كتاب القسمة	٢٩٥
كتاب المزارعة	٢٩٩
كتاب المساقاة	٣٠٢
كتاب التبايح	٣٠٣
كتاب الاضحية	٣٠٤
كتاب الخطر والاباحة	٣٠٥
فصل في اللبس	٣٠٦
فصل في النظر والمس « باب الاستبراء	٣٠٧
وغیره	
فصل في البيع	٣٠٨
كتاب احياء الموات	٣١١
فصل في الشرب	٣١٢
كتاب الاشربة	٣١٣

باب كتاب القاضي الى القاضي	٢٠٠
مطلب شهادة الجنيد للمير الخ	٢٠١
هذه مسائل شتى	٢٠٢
كتاب الشهادات	٢٠٦
باب القبول وعدمه	٢٠٧
باب الاختلاف في الشهادة	٢١١
باب الشهادة على الشهادة	٢١٢
باب الرجوع عن الشهادة	٢١٣
كتاب الوكالة	٢١٤
باب الوكيل بالبيع والشراء « فصل لا يعقد	٢١٦
وكيل البيع والشراء	
باب الوكالة بالخصومة والقبض	٢١٨
باب عزل الوكيل	٢١٩
كتاب الدعوى	٢٢١
باب التحالف	٢٢٤
فصل في دفع الدعوى	٢٢٥
باب دعوى الرجلين	٢٢٦
باب دعوى النسب	٢٢٨
﴿ كتاب الاقرار ﴾	٢٣٠
باب الاستثناء وما في معناه « باب اقرار	٢٣٢
المريض	
فصل في مسائل شتى	٢٣٤
﴿ كتاب الصلح ﴾	٢٣٥
فصل في دعوى الدين	٢٣٩
فصل في التخارج « كتاب المضاربة	٢٤٠
باب المضارب يضارب « فصل في	٢٤٢
المتفرقات	
كتاب الايداع	٢٤٥
كتاب العارية	٢٤٧
كتاب الهبة	٢٤٩
باب الرجوع في الهبة	٢٥٢
فصل في مسائل متفرقة	٢٥٤
﴿ كتاب الاجارة ﴾	٢٥٦

صفحة	صفحة
٣١٤ كتاب الصيد	٣٣٦ فصل في الجناية على العبد
٣١٦ كتاب الرهن	٣٣٧ فصل في غصب القن وغيره
٣١٧ باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز	٣٣٨ باب القسامة
٣١٨ باب الرهن يوضع على يد عدل	٣٤٠ كتاب المعاقل
٣١٨ باب التصرف في الرهن والجناية عليه	٣٤١ كتاب الوصايا
وجنائه على غيره	٣٤٤ باب الوصية بثلاث المال
٣١٩ فصل في مسائل متفرقة	٣٤٦ باب العتق في المرض « باب الوصية
٣٢١ كتاب الحنايات	للاقارب وغيرهم
٣٢٢ فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب	٣٤٧ باب الوصية بالخدمة والسكنى والثمرة
٣٢٥ باب القود فيما دون النفس	٣٤٨ فصل في وصايا الذمي وغيره
٣٢٦ فصل في الفعلين	٣٤٩ باب الوصي
٣٢٨ باب الشهادة في القتل واعتبار حالته	٣٥٢ فصل في شهادة الاوصياء
٣٣٠ كتاب الديات	٣٥٣ « كتاب الحشى »
٣٣١ فصل في الشجاج	٣٥٤ مسائل شتى
٣٣٢ فصل في الجنين	٣٥٧ « كتاب الفرائض »
٣٣٣ باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره	٣٥٩ فصل في العصبية « الحب »
٣٣٤ فصل في الخائض المائل	٣٦٠ باب العول « باب توريث ذوي الارحام
٣٣٥ باب جناية البهيمة والجناية عليها	٣٦٠ فصل في العرق والحرق « باب الخارج
٣٣٦ باب جناية المملوك والجناية عليه	

To: www.al-mostafa.com